

حاشية العالم العلامة الحبر القهامة من هو بكل وصف جميل حرى  
مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله  
عليه سبحانه ورجاته وأعاده علينا وعلى المسلمين من  
صالح دعوانه على شرح المحقق الجليل  
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية  
الامام ابن مالك رجهما  
الرحيم المالك  
آمين

(الطبعة الثانية)  
بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاى مصر الخيرية  
سنة ١٣٠٢  
هجريه

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف جليل حرى  
مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله  
عليه سبحانه رجائه وأعاده علينا وعلى المسلمين من  
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل  
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية  
الامام ابن مالك رجهما  
الرحيم المالك  
آمين

---

(الطبعة الثانية)  
بالمطبعة الكبرى الميرية بيولا قم مصر الخمينية  
سنة ١٤٠٢ هـ  
هجريه

# الحمد لله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمده لك اللهم بامن تفضل على من نتخذه وبتو اترك خلاصه نعمه الكافيه وقابل باحسانه داء  
 التقصير عن اداء شكره بتواف انواع مننه الشافيه حمد انجز اليه كالان الحمد لله مخفوضه  
 ونسكن له الامال جائزه بأن عز المزيديد واه وثيقه غير مقوضه ونسألك اللهم أن تشرح  
 صدورنا بانوار هدايتك فهي اعظم مطلوب وتهدنا عن مساوي الافعال الناقصه وتسعدنا  
 بحاسن افعال القلوب ونشهد أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك في صفات ولا افعال بل  
 أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبدا  
 ورسولا المبعوث من خلاصه معد ولباب عدنان الذي أنزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين  
 لا يخلق جديده ولا يعل ترديده على مدى الازمان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المستغلين  
 بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمه الله من غير وقف ولا بدل ما يقين  
 ذو قديزيان لشانهم التكبير ولشانهم التصغير وما علم ذو ادراك بانهم جمع السلامة ومخالفوهم  
 جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني محمد الخضرى الشافعي عامله  
 الله بالطفه الخفي وبره الخفي ان شرح العلامة ابن عقيل لآلئمة الامان ابن مالك رحمه الله  
 تعالى من أجل ما كتب عليه اقدرا وأشهرها في الخافقين ذكرنا تسهيله على الطالب وقرب  
 ما أخذ للراغب والخلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقبحه وطما كنت أو مل  
 عليه حاشية تجمع منه شوارده وتكن من اقتناص أو ابله رائده وتتم منه مع المتن المقاد  
 وتين منهم للطلاب المراد فيما نعتي عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثل في معانقة فائت  
 الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال ان اعراض المؤلفين اعراض لسهام  
 أسنة الحساد وحقايب تصانقهم معرضة لا يدى النظارة تنقب فوائدها ثم ترميها بالسكاد  
 لاسمى في زمان بدل نعيمه يوسا وعدج جده منحوسا قد ملا الحسد من أهله جميع الجسد  
 وقادهم الغرور بجبل من مسد فكأنما غناهم من قال

ان يسمعوا سب طارواهم اقربا \* متى وما يسمعوا من صالح قدفوا  
صم اذا سمعوا خيرا اذ كرت به \* وان ذكرت بسوء عندهم اذفوا  
\* (ومن قال)

ان يعلموا الخير اخذوه وان علموا \* شر اذ اعوا وان لم يعلموا كذبوا

فهم يجادون في الحق بعد ما تبين وتري تقومهم الموت من قبوله اذون فاعاقل ينهم  
مدموم ومهجور والمحب برأيه معزوز ومنصور الا اني اعود فاقول عدم المساواة بل لا احرى  
والتأليف ربما اتفق به فاجرى صاحبه اجرا وتأمل بقول البدر الزماني هب ان كلابا في  
مطروعة الهوى مقدوره والتهب حسد الطغي نور البدر ويأبى الله الا ان يتم نوره هل هي  
الامحة اهداها الخاسد من حيث لا يشعر وفعله ظن انها تطوى جيل الذكرا فاذا هي لنفس  
شعر واذا اراد الله نشر فضيلة \* طوبى اناح لها لسان حسد

وما زال هذا الخطر يقوى ويتدد وينطلق تارة يتقيد حتى اذن الله بانجاز التوفيق ومن  
من فضله بالتسديد الى سواء الطريق فقلت بفضل الله ما كنت ترجيت وايقن جبهه فوق ما كنت  
له تصديت فجاءت بعون الله حاشية لا كلوا شي أعنيها بالله الخفض من كل حاسد وواشي  
ومع ذلك لست ابرئهم من كل عيب ولا اصفها بضبط رفع القلم عن اصلاح ما عصى يكون فيه  
ليس اؤربب كيف وان الخطا وانسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه  
وحسن غطه كان حقا عند ذوى الانصاف بالقول واقالة العثرات وعدم الاصغاء اقول  
عني جهول لاهله الاذاعة الهفوات وبالله اعتقد ومن فيض افضاله استمد وأسأل الله  
سجانه وتعالى ان يجعلها خالصه وجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنان النعيم وان  
ينفع به من تلقاها بالقبول ويلغنا وقارهم امن نظير اجل المأمول انه اكرم رسول على الدوام  
وأحق من يحصى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد اعمل التكلم عليها غالب  
من كتب هنا لكن نريد ان نذكر طرافا مما يتعلق بها تبرك بخدمتها واستجلا بان يذكرها فنقول  
ونعز الى الله من القوة والجلول اعلم ان البسملة مصدر قياسي ليسمى كدخ جرحه اذا قال  
بسم الله على ما في الصحاح وغيره واذا سكبت على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول او  
الكناية لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول  
لعدم اللازم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب الخت وهو ان يختصر من كلمتين فاكثركلمة  
واحدة ولا يشترط فيه حفظ النكامة الاولى بتمامها بالاستعقار اخلافا لبعضهم ولا الاخذ من  
كل النكلمات ولا موافقة الحركات والسكات كما يعلم من شواهد نعم كالمهم يفهم باعتبار ترتيب  
الحروف ولذا عند ما وقع الشهاب الخفاش في شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام اذا  
قال اطل الله بقاءك سبق قلم والقياس طبلق والخت مع كثرة عن العرب غير قياسي كما صرح  
به الشنقي ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسعوع جعل اذا قال السلام عليكم  
وحوقل بتقديم القاف اذا قال لاحول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهللا وهلل  
هيللة اذا قال لا اله الا الله وباعمال للاحاق بدسرح ومنه في القرآن واذا القيتور بعثت قال  
الزخشرى هو مخوف من بعث وانرى بعث موتاه وانبر اجماعا من المولد النذل كما من قولهم  
فذلك العدد كذا وكذا والبل كفة التي اخذها الزخشرى من قول اهل السنة ان الله تعالى يرى  
بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

قد شهروه بخلقه فتخوفوا \* شنع الورى فتستروا بالبل كفة



قيل ومن المولد يسمل لانه لم يسمع من فضلاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد  
 أنبتهم كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة  
 لقد سملت ليلى غداة لقيتها \* فما حذر ذلك الحديث المبطل  
 وقد استعمل كثير لاسميا لا عاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حيث نداء  
 مفردة ورجه الله رح ومنوع هم والى آخره نارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه  
 السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان كثرت منه الاعاجم ثم ان الباء  
 أصلية على المشهور ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير  
 البليقي يحد بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء  
 ونيس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ التبرك في نحو رجع يخفى حينئذ  
 مشوبه بل هي مجرد الملازمة لانها معروفة المقام تحمل على الملازمة التبركة فتقدر بهم بدأ  
 متبركا ليس بان يتعلق الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة ثالث الملازمة فان لها أحوال اسنى فان  
 قلت التبرك في بسملة الاكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصا وقيل  
 البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أحسب بان المراد دفع الوسوسة عن افئدة مع اجزال  
 نوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء فتقدر بالاحتمال لان  
 الاعراب المحلى للمبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما بالالفاظ والتقدير  
 والخبر محذوف اسم أو فعل والتقدير اسم الله مبدوء به أو أبدأ به بدعوة أي بحسن نية  
 واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على اننا كبد كذا ذكره الرضى والا كان عبثا  
 لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أي غير التبرك كيدوس الغريب كونها للقسمة فيحتاج الى  
 تقدير مقسم عليه وعلى المشهور وقع لفظها محذوف قدره الكوفاين فعلا كبد كذا قدس ظرف لغو  
 متعلق به قال في المعنى وهو المشهور في التفسير والاعراب ووجه بقاء المحذوف لانه عليه  
 كتمان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وكثرة التصريح بالمعلق فعلا كما في  
 اقر يا ربك وحديث اسمك ربى وضعت جنى ويا سمك الله بها رفعه وبان الجمله عليه مضارعة  
 تقدير واسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو انسب للمقام من الدوام المتعدي لاهمية  
 قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لجر دأه الواقع في عبارة الكوفاين مع جواز غيره كما وقع في  
 رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على  
 حقيقة ولم يطلب شيئا في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر  
 بل يخبر عما هو متباسب من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا  
 يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري وشعنه المتأخرون تقديره فعلا مؤخر خاصا أى  
 مناسب لما يبدئ بالبسملة اما الفعل فلأمر واما تأخيره فلا هم لم يأمه تعالى وليقدما لمصر فان  
 تقديم المعمول قد يفسده ويكون اسمه تعالى مقدما ذكرنا بتقديم مسماه وجودا ولا يرد تقديم  
 الباء لفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهي من تمتدز كرم على الوجه  
 المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا اجنبى وهذا قد دفع ما يقال البدء بالبسملة مع اشتغالها  
 على الباء لفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حاشي الكشاف  
 على ان هذا الورد الاعلى رواية لا يبدأ بسم الله بيا واحدة كما لا يخفى وأما كونه خاصا فلرعاية  
 حتى خصوصية المقام ولا شعرا ما بعد البسملة به فان قلت الذايح مثلا اذا ذكر البسملة يريد التمن  
 بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقر لا يناسب فعله وهذا عما يؤيد تقديره عاما

كابداً فالجواب كافي الشهاب على البضاوى ان هذا كمالا قتما من منقول من لفظ القرآن الى معنى  
 آخر كانه عليه علماء المبدع وقدره البصر يوثق اسمها كابتدأى لكن الاولى تقديره خالصاً ومخرأ  
 الماسر وهو ما مبتدأ وبهم ظرف لغو متعلق به وان كان يشع أعمال المصدر محذوفاً ومخرأ  
 لان محذوف غير الظرف لتوسعه فيهم على التحقيق نحو فلما بلغ معه السعي مع اتى يمكن جعله من  
 حذف العامل لان المحذوف والخبر محذوف والاصل تألّف بى بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما  
 خبر المحذوف أيضاً وبهم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألّف بى حاصل بسم الله الرحمن الرحيم  
 وانما كان هذا مستقراً لان الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى معنى الكون والحصول  
 المطلق ولا يكون الواجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف بل ليس فعلى كلاً  
 الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان الان حذف المتعلق واجب على الثاني لغو ومه دون الاول  
 كقول انكوفين لانه خاص ولو قدر من مادة الابتداء الماسر فيكون لغواً وان تجعل المتعلق  
 اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أن ينادى قراراً مما ورد على المصدر ومحل الجبرور نصب على المعنوية  
 بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل للجبرع الجار والمجرور على ماسأى تحقيقه في  
 الابتداء \* (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل والابتداء ليس على الإطلاق فان  
 الجبرور كافي الشهاب على البضاوى على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة ولغو مع باء الاستعانة  
 لان مدخوله اسبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عام في الظرف  
 وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضاً وينبغي جملها على ما قاله اللبني اذا قصد بباء المصاحبة  
 مجرد كون معمول الفعل مصاحباً للجبرور هاهنا من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل مستقر في  
 موضع الحال وان قصد مشاركة فيه فلغو وبينه اشتراك الفرس بمرجه فعل الاحتمال الاول  
 يكون المعنى مصطحباً بمرجه فلم يتسلط عليه الشراء على الثاني يكون مشرباً أيضاً بخلاف  
 نحو ثب بالعمامة فانه لا يحتتمل اللغوية وكذا ما شئ في اذ لم يقصد ايقاع التآلف ونحوه على  
 اسم تدعى بالقصد ومجرد المصاحبة من غير مشاركة في معنى العامل فان الظرف مستقر لكن لا يظهر  
 ذلك في بسم الله القارى عند الشافعى اذا القصد ايقاع انقراء عليها فهى مشاركة في الاعمال فيكون  
 الظرف فيها لغواً فتدبر وعلى كونه مستقراً في جعله متعلقاً بالفعل مساحبة لانه متعلق بحال من  
 فاعله هي قيده فهو متعلق معنوى لا صناعى وتقدير تلك الحال مشرب كالا يجرجه عن الاستقرار لان  
 خصوصاً بحسب المقام والقربة والاختصاص لم يتسا كالمى وقد ذكر الدماميني ان نحو يزيد على  
 الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلى بقى  
 أن محذوفات القرآن كمتعلق السبعة لا يصح كونها قرأ لان ألفاظها غير مترتبة ولا متعبد بها  
 ولا مجزئة كما هو شأن القرآن مع أن معناه يتوقف عليها اقسام احتياجه الى كلام البشر وهو نقص  
 والجواب كما في الشهاب ان معناها ما يدل عليه ما نط الكتاب التزاماً لازوماً في متعارف اللسان  
 فهى من المعاني القرآنية المرادة تعالى وأما ألفاظها فليست قرأ لانها معدومة لاقتضاء  
 البلاغة حذفها ومنها لا لا تقتضيه أصلاً كالضمان المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام  
 اه ثمان أن يريد الجلالة مدلولها فاضافة اسمها حقيقة لامية للاستغراق ان أراد بكل اسم  
 من أسماء تعالى أو لا يفسد ان أراد جنس أسماءه تعالى أى الجنس في ضمن بعض الافراد لان  
 حيث هو اذا لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو لعهده ان أراد اسم مخصوص قال الشنوائى  
 والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الجد لان القصد هنا التبريد ذكر أفراد الاسم  
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايامته مدة بعد الافراد بخلاف الجنس والقصد وهذا كالثبات

اختصاص الافراد واثبات الجنس اثبات له بطريق البرهان اذ لو كان فرد منهم الغير لما اخص به الجنس لتحقيقه في ذلك الفرد اه فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس ايضا اذ لا يتحقق الا في فرد فاما تلازمان فلا مرجح له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تنهاها بجعل اختصاص الجنس دللا عليها انسب من انعكس اي يستدل به على ما سب وجدهم وان اريد من الجلالة لتفظها بالاضافة للبيان ووصفها حينئذ الرحمن الرحيم اما من قبيل الاستعداد بان يرجع الضمير المستتر فيهما لهما بمعنى الذات أو محارعة على من اسناد ما للمدلول للدال وانما يقل حينئذ بالله سابعة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالي أو حضرته الشريفة أي عليه والرحمن الرحيم اشهر فيها بسب الاعراب تسعة أوجه يتنوع منها بحر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه لان التعت التابع أشد ارتباطا بالمفعول فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الريح ولان في الاتباع بعد القطع رجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه فنع لذلك لالا اعتراض الجلالة بين الصفة والموصوف لوقوعه في محو وانه قسم لولعالمون عظيم وجعل الرحمن نعمته على الله صفة مشبهة أماعي قول الاعلم وابن مالك انه علم اكثر وقوعه في القرآن متبوعا لاتا بعاف عرب بدلائل الجلالة والرحيم نعمته لا للجلالة اذ لا يقدم السدل على التعت فعلى الاول يكون مجرورا بمجرع معونه على الصحيح وعلى الثاني بعامل مقدريا تقر بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الابدال فعبى نية تكرار العامل وعلى القطع فالجمله مستأنفة استئنافا بيانجا وبالسؤال مقصوده التلذذ وتعظيم شأن المسئول عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست حاله من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوال الان الحالية تفيد تقيد البدع باسم الله تعالى بجملة الرحمة وهى وان كانت حال لازمة لكن الملاحظ عدم التقيد بوصف وحاصل صور البسمة ان تضرب أو بعد العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو بالمتدا المصدر أو بحال من فاعله أو بجزئها وباسم الداعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور المتعلق ثمانية وعشرون و يضم لذلك احتمال القسمية والزيادة وجهم او يضرب الحاصل وهو أحد وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تشكرا ترجدا بالنظر لعلى الباء من الاستعانة أو المصاحبة أو التعدية أو غيرها فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم \* قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكوا لمضطرين لانه يسرع لهم ثم تنفيس الكرب وفتح أبواب القرح وقال ابن عربي من دام على ذكره لا يشقى أبدا وانما اختر هذا لوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها للطايبا ليعاد قال تعالى ورجتى وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رجتي سبقت غضى نسال الله سبحانه وتعالى ان يدخلنا ميدان رحمة في الدنيا والاخرة بمجاهدة المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فمه التفات من السكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسمة المقدور بخلاف واف والافعال السكاكى فقط لا كنهاته بغير الغيبة التعبدية مقتضى الظاهر اذ كونه حكايته عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لاقال وأتى بجملة الحكاية تغريبا في كايه بتعين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون ادعى لقوله والاجتهاد في تحصيله في ثياب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين اسنه اذا جهول مرغوب عنه وقد قيل ولم يصف الطبيب دواءه للمريض ما تنفع به ومن كان مائتيا كد على المؤلف تسمية نفسه وكايه وهذا القصد يجعل الرابض مراعيا الامن منه كما هو حال المصنف والمباشر في كلامه يجمع

قال محمد

المضارع بشرية قوله وأستعين المقتضى فقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى استعين الله في  
 اظهار انفة أو التفع به بالخلاف الظاهر وشبه القول المستقبل بالماضي والخاص امامطلق الحصول  
 لان مقوله حاصل في ذهنية حصول الماضي في الخارج أو تحققه نظر الماقوى عندهم من تحقق  
 وجوده في الخارج كتحقيق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى بقول فهو استعاره مصرحة تبعه أو  
 مجاز مرسل تبعي علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازماً لمجيء موصفه على  
 فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع ان قياس المضموم في الأول ماسياً في قوله وفعل أولى وفعل  
 بفعل وفي الثاني قوله فعوله فعالة للفعلا ولانا لكسر والا كان مضارعه يقال كيفاف ولا  
 بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانياً ساء كما بالاصالة لا يلبثي سا كان في نحو ضربت  
 وليست الالف أصلية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بد لغيره من الالف وجوداً ولو  
 مكانها في المصدر وغيره وإذا أسند الى الغير ضمت قافه للدلالة على ان عنه واو وانما لم يضرها  
 نحو ضمت وغت مع انه واوى كقلت اشارة للتبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم  
 لاختلاف الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لان فام مقبوضة بالاصالة كالعين واصل مضارعه  
 يقول كضمر فقلت ضمة الواو الى ما قبلها الثقلة اعلمها وان كان ما قبلها ساكناً لم يثقل على  
 نحو دولتغيرها العوامل مع ان الاسم أخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلقظ لا ينصب  
 الالجل كقلت جازيماً ومفرداً في معناها كقلت قصيدة أو شعراً ومفرداً قصد لفظه نحو يقال له  
 ابراهيم أو مفرداً اسماء لفظ كقلت كلمة أي لفظ رجل مثلاً وقال الامير في حواشي التذویر  
 الاسهل ان يقال القول انما توجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت جازيماً بد معناه قلت هذا اللفظ  
 فان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بان السيرة واجبة وان كان اللفظ معاً لفظاً توجه للدال  
 أو المدلول كقلت كلمة وقصيدة يمتثل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلاً أو اللفظ  
 المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعاً للفظ الفعل والاصح قلت صم على معنى قلت  
 اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالة على معناه ولذلك كان كلاماً  
 تاماً كما سبأ في بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظاً منقطعاً عليه  
 والله أعلم (قوله لمحمد) هو اسم الناطم لانه الامام أبو عبد الله محمد جلال الدين من عبد الله بن مالك  
 نسب جده لشهرته بالطا في نسب الشافعي مذهبها الخياني منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشد  
 المثناة التحتية بعد ثقل اللانداس بفتح الهمزة والدال وحكى صمها الدمسني في اقامته وفاة لانتى  
 عشرة ابله خلعت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة وسبقاته وهو ابن خمس  
 وسعين سنة كان رجه الله تعالى اماماً في العربية وغيره ما مع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك قليل  
 الحظ في التعلم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث أو التفسير أو  
 كذا وكذا اذ اخلصه من ذمى فاذا لم يجيب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شراً فان من  
 أخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهما ويقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندنا  
 ومن مشايخنا ابن يعش شارح المقصل وثلثمائة من عروون ويقال انه جلس عند أبي على الشافيين  
 بضعة عشر يوماً ونقل التعري في أو اخر شرح الحاجب انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد  
 منه قال الدماميني ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذ منه ومن تصانيفه الاعلام بمئات  
 الكلام كالبديع في بابه والتوضيح في اعراب أشيا من مشكلات البخاري أو ان فيه عن اطلاع  
 واسع وقصيدة الطائفة في الفرق بين الضاد والظا وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد وتظهر رجا في  
 النحو عظيم الفائدة تستعمله المشاركة ثم تراه في كتابه المسمى بالمواعيد النحوية والمقاصد النحوية

ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل القوائد وتكميل المقاصد تسميلاً لذلك الكتاب وتكميلاً لرواه  
 لأسلم طابق سماء وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الأبواب يتصرعن معتاده ويقول ما رآته من  
 في إرادته فجاء المنقرد بالكمال قال الدماميني وقد قرئ من بعد الدين بن العربي الصوفي رحمه الله  
 تعالى الكتاب المسمى بالقوائد النجوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله \* إلهسه ونشر العلم أهله  
 آملي كتابه يسمى القوائد لم \* يرئ مفيد الذي لب تأمله  
 وكل فائدة في النجوى يجمعها \* ان القوائد جمع لأنظيره

فظن الصلاح الصفدي ان هذا تقرظ لتسهيل القوائد لا للقوائد نفسه فقد ح في النورية في كتابه  
 المسمى بنقض الختام عن النورية والاستخدام بأنه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة  
 ولولا ذلك لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما أشأ هذا الوهم من عز ذلك الكتاب اه  
 (قوله هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله تميز عن شاركو في اسمه ويجوز كونها  
 استثناء فأيانها لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فلهما نصب وقيل نعت  
 تابع له بتقدير تسكينه فجعلها رفع وقيل نعت مقطوع فتخرج للحال والاستئناف لكن رد هذا  
 بأن شرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بأنه  
 يكتفي بالتعيين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكره الاشعري في النعت اذا كان النعت مبدع أو ذم أو  
 ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هو مقتضى ذلك لأن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه  
 مقال سياسي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد بن) قال المغرب وتبعه أكره الخواص كان  
 مقتضى الظاهر ان يقول بجملة النعية لكنه التفت منها الى التشكك فتدنا فبطله الصبان بأن هذا  
 حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التكلم اه  
 وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشعري من جعل الجملة مقول القول لكنه لا رد على المغرب لذكره  
 جواز كونها حالاً من محمد ومقول القول الكلام وما بدأ أف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر  
 فاللائق الجمل عليه دون الأول لظهور بطلانه وانما ظاهر ان هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة في  
 كل شيء بحسبه كما يأتي في مصلها و يؤول قال سوي القول فتدبر واختار الجمله المضارعة لاشعارها  
 بالتحديد الاستمراري أي اشعارها السامع بان التكلم بجملة مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد  
 أنه تعالى أهل لأن يحدد جمده دائماً وذلك جدمسقر وقصد بذلك الموافقة بين الجمد والمجرد عدله  
 وهو التريسة المأخوذة من ربك لعلقه الجنبه فكما أن تربه لنا باقواع النعم لا تزال تتجدد كذلك  
 تتجدد بجملة لا تزال تتحدد المضارعة أنسب المقام من الاسمية والماضوية لأن الأولى وان  
 أقادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجديد المناسب للنعم والثانية وان أقادت التجديد  
 أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال المغرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحظفة  
 والميم الشفوية والذال اللسانية في ثنائيه على رب البرية كدلائل لا يحصل عن ذلك بالكلية اه  
 (قوله الله) بالنصب يدل من رب أعطف بيان ويرجع اسم الأول بالله على نية تسكينه العامل فيكون  
 حامداً مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أعلى أو ان طرجهما بالنسبة  
 للعامل أي ان عمله حظ روح ليس عاملاً في البديل أو باعتبار حكم العامل أي أن الحكم المتبادر  
 بالعامل لم يقصد به الإبدال فلا ينافي قصد المبدل منه أنشأ آخر ~~ك~~ مع ود الضمير في نحو كانت  
 الرغبت منه ولا يخفى ان هذا لا ينفع هنا لانه روح الاعتراض لا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما  
 قاله الدماميني أن البديل مستقل بنفسه لادامته لمجموعة كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل

هو ابن مالك  
 أحمد بن أبي الله خير مالك

تفضل من الخير الفتح مصدر وخار يخبر إذا صار خبراً شد الياء أي متلصداً بالخبر أو من الخير  
بالكسر كالقيل وعوا الشرف والكرم وأصله: أخبر حذف همزة تخفيفاً لكثرة استعماله كشر  
والأولى بجعله منصوباً بنحو أمدح محمد ذوقاً لأعني لما نقله الهمداني عن الحقبة أن النعت  
المقطوع لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص وهو هنا لمدح ولم يجعل حالاً لازمة من الجلالة  
لأنها مفعلة بتقدير الحديض الصفات ولا بد لاقوله بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام معهما مع  
مخالفتهما لذهب الجهور أن جعل بدلاً لأنهم ربلمتعتهم تعدد البديل، ومن الله لمعتهم الأبدال من  
البديل في غير بديل البداءل فيه من التماثل حيث يكون مقصوداً غير مقصود وإن أُجيب عنه  
بأن ذلك لا يضر لكونه نعتاً من أبدال البداءل فلا يمنع إبداله من البديل وفي البيت الحناش التام  
المفطلي والخطي أن كتب مالك الأول بالالف كما هو جديد في مالك العلم وقد رسم في المنحرف قوله  
تعالى ونادوا يا مالك فإن حذفته كما هو إلا كثيراً كان لفظاً فقط لأن مالك الثاني لكونه صفة يجب  
رسم ألفه لعدم كثرة كاعلم ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءة بالالف لأن المنحرف  
العثماني سنة متبعة قال الأشوفي وجعله أجدر في الخ لخطها نصب بالقول والجمل بعدها  
معطوفة عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندوني أجدر في آخر الكتاب في محل نصب  
بالقول فكل جملة لا محل لها لأنها جملة معقولة كالزاي من زيد ولا تنافي لما كان جعل الأول على  
ملاحظة العاطف من الحكاية لأن المحكي فكل جملة معقول مستقل والثاني بالعكس فجموع  
الجمل معقول أفاده الصبان والثاني ملغظ من الغز بقوله

حاجبتكم معشر جمع نبلا \* المعرب من مفرد او جلا

ما ألقب بغير شطر نصبت \* بوتردها رقيم للعل

(قوله مصلحاً) حال متروكة من فاعل أجدر كما في الأشوفي أي أجدر في حال كوني ناوياً الصلاة  
كقوله تعالى ادخلوها خالدين أي مقصد من الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ألباً  
بالنسبة للخلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد ولا تنافي في الحال وفيه  
أن المطلوب إحياء الصلاة بالفعل لآنية إحيائها فالوجه أنها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء  
بحسب مقارنته الألفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أجدر بلساني وأصل بقلبي فهي  
مقارنة بتحقيقاً فاعترضه سم بأن الصلاة بالقلب باللفظ لأواب فيها بقي أن مصلحاً اسم مفرد  
لا يحصل به المقصود من إنشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم أنه في قوة جملة  
إنشائية يرد عليه امتناع وقوع الإنشاء حالاً إلا أن يجعل على تقدير القول أي أجدر بي حال كوني  
قائلاً اللهم صل على الرسول الخ نصح تأويله بجملة خبر يقيناً على أن المقصود بالصلاة مجرد  
تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالأخبار بها كما قاله بس أي أجدر بي حال كوني أصني أي  
أخبر يأتي أطلب الصلاة عليه أوبان الله قد صلى عليه لكن الأصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد  
التعظيم لأن الاختيار أنه ينتفع بصلاته بالترقي في أعلى الدرجات ووارداً أنواع الكالات وما  
من كمال الأوسع لله أعظم منه لكن الأدب أن لا يرى الشخص ذلك بل بقصد التقرب بالصلاة  
واتقاعه هو بثوابها المنة صلى الله عليه وسلم علينا لا نعلمه ولم يذكر السلام جراً على عدم  
كرهاته الأفراد بل إذا صلى في مجلس وسمن في آخره لم يعد مدة كان آتياً بالمطلوب من آية يأيم الذين  
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشتهر أن الله موزن  
النبا وهو الخبر لأنه شجر وأخبر عن الله والمشد من السودة وهي الرفعة لأنه مرفوع الرتبة وأرفع  
رتبة من بعده فهو على كل شيء فاعل أو مفعول ولا يعين ذلك بل يجوز كون المفعول من

مصلحاً على النبي

النسب بكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف  
المهموز فيكون بمنه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة قاصلة نبينا واجتمعت الواو والياء الخ  
(قوله المصطفى) أصله مشفوفوزن مفتعل من الصفو وهو الخلو من الكدر والمراد هنا  
المختار قلت تألف الارتفاع طامووقوعها بعد حرف الأطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف  
\* طائفة أفعال ردأثر مطبق \* وقلت الواو ألفا المحركة وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الأولى  
تفسيرهم عطلق الاتباع أي أمة الإجابة وما لا يافار به فقط لئلا يلزمه إهمال الحب ولا  
بالإبقاء لأنه مقام دعاء بطلب فيه التعميم فيه توريق حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله  
عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لا دل  
في القاموس نحووا في عشر معاني منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا بعين الاتقاء كما قيل لصدقه  
بشر الأيمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما إن جعلت السنين والآل للطلب وعلى هذا فهو  
وصف لازم أماعلى القليل المتقدم فخصص وكذا إن أراد بالاتباع أمة الدعوة فتأمل هذا والذي  
اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدح به لا بالاتباع مطلقا  
ففي نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم يظهر  
يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هذا الأمة ومصابيح النظم يحمل على  
العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بأنوارك وكنت لهم حبيب  
أسرارهم يحمل على الاتقاء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جناتك  
يحمل على الاتباع اه وبني ما إذا كانت العبارة مختصة بالتعميم والتخصيص كعبارة المصنف  
ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والقاهران الأولى حملها  
على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السنين والآل ما للطلاب أي الطالبين كالشرف زيادة  
على ما حصل لهم أو زائد ثان أي الكاملين فالشرفا بفتح الشين مفعول به على الأول ومثبه على  
الثاني كالحسن الوجه أو منصوب بترفع الخافض أي في الشرف بفتح الشين على المرحوم من ألقاب  
أو لأنه توسع فيه فأجرى مجرى القياسي لكثرة ما جمع منه ويصح ضبطه بضم الشين جمع شريف  
فيكون صفة ثانية للتاكيد ومفعول المستكملين محذوف أي أنا بالعموم أي جميع أنواع  
الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الأمة وكذا أن جعلت آل في الشرف بالفتح للاستغراق  
فيقولون مستكملين في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالأولى جعلها جنسية لذلك الآن يحمل على المبالغة  
يجعل من حاز شرف الأيمان كأنه حاز جميع الشرف لأنه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين  
الله) أي أطلب منه الإعانة أي الأقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستعانة الله تعالى  
فاستعار الإعانة للأقدار لأنه بصورتهم من حيث حصول المتقدرون بقدرة الله تعالى إيجادا  
وقدرة العبد كسبب لا تأثير ولم يقدم المفعول لبعد المصير مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما  
بالاستعانة المطلوبة كما قيل في أقرأ باسم ربك وأصله أستعوت نقالت كسرة الواو إلى الساكن قبلها  
فقلت يا لكسر ما قبلها (قوله في آفئيه) أي في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجال أو اثنين  
أن جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في آفئيه بالثنية لأن علم التثنية يحذف بالنسب وإن  
التبس بالنسبة لأنه فرد لأنهم لا يبالون به كاسيأ ثم يحتمل أن لفظ في استعارة تسمية معنى على التي  
تعدى بها الاستعانة على حد في جذوع الخلل وأنه ضمن أستعين معنى فعل تعدى في كارجو  
تضيياعها وهو شراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفقد المعنيين فتفقد الاستعانة بالنظها  
والترجي بعد يتباني والاولى لأن التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه يختلف في قياسيةه

المصطفى \* وآله المستكملين  
الشرفا \* وأستعين الله في آفئيه

أو تضييعنا بآياتيه وهو قد رجع إلى تناسب الحرف أي راجعاً وهذا مقيس اتفاقاً لأنه من حذف  
العامل لا دليل لكن قال ابن كمال باشا التضييع الباني هو عين التحويل وإنما يؤيدهم السعدون تبعه  
الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى فلنجذر الذين يخالفون عن أمره مع  
بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف اهـ وإنما قدرنا بأرجو دون استحيى كما في الأشموني  
لما ورد عليه ان الاستخارة للمتردد والمصنف جازم بقوله مقاصد النحو أي جل مقاصده لا كلها  
ليوافق قوله في آخر الكتاب نظام على جل المهمات الخ وإنما لم يصرف ما هناك إلى ما هنا مع أنه  
الآتي لكونه في محل الحاجة لأن هذا هو الموافق للواقع لتركه باب القسم والسالكين وغيرهما من  
المقاصد وأبو قال ما هنا في حيز الرجا للكل وما سياتي اخبار بما تنسره فلا تنافي وللتحولة ستة  
معان التصدي والجهة كتحوير نحو البيت والمثل كزبد نحو عمر والمقدار كمدى نحو ألق  
والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو السمكة وظهرها وأكلتها الأول وللإمام  
الداودي للتحويل سبع معان قد أتت لغة \* جمعتهما ضمن بيت مفسر كـ

قصد ومثل ومقدار وناحية \* نوع وبعض وحرف فأحفظ الأمثلة

مقاصد النحو بها محو به

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعبر عنه الصرف تارة وعلى ما يماثله أخرى ويعترف على الأول بأنه علم  
بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفادها كالاعلال  
والادغام والحذف والإبدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو  
النواصب وحذف العائث وكسران أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد  
هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط وإن كان في الأصل يعم  
اثنين عشر علماً اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض  
والنقائصة وقروض الشعر وهو الأتيان بالكلام الموزون المقفى وأنشاء الخطب والرسائل  
والتاريخ وهو معرفة أخبار الأمم السابقة وتقلبات الزمن عن مضي انحصار ملكة التجارب  
والتحيز من مكابدة الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراشنة لأنها  
غزيرة وأما السديع فذيل لا قسم برأسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث  
يبحث عن أحوالها السابقة وعيانية وفائدته التحريز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله  
وشرفه بشرف فائدته وواضعه أبو الأسود الدؤلي بإمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن  
العرب لقطرتهم على الفصاحة كان النطق بالأعراب سجيبة فهم من غير تطبيع كما قال

ولست بنحوي بلأول أسانه \* ولكن سابق أقول فأعرب

فلما كثرت الاسلام وتألفت القلوب اختلط المعجم والعرب بالمعاصرة والمناخية فتولد اللحن والامالة في  
غير مجملها حتى كادت العربية أن تتلاشى في رسم الامام أبي الأسود منه أبو بابا متبابان والاضافة  
والامالة وقال له الخ هذا النحو ثم سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ الله بربى عن المشركون ورسوله  
بالجر فوضع باب العطف والعت ثم ان ابنته قالت له يوماً ما أحسن السماء على الاستعانة فقال  
لها أي بنية تخومها فقامت انما تعجب من حسنها فقال قولتي ما أحسن السماء وافتحني فالك فوضع  
باب التعجب والاستعانة وكان يرجع الامام في ذلك إلى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذ من  
أبي الأسود نفر منهم حمون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم أنطليل  
ثم عسيوبه والكسائي ثم صار الناس فريقين بصري وكوفي وما زالوا يتدولونه ويحكمون تدوينه  
إلى الآن فخرهم الله الجنة (قوله بها محو به) أي فهم من طرفية المدلول في الدال لأن الالف اسم  
للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني وأوان الباء سببية ووصله



محوية محذوفة أى محوية لتعاطفها بسببها وأصلها محووية كقوله قلبت الواو اية لا اجتماعها مع  
الياء وأغنت فيها وكسرت الواو للمناسبة (قوله تقرب الأقصى) فيه مجازة على من الاستناد للسبب  
المعاري اذا تقرب حقيقة هو الله تعالى والأقصى بمعنى الناصي أى البعيد فافعل التفضيل على غير  
بإيه كما قاله ابن الأنطلي بسدل على تقرب البعيد والابعد بما لم يبق له لأن البعيد على التسهيل  
والكثير وما قيل أنه يلزم من تقرب البعيد تقرب البعيد رتبة قدمهم بالابعد لشدة خفاء بعدون  
البعيد (قوله بلقظ موجز) البيا بمعنى مع كافي الاشياء لا سيما لأن المعهود من التتقرب هو  
اليسط لا الاجازة لكن قال السموطى لا بدع في كون الاجازة باللفظ هم كافي رأيت عبد الله  
وأكرمتهم دون وأكرمت عبد الله في السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني  
بألفاظ موجزة (قوله وتوسط البذل) أى توسع العطاء يعنى تكثرا فإفادة المعاني فقهه استعاره اما  
تمثيله بان تشبيه حال الألفمة في كثرة افادتها المعاني بسر عند سماعها بحال الكرم يرمى في كثرة  
اعطائه ووفائه بما يعدو يستعار الكلام اللدلى على التشبيه فهو حالة الكرم للشمع أو مصدر حة  
بان تشبيه افادتها المعاني بسدل المال والوعده ترشح أو ممكنة بان تشبيه الألفمة في النفس بكرم  
وسط البذل تخميد وانجاز الوعد ترشح لا العكس لأن اليسط أقوى اختصاما بالكرم من  
انجاز الوعد أو سبق في الذكرا لا لأن جعله هو التخييل سواء ترشح على طريقة السمرقندي من  
ان التخييل هو الأقوى اختصاما أو على قول العصامة الأسبق ذكر أو ما سواه ترشح (قوله لوعد  
مختبر) أى موفى سر يعاوين موجز ومختبر الحسان الا لاحق لاختلافها ما يجرفين متباغدى  
المخرج والباسمية أى بمعنى مع وقيد بالوعد مع ان الاعطاء بدونه أبلغ لان فهم المعاني لا يحصل بمجرد  
وجودها بل لا بد من الالتفات إليها وتصور ألقاطها فكانتم التخييل الفهم منها وتوقف الفهم على  
الالتفات إليها بعد وعد اجرائها فادهم (قوله وتقتضى) اما بمعنى تطلب من الله أو من فارتها أو  
منهم فادهم مجازة على اذا طالب ناطقه باسمه أى بمعنى تستلزم الرضا لاشتياها على الخامس فلا  
يجاز (قوله رضا) بكسر الراء ومخطط بضم فسكون مصدران سماعيان لرضى ومخطط كروح  
والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير مخطو الاشارة الى انه تطلب رضا محض الاشوة استعطف ولا من  
وجه على حدو يعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل تقتضى أو خبر محذوف  
أو نعت لالفية على حدو هذا كذب أنزلناه مباركة من النعت بالمقر بعد الجاه وان كان الغالب  
العكس ومن يوجبها وان أسكنه جعل مباركة خبرا نائيا لهذا وخبر المحذوف كيف يصنع في نحو  
بقوم يحجمهم ويحبونه أذلة وقد فاقت هذه الفية ابن معطى لفظا لأنها من بحر واحد وتلك من  
السمر ببع والجزز ومعنى لانها أكثر أحكاما منها كما قاله سم واللعلال السموطى ألفة زاد فيها  
على هذه كثيرا وقال في أنها فائقة ألفة ابن مالك ولا جهورى المال كفى ألفة زاد فيها على  
السموطى وقال فائقة ألفة السموطى فسبحان المنقرد بالكل الذى لا يدانى (قوله بسبق)  
متعلق بكل من حازر ومستوجب والباسمية أى بسبب سبقة على في الزمن والافادة وفي تقديم  
المعول اشارة الى انه لم يفضل عليه الا بالسبق وجوز سم جعله خبرا آخر عن هو أى وهو لم يتس  
يسبق ففيه اشارة الى فضيلة السبق ثم اشار الى فضيلة اخرى بقوله حازر تفضيل لا توفى ابن معطى سطح  
ذى التعداد ستة عشر بن وسبع مائة وعمره خمس وأربع وستون سنة ودفن بقرب الامام  
الشافعى رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) امامه در فضله على غيره حكمت له بالفضل أو صبره  
فاضلا والمراد به التفضل تسد من اطلاق السبب عن السبب أو مصدر المبنى لتعجيل أى كونه  
متفضلا فلا يقال التفضل صفة الفاعل فكيف يجوز ابن معطى (قوله بالجيلا) امانه وبترع

تقرب الأقصى بلقظ موجز  
وتوسط البذل بوعده مختبر  
وتقتضى رضا بغير مخطو  
فائقة ألفة ابن معطى  
وهو يسبق حازر تفضيلا  
مستوجب شافى الجيلا

انما فاض أي بالجل أو على انصفة لثنائي أو بالنيابة عن المفعول المطلق أي ثنائي الثناء الجميل  
 حذف المصدر وأتاب عنه صفة وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلاف الجمهور  
 وابن عبد السلام في تفسير الثناء (قوله بهيات وافر) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان  
 الألف في المطابقة في جمع النقلة مطلقا جبر النقلة وفي جمع الكثرة للعاقل لشرفه لان بهيات وان كان  
 جمع قلة لان جمعي السلامة منها عند سبويه لكنه مستعمل في الكثرة بمعنى بقرنة مقام الدعاء  
 والألف في الكثرة لغیر العاقل الافراد واعلم ان النقلة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجوع  
 أماما عارفا فاصلا لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمعين ثلاثة  
 ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لي وله) اماما متعلقان يقضي بمعنى يحكم ويقرر  
 أو يحذف صفة الهيات وأما في درجات فمستوعب فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة  
 الاخرية وهي ليست طارفا للحكم لانه أولى بل يحكموم بها ومقدرة وهي نفس الهيات ان جعلت  
 في جمعي من البهيات فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسنة والهيات بغيرها فان قلت يلزم  
 على تعلقي له يلقى الفصل بين بهيات وصنعة وهي في درجات قلت لا بضرا له ليس أجنبيا  
 محض بل هو معمول لعادل الموصوف فهو سبحانه الله عما يصفون عالم الغيب كما سألني وخس  
 درجات الاخرية بالذكر لانها لهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطي بعد مودته انما أتى في  
 الاخرة وبدأ بنفسه لحديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا عبدا بنفسه وقال  
 تعالى حكاية عن نوح ربا اغفر لي ولوالدي وعن موسى ربا اغفر لي ولاخي لكن فاته التوسيم  
 المطالب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما في كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفي به وبسليم من  
 افراد وصف جمع القلة لوقال كما في الاشعري

والله يقضي بأرضوا والرجة \* له وله ويجمع الامة

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك وفي التوفيق وبذلك الهداية الى أقوم طريق فوفقنا لما  
 نحببه وترضاه وقنا من مذكر ومكمل كل شيء توفاه آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم

\* (الكلام وما يتألف منه) \*

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام  
 وشرح ما يتألف منه اختصارا لوضوحه على حذف قبضة قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافظ  
 فرس الرسول والاولى انه اختصر على التدريج بأن حذف المتبادر خبره وهو باب وانيب عنه  
 شرح المضاف اليه شرح وانيب عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا اما  
 نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الخبر ولان اعراب المضاف  
 المقصود بالذات وأما المتبادر فقد رعى كل حال لم يذف عنه شيء ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي  
 باب الكلام هذا الا تاتي أو مفعول المحذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا  
 وما واقعته على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بكراهمائها وعلامتها كما  
 شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجزوم رعا لفظ ما والضمير في يتألف عائدا للكلام فهو  
 صلة جرت على غير ما هي له ولم يزل آمن الناس عند الكوفيين وان أوجب البصر بكون مطلقا  
 بل قيل يحمل الخلاف في ضمير الوصف اما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الإبراز مع أمن الالبس قولا  
 واحد ان كان في الجمع والتصریح ان الفعل كالوصف في الخلاف المذكور فأفاده الصبان (قوله  
 كاسم) ان جعل من تمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا فييد لان التبع لا يبعث

والله يقضي بهيات وافر  
 له وله في درجات الاخر

\* (الكلام وما يتألف منه) \*

كلاما للفظ منه يد كاسم

مع وجود المنعوت أى لفظ كائن كاستقام أو في محل نصب اما صفة للمفعول مبنية انحدوزف على حذف مضاف أى مفيدة فائدة كقائه استقام وعلى هذا حل الشارح وأنبأ عن المنعول المطلق كذلك أى مفيدة فائدة كقائه استقام وان جعل مثالا بعد تمام الحذف فهو خير من حذف أى وذلك كاستقام وعلى كل فالكاف داخل على استقام قصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقائه استقام على أن حذف الجور وادخل الكاف على معوله لا يصح في مثل ذلك كما سأتى في الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أى الكلمة اسم وفعل وحرف أى منقسم اليه أو اعتراض بانه ليس من تقسيم الكل الى جزئين لان المقسم هو الكلمة لا يصدق على كل قسم عقده بل على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى أجزاء لانها لو كانت أجزاء لا تعدم بانعدام بعضها مع انه يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب اما باختصار الثاني والمراد بان أجزاء في الجملة أى التي يتركب من مجموعها الامم جمعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء في العرف وان لم يتوقف عليهم المساهية كشعر زيد وظفره أو باختصار الاول والتقسيم اما باعتبار ان الكلمة اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سأتى فيصديق على كل قسم انه كما يجب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهرى أو باعتبار واحدة وهو لفظ كلمة كما قاله الاشونى فكانه قال واحد الكلمة اسم الخ ولان ان لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة اعتبارا بقومته لادانته وأشار الشارح كالتوضيح الى أن في الكلام تقدير اعتبارا تأخيرا وحذفوا الاصل الكلمة واحدة كلمة وهى اسم الخ جملة واحدة كلمة خبر الكلمة واسم الخ خبر حذف وهو دل كلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كما علم ان الكلمة اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحدة بانه يصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام في بعض تعاليفه الظاهر انه اراد أوليان فيحصار جميع الكلمات العربية في الثلاثة كقول سيدويهذا باب علم ما الكلمة في العربية الكلمة اسم وفعل وحرف فكانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أى فالجميع جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله واحدة كلمة سان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو واحدة هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهمة اه وهذا الوجه أولى فلو علم عن التكرارات المارة وعابه فتذكر الضمير في واحدة لتأثيرها بالذكر فلا حاجة الى استخدام يعود الضمير الى الكلمة بعينه الاصطلاحى (قوله ثم حرف) أى يتم إشارة الى الخطا رتبة الحرف عن قيمته وتركها في الفعل ان سبق التنظيم ولا يكتفى في بيان رتبة في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد يكون أنسب في نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحدة كلمة) أى واحد معنى الكلمة أى جزء ماصدق عليه الكلمة وهو أحد الثلاثة ألفاظا كما ذكر بمعنى كلمة كقائه اسم وبحال ان المعنى واحدة أى مفردة الاصطلاحى هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجمعي أما على انه جمع بمعنى الكلمات فقد مر سابقا في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوفة عليها في الشعر يجب تحفة بمقا الصحة الوزن وهو اما فعل ماضى بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله علم حذف الهمزة تحقفا كبرى بارأ والضرة وأهو أو فعل تفضيل حذف هـ ربه للضرة ورق الاول أحسن لفظا لخلاء عن تكتل الحذف والاخير أحسن معنى لافادة ان القول يضم جميعها او مجموعها اذ أول التفضيل يقتضى المشاركة وزيادة فتشرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد كما سيدين وأما العمل فلا يشيد ما ذكره لا يتقدر عم الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ وسوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التوزيع كما في المكودى لانه انما

(قوله وهذا الوجه أولى) اختارنى  
انكت على هذا أن يعرب اسم وما  
عطف عليه مبتدأ وسوغه قصد  
لفظه والكلم خبره أى لفظ الاسم  
وما بعده هى الكلمة أى الكلمات  
التي يتألف منها الكلام لا غيرها  
وفيه نظر فان الكلام لا يتألف من  
هذه الالفاظ أى لفظ اسم وما  
بعد بل مما صدقها كما لا يخفى الا  
ان بقدر مضاف أى هى دوال  
الكلم الخ فتأمل اه منه  
(قوله لا التوزيع) أى تنويعها  
الى انها احدى الكلم والى انها  
يقصد بها الكلام اه منه

واسم وفعل ثم حرف الكلمة  
واحدة كلمة والقول عم  
وكلمتها كلام قد يؤتم  
من الكلام المصطلح عليه عند  
التحويين

يسوغ ما قصد معناه لالفظ وهو ما يتعلق بيقوم وكلام مبتدأ ثان سوغه كونه نائب فاعل في المعنى  
 كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا وسعد الله من غير سند فيقال انهم لم يذكروه في  
 المسوغات مردود وأما جعل المسوغ إرادة الحقيقة فبرهانه الكاملة لم يقصدها حقيقة الكلام  
 بل ما صدق عليه أنه لفظ مقيد إلا ان إرادة الحقيقة في ضمن الآخر ادوفيه ماسأ في في قوله فعل ينجلي  
 وجله قد يقوم بمعنى بقصد خبر الثاني والجملة خبر الأول وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بجموع  
 خبر الثاني وهو به الضرورة (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر افظت الشيء  
 من باب ضرب إذا طرحته مطلقا أو من القم خاصة فذلك صرح في الأساس بأن لفظت الرجي  
 الدقيق مجاز وفي عرف الخاصة صوت معتمد على يخرج من مخارج الفم يحقق كاللسان أو مقدر  
 كالجوف وسمي ذلك لفظا لأنه هو اعمرى من داخل الرئة إلى خارجها فهو مصدر وأريد به المفعول  
 كالتخلي بمعنى الخلق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لأنه  
 يرد عليه ما هو على حرف واحد كواو والعطف الذي لا يشتمل على نفسه وإن أوجب عنه ما ينعن  
 أشمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف إذا خرف مجموع الصوت وكفسته  
 وهي الاعتقاد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فإن  
 قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا امتناع النطق بالساكن والحركة  
 متوقفة على الحرف لأنها ماسة قائمة به وأنه قد قلناه هو على أن الحركة مع الحرف دورعى  
 لاسبق فلا يضر والحق انها بعده وإنما الشدة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أقراد محققة  
 وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد وأب الفؤاد كالحذفات من نحو مبتدأ وخبر تنسب النطق بها  
 صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقرّة لذلك وأما كلام الملائكة  
 والجن فان ثبت أن النكحة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهي كذلك والافئى  
 محققة بالفعل وإلى الأول يشير قول الشوائى المراد باللفظ في تعريف الكلام جنس ما يتلفظ به  
 لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس بحرف ولا صوت وله  
 أقراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستمرة اذ لم يضع لها ألقاظ حتى  
 ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصور معناها وتدرى بالمعلم كما قاله الرضى  
 واما تقسيمها إلى مستمرة وجو باوجودا فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح  
 والطلاق اللفظ عليها حقيقى كما قاله الروادى لا مجاز لانهم أجزوا عليها أحكام الالفاظ المحققة من  
 الاسناد اليها وقيدوها بالعطف عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من  
 قوله كاستقم كما يصح حبه وفيه ماسأقى والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه السامع  
 اياه حسنا بان لا يحتاج في استفادة المعنى إلى لفظ آخر لكونه مستقلا على المحكوم به وعلمه والمراد  
 بذلك الفائدة النسبية بين الشئين ايجابا كانت أو سلبيًا وان كانت معلومة للخطاب كما اختاره أبو  
 حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الأربع لان شأن الجنس الادخال وما لم يتناول به يقال  
 خرج عنه لانه وبعضهم أخرجه به نظر الان بين الجنس وفصله العموم الوجهى فيخرج بكل  
 ما دخل في الآخر والدوال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة  
 والنصب كعزف وهي العلامات المنصوبة كالحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمين  
 فالانصام (قوله وبعض الكلام) أي بعض ما يصدق عليه الكلام فانه يصدق بالمقيد وغيره من كل  
 مر كب من ثلاثة ألقاظ فأكبر كاسأقى (قوله وهو) أي بعض الكلام الذى خرج ما زكب الخ (قوله  
 الامن اسين) ظاهرا ملخص وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا

عبارة عن اللفظ المقيد فائدة يحسن  
 السكوت عليها فاللفظ جنس يشمل  
 الكلام والكلمة والكلمة ويشمل  
 المهمل كذير والمستعمل كعمرو  
 ومقيد آخر ج المهمل وفائدة  
 يحسن السكوت عليها أخرج  
 الكلمة وبعض الكلم وهو  
 ما تركب من ثلاث كلمات فأكبر  
 ولم يحسن السكوت عليه فحوان  
 قام زيد ولا يتركب الكلام الامن  
 اسين

بشيتين مستندة اليهما اما كتمان أو ما يجري مجراها وما عداهما من الكلمات التي ذكر  
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها واعتماد هشام أن ذلك أقل ما يتركب منه وفصل في شرح  
القطر بان صورته كيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كمثل ومن الثاني المنادى فان الثانية  
عن أدعوى وما بهادته لانه مفعول به فعل وانه ان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة اسماء كملت  
زيدا قائما فعل وأربعة اسماء كملت زيدا عرافا ثانيا السادسة جملتان بكلمة القسم وجوابه  
والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجمله فنحو زيد أبوه قائم وعلى هذا فالخسر  
اضاف بالنسبة للتركيب الممنوعة كنعائين أو فعل وحرف مثلا (قوله كز يد قائم) اعترض بأن  
الوصف مع رفعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التثنية يذا أحد ورد الاول  
بان الوصف مع رفعه اسمان يستتر في حكم المقدور لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائمان  
وقائمون فالثاني والواو فليس حرفا ثنية يرجع والضمير يستتر بخلافهما مع النعل والثاني بان  
التنوين ليس بكلمة اتفاق لعدم استقلاله كالثاني المعاملة واما التصغير والنسب ولذا زاد في  
التسهيل قيد الاستقلال في هذا الكلمة لآخر اج هذه (قوله كقام زيد) أظهر الفاعل لان المسمى  
مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الاصح اذ لا يخصه لى الفائدة من الفعل الا اذا كن الضمير  
واجب الاستتار كافي التصريح وناقشه بس بان قام في جواب هل قام زيد بكلام قطعا فكيف  
بشرط وجوب الاستتار اه ويمكن جملة على غير الواقع جوابا لما لم يعلم فيه مع جمع الضمير (قوله)  
فاستغنى بالمثال الخ) أي فالمثال تنعم بالمدح وفيه ان المسمى عرف التحاة لا يطلق الاعلى ما يحسن  
السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كغلام زيد فيسمى مفهوما لا مفيدا فلا حاجة للاحتراز عنه كما  
حرر بان هشام ومن ثم جعله سم وغيره مجرد التثنية لتمام الحدوث به وبذلك التركيب مع ان لم يشذ  
عن اشتراطه الا بان دحية ولا القصير مع ان الجمهور ومنهم من والمشتق في التسهيل على اشتراطه  
ليخرج كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور نظر الى ان الاقادة تستلزمهما اذ ليس لنامي قيد غير  
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به يكن فيه ان دلالة الالتزام به وجورة في  
التعاريف فالاولى جعل المثال تنمما من حيث الغناؤه عنهما كما فعل ابن الناطم لا لما قاله  
الشارح وان كان غملا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لانه يخرج جملة  
الصلة والصفة والحال واخبر لان اسنادها لم يقصد لانه بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغنى عنه  
المقيد لان هذه لم تقصد لنقص اسنادها بل توقفت على ما هي قبيدله قال الشاطبي ولا بد من قيد  
الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم اثم مدار بحث النجاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد  
يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح انه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ قد تقان على  
ان يقول أحدهما قام والاخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما كفي باحدى الكلمتين  
لتصريح الاخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة والله أعلم  
(قوله ليعلم ان التعريف الخ) رداً على ما علم من الخطبة وقد يجاب بأنه شبه عليه أيضا أول مسائل  
الغن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقوع التحالف فيها أو أن فائدة الاضافة اشارة الى  
اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحو محط فعل الشارح قوله لاني  
اصطلاح اللغويين وقبل فائدة الاشارة الى انهم من جهة النجاة (قوله في اللغة) هي الفاظ  
يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الامير في حواشي الشذور وذلك لانه يظهر في نحو قولهم في كذا  
لغتان ولغة قديم اهـ مال الاشكاف كان يقال في هذه المادة لفظان موضوعا لكل بهيمة  
مخصوصة ولفظان قديم الموضوع عندهم ما فهمه قال الحسن ان تفسير بالاسماء اعمال الالفاظ حتى

كزيد قائم أو من فعل واسم كقام  
زيدو قول المصنف استقم فانه  
كلام مركب من فعل أمر وفاعل  
مستتر والتقدير استقم أنت  
فاستغنى بالمثال عن ان يقول فائدة  
يحسن السكوت عليه اذ كانه قال  
الكلام هو اللفظ المفيد فائدة  
كفائدة استقم وانما قال المصنف  
كلاما ليعلم ان التعريف انما هو  
للكلام في اصطلاح النحويين لاني  
اصطلاح اللغويين وهو في اللغة

يكون المعنى في كذا استعماله استعمال غير مهمال ما ويؤيد ذلك ان اللغة مصدر لشيء اذا هج  
بالكلام والاطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم  
كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اه قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم  
واضع اللغة هو الله تعالى أو البشرا اذا موضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن ان  
لا يقتصر على أحد ههنا بل يفسر في كل مقام بما يناسبه والصحیح ان واضعها هو الله تعالى  
لأنه اشهر وعرفها الخلق اما يوحى كما روى ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم  
لا ولد فلما افتترة وفي البلاذني في اللغات أو يخلق علم ضروري في اناس بمعنى اللفظ وقيل  
بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاحناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها  
الله اتفاقا وعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله اسم لكل  
الشيء) مثله في مختار الصحاح كما في ابن المني ومقتضاه انه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصنف انه  
عبارة عن اصوات متتابعة بمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان متصفا  
بنفسه أى كالخط والاشارة الا ان يجعل قوله أو غير مفسد على فائدة الكلام المحوى فلا ينافي  
اختصاصه بالمستعمل والاطلاق على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة  
والمجاز ويطبق حقيقة على الحدث وهو التسليم كقولهم

قالوا كلامك هذا هو مصغرة \* يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلام وعلى المعنى القاموس النفس قال الاخط

ان الكلام في القوادخا \* جعل اللسان على القوادخا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا لموضوع لا ماهية  
من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افراديا وان دل على أكثر من اثنين  
ورق يدنو من واحد ما لثان ثمان متفق في الهمزة والحروف ما عداها كتر وقرة أو يائنه كرم  
وروى سمي جميعا والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كقوله وخيمة ان الغالب في ضميره التذكير  
مرعاة للفظ وفي الجمع التانيث وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه لماهية  
من حيث هي كما قاله الرضي وبق ما يصدق على واحد لا يعينه كسدوسه بعضهم أحاديا إذا  
علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعي لا فرادي كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لفظة تذكيره  
نحو اليه يصعد الكلم الطيب يعرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لشيء واحد منه لثان واسم  
الجمع لا واحد له من لفظه كقوله ورهط وابل ونساء وطفافة وجماعة أولا واحدا كذلك مع كونه  
ليس من أوزان الجوع كحطب وركب أو منها مع اجراء أحكام المفرد عليه كصغير والنسب إلى  
لفظه كما جعلوا ذلك اسم جمع لركوبية لانهم نسبوا إلى لفظه والجمع لا ينسب اليها (قوله واحد  
كلمة الخ) فيه إشارة للاعراب المار (قوله لانها ذات الخ) دليل لاختصارها في الثلاثة والنحويون  
يجمعون على هذا الام لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول القراء في كاليست اسم لا فاعلا ولا  
حر فالماهور ترد من أيها لعارض الادلة عنده لانها خارجة عنها والاصح انها حرف وترد  
لجزا ذاتها مع ما ينجر عنه نحو كالانها كلمة والجواب كأي اذا تلاها نحو كأي نحو كولا والقسر  
ولا يستفتح كالانها دخلت عن ذلك نحو كلان الانسان ليطغى انظر المعنى وحواشيه (قوله في  
نفسها) خرج به الحرف وفي اما سببية في المواضع الثلاثة أي دل بسبب نفسها لاستقلالها  
والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب  
البيانين ولذا لا تجزأه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ

اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان  
أو غير مفيد والكلم اسم جنس  
واحد كلمة وهي اما اسم أو فعل  
أو حرف لانها ذات على معنى  
في نفسها

فكانه كمن فيه وعلى هذا فإدما معنى العرف أصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة  
 (قوله غير مقتربة إلخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لانه مقترب به  
 والمراد غير مقتربة بأحد الأزمنة وضعا لا بطريق زمن لا يخرج نحو الصبح وهو الشرب أول  
 النهار والغروب وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترب عن طريق زمن  
 كالصباح ولا يعلم أهو ما مضى أم غيره أما الفعل فيقترب وضعا بأحد الأزمنة على التعيين ويكون  
 المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا أحدهما ووضع لا آخر يوضع ثانيا فلذا يحصل  
 فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس  
 من وضعه بل بطريق الزموم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصلا  
 حقيقة الا في حال اطلاقه واما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج  
 به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا يقتربا به وضعا ولذا اثبت لها آثارا علمية فليحقها التاء  
 وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء والتى تجردت عنه ولا يخرج العلم المقتول من  
 فعل كاجد لأنه لم يقتربا زمان في رضع العلية وأما وضعه الاصل فقد انسخ عنه فندبر (قوله في  
 غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة ونحوه الغائب والكاف الاسمية وكوم الخبرية واسماء  
 الاستفهام والشرط لان كلامنا يدل على معنى في غيره وأجاب الرضي بان الموصول والضمير  
 معناهما شئ فيهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف اسميهما  
 لانه لا لهما معا ليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها  
 المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثيرا لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم  
 الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو ما ضرب بأيهما  
 تضرب أو ضرب فان معنى الاستفهام متعلق بضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط  
 والجزء أو أي في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فلم الجدل اه تكت (قوله الموضوع  
 بمعنى مقدر) ظاهر اطلاقه واقصا صاره في المحترز على المهل ان اللفظ يسمى كلمة مجرد وضعه وان لم  
 يستعمل فانظرة (قوله أخرج الكلام) أي والكلم أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كانه  
 ليس كلاما ولا كتابا بل قول مر كب أما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقية وكل منهما  
 كلمة اصطلاحية (قوله بعم الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مقدر كانه أم لا مفيدا  
 أم لا فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى  
 هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى الماهل كلاما ولا كتابا ولا كلمة كالا يسمى قولاً وحينئذ  
 كان الاول للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان  
 القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالشئ ترك المجبور في التعارض زيدان محل  
 هجرة مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهر في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله  
 قد يقصد به الكلام) أي مجازا من سلا عند النحاة واللفظ بين أيضا كاصح السنونى على  
 القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمول في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على  
 المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفة التي لا دور لها في الكنه ذكره باعتبار ما على كثرة في  
 نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقه اللفظ أي بعض ما يسمى  
 كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء التائب عن ادعوا وحرف الجواب النابية عنه  
 كعم في جواب هل قام زيد فلا مجازا أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلم  
 إلخ) فيبينهما العموم والوجهي وأما الكلمة فتبينهما (قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أي قول

غيره مقتربة زمان فهي الاسم وان  
 اقتربت زمان فهي الفعل وان لم  
 تدل على معنى في نفسها بل في غيرها  
 فهي الحرف والكلم ما تركب من  
 ثلاث كلمات فكثر كقولنا ان قام  
 زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع  
 بمعنى مقدر وقولنا الموضوع على  
 أخرجه للمهل كدبر وقولنا منرد  
 أخرجه الكلام فانه موضوع لعنى  
 غيره ثم ذكر كالمصنف رحمه الله  
 تعالى ان القول بعم الجميع والمراد  
 انه يقع على الكلام انه قول ويقع  
 أيضا على الكلم والكلمة انه قول  
 وزعم بعضهم ان الاصل استعماله  
 في المفرد ثم ذكر المصنف ان الكلمة  
 قد يقصد بها الكلام كونه واحدا في  
 لا اله الا الله كلمة الاخلاص

(قوله من اطلاق الجزء) أي  
 كاطلاق العين على اليمين براء  
 فوحدة ثم همة كقضية أي الرقيب  
 من ربنا القوم بالهمز اذا رقتهم  
 خفصة أو براء فهزمة مكسورة  
 فحصة مشددة وهو من يجلس على  
 مكان عال لينظر القوم اه منه

وقد يجتمع الكلام والكلم في  
 الصدق وقد ينفرد أحدهما كخالد  
 اجتماعهما فقد قام زيد فانه كلام  
 لا فادته بمعنى يحسن السكوت  
 عليه وكلم لأنه مر كب من ثلاث  
 كلمات ومثال انفراد الكلم ان قام  
 زيد ومثال انفراد الكلام زيد قائم

ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص اللفظ زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) امامتعلق يحصل  
واللاسم خبرا وعكسه وتبين مبتدأ سوغه الوصف يحصل أى التمييز الخاص بالجر الخ كائن لللاسم  
أو الحاصل لللاسم كائن بالجر وفيه ما تقدم معمول الصفة على الموصوف ومنه البصريون لان  
الصفة لا تقدم فكذا عرفها فى الضرورة وسرله هنا معها كونه نظرفا قال الاسقاطى وجوزوه  
الكوفون والزمخشري اختيارا وخرج عليه وقبل اهم فى أنفسهم قولنا بدعا شاعلى تعليق فى  
بديعا أو ان تميز مبتدأ أو بالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر ولللاسم متعلق به أو عكسه  
أى التمييز بالجر حصل لللاسم أو التميز لللاسم حصل بالجر وفيه ما تقدم معمول المصدر عليه وبسره  
كونه نظرفا وتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا  
فرعه لكن جازها للضرورة وقع توسعه فى الظروف على ان الاصح جوازها مطلقا لان المنع فى  
الخبر ثلاثا بهم كون المبتدأ افاعلا وذلك مستفمع معموله أفاده الصان وغيره وقد يقال فى تقديم  
المعمول الفصل بينهما وبين عامه بالمبتدأ وهو اجنبى لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب  
الاشتغال بجمع التنبى فى زيد أتت نشر به الفصل المذكور كاساقى فكيف يسوغ هذا الاصح مع  
ذلك الآن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس اجنبيا محضا لعماله فى  
الخبر مع ان الفصل قوى العمل أو انه لا يمنع الفصل الا مع تأخر الاجنبى والمعمول عن العادل الا مع  
تقدمه ما تأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى  
بعضها ولم يستوفها كما يشهد له قول الشاعر فيها ومنها دون وألهاز ثانيا أذى منها الاضافة  
وعود الضمير اليه كعوده على ألى الموصولة فى أفلح الملقى ربه والجمع والتصغير وإبدال اسم صريح  
منه نحو كيف أتت أجمعهم أم سقيم وموافقة ثابت الاسم فى لفظه كترال الموافق للفظ حذام  
الثابت الاسمية أو فى معناه نقط وعوض وحيث فأنها بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان  
وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها لا تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا  
يلزم من عدمها العدم فالمغرب فيها جانب السبب لانها توافقته فى شق الوجود لا الشرط لاحتقالها  
فى التقين وأما التعريف فيجب اطراؤه وانعكاسه لعدم من يجوز التعريف بالاعم أو الأخص  
فان قلت سمى أى ان الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فقد لزمن من عدمها العدم  
فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت  
العلامات كلها كانت مساوية لللازمه وهو المعلوم والمزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان  
وقابل الكتابة أما كل علامة يخصها فلزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم قدس (قوله فيها  
الجر) عرفوه على ان الاعراب لفظى بالكسرة التى يحدثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله  
ما ينبو عنها الأبد كرهه دور لاخذ المعرفة فى التعريف وأجيب بأن الخرد كزليان العامل لا لانه  
جزء من التعريف فلو حذف ماضى وهو تعرف لفظى وعلى انه معنوى بانه تغير مخصوص علامته  
الكسرة وما ناب عنها (قوله بالجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف  
لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذا عامل  
لغير غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حقه ابن هشام فى شرح اللمعة ولم يذ كر الشارح هذين  
لتدريجهم اقال الخليل وذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل  
له الا أن رأى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بأن الحرف يتناول المنيبات وعن  
وعلى والكاف الاحكام اذ يستدل على اسميتها بالجر لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر  
فم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرا كجيت من أن فت فوق المتبدى فى الخطا والجر وان  
كان كذلك فى نحو نوم يقع لكنه ليس ظاهرا فى الفعل حتى يقع فى الخطا بخلاف الحرف

(ص) بالجر والتنوين والنداوال  
ومستدلاسم تميز حصل  
ش ذكر المصنف فى هذا البيت  
علامات الاسم فيها الجرو هو شمل  
الجر بالحرف والاضافة والتبعية  
نحو مررت بغلام زيد الفاضل  
فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور  
بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية  
وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر  
لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة  
ولا الجر بالتبعية



وقد بدأ بالجر الظاهر والمقدر والحلى فلا يخرج ماذ كر (قوله ومنه التنوين) استشكل عنه  
علامة بأن معرفة أقسامه لا تسمية فرغ من معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتكئين مشلا الا اذا  
عرف ان مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له. وأوجب بأن المستدل به مطلق  
التنوين لا تسمية لا خصوص الاقسام وهو لغة مصدر ثبوت أى صوت أو أدخلت نونا على الكلمة  
نقل اصطلاحا إلى نفس التنوين المدخلة. أعنى التنوين الساكنة الزائدة التي تحلى الاخر وصلا  
لاخطا ووقفاهم من اطلاق المصدر اما على أنه لان التنوين يحصل به التصويت لكونهم احرفا  
أعنى أو على المفعول فخرج بالساكنة التنوين الاولى من ضيقن وأما الثانية فتتوين وبالزائدة فون  
اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحق الآخر فون انكسر ومنكسر  
وكذا فون اذن لانها نفس الآخر لا حقيقة له وقوله وصلا لسان الواقع كما قاله يس وبلا خطا الخ  
تنوين التمر والغلى الأتيان في الشرح لشبهتهم ماخطوا وقتنا وحدهم ماوصلا وانما يطلق  
عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورة لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه يثبت في  
الخط ألفا لا نونا قول المنقث ثبوت التنوين بنفسه الامع بدلها فان قلت حيث تدخل التنوين الخفيفة  
في نحو فلسفة عالها تسمى ألفا فعند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أعجب بان هذا  
التعريف على مذهب البصريين من كانوا نونا فهي خارجة بقدر لاخطا كما خرج به اتى في فعل  
الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن رأى مذهب الكوفيين يزيد قبله غير قيد  
لاخر اجهوا وحذف بعضهم قيدا للكون والزيادة لان ما خرج به ما يخرج به ما بعدهما (قوله تنوين  
التكئين) ويسمى تنوين التكئين والامكنية لدلالته على عكس الاسم في باب الامة عدم مشابته  
الحرف والغلى وتنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة (قوله وهو اللاحق للاسماء المعربة) أى  
المنصرفه معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل رجل راعى من جعله للتكئين لانه مع زوال التكئين  
اذا سمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التكئين بعسف وجوز الرضى كونه تسمية الكون  
الاسم منصرفا وتكئين الكون نكرة وبعده التسمية بتمحض للتكئين لكن يعكس عليه ان تنوين  
التكئين مخصوص بالميزات كما في الشرح الا ان يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المنبئة) أى لبعضها  
وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسى وفي الاخيرين بهما  
فما سمع منونا وغير منون كصومه وجبل جازفيه الامران وما سمع منونا فقط كواهيى أنجب  
وويهاء معنى أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير منون كزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسبويه آخر)  
أى رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله بل جمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وتاء  
من يدين وان لم يكن مؤنثا ولا سالما (قوله لانه في مقابلة التنوين) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا  
من هذا التنوين وفون الجمع قائم مقام تنوين المصرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يراد أن مفرد هذا  
الجمع قد لا يكون كقاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مفرد فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكر  
الذى لا تنون مفردة كراهيمون والدليل على انه للمقابلة لا للتكئين ثبوته في المعربات ولان التكئين  
ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمى به مؤنث كذرات وتنوين التكئين لا يجمع منع الصرف  
وفيه كما قاله انصاف ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العملية فلا يعتبر الاجتماع المذكر كما  
ان من يمنع الصرف ينظر الى ما بعده ومن يجوز بانكسره ولا ينونه يعسر الحالين ولذا أسقط  
صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التكئين (قوله وتنوين العوض) اضافته  
بيانية وبقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أى  
وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة اذ قال لا تخفش ابقاه

ومنها التنوين وهو أقسام تنوين  
التكئين وهو اللاحق للاسماء المعربة  
كزيد ورجل الجمع المؤنث السالم  
نحو مسلمات والاحجوجار وغواش  
وسمى على حكمه سماء \* وتنوين  
التكئين وهو اللاحق للاسماء المنبئة  
فرايين معرفتها وتكرتها نحو ممرت  
بسيوبه وسيوبه آخر \* وتنوين  
المخاطبة وهو اللاحق لجمع المؤنث  
السالم نحو مسلمات لانه في مقابلة  
التنوين في جمع المذكر السالم كسلمان  
\* وتنوين العوض وهو على ثلاثة  
أقسام عوض عن جملة وهو الذى  
يلحق اذ عوضا عن جملة تكون بعدها  
كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون  
أى حينئذ تبلغ الروح الخالقوم  
خذف بلغت الروح الخالقوم وأتى  
بالتنوين عوضا عنه

اقتارها الى الجمله معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة لدليل كقولها

نحن الانى فاجع جو \* على ثم وجههم البنا

أى الى عرقوا بالجماعة وقياهم التنوين مقامه افكاهم مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو  
الشبه الوضعي واصله حين النها من اضافة الاعمال للخص كشيء رارلوا فاعلاما منى لان الحين  
مطلق زمن واذا من مقيد بما يضاف اليه ومثلهما يمشد قوله وهو اللحق لكل أى وبعض قال  
في التصريح والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع  
بأنه لا يمكن لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على  
السفينة والشمس بحرهما فى البحر والذالك وعلى نعمة الله بخرمهما على عبادى وعن قتيبة النساء كما  
في القاموس أى بحرهما فى حاجتهما لاشقاهى فى الاصل صفة ثم جرت بحرى الاسماء وغلبت فى الاخير  
وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير فى استعمال العرب فتخصصها بالامانة  
عرف طارئ مشدود حديثا لا قبل أحدكم عمدا ولا أمى فان العبد والامانة وليقل غلايا  
وجازى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما) أى من كل اسم متقوص منع الصرف فجعا  
كامل أو مفردا كاعيم تغييرا على فانه متبوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كاد حرج  
وأيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيدي به والجهور والراجح شذوه على تقدم  
الاعلال لتعلقه بيجورها الكلمة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالاصل جوارى  
واعيمى تنوين الصرف حذف ضمة الرفع وكسرة البحر لثقلها على الاء ثم الاء لا انتقاء الساكنين  
ثم التنوين لوجود صيغة اجتمع فى الاول ووزن الفعل فى الثاني تقدير لان الاء حذفها الاء كالتأنيث  
ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فالانزال التنوين خفيف من رجوع اليانزال والمانه ما هو  
التنوين فغوضوا عنها تنوينها لئلا ينقطع طمع رجوعها وبعضهم ساء على تقدم منع الصرف فأصله  
جوارى بل تنوين حذف الضمة لثقلها على الاء وكذا افتحة الجار لئلا يتبعه ثقل ثم الاء للتخفيف  
وعوض عنها التنوين واغما لم يراع جرمها لفتحة على الاول كهذه الاء لا يمنع الاء بعد الاعلال  
ومذهب المبرور الزاج انه عوض عن حركة الاء ساء على تقدم منع الصرف ثم حذف الاء  
لانها تامة ساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لربوا  
صيغة مفاعيل ونحوها بحذف الياء فصار كامان ويلازم على هذا قراءة وله الجوار يضم الراء (قوله  
رفعوا جرا) وأما التنب عليه يظهر على الياء مخففة (قوله يلحق القوافى) أى فى لغة غيرهم وقسم يدلان  
حرف المد والقافية آخر البيت وعلى من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يعان فى الاستخالى  
انتهاء البيت على الصحيح (قوله المظنة بحرف علة) أى التى أطلقت عن السكون فحركات وامتد  
بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها (قوله أقل اللوم) فأنه جوب وأقل بكسر اللام أمر  
للمؤنثة واللوم يفتح اللام العذل والتعذيب وعادل منادى من ختم عادل وأصبت بفتح الهـ مزة  
وضم التاء أى ان نطق بالصواب فلا تنكر به بل قولى قد اخلأ وبكسر التاء أى ان أردت أت  
الناطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفسره قولى واقدأ صابن مقول القول  
والشاهد فى العتابن واصابن إذ أصلهما العتابا واصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على  
الثانى لكونه هو القافية من دوديان البيت الملقى ينزل كل من شطره منزة البيت الكامل كما بين  
فى العروض (قوله ترك الترم) أى لان هذه المنون قطعت منه الصوت البارز الذى هو الترم  
فتسميت بذلك على حذف مضاف وقيل لان الترم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا فعن وليس  
الترم خصوص المسد المذكور (قوله أنف الترحل الخ) ساقط فى نسخ وفائدة زياد بن معاذ الشهم

وقسم يكون عوضا عن اسم وهو  
اللاحق لكل عوضا عما نضاف اليه  
نحو كل قائم أى كل انسان قائم  
حذف انسان وأنى بالتنوين عوضا  
عنه وقسم يكون عوضا عن  
حرف وهو اللحق لجوارى وعواش  
ونحوهما رفعوا سرا بنحوه لاء  
جوارى ومزرت بجوارى فحذف الياء  
وأنى بالتنوين عوضا عن تنوين  
السترى وهو الذى يلحق القوافى  
المظنة بحرف علة كقولها

أقل اللوم عادل والعتابن

وقولى ان أصبت لقد أصابن  
بجنى بالتنوين بدلان الالف لترك  
الترنم وكقولها

أنف الترحل غيران ركابنا

لماتزل برحالنا وكان قنين

بالسابعة لتبعها الشعر بفتحة بعد تعذره عليه وازف بالزاي وانفاه وروى أفد بالفاء والدال المخلطة  
وكلاهما بوزن فمهمو يعنى قرب والترجل أى الرحيل فاعله والو كالب اسم جمع كذا ليل الى يسار  
عليها واحدها راحلة ولا واحدها من لفظها كما فى الصحاح وقيل واحده ركوبة كما مر وسما فاقية  
وترل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرجل جمع رجل وهو مسكن الرجل ومثله  
ولعل المراد بها الخيم التى تحمل على الابل أو أن الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها  
مخدوف أى وكأنها قد زالت وذهبت والاستنامة طمع أى قرب الرجل لكن ركبا لم تذهب مع  
عزمنا عليه واشاهد فى قدن حيث بدأت النون من الباء إذا ضل قدى بكسر الدال واسمها  
للزوى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله الغالى) من الغلو وهو الزيادة وبأوزة  
الحسد لانه زائد على الوزن فى آخر البيت لترتم بالنون ولو وزن بالوقف إذا الشعر المسكن آخره  
للوزن لا يدرى فيه أو أفتأت أو وصل فهو كلنزم معجمين وهو زيادة أربعة أحرف فأخفى فى  
أوله (قوله المقيدة) أى التى يكون رويها حرفا صحيحا كما (قوله وقام) أى عاق الخ) فانه روية بن  
التجاع وبعدده \* مشتبه الاعلام اساع الخففتن \* أى روي مكان قام أى عاق أى عاق  
النواحي من القام وهو الغيار والاعماق ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عنى البئر والخواوى  
الخالى والمخترق بفتح الزاء الطريق الواسع لأن المار بخرقة ومشتبه الاعلام أى مخلط العلامات  
ولماع الخففتن أى شد بيلعان البرق من قولهم خفى البرق خفقا وخمر مجرور برب مخدوف أى  
قطعة مثلا كما فى العنى وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد داخل النون بعد القاف  
السكينة للوزن فيحتاج الشعر يكمل لخصا من السكونين قال فى القصيدة شيخ المشهور وكسر ما قبله  
كص ويؤمده واختار ابن الخاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضع  
وجعت بعض العصر بين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقت وهذا خلاف  
ما أجعوا عليه اه ولا يعيدن يخص هذا الخلاف بالثبوت أصالة كالحرف اما الاسم والفعل  
العربان فيخرجان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت الآخر فى قائل (قوله وظاهر  
كلام المصنف الخ) قد علمت ان تسميتهما تنوينا جاز فلا تشعلاهما معا بانه لسان الشئ إذا أطلق انما  
يصرف حقيقة وتبقى من الاقسام التنوين الحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيجوز الصرف  
للعلمية والتأنيث المقتضى وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين مالا  
يصرف والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلا وسلا أو غللا وللشذوذ فى هؤلاء جعل  
أن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله فى التناسب لكن  
خالفه الدمايين وجعلها أقساما مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيق  
كثير اللفظ وليس بتنوين وقد جعلها المصنف يقول

أقسام تنوينهم عشر عليك بها \* فان تقيسها من خبر ما حرا  
مكن وعوض وقابل والمنكر ز \* رن وأواك اضطرر قال وما همرا

قيل أشار باضطرر للضرورة ويقتضيه وبما همرا للشاذ وقوله ز نكته ولا يعيدانه إشارة للتناسب  
فتدبر (قوله يختص به) الباء داخله على انقصو رفالتنوين مقصور على الاسم لأن معانيه  
الاربعة لا توجد فى غيره (قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترم فى الثلاثة والغالى فى  
الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحاربن عمرو وكأني خنن \* ويعود على المزمع ما أعز  
فات باتت العرب اسلى وانن \* كان فقيرا معدا قانت وانن

والتنوين الغالى وأثبتته الاخفش  
وهو الذى يلحق انشوا فى المقيدة كقوله  
\* وقام الاعماق خاوى المخترق \*  
وظاهر كلام المصنف ان التنوين  
كلمة من خواص الاسم وليس كذلك  
بل الذى يختص به الاسم انما هو  
تنوين التمكن والتشكيك والمقابلة  
والعوض وأما تنوين الترم والغالى  
فيكونان فى الاسم والفعل والحرف

وتظمها العلامة الامير مع الإشارة  
لامثالها بقوله  
مكن بز يذويه نكرته كذا  
قابل يجع لئلا يث وقد سلما  
عوض جوارا ذرم بطلقه  
قال ان أو بصرف الشعر ما حرا  
كذلكه بتنوين كذا طر  
والحكي ما شذذك العبر فافهمها  
اه من هامش نسخة المؤلف

(قوله النداء) هو بضم النون وكسر هاء مع المد والقصير وكلها مسموعة مع المد والكسر مع المد لانه  
مصدر نذاري ومصدر فاعل الشغال وحقيقته طلب الاقبال ساء واحدى اخواتها وانما اختص  
بالاسم لان المندى مفعول به وهو لا يكون الا اسما واما دخول اليا على الحرف في نحو باليت فحرفي  
يعاون برب كاسية في الدنيا غارية يوم القيامة وعلى النحر في قراءة الكسائي لا ابا وجدا ويختصف  
الافلجيد التنبية ولا يلزم ذكر التنبية بل تكفي ملاحظة عقلا وقيل المندى محذوف تقديره  
يا هو لامثلا (قوله والالف واللام) أى المعرفة كالرجل أو الزائفة كالخرف وضمت النفس دون  
الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند الناطم والاستفهامية لدخولها على الماضي في  
نحو آل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد اليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لانه دل على  
اسمته ونحو الضمير كما مضى وما الاستفهامية في نحو الحاققة ما الحاققة والموصولة في نحو انما  
صنعوا كيد سحران فقد العائد أى صنعوه والافهـى حرف مصدرى أى صنعهم وفيه علامة  
أخرى وهي عود الضمير اليها ونستغنا أدلة حصر لانه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع انه خبر  
ان فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل في نحو تبع بالمعدى خير من أن تراه وقوله تعالى ومن  
آياته ربكم يرفع الريح وقوله زعموا لمطية الكذب والى الحرف في نحو من حرف جر واجب بان الاسناد  
فى الآخر ينقص اللفظ وهو اسم قطعاً فان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسماء ومدلولها اللفظ  
الواقع فى الترا كيب فاذا قبل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذى فى هذا  
التركيب والالتافى كونه اسماً مستند اليه بل على مدلوله الواقع فى نحو ضرب زيد وكذا من حرف  
جر وأما نحو ضرب ثلاثى فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه وعلى مدلوله الذى فى ضرب  
عمر ومثلاً والمشهور تسمية هذا الاسناد لفظياً لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته  
معنوياً أيضاً لان الحكم عليه مدلول اللفظ كاسمياً أى ايضاحه آخر الباب وأما منع ويرى بكم  
فمستبعد وكان يصدر عن المحذوفة وقد روى ان سمع على الاصل وحذف ان مع رفع الفعل كما هنا  
قاسى وقيل سماعى وامامى نصبه باسماءها كجروى به سمع فشا ذى مدله لعدم مقتضى الاضمار  
لكن سهل وجودها فيها بعد كفى قوله

الأنباء الزاجرى أحضر الوعى \* وان أشهد الذات هل أنت مخلد

ينصب أحضر وقيل بركم صفة لمبتدأ محذوف أى آية بركم هم البرق لانه هو المبتدأ كفى قوله  
وما الدهر الا تارنان فتنهما \* أموت وأخرى أتبع العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أى منهم تارة أموت فيها وأ كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من  
فاعل أتبع وأجيب أيضاً بأن الفعل قد راد به معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسماً  
كالمصدر وبالمعاملة الاسماء أى من غير حاجة الى حذف ان أو اضمارها في مستند اليه  
كالشال والآية ويكون فى محل جر بالاضافة كهذا يوم يتقع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول  
الشونانى ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدور عن يوق بعينه وهلا قال انه فعل وقع مبتدأ  
قلت لاجعاهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الاسنداً بل جعله مستنداً اليه  
خرق لاجعاهم اهـ وأما يوم يتقع فن موضع سلك الجلية بلا سبك لاضافة اسم الزمان اليها  
ومنها باب التسوية قد ر (قوله واستعمل المصنف آل الخ) مقتضاه ان التعيين بالالف واللام هو  
الاصل وهو مبنى على ان المعرفة باللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية  
وصلت لكثرة الاستعمال فاللآتى التعبير لان لثائق الوضع ينطق بجملة لا يسميه بخلاف  
الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة مع تدبها فى الوضع فيعبر بال نظر الالات تدبها وهو

ومن خواص الاسم النداء فهو يازيد  
والالف واللام نحو الرجل والاسناد  
اليه نحو زيد فامعنى البيت حصل  
للام تمييز عن الفعل والحرف بالجر  
والتسوين والنداء والالف واللام  
والاسناد اليه أى الاخبار عنه

(قوله صفة المبتدأ) أى وشرط حذف  
الموصوف بالجملة موجود وهو كونه  
بعض اسم مجرور بمن أوفى على حد  
مناطق ومنأ فام أى منافى بركم  
ظن اه منه

واستعمل المصنف رجه الله آل  
مكان الالف واللام وقد وقع ذلك فى  
عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل

واستعمل منه مكان الاستناد له  
(ص) بتأفعلت وأنت وبيا فاعلى  
ونون أقبلن فعل بجعل  
(ش) غمذ كرا لمصنفان الفعل  
يتنازعن الاسم والخرف بتأفعلت  
والمراذيه تاء الفاعل وهي المضومة  
للمستكم نحو فعلت والمفتوحة  
للخطاط نحو ساركت والمكسورة  
للمعاطبة نحو فعلت وبتأز أيضاً  
بتأ أنت والمراديه تاء التأنيت  
الساكنة نحو نعمت وبست  
فأحترزنا بالساكنة عن اللاحقة  
للاسماء فانها تكون مفعولة  
بجركة الاعراب نحو هذه مسلمة  
ورأيت مسلمة وهررت مسلمة ومن  
اللاحقة الحرف نحو لالت ورت  
وغت وأمانت كينما مع رب ثم تقلل  
نحو ربت وغت ويتأز أيضاً بيا  
افعل والمراديه بيا الفاعلة وتلقى  
فعل الامر نحو اضربي والفعل  
المضارع نحو تضر بين وتلقى  
الماضي وانما قال المصنف وبيا  
افعل ولم يقل بيا المفعول لان هذه  
تدخل فيما بال المتكلم وهي لا تختص  
بالتعدي بل تكون فيه نحواً كرمي  
وفي الاسم نحو غلاخ وفي الخرف  
نحو اني بخلاف بيا افعل فان المراد  
ببياه الفاعلة على ما تقدم وهي  
لا تكون الا في فعل ومعاً يميزه  
التسعينون أقبلن والمراديه انون  
للتوكيد خفيفة كانت نحو قوله  
تعالى لتسفعاً وتيسله نحو قوله  
لخز جنك يا شبيب فبني البيت  
يجبلي انفع لبتاء الفاعل وتاء  
التأنيت الساكنة وبيا الفاعلة  
ونون التوكيد

الاقس وبالألف واللام نظر الى يادتها وقد استعمل سيبويه العبارة في أقاده المرادى وآل في  
كلامه بقطع الهمزة لان اسم المصنف لفظه واحق الاسم بقطع همزة الاما استثنى (قوله) واستعمل  
مسند الخ أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلاته وهي الاء عا د ا على التوقيف كما قاله  
ابن الناطم ولم يجعل للاسم صلتها لئلا يبرز جعل من له التميز ولا امتياز عا فيه لان المصنف لاراد في  
المفعول المتوسط كالمتقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية  
الكاملة ان يوحدها مستند فتكون هي مسند اليها ولو جئت المصدرية لكان هو بنفسه  
مصدر لا لأنه من اقامة المفعول بقائه لان الاء على الثلاثية في مصدر وزمانه ومكانه بل نظر  
مفعوله ولذا أجيز في قوله تعالى رب أنزلني منزلاً مباركاً كون منزلاً مفعولاً مطلقاً أو حالاً أو ظرفاً  
(قوله بتأفعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوماً بالفتح يجوز قصره ومده اجماً كما في  
الهمع لكن يتعين هنا قصر التألف ضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كهاو الواو ويجوز غيره  
وأنت مفعول عليها بتقدير مضاف أي وبتأ أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع  
انهم جازعان متباينان الآن يجعل من اسمته مال المشتز وهو تاء في معنيها أقاده ابن فاسم وفعل  
منه اخبره بجعل وبتأ عا به وقدم معه مول الخبر النعني على المدة للضرورة على ما مر قال  
الاشموني وسوغ الاندباء بفعل قصد الجنس كقصة خبر من جردة فيسه ان العلامات لا تنزى الاما في  
الخارج والجنس وهو الملهية الذهبية لا يوجد خداج على التقيق ولا في ذهن الفرد ولو قلنا  
به سدا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصل ان التميز هو الافراد لان الحكم على  
شيء باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا ادخل الجنس في التسويغ بخلاف قرة خبر من  
جرادة لان الحكم بالخبرية انما هو على الجنس من حيث هو قلة لاجل ان السوغ التوزيع لانه  
نوع من الكلمة ولعل هذا امر اذا لم يرب بجمعه السوغ كونه قسماً للمعرفة أعني الاسم والخرف  
فقوله للمعرفة بان الواقع لا شرط في التسويغ كما به عما يأتي وقيل السوغ خروجه مخرج  
الجواب ان قال افعل بجعل بشئ أو كونه فاعلى المعنى (قوله والمراديه تاء الفاعل الخ) أي  
لا خصوص المتشوخة مثلاً نفسه شئاً من رسل أو كتابه من ذكر المزمور وهو فوعات وارادة لازمه وهو  
الفاعل فكان قد قال بيا الفاعل وكذا قوله بيا افعل ونون أقبلن والمراد الفاعل من أسند اليه فعل  
على جهه القيام به أو الوقوع منه ثبوتاً ونقياً لئلا يفاعل المفعول وهو من أو وجد الله لئلا يخرج  
تأفصوت ومأضررت ولا الاصطلاح لئلا يخرج تاء كان واخواتها ويلزم الدور بأخذ في  
تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه يانه الاسم المسند اليه فعل ولا تردد ان في نحو ما ضرب الا  
أنت لانهم ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التمس وحدها أو ان فقط والتاء حرف  
خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي أصاله وان تحركت لعارض نحو قالت امة بقل ضعة  
الهمزة الى التمس في قراءة ورش وقالت امرأه العزيز بكسر هاء الساكنين وقالنا أننا نطاعتين  
فبفتحهم للالاف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أي فلا  
تردان القليل لا حكمه وأجيب أيضاً بان التأنيت اللفظ والمراد هنا تأنيت الفاعل (قوله بيا  
الفاعل) أي ولو وقع المضارع لا خصوص الامر كما مر وبهذه السامع الدلالة على الطلب يعلم ان  
كلام من هات وتعال فلا امر لاسمان له فهم متساينان على حذف الياء والالف كارب واخش (قوله  
نون التوكيد) ودخلها في اسم الفاعل شاذ كاسمائي فلا يريد (تنبيه) يعني عماد كرس علامات  
التعدي لم الآتية ومثلهما في الجوانم وزاد في التسميل اتصاله بضمة الرفع البارز وزر ومعه معاً  
المتكلمون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعول التعجب وزاد ابن الخاجب قدوالين وسوف وابن

فلاح في معنيته النواصب ولو وأسرف المضارعة ٥١ نكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ  
 لان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الانقبضاء على الرابح من خروجها  
 عن الظرفية اما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائمة تتعلق بمحذوف هو الخبر كما  
 سيضبط في الاستثناء قبل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخان كلاهما غير  
 الآخرين ورد بهما على حذف مضافين أي سوى قايلي علامتهما ففسره اشارة الى ان علامة  
 الحرف عدم التبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تهديد تقسمه الى اثلاثه أقسام (قوله فعل  
 مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجمله وبدأ بالمضارع  
 لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثني بالماضي للاتفاق على نشأته وختم بالامر  
 للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأيه (قوله كيشم) خبر لمحذوف  
 أي وثقت كيشم بفتح الشين مضارع شمت الطبيب من جابر ح على الافصح لا علم كافي لانه  
 لا يوافقه في المصدر وحكاية القراء وغيره من باب نصر والاولى تعيين شئنا فقه السناد التوجيه وهو  
 اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد وترك شئنا للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق  
 يشامه اذ اراد حذف ألفه حكاية لحالة خبره (قوله وماضى الافعال) أي الماضي منها مقول  
 مقدم من أمر من مازة عينه كايحه بيده بمعنى ميزوا بالثمن متعلق به وأل فيه بالعهد الكري أي التام  
 المتقدمة نوعها استعمالا للمشتراك في معنيته لا للجنس لئلا تدخل تاء الاسم (قوله وسم  
 بكسر السين) أمر من وسمه بسمه كونه بعد اذ علمه بشئ اللام والنون متعلق به وفعل الامر  
 مقعوله وأمر نائب فاعل لمحذوف يقصره فهم لان أداة الشرط لا يلزم الا الفعل والمراد به الامر  
 اللغوي وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الامر الاصطلاحي وجواب الشرط محذوف  
 وجوباً في فسيمة بالنون لاجوازاً كقيل المانص عليه في المعنى انه يجب حذف الجواب ان تقدم  
 على الشرط أو اكتفه ما يدل عليه أي مع كون فعل الشرط ماضياً نحو هو ظالم فعل وان انشأ  
 انتم لم توتون (قوله والامر) مبتدأ خبره واسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن  
 جعل هو اسم جوابا محذوف فانه للضرورة وقده قدسما عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان  
 اقترن ما بعدهما بالفاء وصلي بمثابة الاداة كان جوابا والخبر محذوفاً والا كان خبراً والجواب  
 محذوفاً كما هنا أفاده الحظي وغيره قال الصبان والمتجه كأي المعنى ان الخبر في الحالة الاولى هو  
 مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم حسنه القاعد محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة  
 وقد جوز صاحب المعنى في قول ابن معطي \* اللفظ ان يفذه هو الكلام \* ان يكون هو الكلام  
 جوابا محذوف فانه للضرورة وجعل الشرط وجوابه خبر اللفظ وان يكون خبراً والجواب محذوفاً  
 فكذلك يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطي تلزمه الضرورة على كل حال اذ  
 جملة هو الكلام ان جعلت جواباً كان فيه ضرورة حذف الفاء وخبراً كان فيه ضرورة حذف  
 الجواب ان شرط حذفه اختصاراً ماضى فعل الشرط لفظاً ومعنى كاسم سأل فلما رجع لاحدهما  
 وحذف الجواب هذا اختصاراً لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرار في ثباله  
 الحظي هو المتعين فلا تكن أسس التعليل وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوي وهو الطلب لان فعل  
 الامر ثلاثي شاقبه الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف أي ودال الامر أي الدال عليه بنفسه  
 فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى الحدث أي حلول أو بمعنى  
 المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف أي قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم  
 المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل ولان خبر كان أو عكسه وهو أظهر على جعل

(ص) سواهما الحرف كهل وفي ولم  
 فعل مضارع على لم كيشم  
 وماضى الافعال بالانزوسم  
 بالنون فعل الامر ان أمر فهم  
 والامر ان لم بالنون محل

فيه هو اسم مخصوص وحيل  
(ش) يشترى إلى أن الحرف يتنازع  
الاسم والفعل بخلافه من علامات  
الاسماء ومن علامات الأفعال ثم  
ممثل بهل وفيه ولم منها على أن  
الحرف ينقسم إلى قسمين مختص  
وغير مختص فأشار بهل إلى غير  
المختص وهو الذي يدخل على  
الاسماء والأفعال نحو هبل زيد  
فأمره ولم زيد وأشار بهل إلى  
المختص وهو قسمان مختص بالاسماء  
كفي نحو زيد في الدار ومختص  
بالأفعال كهم نحو لم زيد ثم شرع  
يبين أن الفعل ينقسم إلى ماض  
ومضارع وأمر فجعل علامة  
المضارع صحة دخول لم عليه  
كقولك في يسم لم يسم وفي يضرب  
لم يضرب واليسما أشار بقوله فعل  
مضارع على لم كيشم ثم أشار إلى  
ما غير الفعل الماضي بقوله وماضى  
الأفعال بالتأخر أي ماض مضى  
الأفعال بالتأخر والمراد بها الفاعل  
وتاء التانيث الساكنة وكل منهما  
لا يدخل الأعلى ماضى اللفظ نحو  
تباركت يا ذا الجلال والإكرام  
ونعمت المرأة هند وبست المرأة  
دعد ثم ذكر في بقية البيت أن  
علامة فعل الأمر قول نون  
التوكيد والدلالة على الأمر بصيغة  
نحو اضرب واخرجن فان دأت  
الكسمة على أمر ولم تقبل نون  
التوكيد فهي اسم فعل والى ذلك  
أشار بقوله  
والأمر أن لم يكون محل  
فيه هو اسم مخصوص وحيل  
قصه وحيل اسمان وإن دل على  
الأمر لعدم قوله ما نون التوكيد  
فلا يقال حين ولا حين

محل مصدر (قوله نحوه الخ) الأولى التثنية بزوال ودراك لأن اسمية ما ذكر معلومة من التنوين  
(قوله وحيل) فيها ثلاث لغات سكوت الألف فكلها بالانوين ومثونة وكلام الناطق بمثل الأولين  
وكذا الثالث على لغة ريع من الوقف على المنصوب بالانوين (قوله بخلافه من علامات)  
أي من قول شئ منها فاعلامه عدم القبول ولا رد أن عدم لا يصلح علامة للوجودي كإصر حوايه  
لأنه في عدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المعقول عدمها علامة حرفا لا بسبب  
الدوران جعلها علامات ليس بعنوان حرفية بل بعنوان كونها الفاظا معينة وهذا التعريف لها  
يسمى كلمة بقرينة الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجاهل وإن كانت لا تقبل العلامات لأنها  
لا تسمى كلمة في الاصطلاح بقى أن يقال إن أردت بالعلامات التي لا يقبلها الحرف التسع المذكورة  
هنا فقط دخل فيه ما ليس منه اذ لنا ألفاظا لا تقبلها أو ليست حرفا فقط وعوض وزال ودراك  
وإن أردت المذكورة هنا وغيرها كل فيها حواله على مجهول ويجب باختيار الأول ويكون  
تعريفها بالأمر وأجازها المتقدمون لأخاذه التمييز في بعض الأفراد فهو أخف من جهل الجميع  
وسهله الاعتماد على التوقيف الذي لا يستغنى عنه المتدري على أن المراد بقول العلامات ما دام  
قبول اللفظ لها بنفسه أو بغيره أو بمعنى معناه فقط وعوض بقلان الاستناد إلى ما جازى ادفعها  
وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلت قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه  
وزال وقبلها ما جازى ادفعها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحديث أو جمعي معناه بناء  
على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فأشار بهل إلى غير المختص) هي في الأصل تختص بالفعل  
لكونها بمعنى قد كاهي في هل أي على الإنسان حين ولما عرض لها الفادة الاستفهام تطلب على  
الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وإن كان  
معصوما لفعل مضمر بل لا بد من معانيتها لفظا عند سبويه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيد  
رأيت هل بالأول هل زيد رأيت بلا ضمير وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزه حانست عنه ذاهلة  
والاحتساب السابق الإلزام لم ترض الأفعال نفسها لفظا واكتفى الكسائي بولها الفعل المضمر  
فأجاز الأولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبها فإن التامين رد على من زعم من البصر بين  
حرفية ليس جلا على ما التافيه وعلى من زعم من الكوفية حرفية عسى جلا على لعل وبالثانية  
رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبس مستدل بدخول الجار عليها في نحو ما هي ثم الولد  
لأن قبول التاء نص في النقلة وأما الجار فدخل على مقصد رأى ما هي بولد مقول فيه ثم الولد كما  
سبق في باب (قوله تباركت إلى قوله نعمت المرأة) فيه إشارة إلى ما صرح به في شرح الكافية من  
أن تاء الفاعل تنصرف تبارك كما تأتيا في نعم وبس لكن في الجاني على الآخر ودية أنه يقال  
تباركت أسماء الله ورد المصريح له بأن اللغة لا تثبت القياس بديان القياس نقل اسم المعنى إلى  
معنى آخر جامع بينهم ما هو هذا ليس كذلك بل إدخال علامة في فعل يصلح لها فادة الصبان قلت والله  
أعلم لعل المصنف رأى أن معنى تبارك التنزيه ليس بالذي لا يليق بغيره تعالى فخرج التاء لامتزاج  
التأنيث في جات نعني ولما لاحظ الجاني أن ذلك التنزيه يكون لاسمائه وصفاته أيضا جازها  
باعتبار الجملة فتأمل فانه نفس جدا وبه رد ما في التصريح (قوله فان دلت الكلمة الخ) مثلها أن  
دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كلوه وأف أي أجمع وأضضر وإن  
دلت على الماضي ولم تقبل التاء لأنها فهي اسم فعل ماض كهيات وشستان أي بعدوا فترق فان لم  
قبلها أعارض فلا يضرك فعل التمجيد والاستثناء وحذا في المدح لعروض ذلك من استعمالها  
كالأمثال التي لا تعني قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منه الذي غير محل \* فاسم كهيئات وورى وحيل

أي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال غير محمل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لامعناه وهو الراجح ويانه ان كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره له وضعا ووضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة شرب على الحدث والزمان ووضع تبي به يدل على لفظه الواقع في التراكب فيكون علما عليه والكون هذا الوضع تبعيا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعها وضعا قصديا مسماه آخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الأفعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وهو ما أسماها الأفعال فيه سلام مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكب من حيث كونه لفظا مركبا من سلكت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاما مأجلا بهذا كذا حقه التقديرات في حواشي الكتاب والله أعلم

\* (المعرب والمبني) \*

والاسم منه معرب ومبني

أشبهه من الحروف مدني  
(ش) يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف والثاني المبني وهو ما أشبهه الحرف وهو المعنى بقوله

\* (المعرب والمبني) \*

أي من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله وفعل أمر وضى هذا الخ استطراديا فقد عسف وأل فيهما اسم موصول بظن راجح على الوصف صلتهما بطريق المعانيته منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لا محال له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها متبجعة أما بعده فهي معرفة لا تنسلاخ مدخولها عن الوصفية وصيرورة كالاسم الجامدة كما يقال فيما شابهه كالموصول والمنعول المطلق وآخرهما عن شرح الكلام لغة قدمه عليه ما تعقلا كتردم الجسم على العرض القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خالين الاعراب وقدمه ما على الاعراب الاتي في قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر قيل تقدم المحل على الحال وقبل اللفظ بينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما ويبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الاعراب وغيره قابل به فوجه ان معرفته فين أو لا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة له معان كالأبانة والتعسين والازالة واصطلاحا ماسيا في المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد العربية كائنا كان عليه الدمامني على المعنى وغيره ومنه قولهم اعرب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحيا أيضا لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطبق بمطابقة الها مجيبة أفاده الامير (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزنجشيري في من التبعية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب خبره وهي جار ومجرور خبر المعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبني أي ومنه مبني فاعرابه كذالك والاسم متحصر فمعاني الصحيح الذي عليه الناطق وان كانت عبارته لا تنفذ الحصر كالاستفاد الواسطة خلافا لمن زعمه لان قوله ومبني ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أي بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حديثهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف في التحمل عبارة هنا عليه بقرينة ذلك بان يقال وبعضه الآخر مبني كما قدره الاشعري ولا عبرة بمن جعل المضاف لبناء المتكلم واسطة وسما خصيا لان اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبينة ليس قولنا الواسطة لا مكان جعله على ان المراد غير معربة بالنفع فيوافق قول الزنجشيري في الاعداد المسروقة انها



معرب بحكاى قايمة له اذ اركبت لاسلامتهم من شبهة الحرف وتأثرها بالعوامل اذ ادخلت عليها  
 وذهب الناطم الى بناء الشبه بالان بالحروف الممهولة في كونها لا عاملة ولا معمولة وكذا  
 الخلاف في قوائم السور على أنهم من المتشابهة اما ان جعلت أسماء السور أو القرآن مثلاً فلبست  
 من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمخدوف أو مجرورة بحرف قسم مقدراً وما كان منها  
 مفرداً نحو ص أو موازن مقدراً كهم موازن قاييل بقدر اعرايه لحكاية قبل العلية أو يعرب  
 لغتاً في غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عد ذلك نحو الم يتعين فيه الاول كذا في البضاوى  
 وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص  
 الاسماء فلا يقتضى البناء اضعفه كما عربت أى مع شبهة الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته  
 بلزومها الاضافة لفظاً أو تقدير الابعض الموصولة كاسياً وتماثلت لدن مع لزومها الاضافة  
 لفظاً وهو أقوى لان اضافتها ألملة قرأ أو جلة تخرجت عن أصل الاضافة من الأفراد بل تقوى على  
 المعارضة كقالة ابن هشام وقال ابن الانباري اغما عر بى أت تنبها على ان أصل المبني الأعراب  
 كاصبح بعض ما يجب اعلاله تنبها على ان أصله التصحيح وعلى هذا لا تردن (قوله منحصرة عند  
 المصنف) أى كابقيدته قوله شبه الخ مع قوله ومعرب الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار  
 وعليه ابن جنى والزجاجي وغيرهم خلافاً لمن يجعل شأ اسم الفعل شبه الفعل ونحو هذا من شبهة  
 شبه الفعل وهونزال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم للتركيب اذ كل هذه ترجع لشبه  
 الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى في المتن وكما في لافانه بنى لتضمة بمعنى من الاستغراقية  
 للتركيب كاسماً أو بواسطة كخادم فانه أشبهه شبهة الحرف وهونزال وزناوعد لا ترقى بقا وقيل  
 لتضمة معنى هاء التأنيث فهو من الشبهة المعنوية بلا واسطة وكلنا دى فانه أشبهه ضمير أفعول  
 افراداً وتعرفنا وخطاباً وهو شبهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناطم شأ  
 المنادى لتضمة معنى كاف الخطاب فهو من الاول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي  
 ليست من شبه الحرف لان هذا شأ مجازي والكلام في الواجب (قوله أى على الفارسي) مات سنة  
 سبع وسعين وثلاثمائة كافي المظهر (قوله في شبه الحرف) أى مشابهاً وقوله أو ما تضمن معناه أى  
 معنى الحرف وهذا هو الشبهة المعنوية فهو امان عطف الخاص على العام والمغاير ان خص  
 الشبه الاول بعاد المعنوى فأوتو بعبية فهو في المعنى عين مذهب الناطم لكن لما خالفه في اللفظ  
 بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله سيمويه) هو امام النحو واسمه  
 عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى و به را تحته وضافة الجمع مقولة لقب بذلك لانه كان  
 يشتم منه را تحته التفاح أو أشبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينفى على الثلاثين  
 أو الاربعين (قوله كالشبه الوضعي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لالهذا الرجل يعنى  
 الناطم ورد باله ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمى بناء ضرب مثلاً عر بت  
 مع همزة الوصل عند سيمويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أب أو رب فلا وجب الشبه الوضعي  
 البناء لكات هذه الباء أو لى به ورد بان المعبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية يعرب ما سمى  
 به ولو كان حرفاً لمحوياً كعن لشر فهاو عروض وضعها ولذا عبر بالوضعي دون اللفظي وإن كان هو  
 الانسب بمقابلة المعنوى (قوله في اسمي جئتنا) باضافة اسمي الى جئتنا لان المقصود لفظه ولا يرد  
 ان البناء وناحيته بمنزلة الزاى من زيد لا سمان لان المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا  
 المستعمل في معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا لانه لا يعنى عن قصد اللفظ بتدوير الاضافة على  
 معنى من وان لم يصح الاخبار بالناسي عن الاول كما هو ضابطها لان محل ذلك اذا كان اضاف اليه

لشبه من الحروف مدنى أى شبهة  
 مقرب من الحروف فعدله البناء  
 منحصرة عند المصنف في شبهة  
 الحرف ثم توقع المصنف رحمه الله  
 وجود الشبه في اليقين اللذين بعد  
 هذا البيت وهذا قريب من  
 مذهب أبى على الفارسي رحمه الله  
 حيث جعل البناء منحصراً في شبهة  
 الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص  
 سيمويه رحمه الله على ان علة البناء  
 كما تراجع الى شبهة الحرف وعن  
 ذكره ابن أبي الريح (ص)  
 كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا  
 والمعنوى في متى وفي هنا

وکیایة عن الفعل بلا

تأثر وكافتة أراضلا  
(ش) ذكر في هذين البيتين وجهه  
شبه الاسم بالحرف في أربعة  
مواضع فالأول شبهه له في الوضع  
كلان يكون الاسم موضوعا على  
حرف واحد كالناتى ضربت أو  
على حرفين كما في أكرمنا وإلى ذلك  
أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء  
من جئتنا اسم لأنه فاعل وهو مبنى  
لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه  
على حرف واحد وكذلك ناسم  
لأنه مفعول به وهو مبنى لشبهه  
بالحرف في الوضع في كونه على  
حرفين والثانى شبهه له في المعنى  
وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا  
موجودا والثانى ما أشبه حفا غير  
موجود فقال الأول نأتى فأنه مبنية  
أشبهها بالحرف في المعنى فأنها  
استعمل للاستعها وضمتى تقوم  
للشروط ضمتى تقيم أقدم وفي الحالتين  
هى مبنية حرف موجود لانه في  
الاستعها كالمترى وفي الشرط  
كان ومثال الثانى ما فأنه مبنية  
لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع  
في موضع وذلك لان الإشارة معنى  
من المعانى فحقا ان يوضع لها حرف  
يدل عليها كما وضعا للثنى ما للثنى  
والواحدة لمبت ولترى عمل ونحو  
ذلك فنبت أسماء الإشارة أشبهها  
في المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه  
له في النباية عن الفعل وعدمه  
لأنه تأثر بالاعمال وذلك كسمااء الأفعال  
نحو درك زيد أقدر الثمبى لشبهه  
بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه  
غيره كإان الحرف كذلك واحترز  
بقوله ولا تأثر عالما عن الفعل  
وهو متأثر بالاعمال فحوض بارتداء

ونعم حشو الدرع أنت اذا \* دعيت نزالو بلخ في الذعر

حيث جعل ترال نائب فاعل دعيت فله صدق لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي يقال عند طلب  
 التزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الأخنسن وهو الصحيح وعند سمنويه والجمهور في محل  
 نصب بإفعال مضفوع وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعا عن الخبر فإن قلت ماعلة  
 البناء على هذين قلت يرجع لما في التكت عن ابن جني أنها بنيت لضمين أكثرها معني لا ملام  
 وجعل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي إلى الجمله كما في شرح الكافية فخرج نحو وسيمان وعند  
 وكلا وكثما لم يزم الاضافة إلى المترد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء  
 الجهات إنما بنيت عند حذف المضاف إليه وسنة معناه لافتقارها اليه مع أنه متردلان بناءها  
 عارض بنفسه أدنى افتقار والكلام في الأصل ولم تبين عند سمنويه لفظه أو ذكره لأن اللفظ المنوي  
 كالنائب وظهور الاضافة بعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبين عند وكل ونحوهما مما لم  
 الاضافة أو عوضها وهو التثوين كذا قيل والظاهر أن بناءها مشبهها بأحرف الجواب في  
 الاستغناء بها عما بعدها وأشبهها الحرف في الجود حيث تلزم الظرفية وأشبهها افتقارها إلى الجمله  
 على الطلاقة وقوله الا لازم تفسيره بقول المتن أعلا وخرج به نحو التكرار الموصوفه بجملة فان  
 افتقارها إليها عارض لا يلزم في غير تركيها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا ذكرنا حديث فأنها  
 لا تنصرف الاضافة إلى الجمله إلا إلى عوضها وهو التثوين ولم تعارض اضافتها شبه الحرف لأن  
 الاضافة للجمله كذا اضافة اذهي في الحقيقة إلى مصدر الجمل فكأن المضاف اليه محذوف وم  
 في التثوين خلاف الاخفش في إذ (قوله إلى الصلة) أي وهي أوابجلة أو ما قام مقامها كالوصف  
 المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمة الافتقار) أي لأنه موضوع لبط معاني الأفعال وأشبهها  
 بالاسماء فلا يفهم معناه إلا بجملة يقع فيها فهو معتبر بها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي  
 متفرقة عن وجوده الشبه الأربعة المذكورة في المضمرات للشبه الوضعية في أكثرها وجعل الباقي  
 عليه كافي التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المنوي والموصولات ونحوها  
 للافتقار وأسماء الأفعال للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الإلهامي أي كون الاسم  
 لأعمال ولا معمولة كالخروف المهملة ومثله بالإسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم هو  
 ظاهر في أسماء الأصوات إذا لم تعمل ولا يعمل فيها غير هذا أصلا وذكر في التسهيل من وجوه شبه  
 المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها بوجه من الوجوه كالخروف في هذا الشبه  
 بنيت أسماء الجهات في قول مروني لأن عدم التصرف فيه بثنية ولا غير ما يختلف حين  
 ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعندهما نوعا واحدا  
 في سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الخروف لا خصوص ما هو وهذا كانه بناء  
 أصلي وشبه باب حذام فيما يظهر وأما العارض في كالمبادئ واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها  
 والمركب العددي وشأنه لتضمة معني اعطف مع وقوع الجزء الأول منه موقع ما قبل تاء التانيث  
 والعمل المختوم به به تغليبا لجزءه الذي هو من أسماء الأصوات وهذا البناء كاه واجب وأما الجائز في  
 أسبابه مسيبي في الاضافة من اضافة الاسم المهم إلى مبيى والطرف إلى الجمله وعند بعضهم منها  
 الشبه اللغوي كبنيت حاشا الإجماع لشبهها بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للمصنف ومثلها  
 عن وعلى وقد لا يجيئ (قوله ومعرب الأسماء الخ) بدائي الترجمة بالمعرب لشرف وفي التعريف  
 بالمبني لمعرب أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل أنه آخر المعرب لأن علمه عدمه رديان  
 السلامة من الشبه ليست علمه الأعراب بل شرطه وان علمه توارد المعاني عليه كاسياني وهو  
 وجودي قال ليس الاضافة على معنى من لأن بين المتضامين عموم واجبها اه ويرد عليه ما هو

فإنه نائب عناب اشرب وليس عني  
 لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل  
 المحذوف بخلاف درالم فإنه وان  
 كان نائبا عن أدركه لكنه ليس  
 متأثرا بالعامل وحاصل ما ذكره  
 المصنف أن المصدر الموضوع  
 موضع الفعل وأسماء الأفعال  
 اشتركت في النابة عناب الفعل  
 لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب  
 لعدم مشابهته الحرف وأسماء  
 الأفعال غير متأثرة بالعامل فينبت  
 لمشاهاة الحرف في أنها نامة عن  
 الفعل وغير متأثرة وهذا الذي  
 ذكره المصنف معني على أن أسماء  
 الأفعال لا محل لها من الأعراب  
 والمثله خلافية وسنذكر ذلك في  
 باب أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى  
 والرابع شبه الحرف في الافتقار  
 اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار  
 أصلا وذلك كالاسماء الموصولة  
 نحو الذي فأنها معتبرة في سائر  
 أحوالها إلى الصلة فاشبهت  
 الحرف في ملازمة الافتقار فينبت  
 وحاصل البيتين أن البناء يكون في  
 ستة أبواب المضمرات وأسماء  
 الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء  
 الاشارة وأسماء الأفعال والأسماء

الموصولة (ص)  
 ومعرب الأسماء

عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنبا للاول صحة جملة عليه والجل لا يصح هنا  
لاختلافهما افرادا وجعا الان يقال ههنا الاختلاف لا ينظر اليه لعارضه ولا مكان جعل ال  
جنسية فتسقط معنى الجمع وما يجعله من اضافة الصفة لموصوف فيرد بانها غير قياسية قوله ما قد  
سما ما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد ان التعريف يشمل الحرف اذا اشبهه نفسه  
وانما صرح به جمع انهما من تعريف المبنى اشارة الى حصر الاسم فيها والى حصر علة البناء  
في شبه الحرف ووطئة لتعبيه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله من شبه الحرف) أي من شبه  
الحرف الشبه المعهود وهو المبنى بأن لم يعارضه شيء من خواص الاسماء فلا ترد أي وشيها  
(قوله خلاف المبنى) أي ضده لا الخلف الاصطلاحي لان الخلاف قد يقع معان كالقيام والقيام  
بجلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرّب الخ فيستحب بالقيام هي الصواب (قوله ست لغات الخ) واللفظ  
الثاني بلفظه يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور وكفتي وهو الذي في المتن وأصلها بعضهم  
الى ثمانية عشر تظهها بقوله

سم سمعة واسم سمعة كذا سما \* سما بتثنية لاول كلها

(قوله الى متفكرن) أي في باب الاسمية اعرابه وأمكن أي زائد التمكن بالتونين وهو من يمكن  
الثنائي لان افعال التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجز ولا غير وألف  
بنيلا لاطلاق لان ضمير المجلس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل  
مضى فهو اماباق على جزمه بعد حذف المضاف المماثل للمذكور أو مرفوع بالفتحة مقامه  
أو يجعله بمعنى ماض فالتبني التسمية وهو مصدر مضى فاصله مضى كفه ودالته افعال الواو اياء  
وأدغمت وكسر ما قبلها التسمية (قوله وأعر بوا) أي العرب أي نطقه اياه معربا أو النحاة أي  
حكمه اياه اعرابه (قوله ان عربا) هو هنا كفرح بمعنى خلار بآتي كغز افرح بمعنى نزل كقوله  
\* واني تعرضني لذكر الهمزة (قوله نون اناء) أي من فون النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل  
والمراد الموضوع لذلك وان استعملت في الذكور مجازا كقوله

يرون بالذنهان خفا فاعياهم \* ويرجع من دارين بجرا الخقائب

(قوله كبر عن) خبر بخبر ذوق أي وهي كنون ير عن مضارع راعه من باب قال اذا خافه والذنون فاعله  
ومن فتن مقفوله والجملة تجرورة بالكاف تصد لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير  
كقوله لانه لا يعني عن ارادة اللفظ كما هو وأصله يرو عن كيقنن نقلت حركة الواو الى الراء ثم  
حذفت لانتقامها كما كتف مع العين المسكنة لاجل الذنون (قوله فالاصل في الافعال البناء) وانما  
اعرب المضارع لشبهه الاسم في ان كلا منهما يتوارى عليه معان تركيبة لولا الاعراب لالتبس  
فالتمزوجة على الاسم كالفاعلة والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيدوا على الفعل كالتنبي عن  
كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبه ما في نحو لاتعن بالخفا وتعد عموما كان الاسم  
لا يعني عنه في افاد معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يعني عنه وضع اسم مكانه  
كما يقال في النهي عن كليما ومدح عمرو بالخبر وعن أولهما فقط وذلك مدح عمرو عن المصاحبة  
مادام عا فكان اعرابه فربما بطريق الجمل على الاسم هذا ما اختار في التسمين في علة اعرابه ورد  
ماده لكه عورض بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضا نحو ما صام زيد واعتكف فلو كانت علة  
ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة  
الاعراب توارى المعاني لاعرب هذا أيضا وأجيب بأنه نادر ولأن تقول هذه المعاني لا يتوقف  
تبيينها في الماضي على الاعراب لا يمكن تمييزها مع ما بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك

ما قد سما

من شبه الحرف كارض وسما

(ش) يرد ان المعرب خلاف المبنى

وقد تقدم ان المبنى ما أشبهه

الحرف فالمعرب ما لم يشبه الحرف

ويقسم الى صحيح وهو ما ليس آخره

حرف عله كارض والى معتل وهو

ما آخره حرف عله كما هو سما

لغة في الاسم وفيه ست لغات اسم

يضم الهمزة وكسرها وسم يضم

السين وكسرها أيضا وسم يضم

السين وكسرها وينقسم المعرب

أيضا الى متمكن أممكن وهو

المعصوف كزيد وعروا الى متمكن

غير أممكن وهو غير المعصوف نحو

أحمد ومساجد ومما ينبغي غير

المتمكن هو المبني والمتمكن هو

المعرب وهو قسمان متمكن أممكن

ومتمكن غير أممكن (ص)

وقال أمر ومضى نيبا

وأعر بوا مضارع ان عربا

من نون بوا كدما شرو من

نون اناء كبر عن من فتن

(ش) لما فرغ من بيان المعرب

والمبنى من الاصناف شرع في بيان

المعرب والمبنى من الافعال ومدح

البصر بين أن الاعراب أصل في

الاسماء ووزع في الافعال فالاصل

في الافعال البناء عندهم

المضارع لانهم الاتيين مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلي قد تدبر و بعد فاعله تدعى هذه الاحكام  
 السماع وهذا حكم تلتبس بعد الوقوع لاشتد هذا البحث والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون  
 الخ) أي لتوارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالأصلية وردبانه بغنى عن اعراب المضارع  
 وضع الاسم مكانه كاسم (قوله ابن العلي) بكسر العين واليسط اسم كتاب له (قوله أصل في الافعال)  
 أي لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت ان سبب اعرابها تواردا للمعاني قيل  
 انما جبع الافعال في المواضع الثلاثة نظرا لافراد المضارع وليس بشئ لان القول بأصلية الاعراب  
 وفرعية لم يظفر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت اصلها أو فرعية فماتت في أصلها  
 لا يسئل عنه وماذا الله سئل عنه قد تدبر (قوله وهو مبني على الفتح) لا يسئل عن بناءه لانه الأصل بل  
 عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا  
 وحالاً وشرطا والأصل في المعرب الحركة لم يأت في ولا يرد ان الواقع كذلك هو الجلة لان الفعل هو  
 المقصود ومبني وخص بالفتحة لتعادل خفتها انقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح انه مبني على الفتح  
 حتى مع الواو الجماعة كضربوا وبع ضمير الرفع المتحرك كضربوا وانطلقا واستبقنا وهو الصحيح  
 فتفتح الأول مقدرا لناسبة الواو واما فتح نحو غزوا وقصوا ففتح بنسبة وناو مقدرا على الحرف  
 المحذوف اذ لا غزوا وقصوا قلبت اللام ألفا لتحررها واقتضاهما قلبها ثم حذفت لسا كنين  
 وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل لامه ألف اذا اتصلت بها الواو الجماعة واما الثاني فقدر قصه  
 تكراهه التواي أربع حركات في الثلاثي وبعض التجاسي كاذن فقلت ساع ككامة واحدة وحل  
 الرباعي والسادسي وبعض التجاسي كعظمت عايم وانما جمل الكثير على القليل لان فيه دفع  
 المحذوف بخلاف عكسه واعترض بان نحو شعرة فسه ذلك التواي ولم يكرهوه لو كانت تأو في  
 تقدير الاتصال دون تأء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما ما لا غنى عنه ولو جوب في نحو لقنوسة  
 قلب الواو ياء والظمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون  
 لتمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحلت التاء تون النسوة على نا  
 لان كلا منهما ماضٍ رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فحذف  
 فيه واما نحو ضربوا بالما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لانما نسبة الانثى لسبق البناء علم باختلاف  
 نحو غلام في الحرف كسر يناسبه الياء لا للاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل قد تدبر  
 (قوله وهو مبني عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الاسر  
 ملفوظ كضرب أو مقدر كزاد وضرب الرجل أو حذفتون في الافعال الخمسة وأحرف علة في  
 المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع يلزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤ كدوا أمر الاناث  
 حيث يبينان كضارعهما على الفتح والسكون لاجل التواين فيحيين كأنا ومعتلين لاعلى ما يجزم  
 به المضارع لا يمكن أن يقدرا تأو ههما على سكون أو حذفت منعه تلك الذوات ولا يقال المضارع  
 معهما مبني لا معرب لانه ثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غيره واحدا أو يقال لو كان معربا ولو  
 قيل باستنادهم من حكم الامر لقيام المنعهم لم يعد قد تدبر \* (قائدة) \* قد يحدف حرف  
 العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو ما من الواو كذا عند انظا ومعنى وأصله  
 او اي حذفت واره كما يحدف من المضارع المبني بواو ياء نحو لو وقعها بين عدوتها الياء  
 والكسرة ثم هزة الوصل لتحرك ما بعدهما ثم جى على حذفت آخره كما يجزم المضارع فينبى منه  
 حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جعلها المصنف ميمنا  
 كقبة اسنادها والواحد المذكر ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكر ثم الواحد ثم جمعها فقال

وذهب الكوفيون الى ان الاعراب  
 أصل في الاسماء وفي الافعال والاول  
 هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن  
 العلي في البسيط ان بعض الكوفيين  
 ذهب الى ان الاعراب أصل في  
 الافعال وقول في الاسماء والمبنى  
 من الافعال خبر بان أحدهما  
 ما اتفق على بناءه وهو الماضي وهو  
 مبني على الفتح نحو ضرب وانطلق  
 ما لم يتصل به وأوجع فيضم أو تاء  
 ضمير رفع متحرك فيبنى على السكون  
 نحو ضربت والثاني ما اختلف  
 في بناءه والراجح انه مبني وهو فعل  
 الامر نحو ضرب وهو مبني عند  
 البصريين

انى أقول لمن ترجى شفاعته \* ق المسجبر قياه قوه فى قين  
وان صرفت اول شغل آخر قل \* ل شغل هذا لياه لوه لى لين  
وان وثى ثوب غبرى قلت فى حجر \* ش الثوب ويك شيه شوه شى شين  
وقل لثاقل انسان على خطا \* د من قتلت دياه دوه دى دين  
وان هم لم يروا رأى أقول لهم \* ر الرأى ويك رياه روه رى رين  
وان هم لم يعوا قولى أقول لهم \* ع القول منى عياه عوه عى عين  
وان أمرت بواى للعب فقل \* ا من لعب اباه أوه اى اين  
وان أردت الوفى وهو القفور قل \* ن يا خلى نيله نوه نى نين  
وان أبى ان ينى بالعبه قلته \* ق يا قلان قياه قوه فى قين  
وقل نسا كن قلبى ان سؤلته \* ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الراء فيفتح فى جميع أمثله لفتح عين مضارع وكها متعدي  
الان فلازم لانه بمعنى تأن فإلهامها المصدر المفعول به واذا وقع قبل ساكن صحيح جاز  
تخفيف الهاء ونقل حركتها الى ما قبلها فلا يبق من الفعل الا حركه نحو قل يا نضر يا نذر بكسر اللام  
أصله قل افعل امر من القول والواى وهذا أعز الندا معنى بقوله من يحجز والرجز  
أقول يا اسماء قولى فى ثمار يدقل وز الجلتان والسما فى ثلاث جمل  
أى جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الواى والباقي من هذه حركه اللام من قل ك قال  
بعضهم فى أى لفظ يا شجرة الله \* حركه قامت مقام الجملة  
وقال شيخنا الامام العطار

شجرة العنصر ما حرف اذا ما \* تحرك حاز آخره الكلام

به التحريك قام مقام فعل \* به استقر الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أى مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع  
المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم وئى  
من حركه الوصل عند الاحتياج اليها (قوله والمضارع) تقدم عليه اعرايه فلا تغفل (قوله والفعل  
معنى معها) أى ان اتصلت به وباشترته لفظاً كاملاً وتقديراً كقوله

لاتين النقيز علكان \* تركع يوما والدهر قد رفعه

أصله لاتين بنون الخفة حذفت للساكتين وبنى الفعل مبتدأ على الفتح فى محل جزم بلا الناهية  
واختابى مع النوتين لمعارضتهما سبب اعرايه وهو شبهه بالاسم لكونه من خواص الأفعال فرجع  
الى أصله ولم يبن مع لم وقدوا لتفليس وياه الفاعلة مع انها من خواصه أيضاً لقوة النوتين بتنزيهاهما  
منزلة الجزء انخفاء للكلمة ولا كذلك ما ذكرناه من ياء الفاعلة كالجزء لكونها بحث ولا آخر ان بعد هاتون  
الرفع فلم تقو كالنون فتدبر فان قلب البناء أصله فى الأفعال لا يحتاج الى علة أعجبت ان اعرايه  
صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركته مع نون التوكيد  
لعل ان له أصلاً فى الأعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها الخمسة عشر (قوله هل  
تضربان) بالنون الثقيلة اذ لاتقع الخفة فى فعل الاثنين ولا جماعة الاثنا وهي مكسورة لشبهها  
بنون المثنى فى وقوعها بعد ألف كسبية (قوله لتوالى الامثال) أى الزوائد لانه هو المستكره فلا يرد  
النسوة جنى ويحتمل لان الزائد فيه الاخرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل علمه او نون  
الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجزاء (قوله هل تضربن الخ) بضم الهاء فى هذا وكسر هاءى

ومعرب عند الكوفيين والمعرب  
من الأفعال هو المضارع ولا يعرب  
الا اذا لم يتصل به نون توكيد او نون  
الاثنا فمثال نون التوكيد المتباعدة  
هل تضربن والفعل مبنى معها على  
الفتح ولا فرق فى ذلك بين الخفيفة  
والثقيلة وان لم يتصل به نون وذلك  
اذا فصل بينه وبينها بألف اثنين نحو  
هل تضربان أصله هل تضربان  
فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الاولى  
وهى نون الرفع كراهة فى الامثال  
فصار هل تضربان وكذلك يعرب  
الفعل المضارع اذا فصل بينه وبين  
نون التوكيد وجميع أو يا مخاطبة  
نحو هل تضربن يا نذرون وهل  
تضربن يا نهد وأصل هل تضربن  
تضربون فحذفت النون الاولى  
لتوالى الامثال كما سبق فصار تضربون

حُذِفَتِ الْوَاوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ  
فَصَارَ تَضَرُّبُ بِنٍ وَكَذَلِكَ تَضَرُّبُ نِ  
تَضَرُّبُ بِنٍ فَعِلٌ بِمَافِعِلٍ تَضَرُّبُ بِنٍ  
وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ رَجَعَهُ اللَّهُ  
وَأَعْرَبُوا مَضَارِعًا عَرَبِيًّا مِنْ  
تَوَكُّدِهِ بِسَانٍ تَضَرُّبُ بِنٍ فِي أَعْرَابِهِ أَنْ  
يَعْرِى مِنْ ذَلِكَ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا أَعْرَبَ  
مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ مَبْنِيًّا فَعِلٌ بِمَافِعِلٍ  
أَنَّ الْفَعْلَ الْمَضَارِعَ لَا يَبْنِي إِلَّا إِذَا  
بَاسْمَةٍ تَوَكُّدُهُ فَحُوْلُهُ تَضَرُّبُ بِنٍ  
بِأَنْ يَذَلَّ لَمْ يَبَاسْمَةٍ أَعْرَبَ وَهَذَا هُوَ  
مَذْهَبُ الْجَهْوِ وَهَذَا الْخَفِيُّ  
إِنَّ اللَّهَ مَبْنِيٌّ مَعَ تَوَكُّدِهِ سَوَاءً  
أَتَصَلَّ بِتَوَكُّدِهِ أَوْ لَمْ يَتَصَلَّ  
وَيَنْتَقِلُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَعْرَبٌ وَأَنَّ  
أَتَصَلَّ بِتَوَكُّدِهِ وَنِشَالٍ  
مَا أَتَصَلَّ بِتَوَكُّدِهِ الْهِنْدَاتُ  
يَضَرُّبُ بِنٍ وَالْفَعْلُ مَبْنِيٌّ مَعَ هَا عَلَى  
السَّكُونِ وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ رَجَعَهُ اللَّهُ  
تَعَالَى فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي  
بِنَاءِ الْفَعْلِ الْمَضَارِعَ مَعَ تَوَكُّدِهِ الْهِنْدَاتُ  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْخِلَافُ مُوجُودٌ  
وَعَنِ تَقْلِيدِ الْأَسَاسَةِ أَبُو الْحَسَنِ  
عَصَمُورُ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِ  
الْإِيضَاحِ (ص)

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ

وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يَسْكُنَ  
وَمِنْهُ دَوْرُ فِعْلٍ وَدَوْرُ كَسْرٍ وَضَمٍّ  
كَأَنَّ مَسْجِدًا وَكَأَنَّ مَسْجِدًا  
(ش) الْحَرْفُ وَفِي كَلَامِهِ نَبِيَّةٌ إِذَا  
لَا يَتَوَرَّاهَا مَا تَقَرَّرَ فِي دَلَالَتِهِ أَعْلَاهُ  
إِلَى أَعْرَابٍ شُعُورًا أَخَذَتْ مِنَ الدَّرَاهِمِ  
فَالْبَعْضُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْقَظْمِ  
يَدُونَ الْأَعْرَابِ وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ أَنْ  
يَكُونَ عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّهُ أَخْفَى مِنَ  
الْحَرَكَةِ وَلَا يَحْرُكُ الْمَبْنِيُّ إِلَّا بِالسَّبَبِ  
كَاتِّخَافٍ مِنَ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ

الثَّانِي (قَوْلُهُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ) أَيُّ لِدَفْعِهِ إِنْ قَلَّتْ هُوَ هَانِي حُدُّهُ لِيَكُونَ الْأَوَّلُ مِنَ السَّاكِنِينَ  
حَرْفٌ مَدٌّ وَالثَّانِي مَدٌّ وَهُمَا فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ لَانِ الْوَاوُ وَالْيَا كَرِيمٌ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ كَقَبْلِ فِي خَوْفِ أَوَّلِهِ  
أَعْجَبَ بِنَاءُ السَّاكِنِينَ هُنَا مِنْ كُتُبِهِنَّ لَا كُتُبَهُنَّ وَاحِدَةً إِذَا الْوَاوُ وَالْيَا كَلِمَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ وَكَوْنُهُمَا كَالْحَرْفِ  
لَا يَعْطِيهِمَا حُكْمُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَلَمْ يَغْتَرِ اتِّقَاءُ هُمَا لِقَوْلِهِ وَانْجَافًا فَتَضَرُّبُ فِي فَعْلٍ الْاِثْنَيْنِ لِأَنَّهُ حُذِفَ  
الْأَلِفُ لِوَجْهِ فَعِلٌ النُّونُ لِقَوَاتٍ شَبَّهَا نُونُ الْمُتَى فَيَنْبَسُ بِفَعْلٍ الْوَاحِدِ (قَوْلُهُ إِذَا بَاسْمَةٍ فِي الْخِ)  
ضَاطٌّ ذَلِكَ مَا رَفَعَ الضَّمَّةَ يَبْنِي مَعَ النُّونِ أَلَمْ تَكُنْ مَعَهَا وَمَا رَفَعَ بِالنُّونِ لَا يَبْنِي إِذْ لَا تَرْكَبُ مَعَ  
الْفَاصِلِ (قَوْلُهُ مَبْنِيٌّ مَعَ هَا عَلَى السَّكُونِ) نَقَدِمُ عَلَيْهِ بِنَاءَهُ وَأَمَّا سَكُونُهُ فَلَمَّا شَبَّهَا الْمَاضِي الْمُتَصَلِّ بِهَا فِي  
صِدْقِهِ النُّونُ جَزَاءً مِنْهُ حُمِلَ عَلَيْهِ فِي سَكُونِ الْآخِرِ لِقَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ سَكُونُ الْمَاضِي لَيْسَ بِبِنَاءٍ كَامِلٍ  
هَذَا مَا ظَهَرَ وَمَا فِي الْأَشْيَاءِ وَجَوَاشِيهِ لِيَخْلُوعِي نَظَرًا وَانْجَافًا حَتَّى يَجْلِسَ عَلَى الْمَاضِي لِأَنَّهُ مُوجِبٌ  
لِسَكُونِ الْفَعْلِ مَعَهَا وَهُوَ كَرَاهَةِ أَرْبَعِ حُرُكَاتٍ أَوْ حُوْلَةٍ وَمِنْهُ يَجُوزُ دَفْعُهُ بِلِ فِي الْمَاضِي فَقَطَّ قَتْمُ دَبْرِ  
(قَوْلُهُ بِلِ الْخِلَافُ مُوجُودٌ) أَيُّ فَذْهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنُ طَلْحَةَ وَالسَّهْبِيُّ وَإِنْ دَرَسْتَهُ إِلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ  
بِأَعْرَابٍ فَقَدْ رَمَعْنَا مِنْ ظَهْرِهِ شَبَّهَا الْمَاضِي فِي صِدْقِهِ النُّونُ جَزَاءً مِنْهُ (قَوْلُهُ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ  
لِلْبِنَاءِ) اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَا يَزِمُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْبِنَاءِ حُصُولُ الْفَعْلِ مَعَ أَنَّهُ الْمُقْصُودُ وَرَدَّ بِأَنَّهُ حُصُولُهُ يَعْلَمُ مِنْ  
قَوْلِهِ وَمَبْنِيٌّ لِسَبَبِهِ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْفَرْضُ هُنَا يَأْتِيَانِ اسْتِحْقَاقُهُ أَوْ مِنْ كَوْنِ الْوَاضِعِ حَكْمًا يَعْطَى  
كُلُّ شَيْءٍ مَا يَتَحَقَّقُ أَتَوْجَعُلُ أَلِ لِهَذَا الْخَصَرِ رَأَى إِلَيْنَا الْخَاضِرُ فِيهِ وَالْقَاسِمُ بِهِ (قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ  
فِي الْمَبْنِيِّ) أَيُّ الرَّاجِحُ فِيهِ أَوِ الْمُسْتَعْجِلُ بِالْغَلَبِ إِذْ لَيْسَ غَلَبُ الْمَبْنِيَّاتِ سَاكِنًا (قَوْلُهُ أَنْ يَسْكُنَ) فِي  
تَأْوِيلِهِ سَكُونُهُ عَلَى لَهْ نَعُولُ لِيَكُونَ الْفَعْلُ كَذَلِكَ أَيُّ كَوْنُهُ سَكَنًا فَصَحَّ كَوْنُهُ وَصَفًا لِلْكَلِمَةِ وَالْأَوَّلُ  
فَالسَّكِينُ وَصَفٌ لِلْفَاعِلِ (قَوْلُهُ وَمِنْهُ الْخِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مِنْهُ مَا يَبْنِي عَلَى غَيْرِ الْمَذْكُورَاتِ هُمَا  
يَنْبُوءُ عَنْهُمَا فَيَنْبُوءُ عَنِ السَّكُونِ الْإِشْرَافِ فِي الْأَمْرِ الْمَعْتَلِّ وَأَمْرٍ غَيْرِ الْوَاحِدِ وَعَنِ الضَّمِّ الْاِثْنَيْنِ وَالْوَاوُ  
فِي خَوْفِ يَنْزِلَانِ وَيَزِيدُونَ وَعَنِ الْفَتْحِ الْكَسْرِ وَالْيَا فِي خَوْفِ لَمْ يَمْلِكْ وَلَا مَسْلَمِينَ إِلَّا الْأَلِفُ خِلَافًا  
لِمَا فِي السَّكَنِ وَأَمَّا خَوْفُ لَا تَرَانِ فِي لَيْلِهِ فَفَقْهُهُ مُقَدَّرٌ لَانِ مِنْ يَزِمُ الْمُتَى الْاِثْنَيْنِ يَقْدَرُ أَعْرَابُهُ عَلَيْهِمَا  
كَاتِّخَافٍ وَكَذَلِكَ بِنَاءُهُ وَأَمَّا خَوْفُ لَا يَأْتِي فَهُوَ عَلَى قَوْلِ سَيَدِيهِ أَنَّهُ مُضَافٌ لِلْحَافِ وَالْاِثْنَيْنِ زَائِدٌ  
مَعْرَبٌ لِامْبِيٍّ كَمَا سَأَلْنَا فِي بَابِ لَاوَعْلَى كَوْنُهُ غَيْرُ مُضَافٍ إِنَّمَا يَبْنِي عَلَى مَا يَنْصِبُ بِهِ وَشَرَطُ نَصْبِهِ بِالْاِثْنَيْنِ  
كَوْنُهُ مُضَافًا وَهَذَا مُقَدَّرٌ فَالْظَّاهِرُ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ عَلَيْهِمَا بِأَيْضًا إِنَّمَا عَلَى لَغْوَةٍ قَصْرُهُ وَعَلَى هَذَا يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ

أَحَالَهُ أَحَالَهُ أَنْ مِنْ لَا أَحَالَهُ \* كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

فَتَدْبُرُ قَالِي السَّكَنِ يَنْبُوءُ عَنِ الْكَسْرِ الْفَتْحُ فِي مَعْرَعَةٍ مِنْ بَيْنِيهِ وَلَعَلَّهُ سَمَّوَانِ الْفَتْحُ إِنَّمَا  
يَنْبُوءُ عَنْهُ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ وَهَذَا عَدَمُ بَيْنِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِيَبْنِي الْأَلِفُ لِسَدَّ أَوْ  
لِاسْمٍ وَلَا يَسْجُدُ شَيْءٌ مِنْهُمْ مَا يَسْكُرُ أَوْ لَا يَنْبُوءُ الْفَتْحُ عَنِ كَسْرِ الْبِنَاءِ أَصْلًا كَلَامُهُ فَتَدْبُرُ وَأَعْلَى أَنْ حَرْفُ  
الْبِنَاءِ لَا يَكُونُ الْاِثْنَيْنِ كَامِلًا وَمَا حُرِّكَتْ فَظَاهِرَةٌ وَمُقَدَّرَةٌ فَتَدْبُرُ وَبِتَوْكِدِ السَّكُونِ  
كُنْ وَإِذَا فَنَازِمَةٌ عَلَى سَكُونٍ مُقَدَّرَةٍ مَعَ السَّكُونِ الْأَصْلِيِّ فِي الْأَلِفِ كَمَا تَنْجَعُ الْحَرَكَةُ الْحَرَكَةُ  
لِأَنَّ ذَاتَ الْأَلِفِ لَا تَقْبَلُ غَيْرَهُ فَوَسْبُ كَوْنِهِ إِتْمَانًا لَانِ تَأْتِي الْبِنَاءُ بِخِلَافٍ فَخَوْفُهُ لَا حَاجَةَ لِتَحْجَلِ  
حُرْكَتِهِ لِلْبِنَاءِ أَعْنَتْ عَنْ حَرَكَةِ النُّونِ لِأَنَّهُ يَتَقَلَّبُ وَغَيْرُهُ فَخَصَّصَ الْكَسْرُ تَمَنُّنًا لِلْبِنَاءِ إِفَادَةً  
الْأَمْرِ (قَوْلُهُ وَالسَّاكِنُ كَمْ) فِيهِ إِشَارَةٌ لِبَطْفِ إِلَى كَثْرَةِ أَمْلَتِهِ (قَوْلُهُ لَا تَعْتَرِضُهَا) أَيُّ  
لَا تَعْتَرِضُهَا عَلِيمًا مَا تَقَرَّرَ أَيْ مَعَانٍ تَرْكِبِيَّةٌ تَنْفَقِرُ الْخِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَخْفَى) أَيُّ لَانِ زَوْجُهُ حَالَةً  
وَاحِدَةً لِيَعْدَلَ ثَقُلَ الْمَبْنِيُّ وَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْأَعْرَابِ الْحَرَكَةُ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا جَزْمَ فِيهَا  
فَضْدُهُ يَكُونُ يَنْدُهَا (قَوْلُهُ وَلَا يَحْرُكُ الْمَبْنِيَّ إِلَّا بِالسَّبَبِ) اعْلَمْ أَنَّ مَا يَبْنِي عَلَى السَّكُونِ مِنَ الْأَفْعَالِ

والخروف لا يسئل عنه لجيشه على أصل البناء والسكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد بنى وما  
بنى على حركة من الافعال والخروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه  
ثلاثة أسئلة تبنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبابه  
خسة النقاء الساكنين كائناً من كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدعي  
كباء الجرأ ولها أصل في الاعراب تقبل وبعداً وشابهت المغرب كالماضي المشبه للمضارع فيهما  
هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منهما سبباً التحريك وهو هي لكن رأيت نقلاً عن الرضى مائنه الصحيح  
أن الضمير بجملة هو هي كما عليه البصريون وانما سحر كالمضمر الكامة مسندة حتى يصح كونها  
ضميراً منقلاً اولاً الحركة لهم كونهم الاشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس  
وهو الدلالة على استغفال الكلمة وأما الحركة فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاشباع  
الآت من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اشباعاً ولا تخلصاً من سكونين أحجب بان محل ما هنا  
إذا كان في كلمة واحدة كائناً من ذلك لزم الحركة وما في التعريف إذا كان في كلمتين كما ضرب الرجل  
والجاءت له بكسر الدال لأن المقضى للحركة حينئذ مجرد التخصيص لا وهو متبقي عند فصلهما أو  
ان ما هنا انما يصلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأني البناء وما في التعريف اذا لم يصلح غير ما هنا  
قل ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحمة) من أسباب الخفة كائناً من الجوار والاف كائناً  
والفرق بين أدعين كائناً من ذلك وهو كسر التانية على أصل لأم الجر وفتح الاولى للفرق بين  
المستغاث به وله وكسرت لأم الابتداء لاختلاف لأم الجر غالباً في نحو ما وسى عيه وقد بدت لسان نحو ان  
الزبد ين لهم عيدهم والاتباع وكيف اذا الساكن حاجر غير حصين ويمكن مثله في أين لكن الخفة  
أولى بها النقاء بانما هي (قوله كائناً) من أسباب الخفة كائناً من الجوار والاف كائناً  
الامثلة (قوله وقد تكون كسرة) من أسباب ما يحسن العمل كباء الجر ولا تزد الكاف وواو القسم  
وتأوه لاشبه لا تزد على الجر اذا الكاف ترداً ما كسل والواو والفاء اللطيف والخطاب فقطفت الخفة ثم  
ترد اللام مع الضمة لانهما لهما في الجوار ولعلها لم يحسنه لعدم ظهوره فيه ومنه الجمل على المقابل ككسر  
لام الامر جمل على لأم الجر مع الظاهر لاختصاص كل قبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر  
اللفظي يشعر بالمعنوى الذي للمؤنث والاشباع كذوته وكونها أصل التخلص من الساكنين  
كأمس وانما كانت أصلاً لانها ضد السكون لاختصاص كل قبيل وانما يتخلص من الشئ بضده  
ولعدم التباس المجزعة الاعراب اذا لا تكون اعراباً الامع التسوية أو الالاضافة (قوله كأمس)  
شرط يسأله خالو من آل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به معين وهو اليوم الذي  
يليه يومك خاصة (أ) واليوم والمعهود وان بعد على ما ستظهره الشواهد فيكون كالنحل بال أو  
المنون فيهم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بل على الكسر مطلقاً عند اخذ من لغته معنى  
آل اذ هو معرفة غير اذ اظهارة بدل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم فبعضهم  
يعبر به كالأبصر فمطلقاً شبه العلم بالعدل عن الامس بال وعلمه بقوله  
\* لقد رأيت عجباً من أمس \* وأكثروهم يعبر به كذلك في الرفع فقط لشرفه وينسب على الكسرى  
غيره على لا بالوجين وحكي فيه أيضاً البناء على الكسر منه وتأوه اعرابه منصرفاً مطلقاً فله خمس  
لغات كلها في غير الطرف أما الطرف مع استغناء الشرط كقوله أمس في اجماعاً كما قيل عن  
الموضع وان زعم في حكاية الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسراً فلو ان فقد شرطاً منها  
اعراباً جاعاً ظرفاً كأن وغيره لفوات شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولعاضته بنحو احوال  
الاسماء في غيره وأما قوله

وقد تكون الحركة فتحمة كائناً من  
وان وقد تكون كسرة كأمس

(قوله خاصة) على هذا القول انز  
فيه ابن عبد السلام بقوله كلمة اذا  
تكررت عرفت واذا عرفت تكررت  
فالاول أمس المبني والثاني المحلى  
بال انتهى منه



واني وقتت اليوم والامس قبله \* يبابك حتى كادت الشمس تغرب  
على رواية كسره فتخرج على زيادة ال أ وأنه عطف على توهب انه قال وقتت في اليوم والامس  
فيكون معر بالواو الفرق بين العبدل والمضين أن الاول يجوز فيه سد كرأل والثاني يؤدى معناها  
مع طرحها وامتناع ذكرها والله أعلم (قوله وجبر) يفتح الجيم وسكون التثنية وكسر الراء حرف  
جواب كنم (قوله وقد تكون ضمة) من أسباب الاتباع كمنذوان لا تكون الكلمة حال اعرابها  
كالغائبات وتكونها في الكلمة تقابل الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم ولتقابلها ما انكاما  
وعيبة والتي يحمل على مقابلة أوليتنا سببا لفظا كتنا سببا مجعلا واضمارا وتكونها تجبر فوات  
الاعراب لتكونها أقوى الحركات كما يزيد في قول وكأى الموصولة اذا نبت ويمكن جريان هذه في  
كل مادة ومشابهة الغائبات في الاعراب في بعض الاحوال كما يوازيها وفي عدم الضم حالة  
الاعراب كالزيد ذلك أن تجعل وجهه شبهه بياضه ورته آخر في النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه  
لانها التامة غائبات لذلك أوفى القطع عن الاضافة كيت فان اضافتها الى الجمل كلا اضافة اذهى  
في الحقيقة لمصادرها فكان المضاف اليه محذوف كالتغائبات حال بناءها فحلت عليها في الحركة  
لا في أصل البناء لانه أصلى في حيث عارض في الغائبات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومنذ حرف آخر اذا ج  
ما بعده واسمان اذا رفع نحو ما رأيت منذاً ومنذ يومان فهما ام امتدأ والمعنى امد انقطاع الرؤية  
يومان وخبر مقدم والمعنى بين وبين رؤية يومان ولعل غلة بناءها ما حينئذ يشبه الحرف في الجمود اذا  
لا يتصرف فيها بشئ ولا تغيرها ولا يزمان الرفع (قوله نحوكم) نبت لتضامها بالاستعانة بما ومعنى رب  
التكثير به لا للشبه الوضعي لقوات شرطه المنذر (قوله أجل) يفتح الهمز والجيم حرف جواب كنم  
(قوله لا يكون في الفعل) أى للثقة وانما دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتثليل الكسر بنحو ارم  
والضم بنحو ريد بالاتباع فاسد لان بناء الاول على الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في  
ضر بوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لأجعل واعرابا مفعوله الثاني ولا رد أن الفعل المؤكد  
لا يتأخر عن معموله للتأني في الاهتمام بما كبده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله  
وبه الكفاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطامسة مع حذف الرابط لاحتياج  
الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتى قيل وفي هذا البيت بيان مذهبه من أن الاعراب لفظي ورد  
بان الرفع وأخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعاً واختلفت في الضمة  
وأخواتها فلهى أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بناءه الحركات ونواحيها التي يجليها  
العبدل وعلى انه معنوي علامته ويعرف حينئذ بناءه تغييراً واخر الكمال الخ والرفع على الاول هو  
نفس الضمة وما تاب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى أنه لفظي هو  
الحركات والسكان ونواحيها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا تقبل ولا تخصص من سكونين وعلى أنه  
معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأقوا تسمى عند البصر بين ضمها وفتحها كسر أو سكونا  
فأضام على الاول هو نفس الضمة اللازمة وما تاب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك  
وأقوا تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لا يفرقون بين أسماهم ما ولقد أحسن من  
نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله \* ومن يضم الشمل فأنجب بالكسر

ومندسكن القلب انتصبت لشكره \* يلزمي بالرفع قد جره الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء دخله على المقصور كما هو الأكثر وإنما أعاد ذلك بعد ذكره في  
العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما مر لكونه علامة فلا

وجبر ونزال وقد تكون ضمة كحيت  
وهو اسم ومنذ وهو حرف اذا جرت  
به وأما السكون ففخوكم واضرب  
وأجل وعلم مثلنا بان البناء على  
الكسر والضم لا يكون في الفعل  
بل في الاسم والحرف وأن البناء على  
الفتح أو السكون يكون في الاسم  
والفعل والحرف (ص)

والرفع والضم يجعلان اعرابا  
لاسم وفعل نحو لن أهابا  
والاسم قد خصص بالحركة  
قد خصص الفعل بأن يفتح ما



الاعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وإن كانت من نية الكلمة لصلاحيتها لذلك  
كألفي في المثنى والجمع من ينصب ما وهذا المذهبان أقوى أثني عشر مذهبا في اعراب ما ساقها في  
الهمع (قوله بحر كات مقدرة) أي وأتبع فيها ما قبل الاخر لا تسخر للدلالة على انهمجلا الاعراب في  
غير حالة الاضافة نحو ان له أيا فقد سرق أخ له فاصلا بحر والواو والاعراب وما قبلها الا تسابع  
فستكن الواو في الرفع ونقله وتقلب ألقا في النصب البحر كها وانفتاح ما قبلها ويا في الجر البحر  
ما قبلها (قوله من ذلك) أي مما اصفه وهو بحر مقدّم وذو مبتدأ مؤخر ورفع مقدّر على الواو لا بها  
لان شرط اعرابه بالجر وفقد منه ما مع اضافته والمقصود هنا للفظه وبدا بتوابعين اعرابه  
بالجر وفقد ابدأ وثني بالهم لتعنيته حالة عدم الميم اذا خلا من ياء المتكلم وآخر الهم لقلته فيه كما  
سبين وأصله عند سيبويه ذوى بحل وعند الخليل ذو بشد الواو وأصل فوك عندها فوه كضرب  
والقراء يضيفه حذفت لامهما باعتبار طاء بقيت العين حرف اعراب وتبدل في الثاني مما عند  
عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء البحر مجرى عدمها كقوله

كل حوت لا يلهيه شئ بلقمه \* يصبح ظمآن في البصرة

ومنه في الترخيد خبر خلاف فم الصائم الخ كذا في الاشعري ونقل الروادى عن المصنفان للشم أربع  
مواضع كلها أصول على الصحيح هي فم فم فم فم فوه وعلى هذا فلبست الميم بدلا فتدبر  
(قوله ان حجة) مفعول لمخذوف يفسره بأن المذكور لا يشغله بضمه مقدرا أي بأنهم أي أطهرها  
لام مفعول مقدم لمذكور لان اداة الشرط لا يلزم الا فعل ظاهرا أو متقدر كذا في بس أي وتقدم  
المفعول بفصل بينها وبين الفعل لفظا وكون رتبة التقدم لا يصيرها مقدرا بعد هذا أما المخذوف  
فبفصلها من الاسم تقديره اوفر بين التالواجي والتقديرى ولذا أجاز الكسائي هل زيد رأيت به  
دون رأيت بلا ضمير كما هم فتدبر (قوله والقم) عطف على ذو وحيد شاطئ فله كان الاعتبار  
وناصبه امتص من الكلام السابق أي يعرب الهم بالحروف في كل تركيب تفصل منه فيه الميم  
فلا حاجة لجعلها للزمان على رأى الاختش بل ولا تضمنه معنى الشرط كما قيل والمراد بانها تفصل  
الميم مطلقا فمقارنتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضى انما الاصل حتى يتأني ما أمر ولا بد أن الهم  
بلامهم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصل لانها ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف

مضاف أي ودال الهم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكن الواو وعند بعض طي وبعضهم  
يعرب بها بالجر وفقد على ذي معنى صاحب فلو قال ذوان أعرب كافى الكافية والعمدة لشملها  
على لغة اعرابها (قوله ومنه قول الشاعر) أي على رواية بالواو وهي المشهورة وروى بالباء على  
لغة اعرابه ولا شاهد فيه حنث مذكور كما خبرت بما قد رأى فالناس اما كرام الخ لقيتهم صفتهم  
وحسبى امامة بدأ وما كفاى خبره والعكس وهو ظاهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبى أو بكفاى  
والعين انما كفاى من الذى عندهم أي أشبعنى وحسبى لأطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل  
الخ) فيه حنث ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو مشددة كعم وأعرابه مقصورة  
كفتى أو مقصورة كقاض مثلث الفاء فين والثالثة عشر اتباع فائه لعم في الحركة وفصحان كدم  
وحكى الدما بين فوه وفواه وفيه باعرابه على الهاء ممنون في جميع الثلاثة أفواه له لغاه التي تعرب به  
بالحر كات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد للفظه وأخ وحجم معطوفان عليه بخذ  
العاطف وكذا تخسيرا أي كالمذكور من ذو والقم في الحكم وهي امامة عطوف على أب أو مبتدأ  
حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجلو وزن هذه الاربعة عند البصر بين كسب  
بدليل قصرها وجعلها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كإفيل ما صبح فيها ذلك ولما واو

بحركات مقدرة على الواو والالف  
والباء فالرفع بضمه مقدرة على الواو  
والنصب بفتح مقدرة على الالف  
والجر بكسرة مقدرة على الياء  
فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب  
شئ عن شئ مما سبق ذكره

(ص) من ذلك ذوان حجة أبانا  
والقم حيث الميم منه أبانا  
(ش) أي من الاستمالة التي ترفع بالواو  
وتنصب بالالف وتعرب بالياء ذو وفم  
ولكن يشترط في ذوان تكون بمعنى  
صاحب نحو باني ذومال أي صاحب  
مال وهو المراد بقوله ان حجة أبانا  
أي ان أفهم حجة وأحترز بذلك عن  
ذو الطائفة فأنها لا تقع م حجة بل  
هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذى  
بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآخره  
الواو رفعا ونصبا وجر نحو باني  
ذوقام ورأيت ذوقام وهو يرتدو  
قام ومنه قول الشاعر

فأما كرام موسرون لقيتهم

حقبى من عندهم ما كفاىنا  
وكذلك يشترط في اعراب القسم  
بهذه الحروف زوال الميم منه نحو  
هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الى فيه  
واليه الاشارة بقوله والقم حيث  
الميم منه أبانا أي انفصلت منه الميم  
أي زالت فان لم تزل منه أعرب  
بالحر كات نحو هذا قم ورأيت فاه  
ونظرت الى قم

(ص) أب أحجم كذلك وهن

والنقص في هذا الاثر احسن وفي آياها وناميه ينذر \* وقصر هامن نقصه أشهر (ش) يعني ان آياها وأخاه وجها يحوي حمرى ووقم  
الذين سبق ذكرهما فتبع بالواو ونصب بالالف ونجز بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وجوها ورأيت أباه وأخاه وجها ورأيت أباه وأخاه  
وجها وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة وسند كرا المصنف في هذه اللفظين الآخرين وأما عن فالجميع فيه أن يعرب بالحركات  
الظاهرة على النون ولا يكون في آخر حرفه نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد (٢٩) وحمرت بين زيد وأبيه أشار به ولم يوافق النص

في هذا الأخير أحسن أى النص  
في هن أحسن من الاتمام والاعتمام  
بأنز لكن في قليل جدا نحو هذا هن  
ورأيت هناء ونظرت الى هناء وأنا بكر  
الفرأ جوازا قامة وهو محجوج  
بجكابة سيمو به الاتمام من العرب  
ومن حفظ تحفة على من لم يحفظ  
وأشار بقوله وفي أب وتاليه سندراني  
آخر البيت الى اللفظين الباقين في  
أب وتاليه وهما أخ وحمر فاجدى  
اللفظين النقص وهو حذف الواو  
والالف والياء والاعراب بالحركات  
الظاهرة على الياء والياء والميم نحو  
هذا أب وأخوه وجوها ورأيت أبه وأخه  
وجها وممرت بابه وأخه وجها  
وعليه قول الشاعر  
بابه اقتدى عدى في الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم  
وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه ولهذا  
قال وفي أب وتاليه سندراني ينذر  
النقص واللغة الأخرى في أب وتاليه  
أن يكون بالالف مطلقا رفعا ونصبا  
وجر نحو هذا أباه وأخاه وجها  
ورأيت أباه وأخاه وجها وممرت  
بأباه وأخاه وجها وعليه قول  
الشاعر  
ان أباه وأبائاها

قد بلغاني الجندناياها  
فعلامة الرقع والنصب والجر حركة  
مقدرة على الالف كما تقدم في المصنوع  
وهذه اللغة أشهر من النقص

وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحمر ثلاث لغات أشهر أن تكون بالواو والالف والياء والثالثة أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن  
تختلف من الأعراف الثلاثة وهذا نادرا في هن لفظين احدهما النقص وهو الأشهر والثالثة الاتمام وهو قليل (ص)  
وشرط هذا الاعراب أن يضمن لا \* لئلا يخالفوا هذا اعتلا (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة  
احدها أن تكون مضافة واخر زائد لأن أن لا تضاف فانها حادثة تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا ورأيت أباه وممرت بآب

ولا تحذف الا مع قطعها عن الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين  
لأن النقص المتعارف في فاض (قوله سندر) أى النقص (قوله وقصرها) أى اعرابها فكفى نقبل  
لامها لئلا تتحركها وانفتاح ما قبلها لان عينها مقصورة لاسا كنسة كما مر وأورد الضمير ضاوجه  
فما بعد اشارة لجواز الاعراب من وان كان الثاني أكثر في عدد اللفظ كانهما وقوله من نقصهن متعلق  
بأبهم وقد مره عليه لانه يجوز تقديم من على أفعل مطلقا ولكن الاصح متعنه في غير الاستفهام  
ولا تحذف قوله

اذا سارت أسماء بوماظعنة \* فأسماء من تلك الظعنة أبلغ  
لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شمر في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فبسيطة على  
انه لا تنافي بين الشهرة والندرة فتندر (قوله وجوها) فيه جرى على اختصاص العلم بآقارب الزوج  
أما كان أو غيره فلا يضاف اللفظ ثمت وقيل يطلق على أقاربهم ما عايفاض لازوج أيضا قوله  
هذا هن زيد) أى شبهه لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستخرج ذكره وقيل عن  
الفرح خاصة وفي المصباح أنه يكنى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاءهن وفي الأتني هنة (قوله  
من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله تعزى أى انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول الفلان فأعزوه  
أى قولوا له أعرض عنى على أن يكفى الذى انتسب اليه ولا تكفى أى لا تذكر والهن الذى هو كناية  
عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج) أى مقام عليه الحجة (قوله بابه اقتدى عدى الخ) هو  
عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فما ظلم امام من منزلة اللازم فلا تقول له أى ما حصل منه ظلم  
لانه لم يشابه أعجيبا أو نقصه محجوج أى ما ظلم أحد في تلك الصفة لكونه صفة أى ما ظلم أباً  
لانه يضيع صفة أو أمهات أمهات ما عايفاض الم يشابه (قوله بالالف مطلقا) هي لغة بني الحارث وخشم  
وزيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجيل وقول أبي حنيفة لأقوف في مقبل ولوضر به باباً  
قيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة كذا في الأولين  
بقريته اذ يعبد التلقيب بن لفتين وقوله غاياها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير  
المجيد وأنتم باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغاين المبدأ والنهاية وأخاية الجد في النسب وغايتة  
في الحساب أو الالف للاشباع للثنية (قوله وشرط هذا الاعراب) أى بالحروف لان الكلام فيه  
وبديل المائل لا القصر وان كان هو أقدم مذكور (قوله بالياء) عطف على محذوف أى يضمن  
لاى اسم ظاهر وأضمر معرفة ونكرة لا بالواو وقد مثل للجمع يجمع ولم يجمعها بياء المتكلم لانياء  
المخاطبة الشخصية بالتعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذاع اعتلا) حال من المضاف وهو أولوا من  
المضاف اليه لعدم شرطه الا في قوله ولا يجوز حال من المضاف الخ والاعتلا بكسر التاء

مصدر اعتلى أى علا وقصره للوقوف (قوله مضافة) أى ألقا بكامل أو ثمة كقول الجراح  
\* خالط من سلى خاشمى وفا \* أى خاشمها وفاها حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه  
فخصه بالالف (قوله من أن لا تضاف) أى ما عدا ذو وفولك للزومهما الاضافة كما مر (قوله

وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحمر ثلاث لغات أشهر أن تكون بالواو والالف والياء والثالثة أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن  
تختلف من الأعراف الثلاثة وهذا نادرا في هن لفظين احدهما النقص وهو الأشهر والثالثة الاتمام وهو قليل (ص)  
وشرط هذا الاعراب أن يضمن لا \* لئلا يخالفوا هذا اعتلا (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة  
احدها أن تكون مضافة واخر زائد لأن أن لا تضاف فانها حادثة تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا ورأيت أباه وممرت بآب

الثاني أن تضاف إلى غيراء المتكلم نحو هذا أو يزيد أو حومه فأن أضيفت إلى ما به المتكلم أعرب ببحر كات مقدره نحو هذا أي ورأيت أي  
ومررت بأي ولم يعرب به هذه الحروف وسما في ذكر (٤٠) ما تنوب به حيث قد انما لثان تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مدغرة فأنما

حيث قد تعرب بالخر كات الظاهرة نحو  
هذا أي زيد وذوي مال ورأيت أي  
زيد وذوي مال ومررت بأي زيد  
وذوي مال الأربع أن تكون مفردة  
واحترز بذلك من أن تكون مجموعة  
أو مشناة فإن كانت مجموعة أعرب  
بالحر كات الظاهرة نحو هؤلاء  
الزيدين ورأيت أباهم ومررت  
بأبائهم وإن كانت مشناة أعرب  
أعراب المثنى بالالف رفعاً بالياء  
جراً ونصباً نحو هذا أن أو زيد  
ورأيت أبوه ومررت بأبويه ولم  
يذكر المنصرفه الله تعالى من هذه  
الأربعة سوى الشرطين الأولين  
وأشار إليهما بقوله وشرطاً الأعراب  
أن يضمنن لالياء أي شرطاً أعراب  
هذه الأسماء بالخر فأن تضاف  
إلى غيراء المتكلم فاعلم من هذا أنه  
لا بد من إضافته وأنه لا بد أن تكون  
غير ياء المتكلم ويمكن أن يقيم  
الشرطان الاتزان من كلامه وذلك  
إذ الضمير في قوله يضمنن راجع إلى  
الأسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها  
إلا مفردة مكبرة فكانه قال وشرط  
ذا الأعراب أن يضاف أبواؤه  
المدكورة إلى غيراء المتكلم وأعلم  
أن ذل لا تستعمل إلا مضافاً  
ولا تضافي إلى مضمرة إلى اسم  
جنس ظاهر غير مضافة نحو جاني  
ذو مال ولا يجوز نجاني ذوقاً  
(ص) بالالف رفع المثنى وكلا  
إذا جمع مضافاً وصلا  
كلنا كذلك اتزان واقتنان

كاتبين وابتين بيجريان  
وتختلف الباقي جميعها الألف

مجموعة) أي جمع تكسيرة أجمع السلامة لمذكر فعراب اعرابه كالثنية وكذا المؤنث بأن يراد  
بها ما لا يعقل فيقال أبواب وأخوات وهو مسوع في أعداد قولك قبله أي بصلاً وقوله وتضاف إلى  
مضمرة) أي وان رجع إلى اسم الجنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذوه (قوله إلى اسم  
جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو معرفاً بال قال في التذكير وإضافة المفعول نحو أبا لله ذويك  
بالمؤنثة لغة في مكة أي أبا صاحبها وإلى الجملة شاذة كقولهم أذهب بنى تسلياً أي بطريق ذي سلامة  
وقوله غير مضافة أي شذوية وهي المشتق فلا يقال ذوقاً فاضل وإن كانت جميع المشتقات أسماء أجناس  
أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف إليها وانما اختصت بذلك لأنها واصله لتوصف بما بعدهما والضمير  
والعلم لا توصف بما والمشتق والجملة يصفان بنفسهما لا توصف بغير الاسم الجنس (قوله إذا  
بعض الخ) الجار متعلق بوصول محذوف بقسمه المذكور ومضافاً حال مؤكدة من ضمير وصل العائد  
على كلاً لأن وصل المضمرة به ليس إلا بالإضافة فأن لا إطلاقاً للثنية وتوجب الإحذف لدلالة  
ما قبله أي إذا وصل كلاً عن غير حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمرة فأرفعه إلى الخ وهي طرف لا رفعة مجرد  
عن الشرط (قوله كلنا كذلك) مبتدأ وخبر واثنان واثنان مبتدأ أخيه بيجريان وكاتبين حال من  
فأعلمه أوصفة لصدره وذو أي بيجريان جراً بيجري إثنين وهذه الالفاظ مقدر على الألف  
والياء لا يسمي بالمعرب في ذو والظاهر أنه لا يقدر على النون لأنها في الأصل بمنزلة التنوين فليست محل  
أعراب وإن صارت الآن آخر الالفاظ المقصود وكذا يقال في قوله الاتي عشرون والأهلون الخ هذا  
والأظهروا به بيجري فيهما المذهب الاتية في أعراب المثنى والجمع بعد التسمية بهما ومن جعلها  
أعرابه بالخر فأن فصله ما قد تقرر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد أن تقوم مقام الألف في  
بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولولو تقدير المدخل نحو لمسك  
تمام يستعمل بالالف جراً ونصباً ظاهراً فأن تقدير مضاف أي وقت جراح الخ كما في تسلياً طوبوع  
الشس لا حلال لأن محي المصدر حالاً سمي (قوله قد أنف) كالتعليق لبقائه الفتح أي انما يني  
مع الياء السبق الفتح مع الألف وقيل ليس من حيث لزومه للألف بل انما يخفف عنه الماذر رفع  
أول أحواله وانما يني الفتح قبل ياء الجمع لتخفيفها بالكسرة دون الفتح للفرق بينهما وبين  
المثنى ولم يعكس لأن مقتضى الفتح انما جحد في المنس (قوله وحده لفظ الخ) الأولى اسم لأنه  
جنس قريب وقوله ذال الخ مخرج الماد على واحد كسكران ورجلان أي ماشاً أو كركباً فلما كان  
ومضوناً جمع ضموا والمراد دال على ما في الحالة الهائلة إذا سم القائل حقيقة في الحال شرج  
المثنى المسمي به علماً كالبحرين بل بدأ وأسم جنس ككاتبين الخ إذا قلناه ملحق بالمثنى في اعرابه لا معنى  
حقيقة على الفروع غير بالمأخوذ ذلك لأن الفعل في التعاريف منسحب عن الزمان فإن قلت  
يخرج باعتبار الخاطا نحو خنائك مما أريد به التكرير مع مشني حقيقة كما اختاره ابن هشام  
لأنه ملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للثنية فلا يغير بخلاف البحرين ونحوه  
فأنه يوضح جديد وقد استعمل عن وضعه الأصلي بالكلية فتقدير (قوله وعطف مثله) أي وصل  
لعطف مثله بعد التكرير بدلالة المعطوف هو المقول لا المنسب والمراد أن ينعني يصير مع العطف وإن  
استعمل العدول عن التثنية إليه لا لتكريره كقصد التكرير في إعطيتك مائة مائة وكفصل ظاهر  
في نحو رجل قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الخياط محمد ومحمد في يوم أبي محمد جاني ومحمد أي  
والثنية لا تأتي عن العطف بغير الواو ولا نغيرها معاني نفوت بقوله كاترتيب في الفاء (قوله

جراً أو نصباً بعد فتح قد أتت (ش) ذكر المنصرفه الله تعالى أن مما تنوب فيه الخروف عن الحر كات الأسماء فمدخل  
السنة وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثنى وهو ما يعرب بالخر وف وحده لفظ الدال على اثنين زيادة في آخره صالح للتكرير وعطف مثله عليه

فيدخل في قولنا (الخ) جعل الشارح مجموع لفظ الـ الخ جنسا فهو سكران خارج عنه لانه وهو وان كان خلاق المألوف أولى من الجنس البعد قد سبر (قوله نحو شمع) أي وزوج وانما دخلا فمأذولان المراد بالانسان ما بين كالتضع وغيرهما سواء كانا فريدين كرجلين أو جمعين كجمالين أو اسمي جمعين كصبيان فخر جارية يد الزيادة لانهم النسا من المثنى ولا من الملقوب وبمعناها ما ذكر في الزاوي كفي وضده خسي وبمعناه فسين مهملة قال الكهيت مكارم لا تتخصى اذا لم تخم نقل \* ركي وخسي فيما بعد خلاها

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثلها اثنتان وكذا اذا لم يسمع لهما مقدره في من الملقوب بالمتن لا مشناه حقيقة وكذا كذا لكنها تخرج بقيد الزيادة كشف عن ان انهما بدل عن أصل ورا وأما كذا فاللهما زائدة وتأوها بدل عن اللام وقيل بالعكس (قوله وعطف غيره) أي مغايرة في الوزن كما في قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فقبل من سبقته السعادة وفي الحروف كمثل الشارح وكالآي من اللاب واللام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمتن على التحقيق لان شرط التثنية عند الجهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا ينافي اللفظ مع ادابه حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد الاثنين شاذا وكذا المشترك باعتبار معنيته كقرآن المخلص والظهر للآي بلبس يردى أحد المعنيين وانما في العلم المشترك كالزبدتين لتأوله بالسمين بزبدوا لعدم اتباسبه اذ ليس تحته أفراد واجاز للناسط ثنية كل من جماعه مع أمن اللبس كعندي عينان منقودة ومورودة ولا يرد على الجهور ان نحو القمر من ثنية قر الحقيقة وقر الجواز مع ان التغليب سائغ لما صرح به غيره وحدث أن تغليب التثنية ما عني ولا يقال انه مجاز لا يجوز فيه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يجاوز زبما ورواها كان مجاز الان هشة التثنية موضوعا للمشتري كن لفظا ومعنى عند الجهور فادعمها في المشتري كن لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص فقل عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابه في مطلق الاشياء لا الجزئية كما هو ظاهر ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرد به قبل التثنية فيمتجوز بل لفظ القمر مشا إلى الشمس حتى يشتر كلفظ العلاقة المجاورة في الذكرا والذهن ثم يفتي بقيد على فردين تحقيق ومجازي كما تكررين بالعطف هذ في لفظ التثنية والجمع اما نحو والله سبحانه في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل لا اختلاط به وتعليبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لانهم لم يستعملوا في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلمة التي هي كعدد ادأ فرد حقيقة ومجازه ومن جمع جهه ماله أن يجعلها من عموم المجاز كان براد منها مطلق ذات فجمعها هذا تحقيق المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله زيادة) كائنين واثنين وكلتا وقوله أو شبهها ككلا فان الله أصليه كما هو وخرج ما دل عليها بجوهره كشفه كما هو (فائدة) شرط التثنية عند الجهور ثنائية مجموعته في قوله

شرط للمثنى أن يكون معربا \* ومفردا مشكرا ما ركا

مواقفا في اللفظ والمعنى \* مماثل لم يفن عنه غيره

فلا يثنى المبني على الاصح ونحو ذان والذان صيغة مسقة له وانما تفسيرها بالاعمال نظرا للصورة التثنية فتناسل ما يشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انهم الملقبان بالمتن في اعرابها ونحو يازيدان بناؤه واروع على التثنية ونحو منان ومين زيادة للعكابة تحذف وصلا للتثنية ولا غير

فيدخل في قولنا لفظ دال على اثنين المثنى نحو الزيدان واللفاظ الموضوعات لثنتين نحو شمع وخرج بقولنا زيادة في آخره نحو شمع وخرج به وانما صالح للتجريد نحو اثنتان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثن وخرج بقولنا وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمر من فانه صالح للتجريد بقول قمر ولكن يعطف عليه مغايرة لامله نحو قمر وشمس وهو المقصود بقوله القمر من وأشار المصنف بقوله بالالف ارفع المثنى وكالا إلى أن المثنى يرفع بالالف وكذلك شبه المثنى وهو كل ما لا يصدق عليه حد المثنى وأشار اليه المصنف بقوله وكذلك لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين زيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثنى في كلا وكذا اثنتان واثنان ملحق بالمثنى لانها لا يصدق عليها حد المثنى لكن لا تلحق كلا وكذا بالمتن الا اذا أضفنا إلى ضمير نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومريت بكليهما وجاءني كلاهما ورأيت كائنيهما ومررت بكائنيهما فان أضيف إلى ظاهر

المفسر من المثنى وجعى التصحيح والجمع المتناهي وانما يتغير غير المتناهي واسم الجنس واسم  
الجمع لان لها نظير الالف حاد وكذا استرط في كل جمع ولا العلم الان بعد تنكيره بان يراد به اى واحد  
مسمى به ثم يعرض عن العلة التعريف بالالف او التسمية لانه يدل على الشخص والتشخيص على  
الشروع والتعدد فتتباينان ومثلهما الجمع وله هذا الاتنى ولا تجمع كتابت الاعلام كتلان  
لعدم قدومها التنكير ولا المركب كاسيين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كاهم ولا  
ما ليس له مماثل اى ثان في الوجود كشمس وقمر والقمر ان تغلب كاهم ويمكن الاستغناء عن هذا  
بما قبله لان ما لا ياتي له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما استغنى عن تنثيته بغيره كما استغنى بشئيه جز  
وسى عن بعض وسواه وبكلا وكلا عن ثنوية أجمع وبعدها وبسنة وثنائية عن ثنوية ثلاثة وأربعة  
وأما قوله

فبارب ان لم يجعل الحب بيننا \* سوا من فاجعل لي على حبها جلدا  
فشاذ قوله كاي بالالف اى ويقدر الاعراب عليها كلمة ضرورية لان كلاهما ظاهرا من الافراد  
والثنائية لان لفظهما مفرد ومعناه مثنى فاعرابا كالمفرد تارة وكالمثنى اخرى ولما كان اعراب  
المثنى فروع المفرد والمفرد فروع المظهر اعطى الاصل للاصل والفرع للفرع المناسبة وبعضهم  
يعربهما كالمثنى مطاوعا وبعضهم كالمفرد مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطمى \* في حين جدنا المسير كالزنا  
\*(فائدة) الاكثر فيها ماضى اعاد اللفظ وبه جاء القرآن فصا في قوله تعالى كاتلوا الحنظل انتأ كاهما ولم  
تظم منه شيئا وأما ضمير خلاهما فيجوز رجوعه للجنسين وان كان ضمنا فاقاله كاهما جمع مع كل  
للمضاف اليه وقد اجتمع في قوله يصف فرسين نسيان

كلاهما حين جد الجرى بينهما \* قد افلعا وكلا فتيهما زاني  
فتنى أقفلا أي تركا الجرى من اعاد اللفظ في راي بعضي مستغنى عن التعبد قال في المغنى  
وقد سئلت قديعا عن قولك زيد وعمر وكلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فتكنت ان قدر  
كلاهما نوكتا فائمان لانهم خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان والخيار الافراد على هذا  
فاذا قيل ان زيدا وعمر افاضان قبل كاهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال الامام عني  
ويتعين الافراد من اعاد اللفظ في قوله

كلا ناعني عن أخيه حياته \* ونحن اذا مئنا أشد تغانيا  
وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الاستمرارية بالنسبة اليه الى ثالث اه (قوله والعصم الخ)  
هو مذهب سيويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولو اوقعهم للناظم هنالاه كان يجب ظهور  
فتحة النصب على الياء فقلب الياء الحركتها وافتتاح ما قبلها (قوله بالالف مطلقا) اى ويعبر به  
كالمفرد ومع كسر التون ابدأ وبعض هؤلاء يعبر على التون كسلبا والظاهر على هذا ان نحو  
صالحان ينع الصنف للزيادة والوصفية مثلا وتخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان  
وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسمان بصورة التنثية فينبى على ما يشاء كل اعراهما كاهم  
وقيل اسمان ضمير الشان مخذوقا ووجه هذا ان الخ خبرها واللام داخل على مبتدأ مخذوف اى  
لهما ساحران لاعلى ساحران لان لها المصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف  
المبتدأ لا ينافى تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان معنى نعم وما بعد هاء جلة  
مستقلة كالحكي ان ابن الزبير قال لرجل ان نأقني قد نقتب فقال روحها قال وأعطشها  
الطريق فقال اسقها قال ما جئتكم مستطيل بل مستعجل العن الله ناقة جلتى السك فقال ابن

كانا بالالف رفعنا ونصبا وجرنا نحو  
جاءني كلا الرجلين ورأت كلا  
الرجلين ومررت بكلا الرجلين  
وجاءتني كالتا المرأتين ورأت كالتا  
المرأتين ومررت بكالتا المرأتين  
فلهمذا قال المصنف وكلا اذا ضمير  
مضافا وصلا كالتا كذا ثم بين  
ان اثنين واثنين يجريان مجرى  
اثنين واثنين فالتان واثنان  
ملحقان بالمثنى كما تقدم واثان  
وابتان معنى حقيقة ثم ذكر المصنف  
ان الياء تخالف الالف في المثنى  
والخفيف في حالتي الجر والنصب  
وان ما قبلها لا يكون الامتقوفا  
نحو رأت الزيدين كاهما ومررت  
بالزيدين كاهما واحترز بذلك  
عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون  
الامتكورا نحو مررت بالزيدين  
وساقي ذلك وحاصل ما ذكره ان  
المثنى وما ألحق به يرفع بالالف  
وينصب ويجر بالياء وهذا هو  
المشهور والصحيح ان الاعراب في  
المثنى وما ألحق به مجرورة مستندة على  
الالف رفعها والياء نصبها وجرها  
ذكره المصنف من ان المثنى والمثنى  
به يكونان بالالف رفعها والياء نصبها  
وجرها والمثنى ويرى لغة العرب  
ومن العرب من يجعل المثنى والمثنى  
به بالالف مطلقا رفعها ونصبها وجرها  
فمن قول جاز الزيدان كلاهما ورايت  
الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان  
كلاهما

ص وارفعوا  
وسايجروا نصب

سالم جمع عامر ومذنب  
(ش) ذكر المصنف قسعين يعربان  
بالجر وف أحدهما الاسماء الستة  
والثاني المثنى وقد تقدم الكلام  
عليه ما تم ذكر في هذا البيت القسم  
الثالث وهو جمع المذكر السالم وما  
حمل عليه واعرابه بالواو ورفعوا بالياء  
نصا وجر أو أشار بقوله عامر ومذنب  
إلى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان  
جامد وصفة قيس شرط في الجامدان  
يكون علما لمذ كرا عاقل خالين ناء  
التأنيث ومن التركيب فإن لم يكن  
علما يجمع بالواو والنون فلا يقال  
في رجل رجلان نعم إن صغر جاز ذلك  
نحو رجل ورجل لأنه وصف  
وان كان علما الغريمه كرا يجمع بهما  
فلا يقال في زنايت زينا ونون وكذلك  
ان كان علما المذكور عاقل فلا يقال  
في لاحق اسم فرس لاحقون وان  
كان فيه ناء التأنيث فكذلك لا يجمع  
بهما فلا يقال في طلبة طلون وأجاز  
ذلك الكوفون وكذلك ان كان مذكر  
فلا يقال في سبيوه سبيوهون  
وأجازه بعضهم بشرط في الصفة

الذين يربونوا كها أي نعم لعن الله وربا كها الكونه رأى عدم التحقق انظر المعنى وحواشه  
(قوله وسالجر) بقصر باللاتين للضرورة وهو متعلق بالجر وحذف مشبه من انصب  
للالته عليه ولم ينأزعا لتأخرهما عنه فلا يوجه العامل الثاني اليه على الاصح عند التأمل  
للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجواز طلب المعول في الجمله يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان  
الاول لو جب الضمير في الثاني وان كان فضله كاسيين (قوله سالم جمع الخ) تنازعه ارفع واجر  
وانصب فاعمل الاخير لقربه وحذف ضمير الاولين لكونه فضلا وهو من اضافة الصفة الى الموصوف  
أو على معنى من لصفة حمل الثاني على الاول وتخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجار وجر واجر  
ومذنب على مذائب لكن سمي في جميع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو محتار ومعتاد  
ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيفا فيكون مذنب مثلها فالتقسيم بالسالم ليس  
للاحتراز بالانسيبه له امر دون مذنب فقدر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم)  
الاولي جوه صفة للمذ كرا لان المفرد هو الذي سمي بتأني في الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره في  
قاضون ومصطفون فلا دلال ولا يصح رفعه صفة جمع لكن باعتبار واحد (قوله جامد) هو  
الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف واصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله)  
فيس شرط في الجامد) أي زيادة على شروط التنبيه المبارة كإثراء في الصفة أيضا كإثراء في الورداني  
(قوله علما أي شخصيا) أما الجنس فلا يجمع منه الا التوكيد كإثراء في الصفة أيضا كإثراء في الورداني  
أفعل تفصيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تكثيره عند الجمع كما هي في التنبيه قلت  
اشتراطها لانها هو اشتراط حتى تنافي الجمع بل التحصيل الوصفية تأويلا وذلك لان دلالة  
الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدل اجتهاد فيه فلا يجمع بها الاما شابه معنى رجعة  
واعلا وهو الوصف المشتق وحل عليه العلم لأنه وصف تأويلا لتأوله بالمسمى دون باقي الاسماء  
ولاحاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها لا تحقق أي وهي شرط مع أي مهية القول الجمعية  
والمعد لا يجمع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسمية بشرط المشابهة به في  
التوقف عليه (قوله لمذ كرا عاقل) أي باعتبار بعينه لانه لفظه فيقال زينا ونون وسعدون في زينا  
وسعدون لمذ كراين كما يقال زينا ونون وعمرات في زينا وعمراتين واختص بالذكور والعقلاء  
لشرعهم كان الصفة أشرف من التكسير قال الدماميني وقد ورد هذا الجمع في أمهاته تعالى  
للتعظيم لا امتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فنع الماهدون لعدم  
الاذن وحينئذ فلا بد ان تعالى لا يطلق عليه مذكرا عاقل فكيف يجمع لان كلامنا في الجمع  
القياسي (قوله خالين ناء التأنيث) أي مالم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة والاجعا قياسا اذا  
سمي بهما ماسأين من عدهما في المحقق عند عدم التسمية اهصان أو واجب المبرد يجمع ذلك  
بالانث والناء ولا يشترط تظنون ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب المدودة واو يقال  
حيالون وصحراون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الاولى حذفه لانه شرط لكل جمع بل  
والثنية أيضا كما هي (قوله ان صغرا جاز) أي لانه يصير كالوصف لالته على التحق وهو نحو وكذا  
نحو بصري وكوفي وتأوله بالنسب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أي لان حذف اثناء كالات  
المقصورة ليس بالجر وقد فتح ما قبل الالف ادفع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح  
ما قبل الالف ليجتزأ ولو بقيت الالف لم يجمع علامتين متضادتين ظاهر أو سوغ ذلك في الالف  
المدودة ذهاب صورتها وأيضا يجمع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في الثانية  
لضرورة أن حذفها ملبس مع انه ليس للمؤنث بالثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه



أن تكون صفة لمذكر عاقل خالصة

من تاء التانيث ليست من باب أفعل  
فعلاء ولا من باب فعلا ن فاعل ولا عما  
يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج  
بقوله ناصفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث  
فلا يقال في حائض حائضون وخرج  
بقوله ناعقل ما كان صفة لمذكر غير  
عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس  
سابقون وخرج بقوله ناعلاء من تاء  
التانيث ما كان صفة لمذكر عاقل  
ولكن فيه تاء التانيث شذو علة  
فلا يقال فيه علامون وخرج  
بقوله ناعلاء من باب أفعل فعلاء  
ما كان كذلك نحو أجران مؤنثه  
جرا فلا يقال فيه أجررون وكذلك  
ما كان من باب فعلا ن فاعل في نحو  
سكران وسكرى فلا يقال سكرانون  
وكذلك ان استوى في الوصف  
المذكر والمؤنث فهو مذكور وخرج  
قائه بقال رجل مذكور أو مذكور  
ورجل يرمي وأمر أخرج في فلا  
يقال في جمع المذكر السالم صبرون  
ولاجر يحون وأما ان المصنف إلى  
الحامد الجامع للأمر والسرور التي سبق  
ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل  
خال من تاء التانيث ومن التركيب  
فيقال فيه عامرون وأشار إلى الصفة  
المذكورة ولا بقوله ومذنب فانه  
صفة لمذكر عاقل خالصة من تاء  
التانيث وليست من باب أفعل فعلاء  
ولا من باب فعلا ن فاعل ولا عما  
يستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال  
فيه مذنبون

(ص) وشبه ذين وبه عشرون  
وبألفا لحق والأهلون  
أولوا وعالمون عاقلونا  
وأرضون شذو السونونا

بعضهم) أي سبونون ويجمع الجزأين وبعضهم يقول سبونون يجمع الأول فقط وبعضهم يجمع  
الجزئين وإن لم يستعمل به أما الاستدلال فلا يجمع ولا يثنى انما قابل يقال ذروا وذوبرق ونحوه مثلا  
من إضافة السمي إلى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المذكر على القول الأول وبظهور  
النقيض كذلك وأما الإضافي فيثنى ويجمع جزؤه الأول مضافا للثاني كغلام زيد وعبد الله وجوز  
الكوفيون جمع الجزأين قال الروادى لاأخذن أحد يجترى على ذلك في نحو عبد الله انما الله  
واحد اه ومن هذا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يجرى بل أن انفرد المضاف  
اليه بجمع الصدة فقط قولوا واحدا كعبيد زيد وان تعدد كل جنسهما كعبيد زيد المكي وعبيد زيد  
المصري مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله صفة لمذكر عاقل) أي ولو تميز باليد دخل نحو  
أننا طائفة من أئمة يهمل ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لان الموصوف بصفات العقلاء من  
الطاعة والسجود جمعت جمعهم وفي باب المذكر عاقل على غيره فيقال زيد والمهندات أو والحجر  
منطلقون (قوله خالصة من تاء التانيث) أي الموضوع له وان استعملت في غيره كلبا العفة في تاء  
علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بغير أفعل وفعلان بالصفة لا إضافة ثم ما إلى ما بعدهما  
فأبطلت ما فيها من العلمية ووزن الفعل والزيادة أو ما فعلاء بفتح الفاء في الموصوف بغير مصر و  
لأن اللفظ الممدود في الأول والمقصورة في الثاني والأضافة لا تدل على ملائمة أي أفعل التي مؤنثه  
فعلاء كما جرح وجرا وفعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشبه ما ليس من باب أفعل  
وفعلان أصلا كقائم وماله ومنهما لا مؤنث له كما كسر كبير كرهة الذكر وطيان لطيول اللعبة  
وماله مؤنث على غير ما ذكر كفعل بالضم في الأول كفضيل وفصيل وفي الثانية في الثاني كدمان  
وندمانة من المندامة لامن الندم فكل هذه تجميع بالو على كلامه (قوله ولا مما يستوي فيه الخ)  
قال أن باب الحوائج هو مع ما قبله يعني قول التوضيح بشرط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على  
التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جرح وسكران وأجر يخرج به نحو فضل  
وأكر وطيان والدلالة على التفضيل لا تدخل إلا في أفضل فعلى هذا نحو أكر وطيان لا يجمع لعدم  
التاء والتفضيل معاويه في أكر صرح في حوائج الأظهر بقوله كلام الشارح يجمعان وصرح  
به الصبان في تدبر وجر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أكر وسكران يؤنشان بغير التاء وصبور يصلح  
للمؤنث لنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كأمه وانما يجمع  
الأفضل مع عدم قبوله التاء ايضا لان التزام تعريفه عند جمعه فاشبهه بالفعل اللازم حالة التنكير ومن  
الشاذ خلافا للكوفيين قوله

فما وجدت نساء في غيم \* حلائل أسودين وأجرجين

مثال الذي هو مان طر شارب \* والعانسون ومن المرد والشيب

وقوله

حيث جمع العانس وهو ن بلق وأان الترويض ولم يتزوج ذكرا كان أواني (قوله فهو مذكور  
وجرح) أي غير عاقل والاجتماع وحمل استوائهما في فعل اذا كان يعني فاعل وفي فعل اذا كان  
يعني مفعول بشرط جرح بانهم على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما لحق  
بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع وعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين  
وجوع مسمى بها كلمتين وجوع تكسر كل رصين وسنين (قوله وبه) أي أخوانه ولو عبر به  
الكان أصرح في ارادة العنود إلى التسعين لان بانه قد يشبه مائة مع انه من باب سسين ولم يقل  
ألفا أي عشرون وبه لتأويلها بانالمذكور (قوله ولاهلون إلى عدلون) ممدآت حذف عاطفها  
وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبر مذكور وحذف خبر السنين لدلالة هذا كما أقاد

الاشعوى ونص على شأونهذين مع أن جميع الملحقات شاذة لشدة فيها الذم من أربعة أوجه  
 فإن كلاً منهما جبيع ~~مكسر~~ لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياساً فاقط لكثرة  
 استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أى باب سنن أو صفة المصدر مخذوف أى ورودا  
 مثل حين (قوله لا واحد له) أى لا من لفظه ولا معناه كقوله الدنوشرى (قوله اذ لا يقل عشر) والا  
 لزم انطلق عشر من على ثلاثين وثلاثين على تسعة لأن أقل الجمع ثلاثة من مقدره (قوله لافله اسم  
 جنس جامد) أى لذى القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفاً بمعنى المستحق كالجد لله أهل الجدة  
 وجعه حينئذ حقيقى لا ملحق به لانه فى معنى المشتق ولم تغلب عليه الالفة كالأول وقال الرودانى  
 هو أيضاً ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أى بل  
 من معناه لانه اسم جمع لا نوعى صاحب وكتب بالواو ابن الهيمزة واللام لمتنوع الى الحارة  
 نصبا وجر او حلق الرفع علمهما (قوله اسم جنس) أى لكل ماسوى الله وأما العالمون فخاص  
 بالعقلاء وقيل يعبر عنهم أيضاً وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح ولان شرط الجمع أن  
 يكون له أعم من مقدره لا يخص ولا مساوياً لا يطل قوله هم أقل الجمع ثلاثة من مقدره كذا قيل وفيه  
 ان اسم الجمع كالجمع فى ذلك والالفة معنى كونه اسم جمع حيث لم يقدّم معناه فى الجملة فالحق أنه  
 جمع له لان العالم كإطلاق على ماسوى الله دفعة بطريق كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم  
 الجن فجمعهم هذا الاعتبار ليس أنواع العقلاء شمولاً على القول الاول وأبعم جميع الأنواع  
 والاصناف بناء على الثانى والحق أيضاً انفسه وصف لشرط الجمع كقوله الرضى تبعاً للكشاف  
 وغيره لانه فى الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتمة لاحتج به والقلب لما يقرب به الى معنى  
 حالة الى حالة لان جميع انخلافات لساكنها واقعة زوايا مؤثر يعلم بها ذات موحدها وتدل على  
 وجوده والى انساب على العقلاء منهم جمع بالواو وكسراً أو صافهم فدخل غيرهم فى العالمين تغليب  
 (قوله وعليون الخ) مثله كل علم يصيغه الجمع كزبدون مسمى به وكنصيين وقسرين على البلدين  
 بالعراق والاسام الملحق بالجمع فى أعراسه استحبنا بالاصالة على الراجح وبقي فيه أربعة مذاهب لانه  
 أماناً يعرب على النون متونة مع لزوم الماء كعين وغسلين أو الواو كعربون أو يجمع الصنف مع الواو  
 كعربون للعلمية وشبهة النجدة أو يقدر أعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم ما قبله على  
 الترتيب وإما المثنى إذا سمي به فامان يعرب كاصلة أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزائدة ومحل  
 ذلك ما لم يجاوز اسبعة أو حرف والا تعين أعراسه بالمرور فى التسميى كاشبه باين مثنى  
 اشبه باب مصدر اشهاب من الشبهة وهى لونه معروف (قوله اسم لاعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب  
 مر قوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفى الكشف انه اسم ليدوان الخبر الذى دون فيه مباحثه  
 الملائكة واصلها الثقلين فكتاب الابرار مصدر تقديره مضاف أى كتابه أعمال الابرار (قوله  
 لكونه لما لا يعقل) أى اسمها ليس يجمع الآت وان كان فى الاصل جمع على كسببت من  
 العلوفان كان اسم مكان كان ملحقة بانه اراسل أيضاً وان كان اسم ملك كاقيل كان جمعا حقيقة  
 (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل  
 وجمع مكسر وكذا فى سنة كحاصر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضى واسعة وتسمى على أرضه  
 (قوله سنة) أصله سنو أو سنة لجمع على سنوات وسنوات وفعله سانب وسانب وأصل سانب  
 سانب قلبت الواو يا متطرفاً بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه  
 للام واتو به وض وكونه بالهاء وعدم التذكير وزاد فى نسخ كون الاسم ثلاثياً وتكرر فى أخرى لان  
 ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ المحقق القيد الأخير فيخرج بالاول نحو ترة عمالم يحنف

وبابه ومثل حين قد ورد  
 ذا الباب وهو عند قوم بطرد  
 ش أشار المصنف بقوله وشبه ذين  
 الى شمه عامر وهو كل علم مستجمع  
 للشرط السابق ذكرها فاحمد  
 وابراهيم فقول محمد بن وابراهيم  
 والى شبهة مذنب وهو كل صفة  
 اجتمع فيها الشروط كالأفضل  
 والضراب ونحوهما فتقول  
 الاضخان والضراون وأشار بقوله  
 وبه عشر ونالى ما ملحق بجمع المذكر  
 السالم فى اعرابه بالواو رفعاً وبالياء  
 جراً ونصبا وجمع المذكر السالم هو  
 ماسم فيه بناء الواحد ووجد فيه  
 الشروط التى سبق ذكرها فاما  
 لا واحد له من لفظه أوله واحد غير  
 مستكمل للشرط فليس يجمع  
 مذكر سالم بل هو ملحق به فقسرون  
 وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق  
 بالجمع المذكر كالمائة لا واحد له من  
 لفظه اذ لا يقل عشر وكذلك ثلاثون  
 ملحق به لان مقدره وهو أهل ليس  
 فيه الشرط المذكور لانه اسم  
 جنس جامد كرجل وكذلك أولولاه  
 لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم  
 وعالم كرجل اسم جنس جامد  
 وعليون اسم لاعلى الجنة ولبش  
 فيه الشرط المذكور فتكونه لما  
 لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض  
 اسم جنس جامد مؤنث والسنون  
 جمع سنة واسنة اسم جنس مؤنث  
 فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما  
 سبق من انها غير مستكملة للشرط  
 وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو  
 كل اسم ثلاثى حذف لانه وعوض  
 عنها هاء التأنيث ولم يكسر

وشد اضرب بالكسر جمع أضة كضادة هي الغدرو وأوزون لا وزه والثاني شحو عدة مما حذف  
 فأو وشد رقون في رقة وهي القضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو إلى الراء وحذفت وعوض  
 عنها الهاء وبالثالث نحو يد علم يعوض وشد أيون وأخون وبالرابع نحو اسم وأخت لأن  
 المعوض في الأول الهمزة وفي الثاني التاء لا الهاء وشد بنون جمع ابن وهو مثل اسم فهد شدت  
 عن باب سعة في الة الاستعمال وكذا ظيون الذي في الشارح وإن كان الباب من أصله شاذ عن  
 قياس الجمع وهذه القيدوا ضبط ما كثر سماعه منه لا قياسه فيه فتدبر (قوله كائة ومئين)  
 بكسر الميم فيهما لأن منفرد هذا الباب إن كان مكسورا فالقلم تغير في الجمع ومئة وحها كسنة  
 كسرت في الجمع على الألف فيم ما وحكي مؤون وعزون وسنون بالضم أو مضومها كئمة ضمت  
 في الجمع أو كسرت وأصل مائة مائة من مأبث القوم فمئة مائة كافي القاموس فالهاء عوض عن  
 لامها (قوله وثبة) أي يعنى الجماعة والأقوى إن أصله ثبوم ثبوت أي جعلت لاني لأن أكثر  
 ما حذف من اللامات وأو ولم تجمع في التنزيل إلا بالالف والتاء كافي انتصر بجمع نحو فاقروا ثبات  
 وأما ثبة بمعنى وسط الخوض فحذوفة العين لا لأنهم آمن تاي ثوب إذا رجع ومنه مثابة  
 للناس (قوله كشفة) أصلها شفة حذفت الهاء لا الهاء وقصد تعويض عنها ومثاله في ذلك  
 شاة إذا علمها شوهة تصغيرها على شوية والأقرب فتح واوها كما اختاره الروادى ليشأت قلبها  
 ألفا بعد حذف الهاء (قوله كضبة) بكسر المعجمة كافي التصریح وجهها كافي القاموس وهي طرف  
 السفى أو السهم وأصلها ظيو أو قوسه طوية إذا أصبته بالظامة (قوله على ظما) كهدى وعلى  
 أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وادلو كرجل قلبت الواو إلى ياء في العربية اسم معرب  
 آخر وأو قبلها ضمة والضمة كسرة لتساها ثم أعل كقاض (قوله هذين) أي يتو به لبي  
 عاهر وبعد لم يعم مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المصنف وبالفقه على ظاهر كلام القراء  
 ولا وجه له أفاده الصيان (قوله واختلف في أطرا دهذا) من الخويين من يطرده في باب الجمع  
 كله ولا يخصه بباب سنين عسكاً بقوله

رب حتى عرندس ذى طلال \* لايزالون ضاربين القباب

حيث أثبت النون مع الإضافة لأن الأعراب عليها وقوله \* وقد جاوزت حد الأربعين \*  
 والصحيح قصره على السماع مطلقا والعريش الشديد والطلال بالفتح الحيلة الحسننة (قوله في)  
 إحدى الروايتين) والرواية الأخرى جعلها سنين بلا تنوين كسني يوسف بحذف النون للإضافة  
 وسكون الياء مخففة وهذا ادعاء على أهل مكة بالجذب والتعط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء  
 حالهم (قوله دعائي) أي اتركتني وعاتبهم خطاب الواحد بالثنية تعظيما والشاهد في سنينه  
 لشبوت نونه مع إضافته ولوحذف السكنت الياء وكسرت الهاء (قوله وبون مجموع) الأقرب نصبه  
 مفعولا لا فاعل لأن فاعله زائدة لتبين اللفظ فلا تنزع عنه فباعقه بخلاف قاء الجزاء أو رفعه مبتدأ  
 يجوز إلى تقدير رابط في أفتح (قوله وقل من بكسر نطق) أي مع الماء ولم يعم مع الواو يزيد  
 النقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لأن الكثير في أحدهما قليل في الآخر وبعني عن هذين  
 البيتين قول الكفاية

والتون في جميع له الفتح وفي \* تنبيه كسر وعكس قديني

(قوله زعائف) جمع زعنفة بكسر الزاي والتون وهو المدعى الذي لأصله وأصل الزعائف  
 أطراف الأديم أو كلعه والشاهد في آخرين يتبع الخاء كسرة نونه على كلام الشارح لكن رواه  
 علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الأصرف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر

كائة ومئين وثبة ومئين وهذا  
 الاستعمال شائع في هذا ونحوه فإن  
 كسر كشفة وشدها لم يستعمل  
 كذلك الأشدوذا قطبة فأنهم  
 كسروا على نظا وجهه أو ضا بالواو  
 رزعا وبالياء جرا ونصبا فقالوا  
 ضبون وطلبين وأشار بقوله ومثل  
 حين قد يرد الباب إلى أن سنين  
 ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل  
 الأعراب على النون فتقول هذه  
 سنين ورأت سنينا ومرت بستين  
 وإن شئت حذف النون وهو أقل  
 من إثباته واختلف في أطرا دهذا  
 والصحيح أنه لا يطردها فمعه ويرعى  
 السماع ومنه قوله صلى الله عليه  
 وسلم اللهم اجعلها عليهم سنيانا كسنيين  
 يوسف في إحدى الروايتين ومثله  
 قول الشاعر

دعاني من نجد فان سنينه

لعين نباشد أو سنيانا مردا  
 (ص) ونون مجموع ومائة التحق  
 فافتح وقل من بكسر نطق  
 ونون مائتي والمحقق به

بعكس ذلك استعملوا فاتبه  
 (ش) حق نون الجمع وما لحق به الفتح  
 وقد تكسر شدوذا ومنه قوله  
 عرفنا جعفر أو بنى أبيه  
 وأذكرنا زعائف آخرين

النون في قول جرير قبله

وماذا ينبغي الشعراء  
وقد جاوزت حد الاربعين  
وليس كسر هاء الغنة خلافا لمن زعم  
ذلك وحق نون المثنى والمثنى به الكسر  
وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوذ بين استقلت عشيمة

فما هي الائمة ونعيب  
وظاهر كلام المصنف ان فتح النون  
في التثنية ككسر نون الجمع في  
القلة وليس كذلك بل كسرها في  
الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغو  
كما قدمناه وهما يختصان بالياء  
أو يكون فيها وفي الالف قولان  
وظاهر كلام المصنف الثاني ومن  
الفتح مع الالف قوله

أعرف منها الجمد والعنانا

وتخبر من أشبهنا ظبيانا  
وفد قيل انه موضوع فلا يتحجب به  
(ص) وما ساء ألفت قد جعنا

يكسر في الجر وفي النصب معا  
من لما فرغ من الكلام على الذي  
تنوب فيه الحروف عن الحركات  
شرع في ذلك كما تابت فيه حركة  
عن حركة وهو قسمان أحدهما  
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات  
وقد ساءنا سالما احترازا عن جمع  
التكسر وهو ما لم يسلم فيه بناء  
الواحد فهو هندو وأشار المصنف  
اليه بقوله وما بنا وألف قد جعنا  
أي جمع بالالف والتاء المزدتين  
فخرج نحو قضاة فان الفه غير زائدة  
بل هي منقلبة عن اصل وهو الياء  
لان أصله قضية ونحو أيات

عرب من عرب ليس منا \* برئت الى عرب شدة من عربين  
الآن يكون فيه روايتان أو أنهم أجزوه على أصل فتح الجمع وعربين كما مر بطن من تميم وهو مبتدأ  
خبره من عرب شدة صغر بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله  
أكل الدهر حل وارتحل \* أما بقي على ولا ينبغي  
وكل طرف خبر عن حل بمعنى حلول أو هو فاعل بالطرف لا عتاده على الاستغناء والاشهاد كسر  
نون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والاشهاد  
لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الآن يجعل مثالا لأفاده الضميمة (قوله وحق نون المثنى  
الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين أو أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هي  
عنه وزادتها والرائد ينسب في حقها ما لم يكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في  
قول الكافية

ان ساكنان التثنية اكسر ماسبق \* وان يكن ليما حذفه استحق

لثلاثت في التثنية والاعراب والسبق المثنى على الجمع حركا بأصل التخاص ثم فتح الجمع حرفا  
بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلما حذفتم للاضافة منه وعن الاعراب  
بالحركات فلما ثبت مع الالف لم يبق له في دفع نونهم الاضافة في نحو جاءني خذيلان موسى  
وعيسى ومررت بين كرام ولدفع نونهم الافراد في نحو جاءني خذان ومررت بالمهتدين (قوله على  
أحوذ بين) بفتح النون محل الشاهد لانه تشبه أحوذى وهو الحاذق الخفيف المثنى وأرادهم  
جناسا قطاة يصفها بالسرعة والخفة واسم قطلة أي ارتفعت تلك القطاة وقوله فما هي أعني  
مسافرة وبنيت الامة الرحمة ونعيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على  
متأخر لفظه وهو الضمير المتبرع عنه فيفسر على عدم ما هي الاحياء التي بنا وفيه ان المرحع غير  
خبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعنانا واردة على  
لغة من بنى المثنى الالف فتصميمه مع قدر علمه والاشهاد فيه فتح نونه بدل الكسر وتخبر من أن كان  
بفتحها أيضا وذلك والافقد لفتح بين اللغتين كالفتح في نصبه بالياء بعد استعمال العنان بالالف  
والخبر بفتح الميم والخاء أو كسرها أو ضمها أو كجس وعصفور وطمسان اسم رجل على ماضويه  
انعمني لا تثنية ظي وهي المعنى أشبهنا بخبره في الكبر أو الحسن أو أشبهنا نفس الرجل في العظم  
أو القبح الاقرب الاول (قوله مصنوع) صحيح العيني الشعر لم يزل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم  
(قوله وما بنا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وحب تنوينها عند الشاطي بناء على قصرها من  
الممدود كسرت ما قبله راء اعراب على الالف المحذوفة للتنوين لان حذفها لعل تصير يثنية فهي  
كأنها بنيت بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين لا يوصل اليه الوقف جاز وقال ابن  
غازي وضعف كذلك ابتداء لا تختمرة فتنبى للشبه الوضعي ولا تنوين في أن يقال ان أوقعت  
ما على جمع كان قوله قد جع جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وورد ان الذي يكسر نصبها هو الجمع الآن  
يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بناء الخ (قوله يكسر الخ) سكنت عن الرفع لدخوله في قوله  
سابقا فرفع بضم لم يسكت عن الجر مثله لعين ان النصب محمول عليه ولنا قدمه (قوله معا) هي  
عند النظم بكسر معا فلا تقتضي اتحاد الراء كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالو به فتحه دون  
جمعا فتكون هاتين في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء  
وسمى في الالفاظ الخمسة (قوله وقيدنا بالاسم الخ) فيه انه قد يكون بكسرا كبشابت

وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات الخربك وسطها بعد سدس كونه في المفرد ويكون مذكرا  
كجماعات واصطلاحات فعبارة المصنف أولى ويجب أن يجمع المونث السالم صار لقباً لكل ما جمع  
بالفوتاهة فالاحتراز انما هو عن المكسر بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذى  
النامية مطلقاً علماً كان مؤنثاً أو غيرهما وذى الالف مطلقاً ضرورة ومدونة وانظر هل يعمم فيه  
كالنامية حتى اذا كان علماً مذكراً كتركز كراي جمع أم لا وعلماً مؤنثاً كتركز كراي جمع أم لا  
عند من بناء مصغرمذ كراي لا يعقل كدريجات ووف مذ كراي غير عاقل كراي معدودات ورجال  
راسيات ونظامها الشاطي فقال

وقس في ذى التاوتخوذ كرى \* ودرهم مصغرو صحر

ويزن ووصف غير العاقل \* وغير ذامسالم للناقل

فيعتصر في بعد الخمسة على السماع كسنوات وراضات وثبات وشمالات واهيات لانها أسماء  
جنوس مؤنثة بالعلامة ونحو سحلات وجماعات من كل مذكراً لا يعقل ليس مصغراً ولا صفة  
ويستثنى من الاول امر أقوامه وشاة وشدة وفيه تضم القاف وفيه اللام مخففة وهي أمة الصبيان  
زاد الروادى وأمة بالضم والتشديد وماله فلا يجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل يجمع شدة  
على شذاهات وأشقوات وأمة على أموات وأميرات ومن الثاني فعلاؤه على مؤنثاً لا فعل ولا ن  
كسمر أو سكرى فلا يجمع معان بالالف والنا كراي يجمع مذكراً بالواو والنون وكذا فعلاه الذى  
لا يقل له كجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاءه أصلية) أى من بقية المفرد تثبت في الجمع  
لستوفى جميع حروفه وفرد بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زاد على فيه لتأنيث فيصدق  
في الجمع لثلاث يجمع عندهما تأنيث وانما تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها  
وإوائى نحو حليات وصحراوات ولا تملك الجزء من الكلمة والتا في الثانية الانفصال فان قلت حينئذ  
يخرج شبات وأخوات لان تاء مفردة اعترض عن أصل لازمة اذا اصل بنت وأخت بنو وأخو  
كذلكهما حذف اللام وعوض عنها التاء أجيب بانهم امع كونها عوض دالة على التأنيث  
فحذفت في الجمع لذلك لانها التى فيه بدل ردا للام في أخوات اذا لايجمع العوض والمعوض وانما  
لم ترق للام في نبات كخوات حمل لكل على ذلك وهو انباء وأخوة لانها اضمحلت في انباء  
بانقلابها همزة فكأنهم لم تزد بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أى بصيغة التذكير فان وزنهم ما فعله  
وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أى مع كونها الماسية لا مع (قوله ونصب ويجر بالكسرة)  
جوزوا الكوفون نصبه بالفحة طلقا وهشام فاحذف لامه حتى سمعت لغاتهم ورأيت ناسهم  
بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كاخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح  
أصلها أولى يضم ففتح قلبت الباء الفاء وحذفت لاحتمال جمع الالف والتاء المزدتين فوزنه فعادت  
فاعترضه الروادى بانهم حينئذ يكون جمعاً لا جماعاً بالواو ان وزنه غلبت بزيادة التاء فقط  
وألفه أصلية اهـ والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلية فأتت بالكتابة منعت الصرف  
لثبات المعنوية أو باللفظ مثلاً صرفت وان كان فيها التالان المناع مع العلية هـ التانيث  
لاتأووا والنظم يحجب على كل قيل وتكتب أولات بالواو وانفردت عن اللات جمع التى وفيه نظر الفرق  
بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح كتب بالواو فكذلك للعمل على مذكرة وهو أولوا لم يقدّر  
(قوله والذى اسم المالح) أى والذى قد جعل علماً كذا كراي مؤنث بعد ان كان جمعاً واذ عرفت في  
الاصل جمع أذرعة جمع ذراع ثم جعل علماً على قرية بالشام وذكروا هذا البيت نوعين من الملقى  
يجمع المؤنث وبني اللات جمع التى في لغة وان كان الأشهر بناءه وذوات جمع ذات الطائفة عند

فان تاءه أصلية والمرا دمه ما كانت  
الالف والتاء متباعدتين في دلالة على الجمع  
نحو هندات واخترت بذلك عن نحو  
قضاة ويات فان كل واحد منهما  
جمع ملتبس بالفاء ونا وليس مما  
يثنى فيه لاندلالة كل واحد منهما  
على الجمع ليس بالالف والتاء واخاهو  
بالصيغة فاندفع بهذا التقرير  
الاعتراض على المصنف بمثل قضاة  
ويات وعلم انه لا حاجة الى أن يقول  
بالفوتاهة من يدين فالباء في قوله تاء  
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان  
يرفع بالفحة ونصب ويجر بالكسرة  
نحو حياتى هندات ورأيت هندات  
ومرت من هندات فثبت فيه  
الكسرة عن الفحة وزعم بعضهم  
انه مبنى في حالة النصب وهو فاسد  
اذ لا موجب لبنائه  
(ص) كذا أولات والذى اسم قد جعل  
كاذرعان فيه ذاً أيضاً قبل  
(ش) اشارة بقوله كذا أولات الى  
ان أولات تجرى

بعض من أفتته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والذات في ذات عوض لأنها كبت وبنات (قوله بجري) مصدره يجرى بمعنى الحدث فإن بجري بجري للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي والله المفعول كان بضم هاء من أجرى الرباعي لأن مصدره الميم يوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كما لو في المذكر إلا أن أولو خاص بالعقل (قوله ولا يحدف منه التنوين) أي لأنه للمقابل ثم إعادة لاصلة وهو حال الجمعية ولم تظرفه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلاً (قوله وفيه مذهبان) أي إذا مسمى بمؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لقد التأنيث كما في التصريح وغيره وفيه أنه على المذهب الثاني منهما ما قلب تأوّه في الوقف هاء كائناً عليه فبكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضاً التأنيث اللغظي (قوله ينصب ويجر بالكسرة) أي مرعاة لاصلة وينع التنوين نظر الالتماس لأن و كان للمقابل لكنه يشبهه المصروف صورة والمذهب الثاني ينظر إليها فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنوينها الخ) لا مري القس من قصدتها وأهلها

ألا علم صباحاً أيها الطلل البالي \* وهل يعمن من كان في العصر الخالي  
 وهل يعمن من كان أحدث عهد \* ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

وفي معنى منع أو يمنع من الابتدائية أي مبتدئة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تنوينها انظرت بقلي أي نأرها يريدان الشوق بحبب محبوبته إليه حتى كأنه ينظر إلى نأرها وجهه وأهلها ستر بحال من الهوى وكذا جله أي أدنى دارها الخ وفيها حذف يضاف أي نظر أدنى دارها انظر عال أي أدنى دارها ذو نظر عال يعني أن الأقرب إليه من دارها وهي ثرب يتباحث لنظر عال عظيم نشد بعده هاجن أدراعات فكيف بعلمها وثرب باسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بين زلها من العمالمق وقد ورد النبي عن تسميتها بذلك لأنه من التبريد وهو المخرج نحو لا ثرب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل ثرب حكاية عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) أما فعل أمر فيكون مثلاً لا آخر لأن أصله جرح كصريفات ضمة الراء إلى الجيم فحذفت الهـزة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين وبضم الاتباع وفتح اللغزة وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول قبل الفتح لا غير ويؤيد الأول لاحقاً والثاني سابقاً (قوله ماض بضم الخ) أي ماض عدم كل من اضافته ورفقه لأن فهو من عموم السلب لأن أو بعد الذي لتفي كل نحو ما لم تسوهن أو نوهن وضوا الخ ولما كانت البعديّة لا تقتضي الاتصال أي في بد في بقيد فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أي ولو مقدرة على المختار كوي وجوار لم تظهر على الثاني لنيابتها عن فصيل وذلك لأنه لما نقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسر لأن التنوين علامة الاخفاء لا يمكن والكسر الجعل في الاختصاص بالاسم فإذا انوزن للضرورة ففصل يبقى فتحه لأنه ليس صرفاً بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل يكسر تبعاً للتنوين لأنهما مصروف أو بصورته (قوله فان أضف الخ) ظاهرة كالصفت أنه باق على مضع صرفه مطلقاً بكسر حرفه في شرح الكافية لأن الذي حكم عليه بالكسر مع الإضافة هو مالا ينصرف وهو قول الأكثر لأن الصرف هو التنوين فقط وهو قد قد مع أل والإضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد وإن سرق وغيرهما واختاره في السكت مصروف مطلقاً لأنه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالنقل فرجع إلى أصله وهذا المأني على أن الصرف هو الكسر فقط وهو التنوين مما فلا يمنع منه الإجماع ككل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للإضافة وأل وقيل إن زالت منه علة قصص نحو ما جدد كزوال عليه مع الإضافة وأل وإن بقيت العلامان فلا نحو باحسبكم واختاره الناطق في بكتة

يجري جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة وأبست بجمع مؤنث سالم بل هي ملحقته وذلك لأنها لا مفرط لها من لفظها ثم أشار بقوله والذي أحصا قد جعل إلى أن ما مسمى به من هذا الجمع والمخفى به نحو أدراعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحدف منه التنوين نحو هذه أدراعات ورأيت أدراعات ومررت بأدراعات هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهبان آخران أحدهما أنه يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالكسرة ويرى أنه التنوين نحو هذه أدراعات ورأيت أدراعات ومررت بأدراعات والثاني أنه يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالفتحة ويحدف منه التنوين نحو هذه أدراعات ورأيت أدراعات

أخران أحدهما أنه يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالكسرة ويرى أنه التنوين نحو هذه أدراعات ورأيت أدراعات ومررت بأدراعات والثاني أنه يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالفتحة ويحدف منه التنوين نحو هذه أدراعات ورأيت أدراعات

أخران أحدهما أنه يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالكسرة ويرى أنه التنوين نحو هذه أدراعات ورأيت أدراعات ومررت بأدراعات والثاني أنه يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالفتحة ويحدف منه التنوين نحو هذه أدراعات ورأيت أدراعات

على مقدمة ابن الخابز وقال المتأخرون أنه التحقيق (قوله أو دخلت عليه أل) أى معرفة كانت  
كالتى فى أقبل التفصيل نحو الأفضل أو فى الصفة المشبهة على الأصح كالاعنى والمفظان  
أو موصولة كالعوائل والقوائم أو زائدة كائندبى على قائمه بتعريف العلية ما على تنكيره  
قبلها فهى معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد انقلبه وجر مقدره على  
النون التوكيدية وتدعى وتسألوناعطف عليه أو مستدأ حذف خبره أى كذلك (قوله سمه) أى  
علامة وظاهره يخالف مذهبهم من ان الاعراب افطى الان يحمل الحذف والجزم والنصب على  
المعنى المصدرى أى ان حذف المتكلم النون علامة على أنه جزم الفعل أو نضبه فلا ينافى  
ان الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحي وقد مر أن جعل الحركات علامة يعبر  
على المذهبين فلا تغفل (قوله كلم تكونى) خبر لحذف أى وذلك كلفظ لم تكونى الخ وتروى  
نصب بأن مضمره وجوبه بعد لام الخلود فهو فى تأويل مصدر مجزور باللام ومنعطفه بالتحذف  
خبره تكونى أى لم تكونى فإنه لم يرد ولم يطلعه بفتح اللام أى ظلم وكسر هاء غير مقبس وان كثرت لان  
مفعول الحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أوليهما مكان الظلم أول زمانه  
فالقياس الكسر كما ساقى (قوله فهذه الامثلة) اعلم انهم لما عروا المثنى والجمع بالحروف أرادوا  
مثله فى نظيره من الأفعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها  
الجواز وهي ضمائر ولا الاثنان يحرف علة آخر لئلا يلبس ما كان معها يحذف ثانيا فوقعها  
بالنون لشد تشبهها بأحرف العلة ولذا ندغم فيها تخوم وال وسدل ألفها فى الوقت فحوازن  
ثم حذف للجزم كحرف العلة ولما جعلوا النصب على الحرف فى نظيره من الاسماء لتأخير ما فى  
اعراب الفضلات جالوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملهوا عليه فى الفعل المعتل لانه كان  
ظهور الفتحه أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا الفات اعرابها بالحروف وكسرت النون  
بعد الدال لتبنيها بالمثنى وفتحت بعدها تخمينها بالجمع وللغة ولما كان الضمير المتصل كالجزء  
قدم عليها وبها بالغز فيقال أى اعراب يفصل من الكلمة بمفعولها أو أى كلمة تفصل بين الكلمة  
واعرابها (قوله ترفع بالنون الخ) أى عند الجهور وقيل اعرابها مقدره على لام الفعل وحذفت  
النون للفرق بين المرفوع وغيره (قوله وتنصب ويجزم يحذفها) لا يردنيوتها فى الآن يعفون  
لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه نفعان بالياء على السكون بخلاف الرجال يعفون  
فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو وان تعفوا أو أصله تعفون وبواو حذفت  
الاولى وهي لام الفعل للال والنون والنصب وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجواب  
نون التوكيد وجوازا بكثرة نون الوقاية ويجوز انغامها فيها وفكها وقد قرئ آخر فى بفتح  
النون وانغامها ما بينون واحدة والصحيح أن نون الوقاية لا الرفع وبه فصار عاذا ذلك تكسبت  
والذى نفسى يده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أى لا تدخلون ولا تؤمنون  
وأصل تحابوا اتصافوا أو ائلفوا فى التصريح ومقتضاه جواز ذلك فى السعة لكن فى الجمع وغيره  
لا يقاس عليه اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان فى الفعل فاعمل الثانى وحذفت  
نظيره من الاول وقيل الاصل ان ثبت انكم لم تفعلوا فحذف فى عدم الفعل واستقبال ان فى اثبات  
ذلك العلم على حدان كان قصه قد فاق المعلق عليه اثبات القدر لا هو نفسه سبقه على وقت  
الحكمة وقيل لم علمت فى الفعل وهي معه فى محل جزم بان جواب الشرط على كل محذوف أى  
فاتركوا العباد وعبر بانقوا النار تنبيه على انه يوجبها (قوله وسم معتلا الخ) معتلا معقول ثان  
ومامة قول اول وكأصطفى صلته ومن الاسماء بيان انها فوهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها

أو دخلت عليه أل نحو مررت  
بالاجد فانه يجز بالكسرة  
(ص) واجل لنحو يفعلان النونا  
رفعا وتدعى وتسألونا  
وحذفها الجزم والنصب  
كلم تكونى تروى مقابلة  
(ش) لما فرغ من الكلام على  
ما يعرب من الاسماء بالياء شرع  
فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالياء  
وذلك الاشياء الخمسة فإشار بقوله  
يفعلان الى كل فعل اشتغل على الف  
اثنين سواء كان فى أوله الياء نحو  
يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار  
بقوله وتدعى الى كل فعل اتصل به  
ياء المخاطبة نحو أتت تضر بن وأشار  
بقوله وتسألونا الى كل فعل اتصل  
به أو بالجمع نحو أنتم تضر بن سواء  
كان فى أوله التاء كالمثل والياء نحو  
الزيدون يضر بن فهذه الامثلة  
الخمسة وهي يفعلان وتفعلاون وتفعلاين ترفع  
ويعفون وتنصب ويجزم يحذفها  
فتاات النون فيها عن الحركة التى  
هى الضمة نحو الزيدان يفعلان  
فيفعلان فعل مضارع مرفوع  
وعلامه ترفعه ثبوت النون وتنصب  
وتجزم يحذفها الزيدان لم يبقوما  
ولن يجزها فعلة الجزم حذفت  
النون من يبقوما فعلة النصب  
سقوط النون من يجزها ومنه قوله  
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا  
فأفقوا النار

(ص) وسم معتلا من الاسماء

كله صطفى المرتضى شكلا \* فالاول الاعراب فيه قدرا \* جمعه وهو الذي قد قصرا \* والثاني منقوص ونصبه يظهر  
ورفعه ينوي كذا أيضا يجز (ش) شرع في بيان اعراب المعتل من الاسماء والافعال (٥١) فذكر ان ما كان مثل المصطفى والمرتضى يسمى معتلا

حازلكن قال الرضي يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بينا لم يذوق كشيء أو لفظ  
وجعل المتأخر بلا مشقة فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوف أي اللفظان الاسم والموصول  
بذل منه واعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أو لا آخر أو وسطا  
ولكل اسم يخصه (قوله مكارها) مفعول المرتضى على حذف مضاف أي درج مكارها أو بفتح  
عن الفاعل جمع بكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) اما ما كيد للضمير في قدرا ونائب  
فاعله ولا نهير فيه أو بفتح كيد للاعراب وان فصل بينهما بالنسب لانه مفعول للمؤكدا لا جني على  
حسد ولا يجوز تبريضه ما اثنين كلين لكن النصل في الآية معمول لعامل المؤكدا لا المؤكد  
نفسه ويصح حرف ما كيد للضمير فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكدا (قوله قلفصرا) أي سمي  
مقصورا من انقص وهو الحبس لحبس عن المذنب عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام  
أي محبوسات على بعولهن (قوله ينوي) فيه مع قدرتين فأنه ماضى واحد على المشهور وقيل  
المتنوي مخصوص بالباء وبالالف الأصلية والمقدرة بالالف المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا يجز)  
الظاهر أن كذا متعلق بجيز على أنه حال من شمره أو مفعلة صرحت في أي يجزير مثل ذاق كونه  
منو بالاعلى أنه نظرف لوقوفه (قوله جميع الاعراب) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف  
فانه قد رقيه الفتحة كالمهموز وهذا التقدير للعتل لان الالف اللينة لا تستعملها وجر بها مع النفس  
يعتل بغير نكتها الا قبلها همزة (قوله آخره الف) أي لينة لا همزة كالخط (قوله لازمة) أي لفظا  
أو تقديرًا كالقصور الممنون ولا يراد أن نحو المقررى اسم مفعول من أقرأه الكتاب بايدل الهمزة  
ألفا يجزى عليه محكم المقصود مع أن يجزى بفتح الزايم حيث يجوز النطق بالهمزة قبلها الا  
نقول ابدل الهمزة المتحركة من جنس حرف كما قبلها شاذوا التمر بلام مقصورة قاصما وكذا يقال في  
الباء (قوله تخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان منجوعا  
من المندوظ والاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره باء) أي لازمة لتخرج بها المثنى  
والجمع والاسماء الخمسة (قوله بظهره نصب) أي ما لم يكن الجزء الاول من مركب منجوعا عراب  
كالتضايقين كرايت عديكرب ونزلت قاتل فلا اسم وضع فنسكن الباء بلاحلاف استحسانا  
لمسكهما حالة البناء أو منع الصرف كفي الجمع وفي الروض الف نفول تنو قوا يادى سببا  
يسكون الباء وهو حال لعلهما كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا  
ومن العرب من يسكن بالانقوص مطلقا كقوله

ولو ان واش بالجملة قد اراه \* ودارى بأعلى حضرموت احدى ليا  
فسكن باء واش وحذفها لتسوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه محل النصب على  
الرفع والجر والاصح جواز في السبعة اقراءه جعنا الصادق من اوسط ما تطعون أهاليكم تسكون  
الماء وألف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدريه الرفع والجر) أي لئلا لهما على الياء وقد نظرا  
ضرورة كقوله

لعمرك ما ندرى متى انت جاني \* ولكن أقصى مدة العمر عاجل  
وكتول برير فيوما واذن الهوى غير ماضى \* ويوما ترى منهن غولا تنقزل  
(قوله وأي فعل الخ) أي مضارع لان الكلام في العرب وفعل الشرط كان محذوفًا للضرورة لانه  
لا يحدف مع غير ان ولو انتم اسم الفعل بعده كائن عليه ابن هشام في شرح بانت سعدا وآخر اسم  
ولم يوجد ذلك في العرب الا في الاسماء المستعارة في حال الرفع نحو جاء أو هو وأجاز ذلك الكوفون في موضع آخر بن أحد ههنا مسمى بهم  
الفعل نحو يدعوا يغزوا والثاني ما كان أعجميا نحو سمند وقندو (ص) وأي فعل آخر منه ألت



كان ومنه صفتها ألف خبرها وقف علمه بالسكون على لغة زبعة في المنصوب ولا يتأنيب رسم  
أو واو بلا ألف لا يمكن جعله خبر مبتدأ محذوف أي أو آخرته والواو نداء ولطف الجلبة على جلبة  
كان يتأنيبها أو اسمها ضمير الشأن وجلبه آخر منه ألف خبرها مفسر قوله كما في الأشموني أي فهو في  
محمل نصب وقولهم لا محتمل للجلبة المفسرة أي لغیر ضمير الشأن وصريح ذلك الخبرى على أن كان  
الشيء ناقصة حيث جعل الجلبة خبرها وقيل أنها تأنيب لان الجلبة لا تنصرفها الضمير كأنها هو وقيل  
واسطة في كان الشانبة ثلاثة أقوال حكاهما في السكت وأصحها الأول لأن ضمير الشأن لا يعمل  
فيه إلا الابتداء وأخذوا منه وعلى الآخر ينحصر في محل الجلبة رفع كفسرها التفاعل ولا محتمل لها  
يجوز (قوله فعلا) الأولى جعله مفعولا تأنيبا لعرف بمعنى علم لا حال من ضميره لأن المقصد علم كونه  
معتلا لا معرفة أنه مقدمة به أو ضمن عرف معنى سمي وانتظر لم تدخل ألفا في جواب الشرط مع  
صالحه ملياشارة الاداة لعلمه على تقدير قفتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره أن لا يلزم  
له كاقصدا أو لاس على حد زيدا ضمير بتأخاه ولا يقدر أن لا ألف لا تنوى (قوله ثلاثين) أي  
أحرف العلة مفعول أحذف ومفعول جازما محذوف أي الأفعال أو ثلاثين أي الأفعال فهو  
مفعول جازما ومفعول أحذف محذوف أي أحرف العلة وعلى الأول حل الشارح (قوله فتنص)  
أي تؤخذ حكاى محكما به أو تنص بمعنى تحكم وحكما صدر من بين نوعه (قوله إلى أن النصب يظهر  
الحرف) وقد يقدر للضرورة كقوله

فما سوتنى عامر عن وراثته \* أبى الله أن أهدى بام ولا أب

وقوله \* ما أقدر الله أن يثني على شطط \* من داره الحزن من دار فصول

وما تعجبوا والشطط البدو الحزن وصول موضعان والشرط يجوز ذلك في السعة كما حرم في  
المقوص (قوله إلى أن الثلاث الخ) أي إذا كانت أصلية أمّا المبدلة من الهمزة كقراوى يرى  
ويوضو فلا تحذف أن قدرا الأبدال بعد الحزم وهو اقتباس لأخذ الحازم مقتضاه بتسكين الهمزة  
فإن قدرا كان شاذا لتحرك الهمزة ولا يحذف أيضا في أكثر لعدم الاعتداد بالعارض في قدر  
السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فقدر (قوله تحذف في الحزم) أي لأضعها بالسكون  
فسلط الحازم عليها لكونه لم يجسد غيرها لكن التحقيق مذهب سيبويه أنه لا تحذف الحركة  
المقدرة وتحذف الحرف عنده لانه فرائين الحزم وموغيره وأما ثبوتها مع الحازم في نحو قوله  
وتضحك متى شئت عيشية \* كان لم ترى قبلى أسيرا عيانيا

فضرورة لانها تزد الكامة إلى أصلها كما في سبك المظوم للمصنف وحينئذ جزمه بسكون مقدر  
على الحرف حتى على القول الأول للضرورة وقوم يحتل أنه جزم بمحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي  
الهمزة أنه لغز فزمه كذلك وخرج عما يقرأ اعتقل أنه من يتق ويصير بالياء حزم بصير وقيل  
الموجود اشباع والحرف الاصلى حذفه الحازم ويرد أن حرف الاشباع لا يكتب او من وصوله  
وسكن يصير تخفيفا أو لنية الوقف وليس من ذلك سستة ترك فلا تنسى لانه في النظم أي قلت  
تنسى \* (قوة) \* بقى مائة تدرفيه الحركات ما سكن الوقف أولا فلا ندعكم كضرب بكرور أو جالوت أو  
للتخفيف كسكين بارككم ويعولتن ووسلنا ومكر السي أو يأمركم ويصبركم والجميع جوازها نرا  
للقراءة في السبع والمتبع كالجذبة والحكي كالعلم التركيب اسنادا والمضاف الياء المتكلم حتى في  
حال جرده خلا للمصنف اسبق حركة المناسبة على الاعراب وكلا بدلها كغلاما وقد سكر السكون  
فيما حركه للساكنين كما يمكن للذين وما ادغم في آخره كما يشد وما حركه من القوافي كقوله  
اغزلنى متى أن حبك قاتلى \* وأنتك مهما نمرى القلب يفعل

أو واو أو ياء فعلا عرف  
(ش) اشار إلى أن المعتل من الأفعال  
هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة  
نحو يغزوا و ياء قبلها كسرة فتحو  
يرى أو ألف قبلها فتحة فتحو يتخفى  
(ص) فالألف انوفيه غير الحزم  
وأبد نصب ما كيد عوى يرى  
وانرفع فيها الواو وأحذف جازما  
ثلاثين تنص حكما لا نيا  
(ش) ذكر في هذين البيتين كيفية  
الاعراب في الفعل المعتل ذكر أن  
الألف يقدر فيها غير الحزم وهو الرفع  
والنصب نحو زيد يتخفى فيضى  
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة  
على الألف ولن يتخفى فيضى  
منصوب وعلامة النصب فتحة  
مقدرة على الألف وأما الحزم فظهر  
لانه يحذف الحرف الأخير فتحو  
يتخش وأشار بقوله وأبد نصب  
ما كيد عوى يرى إلى أن النصب  
يظهر فيها آخره أو واو ياء فتحو  
يدعوى يرى وأشار بقوله والرفع  
فيه التالى أن الرفع يقدر في الواو  
والياء فتحو يدعوى يرى فعلا  
الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء  
وأشار بقوله وأحذف جازما ثلاثين  
إلى أن الثلاث وهى الألف والواو  
والياء محذوف في الحزم فتحو يتخش  
ولم يغزوا ولم فعلا الحزم محذوف  
الألف والواو والياء وحاصل ما ذكره  
أن الرفع يقدر في الواو والألف  
والياء وأن الحزم يظهر في الثلاثة  
محذوفه وأن النصب يظهر في الواو  
والياء ويقدر في الألف

والظاهر ان هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا الخفيف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع  
مثلا ولا يتقص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كما مر والحروف  
الثلاثة في الالهة الستة اذ اولها ساكن كائني الرجل وكذا ألف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء  
في جمع غير المقصور كصالحو القوم والمقبي الصلاة اما في جمع المقصور فيحرك النون الساكنة  
ولا تحذف لعدم ما يدل عليه الفتح ما قبلها أبدا والظاهر ان تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قبل  
وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا كجاء مسلي لذهاب صورتها اذ أصله مسلولون  
حذفت النون واللام للاضافة وقلب الواو الاء لاجتماعهما مع الاء وانحوت فيها وكسرت الميم  
لتناسبها قال ابن الجاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلاها مع ياء المتكلم فرد عليه  
بانهم اتعذر ما دامت الياء الاولى فاللذان انه لا تتعذر نظرا للحال الى اهنة كما قدروه في الفتى للتعذر  
مع ان أصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر اتقى  
ألف الس مجرد التثقل كاهنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه  
الحال الى اهنة لان الياء الاصلية لا تتعذر فيها جميع الحركات حتى يصير اعتبارها خارجا لاف ما هنا  
فتعذر بهذا والخمسة والواو في حيان ان اعرا به نظري لوجود ذات الواو وتغير صفة العلة نسي ربيعة  
لا يقتضي تقديرها والله أعلم

(ص) النكرة والمعرفة  
نكرة قابل ال

#### \* (النكرة والمعرفة) \*

اسم مصدر انكر وعرف المشدد ومصدران للخصف يقال انكرت الرجل بالكسر ضد عرقته ثم  
جعل اسمي جنس للاسم النكر والمعرف لاعتين لهما كاقيل والانتعا الصرف ولا يصح ان علمتهما  
لكنهما متراجعة لان مدلولهما حينئذ الالتقاط التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران  
لان التقدير ههنا باب شرح النكرة كالايجي وقد علم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات  
لامعرفة كاحد وعرب دون عكسه ولسبقها فاعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو  
والمعرفة لا بد لهما من تعيين ثافي القصد بوضو له أو عهد قيل ووجودا كالادعى اذ اولاد يسمى  
انسانا ومولودا ثم يوضع العلم ونحوه ويرده انه يطلق عليه المعارف أيضا كهو وهذا الذي ولد  
والمولود فتعذر وأنكر النكرات مذكور في وجوده حدث جوهري فسم فنام خيوان فانسان  
فوجد فعل والمعرفة على ذلك ما شابهه فكذلك كور مع علوم وشي صدق الشيء بالمعوم لغة وكحيوان  
شجر وشجر مثلا وانسان فريس وجار ورجل امرأه وكهالم جاهل وضارب مثلا وما بينهما العموم  
الوحي كائنات وأيضا فالظاهر أنهم ما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه وبعد ذلك فائدة  
في هذا البحث الا لاقرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم الى الجنس في ضمن  
الافراد كاقيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبر رذ كره لان المراد اسم قابل ال  
والاسم يقع على المذكر والمؤنث ولتأول النكرة باللفظ مثلا لان الكلمة قيلت أو لكون النكرة  
صفة للحدوف مذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ لا يتبدأ بها ويرده ما مر من أنها اسم جنس  
لأن نكرة لا وصف الا ان بلا خط أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشقة في ان قابل ال الخ تعريف  
لنكرة والتعريف ليس محمولا على المعرفة لامواطاة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم  
عليه قبل تصوره وانما هو تفسيره على حذف أي التفسير به أو عطف بيان عليه كما بدأ أو  
عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى مسوغ كذا قيل وهو مردود بان الحكم على الشيء إنما يتوقف  
على تصوره بوجه تاوولوا باسم لا التصور التام الخاص بالتعريف مع أن كونه تصورا خالفا عن الحكم  
انما هو بالنسبة لاسم الجاهل بالمعرف أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده

الاصلي تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصوّر بلا تصرف ولو سلم عدم حمله اصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من التصريح بصورة اللفظ لانهم ما يستبدأ وخبر صورة لاحقة فتقدر وجعل المواطأة ما يصح بل تأويل بالاشتقاق وحذف المضاف كعمل العلم على الفقه وجعل الاشتقاق بخلافه كعمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) جال من المضاف اليه وهو الالف لان المضاف اسم فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل الالف) اعتبرض بانه غير جامع لنزوح الحال والتمييز واسم لا يجوز ويرى وأفعّل من فاعله انكرات مع أتم الا تنقل الالف لتقع موقعه وغير مانع لدخول يود وجوس وضمة الغائب العائد لنكرة تكافى في رجل فأكرمته فاعلم اعارفا مع ان الاولين بقلان الالف والثالث واقع موقع فاعلمها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل الالف لا فادولا بضر عدم قبولها في تراكمها الخاصة لعروضه وعن الثاني ان يود وجوس لا يقبلان الا اذا كانا جعنين ليدودي وجوسى كرم وروى وهو ما يحيد نكرتان اما اذا كانا عليين على القبيلتين فلا وجهينئذ ينع ان الصرف للعلية والتأنيث المعنوي وأما الصفة فعندها الرجل المذكور وهو لا يقبلها الا لرجل بالنكرة فتقدر (قوله وتؤثر فيه التعريف) قديده لانه المراد من تأثير الالف عند الاطلاق تخرج نحو العباس والحارث فان الالف فيهما مؤثرة لانهما من الوصفية بشدة العبوس والحارث لالا لتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه ايضا ما توغل في الابهام كاحد وعرب وغيره لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعلهم لم يسمع دخول الالف عليهم فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشروط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما فنعن الاستفهام والشروط فتزاد على أصل الوضع ومن هذا النوع ايضا ما من الاول أسماء الفاعلين والمفعولين لان الالف فيها موصولة للمعرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو ومنها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجز وادخال الالف عليهم ما لحن عند الجمهور ولا ضافته ما معنى وتنفو بينهما بل عنها وكذا أسماء الأفعال النكرات لوقوع صه مثلا موقع سكون تأويله موقع اسكت الدال عليه فتقدر (قوله وصاحب يقبل الالف) أى المعرفة لان المراد به الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله وغيره معرفة) افراد الضمير لارادة المذكور لان العطف بالاولا تنويعا بمعنى الاول والا لاجل الحد الذي حتى يقتضى الافراد وفي الاخبار قلب لان المعرفة هي المحدث عنها بيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفهم بالجنس لاني التمس هيل من تعذر بلا اعتراض عليه وعمله بتمامه لم له وقد عرف كثير النكرة بما اشاع في جنس وجوده كرجل أو قد كشمس والمعرفة بما وضع يستعمل في شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الوساطة بينهم وهو الاصح من الاطلاق انهم افعالا يدخله تنوين ولا لال كن وما (قوله كهم وذى الحى) لم يرتب الضم النظم وقد رتبها في الكفاية بقوله فخصر أعرفها ثم العلم \* فذو اشارة فوصول متم فتزاد فتقضى عيننا \* فذو اضافة بما ينبغي

مؤثرا أو وقع موقع ما قد ذكرنا  
(ش) النكرة ما يقبل الالف وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل الالف مثال ما يقبل الالف وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الالف رجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف بما يقبل الالف ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما فانك تقول فيه العباس فتدخل عليه الالف لكنها لا تؤثر فيه التعريف لانه معرفة قبل دخولها عليه ومثال ما يقع موقع ما يقبل الالف ذاتي بمعنى صاحب نحو جاني ذومال أى صاحب مال فذكر نكرة وهي لا تقبل الالف لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل الالف نحو صاحب (ص) وغيره معرفة كهم وذى

مطلقا وعند الاكثر المضاف للوصف فكما علم لانه يوصف به كبرت بزيد صاحبك والصفة  
لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أودونه ورد بأنه لا ضرر في ذلك بل هو الانسب لكونها  
تعين الموصوف ويوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعاً لفرعنا والشلوخين وقال المضاف انه الصحيح  
على قول الناظم ينتقض القول بان الظاهر أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف  
اليه معاملة لا كتساها التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق باي علماته ففهمه اياه من عن زيد  
(قوله والذي) مقتضاه انه يسمى معرفة محال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام  
لازومها له وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه (قوله فالذي الخ) لما فاته  
ترتيبها ذكر ان تسميتها بما يمكن فانه ان يترجم للضمية كاخوته والفاء مضمرة كما لا يخفى وما  
مفعول أول لسم والنظر في صلتها أي فما وضع الذي غيبة الخ أي لمفهومه الكلي بناء على قول  
السعدان المضررات ونحوها كالأشارات والموصولات والخروف كليات وضعها جزئيات استعمالها  
فهو مثل موضوع علمي لا يستعمل الا في واحد مخصوصه كزيد المعنى فما وضع لافراد  
التي غيبة بناء على قول ان نضعها للسند انما جزئيات وضعها واستعمالها مفهومه وضع لكل فرد فرد  
كما يستعمل فيمكن بواسطة استعمالها جزئيات كل ذي يعم تلك الافراد لثمة بذرا ينحيط الواضع  
على انهم البشر بجميعها وقت الوضع ففصيلا فالوضع عام والموضوع له خاص قلنا قلت اذا  
كان الضمير والاشارة والموصول مستوية بوضعها واستعمالها لثمة معنى كون بعضها أعرف من بعض  
كما مر قلنا لان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمراجع والمضروب في الضمير والاشارة في  
اسم الاشارة والصفة في الموصول ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو  
باعتبارها لا بالوضع ألا ترى ان الخروف مثلها بوضعها واستعمالها وليست معارف لعدم قرينة  
التعريف فتسدير (قوله كانت) جرم الكاف لقصد لفظه وليس من انانية ضمير الرفع عن ضمير  
الجر كما توهم (قوله بالضمير) فاعيل من الضمير وهو الهازل للقله نحو وفه غالباً ومن الاستعانة وهو  
الاختفاء الكثرة استتاره ولانه خفي في نفسه لم يعد صراحة كالمظهر مع ما فيه من حروف  
الهيم غالباً وهي التاء والكاف والهاء ولذا يستحق ضميراً أيضاً ويعمل الكوفون كانه وممكن  
أي كني به عن الظاهر اختصاراً (قوله ما دل على غيبة) أي لفظاً ما دل على غيبة الخ  
نخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو ذلك وأخر نحو أنت واياءه وضمير الفصل عند  
البصر بين فاعل وأخر في نفس الغيبة والخطاب لانهم ما خرج أيضاً ما فيه أل الحضورية  
بكتبت الساعة ونحو ما يزيد فان الحضور في ذلك التأسيس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور  
خصوص التكلم والخطاب بقرينة الفعل لا محاط حضور نخرج أسماء الاشارة على ان حضورها  
لم يعبث بوضعها وانما هما من كونها الاشارة الى الحاضر وبايقاع ما على الاسم اجماعاً مخرج لفظ  
غائب ومثكل ومخاطب فاعلم اشتققة على أن المراد هنا بالتكلم شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه  
وبالمخاطب شخص يواجه اليه الخطاب به وبالغائب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست  
كذلك وهي هذا نخرج الأسماء الظاهرة بناء على انها موضوعة للغائب لانها لم تقدم ذكرها  
والاصح انها وضعت لسمها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة واعلم  
أن ضمير الغائب لا يمد من تقدم مرجعه لفظاً ولو لم يجد به كاعداً هو أقرب أي العبد المفهوم من  
اعداً ولا معنى بأن يعلم من السياق نحو ولا يوه لكل واحد أي الميت بقرينة ذكر الارث حتى  
توارت بالخطاب أي الشمس بقرينة ذكر العشي والالهة من ذكر ربه أي صلاة العصر ورتبة  
كضرب غلامه زيد فان رتبة التساعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظاً ورتبة الان في ست

وهذا بين والغلام والذي  
(ش) أي غير النكرة المعروفة وهي  
سنة أقسام المضمركم واسم الاشارة  
كذي والعلم كنهه والخلي بالالف  
واللام كالغلام والموصول كالذي  
وما أضيف الى واحد منها كإني  
وسنكمل على هذه الأقسام  
(ص) قلنا في غيبة أو حضور  
كانت وهو ضمير الضمير  
(ش) يشير الى أن الضمير ما دل على  
غيبة كنهه أو حضوره وهو صانع  
أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت  
والثاني ضمير المتكلم نحو أنا

مسائل جعلوها في حكم المتقدم لسكرات خاصة بها كالاجال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة  
والضمير الجور وبوب والرفع ثم أو بأول المتنازعين كاستين في أو أوب أو الضمير المبتدل منه مفسر  
كضمر بته زيدا والله وصل عليه الرؤف والرحيم والضمير الخبر عنه بفسره نحو وما هي الاحباتنا  
الذنا وقولهم هي النفس تحمل ما جلت وهي العرب تقول ما شاعت وقيل ضمير هذين للصفة وقيل  
من باب برة زيدا فجعله تقول وتحمل خبره وفي الهمع أنه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما  
يعمر من معد ولا ينقص من عمره أي في معد مرة أخرى عندى بذرهم ونقصه أي نصف بذرهم آخر اه  
وجعله الدمامي النفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال)  
اما خبر مقدم عن مالنا هي المعرفة وأعكسه لان القصد تعريف المتصل بمذكور ومنه صفة ذو  
(قوله لا يبتدا) أي به حذف الجار فأنصل الضمير واستر وليس محذوف لانه نائب الفاعل ولذا  
يحذف العائد الجور وبغير شرطه والمراد لا يبتدا به الخ مع بقائه على حالته الاولى فخرج ضمير  
ضمرهم ما وضر بهم وضر بهم فانه اذا ابتدئ به صار مستدا بعد ان كان مفعولا لا فلو لا بد بقاؤه  
مفعولا لا قبل اياهما ضربت لاهم اقتدير (قوله لا) مفعول بل لقصد لفظه واختيار انصب برفع  
الجامع (قوله كالياه والكاف الخ) تتميل لانواعه ومجمله لكنه رأى الاعرف قد قدم المتكلم  
فالتخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير الجور وكذا ضمير الضمير وقيل للمتكلم والجور  
باني وللتخاطب والمضروب بكرمك وللرفع والغائب بسلية (قوله المضمر) أي من حيث هو  
يتقسم الخ وهل المتصل أصل المتصل لان معنى الضمير على الاختصاص أو كلى أصل قولان (قوله فالى  
عوض الخ) لى خبره مقدم وناسر مستدا مؤخر والامستد منه مقدم عليه وقياسه الانباء وعوض  
ظرف يستغرق المستقبل كايه الا انه مختص بالنوع وهو معنى على الضم لقطعته عن الاضافة قبل  
وعدم سماع فيه حتمت الكسر والفتح فان أضيف نصب كالأفعال عوض العائضين كايه لا بد من  
وفي القاء وس ما رأته عوض فاستعمله في الماضي (قوله وما باني الخ) ما الاولى نافية والثانية  
زائدة لا مصدرية خلافا ليعني لان اذا الشرطية مختصة بالجلل التعلية ووجهه ان لا يجاوزنا الخ  
مفعول باني وديار يعني أحسن من ألقاظ العموم الملازمة للنفي أصله ديار لانه من ديار دور والذ  
مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياله أي لا باني لعدم مجاوزة سواك ايها الجبور لانه اذا كنت  
أت جارتنا وفي نسخ وما علينا أي وما علينا باني بعدم مجاوزة سواك واذا تأملت في معنى البيت  
وجدت الأعمى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالاضافة  
لاستثنى كما قاله أرباب الحواشي والاتصل ممنوع بعد كل منهما كما في شرح الجامع (قوله وكل  
مضمر الخ) لما كان تقسيمها الا في بحسب مواقع الاعراب توهم اعراج دفعه بذلك في ابتداء تعليم  
ان الجور وغيره محالها فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضعي لانه لا يفيد هذه الكلية  
فاشارنا الى ان هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليه وأنه علاا أخرى (قوله كلفظ ما نصب)  
أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربه واهم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو  
اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فاشار الى الجور والمضروب في هذا الشرط وكل منهما اثنا  
عشر قسما كجاسائي والى المرفوع فيما بعده وانما آخره لانه ذكر حكم البناء هذا دفع التوهم المار  
وهو عام للمصل والمتصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجور الذي لا يكون  
في المنفصل أصلا فتدبر (قوله في الجود) هذا أحدا وجه أربعة في التسهيل ثانيا الشبه الوضعي  
في بعض ما واصل الباقي عليه ثالثا الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها الى المرجع وأخطاب مثلا

(ص) وذو اتصال منه ما لا يبتدا  
ولا يلى الاختيار أي بيا  
كالياه والكاف من ابني اكرمك  
والياء وانها من سلبه مالا  
(ش) المضمر البارز يتقسم الى  
متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي  
لا يتبدأ به كالكاف من اكرمك  
وتنوه ولا يقع بعد الا في الاختيار  
فلا تقول ما اكرمك الا وقد جاء  
شاذ في الشعر كقوله  
أعوذ برب العرش من فئة يغت  
على قناني عوض الاله ناصر

وقوله  
وما باني اذا ما كنت جارتنا  
ان لا يجاوزنا الا لا ديار  
(ص) وكل مضمره البنائيج  
ولفظ ما جر كلفظ ما نصب  
(ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها  
بالخرف في الجود وذلك لان صغر

ولاننى ولا تجمع واذا قرأتم بنية فيها ما يستلزم فيه الجواب والنصب وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحووا كرمك ومرتلك وانه وله فانكافى في كرمته في موضع نصب وفي باني موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر ودمها ما يستلزم فيه الرفع والنصب والجرو دونها واليه أشار بقوله

رابعا استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها اختلاف المعاني كالحرف اه وقال ابن غازي للشمه المعنوية لتضمنها معنى التكلم والخطاب والجمعة وهي من معاني الحروف الجزئية كالحرف المضارعة والواو حتى اى والياء اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كليات اصطلاحية وهو قول الرضى (قوله ولاننى الخ) وأما نحو وهما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع الخ) متعلق بصلى الواقع خبرا عن ناوه وفتح اللام أفصح من ضمها لكن النسخ هامة عين للنايل لم يعيب السناد (قوله كعريفنا) عنده معنى أشعر فعدا بالياء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر في معاملة به فقط لاني نحوا يعينى كوني مسددا الى آتى فان الياء في الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحلها نصب في الأول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث والجر وان رفعها خارجا من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحلها الاصل بالانسيبة للمضاف هو الحرف فقط أما ناشط ترك بالاضافة (قوله وأنت) مبتدأ أسوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار به ضمير مفعول الرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على التكرور وعكسه واكتفى بذلك عن ذكر كوفي باب العطف وأشار بهذه الثلاثة مع نا المقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقي التاء في نحو ضربت بضم ثما الخ لايها المخطاطبة في ضمير بين ثم ذكر المستتر اكتمل ضمائر الرفع المتصلة سبعة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أى مع الأفعال المعاني نحو ضاربان وضاربون خرقان والفعل مستتر (قوله وليس بجديد) ولو قال لما غاب وخوطب لتكناه لكن أعجب عنه بأنه دفع التوهين بالمثل كما قاله ابنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تسميته بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمائر الرفع) أقاد بتقديم انظر اختصاص المستتر بالرفع لانه عمدة فلا بد منه لفظا وتقدير او اما غيره ففضله لا دأى الى تقديره اذا عدا من المفظ الارط انظر ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح في ان المستتر من المتصل لان كلامه الاك في نفسه وهو الاصح لامن المنفصل كما قيل ألا يتدأ به ولا يلى الا لا ينطق به أصلا واختار في الجامع انه واسطة لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اه نكت (قوله وأفاق) يجوز وفي جواب الامر ونعقب بالعين المحبة بدل عنه (قوله يتقسم الضمير) أى المتصل بالمر والمراد بالبرز ماله وجود في اللفظ ولولا القوة فيشمل المحذوف في نحو الذى ضربت لاما كان النطق به اما المستتر فأمر على لا يمكن النطق به أصلا ونعقب بسترعرون له المنفصل في قولهم تقديره أنت مثلا للتعريب كما تم فصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فاستمرأ حسن حال من المحذوف لانه بدل عليه اللفظ وانعقل بالقرينة فهو كالموجود وذلك اختص بالعمد اما المحذوف فلا بد له من القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أى بان يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام الأبو بخلاف الواجب وليس المراد بالجر الجواز صحة برونه اذا يقال قام هو على الفاعلية لان المستر مطا لا ينطق به أصلا لانه أمر على وجهه فتسمية هذا جازا ومقابله واجبا بمجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فانه دفع ماله وضع هنا فاداه سم (قوله للواحد) سيد كبحترزة والمخاطب لبيان الواقع ولما ذكرته الى الواحد نحو له في المبدوء بالياء

والنصب نحووا فالواو نحو وشاوما يستعمل الرفع والنصب والجر والياء مثال الرفع اخرى ومثال النصب كرمي ومثال الجر حرمي ويستعمل في الثلاثة أيضا فهم مثال الرفع هم فاعون ومثال النصب أ كرمتم ومثال الجر لهم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهم لا يشبهان نامن كل وجهه لاننا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهو ضمير متصل في الأحوال الثلاثة بخلاف الياء فانه وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرا متصلا في الأحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة لانها في حالة الرفع للخطاب وفي حالتى النصب والجر له متكم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها في حالة الرفع ضمير متصل وفي حالتى النصب والجر ضمير متصل (ص) وأنت والواو والنون لما غاب وغيره كما قالوا علما (ش) الالف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والمهنداتن ومثال المخاطب علما وعلما وعلى ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمكالم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للامة كالم أصلا لانها تكون للغائب أو المخاطب كما ملنا

(٨ - خضري ل)

(ص) ومن ضمير الرفع ما يستمر \* كاعل وأفاق نعقبه اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر وبارز والمستتر الى واجب الاستدراك وجازئ والمراد بواجب الاستدراك ما يحل محله الظاهر ويجازئ الاستدراك ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها استئثار الضمير أربعة الاول فعل الامر للواحد المخاطب كاعل التقدير أنت وهذا الضمير

لا يجوز ازاره لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعل زيد فاما افعل أنت فانت كما كبد للضمير المستتر في افعل وليس فاعل لا فاعل احيحة الاستعانة عنه فتقول افعل فان كان الامر واحداً ولاثنين أو جماعة برز الضمير نحو اضرى واضر واواضرن الثاني الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة نحو اوافق (٥٨) التقدير انا فان قلت اوافق انا كانا تابد للضمير المستتر الثالث الفعل المضارع

الذي في أوله النون نحو نغيب أي  
 من الرابع الفعل المضارع الذي  
 في أوله التاء لخطاب الواحد نحو  
 تشكر أي أنت فان كان الخطاب  
 لواحد أو اثنين أو جماعة برز الضمير  
 نحو أنت تفعلين وأنتما تفعلان  
 وأنتم تفعلون وأنتم تفعلن هذا  
 ما ذكره المصنف من المواضع التي  
 يجب فيها استتار الضمير ومثال جائز  
 الاستتار زيد يقوم التقدير هو وهذا  
 الضمير جائز الاستتار لانه محل  
 الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه وكذا  
 كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة  
 نحو هو سجد تقوم وما كان معناه نحو  
 زيد قائم أي هو  
 (ص) وذوارق وانفصال انا هو  
 وأنت والنوع لانتسبه  
 (ش) تقدم ان الضمير ينقسم الى  
 قسمين مستترين وراز سبق الكلام في  
 المستتر والراز ينقسم الى متصل  
 ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعاً  
 ومنصوباً ويجوز راز وسبق الكلام  
 على ذلك والمنفصل يكون مرفوعاً  
 ومنصوباً ولا يكون مجزواً ذكر  
 المصنف في هذا البيت المرفوع  
 المنفصل وهو أنا عشرنا بالتمتكم  
 وحده ونحن بالتمتكم المشارك أو  
 المعظم نفسه وأنت للخطاب وأنت  
 للخطابية وأنتما للخطابين أو  
 الخطابين وأنتم للخطابين وأنتم  
 للخطابات وهو الغائب وهي الغائبة  
 وهما للغائبين أو للغائبتين وهم  
 للغائبتين وهن للغائبات

(ص) واذ وانتصبا في انفصال جعلنا \* اياي والتقرع ليس بشكل (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو وعد  
 اثنا عشر اياي للتمتكم وحده انا بالتمتكم المشارك أو المعظم نفسه وبالل للخطاب وبالل للخطابية وبالل للخطابين وبالل للخطابيتين  
 وياكم للخطابين وياكن للخطابات وياها للغائب وياها للغائبة وياها للغائبتين وياها للغائبتين وياها للغائبات

(ص) وفي اختيار الراجعي المتفصل  
 اذا تاتي ان يجبي المتصل  
 (ش) كل موضع أمكن ان يوثق فيه  
 بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه  
 الى المتفصل الا في حادثة كره  
 المصنف فلا تقول في كرمك أكرمت  
 اياك لانه يمكن الاتيان بالمتصل  
 ان تقول أكرمتك فان لم يكن الاتيان  
 بالمتصل تعين المتفصل نحو اياك  
 أكرمت وقد جاء الضمير في الشعر  
 منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا  
 كقول الشاعر  
 بالباث الوارث الاموات قد ضمنت  
 اياهم الارض في دهر الدهار  
 (ص) وصل او فصل هاء سلتبه وما  
 أشبهه في كتبه الخلف انتهى  
 كذلك خلتبه واتصلا  
 اختار غيري اختيار الانفصال  
 (ش) أشار في هذين البيتين الى  
 المواضع التي يجوز ان يوثق فيها  
 بالضمير منفصلا مع امكان ان يوثق  
 به متصلا فأشار بقوله سلتبه الى  
 ما يتعدى الى مفعولين الثاني منهما  
 ليس خبرا في الاصل وهما ضميران  
 نحو الدرهم سلتبه فيجوز لك في  
 هاء سلتبه الاتصال نحو سلتبه  
 والاتصال نحو سلتى اياه وكذلك  
 كل فعل أشبهه نحو الدرهم  
 أعطيتك وأعطيتك اياه وظاهر  
 كلام المصنف انه يجوز في هذه  
 المسئلة الاتصال والاتصال على  
 السواء وهو ظاهر كلام أكرمت  
 التوبين وظاهر كلام سلبويه  
 ان الاتصال فيها واجب وان  
 الانفصال

يعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع تضرب كما اتحاد مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدور وكذا  
 لم تعد الواو والالف ونون التسوية مع المضارع لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضرب مع تضربين  
 وانما جل الضمير في الامر على المضارع دون انعكاس لانه الاصل في تدبر (قوله لاجبي المتفصل الخ)  
 أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل الا حيث يتعدى اما للضرورة  
 كبيت الشارح وتقدمه على عامله كاياله فعبدا ولطصره كلاتعبدا والاياله وقوله  
 أنا انذا لندالحاي الذمار وانما \* بدافع عن احسانهم أنا او مثلي  
 أو لكون عامله محذوفا كاياله والشر أو معنويا كاعبدا ثم وأنت مولى كرم أو حرف نفي نحو  
 ما هن أمهاتهم أو فصل من عامله يتبعوه له كخروجون الرسول ويا كم أو ولى أو المصاحبة كقوله  
 فآليت لا أتقأ أحد وقصيدة \* تكون وياهاهم أمه لا يعدى  
 أو لرفع مصدر مضاف الى المتصوب نحو ضمير كمن كمن ظافرين أو لغبر ذلك كفى التصريح  
 (قوله بالباث الخ) متعلق بحظفتي في بيت قبله والاموات ما مخرج وزيادة الباعث أو الوارث اليه  
 وحذف نظيره من الآخر على حد \* بين ذراعي وجهه الاسد أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل  
 فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضله وضمت بمعنى ضمنت أي اشقت عليهم حال من  
 الاموات والدهار برأول الدهر في الزمن الماضي لا واحده من انفسه وقال دهور دهار برأى  
 مختلفة في كافي القاء وس وقصر هافي التصريح بالشدائد ولكن المناسب هذا الاول وفي الصحاح  
 دهر دهار برأى شديد كيلة لئلا يولم أو يوم وساعة سوعاء (قوله هاء سلتبه) تنازعه الفعلان قبله  
 فأعمل فيه الثاني لا الاول كقيل والألاضرب في الثاني الماسياق الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف  
 من الثاني لدلالة الاول لكون الوصل أرجح عنه متعلق بالمعمول الظاهر وهذا كاستثنا من قوله وفي  
 اختيار الخ لا مناقض له كقيل (قوله وما تشبهه) اشار الشارح في حله الى انه على حذف مضاف  
 وما واقع على فعل أي وهاء كل فعل أشبهه سلتبه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل وليس  
 كذلك فالاحسن جعل الاشمو في ما واقع على ضمير والهاء في أشبهه عائدة لهاء سلتبه أي وكل ضمير  
 أشبهه هاء سلتبه فيمسأق سواء كان عامله فعلا كأمه أو هاءا كالدرهم أو ماعطيك ومعطيك اياه  
 (قوله ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لاحد الضميرين فقط  
 كغيري كهم الله في منامك قليلا الآية فان أرى الخلية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكهما ليست خبرا  
 في الاصل فالآية من باب سلتبه لا خلتبه لان النسخ التعيير في خلتبه للضميرين معا تعير الشارح  
 أولى من التعيير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أي وألهما أعرف بانهما المتان  
 فالقدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصم ما وجب الفصل كما سأل في المتن وخرج بكونهما مفعولين  
 ما اذا رفع أو نه ما يجب الوصل مع الفعل ولقد هم غير الاعرف بك وضربك وضربون بالان الفصل انما  
 جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفسد وهذا المرفوع كثر الفعل ويجوز الامر ان  
 مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا مجزورا كعجبت من ضربك وضربك اياك اذ الباء فاعل المصدر  
 مجزور بالاضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الامستعرا كانا الضاربك والضاير اياك بداعي أن  
 الكاف مفعول لامضاف اليه والاتعين الوصل لان المجزور لا يكون الامتصلا اه صان وكذا  
 يجب الوصل في أياضار به بالأل تعين الاضافة فيه فان توثق الوصف تعين الفصل كضارب اياه  
 قد بر فعل أن اشتراط الشارح التعدي الى مفعولين خاص بالفاعل لانه اقصر عليه دون الاسم  
 بق ان موضوع المسئلة الضميران فالويل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك زيد فالظاهر تعين  
 الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقدمه في عبارته



مخصوص بالشعر وأشار بقوله  
في كتبه الخلف انتهى إلى أنه إذا  
كان خبر كان واخواتها خبراً فإنه  
يجوز اتصاله وانفصاله واختلاف  
في المختار منه بما فاختار المصنف  
الاتصال بخوكته واخواته سبويه  
الانفصال بخوكته اياه تقول  
الصدق كتمه وكنت اياه وكذلك  
المختار عند المصنف الاتصال  
في بخوكته وبه وهل فعل تعدى  
إلى مفعولين الثاني منهما خبر  
في الاصل وهما ضمير اياه ومذهب  
سبويه ان المختار في هذا أيضاً  
الاتصال بخوكته في اياه ومذهب  
سبويه ارجح لانه هو الكثير في  
لسان العرب على ما حكاه سبويه  
عنه وهو المشافه لهم قال الشاعر  
اذ قالت حداء فصدقوا

فان القول ما قالت حداء  
(ص) وقدم الاخص في اتصال  
وقدم ما شئت في انفصال  
(ش) ضمير التكلم اخص من ضمير  
المخاطب وضمير المخاطب اخص من  
ضمير الغائب فان اجتماع ضميرين  
منصوبين أحدهما اخص من  
الاسترفان كانا متصين وجب  
تقديم اخص منهما فتقول  
الدرهم أعطيتكم وأعطينته فتقدم  
الكاف والياء على الهمزة هما  
أخص من الياء لان الكاف  
للمخاطب والياء للتكلم والياء  
لغائب ولا يجوز تقديم الغائب  
مع الاتصال فلا تقول أعطينته ولم  
ولا أعطينته وفي رواية قوم ومنه  
مارواه ابن الأثير في غرب الحديث  
من قول عثمان رضي الله تعالى  
عنه أراهني الباطل شيطاناً  
فان فصلت أيدهما

وأخص منهما قول الكافية \* سلبه صل وقد فصل \* ومنه فسبككم الله أنزله كموها  
ان يسألكموها اذير بكمه الله كما مر في الفعل أمانى الاسم فلا انفصال أرجح لضعفه عن  
اتصال المعه ولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله \* ومنعكم يا بني بسطاع \*  
وقوله  
لئن كان حديثاً صادقا \* لقد كان حديثاً حقيقياً  
قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملككم اياهم أي الافراء ولوشاء لملككم  
اما كوالا في الاولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقدم غير الاعرف ولو واصل اقال  
ملككم وهم بشع الكاف الاولى وضم الثانية وقد قال عدل عن هذا انه قد مر في الفصل  
من منشا كلمة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضمير الخ) سكت عن اسمها فادأته  
ذيت شرط كونه ضميراً ويدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصدق كلفه زيد لكن غير مفسر  
الكافية تدل على الاشتراط (قوله واخواتها) مثله في شرح الكافية وجزءاً من أوجه بيان تعيين  
الفصل فيها ولأن ليسى وابسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء ما فيه فيجب  
الفصل كما في ان ليس اياه ولا يكون اياه لا يجب مع الاوقات في هذه المسئلة ما قبلها بان أول  
الضمير ين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ لهم معا (قوله فاختار المصنف  
الاتصال) أي لانه الاصل وكثيره تعلما ونثراً في القصص حديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ  
وتقول أبي الاسود لعبد

دع الخمر يشربها الغواة فأنني \* رأيت أخطاء غمها بما يمكنها  
فان لا يكتنأ أو تكتنه فانه \* أخوها غدته أنه ملباسها  
ومر ادبها بما ينهز ويب لعلمه ان يقول بجهل الميسر وأما الانفصال فاشعر كقوله  
لئن كان اياه لقد حال بعدنا \* عن العهد والانسان قد تبغير  
ولم يحجى نثر الا في الاستثناء ومثله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخاً لهما  
معا (قوله وعما ضمير ان) أي أولهما اخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذين وسلبه الانسخ  
واذا كان أولهما اخص فلا بد من تغييرهما معنى كما هو ظاهر ولا يحتاج لجعل الاخبار فيهما من  
باب شعري شعري الا في الحاد الرثة كما سبأني (قوله أرجح) أي في المسئلة لان حق الخبر  
الاتصال قال الرضى وانما واصل أولهما القرب به من الفعل وان كان حق المبدأ كذلك وواقفه  
في التقديم على باب ظن فجزا الخبر عنه بمنصوب شبه الفضلة فخرج الى أصل الخبر بخلاف كتبه  
فلما يجزها الا ضمير رفع كثره الفعل فاشبهها ضميرته فخرج الى أصل الضمير من وصله بعامله (قوله  
اذ قالت الخ) حذاهم بالياء على انكسر اسم امرأته قيل هي الزباء وقيل غيرها وكانت تبغير من  
مسافة ثلاثة أيام ولا تلحظ في قول وقوله ولذا صار هذا الشعر مثلاً في تقديم قوله على غيره كما هو  
مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاشعوى دون غيرها وضابطه  
أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضمير يونان فاسئلوا عن اتصالهما وتقدم المرفوع  
وان كان اتصا بضمير به كونه كثره العامل فلا يجوز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا  
معارض بخلاف الابواب الثلاثة ونص به ما دعى ان جواز الامر من مشروط بتقديم الاخص  
لان قوله وما أشبهه يصدق بأي شبهه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتموني) أي ولا حسبتوني  
ولا كنون بل يجب الفصل بتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كما مر وكثير من القدماء لكن  
انفصل عندهم أرجح (قوله أراهني الخ) الباطل فاعل أرى والياء مفعول أول والياء ثان وشططاً  
ما قال ابن الأثير وفيه شذوذ ان الوصل وزله الواو لان حقه أراهموني كراهيها (قوله

كتبنا بالخير وان شئت قد ضمت

الاخص فقلت انهم اعطيتك  
اياه واعطيتني اياه وان شئت قدمت  
غير الاخص فقلت اعطيتك اياه  
واعطيتك اياه والله اعلم بقوله

وقدم ما شئت في انفصال

وهذا الذي ذكره ليس على اطلاقه

بل انما يجوز تقديم غير الاخص

في الانفصال عند من اللبس فان

خمس فليس لم يجز فان قلت زيد

اعطيتك اياه لم يجز تقديم الغائب

فلا تقول زيد اعطيتك اياه لانه لا يعلم

هل زيد اخذ او ما اخذ

(ص) وفي الاتحاد الرتبة الزم تفصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا

(ش) اذا اجتمع ضميران وكانا

منصوبين واتحدوا في الرتبة كان

يكون المتكلم من او مخاطب من او غائبين

فانه يلزم الفصل في أحدهما فنقول

اعطيتني اياه واعطيتك اياه

واعطيتك اياه ولا يجوز اتصال

الضميرين فلا تقول اعطيتني

ولا اعطيتك ولا اعطيتهم ونعم ان

كانا غائبين واختلاف لفظهما

فقد يتصلان نحو اريد ان التزم

اعطيتك اياه واليه أشار بقوله في

الكافئة

مع اختلاف ما ونحو ضمت

اياه الارض الضرورة اقتضت

وربما ثبت هذا البيت في بعض

نسخ النسخة وليس منها وأشار

بقوله ويقتضيت الى آخر البيت

الى أن الاتيان بالضمير من صلا في

موضع يجب فيه اتصاله ضرورة

كقوله

بالباع الوارث الاموات قد ضمت

اياه الارض في دهر الدهابر

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)

وقبل بالنفس مع الفعل التزم

(ش) اذا اتصل بالفعل بانه المتكلم

كتبنا بالخير) من هذا مع ما قبله يعلم جواز الامر من حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولى  
لتبادر بخلاف المراد لان الفاعل معنى وهو الاخص فيجب تقديمه على الماخوذ ضميرا كان أو ظاهرا  
فلو قدم غيره تبادر انه الاخص فحصل اللبس وأما عدم العلم بشئ فاحمال لا لبس (قوله وفي الاتحاد  
الرتبة الخ) قال سمى أي في باب سلبه وختنه لان من قبله ما كان أحد الضميرين أخص فهذا  
محتمل وكذا انقصر الاشئني في التمثيل عليه ما ومقتضى ذلك ان باب كان يجوز فيه الوصل مع  
اتحاد الرتبة ككتبتني بضم اتاء وكتبتك بفتحها ويكون الاخبار فيه على محدثي شعري كما  
سمي أي وزعموا بوجه أن اجتماع الوصل فيه ما حجتنا دعا دولته والى الثاني مع ايهام كون الثاني  
ما كذا وهو قد وقع عندنا لاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما ومثله في الغيبة حدثت أن يكنه الخ  
لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا اختلاف في نوعه بخلاف ما قبله لاسيما أن كون الفاعل  
والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضاً من عن الاشئني ان  
تقديم الاخص واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة لأن يراد تقديمه عند  
وجوده فليتلزم ويجز (قوله وقد يبيح الغيب فيه) أي في الاتحاد الرتبة (قوله المتكلم من أي) يجب  
الاصل وان كان في ذلك الترتيب لكلام واحد أو مخاطب واحد لا يمكن الاتحاد تيمم ما في اتسكلم  
والخطاب الاحتمال بخلاف الغيبة وفي نسخ اتسكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد  
مدلول الضميرين كان الاخبار في خلت اياه على حديثي شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي  
في الاقراء والتذكير أو ضد هما كنهه ونحوهم أحسن الناس وجوهاً وأضمر هو هواسوا باعد  
الها أن كاذراً تارة باشعوا أعطاها وهاهنا الان الفصل حينئذ أجوداً وتخلصا من قريهما  
اذابن بينهما الحرف واحد بخلاف ما مر وانما اشترط الاختلاف لدفع نحو الی الملین وایهم  
التأكيدي قد غلبت لان اختلاف لفظ الضميرين في التحدی الرتبة اذ لم يرفع أو لهما يلزمه تعدد  
مدلولهما ما وذلك لا يمكن في الخطاب أو الاتسكلم لانهما حينئذ في واحد لا يقال عاتلني ولا  
ظنمتك (قوله ولزمه وأشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بتذكير وصل أي  
يبيح الغيب فيه نوعاً خاصاً من الوصل وكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في التكت  
وفي ابن الميت انه هو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

والاضطرار سوغوا في ضمت \* ايهم الارض حقق ما ثبت

(قوله ورعاً ثبت) أي بهد قوله وفي الاتحاد الرتبة (قوله وقبل بالنفس) أي المتكلم بقرينة وابي

وليتي فلا يرد اطلاق النفس على الخطاب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالترتم أو حال من

بالنفس ومنه فهمه انها لا تزم مع غير الفعل بل بالترتم بواجبه أو مرسجوية أو استواء كما بينه

بقوله وليتي فشا الخ أو تنوع وهو ما عندنا وفي الترضيع انها تزم مع اسم الفعل المتعدي أيضاً

كدارا كتي وعدا كتي وحكي الفراء مكان كتي أي انتظري لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان

من حقها أن تلحق بقية الاسماء لقيام اخذ الاعراب سكن تركت للاتصال بين المتضامين وقد

لحق شذوذاً اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله

عليه وسلم لله يود دهل أنت صادق قوي ولو حذفت قيل صادق بكسر القاف وشذ الماء وقوله

وليس عبيدي وفي الناس معجم \* صديق اذا أعاب على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روى بلا نون وبها أي أخوف

الامور التي أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلهم يهضمه فلا يخطئ

عليهم تليسه بخلاف غيره فرب متبني بالصلاح أضر على الامة من تبعا بالفسق (قوله

نون وقاية وليسي قد ضمت

لحقه لا وما نون تسمى نون الوقاية وميت بذلك لانها تاتي الفعل من انكسر وذلك نحو اكرمني ويكرمني واكرموني وقد جاء حذفها مع ليس شذوذا كما قال الشاعر (٦٢) عدت قومي كعديدا الطيس \* اذهب القوم الكرام ليسى واختلف في افعال التعجب هل

تلمسه نون الوقاية أم لا فتقول ما أفترى الى عفوانته وما أفترى الى عفوانته عند من لم يلزمها فيه والصحيح انها تلزمه (ص) وليتني فسا وليتني ندرا

ومع اعل اعكس وكن بخيرا في الباقيات واضطرارا خففا

مضى وعني بعض من قد سلفا (ش) ذكرني هذين البيتين حكيم نون الوقاية مع الحروف فذكر ليت وان نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقوله

كمية جابر اذ قال ليتي

اصادفه وأفقد جل مالي

والكثير في لسان العرب ثبوتهما

وبه ورد القرآن قال الله تعالى

بالميتي كنت معهم وأعمالهم فذكر

انهم اعكس ليت فالفتح يجزئها

من النون كقوله تعالى حكيمه عن

فرعون لم لي أبلغ الاسباب ويقول

ثبوتهما كقول الشاعر

فقلت أعبرني اتقدم لعاني

أخطبها قبرا لا يبيض ماجد

ثم ذكر انك بالخيار في الباقيات

أى في باقي أخوات ليت وليعل

وهي ان وأن وكان ولكن فتقول

اني وانني وانني وكانني وكانني

ولكنني وليكنني ثم ذكر ان من

وعن تلزمه نون الوقاية فتقول

مضى وعني بالتشديد ومنهم من يحذف

النون فتقول مضى وعني بالتخفيف

وهو شاذ قال الشاعر

أيها السائل عنهم وعني

است من قيس ولا قيس مضي

لحقته نون الوقاية) أى وتندغم فيها نون الرفع في الأفعال الخمسة أو تنقل كأمروني وتحاجوني وقد تحذف احدها متخففا أو الصريح انون الرفع لانه عهد حذفها في ذلك لانها تاتية عن الضمة التي تحذف تخففا وشذوذا مع فعل الاناث ولا فرق في الفعل بين الماضي المنصرف وغيره كذكرني ويذكرني وتعلمني وعداني وحاشاني اذ جعلت أفعالا كقوله

تمل الندى ما عداني فأننى \* بكل التعجب وي نسي مولج

فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاي (قوله لانها تاتي النعل) أى الصريح وحل عليه نحو دما وجرى طرد الساب وقوله الكسر أى الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي يسبب بالمتكلم لانه أخو الجري الاختصاص فصنع عنه الفعل مثله أماما لا يختص به بأن يدخله أصلا كالذي قبله بالخطأ أو يدخل فيه كما كذا في التخلص من السكونين فلا حاجة لمصونه عنه فلا بد من قضا والناظم لانها تاتي بسبب المتكلم يساء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث بنحو اكرمني واكرمي وحل الماضي والمضارع على الأهرود خلت في غير الفعل لتي تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع

ليس) أى تشبهها للعرف الاتية في الجود والقياس لزومها كسر الأفعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شعثا صيده (٣) عليه رجل انسي أى يلزم رجلا غيري (قوله الطيس) بفتح المهمله وتسكون التجمة الرمل الكثير واذا ظرف زمان لعددت أوله فاجابة والمعنى عددت قومي كالرمل كثر وقت ذهاب الكرام ونفاجاني ذهابهم سوى واسم ليس مستتر ومو والياء خبرها أى ليس الذهاب اى فقهه شذوذا خرسيت اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفترى) من فقر بالكسر أى أفترى لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ (قوله عند من لم يلزمها) هم الشكويون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعله فاندازها النون كما عند البصريين (قوله الا ندورا) ظاهرة جواز اختصارها وهو حسد قولى الناظم والثاني قصره على الضرورة (قوله كمية جابر الخ) قبله

عنى مز يدريذا فلاقى \* أغائقة اذا اختلف العوالى

كمية الخ كان مز يدوي جابر غمينا لقائه زيد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخيل لعداوة بينهما فلما القياه طعنهم اوهر باق كالذلك والعوالى الرماح والميسة النقى (قوله والكثير ثبوتهما) أى تشبهها الفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عمله الجري بعض الاحيان وقوى الامثال في بعض لغاتها وهو لعل بالنون عارض شبهها فتدورت معها النون وانما خبر في الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو نونى الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتهما) قال ابن الصائغ لكسبه أكثر من تجزئ ليت فتقوله اعكس أى فى مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة التعت وأخطأ أى أخطأ والقبر الغلاف والابيض السيف والماسجد العظيم (قوله فتقول انى واننى) فتبوتها تشبه الفعل وحذفها لتقوى الامثال لان الفعل حصل بها وقيل حذف الاول لسكونها وانسا كن أولى بالتفسير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التى يلحقها التغيير وكذا: اختلاف فى انما التشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانما ضمير عده قالة الروادى اه صبان (قوله تلزمهما) أى التحفظة هما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيريه (قوله من قيس) يروى بلا صرف على ارادة القبيلة ومصر ولا ارادة آبائها (قوله

(٣) قوله عليه جلال الخ فيه نيابة اسم الفعل عن المضارع واللام معا فله وشاذ لانه انما ثوب عن الفعل وحده ولا يقال انه تاتى عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر به بذيل الهاء التى هي حرف غيبة كالكاف فى هالك تحرف خطاب والفاعل مستتر اه منه

وفي لدني متعلق بقول خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق بقول خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر المتعلق على المستدرك ومتعلقه بالحذف رد عليه أعمال المصدر مؤخر او محلي بال والثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقوله أيضاً الى قوله الحذف فيها كادني في من الوقاف بمعنى يأتي لامن المنى (قوله بالتخفيف) هي لانفع ولم يجعل فونها الوقافية لحقت بالساكنون لضم الدال في الآية ولابد لضم وجهما لقناني لان هذه يقال فيها الهمزة بلا فون كما قاله سيدي به لان النون انما تحفظ البناء على الساكن لا غيره كما هو صريح كلام سيدي به هذا لان النون تضاق للهمزة بخلاف لان منعه (قوله أي حسبي) تنسب لكل من قدني وقطني على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيدي به بخلاف الكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم الناعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد فام وقط الطرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي كافي المعنى أو كفي كما استقر به الدمامي لان اسم الفعل المضارع يختلف فيه فان النون تلتزمهما كما لا فاعل كما هو عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤه ما على الساكنون وقد يكسران وقد يمدان كما في الروداني (قوله قدني من نصر الخ) فقامه

\* ليس الامام بالشحيح المجدد \* وانتم الذين عبد الله بن الربيع وابنه خبيث على التغليب وهو وأخوه مصعب وروى بصيغة الجمع على ارادة خبيث من عبد الله ومن على رآه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروي والياء اشباع للامتكلم من جرح ومن الحذف أيضاً ما في صحيح البخاري من فوعا لا تزال جهنم تقول هل من مفريدي حتى يضرع العزة قدمه فيها فمقول قط وقط يروى بعضها الى بعض يروى يسكون الطاء وكسرها بالياء وبها وقطني بالنون وقط بالتونين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التعليل عليها بهزهم وكبريائه وقيل ما قدمه الهامور دانه يخلف لها اخافة اذ لا ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

### (العلم)

يطابق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار انا مشأت في البحر كالاعلام وقول الحسناء

وان يحرق الدائم انما تهداه \* كانه علم في رأسه نار

وعلى الرابطة والعلامة تنقل اصطلاحاً الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقوله انه علامة على مسماه فيصلى للسكره أيضاً بحسب أصله ~~كان~~ شخص سياسي في (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه بالتعريف لا العكس وللمتداهنا واجب التأخير لعدم خبره على بعض الخبر على حذم \* عين جبينها فان عاد الى اسم فاضاقته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى اللام الاختصاصية ومطلقاً حال من فاعل يعين أو صفة مصدر محذوف أي تعينها مطلقاً (قوله وخراً) بكسر الميم والنون علم المرأة الآتية من قول من ولدا الارنب كما في قوله

\* لينة المس كس الخرق \* فلا ينصرف للعيسية والتأنيث ولكن المراد هنا لفظه وانما سمعه لحكاية أصله أو لانه لحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواش) نفسه تلج لقوله تعالى وثامنهم كائهم حيث ذكر سبعة أو علام وغتهم بالكاب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعينه لانه يحصل له لان المسمى لا يكون الاعيننا والمراد ما يعين التعيين الخارجي والذهني معاً كغالب علم الشخص أو الذهني فقط كعلم الجنس لماسياً في بعض علم الشخص كعلم تضعه لولده المتوهم وجوده ذهنياً وكعلم القبيلة الموضوع لجموع من وجوده وسبب وجوده فان هذا الجموع لا يوجد الا ذهنياً فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسيره للاطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لان تعين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعات لتعيين

(ص) وفي لدني قدني وفي

قدني وقطني الحذف أيضاً قدني

(ش) أشار به هذا الى أن الصحيح في

لدني اثبات النون كقوله تعالى قد

بلغت من لدني عزذرا وقل حذفها

كقراء من لدني بالتحذف

والكثير من قد وقط ثبوت النون

نحو قدني وقطني وقيل الحذف

نحو قدني وقطني أي حسبي وقد

اجتمع الحذف والاثبات في قوله

قدني من نصر الحبيبين قدني

(ص) \* (العلم)

اسم يعين المسمى مطلقاً

عليه كيعن وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق

وشدق وهله وواش

(ش) العلم هو الاسم الذي يعين

مسماه مطلقاً أي بلا قسمه التكميم

أو الخطاب والغلبة فالاسم جنس

يشتمل السكره والمعروفة ويعين

مسماه

مسماها لكن بواسطة قرينة امام معنوية كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للمنادي  
 أو لفظة كصفة في ما ووصول وال في مدخولها وانظار ان منها الاضافة في غلام زيد أو حصة  
 وهي الإشارة بنحو الالصع في اسم الإشارة تعيين الملبول انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا مرد  
 أن العلم المشترك يحتاج قرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد الوضع أما باعتبار كل وضع على  
 حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب ناري وان  
 المتخصص في الكوكب الخصوص فعدمه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع (قوله أو الغيبة) أي  
 معرفة من جعلها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حذف المسمات وفي نسخ العقلاء وهي ظاهرة  
 أهم ذاتها (قوله للعقلاء الخ) خبر ان والوضع حذف المسمات وفي نسخ العقلاء وهي ظاهرة  
 (قوله من المؤلفات) هذا في العلم الشخصي أما الجانبي فاما يكون عالما بالضمير المؤلف كالمصباح  
 والحشرات الاتية وقد يكون ما لو كان في المضاعف للقرس وأنى الدعاء بفتح الملهمة وسكون المجهمة  
 وبالفاء ممدودا لا حاق وهي ان بيان بشد الالف فيمالة لا لسان المجهول وهو من الاضداد لان  
 المجهول صعب خفي لا هين بين وفي الحسبك وقال ما أدري أي هي بنبي هو أي أي الناس هو قال  
 ابن هشام وكلهم جعلوه لعدم الشعور به كالآل في الوقوف وكذا أبو الدعاء انفرجهم عنه فأداه المصحح  
 (قوله أخت طرفة) بفتح الملهمة والراء في القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب  
 أويس القرني رضي الله تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح عين ولبساحل الهم (قوله قرس) أي  
 لمعاوي رضي الله تعالى عنه (قوله وشق) قيل بالذال المجهمة وقيل بالهملة جمل للنعمان بن  
 المنذر (قوله وسمي إلى الخ) أي أي العلم جان كونه اسم الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم  
 في الشعر بلفظ التقديم فلما رده مقابل الفعل والحرف وفي نحو وعلم آدم الاسماء فلما رده مطلق لفظ  
 موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافية في أوله أب الخ لا نحو أنور زيد فأم  
 مسمى به لانه تركب اسنادا ولان المركب الاضافي فيه مركب علم (قوله أب أو أم) أي أو أب أو بنت  
 أو أخ أو أخت أو عم أو أمة أو خال أو خالة سم (قوله ما شعر من الخ) أي باعتبار منه وهو الاصل  
 فان ذلك قيد بقصد تبعها قاله السيد وفي النص يحسن الابهري ان الاسم بقصد به الذات فقط  
 واللقب بقصد به الذات مع الوصف والذات مختارة عند التعظيم أو الالهة اهـ وقد تضمنه ان اشعاره  
 مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مقهوما آخر يلاحظ تبعها وبنت الهوان كان المقصود  
 منها الاصل المجرد الذات فلا يراد ان يجوز بذات الشتر بصفة كمال كمن فيه اشعار بها او بعيد كونه  
 لقبانم اذ سمي به شخص آخر بعد ذلك الاشهر ان كلقبا أفاده بس واعلم أن المفهوم من كلام  
 الاقدمين كافي في الروايات ان الاسم ما وضع للذات ابتداء كان ما كان ثم ما وضع بعده فان كان  
 مصدرا بابي مثلناهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعرا فهو واللقب سواء وضع قبل  
 الكنية أو بعده فالثلاثة متباينة وفي السجاني عن سم ان الكنية واللقب يحتملان في نحو أبي  
 الفضل وتنفرد الكنية في أبي بكر واللقب في خطه الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير  
 وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير أفر بصفة في كنيته باني القاسم مع قوله  
 صلى الله عليه وسلم تسوبا سمي ولا تكنوا بكنيتي فأجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبر وآخر  
 وضع الكنية عن الاسم لكن فيه أن ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجا عن  
 الثلاثة وهو خلاف المقرر الآن يجعل اسمنا تاسا وقيل لا فرق بين الثلاثة الابالينية فقط كالبي  
 انغير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار باللقب وعلى هذا  
 يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كانوا سميها كنيته احسن ما قبله لبيان نسبة الاسم والكنية عليهما

فصل أخرج النكرة وبلا قيد  
 أخرج بقية المعارف كالضمير فانه  
 يعين مسماه بقية التكلم كانا  
 أو انظاظ كانت أو الغيبة كهو  
 منديل الشيخ بعلام الاثني وغيرها  
 تنبها على ان مسميات الاعلام  
 للغة لا موصوفهم من المؤلفات  
 شفعوا رجل ونحو في اسم امرأة  
 من شعراء العرب وهي أخت طرفة  
 ابن العبد لانه وقرن اسم قيسلة  
 وعدن اسم مكان لاحق اسم قرس  
 وشذم اسم جبل وعيلة اسم شاة  
 وواشق اسم كلب  
 (ص) واما أي وكنية ولقبها  
 وأخرن ذان سواء محبا  
 (ش) يقسم العلم الى ثلاثة أقسام  
 الى اسم وكنية ولقب والمراد بالاسم  
 هنا ليس بكنية ولا لقب كزيد  
 وعمر وبالكنية ما كان في أوله  
 أب أو أم كأي عبد الله وأم الخير  
 وباللقب ما شعر به ج

الآن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب على بن الحسين  
ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع أخيهما في فتح العراق وولدت  
الثانية سالم بن عبد الله بن عروا والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة نفاوا أهل المدينة  
زحدا وعلما وكانوا يرغبون عن التمسري فرغبوا فيهم حينئذ (قوله كاتف الناقة) لقب جعفر  
ابن قريع أبو بطن من سعد كان أخوه قسم ناقة بين نسائه فغدا لما أخذ قسم أمه ولم يبق إلا رأس  
فجزها من أنفها فلقبه به وكانوا يعضون من هذا اللقب حتى قال الخطبة  
قوم هم الأتف والأذنا غيرهم \* ومن يسمي بألف الناقة الذنبا  
فصار مذموا والنسبة إليه أنفي اه نصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لأنه  
يشبه بالاشعار بالصفة ولئلا يتوهم إرادة مسماه الأول في نحو بطة وألف الناقة وجل الباقي عليه  
ولتأخر عن الاسم وضعا فكذلك اللفظ (قوله لا يقلل) أي لم يشتهر اللقب والجار بكثرة لانتفاء  
الاسم ثم نقوله تعالى إنما السج عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن  
ذا الكلب) متعلق بأبلغ في قولها  
أبلغ هذا بلا وأبلغ من يبلغها \* عنى حديثا وبعض القول تكذيب  
بأن الخ قالته أخت عرو في مرثية أولها  
كل امرئ يجمع الله ويكره \* وكل من غالب الأيام مغلوب  
وذا بعض صاحب وعمر يدل منه وبطن شربان اسم وضع خبران وجله يعوى الخ حال أو عكسه  
وشربان بكسر الشين شجرة تعمل منه القنبي ومن تقدمه أيضا قول أوس بن الصامت  
أما ابن من يبقا عجز ووجدى \* أبوه من ذرماه السماء  
كان عرو المذكور بليس كل يوم حلتين فإذا أمسى من قههما كراهية أن يلبسه ما غره، فلقب  
من يبقا (قوله فأما مع الكنية الخ) رجع كثير وجوب تأخيرها عنها أيضا لما مر في الاسم فأبى المتن  
على عمومها ولا ترتيب بين الاسم والكنية فنقد بينهما أقسم بالله أبو حفص عر \* ومن تأخيرها  
قول حسان  
وما افتخر عرش الله من أجل هاتك \* سمعناه إلا بعد أي عرو  
ولم أرف ذلك خلافا (قوله وذا جعل آخر) ينقل حركة الهمزة إلى اللام (قوله لسلامته مما ورد)  
أجيب بأن قوله وإن يكون أي اللقب وسواه مفرد في الخ فترسه على عدم دخولها في السوى لأنها  
لا تكون مفردة ورده سم بأن كون السوى مفردا يتحقق بعض أفرادها فقط وأن كان البعض الآخر  
مر بكافة تدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح النسبوطي أنه وجد كذلك في نسخ (قوله مفرد بن) المراد  
بالمفرد هنا كتاب الحكامة ما قابل المركب بخلافه في باب الأعراب والمتبدل والمنادى كما لا يخفى وأما  
ما لا يدل جزو على جزء معناه فاصطلاح من طوطي (قوله فاضن) قال في التصريح بالامتناع ككون  
الاسم أو اللقب بال كالحرف كزوهرون الرشيد فيمنع الإضافة فكأن عليه ابن خروف اه وفيه  
أن ألفت في الثاني فقط لا تتعها بكلام الرجل وعبد الأمير فتأمل بئى أن قوله هنا فاضن فتم  
يقضى اطراد الإضافة في المتحد بن معنى وقوله في الإضافة ولا يضاف اسم لما لا يتحد الخ يقتضى  
معناها هنا ويقصر على ما ورد مع تأويله وقد كرهوا التأويل من جله ما ورد ويجب تأويله إضافة  
الاسم إلى اللقب فين الكلامين تناف قطع كما في الحظفي وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأضف أبى  
الإضافة الواردة مع تأويلها لا تنافي في جمع إلى ما هنالك من قصره على السماع لكن ربما يفسد  
خوى الكلام هنا قياسه فتأمل (قوله ولا أتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا وبردق التبعبة

لغة أي اجعل الذي جاء آخره لا أو عطف بيان (قوله الاضافة أي على فأويل الاول بالمسمى لانه  
 المعترض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالباً وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعد  
 كزوب هذا يندفع اتحاده عن المضامين لاختلاف هذا التأويل وجعل الزمخشري اضافة الاسم  
 الى الاقرب لفظاً لانه لا تقدير انفساً كما كذا كاضافة الوصف الى موصوله اذا المعنى على البدلية أو البيان  
 فلا يحتاج لتأويل بل بخلاف المعنوية اسقاطي (قوله كزوب) هو في الاصل خرج الرأى ويطلق على  
 اللثيم والحاقيق (قوله وأجاز الكوفيون) أي وبعض البصريين الاتباع أي بدلاً وبيناً وعدداً  
 هو الحق لعدم احواجه للتأويل يجوز له أن يعملاً يصح بدونه ومشله النقطع قال المصنف وإنما  
 اقتصر سيدي به على الاضافة لانها خلاف الاصل فيبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى  
 الاصل مع اعتضاده ما بالسمع (قوله وجب الاتباع) أي بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافي  
 جواز النقطع الا في هذا واختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعد أضاف الناقه كما سرح به  
 الرضى لانه كلام عبد الله فالاضافة في صورتى كون الاول مفرداً والاتباع في صورتى كونه مركباً  
 (قوله وجعله الخ) عطف على منقول أي ومنه جله ومنه ما ركب الخ ومقتضاه انهم ما قسمه ان  
 ثلثه منقول مع ان شامل لهما ولا مضاف الا لأن يجعل من عطف الخاص اهتماماً به أو يخص المنقول  
 المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجله هي المركب الاسنادي بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد وأما  
 المزج فهو مزج الكامنتين كلمة واحدة فمنزلة لا تانيه ماضية لانه التانيث متماثلها في ان الاعراب  
 على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كبعلبك ومعدنك وبالمركب والمركب الاعراب المذكر كورما بمجمل  
 المحلى لم يدخل نحو خمسة عشر وسيدويه على لغته ثمانية ومركب من الظروف والاحوال كصباح  
 مساء وشغفر بغير بفتح الحزأين للبناء فكل ذلك من المزج والاضافى كل كثنين نزلت تانيه ماضية  
 التثوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية متلازمة لحالة واحدة قال يس ولم نسم  
 العرب بركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد مركب من حرفين كالنفا  
 أو حرف واسم كزيد أو حرف وفعل كقذفه لانها تتحرك كالجله وأما المركب التوصيفي كزيد القائم  
 لم يخلق بالمفرد اه (قوله ذا) أي المزج مبتدأ وبغيره به متعلق بمعدنك وهو فعل الشرط بفسره  
 ثم المذكر كورما بعبارة الشرط لاختصار اصله ليشير الى الاداة والشرط وجوابه خبر (قوله  
 هر تجبل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تنبي فكما أنها مؤخر من قولهم ارتجل الشئ  
 اذا فعله فاشاع على رجليه من غير أن يقعد يترقى اه قصر بجمع (قوله والى منقول) منته العلم  
 بالغلبة لان غلبته كالوضع الحديد خلافاً لمن جعله واسطة قاله في الاثبات وقيل كل الاعلام منقولة  
 لأن أصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في خصوصه ما قد قيل كلها من تجلته  
 (قوله ما لم يسبق له استعمال) أي للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد ثم لا كفعل  
 فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون همتها والثاني لم يستعمل هو  
 ولا مادته فالتأويل لم يمت في ذلك غيره فأفاده المصرح ولو تبدل الاستعمال بالوضع خرج ما نزل بعد  
 وضعه فقط فانه من المنقول كما في شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أي قبل نوعها الحاضر بفتح  
 اسماة على الشخص فانه منقول كما قاله الشنوافي وغيره لاختلاف النوع ودخل سعدا لامرأة  
 غير الاولى فانه من قبل لاتحاده (قوله وأد) نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أدته وهي المرمقة  
 الود كعرف وعرفة والهمزة تبدل من الواو المضرومة كما في أقتت وأجوبه جمع وجهه وقال شيخ الاسلام  
 ادع لم رجل مشتق من سديويه من الود فهو زبدل من واو وعنه غيره من الادبغ الهمزة  
 وكسر ها وهو العظيم فمزمته أصلية اه ولعل ارتجاله مبني على هذا (قوله كفضل) أي وزيد فانه

وجب عند البحر بين الاضافة نحو  
 وهذا سعيد كزوباً يت سعد كزوب  
 ومررت بسعد كزوباً  
 الكوفيون الاتباع فتقول سعيد  
 كزوب سعيداً كزوباً وسعيد كزوباً  
 ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا  
 الكتاب وان لم يكن ما يفردين بأن كانا  
 من كين نحو عبد الله أضاف الناقه أو  
 من كوا مفرداً نحو عبد الله كزوب سعيد  
 أضاف الناقه وجب الاتباع فتنبع  
 الثاني الاول في اعرابه ويجوز ان يقطع  
 الى الرفع أو النصب نحو ومررت بزيد  
 أضاف الناقه وأضاف الناقه فالرفع  
 على اضماع مبتداً التقدير هو أضاف  
 الناقه والنصب على اضماع فعل  
 التقدير اعنى أضاف الناقه فيقطع مع  
 المرفوع الى النصب ومع المنصوب  
 الى الرفع ومع الخبر وروى النصب  
 أو الرفع نحو هذا زيد أضاف الناقه  
 وزيداً بزيد أضاف الناقه ومررت  
 بزيد أضاف الناقه وأضاف الناقه  
 (ص) ومنه منقول كفضل وأسند  
 وذو رجب كسعاد وأد  
 وجله وما عجز بركب  
 ذا النغبو ويه تم أعربا  
 وشاع في الاعلام ذوالاضافة  
 كهدشس وأني خافه  
 (ش) ينقسم العلم الى مرتجل والى  
 منقول فالمرتجل هو ما لم يسبق له  
 استعمال قبل العلمية في غيرها  
 كسعاد وأد والمنقول ما سبق له  
 استعمال في غير العلمية والتبطل اما  
 من صفة كورث أو مصدر كفضل أو  
 من اسم جنس كسعد وهذه تكون  
 معربة

أومن جملة كقام زيدوزيد قائم وحكمه انما اتحي فتقول جاني زيد قائم ورأيت زيد قائم ومنزيت زيد قائم وهذه من الاعلام المركبة ومنها ايضا مركب تركيب نحو يعليكم ومعديكم وسيدي

(٦٧)

ان ختم بغيره به أعرب وبغيره  
أنه ان ختم به لا يعرب بل يبنى وهو  
كذلكه فتقول جاني يعليكم  
ورأيت يعليكم ومنزيت يعليكم  
فتعرب به أعرب مالا تصرف ويجوز  
فيه أيضا البناء على الفتح فتقول  
جاني يعليكم ورأيت يعليكم ومنزيت  
يعليكم ويجوز أيضا أن يعرب  
اعراب متضاهين فتقول جاني  
حضر موت ورأيت حضر موت  
ومنزيت حضر موت وتقول فيما  
ختم به جاني سيدي ورأيت  
سيدي ومنزيت سيدي به تنبيهه  
على الكسر وأجاز بعضهم أعرابه  
اعراب مالا تصرف نحو جاني  
سيدي ورأيت سيدي ومنزيت  
بسيدي ومنها ما مركب تركيب  
اضافة كعبد شمس وأبي خافة وهو  
معرب فتقول جاني عبد شمس وأبو  
خافة ورأيت عبد شمس وأبا خافة  
ومنزيت عبد شمس وأبي خافة وتبه  
بالماء الن على أن الجزء الأول يكون  
معربا بالحر كعبد والآخر  
كالي وأن الجزء الثاني يكون منصرفا  
كشم وغير منصرف كخافة

(ص) ووضعوا البعض الأجناس علم  
كعلم الأشخاص لفظا ووعم  
من ذلك أم عريط والعقرب  
وهكذا أفعال التعال

ومثله بقوله أم عريط  
كذلك أفعال التعال  
(ش) العلم على قسمين علم شخص  
وعلم جنس فعلم الشخص لمكان  
ومعنى وهو أن يراد به واحد بعينه  
كزيد وأجدول فني ووجهة محبي  
أجدود ومع دخول الألف واللام عليه  
فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلا فتعنه من الصريف

مصدر زادن زيد (قوله أومن جملة) أي فعليه أو راحية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاحمية  
غير مسبوقة وانما قاسمها الاتحاد على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كما طرأ  
لما زاد أو مستتر كقوله \* ثبت اخواني بني زيد \* يضم الدال في كل هذه فتحي كما قاله الشارح  
فاعرابها مقدر للجملة كما نقله يس عن السيد والباب وليت من المني أما المنقول من الفعل  
وحده فعرب كالا تصرف للعلية ووزن الفعل ماض كان كشمير بشد الميم لغرس وبشر بشد الميم  
لما يقرب مكة أو مضارع كشمير كشمير نوح صلات الله عليه أو امرأته كشمير بكسر الميم والهمزة  
لما زاد لان سالها يقول لصاحبه صحت من الفزع قال الرضي وانما كسرت الميم وإن كان الفعل  
من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فعمل  
معاملة الاسماء ولم يجعل هذه كزيد لئلا يخالع نعمها من الصرف كقوله

أشلى سلاوية بأنتو بأنتو \* بوحش إصمت في أصلها أو  
فخر إصمت بالفخمة ولم يحسن سكينة ومعنى أشلى الخ أخرى الصائد كلاسلاوية في أصلها أو دأى  
عرب بوحش تلك المقارنة بخلاف زيد فان جملة من راضة الحكاية فان احتمل النقل من الجملة  
والفعل وحده كقوله \* وجدتي إجماع فارس شرا \* جل على الثاني لان النقل من الجملة  
خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بديل كشمير زيد المنار (قوله يعليكم) بعل اسم ضمير يتركز  
بعده فزج وجعل على البلدة (قوله ومعديكم كبر) بكسر الدال شدوزا القياس فتحها كبرى  
ومسحى قاله المصنف هنا وقال في باب الشداع معديكم كبر أي تجاوزاه وقضيه  
انه اسم مقول على اعلان مرضى فلا شدوزا ولا يفعل فانه خلاف للمعنى المذكور قاله الرضائي  
ولا يصح تحقير بانه وان كان القياس شذها كرضي لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله)  
اعراب مالا تصرف أي على الجزء الثاني أما الاول فإزم الفتح أو الكسرة وكذا نحو سيدي وذا  
أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيه بالخمس عشر يجمع المزج في كل لان موجب  
البناء انما وجد في الثاني وهو قضيه معنى العطف كأم واذ اسمي بالركب العددي حتى يتأخر  
على الأشهر كما سيذكره المصنف في باب غير الدنيا من جها غير العددي (قوله اعراب متضاهين) أي  
فيخفف العجز أبدا ويجري على الصدر وجوء الأعراب الآن الشبهة كغيرها لا تظهر في نحو  
معديكم وان كنت تظهر على الياء في غير مثله بالتركيب (قوله فتنبه على الكسر) أي تغلبا  
لجزئه الثاني لانه اسم صوت مبني لمعلم تأثر به الواصل وكسر على أفضل التخاص (قوله أبو خافة)  
اسمه عثمان والد الصديق صحابي مثله رضى الله تعالى عنهم ولا يعرف أربعة متساوون كلهم صحابة  
الأبو خافة وابنه أبو بكر بن خنساء وأبنا عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعا) أي  
العرب لكونه ظاهرا على ألسنتهم والافعال واضع هو الله تعالى وفيه إشارة الى أن علم الجنس سمائي  
(قوله كعلم الأشخاص) صفة لعلم الاحال منه التذكير والافتاتين يعنى الكفا أي مثله من جهة اللفظ  
أو ضرب بنوع الأشخاص (قوله ووعوم) فعل ماض لا فعل تقصيل حذفته زنه لضرورة  
لاقتضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر الميم وحذف الراء وفتح  
التخمية كنية للعقرب واسمها شيرة ومما جرب لا غم وضع خنساء سميت فوقها عقربا وودتها بما  
في جوف العقرب (قوله له المة بالماء) بوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الواو وحذف الراء  
مصرف للعلماء والتأنيث والمرة بفتح الراء (قوله تجار) مبتدأ مبنى على الكسر تخادم وعلم خبره



وكذا حال والفجرة بسكون الجيم معنى الفجور والافتات انت الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأق الحال بعده) قد بدلت عليه لان تقديدها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا ابتدأه بلامسوغ (قوله تحكم النكرة) أى فهو متكررة معنى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الوضع بين أسد واسامة لفظا فؤذن بفرق في المعنى والالزم التحكم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيدويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أى تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له أو شرط قبيل وهو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلا من حضور أو غيره وإن لزمه الحضور الذي أيضا العذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول وإن شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة فذهنا وخارجا كما قاله ابن الصائغ فالتشخص الذي يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقه ما وكل علم الجنس المعرف بلام الحقيقة وكل علم الشخص المعرف بلام العهد الآن العلم يدل على التعيين بجوهره وهذا اللام يقرى بفتحها اهـ لمخصصا من السكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص تشخصه أعملى التحقيق من أن علم الآخر جدى في الخارج أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجا أعلى لما مر أول الباب فنذكر وعلى ما ذكر فاسم الجنس بغير النكرة مقه وما لوضع الفرد المنشتر أى الحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وإن وافقه في الماصد فكل من أسد ورجل ان اعتبر دلالة على الماهية بلا قيد معنى اسم جنس ودطلقا عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشاعية تسمى نكرة وعند الأمدى وابن الحاجب انما ماثى واحد وهو ما وضع للفرد المنشتر وهو ظاهر عبارات كثير من النخبة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حيثما ظهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبارا لظهور أثره في المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد لا لفرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ العين وهى أوضح (قوله له معنى) منه كيان للفرد وسبحان للتزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحسب ما نريد عليه الصلاة والسلام

### \*(اسم الإشارة)\*

هو ما وضع لمشار إليه أى حسا بالاصبع وضوء فلا بد من كونه حاضر المحسوس بالبصر فاستعمله في العقول والمحسوس بغيره يحجاز بالاستعارة التصريح بالاصلة أو التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب والالان اشارتهما ذهنية قبيل والاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فهى لغوية أيضا فالاحسن جواب الدمامى بأن أخذ ضمير المعرف في التعريف لوجوب الدور بخلاف معرفة ذلك الجزء بالضرورة وبشي آخر (قوله بنا) قدم المعلوم المحصر بالنسبة لما ذكره هنا والافتقار له اذ به من تمسورة ذاته بها بعدد هاء كذلك وذاؤه يضم مع المدفى الكل ويروى بالآخرين قوله

هذاؤه الدقة خير دقة \* في بدقم ما جد مصدر

والله ممة معدودة فلام كما في التسهيل قال الدمامى وليست بلام الال لتباعد مخبريهما فصارت الهمزة ماساها كما هي حرف في التبداء وقول أمر من الواى كما مر فحمله اشارات المفرد خمسة (قوله المفرد) متعلق بانتم واللام معنى الى كقوله تعالى الى انسا نرات الى من خير فقيران لمبعض معنى سائل لان الاشارة لا تعدى باللام كما يفيد صنيع التاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفرق ونحوه وان بين ذلك أى المذكور من الفارض والبكر وقد

وتأق الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة وحكم علم الجنس في المعنى تحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل ثعلب يصدق عليه ثعلالة وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدم ويكون للمعنى كما مثل بقوله برة الدبرة وخيار الفجرة (ص) \* (اسم الإشارة) هذا المفرد مذ كراشر

يستعمل في الجمع كقول البند

ولقد ستمت من الحياة وطولها \* وسؤال هذا الناس كيف البند

(قوله مذكر) أي ولو تن بلا نحو قول أي الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل ذكره مرعاة الخبر  
أولان لغة إبراهيم لا تنفرد بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتعني معني  
خصص والحصر اضافي أيضا المسماة أي (قوله من نفس النكامة) أي وهو ثلاثي الوضع لا كما  
الموصولة خلافا للسيرة في أغلب أحكام الثلاثي عليه كالموصفية والتصغير وأصله بذى غير منون  
البناء حذفت لامه اعتباطا وقلت عينه لأنه لا تنحركة وقيل حذفت العين لأنها ساكنة ورد  
بأن الحذف بالأخر أليق وحكاية سيبويه أمالة الله تعين أن أصلها باء إذ لا سبب لها ساو وان  
كان باب طوبى أكثر من باب حيث (قوله زائدة) أي فهو واحد في الوضع لأن الألف والياء في  
ذان وذين التثنية ورد بأن ألقه حذفت لساكنين ولذا شد الذون عوضا عنها على أن التحقيق  
أنهم الياء مثنيتين حقيقة كما سبأني (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالذال وخمسة  
بالتاء وأفاد الرواد أن أصل الجميع ذاقبب الألف ساو والذال تاء في ذى وفي شم الياء سا في ذمونه  
وقس الباقي (قوله وذات) بالضم هي أعربها الاسم ذوال التاء التثنية (قوله للمثنى) أي صورة  
المرتفع محض لأن التحقيق وضعهما كذلك ابتداء المذكر والمؤنث لامثنيان إذ لا يثنى المثنى  
كأمر والظاهر شأنهما على الألف والياء مرعاة صورة التثنية كإرجلان ولا رجلين (قوله  
وفي سواء) أي وفي حال أرادته سوى المرتفع وأما ان هذا ان سحر ان قد دمر تأويله (قوله للمثنى  
المذكر) أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذا نكحها فان كان في المثنى (قوله مطلقا) أي مذكرا  
عاقلا أو لا وهو حال من جمع مع تنكيره ولورد الحال من التنكير قليلا (قوله والمذأوي) جرى على  
عرف اللغويين والقراء ان المذأوي القصير لا يخلص الاسم العرب وتنوين الممدود لوجه له المصنف  
كنون ضيق كنه اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع الهمزة وله ولابد الها همزة مضمومة وكذا  
مفتوحة قلها أو ما سكتة كافي التسهيل وشرحه وتكتب أنف المقصورة بباء وكذا الممدودة في  
أولئك و يفرق بينهما من إلى الجارة أو أو بين الهمزة واللام وجهين مع إشارات المفرد والمفردة  
وذين وتين تكمل أدوات الأشارة تسعة عشر بلفظ أو واللام المدود أربع عشرة وعشرين وهي بالنظر  
للمشار إليها ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضدهما (قوله انطقا) ألقه مبدل من نون  
التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره متعنة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على  
ما حصر في قوله والآخر ان لم يأت لثون محل الخ فلا تغفل وهما بالقصر مفعول قدمت وتكتب  
مقصولة منه لأن المقصود اللفظ الموضوع لتثنية الحائط المركب من الهاء والألف التثنية فهو  
معرفه بالعلية عليه لكنه يشكو ويضاف للتثنية لتوضيح المراد به من إضافة الدال للممدول ولا يقال  
هنا التثنية بالذال لاعتقادي أن الدال عليه هو هاء بالذال فصد لفظها أو مسماها هو هاء المفردة ان  
فصد معها كما يقال بالجر مع أن العامل بمسماها هو ب فتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى  
ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا (قوله ذم المنازل) يفتح الميم للتعقيد وكسرهما  
على أصل التخصيص وضما التبعاء الدال وهي على هذا الترتيب في الحديث على ما يظهر والمراد  
بالعيش المعيشة اه صابن وفي الاسقاطي الراجح الكسر لأنه الواجب لو قيل لا دأما (قوله أي  
بالكاف وحدها) لكن لا يتدخل في إشارات المؤنث الاعمق وتاوكذا ذي يخاف بخلاف غيرها كما  
نقل عن السمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذمها بالضم والكسر من إشارات المذكر (قوله  
أو بالكاف واللام) لكن لا يتدخله اللام في المنسبي ولأولاه الممدود بل في المفردة مطلقا وأولى

بذى وذم في تاعلى الاثنى اقتصر  
(ش) يشار إلى المقرد المذكور  
ومذهب البصري ان الألف  
من نفس النكامة ومذهب  
الكوفي انهما زائدة يشار إلى  
المؤنث بذى وذم بسكون الهاء وفي  
وتأذنه بكسر الهاء باختلاس  
وإشباعه بسكون الهاء وكسرهما  
باختلاس وإشباع وذات  
(ص) وذات تان للمثنى المرتفع  
وفي سواء ذين ان ذكر قطع  
(ش) يشار للمثنى المذكور في حالة  
الرفع بذران وفي حالتي النصب والجر  
بذين والى المؤنثين بذران في الرفع  
وتين في الجر والنصب (ص)  
وبأولى أشهر للجمع مطلقا  
والمذأوي ولدى البعد انطقا  
بالكاف حرفا دون لام أو معه  
واللام ان قدمت هاء متعنه  
(ش) يشار إلى الجمع مؤنثا كان أو  
مذكرا بأولى وله سدا قال المصنف  
أشهر للجمع مطلقا ومقتضى هذا أنه  
يشار به إلى العقلاء وغيرهم وهو  
كذلك لكن الأكثر استعمالا في  
العاقل ومن ورود ذم في غيره قوله  
ذم المنازل بعد منزلة اللوى  
والعيش بعد أولئك الأيام  
وفيها الثقتان المدو هي لغة أهل الجز  
وهي الواردة في القرآن العزيز بالقصر  
وهي لغة تميم وأشار بقوله ولدى  
البعد انطقا بالكاف إلى آخر البيت  
الأن المشار إليه رفعتان القرب  
والبعد جميع ما تقدم يشار به إلى  
القرب فإذا أريد الإشارة إلى البعد  
أتى بالكاف وحدها فتقول ذال أو  
الكاف واللام نحو ذك وذم  
الكاف



وسنة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى والافشار للجمع المذكور  
والثبوت بالفظ واحد وخطاب المثني مذكراً ومؤنثاً كذلك فباعتبار اللفظ تنصب خمسة في  
خمس وخمسة وعشرين في الثلاث هـ ران ب بخمس وسبعين بتعدونمنا عشر وون بتتبع عشر وون  
نظر إلى تعدد أدوات الإشارة لكل مشار المدة تكاثرت الصور وهذا الايضاح بفعلك عن الجدول  
(قوله داني المكان) أي المكان الداني والذي داني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل ان  
هناك وهنالك وهنالك تشديد قد يشار به للزمان فهو هنالك تبين لكل نفس ما سلفت أي في يوم  
تخسرهم وقوله

داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد أو يتم فـهـأوهنا

أو بهم نال انطقن او هنا

(ش) يشار إلى المكان القريب بهما

وبتقدمهاها النسبة فيقال ههنا

ويشار إلى البعد على رأي المصنف

بهنالك وهنالك وهنا يقع الهاء

وكسر هاء مع تشديد النون ويتم

وقفت وعلى مذهب غيره هنالك

للمتوسط وما بعده للبعد

(ص) \* (الموصول) \*

موصول الاسماء الذي الاثنى اثنى

والا اذا ما تبا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامة

والنون ان تشدد فلا لامة

والنون من ذين وتين شتدا

واذا الامر تشابهت وتعاطفت \* فهناك يعرفون أين المنزع

أي في وقت تشابه الامر وقوله \* خنت نوار ولات هنا خنت \* أي ولات في هذا الوقت حين  
قلت مهملة لتقدم الخبر وهو هنا على المبدأ وهو خنت المؤول بخنن وليس هنا هاء وحذت  
خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حين لان هنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة  
\* واعلم ان المكان والزمان لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الادوات فهي في محل  
نصب على الظرفية اما من غير تلك الخفية فلا يشار بها بل بغيرها بنحو هذا مكان طيب وذلك الزمان  
الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أي مفتوحة مفردة دائماً سم (قوله أو يتم) بفتح المثناة وتشديد الميم  
وقد تلحقها تاء التانيث ساكنة ومفتوحة كسرت وهاء السكت وقتنا وقد يجري الوصل بجراه  
لا الكاف ولا التانيث وهى وهنالك الزمان للظرفية أو شبهها وهو الجرح من أو إلى كافي أين  
لا خصوص من كاقاله التمامي ولذا غلط من زعم ان مخفوعاً رأيت في قوله تعالى واذا رأيت  
شمر رأيت بل الصواب ان الفعل ماضى من ماضى لازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في ذلك  
المكان أو مخفوف مخفوعاً أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فـهـ) بضم الفاء أمر من فاه فـهـ  
اذا نطق (قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهت) بزيادة تاء  
ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذفت ألفه الساكنين وقد تكسر هاءها اه نصير يح  
والله سبحانه وتعالى أعلم

### \* (الموصول) \*

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من غايته اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسماء)  
مبتدأ أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والاثنى مبيد أخيره إلى أي  
ومؤنثه أي الذي هو التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والتي مبتدأ ثان حذف  
خبره والجملة خبر الاثنى أي التي التي (قوله لا تثبت) بضم اوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه  
كالاثنى وهو خبر عن الياء أي لا تثبتاً أنت وخواب اذا محذوف للدلالة على انه عليه أو بالماضفولة  
مقدم ولا يرد ان معمول الجواب لا يتقدم على الشرط بل هو ان اذا مجرد الظرفية (قوله بل ما تليه)  
أي الحرف الذي تليه الناء قاله جرت على غير صاحب اوله بوزن من اللس وهذا انصرح به عالم  
فلنظ بل انتقال لا ضرأب وكون ما مفعولاً محذوف بقسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه  
مبتدأ أخيراً أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال مبنياً للفاعل أو مع فتحها  
للمفعول من أشد الدال يائى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنياً للفاعل أو بعكسه للمفعول من شدد  
يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول ان شرط لا يتقدم عليه خبر الجملة  
الشرطية والرابط على بناءه للفاعل محذوف أي تشدد جاهل للمفعول مستتر فيه \* (قاعدة) \* قال  
الفراء كل مضاعف على فعل بالفتح كان لازماً كسر مضارعه كعققت أعف ولا بضم الاسماء

أيضا وتعويض بذلك قصدا  
(ش) يتسم الموصول الى اسمي  
وحرفي ولم يذكر المصنف الموصولات  
الحرفية وهي خمسة أحرف أحدها  
أن وتوصل بالفعل المتصرف  
ما مضى مثل عجب من أن قام زيد  
ومضارعاً نحو عجب من أن يقوم  
زيد وأمر التثنية مثل عجب من أن يقوم  
فان وقع بعده فاعل غير متصرف  
نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان  
الاماسي وقوله تعالى وإن عسى أن  
يكون قد اقترب أجلهم فبهي مخففة  
من التثنية ومن أن وتوصل باسمها  
وخبرها مثل عجب من أن زيد قائم  
ومنه قوله تعالى أولئك هم الأنبياء  
وأن المخففة كالنقلة وتوصل باسمها  
وخبرها لكن اسمها يكون مخدوفاً  
واسم النقلة يكرر من ذكرها ومنها  
كما وتوصل بالفعل المضارع فقط نحو  
عجب من أن يقوم زيد ومنها  
ما وتسكون ظرفية مصدرية نحو  
لا عجب ما دمتم منطلقاً أي مدة  
دوامكم منطلقاً وغير ظرفية نحو  
عجب مما عجزت زيداً وتوصل  
بالماضي كما مثل والمضارع نحو  
لا عجب ما يقوم زيد وعجت ما  
تضرب زيداً ومنه جئنا نسوا يوم  
الحساب وبالجملة الاسمية نحو  
عجب مما زيد قائم ولا عجب ما زيد  
قائم وهو قليل ولا كثيراً وتوصل  
الظرفية المصدرية بالماضي أو  
بالمضارع المبني بلم نحو لا عجب  
ما لم تضرب زيداً أو قبل وصلها أي  
المصدرية الظرفية بالفعل المضارع  
الذي ليس بعنق بلم نحو لا عجب  
ما يقوم زيد ومنه قوله

أو متعدياً ثم كررت أزدودت أمد الأثرية أحرف من المتعدي كسرت أيضاً تدورا وهي شدة  
يشدهو يشدوه على أذا سقاء نانيا بعلوه وبعدهم الحديث منه وفاته جاسم مثل هذا المثل سمعوه فهو  
قليل والضم أصله وجامته حرف واحد بالكسر فقط شدوا وهو حبه يحبه ٨٥ صحاح (قوله)  
وتعويضاً مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر على حديثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد إلا  
التعويض عن ياء المفرد دخلاً فان جعلنا كبدا الفرق بين تثنية المغرب والتثنية وإن حصل  
أصل الفرق بخلاف الياء (قوله الى اسمي) هو كافي التسهيل ما اقتضى بدأ به ولو تأويله  
كالظرف والوصف والى عائدين ضمير أو خلفه كما سأني فخرج بأبد النكرة الموصوفة بحجمه فاعلم  
تفتقر لها حال وصفها بما لا بدوا نالها الموصول الحرفي وهو كل حرف سبق ما بعده مصدر ولم  
يحتاج لعائد (قوله وهي خمسة) نظمها السندوني فقال

وهنا حروفها بالصادر أولت \* وذكر لها خمسة أصح كاروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا \* وزيد عليها كي تحذفها وما ولو

وزيد عليها التي في بعض أحواله نحو وخضعت كاذي خاضوا أي كيعوضهم قالوا أول فيسه زائدة  
دخلت على الحرف تدورا كما ووصلت على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائده ووصوفه  
أي كالتحوض الذي خاضوه وأصله الذين حذف توبه على لغة أو المراد كالحرف الذي خاضوا تجمع  
العائد نظر اللفظي (قوله ما ضا الخ) لكن الاستحسان اتفاقاً فالانما توفى معناه شيئاً بخلاف ان  
الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب علمها في محله فالمرسلة بالمضارع وكذا بالامر هي الناصبة  
للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وإن كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع  
فيها ووصلها بالماضي اتفاقاً بالامر عند سيبويه ببداي دخول الجار على في نحو كتبت اليه بأن  
قام أو لا تعدد إذ لا يدخل الاعلى الاسم فتقول بمصدر طلي أي كتبت اليه بالامر بالقيام كما قد مر  
المتخسرة في قوله تعالى أنا أرسلنا نوحاً الى قومه أن أذركم أي بالامر بالانذار فلا بدوت معنى  
الطلب وردة الدمامني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكونه قد تفسر به بمعنى أي كهذه  
الآية ونحوها وحية اليه ان اصنع الفلأ واذأ وحيت الى الحوار بين أن آمنوا وانطلق الملائكة  
منهم أن امشوا أي انطلقوا ألسنتهم فكل ذلك إذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسر به لاسبقها بحجة  
في معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظاً ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة  
كلثال أي كتبت اليه بقم أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهره وان كان  
في الواقع اسبقت لفظه لفظه (قوله ومنه أن) بالفتح والتشديد المناسب لما مر أن يقول نانيا (قوله)  
وتوصل الخ أي وتقول بمصدر خبرها مضافاً اليها ان كان تشديداً وبالكون ان كان جاسداً أو  
ظرفاً كبلغ في أنك زيد وفي الدار أي بلغ في كونك زيداً في آخره أو يقال في الجاسد بالغي زيديتك  
لان النسب مع التاء تفيد المصدرية كالظرفية أو فاعله الاسقاطي وكذا يقال في المخففة الآن  
اسمها خبر الشأن مخدوف خبره الجملة والمصدر بوزن مخدوف جازع الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه  
كان يقال في الآية الاولى وعدم كون شئ للانسان الاسمية وفي الثانية وكون أجلهم متوقع  
القرب فتأمل (قوله كي) أي المحروقة باللام لفظاً وتقدير (قوله ظرفية) الاولى زمانية يشمل نحو  
كلما ضاعوا هم مشوا فيه أي كل وقت اضافة اذ الزمن المحفوض لا يسمى ظرفاً (قوله بالماضي  
والمضارع) أي المتصرفين ولو تصرفا فاقصا كدام وشد وصلها بالجامد كذا وعدا ويتنعم بالامر  
(قوله وبالجملة الاسمية) أي اذا لم تصد بحرف مصدرى نحو ما أن نجوما في السماء لانها حينئذ

فاعل مجهول هو صلة ما أتت أن نفيها الخ ونفسل أن وصلته امتداد حذف خبره أي ثابت  
(قوله أطوف) بشدة الداء والكتمة ما أطوف أي مدة تطوفي ولكم عكازم خدم الله وثأى لثمة  
أو وصحة ويقال للمذكر كركع كركع (قوله بالمضي والمضارع) أي اتصمقن بالبالا والبالا اسمية  
كقوله ابن هشام وأما نحو ودوا لهم بدون في الاعراب فالشهور أن تديره وثبت أنهم مـ الخ  
ويجتبى بالمضي اني يفتقر لثأهم بدون ثابت كقوله جمع بعد دلوا الشرطية في ولوا ثم صبروا كما  
سأيت هناك فتكون المصدرية بوصف مخصوص هذا النوع عن الاسمية فتأمله اه والغالب  
انها لاتقع الا بعد مفهم التثنية كودوا وحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرراً للمؤمنين وربما \* من الفتي وهو المغبط المحقق

(قوله احتراز الخ) أي في بادي الرأي والاف الحرف لم يدخل في أصل لان الكلام في المعارف فذكر  
الاحكام لبيان الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجميعه وانما بالهم واحد لكثرة استعمالها والذين  
والثمنين متي بالهم على الاصل في كل ما أتت له بالهم على بال وللفرق بينهما بين الجمع تصابوا وجر واصل  
الرفع عليهم وانهم يعكس اسبق المتي فاستحق الاصل وان في الجمع زائده لمعروفة لان تعريفها  
بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عنها كلتي حاضرتي قول ونون  
التي انما الحرف كقوله

أبى كعب بن عبيد الله \* قتلا الملوئوفيك الاغلا

هــمَا الَّتِي اِنْ وَلَدَتْ تَمِيمَ \* اَقْبَىٰ لِي خِرَافِهِمْ صَمِيمَ

والحاصل ان الذين اجمع ابا النون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع ال أو الربعة رفعه بالواو  
والثني اما بحذف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففسه أربع أضواء أما  
الذي والى فتحذف الواو مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا انت ساء كنه مع ال ويونها  
وتشدهم كسروهم ومضمومة مع ال ففسه ماست لغات (قوله لا المقد) أى حقيقة أو حكماً كالفرق  
(قوله أسقط الياء) أى باء المقد لسكونها مع العلامة ولم يقل الذين بغير ثبوتها بالمقد لسكونها  
مع العلامة كالتيحان لان الحذف في الحركة بسبب الياء ومقتضى ذلك انها ثنية حقيقة فلا  
يشرط فيها اعراب المقد كإقربه ولا يصح اشتراط وانهم ما صيقتان وضعنا اشداء للمعنى لان ثنية  
حقيقة وحيدة في الظاهر شأؤهما كالفرد لان الثنية الى هي من خواص الاسماء لم يوجب حذف  
تعارض شيهما الافتتارى وانما اختلافهما العامل نظر الصورة التثنية فبنا على ما شا كل  
اعرابهم ان ألف أو ياء مشهلهما اذان وتان وكذا يقال في الذنون على رفعه بالواو وتنبس (قوله عوضا  
عن الياء) مقتضاه منع تشديد المعجز لوجوع فانه سم ولم يعوضوا في يدين ودين لان الحذف  
فيهما قبل التثنية لالها (قوله وقد قرئوا للذان) هي لاي كثير وكذا أنرا الذين ويسكن راء أنرا  
(قوله جمع الذي) بسدأ خبره الى والذين بحذف العاطف ومطلنا حال من الذين أى بالياء في الرفع  
وعبروا والمراد اجمع القوي وهو مطلق التعدد لانهم اجمع لاجع لان شرط اجمع اعراب المقد  
كالثنية ولان اللى لا واحده من لفظه والذين اخص من المقد لاختصاصه بالثنية فلا يجوز على  
سنة الجوع كذا قبل وقبه ان عوم النى القلا ومغيره بلى فلا يتخرج منه اذ ان يديها على لعمهم  
شوا لجمع شوا فخرنا على فائين ناعين لخصوص النقا مع اطلاق المقد على غيرهم ولو سلم  
لبطل كونه اسم جمع أيضا كما مر في عالم وعالين فلا واسم التعليل الاول وان احتل عليه انه جمع  
يستوفى الشرط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل وكتب اللى بلاوا للزومه فلا يشبهه  
بالي الجزاء كائى التصريح بخلاف أولى الاشارة (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلامه رفعونه في

أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوَى

الى بيت مقدمته لمكع  
ومنه السو وتوصل بالمضى نحو  
وحدث لو قام زيد بالاضاع نحو  
وحدث لو يقوم زيد فقول المصنف  
موصول الاسماء احراز من الموصول  
الحسنى وهو وان وانكى وما ولو  
وعلامته صحة وقوع المصدر وقعه  
نحو وحدث لو تقوم أى قيامه لو نجبت  
مما تصنع وحدث لكى أقرأ وألجبنى  
انك قاتم أو أريد ان تقوم وقسمه  
ذكره وأما الموصول الاسمى فالذى  
للمفرد المذكر والى المفردة مؤنثة  
فإذا ثبت أنه سقطت الياء أو أثبت  
مكانها بالالف فى حالة الرفع نحو  
الاسذان والاسنان والياب فى حالتى  
النصب والجر فتقول الذين والذين  
وان شئت شددت النون عوضا عن  
الياء المحذوفة فتقول الذين  
والثان وقد قرئ والذان يأتيها  
منكم ويجوز التشديد أيضا مع  
الباء وهو مذهب الكوفيين فتقول  
الذين والذين وقرئ سائرنا الذين  
بتشديد النون وهذا التشديد يجوز  
أيضا فى تنبيهنا ذواتنا اسمى الإشارة  
فتقول ذان وذان وكذلك مع الياء  
فتقول زين وزيين وهذا مذهب  
الكوفيين والمقصود بالتشديد  
أن يكون عوضا عن الف المحذوفة  
كما تقدم فى الذى والذى (ص)  
جمع الذى إلى الذين مطلقا  
و بعضهم بالواو رفعا نطقا



صح كان نصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد ان في وصفه تعالى بالعقل (قوله فالتكبر اما طاب الخ) وقيل انتهى في ذلك ليست الذات العالم بل لصفاته الموصولة مع الذات وهي من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعدى في حواشي الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة الذات وحدها ما اذا لوحظ معها صفة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد أفاضل أم كم بما كن يحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان أتكبر بعضهم والمعنى أن تكبروا الموصوفة بأى صفة أردت من البكارة والنيوية ونحوهما اهـ والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة ان هذه في كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحانه القادر الذي يحرك من مثله فتدبر وتستعمل في العاقل اذا اختلف بغيره انما فأنحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وفي المهب أمره كقول من رأى شيئا من بعد انظر ما ظهر له وما خفي وقوله تعالى اني نزلت لك ما في بطنك فأما الاستعملت قسمه لان الجمل في حكم الجمل ما لم ينقص لا لا يجمد ذكره وأقوته كما أنه الشيخ خالده المصنف لان ذلك لا يخرج عنه عن العقلاء فتدبر (قوله وقد تستعمل في غيره) أى اى الاقترانه به في عموم فصل عن الجارية نحو فهم من عيشي الخ فتكون من مجاز انما و أولئك به بنحو أسرب القطة الخ فتكون استعاره ولاختلاطه بنحو والله يسجد من في السموات فتكون تغليباً وقد يشاهد في بحث التنسية (قوله بكيت الخ) قيل انهم العالمان من الاحنف وهو مولد لا يخرج بشعره ولا اسقطا في أنسخ والسرب بكسر الميم سله وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع من الطير وهو بكسر الواو أى أحديث والشاهد قوله هل من يعير نزل القطة منزلة العاقل وناداه بطلب منه الاعارة فاستعمل فيه من وبعد البيتين تجاور بينى من فوق غصن اراكه \* أأكلنا يا مسبحين غير وأى قطاة لم تعرك جناحها \* تعيش بذل والجناح كسير

(قائده) \* تأتى من وما لمعان بقلوب

محامل من خمس فشرط تفهم \* وموصولة تنكير ناقص وتما وهذى للمعنى في كف تجب \* تعبير بمعنى معنى اعلم وزائدة تأتى كذا مصدرية \* مع الطرف أو لافاقهم لتغنيا أى يأتى كل منهم ما شربوا واستقوها ما ووصولا وتكريرة موصوفة أو تامة فالوصوفة اما مجرد كقوله لما نافع يسى اللبيب فلا تنكن \* اثنى بعد تشعبه الدهر ساعا ونحو مرت بما يحب لك وبين محبوب لك فنافع ومحبب بالجر صفتان أو يجعله كقوله رب من أنضحت غشا قلبه \* قد تبنى لى موتا لم يرفع وقوله ربما تكبره النفوس من الامم له فرجة لكل العاقل فجعله أنضحت وتكريرة صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالتكريرة ومن الامم بيان لما وله فرجة خبرها أو ما جعل له ما كافة وله فرجة صفة محدودة هو مفعول تكريرة ومن الامم بيان له أى قد تكبره النفوس حاله من الامم له فرجة الخ فترده ان الموصوف بالجله لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفى فهو مناهض ومنه أوفى فقام وقيد اسم وفيناهاك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الخجاج قارئا بقرا الامن اعترف غرة بالفتح فأنكرها ووقعه بالقتل ان لم يأت به شاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل هاغا بطلب شاهد افعدا يوم مع رجلنا نشد لامية من أبى الصلت صبر النفس عند كل ملم \* ان في الصبر حيلة الخاتال لاتصق بالامور رذا فاعقد يدك \* شغف غماؤها بغير احتيال

ما في غير العاقل وقد تستعمل في العاقل ومنه قوله تعالى فالتكبر اما طاب لكم من النساء وقولهم سبحانه ما سخر كن لنا وسبحان ما يسبح الزعد بحمده ومن بالنعكس فأكثر ما تستعمل في العاقل وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى ومنهم من عيشي على أربع وقوله بكيت على سرب القطة اذ مررت في قفلى ومثلى بالسكاكيد اسرب القطة اهل من يعير جناحه اهل الى من قهره وب أطير وأما الالف واللام فتكون العاقل وغيره نحو جاءنى القائم والمركوب



ربما تذكر الخ وجمع عقب ذلك نبي الخ الجاح فقال ما أدري بالباب ما أكثر سرورواو التكرار التسمية  
 لاحتياج لوصف كما التسمية عند البصر بين نحو غسلة غسلا نعما وقوله  
 \* فنعن من هو في سر وعلان \* أي نعم شأ ونعم تخصافا ومن تغييرا لفاعل نعم المستر وللفظ هو  
 مخصوص بالمدح في سر حال أي نعم من أي شخص هو المدح حال كونه في السر الخ كما قدره  
 الشاربي وتزدما عن من يكون التسمية وزائدة نافية وكافة نحو إنما الهيكلم الله ومصدرية  
 ظرفية وغير ظرفية ومهمة كرماء ودهات رب للفاعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لومن الشرط  
 إلى التخصيص وبني الإبهامية نحو أعطاه أمأولا مر ما جدد قصيرا نفه وجعلها المصنف زائدة  
 منهية على وصف لائق بالمدح وليست هي وصفا لأنها جامدة ولم يأت الوصف بالتكرار الجامدة  
 الأولى مر دفعة بمثل الموصوف نحو مرتب رجل أي رجل وطعنا مناشاة أي شاة اه (قوله)  
 واختلف فيها محل الخلاف حيث لا عهد ولا معرفة أيضا لكانه على محسن فأكرم المحسن  
 قاله الرضي (قوله وهو الصحيح) وعلمه سبويه والجوهركه دخلها على المضارع كاسيأ ولعود  
 الضمير عليها في أفعل المتقى ربه ولا يعود إلا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال  
 به المازني لأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور وعن أبي كهمرا وكان النعت  
 صالحا لما يثمة العامل نحو أن عمل سابعات أي دروعا سابعات وليس هذا واحدا منها وقد يقال  
 هو من الثالث كافي الضمان (قوله حرف موصول) قاله المازني ورد بأنه لم يوجد موصول حرفي  
 الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف نعتي) قاله الاخفش ويرده جواز  
 عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وأن الوصف معها يسمل ولو كان بمعنى المضي  
 مع انحناءه من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها على كالتصغير ونحوه بل بعده عن شبهه  
 القه على وأجاب الاخفش عن هذا بان التزامه (قوله بلاظ واحد) أي مبني على سكون الواو  
 في الاحوال كلها وهي مراد المتن بقوله وكذا ذواتي تساوي ما ذكر (قوله وهي المشار اليه  
 بقوله وكذا الخ) أي فهو إشارة إلى لغة ثانية كما فسده قوله أيضا وطامها ذات وذوات  
 بضمهم ماله مؤنثه وجمعها وذو والماف وهو مفرد المذكر ومشابهه وجمعه وكذا مشي المؤنث كما هو ظاهر  
 المتن والشراح لكن في الرضي أن ذات على هذه اللغة كقوله فقول المتن وكذا أي والتي لتدليم  
 ذات (قوله ومنهم من ينتم الخ) أي فصرتها تصريف ذي بمعنى صاحب مع اعراب جميع  
 تصاريفها جلا عليها كذا في الرضي ومقتضاه ذات تعرب بالحركت الثلاثة وإن يقال في  
 تنعيم انوا تاو واو في بوا وبعد الذال كافي التي بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى  
 بمعنى صاحبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات منبينة الخ اعلم ان الشارح تكلم أولا  
 على ذوات من حيث افرادها وعندهم فذ فيها ثلاث لغات وقد علمنا ثم شرع بتكلم عليهم من حيث  
 الاعراب والبناء وهذا كلام مستأنف بين يده ان يقول ذوات بعضهم يضيها وهي اللغة الثانية  
 في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثلاثة وليس مرطبا بقوله ومنهم من ينتم الثلاثة كلام  
 الرضي المار ثم بين ان بناء ذو المفردة أي في اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالظروف وهي  
 اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فاعلموا وأشهر لغاتهم الخ لأن ذلك لمن حيث لزومها لفظا  
 واحدا يقطع النظر عن بناءها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفهم ان يذكر ذلك هنا  
 وهكذا قوله وماذا قاله الصحيح الخ وجه هذا التقرير برهانه لا تكرر في كلامه ولا يخالف كلام  
 الرضي من اختصاص اعراب اللغة تصريفها وبنائها بما عداها فقدر (قوله ابن الخاس) توفي  
 بمصر سنة سبع وثمان وثلاثمائة كافي السجاني وقوله هذا هو ما مر عن الرضي في لغة

واختلف فيها فذهب قوم إلى انها  
 اسم موصول وهو الصحيح وقيل  
 انها حرف موصول وقيل انها حرف  
 تعريف وليست من الموصولة  
 في شيء وأما وما غير المصدرية  
 فاسماء انتفاقا وأما المصدرية  
 فالصحيح انها حرف وذهب الاخفش  
 إلى انها اسم ولغة طي استعمال  
 ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره  
 وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون  
 بلفظ واحد الممد كروا والمؤنث  
 مفرد أو مؤنث وجموعا تقول جاني  
 ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو  
 قاما وذو قاموا وذو قمن ومنهم من  
 يقول في المفرد المؤنث جاني ذات  
 قامت وفي جمع المؤنث جاني ذوات  
 قن وهو المشار إليه بقوله وكذا  
 أيضا تدليم البيت ومنهم من يثنيها  
 وجميعها فيقول ذو وذو في الرفع  
 وذو في النصب والجر وذو اتاني  
 الرفع وذو اتاني في الجر والنصب  
 وذوات في الجمع وهي منبينة على  
 الضم وحكي الشيخين اب الدين بن  
 الخاس ان اعرابها كاعراب جمع  
 المؤنث السالم والا شمر في ذواته  
 أعني الموصولة ان تكون منبينة  
 ومنهم من يعرب بها بالواو رفعاً  
 وبالألف نصباً وبالياء جر فقول  
 جاني وذو قام وذات قام ومررت  
 بذى قام فتكون مثل ذي بمعنى  
 صاحب وقد روى قوله

قوله أن ذات على هذه اللغة كقوله  
 كذا في أصله ولعل هناسه قما  
 والاصل ان مشي ذات على هذه  
 اللغة كقوله اه صحيحه

تصريفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله) ومنهم من يعربها عراب مسلمات) صريحه ان هذا الذات المفردة هو أيضا في الهمع على ان الشارح ثقة قليل لئلا نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يعني فساد نه بوجه كلامه ان ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكماء أبو حيان في الارشاف كما في التصريح ومصر عن الرضي \* (تنبيه) اذا أعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الاضافة بخلاف ما يعني صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات قن وهكذا كما في التصريح وقياسه ثبوت النون في تنبيه ذوات وجع ذوق قال ذوان قاما وذون قاموا وذوان قامتا لعدم الاضافة لكنهما في جميع النسخ مخذوفة ولم أر من نبه عليه فليست نظرها وجهه والله أعلم (قوله) ومثل ما) خبر مقدم عن ذواهرها ما فروع لفظا أو معنى على الفتح في محل رفع لان الاضافة الى المعنى يجوز البناء كما سمى وقرئ هم في السبع قوله تعالى مثل ما تنصرون من سبطون وقوله ما استقها من اضافة الدال للمذلول فهي على معنى لام الاختصاص لا يائية ومن عطف عليه وحذف منه استقها من المعه منه (قوله في انها تستعمل الخ) أي لاني كونها الغير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما سر حوايه (قوله أن تكون مسبوقة بما) أي وان لا تكون مشارا بها نحو ما ذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي في المتن ولم يشترط الكوفون الاول علام بقوله عدا من العباد عليك اماره \* بخوت وهذا تحمليين ظاهري

أي والذي تحمليته ورد ببعض دلالة اشارة وتحملين حال أي وهذا اطلاق حال كونه محمولا لا لا (قوله وهو خير) لا ردا من استماع الاخبار بالمعرفة عن الذكوة لان ذلك في غير الاستقها من نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستقها) أي أو اسم واحد موصولا أو نكرة موصوفة كقوله دعي ماذا علمت ساقية \* ولكن بالغيب خبري

في اذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السرا في وتكررت موصوفة بها عند الفارسي قال لان التركيب انما ثابت في أسماء الاجناس لافي الموصولات أي انرك الذي علمته أو ما خبرني بما تعقب على لا حتمية وهذا أي جعلها بحر كلمة الغلام حكمي أما الحقيقي فجعل الاستقها مية وذا انده على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالظلم ونظها را لا الغلام في نحو ساقية عماذا اقتربت ألف ما في الالغاء الحكمي اصير ورتبها جزأ من المركب وتحت في الجار في الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان (قوله فاما مبتدأ) ويجعل أيضا عدم الالغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما يظهر أثر الاحتمال في اليبس دل من اسم الاستقها وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا اصغت أخرام شرابا لنصب بدلا من ماذا لانهم قد فعلوا عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله الانسألان المر ماذا يحاول \* أعجب فقصي أم ضلال وباطل

وكذا ينبغي على الجواب نحو ماذا تفقون قل العفو بالرفع لاي عرو على جعل ذاموصولا وبالنصب الباقي على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم فالواخير ما قبل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ذاموصول نحو من ذا الذي يشنع من ذامبتدأ أو من فقط وذا انده على ما عرو الذي خبر لكن قال الدماميني بل يترجى فقط لاحتمال ان الذي ما كيدلة الأخير مخذوف والجملة صلة ذا اه (قوله يلزم بعده صلة) ويجوز حذفها لدليل ما لفظي كان يدل بصله لموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلته أو مدوى كقوله نحن الا في جامع جو \* عان ثم وجههم البنا

أي الا في عرفوا بالشجاعة بدليل المنام وكذا قوله بعد التليا والتي أي بعد الخصلة التي من فظاعة

فاما كرام موسرون لتسهم  
 تحسبي من ذي عندهم ما كفانا  
 بالياء على الاعراب والواو على البناء  
 وأما ذات فالنصب فيها ان تكون  
 مبنية على الضم رفعها ووضوح امثل  
 ذوات ومنهم من يعربها اعراب  
 مسلمات فرفعها بالفتحة وينصبها  
 ويجريها بالكسرة (ص) ومثل  
 ماذا بعد ما استقها  
 أمن اذ لم تلغ في الكلام  
 (ش) يعني انذا اختصت من بين  
 سائر أسماء الاشارة بانها تعمل  
 موصولة وتكون مثل ما في أنها  
 تستعمل بالظن واحد للمذكر  
 والمؤنث مفردا كأنه وضمي أو مجموعا  
 فتقول من ذاعتك وماذا عندك  
 سواء كان ما عندك مفردا مذكرا أو غيره  
 وشرط استعمالها موصولة ان تكون  
 مسبوقة بما أو من الاستقها ميتين  
 نحو من ذاجاك وماذا فعلت قن اسم  
 استقها وهو مبتدأ وذا موصول  
 بمعنى الذي وهو خبر من وجاك  
 صلة الموصول التقدير من الذي  
 جاك وكذلك ما مبتدأ وذا موصول  
 بمعنى الذي وهو خبر ما وماذا  
 صلة واعاذا مخذوف تقديره ماذا  
 فعلته أي ما الذي فعلته واختر  
 بقوله اذ لم تلغ في الكلام مسان  
 تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة  
 واحدة للاستقها نحو ماذا عندك  
 أي أي شيء عندك وكذلك من ذا  
 عندك فذا مبتدأ وعندك خبره  
 فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها  
 جزء كلمة لان المجموع اسم استقها  
 (ص) وكما يلزم بعده صلة  
 على ضمير لاني مثله

(ش) الموصولات كلها حربية  
كانت أو أسمية بل من أن يقع بعدها  
صلة تين منها أو بشرط في صلة  
الموصول الاسمي ان تشمل على  
ضمير يليق بالموصول ان مفردا  
مفردا من مذكر أو نكران غيرهما  
فغيرهما نحو جاني الذي ضربته  
وكذلك المثني والنحو جاني  
الذين ضربتهم والذين ضربتهم  
وكذلك المؤنث فتقول جاءت التي  
ضربتها والمثنى ضربتهما واللاتي  
ضربتهن وقد يكون الموصول  
لفظا مفردا مذكرا أو مفعلة مثنى  
أو مجوعا وغيرهما وذلك نحو من  
وماذا قصد بهم ما غير المفرد المذكور  
فيوزحيتن مفعلة المفعلة ومفعلة  
المعنى فتقول أجبني من قام ومن  
قامت ومن قاما ومن قامتوا ومن  
قاموا ومن قن على حسب ما يعنى  
بهما (ص) وجلة أو شبهها الذي  
وصل بهن عندي الذي يشبه كذل  
(ش) صلة الموصول لا تكون  
الاجلة أو شبهه جلة ونعني شبهه  
الاجلة الظرف والخيار والمجرور  
وهذا في غير صلة الالف واللام  
وسياق حكمها ويشترط في الجلة  
الموصول بها ثلاثة شروط أحدها  
أن تكون خبرية الثانية أن تكون  
حالية من معنى التعجب الثالث أن  
تكون غير مقترنة الى كلام قبلها  
فاحترز بالخبر بمن غيرهما وهي  
الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء  
الذي اضربه خلافا للكسائي  
ولا جاني الذي ليسه قائم خلافا  
إليهام واحترز بالخبرية من معنى  
التعجب من جلة التعجب فلا يجوز

شأنها كت وكيت مفعلة والصلة أيها ما تنصير العبارة عن تصوير شئها ٤١  
بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسن  
أمن يحجور رسول الله منك \* وعنده هو ويصره سواء  
(قوله حربية) هذا وإن دعي المتن لأنه خاص بالاسم ولذا أوجب اشياءها على الضمير (قوله أن يقع  
بعدها صلة) أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة النحوية كقوله  
ذال الذي وأين يعرف مالك \* والحق يدفع زهات الباطل  
أو الندائية كقول القرزق قد نبى اليه من زاده  
نعش فان عاهدني بالفتوحى \* تكن مثل من ياذب يصطليحان  
وكذا الاعتراضة كافي الهمع وسياق مثله ولا يجوز تسميته ولا معمولها على الموصول لأنها  
كلية المقام له وأما نحو وكأنا من الزاهدين فتعاني الظرف محذوف يدل عليه صراحة أي  
وكأن الزاهدين فهم من الزاهدين فالظرف الثاني ما خبر ثان وأصفا للخبير المحذوف لأنها كدك عالم  
من العلماء أو للتأسيس على معنى من بلغ بهم الزهد الى ان يعدلوا من الزاهدين (قوله تين معناها)  
أي لان تعرب الموصول انما هو بصلته الى افعلة لاها مة تين شخصه أو حسنه اذهو موضوع  
لأنه دلالة على معهود تصغيرها فتعرف بهيولا كذلان صفة التذكير لأن وضعها على الاجسام  
وتخصيصها عارض فلم تعرف بها (قوله على ضمير) ويسمى عائدا وقد يحذف الظاهر مما  
كقوله \* وأنت الذي في رجة الله أطعم \* (قوله ان مفرد الخ) حسب الاول ورفع الثاني أي ان  
كان الموصول مفردا فافضه مفردا ويجوز غير ذلك كسائر في باب كان (قوله امرعاء اللفظ) هو  
الاكثر وهو منهم من يستمع السك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجوز الوجهان في كل ما خالف  
لفظه معناه كجملة الشرط والاسم فقام الال الموصولة فإما معناها فقط لخفاها وصورتها  
وجوز أو جويان مرعاة لفظها اذا لم تقع خروا لنعنا كجاء الضارب الواحد وغيره ويجوز مرعاة  
المعنى اذا حصل باللفظ بس كاعط من سائلك لامن سألتك أو فتح بك من هي جراء ولا تنقل هولان  
الخبر مؤنث فيخرج اذا عطفه سابق كقوله \* وان من النيران من هي روضة \* كافي  
التصريح أي فيخبر من هو روضة بالاقبح لان البناء للوحدة لا للتثنية كما لا يقع في زيد ع لامة  
فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يوصل به جلة الخ وهذا مستأنف  
بيان الصلة ما هي (قوله الظرف والخيار والمجرور) لم يجعلها جلة باعتبار صلته بما الفعل  
لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بلى ان لا تكون معلومة مطلقا أحد نحو جاء الذي احبها فوق  
عنيه الا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معروفة أي معروفة للسامع قبل حتى يعرف بها  
الموصول فان في التوضيح الا في مقام التوبل والتفخيم فيجب من افعالها نحو فغش بهم من اليم  
ما غشهم فإولى الى عبده ما أوحى ويزمن من عهد ما خبر يتم ادون العكس لان الخبر قد يحذفه  
المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محمولة للصدق والكذب في ذاتها  
وان قطع بأعدهما بالنظر لاقائلها ومنها الجلة القسمية نحو وان منك لمن ليظن وان كان انهم  
انشاء لان المقصود جوبه وهو خبر وكذا الجدة الشريطة اذا كان جوابا لخبر الجاء الذي ان قام  
فتم والردا خبرية اصاله اذهي الا لا حكم فيها لعدم قصدتها فليست كلاما فضلا عن كونها  
خبرا وكذا جلة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشاء لفظا ومعنى طلبية  
صرامة وليسته قائم طلبية ضمنا وبقى الذي رجحه الله ما هو انشاء معنى فقط اذا فرق بين  
الثلاثة عند الجهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشوي في قول الشارح

خافني الذي ما أحسنه وان قلنا  
انها خبرية واحترز بغير مقترنة قال  
كلام قبلها من نحو جاء الذي ليسكنه  
قائلاً فان هذه الجملة تستدعي سبق  
جملة أخرى نحو ما فعل زيد ولكنه  
قائم ويستترط في الطرف والجار  
والمحسوس وأن يكونا تامين ونعني  
بالتمام أن يكون في الوصل به فائدة  
نحو جاء الذي عندك أو الذي في  
الدارو العامل فيه ما فعل محذوف  
وجواب التقدير جاء الذي استقر  
عندك أو الذي استقر في الدار فان  
لم يكونا تامين لم يجز الوصل به ما فلا  
تقول جاء الذي يك ولجاء الذي

الوم (ص)

وصفة صريحة صلة آل

وكونه بمعرب الانفعال قل  
(ش) الآلاف واللام لا توصل الا  
بالصفة الصريحة قال المصنف في  
بعض كتبه وأني بالصفة الصريحة  
اسم التفاضل نحو اضارب واسم  
المفعول نحو المضروب والصفة  
المشبهة نحو الحسن والوجه فخرج نحو  
القرشي والافضل وفي كرن الآلاف  
واللام الداخلة بين على الصفة المشبهة  
موصولة بخلاف وقد اضطررت  
اختصار الشيخ أبي الحسن بن  
عصفور في هذا المسئلة فرة قال  
انها موصولة ومرة منع ذلك وقد  
شد وصل الآلف واللام بالافعال  
المضارع واليه أشار بقوله وكونها  
معرب الافعال قل ومنه قوله

ما أنت بالحكم الترضي حكومته  
ولا الاصيل ولا الذي الرأي والجدل  
وهذا عند جمهور البصريين مخصوص  
بالشعر وزعم المصنف في غير هذا الكتاب  
انه لا يختص به بل قد يجوز في الاختصار  
وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية  
وبالطرف شذوذ فغن الاول قوله  
من انقوم الرسول التهمهم  
الهم ذات رقاب بين معد

خلاف الهشام أي والكسائي ولا جمة له ما في قوله

والتي راجح نظره قبل اني \* لعلي وان شطبت فواها أزرعها

لان تقديره التي أقول فيما علي الخ أن أزرعها صلة دالة على خبر لعلي وهي معترضة بين الصلة  
والموصول ولا في قوله

وماذا عسى الواشون ان يتخذوا \* سوي ان يقولوا اني للتعاشق

لامكان ان ذام لغاة لاموصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترجي لكن دخول  
الاستفهام عليها مخوفه ل عسيتم ووقعها خبرا لان نحو اني عسيتم صاعدا نيل على انه فعل  
خبري فينبغي جواز الوصل به بخلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصله لانها الآن  
الناشئة انفا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون في ما تخفى سببه فقهه ايهام والمقصود من  
الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بان يكون متعلقه عاماً وخاصة بقرينة كان يقال اعتكف  
زيد في الجامع وعمر في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهد ذاتام كآله الدما ميني أما  
النقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كاملة الشارح هذا هو التحقيق في تفسير

التمام والنقص وسأني في الاستدعاء واللفظ المستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة  
ولا يقدر انما خبرا محذوف نحو الذي هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح  
المباقي للوصل به كسأني والظرف هذا صالح لذلك دما ميني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية  
لكنون في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي آل يعرب الافعال أي  
موصولة أو الصلة لصله آل والبالع معنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بها  
التجدد والادوام والكانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصابغ فيجري فيها الخلاف وكذا أمثلة  
المالعة (قوله نحو القرشي) أي لا جاء مدموول المشتق أي المنسوب الى كذا الصفة صريحة  
وأما الافضل فاشتق كالصفة المشبهة لكنهم ما بعد اذن الفعل من جهة كونها لما ثبتوا للتجدد  
فلا يجوز ان يكون يريداً لافضل بكونه لا يطردهما الظاهر الذي مسئلة الكسجول فلذا اتفق في ان آل  
فيه معرفة واختلف فيها في نظري الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالصفة ومن نظري  
كونها لما ثبت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل وخرج أيضا  
ما غلب عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والابيط للمكان المنبسط  
أي المتسع والاجر للمكان المستوي فيه الرمل لا ثبت شيئا قال فيه معرفة لانسلاخها عن  
الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعمل على الصفات ولا تتكامل ضميرا كما قاله الشاطبي  
(قوله واليسه أشار) أي الى الوصل بالمضارع لامع وصفة بالشذوذ لقوله يجوز انما اختصارا بناء على  
ان الضرورة ما ليس للشاعر عن منه مندرجة أي بحسب ما ينسب عادة من العبارات لا مطلقا موقع  
في الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة ان يقول المرضي حكومته  
فعدوله الى المضارع يدل على الجواز لا يريده ان كان يجب تأنيث المرضي فينكسر الوزن لانه على  
تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح ما يفيد ان بعض الكوفيين يجهونه بكثرة فتكون المذهب  
ثلاثة واستبعد الصان وخرج المضارع الماضي فينتج وصلها به استقلا لا لكن يحسن عطفه  
كالمضارع على صلتها لكونها موصولة بالفعل نحو ما فغرات صحبا فاذن أي فانيول التي أغرن صحبا  
فأذن به نفعاً أي غبارا ونحو يعجبني الصائم ويعتكف (قوله الترضي) بادعاء آل في التأني وقولها  
بمنه لآل آل الحرفية يجب ادغامها في الكثرة اسم تعمالها كائن عليه شيخ الاساء لاو غيره اه  
مجايعي (قوله الرسول الله) أي الذين رسول الله كائن منهم ودانت أي خضعت وبنو معدهم قريش

(قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اجتماعاً في صلة غير كمال كمر وسعة  
 بنح السبق وتكسر واعلم ان صلة آل ان كانت وصفاً ومع مر فوعه شبهة بالجملة كفى التوضيح  
 وفي المظول وغيره من أنه جملة فاعل المراد في معناها ولا عراب له كما هو شأن الصلة لان العامل  
 انما يتسلط على آل ولكن ينتقل اليه اعراباً عارية كما انتقل اعراب الالاي معى غير لما بعدهما  
 لكن وعى ما بصورة الحرف تحت بلازاد ولو كان فيما آلهة الا الله لكن ما بعده من مجرور تقديره  
 باضافته ما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة فيعت الالاي انما يثبت تحلها اعراب المفرد التي  
 هي في موضعه كالجر في البيت أى ينتقل اعراب العارية لتحلها قال فهذه جملة يثبت لها أنواع  
 الاعراب وليست خبر ولا حال ولا صلة ولا مضاف اليها وهذا غريب ورد الشئ بان المفرد الذي  
 هي في موضعه ليس مفرداً حقيقة حتى تستحق اعراباً بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس أصلاً  
 بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لان نفسها كفى الموصولات للجملة هذا  
 وظالمنا وقت في قولهم ظهر اعرابهم على ما بعده الخ فانه يقتضى انهم اعراب مع قيام موجب  
 التسام وهو الاقتدار كسائر الموصولات واقفاً راء ان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كمر  
 فيؤثر البناء وكذا الال والتان معى غير قائم بسبب انشاء وهو شبه اللفظي فيها والوضع في  
 لان لكن يمكن في هذين ان اضافتهما عارضت شبهة الحرف مع ان الشبه اللفظي مجرور لموجب  
 فاعراب على ما بعدهما من بخلاف آل فان موجب بناء الم بعارضه شئ الا ان اربعة ولهم ظهر  
 اعرابهم أى الذى حقته ان يكون تحلها كسائر الموصولات لللفظ فالا ينافي انهم اعراب وقولهم  
 لكونهم بصورة الحرف أى الذى هو خبر مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل  
 الاعراب لفظاً ولا بخلافه كما هو بصورته تقدير والله أعلم (قوله ما لم تنصف) ما مصدرية نظرية  
 وجملة ومصدر وصلها الخ حال من ضمير تنصف فبقية الاضافة المنفية بخذف صدر الصلة أى مدة عدم  
 اضافتها المقدمة المحذوف والنق اذا توجه الى مقسمة بقية مصدر مقسمة ما عا بان لا تنضاف ولا يحذف  
 المصدر نحو أى هو قائم بانتفاء المقيدة فقط بان لا تنضاف ويحذف المصدر نحو أى قائم بانتفاء  
 المقيدة فقط بان لا تنضاف ولا يحذف المصدر نحو أى هو قائم فهذه الثلاث صور منطق عباره  
 ومفهومة وهما صورة ثبوت الاضافة المحذوف معاً نحو أى هو قائم شديقتي حينئذ ولو قال

\* أى كما يثبت انما تنصف \* الخ لكان أو ضم وحمل هذه الصورة اذا كان صدر الصلة ضميراً كما هو  
 فرض كلامه فلو وصلت به عمل أو ظرف أعربت اجاعاً كما تنقل عن أى حيان نحو أى هو قائم  
 أو عندك اذ لا يحذف في الاول والمحذوف في الثانى ليس ضميراً بل جملة فعلية ٥١ (قوله فى)  
 أتم ان تكون الخ) أى وفى الموصولة كما يعلم من المقام وتختلفها في الاعراب وكونها للعاقل وغيره  
 ولزومها الاضافة لفظاً أو تقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عنه فمعرفة ان  
 لكن بجهتين فلا اشكال ولا تنضاف لتكره أصلاً بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوز ان  
 عصفور وابن الضائع وجعل لانه وسيعلم الذين ظلموا أى متقابل يتقابلون على معنى سبعة عرفون  
 المتقابل الذى يتقابلونه وجعلها الجهور استفهامية لا موصولة وهى مقبول مطلق ليتقابلون  
 علمت يعلم على العمل فى الجملة أى سيعلم الذين ظلموا يتقابلون أى انقلاب (قوله معربة) أى لان  
 شممها الحرف فى الاقتدار عوض عما يخص بالام وهو اضافتها لفظاً أو تقدير افر جعلت الى  
 الاصل فى الاسم وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائماً وثبت فى الحالة  
 الاربعة لتزول المضاف بالمعترلة صدر الصلة لشبهه فى الصورة فكانت لا اضافته حتى تعارض  
 شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما ثبت فى أى قائم مع عدم الاضافة لفظاً لقيام

ومن الثانى قوله

من لا يزال شاكر على المعه

فهو سر بعيشة ذات سعه

(ص) أى كما وأعربت ما لم تنصف

ومصدر وصلها ضمير المحذوف

(ش) يعنى أن أيا مثل ما فى أتمها

تكون بانظ واحد للمذ كروالمؤنث

مفردا كمن أو مثنى أو مجعوتاً نحو

يجبى أى هو قائم ان أيا لها أربعة

أحوال أحدها أن تنضاف ويذكر

صدر صلها نحو يجبى أى هو قائم

الثانى ان لا تنضاف ولا يذ كرصدر

صلتها نحو يجبى أى قائم الثالث

ان لا تنضاف ويذكر صدر الصلة

نحو يجبى أى هو قائم وفى هذه

الاحوال الثلاثة تكون معرفة

بالحركات الثلاث نحو يجبى أى هو

التنوين مقامها كافي كل وبعض ولا يمكن مقامه مقام المبتدأ لكونه لا يشبهه ولا نه لم يعد  
هذا ما عايناه وفيه أنه لا يمكن تنزيل المضاف إليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو رأيتهم قائم  
لاختلافهم ما جعوا أفرادا وإن أمكن في أنهم أشد لأن فعل التفضيل يحذف عن الواحد وغيره  
الآن يقال حصل الازدواج الثاني طرد الباب فليتأمل هذا ويرى على حركة فعلها الساكنين  
أو لأن أي أسلاف الأعراب وكانت ضمة جبر القوافل أعرابها بقوى الحركات أو تشبيها بقبيل  
وبعد حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيتهم الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين  
من حذف الماضى فيها قال في التمهيد ولا يلزم استعانة عامه ولا تقديمه خلافا للكهوفيين أه  
وسئل الكسائي في حلقه يونس لم لا يجوز أن يعجب أي قائم فقال أي كذا خلقت فصار مثالا (قوله  
إذا ما قبلت الخ) ما زائدة والشاهد في أنهم حبسوا على الضم مع إضافته وحذف صدر صلتهم  
أي على أنهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول المحذوف  
أي أعرب أبأ حال كونه مطلقا عن التقيد بما سمي أو المراد أعرابهم أعرابا مطلقا (قوله أبأ)  
مفعول يقتضي الذي هو خبر عن غير أي غير أي من الموصولات يقتضي أي أي يتبعها في حذف صدر  
الصلة فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والاصح جواز كسر (قوله أن يستط) السين  
والهاء الما بعد أي أن يستطويلا كما تستط العذل عدده حسنا وزائدتان أي أن يطل  
أي يطلعه المتكلم فيجوهول على كل ويصح على الثاني شاؤا ولما قل أي أن يطل بفتح الياء أفضل  
يستعمل وحذف جواب الشرط ضرورة العمل بما قبله أي جاز حذف الصدر وإنما كان ضرورة  
لأن فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يتخزل) أي يحذف وضمة مصدر الصلة الذي هو العائد  
المرفوع لكنه لا يختص بذلك كاسننه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أي كمل  
بأن يكون جملة تعاندها وأشهرها (قوله كثير منجبل) خبران تنازعا قوله في عائد فإن جعل منجبل صفة  
كثير كان هو العامل وحده لأن الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو يتعلق  
القائبة بما بعدهما وإن لم يكن عذرة خصه بعضهم بالنفي إذا فاده الصبيان (قوله أعرب أبأ مطلقا)  
هو مذهب الخليل ويونس وتأولوا الآية بأنهم أسبقها مبدء أخيرة أشد فضمتها الأعراب ثم قال  
يونس الجملة سلت مسد مفعول تنزع لأن أي علقته عن العمل لأن التعليق عنده لا يختص  
بأنعمال القلوب وقال الخليل هي صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شبيعة  
فريقا قال فيه أنهم أشد دوت عليهما بقوله وسلم على أنهم أفضل بالضم لامتناع الاستفهامية فيه  
لأن حرف الجر لا يتعلق عن العمل ولا يصح أن يقدر على شخص مفعول فيه أنهم أفضل لامتناع  
حذف الجرور ودخال الجار على معمول صلتهم بالضرورة كأي المعنى والمراد بصلته ما هو من  
تمامه ولو وصفتها كأنها أو عاقدروا كذلك في نحو ما هي نعم الولد ما ليلى شام صاحبها ضرورة أن  
الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرجع ثعلب الشكر لوصولة  
أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يتجوز ما على الأعراب \* (تنبيه) يؤخذ من ذكر  
عن المعنى أنه لا يجوز في قوله كن ترجوب أن يقدر كقولك من ترجول أن أجعله صالحا للجر قصد  
لنظها فلا ضرورة إلى حذف الجر وروادخال الجار على معموله كما لا يدخل على معمول صلتهم بل  
الجملة نفسها بجرورة بالكاف أي كهذا لا لفظ ومثله كما ستعلم ونحوه فاحفظ ذلك فتعلق في  
مواطن كثيرة \* (قائده) وكأتر أي موصولة ومثله ما ترو صلتها انداء ما فيه آل كأيها  
الرجل ونعتا لشكره وسال من عرفة الدلتين على الكحل كبرت بفارس أي فارس ويزيد أي رجس

هو قائم ورأيت أنهم هو قائم ومررت بأبهم هو قائم وكذلك أي قائم  
وأيا قائم وأي قائم وكذا أي هو قائم وأيا  
هو قائم وأي قائم هو قائم الرابع أن  
نضاف ويحذف صدر الصلة نحو  
يعجبني أنهم قائم في هذه الحالة تدني  
على الضم فتقول يعجبني أنهم قائم  
ورأيت أنهم قائم ومررت بأبهم  
قائم وعلمه قوله تعالى ثم لنزعن من  
كل شبيعة أنهم أشد على الرحمن  
عنا وقول الشاعر  
إذا ما قبلت بي مائل

فسلم على أنهم أفضل  
وهذا مستفاد من قوله وأعربت ما لم  
نصف إلى آخر البيت أي وأعربت  
أي إذا لم تنصف في حالة حذف صدر  
الصلة فدخل في هذه الأحوال  
الثلاثة السابقة وهي ما إذا  
أضحت وذكر صدر الصلة أولم  
نصف ولم يذكر صدر الصلة أولم  
نصف وذكر صدر الصلة ونجرت  
الحالة الرابعة وهي ما إذا أضفت  
وحذف صدر الصلة قائمها  
لا تعرب حينئذ (ص)  
وبعضهم أعرب مطلقا وفي  
ذا الحذف أي غير أي يقتضي  
أن يستط وصل وإن لم يستط  
فالحذف نزو وأبو أن يتخزل  
أن صلح الباقي لوصف مكمل  
والحذف عندهم كثير منجبل  
في عائد متصل أن انتصب

بفعل أو وصف كن ترجوب  
(ش) يعني أن بعض العرب  
أعرب أبأ مطلقا أي وأن أضيفت  
وحذف صدر صلتهم فتقول يعجبني  
أهم قائم ورأيت أنهم قائم ومررت  
بأهم قائم وقد قرئ ثم لنزعن من كل  
شبيعة أنهم أشد بالنصب وروى  
فسلم على أنهم أفضل بالجر وأشار  
بقوله وفي ذا الحذف أن الخ الما وضع التي يحذف في العائد على الموصول وهو ما أن يكون  
مرفوعا وغيره فإن كان مرفوعا لم يحذف

وكما هو معرفة الاصل في علمه والتدنية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مقدر) أخذ كونه  
مبتدأ من قوله وفي حذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلها خبر المتخفف وصدر الوصل  
هو المبتدأ أو كون خبره مقدر من قوله وأما أن يحتفل أن يصلح الخ كاستينيه وهذا شرطان الجواز  
وطول الصلة للكثرة وبقي الجواز أن لا يكون الضمير موطوفا ولا موطوفا عليه كما الذي زيد وهو  
أهو وزيد فأتان لتساخير بالثبوت عن المفرد وبقي العاطف بدون موطوف ولا بعد ولا كالذي  
لولا هولا كرسنك لوجود حذف الخبر بعدها فإتباع الجملة والضمير موطوفا ولا موطوفا كذا ما هو  
قائم وأما الدار الا هو (قوله بالفاصلة الخ) أي والقاعل ونائبه لا يحتفلان في موضع ليس هذا  
منه بخلاف المبتدأ (قوله في حذف مع الخ) أي اطولها بالاضافة لتفظا وتقدر فاستغنت عن  
شرط الطول لكنه يتبع بجبني أي قائم لعدم الطول لفظا كما قد بين خبر وف وان كان جائزا (قوله  
الاناطات) أي شئ يتعلق بها كعمول الخبر وأفعته أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما  
مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء أي الذي هو في السماء أي محبوب فيها وجعل المبتدأ  
خبره الظرف أو فاعله بقصد اللفظ لخالصه عن المأثور المعنى كما هو ظاهر (قوله قائل) أي  
لا يباس عليه بدل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لانمو الا الذي خبر فاشيت \* الانقوس الا للشرنا وونا

أي الذي هو خير والأي ههنا واول للشر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليجب أن يعمد ومثلها  
المالك بن دينار وابن السكيت ما بعوضه رواه بالرفع أي ما هو بعوضه فامر موصولة بدل من مثلا  
حذف صدر صحتها بلا طول وجوز أبو البقاء ما بدت أم الجمله نعمت مثلا واما على النصب فبانكرة  
موصوفة بعوضه بدل من مثلا أو زائدة وبعوضه بدل وما فتح أحسن فعلى انه فعل ماض  
فاعله ضمير موصي مع حذف الما الذي أحسنه وجعله الكوفون موصولا لرفع أي على  
احسانه (قوله لاسي الذي الخ) مبيعي مثل لا تعرف باضافته الى الموصولة لتوضيح في الإيهام  
فصح كونه اسم لا ولت جعل ما تكرره موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو زيد أو زائدة موصي  
مضاف الى زيد فان كان بدله تذكرا كقوله

الارب يوم صالح للثمنما \* ولاسيام بدارة جليل

قلت في الرفع والخبر كذلك وزيدا بالنصب غير السبي كما تميز مثل نحو ولو جئت ائمه مددا وما حثثت  
كافة عن الاضافة وفحصت في بناء على هذا الاقرادها وعراب في سواء لاضافة الما والياء والبيت  
مروى بالوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد  
تخفف يا زها وقد تحذف منها الواو اما وحدها ومع لا كما حكاه الرضي وتعبه الدماميني هذا وقد  
يرد على خصوصه فيكون في محل نصب مفعولا مطلقا لا خص محذوف او جئت ذوقا بعد ما لحال  
كاحب زيد ولا سيما كأأوهو وأكس في حال من مفعول أو خص المحذوف أي أو خصه زيادة  
الحبة خصوصا في حال كونه وكذا بالجملة الشريطة نحو ولا سيما ان ركب أي أو خصه بذلك فقوله  
المصنفين لاسيما الامر كذا تركيب عربي أفاده الدماميني وغيره (قوله وجوبا) أي خبر يانه مجرى  
المثل وليكون ما بعد لاسيما مفردا صورا لأنها كالاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها وهي  
لا يقع بعدها جملة ولا جرت عاداتهم بذلك كراهي الاستثناء وان لم تكن من أدوا لان ما بعدها أولى  
بالحكم بما قبلها الخارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقس) أي فهو مستثنى من شرط  
الطول لما سر فان قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثناء أطول الصلة بالثبوت وشبه البيت المشار (قوله  
جملة) هذا مختار قوله وخبره مقدر ومضى خبر الما الجملة أو ظرفا فلا بد من اشتقاقه على ما يربطه

الا اذا كان مبتدأ وخبره مقدر نحو  
وهو الذي في السماء أو أيهم أشد  
فلا تقول جاء الذين قام ولا الماذان  
ضرب لرفع الاول بالفاصلة والثاني  
بالنصب بل يقال قاما وضربا وأما  
المبتدأ في حذف مع أي وان لم تطل  
الصلة كما تقدم من قولك يجبني  
أيهم قائم ونحوه ولا تحذف صدر  
الصلة مع غير أي الا انطالت  
الصلة نحو جاء الذي هو ضارب زيد  
فيجوز حذف هو فيقول جاء الذي  
ضارب زيد ومنه قوله ما أنا الذي  
قائل لكسوا للتدبير بالذي هو فائل  
فان لم تطل الصلة فالحذف قليل  
وأجازوه الكوفون في لاسيما نحو جاء  
الذي قائم التقدير هو قائم ومنه قوله  
تعالى عاما على الذي أحسن في  
قراءة الرفع أي هو أحسن وقد  
جوزوا في لاسيما زيد اذا رفع زيد  
ان تكون ماموصولة وزيد خبر  
مبتدأ محذوف التقدير لاسي الذي  
هو زيد وحذف العائد الذي هو  
المبتدأ وهو قولك هو وجوبا وهذا  
موضع حذف فيه صدر الصلة مع  
غير أي وجوبا ولم تطل الصلة وهو  
مقبس وليس بشاذ وأشار بقوله  
وأما أن يحتفل أن يصلح الباقي لوصل  
مكمل إلى أن شرط حذف صدر  
الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا  
لان يكون صلة كما اذا وقع بعده  
جملة نحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو  
هو شطلي أو ظرف أو جار ومجرور  
ثامان نحو جاء الذي هو عتله أو هو  
في الدار فإنه لا يجوز في هذه المواضع  
حذف صدر الصلة

فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق تعني الذي هو أبوه منطلق لأن الكلام يتم دونه فلا يذرى أحذف منه شيء ثم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا ترق في ذلك بين أي وغيرها فلا تقول في ينجي أبهم هو به يوم ينجي أبهم يقوم لأنه لا يعلم الحذف ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدا بل الضابط أنه متى احتل الكلام الحذف وعدمه لم يجر حذف العائد وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو جاء الذي ضرب به في داره فلا يجوز حذف الهاء من ضرب به فلا تقول جاء الذي ضربت في داره لأنه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإجماع فإنه (٨٣)

صله لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان الموصول أيا وغيره بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أي من الموصولات لأن كلامه في ذلك والامر ليس كذلك بل لا يحذف مع أي ولا بد غير هاتمي صلح مابعد الالان يكون صله كما تقدم نحو جاء الذي هو أبوه منطلق وينجي أبهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور ونحو جاء الذي ضرب به في داره ومررت بالذي ضربت به في داره وينجي أبهم ضربت به في داره ومررت بأبهم ضربت به في داره وأشار بقوله والحذف عندهم كثير متجلى إلى آخره إلى العائد المنصوب بشرط جواز حذفه ما يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو جاء الذي ضربت به والذي أنا معطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربت به فتقول جاء الذي ضربت ومنه قوله تعالى ذرني ومن خلقت وحيدا وقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا للتقدير خلقته وبعمه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيك فتقول الذي أنا معطيك درهم ومنه قوله

بالمبتدا وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعه فهو أبدا صالحا لصلبه والكاف في قوله كما إذا وقع استقصاء فتأمل (قوله فلا يذرى الخ) فيه أن هذا البجاء لا يعاب مع أن الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فن جعل الباقي صله مستقلة جازي في كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير مبتدأ قوله وصدر صلحها وهو لا يكون إلا مرفوعا اللهم لأن يرجع لقوله ضمير المحذوف بلا قد الصدرية فيم المرفوع وغيره في أي وغيرها فتدبر (قوشر طجوا زحذفه) أي زادة على عدم صلح الباقي للوصل لوجوب هذا في كل عائد كما قد مره (قوله تام) أخذ من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن خلقت) أمامه عطف على البناء من ذرني أو مفعول معه وحيدا حال أي خلقته حال كونه منفردا بالأهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله والله الخ) الله مبتدأ أخبره موليك أي معطيك والوجه صله ما حذف عائداه وهو المفعول الثاني لموليك وقيل خبر ما وفاء جاذبه سببية وفاء في التعليل (قوله موليك) قد مر متصلا مع أن عامله اسم يرجع معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن المراد المتصل ولو جواز كما سيتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أي رشد إلى ذلك بتقديم الفعل واتكلى على اشتراك الصلة في العمل والتصرف الذي من جلته حذف المعهول وقرعة الوصف فهما (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صله أو غيره أو مذهب الجهوران منصوب صلحا لا يحذف أصلا ن عا عليه لأنه يدل على اسميتها التثنية وأما قوله

ما المستعتر الهوى محمود عاقبة \* ولو أتبعه صفو بلا كدر

أي المستعتره فساد فان عاد إلى موصول قبلها جاز كجاء الذي أنا الضارب أي الضاربة (قوله منه صلا) أي وجوبا ما لانه عكس كجاء الذي أنا الضارب أي الضاربة (قوله التصدي بخلاف المنفصل جواز حذف كليت المنار ونحوها كهي من جاء تأميرهم أي تأميرهم أباه ولا يقدر متصلا لأن اتحاد زمة الضمير في النغمة يضعف الوصل كما مر فلا يحتمل عليه القرآن ومثله ومما رآه أنهم يفتقرون ورضي عن أبيه بن كاهن أقاده الصبا عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك إنما هو عند تلفظ أتماع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كافي أعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء أي لأنها عمدة والحرف لا يستقل بدونه انهم قد تنحذف تبع الحرف نحو أين شير كافي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شير كافي وبني شير يجوز تبعه إلا استقل لأن كان قد قدر تزعمونهم فلا اشكال (قوله بفعل ناقص) أي لأنه كالخرف في أن منصوبه عمدة ولا يستعمل هو بدونه لأنه كالعرض عن مصدره لاسيما على قول البصري بين أنه مجرد الزمان لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر

ما الله موليك فضل فأجده به \* فقال الذي غيرته قولا لاضرر تقديره الذي الله موليك فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وأيس كذلك بل التكنيز حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالخذف منه قابل فان كان الضمير متصلا لم يجر الحذف نحو جاء الذي أباه ضربت فلا يجوز حذف أباه وكذلك يتبع الحذف إذا كان متصلا منصوبا بفعل أو ووصف وهو الحرف نحو جاء الذي أباه منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يتبع الحذف إذا كان منصوبا بمتصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي أباه منطلق فلا يجوز حذف أباه (ص) كذلك حذف ما يوصف مفعلا \* كانت قاض بعد أمر من قضى



كبر بالذي مررت فهو بر  
(ش) لما فرغ من الكلام على الضمير  
المرفوع والمضروب شرع في الكلام  
على الجبر وهو ما أن يكون مجرورا  
بالإضافة أو بالحرف فان كان مجرورا  
بالإضافة لم يحذف الا اذا كان  
مجرورا بإضافة اسم فاعل بمعنى  
الحال أو الاستقبال نحو جاء  
أضاربه إلا أن أوغدا فتقول جاء  
الذي أنضار به يحذف الهاء وان  
كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو  
جاء الذي أنا غلامه أو أنا مضربه  
أو أنا ضاربه امس وأشار بقوله  
كانت فاض الى قوله تعالى فاقض  
ما أنت فاض التمهيد ما أنت فاضه  
حذفت الهمزة من المصنف استغنى  
بالمثال عن ان يقيد الوصف بكونه  
اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال  
وان كان مجرورا بالحرف فلا يحذف  
الا ان تدخل على الموصول حرف  
مثله لفظا ومعنى واتفق العامل  
فيه ما مادة فهو مررت بالذي مررت  
به وأنت ما به فيجوز حذف الهاء  
فتقول مررت بالذي مررت قال  
الله تعالى وبشر عما تشرى  
أى منه وتقول مررت بالذي أنت  
ما أى به ومنه قوله  
لقد كنت تحبني سمعنا حقة  
فيجوز ان منها بالذي أنت ما  
أى أنت ما فيجوز فان اختلف الحرفان  
لم يجوز الحذف نحو مررت بالذي  
غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه  
وكذلك مررت بالذي مررت به على  
زبد فلا يجوز حذف به منه  
لاختلاف معنى الحرفين لان الاء  
الداخله على الموصول للالتصاق  
والداخله على الضمير للاستيلاء وان  
اختلف العاملان لم يجوز الحذف أيضا

قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) يضم الجسيم صلة الذي وجر الثاني  
بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أى مع كونه معقدا ليكون عاملا في محل الضمير النصب وان جره  
بالإضافة أيضا وبهذا يشارك منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أى بغير وصف أصلا  
أو باسم معقول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورا كما يشمله أى بغير وصف أصلا  
التمهيد الى واحد كذا اله لان الضمير حذفت فاعله في المعنى أما المتعدي لثنتين كذا الدرهم الذي أنا  
معطاه فلا منع فيه لانه حذفت فضله منصوبا بخل فأفاده الاستعاطى (قوله ما أنت قاض) قل  
لا شاهد فيه لاحتمال ان ما مصدرية وصلت بالجله الاسميه أى اقض قضاء للمصدر بغيره أى  
مسته قاضا بليل انما تقضى هذه الحيلة الدنيا (قوله الان دخل على الموصول الخ) أى ليكون  
في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به بقوله  
لا تركز الى الامر الذي ركنت \* أتأبى بصريح اضطرها القدر

أى ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو لموصوف به كبرت بسلام الذي مررت أو بسلام  
الرجل الذي مررت أى به (قوله مائة) أى انظروا كذا معنى فلا يكتفى اتفاق اللفظ فقط كوقفت على  
الذي وقفت عليه من الوقت والوقوف ولا معنى فقط كسرت بالذي فرحت به لكن استوحه  
شيخ الاسلام لاكتشاف الساتى وخرج عليه فاصدع عما تؤمر أى امر بمتأمره بل نقل  
الجميع في النسخة عن الشاطبي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله  
وينبذ الموصول بالذي أشهر \* أى به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعا كما يشمله من  
الفعل مع الوصف وجعله ما ذكر حذف المجرور بالحرف خمسة شروط جر الموصول وكون جاره  
كزار العائد لفظا ومعنى واتفق العامل لفظا ومعنى ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا  
ولا موقعاً حذفت في لبس فلا يحذف في مررت بالذي مررت به أو بالذي ما مررت الاء \* ورغبت في  
الذي رغبت فيه وأن لا يصح الباقي للموصول به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل أنه براد على هذا  
الشروط في المجرور بالحرف مسميته وفي الجبر والاسم كون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم معقول  
متعديا لثنتين على ما مر وفي الموصوب كونه متصلا وبنزله عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أو وصفا  
وكونه تاما ويزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ  
وان لا يكون معطوفا الى آخر ما مر فتدبر (قوله أى منه) لم يقدره تشرى منه لما كتمه قبله ولان  
ما كان مشريا والهم لا يقلب مشريا والغيرهم وتصحى به ان المعنى تشرى بون جنسه تكلف (قوله حب  
سمره) كسر الاء اسم امرأة وحقة بكسر الحاء المهمله وتسكون القاف فوحدة أى مدة طويلة  
وتحذف من الخفاء ضد الظهور وقوله فيج ضم الاء أى أظهر جواب شرط مقدر أى اذا كان كذلك  
فيج وقوله لان أصله الا ن حذفت الهمزة بعد تفتح حركتها الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل  
(قوله فان اختلف الحرفان) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط كما يشمله أو لفظا والمعنى كحالات في الذي  
حلت به وقل يجوز الحذف حيث ذوقه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف اه تصريح (قوله  
للسمية) أو المصاحبة وهى أظهر فان حذف زيد كادت بهى الى الاولى فتأمل (قوله وان اختلف  
العاملان) أى عند غير المصنف كما مر وشذوقه

وان لاني شهدة يشقى بها \* وهو على من صبه الله علقم  
ارتعلق على المذكورة لعلقم أى شاق والمحذوفة بنسبه أى علقم على من صبه عليه كمثل هذا الحذف  
عند عدم جر الموصول في قول حاتم  
ومن حسد مجرور على قومي \* وأى الدهر ولم يحسدوني

أى فيه فذكر معنى الذى خبر أى الاستهفامية وحذف عائدها المحرور بقى لكن قيل لاشذوذ فى البيت لان محل الشرط المذكورة اذ لم يتعين الحرف المحذوف والاجازا لحذف مطلقا كما فيه ما  
وقد اناظر فى الثاني لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا يجز  
الاينى نحو أعجبني اليوم الذى جئت أى فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل ان يصبغنى  
سائط فتمتد بى وعلى أى طلق فبمعنى فى المحذوف غير متعدي لا يحتمل وأما قوله تعالى ذلك  
الذى يبشر الله عباده أى به فتشيل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جر الموصول وقيل على مذهب  
الكسائى من ان الحذف تدريجى فحذف الجارأولا فاتصبت الضمير واتصل ثم حذف وهو  
منصوب لا يجوز فهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شأنه شأن الأصل لما فيه فى كل حذف اه  
لكن أنت خبر بيان المبشر به لا يجز الالبابا فالمحذوف فيها متعين جرما وقد مر مبشر فيه بإياه أن  
مساق الآية لبيان المبشر به لا يمكن الإشارة كما لا يخفى فخرج الآية على هذا أولى فتأمل واقفه  
سبحانه وتعالى أعلم

### \*(المعرف بإداة التعريف)\*

هذا أولى من التمييز بالجار لأنه على كل الأقوال الاستهفامية وأصلها بضم عينه لكن لا حاجة  
لإضافة التعريف لأن أداة الشيء ما يخصه والانسب باقى المعارف حيث لم يشغل فى عين المعارف  
بالمعية مثلا أن يقول ذوالأداة والمقام بعينها قيل ان كانت الباء سميكية فقوله أن حرف تعريف  
غير عينى لأنه على الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو لتوسع الخلاف للأشك  
واللام مبتدأ حذف خبره لأنه لا ماق له أى حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم  
وعمر وفان تأخر الخبر وهودة رد يصلح لكل من المعطوفين فلاولأ والثانى أو مخففة أقوال فان  
صلح لاحدهما فهو وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهذا قائم أو قائمة وهذا كله فى أو التنوين  
لأنها يجب معها المضاربسة كالواو كفى المعنى اما التالى للأشك ونحوه فلا حذف معها لأنهم المالحذ  
الدائر كما أفاده (يس (قوله فقط) الفاء زائدة لتزيين النظم وقط بمعنى حسب حال من اللام أى حال  
كونها حسب أى كائين عن طلب غيرها وقيل النفاة فى جواب شرط مقدرة ونظ خبر محذوف  
أو اسم فعل بمعنى انتهت أى اذا عرفت ذلك فهى حسين أو قائمة عن طلب غيرها (قوله همزة قطع) أى  
أى أردت تعريفه مبتدأ وصفة وقوله خبر النظم مفعول قل لقصد إقطعه (قوله همزة قطع) أى  
أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الاء اعراض وثبوتها مع تحريك اللام فى نحو الجار  
ينقل حركة همزة آخر الى اللام لأنهم اوصفت فى الدرج الأكثر استعمال (قوله همزة وصل) أى  
زائدة بعد الوضع للتطبيق بالسا كن ولا مدخل لها فى التعريف وانما لم تحرك اللام وبسبغنى عنها  
لان كسرهما مع نقله بلسما بلام الجرو ففتحها بلام الابتداه وضعها الاثنية ونقل فى التسهيل عن  
سيمويه ان المعرف أل يجملتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها فى الوضع بمعنى  
انها جزاء الاداة وان كانت زائدة فيها كاحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد  
بها فى الوضع ونظرة ثمرة الخلاف فى نحو من القوم فعل الثانى لاهمزة فيه أصلا فلا يستغناء عنها  
وعلى غيره موجوده لأنها حذف لكثرة الاستعمال وعن المبرد أن المعرف الهمزة وزيد اللام  
لقرعها من همزة الاستهفام فالأقوال أربعة اثان أحاديان واثان ثنائان (قوله العهد) فيه  
حذف مضافين أى التعريف الذى العهد أى الشئ العهد ودوا جدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام  
ذكرى وعلى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحا كبدل أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى  
لتقدم الذكر كنبأ عنه بجافى قولها ما فى بطنى محرر الان التعريف أى الوقت خلدمة ميت المقدس

نحو مررت بالذى فرحت به فلا يجوز  
حذف به وهذا كله هو المشار  
اليه بقوله كذا الذى جرى كذلك  
يحذف الضمير الذى جرى مثل ما جرى به  
الموصول نحو مررت بالذى مررت فهو  
برأى بالذى مررت به فاستغنى  
بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى  
سبق ذكرها والله أعلم (ص)

### \*(المعرف بإداة التعريف)\*

ال حرف تعريف واللام فقط  
فقط عرفت قل فيه النظم  
(ش) اختلف التجويون فى حرف  
التعريف فى الرجل ونحوه يقال  
التفصيل ان حرف هو أل وقال  
سيمويه هو اللام وحدها فالهمزة  
عند التفصيل همزة قطع وعند  
سيمويه همزة وصل اجتمعت للنظم  
بالاكن والألف واللام المعرفة  
تكون العهد كقولك لقدت رجلا  
فاكرمت الرجل وقوله تعالى كما  
أرسلنا الى فرعون رسولا فعهي  
فرعون الرسول

كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاب بغير الذكر الممار والحس الاتي نحو  
 بالوادي المقدس اذهب في الغار تحت الشجرة والثالث ما حضري الحس والمحادثة كقولنا نحن  
 فوق سماء أي رفعه القراطس أي أصب القراطس الحاضر وهو الغرض المصوب للرب اليه ومنه  
 اليوم أكملت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي تركت فيه  
 الآية ومن جعلها للعهد العلي نظرا الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد في الثلاثة  
 خارجي عند البيان والنخبة يجعلون الثاني ذهني كافي يش وهو في الجميع كعلم الشخص في  
 الدلالة على الفرد المعين لأنه بقوله آل والعلم بجوهره وإذا كان أعرف من المحل مطلقا (قوله)  
 ولا استغراق الجنس أي استغراق افراده ولو كان مدخولها جمعا كحقيقة في المطول ان خافها كل  
 حقيقة كمثل ولذا اصح الاستثناء بعده ولا استغراق خاصا لخص الجنس وأوصافه ان خلفها كل  
 محاذ كآنت الرجل وزيد الرجل علما أي الجامع لوصاف كل الرجل وخصائص العلم المتفرقة  
 فهم اذ اصبح أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض لاسيما مع صفاتهم وقد تشكك في كل  
 حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامير الصاعقة أي صاعقة بالده  
 لاصاعقة الدنيا وليست آل في الصاعقة موصولة لان المار فيها الدوام كالصاعقة المشبهة ومدخولها في  
 كل ذلك كنكرة مسورة بكل (قوله ولا تعرف الحقيقة) أي الماهية باعتبار حضورها الذهني  
 بقطع النظر عن الافراد مدخولها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك لأنه بقوله والعلم بجوهره  
 كاهم وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهي الداخلة على المعارف كالانسان حيوان  
 ناطق والكيان كالانسان نوع وبق من أقسام آل ما شجر به البعض منهم واحدا أو أكثر  
 كادخل الدوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس في  
 وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما جلت على ذلك البعض من المقام القرينة كالدخول  
 والاكل فماد كرامن الوضع فهي داخلية في لام الجنس عند النخبة أو المايينون فيجعلون العهد  
 الذهني لعهد الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان  
 معرفة بالنظر لوضعها للحقيقة فيجري عليه أحكام المعارف كحيثه مبتدأ أو حال ووصفا للمعرفة  
 الا انه في المعنى كالنكرة نظرا لقرينة ذلك البعض المهم ولذا نعت بالجملة في قوله

ولقد أمر على اللثمي يسبني \* قضيتة قلت لا يعنيني

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهما والحقيقة في ضمنه وهذا الحقيقة الحاضرة  
 لا باعتبار فرد أو أصلا كما علمت فالجرد وذو الالام بالنظر للقرينة سواء في الالام وبالنظر لانفسهم ما  
 تحتلئان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقمت مسلمة كما أفاده السعد في شرح  
 النخلص والحاصل ان آل عند النخبة ثلاثة أقسام واحد الجنس واثنان للقرينة وعند المايينين  
 أربعة كهم كترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انهم اثنان  
 فقط لانهم المخصصة بمهودة خارجا باقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام  
 الحقيقة أو من حيث هو وفي بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد  
 فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تتحمل على الكلية وان لم يوجد قرينتها كاستثناء لكن  
 لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة جات  
 عليه بالقرينة كآلى العهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد  
 لأل الحقيقة وأما العهد خارجا للقرينة فاعلم ما وبق قول ثالث وهي انها العقيقة من حيث هي  
 مطلقاتهم تشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خير الخ)

ولا استغراق الجنس نحو ان الانسان  
 اني خسر وعلا متها أن يصلح موضعها  
 كل ولا تعرف الحقيقة نحو الرجل  
 خبر من المرأ أنى هذه الحقيقة خير  
 من هذه الحقيقة والنظر ضرب من  
 البسط والجمع أنماط مشل سبب  
 وأسباب والنظر أيضا الجماعية من  
 الناس الذين أمرهم واحد كذا  
 قاله الجوهري (ص)

والآن والمذين ثم اللات

ولا اضطرار كينات الاوير

كذا وطمت النفس باقيس السرى

(ش) ذكر المصنف في جذن البيتين

ان الالف واللام تأتي زائدة وهي

في زيادتها على قسمين لازمة وغير

لازمة ثم مثل للزائدة واللازمة

باللات وهو اسم صحن كان يكثر

وبالآن وهو ظرف زمان مبنى على

الفتح واختاف في الالف واللام

الدخيلة عليه فذهب قوم الى انها

لتعريف الحضور كافي قولك

حضرت بهذا الرجل لان قولك الآن

يعني هذا الوقت وعلى هذا

لا تكون زائدة وذهب قوم منهم

المصنف الى انها زائدة وهو مبني

لتصغره معنى الحرف وهو لام

الحضور ومثل ايضا بالذين واللات

والمراد بهما ما دخل عليه أل من

الموصولات وهو مبني على ان

تعريف الموصول بالصلة فتكون

الالف واللام زائدة وهو مذهب

قوم واختاره المصنف وذهب قوم

الى ان تعريف الموصول بال ان

كانت فيه مفعول وان لم تكن فيه

فبينتها نحو من وما الايا قاما تعرف

بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون

الالف واللام زائدة وما حذفها في

قراءة من قرأ صراط الذين انعمت

عليهم فلا يذل على انها زائدة اذ

يجوز ان يكون حذف شذوا وان

كانت معرفة كما حذف من قولهم

سلام عليكم من غير شوبين يريدون

السلام عليكم وأما الزائدة غير

اللازمة فهي الدخيلة اضطرارا على

العلم كقوله في نبات اوبر علم لضرب

من الكفاة نبات الاوير ومنه قوله

ولقد جنبتك أكا وعسا قلا

ولقد جنبتك عن نبات الاوير

التفاضل بينهم من حيث تغيرهما بالذكورة والانثوية وان اتحدتا في الانثوية ولو كانت الحكم على  
الحقيقة لا ينافي تختلف الخبرة في بعض الافراد لخصوصيات عرضت له (قوله وقدرت) أي لفظة ال  
المتقدمة في قوله أل حرف تعريف فالحال عطف على الخبر فكانه قال قه ان حرف تعريف زائدة  
واستحكم عليه بذلك هو نطق أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا يستخدام في مرجع  
الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكره في قوله الاتي دخلا باعتبار انها حرف وأنت إشارة  
الى جواز الامر من (قوله لازما) صفة مصدر محذوف أي زيد لازما ولا اضطرار عطف عليه أي وزيدا  
لا اضطرار (قوله كالات) هذا اسم صم والثاني موصول جمع التي وفيهما جناس تام لاتفاقهما  
لفظا والمعنى (قوله باقيس) منادى مضمر والنسر بفتح فكسر أي الشريف بفتح فيجوز رفعه بفتح  
للفظة ونصبه مراعاة لخلد كاسا في التنداء (قوله تأتي زائدة) أي غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها  
على معرف بغيرها كالعلم والوصول أي واجب التنداء كالحال والتبديل لصلاحه للسقوط  
لانها قد تكون جر علم كالعلم (قوله لازمة) هي ما قرئت وضع الكلمة وغيرها اللازمة ما عرضت  
بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت ال وضعه للعلمية لم يتجلا كان كاسه أل اسم شاعر يمدى  
أوصف ولا كالات فان أصله بشد التاء وصف من لا يلت وتكون رجلا بلت السويق بالاطاف فلما  
مات اتخذ وصفا وسوء فيه فنفقت تاءه وكالزنى تأتت الاعز نقلت اسم أو شجرة فعبدا عطف على ان  
وكالبيع شاع على انه عربي منقول من مضارع وسع وقوله لم لا عرف من الاتياء الاشعب وهو د  
وصالح محمد معناه لا عرف مصر وثا وأنا قال الاهولة وقيل هو أنجمي قارنت ال ربحاله (قوله)  
وهو ظرف زمان أي للزمن الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا وأعم ان المجهر وعلى انه علم جنس  
للازمان مبني اقوله سم من الات بالفتح ثم اختلفوا في سبب ثائه فتقبل تضمن معنى الحضور  
مع زيادة التي فيه كأي الامس على التنداء في قوله واني وقت اليوم والامس قبله لذلك عند  
المصنف وفيه غربة حيث ألح اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تفننه  
معنى الإشارة فانه يعني هذا الوقت وقيل التشبيه المجردى اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين  
ووقت وزمان ومن غير المجهر ومن جعله اسم إشارة للزمان كنهالك للمكان وعليه الموضع فعلة  
ثائه كنهالك الإشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعرف الحضور) أي العهد الحضورى كقوى  
في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفتحته حينئذ اعراب وهو لازم النصب على  
الطارفة وقد يجر عن كاد ومن الات بالجر قال في التنداء وهذا قول لا يمكن القدر فيه وهو  
الراجح عندى والقول يشاهد لا يوجب حله على صحة اه (قوله فبينتها) شامل لال الموصولة  
فتعرف بها بنبة الولا مانع من اه صباب (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول  
معرفة أي لو كانت معرفة لتكرر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ يختلف معناه  
ويجوز انما ادعى لزومها في الموصول أي لو كانت لازمة لما حذف في ذلك وحاصل الجواب  
عنهما انه شاذ لا عبرة به لكن يعين الاول قول الشاعر فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت  
معرفة وفي التسمي ان حذفها من الذين واللات لغة لا شاذ وكذا الذى والتي كما عرفنا الحسن ان  
يقال انهم لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله نبات الاوير) هذا بيان لفظ الواقع  
في الشعر لأنه يقال نثر الان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنبتك) أي جنبتك على حذف  
والايبال ليو ان جنبتك والا كؤم من آخره جمع كم كافلس وفلس والكم واحد الكفاة لانها  
اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المقدر وهي ثبت في السادة لم تنسجنى  
والعسا قلا جمع عسقول كعصفور نوع عنها وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله

والاصل ثبات أو فردية الالف واللام وزعم المبرد ان ثبات او ليس يعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الدخلة اضطرارا على التمييز كقوله رأيت ثلثا أن عرفت وجودها صدقت وطبقت النفس بأقيد عن عمرو والاصل وطبت نفسا زاد الالف واللام وهذا بناء على ان التمييز لا يكون الاكثر وهو مذنب (٨٨) البصريين وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام

عندهم غير زائدة والى هذين المبتين الذين أشهدناهما أشار المصنف بقوله كينات الاوبر وقوله وطبت النفس الخ (ص)  
وبعض الاعلام عليه دخلا للمع ما قد كان عنه نقلا كالفضل واخرت النعمان فذكرنا وحذفه سنان (س) ذكر المصنف فيما تقدم ان الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة وتقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذين البيتين انها تكون المعنوية والمراد بها الدخلة على ما هي من الاعلام المتعولة بما يصلح دخول ال عليه كقولك في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحارث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل الفضل وعلى المنقول من اسم الجنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء الذم فيجوز دخول ال في هذه الزائدة نظرا الى الاصل وحذفها نظرا الى الحال وأشار بقوله للمع ما قد كان عنه نقلا الى ان فائدة دخول الالف واللام الزائدة على الالتفات الى ما قبلت عنه من صفة أو ما في معناها وحاصلها ان إذا أردت بالمتعول من صفة ونحوه انه انما هي متعولة أو بمعناه أي الالف واللام للسندالة على ذلك تقول الحارث نظر الى انه انما هي به للتعاول وهو انه يعيش

عسايل كصاغر وحذف ياءه للضرورة وثبات الاوبر كما صغيرة مخفية على لون التراب ريشة الطير وهي أول الحكمة وقيل مثلها وليس منها نصريح بل بآخرة قوله ليس يعلم أي بل جمع ابن أو بر كينات أو ي وثبات عرس جمع ابن أو ي ابن عرس وانما جمع على ثبات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة) أي بل معرفة لانه نكرة حذفت عنه ففعله من الصرف اذا جزم ال للوزن والوصفية الاصلية كأدهم وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثير الو بر على الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على التمييز) وكذا الدخلة شذوذ على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه زيد فيهما ال شذوذ الوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأقربا فاما التمدل على الترتيب أي ادخلوا مرتين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا أو كأبرنا وضعن طبعت معنى تسابت ففسدها عن أو هي متعلقة بصدقت (قوله طبعت نفسها) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعل صدقت وحذف تمييز طبعت أو لا تمييزه (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه إيعاء الى انه سماه فلا تدخل على غير ما رزككم وصالح ومعلوم (قوله للمع) أي ملاحظة ما في المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض عنه أي عن ما قاله جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لانه على الوصف أي الحسب بالمطابقة لا يكون مصدرها والحارث مشتق يدل عليه بالضمين وأخر النعمان لان دلالة المعنى وصف الحرة التزاممة لكونه في الاصل اسم للدم أو أقرنتها على الترتيب بزيادة الحروف وكون ال في النعمان عارضة للمع شافى تغييله في التسهيل لمقارنته ال وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب هو بالانعمان فتارة ال أو بنعمان فتدخله للمع قال الشنئ ومن الاول النعمان بن النضر مثلك العرب لانها لم يسمع بغير ال (قوله المتعولة بما يصلح الخ) خرج المرجح له كسعادو المتعولة بما يصلح لها كين يدو ويشكر فلا تدخلها ال وأما قوله ورأيت الوليد بن الزبير كما مضى فصرفه لم يلها ما شاء الوائد والتقييد بالنقل وعما يصلح لها ليس للاخترا من غيره لان الباب سماه على لسان مورد السماع باطراد سم (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل والاجر في الدم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالآء بل (قوله فليس بآراء زنتين) أوجب بان المراد بالزائدة ما ليست للتعريف وان لم يصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سنان أي في عدم فائدة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة الإطلاق على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والحكم فالغلبة بتحقيقه وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلاحه لئلا يتجسس وضعه كاله بال افتقار من وأما الله فعلى بالوضع الشخصي على التحكيم فلا يصلح لغيره تعالى وضعه ولا استعماله أو ما الله بغير ال فليس علميا بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل من يوجب أو يابط على سواء انه لكن هذا يظهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا سعادته علميا بالغلبة الحقيقية اذ لا يهتم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب كذلك في باب العلم فنوعه الى وضعي وغلي ليكون ذكر انضاف في مر كونه قائمه هاتنا سطر ادى وهذا النوع قبل

ويحتر وكذا كل ما دل على معنى وهو محاي وصفه في الجملة كفضل ونحوه وان لم تستطع الى هذا ونظرت الى كونه علما لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان فدخل الالف واللام أقاد معني لاستعماله دون ما فاعلهما من اذنتين خلتا فامان زعم ذلك وكذلك أيضا ليس حذفهما واستعماله في السوا كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو انه اذا دلج الاصل بنى بالالف واللام وان لم يلج بنى بغيرهما (ص) وقد بصير علميا بالغلبة

مضاف أو محذوف ال كانه عتبة

وحذف آل ذى ان تناوذا وصف

أوجب في غيرهما قد تحذف

(ش) من أقسام الالف واللام انها

تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب

فان حقهما الصدق على كل مدينة

وكل كذب لكن غلبت المدينة على

مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم

والناب على كتاب سيبويه رحمه الله

فقال حتى اتهم اذا اطلقا لم يتبادرا الى

الفهم غيرهما وحكم هذه الالف

واللام انها لا تحذف الا في التسداء

أو الاضافة نحو باصق في الصق

وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه

وسلم وقد تحذف في غيرهما شذوذا

سمع من كلامهم هذا عروق طالعها

والاصل العروق وهو اسم فحيم

ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن

عمر وابن عباس وابن مسعود يرضى

الله عنهم فانه غاب على العبادة دون

غيرهم من أولادهم وان كان حقه

الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء

حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه

غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن

مسعود وهذه الاضافة لا تقارقه

لا في نداء ولا في غيره نحو يا ابن عمر

والله أعلم

(ص) (الابتداء)

مبتدأ أو زيدوا عذر شبر

ان قلت زيدوا عذر من اعذر

الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل ثلثة منزلة الوضع فيصير بها علما وبلغى تعريفه  
السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤخر وعلا خبر هامة قدم (قوله كانه عتبة) أصلها كل طريق صاعد  
في الجبل يشق سلوكه ثم اخضع بعقبته معنى التي يقال فيها جارة العقبة قاله الشاطبي رقيق بعقبته  
أيلة عند مصر (قوله وحذف آل) مفعول مقدم لا وجوب وقوله ذى أى التي في الغلبة كما بينه  
المشارح وخصه بالذكر عرجان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنضر والنعمان  
أو أرتجبا كاليسع والسعير فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكفاية  
وقد تقارن الاداة التسمية \* فتستدام كاصول الأبنية

قال في شرحها أى لانها جرح علم كونه زنة أحمد وجرح جعفر بخلافها في الغلبة كالاعذى والناغمة  
فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها اطارئة لتعرف العهد ثم علمت تعرفها  
بالغلبة فصارت زائدة اه وبيح ان قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف  
أيضا كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالدين الوليد  
يا عركش انك لا سبائك \* انى رأيت الله قد هانك

فائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة قد وقع في موضعها مع ما لا يكونها زائدة لا يلزم عليها  
جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعين حذفها فلا تصل لندائها بل ولا يذالك لكونه فلا يقال  
يا أيها السعير ولا يذالك الاشئ أو لحزن لان التوصل بذلك اغما هو في آل الحسنية بخلاف  
العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالتسداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصق) بكسر  
العين هو نحو يلدن ينبل كان يطعم الناس ثم غمته فسفت الريح التراب في حقا فأنه أى وعمية طعامه  
فيها فوحي لصاعقة فسمى الصقر وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عروق) في عروق  
بمعنى فاعل كتيوم بمعنى قائم وهو فحيم كبير قرب الثريا والديران سمى بذلك لظهورهم ان الديران يطلب  
الثريا وهو يعرفه عنها والثريا تغرب عن روى من الترو وهي البكرة كثيرة كواكبها فاصفها ثريا يرى  
اجتمع الراوى والبالاخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب ذكر ابن الزبير وعبد الله بن عمرو بن  
العاص يده الموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويرد ان  
المشارح لم يقل غاب اسم العبادة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما قال غلبت هذه  
الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادة أى على الأشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع ان ابن عمر  
مثلا يصدق بعبد الله وغيره من أخوته والعبادة جمع عبد لزيادة اللام كما يقال في زيد زيد  
وهي زيادة شائعة في مثلهم من الاحياء أو ان عبد ل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى تحذالا  
اشبهت اقال لا يكون من كتيين في قياس التصريف اه اسقاطى والله سبحانه وتعالى أعلم

### (الابتداء)

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتراكيب المفيدة ترجع الى الجملتين  
فعلية ومنها اجلة التسداء كما مر وانسبة ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفى بمرفوعه  
وأما توهم الوصف مع مرفوعه ولو لم يراف قوة التميز فخصوص بغير هذا وبغيره لانه لا فائده في  
قوة جله فعلية كما مر وقدّم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه  
لان مبتدأه وقبل أصلها الفاعل لان عامد لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقبل كل أصل ولما كان  
الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أو ما يستدعى مسدداً كان في الترجمة به توفيق بالمقصد ومع  
الاختصار وشارة من أول الامر الى انه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ الخبر فتأمل (قوله مبتدأ  
زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاد مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط

وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان

وقس وكاستغفام النبي وقد

يجوز نحو فاعلاً وزائراً

(ش) ذكر المصنفان المبتدأ على

قسمين مبتدأ خبر ومبتدأ فاعل

سدمسد الخبر فقال الأول زيد عاذر

من اعتذر والمراد به عالم يكن المبتدأ

فيه وصنما مشتهراً على ما ذكر في القسم

الثاني في زيد مبتدأ وعاذر خبره ومن

اعتذر دعول لعاذر ومثال الثاني

أسارذان فاعله من للاستغفام وسار

مبتدأ وزان فاعل سدمسد الخبر

ويقال على هذا ما كان مثله وهو كل

وصف اعتد على استغفام أو في نحو

أقام الزيدان وما قام الزيدان فان لم

يعتد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا

مذهب البصريين إلا الاختصاص

ورفع فاعلاً ظاهراً كالمثل أو ضميراً

منفصلاً نحو قائم أفعالهم الكلام

بهان لم يتم به لئلا يكون مبتدأ نحو قائم

أبوابه زيد فزيد مبتدأ ومؤخر وقائم

خبره مقدم وأبوابه فاعل بقائم ولا

يجوز أن يكون قائم مبتدأ لأنه

لا يستغنى به فاعله حينئذ لا يقال

أقام أبوابه فيسم الكلام وكذلك

لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا

رفع ضميراً مستتراً فلا يقال في ما زيد

قائم ولا فاعله أن فاعله مبتدأ والضمير

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه

ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافاً

والفرق بين أن يكون الاستغفام

بالخرف كالمثل أو بالأسم كقولك

محدث فأي أن قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) اللفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابتداء به كونه تارة باللمع وتارة أخرى قوله والثاني وجهه أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سري سري إذا مشى ليسلاً (قوله أن المبتدأ أغنى قسمين) لم يعرفه كالصنف اكتفاءً بمثال وأحسن مما هنا قول الكفاية

المبتدأ خبر فاعل معنى ذو خبر \* أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لأنه مع اختصاره صرح بمحدث معنى المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى أن عام له معذوى فيصير مبتدأ خبره

عن العوامل المقتضية والمراد به قوله ظهر مطلق البرز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قوله هم هو

الاسم العاري عن العوامل المقتضية غير الزائدة وشبهه مع كونه خبراً عنه أو وصفاً مقاماً تقنياً

بمرفوعه والمراد الاسم ولو تأمل ولا يدخل نحو وأن تصوموا خبراً لم يفرق بين ما اقترن به فعل لم يفتى

من فعل آخر فمثلاً ودخل غير الزائدة مما ساقى في الشرح مخرج يكون خبراً عنه الخ أسماء

الأفعال والأسماء قبل التركيب كالاعداد المسبوقة فاعلها عبارة عن العوامل لكنها ليست بمبتدآت

لأن البست خبراً عنه ولا وصف الخ ولا يراد على حصره في القسمين قوله هم أقل رجل يقول ذلك

حيث أنه مبتدأ لا خبره ولا مرفوع يكتفى به بل الجملة صفة للشيء أغنت عن الخبر في الإفادة لأن

أغنتها إلى الصفة أشد من الخبر لأن هذا معنى الكلام في القياس على أنه إذا جازى التسمي

جعل الجملة خبراً وقيل أن أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لأنه بمعنى أقل رجل يقول ذلك أي صغرو حقر

فإذا لم يخبر عنه (قوله له فاعل) أي أنا وساقى فالمراد مطلق المرفوع (قوله سدمسد الخبر) ليس المراد

أن الخبر بمحدثاً وهذا قام مقامه لأنه لا يستحق حديثاً خبراً بل أنه أغنى عن أن يكون له خبر

اكتفاءً به لشدته به بالفعل ولذا لا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجتمع في التصحيح كافي

التسمي (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو فعل تفضيل فانه يرفع

الظاهر بأمر ادفعي مسئلة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد الكحل

منه في عين غيره فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف

عنه النصب مطلقاً ومقدراً نحو أفي الله شك وأعني ذلك زيدان جعل شك فاعلاً مبتدأ متعلق

بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي أكرن في الله شك والجملة حينئذ اسمية

كما إذا جعل الظرف خبراً قدما عما بعده فان جعل فاعلاً باستقر محذوفاً كانت فعلية أو بالظرف

نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كافي المعنى وسواء كان وصفاً حقيقة أو تأويلاً بنحو أو عدل

أبواباً لتأويله بعدال وكان سبباً ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلاً) عطف على اعتد الواقع

صفة للوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشر وطه ثلاثه (قوله وأبوابه فاعل بقاءم) في نسخ وأبوابه

بالأفراد وعلم أفلا تعين ذلك كنعينه في الأولى بل يجوز كون قائم خبراً عن أبوابه والجملة خبر زيد

(قوله لا يستغنى الخ) أي لا يقتضيه مرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد قبل قائم أبوابه لم

يتبع أفاده الإسقاط وقيل يجوز مطلقاً لأن الاكتفاء بالمرفوع أعني ما هو عن الخبر لا مطلقاً (قوله

فلا يقال في ما زيد قائم الخ) أي بل فاعله معطوف على قائم الواقع خبراً فان قلت قائم أفعالهم

وأردت العطف فاقطع فاعله ما يرازا ضمير وحكي أم فاعله ان بالضمة المستتر لان

الالف حرف قال ابن هشام ففاعدان مبتدأ لعطفه بأم المصنوعة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل

منفصل وجاز ذلك لتوسعهم في التواني أي فهو مبتدأ أصح في بقائه الممتدة متروكة عاقبة سدمسد

بالبارز جرى على الأصل والغالب وأرادوا البارز ولو حكوا كنهذا فإنه في حكم البارز سكان

العطف والتأخر وقد يقال إن التقدير أمهما فاعدان محذوف المبتدأ فاعله طوف الجملة أفاده





(ص) والثاني ممتد والوصف خبر \* ان سوى الافراد طبقا استقر (ش) الوصف مع الفاعل اما ان يطابقا افرادا وثمة  
 اوجعا ولا يتطابقا فهو قسمان جائز ومنوع فان تطابقا افرادا نحو اقام زيد جازة نفسه وجهان اذ هما ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده  
 فاعل سدس الخبر والثاني ان يكون ما بعده مبتدأ مؤخر او يكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى اراغب ائت عن اهلهم  
 فيجوز ان يكون اراغب ممتدا و انت فاعل (٩٦) سدس الخبر ويحتمل ان يكون انت مبتدأ مؤخر اراغب خبرا مقدما والاول

في هذه الآية اولى لان قوله عن  
 انتهى معه ولول اغب فلا يلزم في  
 الوجه الاول الفصل بين العامل  
 والمفعول باجنبي لان انت على هذا  
 التقدير فاعل لراغب فليس باجنبي  
 منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه  
 الفصل بين العامل والمفعول باجنبي  
 لان انت اجنبي من رغب على هذا  
 التقدير لانه مبتدأ فليس راعب  
 عمل فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في  
 المبتدأ على ان يفتح وان تطابقا ثنية  
 خبرا فاعلان الزيدان اوجعا نحو

اقامون الزيدون فاعل الوصف  
 مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا  
 معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى  
 آخر البيت اي والثاني وهو ما بعد  
 الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه  
 مقدم علان تطابقا في غير الافراد  
 وهو الثنية والجمع هذا على المشهور  
 من لغة العرب ويجوز على لغة  
 اكلوني البراغيش ان يكون الوصف  
 مبتدأ وما بعده فاعل اغنى عن الخبر  
 وان لم تطابقا وهو قسمان تمتع  
 وجائز كما تقدم فقال الممتنع فاعلان  
 زيدوا فاعلون زيد فاعلا التركيب  
 غير صحيح ونال الجائز اقام زيدا  
 و اقام الزيدون وحسنه تبين ان  
 يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل  
 سدس الخبر  
 (ص) وروعه وابتدأ بالابتداء  
 كذلك رفع خبر المبتدأ

اي لانه مقدر لا يخبر به عن الجمع وهو زود البصريون بان فعلها بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد  
 وغيره كالمصدر فانه يوازيه كصهيل ولعيق نحو والملائكة بعد ذلك تظهير وقوله  
 \* من صدق الذي لم يشب \* (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل  
 استقر افعالا لهذا مصدر بمعنى المطابقة تميز بخول عن الفاعل اي ان استقرت مطابقة في سوى  
 الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

انفسا تطيب بذيل النخ \* وداعى المنون سادى جهارا  
 كافي العرب ويقضاه ان استقر المذ كوز هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد ان  
 قد خبر ولولا كتابها لآلقت لاسكن جعله على حد دون احدث من المشركين استجارك (قوله وهو  
 قسمان) اي غير المطابق قسمان (قوله فان تطابق افراد الخ) هذا المعنوم للثنية ومثل في جواز  
 الامر من كافي الهمع والنيك كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كخبر جرح نحو  
 احب زيد او الزيدان او الزيدون اوجع تكسر مع معننى اوجع مع مفردا مائتا في نحو اقيام  
 الزيدان او الزيدون فالجمله ست صور ولكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتثنية  
 في امتناع الفاعلية (قوله وجهان) ارجعهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لما منع  
 من أحدهما فافتتح الخبرية في نحو اراغب الخ كافي الشرح وفي نحو حاضر القاضي امره اذ لا  
 يخبر بهذا عن مؤثر وفصل الفاعل من الوصف مجوز لعدم تأنيته كالفعل وتنع الفاعلية في نحو  
 افي دار زيد لزيد يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقبه انه اذا جعل زيد فاعلا لا يوصف المحذوف  
 اي كائن زيدا في داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كالاجنبي الا ان يجعل فاعلا لا يظفر نفسه قد خبر  
 (قوله ويحتمل الخ) اي يقطع النظر عن المانع الا في قوله اولى اي واجب (قوله فيلزم فيه  
 الفصل) اي ان لم يقدر له ما يتعلق بعد انت اي اراغب انت راعب عن اهلتي فيجوز حينئذ عدم  
 المانع (قوله على المشهور) اي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله  
 وان لم تطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعله من السباق في حكمه مختلف وقوله وهو  
 قسمان بالواو تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتنع الخبرية لتلاخي خبر المقدر عن غيره والمحال ان  
 اله ورجسته عشر (١) ترجع الى اربعة احكام امتناع الخبرية في الوصف المنرد مع المثنى والجمع  
 لما ذكره امتناع الفاعلية في تطابقها ثنية وجمع تعميم نحو فاعلان الزيدان و فاعلون الزيدون  
 الاعلى لغسة اكلوني البراغيش و امتناع الامر من عكس هذه الاربعة نحو فاعلان زيد و فاعلون  
 زيدوا فاعلان الزيدون و فاعلون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذلك نحو اقيام زيد وجواز الامر من  
 في الصور السابقة المتقدمة الامانع كما مر فتأمل والله اعلم (قوله وروعه) اي جمهور البصريين  
 اي حكوا بذلك (قوله بالابتداء) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن في الخبر اوهو خبر  
 وبالابتداء متعلق برفع اي رفع الخبر بالابتداء كائن كذلك في السبق لذكر ولا يرداه عن المبتدأ في  
 المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الاقناعات ولفظها مختلف بل ومفهوما

(ش) مذهب سيدي وجهه والبصر بين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالابتداء  
 (١) قوله خمسة عشر اي من شرب ثلاثة الوصف المرفوع وغيره في اربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اشعر وزاد  
 عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة  
 الوصف المفرد والمثنى والجمع صحيحا ومكسرا او كونه يستوي فيه الواحد وغيره في اربعة المرفوع والاجنبي عليك حكمها اه منه

أيضا



حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمتحدة خبر الجمله وتسميها فيشمل المثنى والجمع والمركب  
 باسمه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله و يأتي جله) أي غير نداء ولا مصدر بل كن  
 أول أو حتى بالاجتماع كذا في النكت لكن في الشهاب على الضاوي اس تشكّل وقوع  
 الاس سندا لخبره في نحو زيد وان كثر ما له لكنه يجزئ مع وروده في كلامهم ونحو جبه بعضهم على  
 انه خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاس سندا منه اه والصحيح  
 جواز كونها قسمة خلافا لاعتبار انشاء قسمة خلافا لابن التبري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما  
 يلزم في النعت خلافا لابن السراج لان القصد من الخبر الحكم لا التسمية لا الضمير في كونه غير معلوم  
 بخلاف النعت لكن كونها خبر الاس باعتبار نفس معناها القياسه بالمتشابه لا بالمبتدأ بل باعتبار  
 تعلقه بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالتسليم الا انه متعلق بزيد فكانه قيل زيد  
 مطالب ضربه مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب فاقاد الدماغمي عن  
 بعضهم وقال انه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي شتملة على اسم بمعنى المبتدأ الذي سبقت  
 خبره وهو الرابطة (قوله معنى) سبقت من الشارح في حذو الى نفسه بترغ الخاض أي في المعنى  
 والاحسن كونه تقييما (قوله كنى) أي المبتدأ بها عن الرابطة (قوله و كنى) أصله و كنى به حسيبا  
 لان السكتين جوا فاعل كنى بالباء الزائدة مخذف الجار فانصل الضمير واستقر (قوله ربطها) من بابي  
 ضرب وقيل كنى المصباح (قوله اما خبره الخ) أي و في جله أخرى مرتبطة بالاولى اما يشرط  
 كز يد يقوم عروان قام أو يعطف بالفاء كقوله

والنسان عني يحسر الماتاة \* قيدو و تارت بجمع فمفرق

أو بالواو أو شم كذا له الرضى كز يد ماتت هسند وورثها أو ثمور ثم افتكت في الجملتين بضمير واحد  
 لا رباطهما وكذا كل ما يحتاج للربط كالفصل والصفة والحال (قوله مقدا) أي ان علم نوبت يفعل  
 كقراءة ابن عامر في الحديث وكل وعدائه الحسنى بالرفع أي وعده وأوصف ككلامهم بالضم  
 أو بتراسم فاعل كز يد نا ضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو

\* فيوم نساو فيوم نسر \* أي فيه أو مسبق قبل المحذوف كقوله

\* أصح فالذي توصى به أنت مقلع \* أي به كذا في التسهيل ولم يربط ابن الخناجب سوى العلم به

اه نكتت و في نحو قوله تعالى فان الجنة هي المأوى أي له وزجرجى المس من أرنسب الى المس له

أومنه فهذا رابط مقدر عند البصر بين وليس واحد ماذ كر فعله ليس مراد التسهيل الحصر

(قوله منون) تنبئة منا كعصا مكيال أو ميزان ويقال منيان كافي القاموس وهو مبتدأ ثان سوغه

الوصف المقدر أي كائن منه (قوله رفع اللباس) أي ان جعل ذلك المبتدأ ما خبره خبر فان جعل

بدلا من لباس أو فاعله على تجوز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فأنظر

مقدر لا يحتاج رابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهو ما سبعتان (قوله وأ كثر

ما يكون الخ) أفاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسي في التفعيم وغيره وان كان فيه أه كثر قال

الاخش وان لم يكن بلقطة الاول فعنده نكتي إعادة المبتدأ اجتماعا فقط وجعل منه آية والذين

يسكون بالكاتب الخ فالرابط إعادة الذين يسكون الخ بلطف المصلحين لانه جملته وردت ان الذين

محجور عطف على الذين يتقون لامبتدأ وأن سلم فالرابط عموم المصلحين ومحذوف أي منهم أه والخبر

محذوف أي مأجورون بدليل لا نصيب الخ كافي المعنى واشتراط سبويه كونه بالظنة الاول

وخبره جواقع التفعيم ونحو أما العبد قد عبيد وفي غير ذلك خاص بالشعر اه تصرع بزيادة

(قوله ما بالخافة) ما السمة هامة مبتدأ ثان سوغه العموم لانها نكرة عند انجهر وأما عند ابن

و يأتي جله  
 حاوية معنى الذي سبقت له

وان تكن اياه معنى اكتفى  
 بها كنعني الله حسبي وكفى  
 (ش) يتقسم الخبر الى مفرد وجمله  
 وسأني الكلام على المفرد فاما الجمله  
 فاما ان تكون هي المبتدأ في المعنى  
 أو لان لم تكن هي المبتدأ في المعنى  
 فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ  
 وهذا معنى قوله حاوية معنى الذي  
 سبقت له والرابط اما ضمير يرجع الى  
 المبتدأ نحو زيد قام أو به وقد يكون  
 الضمير مقدرا نحو اسمن منوان  
 بدرهم التقدير منوان منه بدرهم  
 أو اشارة الى المبتدأ كقوله تعالى  
 ولباس التقوى ذلك خير في قراءة  
 من رفع اللباس أو تكرار المبتدأ  
 بالنفخ هو أكثر ما يكون في مواضع  
 التفعيم كقوله تعالى الخافة ما الخافة  
 والقارعة ما القارعة وقد يعمل  
 في غيرها كقولك زيد ما زيد أو عموم  
 يدخل تحته المبتدأ

تخوّر بدع الرجل وان كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم يتجوز الى رابط وهذا معنى قوله وان تكن الى آخر البيت أي وان تكن الجملة آباء أي المبتدأ في المعنى اكتفي بها عن الرابط كقولك نطق الله حسبي فنطقي مبتدأ والاسم الكبري محبتا ثبات وحسبي خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول واستغنى عن الرابط لان قولك الله حسبي هو معنى نطقي وكذلك قولي لا اله الا الله (ص) والمفرد الجامد فارغ وان يشق فهو ذو ضمير مستكن (٩٥) (ش) تقدم الكلام في الخبر اذا كان جملة وأما المفرد فاما ان يكون جامداً

أو متصفاً فان كان جامداً فذكر المصنف انه يكون فارغاً من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائي والرمامي وجعالة إلى انه يتصل بالضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين ان يكون الجامد متصفاً بمعني المشتق أو لا فان تضمن معناه نحو زيد أسد أي شجاع يتحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقاً فذكر المصنف انه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو هذا اذا لم يرفع ظاهراً وبهذا الحكم انما هو للشقاق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفضل التفسيرين فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من الأسماء المشتقة فلا يتحمل ضميراً وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميراً فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصده الزمان والمكان كرى فانه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد توهم مكان رمية أو زمان رمية كان الخبر متصفاً ولا ضمير فيه وانما يتصل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير اذا لم يرفع ظاهراً فان رفعه لم يتحمل ضميراً

كسب ان يفرفة والحاقة بعده ما خبرها والجملة خبر الاول والرابط اعادة المبتدأ بالنظم (قوله زيد نعم الرجل) أي لان الاصح ان في فاعل نعم استغراقية فتشعل زيداً أما على كونها عهدية فالرابط اعادة المبتدأ بعينه أي ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله ألابت شعري الى أي أم مالك \* سبيل فأما انصبر عن اقل اصبرا وقوله فأما اقبال لا قتال لديكم \* فالصبر هو اقبال مبتدأ ووجه الاضرب ولا قتال خبر ربطت بعموم التكرار المنقطة ويحتمل اعادة المبتدأ بالظنه ويرد على الربط بالعموم انه يستلزم جواز زيد ملامت الناس وعمر ولا رجل شنا قال سم ولا مانع منه أخذ من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدأ في المعنى) لا يرد ان كل خبر كذلك كما هو لان المراد هنا كون المبتدأ دافياً بمعنى الجملة كحديث وكلام كماله وكضمة الشان فان المراد نطق منطوق وقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبين من قبل لا اله الا الله وقوله تعالى وأخروا هم أن الحمد لله ان جعلت ان صله لا ينفقه وكون الخبر في هذا الجملة انما هو في الظاهر والافه ومفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عن اتي لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كذا والخبر نعم ذلك ظاهر في ضمير الشان نحو قول هو الله أحد الجملة خبر عن هو بل لا رابط لانه غائب أي مفسرة أي الحال والشان الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤول عنه بناء على انها زات جواب انا قول المشر كين صفتنا ربك فانه خبر واحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقي الخ) أي منطوق وكذا قوله الا لا اله الا الله أي مقول (قوله) والمفرد الخ مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أي الجامد منه وليس الجامد متصفاً للمفرد لئلا يتأني عند الضمير في يشق عليه وعوده اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبي يقول سيمو به انه ما كل شيء الواحد لكن الاصح جواز عند القرينة الا انه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط كثير (قوله وان يشق) أي يدع من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أعانته انصريفين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة هنا (قوله اني الله يتحمل) أي وان يؤول بالمشق فهو هذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما المؤول فتحملة انما كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضاً كما لا يخفى (قوله أسد) أي أو تسمى أو توهم أو أورجبل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز من متصلاً كان كزيد قائم أنت له أو متصلاً بغيره كالكاظم مغضوب عليه فالضمير المجزوء نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اداس الى الا مرفوع واحد (قوله وأبرزته) أي ضمير الخبر المشتق مطلقاً أي أمن اللبس أولاً وأي وأبرز الضمير مطلقاً لان الخبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محمول لذلك المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشبث الضمائر وأكل منه قول الكافية

وذلك نحو زيد قائم غلامه فعلا ما مرفوع بقائه فلا يتحمل ضميراً وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ولا يتحمل ضميراً عند البصريين الا ان أول مشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهراً او كان جارياً مجرى الفعل نحو زيد قائم أي هو فان لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً نحو هذا مفتاح وهذا امر زيد (ص) وأبرزته مطلقاً حيث تلا \* ما ليس معناه محصلاً (ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له استمر الضمير فيه نحو زيد قائم أي هو فلما ثبت بعد المشتق هو ونحوه وأبرزته فثبت زيد قائم هو

فقد جوز زيدو بـ فيه وجهين  
أحدهما أن يكون هو  
توكيد الضمير المستتر في قائم  
والثاني أن يكون فلا يقام هذا  
إذا جرى على من هو له فإن جرى  
على غير من هو له وهو المراد به هذا  
البيت وجب إبراز الضمير سواء  
أمن اللبس أو لم يؤمن فقال ما أمن  
فيه اللبس زيد عند ضاربه هو  
ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا  
انضم زيد غير وضاربه وجب  
إبراز الضمير في الموضوعين عند  
البصر بين وهذا معنى قوله وأبرزه  
مطلقاً أي سواء أمن اللبس أو لم  
يؤمن وأما التكررون فقالوا أن  
أمن اللبس جاز الأحران كالمثال  
الأول وهو زيد عند ضاربه أعرفان  
شئت أنت بهي وان شئت لم تأت  
وان خشف اللبس وجب الإبراز  
كالمثال الثاني قائم لم تأت الضمير  
فقلت زيد غير وضاربه لا حقه أن  
يكون فاعل الضرب زيد وان  
يكون عمراً لم تأت بالضمير فقلت  
زيد غير وضاربه هو تعين أن يكون  
زيد هو الفاعل واختار المصنف في  
هذا الكتاب مذهب البصريين  
ولهذا قال وأبرزه مطلقاً يعني  
سواء خشف اللبس أو لم يخف واختار  
في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين  
وقد ورد السماع عندهم في ذلك  
قوله  
قومي ذري الجند يا نوها وقد علمت  
بكنه ذلك عدنان وتخطان  
التقدير يا نوها هم خذف الضمير  
لأمن اللبس (ص)  
وأخبروا بنظر أو بحرف جر  
ناوين بمعنى كأن وأسقط

وان تلاءم الذي تعلقا \* به فإبراز الضمير مطلقاً  
في المذهب الكوفي شرط ذلك أن \* لا يؤمن اللبس ورأهم حسن  
ومثل الضمير في ذلك الحال والنعمة والصلوة ولا يختص ذلك بالمتعلق منها كما هو ظاهر المتن والشارح  
بل مثله الفعل والظرف إذا جريا على غير صاحبهما كزيد وعمر وضربوه أو في داره أو في بيتهم بها  
الأبرار مطلقاً عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود التحدوث في الجميع كافي الجمع  
وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الإبراز عند الأمن اتفاقاً ولعل  
سره اصابته في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز زيدويه الخ) يقتضي الوجه الثاني أن المستتر  
يمكن إبرازه والظن به ويزعم أن يجوز زيد قام هو على الفاعلية والاختلاف الفرق وغيره سيويه  
وجب الوجه الأول لما هو المستتر واجباً كأن أوجز الأيسر النطق به وانما يستعبرون له  
لفظ المنفصل تعريفاً وتدرجاً فالوصف الجارى على صاحبه كالقفل على استماعه وزميره وان  
سعى مستتراً حوازا لأنه يختلف الظاهر فتدبر (قوله وجب إبراز الضمير) ويختلفه الظاهر كزيد  
عمر وضاربه زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضاربه) خبره هو قائم بغيره وهو زيد لأنه هو الضارب  
واللبس فيه لكثرة فاعله لا يدوم مثله عند ضاربه (قوله أنت بهي) أي على أنه فاعل نظراً  
لجربائه على غير صاحبه منع استناره أو كما كد نظراً لأمن التباسه المجوز واستناره وأما عند  
الخوف ففاعل لا غير والبصريون يجعلونه فاعلاً مطلقاً فيقال في التثنية على الفاعلية الهندان  
الزيدان ضاربهم ما وعى التآ كيد ضاربهما هم أو كذا في الجمع فان الدماصبي والمجموع  
من العرب أفراد الوصف في مثل ذلك إلا على لغة كوفي البراءة أي فيوذي مذهب البصريين  
(قوله ذري الجند) جمع ذروة تثنية أنجعة وهي أعلى الشيء وتكتب بالالف عند البصريين  
لأقلامهم عن أو وبالياء عند الكوفيين لضم أوله كافي الصان وهو مبتدأ ثان خبره يا نوها جمع بان  
من بني عني وفيه ضمير مستتر عائلاً لقومي خبره عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز جمع بان على  
غير مبتدئه وهو الذي العلم بأنهم مبنية بالياء ولذا لا الواو على استناده لقومي والأفضل بأنيتها  
ولو أبرز فأنشأ على الضمير بأنهم وعلى غيرهما يا نوهاهم وتكلف البصريون باحتمال أن يكون ذري  
معهم ولا وصف محذوف خبر عن قومي يسره المذكر فلا شاهد فيه أي قومي يا نوهاهم ذري الجند  
يا نوهاهم أو راد من الوصف الذم لا الماضي بقرينة المدح فجعل وصفه العامل (قوله يا نوهاهم)  
الافصح بأنهم أكلت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لا غير (قوله بنظر) أي مكاني  
أورماني مفيد كإعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما خبره وبالجر وراداً كأننا نأمن بان  
يقع منهم ما معنى متعلقهما محذوف الكونه عاماً وأخصاً بقرينة كسرى في الصلة عن الدماصبي  
ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمر وأمس في جواب زيد قائم أمس وعمر  
اليوم وفي المعنى أن من الحذف الخاص لقريضة قوله تعالى الحزب الحزب أي يقول أو يقتل لأن  
تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من مبتدأ الخبر أي قتل الحزبان  
بقوله (قوله أو بحرف جر) أي مع جبروره لأن الخبر مجموعهما من الحرف وحده فأطلق الحزب على  
الكل وما قيل أنه أراد بالحرف الجبرور مجاز العلة لا الجبرور أو أخذنا من قول الرضي محل العامل  
للجبرور وحده لأن الحرف اتوصيل معاني الأفعال وشبهها إلى الامة لا يصح لأن مراد الرضي  
المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعذله لا محل الضمير فالحاصل أن محل العامل في الطارق الذم  
للجبرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كزيد ويحذف لا فريد وحده نائب  
الفاعل ولا يكون جراً وكذا في المستقر من حيث تعذله به أنه الآن محل نصب أبدأ وأما من حيث

(ن) تقدم ان الخبر يكون مفردا ويكون جملة وذكر المصنف في هذا البيت انه يكون ظرفا وجارا ويجوز ان يجوز زيد عندك وتزيد في الدار قبل منها متعلق بمحذوف واجب الحذف واجاز قوم منهم المصنف ان يكون (٩٧) ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو كأن أو استقر

فان قدرت كأنا كان من قبيل الخبر بالمفرد ان قدرت استقر كأن من قبيل الخبر بالجملة واختلف التصويرون في هذا فذهب الاخفش الى انه من قبيل الخبر بالمفرد وان كأن منهما متعلق بمحذوف وذلك ان محذوف اسم فاعل التقدير زيد كأن عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا انسيويه وقيل انهما من قبيل الجمل وان كأن منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى انسيويه ايضا وقيل يجوز ان يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدّر مستقرا ونحوه وان يجعل من قبيل الجملة فيكون المقدّر استقرا ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف نون معنى كأن أو استقر وذهب أبو بكر بن السراج الى ان كأن من الظرف والجبرور قسم برأسه ولس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي القاسري في الشرازيات والحق خلاف هذا المذهب والله متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شاذن في قوله لك العزان مولاء عزوان من فأنشدني بجموحه البهون كأن وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والجبرور اذا وقع خبرا كذلك يجب حذفه اذا وقع صفة نحو مرت برجل عندك أو في الدار وأحالا نحو مرت برجل عندك

قيامه مقام عامله فالحذف المعجوع رفعاً في الخبر ونصباً في الحال وجراً في الصفة الجبرورة ولا محل له في الصلة كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا يجوز عهما كما اختاره الرضي لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الأول نظري ان العامل أي بالاعتبار وان كان معموله قيداً لا بد منه والثاني الى الملقوظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه والثالث الى توقف القائدة على كل وكنا انخلاف في الحال والصفة والصفة أي العامل الرفع في نحو ألقى الله الشئ وتحمل الضمير مجرى فيه القولان الأولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر وأحالا مثلاً انفا ذكرنا وحذف (قوله واجب الحذف) أي عند الجبرور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا استقرا بمعنى عامله فيه أي فهو متهولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بأنه خبر أما الكون الخاص فيمنع حذفه بلا قرينة وأما مع افتراضه يجوز كزيد في جواب من مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صفت فيه على الاشتغال ويسمى الضرف في كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير فدار اللغو والمقتضى خصوص المتعلق ونحوه يقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني وعلمه اقصر الدماغي لكن قد يقدّر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العلماء أو في البصر فأى راكب ومع ذلك ودود وقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرا اذ يجوز تقدير العامل لتوجيه الأعراب وخصوصه بمجموعة المقام لا يقتضي لغوه كما عرّج به الدماغي في أول شرح التسهيل وفي بسمة الشواني عن السيد نحوه ثم قال فلما كان النعام ضابطا مطرد اعتبره النكسة وقسر واستقر به حينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كحال الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما عرفت تقدير التام انه أعم من المستقلة لانه في نحو الحار بالحر أعمال القول بأن هذا الاستقرا على حذف العامل عما كان وأخصا بالملغوع على ذكره ولا يكون الا خاصا فلا ملام له وما شئت من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة وأخيرا وأحالا لا يتسنى على الاطلاق الاعتي هذا دون الأول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما عرفت تقدير (قوله كأن عندك) عوم كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالطرف بالنسبة لذلك المقدور لغو ومتعلق به لامن الناقصة والاك ان الطرف في موضع خبر فيقدر كأن آخر ويسئل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا انسيويه) أي في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسماء بعد ما واذ النائية نحو أمان الدار زيد اذ لهم مكران الفعل لا يلزم ما قبل الباقي عليهم لكن رده ابن هشام بما كان تقدير العمل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المغني (قوله في الشرازيات) اسم كتاب أملاه بشرا قال النسيوطي لم أؤد ذلك فيه ولا في الحلبيات (قوله وان بهن) نائب فاعل يعود لاولئك المراد به الناصر والخلف ويوجب حجة يضم الموحدتين ويحملتين وسط الدار وغيره والاهون يضم الهاء الذل والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محمل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما عرفت وجوز ان يسمي اظهار العام أضافته كما يجوز فلما لم يستقر اعتمد ورد بأنه استقر خاص بمعنى عدم التعلل لانه عام بمعنى مطلق الحصر حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حال لانه الامع القائلة لانها كالخبر في المعنى وانما قيد بالزمان والصفة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى

(١٣ - ختري ن) أو في الدار أو ملة نحو جاء الذي عندك أو في الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا (ن) ولا يكون اسم زمان خبرا

عن جنة وان يفد خبرا  
 (ش) ظرف المكان يقع خبرا عن  
 الجنة نحو زيد عندك وعن المعنى  
 نحو القتال عندك وأما ظرف  
 الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا  
 أو مجرورا في نحو القتال يوم الجمعة  
 أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن  
 الجنة قال المصنف إلا أن أفاد  
 كقولهم الليلة الهلال والربط  
 شهرى ربيع فإن يفد لم يقع خبرا  
 عن الجنة نحو زيد اليوم وإلى هذا  
 ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير  
 هؤلاء إلى المنع مطلقا فإن جاءني  
 من ذلك يقول نحو قولهم الليلة  
 الهلال والربط شهرى ربيع فإن  
 التقدير بطول الهلال الليلة  
 ووجود الربط شهرى ربيع هذا  
 مذهب جمهور البصريين وذهب  
 قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك  
 من غير شرط ولكن بشرط أن يفيد  
 كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر  
 كذا أو في هذا أشار بقوله وإن يفد  
 فأخبرنا أن يفد استنع نحو زيد  
 يوم الجمعة (ص)  
 ولا يجوز أن ابتداء النكرة  
 مالم تفد كعند زيد غيره  
 وهل في فيكم فإخلاق لنا  
 ورجل من الكرام عندنا  
 ورغبة في الخبرين وعلى  
 برتين وليس مالم يقل  
 (ش) الأصل في المبتدأ أن يكون  
 معروفا وقد يكون نكرة لكن  
 بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة  
 بأحد أمور ذكرها المصنف منها ستة  
 أحدها أن يقدم الخبر عليها

وبالمكان عن الجنة والمعنى مقبلان كل معنى من فعل أو حركه مشددا لادله من زمان ومكان  
 يخصه وكذا الجنة بالنسبة للمكان فيحصل بالأخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافه مع الزمان  
 المطلق لأنه يعم جميع الأجسام إذ لها من زمان تحصل فيه وذلك ما لم يعلم فلا فائدة في الأخبار به فلو  
 كان الزمان مع المعنى والمكان معها عاما استنع أيضا نحو القتال زمانا وزيدا والقتال مكانا لعدم  
 الفائدة فإلزامه على حصولها مطلقا وهو يحصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدنا واستظهر  
 جوازا للأخبار مطلقا عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جنة) هي الجسم قاعدة  
 والقائمة الجسم قائما فكان الأولى عن جسم لبعدهما لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر  
 وأنعين والجنة ألقاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أى غير الدائم كما أنه فلا  
 يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة استعاطى (قوله إلا أن أفاد) أى وذلك بأحد أمور ثلاثة  
 أما تخصيص الزمان بوصف أو إضافة مرجع ربي وكذا بعلمه على الظاهر كخبر في يوم طيب أو في  
 شهر ربيع أو في رمضان وأما تقدير مضاف وهو معنى كالיום خبر وغدا أمر أى اليوم ترب خبر  
 ولا يحتاج لتقدير في أمر لأن المراد به القتال المترقب وهو معنى وأما شبه الذات للمعنى في تجديد  
 وقتها فبأن كل ربط شهرى ربيع والليل الهلال والورد أيا ربيع الهمزة وشدة المشقة كفا في  
 النصريح اسم شهر ربي غير مصروف للعلمة والجمعة أى أوله سادس بنسب القبطي والنوع  
 الأول يجب ربي فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث يجوز كالورد في أيا فيكون فيه مسوغات  
 (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله بول) أى بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ  
 ينسبه المعنى كما أنه لا ولا كخبر في يوم طيب أى وجودنا اليوم خبر أى شربه ومذهب الناطم أن  
 الأولين يفيدان بالاعتقاد وهو الحق (قوله الليلة الهلال) ينصب الليلة ظرفا للخبر وفاء خبرا عن  
 الهلال وكذا ما بعده (قوله ونهض قوم الخ) أعاد ذلك وثمة للفتيل بنوع ثان عما يفيد للتصريح  
 بعدم شدوهم فكان الاختصار كذلك مع ما تقدم (قوله نوره) يفخ فكسر كاستخط تلبسه  
 الأعراب والجمع غير كافى المصباح (قوله فإخلاق لنا) يعين جعل ما ينسبه لأن الكلام في المبتدأ غير  
 المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من الكرام) قبل أراد به الامام الذووى لأنه تلذ  
 المصنف رضى الله تعالى عنهم (قوله من) بالفتح كيمع (قوله وليقن مالم يقل) أى من بقية  
 أنواع المسوغات وأما الكاف في كعند زيد الخ فلا يدخل بقية أمثلة الأنواع المذكورة فلا تكرر اسم  
 (قوله أن يكون معرفة الخ) أى لأنه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بموجب لأن الحكم  
 على المجهول المطلق لا يفيد الخبر السامع فيه فيفقر عن الأصغرة لحكمه المذكور بعده وانما لم  
 يشترط ذلك في القاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أي أيد فيقرر مضهونه في  
 الذهن أولا ولا يعلم أنه صفة لما بعده وإن كان غير معين فلا يغير الاسم عن الأصغرة لحصول الفائدة  
 وبهذا التقرر يندفع ما يقال لو خص القاعل بحكمه المتقدم لكن قبل الحكم غير مخصص  
 فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقريره أولا  
 فيشابه الصفة في تقدم العلم به دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة إذ تقدم  
 خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقلوا له لمكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الأصل فلم يكتف  
 مسوغا مجردة بخلاف تقديم الفعل فإنه لازم أي أيد اقتدر واختار الرضى جعله كالمتبدا ومن لا يشترط  
 تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم أذكر في المبتدأ الخبر عنه أما المكتنى عرفه فشرطه  
 التشكيك كما هو عليه ولا يحتاج لمسوغ لأنه محكوم به كالفعل ولا عليه ولا أن أصل الخبر التأكيد  
 وكان حقه أن لا يتصف بتعريفه ولا تشكيك كالفعل لكن المالم يمكن تجديد الاسم عنها مجردا عما

يطرأ ويحتاج لعلاوة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الخ في شرح التسمين بهم ما الجلة  
كقصده غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من البحر وروما أضيف إليه  
الطرف والسند المسمى في الجلة صالحا لا يتبدل كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان ثوب  
وولده ولد رجل لعدم الفائدة قال في المغني ومن هنا يظهر انه لا دخل للتقديم في التسوية والالجاز  
ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اهـ وقد يقال لا يلزم من  
منع ذلك كونه لا يدخل له الجواز كونه جزمه عمله هنا وان كان عليه تامة في القاعل لاختصاص كل باب  
باحكامه ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استهفام) أي سواء كان بغير الهمزة مع أم كاسمه أم بهما  
نحو أرجل في الدار أم أمره أم خلافا لابن الحاجب في قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان  
الانكارى منه معنى التي فتحصل به فائدة العموم والحقيق سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في  
الجواب فكان السؤال اعم جميع الأفراد فأنه العموم الحقيقي في حصول الفائدة فأداه المصريح  
(قوله ان توصف) أي بوصف شخص كالمثال نحو رجل من الناس ههنا لعدم الفائدة والوصف اما  
لفظي كما مثل أو تقدير يبان بقدر في نظم الكلام نحو وطأ نقة قد أهتم أي من غير كبدليل ما قبله  
أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس انكسرية بقرينة لفظية كالنحو في  
رجل جاء لانه في معنى رجل صغير أو طالة كالنحو في ما أحسن زيدا أي شي عظيم ثم اعتبار  
الوصف المخصص يقتضي صحة حيوان طاق هنادون انسان هنادو كذلك وان كان هناد لان  
الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاحمال وتقبل سمع عن شيخه الصفوي ان  
اعتبار الرتبة قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأطوا الحكم به وان لم  
يظهر أثره في بعض آخر طرد للباب (قوله رغبة في الخير) قيل ليس الطرف معمولا لرغبة بل ووصف  
لها فهو مما قبله والصواب خلافه لانها مصدر رغب في الشيء أي أحبه فتعدي في البحر وروفي  
محمل نصبهما أفعلا (قوله مضافه) هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة به يشمل عمل البحر خمس  
صلوات كتبهن الله وعلى برزبن ومثل ذلك لا يخل والنصب كما مر يعرف بصدقته ونهى عن منكر  
صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان البحر وروفي محمل نصب بالمصدر والوصف والرفع  
كقيام الزيدان عندنا يجوز كذا في الاسمى وغيره وفي الأخير نظر لان المستد المسكت يعرفه  
شرطه التذكير كما مر فليس مما نحن فيه فالأولى التثنية فهو ضرب الزيدان حسن يتنوب ضرب  
كما قاله الدماميني (قوله إلى تيف) في نسخ إلى أكثر من ذلك وهي الصواب لانه سبب ذكر النصف بعد  
ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أي لا عند رجل لان الجواب يلائم به سلك السؤال من تقديم  
وتأخير كما في شرح التسهيل فالقول لا عند رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندي رجل  
موافقة له فيكون فيه مسوغا فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كاسمها وكامه الشرط  
والاستفهام أو غيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم  
كما في المغني والشرح عدها أربعين ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل في  
هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشهوى كما هو في  
هذه المدح كورات وأما البدي ليس مسوغا لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد  
الحقيقة التي داخل في العموم لوجودها في كل فرد الاظهر عده مسوغا مستقلا كاسميات  
عن المغني (قوله التنويع) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) امام مصدر لا قبلت  
من معناه وأحوال من التأنى زاحفا وقوله ليست التي في المغني نسبت من التسيان بدله قال  
وانما نسى ثوبه لثقل قلبه بجعبه وهو الآخر يعني أثره وله زاحف على الركبتين والبيت

وهو ظرف أوجار ومجرور نحو في الدار  
رجل وعند زحفة فان تقدم وهو  
غير ظرف ولا جار ومجرور بل مجزئ نحو  
قام رجل الثاني ان تقدم على  
النكرة استفهام نحو هل فتى فيكم  
الثالث ان تقدم عليه ان فتى نحو  
ما خسر لنا الرابع ان توصف نحو  
رجل من الكرام عندنا الخامس  
أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير  
خير السادس ان تكون مضافة  
نحو على برزبن هذا ما ذكره  
المصنف في هذا الكتاب وقد أنشأها  
غير المصنف إلى تيف ولا تين  
موضعا فذكر الستة  
المدح كورة والسابع ان تكون  
شرطا نحو من قم أقيم معه الثامن  
ان تكون جوابا نحو ان يقال من  
عندك فتقول رجل التقدير رجل  
عندي التاسع أن تكون عامة  
نحو كل عوت العاشر أن يقصد

بها التنويع كقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين

فتوب لبست وثوب أبحر

فقوله توب مبتعيا ولبست خبره

وكذلك أبحر الحادي عشر ان

تكون



دعاء نحو سلام على آل ياسين  
 الثاني عشر أن تكون فيما معنى  
 التعجب نحو ما أحسن زيد الثالث  
 عشر أن تكون خلفا عن موصوف  
 نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر  
 أن تكون مصغرة نحو رحيل عندنا  
 لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف  
 تقديره رحيل حقير عندنا الخامس  
 عشر أن تكون في معنى المحصور  
 نحو شر أهر ذئاب وشئ جاء بك  
 التقدير ما هز ذئاب الأشر وما جاء  
 بك الأشرى على أحد القولين والقول  
 الآخر أن التقدير شر عظيم أهر  
 ذئاب وشئ عظيم جاء بك فيكون  
 داخلا في قسم ما جاز الابتداء به  
 لكونه موصوفاً لأن الوصف أعظم  
 أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو هنا  
 مقدر السادس عشر أن يقع قبلها  
 والحوال كقول الشاعر  
 سرياً يتجهم قد أضاع هذا  
 محمداً ألقى ضومئ كل شارق  
 السابع عشر أن تكون معطوفة على  
 معروفة نحو زيد ورجل قائمان  
 الثامن عشر أن تكون معطوفة على  
 وصف نحو تيمى ورجل في الدار  
 التاسع عشر أن يعطف عليها  
 موصوف نحو رجل وأمر أطلوله  
 في الدار العشرون أن تكون مبهمة  
 كقول امرئ القيس  
 مرسعة بين أرساعة  
 به عسمن يتبعى أربنا  
 الحادى والعشرون أن تقع بعددولا  
 كقوله  
 لولا اصطباراً لودى كل ذي دمة  
 لما سقت مطاياهن اللعن  
 الثاني والعشرون أن تقع بعدد  
 الجزء

لامرئ القيس ثم ضعف الاستسما إبان نسب وأجر محتمل للوصفية والخبير محذوف أى فن  
 أو أبى أو بن نسب الخ وإن كانا خبرين أحتمل تقدير الوصف أى فقبولى نسب الخ (قوله  
 دعاه) عبر عنه في المعنى بكون السكره في معنى الفعل وجعله شاهداً للدعاء الشخص كمثل الشارح  
 وعليه كويل الملقنين ولبار ادبه التعجب كقبيل زيد وشارح جعل التعجب مستقلاً وأراد به  
 ما أحسن زيد أو قد مر أنه دخل في الوصف المعنوي كالتصغير إلا في تقدير (قوله خلقا عن  
 موصوف) يعبر أيضاً عن هذا بكونه صفة محذوف فهم ما سوغ واحد الاثنان وأدرجه الموضع  
 في الوصف لأنه يشبه ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو وابعدهم من خير أو الموصوف فقط نحو  
 وطائفة قد أهدتهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة محذوف  
 هو المبتدأ في الحقيقة وسوغه الوصف أى أمرأة سوداء إلا أنه محذوف وأقيم الوصف مقامه اه  
 وصرح في المعنى بأن عدمه سوغا مستقلاً بخلاف الصواب ونظيران منه قول الشاعر  
 \* ثلاث كهن قلت عمدا \* أى أشخاص ثلاث ونحو تيمى عندى أى رجل تيمى (قوله في  
 معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالسوغ عوا الحصر إلا أنه تارة يكون  
 معنوا كما أنه تارة لفظ انخواعا جعل في الدار وتظهر المعنى فيه أنها موم حيث تقديره بانما  
 في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتدبر (قوله شر أهر الخ) أى شر جعل في الدار وهو النكب  
 مبر أى مصوفاً وهذا مثل تظهور أمارات الشر (قوله واواخال) المدا على وقوعها في بدء الحلال  
 وإن لم تكن بواو كقوله

تركت ضائى نود الذئب راعيا \* وأنها لا ترى آخر الأبد  
 الذئب يطردها في الدهر واحدة \* وكل يوم ترى مديدة يدي

فدية مبتدأ سوغه كونه بدعجه طالع من ياترى ولم يربط بالاولى بل باليان يدي (قوله وتجهم  
 أضاء) فدهم الشاهد وحباله وهك والشارق الكوكب الطالع من الأفق من شرق يشرق كطالع  
 يطلع وزناو معنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعدد ترجع الى مسوغ واحد وهو العطف بأن  
 يكون أحد المتعطفين يصلح للابتداء أما لكونه معرفة أو نكرة مسوغاً لأن العاطف بشرط في  
 الحكم فالصوراً أربعة ترل الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله  
 مبهمة) أى مقصود أنها ما لا الالبسغ قد يقصده فلا يرد أن إمام النكرة هو المانع فكيف  
 يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطاباً لأخته هي

أيا هندا لا تنكحى بوهة \* عليه عقيقته أحسبا  
 مرسعة بين أرساعة \* به عسمن يتبعى أربنا  
 ليحصل في دلجها كعبها \* حذاراً من أن يعطيا

والبوهة الاحق وعقيقته شعره الذى ولده له كونه لا ينتظف والاحسب الاحقرى سواد والمرسعة  
 بمهمات على زنة اسم المفعول تعية تعاقى مخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد في يمين  
 الكوع والكمر وسوغ وفي القاموس رسع الصبي كسعه شد في يده أو رجه حرز الدرع العين والعم  
 يشع الماهلة ينس في مفصل الرسغ تعوج منه البد وانما طلب الازناب عنهم ان اجن تحتها  
 خفيصا عن علق كعبها لم يصبه جن ولا حر بخلاف الثعالب والظبا هو القاذف وقول لها لا تنكحى  
 شخصان أو تلك الحقا والساهدي مرسعة حيث قصدا بها ما تحتها من الله وموصوف حيث تحتها  
 بادنى عقيقه بين أرساعة خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف ويجوز بأى موجود وانما  
 سوغ لولا لأنه تامة تعلق الجواب على الجملة التي فيها النكرة وأودى أى هلك والملة كعمدة من

ومعه يقيه كوعده بعده إذا أحبه واستقلت أي مضت والتعن ينفع المجبة فالمهلة السبر (قوله  
 ان ذهب غير) ينفع المهلة وسكون التفتة المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو  
 مادون العشر من الزجل خاصة أي ان ذهب من القوم سيد فقيمهم غيره وروى فغير في الرباط  
 فالمراد به الجار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في ذلك  
 الوصف المقدر رأى فغير آخر (قوله كم عقالخ) أي على رواية رفع عمة مبتدا خبره قد حلت  
 ولأن صفة فقهه مسوغات وخالة مبتدا حذف خبره لدلالة الأول عليه وقداء بقامه فلهذا  
 صفتها وهي التي اعرجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الفسح بالخبر بل زبغ بين  
 عظم القدم وإن ساق وكذلك السيد فهو زوال المفصل عن أما كنها رجل أفدع وأمرأة فدعاء  
 كما جرو جراء وقد حذف نظيره من عمة كما حذف في الثامن خالة فقيه احتمالات والعشار جمع عسراء  
 وهي الناقة الحامل وأتى به في الإشارة إلى أنه كان مكهرا في حلب مثل هذين عساره لحقارته ما وقع  
 على هذا خبره بل للتكثير وهي امطرف وأصدر طلبت حذف بميزها أي حلت كم وقت أو كم  
 حلبة بالخبر ما عني رواية جرة وخالة تميز الحكم الخبرية ورواية نصهم ما تميزها الاستهانة فلا  
 شاذ فيه لأن كم نفسها مبتدا لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الأول والعموم على الثاني  
 وقد حلت خبرها والاستهانة لم تكتم أي أخبرني بعدد عماتك اللاتي حلن في فقد نسبه والظاهر  
 جواز استهانة ما على الأول أيضا في تدويرها منصوبا بالأعند الفراء فيجوز جرة كما سألني  
 فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بها الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي التكت ان يراد  
 بالسكره واحد مخصوص كقول أبي جهل اقربش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمر أيا  
 تر يدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبرا المحذوف والباقي  
 مستغنى عنه أو باطل فانظره (قوله إلى نصف) بشد النباء وقد تخفف من نافي ينوف إذا ارتفع  
 وهو كل ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فأبني الثلاثة والعشرة (قوله ومالم  
 أذكره الخ) أرجع بعضهم جميع المسوغات إلى العموم والخصوص كما قال أبو حنبل في منظومته  
 نهاية الأعراب

وكل ما ذكرته في التقسيم \* يرجع للخصيص والتعميم

ويجوز عليه في الشذو ورو غيره وقال في الغني لم يعول المتقدمون الأعلى حصول الفائدة ورأى  
 المتأخرون أنه ليس كل أحد يندى إلى مواطنها فتتبعوها في مقل مثل ومن مكره ما لا يصح  
 أو معدلة ومرددا حله والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور قد عديم الخبر المختص والوصف  
 والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن  
 أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كقوله خبر من جرادة وموثن خبر من كافر وقد مثل الشارح  
 بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغات التاسع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة  
 تكلمت وشجرة وجدت العاشر كونها بعداذا التجماع كخبر جت فاذا رجل بالبواب وزاد  
 الاثني في خمسة وقوعها بعد ولا لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها اجوابا ومهمة فهذه خمسة  
 عشر ترك منها اشارة الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر والتوبيخ وباقي  
 ما ذكره متداخل ومانسب عمله العرب كون التكررة فاعلا أو نافية في المعنى نحو كرم يوفى  
 بوعده وجازية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله  
 في معنى الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل فاعلم ان زعم ان امرأة قامت قبيل المسوغات نحو  
 العشرين وقد نظمها فقلت

كقولهم ان ذهب غير فغير في الرباط  
 الثالث والعشرون ان تدخل على  
 النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم  
 الرابع والعشرون ان تكون بعد كم  
 الخبرية نحو قوله

كم عمة لك يا جبر وخاله

فدعاء قد حلت على عشاري  
 وقد انتهى بعض المتأخرين ذلك  
 إلى حذف الثلاثين ووضعوا ما لم أذكره  
 منها أسقطته لرجوعه إلى ما ذكره  
 أو لانه غير صحيح

(ض) والاصل في الاخبار ان تؤخر \* وجوز في التقديم اذا اضربا (ش) والاصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لان الخبر

وصفي المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه اذا لم يحصل تقديمه ضرر اى ليس أو نحوه على ما سبق فيقول قائم زيد وقام أبوه زيدا أو مطلقا زيد وفي الدار زيد وعندك عمرو وقد وقع في كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصر بين وفيه نظر فان بعضهم نقل الاجماع عن البصريين والكوفيين على جواز في داره زيد فنقل المنع عن الكوفيين من مطلق ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث نعم منع الكوفيين التقديم في مثل زيد قائم وزيد قائم أبوه وزيد أبوه مطلق والحق الجواز اذا مانع من ذلك واليه أشار بقوله وجوز في التقديم الى آخر ان ثبت فنقول قائم زيد ومنه قولهم مشنوم من يشنوك في مبتدأ ومشنوم خبره مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله

قد شككت أمه من كنت واجده ويات مشتبا في برن الاسد فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد شككت أمه خبره مقدم وأبوه مطلق زيد ومنه قوله

الى ملك أمه من محارب

أبوه ولا شك كليب صاهره فأبوه مبتدأ مؤخر وأمّه من محارب خبره مقدم وقتل النمر يضاً أو السعداء تبة الله بن النجدي الاجماع عن البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل

الخلافا في ذلك عن الكوفيين كذا اذا لم الفعل كان الخبرا

مسوغات ابتداء من كورهم صفة \* عطف عموم بمعنى الفعل مع على حصر ونحو وتنويع حقيقة \* أو بعد حال جواب للسؤال بـل أو بعد لولا ولم لا \* أو بعد اوتاد \* تقديم اخباره الابهام فانه ل كذا ارادة مخصوص منافية \* أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

وانه أعلم بقوله والاصل في الاخبار الخ) أي الأرجح والاغلب فيه ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأنبه بوجوب التأخر بقوله فامتنعه لم يشر اليه على أصل التأخر دون أصل الجواز وأخر جوب التقديم بقوله ونحو عندى درهم الى آخره لخص الفته الاصلين معا (قوله وجوز التقديم) أي لم ينعه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجح (قوله اذا اضربا) الاحسن والائيب بقوله فامتنعه حين الخ ان اذ ضربت كما يشر اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخلافة لعلية (قوله فاستحق التأخر كالوصف) وانما استحق تقديم الوصف دون لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتشكيك والاعراب الخصاصيل والمجتهد ولا كذلك الخبر والمجتهد رتبة عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله فنقول قائم الخ) عدد المثال الخبر المبرور والجائز والنظرين ومحل تقديم الفعل اذا لم يقع فيه المبتدأ كما منه والامتناع كما سبق (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجوير هذه الصورة بحث قيل وجهه ان ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلامك ركك وقيل وجهه ان تجوير هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الطرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعتز اذ معناه ينبغي ان ناقل المنع ان لا يطلع بل بقيدته بغير الطرف وهو المقر والجائز ان لعل الاحسن ان يقال تجويرهم هذه الصورة يحتمل شأوه على جعل زيد فاعلا بالطرف وان لم يعتد بجواز عندهم لاعلى تقديم الخبر فيصعب اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في نأي اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الطرف فتدبر فان فيه دقة الان يحتمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدلنا على ما هو عليه ايجازتهم تقديم الخبر الطرف من جواز تقديم غيره أيضا لعل هذا هو الموافق فليصر (قوله مشنوم) به من آخره مكبحوض وزنا ومعنى والكوفيين ان يقولوا ما جده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتداد عندهم (قوله قد شككت) من باب تعب أي عذمت ولدها وواحدة بالجمع خبراً أنتأ وكنت كافى نسيم وهو من وجد بمعنى لقي فيعتدى لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومشتبا بالبين المحجمة أي متعلقا بالبرن بنو حدة ثم ثالثة مضمة ومتمين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق عذح الزابدين عبد الملك ومحارب وكلمة قبيلتان (قوله فأبوه مبتدأ مؤخر الخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موضوع بان أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمر أبوه للاب وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين البصريين لان بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا وتكررا) اسماء صدرين لعرف وتكر بالشد يد ونصهما بارتع الخلاف أي في العرف والتكر لتوسع المؤلفين فيه أو وضع من نصهما على التميز الخول عن فاعل يستوى (قوله عادى) حال من الجزآن وسان بمعنى المين وهو القرنة المدينة للمسندين المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف للادل واخبره وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابه المادول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل وأما الثالث فلا ن المحرث عنه الخبر

والاصل

(ص) فامتنعه حين يستوى الجزأت \* عرفا وتكر اعادى بيان

أو قصد استعالمه منحصرا أو كان مسندا الذي لام ابتدا \* أولاً ثم الصدركين لم نجد (ش) ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على  
 المبتدأ وتأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر  
 فأشار به الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ذكره خمسة مواضع الأول أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لطلوعها  
 مبتدأ ولا مبدئين للمبتدأ من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو (١٠٣) فلا يجوز تقديم الخبر في هذا نحو ولا نك

لوقدمته قلت أخوك زيد وأفضل

من عمرو أفضل من زيد لكان المقدم

مبتدأ أو أتت زيد أن يكون خبرا

من غير دليل يدل عليه فإن وجد

دليل يدل على أن المقدم خبر جاز

كقولنا أبو يوسف أبوخديجة فيجوز

تقديم الخبر وهو أبوخديجة لأنه معلوم

أن المراد تشبيهه بأبي يوسف بأي

خديجة لانتشبهه بأبي خديجة بأي

يوسف وبه قوله

بنو نابتوا بناتنا

بنوه بنات الرجال الأبا

فقله بنو ناخبر مقدم بنو نا

مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكم على

بنو نا بهم بأنهم كبنين وليس المراد

الحكم على ذمهم بأنهم كبنى نا بهم

الثاني أن يكون الخبر فعلا رافعا

لضعف المبتدأ مستترا نحو زيد قام

فقام وقاعله المقدر خبر عن زيد ولا

يجوز التقديم فلا يقال قام زيد على

أن يكون زيد مبتدأ مؤخر أو الفعل

خبر مقدم ما بل يكون زيدا فعلا لقيام

فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل

من باب الفعل والتفاعل فلو كان

الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبوه

جاز التقديم فقول قام أبوه زيد وقد

تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك

يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا

والأصل كذا إذا كان الخبر فعلا مستمدا الضمير المبتدأ المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستمدا  
 سيبويه الشارح ولك جعل إذا مجرد النظر في صلة المفعول بالفهوه من كذا فلا يحتاج لجواب (قوله  
 مختصرا) بالفتح أى مختصرا فامنع على الحذف والإيصال وإن قيل أنه سماعي فقد عني ويرى  
 بالكسر على تقدير مضاف أى مختصرا ممتدؤه فيه فإن المختصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله  
 أولاً ثم الصدركين) بالجر عطف على نى أى أو مستندا للأمر الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال  
 للنكرة السوغة يعمل النصف بالجر وروى يكون مضافة مخدوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله  
 لكان المقتدم مبتدأ) أى لا يجب الحكم بابتدائية المقتدم من المعرفة بين أو النكرتين وإن  
 تفاوتا عرفا كما هو المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مابتدأ خبرا مطلقا وقيل المشتق خبر  
 وإن تقدمت التحقيق أن المبتدأ هو الأعراف عند علم الخطاطب بها وأوجهلها ما أو غير الأعراف  
 فقط فإن علم هذا فقط فهو المبتدأ وإن تساوا علم أحدهما فهو المبتدأ أو علمهما وجهل النسبة  
 فالمقدم المبتدأ النظر المغنى وحواشيه (قوله فإن وجد دليل) أى لفظي نحو حاضر وجدل صالح  
 لتسوية الثاني بالوصف دون الأول أو معنوي كشال الشارح فإن القرينة الحالبة توهى كون  
 أى يوسف تابعاً لآبى خديجة فتدل على أن المراد تشبيه الأول بالثاني لا العكس اللهم إلا أن يكون  
 المقام للمبالغة في مدح أى يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبره جملة بنوه بنات الخ أى ولادتنا  
 ليس نفهم لنسب بل لا يأتهم إلا جانب من العالم نسبهم المينابخلاف أولادنا فانهم نسبهم  
 البنا (قوله فلا يقال قام زيد) أى لئلا يوهى أن زيدا فاعل لامبتدأ ففوت الدوام الحاصل  
 بالأمية وكد ذلك أقوى الحكم بترك راسخا دلالة إلى الظاهر بعد استناد الفعل لضميره لكن  
 قل الدامى عن السيد بأن الأسماء التي خبرها فعل تقيدها لا الدوام وعليه فلا يفتى  
 الاتهوى الحكم والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وإبراز الضمير إذا  
 جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليق أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ  
 وهو الأصح كهمزاً يزيد ضرب إذا لم يهزم فيه فلا يهزم من متع تقديم العامل منع معمول أفاده  
 الصان (قوله قاما الزيدان) أى الالتباس في النطق يحذف الألف يدفعه الوقف وانط  
 وتقديم الخبر أكثر من لغة أى كلفى البراعث فلا يصح علمها واحتمال كون الظاهر بلا  
 خلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عواصها وكثير وأسروا التجوى الذين ظلموا أن  
 كثير والذين مبتدأ مؤخر أن لا بد أن (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن  
 أل في الفعل العهد العلوى بين الحكمة العارفين وأما المبتدأ فلا بد منه موقف (قوله مختصرا)  
 أى فيه كإعلم عمامر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أى لئلا يعكس المعنى فيصير مختصراً  
 القيام في زيد الموصوف واتفقوا عن غيره مع أن المراد حصرة في صفة القيام أى ليس له صفة  
 غيره وأما كون غيره قائماً أو لا فمضى آخر فإن قلت يبقى اللبس في الابتداء مع الخبر

بارزاً نحو زيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما زيدان فيكون زيدان مبتدأ مؤخر أو قاما خبراً مذكوراً ذلك قوم إذا عرفت  
 هذا فقول المصنف كذا إذا ما الفعل كان خبراً يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً وليس كذلك بل اقتضى تأخيرها إذا رفع  
 ضمير المبتدأ مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصوراً بآثار نحو قام زيد أو بالآثار ما زيدا لا قائم وهو المراد بقوله وأقصد  
 استعماله مختصراً فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الاستدراك قول الشاعر

فبارب هل الايك النصر يرحي  
عليهم وهل الاعلى المعول  
الاصل وهل المعول الاعلى فقدم  
الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد  
دخلت عليه لام الابداء فيجوز  
قام وهو المشار اليه بقوله وكان  
سند الذي لام ابتداء فلا يجوز  
تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم  
زيد لان لام الابداء الهام صدر  
الكلام وقد جاء التقديم شذوذا  
كقول الشاعر  
خالي لا تبت ومن جري خاله  
يل العلان يكرم الاخوالا  
فلا تبتدأ مؤخر وخالي خبر  
مقدم الخامس أن يكون المبتدأ  
له صدر الكلام كاهاء الاستفهام  
فمن لي مجدأ من مبتدأ ولي خبر  
ومجدأ حال ولا يجوز تقديم الخبر  
على من فلا تقول من من مجدأ (ص)  
وضو عند درهم ولي وطر  
ملتم فيه تقدم الخبر  
كذا اذا عاد عليه مضر  
بما بعته مينا بخبر  
كذا اذا يستوجب التصديرا  
كأمن من علمه مضرا  
وخبر المحصور قدم أبدا  
كالله الا تسمع أجداد  
(ش) أشار بهذه الاسات الى القسم  
الثالث وهو وجوب تقديم الخبر  
فذكر ان يجب في أربعة مواضع  
الاول أن يكون المبتدأ مذكرا ليس  
لها موصوغ الاتقدم الخبر والخبر  
ظرف أو جار مجرور نحو عندك  
رجل وفي الدوامر أفصح تقديم  
الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا  
امرأ أف الدار فأجمع المحقق العرب  
على منع ذلك والى هذا أشار بقوله

كأن البيت فن حكم بشذوذه قلت جلاوا الاعلى انما طرد الباب (قوله قيارب الخ) الشاهد في  
عجزه كما أشار به الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك يرحي حال لان جعل الخبر يرحي  
وبك متعلقا به لان المقدم حينئذ معمول الخبر لا خبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله)  
فقدم الخبر أى وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الاقام زيد اذ  
الظرف العامل كالفعل ولان الاتمخ اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أوله بعضهم بأن اللام  
ليست لابتداء بل زائدة وانها دخلت على مبتدأ محذوف أى هو أنت فهى مصدرية فى جملتها  
أوان أصله نحلى أنت زحلق اللام الضرورة (قوله ومن جري الخ) قيل من شرطية لمزم يل  
جوابا لها أو كسر لسا كمن وفعل الشرط كان الشائبة محذوفة وجعل جري الخ خبرها ووردت  
محذوف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالأخبر جعلها موصولة وتل خبرها وجرم لاجر انما مجرى  
الشرطية والعلا على الفصح والمدة كاهنا العلوا بالضم والقصر جمع علما كذلك يكرم عطف على  
يل أو مرفوع استئنافا أى وهو يكرم والاخوال مفعولان بنى للفاعل ومنصوب برفع المخافض  
ان بنى للمفعول أى للاخوال (قوله صدر الكلام) أى امان نفسه كاسم الشرط والاستفهام وما  
التجسمة كم الخبرية أو بغيره كالمضاف لذلك ككلام من عندك وعلما من يقيم اضربه ويأكل كم  
رجل عندك فإنه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط وال جواب حينئذ للمضاف لامن لكن  
لانها دخلت عليه كما قاله الناصر الطيلى ومقتضى ذلك ان الحائز حينئذ المضاف لامن لكن  
استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر غير الشان ونحوه من كل ما أخبر عنه بمجمله هى عنه  
فى المعنى كقطي الله حسبي كفى التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالمعرض والغنى والنفي  
والهوى وغير ذلك كفى الرضى اذ لو اترك ذلك الخبر السامع هل جوارح لمسا قبلها والماسر دى يتشوش  
ذهبه بغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف  
بما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومنها الخبر المقر بانفاء كلذى يأتي فيه فله درهم كسبه  
يجواب الشرط وبالله الزائدة كزيد بقا عم والطلى كزيد اضربه والخبر به عن مذموم نحو مآرأته  
هذا ومذمومان اذا جعلاه مبتدأ من لغيره ما معنى اذا لمعنى أمد انقطاع الرؤية فومان فقول  
يس لنا نكره لا يحتاج لمسوغ وهى مذموم نكر اذنا نكره لفضا فائدة لا يفرق خبر البقاء  
الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط فى العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه  
موصولا بفعل صالح للشرطه بان يتخلص على الاستقبال كالسبن وأداة الشرط ومن قد وما  
النافية أو بظرف أو مجرور كلذى يأتيى أو هنا أو فى الدار فله درهم ونكره موصوفة بذلك كرجل  
بأيتى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو هنا أو فى الدار فله درهم كورين بشرط كونه لفظ  
كل فى الثاني كما قاله السيد اليندى كعلام الذى يأتيى أو كل رجل يأتيى الخ أو موصوفا بالموصول  
المذكور كالرجل الذى يأتيى الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كعلام الرجل الذى يأتيى الخ  
فتلغى فى عشرة صورة بكثر اقتران خبرها بالباقى للنص على مراد المصنف من ترتيب الدرهم على  
الانسان مشددا لوجوب العموم كالسبي الذى تسعاه فى الخبر متلفاه والاستقبال كالذى زارنى  
أسس له كذا وأقترن الفعل بشئ بما مر كالذى سأتىى أو أن يأتيى أكرمه أو قد أتىى أو ما أتىى  
له كذا امتنع القاطعة وات الشبهة بالشرط وكذا لو كانت المصنف فى الثاني وأمانة المرفقة والزنا  
محسن محرم والقائم زيد ولا يجوز نكره ولا فى دخل خلا المصنف فى الثاني وأمانة المرفقة والزنا  
غيرهما محذوف أى مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا و فاجلدوا بيان  
للعلم وتدخل القاطعة له فى خبر كل اذا أضيف لغير ناسم بان أضيف لغير موصوف أصلا ككل

ونحو عندي درهم وفي وطى الميت فان كان النكرة مسوغا بان الامر ان يجوز على طرفتي عندي وعندي رجل طرفتي الشاقي ان يشتم المتدا على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها الضمير المتصل به راجع الى الدار وهو من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا امر ادا المصنف (١٠٥) قوله كذا اذا عاد عليه مفعلا ريت أى كذلك

يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مفعلا  
بما يتخير الخبر عنه وهو المبتدأ فكأنه  
قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه  
ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن  
عصفور في بعض كتبه وليست بصحيفة  
لان الضمير في قولنا في الدار صاحبها  
انما هو عائدا على ضمير من الخبر لا على  
الخبر فينبغي ان تقدم مفعلا فاحذفوا في  
قول المصنف عاد عليه المقدير كذا اذا  
عاد على ملابسه ثم حذف المضاف  
الذي هو ملابس وقيم المضاف اليه  
وهو الها معاقمه فصار اللفظ كذا اذا  
عاد عليه ومثل قولنا في الدار صاحبها  
قوله على التمره مثلها زيدا ومنه  
قول الشاعر

اهابك اجلا لا يملك قدرة

على ولكن مل عين حبيبا

حبيبا مبتدأ مؤخر ومل عين خبر

مقدم ولا يجوز تأخيره لان الضمير

المتصل بالمبتدأ وهو ها عائدا على عين

وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيبا

مل عين عاد الضمير على متأخر لفظا

ورتبة وقد جرى الخلاف في جواز

ضرب غلامه زيدا مع ان الضمير فيه

عائدا على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر

خلاف فيما اعلم في منع صاحبها في

الدار الفرق بينهما وهو ظاهر

فلا تامل والفرق بينهما ان ما عاد

عليه الضمير وما اتصل به الضمير

اشترى كافي التعامل في مسئلة ضرب

غلامه زيد بخلاف مسئلة في الدار

صاحبها فان التعامل فيما اتصل به

الضمير وما عاد عليه الضمير يختلف الثالث ان يكون الخبر له صدرا الكلام وهو المراد بقوله

كذا اذا استوجب التصدير نحو ان زيد زيد

وكذلك ان من علمته نصير فان خبر مقدم ومن

مبتدأ مؤخر وعائته نصير اصله من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد

وماني الدار لا يزيد وماله الا اتباع أحد

نعمه من الله او وصوف بغير ما ذكره قوله

كل أمر مباح اعدوا من • فنوط بحكمة المتعال

ومنه حديث كل أمر ضي بال الخ شاع ان العبرة بما صفة الاولى فان اعتبرت الثانية وعلى لا يبدأ  
كان من الكثير لصاحبه للشرط كافي الصبان والظاهر أن مثل ذلك اضافته بالموصول بغير ما مر  
كسكن الذي أتوه فأنه درهم فجهله ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ما  
فيتم الفاء باجاء المحققين الان وان ولكن على الصحيح كاية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا انما  
غنى الخ وذلك كثير والله اعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كمنز يدخر لان ذلك  
لبين التوسيع ولا يفسد وجوب التقديم لا محال كون المسوغ اختصا الخبر فقط بخلاف  
هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا عاد الخ) أى يلتزم التقدم التزاما كذا أى كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه  
أى الخبر مفعلا أى مبتدأ بخبره أى بالخبر عنه أى المبتدأ حال كونه أى الخبر مبينا لذلك الضمير  
العائد اليه قال ابن عازي وهذا الميت مع عقيدته وشيئت ضميره كان يعنى عنه وعما بعده أن  
يقول كذا اذا عاد عليه مفعلا \* من مبتدأ وما له التصدير

اه (قوله التصدير) أى فى جملته فلا يرد زيد من مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور  
لانها محصور فى المبتدأ هنا لا العكس الان يجعل من إضافة الموصوف للصفة أوقبه حذف  
واصال كأم أى خبر المبتدأ المحصور فيه (قوله والخبر نظير الخ) أى أو جملة كقصيدة غلامه  
رجل وانما وجب ذلك للتأخير عنهم كون المؤخر تعالا حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليعيد  
الخبار عنه أقوى من الخبر وكذا كل ما وقع ليس كعندى انك فاضل ان ذو آخر الخبر وهو عندي  
لالتبس ان المؤ كذا ياتي يعنى لعل أو ما قوله

عندى اصطبار أو ما التى جزع \* يوم النوى فلو جدد كادير بنى

فأما آخر الخبر وهو لو جدد عدم اللبس اذ المكسورة والتى يعنى لعل لا يقدح ان بعد ما (قوله فأجعت  
النحاة) قال الاسطاطلى بل اجارة الجزوى والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله أن يقدره ضاف)  
أى بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فأتى بعد ضميره على شئ فى الخبر لا عليه نفسه فلا بد  
من ذلك التقديم (قوله على التمره الخ) خبر مقدم عن مثلها وزيد ان خبر مثل أو حال منه وهو يجوز رفعه  
بينا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه ووجه تذوقه ومن  
المسئلة الاولى لان هذه وعلى كل قتل امام عرب رفعا وأصبا ومضى على الفخ لا ضافته لاهى  
كأقربيه ما مثل ما أنكم تنطقون وبحث الامام بنى الشاهد بان الخبر المتعلق العام المحذوف  
وهو يصح تقديره مؤخر اعلى الاصل كاذ كالمخاص مؤخر نحو على الله عبدهم وكل ويمكن  
الجواب بانهم على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (فائدة) سئل  
بعضهم عما قرئ شاذنى قوله تعالى انما يشئى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء  
مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت أهابك الخ أى ان الخوف مستعمل فى لازمه وهو الاجلال (قوله  
ضرب غلامه زيدا) مثله كذا عاد عليه ضميره الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أى

(١٤ - خضري ل)

الضمير وما عاد عليه الضمير يختلف الثالث ان يكون الخبر له صدرا الكلام وهو المراد بقوله

كذا اذا استوجب التصدير نحو ان زيد زيد

وكذلك ان من علمته نصير فان خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعائته نصير اصله من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد

وماني الدار لا يزيد وماله الا اتباع أحد

تقول زيد بعد من عند كما  
وفي جواب كيف زيد قل دنف  
فزيد استغنى عنه ادعوف  
ش بحذف كل من المبتدأ والخبر إذا  
دل عليه داسل جواز أو وجوباً  
فذكر في هذين البيتين الحذف  
جوازاً لاختلاف الخبرين أن يقال  
من عند كافتة قول زيد التقدير زيد  
عندنا ومثله في رأى خرجت فإذا  
السمع التقدير فإذا السمع حاضر  
وقوله

نحن بمعانداوات بما

عندنا راض والرأى مختلف  
التقدير نحن بمعاندا ناراضون  
ومثال حذف المبتدأ أن يقال كيف  
زيد فتقول صحيح أي هو صحيح وأن  
شئت صرحت بكل واحد منهما  
فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله  
قوله تعالى من عمل صالحاً فلنفسه  
ومن أسأف فلنفسه أي من عمل صالحاً  
فعمله لنفسه ومن أسأف فأسأفه  
عليها قيل وقد يحذف الجزآن أعني  
المبتدأ والخبر لادلالة عليهما كقوله  
تعالى واللائي يئسن من المحيض  
من نسألهن إن أرعن فعبدتهن  
ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أي  
فعبدتهن ثلاثة أشهر وحذف المبتدأ  
والخبر وهو فعبدتهن ثلاثة أشهر  
لدلالة ما قبله عليه وانما حذفنا  
لوقوعهما موقع مفسر وانما ظاهر  
أن المحذوف مفسر التقدير واللائي  
لم يحضن كذلك وقوله واللائي  
لم يحضن معطوف على واللائي يئسن  
والأولى أن يشتمل نحو قولك نعم في  
جواب أزيد فأتم التقدير نعم زيد فأتم

أ قوله ونصفه نون عندنا لا يفتي  
أن النصف مأمون بما كماله ظاهر

الاشكال المعالم من قوله شأ الفرق بليس أمر بما تأمل أو أفرق نفسه ظاهراً بل تأمله بليس  
ذكره بعد و معاً فارق به أن المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكانت كلمة قد تم بخلاف هذا فإن  
المبتدأ وأن أشهر بالخبر لا يشعر بعلاسه الذي هو المرجع أصلاً (قوله ما بعلم) أي تفصيلاً لا إجمالاً  
بأن يعلم أن هناك حذفاً ما بلا تعين له فلا يكتفى بسقاطي (قوله جائز) أي غير متنع فصدق  
بالوجوب (قوله كاتقول) لم يقل تقول لأن ليطابق عندك كالاتصال أن يجب أحد المسمولين فقط  
وبصح نقول بالنون أن لم تعلم الزاوية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضاً ملازماً  
كافي القاموس وهذا الجواب مبني على قول السرياني والاختفاء أنه يستفهم بكيفية الأحوال  
والصناعات وأبست طرفاً وضابطاً أعراباً حادثة أي أن لم يستغن عنها ما بعد ما فعلها بحسب رعا  
في كيف أنت بالخبر به ونصباً في كيف كنت كذلك وكذا في كيف ظننت تريد على أنها مفعول ثان  
وأن استغنى عنها فعلها التنبؤ أبدأ ما على الخيال ككيف جائز بدأ وعلى المفعول المطابق نحو  
كيف فعل بل أي أي فعل فعل ومثله فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون  
إذا جئنا الخ وحذف عاملها ولا يصح كونها حالاً من فاعل جئنا لا امتناع وصحة تعالى بالكيفية  
ولأن السؤال ليس عن كيفية الشيء بل عن حالهم وقته بتجسيماتها لفظاً عما هذا هو المشهور  
وأما قول سيبويه أنها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه أنها في محل نصب دائماً على الظرفية  
المجازية بل كقولهم بل أنما في تأويل ما سيبويه ظرفاً وهو الجار والمجرور لأنها تفسر بقولك على أي حال  
لكونها سؤالاً عن الأحوال اه واستحسنه في المعنى وأزيد من حيث حذف كون في محل رفع عند  
سبويه أيضاً ويكون تفسيره المطابق للفظه أي كيف أنت أصحح أنت وفي كيف جاء بدلاً كما  
جاء زيد بدلاً من الجواب صحيح أو سبويه را كأي أوما شياً يكون تفسيرها بقوله على أي حال  
أو في أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظه على قول سبويه كقولهم لم أعلمت من  
رجوعه إلى الأول بل هو نفسه برلعنا هو قالوا واحد الذي سؤال عن الأحوال العامة ولذا قال  
الزمخشري أنها سؤال تفويض كقولك قوت للمخاطب أن يجب بما أراجب خلاف الهزيمة  
فسؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فيحصر الجواب فيه هذا وقد نسب الاستفهام وتخلص  
لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى حال صنعه وكشفته ولولا  
ذلك لم يعمل فيه ما قبلها فإله الدما سبني (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولمبتدأ  
اكتفى به ما فلا يحذفان ولذا ذلك المبتدأ كما نقله ليس عن الشايطي وإذا احتمل كون المحذوف مبتدأ  
أو خبراً فلا أولى المبتدأ وقبل الخبر (قوله زيد عندنا) أي تقدم المبتدأ ليطابق السؤال كما مر (قوله  
في رأى) هو أن إذا الفجائية حرف أعمالي كونها ظرف زمان أو مكان في الخبر والحذف أي في  
الوقت أو الحضرة الأسد (قوله نحن بمعاندا الخ) من المتسرح ونصفه نون عندك وفيه شذوذه لأنه  
حذف من الأول دلالة الثاني والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على أنه ضمير المظم  
نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان أذ لم يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظاً  
نحو وانما نحن نحن ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا التعليل غير صحيح لحدوثها  
بعد عندهم ولم يجل محل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان إلا لئلا يفتي برده ما بعد عن بل  
يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على أن هذا التعليل يمكن شأوه على أن الجملة  
منه موقوفة ثم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)  
أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الأولى التعريب بل وأن هذا احتمال ثالث في الآية  
لأن تمة ما قبله وحاصلها أن اللائي يئسن مبتدأ والثاني عطف عليه وقوله فعبدتهن خبر عنهما

ولا حذف أصلا كما في المغنى أى وليس هذا من باب زيد فأعان وعرو حتى يمتنع القبح اللفظي بل  
من باب زيد في الدار وعرو وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقدم الخبر المأثور بناء على المبتدأ  
المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الآن يقال يغتفر في التابع فأفاده الصبان وفي صكون  
فقد تم خبرنا نظرا لأنه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فثامل ومعنى أن ارتبتم شككتم في  
عديتم ما هي (قوله وبعد لولا) يصح تعلقه بخذف مع ملاحظة مقدمه وهو حتم أو بفتح نفسه ولا  
يرد تقدم مع محمول المصدر لتوسعه في الطرف كما مر وكذا يقال في وبعد أو وقبل حال لانهما  
معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناع لان الخصخصة ليلها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا  
أرسلت اليها رسولاً (قوله غالباً) هو نصب بنزع الخافض أى في الغالب (قوله وفي نصين) من  
إضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبر عن ذا واطهره مع أنه كون عام للضرورة  
كما مر ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما  
رأه مستقر اعتمد له لأن عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكافي زائد وما  
مصدر به لتكون الواو ناصبة للمعنى أى كل صانع وصنعه أذهى التي تلازم الصانع لا ما صنعه  
(قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أى لا يخذف الخبر قبل الحال الا اذا اتصلت تلك الحال للخبرية  
عن ذلك المبتدأ وان صلت لغيره (قوله منوطاً) من ناط الشيء بالشئ ينوطه اذا ربطه وعلقه به  
(قوله واحترز بغالب الخ) دفع توهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله ان المراد بالغالب الكلام الفصيح  
فيجتمه فسه الحذف مطلقاً عما كان الخبر أو خاصاً وما ذكره فشاذ ولا يحتاج تأويل على هذه  
الظريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب واثبت فعله لارادة التسمية والقيل المداخلة لجمع  
أقيلد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أو القيلد قبل الواحد من لفظة كافي العيني وهو  
مفعول ألفت بزيادة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتناع أى لولا ظلم أيبك يزيد بن هبيرة  
وجلدك عرقه لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقتا الخ) وانما حل المنع علم لأنها المتبادرة  
من التعبير بغالب ولكن الأولى حله على الثالثة كما صنعه جميع الشراح لموافق كلامه في غير  
هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها وهو كون الخبر عاماً فيجتمه الحذف فيه أما  
كونه خاصاً فقل ولا يجتمه فيه الحذف فالغلبة خصصة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح  
والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أى في كل تركيب لان الخبر  
لا يكون الا كوناً مطلقاً فان أراد بالكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافاً الى ما كان مبتدأ قبل نحو  
لولا مسالمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد ما سلم لاني شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان  
ورد ما يوهيه أو لم يمسأني ولا يجمل على ان شاذ كافي الأولى فحصل الفرق بين الطرفين خلافاً  
للحاشي (قوله مؤول) أى كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قولك حديثي بكسر  
لنبت الكعبة على قواعد ابراهيم فإنه من روى بالمعنى والمشهور في الروايات لولا للاحداث عهد  
قولك لولا للاحداث عهد قولك لولا ان قولك حديثي عهد الخ ونحوها المعرى في بيته الا ان ورد  
عليه بيان ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسبب باب الاحتجاج بها مع أن الأصل عدم التبديل  
لتعريضهم في نقلها بأعيانهم أو تشديدهم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الأولى  
وغلبة الظن كفاية في الاحكام الشرعية فضلاً عن التحرية على ان الاحاديث دونت في المصدر  
الأول قبل فساد اللغة فغايتها ابدال اللفظ بغيره بآثار كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بالا  
خلاف كما قاله ابن الصلاح ففي الحديث صحة في بابه وكيف يلخون المعرى مع ورود مشله في  
الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله \* لولا زهير جفاني كنت معتذراً \* ولولا الشاعر

ص وبعد لولا غالباً حذف الخبر  
حتم وفي نصين ذا استقر  
وبعد أو عذت مفهوماً مع  
تمثيل كل صانع وما صنع  
وقبل حال لا يكون خبراً  
عن الذي خبره قد ضمرا  
كضرب في العبد مسمى أو تم  
تبيين الحق منوطاً بالحكم  
ش حاصل ما في هذه الايات ان  
الخبر يجب حذفه في اربعة مواضع  
الأول ان يكون خبر المبتدأ بعد  
لولا نحو لولا زيد لا تمك التفسير  
لولا زيد وجود لا تمك واحترز  
بقوله غالباً بما مر ذكره فيه شذوذاً  
كقوله الشاعر  
لولا بول ولولا قبله عمر  
القت البك معد بالمقابل  
فعمر مبتدأ وقبل خبر وهذا الذي  
ذكره المصنف في هذا الكتاب من ان  
الحذف بعد لولا واجب الا قليلاً هي  
طريقة لبعض النحويين والطريقة  
الثانية ان الحذف واجب دائماً ان  
ما ورد من ذلك غير حذف في الظاهر  
مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر ما  
ان يكون كوناً مطلقاً أو كوناً مقيداً



فان كان كونا ملقا وجب حذفه

تحوّلوا زيد لكان كذا أي لو لا زيد  
موجود وان ارتفع انفع والخبر محذوف أي موجود  
يكن هذا التاويل في هذين البيتين وكذا  
الحديث ولا يجوز جعل يسكه حالاً من الخبر المحذوف  
لاستغناء عن الحال أيضاً عند هؤلاء المكونين  
خبراً في المعنى كما نقل في المغني عن الاخفش  
وهنا ينطّل جعل قبله في بيت الشارح خلافاً  
لغيره (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلعل  
بما هو ما وجوبه فلان جوابه ما عوض عنه فلا  
يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام  
كبت المعري وتحوّلوا أنصار زيد وجوه ما سلم  
لان شأن الغمداً المسائل والناصر الحجابة أو  
خارج عنه كالشال الأول (قوله يذبح الخ) يصف  
سيفه ما هو بان السموفاً المقاطعة تدوب في  
انغمادها رعبها وفزعها منه فلولا ان انغمادها  
تسكها لسالت على الارض فضعير يسكه لكل  
عضب والمثني يقتضي لو لا سلبها على الارض  
والمثني بقوله يذبح سلباً في نفسه افلاتاني  
(قوله وقد اختارنا صنف) وكذا الرمانى وابن  
الشجري والشاويين وهو الحق وشواهدنا كقول  
الصبح اه سندنوب وقد علت جل المتن عليها  
اخلاقاً

لشارح (قوله لعمرك) أي حيأتك من عمر  
يعمر كعلم يعلم عاش زماناً طويلاً والمصدر  
عمر

بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه  
كالفرح والتمزج والمقتوح في القسم خاصة  
تخفيفه الكثرة

وقيل أصله تعمر الحذف زوائده (قوله  
عين الله) في نسخ ابي بنع الهمة وضم الميم  
من العين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا  
يعين الخ) وذلك القيل وأجاب سيم بانهم يدعون  
العين

والمال بقية الاحتمال (قوله لحوار كونه ميتة)  
قال سيم واعل الحذف حينئذ خبر واجب  
اذ لم يند جواب القسم بسد مائة لعدم  
حاوله لعله لكان قال الروادي لا يتوقف وجوب  
حذف

المستد على سد مائة مسدده بخلاف الخبر  
لانه لعله الفائدة (قوله على المتبدا) أي  
المذكور

ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي قسمي  
عرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)  
انما لم يكن نصافي القسم لاستعماله في غيره  
كثيراً كعهد الله يجب الوفاء به أو فوابعه  
الله ولا يفهم منه غيره

منه القسم الاذكر القسم عليه بخلاف عرك  
فانه غالب استعماله فيهم حتى لا يفهم منه  
غيره

الابرة رتبة قراهم بالنص وغيره غلبة  
الاستعمال وعدمها لا الصريح والكتابة فلا  
نساق في تسوية

التقهاء بين العمر والعهد في أنها كناية  
عن لان هز ادهم الميم الشرعي الموجب للازم  
وهو لا يكون

الابناء الله وصفاته لا المغوى الاعم ولا  
يعتد به ما شرعاً اذا نوى بالعمر بقاء الله  
وحياته

وبالعهد استحقاته لما وجبه علينا من  
العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى به  
ما انفس العبادة

لاننا بما لفظان عليها كأنقل عن سيم  
فندبر (قوله نص في المعية) أي مع كونها  
العطف والمراد

انما اظهروه فيها لان الواو فيما ذكره  
تحتل مجزأة العطف أيضاً كما يقال كل رجل  
وضيعته مخلوقان

لكنها ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة  
تلازم الصانع فالعية ليست من مجرد الواو  
بل مع المعطوف

(قوله وضيعته) بفتح الحجة وسكون  
التخية أي سرقته هبت به لان تركها  
بضمها وصاحبها

وطنا على اثيوب والعقاد أيضاً وهما  
شاكل مشهور وهوانه لا يصح عود الضمير  
الى كل لافادته

ان كل رجل بقارن ضميعة كل رجل ولا  
الى رجل لافادته ان كل رجل بقارن ضميعة  
رجل واحد

وهما فاسدان والجواب ان كل لما كانت  
في قوة أقر امتددة كان الضمير العائد  
عليها وأعلى

مدحولها كذلك فيكون من مقابلة  
الجمع بالجمع المقضية للقضية أحاداً  
تركيب القوم ودوابهم

فكانت قبل زيد وضيعته وعمر كذلك الخ  
(قوله بعدوا والدمية) أي بعد المعطوف  
فها المكونة خبراً

عن المتعاطفين واعترض بأنه لا شيء  
بعد الواو يسد مسدداً لخبر حتى يجب  
حذفه وأجاب سيم بأن

المعطوف يسد مسدده من حيث كونه  
خبراً عن الاول لحواله حينئذ في محله وان  
لم يسد مسدده من

بالعلم امرى وكان يغنيهم عن تخمينه جعل يسكه بدل اشغال من الغمد على ان الاصل ان يسكه  
خففت ان وارتفع انفع والخبر محذوف أي موجود يكن هذا التاويل في هذين البيتين وكذا  
الحديث ولا يجوز جعل يسكه حالاً من الخبر المحذوف لاستغناء عن الحال أيضاً عند هؤلاء المكونين  
خبراً في المعنى كما نقل في المغني عن الاخفش وههنا ينطّل جعل قبله في بيت الشارح خلافاً لغيره  
(قوله وجب حذفه) أما الحذف فلعل بما هو ما وجوبه فلان جوابه ما عوض عنه فلا يجمع  
بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبت المعري وتحوّلوا أنصار زيد وجوه ما سلم لان  
شأن الغمداً المسائل والناصر الحجابة أو خارج عنه كالشال الأول (قوله يذبح الخ) يصف  
سيفه ما هو بان السموفاً المقاطعة تدوب في انغمادها رعبها وفزعها منه فلولا ان انغمادها تسكها  
لسالت على الارض فضعير يسكه لكل عضب والمثني يقتضي لو لا سلبها على الارض والمثني  
بقوله يذبح سلباً في نفسه افلاتاني (قوله وقد اختارنا صنف) وكذا الرمانى وابن الشجري  
والشاويين وهو الحق وشواهدنا كقول الصبح اه سندنوب وقد علت جل المتن عليها اخلاقاً  
لشارح (قوله لعمرك) أي حيأتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زماناً طويلاً والمصدر عمر  
بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والتمزج والمقتوح في القسم خاصة تخفيفه  
الكثرة وقيل أصله تعمر الحذف زوائده (قوله عين الله) في نسخ ابي بنع الهمة وضم الميم من  
العين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يعين الخ) وذلك القيل وأجاب سيم بانهم يدعون  
العين والمال بقية الاحتمال (قوله لحوار كونه ميتة) قال سيم واعل الحذف حينئذ خبر واجب  
اذ لم يند جواب القسم بسد مائة لعدم حاوله لعله لكان قال الروادي لا يتوقف وجوب حذف  
المستد على سد مائة مسدده بخلاف الخبر لانه لعله الفائدة (قوله على المتبدا) أي المذكور  
ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي قسمي عرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله) انما لم يكن  
نصافي القسم لاستعماله في غيره كثيراً كعهد الله يجب الوفاء به أو فوابعه الله ولا يفهم  
منه غيره القسم الاذكر القسم عليه بخلاف عرك فانه غالب استعماله فيهم حتى لا يفهم منه غيره  
الابرة رتبة قراهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكتابة فلا نساق في  
تسوية التقهاء بين العمر والعهد في أنها كناية عن لان هز ادهم الميم الشرعي الموجب للازم وهو  
لا يكون الابناء الله وصفاته لا المغوى الاعم ولا يعتد به ما شرعاً اذا نوى بالعمر بقاء الله وحياته  
وبالعهد استحقاته لما وجبه علينا من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى به ما انفس العبادة  
لاننا بما لفظان عليها كأنقل عن سيم فندبر (قوله نص في المعية) أي مع كونها العطف والمراد  
انما اظهروه فيها لان الواو فيما ذكره تحتل مجزأة العطف أيضاً كما يقال كل رجل وضيعته  
مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالعية ليست من مجرد الواو بل  
مع المعطوف (قوله وضيعته) بفتح الحجة وسكون التخية أي سرقته هبت به لان تركها بضمها  
وصاحبها وطنا على اثيوب والعقاد أيضاً وهما شاكل مشهور وهوانه لا يصح عود الضمير الى كل  
لافادته ان كل رجل بقارن ضميعة كل رجل ولا الى رجل لافادته ان كل رجل بقارن ضميعة رجل  
واحد وهما فاسدان والجواب ان كل لما كانت في قوة أقر امتددة كان الضمير العائد عليها  
وأعلى مدحولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقضية للقضية أحاداً تركيب القوم  
ودوابهم فكانت قبل زيد وضيعته وعمر كذلك الخ (قوله بعدوا والدمية) أي بعد المعطوف  
فها المكونة خبراً عن المتعاطفين واعترض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسدداً لخبر حتى يجب  
حذفه وأجاب سيم بأن المعطوف يسد مسدده من حيث كونه خبراً عن الاول لحواله حينئذ في محله  
وان لم يسد مسدده من

وقبل لا يحتاج الى تقدير الخبر لان معنى كل زجل وضعيته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج الى تقدير خبر واختاره هذا المذهب ابن عصفور في شرح الابواب فان لم تكن الواو اضافي المعية لم يحذف الخبر وجوبا (١٩) نحو زيد وعمر وفأما الموضع الرابع

حيث كونه خبرا عنه هو (قوله وقبل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاختراع الكون البست ظرفا فحذف مع (قوله فان لم تكن الخ) أى بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد انتشار يكتفى بالحكم كزيد وعمر ومما عدا ذلك وألها أيضا كمال الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أى بان جواز ان علمه ليس والامتنع فلو قلت زيد وعمر ووردت مقتربان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين بقدم معنى الاصطحاب وجاز ذلك لان الواو ليست اضافية بخلاف فأما ان لم يعد دليله قال الفرزدق

تمتوا لي الموت الذي يشعب الفتى \* وكل امرئ والموت يلتقيان  
ويشعب كعلم أى يفترق كذا الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولولا حذفه لقلقه  
افاده المصريح وفيه ان يلتقيان لا يفترقان والاصح ان يلتقي في كل رجل وضعيته بل ان يلتقي يحصل ولو بعد حين كاهو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلا يرد على امرئ وقبل  
الموت يلتقيان بالفعل كان ذلك كذا خبر شذ ان نص على المعية فتأمل (قوله مصدر) أى صرى يحاط به  
بجهور البصر ويقل وله ولا كان ضرب العبد مسندا ولا بد من عمله فى اسم يرجع اليه الضمير  
المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها  
كاسيئته الشارح (قوله وبعده حال) أى مفردة كماله أو ظرف كضرب العبد مع عصيانه أو وجهه  
كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقربى من المولى طريف رضا \* وشرب بعدى عنه وهو غضبان  
ولو ضارعية عند سيبويه خلافا للقراء كضرب العبد بسى وضمة قوله  
ورأى عيني الفتى أبالك \* يعطى الجزيل فليكن ذلك

(قوله حال من الضمير الخ) انما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه  
الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيقدم محلها حدث على الخبر فلا تقدم مسنده لعدم  
وقوعها في محله فيفتقر الى تقدير خبر كاهو رأى الكوفيين أى ضرب العبد مسندا موجود  
فيضوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سلبه  
مسنده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا لالامع ان حذف الناقصة أكثر من التامة  
لوقوع الجمله اللاحقة مقرونة بالاولد وقع كالحديث والبيت المارين وهى لا تكون خبرا لها فتدبر  
(قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أى بل يجب ذكره وما حكاها الاخفش  
شاذ كقولهم حكمك مسما كجمعة أى حكمك لك حال كونه نافذا ونحو جيت فاذا زيد جاسا  
بناء على ان اذا حرف أماعلى انما ظرفى فهى الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب العبد  
شديد ابل ان قد صدت الخالصة وجب ذكر الخبر كضرب العبد اذا كان شديدا أو الخبر به وجب  
الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسى) أى يحجب قصد المتكلم كون المسى هو العبد لا الضرب  
فالوصف بـ الضرب بمن اجاز زاعن فاعله لا يجزى المجاز تعين رفعه على الخبر به وكذا يقال في  
مثال المتن الثانى لان منوطا لا يصلح لغيره على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه  
على الحق فهو غير صالح للخبر به بحسب القصد فقط ووضع منه ما ضرب العبد قائما أو كثر  
شربى السويق ملتو تالان الحال فمع ما لا يصلح للخبر به لا بحسب ذاتها ولا فى القصد فتدبر  
(قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أى صرى كان كاملا أو مؤولا كخطب ما يكون الامير

حال سدت مسند خبر أمم والتقدير أمم تبين الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف التوضيح الذى يحذف فيها المبتدأ  
وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة

فأما أي أخطب كون الأمر أي كونه إذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الهمع وغيره موضح  
منها اسمها زيد بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر نائب عن فعله المبنى فاعله ومفعوله كما بيان الفعل  
نحو سبعة أو ربما كذلك فليخبر مبتدأ حذف وجوبه بالي المصدر فاعله ومفعوله كما بيان الفعل  
أي اسق يا الله هذا الدعاء لا يزيد شيئا فلا كلام جلتان وأيس الجار مععلقا بالمصدر لا مستأن  
خطان لا شين في جله واحدة ويحل ذلك كما ترى إذا كان المصدر نائبا عن فعل الأمر وكان  
الجبرور ضمير مخاطب فإن نيب عن غير الأمر كسكتك لك أي سكتك لك شكرا أو كان الجبرور  
غير ضمير مخاطب كسقيك زيد فافظا هو أن اللام تقوية العامل ومدخولها معول المصدر أي  
اسق يا الله زيد أو ارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صان واللام في ذلك منسبة للمفعول ومثال  
الفاعل كافي الرضى نحو رؤسالك وصفا بعد أي بنسب وصحة وبعثت وأعمل المانع من  
كون الجار متعلقا بالمصدر هنا أن التعدي باللام إنما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال  
الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبنية للعارف نحو وما بكم من نعمة إذا جعلت  
مادى صولة أما المبنية للسكت فهي صفة لها كما إذا جعلت ما في الآية نكرة اه (قوله النعت  
المقطوع) سمي اعتبارا ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالانعوت  
أولا لا شين بانشاء المدح كقوله في النذلة (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص  
أو الإيضاح فإن الحذف فيه جائز كافي التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة  
الكلام لانشاء المدح شيئا بخبر جري الجملة الواحدة (قوله لمخصوص نعم) أي المؤخر عنها  
كاستلهاما للمقدم كزيد بن الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة وربطها بالسموم كما مر ومثل نعم فيما  
ذكر ماشا كلها في المدح أو الذم كجسسه (قوله في ذم عين) أي أو هذا ومثاق أي متعلق  
ذلك وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستعمل في النذلة لا المبنية والعهد وانما وجب حذفه لئلا يلا  
الجواب عليه وسد مسدده لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صرح بحافى القسم)  
ليس بقدره تناقض خلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعاه اه استعاطى (قوله نائبا عن نائب  
الذلل) أي أي في بدلا عن اللفظ بفعله إذا جعله أصبر صبر الحذف الفعل وعوض عنه المصدر  
كقوله بدلا عنه عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل إلى الرفع ليشيد الدعاء وجوبا وحذف المبتدأ  
استحبابا للحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية  
(قوله صبر جميل) أي في قول الرابع

شكالي جلي طول السرى \* صبر جميل فكلنا متيلي

أي أمرنا صبر جميل ومثاله مع وطاعة أي أمرنا ذلك \* (قائدة) الصبر الجميل هو الذي لا يشكاية  
معه والصبر الجميل هو الذي لا عتاب معه والهجر الجميل هو الذي لا ذنب معه (قوله سرلة) بفتح  
المهله وقد تضمن أصله سرية فليت ياؤه ألفا كقضاء جمع سرى أي سرى على غيب قياس انقياس  
جمع فصيل المعتل باللام كني وإنشاء ونقي وتقاء كما سألني في قوله وناب عنه أفعله في  
الفعل لا ما الخ (قوله السوا الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضمير كافي اقتصر عليه في شرح الكافية لأنه  
إمامي اللفظ والمعنى كمال المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيره أو في اللفظ  
فقط وضابطه أن لا يصدق إلا بخبر بعضه عن المبتدأ نحو جالواض أي من وهذا أعسر يسر  
أي اضبط لأهل لأنه يعمل بالعين واليسار فيمتنع فيه العطف لأنهم مثنى واحد في المعنى ولا توسط  
المبتدأ بينهما ولا تقدمان عليه على الأصح فما وزاد له نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر  
لتعددها وله حقيقة كقوله

\* الأول النعت المقطوع إلى الرفع في  
مدح نحو مررت بزيد الكريم أو  
ذم نحو مررت بزيد الشقيث أو ترجم  
نحو مررت بزيد المسكين فالمبتدأ  
محذوف في هذه المثل ونحوها  
وجوبا أو التقدير وهو الكريم وهو  
الخيث وهو المسكين \* الموضع  
الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم  
أو بئس نحو نعم الرجل زيد أو بئس  
الرجل عمرو فزيد و عمرو خبران  
لمبتدأ محذوف وجوبا ولا تقدير وهو  
زيد أي المدح زيد وهو عمرو أي  
الذم عمرو الموضع الثالث  
ما حكى الفارسي من كلامه في  
ذمى لا فعلن في ذمى خبر مبتدأ  
محذوف واجب الحذف والتقدير  
في ذمى عين وكذا ما أشبهه وهو ما  
كان الخبر فيه صريحاً في القسم  
\* الموضع الرابع أن يكون الخبر  
مصدرا نائبا عن نائب الفعل نحو صبر  
جميل التقدير صبري صبر جميل  
فصبري مبتدأ وصبر جميل خبره ثم  
حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوبا  
(ص) وأخبروا بئس أو بأكثر  
عن واحد كهم سرافقرا  
(ش) اختلف التحويل في جواز  
تعدد خبر المبتدأ الواحد في حرف  
عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب  
قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك  
سواء كان الخبران في معنى خبر

واحد نحو هذا نحو حامض أى مزام لم يكونا كذلك كالمثال الاول وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدا الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شئ بغير عطف (111) قدره مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور

والودود والعرش المجيد وقول

الشاعر

من يك ذابيت فهذا بى

مقيط مصيف تشي

وقوله

بشام بأحدى مقلمته ويتق

بأخرى المتأفقه ويقظان نائم \* وزعم

بعضهم أنه لا يتعدا الخبر إلا إذا كان

من جنس واحد كأن يكون الخبران

مستلما مقدرين نحو زيد قائم ضاحك

أو حجاب بن نحو زيد قائم ضحك فاما

إذا كان أحدهما مفردا والآخر

جمله فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد

قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

و يسمع في كلام المعربين للقرآن

الكريم وغيره نحو ذلك كثيرا

ومنعه قوله تعالى فاذننى حية تسعى

جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا

ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا

(ص)

\* (كلن واخواتها) \*

ترفع كان المبتدأ اسمها والخبر

تصبه ككان سيدا عمر

مكان ظ بال أفصحى أصها

امسى وصار ليس زال برافقتى

وانقل وعذنى الاربعة

لشبهه فى أو التنى متبعة

ومثل كان داهم مسبوفا لها

كأعط مادم مصيدا درهما

(ش) لما فرغ من الكلام على

المبتدأ والخبر شرع فى ذكر واخواته

الابتداء وهى قسمان أفعال وحروف

فالأفعال كان واخواتها أفعال

المقاربة وظن واخواتها لحروف

ما واخواتها ولا التى انتهى الجنس

وان واخواتها أفيد المصنف ككان واخواتها وكها

فقال اتفاقا لا ليس فذهب الجهور إلى أنها فعل وذهب الفارسي فى أحد قوله

وأبو بكر بن شعير فى أحد قوله إلى أنها حرف وهى ترفع المبتدأ

بدا الشيخ خيرها يرتجى \* وأخرى لأعدادها غائطه

أوحك لكونه ذالجزاء وقوله تعالى اعلموا ان الحياة الدنيا لعب ولهوا والخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الانحياز افاده الدمايينى (قوله مر) بضم الميم كفى القاموس أى متوسط بين الخلاوة والجووضة الصرفتين وليسوا مجتمعين فيه لانها من ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين إذا تمها فكل منهما ما خبر مستعمل (قوله من يك الخ) من شرطية حذف نون يكن وقوله فهذا بى قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام المسبب أى قائم لمثل لان هذا بى والبت كساء عظيم هو بى ومقيط وما بعده يصيغ اسم الفاعل أى كافى فى القبط وهو شمس الروا والصف والثناء (قوله بشام الخ) المروى فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله

وبت كقوم الذئب ندى حافظة \* أكلت طعاما دونه وهو جائع

بشام الخ والعرب ترعم ان الذئب بشام بعينين ويجرس بأخرى ثم يتناولان فى الجرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجميع بين الصفتين كجاء زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الخ) رذائل الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب إذا لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها انكرة لادسوغ ليجي الخال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (كلن واخواتها) \*

استعار الاخوات للنظائر فى العمل بجماع مطابق المجانسة وخص كل بآلة كراتهم أم الباب انحدمها وهو الكون بجمع اخواتها وإذا انحصت عنها بزادة أحكام ونصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بال كسر لما مر فى الخطبة (قوله اسماء) الظاهر انه معمول الحذف كأي بشره لحنل الشارح أى ويسمى اسماءها وقد يجعل حالا أى حال كونه اسماءها أى تسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بحذف العاطف فى غالبه (قوله زال) أى ماضى زال لا ماضى بى بل بفتح أى فانه تام متعبد بمفعبى ماز تقول زل ضاكن من معزل أى مبرحا ومصدرا الزل ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصه وزنها فعل بالكسر وغيرها القفع كفى التصريح وغيره (قوله ففى) بتثنية التامو يقال انتا كفى الهمع (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فلا يراد بها أفعال ماضية لآلى النهى الذى من جملة شبه التنى (قوله لشبهه فى) قدمه عن التنى خبر الشفعه (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها ومصدره وفاق حال منها أى من خبر خبرها (قوله كأعط الخ) درهم ما مفعول ثان لأعط وحذف الاول كفعول مصببا أى وأجد أى أعطى المحتاج درهم ما مادم وأجد الفقهه تقدس يد وأخبر وحذفان وهو مفعول مصببا وحذف مفعولا لأعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل إلى الضموم عند اتصال التاء به توصلا إلى نقل الضمة إلى الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنين على أنها واو وانظر لجعل مفتوحا مع أنه لا يصحرف على الصحيح وقديقال كثرة الفتح وخفته وبالجملة على التامة لأنها جاء وصفها على فاعل وهو لسل فى المضموم والمكسور كما مر وبأى (قوله فواسخ الابداء) من النسخ وهو الازالة لآلها أحكام المبتدأ والخبر (قوله إلى أنها فعل) أى لقول التامين (قوله ترفع المبتدأ) أى تجدد له رفعا غير رفيع الابداء عند البصر بين وهو الواجب لاتصال

وان واخواتها أفيد المصنف ككان واخواتها وكها فاعمال اتفاقا لا ليس فذهب الجهور إلى أنها فعل وذهب الفارسي فى أحد قوله وأبو بكر بن شعير فى أحد قوله إلى أنها حرف وهى ترفع المبتدأ

الضمير بها وهو لا يتصل إلا بعامله استقراء ولا نه لم يعمل إلا في الخبر كعند الكوفيين فكانت  
 ناصبة غير رافعة ولم يعمد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ لأنها ما يعاتبها ما كان وال في المبتدأ  
 كسمي انشروا والاستفهام بالخس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ فيها وهو خمسة لازم التصدير  
 الا خبره انشان ولازم الحذف كأنعت المخطويع ونحوه بما مر وال لازم لصفة واحدة كطوبى  
 للمؤمن وويل للمكافرون كما ين في القسم وال لازم لا ابتداء بنفسه ككل رجل يقول ذلك ولله درك  
 وما التسمية فان هذه الاشياء عبرت بحرفي الامثال فلا تعبر عما وردت أو بغيره كصوب ثوبا واذا  
 التسمية فانها لا ابصاحيان غير المبتدأ (قوله وتصب خبره) أي غير الظلي في الجميع وشذوقه  
 \* وكوفي بالكارم ذكر في \* أو هو بمعنى تذكري وغير الفعل الماضي في صار وما عيناها  
 وادام وزال واخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس والمنفي  
 بما فلا يقال لا آكل ك كيف مادام زيد ولا اين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليه ما  
 ولا أين ما زال زيد لان ما الناقصة تلزم الصدرة عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفي  
 بغير ما نحو أين لا زيد وغير المنفي ككيف كان زيد واعلم الله لا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا  
 الباب اقتصار أي بلا دليل ولا اختصار أي به عند الجمهور والاضرورة لشبه الاسم بالفاعل  
 والخبر صار كالعرض عن مصدرها إذ التقيام مثلا كون من أكون زيد والعوض لا يحذف أي  
 واحد جوهما في ان خبر خبر كاسماتي فنبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر  
 لقوله متبوعا والمصنف في ليس فقط حكم سبويه ليس أحدا في هنا أفاده في الهمع مع زيادة  
 (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لان زيد مثلا اسم للذات  
 لا لكان والالاعل لا يخبر عنه أو قد يسمان فاعلا ومنعوا لا يجوز لان الفاعل في الحقيقة مصدر  
 خبرهما مضافا لاسمها فمضي كان زيد قائما كان قيام زيد (قوله ان يسميه نفي) أي لان قصد بالجملة  
 الالامات وهذه الأفعال معناها نفي فاذا انفتحت انفتحت ثانيا (قوله الأفى القسم) أي مع المضارع  
 وكون الثاني لا كما قال الدكتور

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة \* اذا كان لا قبل المضارع في قسم  
 (قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أخرج المنفي ويجيب بدضم الميم خبر بان ان قلنا  
 بتعدد الخبر في هذا الباب والافتع (قوله نطاق) هو ما يشده الوسط بجمعه نطاق ككتاب وكتب  
 (قوله وجواد) بتعقيب الواو يطلق على الفرس ذكر أو أثنى كأي المصباح (قوله وهذا أحسن)  
 الاشارة الى ما لا يعرب فقال له ان أخرج غير منفي بل تام بمعنى أزل عن كوني منطقة مجيذا أي  
 أترك ذلك مادامت قومي لا همم بكفونه فلا شاهد فديما وألى المعنى فقال له ان منطقة معناه ناطق  
 ومجيد أي بحسناتي التذاع على قومي أفاده العيني (قوله النهي والنسأ) أي لان المطلوب بهما ترك  
 الفعل وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام قبل الا لا ينكرى لانه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين  
 كونه بلا أو بلى كقوله

ان ترأوا كذلككم ثم لا زلت لكم خالدا اخلاو الجبال

ان قلنا فانهم في الدعاء وهو المختار انما سبب ما عطف عليها بتم ترأوا عن عطف الانشاء على الخبر  
 (قوله صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشي أي اجتمع في الاستعداد  
 للموت ولتسميه (قوله الايا اسلي الخ) الاحرف استفتاح وتسميه يامو كذلكها أو الماندى  
 محذوف أي ياهذه وى اسم امرأة غريبة لا ترخمها كافي التصريح أي فلا يراد ان ترخم غير  
 الماندى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظم ما وثرا ووجهه يسمي محبوسا تسميها

وتصحب خبره ويسمى المرفوع  
 بها اسمها والمقصود بها خبرا  
 لها وهذه الأفعال قسمان منها  
 ما يعمل هذا العمل بالشرط  
 وهي كان وظل وابت وأضحي  
 وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها  
 ما لا يعمل هذا العمل بالشرط  
 وهو قسمان القسم الاول ما يشترط  
 في عمله ان يسبقه نفي انظروا وتقديرا  
 أو شمه نفي وهو أربع وال وبرز  
 ونبتى وانك انما انفي لفظا ما زال  
 زيد قائما ومثاله تقدر ا قوله تعالى  
 قالوا لله فقد تذكروني في سف أي  
 لا تقرو ولا يحذف الثاني معها قياسا  
 الا في القسم كناية الكريمة وقد  
 شذ الحذف بدون القسم كقول  
 الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي

بحمد الله متطابقا مجيذا  
 أي لا أبرح متطابقا مجيذا أي  
 صاحب نطاق وجواد ما دام الله  
 قومي وعني بذلك انه لا زال مستقما  
 ما بقي له قومه وهذا أحسن ما جمل  
 عليه البيت ومثاله شبه انفي والمراد  
 به النهي كقولك لا تزل قائما ومثله  
 قوله

صاح شمر ولا تزل ذا كرامو

تفسيرا فضلا لمين  
 والدعاء كقولك لا يزال الله محسنا  
 اليك وقول الآخر

الاياسلى يادارى على البلا

ولا زال منه لا بجزعائك القطر  
 وهذا هو الذي أشار اليه المصنف  
 بقوله وهذا الاربعة الى آخر  
 البيت القسم الثاني ما يشترط

في عمله ان يسبقه ما المصدريه  
الطرفية وهو دام كقولك أعط  
مادمت مصيادهم أي أعط مدة  
دوامك مصيادهم ومنه قوله  
تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة  
مادمت حيا أي مدة دواي حيا  
ومعنى ظل أوصاني الخبر عنه بالخبر  
نهارا ومعنى باني اتصافه به لا  
وأضني اتصافه به في الضي وأصبح  
اتصافه به في الصباح وأمسى اتصافه  
به في المساء ومعنى صار التحول من  
صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس  
التي وهي عند الاطلاق لشي الخال  
نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند  
التقدير زمن على حبه نحو ليس  
زيد قائما عندا ومعنى مازال وأخواتها  
ملازمة الخبر الخبر عنه على حسب  
ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد  
ضاحكا مازال عروا زرق العينين  
ومعنى دامت بقي واستمر (ص)  
وعبر ماض مثله قد عملا  
ان كان غير الماضي منه استعمل  
(س) هذه الأفعال في زمان واحد  
ما يتصرف وهو ما عدا ليس ودام  
والثاني ما لا يتصرف وهو ليس  
ودامت فيه المصنف بها انيت على  
أن ما يتصرف من هذه الأفعال  
يعمل غير الماضي منه على الماضي  
وذلك هو المضارع نحو يكون زيد  
قائما قال الله تعالى ويكون الرسول  
عليكم شهيدا والامر نحو كونوا  
قوامين بالقسط قال الله تعالى قل  
كونوا بخيرا وحديدا واسم الفاعل  
نحو زيد كأنك أهلك قال الشاعر  
وما كل من يدى الباشة كأنها  
أهلك أذا لم تلقه لك مخجدا  
والمصدر كذلك واختلف في كان

وعلى الجلي أي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا والجر عار ملة مستوية لا تنبت  
شأومته لا كتنصا وزنا ومعنى في المراد انصاب غيره ضرب دليل اسلمى (قوله المصدريه الظرفية)  
أخذها من المائل وحيت بذلك التقديرها بالمصدر شيئا يتبع من الطرف وهو المدونة ما شرطان  
لحصة العمل لان دام لتوقيت أمر بئدة ثبوت الخبر لا سم لا لوجوبه بدليل عدم عمله في مادامت  
السموات والارض مع استيفاء الشرطين بل هي تامة أي مدة بقاها ما تفرج غير المصدريه  
كأنسافية في نحو مدام شي وغير الظرفية كيجبني مادمت صحيحا أي دوامك فدام فهم تامة  
بمعنى بقي والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كودام الظلم أهلك ولا وجد الظرفية بدون  
المصدريه (قوله ومعنى ظل) أي مع معمولها لان معناها وجدها مطلق حدث في زمن ماض  
نهارى وقوله بالخبر أي بدلوله المضاعف وهو الحدث وقوله نهارا أي ماضيا وكذا يقال في الباقي  
(قوله ومعنى صار التحول) أي موضوعه له واما القول المفهوم من كل فعل فاعلم من دلالة  
على التجدد والحدث لامن الوضع فحصل الفرق بينهما فأده سم وقد جاء مثل صار في العمل  
والمعنى ما جمعه بقوى

بمعنى صار في الأفعال عشر \* تحول آض عادا رجعت لغتم  
وراح عند استعمال ارتد فاعد \* وحارها صكها والله أعلم

وحكى سنده ما يات حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية  
وبالرفع أي صارت حاجتك أي أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح  
وأمسى بمعنى صار كثر نحو وتفت السماء فكانت أو أبا زاد الزخشمري بات قال في شرح  
الكافية ولا يجبه له عليها (قوله لشي الخال) أي لشي حدث خبرها في الخال وانما لم يزل على المضى  
كسائر الأفعال الماضية لان شبهها بالحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلها لكن  
حدث خبرها بالبناء من زمن فعمل على الحال لانه الأقرب (قوله وعند التقدير زمن) أي  
صريحا كالمشبه أو ضمنا كأي خلق الله شيء في الماضي واسمها ضمير الشأن الا يوم يأتيهم  
ليس مصير وفاء أي في المستقبل وأصلها عند الجوه وليس بالكسر سكنت الياء تختص ناولم تغلب  
أنها الجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة  
قبول الخبر عنه للغیر سواء دام أو أمه نحو مازال الله محسنا لا يزال زيد أرق العينين أم لا نحو  
ما زال زيد ضاحكا أو عالما أي مدة قبول ذلك وجوده لا مطلقا (قوله ماله) ما حال من فاعل  
عمل أو نعت لمصدر محذوف أي عمل علام مثل عمله وفيها تقديم معمول الفعل المقرون بقدر عليه  
وهو مجموع فعله في نفسه خلافا لأول الضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصرة غير المتصرف فيها  
يقتضى أمره ان ما لا يتصرف ما يم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زان وأخواته فانه ليس  
لها الا الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرها كالصدر والامر واما ليس ودام فلا  
يتصرفان أصلا على الصحيح في دامت أو ما يدوم ودام ودام في دامت التامة لكن رجع الصان  
ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلا للمصدرية وإدعاء هذا المنسبك مصدر  
التامة أو اختراع مصدر لم يرد وجوز وسو من والباقي تصرفه تام كينه الشارح لكن اختلف في  
اسم المفعول فبعضه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللمعة ان ثلثه بالفتح بن حتى سألته عن قول  
سيبويه يكون فيه فقال ما كل داء يعالج به الطبيب وأجازة آخرون وعليه فالتأنيب عن الاسم  
اما الطرف كأن مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو يكون قائما فتخلص عنها ثلاثة أقسام  
(قوله أهلك) خبر كأنسواء ضمير يعود على من كأنسواء الخبر ما الحجازية وثاقه أي يجده (قوله

الناقص هل إياه صدر أم لا والصحيح  
أن إياه صدر لأنه قول الشاعر  
يبدل وحلم - ادق قومه القتي  
وكرت إياه عليك يسير  
وما لا يتصرف منها وهو دام وليس  
وما كان التي أو شبهه شرطاً فيه  
وهو زال واخواته لا يستعمل منه  
أمر ولا مصدر (ص)  
وفي جميعها توسط الخبر

أخر وكل سبقه دام خطر  
(ش) مراده أن أخبار هذه الأفعال  
أن لم يجب تقديمها على الاسم  
ولا تأخرها عنه يجوز توسطها بين  
الاسم والفعل فقال وجوب تقديمها  
على الاسم قولك مكان في الدار  
صاحب فلا يجوز هنا تقديم الاسم  
على الخبر لئلا يعود الخبر على  
متأخر لفظاً ورتبة ومثال وجوب  
تأخير الخبر عن الاسم قولك كان  
أخيراً في فلا يجوز تقديمه في  
على أنه خبر لأنه لا يعلم ذلك لعدم  
ظهور الأعراب ومثال ما توسط فيه  
الخبر قولك كان فأما زيد قال الله  
تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين  
وكذلك سائر أفعال هذا الباب من  
المتصرف وغيره يجوز توسط  
أخبارها بالشرط المذكور وتقبل  
صاحب الإرشاد خلافاً في جواز  
تقديم خبر ليس على اسمها والصواب  
جوازها قال الشاعر  
سلى أن جهلت الناس عنا وعنهم  
فليس سواهم ألام وجهول  
ونذكر ابن معطي أن خبر دام  
لا يتقدم على اسمها فلا تقول  
لأصاحبك مادام قائماً زيد بالصواب  
جوازها قال الشاعر  
لا طيب العيش مادامت منفعة  
لذاته نازك الموت والهزم

والصحيح أن إياه مصدر أم لا والصحيح  
أن إياه صدر لأنه قول الشاعر  
يبدل وحلم - ادق قومه القتي  
وكرت إياه عليك يسير  
وما لا يتصرف منها وهو دام وليس  
وما كان التي أو شبهه شرطاً فيه  
وهو زال واخواته لا يستعمل منه  
أمر ولا مصدر (ص)  
وفي جميعها توسط الخبر  
أخر وكل سبقه دام خطر  
(ش) مراده أن أخبار هذه الأفعال  
أن لم يجب تقديمها على الاسم  
ولا تأخرها عنه يجوز توسطها بين  
الاسم والفعل فقال وجوب تقديمها  
على الاسم قولك مكان في الدار  
صاحب فلا يجوز هنا تقديم الاسم  
على الخبر لئلا يعود الخبر على  
متأخر لفظاً ورتبة ومثال وجوب  
تأخير الخبر عن الاسم قولك كان  
أخيراً في فلا يجوز تقديمه في  
على أنه خبر لأنه لا يعلم ذلك لعدم  
ظهور الأعراب ومثال ما توسط فيه  
الخبر قولك كان فأما زيد قال الله  
تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين  
وكذلك سائر أفعال هذا الباب من  
المتصرف وغيره يجوز توسط  
أخبارها بالشرط المذكور وتقبل  
صاحب الإرشاد خلافاً في جواز  
تقديم خبر ليس على اسمها والصواب  
جوازها قال الشاعر  
سلى أن جهلت الناس عنا وعنهم  
فليس سواهم ألام وجهول  
ونذكر ابن معطي أن خبر دام  
لا يتقدم على اسمها فلا تقول  
لأصاحبك مادام قائماً زيد بالصواب  
جوازها قال الشاعر  
لا طيب العيش مادامت منفعة  
لذاته نازك الموت والهزم

إذا المرء لم يبدس من الأوم عرضه \* فكل رداء يرتديه جميل  
وان هو لم يحمل على النفس ضيها \* فليس إلى حسن النساء ميل  
تعزينا أنا قلد - سبل عدينا \* فقلت لها ان الكرام قليل  
وما قيل من كانت بقاياهم مثلاً \* شباباً تسمى للعلل وكهول  
وماضراً أنا قلد - سبل وجيران \* عزين وجاراً لا كثرين ذليل  
وانا أناس لا ترى القتل سبة \* اذا ما رأته عامر وسليح  
يقرب حب الموت آجالنا لنا \* وتكرهه آجالهم فتقول  
وما مات مننا سيد في فراشه \* ولا ضل منا حيث كان قيل  
اذا سيدنا خلا قام سيد \* قول بما قال الكرام فعول  
وتكر ان شئنا على الناس قولهم \* ولا نكرون القول حين تقول  
وأنا ما مشهود في عدونا \* لها غرر مشهورة وجون  
وأنا ما نقتل كل شرق ومغرب \* بهمان قراع الدارعين فلول  
معسرة ان لا نسل فصالحها \* فتعتمد حتى يستباح قتييل  
سلى الخ (قوله لا طيب العيش) أي المعيشة والحياة ومنفعة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته





وان كان ذو عسرة فلنظرة الى ميسرة آى (١١٦) وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى

فسيحان الله حين تموتون وحين  
تبعثون (ص)

ولا يلى العامل معمول الخبر

الاذا نظرفا فى آخر حرف جر

(ش) يعنى انه لا يلى كان واخواتها

معمول خبرها الذى ليس نظرف

ولا جارا ويجرور وهذا يشل حالين

احدهما ان يتقدم المعمول وحده

على الاسم ويكون الخبر مؤخر اعن

الاسم نحو كان طعامك زيدا كلا

وهذه متبعة عند البصريين

وأجازها الكوفيون الشافيان

يتقدم المعمول والخبر على الاسم

وبتقدم المعمول على الخبر نحو

كان طعامك آكلان ذوهي متبعة

عند سيبويه وأجازها بعض

البصريين ويخرج من كلامه انه

اذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم

وقدم الخبر على المعمول جازت

المسئلة لان لم يكن معمولا خبرها

فتقول كان آكل طعامك زيدا ولا

يعتبر البصريون فان كان المعمول

ظرفا أو جارا ويجرور اجازوا لاؤه

كان عند البصريين والكوفيين

نحو كان عندك زيد مقبلا وكان

فيمك زيدا غابا (ص)

ومضرا الشان اسمان وان وقع

مومهم ما استبان انه امتنع

(ش) يعنى انه اذا ورد من لسان

العرب ما ظاهرا انه على كان

واخواتها معمول خبرها فأوله

على ان فى كان ضمير مستترا هو

ضمير الشان وذلك لقول الشاعر

قافذهذا جون حول يوتهم

بما كان اياهم عظمة عودا

فهذا ظاهره انه مثل كان طعامك

زيدا كلا ويخرج على ان فى كان

ضمير مستترا هو ضمير الشان وهو

اسم كن ومما ظاهرا انه مثل كان طعامك آكلان ذوهي متبعة

اذا كان الشتاء فادفئوني \* فان الشيخ بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين عسرون) أى تدخلون فى المساء

والصباح وكذا بابات وأضحى التامان معناهما داخل فى البياض والضحي وظل اما معنى دام كوظل

الظلم هلك الناس أو طالى كطل الثبأ والليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانكأ الشئ خلاص

وصرت الى زيد تحوأت أو رجعت اليه ومئة آلى الله تصيرا لا مورا صار فى ان الشئ يصير

بصورته أى ضعه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمن بهن هذا الفعل قوله

انى رأيت غزالا \* أو رث قلبي خبالا قصدا كما أوردنا \* وصار بعد غزالا

ولى بدنا تليل \* فى قول رى تعالى

(ه) تنبيه \* فهو كان زيدا قائما محتمل التمام فقاما محتمل بخلاف كان زيدا حاله لا امتناع كون الحال

معروفة الآن يجعل كان بمعنى كفل فأخذه معقول وكذا تبين النقص فى كونك اياه لما ذكر

الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ)

أى لا امتناع الفصل بين العامل والمعمول بعمل الغير ذلك المعمول لانه جازى بالسمية للمعمول

الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عنرا زيد يضرب بخلاف زيد عمارا

يضرب وزيد كان طعامك آكلان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله ويا جارا بعض

البصريين) هو ابن السراج والقارى لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله يجوز تقديمه بخلاف

تقديمه وحده وجهه والبصريين على المنع مطلقا والكوفيين على الجواز مطلقا (قوله جازت

المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحووا وانفسهم كانوا انطاغون (قوله ومضرا

الشان) أى المضرا الدال على انسان وهو معمول انو واسما حال منه أى حال كونه اسمال كان

فقد مدان كان الشان ناقصة وهو الاصح كما مر فى آخر المعرب ومومهم فاعل وقع أى ورد (قوله

فأوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

باتسفة ادى ذات اغسال سالبسة \* فالعيش ان حمل عيش من المحب

وقوله انى كان سلى الشيب بالصدع مريا \* لقد هون السالون عنم النعم

فقد م فؤا ادى وسلى مع نصهم حاسبة ومغريا ولا سليل الى ضمير الشان اظهروا نصب الخبر وهذا

أقوى ما استدله الكوفيون وأجيب بانه ضرورة وان فؤا ادى وسلى منادى ومعمول سالبسة

ومغريا محذوف أى لك ر قوله لقد هون الخ التفات عن خطابه اعراضا وطرحا لها (قوله قافذا

الخ) جمع فقفذا بضم الفاء وقفها آخر ميم مجوزا جون من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف

يمجوا التورق قوم جر برافق جوار والشان أى هم كالفاء فقفذا ميم لاسلا للسرقة وعطية أبو

جر برأومعوا لشاهد تلواياهم لكان مع انه معمول خبره وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل

كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما آيبت الشان فالمعمول

والخبر معا قدما على الاسم (قوله فأصبحوا الخ) المعرب بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر

الليل

وليس كل التوى تلقى المساكين الليل

أذا قرئ بالشاء المنشأة من فوق فيخرج الشئان على أن كان ضمير اسم مستتر هو ضمير الشأن والتقدير في الأول كان هو أي الشأن  
فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعوض خبره وأياهم معمول وعود والجملة (١١٧) من المبتدأ والخبر جرت كأن فلم يفصل بين كان

واسمها معمر لأن اسمها

مضمرة قبل المعدول والتقدير في

البيت الثاني وأيس هو أي الشأن

فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى

مفعول لتلقي وتلقي المساء كين فعل

وفاعل والمجروح خبر ليس هذا بعض

ما قبل في البيتين (ص)

وقد زاد كان في حشو

كان أصح علم من مقدما

(ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها

الناقصة والثاني التامة وقد تقدم

ذكرهما والثالث الزائدة وهي

المقصودة بهذا البيت وقد كان

عصفا ورأيت أن يبين الشئتين

المتلازمين كالمبتدأ والخبر يجوز

كان قائم والتعليل ومفعوله محو

يوجد كان مفعول والصفة والموصول

نحو جاء الذي كان كرمته والصفة

والموصوف نحو مررت برجل كان

قائم وهذا يبينهم أيضا من اطلاق

قول المصنف وقد زاد كان في حشو

واعتدلت أناس زيادتها من ما مفعول

التعجب فحوا كان أصح علم من

تقدم ما ولا زاد في غير الاسماء وقد

سمعت زيادتها بين الفعل ومفعوله

كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب

الانغمارة بالكسمة من بني عس لم

يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا

زيادتها بين الصفة والموصوف

كقوله

فكيف إذا مررت بدار قوم

وجيران لنا كانوا كرام

وشدنا زياتها بين حرف الجر ومفعوله

كقوله

شراة في أبي بكر تسامى

على كان المسومة العرب واكثر ما زاد بلنظا الماضي وقد شدت زيادتها بالفظ المضارع في قول أم عقيم بن أبي طالب رضي

الله عنه أنت تكون ما جندبيل \* أذا تهب شمال بيل

الليل والمراد هنا أنزل ليل مطلقا وقوله جندب بن ثور أحد الصلابة المشهورين بمحو وأضافه  
بكثرة الأكل حتى أن نوى التمر الذي أكلوه أصبح عال على يحمل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كاهل بل  
يتابعونه بنواه وأول القصيدة

لا هم حيا لوجوه القوم أنزلوا \* كأنهم إذا ناخوها الشاطين

(قوله إذا قرئ بالياء) أما إذا قرئ بالياء وهي الأصح فيبتعن كون المساء كين فاعله والجملة خبر ليس

واسمها ضمير الشأن إجماعا إذ لو كان اسمها المساكين وباقي خبرها لوجب أن يقال بالقول

نطبا بضم في الجمية والفاء عن ذلك لتأويل المساء كين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان)

أتى وجعلها مفعولا ما والعاثا محذوف أي عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجعلها

عطية عودا خبرها واورا بطها بالمبتدأ محذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن

اسم ليس) أي لا المساء كين ثلاثا بلزم الفصل المتقدم ويزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو

متنوع فيما ينظر كابتداء والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سبأ في أفعال المقاربة ما يؤيده (قوله

وقد تزداد) التقليل بالنسبة إلى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتها في ذاتها ويعني زيادتها أنها لا تعمل

شيئا فلا مفعول على الأصح لأنها قسم غير الناقصة والتامة كافي الشارح وقيل تامة

ومفعولها أن لا يمكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فهي زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم

هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل لجرد التوكيد ولا تدل على الحدث

اتصافا كذا قيل وهو مشكل على القول بأن لها مفعولا لأنها حينئذ مسندة إليه ولا يستند من

الفعل الاحدثه (قوله في حشو) خرج الأول لأنه محل الاعتناء والآخر لأنه محط الفائتة (قوله

واعتدلت أناس) الذي في التوضيح وغيره ما هنا تنقاس فيما عدا الجار والمجرور ولكنها في فعل

التعجب أكثر وقال في الكافية

وزيد كان بين جزأيه جملة \* وشذحت حرف جر قوله

(قوله بنت الخرشب) يضم الخاء والشين المعجبين وسكون الراء آخره وحذو الأعراب بالرفع

صفتها نسبة إلى اعتبار قبيلة من العرب والكلمة بنصب جمع كامل مفعول ولدت وهم سبع

الكامل وقيل الحانظ وعارة الوهاب وأنس النوارس وقيل لها أي بنت أفضل فقالت ربيع

بل عارة بل قيس بل أنس ثم كتم أن كسأ على أيهم أفضل هم كالخاتمة المفرغة لا يدري أين طرفاها

حكاه الرخشري في المستصفي (قوله كانوا كرام) يجوز كرام صفة بطيران والواو فاعل كان بناء على

أن الزائدة تامة ولا يمنع علمها من زيادتها كما تستدل في اللغة إلى الفاعل الآن بشرق بأن الزائدة

أضعف من الانغمارة في العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الأصل وجيران كانت من أناسهم

على أنهم ثا كيد لا يستمكن في الطرف فلما زيدت كان بعد دلالاتها وصل بها هذا المؤكد الكسر

فألقبوا وأوصلا لفظا لثلاثة الضمير المتفصل بحباب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير

لا تصل إلا بعاملة قالوا وحينئذ كيد للضمير في ما هو غير ذلك وفر بعضهم من هذا التثقيب

فجعلها في البيت ناقصة لازمة والواو اسمها ولسا خبرها وجعلت معاينة بين الصفة والموصوف

(قوله سرا الخ) يخضع المهمل جمع سرى أي سيد على غير قياس كاهن وتسامى أصله تسامى حذفت

أحدى التاءين تحتها والمسومة المحصول عليه اسموسمة بالضم أي علامة تتركز في المرعى

والعرب العربي وروى المطلحة الصلاب أي المتناسقة الأعضاء الشديدة (قوله عقيم) يوزن

وكيل كافي للمجابهة أخو الامام على كرم الله وجهه والمجاهد الكريم والنيل كنسرى من  
النيل بالضم وهو الفضل وشمال كعقريخ الشمال كصاف ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل  
يسكون الميم وفتحها ويل أي مبالغة من الندى أو بالة لما قر عليه لوطو يتم وقوله اذا تم الخ  
كناية عن الدوام \* (تنبيه) أفهم تخصص الحكم بكان أن غيره من اخواتها لا يرد هو كذلك  
الماشئ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة  
أصبح وأمسى في قوله

عدو عينيك وشايبهما \* أصبح مشغول ومشغول

وقوله أعاذل قولي ما هو يتفاوتني \* كثيرا أرى أمسى إليك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائر هذا المقتضى المعنى (قوله وبعدان ولي) أي الشرطين لانهم ما يظلمان  
فعلين فمطول الكلام يخفف بالحذف واختص ذلك بهما لان أم الاذونات الخازنة ولي أم غير  
الخازنة كان كان أباهما وهم توسعون في الامهات والغالب كونان تنويعا كاملا زمن غير  
الغالب النطق بجي وان مستخرجا احتيازي وان كمت مستخرجا أو مألوف قال أبو حنيفة شرطها  
الدرج مارج بعد ما طافا بقبيلها إلا على منسه ولا هم كشال الشارح ونحو الاطعام ولو تكرر ورد بقوله  
الاحتشاف ولو تكرر قوله

لا يامن الدهر ذوبغي ولو لمسكا \* جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان المائل على ما قبله والتمراهم من الحشف اه تصریح (قوله التقديران كان الخ) أي حذفت  
كان مع اسمها وبقي خبرها وقد تحذف وحدها وبقي الاسم والخبر كقوله

أزمان قومي والجماعة كالتى \* لزوم الرحلة أن غيل عيلا

قال سيبويه أراد ازمان كان قومي مع الجماعة الخ فقوي اسمها والجماعة مفعول معه وكالتى  
خبرها وانتم ذكر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جلة فيم اللفظ الفعل ومعناه وحروفه كلساني  
قال الشنوائى ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله  
تعالى عنه أي قبل حال قومه في لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال را كبلزم الرجل خوف  
ان يغسل بعملا يفتح الميم الاولى أي بدلا فهو مفعول مطلق كافي التصريح وقد تحذف مع خبرها  
وبقي الاسم ونحو الاطعام ولو تكرر الرفع أي ولو يكون عندكم تكرر كقوله سيبويه فلا يختص حذفها  
بالماضى بخلاف الزيادة ومنه المرحى بعمله ان خبره غير وان شرفه غير برفعها أي ان كان في  
عمله خبر غير أو خبر الخ وفي هذه المسئلة أربعة أوجه ثانيها ما نصه ما على تقدير ان كان عمله خيرا  
فهو يجزي خيرا الثالث نصب الاول ورفع الثاني أي ان كان عمله خيرا تجزى أو خيرا الرابع عكسه  
وهو اضاعفها الآن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر  
والثالث أن رجحها سلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معمولها بعدان  
الشرطية في قولهم فاعمل هذا ان ما لا أي ان كنت لاتنفع لغيره فمعاوض عن كان ولا نافية  
لخبرها المحذوف كما هي كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لا يرتفع  
الخبر فكأنه لم يحذف وقال الاقاني ما زلت ألتأ كذا الشرط نحو فامتنين ولاد اخذته على فعل  
الشرط بلا تقدير لكان أي ان لاتنفع لغيره والجواب على كل محذوف دلالة ما قبله واستحسنه  
غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروادى بان ما لا تزاد بسل الشرط المنقى بالوابان جواب  
الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على رعه مستقبل (قوله من الخ) بضم الدال  
لغة في لندن وشولابنجه البهجة وسكون الواو متوابع شائلة على غير قياس اذ قياسها شاول وهى

(ص) ويحذفونها ويحذفون الخبر

وبعدان ولو كثيرا اذا اشهر

(ش) تحذف كان مع اسمها وبقي

خبرها كثيرا بعدان قال الشاعر

قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا

فما اعتذارك من قول ذاقلا

التقدير ان كان المقول صدقا وان

كان المقول كذبا ويعدلو كتولو

التنسي بدابة ولو جازا أي ولو كان

الماتى به جازا وقد شذ حذفها بعد

لندن كقوله

\* من لدن لولا فالى انلاهما \*

التي تدبر من لبن أن كانت شولا (ص)

(ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدرية وي عوض عنها ما بقي اسمها وخبرها نحو ما أنت برافا قتب والاصل ان كنت برافا قتب تحذف كان فافصل الضمير المتصل به او هو التاء فصار ان أنت برافا قتب بعوضا عن كان فصار ان ما أنت برافا قتب أنت نعمت النون في الميم فصار ما أنت برافا قتب قول الشاعر  
فان مصدره وما زالت بعوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوف وقد أنفر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما يكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والعوض وأجاز ذلك البردفي قولاً ما كت منطلقا انطلقت (١٩) ولم يسمع من لسان العرب حذف كان زعوا عوضا عنها

وابقاء اسمها وخبرها اذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنا منطلقا انطلقت والاصل ان كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما زبد ذهابا انطلقت والقياس جوازهما كما جازع الخطاب والاصل ان كان زبد ذهابا انطلقت وقدم مثل سببوه رحمة الله في كتابه بأما زبد ذهابا (ص) ومن مضارع لكان مخبرم تحذف نون وهو حذف ما التزم (ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قبل لم يكن والاصل يكون تحذف الجازم الضمة التي على النون فالتى ما كذا الواو والنون تحذف الواو لالتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضى أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا لم يك وهو حذف جازم لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة ساكن فلا تقول لم يك الرجل فأما وأجاز ذلك نويس وقد قرئ شاذاً لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

النافقة التي خف لبنها وارتفع نضرها وأنى عليها من ساجها سبعة أشهر أو ثمانية أما السائل بالهاء فالتى تشول بذنبها أى ترفعه لطلب اللقاح وجعلها شول كرا كع وركع والفاء زائدة والانتلاء بالكسرة مصدر أو قلت النافقة اذا انتلها ولدها أى سبها (قوله من لدان كانت الخ) أى من زمن كونها شولا وهذا تقدير سببوه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وإيقام معمولها وهو مجموع وان جاز حذف أى وجدها أه صبان وفي الاستطاع بل نص سببوه به على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه الآن يقال انه حل محل معنى أى قيمه ان فرام من قوله اضافة لدان الى الجمل وحل الاعراب من له كانت يحذف ان وقدرها بعضهم من لدان شولاً فيكون مصدر الانجاء وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤن كدوساقى مائمه (قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال الا فقصر عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجمله في مؤنذ عن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أى وحدها ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح وصرح به الفارسي (قوله والاصل أن كنت برا) أصله الأول اقرب لان كنت برافا قدمت العلة على المفعول المحصر ثم حذف اللام لاطراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المفعول تشبيهاً بجواب الشرط في ترجمه على ما قبله ثم حذف كان فافصل الضمير لان صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو لو أصبحت ما سر ان ممكنه أى ما أنت الخ (قوله أنا خراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرهما صحابي وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معمولها باللام لالتقاء المقام أى لان كنت ذات انفراف تحذف على لا تقصر فان قومي الخ والمراد بالضميع ما المائنة المجردة بالاستعارة الضمير بحية والاكل تشريح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك البرد) أى على زيادة ما لا يتعارض (قوله ما التزم) أى لم يلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أى بان لم يكن ضميراً أصلاً كما مثله أرضهم لانه مفصلاً كاصديقك لك اياه والحاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونهم من مضارع مجزوم بالسكون وصله لاس بعده ساكن ولا خبره متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركا الوسطين فلا تحذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونان من بعده وما صلحين ولا في حالة الوقف بل ترادون لان جزء الكلمة أولى من اجتنابها الساكن الواجبة في الوقف على ذى الحرفين كما بع والظاهر أنها لا تزدق الترات لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه لا يجتناب فيه هاء ساكنة غير ما ثبت في الوصل نحو اقنعه فكذلك النون في غير روائه أعلم

(فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس) \*

فان لم تكن المرأة أدبت ونسامة \* فقد أدبت المرأة حبيبة ضميم  
ضمير متصل أو لا فان كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً كما قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكره فلن تسلط عليه وان لا يكره فلا تحذف النون فلا تقول ان يكوا لا يكره وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاشياء نحو لم يكن زيد فأما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تلك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)

(فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس) \*

اعمال ليس أعلمت مادون ان \* مع النقي وترتيب ركن وسبق حرف جر أو ظرف كما \* في أنت معنا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان وأخواتها ان تواسخ الابداء تنقسم الى افعال وحروف وسبق الكلام على كل واحد وأخواتها وهي من الأفعال الناجية وسداني الكلام على الباقي (١٢٠) وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناجية قسمين يعمل كل واحد وهو

(قوله اعمال ليس) مفعول مطلق لا عملت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب ركن أي علم من قول فيعلم \* والاصل في الاخبار ان تؤخر \* لانه يصدق بالمتسوخ (قوله وسبق) لانه هو لا جاز وهو مضاف لفاعله وحذف منه قوله أي أجاز العلماء الحرف والظرف المعمولين خبرا كما يشهد المثال يسبقان اسمها وخبرها ونهاهي لان لها المصدر ومتهوم ذلك أن المعمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما تقدم هذه الحروف على بقية الأفعال لانها أظهر رتبة ما يجب كان ولو انتم ليس معنى وعلا ولا كثيرة تعجب خبرها مقدر اقطر علمها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة غيم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا بشر وقيل بن عاصم ما نحن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما له الشارح وقد أهملوا ليس جلا على ما في قولهم ليس الطيب الممسك بالرفع معني (قوله كعمل ليس) أي عند البصر بين ما لا الكوفة يوقعوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزاع الخافض ولم تعمل شيئا وفعل الخافض هو انباء التي تار بعد النقي فالمنصوب مرفوع محلا أو تقدير الحالة وجود الباء فتأمل (قوله بانها الخ) قوله

وأنما النذر بضرورة \* تعيل الجيوش الكيم أقوادها

والحرية شبح الملعلة أرض ذات حجارة سودا رادها من السكتية السوداء لكثرة رجاها أما الحرة بالكسر فالتعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مبرح والاقواد جمع قود كضرب جماعة لغيره والمراد بانها رجاها وبانها مصاداتها ومستكنفون بلان لا مضافا لما بعده أي أشاء تلك التسمية لتحذقون برؤسها ومحيطون بهم وفي نسخ النون فأياهم مفعول به وتقتصر هيئته إلى الولوزن وحقة والصدور جمع حتى ينفع فكس من الحق فيقتضين وهو الغنظ وهو خبر ثمان لسانها وقوله وماهم أولادها أي حقيقة بل عجزا كقولهم هؤلاء منا الحرب (قوله أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمنه الأصر يحا (قوله بطل علمها) أي لان ان تعبدش بها ليس لكنيها لانها أصلا واضعفت ما عن تحطيتها أي ان انانية فلا تضر بل تكون مؤكدا قلتا كيد النظا بالمراد بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنوي كسائر الحروف الزائدة (قوله ان لا ينقض النقي) أي عن خبرها كما في السذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمول لاله الخوما زيد فاعلم الان في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصر بين كازيد غير قائم (قوله خلا فلان أجاز) هو يونس والشاويين وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك المنظوم لوروده في قوله

وما الدهر الامني نأيا به \* وما صاحب الحاجات الامعنا

وما حق الذي بعثوا نهارا \* ويسبق لسه الانكالا

وأعجب بأنه شاذ أو مؤول بأنه مفعول مطلق الخبر المحذوف أي يورد ووران مخبون وهو دولاب الماء يعذب معينا أي تعذبا ويشكل تنكلا على حذمان يدا لاسمرا (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه اسميه وهو مذهب النراء وقال الجرجي انه لغة سبع مائة آمن اعتب أي من اعتذر من اسائه ونرجع على انه شاذ وأحوال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول الفرزدق فأصبحوا نداء أعاد الله نعمتهم \* اذهب قريش واذم ما ملهم بشمر

ما ولولات وأن أما ما فلغة تقدم أنها لاتعمل شيئا فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بلا بداءة وقام خبره ولا عمل لها في شئ منها وذلك لان ما حرف لا يخصص له شئ على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يخصص لا يعمل ولغة أهل الخجاز انما لم يعمل ليس اسمها

بما في النقي الخال عند الاطلاق فرفعون بها الاسم وتسميها بالخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما نحن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناؤنا مستكنوا بآبائهم

حقنوا الصدور وما هم أولادها لكن لاتعمل عندهم الا بشرط ستة ذكر المصنف منها أربعة الاول أن لاتراد بعدها ان فان زيد بطل علمها نحو ما ان زيد قائم فرفع قائم ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك بعضهم الثاني أن لا ينقض النقي بالا نحو ما زيد قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أتم الا بشرط ثلث

وما أنا النذير خلا قال أجازها الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ويجوز ان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائم زيد في ذلك خلاف فان كان ظرفا أو مجرورا وقدمت فقلت ما في الدار زيد وما عندنا عروفا ختاف الناس في ما عندنا هل هي عاملة أم لا في جعلها عاملة قال ان الظرف والخبر والجور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انها

في موضع رفع عن انهما خبران للمستد الذي بعدهما وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط في اعماله ان يكون المقدما والخبر بعدهما على الترتيب الذي ركن وهذا هو المراد بقوله وترتيب ركن أي علم ويعني به ان يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا ومتصفا به متى تقدم الخبر لاتعمل ما شأ سوا كن الخبر ظرفا وجارا ومجرورا أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور فان تقدم بطل عليها نحو ما طاعتك زيداً كل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر بجوز بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى لما أخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم معمول (١٢١)

غير وجود مع تقدم الخبر فان كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يطل عليها نحو ما عدل زيداً مع ما في أنت معنا لأن الظرف والمجرورات توسع فيها ما لا توسع في غيرها وهذا الشرط مقهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقدم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً الشرط الخامس أن لا تكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما زيد قائماً فالأولى نافية والثانية تنفي التثنية فبقاها فلا يجوز نصب قائم وأجزأه بعضهم الشرط السادس أن لا يدل من خبرها موجب فان أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشئ لا يعاين في موضع رفع خبره في البند الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبره إن ما أجزأه قوم وكلامه يدور به رجة الله تعالى في هذه المسئلة بحال القولين المذكورين أعني القولين بشرط أن لا يدل من خبرهما موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشئ الخ استوت اللغتان يعني لغة الخبر ولغة تميم واختلاف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع قبل الاو المراد أنه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان فإنه صر فوقع وهو لا يخفى الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يدل

نصب مثل أو أنه معني لأضافته المعنى على حـ د مثل ما أنكم تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره ومعاً منه لأنه تعي قوله وقد صرح بهذا في (الخ) رديان تقدم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف الخبر بنفسه وقد منعوا تقدم معمول خبره كان على اسمها للوصل بين العامل ومعموله معمول غيره دون الخبر فكان هذا الأولى لأن الخبر أضعف من الفعل وهذا كان مذهب الجمهور الأولى وصححه الأعلام وابن عصفور كما قاله ابن هشام فأفاده في النكت قوله بطل عليها) منه قوله وقالوا تعرفها المنازل منى \* وما كل من وافى منى أنا عارف نصب كل معمول عارف الذي هو خبراً وأومأه له ومعنى تعرفها اطلب معرفتها في المنازل وإنما أهملت أضعفها عن أن يتصرف فيها واغترروا الظرف لتوسيعه فيه وكذا ينبغي تقدم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه فلا يفصل بينهما وبين معمولها بأجنبي فلا يقال ما زيد طاعماً كلاً ولا ما زيد ضارباً قائماً وان تردد فيها سم كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لأنها لم تفصل من معمولها معاً (قوله لم يطل عليها) منه قوله بالله محرم لذوان كنت آمناً \* فما كل حين من نوال مواليا (قوله أن لا تكرر) أى مع كون الثانية نافية ثنى الأولى كما صرح به الشارح لصورة الكلام أيجابها في لا تعمل فيه وكذا أن كانت زائدة فيما ينظر فيها سأل أن الزائدة أمان كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسفة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل واعتدله للماضي وغيره كقوله لا يشك الاسم تأسيساً \* ما من جام أحد معهما (قوله فالأولى نافية والثانية تنفي في شيئا) الاظهر في المعنى أن الأولى هي التي تنفي الثانية عن الخبر أى اتفق عدم قيامه بدينها وهذه عبارات ساقة من غالب النسخ وبمحلها بعد قوله ما ما زيد قائم (قوله فان أبدل بطل عليها) لأن إيجاب البديل إيجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أى بناء على أن الأعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدراً لحرارة الجواز الزائدة بناء على اختصاصه وعلى كل فتشى الثاني بالرفع بدله باعتبارها محل أو لا تقدير لوجود خبره وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعاين بصفته (قوله وأجزأ قوم) وحينئذ نفي الثاني بالرفع يدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود الخبر زائداً على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبره مبتدأ محذوف أى الأهوشى الخ ولا حينئذ معنى لكن (تنبه) \* يجوز نصب شئ الثاني على الاستثناء مطاقاً وكذا على البديل من محل الأولى ان اعلمها على القول الثاني وجمع على الأولى لأن البديل علمه يمنع عملها ولا يجوز جزمه بما جاز الأول مطلقاً لأن الباء لا تعمل في موجب تقدير (قوله في غير فروع) أى محلاً أو تقدير على ما مر لا خبر المبتدأ ومما جملة (قوله ساء جعلت الخ) وعلى كونها مجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أى بيان وجه ترجيحه والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تكرر كما التزم بفرض صحة السادس بغنى عنه شرط بقاء النفي لما مر (قوله ورفع الخ) معمول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجرور بالباء الزائدة فيعين الرفع بعده أيضاً يتبع الخبر

(١٦ - خضري ل) من خبرها موجب وقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع بعد المراد أنه يكون هو فواسعاً وجعلت ما مجازية أم تميم وهو لا لهم الذين لم يثبت شرطوا في أعمال ما أن لا يدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يطبق بهذا المختصر (ص) ورفع معطوف ولكن أول \* من بعد منصوب بما الزم حيث حل (ش) إذا وقع بعده خبرها معاطف فلا يتناولها أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا فان كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك لضرورة ولكن فتقول ما زيد قائماً لكن قائماً

أوبل فاعد فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير يكن هو فاعد وبول هو فاعد ولا يجوز نصب فاعد عطفا على خبر ما لان  
ما لا تعمل في الواجب كان الحرف (١٢٢) العاطف غير مقتض للانجاء كالواو ونحوها جازا لرفع والنصب والختار والنصب

تحو ما زيد فاعدا ولا فاعدا ويجوز  
الرفع فتقول ولا فاعد وهو خبر مبتدأ  
محذوف والتقدير ولا فاعد فاعدهم  
من تخصيص المنع وجوب الرفع  
بعلا إذا وقع الاسم بعد بول ولكن أنه  
لا يجب الرفع بعده غيرهما (ص)  
وبعد ما وليس جر الباء الخبر

وبعد ما في كان قد خبر  
(ش) تراد بالباء كثر في الخبر المبنى  
بليس ونحو قوله تعالى ليس الله  
بكاف عبده وأليس الله بعزيز  
انتقام وما ربك بغافل عما يعملون  
وماربك بظلام للعبد ولا تخلص  
زيادة الباء بعده ما يكونها مجازية  
خلافا لقوم بل تراد بعده ما وبعد  
التمية وقد نقل سيبويه وانفراء  
رجعها الله تعالى زيادة الباء بعدها  
عن بني تميم فلا التفات إلى من منع  
ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد  
اضطرب رأي الفارسي في ذلك فخره  
قال لا تراد بالباء إلا بعد الجازية ومرة  
قال تراد في الخبر المبنى وقد وردت  
زيادة الباء قبل في خبر لا تقوله  
فكن في منعه ما يؤيد لادو شفاعه  
بمعن قبلا عن سوادين فارب  
وفي خبره مضارع كان المبنى لم تقوله  
وانه قد أتى إلى الزاد لم يكن  
بأعلمهم إذا جشع القوم فعمل  
(ص) في التكرات اعلمت كليس لا  
وقد تلى لا وانذا العمل

وما للثلاث في سوي حين على  
وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل  
(ش) تقدم ان الحروف العامة  
على ليس أربعة وقد قدم الكلام على ما

لان الباء لا تراد في الاثبات والنصب ماسيا في (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبول ولكن حينئذ خفا  
استدلالا بطائفة أن لا يعطقان إلا المفرد فاطلاق العطف مجاز تشبيهه أنصوري (قوله وهو خبر مبتدأ  
محذوف) أي لا عطف على المجرى على التحقيق لأنه منسوخ (قوله جر الباء الخبر) الباء لتقصير فاعل جر  
والخبر مفعوله (قوله ونقي كن) أي وبعدني ماذا وان لم تكن ماضيا وأعم منه قول التسهيل  
وبعدني فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى وأنيل يدي بيته \* فلما دعاني لم يجدني بقعد  
فتراد بالباء في المفعول الثاني لجيد لكونه ناسخا متبعا والقعد بضم القاف والدال الأولى الضعيف  
(قوله في الخبر المبنى) أي إذا كان قابلا للانجاء ولم ينتقض نفسه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس  
مثلا بأحد وليس زيدا لا بقاء وقام وليس زيد وهذه الباء لتأنيدها على الصحيح والمجرورها  
على الأعمال منصوب محلا وتقدرا وعلى الأعمال من فوع كذلك على ما هو ولم يقع خبرها في  
القرآن مجزئا عن الباء الا وهو منصوب لفعل على المقرون بها \* (تنبيه) الاسم إذا وقع في  
محل الخبر كالخبر على قلبه كقراءة ليس الربان فلو نصب البروقوله

أليس بجيما بان التقى \* يصاب بعض الذي في دهم  
(قوله فكني) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وان قيل خط في شق التوبة وهو مفعول مطلق  
أي ليس مغن اغناء قليلا وسوادين فارب بمعنى جليل فرائل البيت فيه التفات (قوله أجمع  
القوم) أي أشدهم حرصا على الأكل والعمل الأول بمعنى عمل بقرينة المدح والثاني على بابه أو مثله  
وإذا تعليلية لا ظرفية فيا يظهر (قوله في التكرات) متعلق بالمعنى ولا نائب فاعله وكيس حال من  
لا أو مفعول مطلق أي عملا كائس (قوله وقد تلى) من ولي الشيء عليه ولاية أي نول أو لوات وان  
فاعله وهذا العمدة المفعوله والاشارة لأعمال ليس في البيت الأول لا لقوله في التكرات الخ لان  
التكرار لا يشترط في ان كما وقد للتحقق بالنسبة للثلاث وللتقدير ان استعمال الله شتر في معنييه  
فلا ينافي قول التوضيح وعمل لا تاجماع من العرب على أن هذا الاجماع لا ينافي قوله الوقوع  
ولم يراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعده فلا ينافي قول الاخفش إلا في قوله بشرط  
ثلاثة اعلم أن شروط أعمال ما الأربعة تشترط كما هي هذه الثلاثة أحرف الأعدم الاقتربان  
فانها لا تراد بعده أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما تان كيدان عنهما  
لا يضر لم لا يشترط غير ذلك في ان وما لا ولا تراد في خبره ان يتكبر معومه ولهم ما يختص لا بان لا يمتنى  
الجنس فاصلا لا عملت كان ويختص لا بكون معومه الامم زمان كعاقبة وحسين وأن يحذف  
أحدهم افشروط لا تسعة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أي تسلي ونصير وأوزر الملقا والشاهد  
في الثاني صراحة أما الأول فان جعل الخبر باقيا فكذلك وعلى الأرض وباقا حال كان فيه  
الشاهد بقرينة الثاني إذ سجد التفتق (قوله إذا لصاحب الخ) إذ ظرف لتصيرك وبوت ماض  
مجهول من بؤاه الله منزلا أسكنه اباه وأبى كجى وهو الشجاع المتكبر بسلاحه أي المتغطى به  
وهو متعلني بصين (قوله للثلاثة) أي المعنى وهو قيس بن عبيد الله الصبي لا الذي ساني وما وقد  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعده قصيدته التي أولها

بلغنا السماء مجدنا وسناونا \* وأنا نرجو فوق ذلك مظهرا

وذكره نالا ولا وان أملا فخذ بالانجاء على ليس ومذهبهم اهما له الا تعمل عند الحجاز بين الابشر وط ثلاثة فقال  
احدهما ان يكون الاسم والخبر تكرر في نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله  
وقوله نصير تلك لأصاحب غير خاذل \* فبوت حصنا بالكة حصينا  
وعرب بعضهم اهما قد فعل في المعرفة وأشد للثلاثة

بدت فعمل ذي وذلما تعتهما \* وتواتر وقت حاجتي في واديا وحلت سواد القلب لأبانا عينا \* وسواها ولا عن حجبها متراخيا  
واختلاف كلام المصنف في هذا البيت غرره قال انه مؤول ومرة قال ان القماش عليه سائح الشرط الثاني أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا  
تقول لا فاعار رجل \* الشرط الثالث ان لا يتقصد النفي بالافلا تقول لا رجل الأفضل من زيد نصب أفضل بل يجب دفعه وهم  
يتعرض المصنف لهذين الشرطين واما ان النافية فذهب أكثر البصريين والقراء انها لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين خلال الفترة انها  
تعمل على ليس وقال بهم البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر السراج (١٤٣) وأبو علي النابري وأبو الفتح بن جني

واختاره المصنف وزعم ان في كلام  
سيدو به رحمة الله تعالى اشارة الى  
ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستو وليا على احد

الاعلى اضعف المجانين

وقال آخر

ان المرء مستا بانقضه حياته

ولكن بان يبقى عليه فيخذا

وذكر ابن جني في المختص أن سعيد

ابن جبْرِير رضي الله عنه قرأ ان الذين

تدعون من دون الله عبادا أمثالكم

نصب العباد ولا يشترط في اسمها

وخبرها أن يكونا نكرة تنبأ بعمل

في التثنية والمعرفة فتقول ان رجل

قاما وان زيد قائما وان زيد قائما

واما لا فيس لان النافية زبدت

عليها تاء التأنيث مقفوفة ومذهب

الجمهور وانما تعمل عمل ليس فترفع

الاسم وتصب الخبر لكن اختصت

بانها لا يذكر معها الاسم والخبر معا

بل انما يذكر معها أحدهما والكثير

في لسان العرب حذف اسمها وابقا

خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين

مناص نصب الحين لحذف الاسم

وفي الخبر والنسب ولات الحين

حين مناص فالحين اسمها وحين

مناص خبرها وقد قرئ شذوالات

حين مناص برفع الحين على التام

وأشار بقوله وما اللات في سوي حين عمل أي ما ذكره مسيو بهم ان لات لا تعمل الا في الحين واختلاف الناس فيه فقال قوم المراد انما الاتعمل

التي لفظ الحين ولا تعمل فيسار دقة كاساعه ونحوها وقال قوم المراد انما الاتعمل الا في اسم الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيسار دقة من

اسماء الزمان ومن علم فيسار دقة قول الشاعر

وكلام المصنف محتمل للتقوية وجزءه الثاني في التسهيل ومذهب الاخفش انها لا تعمل شيئا وان وجد الاسم بعدها مناص فاقصه فعمل

مضمر والتقدير لات أرى حين مناص وان وجد حرف فوعاؤه ومبتدا والخبر محذوف والتقدير لات حين مناص كألهم والله أعلم

فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها  
فلا خبر في حل اذ لم يكن له \* بوا در يحيى صفوه ان يكذرا  
ولا خبر في جهل اذ لم يكن له \* حلجم اذا ما أورد الاخر أصدرنا  
قال له صلى الله عليه وسلم لا يفيض الله قاله في شكسره لمن مع طول عمره قيل عاش ما تبين  
وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غرد ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف  
وفعل نصب يزع الخافض لا مفعول لان بد الأزم أي بدافعا لما كتعمل الخ وبقت بتشديد القاف  
أي تركزت وسواد القلب وسو داو وسودا وجهه وناغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا نائب  
فاعل محذوف أي لا أرى ناغيا من رأى البصر به فباغما حل فلما حذف الفعل برز الضمير أو أن  
ذلك الفعل خبره أي لا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوة قائدا  
فاعل لا في المعرفة لا يجب بان لا زائد في الاسماء تابعا لمعول ما اه تصرع (قوله أن لا يتقدم  
خبرها) أي لا لمعوله غلظ في كافر في ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يخرج علمه قول  
بعضهم ان قائم يشدد النون فاصله ان قائم أي ليست قائما حذف همة انا اعتباطا ودغم ثم  
حذفت الالف الاخرة فلوصل ومثل هذا في لكثرة الله في فاصله لكن أنا فعل به ما مر ومع ان  
قائما على الاعمال قائمه في المعنى فلكن في الالة حرف استمراله مهمل اتخفف عنها وانابتدا  
أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ان خبره جملة الله ربى والجملة خبر أنا قال النمامي وأثبت ابن عامر  
أن لكرا صلا ووقفاقو يضاهجان الهمزة وئام غيرة ووقفاقط على الاصل في تأب ان ا قوله  
الاعلى الخ) يؤخذه ان تقص النفي في معول الخبر لا يضركا في ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس  
الاصنام الذين تدعون عبادا أمثالكم: بل أقل منكم لعدم حياتها وعملها فكيف تعدونها  
(قوله زبدت عليها تاء التأنيث) أي تقوى شبهها باليس ان نصيرها نوزنها وهي لتأنيث لفظها كاء  
ربت وعت وحركت للساكنين واقرقها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان النفي  
حين خاص وهو الذي يتصور فيه أي بهر يون أي ليس حين مناصهم حين فرارأي ليس صالحا له  
ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير معمولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كاء اللهم) أي حسنا  
كأنا اللهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم وانجلة حال أي ليست ساعة مندمهم ساعة ندم أي  
لا تصليه له المرتع مكان الرتع أي الرعي ومنعته طائعه وخبره كقتل وزنا ومعنى خبره رتب والجملة  
خبر البقي (قوله محتمل للوقاين) فعلى الاول يكون المعنى في سوي لفظ حين وعلى الثاني في سوي  
اسم حين فيع عمل لفظ الحين وغيره فتعصب أنها لا تعمل في غير اسم زمان انفا أو أما قوله  
له في عليك الهمزة من خاف \* يعني جوارك حين لات يحير

لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص كائنا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذي الزرع الى آخر البيت  
وأشار بقوله وما اللات في سوي حين عمل أي ما ذكره مسيو بهم ان لات لا تعمل الا في الحين واختلاف الناس فيه فقال قوم المراد انما الاتعمل  
التي لفظ الحين ولا تعمل فيسار دقة كاساعه ونحوها وقال قوم المراد انما الاتعمل الا في اسم الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيسار دقة من  
اسماء الزمان ومن علم فيسار دقة قول الشاعر  
وكلام المصنف محتمل للتقوية وجزءه الثاني في التسهيل ومذهب الاخفش انها لا تعمل شيئا وان وجد الاسم بعدها مناص فاقصه فعمل  
مضمر والتقدير لات أرى حين مناص وان وجد حرف فوعاؤه ومبتدا والخبر محذوف والتقدير لات حين مناص كألهم والله أعلم



فقد يربح من لا يتجدد خبر أولات خبر له فهو وأما فاعل أو مبتدأ إلا هي والله سبحانه وتعالى أعلم

**\* (أفعال المقاربة) \***

لم يقل كادوا أخواتها لانه لا دليل على انها لم يابها بخلاف كادنا من قبل والمراد أصل القرب كسافر لاحتياقه المفاعلة لانه للخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو الحكاية سبويه كدت بالضم وكان قياسها كود كطبت أطول لكنهم قالوا كادشئ وذو جعله المنصف من بداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضعومة اه صبان وقوله كدت بالكسر لا يدل على أن عنينا بالاحتفال انه لسان حركة الغنين كخفت فحصل انه لا يقال كادي كود ولا يكيد هذا في التي معنى قارب أما بمعنى المنكر فكاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بانزاعه لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي ففعلها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كاسمائي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسطه قترنا بأن كاد يصحبه ابن عصفور والدعائي ويجوز حذفه ان عم كحدث بن ثأني أصاب أو كادوم من عمل أخطأ أو كاد وفي أنها لا تزداد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المتنى والجمع ونون التسوية والتكلم مع غيره كما مثل بعض (قوله وهي كاد كورب الخ) زائد التسهيل أدلى وفي بعض نسخه والم (قوله على الرجا) بالمد وأصله الطمع في الأمر المحبوب لكن المراد هنا ما به الطمع في الخبر محبو بالاشتقاق أي الخوف منه مكره ما فاشته تغلب كافي بس وقد اجتمع على أنه وعسى أن تكرهوا شيئا فالأولى الترجيح والتأني للاشفاق كما قاله الدماميني نظر الواقع ونفس الأمر وعكس الشيء نظر إلى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية نامة وأن والفعل فاعلا (قوله على الانشاء) أي الشرع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشرع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المنصف في غير هذا الكتاب فام كقام زيد ينظم وهب كقوله هبت ألوم القلب في طاعة الهوى \* فلج كلفى كتب بالووم مغريا

ويشعبي عدس شرع وزاد الرضي أقبل وقرب وفي الشذور على كقوله

وطئ ناديا بالمعتدين فهذه لغات \* نفوسهم قبل الامامة ترفع

قال في النكت ولم أقف عليه لغوه بل جزم في التسهيل بانها للدنو والخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية المركب من كامين فأكثر كلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة بلا تريب باسم بعضها فتعقيب كالمعمرين فكان الأنسب أن يقول فغلب البعض شهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للمقاربة أذا الشرع في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا يجاز ولا تغلب (قوله الامضارع) أي ولا يرفع الاضمر اسمها الاظهار ولو سبها في غير عسى لان وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضمير ليحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقوله كقوله

واسقيه حتى كادما له \* تكلم في أخباره وملا به

وقوله وقد جعلت اذا ما قلت بقلتي \* ثوبنا فأنض منض انشارب السكر

وكنت أمشي على رجلين معتدلا \* فصرمت أمشي على أخرى من الشجر

وأولان ثوبى وأخباره بلا إشمال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وعوضه يرجع لرسمية قبله وفاعل بقلتي وكلمتي ضمير البذل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران

**(ص) \* (أفعال المقاربة) \***

ككان كاد وعسى لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناحية للابتداء وهو كاد وأخواتها وكر المنصف منها أحد عشر فعلا ولا خلاف في انها أفعال الاعسى فقل الزاهد عن تغلب انما حرف ونسب أيضا الى ابن السراج والصحيح انها فعل بديل اتصال تاء الفاعل وأخواتها نحو عسيت وعسى وعسى وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها المقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني

ما دل على الرجاء وهي عسى وحرى واخواتها والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعانى وأنشأ فتسميها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض وكما قد تدخل على المنسدا والخبر فترفع مبتدأ اسمها ولا يكون خبره خبر الها في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون الا مضارعا نحو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم

لعامل البذل المقدرفاغبنا عن خبر المذكور أما خبر عيسى فيه فمع السببي ولا فائدة لخلافه إلا في حيان  
في النكت الحسنان والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده \* إذا شئت جاوزنا حقيق زياد

يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغ جهده أما على نصبه فمما علف يبلغ ضمير الحجاج  
ولا شاهد فيه أي يبلغ الحجاج جهده (قوله ونذر بحجته اسمها) أي شد كافي التوضيح وليس من  
ذلك فطفق مع محامل الخبر محذوف أي فطفق عسخ السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها  
وأعناقها فمصدر ميم للوع لتعلق بما بعده لا مؤكده حتى يتسع حذف عامله (قوله الحجا)  
اسم فاعل من ألخ في القول داوم تكراره وصاغ أي عسكاعن خطابك أو سماع كلامك وهو  
محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوي رأبوسا تصغير غار اسم مالكب وأبوس أي شداثد  
جمع أبوس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المعنى أنه محاذ في منه  
كان أي يكون ذا أبوس لبقاء عسى على استعمالها الأصلي اه وسبقه إلى ذلك أي حتى فقال في  
البيت الآتي وما كدت أكون آيا ومثله يقال في عسيت أكون صاعنا أفاده المصريح (قوله  
فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيا أي أرجل محل الشاهد كم خبر به بمعنى كثير مبتدأ ومثلهما  
بالجر تمييز لهما وفارقة تهاخير وتضفير بالنساء مضارع صفر كعيب عيب أي خلا أو مضارع أصفر  
كأكرم يكرم معناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار إلى شؤني لحوايه بأن فيه تقدير العطف أي  
لهذين وأخواتهما لأنه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع  
عن الجميع لكن يحتاج إلى التثبت وروده ظرفا وبحرورا أيضا والأفلا الأولى الجواب بأن الحكم  
بالندور على غير المضارع يكفي في صدقه فهو لبعض أفرادهم وإن لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت فلولس بني زياد \* من الأكوار مرتهما قريب

والفلولس الناقة الشابة والأكوار جمع كور بالفخ وهو المنزل كما في الصبان أي جعلت ترحي قرب  
المنزل لضعفها والمضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا  
بناء على أن إذا ظرف لا يرسل مجرد عن الشرط والألفا الخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة  
ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع  
كون أرسل عاملا في إذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لأن المترجي مستقبل  
فمناسبه أن لا يستقبلها وه ثم خص الجموع ورد معها بالشعر كافي الشارح ويحتاج في محضة  
الاختيار بهما عن الذات التي تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيد إذا يقوم أو عسى حال  
زيد أن يقوم لكن قال السد المصدر المأزول تصح جملة على الذات بلا تأويل كزيد أمان  
يقول خيرا أو بكت لاشتاقه على الفعل والناسل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى  
الكرب الخ) بعده

فيا من خائف ويفك عان \* ويأتي أهله الثاني الغريب

وأمسيت فيه بضم التاء ويروي بفتحها على أنه جرد من نفسه شخصا يخاطبه واسم يكون ضمير  
الكرب وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه فرج خبرها لأن خبر عسى لا يرفع  
الاضمير اسمها وأسببه المضاف لضمير وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والدعائي وغيرهما  
واقطر ما صنع في قوله عسى فرج يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما  
حصل الربط بين ما بالهاء من به فقتضى ذلك أنه لا يشترط السببي بالمعنى المذكور بل يكفي  
ملازمة لضمير يأتي وجه كالأه من وراءه وبؤيد ذلك تجوز ابن أياز كافي التصريح جعل يكون

ونذر بحجته اسمها بعد عسى وكذا كقوله  
أكثر في العدل لمخادعا  
لأن كثرت التي عسبت صاعنا  
وقوله فأبت الي فهم وما كدت آيا  
وكم مثلها فارقة تها وهي تصغر  
وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن  
ندري آخره لكن في قوله غير مضارع  
اسم فانه دخل تحتها الاسم  
والظرف والخارج والمجرور والجملة  
الاسمية وبخلة الفعلية بغير المضارع  
ولم يندرج في هذه كلها خبرا عن  
عسى وكاديل الذي ندرج في الخبر  
اسما وأما هذه فلم يجمع بحجتها خبرا  
عن هذين (ص)  
وكونه بدون أن بعد عسى  
نزر وكاد الأمر فيه عكسا  
(ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير  
وتجربته من أن قليل وهذا مذنب  
سديوه ومذهب جهو والبصر بين  
أنه لا يتجرب خبره من أن لا في الشعر  
ولم يرد في القرآن إلا مقترنان قال  
الله تعالى فعسى الله أن يأتي بالفخ  
وقال عز وجل عسى ربكم أن  
يرحكم ومن وروده بدون أن قوله  
عسى الكرب الذي أمسيت فيه  
يكون وراءه فرج قريب



يوشن من قرين منيته \* في بعض غرائه وواقفها (ص) ومثل كاد في الاصح كربة \* وترتلك أن مع ندى الشروع وجبا  
كانت أسائتي محدوطتي \* كذا جعلت وأخذت وعلق (ش) لم يذكر سيده في كرب التجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح  
خلافه وهو أنها مثل كاد فيكون الكثير في التجرد خبرها من أن ويسل اقترانهما في نبحر يده قوله كرب القاب من جواهر يذوب  
حين قال الوشاة هند غضوب \* ومع من اقترانهما بقوله (١٢٧) سقاها ذوو الاحلام جبالا على الظلما \* وقد كرت أعناقها أن تقطعا

والمشهور في كرب فبح الرافق وتقل  
كسرها أيضا ومعنى قوله وترتلك أن  
مع ذى الشروع وجبا أن مادل على  
الشروع في الفعل لا يجوز اقتران  
خبره بأن لما يشبهه وبين أن من  
المتساقطة لأن المقصود به الحال وأن  
للاستقبال وذلك نحو أنشأ السائق  
يحدو وطوق زيد يدعو وجعل  
يتكلم وأخذ نظم وعلق يفعل كذا  
(ص) واستعماله مضارع لا وشكا  
وكاد لا غير وزاد ومشكا  
(ش) أفعال هذا الباب لا تتصرف  
الا كاد وأوشك فإنه قد استعمل  
منهما المضارع نحو قوله تعالى  
يكونون بسطون وقول الشاعر

يوشن من قرين منيته  
وزعم الاصح أنه لم يستعمل يوشن  
الابيض المضارع ولم يستعمل أوشك  
بلفظ الماضي وليس بجسد بل قد  
حكى الخليل استعمال الماضي وقد  
ورد في الشعر كقوله

ولو سئل الناس التراب لأوشكو  
اذ قبل هاتوا أن يملوا ويتعوا  
نعم الكثير فيها استعمال المضارع  
وقل استعمال الماضي وقول  
المصنف وزاد ومشكا معناه أنه  
قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل  
من أوشك كقوله  
قوشة أرضنا أن تعود

خلاف الانيس وحوشا يبا  
وقد يشعر تخصيصه بأوشك بالذكر

انما خالف كاد وكر ب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المزج للتجرد لان أصل وضعها  
للسرعة كأوشك فلان يوشن كأي اسرع السير ووشك الذين سرعة القراق ثم عرض  
استعمالها في القرب لترتبها على الاسراع فلذلك خالفتم في المعاني ما ذكره الشاطبي عن  
البلهوين وغيره من أنها للرجاء عسى فأصل (قوله غرائه) بكسر المعجمة وشد الزاء أي غفلته والبيت من  
تشتبه في الرجاء اشتراك عسى فأصل (قوله غرائه) بكسر المعجمة وشد الزاء أي غفلته والبيت من  
المنسرح (قوله وترتلك أن الخ) استعمل من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه  
بأن وهو حرى واخلوق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك  
وما يغلب تجرده وهو كاد وكر ب (قوله يحدو) بهما ملتين بعد التحسية أي بغنى للدليل لتسرع والسائق  
هو الذي يسوقها (قوله وطق) بالفاء والموحدة بدلها كفتح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل  
الطباوى عن شرح مسلم للتورى أن سيده به كثيرا ما يرد بالزعم النسبة الى القائل لا الترض  
فليحمل كلامه الشارح عليه (قوله من جواه) أي شدة وجوده وحزنه (قوله سقاها) أي العروق  
المذكورة في قوله \* مدحت عرو وقالته ندى صبت الترى \* وهو بضم العين جمع عرق لا بقبحها  
معنى القوس الحقيقية ثم العارضين الذي يناسبه الجمع في أعناقها ولأن الشاعر جم جوجاءه بأنهم  
حدوثون في الغنى واصلهم الفاقة كافي لعنى والاحلام العقول والسجبل النفع المثلوا العظيمة  
تمثلة كافي القاموس أو التي فاما وان قل وتقطع أصالة تقطع أصابا (قوله لا غير) لا عاطفة  
لغيره على أوشك فهو مبنى على الضم في محل جر أي لا غيرهما كودى (قوله فوشكة الخ) خبر عن  
أرضنا وفيه خبر هو اسم وأن تعود خبره وخلافه بمعنى بعد كونه تعالى فرح الخلقون بقدومهم  
خلاف رسول الله وحوشا خبر تعود أي نصيره وهو يفتح الواو أي متوحشة وبضها أي ذات  
وحوش وبيا بفتح الخسبة بعدها موحدان أي خرابا (قوله أموت أسي) أي حزن أو الرجا بكسر  
الراء وبالجملة اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مروهون وكثيلا بهمز التي ترسم به بالانقطاع  
سببا في في الابدال وخبر محذوف أي كاد آتية كافي شرح الكافية وتصوريب الموضع انه  
بالموحدة من المكيدة على غير قياس اذ قياسه مكيد كقاتل فلا شاهد فيه رجوع عنه في شرح  
الشواهد الكبرى فقال ظهر في الحق مع الناظم اه تصرح وقد يقال لأشاهد فيه على  
الاول أيضا لاحتمال أنه من كذا التامة بلا تقدير خبر أي بالذي انما قريب من فعله كما قالوا ان قوله

أي أن أبل كارب يومه \* فأذا دعيت الى المكالم فاجعل  
لا يدل على مجيئ اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال انه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي  
قرب والاصل كارب يومه بالرفع أي قريب يوم وفاته ولا يرد أنه لم يأت من أفعال الباب تاما غير  
ما في البيت الا في أن المراد به المكثني بان يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى عسى) قيل وعسى  
يعسوا أيضا فهو واوى ويانى (قوله مضارع طفق) أي يوم صدره أيضا كصدر جلس وفتح (قوله)  
مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليرحم حتى يجعل اذا شرب الماء مجحه وفيه شذوذ وقوع الماضي

انه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله  
أموت أسي يوم الرجا وما نى \* يقيناً الرهن بالذي أنا كاد وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وافهم كلام المصنف ان غير كاد  
وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكي غيره خلاف ذلك حكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم  
الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل

(ص) بعلى اخلوق أو شق قد يرد \* غنى بأن يفعل عن ثاب فقد (ش) اختصت عسى واخلون وأوشك بانها تستعمل ناقصة وتامة فأما الناقصة فتندسب ذكرها وأما التامة فهي المستندة الى أن والنعل نحو عسى أن يقوم واخلون أن يأتي وأوشك أن يفعل فان والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلون وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها وهذا الذا لم الفعل الذى بعد أن اسم ظاهر و يصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم يذهب الامتداد على الشاوبين الى انه يجب أن يكون انظارا من فوعا بالنعل الذى بعد أن وأن وما بعدها فاعل بعلى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المردو السيرا في والفارسى الى تجويز ما ذكره الشاوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد أن من فوعا بعلى اسمها وأأن والفعل في موضع نصب بعلى وتقدم على الاسم والفعل الذى بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل بعلى وجاز عوده عليه (١٢٨) وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث

فتمول على مذهب غير الشاوبين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يتوهموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات فأتى بضم هـ فى الفعل لان الظاهر ليس من فوعا به بل هو من فوع بعلى وعلى رأى الشاوبين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات ثلاثا فى الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذى بعده (ص)

وجردن عسى أو رفع ضميرا بها اذا اسم قبلها فنذكر (ش) اختصت عسى من بين سائر افعال هذا الساب بانها اذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمرفها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجردها عن الضمير وهذا لغة الحجاز وذلك يجوز يدعى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون فى عسى ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم فى موضع نصب بعلى وعلى لغة الحجاز لا ضمير فى عسى وأن يقوم فى موضع رفع بعلى وتظهر فائدة ذلك فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم

خبرا كما فى أن أرسل رسولا فتخلص من الشرح ان ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كصير مشرو ما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضع كارب ومهمة قد علمت ما فيه واستعمل المصدر ثلثا لانه ينفق كما هو ولا وشك ابشأ كاول كاد كودا ومكادا ومكادة وكيدا يقبل الواو اباء هذا حاصل ما فى التوضيح وشرحه (قوله أو شق قد) بسكون الكاف فاوزن فتدغم فى النصف فتصير فاعله سددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثاب) أى عن أن يكون لها ثاب لتامها فلا خبر لها أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند النظم فى ناقصة وأن يفعل سدسة مستعمولها كما سد مسد النعمول فى أن حسب الناس أن يتوكلوا لا يضر كونه فى محل نصب و رفع لانه باعتبار أن كان فى أى معنى كونك مسافرا أو كائن المتاسب للشارح على مذهب بان يقول غنى عن ثاب أى وعن الاول أيضا وانما سكبت المصنف عن هذا لوقوع أن يفعل فى محله فأغناؤه عنه واضح (قوله الشاوبين) بفتح الشين وضم اللام وقد فتح وسطا على بعد الواو بين الفاء الواو واحدة لانه لا يفتأ أعجمى كاذ كره التامه غنى (قوله تجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ الثلاثى بلسان الفاعل وقد يجب بان هذا التباس لا محذور فيه هنا لان الجملة لا تترتب فعلية لتصدر بها بعلى بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الامة الى الفعلية اه ورتبه جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخر او حله عسى خبره وقيل اخره فتنتقل الى الامة كاذ كره الاشئفى فى شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر فى وايس كل النوى (قوله من فوعا بعلى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقترب الفعل بان كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبان الجواز ان قدرت أن مع الفعل والواجب لعدم ما يصلح لرفعية عسى حينئذ غيره \* (تيسه) \* يسع كون الظاهر اسم عسى فى عسى ان يضر بز يدعمر التلا يفضل بين صلة أن وهى يضر بومعمولها وهو عراباجنى هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يعذبك ربك مقام ما محمود ان نصب مقام ما يعذبك على الظرفية وغيره فان جعل مصدرا محذوف أى فتقوم مقام ما جاز الاخران (قوله لغة الحجاز) عليها اقوله تعالى لا يسخرنهم من قوم عسى أن يكونوا (قوله واما غير عسى الخ) صريح فى أن اخلون وأوشك يجب فيها الضمير ولكن نص المارادى والاشئفى وغيرهما على انها كعسى (قوله واتقا) بكسر التاء الفوقية وقف مصدر انتقاء أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزن كى علم لكونه الاصل والمشتق والله اعلم

هند عسى ان تقوم والزيدان يقوموا الزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن واما غير عسى من افعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعل لا يتلتمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعل يتلتمان كما تقول الزيدان عسى ان يقوم (ص) والفتح والكسر أبجى من السين \* نحو عسى واتقا الفتح زكن (ش) اذا اتصل بعسى ضمير من فوع وهو تكلم نحو عسى أو مخاطب نحو عسى وعسى وعسى وعسى أو لغايات نحو عسى ان كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فعل عسى ان توليت بكسر السين وقرأ الباقون فتحها

## \* (ان واخواتها) \*

(قوله وهي ستة بحرف) زاد الموضوع على أنه جعل على لعل لكونها جمعا وانما يكون اسمها  
 ضمير نصب متصلا بقوله \* فقلت عساها ناركس وعلمها \* وهي جند بحرف كاهل وقافا  
 للسب في وخلافا لجمهور في اطلاق فعليتها ولان السراج ولعل في اطلاق حرفيتها اه  
 والحاصل ان نحو عساك وعساكيه ثلاثة مذاهب مذهب سيديوه انها حرف كاهل ومذهب  
 المبرد انما على أصلها تعدل على كل لكن انعكس طرفا الاستناد كما كان متبادرا في الاصل وهو  
 الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسمها مؤخر افاضه على هذين في محل نصب ومذهب  
 الاخفش انها على أصلها هو الضمير اسمها في محل رفع لكن تاب ضمير نصب عن ضمير الرفع ويرد  
 رفع الخبر في البيت المشار وان التباينة انما سمعت في المنفصل نحو ما انا كانت لا في المتصل وأما قوله  
 \* يا ابن الزبير طامع صيكا \* فالكاف بدل من التاء بدلا لتصرف التباينة (قوله فاسقط أن الخ)  
 وانما لم يسقط كان مع أن أصلها ان المكسورة والكاف لا تتساخ هذا الاصل بصورتها مأكلة  
 واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا يتحرك ما بعدها عند الجهور وأما المفتوحة فلم ينفخ عنها  
 حكمها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الاستدعاء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أي  
 منسوب لمن نسبة الجزئي لكسبه لان نو كيد هـ جزئي من مطلق نو كيد أو لا لام زائدة في  
 معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد نو كيد بالنسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابا كان  
 زيدا قائم أو لا بخلاف الله لا نظم الناس شأن فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أن ما بمعنى  
 المصدر بمعنى علم أنك قائم علمت قيامك ولا نو كيد فيه لعدم جريانها على فعله قلت كونها اسماء  
 لا يوجب مساواتها لمن كل وجهه ثم (قوله للتشبيه) أي المؤ كيد لتركيه من الكاف  
 التشبيهية وأن المؤ كيد في الاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه استيفاد مفتحت  
 انهمزة الجار صار كلمة واحدة ولا يلزم الا التشبيه وأما الكاف ومثل فيلزم التشبيه به قال في  
 المعنى أطلق الجهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تفيد التشبيه بها الجار مكان كان وصفا وظرفا  
 أو فعلا كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق فتقوله

فأصبح بطن مكة مقشرا \* كأن الأرض ليس بها هشام

أي لأن الأرض الخ وللتقريب نحو كأنك بالفرح آت وبالشدة مقبل وكأنك بالسياسة لم تكن  
 وبالأخرى لم ترن وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كأن على حذف مضاف في  
 الاولين وما بعد الجار خبرها أي كأن زمانك مقبل بالفرح أو بالشدة أو بالآخران فاحسن  
 ما قيل فيما قاله الرضي أن الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو وقوله لم كان في البديل  
 وقد أقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تصير الدنيا حال كونها لم تكن وكان في البصر  
 اللبس الخ فحذف الفعل وزيدت الباء اه ولولا ورودها بالواو لما كان جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى  
 في متعلقة به وقبل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع  
 ما يتوهم بنبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكرم أو بانبات ما يتوهم بفسقه كزيد شجاع لكنه كرم  
 وما قام زيد لكن عمرو إذا كان بينهما مالايسة كلابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف  
 السالم من التكلف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم بنبوته أو بفسقه فظاهر فاسدوا مقرري  
 تعقب الرفع عطف على ثبوته أو بغير عطف على الهاء إذا المعنى على الاول أو برفع ما يتوهم بفسقه وعلى  
 الثاني أو برفع ما يتوهم بنبوته وفيه وإذا كان الثاني أو ثبوت الثاني متوهمه الثاني فما في حاجة لثني  
 ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد أن يحتمل من تقدير مضاف أي أو برفع ثني ما يتوهم بفسقه ورفع الثاني

## \* (ان واخواتها) \*

لأن أن ليت لكن لعل  
 كأن فكس ما لكان من عمل  
 كأن زيدا عالم باني  
 كف ولو لكن ابنه ذو ضغن  
 (ش) هذا هو القسم الثاني من  
 الحروف الناصجة للاستدعاء وهي  
 ستة أحرف ان وأن وكان ولكن  
 وليت ولعل وعدها سيديوه خمسة  
 فاسقط أن المفتوحة لان أصلها  
 ان المكسورة كجسياتي ومعنى ان  
 وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه  
 ولكن للاستدراك وليت للتمني  
 ولعل للترجي والاشفاق والفرق بين  
 الترجي والتمني ان التمني يكون في  
 الممكن نحو ليت زيدا قائم

اثبات كما ان المراد في الاول برقع ثبوت ما يثبت ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكيف يمكن للاستدلال غالي اذ قدرت لجرد التوكيد كما جازيد لا كرمته لكنه لم يبحى اكدت لوق في الجي وكذا ما زيد اكن لكنه محترز وقيل لا يخرج عنه أصلاً وهو المشهور لكن فسره بخلافه حكم ما بعدهما السابق اوان لم يدفع به توهم فلا تقع الابن متغايين اما بالنقض كاذ كبراً والاضاد كازيداً بيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كازيداً قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده في المعنى مع زيادة (قوله وفي غير الممكن) أي الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون في الواجب كملت غذائجي وأما فتنوا الموت فالمراد فتنوا ان يحمله وهو مستحيل (قوله الا في الممكن) أي المتوقع أما الممكن في القتي فغير متوقع فلهذا افترق ثان ولا يدور في فرعون على أبلغ الاسباب الخ لانه ممكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أي الخوف منه كقدوم العدو في مثله وأما التمثل له بلع العدو وهالك فاطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه محكاً كالمحسوب ولا يدور قوله تعالى فاعلمك تارك بعض ما هو الخ لانه التارك والضيق مكان في ذاتهم وان استباح الاعلان بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصيته عظمى \* (قائدة) \* اختفى في لعل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير انما يوق به ادخله محيط فقيل للتحقيق والوقوع وردعله فاعلمت تارك الخ وقيل انهم باعتماد رجال الخاطئين فالمراد والاشفاق متعلقان بهم كالشك في أو يوخذ من التصريح أن معناه في القرآن أمر بالترجي والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عكس رفعاً ونصباً كالافعال لانها أشبهت كل في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بها وما أشبهت مطلق الماضي لفظاً في البناء على الفتح وكونها ثلاثية كثر ومعنى لكن بينهما معنى كدلت وكتبت مشلاً وعلمت على عكس الفعل تنبيهاً على الفرعية ولما شبه عليها في ما واخلوا مع جعلها على انيس لظهور فرعية المبتدأ اتفاق العرب على انماها (قوله فتصعب الاسم) أي انفاً في خلاف الخ لقال في التسمي لم لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاعراف أي فلا تدخل على مبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الاخير الشان الى آخر ما تفر في كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوماً \* يليق بما جازى وطلباه

فاسم ان ضمير الشان محذوف لامن الشرطية للزومها الصدور وقد كثر فيها حذف ضمير الشان ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذاباً يوم اقيم المصورون وليست من زائدة في اسم ان خلافاً لكان في ولا تدخل على خبر طلي ولا انشائي وأما نحو ان الله يعاقبكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو ما على تقدير القول كقوله

ان الذين قتلتهم امس سيدهم \* لا تحسبوا اليه من اليكم ناما

أو على استعمال نعم وشبهها خبر الانشاء واستغنى في المعنى أن الفتوحه الخفيفة فكيف خبرها جلة دعائية كقراءة أن غضب الله عليهما بسكون التون وغضب كفرح وكقولهم أما ان جزالة الله خير (قوله ورتفع الخبر) حكى قوم منهم ان سيده أن بعض العرب ينصبها الجزاين كقوله اذا اسود جرح الليل فلما ولتكن \* خطا شخفاً ان حراساً أسدا

وقوله كان أذنيه اذا شوقاً \* قادمة أو قلما شوقاً \* وبالت أيام الصار واجعا

ولعل باله فاعلم أوله الجهور بحذف الخبر والمصوب الثاني اما حال أي تلقاهم أسداً وأقبلن رواجعاً يورجداً فاعلماً أومه عول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدم أجنحته بل الحذف في هذا متعين لئلا يخبر بالمرء عن غيره (قوله وذهب اليكوفون الخ) سبأ في ما يترتب عليه عند قوله وجازى رفق الخ (قوله وهو ضمير المبتدأ) الواو للجمال أي باقى على نفسه في حال

وفي غير الممكن نحو ليت السباب يعود يوماً وان التبرج لا يكون الا في الممكن فلا تقول لعل السباب يعود والفرق بين التبرج والاشفاق ان التبرج يكون في الخيوب نحو لعل الله يرخصنا والاشفاق في المكروه نحو لعل العدو يقدم وهذه الاعراف تعمل عكس على كان فتصعب الاسم وترفع الخبر نحو زيدا قائم فهي عاملة في الجزاين وهذا مذهب البصر بين وذهب الكوفيون الى انما لا عمل لها في الخبر وانما هو باقى على رفعه الذي كان له قبل دخوله ان وهو خبر المبتدأ

(ص) وراعا هذا الترتيب الا في الذي \* كليت فيها او هنا غير البدي (ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جارا ويجوز رافاته لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما انه (١٣١)

غير البدي أو كليت هنا غير البدي أي الوقع فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرها عنها والساني أنه يجب تقديمه نحو كليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لسلا بعد الفعل على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا يجوز نحو ان زيد أكل طعاما فلا يجوز ان طعاما زيد أكل وكذا ان كان المفعول ظرفا أو جارا ويجوز وانحو ان زيد اواني بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المفعول على الاسم فلا تقول ان بك زيد اواني أو ان عندك زيد جالس وأجاز بعضهم وجعل منه قوله فلا تخفى فيها فان جهم

أحاله صاب القلب جهم بلا به (ص) وهذا ان أفجع المصدر

مسددا وفي سوي ذلك أكسر (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الأمرين فيجب فتحها اذا قدمت بصدرها كما اذا وقعت في موضع هرفوع فعل نحو يجيئ أنك قائم أي قيامك أو منصوبه نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجيبت من أنك قائم أي من قيامك وانما قال لسد مصدر مسددا ولم يقل استعفرد مسددا لانه قد ردت المفرد مسددا ويجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم فهذه يجب كسرها وان سدت مسددة لانها في موضع المقعول الساني ولكن لا تنقذر

كونه خبرا مبتداه وهو مرفوع بالمبتداه قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها بالز ومنه المصير بين أصح علم من شبهه الفعل وأما عدم الفصل فلياسد كقرينا (قوله وراعا هذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان لضعف هذه بالحرف والفرع ع مثل ما و اخواتها وما أحسن قول ابن عثمن كاتني من اخبار ان ولم يجوز \* له أحسن في نحو أن يتقدما عسى حرف جر من ندك يجوزني \* البك فأضحى في علالة مقدما (قوله الا في الذي) استثناء من مقدرا أي في كل تركيب الا في التركيب الذي استقرت كليت الخ في كون خبره ظرفا أي يقدم الخبر على الاسم توسعهم في الظروف لا على الاحرف نفسها لان لها المصدر وان المتوحدة وان لم تقع صدرها للمسايق في لكنها حلت على المكسورة وانما تقدم الخبر الظرفي هنا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل فمعلوم ولا نه محمولة على التسهل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب ان يقدم متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مال الا وان ولد الجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافني الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيره) أي الا لما منع كل زيدا في الدار لاستماع تقديم الخبر مع الالام فاقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله أي الوقع) فتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو القاف أحسن في نظمه بلا زيه (قوله على الاسم) أي لثلا بفصلها عن معمولها بما يختلف الخبر فيقدم معموله لانه مفضل منها في الجملة (قوله وأجاز بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وزنه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لانها (قوله فلا تخفى) بفتح التاء والياء الممهلة مضارع يجوز من بلان من حيث الرجل الحية بفتح الحاء في ما أي لمته وأحاله اسم ان ومصاب خبرها وبجها متعلق به وفيه الشاهد بوجه أي خبر خبر ثمان وبلا بلاء أي وسواسه وهو مفعول فاعله (قوله اذا قدرت تصدر) أي اذا وجب سد المصدر سددها وسد معمولها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز كاسيائي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مستقلا والكون المضاف لاجها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مصدره مفعول على وان لم يصح تأنيها بالمصدر لان المدا على أحد أمرين اما تأنيها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعول على مع عدم التعلق كليت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أي فاعلا كان كاملا أو تأنيها نحو قل أو حي الى أنه استمع ظاهرا كان الفعل كذا كذا وقدرها كالجاس ما ان زيد جاس أي ما نبت جلوسه بناء على ان ما المصدر به لا توصل بجملة اسمية مصدره يحرف وهو الأصح كما مر أول الموصول ونحو ولوا أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كاسيائي في باب لو كوقعها مسددا نحو ومن آياته انك ترى الارض الخ وأخبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كما اعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدر اعتقادي فضلك ثابت ففي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولك انك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسرها كاسيائي (قوله أو منصوبه) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لا فعل غير قول ولا ناسخ كالمثل بخلاف المسكدة بالقول والمفعول الثاني نحو ظننت كاسيائي في الشرح أو مفعولا به لا كسرتك أي أحبك أو معه تكييبي جلوسك عندنا وانك تحدثنا وتقع مستثنى كسرتك أي أمورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا ولا ناسخا ولا فاعلا ولا تمييزا في الدمايني وغيره (قوله مجرور حرف) أي

بالمصدر اذا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بصدرها يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جوازاعلى ما سبق وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر وأشار الى وجوب الكسر بقوله (ص) فاكسري في الابتداء وفي بديله



أوحكيت بالقول وأدلت محل

حال كثرته وإنى ذو أمل

وكسر وامن بعد فعل علقا

باللام كما علم انه لذوقى

(ش) فذ كزانه يجب الكسرى

سنة مواضع لالاول اذا وقعت ان

ابتداء أى فى أول الكلام نحو ان

زيد قائم ولا يجوز وقوع المقسومة

ابتداء فلا تقول انك فاضل عندى

بل يجب التأخير فقول عندى

انك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء

بها الثانى أن تقع ان صدر صلة

نحو جاء الذى انه قائم ومنه قوله

تعالى وآتاه من الكسور مات

مشتاحه لتو الثالث ان تقع

بجواب القسم وفى خبرها اللام نحو

واتهم ان زيد قائم وسأيت الكلام

على ذلك الرابع ان تقع فى جله

محكمة بالقول نحو قلت ان زيدا قائم

فان لم تحكه بل أجرى القول جبرى

الغن فثبت نحو أقول ان زيدا

قائم أى أظن الخامس ان تقع فى

جمله فى موضع الخال كقولك زينه

وإنى ذو أمل ومنه قوله تعالى كما

أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن

فرقان المؤمنين لنكارهون

وقول الشاعر

ما أعطيتنى ولا سألتها

الاولى لما جرى كرى

السادس ان تقع بعد فصل من

أفعال القلوب وقم على غير اللام

نحو علمت ان زيدا قائم وسنبت هذا

فى باب ظن فان لم يكن فى خبرها اللام

فتحت نحو علمت ان زيدا قائم وهذا

ما ذكره المصنف وأورد عليه انه

نقص موضع يجب كسرى فيها

الاولى اذا وقعت بعد الاستفتاحية

نحو لا ان زيدا قائم ومنه قوله تعالى

الانهم هم السقاء الثانى اذا وقعت

أو اضافته نحو مثل ما أنكم تنطقون بمصطلح ومثل مضاف الى أن وصلت ومثل تعين الفتح فى  
الاضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الى المقر فان كان لا يضاف الى الجمله حكمت واذا  
تعين الكسر على مائى أى يضاف لهما حين ووقت جاز الامران ومثل هذه المواضع ما عطف  
عليها نحو انكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلكم أو أبذل منها نحو واذا بعد ثم الله  
احدى النطائقتين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على فى الابتداء فهو متعلق بالكسر على  
انه ظرف مكان اعتبارى له أى والكسر فى تركيب تكون أن فيه مكمله ليعين (قوله وأوحكيت  
الخ) عطف على مدخول حيث (قوله لذوقى) اللام بلا ابتداء دخلت فى خبر ان وقد علفت اعلم عن  
العمل فى لفظ الجمله فهى فى محل نصب به ولولاها لفتح الهمزة وكان عاملا فى لفظ المصدر المؤول  
منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أى ثلاث تنبىس بالمكسرة وتخطاوا بالى هى لغفى لعل  
لفظنا زحما (قوله مصدر صله) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما فى الآية ذكره وصرفه وخرج  
حشورها كما أنى أو رجل عندى انه فاضل ولا أفعله ما ان فى السماء فجاء ففتح فى الخ فى الاول  
مبتدأ مؤخر فهى حشور لفظا وفى الثانى فاعل لتبت حشور فافهى حشور سة (قوله لتسو) أى تنقل  
خبر ان وجعلت ماصلة ما الواقعة معقولا لا ابتداء أى أعطيت ما من الكسور القدر الذى أن  
مفاتيحه الخ (قوله وفى خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الذى فى اللام بعده وذلك شامل لذكر  
فعل القسم واللام ونحو ويحلفون بالله انهم لنسكنكم أو لآله الذين أقسموا بالله جهدا بما بينهم انهم  
للمعكم ولما بعده ونحو والعصر ان الانسان لثى خسر فبعبين الكسرى فى هاتين كما هو منطوق  
الشارح وان لم يمتلئ الثانية ومقهومها لا يجب الكسرى بل اللام وما ذكر فعل القسم حكمت بالله  
ان زيدا قائم أو كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الذى فى اللام بعده وصرح به  
الشارح هناك مع انه يجب الكسرى فى الآخرة كالأولين نحو حم والكلاب الميين أنا نزلناه قال فى  
شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لا يسمع ونقل فى التوضيح اجماع  
العرب على الكسرى فى الصور الثلاث فينبغى ان يقصد المفهوم وقوله اللام بعده كرفع القسم  
ولا يحتمل على مذهب الكوفيين ما علمت خلافا لما سبقت فى الشارح فى ما اذا كان القسم جله  
اسمية ومقتضى ما ذكره وجوب الكسرى مع اللام وعدمه مع عدمها نحو نعمرك ان زيدا قائم  
أو قائم وبسبب شرح الشارح بالثانى قد بر (قوله فان لم تحكه به) أى مع كونها معموله له كما مثل أو  
لغيره كما خصل بالقول انك فاضل أى انك فاضل الفتح (قوله فى موضع الحال) أى فى صدرها كما مر  
فى الصلة والصفة فتفتح فى جاز يد عندى انه فاضل وسواء اقترنت بالواو كما مثل أم لا نحو الانهم  
لأى كون الطعام فكسرت لانها حال ولان خبرها اللام فقيمها وجوب كسرى الشارح والاية  
فان قلت لم تفتح فى الحال مع أن أصله الا فرادى لان مصدرها معرفة لاضافة فله مستندانية  
ولان مجبى المصدر حال مع كونه لا ينقص لم يسمع الا فى الصر يبح لالاول (قوله ما أعطيتنى) أى  
الخليلان فى قوله

دع عنك سلمى اذ عز ظلمها \* واذا كرت لميلك من بنى الحكم  
وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التى يفتح بها الكلام قال فى المغنى وقول  
المربين الاحرف استفتاحية بان لمكانها واهل المعناها وهى حرف التثنية على ثا كدمضون  
الكلام عند المتكلم ومثلها فى وجوب الكسرى بعدها كالأى بمعناها وهى التى لم تقدمها  
ماز جرعنه كما قاله أو حاتم والراجح نحو كان الانسان فكل حراف استفتاحية وتنبه ليعنى حقا  
كما قاله الكسائى والاولو يجب بعدها الفتح مثله وهو خلاف المسعودى عما التى لئلا حر فالكسرى

بعثت نحو أحسن نخبت أن زيداً جلس الثالث إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عن نحو زيداً قائم اه لا يرد عليه شيء من هذه  
الواضح قد توله تحت قوله فأكسر في الابتداء لان هذا ما كسرت السكونية (١٣٣) أول جملة مبتدأها (ص) بعد اذ انجاء أو قسم  
اللام بعده بوجهين نحوي

مع تلوها الجزاء إذا انطرد

في نحو خبر أقول في اجد

(ش) يعني أنه يجوز فتح أن وكسرها

إذا وقعت بعد اذ الفعالية نحو

خرجت فإذا ان زيداً قائم فن كسرها

جعلها جملة والتقدير خرجت فإذا

زيداً قائم ومن فتحها جعلها مع صلها

مصدراً وهو مبتدأ خبره إذا الفعالية

والثقة مدبر فإذا قيام زيد أي في

الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون

الخبر محذوفاً والتقدير خرجت فإذا

قيام زيد موجوداً ومبأياً بالوجهين

قول الشاعر

وكنت أرى زيداً كقيل سيداً

إذا الله عبد القفا والهازم

روى بفتح أن وكسرها فن كسرها

جعلها جملة والتقدير إذا هو عبد

القفا والهازم ومن فتحها جعلها

مصدراً مبتدأ وفي خبره الوجهان

السابقان والتقدير على الأول فإذا

عبودية أي في الحضرة عبودية

وعلى الثاني فإذا عبودية موجودة

وكذلك يجوز فتح أن وكسرها إذا

وقعت في جواب قسم وليس في

خبرها اللام نحو حلفت أن زيداً قائم

والفتح والكسر وقد روي بالوجهين

قول الشاعر

لنقعدن مقعد القصي

مضى ذى المقاذورة المقلبي

أو تقتلني بربك العلي

إني أبوء بك الصي

وقد نضى كلام المصنف أنه يجوز

فتح أن وكسرها بعد القسم إذا

لم يكن في خبرها اللام سواء كانت

بعد ما ظهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أي كلاً ولا ابتداء بما بعدهما الوجهور  
على انها في القرآن لان جزاءه غير مقدّر لان جزاءه اذ لم يوجد حتى قال جماعة حتى سمعت كلاً  
فاعلم أن السور متكبية أي لأن أكثر التمديد نزل بها السكونية اذ العتو (قوله بعد حديث) أي  
واذ لجوب اضافتها للجهل لكن الصحيح جواز الفتح بعد ما خلا فلا في حبان كما جاز بعد اذ  
الشيائية مع اختصاصها بالجهل فان وصلها ما فاعل ثبت محذوفاً ومبتدأ خبره محذوف وقيل  
يكني اضافتها ما الصورة الجملة وعلى قول الكسائي يجوز اضافة حيث للمقدّر فلا اشكال في الفتح  
(قوله عن اسم عن) أي لان المصدر لا يخبره عن الذات الا بتأويل وهو متعسف مع ان اه تصريح  
وخرج اسم المعنى فوجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لا بدخولها الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء  
جملتها ما حقيقة كاهن أو حكاية بان يسبقها ما يتعلق بالكلام غير أن الجملة كنهية لاند كورات  
ومثلها بعد حتى الابتدائية كرض زيد حتى انه لا يرجونه (قوله بعد اذ انجاء) بضم القاء والمد  
من اضافة الدال للمندول أي اذا الدالة على هجوم ما بعده وهو وقوعه بعبارة بعد محذوف فلي أي نسب  
ونائب فاعله خبر ما قبله من ان فيهما لكن لا يقدح فيه اه وكسره ويجوز بهن متعلق به (قوله لا لام  
بعده) يعني هذا غير ما هو ولا بدخولها من ذكر فعل القسم كعلمت خلا للشارح (قوله مع تلو) عطف  
على بعد ما ساقط العاطف فهو متعلق بفي أيضاً (قوله فن كسرها الخ) هذا كلقول بان الخبر  
محذوف مبنيان على ان اذا حرف متجانس لا يحل له فتسكون الجملة بعده كلمة وهو قول الناطم  
أما على انها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما بعده ما مبتدأ ويجب حينئذ دفع ان والتقدير في  
الحضرة اذ وفي الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) أي أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم  
همزة كاخالة يس وقد تفتح ويعتدى لفعولين فقط فتح أو ضم فزيداً مفعول أول وسيداً ثان  
ولا يرد ان المفهوم مضارع أرى المتعدي ثلاثاً لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ  
فضمه المستقر فاعل لا تأني وفي المار دى على التسهيل والمثنى ما فمبتدأ خبره ثلاثاً أولها المفعول لانه  
نائب فاعل والثاني والثالث ما بعدهما والكثير كونه للمتكلم كأرى وترى وأرب بالياء المفعول  
وقد يكون مخاطب كقراء وترى الناس سكارى بضم السين وضم الناس أي تظنهم والقائم مفعول  
الغنى والهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كقائه ذنابه وخسته لان التقاء موضع  
الصنع والهازم موضع الكسر لخاصة البعد وقوله كاقبل أي ظننا موافقاً لما قيل (قوله  
لنقعدن الخ) اللام للقسم والفعل موزع عن بانون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة  
السكونية مع نون التوكيد وكسر الدال دليل علم ما بعد محذوف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة  
أي بعيدة معني أو متعلق بالقضي أي البعيد وذو القاذورة صفة القصي وكذا المقل أي البغوض  
وتحلق منصوب بان مضمر بعده والى بمعنى الاوبتاليك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في اتي  
أول فالكسر على أن جملتها جواب القسم والفتح على نصها بترج الخافض سددت مسد الجواب  
أي على أي الخ الالهاهي الجواب لانه لا يكون الالهاهي جوازاً للوجهين موزع على الاحتمالين  
(قوله أو غير مملوظ) يتقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالتمتع فيه الكسر كعالمات (قوله  
أو الواح الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كقائه ياء (قوله بعد ما جازاه)  
قال المصنف والكسر أحسن قياساً لعدم احواله كمدبر ولذا لم يبيح الفتح في القرآن الا في موقعا  
بمثله نحو لم يعلموا الله من يحاد الله ورسوله فان له كتب عليه انه من نولاه فانه يضل والا كان واجب  
الجملة المقسم بها فعلماسة والفعل فيها مملوظ بنحو حلفت ان زيداً قائم أو غير مملوظ بنحو والله ان زيداً قائم أو أياه بنحو لعمره ان زيداً

قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد ما جازاه نحو من يأتي فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعومتها جملة أحجب بها الشرط  
فكأنه قال من يأتي فهو مكرم والفتح على جعل ان وصلها بمصدر امبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتي فأكراه مع وجود

كتب بكم على نفسه الرحمة أنه  
من عمل منكم سوءاً فاجعله ثم تاب  
من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم قرئ  
فأنه بالفتح والكسر فالكسر على  
جعلها جلة جواباً للابن والفتح على  
جعلها مصدر مبتدأ خبره محذوف  
والتقدير فالغفران جزؤه أو على  
جعلها خبراً مبتدأ محذوف والتقدير  
جزؤه الغفران وكذلك يجوز الفتح  
والكسر إذا وقعت ان بعد مبتدأ  
هو في المعنى قول وخبران قول  
والفائل واحد نحو خبر القول إلى  
أحمد الله فمن فتح جعل ان وصلها  
مصدراً خبراً عن خبر والتقدير خبر  
القول جده الله خبر مبتدأ وجده الله  
خبر ومن كسر جعلها جلة خبراً  
عن خبر كما تقول أول قرأتى سبع اسم  
ربك الأعلى فأول مبتدأ وسبع اسم  
ربك الأعلى جلة خبر عن أول  
وكذلك خبر القول مبتدأ وانى  
أحمد الله خبره ولا يحتاج هذه الجلة  
إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في  
المعنى فهي مثل ناطق الله حسبي  
ومثل سبوه بهذه المسئلة بقوله  
أول ما أقول أنى أحمد الله وخرج  
الكسر على الوجه الذى تقدم  
ذكره وهو أنه من باب الأخبار  
بالجمل وعليه جرى جماعة من  
المفسرين والمتأخرين كالسيد  
والزجاج والسبراك وأبى بكر بن  
طاهر وعليه أكثر التعويين (ص)  
وبعد ذلك الكسر تعجب الخبر  
لام ابتداء نحو أنى لوزر  
(ش) يجوز دخول لام الابتداء  
على خبران المكسورة نحو أنى زيدا  
لقائم وهذه اللام حقها ان تدخل  
على أول الكلام لأن لها مصدر

الكسر أى قراءة نحو أنه من يأت به بحج ما فأن له جهنم أنه من يتق ويصبر فإن الله ولذا لم يفتح فأنه  
غفور رحيم الامن فتح أنه من عمل منكم سوءاً أو ينبغي أن يكون كالجواب ما شبهه بنحو واعوا أو أنما  
نغتم من شئ فأن الله بالفتح والكسر فلام موصولة لاشترطية لأنها لا تدخل علم التواضع كالمص  
وعائد ما محذوف أى غنمته وه دخلت الفاء في خبرها شبهها بالشرط فعلى كسر ان جعلها خبراً  
وعلى الفتح هى مبتدأ خبرها محذوف أى فكون حسبه ثابتاً وخبر محذوف أى فالواجب كون  
حسبه لله والجلة خبران الأولى (قوله ويجوز أن يكون خبراً المرح) هذا أولى لأن حذف المبتدأ في  
جمله الجواب أكثر من الخبر نحو قوس قنوط أى فهو رؤس (قوله هو في المعنى قول) أى وإن كان  
من غير مذكورته وكذلك ما بعده وترك شرطاً لأننا وهو اتحاد الفائل فان اتقى القول الأول تعجب الفتح  
كعملى أنى أحمد الله ما لم يرد المفعول اللسانى وهو المنطوق والاك من الأول أو القول الثانى  
أول يتحد الفائل تعجب الكسر كقولى انى مؤمن وقولى انى زيدا بحمد الله فقولى مبتدأ فان جعل  
بمعنى مقولى كان خبره الجلة بعده بإلزام لانها عينه في المعنى لتصل لفظها كقضى الله حسبي  
وان يأتى على مصدر يته فحمله ان محكمته به خبره محذوف أى قولى هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح  
على ان المصدر المنسب منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بجمانه ولا بحمد غيره لاختلاف  
مورد هما (قوله بنحو خبر القول) انما كان هذا قولاً لأفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه (قوله بن  
فتح المرح) أى والقول حينئذ يأتى على مصدر يته للاخبار عنه مصدران وصلها اماعلى الكسر فبمعنى  
القول وجله ان خبره لتصل لفظها أى مقولى هذا اللفظ كقول قرأتى أى مقولى لفظ سبع  
وتجوز كونه حينئذ مصدر او جلة ان محكمته بهو الخبر محذوف رتبة ما يورد منها لانه لا يطر في نحو أول  
قولى انى أحمد الله اذ التقدير حينئذ أول قولى هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس ثابتاً وليس  
مراداً والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لاسمها وأسمه معنى فلا يخفى لهما  
أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبران اما قول أو غيره وعلى كل اما ان يصدق على المبتدأ أو لا فيجب  
الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبران قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملى  
انى أحمد الله واعتقادي انك فاضل ويجب الكسر في الثانى ان صدق عليه كاعتقادي انه حق  
وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على ذلك المبتدأ فاعتقادي ان القول لا يصدق على غيره وكذلك يجب  
الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبران غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولى انه حق وقولى انك فاضل  
وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه لكونه لم يتحد الفائل كقولى انى زيدا بحمد الله فان اتحد  
جاز الامر ان فتأمل (قوله وبعد ذلك الكسر) متعلق بقده ليفيد الحصر لكن بالنسبة  
لأخواتها لا لظافة فلا يأتى ان تعجب المتقدم من المبتدأ وخبره على الاتصاف في الثانى نحو قائم زيد  
ولزيد قائم كتعجب المؤخر من اسم ان خبرها ومعوله التوسط وخبر الفصل لا غير ذلك وأما نحو  
ليقوم زيد لبس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فالتشهير بأن الأم القسم لان لام الابتداء  
لا تدخل على الفعل الا في باب ان كفى المغنى وصحبت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله  
تعجب الخبر) أى بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لان المصنف بدليل ان  
رجهم بمؤثره بنحوه وبشرط كونه مثبته أو غير ماض متصرف حال من قد كسبه ذكر المصنف  
غير جلة بشرطية بأن يكون مفرداً نحو انى اسمع الدعاء أو مضارعاً ولوع التفتيش كان زيدا  
اسم مقوماً وماضاً جامداً كأنه لعسى ان يقوم أو متصرفاً مع قد كأنه لقد قام أو ظرفاً أو مجزواً  
أو جلة اسمية أو أول جزأينها أو باللام فان زيدا الوجهه حسن أولى من وجهه حسن بل في البسيط  
أن هذا شاذ (قوله لوزر) برأى قرأتى أى ملجأ (قوله حقها ان تدخل على ان) أى ولا تراجمها في

بن حرفين بمعنى واحد فآخر واللام الى المنبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي اخوات ان فلا تقول لعل زيد القام وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا يولدون في حب لي عوانتي \* ولكن من جهة المعيد (١٣٥) وخرج على ان اللام زائدة كما شذ

يادتم في خبر أمسي نحو قول الشاعر

مروا على فاني أكف سيدكم

فقال من سأل أمسي مجهورا

أي أمسي مجهورا وكاز بدت في

خبر المبتدأ شذوذًا كقول الشاعر

أم الخليلس لجوز شهر به

ترضى من العلم بعظم الرقبه

وأجاز المبرد دخولها على خبر ان

المفتوحه وقد قرئ شاذًا إلا أنهم

ليأكلون الطعام وفتح ان

وتخترج أضعاف زيادة اللام

(ص) ولا يلى ذى اللام ما قد نفا

ولامن الافعال ما كرضيا

وقد يبايعهم قد كان ذا

لقد يباع على انعدام تجوزا

(ش) اذا كان خبر ان منفصلا لم تدخل

عليه اللام فلا تقول ان زيد الما

يقوم وقد ورد في الشعر قوله

وأعلم ان تسلم ما وتركنا

للا متساها ن ولا مواء

وأشار بقوله ولا من الافعال

ما كرضيا الى أنه اذا كان الخبر

ماضيما متصرفا غير مقرر ونقد

لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان

زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي

وحشام فان كان الفعل ماضيا

دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك

بين المتصرف نحو ان زيد الرضى

وغير المتصرف نحو ان زيد البذر

الشمر هذا اذا لم يقترب من السين أو

سوف فان اقترنت نحو ان زيدا

سوف يقوم أو سيقوم في جواز

دخول اللام عليه خلاف وان كان

ماضيما غير متصرف فظاهر كلام

المتصرف جواز دخول اللام عليه

الصدارة لجواز كونها كالاستباحة تروا والعطف في عدم تقويت صدارة ما بعدها (قوله بن حرفين) أي يأتين على صورتها مخرجا لهنك قائم بالخدمة ان هاء زوال صورة ان لا يقال هلا كانا ههنا المتأ كيد اللفظي بالمراد كنع جبر لا نافع المرادفة اذا اللام لاتعمل ولا تنخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أو كذا بخلاف اللام فتأمل (قوله فآخر واللام) أي لكون ان عاملة وحتى العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لععيد) من عده العشق بالكسر اذا هدهو أوله ان يخشى بان الاصل لكن اني فحذفت الهمة ونقلت حركتها الى لكن ثم أعدهم فلم تدخل اللام الا في خبرات (قوله من سألوا) مرسوم في النسخ ياليا بعد السين فبيد بناء للمفعول وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناء للمفعول فحذفه الرسم بالالف والعلة شذوذ محذوف بقدر مقرر الان اكثر مرعاة لنظم من أي سألوه ولجهو وداخرا مسمى من جهده الامر بلغ منه المشقة (قوله أم الخليلس) بالضم مصغرا والجوز لراهه عند ابن السكيت ويقال بها عند ابن الانباري تحقيقا للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهيرة الفاتية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الراء على الراء لكن يعين الاول هذه الصيغة القافية ومن تبعه بضم ان قد مر صاف بعد الباء أي يلهم عظم الرقبه والافعني بدل وانما شذوذ دخولها في هذا المنبر لآخره ومنع الشذوذ بجعلها داخله على مبتدأ محذوف أي لهي مجوز يرد عليه ان الحذف نافي التأكيد وفيه ما مر (قوله ويخترج على زيادة اللام) أي ليست لام بشدة وان أفادت التأني كذا لحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يصكي عن الخبيث الروح الخبيث ان سبق اسناته ففتح همة ان بهم بهم ومثله في خبر الحذف اللام فلا ينسب اليه ملطن وهو من جرائده على انه ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول بلى وما قد نفا فاعاله (قوله ولامن الافعال) بيان لما تقدم عليها والمحذوف أي ولاشئ من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى بتقديم البيان على المين كامر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضمن جمع عدو كما في المصباح ومسجودا أي مستويا ليأحل (قوله لم تدخل عليه اللام) أي فزامن نوالى لامين في نحو لا ولم وطرد الباب في باقي التواني ولان اللام لتأ كيد الامارات وهو ضد النفي (قوله واعلم ان الخ) بكسر ان لتعلق الفعل عنها باللام فهو تعلق شاذ لبناء على شاذ وتسلمها أي على الناس وتسلمها لا امر وتر كأي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يصير به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متساها ن لان في التشابه نفي الاستواء لا في خلافه عكسه لكن آخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا تسد ويجوز على انها للتقديم وحيدة فتفتح ان في نحو علمت ان زيد الرضى لان الفعل لا يعلق عن ان اللام الاستدانة خاصة وانما اشغقت في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضى المتصرف لا يشبه فان قرن بقدر قربته من الخال في شبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجماد لانه كالاسم المقدم بدله لانه على ازمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كافي المعنى (قوله ليدل الشمر) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله الامر نحو فخذهم وقد ياتي منه ماض ومصدر كونه وذراوهما قليلا كما في المصباح وانما قيل ان العرب اما تهم المعدم اعتبار ذلك لقلته وشذوذه (قوله (٧) فيجوز ان كان سوف الخ) يرد عليه ان المضارع مع اللام يعين الحال ولا يصح للاسم تقبال كاهو ظاهر كلام سيديو وهو حينئذ فتساقى التفسير لاسيما في وجعلها الكوفيون مع التفسير للقسيم (قوله ما ضيا غير متصرف)

فقول ان زيد النعم الرجل وان عمر الناس الرجل وهذا مذهب الاخفش والفراء والمعتزلة ان سيديو لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدر جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يبايعهم قد نحو ان زيد القدام (٧) ايض في نسخة الشارح التي يابدينا

(ص) وتعب الواسط معمول الخبر \* والفصل واسما قبل الخبر (ش) تدخل لام الاستدعاء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيد الطعامة اكل ويبيح أن يكون الخبر حينئذ ماضيا يصح دخول اللام عليه كمن لم يأت كان الخبر فلا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على معمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير متصرفين يقدم بصحة دخول اللام على معمول فلا تقول ان زيدا اطعم اكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتعب الواسط أي المتوسط بينهما على انه لا تدخل على معمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا اكل اطعماته وأشعر قوله بان اللام اذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا اطعم اكل ولا ذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول (١٣٦) الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قريبا حتى من كلامهم في لعمري انه اصلح

وأشار بقوله والفصل إلى أن لام الاستدعاء تدخل على خبر الفصل نحو ان زيد الهو القاتم قال الله تعالى ان هذا هو القاتم الحق فهذا اسمان وهو خبر الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبران وسمي خبر الفصل لانه يوصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القاتم فلا يلزم تأنيده ولا احتمل أن يكون القاتم صفة تزدوان يكون خبرا عنه فلما أتت بـ هو وعين أن يكون القاتم خبرا عن زيد وشرط خبر الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو زيد هو القاتم أو بين ما أصله المتعدا والخبر نحو ان زيدا هو القاتم وأشار بقوله واسما قبل الخبر إلى ان لام الاستدعاء تدخل على الاسم اذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار زيد قال الله تعالى وان لنا لاجرا غير ممنون وكلامه يشعر أيضا بأنه اذا دخلت اللام على خبر الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيدا هو القاتم ولا ان في الدار زيد او مقتضى اطلاقه في قوله ان لام الاستدعاء تدخل على معمول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل

يشمل ليس مع اشتناع اللام معها ولا يخرج بقوله ما قد نفسا لانها نافية لا تنفيمة اللهم الا أن يراد ما لا يسهل التني سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعدي أو توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت الاطباء لان شرطى البيت الملقى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر انثاني وعليه فلا يطرأ (قوله اذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كذا أو الخبر كان عندي في الدار زيد او كذا تقدم غيرهما كان عندي في الدار زيد اجالس فلا تقول اذا توسط بين ما بعد ان لشمل ذلك (قوله مما يصح) أي لان معمول فرغ العبد فلا تدخل الا حيث تدخل فاصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل في الخبر لانه على الخبر الذي سبق دخول اللام عليه في المتن شرطان وسما في أشعاره ثالث وهو عدم دخوله على الخبر وسد ذكر الشارح رابعها هو أن لا يكون معمول حال لا عدم سماعه قيل وكذا التبع فلا يقال ان زيدا لرا كما منطوق أو لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضربا أو لتأنيده ضارب خلافا لحيان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله خبر الفصل) سمي البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط كأي التثنية ومساه الكوفيين عمادا للاعتقاد عليه في تأنيده المعنى وانما سمي خبرا مع انه حرف لا شمل له عددا لا كثرة لانه بصورته وقيل اسم لا شمل له كسم الفعل وقيل لا شمل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المتعدا والخبر) أي بشرط كونهما معرفين أو ثابتهما كالعرف في عدم قبول آل كائن من يجوز به أو أفضل من عرو ولا يكون الا بصيغة خبر الرفع مطا بقا لما قبله غيبة واقراد او غيرهما كأولك هم الفخون كنت أنت اقرب وان نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المعنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار زيد اجالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع وغير ممنون به عليه من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط يضاوى (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حدث أي ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتما) اي لازالما اختصاصا بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قل انما بوسى كاتبا يساقون فوجب اهما لهما (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أي لبقية اختصاصا بالاسماء ولا بد من وجوب اعمالها لكن حتى في شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولعلم لم يعتبر ذلك القيل لشدته ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قريبا) أي في غرابت لكثرة فيها (قوله وحكي الاختصاص الخ) أي فالاعمال مسبوقة في غرابت أيضا لا مقدس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلم لا يكر اجالس وكذلك أخواتها

معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والفرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا احسب كراكب (ص) ووصل ما بين الخبر ومفصل \* اعمالها ودين العمل (ش) اذا انضمت ما غير الموصولة بان وأخواتها كفتما عن العمل الاليت فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول انما زيدا قائم ولا يجوز نصب زيد وكذا الشأن وكان ولكن وأعمل فتقول انما زيدا قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليمان زيدا قائم وظاهر كلامه ان نصبه ان ما اذا انضمت به الحرف كفتما عن العمل وقد نعمل قريبا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الاختصاص والكسائي انما زيدا قائم والصحيح المذهب

ينصب بها في باقي ما وضع على عليه ابن السراج ووافقه المصنف (قوله الأول) هو مذهب سيلويه  
 لزوال اختصاصها كما مر والثاني يقتضي بالاختصاص الأصلي (قوله وجاز) أي اجابا وهو خبر عن  
 رفعك وبعده تعان معطوفا كعلي ومفعول تستكملا محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان)  
 أي المكسورة وسد ذكر المقتوحة (قوله بعاطف) لم يقبده بالواو لان لا مثلها كان زيدا قائم لا عمرا  
 ولا عمرا واستظهر الصبان ان الفاء ثم وأو وحق كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق  
 دون غيره من التوابع كافي الهمس وأجاز الجرحى والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف  
 البيان قال سم والظاهر بناء على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على  
 انه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو  
 مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنعوا بتبعية المحل في مثل ذلك لنسخ  
 طالع به بخلاف نحو ما عندى من رجل ولا أمر أقبال الرفع عطف على محل رجل لان طالع به وهو الابتداء  
 باقي لم ينسخ وان جرت نظفه (قوله يشعر به) أي جعله معطوفا على منصوب ان الآن زيد معطوفا  
 صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان  
 وحذف اصل كان زيدا بدأ كل طعنك وعمرو فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور  
 لما ساق في العطف (قوله تعين النصب) اي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم  
 المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لم تورد عاملا من على مع محمول واحد لان  
 المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم  
 ما ذكر لان ان لم يعمل في الخبر كما مر وأجاز بعضهم كاسم أي وقد رتق على الاول وما للمانع من  
 جعل العامل مجموعهما الاكل مستقلا كما في قوله ان زيدا وان عمرا فاعلم ان الان يفرق باختلاف  
 العاملين هنا كاسم أي في باب لا وان قدره خبر وعطف جملته على جملة ان لم العطف قبل تمام  
 المعطوف عليه قال سم وما للمانع من جعل الجملة حينئذ منعت رتبة بين الاسم والخبر لا معطوفة  
 (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازها الكسائي مطلقا والفراء فيلحق فيسهل اعراب المعطوف عليه  
 نحو نك وزيدا ههنا فدارا من في اللفظ استدلال الكسائي بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين  
 هادوا والصالحون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله ولائكم بصلواته على النبي برفع  
 ملائكته وقول الشاعر

فمن يك أمسي بالبدرة رحله \* فاني وقيارها الغريب

وخرج ذلك على انه ليس من المعطوف على الاسم كما هو المذهب حتى بل المرفوع مبتدأ محذوف خبره  
 دلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تسديسه أي ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ  
 والصالحون والنصارى كذلك محذوف من الثاني دلالة الاول كما هو الكسائي ولا يلزم حينئذ  
 العطف قبل تمام المعطوف لتتمام جملة ان في النية بملاحظة تقديم خبرها وان الخبر المذکور  
 خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثاني فليسلا وتعين  
 الاول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر ان الآن تقدير زيدا في تعين الثاني في يصلون فلا يصح  
 خبرا عن ان لجمعه كقوله

خيلي هل طب فاني وأنتما \* وان لم تروحا لاهوى دنقان

ولا يصح جعل الواو والتعظيم كهي في رب ارجعون لانه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو  
 ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على  
 المحذوفة التي بمعنى الرجعة فالجواب ما اختاره في المغني ان الصلاة تعلقة بمعنى واحد وهو العطف

الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما  
 الالبت وأما ما حمله الاخفش  
 والكسائي فشاؤا واحدة زنا غير  
 الموصولة من الموصولة قائم لا تكنها  
 عن العمل بل لا يعمل معها المراد  
 بالموصولة التي بمعنى الذي نحو انما  
 عندك حسن أي ان الذي عندك  
 حسن والتي هي مقدرة بما بعده نحو  
 انما فعلت حسن أي ان فعله حسن  
 (ص) وجاز ترفعك معطوفا على  
 منصوب ان بعد ان تستكمل  
 ثم أي اذا أتى بعد اسم ان وخبرها  
 بعاطف جازي الاسم الذي بعده  
 وجهان الاول ان نصب عطف على  
 محل اسم ان نحو ان زيدا قائم وعرا  
 والثاني الرفع نحو ان زيدا قائم وعرو  
 واختلف فيه فلهذا هو راء معطوف  
 على محل اسم ان لانه في الاصل  
 مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به  
 ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى  
 انه مبتدأ وخبر محذوف فالتقدير  
 وعمر و كذلك وهو الصحيح فان كان  
 العطف قبل ان تستكمل ان أي  
 قبل ان تأخذ خبرها تعين النصب  
 عند جمهور النحويين فنقول ان زيدا  
 وعرا فاعلم ان المذكور زيدا ههنا  
 وأجاز بعضهم الرفع (ص)  
 والحقت بان لا يمكن وان  
 من دون البت ولعل وكان

خالد او عمر منطلقا بالنصب فقط  
وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز رفعها  
إلا بالنصب سواء تقدم العطف  
أو تأخر فتقول لمزيد او عمر اقامان  
واستزيدا فاقم وعمر انصب عمرو  
في المشايين ولا يجوز رفعه وكذلك  
كان ولعل وأجاز انفراء الرفع فيه  
متقدما أو متأخرا مع الاحرف  
الثلاثة (ص)

أنا ابن آتمة الضمير من آل مالك  
وان مالك كانت كرام المعادن  
التقدير وان مالك لسكان خذفت  
اللام لأنها لا تلتبس بالناقية لأن المعنى  
على الأثبات وهذا هو مراد المصنف  
يقوله وربنا استغنى عن ابن عبد الله إلى  
آخر البيت واختلف النحويون في  
هذه اللام هل هي لام الابتداء  
أدخلت للقرق من ان الناقية وان

على شدة ما أحسن ما قبل فيه ان لما حازمة لخدوف قدره ابن الحاجب لما هو وقى للمغنى لما  
يروفو أعمالهم وهو الاولى لئلا يمانعه عليه وجه القسم مستثناة وظاهر صحة هذا الاعراب  
على الثالث أيضا (قوله انا أهملت) أي أوأملت وكان اسمها خني الاعراب شخوات هذا الذاهب  
فيتم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا ابن آتمة) جمع آب كقضا وقاض من أي اذا امتنع والضمير النظم  
ومالك اللام اسم أي القبيلة والثاني نفس القبيلة ولهذا أتت قبله وصرفه للضرورة أو على مرعاة  
الحني ومن آل مالك حال من ابن آتمة لأن المضاف لبعض منه (قوله خذفت اللام) أي لئلا  
مقام المدح على الأثبات ولودخلت في البيت لشدت على كرام كانت خلافا لما قدره السراح  
لما من ابنه الاندلس على ماض متعصر فخل من خذلان هذا عام في ان العامة وغيرها كافي

المحققون المفضلة أم هي لام أخرى اجتنبت للقرق وكلام سينو. به يدل على أنها لام الابتداء دخلت  
الارشاف

فمن يجعلها لام الاستداه اوجب كسران

ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت  
للفرق فتح ان وجرى الخلاف قبلها  
في هذه المسئلة بين أبي الحسن على  
ابن سليمان البغدادي الاختش  
الصغير وبين أبي على الفارسي فقال  
الفارسي هي لام غير لام الاستداه  
اجتلبت للفسوق وبه قال ابن أبي  
ادامه وقال الاختش الصغير انما  
هي لام الاستداه أدخلت للفسوق وبه  
قال ابن الأخضر (ص)

والفعل ان لم يكن ناسخاً

فلا تلقه قال ابن ذي موصلا

(ش) اذا خففت ان فلا يليها من

الافعال الا الافعال الناصبة للاستداه

تحو كان وأخواتها وطن وأخواتها

قال الله تعالى وان كانت لكبرة الا

على الذين هدى الله وقال الله تعالى

وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك

باصبارهم وقال الله تعالى وان وجدنا

أكثرهم اناسقين وقد يليها غير الناسخ

والله أشد بقره غائباً ومنه قول

بعض العرب ان يترك لنفسك وان

يشنك لهيه وقولهم ان قنعت

كأنك السوطاً وأجاز الاختش ان

قام لا وانه منه قول الشاعر

شلت عيبتك ان قتلت مسلماً

حلت عليك عقوبة المتعمد

(ص) وان خففت ان فاسمها اسكن

والخبر اجعل جملة من بعد ان

(ش) اذا خففت ان بقيت على ما كان

لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا

ضمير الشأن محذوف وخبرها لا يكون

الاجلة وذلك نحو علمت أن زيد قائم

فان محذوفه من الثقيلة واسمها ضمير

الشأن وهو محذوف والتقدير علمت

أنه زيد قائم وقد يرزأ بها وهو غير

ضمير الشأن كقول الشاعر

الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لاماً فارقة لمساقي عن الفارسي (قوله  
أوجب كسران) أي لتعلق العامل باللام عن العمل في لفظ الجمله (قوله فتح ان) أي لطلب  
العامل لها ولا معلق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال التمامي جتته  
دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد القام وعلى منسوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان  
وجدنا أكثرهم اناسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بأنهم توسعوا في الخفيفة  
لضعفها بالتخفيف اه صبان وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف وفي التصريح وبحثه  
انها دخلت على ما ليس بمشددة ولا خبر في الاصل ولا راجعاً الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت  
مسلماً وأوجب ان الفعل مع فاعله لا يكونهما كالشيء الواحد لا محل الجزء الاول مما بعد ان  
والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت مسلماً بمنزلة ان قتلت مسلماً (قوله غائباً) ظرف زمان ومكان  
متعلق بالتالي أي انتهى في غالب الامم وألتر كيب اتصال الفعل غير الناصب وان منه وهو ان  
اتصال الناصب بها لم يفتقد في غالب الترا كيب فيصدق بان كثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالباً ولو  
علق بالمتي لانهم ان اتصال الناصب بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة ويتنمى فارق  
أفاده سم (قوله موصلاً) بفتح الصاد مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني للتثنية وذو  
اشارة لان فهو وصفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جهور البصر بين  
كونه ناسخاً لانها لما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالابتداء والسير عوضوا بالدخول على  
فعل بحتتص بهما مراعاة لفظها الاصل في اجملة وشرطه كونه غير نافي ولا متني كبس وما زال ولا  
صله كنادام (قوله وقد يليها غير الناسخ) أي عند غير من ذكر وأعلم ان الاقسام أربعة كثيرة وهو  
مضارع الناسخ وأكثروها مضايه ويقاس عليها ما تقاها ونادروها ماضي غير الناسخ ومنع غير  
الاختش القياس عليه وأندروها مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقاً ان اللام تدخل بعد الناسخ  
على ما كان خبر في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الناسخ وبعده على معموله فاعلاً كان أو  
مفعولاً ظاهر أو ضميراً متصلاً أو مثلاً الجيع في الشارح فان اجتماع الناصب والمفعول دخلت  
على سابقة ما لم يكن ضميراً متصلاً أفاده في التصريح (قوله ان يترك) بفتح الياء وكذا يشين  
وهما من فوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضربه سوطاً على رأسه وجعلته عليه  
كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الحمار (قوله شلت) بفتح الشين أقصص من ضمها جملة دعائيت من  
الشال وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت أو نزلت (قوله استسكن) أي حذف وجوباً لانها  
تحملة لانها حرف ولان ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوباً بخلاف  
المسكورة وان كانت فرعها الاسم اشبه بانما عمل منها اللفظها كلفظ عض ماضياً وأمرها  
والمسكورة لا تشبه الا الامر كدولة لا عبرة بشبهها نحو قيل لانه مغير عن أصله ولان طلبه المفعول  
من جهتين الاختصاص والوصل به والمسكورة من الاولى فقط وانما علمت في ضمير محذوف  
لتكون كلاً عاملة الظاهر اضعفها بالتخفيف لثلاث ظهور في الفرس على أصله (قوله الا ضمير  
الثان) أي عند ان الحاجب ولم بشرطه الناطم والجهور نظروجه عن القياس فلا يحمل عليه  
ما أمكن غيره ولذا قد رسيه في أن ابراهيم قد صدقت الرأيا لك وكان المناسب للشارح حل  
كلامه على منجه (قوله الاجله) أي احذف الاسم كهل الواجب سواء كان ضمير الشأن  
أو غيره بمحافظه على المسند والمستند اليه فان ذكر شدوا واضرورة جاز كون الخبر جملة ومفرداً  
وقد اجتمع في قوله

لقد علم الضيف والمراو \* ن اذا غبر اتي وهبت شمالا



فلو ملك في يوم الرخاس لنتي

طلاقة لم أبحل وأنت صديق

(ص) وان يكن فعلا ولم يكن دعا

ولم يكن تصرفه متعنا

فالاحسن انفصل بقداً ونفى أو

تنقبس أو لوقليل ذ كرلو

(ش) اذا وقع خبر ان الخففة جلة

اسمية لم يتخفى الى فاصل فتقول

علمت أن زيد قائم من غير حرف

فاصل بين أن وخبرها الا اذا قصد

التي ففصل بينهما بحرف ان

كقوله تعالى وأن لاله الا هو فهل

أنتم مسلمون وان وقع خبرها جلة

فعالية فلا يحتاج ما أن يكون

الفعل متصرفاً وغير متصرف

فان كان غير متصرف لم يثبت

بفاصل نحو قوله تعالى وأن ليس

للإنسان الاماسي وقوله تعالى

وأن عسى أن يكون قد اقترب أسجلهم

وان كان متصرفاً فلا يحتاج ما أن

يكون دعاءً ولا فان كان دعاءً ففصل

صكك قوله تعالى وانما حسنة

أن غضب الله عليها في قراءة من

قرأ غضب بصيغة الماضي وان

لم يكن دعاءً ففصل قوم يجب أن

يفصل بينهما الا قليلاً وكانت فرقة

منهم المصنف يجهز الفصل وتركه

والاحسن الفصل والفاصل أحد

أربعة أشياء الاول ذكره وتعالى

ونعلم أن قد صدقتا الثاني حرف

التنقبس وهو السين أو سوف فثال

السين قوله تعالى علم ان سيكون

منكم مرضى ومثال سوف قول

الشاعر

واعلم فعمل المرفوعه

أن سوف يأتي كل ما قدرا

بأنك أربع وغبت مريع \* وأنت هنالك تكون الخيال

فربيع خبر الاولى مفرد وجعله تكون الخيال خبر الثانية والمرسل التقدير وشمالا من فاعل

غبت أي غبت الزبح شمالا والشمال بكسر الميم المثناة الغيات وذلك عند ما بن الحجاب شاذ من

وجهين كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه فاعلا كوراء عند المصنف من الثاني فقط وكذا آيت

الشراح (قوله فلولاك) بالكسر وكذا سألتني لأنه مخاطب لزوجته وصديق ففعل بمعنى مقعول

فيسوى فيه المذكر والمؤنث أو وانهم احرأ فاعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مقعول وفي المصباح

بقال امرأه صديق وصديق صديق الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقته الذي بعز عليه

فراقه لوطب منه الفراق لاجله كراهة رد المسائل بفعله وأنت صديق حال من تاعما أنت وخص

يوم الرحا لأن الانسان يعلمون علمه مفارقة اجابه في الشدة (قوله وان يكن) أي الخبر (قوله

فقط فصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف التي جر آمنه (قوله

وأن عسى الخ) لتأخر في اعراب هذه الآية ان ان تخففة واسمها ضمير الشأن مخذوف وجعله

عسى الخبر هاو يظهر ان عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن مخذوف

وقد اقترب خبرها وأنه تنازع يكون واقترب في أحدهم فاعل قبله الثاني واستتر ضميره في الاول

كما جوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى وأنه كان يقول سفيهاً ما عسى انه لا يشترط وجوب توجه

العاملين للامتياز عن نفسه كما سألني أو أن أحلهم اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقديمه بـباء

على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافياً للمعنى وان منع به ابن عصفور وانظر هل

يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقترب

لتقديمه بـباء على ما عسى أن يقوم زيدا ويفرق بطول الفصل هنا بالفتحة

(قوله أن غضب) أي بخفيف ان وهي قرأه نافع (قوله يجب أن يفصل) أي للفرق بين الخففة

والناصبة للمضارع ولم يتخفى للفصل مع الجمعية والفعل الجاهل والدعاء لان الناصبة لا تدخل عليها

واعترض بأن الخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند المصنفين وهي بعد العمل لا يحتاج الى افرار

لعدم وقوع الناصبة بعده لباساً يأتي في بابها وأما بعد الظن فالنصل لا يفرق لحوار بينهما

وأجيب بأن هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضاً من

المخذوف وهو اسمها مع احاديث التوئين ولذا تلبس بالمصدرة ولما كان التفسير مع الفعل أكثر

منه مع الاسم وما أشبهه من الجاهل والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره (قوله يجهز

الفصل وترك الخ) صريحه ان تركه حسن على هذه الطريقة فاعل التنقيب في قول المصنف

فالاحسن على بابيه بالنسبة لذهبه ما عسى الاولى وجرى عليها في التوضيح فتركه بفتح اللام

بالمصدرة قال الروادى ونبي ان محل قصه اذ لم يكن هنالك فارق غير الفصل كوقوفه ان بعد

العلم قال الصبان ويظهر ان من انفرق ظهروا رفع المضارع بعدها اه أي وقع وقوعها بعد

الظن نحو ظنت أن تقوم بالرفع لا بعد ان لم يرفعها لمقبله ولا بعد خبرها الامتناع الخففة حينئذ

عند المصنفين ولذا جازوا ان يتم الرضاعة الرفع على أعمال ان المصدرة ويسأل لذلك مزيد

في اعراب الفعل (قوله احد أربعة أشياء) فالتنقبس وان ولم المضارع فقط وقد لا ماضى فقط كما

في التصريح ولولا لهما والظاهر امتناع الامر هنالك قوله ان قد صدقتا اسمها اما ضمير الشأن

أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أي أنك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسدوداً على علم

وقس باقي الأمثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها لا يدريه ضمير

الثالث النقي كقوله تعالى أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا وقوله تعالى يحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه وقوله تعالى يحسب أن لم يره أحد الرابع وقول من ذكر كونه فاصلة من الحيوان وسنه قوله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة وقوله تعالى أولم يدركوا أن الأرض من بعد أهلها أن ونشأ أصنافهم بنوهم ومما جاء بدون فاصل قول الشاعر \* علوا أن يؤملون جادوا قبل أن يستأجروا بأعظم رسول وقوله تعالى لن أراد أن يتم الزمالة في قراءة من رفع يده في قول والقول (١٤١) الثاني أن أن ليست تخففة من المقابلة بل هي الناصبة للقول المضارع والرفع يده بعده شذوذا

(ص) وخفت كأن أيضا أقوى

\* منصوبها وانما يضاروي

(ش) إذا خفت كأن نوى اسمها

وأخبر عنها بجملة اسمية نحو كأن

زيد قائم أو جعله فعلية مصدرية

بل كقوله تعالى كأن تكفئ بالأمم

أو مصدرية بقول الشاعر

أفدال الرجل غزاة ركانا

لمنازل برحالتنا وكان قد

أى وكان قد زالت وأسم كأن في هذه

الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن

والتقدير كأنه زيد قائم وكأنه تكفئ

بالأدس وكأنه قد زالت والجملة التي

بعد خارج عنها وشذوذا معنى قوله

فدوى منصوبها وأشار بقوله وانما

أيضار وى الى أنه قد روى أنبات

منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

وصدره مشرق النخس

كأن شديده حقان

فنديده اسم كأن وهو منصوب بالياء

لأنه مثنى وسكان خبر كأن روى

كان ثديا حقان فكون اسم كان

مخوذ وقاؤه ضمير الشأن والتقدير

كأنه ثديا حقان فنديده حقان

يستدأ وخبر في موضع رفع خبر كان

ويحتمل أن يكون ثديا مام كأن وجاء

بالاقتبال على لغة من يحذف المثنى

بالاقتبال في الأحوال كلها (ص)

(\*) لا التي لنفي الجنس

أخاطب أو الغائب والمتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث النقي) أى بلا أولى وأولم يطبق منع لما وما حتى يسمع فجمعا اسم (قوله أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجوع الثلاثى وهو يستعمل متعدبا كإفعلنا ولازما كرجع زيد وهذا بل يعدونه بالهمز فوامم ان اما ضمير الشأن أو ضمير العجلى ومن ان فصل بلا قوله فمأى وحسبوا أن لا تكون فتنة في قراءة الرفع (قوله علوا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحدث عنهم والسؤل بمعنى المسئول كقوله تعالى قد أتيت سؤلث ومما ورد به فصل قوله

الى زعمهم يأنو بفتنة ان أنمت من الرزاح

ونجوت من عرض المنو \* من النعنى الى الصباح

ان تميطين ببلادقو \* م تمعون من الطسلاح

والرزاح دهم ازم كسر هاء فزأى هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول) أى قول من لم يشترط طبق الخففة يعلم وطن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لا تحتاج لفواصل كالجبر المفرد اما العلية فتفصل بل أو قد كما في شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعين عند المصنف كافي ان فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الارض المذكورة قبل أى كأنها وفي البيت ضمير الركب اما في المثال الاول فيستعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر بجملة الاسم ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله

ويوماؤا فينا بوجه مقسم \* كان فطنة تعطوا الى وارق السلم

أى كأنها انطية والمقسم من القدام وهو الحسن وتعطوا أى تأخذ من عطوت الى الشئ تناوئته بالميد وضمه معنى قبل فعداء بالى والسلم بفتح السين كفى الشئ شجرة معروف (قوله مشرق النخس) أى مضى العنى وثديده أى الصدر أى الثديان فيه وثديدهما بالحقن في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعين بل يحتمل ضمير الصدر دما مسمى \* (خاتمة) لا تخفف على اختلاف لغاتنا وأما لكن فتخفف وتم محل وجوب نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاختفش أعماله والله سبحانه وتعالى أعلم

(\*) لا التي لنفي الجنس

أى لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النقي انما يتعلق بالحكم لا الذوات فهو مجاز عقلى في النسبة الى بقاعية وتسمى لا التبريد باضافة الدال لامه لدلول لانها تدل على تفرقة الجنس من الخبر (قوله عمل ان) أى لشبهها بما في نو كيد النقي كما هي في الاثبات وفي التصدير وتساوى لغتها اذا خففت (قوله ليست نصا) أى بل ظاهر فيه ضرورة ان الذكر في سياق النفي للعموم فاحتمالها لنفي الوحدة أى لنفي الجنس عن اسمها بقيد وحدته مرجوح يحتاج لقربة كقولك بعدد هابل

عمل ان اجعل للما في نكره \* مفردة بانه نكره (ش) هذا هو القسم الثالث من الحروف الناصبة لا الزمادى هي لا التي لنفي الجنس والمراد بها لا التي قصد بها التخصيص على استغراق النقي للجنس كله وانما قلت التخصيص احترازا من التي يقع الاسم بعدها مرفوعا نحو لا رجل فاعلم فانها ليست نصا في الجنس اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس بقصد براد نفي الجنس لا يجوز لا رجل فاعلم بل رجلا ون بتقدير نفي الوحدة يجوز لا رجل فاعلم بل رجلا ون أما الهمزة فهي

انق الجنس ليس الا فلا يجوز لارجل قائم بل رجلان وهي تعمل على ان تقتصب المبتدأ اسمها وتوقع الخبر بها ولا يفرق في هذا العمل بين المتردة وهي التي لم تتكرر نحو ولا غلام (٤٤) رجل قائم وبين المتكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا يكون اسمها وخبرها الا

متكررة فلا تعمل في المعرفة وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم - قضية ولا يا احسن لها والتقدير ولا معنى بهذا الاسم لها ويدل على انه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا يا احسن حنانا لها ولا يوصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما انقبت كقوله تعالى لا فها عول (ص)

فانصب بها مضافا ومضارعه وبعد ذلك المضافا في رفعه وركب المفرد فتحا كذا

احول ولا قوة والثنان اجعلا مرفوعا ومضوبا او مرفعا وان رفعت أولا انضما (ش)

لا يخلو اسم لامن ثلاثة احوال الحال الاول ان يكون مضافا نحو ولا غلام رجل حاضر الثاني ان يكون مضارعا للمضاف أى مشابهة والمراد به كل اسم له تعاقب بما بعده اما يعمل نحو لا طالع اجلا ظاهر ولا خبرا من زيد راكب واما عطف نحو لا ثلاثة

وثلاثين عندنا ويسمى المشبهة بالمضاف مطولا ومطولا أى مدودا وحكم المضاف والمشبّه به انصب فقط كما مثل والحال الثالث ان يكون مفردا والمراد به هنما ليس عضاف ولا مشبّه بضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع بحسب البنية على ما كان يثبت به لتركيبه مع لا وصيغة زنة معها كالثنى الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله التنبه بالانضمام لها المفرد

التي ليس يثنى ولا مجموع يثنى على

رجلان وقد تنص على نفي الجنس بقرة خارجة كقوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا \* ولا وزم عاقبي الله واقيا

(قوله نفي الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها نفي أو نصب خلافا لالتصاق السبكي حيث خصه بحالة السابقة ثانياً وأرجع احتماله ذلك وفي قدما لا تنبيهة إلى الجمع في المصنوعة والتي كدس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما أوضحه في المطول وقال ابن الهمام لا تنصيد النص كالمعاملة كدس (قوله الانكسرة) الحامل ان شرط اعنائها سبعة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جارها واو واحد اعمولها وهو تنكيرهما واحد لاسمها وهو اتصالها بهما بزمه تأخيرا لخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً وأما قول المنصف وبعد ذلك الخبر انكسرة فذلك يعنى عن شرط الاتصال لصدة مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فاولم تكن نافية فهي زائدة لاعادله أو كانت لتنفى الوحدة أو الجنس لانصاعلت كدس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترضة بينهما وبين مجروره بكت بالازاد وضعت من لاشئ وجعلها الكو فيون حينئذ يعنى غير مضافة للنكرة واخرها جارها وسيد كرا الشارح يحذف النصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) اى هذه قضية ولا يا احسن قائل لها وهو منتر من كلام عوفى حق على رضى الله تعالى عنهم كما في شرح الجامع لاشطريت من الكامل دخله الوقص كما قبل ثم صار مثلاً الامر المتعبر (قوله ولا يسمى بهذا الاسم) فانه ان هذا كذب لكثرة التسمية به وأيضا ليس كل معنى توحده في المرة المقصودة بهذا الكلام أو ماناؤا يله بأنه على تقدير لا مثل أى حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة فيه ان مقصود التكلم نفي معنى انزل نفسه لا نفي مثله فالاحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العاى قضية ولا فصل لها أى لا قاضى يقبلها كقولهم لكل فرعون موسى يتنوبها اى لكل جبار قهار (قوله حنانا) مهملة فوفين اى رجة اى راجعا وفى نسخ حسان الحما وقبه ان علماء امامات الابعدر القائل لذلك الان يجعل الوصف ليس من كلامه كما يشد اليه قول الشارح كقولك (قوله انقبت) أى لضعفها بالنصل ووجب حينئذ تنكيرها كما مثاله فنيها على نفي الجنس اذهوه كرا للثاني كما يجب مع المعرفة جبرا لما قام من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم انشكر لرفعها (قوله غول) أى ش يغتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) اشار به الى عمله البنية الا تيسر في الشرح وفى قوله فاتحا قصور سيدشير البنا اشرار (قوله والثنان) منقول اول لاجعلا حذف تأوه للضرورة ومرفوعا مقعوله الثاني وألف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقدم مقعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا يا لك ولادى لك عند سيديه والجهو فأناب مضاف الكاف منصوب بالالف بلا تنوين والخبر محذوف أى لا يا لك سوجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهي في من ذلك لانه لم يقصد نفي أب عين بل هو من يشبهه اذهودعا بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لا دخل لالعى صورة المعرفة وقال الفارسي وابن الطراوة بألف فرد معنى جاء على لغة القصر أى ففتح مقدر على الالف كما عابه على تلك اللغة لاسمى عليها ولا ن شرط نصبها كونها مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما مر في المبني تحذف توينه لئلا يحدق تون بدى للتخفيف شذوذ ولأن خبره قول هو شبهه بالمضاف لوصفه بذلك والخبر محذوف وحذف توينه تشديدا به (قوله لا ثلاثة وثلاثين)

أى غير علم بان اريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لانه لو مثل له فيما ينظر وما اذا اريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حديثه يجب تعريفا ما بال فتحمل لا وتكرير مع شئ آخر مغشوف فان اريد بالثلاثة جماعة معينة بالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت فى الثانى فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان شبه المضاف يلزم اعرابه من اعراب البصريين وجوز ان كسان بناءه أيضا فلا ينون اجراءه ليجرى المقدر لعدم الاعتدال بالمعمول لاجتماع الكلام بدونه وأجاز النظم اعرابه غير منون بقوله تشبيها بالمضاف وعلى أحد هذين يخرج حديث ما منع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى لا جدال فى الحج ويمكن تخريجه على الاول يجعل النظر خيرا متعلقا بعدوف لا باسم لافيه ومفرد معنى لا شبهة بالمضاف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للقبول ولا جدال حاصل فى الحج وأجاز البغداديون بناءه ان عمل فى طرف كالآية ١٥ اسقاطى زيادة (قوله لتركه معها) هكذا على سبويه وكثير البناء مستدين باعرابه عند قوله منها وفيه ان التركيب انما يصلح عليه لا لفتح لاقتضائه التخييف لا لاصل البناء والابن يعليل وحضرمون واما بناء خمسة عشر وسبويه فليس للتركيب كاهى فالوجه انه بنى لنفسه معنى من الاستعارة لان النص على استغراق الجنس يستدعى وجود من الدالة عليه لفظا ومعنى ولذا صرح بها فى قوله

فقام يزود الناس عنها بسببه \* وقال الألامن سبيل الى هند

ولان قوتنا لا رجل فى الدار مبنى على سؤال محقق أو مقدر كانه قيل هل من رجل فى الدار فاجيب بالبنى على وجه الاستعراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وجعل عليه شبهة لا يقال التضمن المقتضى البناء ما كان بأصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لاناقول ذلك فى البناء الاصلى لا العارض ولا يرد أن هذا التضمن كنهن الحال معنى فى حيث انها مقدر فى نظم الكلام بدله لذكره فى البيت فلا يقتضى البناء كاهى لان ذكرها ضرورة وبني على حركة ائذا نابعروض البناء وكانت فتحة اللغزة (قوله فتحة اعراب) أى وحذف تنوينه للغة ورد بأنه لم يعد حذف التنوين لان المنع صرف أو اضافة أو وصف العلم بان أو ملاحظة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الى الخ) أى لان التنوين والجمع من خواص الاسماء فيعارضان على البناء ورد بانها واردة عليها والواردية قوة فلا يقوى على معارضتها بخلاف الذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو بازبان ولا قائل به وتظهر غرة الخلاف فى لاثنين كما فتى الصفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر التاء) أى بالثنتين بل لانه وان كان للمقابلة مشبهة لثنتين التبيين الذى لا يجمع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماء انظر الى انه للمقابلة (قوله انا الشباب) يروى أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فدل سمحله أى فى وذهب ومحمد بن عيسى عن عواقبه وصرح الاخبار بعن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجعل فيه المنذرى اللام مضارع لمن باب تفعيل خبر ان على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما بكسر الشين جمع أشيب او بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لى الشيب واللام بمعنى فى أى فى زمن الشيب والشاهد كسر ذات على هذه الرواية وروى بفتحها بالثنتين (قوله والرافعة لا عند المصنف وجماعة) أى سواء ركب مع الاسم او لا وهذا هو مذهب الاخفش الا فى محال سبويه اعلمها فى حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتوصل منه انه لا خلاف فى علمها فى الخبر طالع عدم التركيب وصرح به الثلوثين وبني ان برادلا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان فى الخبر فلا يلاولى أقاده الشمامسة (قوله ان لا واءها المبرد الى الخ) صرحه ان المبدأ

كأنى رجل لتركه معها  
وذهب الكوفيون والزجاج  
أن رجل فى قول لا رجل معرب  
وان فتحة فتحة اعراب لا فتحة بنا  
وذهب المبرد الى أن مسلمين وسليمان  
معربان واما جمع المؤنث السالم فقال  
قوم بنى على ما كان ينصب به وهو  
الكسر فقول لا لاسمات لك بكسر

التاء ومنه قوله

ان الشباب الذى محمد عواقبه

فيه تاء ولا لى الشيب

وأجاز بعضهم الفتح نحو لاسمات لك

وقول المصنف وبهذا الخبر ان

رافعه معناه انه يذكر الخبر بعد اسم

لا حرفا وعا والرافعة لا عند المصنف

وجماعة وعند سبويه الرافعة

لان كان اسمها مضافا أو مشبها

بالمضاف وان كان الاسم مفردا

فاختلف فى رافع الخبر فذهب

سبويه الى انه ليس حرفا تابلا

واغما هو حرف وقع على انه خبر مبتدا

لان مذهبه ان لا واءها المقدر فى

موضع رفع البناء والاسم المرفوع

بعدهما خبر عن ذلك المبتدا ولم

تعمل لا عند فى هذه الصورة

مجموع لامع اسمها ورد عليه ان الخبر حيث يكون عن المجموع فلا يلبط عليه التقى ويكون معنى  
 لا رجل قائم غير ال رجل قائم فمقد اثبات القيام لغير ال رجل وان نقيه عنه مذكور عنه وليس  
 من ادوا ايضا لا يكون المتبدل مجموع اسم وحرف غير ساكن وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسعها  
 كما أشار اليه اسم وان المتبدل في الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذي عمل في الخبر كماله قبل دخول لا  
 لكن لما كانت تجربته نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك قال الاشموني في مذهب سيبويه ان الخبر  
 مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل الا في الاسم فيمنعني ارجاع ما خالف هذه العبارة  
 اليه او لا يرد ان لا تذهب حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في شرح الكافية والتسهيل ان  
 لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لتفظ وهو باق بقدر اول ذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار مجمله  
 بخلاف ان قد نسخ لفظا ومجلا لقولها افاذ جميع ذلك الصبان (قوله الا في الاسم) أي لقرير مفعلا  
 ولم تعمل في الخبر لضعف شمهان حيث صارت حرف كلة وقال في المعنى الذي عنده ان سيبويه يرى  
 عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما ال رجل نظر بها بالنصب قبل ما زيد الفاضل  
 بالرفع أي ان نصب ظرف بتسمية اللفظ لا العمل كان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش  
 الخ) يظهر أثر الخلاف في نحو لا رجل ولا امرأه قائمان فعند سيبويه يجوز ان العامل في الخبر  
 بمجموع المتبدل من المعطوفين وعند الاخفش يتبع ثلثا يورد على خبر عاملان لا الاولى والثانية  
 فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة أما عند سيبويه  
 فيجوز تقدير معني عنهما ويكون جملته واحدة كذا قبل ورثا بها وان كانتا عاملتين في الخبر  
 الا انهما امتثلتا لفظا ومعنى فيجوز عملهما في ما في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا  
 قائمان افاذه المصريح والدما سبي قال الروداني والحق المتجه ان رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع  
 الحرفين لا لكل على حدة اذ لا يعمل معمول عاملين تماثلا ولا الاستحالة اثرين مؤثرين ولان  
 قائمان لكونه مثنى لا خبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولاً بمجموع  
 الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يدور قائمان وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والاخفش في  
 جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه بمجموع المتبدل من المعطوفين مثل زيد وعمرو قائمان وعند  
 الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا) سمي في محضرته في المتن  
 (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لا في الاسم الثاني وحده فان وجهه ثلاثة فقط  
 وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها ثمانية لانه  
 ان في الاول والنصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشموني اقتصر  
 على كون الاول مقفدا كالثاني كشمال المصنف وحيث تدفليس في الاول الانشاء بثلاثة في الثاني  
 أو الرفع بوجهه وان كان قول المصنف وان رفعت أو لا لتبصا بقطع النظر عن مثاله فيبدأ أكثر  
 لانه على منع نصب الثاني على رفع الاول أي وقع فتحه أو نضبه لكونه مضافا وشبهه يكون في الثاني  
 ثلاثة ومع رفعه سواء كان مقفدا أو مضافا وشبهه وجهان فالجمله خمسة عشر وأما الثاني فقيد  
 في كلامه بالمقرب بدليل انه خبر فيه بن التركيب وغيره قدس (قوله الثاني النصب) هذا أضف  
 الاوجه لان القياس مع وجود لا بناءه للنصبه وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم  
 لكونه مقفدا فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد (قوله على محل اسم لا) أي عند الناظم أما عند  
 غيره فاتباع اللفظ الاسم وان كان مبنا لتسميه بحركة الاعراب في العروض وعلى هذا فالحركة  
 اسماعية والاعراب مقدر رفعا ونصبا فتدبر اه مسبان وجوز الزمخشري نصبه بمفعول أي  
 لا يرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادى المقدر كذا في

الا في الاسم وذهب الاخفش الى  
 ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا فمقد اثبات القيام لغير ال رجل وان نقيه عنه مذكور عنه وليس  
 لا عامله في الجزأين كما علمت فمحمدا  
 مع المضاف والمشتبه به وأشار بقوله  
 والثاني اجعلنا الى انه اذا أتى بعد  
 لا والاسم الواقع بعده ما يعطف  
 ونكرة مفسدة وتكررت لا نحو  
 لا حول ولا قوة الا بالله يجوز فيه  
 خمسة أوجه وذلك لان المعطوف  
 عابه اما ان يبنى مع الاسمي الفتح  
 أو نصب أو يرفع فان يبنى مع الاسمي  
 الفتح جاز في الثاني ثلثه أوجه  
 الاول البناء على الفتح لتركيبه مع لا  
 الثانية وتكون لا الثانية عاملة  
 على ان نحو لا حول ولا قوة الا بالله  
 العلى العظيم الثاني النصب عطفا  
 على محل اسم لا وتكون لا الثانية  
 زائدة بين العاطف والمعطوف نحو  
 لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قول  
 الشاعر

التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه تون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الأولى وخبر  
 الثانية محذوف لدلالة الأولى عليه أي ولاخلة اليوم وهو ظرف لغو متعلق بالثاني والخبر محذوف  
 لما خبر واحد له ما لا ينسب ولاخلة وإنما أول لكل خبر ويعين هذا عند سيبويه أن نصب  
 الثاني على محل الأول لأن خبر الأول حينئذ مفعول بالمتداو خبر الثاني بل لأن لا الناصبة للاسم  
 ترفع خبره اتفاقاً فلو قدر خبر واحد لم يرتفع به بل من غير متعلقين وهو متعلق بأفاده المصريح وفيه  
 نظر أما ولا فإن لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج خبر بل الثاني معطوف على الأول  
 عطوف مقدر لاجل فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام جلة واحدة ثم على مذهب يونس  
 من أنه مركب معها وتون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانياً فكونه يعين لكل خبر عند سيبويه إلى  
 آخر ما قاله بعيد كما به الصبيان فانظره وقوله اتسع الخرق على الرافع يروي اتسع الخرق على  
 الرافع وهو بعينه قيل وهذا هو الصواب لأن الناصبة قافية (قوله على محل لاواهما) أي عند  
 سيبويه على التسامح المارفة لا يراد أن الأولى لكونها خارج المعطوف عما له لا تسلط على الخبر  
 فكيف تكون الثانية زائدة لأن العطوف في الحقيقة على محل الاسم فقط فنذكر (قوله زائدة)  
 أي بين المتعاطفين والخبر المحذوف متي عنهما فهو جلة واحدة (قوله وليس للأعلاف) أي  
 لوجود شرط الغاء وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الأول كما في  
 الزائدة فيجب لكل خبر ويكون من عطف الجمل كما إذا علت كليس (قوله هذا العرمر الخ) فتح  
 العين مبتدأ خبر محذوف وجوبا أي لعمركم قسمي والصغار يفتح الصاد المهملة فعين مججمة النذل  
 واليوان (قوله وان نصب المعطوف عليه) أي لكونه مضافاً وأشبهه مع كون الثاني مفرداً (قوله)  
 أعني البناء أي تركب مع النائية والنصب أي عطفاً على لفظ الأول والرفع أي للعالمين أو  
 اسمائها كليس أو زائداتهما عطفاً على محل اسم لا عند سيبويه لأنه لا فرق عنده بين المفرد وغيره  
 في كون محل الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني وبود ما مر عن شرح الكفاية من أن  
 لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء لا نظام مع بقائه تقدير الكين فيهما أن لا الناصبة للاسم  
 ترفع الخبر اتفاقاً فإذا كانت مع اسمها في محل المتداو لم يمتد المبدأ لا يعمل في شيء إلا أن يقال  
 الثاني والمنق كالتنسي الواحد فعلى أحدهما نعمل الآخر كما قاله في غير قائم الزيدان فتأمل  
 صبان (قوله الأول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر أن عند الجميع سواء عملت الأولى  
 كليس أو أهملت لتلايها وإعلان مختلفان على الخبر ويزن على الأول ~~كون~~ كون الخبر  
 منصوباً مفعولاً (قوله فلا غوا الخ) الغوا الباطل والتأنيم اللوم من قولك للشخص أنت والضهير  
 للجنة وما فاهو أي نطقوا به وهذا من قصيدة لامية لابن أبي الصلت يذكر فيه الجنة وأحوالها  
 وهو منلق من بيتين وأصله

فلا غوا ولا تأنيم فيها \* ولا حين ولا فيما لملم

وفيها لهم ساهرة وبجر \* وما فاهو والغوا الخ

والحين بالفتح الهاء لا والملم اللام والساخرة أرض يجدها الله تعالى يوم القيامة فالعني فيها  
 لهم بروجير (قوله ولثاني الرفع) أي على محل الثانية كليس أو أهملت وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم  
 محاسن (قوله ولا يجوز النصب) أي عطفاً على المحل أو تعاملاً لفظاً لتناهماً ما لا نصب محذوف  
 كما مر عن الزحطري فيجوز والحاصل أن الاسم إن كان مفرداً جاز في الأول البناء والرفع  
 الغاء أو عملاً كليس فتلا ثلاثة وفي الثاني سبعة بناءً ونصبه على محل الأول أو لفظاً أو محذوف

لائسب اليوم ولاخلة

اتسع الخرق على الرافع

الثالث الرفع وفيه ثلاثة أوجه

الأول أن يكون معطوفاً على محل

لاواهما لأنهما في موضع رفع

بالابتداء عند سيبويه وحينئذ

تكون لازامة الثاني أن تكون

لا الثانية عملت على ليس الثالث

أن يكون مرفوعاً بالابتداء وليس

للا عمل فيه وذلك نحو لا حول ولا قوة

إلا بالله ومنه قوله

هذا العرمر الصغار بعينه

لأنهم أن كان ذلك ولأب

وان نصب المعطوف عليه جازي

المعطوف الوجه الثلاثة المذكورة

أعني البناء والنصب والرفع نحو

لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة

جازي الثاني وخبرها الأول البناء

على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا

غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله

فلا غوا ولا تأنيم فيها

وما فاهو أبداً نعيم

والثاني الرفع نحو لا رجل ولا امرأة

ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز

النصب لثاني لأنه انما جازي فيها

تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا

ليست بناصبة فيسقط النصب

ولهذا قال المصنف وأن رفعت أولاً

لا تنصب

(ص) ومفرداته المني بلى \* فالفتح وانصب أو أرفع تعادل (ش) إذا كان اسم لامبينا ونعت بمقدريه ألى مفصل بينه وبينه  
بفصل جازي النعت ثلاثة أوجه الأول البناء على الفتح كتر كعبه مع اسم لا نحو لأرجل طرف الثاني النصب مرعاة لتحل اسم لا نحو  
لأرجل طرفنا الثالث الرفع مرعاة لتحل لا (١٤٦) وأما الآخر مافي موضع رفعه عنده موه كاتقدم نحو لأرجل طرف

(ص) وغير ما قبل وغير المقدر  
 لاتين وانصبه أو أرفع أقدّم  
 (ش) تقدّم في البيت الذي قبل  
 هذا أنه إذا كان النعت مقدرًا  
 والمنعوت مقدرًا أو وليه النعت جاز  
 في النعت ثلاثة أوجه وذُكر في هذا  
 البيت أنه إذا لم يمل النعت المقدر  
 المنعوت المقدر إلى فصل بينهما  
 بفصل لم يميز بين النعت فلا تقول  
 لأرجل فيها رفق رفق بينما ظرف  
 بل تعين رفعه فتقول لأرجل فيها  
 ظرفاً أو نصبه فتقول لأرجل فيها  
 ظرفاً وانما سقط البناء على الفتح  
 لأنه انما جاز عند عدم الفصل تركب  
 النعت مع الاسم ومع الفصل  
 لا يمكن التركيب كما لا يمكن  
 التركيب إذا كان المنعوت غير  
 مقدر فتقولاً العاجب لظرفاً  
 ولا فرق في امتناع البناء على الفتح  
 في النعت عند الفصل بين أن يكون  
 المنعوت مقدرًا كاملًا أو غير مقدر  
 وأشار بقوله وغير المقدر إلى أنه إذا  
 كان النعت غير مقدر كما ضاف  
 والمشبّه بالضاف تعين رفعه أو  
 نصبه فلا يجوز بناءً على الفتح ولا  
 فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت  
 مقدرًا أو غير مقدر ولا بين أن يفصل  
 بينهما وبين النعت أو لا يفصل وذلك  
 فتقول لأرجل صاحب رفقاً ولا غلام  
 رجل فيها صاحب رفقاً وحاصل ما في  
 البيتين أن إذا كان النعت مقدرًا  
 والمنعوت مقدرًا لم يفصل بينهما

[illegible]

وامرأة وامرأة ولا يجوز السماع على الفتح وحكي الاختفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فسكا ثم قال لارجل ولا امرأة  
ثم حذفت لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرافع (١٤٧) والنصب سواء تكررت لا نحو لارجل ولا غلام

امرأة أو لم تكرر نحو لارجل  
وغلام امرأة هذا كله اذا كان  
المعطوف نكرة فان كان معرفة  
لا يجوز فيه الالرافع في كل حال  
نحو لارجل ولا زيد فيها ولا لارجل  
وزيد فيها (ص)

وأعط لامع همة الاستفهام

مانسحق دون الاستفهام

(ش) انما دخلت همة الاستفهام

على لا النافية للجنس بقى على

ما كان لها من الفعل وسأرا لا حكم

التي سبق ذكرها فتقول لارجل

قائم أو لا غلام رجل قائم وأطالعا

جبلنا ظاهر وصكم المعطوف

والصفة بعد دخول همة الاستفهام

تكممهما قبل دخولها هكذا أطلق

المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي

كل ذلك تفصيل وهو انه ان قصد

بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام

عن التثنية فالحكم كذا كمن انه يثني

عليها وجيع مانسحق ذكره من

أحكام العطف أو الصفة وجواز

الانفصال فمثل التوبيخ قولك

ألا رجوع وقد شئت ومنه قوله

ألا رجوعا ومنه وان شئت

وان شئت عشت بمدهم

ومثال الاستفهام عن التثنية قولك

ألا رجلا قائم ومنه

ألا صبارا سلمي أم لها جلد

اذا ألقى الذي ألقاه أم لا

وان قصد بالا التثنية فذهب المازني

انها تثنى على جسيم كان لها من

الاحكام وعليه يمتحن المطلق

فالاولى حذف لا لعدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذفت ونويت  
وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو \* (تنبيه) \* البديل النكرة كالنعت المقصود  
نحو لا أحد رجل وامرأة نيبا بالنصب والرفع ولا يثنى على تركب مع البديل منه لانه على نية تكرار  
العامل فيبينهما فاصل مقدور وجوز بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فان كان معرفة  
تعين رفعه نحو لا أحد زيد وكرهها وكذا ابقاى في عطف البيان وأما التوكيد فالاولى في اللفظي  
منه كونه على النظم المؤكد مجزأ عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على انه  
لا يمتنع نكرة لان ألفاظه معارف اما على انه يتبعها فيعين رفعه لعدم تسطاط على المعرفة (قوله  
وأعط لا) قال سمي يمكن شعله للعامة عمل ان ليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيه مع الاول  
ايضا لانهما معا نعتيان وتكريرا (قوله فالحكم كذا ك) لكن مع التوبيخ كمن وقع الاستفهام  
عن التثنية قبله حتى فهم الشاويين عدم وقوعه (قوله ألا رجوعا) أي انك قد اذاع القبيح وهو  
اسم لا خبرها محذوف أي موجودا وهمة التثنية والانتكار والسيمة للشباب واذت أي  
أعلنت وانهم فيفتحن الكبر وقدرهم رما كتب دعافهم ورم اذا كبر وضعف كذا في المصباح  
(قوله الا اصطدار) الهمة تارة الاستفهام واصطدارا اسم لا واسم خبرها أو وصفته وانحر محذوف أي  
موجودا الذي ألقاه أم لا كناية عن الموت والمعنى اذا مات هل بقي اصطدارا سلمي زوجتي أم  
تجدلوا أم ماتت صله فاطمنا بسم امع الهمة تعيين أحد همتا ومنه مطبعة فتكون اضرا  
عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التثنية (قوله لا عملها في الاسم) أي ولا خبر  
لها انما بمنزلة أي فتقولك الاما كلام تام جملا على معناه وهو اني ماء فلا خبر لها لا لفظ ولا  
تقدرا كما قاله الدمامي والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا (قوله  
ولا يجوز انما) أي لانها كانت وهي لا تثنى (قوله بالرفع) مقتضى اقتضاده عليه جواز النصب  
على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله الاما ما باردا) ماء الثاني نعت للاول لجواز النعت  
بالخامد الموصوف يشق كررت بجل رجل صالح ويسمى نعتا موطنا فهو مثنى على الفتح لتركبه  
مع الاول و يمتنع رفعه عند سمي ولا يجوز عند المازني وبتعين تنوين باردا لان العرب لم تركب  
أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيدا لا بدلا كافي التوضيح لانه مقيد بالوصف والاول  
مطلق فليس مراد فله حتى يتركه ولا مساو له حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم التوكيد في قوله  
تعالى يا زينة ناصة كاذبة فكذا هنا وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح  
من متبوعه (قوله فبارب) بفتح الحجة والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أي صلح و فاعله ضمير  
العمرو أو تأت ثلثة ساكنة بين هذين مفتوحين ثم التاء أي أفسدت ويد الغفلات فاعله  
وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليد فاختللا  
واحتج المازني باليت على سبويه فقال مستطاع ما خبر لا فيل قوله لا خبرها أو وصفته لاسمها  
مرعاة لا لا بد لا فيل قوله بعدم ذلك وايا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورجوعا كونه  
خبر مقدم ما عن رجوعه والجملة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولي ولا خبر للا قال الروادي وتجويز  
الوصفية مكررة اذ لا شاك عاقل في أن المتي انما هو استطاع رجوع العمر لا العمر المذموم  
المستطاع رجوعه مستطاع هو الخبر بلا شك \* (تنبيه) \* ترد لا للتثنية وهي الاستفهامية

المصنف ومذهب سبويه ان لم يثنى لهما لا عملها في الاسم ولا يجوز انما و لا الوصف أو العطف بالرفع مرعاة لا بد من اسمها  
لثني قولها لا اما ما باردا وقول الشاعر  
(ص) وشاع في ذال الباب اسقاط الخبر



فتمدخل على الجنتين نحو أولان أولاء الله الخ لا يوم بأنهم ولا عرض والتخصيص فخصص  
بالفعلة نحو لا تحبون ان يغفر الله لكم إلا انما تكون قوما الخ (قوله إذ المراد الخ) إذا شرطية كما  
يشأ إليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هي إذا تعليلية لأن المراد لا يظهر في كل تركيب  
كما لا يتبع (قوله اذ دل دليل) أي متالي كوقوعه اجواب السؤال أو حالي بأن دل عليه السباق نحو  
فلا قوت أي لهم قالوا الاضرب أي علمنا وأكثرا لمحضه الخ جازون مع الاضرب لالة الله الله فرفع  
ما بعد الألى البدلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فهم من التسامح المار ففهم وجمع  
قول بعضهم من محل الاسم قبل النسخ وليس هذا مبنيا على عدم وجود الخبر لما مر عن شرح  
الكافية فقامل (قوله أغري من الله) المراد بالغري لا زعمها وغايتها وهو مقت من مرض محاربه  
لأنفعال النفس من فعل ما يستكره لا سبحانه على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته  
كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيرا كخوفا وغيره كضربة ولا يكسر أولها كما ظاهرا  
السكت مصباح (قوله ولا كريم الخ) قبل انه لخاصة وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحام  
والناجعة عند امرأته تسمى مارية خاطبة لها فاقدمت حاتم فقال النبي

هلا سألت النبيين ما حبسي \* عند الشتاء ذاما حب الريح  
وردا جزهم حر فاصرمه \* في الرأس منها وفي الاصل عقال  
إذا اللقاح غدت ملق أصرتها \* ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقصة الموزونة أو السنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها انقطع  
لبنها ليكون أقوى لها والاصلا جمع صلا وهو ما حول الذنب والانبج النهم لبها الخ في البياض  
واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط شديد ضرع الناقة للزرعها  
ولدها وأما في وتترك عند عدم اللبن والولدان جمع ولدين صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول  
من صبغته مقيته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (ظن وأخواتها) \*

(قوله بفعل القلب) مقدر مضاف فيهم (قوله جزأي ابتداء) بالإضافة لادنى ملازمة أي جزأي  
جاءه ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدأ يلزم  
الحذف أو المصدر أو غيره مما يتنع في كان الاسم الاستدعاء والمضاف إليه فيجزه نامة دما على  
أنه مفعول أول كأيهم ظننت أفضل بخلاف مكان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون  
استدعاء ما في البابين كأي كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فقام وما أو ما قول أبي  
النداء وجدت الناس أخبرته فله في اضممار القول أي مقول في كل واحد منهم اختاره بعبثه  
ومر مثله في كان ولا تدخل هذه الأفعال على المبتدأ أو الخبر إلا بعد استقامة فاعلم أي وجوده  
وذكره وان تأخر عنها فإن قلت نحو حببت زيدا عمر وصبر الطين خرفا ليس أصلهما المبتدأ  
والخبر إذ لا يقال زيدا عمرو ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح في الأول باعتبار  
التشبه على حذف الاداة وفي الثاني باعتبار الأول (قوله مع عدد) يتخفف الدال للضرورة وقمة على  
بأعنى أو حال من مفعوله (قوله الذ) بسكون الذال لغة في الذي وكاعتقد صلاته احتزبه عن جعل  
الذي من أفعال المقاربة وقد مر والى عني صروست أي (قوله وهب) بفتح فيكون أمر بمعنى  
ظن لأن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الخ يرى أنه من لحن الخواص ويرده  
قصته ان أبانا كان حمارا كذا في شرح الجامع (قوله والى) مبتدأ وكصير صلاته وبها انصب

إذا المراد مع سقوطه ظهور  
(ص) إذا دل دليل على خبر لا النافية  
للجنس وجب حذفه عند التمهين  
والطائمين وكثر حذفه عند  
الجازين ومثاله ان يقال هل من  
رجل قائم قد قول لا رجل وتحذف  
الخبر وهو قائم وجوب عند التمهين  
والطائمين وجوازا عند الجازين  
ولا فرق في ذلك بين ان يكون الخبر  
شبه ظرف ولا جارا ويجوز كالمثل  
أو ظرفا فيجوز أن يقال هل  
عندك رجل أو هل في الدار رجل  
فتقول لا رجل فان لم يدل على الخبر  
دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو  
قوله صلى الله عليه وسلم لا أحد غير  
من الله وقول الشاعر  
ولا كريم من الولدان مصبوح  
والى هذا أشار المصنف بقوله  
إذا المراد مع سقوطه ظهور

واحتزبه هذا عما لا يظهر المراد مع  
سقوطه فانه لا يجوز حينئذ الحذف  
كما تقدم (ص)

\* (ظن وأخواتها) \*

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء  
أعني رأى خال علمت وحدا  
ظن حببت وزعت مع عدد  
مجادري وجعل الذك اعتقد  
وهب تعلم والى كصيرا  
أيضا انصب مبتدأ وخبرا  
ش هذا هو القسم الثالث من  
الأفعال الناقصة لا ابتداء

خبره أى والأفعال التى بمعنى صيرت نصب بها أيضا ابتدأ وخبرها كاتصيها بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناطق بها للاختصاص وغيره مع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد المعقول أول والناسى يتكلم بخلاف المتعلقة به وهو سمعت كسمعت كلام زيد فتعدي لواحد فقط وقال الجوهري لا تعدي مطلقا إلا لواحد كسائر أفعال الحواس فإن كان كما سمع فذلك والأفقه حذف مضاف والتعدي بعد محال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله إلى قمين) قسمها غيره إلى أربعة فوجدوا تعديا لثلاثة فقط وجعل ونحو وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالباً وظن وحسب للرجحان غالباً والشارح أدرج الثالث فى الأول والرابع فى الثانى نظر اللغة فى قسمها وتقليد الأقسام ثم نبه عند ذلك على مجيئه لغیر ذلك (قوله فذال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لا يعنى أبصر أو أصاب زعمه ولا تعدي لواحد وما معنى رأى والأعتقاد فحصل كلام الرضى تعديها تارة لأثنين كراى الشافعى كذا أحلالا ولثلاثة قوله

رأى الناس الأمن رأى مثل رأى \* خوارى تركين قصد المخرج

وتارة لواحد ومصدر ثانى ما مضافا للأول كما ترى أو حشيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه وصريح هذا عدم الاحتياج حيثئذ لتقدير المعقول الثانى لأن هذا المصدر هو المعقول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجوز الاقتصار عليه وإن كان فى الدما معنى ما يحتاجه (قوله محمولة) أى قدرته وهو يتناول كبرياءه الموحدة كإن جنودا تعين لا كبرهم بالثلاثة (قوله أنهم يرونه الخ) أى يظنون البعث بعد أى تمتعا ونراهم أى نعلمه قريبا أى واقعا لأن العرب تستعمل البعد فى الثنى والتقرب فى الواقع فى الآيات الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتناول الظن قليلا نحو فإن علمه وهن مؤمنات وكان عليه ذكره كراى أى الماتى بمعنى عرف فستأى فى المتن والى من علم يعلم عنا كفرح يفرح رحافه وأعلم والمرأة علماء إذا انشقت شفته العذرا فلازم ويقال علمه يعلمه ككسر مكسر إذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفخ بالثاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر بإضافته إليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجرم والفاء أسباها ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا يعنى أى أصاب الشئ أى أقبه ولا تعدي لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا يعنى استغنى أى عن واحد للزوم الثلاثة ومصدرها الثلاثة موحدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجد بفتح الواو والأولى بتسليمها كفى القاموس (قوله دريت الخ) انشاء نائب فاعل وحى المفعول الأول والثانى الخوف وهو صفة شبيهة فالعلم بما فاعله أو مضاف إليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به وعمره من حرمه بخذف الناء والاعتباط بالعين المجبة من الغبطة وهى تسمى مثل حال التبعوط من غير أن يزل وعنه والظاهران المعنى فليعط غيرك أو فاعله بنوام اعتباط الغيرة كناية عن دوام أو صفة الجمدة قال أبو حنيفة ولم يعد أحدا نادى فيها بتدنى لفة وهابن وأعله ذنهما فى البيت معنى عات والتفهمين لا يتقاس اه لكن فى التوضيح وغيره أن ذلك قليل والأكثرتعدي لواحد بالياء نحو دريت بكذا فإن دخلت عليه الموهمة تعدي لا آخر بنفسه نحو ولا أدراكه بقيل الامع الاستفهام بتعدي الثلاثة نحو وما أدراك ما الضارعة لسان الجملة مسددة للمعولين والأوجه ما فى الجمع والمعنى انهم اسدست مسددة بالمفعول بالياء فقط وهى فى محل نصب باسقاط الجار كفى فكرت فهذا صحيح أم لا (قوله وهى التى بمعنى اعلم) أى لا التى فى نحو تعلم الفقه مثلا ولا تعدي لواحد أو الترق بينهما انه هذه امر يتحصيل العلم فى المستقبل

وهو ظن وأخواتها وتقسيم إلى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثانى أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذ كراى المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى وقول والثانى منها ما يدل على الرجحان وذ كراى منها غلبة حال ظن وحسب وزعم وعد ونحو وجعل

وهب فذال رأى قول الشاعر  
رأيت الله أكبر كل شئ

ومثال وأكثرهم جنودا  
فاستعمل رأى فيه لليقين وقد  
استعمل رأى بمعنى ظن كقوله  
تعالى أنهم يرونه بعد أى يظنونه  
ومثال علم عات زيدا خاك وقول  
الشاعر

علمك البازل المعروف فانبعث  
البلى بواجفات الشوق والامل  
ومثال وجد قوله تعالى وإن وجدنا

أكثرهم القاسقين ومثال درى قوله  
دريت الوفى العبد ناعروفا غلب  
فان اعتباطا بالياء فاستعمل  
ومثال تعلم وهى التى بمعنى اعلم قوله

بتعاطي أسبابه والاولى أمر بتحصده في الحال بما يذ كرم من المتعاقبات والكثير المشهور ودخولها  
على ان وصلتها فاستدسه فمقولها كقوله

فقلت تعلم ان للصمد غرة \* والاتصعها فانك خالته

وفي حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء الثاني قهر (قوله  
خلت زيد الخ) ومضارعها الحال والكثير فيه كسر الهمزة وعلى غير قياس كقوله

اخاللت ان لم تغض الطرف ذا هوى \* بسومك ما لا يستطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو طلع في مشيه أى عرج أو عوج فلازمة (قوله دعاني) أى سماني  
الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمها الهاعن الحلى واليا من خلتي مفعول أول والساني  
جمله لى اسم وقوله فلا أدعى به يظهر انه على تقدير الانكسار أى أفلا أدعى به والحال انه أول اسمى  
وقد فعل حال في ضمير من شئ واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب)  
أى بكسر السين بمعنى ظن والا كثر في مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس في

مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والخسبة بفتح السين وكسرها  
فان كانت بمعنى صار حسب أى ذا شقة ويأض ووجه فلازمة أى بمعنى عند تعددت لواحد  
وقعت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسب كسر أو حسبنا بالاضم والكسر  
وحسابا وحسابة وحسبة بكسر هـ فاموس (قوله رباحا) تمييز نظير وناقلا كناية عن الموت لثقل  
الشخص به (قوله زعم) أى لا بمعنى كفل أو رأى شرف وسادوا لا تعدت لواحد تارة بنقصها  
وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة لا بمعنى سم أو هزل بنصبة الجمع هو من الهزال والافلازمة  
أما الهزل ضد الجذبي في القاعل (قوله فان تزعم في الخ) اليام مفعول أول وجهه كت الخ ثان  
واجعل مضارع هو وفعاله خبر كان لا فعل تفصيل وانما رباحا لعل خلاف الحلم وهو الغضب  
والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والا كثر تعدى زعم الى ان وصلتها كعلم بخبر زعم الذين  
كفروا ان لن يعصوا وقوله

وقد زعمت اني تعبرت بعدها \* ومن ذا الذي يا عر لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السرا في الزعم قول مع اعتقاد صحيح أو لا فإذا قلت  
زعم فلان كذا فمعناه ظاهره معتد به وان كان اعتقاده غير صحيح إما على قول الجرجاني انه  
قول مع علم فمن أفعال اليقين وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم  
مطية الكذب أى مطية لنسبة الكذب الى الغير فإذا قلت زعم فلان كذا فكانت قلت كذب  
أى قال قول غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قاله

ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب أى هو يتوصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان اميرى نفسه  
من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بس مطية القوم زعموا اذ هو تذكير من الحكاية بالاسم  
للحكي لانك لا تارة ولزعموا لا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر انه ليس مراد السرا في

ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره فطعن في العلم قول أبي طالب  
\* ودعوني وزعت انك ناصح \* أى قلت ذلك عالمه بدليل قوله بعد

ولقد صدقت وكنت ثم أمينا \* ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أى قالوا ذلك معتقده لانه دليل  
ولذلك قال الفاكهى انه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله في الباطل فيه أى فإذا قلت  
زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كاليتب أو باطلا كما في الآية وقد تكون شكا فيه

فتأمل (قوله عد) أى لا بمعنى حسب المال ولا تعدت لواحد (قوله فلا تعدد المولى) هو لك زعمان  
تعد النفس قهر عدوها  
فبالغ بلفظ في التحيل والمسكر  
وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين  
ومثال الدالة على الرجحان قولك  
خلت زيداً أخالته وقد تستعمل  
خال لليقين كقوله  
دعاني الغواني عهن وخلتني  
لى اسم فلا أدعى به وهو أول  
وظعت زيداً صاحبك وقد تستعمل  
للدقين كقوله تعالى وظنوا أن  
لا ملجأ من الله الا اليه وحسبت  
زيداً صاحبك وقد تستعمل لليقين  
كقوله  
حسبت اتقى والوجود خير تجارة  
رباحاً اذا المراء أصبح ناقلاً  
ومثال زعم قوله  
فان تزعمى كنت أجهل فيكمو  
فانى شريت الحلم بعنك بالجهل  
ومثال عد قوله  
فلا تعدد المولى شريكى فى الغنى  
ولكن المولى شريكى فى العدم

قد كنت أجروا بعمروا جافولة

حتى ألبت بباي مالها

ومثال جعل قوله تعالى وجعلوا

الملك الذي هم عبد الرحمن

أنا لو قيد المصنف جعل بكونها

يعني اعتقد اختيارا من جعل التي

بمعنى صير قائما من أفعال التحويل

لأن أفعال القلوب ومثال حب قوله

قلقت أجزى أيا مالها

والأفصحى أمرها أيا

وتبه المصنف بقوله أجزى أيا على

أن أفعال القلوب منها ما يصب

مفعولين وهو رأى وما بعده مما

ذكره المصنف في هذا الباب ومنها

ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو

جسني زيد ومتعدى واحد نحو

كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالنسب

الاول من أفعال هذا الباب وهو

أفعال القلوب وأما أفعال التحويل

وهي المراتدة بقوله والتي كصبرا إلى

آخره فتمتعدى أيضا للمفعولين

أصلها المبدأ والخبر وعدها

بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين

أبريقا وجعل نحو قوله تعالى

وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه

هباء منثورا ووجب كقولهم وجبني

الله فدل على صيرتي وقته كقوله

تعالى اتخذت عليه أجرا واتخذ

كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم

خليلاً وترك كقوله وتركناهم

يومئذ يوحى في بعض وقوله

وربته حتى إذا مات ركنه

أخا القوم واستغنى عن المسع شارب

ورد كقوله

رحى الخلدان نسوة آل حرب

بقتل سعد بن مسعود

فرد شعورهن السود يسضا

من قبل حب والامر بهب قدر الزما

ابن بشير الصغاني وقيله

وأنى لأعطي المال من كان سائلا \* وأغفر له وفي الجاهل بالظلم

وأنى دسقى ما تلقى جازمالة \* فبأيضا عند الشداهد من صرم

أي قطع وانزاد بالولي الخليف أي أو صاحب أي لا تحسب صاحب هوين يتخاطف في الغنى

بل في الغنى بضم فسكون أي الفقر لأن كل الناس تملق في الغنى كما قال ابن دريد في مقصورته

والناس كالان بجنت عنهم \* في كل أقطار البلب لاد والقرى

عبيذى المال وان لم يطمعوا \* من غمره في جرة تشفى الصدا

وهم لمن ألقى أعداء وان \* شارحهم فيها أفاد وحوى

وقال آخر

حتى السكاب إذا رأت ذاثرة \* حنت إليه وحركت أذنانها

وإذا رأت وما فقير ما عدما \* هرت عليه وكشرت أسيانها

(قوله حنت) أي بمعنى ظنى لأن لا يعنى قصدا ورذا وساق أو حفظ أو كرم أو غلب في الحاجة من حاجيته

نحوه أي فاطنته فغلبته والاعتدلت لواحد في الكل ولا يعنى أقام أو يخل والافلازمة (قوله

أخافقة) بتووين أي لعدم اضافته وثقة صفة أي موقوفه أو بالاضافة أي أخافوق والمبات

الحوادث (قوله والأفصحى) أي ظنى هالكا (قوله أي صيرى) هو بهذا المعنى لازم الماضي لم يرباته

كامل والقدام الكسر عدو ومقصروا بالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله اتخذت عليه

أجرا) مقضى الشارح أنه يعنى صيرت ففعوله الاول أجروا الثاني علمه لكن فسرهما البضاي

بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى إذا مات ركنه) حتى ابتداء ومازائدة وجواب إذا قوله بعده

تعدى حتى ظالمالوى يدي \* لوى يد ماله الذى هو عاله

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لأن الصغير محتاج

إلى من يرزى القدر عن غفه وأتفه وتعتمد بالعين المجهة أي سترو بجده وأصل ترك كونهم أي معنى طرح

وخلى فلها مفعول واحد فظن معنى صيرتعدى لاشين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا بصرون

(قوله ردى الخلدان الخ) حدثان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القادموس وفي الصحاح

بفتحين يتجدد صباه فهو ردى بضم الرى وفسره العين باليسل والنار ومقتضاه الله معنى

حدث بفتحين بمعنى حدث فزونه مكسورة وعاليسه ففتح مرز لا مقدار أي مقداره من المصائب

وسعدن بفتح الميم من باب دخل كافي المختار أي حزن ويطلق على السرور أيضا كافي القاموس

فهو من الاضداد \* (تيسه) عليه بعضهم من أفعال التصير ضرب العامل في مثل كضرب الله

مثلا عبدا واضرب بهم مثلا أصحاب القرية بخلاف مفعول أول وما بعده ثان وعكسه ويند كنبذ

فريق من الذين الخ فكأن الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لبذل الطرف

يجب احتواؤه على فاعل عام له ورد الرواى في هذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولنا بمرت

الهلال بن الصباح على ابن بن طرف لا بصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق أن يندجعى

طرح ووراء ظرف له لا يعنى صير وما مضى فاختار في التسهيل أنه يعنى ذكره مثلا مفعول له

والمضروب الثاني بدل أو بيان (قوله وخص) اماما مضى مجهول ويربته آخر البيت أو أمرو ويؤيده

قوله اجعل كل ماله ركن وقوله وانوخصير الشأن ومن قبل حب صلة ما أي ما ذكر من قبله (قوله

والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره أنزما وبجمله خبر الامر رابطها المحذوف أي الزمه أو ان

ورد وجوهين البيض سودا

(ص) وخص بال تعليق والانعاما

كذا تعلم وتغير الماضي من

سواء جعل كل ماله زكراً  
(ش) تقدم ان هذا الأفعال قد سدت  
أحدهما أو أفعال القلوب والثاني  
أفعال التحويل فأما أفعال القلوب  
فتقسم إلى متصرف وغير متصرف  
فالمتصرف ما عدا باب وتعلم  
فيستعمل منها الماضي نحو ظننت  
زيداً فأما وغير الماضي وهو  
المضارع نحو أظن زيداً فأما  
والأمر نحو ظن زيداً فأما واسم  
الفاعل نحو اظن زيداً فأما  
واسم المفعول نحو زيد منظنون أبوه  
فأما فأبوه هو المفعول الأول  
وارتفع لقام مقام الفاعل فأما  
المفعول الثاني والمصدر نحو عيت  
من ظنك زيداً فأما وشئت لها  
كأما من العمل وغيره ما ثبت للماضى  
وغير المتصرف أشنع وهو ما باب  
وتعلم يغير أعم فلا تستعمل منها  
الاصيغة الأمر كقولها  
تعل شفاء النفس فهو عدوها  
فالبالغ المطلق في التحيل والمذكر  
وقوله

فقلت أجزئ أيا مالاً

والأفوهى أمرها الكا

واختصت القلبية المتصرفية  
بالتعليق والألغاء فالعلاقة هو ترك  
العمل لفظاً دون معنى لما منع نحو  
ظننت زيداً فأم فقولك زيد قائم لم  
تعمل فيه ظننت لفظاً لأجل المنع  
لها من ذلك وهو اللام لئلا يكتسبه في  
موضع نصب بدليل أنك لو عطف  
عليه نصبت نحو ظننت زيداً قائم  
وعمره منطلقاً فهي عاصلة في لزيد  
قائم في المعنى دون اللفظ والألغاء  
هو ترك العمل للفظا ومعنى

الأمر مفعول ثان مقدم لازم لجواز تقديم مفعول الخبر الفعلي على الاصح (قوله وتغير الماضي)  
مفعول ثان لأجبعيل والاول كل المضاف إلى الموصولة أو الموصوفة بجملة تركن أى علم ومن  
سواء ما حال من غير أى اجعل كل الأحكام التي علمت الماضى ثابتة لا غير حال كون ذلك الغير من  
سوى هب وتعلم لعلمت مفعولها (قوله وهو المضارع الخ) نية المحصر على خروج الصفة المشبهة  
لعدم صوغها من غير اللازم وانعل التفضيل والتجيب لأن الاول لا ينصب للمفعول أصلاً والثاني  
لا ينصب منعونين وان صبح صوغهما من القلي كزيداً علم من عمرو وما أعلمه صاب (قوله اناظان)  
أى انا رجل ظان فأنصبر في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر انا لان اسم الفاعل  
لا يعود وشبهه الاعلى القائب كما قاله بعض المحققين اه صحاحي (قوله الاصيغة الأمر) اما هب  
فأنفاق وأما تعلم فعند العلم وقال غيره بصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلا تخرج أى علمت  
قال اسم وقسمت مفعولها ان يدخلها التعليق والألغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفية الخ)  
واختصت أيضاً بان يسلمه سمد مفعولها وان وان وصاتهما وان كانتا في تقدير المفعول لخصمها  
المستند والمستند إليه صرح بها وهي حذفتها في لفظ المصدر المتصدي من الصلة لا في محل الجملة  
لانها ليست بعلاقة عنها ولا لكسرت أن ويجوز كون فاعلهما مفعولها غير من متصلين اسمي  
واحد كظننتي قائماً وخطيتي إلى اسم أن راء استعني والحق به في ذلك رأى الحلية والبصرية  
بكثرة نحواني أرائى أعصر خيراً وقوله

واقدر أرائى للرماح رديئة \* من عن عيني تارة وشمالى

وعدم وقوعه وحده معنى أى بقوله دون باقي الأفعال فلا يقال ضربتني اتفاقاً لئلا يكون الفاعل  
مفعولاً بل ضربت نفسي وظلمت نفسي لتغير اللفظان فان ورد ما بوجهه مقدر فيه النفس نحو  
وهزى إليك واضمحرك إليك جناحك أمسك عليك زوجك أى إلى نفسك وعلى نفسك بخلاف  
أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مفعولها في الحقيقة مفعولها في الحقيقة مفعولها في الحقيقة  
الفاعل ولا يوضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال ظننت نفسي عالمة وجوزها ان كسان فان  
كان أحد الضمير من منفصل جاز في كل فعل نحو ما ضربت بالايامى (قوله بالتعليق والألغاء) أى  
بجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة إلى غير المتصرفية منها فلا ينافى انه يشارك في الألغاء كل  
كزيد كان قائماً ذهب بعضهم إلى أن ما فيه مغالاة لازمة وفي شرح الكافية ما يساعده كذا في  
النكت ويشاركه في التعليق بالاشتغال خاصة غيرهن نحو فليظن رأيهم الأذى طعاماً فتبصر  
ويصرون بأبكم المقنون يستأون أيا ن يوم الدين ويستأونك أذى هو عرفت من أنت ونسبت  
أيمهم زيداً وعلم ان الجملة مع المعلق سادسة المفعولين ان لم ينصب الاول والاعسد الثاني  
كعلمت زيداً أو من هو قال بعض المغاربة فالعامل حذفت معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في  
محلها النصب على أنه مفعول ثان وقيل لاتعليق حيث لا ن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون  
في محل نصب ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيداً أبوه قائم ويؤيد الاول  
ما سبق في الشرح عندئذ لما ن لستم فان كان الفعل يتعدى لواحد فقط يحذف الجوف بالجملة في  
محل نصب باسقاطه كتركنت أهدأ صحيح أى في ذلك أو بنفسه فالجملة سادسة مفعول ان لم يترك  
كعرفت أيمهم زيداً إلا فالراجح انه يند منه كعرفت زيداً أو من هو لا حال لان الشايسة فقول بدل  
كل يتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشغال بالان تقدير والظاهر جواز ان الخلاق المتقدم في التعليق  
وعنده هنا أيضاً (قوله فالعلاقة ترك العمل) سمى بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكانه  
لم يعمل كالأمر المتعلقة لا من وجهة ولا مطلقاً لاساءة الزوج عثرها (قوله للمانع) هو اعتراض ماله

لأنه يجوز بدلت قائم فليس انظنت عمل في زيد قائم لاني المعنى ولا في اللفظ وثبت للمضارع وما بعده من التعليل وغيره ما ثبت  
لما مضى نحو ان زيد قائم واخواتها وغير المتصرفه لا يكون فيها التعليل (١٥٣) ولا الغاء وكذلك أعمال النحور نحو

صبر وأخواتها

(ص) وجوز الغاء لاني الابتدا

واو ضمير الشأن أولام ابتدا

في موضع الغاء ما تم

والتم التعليل قبل نفي ما

وان ولا لام ابتداء وتسم

كذا والاسم فقام ذاته انتم

(ش) يجوز الغاء هذه الأفعال

المتصرفه اذا وقعت في غير الابتداء

كما اذا وقعت وسطا ونحو زيد ظننت

قائم أو آخر نحو زيد قائم ظننت

واذا فوسطت فقبل الاعمال

والا لتمامها وان وقبل الاعمال

أحسن من الالغاء وان تأخر

فالانتهاء أحسن وان تقدمت استنع

الالغاء عند البصريين فلا تقول

ظننت زيد قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء

من لسان العرب ما يؤيدهم الغاءها

مقدمة أول على اسمها في

الشأن كقوله

ارجو وأمل ان تدفوني

وما حاله ليدنا من تنويل

فالتقدير ما حاله ليدنا من تنويل

فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول

الاول ولد بناسك تنويل جلة

في موضع المفعول الثاني وسننذ

فلا الغاء أو على تقدير لام الابتداء

كقوله

كذلك أدبت حتى صار من خاني

أني وجدت سلاك الشدة الادب

والتقدير اني وجدت لسلاك

الشدة الادب فهو من باب التعليل

وايس من باب الالغاء في شيء وذهب

صدر الكلام وهو جميع الملاحظات الالتمية بعد الفعل فتأمل عند لفظ الالتم لا تزول صدارتها بسبب  
عليها أو فيما بعدها تكون حشا وهو باطل (قوله للمانع) أي القضي بل معنوي وهو ضعف  
العمال بنوسطة أو تأخره (قوله وكذلك أقوال الخويل) أي لقوم لانهم انوثر في النوات بقلها  
وتجوز اليها والقضية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما انوثر في الاحداث انما خوذت من مفاعيلها  
الثانية فقلت وأنت ومنع من ذلك في هب وتعلل لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما  
كذلك وهما المراد بعدم الغاء ما ذكرناه يجب التصريح تأخر الفعل أو يتبع تأخره أصلا  
وبعدم تقدمه عدم دخول المعلق بعده أصلا لأنه يدخل وبأني والظاهر في ما الاول فحيزر  
(قوله لاني الابتدا) عطف على محذوف أي في حال توسط العمال أو تأخره لاني حال الابتداء  
أي جعل قبلهما فهنا ابتداء معنوي وفي آخر البيت اصطلاح في فقه الجناس التام للاختلاف  
معناها ما عدا اتفاق لفظهما ولا تضرب في الاول لكونها في نسبة الاتصال كما ذكر علماء البديع  
(قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتهاء الفعل والأقرب الاعمال كزيد قائما عالم لأن  
الغاء محذوف عنهم انما لم يثبت فينا قاض في الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعول وانما  
قوله وما حاله ليدنا الخ قول عباسي لا معنى ويوسم فلا تناقض فيه لا لتأخره على الشيء من أوله  
فتأمل ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والوجب الالغاء كزيد  
قائم ظني غالب لاستناع عمل المصدر مؤخر او نحو زيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها  
وقيل الفعل معلق بها لانها في الملاحظات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله  
سيان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل  
الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا تأخر قائم بضعف تقدمه عليه المعنوي  
(قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤخر كذا العامل بمصدر منصوب كزيد قائما ظننت ظنا والاقبح  
الالغاء انما هو كيدليل الاعتناء بالعمال والالغاء ظاهر في عدمه فيه ثم ما شبهه السنان فان كد  
بضم المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهما في المصدرية وكذا يقال في المتوسط  
(قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليهما شيء مما يتعلق بالجملة غيرهما كتي  
ظننت زيدا قائما فقبل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الاتيين  
لتقدم ومافي الاول وان في الثاني الالغاء على الأرجح (قوله وأمل) عطف حرف وهو لا يكون  
الابالوا وتدوم منصوب تقدير المضرورة على حدث أي الله أن احمو بأمل وأمل وأحال بكسر  
الهمزة فضعف من فقهه والتسويل بل العطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

أ كنيه حين أتاده لكرمه \* ولا أنفيه بالسوء اللقب

وملاك الامر بكسر الميم وفقهه اما يقوم به ويتوقف عليه والشدة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله  
والتقدير اني وجدت الخ) قيل يجوز نفي كل من البيت تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد  
كلاشوفي خلافا لما يؤيده صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها انما كسد  
الاثبات فتساقى التي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الاعم المصدر واللام فيجب كاحمر (قوله قائم  
لازم) أي اذا كان المعلق في المفعول الثاني كعلت زيدا من هو قائم يجوز نصب زيد لانه غير

(٢٠ - حضري ل)

المكوفون وبهمهم أو بكر الزيد وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون

الى تأويل البيتين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لانه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز تخفيف جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم

وهذا بخلاف التعليل فانه لازم



ورفقتي هو المفعول الثاني (ص)

ولا تجزئها بالادليل

سقوط مفعولين أو مفعول

(ش) لا يجوز في هذا الباب سقوط

المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا

إذا دل دليل على ذلك فإلّا حذف

المفعولين للدلالة إن يقال هل

ظننت زيدا قائما فتقول ظننت

التقدير ظننت زيدا قائما فحذف

المفعولين للدلالة ما قبلها عليه ما

ومنه قوله

ياي كلب أمراية سنية

تري حبهما عار على وتحسب

أي وتحسب حبهما عار على تحذف

المفعولين وهما حبهما عار على

الدلالة ما قبلها عليه ما ومنال

حذف أحدهما للدلالة إن قال

هل ظننت أحدا قائما فتقول

ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما

فحذف الثاني للدلالة عليه ومنه

قوله

ولقد نزلت فلا تظني غيره

مقابلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعاً فيه وهو

المفعول الأول وواقعاً هو المفعول

الثاني وهذا الذي ذكره المصنف

هو الصحيح من مذاهب النحويين

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز

لأيهم أو لأحد أحدهما فلا تقول

ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت

قائما تريد ظننت زيدا قائما (ص)

وكتن أجعل تقول إن ولي

مسئمة ما به ولم ينقل

بغير ظرف أو ظرف أو عمل

وإن ببعض ذي فصل يحتل

(ش) القول شأنه إذا وقع بعده

جمله أن تحكي نحو قال زيد عرو

منطلقاً وتقول زيد منطلقاً لكن

الجمله بعده في موضع نصب

أي به في خبر الأول وحذف خبر ما به لأنه عليه وآيته جمع أو أن ظرف للمفعول المحذوف أي  
يؤرقني أو أنه وحى ابتدائية وإذا الأولى شرطية وتجب في الأولى والنزل معنى ذهب وإذا الثانية  
نحائية دخلت في جواب الأولى والورد المنه أي الماء العذب والأك بالمد السراب الذي يرى وسط  
النهار كأنه ماء وبلا لا يكسر الموحدة ما به إلى الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء كذا الشاعر دقيقة  
له فأرقوه وخفوا بالسام فصار برأهم مناسما (قوله ورقتي هو المفعول الثاني) بحث فيه في المصنف  
بأن القصيدة وأي ذواتهم لا كونهم رفقة لأنه محقق قبل ذلك قال فرقتي حال لأنه بمعنى مرافق  
اسم فاعل لا يعرف بالأضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقة يفظه لأنما كما هو فرض كلام  
الشاعر على أن المراد هنا المرافقة الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحقة كما يعطيه النظر لا السديد  
أي أراهم محتمة عن يني فهو مفعول ثان جزموا بالاشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف  
حينئذ يسمى اختصارا والذي لدليل اختصار (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أم الثاني فافتقار  
لأن المفعول في الحقيقة مفعولان المفعولان كقيام زيد تحذف أحدهما فقط بالادليل كحذف جز  
الكلمة وهو شاع تحذف حذفتها عما عرفت في نفسه لأنه كحذف الكلمة بتمامها وهو سافح  
وجوزها أكثر من مطلقا والأعلى في أفعال الفاعل دون السمع ومنه سيويه والاختصاص مطلقا كما  
هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أي ما يعتقده حقا وظننته ظن السوء  
أي ظننته انقلاب الرسول والمؤمنين متقبلا ونحوهم يسمع يحل أي يظن مسموعه حقا فالحذف  
في كذا الدليل لأن أعنده علم الغيب يشعر بما في الأول بل ظننته أن لن يتقلب الرسول الخ  
أوضح دليل على ما في الثاني ويصح في الثالث يشعر بالأول وحال مخاطب الثاني (قوله في هذا  
الباب) أي لا نعدهم القائمه فيه بالحذف إذ يكون الخبر مجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم  
إلا يتجاوز أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الأفعال كما طبت وكسوت وضربت فالأخبار مجرد  
التعليل مفيدون لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد النائدة فافهم ثم يحل المتعذر إذا  
أريد مطلق علم أو ظن فإن أريد ظننت ظنا صحيحا وأريد تجدد الظن مثلا وأهم المظنون لنسكة  
فينبغي الجواز كافي الورداني وكذا إذا قيل يظن في كظننت في الدار أو عندك لخصول القائمه  
حينئذ كافي التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو وأبلغ في المعنى كافي الورداني والضمر  
في حبهما لآل البيت وهو للكيميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أي والله  
لقد نزلت وقوله فلا تظني غيره مقصود على ذلك القسم وخاء غيره للترول المقهور من زلات يمين متعلق  
بنزات وكذا بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعاً هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل التمهني  
أي فلا تظني غيره كإسماعيل ومتعلق بنزات محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكنتن) مفعول ثان  
لأجعل والأول تقول (قوله أو عمل) أي مفعول كإسماعيل في الشارح (قوله وإن يعص ذى) قال  
سم أو بكاه لأن أصل ضم الحاء إلى الحاء بنز الجواز وحينئذ فهذه الجملة تشبه أو لم ترد على  
ما قبلها وقال سيويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل بالكل وبشمله التمهني عن تتبع الرخص في  
الشريعات اه وقد يفرق بأن النبي احتراز عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لأن مذهب  
واحد كما هنا وهو يحل حديث أن الله يحب أن تؤتى رخصه فآل (قوله إن تحكى) أي بلقطها  
الاصلي بلا تغيير أعرابها سواها فطبق به أقبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع كقال زيد عرو ومنطلق أم لا  
كأقول أو قل عرو ومنطلق ويجوز حكاية، عنها أجماعا فآل أن تقول قال زيد انطلق عرو  
ولو حكمت قول زيد قائما أو قولك أنت بنحيل فلا أن تقول قال زيد هو قائم وقتله هو بنحيل  
كافي الرضى وأما الجملة المحونة كقيام زيد بالشر فصح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع



على المفعولية ويجوز اجراءه بحرى الظن فنصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصهم ما ظن والمثنون ان العرب في ذلك متدينين أحدهما وهو مذهب عامة العرب انه لا يحجرى القول بحرى الظن الا بشرط ذكر المصنف منها أربعة وهي التي ذكرها جماعة النحويين الاول ان يكون الفعل مضارعا الثاني ان يكون للمخاطب والى ما أشار بقوله اجعل تقول فان تقول مضارع وهو للمخاطب الشرط الثالث ان يكون مسبوقا باستنهام والى ما أشار بقوله ان ولى (١٥٦) مستفهام به الشرط الرابع ان لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بخبر ظرف ولا يجوز ولا مفعول الفعل فان فصل بأحد هما لا يضر وهذا هو المراد بقوله ولم يتصل بخبر ظرف الى آخره فقال ما اجتمعت فيه الشروط قولك تقول عرا مطلقا مفعول ثان مفعول أول ومطلقا مفعول ثان ومنه قوله

متى تقول الفاعل الواحشا

يجهل ان أم قاسم وقاسما

فلو كان الفعل غير مضارع نحو

قال زيد عمرو منطق لم نصب القول

منعويين عنده ولا وكذا ان كان

مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو

منطلق لم نصب أولي يكن مسبوقا

باستفهام نحو أنت تقول عمرو

منطلق أو سبق باستفهام ولكن

فصل بغير ظرف ولا مجرور

ولا مفعول له نحو أنت تقول زيد

منطلق فان فصل بأحدهما لم يضر

نحو أنت تقول زيد مطلقا

وأنت تقول زيد مطلقا أو عرا

تقول مطلقا ومنه قوله

اجعلها تقول بى أوى

لعمري أنت أعمدها علينا

ففى مفعول أول وجهها لا مفعول

ثان وإذا اجتمعت الشروط

المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر

مفعولين لتقول نحو أنتقول زيد

مطلقا وجاز رفعهما على الحكاية

نحو تقول زيد منطق (ع)

اعتبار بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحدا منعه (قوله على المفعولية) أى المفعولية عند الجهور لا المطلق وكأله مفرد فى معناها قلت شعرا وقصد لفظه كقوله ابراهيم أو مدلوله لفظ قلت كلمة أى لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به لقول الان هذه الثلاثة نصب لفظا لا تحكى خلافا لمنع الثانى منها وجعل ابراهيم متادى أو خبر المحذوف (قوله بحرى الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية اما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا فى المفرد الا النصب اجماعا وهو المدحج اجماعا فى العمل فقط مع بقاءه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبيين الشرح بقوله فنصب الخ وفى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل به الجهور على الثانى حتى عند تسليم عليه فالظاهر صحة تعليقه والقائه وكون فاعله وهو فعله ضميرين اسمى واحدا كل الظن الذى هو بعينه كما يبينه المصرح (قوله أربعة) زاد السميلى ان لا يتعدى بلام الجور والوجوب الرفع على الحكاية نحو أنتقول زيد عمرو منطق لانها تبعده من الظن لسكونها التلويح وقوا عدهم تشهد بذلك وان لم يذكره وزادى التسميلى كون القول حاليا ورده الاكثر بقوله

اما الرحيل فدون بعدد \* متى تقول الدار تحمينا

نصب الدار مع ان متى ظرف للقول فيجب له مسبقا وأجاب الموضع والدامنى بانها ظرف لتجملنا فالتسجيل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حيث دلل ان الشرط سبقه بالاستفهام ولو عن غيره كآلى الدامنى خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرحيل عاتق \* اذا تأمل أطن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعليق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال اما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله القاص) بضمين مخفف اللام جمع فلو ص وهى الناقاة السابقة مفعول أول والرأس صفة جمع راسمة من الرسم وهو التأثري فى الارض لسدة الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سرب الابل وبجمل من مفعوله الثانى ويروى يدين بدله ومتى ظرف له أى الظن النباى يدينه ما فى أى وقت (قوله ولا مفعول له) قال أبو حيان منسلة مع مفعول المعمول فيجوز ههنا تقول زيد اضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفون وأكثرا المصرين ما عدا اسميه وهو الاخفش (قوله نحو أنت تقول الخ) محله ما لم يجعل أنت فاعلا بقول محذوفا ناصلا للمفعولين والاجازة اتفاقا لعدم الفصل كذا فى التوضيح فاشتراكه شارحا لما نقله الموضع فى حواشى الالفية من ان المحذوف لا يتعلق به سوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انما هى للمذكور والفصول من الاستفهام ويجاب باليه غير متفق عليه فقد مرح بعضهم بان الحكم للمضمر مطلقا والمذكور مجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أى بشرط كونه بمعنى الظن عند الجهور كما مر واما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ فاجوز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا العر الله) الاشارة الى نصب صاده

وأجرى القول كظن مطلقا \* عند تسليم نحو قول دامت فقا (ش) اشار الى المذهب الثانى للعرب فى القول وهو مذهب الشاعر سليم فيجرون القول بحرى الظن فى نصب المفعولين مطلقا أى سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجعلت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قول دامت فقا فذا مفعول أول ومشتقا مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكتبت رجلا فظننا \* هذا العمر الله اسرا يننا فهذا مفعول أول انما الفاعل واسمرا يننا مفعول ثان

(ض) \* (أعلم وأرى) \* إلى ثلاثة رأى وعلم \* عدوا أذا صار وأرى وعلم (ش) أشار به هذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة  
فما قبل فذكر سبعة أفعال منها العلم وأرى فذكر أن أصلهما علم وأرى وانهما بابا همزة يتعديان إلى ثلاثة مقاعيل لأنهما قبل دخول همزة  
عليهما كانا يتعديان إلى مقعولين شيوخ زيد وعمران فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مقعولا ثالثا وهما الذي  
أن فاعلا قبل دخول همزة وذلك نحو أعلمت زيدا وعمران فلما أرى خالد أكرأ خالد فبدأ خالد مقعولا أول وهو الذي كان فاعلا  
حين قلت زيد وأرى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصيرهما كأن فاعلا مقعولا لأن كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها  
متعديا إلى واحد فشحوخ زيد وأرى خرجت زيدا وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى اثنين فشحوخ زيد خمسة فتقول  
أثبتت زيدا جبة وسياقي بيان ما يتعلّق به من هذا الباب وإن كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة كما تقدم في العلم وأرى (ض)  
وما لمفعول علم مطلقا \* للثاني والثالث أيضا حقا (ش) أي ثبت للمفعول الثاني (١٥٧) والثالث من مفاعيل علم وأرى

ما ثبت للمفعول علم وأرى من كونهما  
مبتدأ وخبر في الأصل ومن جواز  
الانفصال والتعلّق بالنسبة إليهما  
ومن جواز حذفهما أو حذف  
أحدهما إذا دل على ذلك دليل  
ومثال ذلك أعلمت زيدا أعرا قائما  
فالثاني والثالث من هذه المفاعيل  
أصلهما المبتدأ والخبر وهو عرو قائم  
وبجواز انفصال العامل بالنسبة إليهما  
نحو عمر وأعلمت زيدا قائم ونسبه  
قوله هم البركة أعلمنا الله مع الأكبر  
فما مفعول أول والبركة مبتدأ نوع  
الأكبر ظرف في موضع الخبر وهما  
الذين كانا مفعولين والأصل أعلمنا  
الله البركة مع الأكبر وكذلك يجوز  
التعلّق عنهما فقول أعلمت زيدا  
لعمر وقائم ومثال حذفهما للدلالة  
أن يقال هل أعلمت أحدا عرا قائما  
فقول أعلمت زيدا أمثال حذف  
أحدهما للدلالة أن تقول في عذبه  
الصورة أعلمت زيدا عرا أي قائما  
وأعلمت زيدا قائما أي عرا قائما  
(ص) وإن تعنيا الواحد بدلا  
همز فلا شيء به توصلا

الشاعر لا يعتقد العرب أن الضباب من مسبح بنى إسرائيل فحذف مضافين أي هذا مسوخ  
بنى إسرائيل بالنون بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام وأصح الأعلام وغيرهم هذا البيت  
على أنه لا يشترط عند تسليم تضمن القول معنى الظن لأن قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنّها  
ظنّت ذلك كما هو ظاهر واحتمل أن أسرار اثنين باق على جرهما لفظة بعد حذف المضاف السابق وهو  
شجرين هذا المفعول القول بعيدة لا يصلح رد الاحتجاج المبني على الظاهر والله أعلم

\* (أعلم وأرى) \*

في نسخ أرى وأعلم وكل وجهه وافقه هذا ما بعد الترجمة تديا والأولى تعادل فيها اللفظان بتقديم  
كل في محل أذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعد واقتض  
الدال مشددة ورأى وعلم مفعول مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميهما بقيدته وحليته نحو أذكر بهم  
الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكن المتأخر على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم  
من أفعال الباب خلافا لالاختلاف في ادخالها على الجميع قياسا على ما انخر وجههما عن القياس إذ  
ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة بدوئهم احتج بحمل عليه فيجب الوقوف عند ما سمع قولوه صار  
بعد دخولها متعديا) مثلها في ذلك التعديف وهو بابها البناء للمفعول والمطاوعة قائمتان  
يجعلان المتعدى لواحد لهما والمتعدى لأكثر من واحد (قوله وسياقي الخ) أي في باب تعدى  
الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حقيقة الواقع خبرا عن ما رأى والذي ثبت لمفعول علمت  
حقق للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقيد بحكم أو حال خلافا لما في جواز التعلّق  
والانفصال هنا بناء على المفعول أما المفعول الأول فليس له شيء من هذه الأحكام بل هو كاسم  
المفاعيل (قوله توصلا) أما ما مضى فالحق له لثنية تعانده على علم ورأى في البيت الأول كالف  
تعديا وأمر فالف بدل من النون الحقيقية وبو بدها وجود الفاعل في جواب الشرط بلا احتياج  
إلى تقدير قد لا مضى مجهول لا تدلّ على شيء من اللازم وعلى القول بجواز اجتماع التكاليف جعل  
تائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا لأن الفاعل ليس مفعولا به بل ليكون للاطلاق  
ولا الجارية له لتقدمه (قوله فهو به الخ) أي بذلك للدفع توهم أن التشبيه في بعض الأحكام لكنه

والثاني منهما كثاني اثنين كسا \* فهو به في كل حكم ذواتنا (ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة  
مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما ثبت لهما هذا الحكم إذا كان قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين وإما إذا كان قبل الهمزة يتعديان  
إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر فصور رأى زيد وعمر وعلم بمعنى عرف فنحو علم زيد الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو  
أثبتت زيدا عرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كاللغوي الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا  
درهما في كونه لا يصلح الأخبار به عن الأول فلا تقول زيد الحق لا تقول زيد درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الأول وحذف الثاني وإبقاء الأول  
وحذف الأول وإبقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل يقال حذفهما أعلمت وأعطيت ونسبه قوله تعالى فامانم أعطى وإنّي ومثال حذف  
الثاني وإبقاء الأول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا وأمنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو أعلمت  
الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثاني منهما إلى آخر البيت

بقتضى منع المعلق هنا كتاب كسا وليس كذلك لقولك بده \* ومن يعلق ههنا فإما \* لوفى بالمراد وانما ساجز التعليق هنا لأن علم العرفانية قلبية وأرى البصر به ملحق به اومن تعليقه أقوله تعالى رب أنرى كيف يحيى الموتى فجملة كيف الخ يمحى المنقول الثانى علق عنها ارى وقد يقال يصح كون كيف اسما دبر بالجر دأ عن الاستفهام على المنقول الثانى بمعنى الكيفية مضافة الى الفعل بعد ما على حذو يوم ينفع أى أرى كيفية احيائك كاقيل به فى آثم تر كيف فعل ربك (قوله نيا) هى وما عطف عليها بخذف العاطف مبتدأ خبره كارى والسابق بالخبر صفة أى السابق قبل قوله وان تعدوا ما بالواحد قال الزمخشري وتعد به هذه الأفعال الى ثلاثة انما هو تضمينها معنى اعلم لا لا يعمد الى الضعيف اذ ليس فى كلامهم ما يدخلان عليه اهـ ولم يسع تعديها الى ثلاثة صريحة الا وهى مسنعة للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا رد قوله تعالى ينشئكم اذا من قتم كل منكم فى خلق جديد لان جملة انكم سددت مسدداً الثانى والثالث اتعديق الفاعل عنهما باللام فليست صريحة (قوله ينشئ رعة الخ) التام مفعول اول نابت عن الفاعل وز رعة ثاب وجله بهى ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أى فى القبح جملة معترضة قد صدم التعريض بدم ز رعة لصفه عليه فى أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام انكارى أى أى شئ ثبت عليك فى عيادى اذا أخبرتنى بكسر اناه خطابا لاثنى وهى المنقول الاول نابت عن الفاعل وانباء ثان ودقنا ثالث وان تعودى على حذف فى متعلق بنيت المقدس كما قدرناه (قوله أو سعت الخ) عطف على آيات قبله ومنعتم ماض مع اوم وتسؤلون مجهول ومن استفهام انكارى والشاهد فى حديثه فالتام مفعول أول والهاء ثان وجله له علم الاول والثالث والاولاء بفتح الواو بمعنى العلما بالعلم كفى نسخ (قوله لم يلب) من بلاد يلبه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لانه لا ضم للام عليها وقوله لم يلبه أى لم يجرى بغيره موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثانى والثالث والتام هى الاول (قوله سوداء الغنم) لقب امرأه كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغنم بفتح الغين المعجمة فزنت بهواً بها ليسلى وقوله بعصر صفة لاهلى أى الكاشين بعصر وجله أعزدها حال مقدرة من ناء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (الفاعل) \*

هو لغة من أو جند الفعل واصطلاحاً حامى الشرح (قوله التام) أى ولولا هنا كطنت تخرج الناقص ككان وكلا (قوله المستند اليه) أى المرتبط به والمنسوب اليه فعل على جهته الانبيات والنبي وأتعلق بالانشاء قد دخل الفاعل فى لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لانها لاتسمى اصطلاحاً مستند اليها ولا منسوب اليها بل متعلقة بها والمتبادر الاستناد بالاصالة فنخرج البسند والنسب فان الاستناد فى ما تبعى وما ما فى التوابيع فلا استناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقى الذى هو الحادث لئلا يتكرر قوله أو سعتهم ولا حاجة لتعديد الفعل بالتام لخروج اسم كان قبله الاستناد لم يستند اليه أصلاً ما عالى انه الاحداث ابا بل على روابط وقيدوا لم يستندوا وهو الخ فظاهر وما عالى ان له أحد ما ملحقها والوصول والثبوت فلانه لم يستند للاسم بل لمضون الجملة وهو مصدر خبره مضافاً اليه ما معنى كان زيد قائماً محلى قيام زيدو كذا يقال فى افعال المتناوبة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بما يقدم اصالة لا خارج المبتدأ فى زيد قام وزيد قائم وقام زيد فانه استند اليه فعل وشبهه بكنهه مؤخراً لفظاً فى الاولين ورتبة فى الاخير لان هذا حكم من احكام الفاعل ذكره المتن وقوله بعد فعل الخ لا يقيد فمر به واستغنى فى ارجح ذلك

مفاعيل سبعة وسبق ذكر اعم وأرى وذكر فى هذا الباب خمسة بالاقية وهى نيا كقوله نيا ت زيد اعرفا فاما ومنه قوله

نبت زرة والسفاهة كاسمها بهى الى غراب الشعار واخبر كقولك اخبرت زيداً حالاً منطلقاً ومنه قوله

وما عالى اذا أخبرتنى دنقا وتعالى عليك يوماً أن تعودى وحديث كقولك حدثت زيداً ابكراً مقبلاً ومنه قوله

أو سعتهم ما تستلخون فن حدثته ولعلنا الولاء وأما كقولك أنبات عبد الله زيداً مسافراً ومنه قوله وأنبت قيساً ولم يلبه

كأزعموا خبر أهل اليمن وخبر كقولك خبرت زيداً اعرفاً غائباً ومنه قوله

وخبرت سوداء الغنم مرفضة فأقبلت من أهلى بعصر أعودها وانما قال المصنف وكأمرى السابق

لانه تقدم فى هذا الباب ان ارى تارة تعدى الى ثلاثة مفاعيل وتارة تعدى الى اثنين وكل قد ذكرنا ولا ارى التعدية الى ثلاثة فنبه على ان هذه الأفعال الخمسة مثل ارى السابقة وهى التعدية الى ثلاثة لا محتمل ارى المتأخرة وهى التعدية الى اثنين (ص)

\* (الفاعل) \*

الفاعل الذى كرفى أى زيد متبداً ووجهه نعم الفقى (ش) لما فرغ من الكلام على نواحي الاستدعاء فى ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل وانما به وسبق الكلام على نايه فى الباب الذى يلى هذا الباب فاما الفاعل فهو الاسم المستند اليه فعل

المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كما سيدينه (قوله على طريقة فعل) أي بفتحين وطر يقسمه هي كونه  
مبتدأ للفاعل ثلاثيا كأن وغيره مفتوح العين وغيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل  
أي يضم فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلى الصيغة لأنه يخرج به عن نوع وشبه السكون  
تخفيفا وإن أوجب عنه بأن المراد باصانها عدم ثبوتها للصيغة لولا عدم التصرف فيها (قوله أو شبهه)  
بالرفع عطف على فعل (قوله وحكمه الرفع) أي لأنه عدة الرفع أعراب العمدوا شار بذلك إلى أن  
الرفع المأخوذ من قوله كرفع أي ليس من تمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة  
المذكورة في المتن ورافقه عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد نصب شدودا  
عند آمن الأيس كما قال في الكائنة

ورفع مفعول به لا ينسب \* مع نصب فاعل رروا فلا تنس

سمع حرق الثوب السمسم وكسر الزجاج الحجر نصب السمسم والحجر ومثله قوله

مثل القنافة هذاجون قد بلغت \* خبران أو باغت سواهم هجر

يرفع خبران وهجر ونصب سواهم فأساسه ابن الطراوة فلا براءة فتلقى آدم من ربه كلمات نصب  
آدم ورفع كلمات ورد بالكان حذله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لأن التلقي نسبة من  
الخبين وقد يجير لفظه بأضافه المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو أسمعهم من قوله الرجل أمر أنه  
الوضوء أو بين والباء الزائدة تين نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كنى بالله شيئا أي ما جاءنا بشير  
وكنى الله وهو حديثه فوع تقديره وقبل محلا ويجوز في تأنيده الجري على اللفظ والرفع على المحل  
سواء جاز بالحرف أو المصدر قبل وقد يراد من الفعل جزم معناه المستعمل وهو الحدث فيكون  
أعمالا تأويلية يصدر فصح أن يسند إليه كسماعه بغير خبر ويضاف إليه كبريم يتبع ويجوز  
فاعله بأضافته إليه حتى ألغز فيه الدماميني بقوله

أي أعلاما الهنداني سائل \* فغسوا بفتحهم في يظهر السمر

أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه \* بجر ولا حرف بكون به الجسر

وليس بفتح كى ولا بجرور \* لذى الخفض والآنسان للبحث بظطر

فهل من جواب عندكم أستقيده \* فني بحسركم لا زال يستخرج الدر

قال الشنقي على المعنى وسبقه إلى الالغاز بذلت أبو سعيد فخرج من قاسم المعروف بابن لب النحوي  
الاندلسي فقال في منظومته التوثيق في الالغاز النحوية

ما فاعل بالفعل لكن بجره \* مع السكون فيه ثابنان

وجوابه ما أنشد ابن جني في أنشأ أص طرفين العبد قال

يجذنان فعلى نادينا \* من سنام حين هاج الصنبر

بشد التون وكسر الباء البعد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أراد منه الحدث أضيق إلى فاعله  
نقصه لكون الروي في السيف قبلها كما نقل كسر الراء إلى الباء التي أصلها السكون والخفان  
جمع حقة وهي القصعة والنادي الجنس والسمام على ظهر البعير وهو عز ماقية وعلى ذلك فهاج  
في محل جبر بأضافة حين إليه كما قبل في يوم يقع فة قال في الالغاز في فعل في محل جبر بالأضافة  
وفاعله بجر ورسا كن مرفوع أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن الضرورة مرفوع مجرور هذا  
وفي الصحاح ما نصه وصنابر الشاة شدة برده وكذلك الصنبر بشد التون وكسر الباء قال طرفة

يجفان فتهرى مجلسنا \* وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر يتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة

على طريقة فعل أو شبهه وحكمه  
الرفع والمراد بالاسم ما يشعل

اه وعلى هذا فالغرض من أصله باطل لأن كسر الباء اما أصلى نطاقه في غير البت ايضا وامام ضرورة  
 للتحقق من كونهم مع الروى على أصل التخاص وفرا من اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد  
 لانه منقول عن الراى بل هي مرفوعة تقدير اولو لا الروى للفظ رفعها فادعاء كون النشعل مضافا  
 اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب عن اشتوائى رد كون الفعل بسند اليه فتأمل والسند  
 بالفاء هو السند واما المجرور عند العرب خمسة اوسمة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح)  
 يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرنة المقابلة قوله وانقول (أى لوجود ساك ولو تقديره والسالك  
 هذا ان وان وما دون كى ولو نحو ولم يكفهم ناظر لنا لما يأتى للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لى آمنين  
 خشوعها \* بسر المرء مذهب الينا \* أى ذهابها ولا يقدر من الا ان المصدرية خاصة لعدم  
 ثبوت تقدير غيرهما نحو وما راغى الا يسير الخ أى لان يسير أى سير وليس عند البصر بين فاعل  
 مؤول بلا ساكن من الثلاثة قال الدماعى فى باب التوسية كروا عليهم أنذرهم بناء على ان  
 سواء جمعى مستوخبان وما بعد فاعله ولا تقع الجمله فاعلا بلا تاو بل أصلا فلا يقال يعجبني  
 يقوم زيد ونظير لى قام زيد خلا قال الكوفيون ولا وجهه لهم فى تمديد الهم من بعد ما راغى الا ان  
 ليس بمتعنة وسين لكم كيف فعلنا بهم لاحوال ان جله ليس بمتعنة ليست هى الفاعل بل مفسره له وهو  
 ضمير المصدر المقهور من الفعل أى تمديد الهم يد كما صرح به فى قوله يد الى من تلك القلوص بداء \*  
 واما كيف فسما فى الخ بمعنى كيفة وقيل تقع ان على عن فاعل قلبى بأى مدقوق وقال  
 الدماعى بعمالغنى بخصوص الاستفهام كآية لان الفاعل فى الحقيقة مقصود مضاعف محذوف  
 لانفس الجمله اذ المعنى سين لكم جواب كيف فعلنا قالوا لربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ)  
 الظاهر ان سقطة منه التعميم بقوله سواء كان مقرا بالصحة عطف قوله أو جله عليه أو ان قوله  
 غيره صفة محذوف أى مقدر غيره ويعلم من كلام الشرح ان قيد الاسناد الى الفعل مفعول عن قيد  
 تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسم كعبت من عطاء الله انما زيدوا مثله المية المية نحو أضراب  
 زيد (قوله كعبت من ضرب زيد عمرا) يتو من ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح  
 اضافته اليه لان الكلام فى الفاعل المرفوع للفظ ولا جعل عمرو هو الفاعل لكاتبه بالانطلاق على  
 ان اضافته المصدر لفعوله ثم ذكر الفاعل بعد قليل بل قبل خاص بالشعر كقوله  
 \* قرع القوارير أفواه الاباريق \* برقع أفواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك  
 الى دفع ما ورد على المصنف من انه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط وحاصل الجواب ان المراد  
 مرفوعى الفعل وشبهه الكائنين فى قولك الخ الخ ثم عطف فى الفعل بين الجاهل والمصنف (قوله  
 وبعد فعل الخ) إشارة لثانى أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ وسوغه بتقديم خبره  
 وهو انظر الى المختص ووجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للاستدعاء معنى لكون المراد به  
 العموم كما فى عمت نفس أى وبعد كل فعل فاعل فمقد انه لا بد لكل فعل من فاعل وانه لا يكون  
 الابعده وحده هى المقصودة هنا اما الاولى فتستقيم قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد  
 على عموم ان بعض الافعال لا يطالب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكدي نحو أناك أناك  
 الا لا حقون والمبني المجهول وكان الزائدة على الصحيح والتعلل المكفوف بما كملوا وطائما وكترما  
 وقيل ما فى ذلك مصدرية هى وما بعد فاعل وقال الشاطبى ان فلان زل ثبات الشيء القليل  
 وقد ترد للثني المحض فيمكن ان تكون حرف نفي كما لا فعلا بلا فاعل اه ولا يقع بعد هذه الالفاظ  
 الاجله فعليه فعلا ما ذكر كور واما قوله

صددت فاطولت الصدودوقلا \* وصال على طول الصدوديدوم

الصريح نحو قام زيد والمؤول به  
 نحو يعجبني ان تقوم أى قيامك  
 تفرج بالسنند اليه فعل ناظر بسند  
 اليه غيره نحو زيداً أو جملته  
 نحو زيد قام أبوه أو زيد قام وأما هو  
 فى قوله الجمله نحو زيد قام غلامه  
 أو زيد قام أى هو خرج بقولنا على  
 طريقه فعل ما أسند اليه فعل على  
 طريقه فعل وهو النائب عن الفاعل  
 نحو ضرب زيد والمراد بشبه الفعل  
 المذكر كور اسم الفاعل نحو قائم  
 الزيدان والصيغة المشبهة بصور  
 حسن وجهه والمصدر نحو عجب من  
 ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو  
 هيات العقيق والظرف والخار  
 والجور ونحو زيد عندك غلامه أو فى  
 الدار غلامه وأفعول التفضيل نحو  
 مررت بالفضل أبوه فأنوه مرفوع  
 بالفضل والى ما ذكر أشار المصنف  
 بقوله كرفعى أى الى آخره والمراد  
 بالرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل  
 أو يشبهه ان فعل كما تقدم ذكره ومثل  
 للمرفوع بالفعل عيالين أحدهما  
 ما رفع فعل متصرف نحو أتى زيد  
 والثانى ما رفع فعل غير متصرف  
 نحو تم الفتى ومثل للمرفوع يشبه  
 الفعل بقوله منبر اوجهه (ص)  
 وبعد فعل فاعل فان ظنور

حسب جعل وصال فاعلا محذوف يقصر يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله لضرورة  
 كذا في الغنى (قوله فان ظهر) أي الفاعل المذکور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم  
 المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لأنه لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل  
 الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أي الظاهر المفهوم من ظاهر  
 وخبره محذوف أي فالظاهر المطلوب وهو أي الحكم واضح والافهيم باستتاره وبهذا التقرير  
 ينتقى اتحاد الشرط والخبر بلا تكلف وهذا الشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظاً وتقديراً  
 ولا يجوز حذفه لأنه عمدة (قوله والاضحى) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز  
 كونه محذوفاً ويجب بان حذفه مخصوص بعرض قليله مسببة فناء لا يابق اعتبارها في التقسيم  
 وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكداً لبيان الجماعه والمخاطبة نحو ولا يصعدنك لا تضربن بكسر  
 الهمزة والاستثناء المرفوع نحو ما قام الان يداي ما قام أحد والمصدر ساعلى عدم تحمله الضمير لوجوده  
 كضرب يداي أو اطعام في يوم والتعجب كما معهم أي بهم خذف فاعل الثاني دلالة الاثر  
 عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعلية موضوع سادس وهو ان يقوم مقامه حالان قصد بهما  
 الفصل نحو فقلعهما رجل رجل فان أصله قلعهما الناس رجلا رجلا أي متساو بين كما في ادخلوا  
 الأول فالأول أي مرتين خذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه قصاراً كأنهما شيئ فواحد لا تعد  
 ان في أمثلة لقيام مقام الفاعل الذي لا يتعد دفعهما كرفع واحد لكن لم يتم بقبوله المجموع  
 من حيث هو مجموع جعل في أمثلة فينتج بينهما العطف كما يتبع في حلوه مع وضاد يس  
 واحد وهو ما قام وقعد لا يزيد لأنه من الخذف لا التنازع لان الاضمار في أحدهما يقصد المعنى  
 لاقتضائه في الفعل عنه وانما هو متين عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضر في أحدهما مع  
 الايمان بالآخر فلا يرد ما قاله وقد سارع في الباقي ما يمكن جعل ما في التعجب من الخذف  
 والايان بيان يجعل فاعل أبصر مستتر فيه بعد حذف الخار لا محذوفاً وأما المصدر فتحكي السيوطى  
 تحمله للضمير لتأوله بالمستتر فيضرب ما يعني ان يطمع ففعله مستتر لا محذوف  
 وأما في الاستثناء المرفوع فالتأويل اضطراراً ما بعد الاوكون الأصل ما قام أحدهم بظهوره للمعنى  
 ونظر التحدة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله له تسمى ببقية مع الدلالة عليه بهما قبله وكسره  
 فهو كالنائب وأما الفعل المجهول فاعله حذف فاعله له النائب مسدده ومثله يقال في رجل رجل  
 فاستثناء هذين من عدم الخذف استثناء مظهرى وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسافى  
 حذفه مطلقاً كما يجب حديث لا زنى ابن زنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حتى يشربها وهو  
 مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقوله ثم إذا كان غدا فأتى وردان الناعل في كلاهما مستتر  
 لا محذوف في يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير يعود الى روح المعسوفة  
 من الساق والتراقي أعلى الصدر وفي الاخير ضمير يعود لمادات عليه الخيال المشاهدة أي اذا  
 كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فأتى (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الا في الضرورة كما  
 نص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه في قول يمتنع مطلقاً لان الفعل وفاعله جزمى  
 كلمة فلا يقدم غيرهما على صدرهما فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً  
 والمقدم امام مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل محذوف نحو وان احل من المشركين استجارك (قوله)  
 فأجازوا التقديم أي تمسك بقول الزايد بفتح الزايد وشدة الموحدة

ما يعمل مثبهاً ومثبداً \* أجنده لا يحتمل أن يحدثا \* أم الرجال جفنا فعودا

رفع مثبهاً وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وبتدأ على الحال فتعين كونه فاعلاً لولا عدمه

فهو والاضحية استر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه

وهو الفعل وشبهه نحو قام الزيدان

وزيد قائم غلاماه وقام زيد ولا

يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول

الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم

ولا زيد قام على ان يكون زيد فاعلاً

مقدماً بل على ان يكون مبتدأ

والفعل بعده رافع للضمير مستتر

التقدير زيد قام هو وهذا مذهب

البصريين وأما الكوفيين

فأجازوا التقديم في ذلك كله وظاهر

قائدة الخلاف في غير الصورة

الاضحية وهي صورة الأفراد نحو

زيد قام فتشرب على مذهب

الكوفيين الزيدان قام والزيدون

قام وعلى مذهب البصريين يجب

ان تقول الزيدان قاما والزيدون

قاموا فتأتى بالتب واو في الفعل

ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى

قوله لا يعد فعل فاعل وأشار بقوله

فان ظهر الى آخره الى أن الفعل

وشبهه لا بد له من مرفوع فان ظهر

فلا اضمار نحو قام زيد وان لا يظهر

فهو مضمحل نحو زيد قام أي هو

(ص) وجرد الفعل اذا ما أسندا \* لاشئ أو جمع كلفا الشهدا وقد قيل سعدا وسعدوا \* والفعل للظاهر بعدم سند (ش) مذهب جمهور العرب انه اذا أسند الفعل الى ظاهر منتهى أو مجع وجب تحريكه من علامة تدل على التنبيه أو الجمع فيكون كماله اذا أسندا الى منفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول قام الزيدون ولا قل الهندات فتأتي علامة في الفعل الرفع للظاهر على ان يكون ما بعده الفعل مرفوعا وما اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حرف يدل على نسبة الفاعل أو جمعه بل على ان يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اساقى موضع رفعه والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجه آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده يدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المنفردة على الالف (١٦٢) والواو والنون مذهب طائفة من العرب وهو ينزل الخبر بن كعب كما نقل الصفار

في شرح الكتاب ان الفعل اذا أسندا الى ظاهر منتهى أو مجع أتى فيه علامة تدل على التنبيه أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الالف والواو والنون حرفا تدل على التنبيه والجمع كما كانت الالف في قامت هندس فاندل على التانيث عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هندس بقامت ومن ذلك قوله يولي قتال المارقين ينقسه وقد أسماه مبعودا وجميع وقوله يولموني في اشتراء النخيل أهل فيكاهو يعدل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بارضي فأعرض عن بالحدود النواضر فبعدهو جيم مرفوعان بقوله أسماه والالف في أسماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلي

عليه وهو يفتح الواو وكسر الهمزة كدعيل من التؤدة وهي التاني وهو عند البصريين ضرورة كما في قوله وقامواصال الخ ومن ينعمه مطلقا يجعل الخبر محنوقا فالسند الى حال مسنده أي يظهر ويبدأ وغير ذلك ويروي مشيما بالنصب على المصدر أي تثنى مشيما أو بالجر بدل اشتمال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل المعرّض على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التنبيه الخ) وانما لا يجر ومن علامة التانيث الحاجة اليه لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد بالباء وعدمها بخلاف التنبيه والجمع فان صيغتهما تأتي عن العلامة (قوله يولي قتال الخ) الضمير ليعرب عن الزيد والمارقين هم الخواارج من مرق السهم اذا خرج وأسماها أي خذله وفيه اسماها هذا قياسه أسماه وبالمعد بكسر العين أو فتحها الاجنبي والجميم القريب والصدقي (قوله يولموني) قياسه يولموني ويعدل بالضم من باب نصر كما في المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز جعل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كالتانيث ولئلا يكون الابدال أو تقديم النذر واجبا ولا قائل به (قوله أكوني البراغيث) حقه على الاصح أكوني أو أكوني بالتمام على هذه اللغة أكوني بنون النسوة كاهو الشأن في جمع غير العاقل وانما أتى بالواو والعلا غلظت بهم منزلتهم في الجور وانعدى المعرب عنه بالا كل مجاز (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مرود بانه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولقطه ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فسعاقبون صفحة ملائكة السابق والواو ضمير يرجع اليها ولا ملائكة بالليل مسندة الى لسان ما أجل أو لا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار قالوا وضهر عائدة على ملائكة المخذوفة كاصلها لكن قال سمع بعد كون الراوي مختصه ويجعل المخذوف ملا حظا بلا دليل فيعين جعل الواو حرفا للتسليم يكون الكلام ناقصا لعدم العلم برجوع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال ويرفع الفاعل فعل حذف \* كمثل زيد في جواب من وفي

مرفوع بقوله يولموني والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر آتيت ومعناه انه قد يوتي في الفعل المسند الى الظاهر بعد علامة تدل على التنبيه أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بان ذلك قليل ولا امر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعدم سنده لانه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذي بعده فاما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعرب عنها النحويون بلغة أكوني البراغيث وعربهم المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أكوني وملائكة فاعل يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) ويرفع الفاعل فعل آخر \* كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذ دل دليل على الفعل جاز حذفه وابقا فاعله كما اذا قيل لك

من قرأ فتنقول زيد التقدير قرأ زيد  
وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله  
تعالى وإن أحد من المشركين  
استجاركم فأحد فاعل بفعل  
محذوف وجوبا والتقدير وإن  
استجاركم أحد استجاركم وكذلك  
كل اسم مرفوع وقع بعد أن وإذا  
فانه مرفوع بفعل محذوف وجوبا  
ومثال ذلك في إذا قوله تعالى إذا  
السماء انشقت فالسماء فاعل  
بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت  
السماء انشقت وهذا مذهب  
جمهور النحويين وسألت الكلام  
على هذه المسئلة في باب الاشتغال  
إن شاء الله تعالى (ص)  
وتأنيث تلي الماضي إذا  
كان لا تلي كأت بهند الذي  
(ش) إذا أسند الفعل الماضي الى  
مؤنث لحقته ناسا كآت تدل على  
كون الفاعل مؤنثا لا فرق في ذلك  
بين الحقيقي والجازي نحو قامت  
هند وطلعت الشمس لكن اهما  
حالتان حال لزوم وحالة جواز وسألت  
الكلام على ذلك (ص)  
وإنما نازم فعل مضمحل  
متصل أو منهم ذات حر  
(ش) تلزم تأنيث التانيث الساكنة  
الفعل الماضي في موضعين أحدهما  
أن يستند الفعل الى ضمير مؤنث  
متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث  
الحقيقي والجازي فتقول هند قامت  
والشمس طلعت ولا تقول قام ولا  
طلع فان كان الضمير منفصلا لم يثبت  
بالتاء نحو وهند قام الألهي الثاني  
أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقيا  
التأنيث نحو قامت هند وهو المراد  
بقوله أو منهم ذات حر وأصل

لنسلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لأن الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ  
زيد) انما يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لأن الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل  
عليها أولى تصريح (قوله وتأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمعلوم  
(قوله تلي الماضي) مثله الوصف نحو فاعلة هند الأما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعل بمعنى  
مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا تلحقه تاء (قوله إذا كان لا تلي) أي مسند اليها ولو على وجه التلي  
والمراد به المؤنث حقيقة وهو ما لا يخرج من كماله أو النجاة أو محازا وهو ما لا يخرج له كالمسمن  
والارض أو تأنيثا كالكاتب مراد به الضميمة أو حكيما وهو المضاف لمؤنث كصدر القناة (قوله  
تدل على كون الفاعل الخ) قيد به ليكون محل البحث والاختلاف نائيه واسم كان ولو عبر برفع  
الفعل لتعلموا ان كان المرفوع المؤنث قد يجاوز التأنيث مستترا كان كما تله أو بارزا  
على تأنيثه ابتداء الحق أو علامته بالفعل ليكون كجزء منه كما هو احوال علامة الرفع في الافعال الخمسة  
بمفعولها (قوله فعل مضمحل) أي فعل فاعل مضمحل ويجزى التأنيث مستترا كان كما تله أو بارزا  
وهو مخصوص الان في نحو فاعلة متجاوزة للمؤنث وقفا لمتناها وقتن وقتن لجمعها فلا تلحقه  
التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر ونعمت امرأه هذ فان الفاعل ضمير  
مؤنث مستتر يعود على امرأه بعده لكن لا يلزم التاء في فعله لما سمي في في نعم الفاعلة هذا الزوم  
بأن وإن عطف عليه منذ كرهت قامت هي زيد كما يلزم التذكري في عكسه كزيد قام وهو هند  
ويحل تغليب المذكر بمطلقا قدم أو آخر اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد فاعلان (قوله أو مفهوما)  
عطف على مضمحل أي وفعل اسم ظاهر متهم الخ شرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يقيد البيت  
بعده وما قيل انه حذف هذا القديم الثاني يذكرك في الاول فبما ان معنى الاتصال في الضمير غير  
معناه المراد هنا كالايجازي وإن كان لازما له فالاولى ما حسمته (قوله تلزم تأنيث الخ) مثله  
في اللزوم وعدمه تاء المضارع المستندة لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي التأنيث ومع الضمير المتصل  
سواء كان كل منهما مقرودا أو متنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم الهندات كما سمي في  
في تأنيث الماضي أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كمتبرص الآن يعقون يبايعون فهل تشع حينئذ  
لذلك كآه الماضي أو لا يفجير (قوله ما قام الألهي) مثله انما قام هي (قوله حقيق الثاني) أي  
سواء كان البناء كفاطمة أو لا كزنب وبسنتي من الضمير ما لا يغيره من مؤنث كبر غوث فلا  
يؤنث فعله وإن أريد به مؤنث كان ذا التاء الذي لا يميز بين مؤنث فعله وإن أريد به مذكر بلا  
خلا في كنهه وبقره وشا دعما يفرق من جمعه البناء كفي السكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع  
براعى اللفظ فعمل ان الاستدلال على أن تله سليمان كانت أي بقوله تعالى فانت غلة وهم لعدم  
تجزؤها وكل ذلك في الحقيقي اما الجازي فذو التاء مؤنث جواز او المجرى مذكر وجوبا الا ان يسمع  
تأنيثه كشمس وأرض وسماه وقد نظمت ذلك فقلت

إذا سقط التفسير بين مذكور \* وأتى ففعل الكل أنشئه مطلقا  
لذي التاء وذكرك في الجسد يافتي \* كنهله مع رغوث فاعلم وحققا  
وان مبيرا أثبت لا تلي ولو خلا \* من التاؤد كفي سواء لتنتي  
وذاني الحقيقي لا الجازي فانه \* مع التام الوحيين في الحكم قدورق  
ومح حذفه إذ كروجوا سوى الذي \* بتقتل كشمس فهو بالتاء علقا  
(تتمه) \* حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكذا فيما اذا أريد  
معنى الاسم فان قصد لفظه جازت كير باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفاعل



مخرج خذت لام الكلمة وفهم من كلامه (١٦٤) ان التاء لاتنضم في غير هذين الموضعين فلا تنضم في المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع

الشمس وطلعت الشمس ولا في الجمع

على ما ساقى تفصيله

(ص) وقد يبيح الفصل ترك التاء في

نحو في القاضى بنت الواف

(ش) اذا فصل بين الفعل وقاعلة المؤنث

الحقيقية بغير الاجازات التاء

وحذفها والاجود الانثى فتقول

أتى القاضى بنت الواف والاجود

أنت وتقول قام اليوم هند والاجود

قامت (ص)

والحذف مع فصل بالافضل

كأن كذا لقائنا بين الملا

(ش) اذا فصل بين الفعل والقاعلة

المؤنث لا يجوز اثبات التاء عند

الجهور فتقول ما قام الاهدوما

طلع الشمس ولا يجوز ما قامت

الاهد وما طلعت الشمس الا التاء

وقد جاء في الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع الجراشع

فتقول المصنف ان الحذف منضج

على الاثبات يشعر بأن الاثبات

أبضا جائز وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار ان ثابت

في التثنية والنظم وان الاثبات انما جاء

في الشعر فجميع وان أراد ان الحذف

أكثر من الاثبات فغير صحيح لان

الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قد يأتي بالافضل ومع

ضميرى المجازى في شعر وقع

(ش) قد تحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيقي من غير فعل وهو

قليل جدا حتى سيمو به قال فلانة

وقد تحذف التاء من الفعل المسند

الى ضمير المؤنث المجازى وهو

مخصوص بالشعر كقوله

فلا من نعدت ودقها

ولأرض اقبل اقبالها

(ص) والتاء مع جمع سوى السالم من

والخرف وحروف الهجاء وقال القراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تترك في الشعر (قوله حرح)

أى بدل تصغيره على حرح وجعله على أ حراح خذت لانه وهى الحاء باعتبار ما فحق كدوم

وقد يعوض منها راء تدغم فيه الراء وهو بكسر الحاء فرج المراد كفى المصباح لكن المراد هنا مطلق

فخرج مدلاوط ولودرا كالطير (قوله الفصل) أى بين الفعل وقاعلة الظاهر فتضعف العناية به

لبعد عن الفعل وبصر الفصل كالعرض من التاء (قوله والاجود الانثى) أى كما يفهم من

تعبيره بقدر فرض الكلام في ظاهر حقيق التائى اما المجازى فنقل الدما ميق ان الاجود فيه

ترك التاء انما هو الفصل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كتر جدا في القرآن على

حذفها (قوله لم يجز الخ) أى لان القاعلة في الحقيقة تعد كحذف لاذ معنى ما قام أحد الاهد

وانما جاز المصنف اثباتها نظر للظاهر المفطو به ومثل الاسوي وغيره فقيمها الخلف وان كانا

مذ كرين لاكتسابهما التائى من المضاف اليه (قوله فما بقيت الخ) صدره لاذى الرمة

\* طوى النخز والجر ازماني غروضا \* فما بقيت الخ يصف ناقسه بالوزل من كثرة السفر

والنخز بجاء مسملة فزاي هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى ذهب والجر ازمع جرز

بجمع فراء فزاي أرض لاثباتها أو الغروض بمعنى بين بين ما را جمع عرض كنفوس وفلس كافى

الصحاح وهو زام التناقض والجر اشع جمع شرع كقفا فذوق فذى الضلوع المنقطة الغلظة

وأما الرقيقة فقد ثبت من الوزل ووجه الشاهد منه انما اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالابع

الضلوع وهى جمع فكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند عدم الفصل فليجوز في ما يجب فيه

الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما عترض به هنا (قوله وليس كذلك) أى ليس جائزا في

التثنية لو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح جواز ثنرا أيضا خلافا

للجهور وقد قرى فاصحوا لا ترى الامسا كنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصحبا مرفع

فلا اعتراض عليه والشئ الثانى من التثنية هو المراد (قوله لى مؤنث حقيقى) أى ظاهرا ما ضممه

فالظاهر انه لم يجمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في التثنية ايضا فقال

الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلا منة) بالتثنية على افعال لا كاس أو اهدا لها وما الثانية

فما له كأن والمزة السجاية البيضاء ودقت ودقها أى أمطرت كسطارها أو أبقى أى أثبت العقل

كثباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا ان ما عمن لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التائى

خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعدد السالم كان كزيد وفاطمات وطلمات وأمكنه ا

كهودوز بودا واسم جمع كنساء وقوم واسم جنس كشجرة وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء

لأنه لا يجمع أو الفرق مثلا واثباتها ولو لم ذكر اسم التثنية بالجماعة وهى من المؤنث المجازى

والفرح في نسائه فاطمات ليس شمس الجمع حتى يكون حقيقة مقابل لا حاد هذا مذهب

الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تائى جمع المؤنث السالم الحقيقي التائى لا كطلحات

وقرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيها ماضية كذا كور بخلاف

البقية ورواهاهم بقوله تعالى أمته بنو اسرائيل اذا جاءك المؤنثات وقول الشاعر

فبكي ساقى شجوهن وزوجتى \* والنظرون الى ثم تصدعوا

وأجب بفرض كلامهم فيما اذا سلمناه الواحد كما أفهمه التعليل اما ما تغير كبتين وثات فيجوز

فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبى وأما التذكير في جاءك فله فصل بالكاف وبهذا تعلم أن

ما ذكره المصنف وجازا عليه الشارح من جواز الأمرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل السالم

المؤنث ليس مذهبا بصريا ولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كفى التصريح وعلى

\* مذكر كالتاء مع إحدى اللين والحذف في نفع الفتاة استقصوا \* لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون جمع سلامة لمذكر او لافان كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لثلاث كالهنادي وجمع سلامة لمذكر كالهنادي جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقامت الهندسات وقامت الهندسات التاء اوله بالجماعة وحذفها التاء اوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع إحدى اللين الى ان التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة (١٦٥) لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التانيث بنية

كقوله كسر اللينة وكسرت اللينة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم وأشار بقوله والحذف في نفع الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في نفع واخواتها اذا كان فاعلها مؤنث اثبات التاء وحذفها وان كان مفعولاً مأمراً شأ حقبة فتاة في نفع المرأة هندية نعمت المرأة هندية وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس فعمول معاملة جمع التكسير في جواز اثبات التاء وحذفها الشبهة به في ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استقصوا ان الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الالفاظ احسن منه (ص) والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان يتصلا

وقد يبيح اختلاف الاصل وقد يبيح المفعول قبل الفعل (ش) الاصل ان يلى الفاعل الفعل من غير ان يتصل بينهما وبين الفعل فاصل لانه كالجزء منه ولذلك يمكن له آخر الفعل ان كان ضميراً مكملاً أو مخاطباً نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة نوا الى اربع متجركت وهم انما يكونون ذلك في الكلمة الواحدة فليد ذلك على ان الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة والاصل في المفعول ان يتصل من الفعل بان

مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري ان قومي يجوعوا \* ويقتل تجدوا لا بالي جمعههم \* كل جمع مؤنث أي جوازها وليس عندهم جمع يجب تأنيده أو تذكيره وأما لغز من قال أيا فاضلاً قد حذر كل فضيلة \* ومن عنده علم العو بص براد ابن جع تصحيح يمي مذكر \* وفي فعله تاء الاناث تزداد قائم يصح على مذهب البصريين أو المصنفين وجوب ترك التاء في سالم المذكر ويجوز عنه بما فيه ريب بناء الواحد كغنت به سواسر ايل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم التاني وهو كلفه رد حقيقاً وغيره قوله كالتاء مع إحدى اللين أي في أصل الجواز والافان التاء مع نحو لينة أرجح والحذف في جمع التكسير مطلقاً واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما لا بد مامتي والذي لا بأس به استواء الامر بين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أي بناء على ان آل في فاعل نعم للجنس لا للهدهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث مقصوده الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة في امر من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة خيف في نفسه لان من أفادت الجنسية بتخلاف ما قامت امرأة لتكون المراهبة الفرد وانما جاء اسمهم من التي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامر في الاول للمفضل عن البنفس ونقل ابن هشام ان التانيث في المقرن عن الزائدة كثر قال ويعين التذكير في كني بهن لا التزامه من العرب بفي ان الحكم لا يختص بالساند انهم الى الظاهر كما هو المذهب والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضاً كنتم امرأة هند كما صرح به السموطي (قوله والاصل) اي الرجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي في المتن ومن هنا الى الاخر من تعلقاته وبقى منها اغناؤه عن الخبر في نحو قام الزيدون وكونه لا يتبع بد اجاءا كـه في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد وعرفا لفاعل انجموع اذهو المستند اليه فلا تعسدا في اجزائهم وأما نقله ارجل رجل فن حذف الفاعل كما مر ايضاحه (قوله والاصل في المفعول الخ) قال سم لا يفتي عنه ما قبله لا حق لان الاتصال أصل في كل كائنة عن الخفش أي ان الاصل اتصال أحدهما بالآخر لا يمكن اتصالهما معاً (قوله وقد يبيح) بالقصر في الغنم قال جاجي وشايشي (قوله كراهة نوا الخ) تقدم في المغرب والمبني نقضه ونحو شجرة فافتره (قوله لما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسئلتان الاولى كون المفعول بماله الصركا ملط والاسم استفهام أي وكم الخبرية نحوكم عبيد ملك والمضاف الى ذلك كلام من تضرب أبضرب غلام من ضربت ومال كرجل اخذت الثانية كونه ضميراً متصلاً أي في غير باب سلبية وخلتية وكذا يجب تقديمه اذا وقع عمله في جواب ما فيه فصلها من الفعل اذا

يتأخر عن التفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل ان خلاع اسيد كره فتقول ضرب زيداً وعرفاً وهذا معنى قوله وقد يبيح اختلاف الاصل وأشار بقوله وقد يبيح المفعول قبل الفعل الى ان المفعول قد تقدم على الفعل ويحت هذا قسمان أحدهما ما يجب تقديمه وذلك كما اذا كان المفعول اسم شرط نحو أبضرب أبضرب واسم استفهام نحو أي رجل ضربت أو ضميراً متصلاً نحو ارم اتصاله نحو اياك فبعد فاعلاً خرت المفعول لازم الاتصال وكان يقال بعد ذلك فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم اياه اعطيتك فانه لا يجب تقديم اياه لانك لو أخرته لم يجر اتصاله وانفصله على ما تقدم في باب المضمرات فكنت تقول الدرهم اعطيتك واعطيتك



خازن الاضعف ما في كلامها هذا معنى كلام المصنف واعلم ان المحصور بانما لا يخلاف في انه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالا ففيه ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والقراء وابن الانباري انه لا يتخلو ما أن يكون المحصور بها فعلاً ومفعولاً فان كان فعلاً استعقده فلا يجوز ما ضرب الازيد عمراً وأما قوله \* فلم يدرك الا الله ما هيبت لنا \* فأول على ان ما هيبت مفعول بفعل مجذوف والتقدير درى ما هيبت لنا فلم يقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه فتقول ما ضرب الازيد الثاني وهو مذهب الكسائي انه يجوز تقديم المحصور بالافعال كان ومفعولاً الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشافعيان انه لا يجوز تقديم المحصور بالافعال (ص) فاعلاً كان ومفعولاً (ص) وشاع نحو خاف به عن

وشذ نحو زان نوره اشبح

(ش) أى شاع في لسان العرب

تقديم المفعول المشتمل على ضمير

يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو

خاف به عن عرفه بمفعول وقد اشتمل

على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل

وانما جاز ذلك وان كان فيه عود

الضمير على متأخر لفظاً لان الفاعل

منوى التقديم على المفعول لان

الاصول في الفاعل أن يتصل بالفعل

فهو مقدم مرتبة وان تأخر لفظاً

اشتمل المفعول على ضمير يرجع الى

ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم

المفعول على الفاعل في ذلكم الخلاف

وذلك نحو ضرب غلامها بآجر هند

فن أجازها وهو الصحيح وجهاً جواز

بأنه لما عاود الضمير على ما اتصل بما

رتبته التقديم كان كعوده على

ما رتبته التقديم لان المتصل بالتقديم

متقدم وقوله وشذ الى آخره أى

وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم

على المفعول المتأخر وذلك نحو زان

نوره الشجر فالفاء المتصلة بشور

التي هو الفاعل عائدة على الشجر

وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه

عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً

التي هو الفاعل عائدة على الشجر

وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه

عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً

التي هو الفاعل عائدة على الشجر

وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه

عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً

التي هو الفاعل عائدة على الشجر

وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه

عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً

فاعل هيبت جمع وشمة وهي كلام الشر والعدا وقولت فعله لانه جمع ونظر ان ضميره لعاذله (قوله الاضعف) مفعول زان تقدم وهو محصور بالاعلى الفاعل وهو كلامها والبيت نحو نون ليلى (قوله مذهب الكسائي) هو الذي في المتن والثالث هو الاصح اجزاء لا تجري انما في تقدير لهما تأخر عملاً كاذ كرفي الاول (قوله شاع في لسان العرب) أى والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياساً وقوله شذى قياساً وان شمع كثيراً ايضاً (قوله فن أجازها الخ) أى ومن منعها انظر الى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة مع عدم تعاقب الفعل به بخلاف زان نوره الشجر فانه عاد على متأخر لكن الفعل يتعلق به وعلى فيه فكان مشعوراً به (قوله مفعول) أى شعراً ونثراً وقوله وأجازها أى فيها أى عبيد الله الطول بالضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني بسكون الياء لان أصله كنى فغرب بابدال الكاف جيماً وليس منسوب بالجن كقديس وهم قول في ثالث هو الحق وهو جوازها شعراً لاتراً (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المتقدم وهو طاب الوالي المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه وذعر وأمر بسبى للمجهول أى خافوا جواب لما وهي اما نظري بمعنى حين منصرف بالجواب أى خوف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) يشهد القافي أى اعلى ورفع والسدى العطاء والذرا بالضم جمع ذرة بالضم والكسر كافي التقدوس وهي أعلى الشئ والشاهد في شطر به ظاهر (قوله ولوان مجد الخ) حسبان بن ثابت رضى الله تعالى عنه يربى بالمطم بن عدى أحدث رؤساء المشركين بحكمة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم ويصره قبل الهجرة وابقى جواب لو فعاود الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعمه وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء الكلاب المعاولات) قيل هو الضرب بالجارحة وقيل دعاء عليه بالاسنة لانهم انما تتعاولى عند طلب السقاء وعدى بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهبة (قوله أبا الغيلان) بكسر المعجمة وعن معني بعدو عبر المضارع في يجرى استحضار المعال الماضية وسنمخار بكسر الهمزة والنون وشهد المجرى رجل روى في القصص المسمى بالخوارج يظهر الكوفة للهمان ابن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القصة من أعلامه ثلاثين لغزاً مثله ففرض به المثل في سوء المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بحجة نيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل) \*

هذه الترجمة مصطلح المتصنف وهي أولى واخصر من قول الجهور بالمفعول الذي ليس فاعله لانه لا يشتمل غير المفعول بما يوجب كائناً في المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولانه يشتمل المفعول الثاني في نحو اعطى زيد ديناراً وليس مراداً وان اوجب بأن تلك العبارة غلبت على ما يوجب

والاصل فيه أن تنفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة ممتوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأويله وأجازها ابن جني عاود الله الطول

من الكوفيين وأبو الفتح بن جني وناهما المصنف وما ورد من ذلك قوله لما رأى طاب الوصل مع عاذروا \* وكلوا وساعد المقدور ينصرف وقوله كساحله ذلك الخ ثواب سودد \* ورقى نداء الذي ذرا المجد وقوله ولوان مجد أخذ الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً

وقوله جزى ربه عنى بن حاتم \* جزاء الكلاب المعاولات وقد فعل وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

\* وحسن فعل كايحز بن سمار فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائد على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسئلة وذلك

نحو ضرب بهال صاحب هند وقد تفل بعضهم في هذه المسئلة ايضاً خلافاً للحق في المنع (ص) (النائب عن الفاعل) \*

فيماله كميل خبر نائل

(ش) يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع وجوب التأخير عن رفعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو قيل خبر نائل خبر نائل مفعول قائم مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل على أن يكون مفعولاً مقدماً ما يل على أن يكون مبتدأ وخبره الجمله التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص)

فأول الفعل اضممن والمتصل

بالاخر اكسرف مضى كوصل

واجعله من مضارع مفتحا

كيتنبى المقول فيه ينتهى

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يسم

فاعله مطلقاً أى سواء كان مضارعاً أو

مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضى

ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال

ذلك فى الماضى قولك فى وصل وصل

وفى المضارع قولك فى ينتهى ينتهى

(ض) والثانى التالى المطاوعة

كالاول اجعله بالمازعه

ومثال الذى به الوصل

كالاول اجعله كاستحلى

(ش) اذا كان الفعل المبنى للمفعول

مفتحاً ساء المطاوعة ثم أوله وثانيه

وذلك كقولك فى تدرج تدرج

وفى تكسر تكسرو فى تغافل تغوفل

واذا كان متصلاً به وتوصل ضم

أوله وثانيه وذلك كقولك فى استحلى

استحلى وفى افتد افتد وفى انطلق

انطلق (ص)

عن الفاعل ليا كان دون غيره (قوله خبر نائل) فى الصحاح النوال الغطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لانيه المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أى اغرض اما لفظي كالايجاز فى نحو بمثل ما عوقبتهم والجميع نحو من طاب تسيرته حدثت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضا وعلقت رجلا \* غيرى وعلق آخرى ذلك الرجل

أى علقتها الله اى جعلنى احبها عرضا بلا قصد أو مدعى كالعلم به فى وخلق الانسان ضعفة اوجهه كسرق المتاع وابهاه كصدق على مسكين وتعلمه بصون اسمه عن لسانك أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير وتحقيره كطعن عمرو كراهة - معاً والحق قوله أنه وشجوز ذلك (قوله مقامه) يضم الميم لانه من أقام الرباعى (قوله فاعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورة كخنزير منه و اغناؤه عن الخنزير فى نحو أمضرب العبدان وعدم تعدده كمسند كره آخر الباب وثانيت العامل لثانيته وتجر يده من علامة التثنية والجمع على ماسم فيه وأصير ورنه مبتدأ اذا تقدم ولا يضرب تحذف هذه الثلاثة فى الظرف والمجروران الكلام إلا أن فى النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالأستدراك على قوله فاعله أى فى كل شئ لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله بالمالعة والحمد المأثور لم يمتدح ولا يرتفع نائبه الا بالاعمال المغيره وسم المفعول وفى ارتضاعه بالصدر المأثور بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جواز حيث لا ينس كيجبت من أكل الطعام يتوبن أكل ورفع الطعام أى من أن اكل بخلاف يجبت من ضرب عمرو اذا كان عمر مضر وبافسعين اضافته له على انه فى محض نصب على المفعولية كوصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أى ولو تقدير كميل وكذا قوله اكسر كذا فان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فالما أن يقصد ربحى غير الاولين أو يراد بقوله اضممن واكسر الاوليين وكذا يقال فى قوله متفتحا (قوله اكسرف مضى) أى فى لغة الاكثرو منهم من يسكنه مطلقاً كقوله \* لو عمر من البان والمسك انصر \* ومنهم من يفتح فى معتل اللام فتح قلب الساء الفاعل يقول فى رؤى زيد رؤى يفتح الهاء زق فى المعتل ثلاث لغات اقلده فى التصريح (قوله كيتنبى) من الاتعاض وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال اتعبت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير ومثل اليه واتعبت لفلان عرضته واتعبت السكين على حلقه عرضته والمقول بالخروج صفة لينتقى الاول يفتح الياء والثانى يفتحها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله نالمطاوعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كعلمته فتعلم وكسرتبه فتكسر وانما قيد نائبها بكونه نائباً لئنه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان نائبها فى المضارع ثالث فينبى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعول أول تحذف بفسره واجعله كالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤ كذا لا يعمل فيما قبله فلا يصير عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعله بنى الاشكال فى قوله كالأول لتقدمه عليه وقد مر ان الضمة فى انكسب ذلك كثيرا للضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل ناء انطاوعة متأشبهان كل تامم تعادز يأتهم وان لم تكن للمطاوعة كتجنز وتوالى وتغافل بخلاف ترمس الشئ أى رمس أى دفعته فلا يضم نائبها لعدم اعتداد يأتهم اذا الاصل التوصل لساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بانه اللام للجهول وقدمت عليه أكثرهم مطلقاً ولا يرد عليهم قراءوا ما الذين سعلوا يضم البين لحكاية الكساق ساعدت علينا ومنعه أبوا لبقا فملا لا يمدى بحرق كقام وحلس اخذوا خلقى الفعل خبر ابلاب خبر عنه بخلاف ما يعدى به فيجوز كره وقبل يجوز مطلقاً أو يتوب المصدر المعروف

واكسر أو أضم فالثاني أعل \* عينا وضم جاكوع فاحتمل (ش) إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكمت على نيرين ان تحملك (١٦٩) \* تختبط الشوك ولا تشاك

واختلاص الضم نحو قول وبوع ومنه قوله

ليت وهل ينفع شأ ليت

ليت شأ يبيع فاشتريت

وهي لغة بني دبر وبني فقعس وهما

من فصحاء بني أسد وان شاعلم وهو

الانسان بالقاء محرك بين الضم

والكسر ولا يظفر ذلك الا في اللفظ

ولا يظفر في الخط وقد قرئ في السبعة

قوله تعالى وقيل يا أرض ابعي ما لك

ويا ماء اقلني وغض الماء بالانعام

في قيل وغض (ص)

وان بشكل خفيف ليس يجتنب

ومالباع قد يرى الخوجب

(ش) اذا استند الفعل الثلاثي للمعتل

العين بعد ثبوت المفعول الى ضمير

مشكلم او مختطب او غائب فاما ان

يكون او ابيا او ابيا فان كان وابيا نحو

سام من السوم وجب عند المصنف

كسر القاء أو الاشمام فتقول سم

ولا يجوز الضم فلا تقول سم لا

يلبس بفعل التام فانه بالضم ليس

الا نحو سم العبد وان كان ابيا نحو

باع من البيع وجب عند المصنف

ايضا سم أو الاشمام فتقول سم

باع سم ولا يجوز الكسر فلا تقول

بعث ثلاثا يلبس بفعل التام فانه

بالكسر فقط نحو بعث الثوب وعذا

معنى قوله وان بشكل خفيف ليس

يجتنب أي وان خفيف اللبس في شكل

من الاشكال السابقة اعني الضم

والكسر والاشمام عندل عنه الى

شكل غيره لا لبس معه هذا ما ذكره

المصنف والذي ذكره غيره أن

عن الناعل بكسر الخاء وما الفعل الجماد فلان بيتي اتفقا أو ما شاء كان وكادوا خواتمهما فأجازهم سيبويه والجمهور ومنعه اوجبان بفتح الهمزة الى الواو وليست بكسوة لانه من قولهم المارفا أول الفعل اضمه (قوله أو أضم) يتل ففتح الهمزة الى الواو وليست بكسوة لانه من أضم الرباعي ومصدره الاشمام وأما القصر فتزاعم كل من اكسر وأضم فاعل فيه الثاني وحذف من الأول ضميره لكونه فضلة وعينا غير يحول عن نائب الفاعل أي أعلت عنه وضم مبتدأ أسوغه التقسيم وجاب القصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كجوع اليه على اسكان العين وقلها أو أرا (قوله معتل العين) الأولى هنا وفيما يأتي معتل بلاتنا يساوي عبارة المصنف لفظة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلاتغير كور صمد واعر وفاداني اللفظ معول سلبا به مسان (قوله ثلاثة أوجه) الكسر اعلاها والضم أرها (قوله حيكمت) بالياء وروى الواو وأوفاه الاشوي في شاهد الضم وضمه هاردا يصصف بالقوة الماتمة وهو وثقت ويد كرى سمعت قال الراد على نيرين أي طاقسين ولذا تحمله أي اذ حيكمت وتختبط الشوك أي قضر به من اختبط الشجرة قضرهم ابصارا ونحوها ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك اصفا (قوله شديا) اسم لبث الأولى ووج خبرها والثانية فاعل بفتح القصة دلالة على مرفوعة بالضة الظاهرة والثالثة موق كذا للاولى وما بينهما اعتراض والاستدغام انكارى وشي لمفعول مطلق استغنى أي لا تنفع لبثه اما لا مفعول به بخلاف العيني وروى بجابل هل (قوله لبثي دبير) بهمله فوحدة صغرا (قوله بالقاء محرك) بالميم فهو حال من الثاني في نسخ الايتان بحركة بين الخ والغياب على هذين في نسخ الايتان بالقاء محرك الخ وفيها انقاع حرفي جر يعني واحد يعمل واحد وهو ممنوع الاذن يجعل الباء الأولى مجرد التعدية والثانية للملابسة أو الثانية للتعدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤتى بحرف من الضمة قليل سابق وحرف من الكسرة كثير لاحق ومن ثم قصحت لياء قالة العالوي فالبينة على جهة الافرازا لا الشبوع والقراء يدعون ذلك روموا والاشمام عندهم بطل على الإشارة الشفنين في الرفع والضم عند الوقف على نحو سمعتين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي وهشام (قوله الى ضمير مشكلم) المراد به وما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور ضمير نحو بعنا وبعتما وبعدت الآن الغائب باللبس الاعتدال منه لكون النسوة قبايل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب خلاف الصواب ثم الأولى بدله أو غائب كافي في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذا لم يكن مكسورا العين كيفت والاشتماع فيه الكسر كما في لا الضم لان المبني للفعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك أن أريد بالشكل كيفية اللفظ وصيغة المعهودة لا يمكن لا يحصل له لبس الجوزول بغير فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلة الشمر طرية لانه متزامن الوقوع فان أريد بالشكل التحريك بجر كخاصة كان اطلاقه على الاشمام باغلب (قوله هذا ما ذكره المصنف) أي فان قوله يجتنب ظاهر في المنع وان احتمل الكراهة (قوله لا يجوز الخ) أي ولا يضر اللباس كالميل الى به في نحو مختار وتضار فانها مجتمعة لان الجمهور والمعاير وردان هذا الجال لا لبس كاهن الكفن في التكت عن أي حمان ان اللغات الثلاثة مسعوعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله الذي ثبت لتمام الخ)

(٢٢ - خضري ل)

الكسر في الواو والضم في الياء والاشمام هو المختار ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم في الواو

والكسر في الياء وقوله وما لباع قد يرى الخوجب معناه ان الذي ثبت لتمام من جواز الضم والكسر والاشمام ثبت انما المضاعف

نحو جوب فتقول جوب وجوب وان شئت أضممت (ص) وماله باع لما العلى بن \* في اختيار وانقاد وشبهه بخل

لكن الانصاف في المضاعف الضم فالضام فالكسر وفي ما عدا ذلك حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم  
والاصح الجواز قرأ علقمة ردت المساوئ ورتو العادوا بالكسر وقرأ الجماعة الضم الخصاص  
والنبايس الساني بأعر الجماعة مدفوع بولان الامر لا يقع به - دهاعلى ان اللازم بدون لواجمال  
للا ناس (قوله وهو مثل العين) أخذ هذا المتقدم من قوله يا خناروا فنادوا ونس بلازم بل مثله  
المضاعف كاستدوانهم فقيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمنزل حركة التاء) أى من  
ضم أو كسر أو إسماع (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصداً مخذوف أى وبخط قابل أو وصفه  
بالطرف بعده ان جعل صفة له أو عمل فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وحراً حقيقة خبره  
وبنيابة متعلق به (قوله وحرف جر) أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح بتعاطا ظاهر التسهيل  
وشرح الكافية من أن النسب هو المجموع ونقل ترجمته عن ابن هشام لكن قال في الاشتقاق  
لهذه اللفظة في ذلك أحد بل مذهب البصريين ان النسب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه  
بعد المبنى للفاعل في مثل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهو امر غريب عنه اذ الحرف لا حظ له  
في الاعراب أصلاً ٥ وعلى الثاني في المتن مضاف مقدراً أى أو مجرور وحرف جر وذهب السهيلي  
وابن درستويه إلى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وما فهم ذلك بقدر فقه خبره المصدر المفهوم  
من الفعل أى ضمير بهم يعود لمبادل عليه القول من حدث أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين  
أحدها والخيار مذهب البصريين (قوله ما لزم النسب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنه أصلاً  
كقط وعوض وإذا وصحرو مثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرحين كند ونم الفتح فكل ذلك  
لا يجوز اناسه لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر فلا يقال  
ما جى فقط ولا يجرأ اذ انما يدعى انابتهما واجزه الاخفش فقال جلس عنده كند نصبه على  
الظرفية مع كونه في محل رفع بالنسبة وقد جازى قوله تعالى لقد تقطع بحكمهم نادون ذلك كون  
الظرف في محل رفع فعلاً ومبتدأ مع نصبه عن الظرفية لكن المشهور ان تقطعه حينئذ بناء لضافته  
إلى المبنى لا عراب افاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطفت على قوله ما لزم الاعلى سحر ائلا  
باعتضى أنه يلزم النسب ابتداء وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهة وهو الجرحين (قوله من لزوم  
النسب) أى أو شبهة (قوله معاذ الله) صدر مني نائب عن اللفظ بقوله أى عوذ بالله معاذاً عما  
كان غير متصرف لعدم خروجه عن النسب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة  
فيه الخ) استند دمه أنه لا شوب من الظروف والمصادر الى المتصرف المختص فالتصرف من  
الظروف ما يشارك الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يشارك النسب على المصدرية كضرب  
وقتل والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع المخصصات ومن المصدرية ما ليس مجرد  
التأكيده بأن يكون مبنياً للعدد كضرب ثلاثون ضرباً أو نوع مخصوص كضرب ضرب أليم  
أو نوع مقصور دأب امره كقوله تعالى فن عني لمن أخيه شئ أى نوع عاتل أنواع الفسوس أو  
صدر من كل الورى أو بعضهم وانما جعل شئ مصدراً لافعه ولا بد لان عاتل لازم وجعله بمعنى ترك  
ضعف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى ترك بل أعفاه كافي البيضاء وأما النسب من المجرور وشروطه  
أيضا الاختصاص كما يفهمه قول الشاعر ح والجلس في دار وان لا يلزم الجارية طرفة واحدة  
كذلك من هذا المآل من لزوم الظاهر وكثروا القسم والاستثناء الملازمة له قسم به والمستثنى  
ولا يدل على التعديل كاللام والياء ومن اذا جاءت له أو ما قوله

يغضى حياً وبغضى من مهابته \* فلا يكلم الا حين يتهم  
فتائب فاعل بغضى ضمير المصدر أى وبغضى هو أى الأعضاء المعهودة وهو اعضاء الحياء أو اعضاء

(ش) أى ثبت عند البناء لا معول  
لمساكنه العين من كل فعل يكون  
على وزن افعل أو افعل وهو معتل  
العين الذى ثبت النسب ما ع من جواز  
الكسر والضم والاشمام وذلك نحو  
اختار وانتقاد وشبههما فيجوز في  
النام والقى ثلاثة أوجه الضم نحو  
اختاروا وقوله الكسر نحو اختار  
واقبيل والاشمام ويترك الهمزة  
بمثل حركة التاء والقاف

(ص) وقابل من ظرف أو من مصدر  
أو حرف جر بنيابة جرى  
(ش) تقدم ان الفعل اذا بنى للم  
يسم فاعله أقدم المفعول به مقام  
الفاعل وأشار في هذا البيت الى انه  
اذ لم يجد المفعول به أقيم الطرف  
أو المصدر أو الجار والمجرور مائة  
وشروط في كل واحد منها ان يكون  
قابلاً للنسبة أى صالحاً لها واختار  
بذلك مما لا يصلح للنسبة كالطرف  
الذى لا يتصرف والمصدر ما لزم  
النسب على الظرفية نحو حر اذا  
أريد به حر يوم بعينه ونحو عندك  
فلا تقول جلس عندك ولا ركب  
سحر لا تتصرفهما عما استقر لهما  
في لسان العرب من لزوم النسب  
وكذا صدر الى لا تتصرف فيوم معاذ  
الله فلا يجوز رفع معانك تقدم في  
الطرف وكذلك ما لا فائدة فيه من  
الظرف والمصدر والجار والمجرور

كائن من مهابة أو التقدير ويغضى هو أى الطرف أى تطبق العين من مهابة كما استقر به  
الروايات لأن الأغشاء خاص بالطرف فيسدل عليه وليس الجفون نائب الناعل لأنه لا يكون جارية  
التعجيل مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جهة أخرى ولهذا امتنع إجابة المفعول لأجله والحال  
والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى فالفصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق  
يدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه  
وجهد أن يستلم الجرف فعه الزحام فجلس بعد ما على كرسى بنظر القضاة في زين العابدين بطوف  
وهو أحسن الناس وجها وأطيبهم أرواحا لما انتهى للجعر نجي له الناس حتى استلم فقال رجل من  
الشامس هذا الذي هابته الشمس هذه الهبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن قيل اليه أهل الشام  
فقال الفرزدق أنا أعرفه

قوله القضاة هو بضم الفاء والضاد  
وشد الواو الاتساع كما في القاموس  
اه صححه

هذا ابن خزيمة عباد الله كلهم \* هذا الذي التقى الظاهر العلم  
هذا الذي تعرف الأطباء وطائفة \* والبيت يعرفه الركن والحرم  
يسكنه يسكنه عرفان راحته \* ركن الحطيم إذا ما جاز يستلم  
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله \* بجذبه أنبياء الله قد ختموا

فلا تتول سر وقت ولا ضرب ضرب  
ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك  
ومثال القابل من كل منها قولك  
سبريم الجمعة وضرب ضرب شديد  
وهو من يد

(ص) ولا ينوب بعض هذى إن  
وجد \* في اللفظ

بغضى حياء الخ إلى أن قال

من معشر حبه دين \* وكفروا قريهم ملحا ومعصم  
إن عد أهل النقي كانوا أعنتهم \* أو قبل من خير أهل الأرض قبل هم  
لا يستطيع جواد بعد ما يتهم \* ولا يداينهم قوم وإن كرموا  
من عرف الله يعرف أولي يثنا \* الذين من بيت هذنا ناله الأثم

تغضب عليه هشام حتى سمعته فارس بن الهيثم بن العابد بن أبي عشرين ألف درهم فردها وقال مدحت  
بته لا لأعطاه فارس بن قول له أنا أهل البيت إذا ذهبت أشأنا لا نستعده والله يعلم نيتك وشيئك عليها  
فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أى لأنه لا فائدة في استناد الفعل إلى المبهمة من المصدر والزمان  
أو أما كان لا تنههم الأولين منهم وضعوا الثالث التزاما فلا بد من تخصيصه بصحة ما ينشئ من الخصومات  
ولا عرفة فائدة المصدر تركه كذا الفعل لأن هذه غير فائدة الاستناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على  
انتماضه غير الضرب المبهمة لأن الضمير أشبه ما بها ما من الظاهر نعم أن عاد على مصدر مختص بلام  
العهد أو بصفة متحدة لدليل جاز كما مر في بغضى حياء الخ ومثله قوله تعالى وحيل بينهم وقوله  
وقالت متى يخل عليك ويعتال \* يسؤلك وإن يكشف غرامك تدرب

وقوله فبالشمن ذى حاجة جحدونها \* وما كل ما هو امرؤ وطائفة  
أى جحد هو أى الجحد المعهود والحاصل بالموت أو بغزة يدرب فى أحد التفاسير ويعتال هو أى  
الاعتلال المعهود والحاصل من المحو بدو أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح  
وغيره أى لا يصح جعل بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل إندم قصر فهما عند جهور  
البصر بين كافي التصريح نعم يجوز ذلك عند الإخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل  
رفع بالابتداء كما مر في عند وكذا عند من يجوز قصر فهما كافي قراءة قد قطع بينهما بالرفع ومودة  
بينكم بالخبر وقوله

ألم تر بأنى حيت حقتى \* وباشرت حد الموت والموت دونها  
بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما اللام والموت لا يصح جعل البيت الأخير ضمير ذى حاجة لأن  
الفعل لازم لا يبعدى إلى المفعول به فقه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب



مفعول به وقدير (ش) مذهب البصريين الا لاخفش انه اذا وجد بعد الفعل المبنى للمبسم فاعله مفعول به ومصدره و ظرف وجار ومجوز  
 تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضربا يندى افرم الجمعة امام الامير في داره ولا يجوز اقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد  
 من ذلك شاذ ومؤول ومذهب الكوفيين انه يجوز اقامة غيره وهو وجوده فتقدم وتأخر فتقول ضرب ضربا يندى او ضربا يندى  
 ضربا شديدا وكذلك الباقي واستدلوا بالآلة بقراءة أبي جعفر بجزي قوما كما كانوا يكبسون وقول الشاعر لم يمن بالعلية الاسيدا  
 \* ولاشئ ذا التي الا ذهدى ومذهب الاخفش انه اذا تقدم غير المفعول به عليه جازا فاعله كل واحد منهما مفاعلة ضرب في الدار زيد  
 وضرب في الدار زيد وان لم تقدم تعين اقامة المفعول به نحو ضرب زيد في الدار ولا يجوز ضرب زيد في الدار  
 (ص) وباتفاق قد يوجب الثاني من \* (١٧٢) باب كسافها التباسه آمن (ش) انما الفعل المتعدي الى مفعولين لم يسم فاعله فاما ان

مفعولاه لكن لم يذكر فلا يتبع انا به غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوبا يتبع الخافض  
 فتتبع انا به غيره مع وجوده كانا يتبع مع وجوده منصوب بنفس الفعل كخبرت زيد الرجل عند  
 الجهر وخلا فالنزع والتسهيل (قوله وقدير) أي شذوذ أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو  
 من العشرة (قوله الجزي قوما الخ) أي بناء بجزي للمجهول ونائب فاعله كما تأخر مع وجود  
 المفعول به وهو قوما وكذا لم ينعن مجهول وبالعلية انبأ مع وجود المفعول به وهو سدا أي لم ينعن  
 الله أي لم يجعل أحد يعنى بالعلية الاسدا وأقوله البصريون بأنه ضرورة والنائب في الآية ضمير  
 انغمر ان المفعول به من يغمر وأوغاه مافيه آتية المفعول الثاني وهو جاء وهذا هو الحق في شرح الجامع  
 ان الحق بالنسبة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان التصديق قباع ضرب زيد امام الامير انبأ  
 الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مدعواه غير خبر في  
 الاصل ولا أحد هما منصوبا يتبع الخافض كخبرت الرجل زيد (قوله لا يحصل لبس الخ)  
 أي ولا يذيعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضة كون الاصل انا به الفاعل معنى  
 فلا يدل على كون المتأخر هو المتأخر بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع لبس  
 لعدم المعارض فله كذا لا يذيعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يشبه كون المؤنث هو النائب  
 واما كونه آخذاً وأما خذوا فشي آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجب عنه بأنه يصح عنده حكاية  
 الخلاف وهو اده اتفاق جمهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان يحصل لبس  
 لان المعرفة آخقة بالاسناد وقبل المنع مطلقا طرد الالباب (قوله اذا قصد ظهور) أي بشرط ظهوره  
 فإذا اشرطه لا اذا تعليلية (قوله فتدقل غيرهما الخلاف) أي اجازة بعضهم حيث لا لبس كما  
 مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل في لانه ثاني مفعولي ظن فتقل الاتفاق غلط فانه  
 هشام \* (تنبيه) شرط انا به الثاني مع عدم اللبس ان لا يكون جملة والامتنع اتفاقا كما تمتنع في  
 غير الثاني الا انها حكيت بالقول لانها حكيمة كالفرد قصد لفظي نحو واذا قيل اهم لا يفسد وان  
 كان الثاني ظرفا مع وجود الاول ففيه الخلاف المارقي الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب  
 متعلقة لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجزوء نفسه خلافا لسم لانه مفعول الممتعلق لا لفعل  
 بخلاف من يريد كما (قوله فلا تقول ظن الخ) أي ان كلامها ما يصلح ان يكون ظنا وانما وظننا

(ص) في باب ظن وأرى المنع اشهر \* ولا يرى منع اذا قصد ظهور (ش) يعني انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين (قوله  
 الثاني منهما خبر في الاصل كظن واخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل كأرى واخواتها فالاشهر عند الكوين أنه يجب اقامة الاول  
 وتتبع اقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب اعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيد قائما ولا يجوز  
 اقامة الثاني فلا تقول اعلم زيد افرسك مسرجا أو اقامة الثالث فلا تقول اعلم زيد افرسك مسرجا ولا يجوز  
 اقامة الثالث وتقول الاتفاق أيضا ان المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يشعن اقامة الاول في باب ظن ولا في باب اعلم لكن يتقرب  
 ان لا يحصل لبس فتقول ظن زيد قائما واعلم زيد افرسك مسرجا واما اقامة الثالث من باب اعلم فتقول ان في الربيع وابن المصنف الاتفاق على  
 منعه وليس كما زعم فاعقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول اعلم زيد افرسك مسرجا فلو حصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن واعلم فلا  
 تقول ظن زيد اعلم على ان عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيد اقامة مطلقا (ص) ومما سوى النائب ما علما \* بالارفع النصب محققا

(قوله ونصب الباقي) أي لفظاني غير المجرور ومحال فيه والله أعلم

(الاشتغال العامل عن المفعول) \*

المفعول بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفع نارة ونصبه أخرى ١٥  
صيان وفيه أن أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزومه وقد كرر بعدة لمتنازع فيه  
مع أنه رفع ونصب فكان ينبغي على هذا الوسطية أيضا (قوله ان مضمرا اسم الخ) مضمرا فاعل  
يخذف يقسمه شغل وفعل مفعول لذلك المحذوف ومضمرا عنه ولفظه للاسم السابق والبساق في  
نصبه عن أي وهو بدل اشتغال من عنه بإعادة العامل بعينه وأل في المحل بدل عن الضمير على  
مدح السكونيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فاعلا عن كونه نصب لفظ ذلك الاسم كزيدا  
ضمير ما وحده كنهذا ضمير ما فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للضمير لان نصبه محلي  
أبدا هذا ما أشار إليه الموضح والاشعور وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره إلى أن اللفظ والمحل  
للضمير الشاغل والمحل للنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه ويجعله تعدى بالحرف كزيد امرت  
بمحذوف من إطلاق المزموم ونصب للفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى  
هذا أقامه في لفظه للضمير والبساق بنية متعلقة بشغل ويكون قوله الاتي وفصل مشغول  
يجوز جرحه بما بعد تخصص لان فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كانه كراوين  
سببه كزيد امرت بعلامه فلا تكرار (قوله السابق) نصب بمحذوف يقسمه نصبه وأقام  
بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أيضا) أي حذف ضمرا أي ضمرا احتما كما سجد كره  
الشرح لانصبا احتمالا في نصب التفصيل الاتي (قوله ان يقدم اسم) أي واحدا لانه  
نكرة في الانبات فيشيد ان المشغول عنه لا يتقدم اتحاد العامل المقدر لانه لم يسم ولم يزد  
وعمر اضربته حافكا لاسم الواحد بسبب العطف واجازه الاخفش ان عمل المقدري متعدد  
كزيد امره ما أعطيه ما فان تعدد العامل المقدري جاز كما في الرضى كزيد اخذ غلامه ضمير به أي  
لايت زيد اخذت اخذ ضمير بعلامه وأقام أيضا اشتراط تقدمه واماض به زيد اقبلت اشتغالا  
بل ان نصب زيد قبل من الهاء ورفع ضمرا مؤخر وشترط نفسه أيضا قوله الاضمار فلا يصح  
الاشتغال عن حال وتيميز ومصدر مؤخر كزيد ومما يحتج به بالظاهر كزيد في الضمان لكن  
سواء في الفعل والمفعول المطلق بآية الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا أن يكون فيه خلاف  
وكونه مستقرا لما بعده فلا اشتغال في جملته كزيد كرهه وكونه مختصا لا كرهه مختصا ليصير رفعه  
بالابتداء وان عين نصبه لعراض فلا اشتغال في ورهانية استدعوا بل المنصوب عطف على  
مفعول جعله لا يتقدر بضاف أي وجب رهانية وابتدعوها صفة كافي المعنى (قوله ويتأخر عنه  
فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذ كر شرطه الاتصال بالاسم السابق كإساقى وصلوحه  
للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم  
الفعل والحرف والفعل الجامد كعقل التعجب لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم  
يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز قد قدم مفعول الاولين وخبر الثالث كزيد  
لست مثله أي يا نبت زيد لست مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل بشرطه كونه  
ضمير الاسم السابق وسببه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بفتح الحاقه من القطع بعد التيميز  
١٥ صيان ومراد الشارح بعلمه فيه خصوص النصب بدله لاني كلامه مقتضى ذلك مفعول  
المنصف نصب لفظه وقوله فالسابق انصب الخ أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان

(ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل

حكم الفاعل فكما أنه لا يرفع الفعل

الا فاعلا واحدا فكذلك لا يرفع

الفعل الا مفعولا واحدا فلو كان

الفعل معمولا فأكثرت واحدا

منه مقام الفاعل ونصب الباني

فقتول أعطى زيد زهدا وما أعلم زيد

عمر أقالما وضرب زيد بضر بأشيدا

يوم الجمعة امام الأمير في داره (ص)

(في اشتغال العامل عن المفعول) \*

ان مضمرا اسم سابق فعلا شغل

عنه نصب لفظه والمحل

فالسابق انصبه بفعل أضمر

حتما ووافق لما قد أظهر

(ش) الاشتغال أن تقدم اسم

ويتأخر عنه فعل فقدم في ضمير ذلك

الاسم السابق أو في سببه وهو

المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال

المشتغل بالضمير زيد اضرب به وزيدي

مررت به ومثال المشتغل بالسبي

زيد اضربته غلامه وهذا هو المراد

بقوله ان مضمرا اسم الخ والتقدير

ان شغل مضمرا سببا في فعله عن

ذلك الاسم بنصب الضمير لفظا نحو

زيد اضربه أو نصبه محلا نحو زيد

مررت به فكل واحد من ضمير بت

ومررت قد اشتغل بضمير زيد لكن

ضمير بت وصل الى الضمير بنفسه

ومررت وصل اليه بغير جرح فهو

محجور ولفظا منصوب محلا لكل من

ضمير بت ومررت ولو لم يشتغل بالضمير

لست على زيد كما تست على الضمير

فكذلك تقول زيد اضرب فتنب

زيد أوصل اليه الفعل بنفسه كما

وصل الى ضميره وقول زيد مررت

فصل الفعل الى زيد بالبساق كما وصل

الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما

كان الضمير وقوله فالسابق انصبه

الى آخر دعنا أنه اذا وجد المدام

والله أعلم على اللهية المذكورة

فَيَصْبِرُ لِلنَّصَبِ الْأَسْمَ السَّابِقِ  
وَاخْتَلَفَ الْخَوَرِزْمِيُّ فِي نَاصِبِهِ قَدْ هَبَ  
الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ نَاصِبَهُ فَعْلٌ مُضَرٌّ  
وَجَوَابُهُ يَكُونُ الْفِعْلُ الْمُخْتَصِرُ مُوَافِقًا  
فِي الْمَعْنَى لِذَلِكَ الْمَطْهَرِ وَهَذَا يَشْمَلُ  
مَا وَافَقَ الْفَنَاءُ وَمَعْنَى نَحْوِ قَوْلِهِ لَيْتَ زَيْدًا  
ضَرَبْتَهُ أَوْ التَّقْدِيرُ ضَرَبْتُ زَيْدًا  
ضَرَبْتُهُ وَوَافَقَ مَعْنَى دُونَ الْفَنَاءِ  
كَدَوْلَةٍ لَيْتَ زَيْدًا مَرَّبْتُهُ أَوْ التَّقْدِيرُ  
جَارِزْتُ زَيْدًا مَرَّبْتُهُ وَهَذَا هُوَ  
الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْمُسَدِّدُ  
الثَّانِي أَنَّهُ مُنْصَوِّبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ  
بَعْدَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفٍ وَخُتَلَفَ  
هَؤُلَاءِ فَقَالَ قَوْمٌ أَنَّهُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ  
وَفِي الْأَسْمَاءِ عَافَا ذَا قَلَّتْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ  
كَلَنْ ضَرَبْتُ نَاصِبًا بِدَلِيلِهَا وَوَرَدَ  
هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَمَلُ عَامِلٌ  
وَإِخْدَفَ فِيهِ اسْمٌ وَمُظْهَرٌ وَقَالَ  
قَوْمٌ هُوَ عَامِلٌ فِي الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ مَتَى  
وَرَدَ بِأَنَّ الْأِسْمَ لَا تَلْفِظِي بَعْدَ اتِّصَالِهَا  
بِالْعَوَامِلِ  
(ص) وَالنَّصَبُ حَتَّى أَنْ تَلَا السَّابِقَ مَا  
يُخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ وَجَيْتُمَا  
(ش) ذَكَرَ الْخَوَرِزْمِيُّ أَنَّ مَسَائِلَ هَذَا  
الْبَابِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا  
مَا يَجِبُ فِيهِ النَّصَبُ وَالثَّانِي مَا يَجِبُ  
فِيهِ الرُّفْعُ وَالثَّلَاثُ مَا يَجُوزُ فِيهِ  
الْأَمْرُ وَالنَّصَبُ أَرْبَعُ وَالرَّابِعُ  
مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرُ وَالرُّفْعُ أَرْبَعُ  
وَالْخَامِسُ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرُ  
عَلَى السَّوَاءِ فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى  
الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ وَالنَّصَبُ حَتَّى  
الْمَخِ وَمَعْنَاهُ أَنْ يَجِبَ نَسَبُ الْأَسْمِ  
السَّابِقِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَقْلٍ يُلْهِمُهَا  
الْأَفْعَلُ كَدَوَاتِ الشَّرْطِ نَحْوُ  
وَجَيْتُمَا فَتَقُولُ أَنْ زَيْدًا كَرَّمْتُهُ  
أَكْرَمْتُ وَجَيْتُمَا زَيْدًا لِقَائِهِ فَأَكْرَمَهُ  
فَعَبَّ نَصَبَ زَيْدًا فِي الْمَثَالَيْنِ وَفَمَا

أحدهم المشرّكين استجارا ليكونوا اشتغالا والمنقول عن شارح التفسيريل وأيّ حيان أنه منه وكذا في الموضوع وهو المنجني الضابط قصور فاعدا فعّل بحذفه فسر استجارا لا اشتغاله بضمه ولا يرد أنه لو تفرغ له لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لم يعمل فيه بالجور على اتّجاه جهة نصب الشاغل والاسم السابق يصح الهمامتي خلافة الحكاية الأخفش عن العرب زيداً جلست عندهم أن زيداً مفعول به عنده ظرفه والتقدير لا يستزيداً جلست عنده (قوله ضمير وجوبا) أي لأن المذكر كان هو عنده فلا يجمع \* ثم جاءوا ما قوله تعالى أني رأيت أحد عشر كوكبا في السماء ففلس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مفعول ثانٍ رأيت الأول أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله الشمس والقمر مفعول محذوف بضمه وأنتهم والجمع حينئذ للعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المعدى بالباء وماجور بخلاف المعدى بعلى فمناه الحانذا أو بالزوم وعرفا كزيداً ضربت أعماه أو ثقلت عنده أي أهنت زيداً أو أسر به لأن ذلك لازم عرفا للعل المذكر فهو بدل عمله وشبه زيداً ممررت بعلامه أي لا يستزيد الأجواز لأن المجاوزة ليست له وأعلم أنه لا يحمل الجمله العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافاً للتساويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أي لا يحمل لها في زيداً ضمته وتحملها الرفع في أنا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيداً الخ بزياً كله لأنها مفسرة للضمير والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة أذ لم يصرح بالموعود به المفسر بحمله لهم مغفرة كان منصوباً بها إذا وكون المفسر حمله انما هو في اشتغال النصب لذى كلاً مناهة ما الرفع للمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجمله وله اعراب ما يفسره نظماً ومخالفاً لاجزمت في قوله \* فمن نحن نؤمنهت وهو أن \* (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه لم يركون المعدى لواحد منه وبالاشئين وهو يحرم للقاعدة (قوله لا تافى الخ) وبأن الضمير قد لا يعدى اليه الفعل بالآخر في تكفيف يليق مع وجود الحرف العسدي وأيضاً لا يمكن الالغاف في اسبب لانه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيداً ضربت غلام رجل يجب (قوله كادوات الشرط) أي التخصيص والعرض لا اختصاصها بالالف مطلقاً وأدوات الاستقهاام الالهزمة لا اختصاصها به إراته في حينها بخلاف ما إذا لم تكن زيداً مفعولاً فاعلم وغانذا كذا ذلك في خصوص هذا بروض استقهاها بها ناطف كأمرو وأما الهمز فلا يخص به مطلقاً لأنها أم الهمز بهم يتوسعون الالهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحينما زيداً لقاء الخ) أي وهذا زيداً كرمته ومتى زيداً تكرر منه واين زيداً فآقرته فيجب النصب في كل ذلك وقوله تفاقه ليس مجزوماً له مع فاعله فسر الجمله المحذوفة بعد ضمها وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوماً كما تفسره وفي نسخ تلقه بالجزء آخره مجرى المحذوف \* (تنبيه) \* تسوية الناطم بين ان وحينما انما هي في جواب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهم أي أعين كونه في شعرا أو ثرا لمن جميع الوجوه فلا يرد جميع الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الاصرح الفعل قالوا لا اشتغال بعدها خاص بالشعر ان مع الماضي لفظاً ومعنى واذما مطلقاً فلا يقع تلوعا في الفعل على ظاهر الهماني النثر أعرب لهما لانه لا يظهر علما حينئذ مع انها أمهما وبالذا لا تعمل أصلاً قال الر وداني ومنهما كل رط لا يجزم نحو لو أن سوارطة حتى لو غيرك قالها أنا عبيد بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثرها فهو في طلبها فمع تلوعه لهما في النثر كافي الأدوات ويستثنى من أدوات الشرط ما افان اشتغال يقع بعدها نظماً ولكن لا يجب النصب لان الاسم يليه ولو وقع وجود الفعل نحو وأما دفعه بناهم قرى بل رفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب

أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه  
مبتدأ إذ لا يتبع بعدهم الأدوات  
وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها  
فلا يتبع عنده الرفع على الابتداء  
كقول الشاعر

لا تجزى ان منفس أهلكته

واذا هلكت فعند ذلك فاجزى  
تقديره ان هلكت منفس والله أعلم  
(ص) وان تلا السابق ما لا يتبدأ  
بمخصص فالرفع التزمه أبدا  
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد

ما قبله مما لا يعد وجد  
(ش) أشار به نيزك البيت الى القسم

الثاني وهو ما يجب فيه الرفع فيجب رفع  
الاسم المشتغل عنه اذا وقع بعد أداة

تخصص بالابتداء كذا الى المفاجأة  
فكقول خرجت فاذا زيدا يضربه

عمر ويرفع زيدا ويجوز نصبه لان  
اذا فعله يقع بعدها الفعل لاظهار

ولا مقدرا وكذلك يجب رفع الاسم  
السابق اذا اولى الفعل المشتغل

بأنضمر أداة لا يعمل ما بعدها فيها  
قبلها كدوات المنرط والاستهزام

وما التافهة نحو زيدان قسمة كرمه  
وزيد هل نر بتمه وزيد ما قسمة

فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة ونحوها  
ولا يجوز نصبه لان ما لا يصلح ان

يعمل فيما قبله لا يصلح ان يفسر  
عاملا فيما قبله الى هذا أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أى كذا لا يجب  
رفع الاسم السابق اذا اتلا الفعل

لان ما لا يليه الا الاسم وبعد الفاء لا ينفصلهما من اما الاسم واحد أى وأما متوهمه دينا  
هو شامهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كذا كره ما على الفاعلية لقول مطاوع  
اللمذ كور فيكون قوله

لا تجزى ان منفس أهلكته \* واذا هلكت فعند ذلك فاجزى  
أى ان هلكت منفس أهلكته وناظر ان مثل المطاوع المبني للمجهول كان زيدا كرمته كرمك

على ان زيد نائب فاعل محذوف أى ان كرم زيدا كرمته فتشدير (قوله وأجاز بعضهم وقوع  
الاسم) أى المتبدأ بها أى أدوات الشرط وكذا التخصيص والاستهزام وهذا القول ضعيف

(قوله السابق) بالرفع فاعل تلا وما لا يتبدأ الخ فعوله أى ما يختص بذي الابتداء (قوله كذا الخ)  
منعول محذوف محذوف وفاعل تلا خبر الفعل وما لم يرد مقوله وما قبل باسم أى تارة فاعل يرد

ومعولا حال منه أى اذا اتلا الفعل شامهم يرد مقوله معمولا لما وجد بعده بأن كان له صدر الكلام  
فالتزم الرفع التام مثل ذلك (قوله فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك ان هذا

القسم من باب الاشتغال مع ابن الحبيب لم يذكره ووصوه به ابن هشام قال لا فعل من باب  
الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت اختصاصه لان العامل لوقوعه عن الضمير لم يصلح للعامل في الاسم

السابق والمجبور اقتضاه امتناعه وانشراح من عدمه لان العامل صالح في ذاته لا يعمل فيه وانما  
امتنع لعارض وقوعه في هذه الاماكن فنقول المصنف في الضابط بنصب نظمة والمحل على

الاعراب الاول يعنى باعتبار حاله الذاتية وان متعه مانع عارض ويجوز به ما امتنع عمله فيما قبله  
لذاته كالفعل الحامد فآله سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أى مطلقا للفرقة هاهنا اذا الترتبية

وقيل يقع ان اقرون بقولنا لا يقع بعدها الترتبية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا الاول أصح  
ومثلها التام فلا يجوز نصب في البيت انشره على الاشتغال لان ما لم يزل اختصاصا بليت

بالاسم خلا فالان أى ان يرفع نعم يجوز ان نصب على افعالها وما يلزم الابتداء او الحال مع  
المضارع الممتد فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه وعمر الحامد ما فى قوله وذات بذية مضارع

ثبت الخ وكذا الام الابتداء فلا نصب في انى زيد يضربه (قوله اذا اولى الفعل الخ) وكذا اذا انفصل  
بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أنت تضربه وهذا عمر ويضربه فلا نصب فيه لان فصل بين

العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل تلا الخ (قوله  
كادوات المنرط) أى والتخصيص والعرض ولا بد من الابتداء وكما نظيره والحرورى النامضة

والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيد هلا  
ضربه أو لا تضربه أو لا تضاربه أو كرم أو الى ضربه أو زيد الذى تضربه أو رجل نر بتمه أو ما

زيد لا تضربه عمر وبخلاف حرف التثنية كزيد اضربه فيكون نصبه على الراجح (قوله وما  
التافهة) مثلها الا في جواب القسم لانها الصادرة ايضا لقال سيمويه في قول الشاعر

أليت حب العراق الدهر أطعمه \* والحب يأكله فى القرية السوس

ان نصب حب يرفع الخافض هو على لا يجب ذوق يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير  
لان فلا يعمل فيما قبله أى حلفت على حب العراق لا أطعمه فى الدهر بخلاف زيد لا تضربه أو لم

أضربه فالرفع راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الا فى (قوله ولا يجوز نصبه) أى  
على الاشتغال وقوله لا يصلح ان يفسر عاملا على أى وجه كونه عوضا عن المقدر كـ هو شأن

الاشتغال فلو نصب الاسم تقدر يدل عليه بالمفوظ دون تعويض بانزوم تكن المسئلة من  
الاشتغال ولا يلزم صلاحية المفوظ حينئذ لا يعمل فيما قبله ولما سرح المصنف في قول الشاعر

يأتي الما مع دلوى دون كتابان دلوى مفعول محذوف يدل عليه دونك أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل  
 لا يعدل فيأتيه وحيد فيجوز انظار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعدها بالرفع الخ)  
 أي وبعدها يغلب في اسان العرب جعل الفعل تالفة فالأول مصد ومضاف للمفعول الثاني  
 والفعل مفعول أول لانه الناعل معني وفاغله محذوف أي ابلاء العرب الفعل له (قوله على معمول  
 فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية تمامها  
 (قوله كالامر) أي ولو باللام يجوز بدلتضرب لانها كلاً الناحية لان زمان الصدور لا يتبع عمل  
 ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما الضعفه مع تأخرهما عن العمل كافي  
 لم يلوان (قوله والدعاء) أي يتخير أو يترتب بصفة الطلب كزيد اللهم ارحمه وأنظر كماله  
 (قوله واختار فيه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ قليل وخلاف القياس لعدم احتمال  
 الصدق والكذب الابتأويل كما مر في باب قيل يتبعه وانما اتفقت السبعة على الرفع في آية  
 السرفة والزنا لان ليس مما نحن فيه بل قد رده عنه سدسيو بهما يتلى عليكم حكم السارق الخ  
 والاشارة المحذوف محذوف والفعل بعده متاخر لسان الحكماء كالكم جملتان لان هذا الس من  
 مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما مر وتعد المبدأ بالجملة الفعلية خبره وبختمه الفاء على المبتدأ  
 من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعدهما الجزاء وشبهها لا يعدل فيما قبلها على أنه  
 لا يتبع اجماع السبعة على المرحوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يوثق الفعل  
 مع انه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكراً كما مر وقال ابن بابشاذ يختار الرفع في  
 العموم كآية والنصب في الخصوص كزيد انضرب (قوله كهمزة الاستفهام) مثلاً انتهى بما  
 أولاً وان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر فترجح النصب بعدها  
 كما زيداً رتبة ولا عراً كنهه وان كراراً رتبة واجلس حيث زيداً رتبة بخلاف ما ولما  
 فخص بالنصب ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فوجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف  
 نحو أنت زيد انضرب به ترجح الرفع اما الظرف فلا أثر له سواء كلي يوم زيد انضرب به والظاهر ان مثل  
 الهمزة في ذلك ما ذكره (قوله بعد عطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيد انضرب به وما  
 رأيت زيد لكن عمر انضرب به فيترجح النصب لان حتى ولكن وان كما مر في ابتداء الدخول على  
 الجملة لكنهم أو شبهها العاطفي في كون ما بعده حتى بعضاً مما قبلها وفي كون لكن بعد التي كما هو  
 شأنهم عند العطف فان خلبا من ذلك كما مر زيد حتى عمروأ كرمته وقام بكر لكن عمرو وضربته  
 ترجح الرفع لعدم شبهه ما بالعاطف ولا وجه لتعنيه كما قيل انما به انهم امثل زيد ضربته فأفاده سم  
 (قوله انتم في جمل الخ) ان قلت يترجح النصب بذلك ترجح الرفع بكون الأصل عدم التقدير  
 أحب بان التقدير في العربية كثير جداً واختلاف المعاني قليل جداً بل تقل في المعنى فجهه عن  
 الرازي فلا يلزم للترجح جميع وتحمل قلبه لاختلاف ادعاء عدم مقتضيه فلا ريد قوله تعالى وسواء عليكم  
 أذعنوا لهم أم أنتم صامتون فان المقتضى لاختلاف ادعاء الاصنام متجدد منهم فتناسبه الفعلية  
 وعبر في الثاني بالاسمية لقيمان هذا الدعاء وسألوا لعلهم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا  
 أصلاً ولا عبر بالعلية لثبات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وما عرو الخ) انما اختبر رفعه لان ما  
 بعده ما مستأنف ونقطع عما قبله وامثلها اذا الغائية كرايت عبد الله فاذا زيد بضرب به عرو ولكن  
 الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر لالتصّل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عرو انضرب به (قوله فيختار  
 نصب عرو الخ) أفاد ان محمل ترجح الرفع مع النصل ما لم يقتض النصب مقتضى آخر غير العطف  
 كالطلب والاترجح النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعده الفاء لا يعدل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة

(ص)

واختير نصب قبل فعل ذي طلب  
 وبعدها بالرفع الخ  
 وبعدها عطف بالافضل على  
 معمول فعل مستقر أولاً  
 (ش) هذا هو القسم الثالث وهو  
 ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع  
 بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر  
 والنهي والدعاء نحو زيد انضرب وزيد  
 لا انضرب وزيد ارحمه الله فيجوز رفع  
 زيد ونصبه والمختار النصب وكذلك  
 يختار النصب اذا وقع الاسم بعد  
 أد ان يغلب ان يليها الفعل كهمزة  
 الاستفهام فتقول يا زيد انضرب به  
 بالنصب والرفع والمختار النصب  
 وكذلك يختار النصب اذا وقع  
 الاسم المشتغل عنه بعد عطف  
 تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين  
 العاطف والاسم نحو قام زيد وعمر  
 أ كرمته فيجوز رفع عرو ونصبه  
 واختار النصب اتعطف جملة فعلية  
 على جملة فعلية فافضل بين العاطف  
 والاسم كان الاسم كالولم تقدمه شيء  
 نحو قام زيد وما عرو فأ كرمته فيجوز  
 رفع عرو ونصبه والمختار الرفع كما  
 سبق فيقول قام زيد وما عرو  
 فأ كرمه فيختار نصب عرو

كان قد تم لانه وقع قبل فعل دل على طلب  
(ش) أشار بقوله فاعطن مختار الى جواز الامر ين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه انقسم الخماس وضبط التجويد ذلك بأنه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جلة ذات وجهين جازا رفع والنصب على السواء وفسر والجملة ذات الوجهين بأنها جلة صدرها اسم ويجوز هاهنا فعل نحو زيد قام وعمرأ كرمته في داره فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للجزء (ص)  
والرفع في غير الذي مر ربح \* فمأبج افعول ودع ما لم يربح (ش) هذا هو الذي تقدم انه انقسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان يختار الرفع وذلك كل اسم لم يربح جمعه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب (١٧٧) رفعه ولا ما يربح نصبه ولا ما يجوز فيه

الامر ان على السواء وذلك نحو زيد نشر بته فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار رفعه لان عدم الاختار أرجح من الاختار ونزع بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الاختار وليس بشيء فقد نقله سيديويه وغيره من أئمة العربية عن العرب وهو كغيره وأثبتوا السعداء بن الشجيرة في أماليه على النصب قوله فارما ما غادر ومهلمه

غير زميل ولا نكس وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وقص مشعول بحرف جر

أو باضافة كوصل بحرف (ش) يعني انه لا فرق في الاحوال الخمسة السابقة بين ان يتصل الضمير بالفعل المشعول به نحو زيد نشر بته أو يتفصل منه بحرف جر نحو زيد نشر بته أو باضافة نحو زيد نشر بته غلامه أو غلام صاحبه أو ممرت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب النصب في نحو ان زيداً نشر بته أو كرمك كما يجب في ان زيداً كرمته أو كرمك وكذلك يجب الرفع في خرجت فاذا زيد مر به عمرو ويختار

أو مع اسم الكون معهما من حلقة عن كنهها كما سياتي سانه ونسنع ان يقدر الفعل قبل الفاعل لانه لا ينصل بينهما وبين أمما أكثر من جرت واحد فالتقدير وأما عرفا كرمه قوله بعد عاطف أي غير مفصول بأما الماهر وشبهه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف وشبهه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت القدم حتى عمرا ضربته والشاقي كهذا ضرب ابداً وعمرا بكرمه قوله جلة ذات وجهين أي غير متجمعة لغير فعل التعجب بحرفي الاسم الجوده وذلك صغره قوله جازا رفع والنصب أي بشرط ان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرأ كرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام وأما ولولا فادتها الجمعية كما أن في الثانية السمية وورد بان جعلتها في المفردات لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالضعف على الصغرى عند الاختش والسرير لان المعطوف على المخبر لا يربط فوجه وجوزة النظم وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسع في التواني وقد اجتمع القراء على نصب السماء في قوله تعالى والجم والشمير يسجدان والسماء رفعه مع ما قبله هاهنا ضمير النجم والشمير فان عطفت على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد زيد اضربه ويكون من عطف فعلية على اسمية فاداه الاسقاطي ولا يخفى ان ينبغي مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فمأبج الخ) فائدة دفع وجههم ما خاف المختار من الوجه السابقة لا يقاس عليه فله اسم عن الشاطي (قوله فارما ما غادره) أي تركوه وما زادته ولحمها بفتح الحاء الملهمة أي عشه الحرب من كل جانب والزميل يضم الزاى وشد الميم الجبان والنكس بكسر فسكون الضعيف والكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره الى غيره ليعزها وشرع الكاف فعل ماض ولا بد ان نشرط المشغول عنه كونه مخصوصاً فالسنة كرمته محضة لان ما فاتته مقام الوصف وان كانت زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي سادة (قوله أو باضافة) أي بذي اضافة أو بحضاف ولو تعدد كزيد اضرب بته غلام صاحبه أو واماعة خلوة فيجوز الجمع كما أشاره الشارح بقوله ممرت بغلامه لكن قال الشاطي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز بزيد اضرب بته راغافيه أو ضربت أم كرمه أو جلا بجمعه كما سياتي في قوله وعلاقة حاصله بتابع الخ وحيدة فذلت وألغى الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل المقدري اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكر وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما مر في الاشارة وله اذا كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجلة ان لا ياتي فقه وجوب النصب لانه لا يكون الا بعد ما يخص بالفعل (قوله اسم الناعل الخ) أي وأثبت لا المسالفة لا الصفة المشبهة ولا أفعال التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جلة اسم الفعل وفاعله

(٢٣ - حضري ل) النصب في أزيد امر مرتبه ويختار الرفع في زيد مررت به ويجوز الامر ان على السواء في زيد قام وعمر مررت به وكذلك الحكم في زيد نشر بته غلامه أو ممرت بغلامه والله أعلم (ص)  
\* بالفعل ان لم يكن مانع حصل (ش) يعني ان الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل فيما تقدم والمراد بالوصف العامل اسم الفاعل واسم المفعول واحتار في الوصف عما يعمل على الفعل وإيس يوصف كاسم الفعل نحو زيد نشر بته كذا فلا يجوز نصب زيد لان أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فله لتفسر عاملا لنفسه واحتار في قوله وصفاً لا يعمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي نحو زيداً نشر بته أس فلا يجوز نصب زيد لان لا يعمل لا يفسر عاملا ومثال الوصف العامل

زيد أنضار به الآن أو غدا والدرهم أنت عطاء فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل واحترز بقوله أن لم يكن مانع حصل عما إذا دخل على الوصف مانع عنه (١٧٨) من العمل فيما قبله كما إذا دخلت عليه الألف واللام نحو زيد أنضار به فلا يجوز نصب زيد لأن ما بعده الألف

واللام لا يعمل فيما قبله كما في قوله زيد منتهى الجور تفيد مبتدأ خبر الفعل الذي باب عنه المصدر فيجوز الاشتغال فيه ما عند الكسائي فيجوز تقديم معمول معول اسم الفعل والسير في الجور فتقدم معمول المصدر الذي لا يتصل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما يتصل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الأصل لا تعمل فيما قبل

الموصول ويحل ما ذكرنا من منع منه مانع كالفا في الذين كثروا فتعسا اللهم فيتعين فيه الألف أو الألف أو تعسا مصدر محذوف هو الخبر أى تعسهم تعسا وادخلته الفاعل مع أن فعل الأصل ما مضى لجوازها على قوله كأن الذين قتلوا المؤمنين الخ (قوله زيد أنضار به الآن) أى نصب زيد

بفعل مضى بنفسه وجعله أنضار به وأبسم فاعل مضى خبر عن أنه مقدم عليه وأمبتدأ أو أضافه أن اعتد على نحو استنفها من نحو زيد أنضار به والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف كقوله الدمامى أى وهو مفسر للمحذوف وقام مقامه بلا تقدير مبتدأ له كقوله سم فان قيل قد

صرف في الاستدانة الوصف لا بفعل من معموله بأجنى وحذو فلا يصلح ضاربه لأن يفسر عاملا في زيد لأنه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصل بينهما فلا هو صالح في ذاته لأن نظر الفصل أو أن حمل امتناع الفصل عند آخر الأجنبي والمعمول عن الوصف كافى لأنه أغاب أنت عن ألهى أخذ

من كلامهم أفاده الصمان ولا يرتد عنهم صر حوايا متناع زيد أنت تضر به لفصل كما مر مع تقدمه ما لأنهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه إلى ما بعده علمه بخلاف الفعل (قوله وعلة الخ) يعنى أن الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذى لا بد منه في الاشتغال ليكون

العامل موجها إليه فى المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو بسببه يحصل بتابع الشاغل الأجنبي إذا اشتغل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباقى بتابع وبلا سببية كيشير إليه صنيع الشارع أن كلامهما سببى

الارتباط باعتبار عمل العامل فمما أوفى بشيوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أى بيانه أو نعت عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويجوز أن المراد بالعلاقة الضمير والباقى بتابع وبلا سببية فى والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببى فأنال والله أعلم

\*(تعدى الفعل ولزومه)\*

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له فى أعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من إضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتعدى والفعل اللازم لأنهما المذكوران صراحة لأنفس التعدى والازم وفى هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيره عن التنازع كما

صرف في الاشتغال (قوله علامة الفعل التعدى) أى نفسه وضعا لأنه المراد عند الإطلاق لا التعدى بالحرف ولا بغير الخافض (قوله أن تصل) أى حصة أن تصل إلى الجمله علامة ثانية وهى صحة تصوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر إلى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول يصل وغير الجار

مضاف إليه أى ها ضمير غير مصدرى وغير ظرف أى بضافا ضميره بتصل اللازم كلفه خبره والاية تهم أو التها زعمته وانما لم يذكر المصنف لأنه لا يتصل به إلا توسعا بحذف الخبر والاصل قلت فيها وصفت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم

مررت بزيداً ولا مفعول له نحو قام زيدو يسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلا متديا وافتحا وجازوا وما ليس كذلك يسمى لازما وقادر أو غير متعدى بحرف جر وعلامة الفعل المتعدى أن تتصل به ها فتعود على غير المصدر وهى ها المفعول به نحو الباب أغلقت بها واحترز بها غير المصدر من ها المصدر فأنتم اتصل بالتعدى واللازم فلا تدل على تعدى الفعل

غير

غير

علامة الفعل التعدى أن تصل

ها غير مصدرية بنحو عمل

(ش) ينقسم الفعل إلى متعد ولزوم

فالمعدى هو الذى يصل إلى مفعوله

بغير حرف جر نحو ضربت زيدا

واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا

يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو

مررت بزيداً ولا مفعول له نحو قام زيدو

يسمى لازما وقادر أو غير متعدى

بجاءها فتعود على غير المصدر

وهى ها المفعول به نحو الباب

أغلقت بها واحترز بها غير المصدر

من ها المصدر فأنتم اتصل بالتعدى

فقال المتصلة بالمتعدى الضرب ضرب زيد أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القليام قته أي قمت القليام (ص)

فأنصب به مفعوله أن لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب (١٧٩) (ش) شأن الفعل المتعدى أن

ينصب مفعوله أن لم ينب عن فاعله  
نحو تدبرت الكتب فإن تاب عنه  
وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت  
الكتب وقدير رفع المفعول به  
وينصب الفاعل عند من اللبس  
كقولهم خرق الثوب المسمار ولا  
يتناس ذلك بل يقتصر فيه على  
السماع والأفعال المتعدية على  
ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى إلى  
مفعولين وهي قسمان أحدهما  
ما أصل المفعولين فيه المبتدأ ونظير  
كقطن واخواتها والثاني ما ليس  
أصلها ذلك كاعطى وكسا والنقسم  
الثاني ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل  
كما علم وأرى والنقسم الثالث  
ما يتعدى إلى مفعول واحد كضرب  
ونحو (ص)

ولازم غير متعدي وحتم

لزم أفعال السجيا كنهم  
كذا أفعال المضاهي أقنعسا  
وما اقتضى طاقة أو دنسا  
أو عرضا أو طاروع الماعدي  
لواحد كته فامتدا

(ش) اللازم هو ما ليس بمعدود وهو  
ما لا يتصل بهاء ضمير غير المصدر  
ويقسم اللازم لكل فعل دال على  
نحية وهي الطبيعة نحو شرف  
وكرم وظرف وتم وكذا كل فعل  
على وزن أفعال نحو اقشعروا وطمان  
أو على وزن أفعال نحو أقنعس  
واخرتهم أو دل على نطفة كطهر  
الثوب وتظف أو على دنس كدنس  
الثوب ووخ أو دل على عرض نحو

غير الماعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على أن كل واحد منهما واسطة قيل  
ولعل المصنف أدخلها في المتعدى لشيء بهاء في رفعه والنصب لأنها متصل بها هاء غير المصدر  
والظاهر أن موضوع كلامه الأفعال الناقصة فلا يخالف الجمهور في القسمين أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة  
بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشيكرته وشكرته ونصته ونصته واسطة وهو الأصح قال أبو  
حيان فهو قسم برأسه مفعول على السماع لا لازم وحذف الحرف توسع ولا يتعدى الحرف زائد  
كقيل بكل وإما ما تعدى وزم مع اختلاف المعنى كقفرناه بقافعين معقبة أي فتحه وفغره فوه أي  
افتتح وكذا وتقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فأنصب به مفعوله) أي المفعول به لأنه المراد عند  
الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القادمين منهم كحركة وكسجاية  
أفراط الشمو وفي الطعام وإن لا تقتل في عين الآكل ولا يشبع منهم كتحرج وعنى أي بضمت فكسر  
فهو منهم فتم ومنهم اه وفيه بضمتهم كتحرج وضرب تخم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجية  
وعتبه له بهم المكسور فيعدان أفعال السجيا لا يلزم ضم عنها وفي التصريح خلافة (قوله  
والضاهي) يكسر الهاء أي المشابهة أقنعسا فاعلم مفعوله أي والذي يشابه أقنعسا في كونه بعد  
فوه الزائدة حرفان أعين من كونهما فاصلين كآخر تخم أي اجتمع أو أحدهما زائد لا يتصرف  
كأقنعس أو لغيره كاسلتي أي نام على ظهره وأخرى الذي إذا انشغل للقتال وأما فاعله ومفعوله  
محدوفين بناء على مذهب المصنف من جواز حذف ما ندل الموصولة أي والذي ضاهاه أقنعس  
لأخافه وهو وزن أفعال أصل اللازمين كآخر تخم فإن الدين الثانية في أقنعس زائدة لأخافه  
بآخر تخم لأصلية بتأويل تكرارها، لا فاصل وعلى كل فالمراد أقنعس وما شابهه لاشتراكه العجزة  
في ذلك قيل ويضعف الأول أنه لا يفسد الإلحاق المذكور فالتشبيه عليه بمقابل لما علمت من أخافه  
بآخر تخم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلتي فإن أقنعس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق بآخر تخم  
فالاولى حل المضاهاة فيها على إطلاق الموازنة والحاصل أن كل من أفعال المضاهاة كقنعس  
ومن أفعلي كاسلتي ملحق بأفعال أصل اللازمين وكالها لازمة وأما قوله

قد جعل التعاس يسر ديني \* أدفعه عني ويعز ديني

قدسأدعوني أسريدي وأغريدي علاو ربك (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى اللازم للفاعل  
أي التي لا يشاركه فيها أو بشرط عدم المعارض فلا ير أن نحو الظرف يزول لمعارض كل أرض  
ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستمر (قوله كطهر) بالضم والتفتح وتظف بالضم لا غير (قوله  
كدنس ووخ) كلاهما كتحرج (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم أن يفعل  
نخرج الحركة فمنه لازم كشي ومتعدى كذا أما ما لا يلزم من السجيا كآخر وتدخل في العرض  
تظف ودنس فخطفه عليها عام وشمل أيضا فهم وعلم انه ما سجدان فإن جعلنا اثنين أو كالتأنيث  
أشكال على أفعال السجيا (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل ذي  
علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر بلا قوة اشتقاقا فإن حصل الأثر بلا ملاقة فليس مطاوعا  
كضربة فقامت وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فأنعمت ولا ظننت كذا فأنظنت لعدم  
العلاج المحسوس وأما مشقوقة وإهم نقطعت إلى الله وانكشففت حقيقة المسئلة مما كان دعويا

مرض زيد واجز أو صكان مطاوعا لمتعدى إلى مفعول واحد نحو مدت الحديد فامتد زود خرجت زيدا قد خرج واستخرجت زيدا  
لواحد ما ملأ بالمتعدى إلى اثنين فانه لا يكون لازما بل يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة فهمها وعلمته  
انتهو قتلها



فإن لا حقيقة أو أنه أس مطاوعا لفعلت بل مستعمل كنهض ومضى ويجوز قلت هذا الكلام  
فإن قيل إن غيب الألفاظ المدعومة لا حساس علاجها بغيرك اللسان والشفتين فإن أردت  
المعنى المفهوم من القول بل أنظر لفظ استمع أفاده الدماغي ويستفاد من كلام المصنف ما عليه  
الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يعديان معاً إلى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدي  
لواحد يلزم ولأثنين يقصر عن واحد وأما الاستعصية درهما فأعطاني درهما واستعصية ثم صحت  
في باب الطلب والأجاية لا المطاوعة وأما قوله

وكم سوطن لولاى طعت كاهوى \* بأجرامه من قنة النيق منهى

فضرورة أو أن منهى مطاوع وهو شبه المتعدي لاهوى اللازم لكن مطاوعة تفعل لأفعل شاذة  
والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالف في الجبل وقته أعلاه (قوله وعد لا زما الخ) مثله  
المتعدي لواحد وأما كثرة طاعته تعدي بغيره بالجار (قوله بجرف جر) وكذا بالهزمة كذهب زيداً  
وأما تنقاس في اللازم عند سدسويه قيل وفي المتعدي لواحد أيضاً وقيل سماعاً مطلقاً  
وتضعيف العين مالم تكن هذرة كناية ولا امتنع ويقبل في غيرهما من حروف الخلق كدهن  
ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد وفي قياسه فيها ما خلافاً وبغير ذلك (قوله نقلا) راجع في  
المعنى الخذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقوله نقول المصنف وفي أن وإن يطرد فهو متعلق  
بمخوف من ماله أى ويحذف نقلا كما قدره الأسيوطي وليس راجعاً لأن نصب كما قد يتوهم تبعيته  
لخذف في السماع فلا يوصف به استقلالاً ولا وثلاً بقضى أن عدم التبع مع الخذف ليس سماعاً  
فصديق بقياسه وليس كذلك وهذا يبطل رجوعه لهما معاً وإن استوجهه شيخ الإسلام أفاده  
الاصبان (قوله فيصل إلى مفعوله الخ) أى في نصب وجوباً ونصبه عند انصر بين الفعل فقوله لم  
منصوب بزع الخافض أى عنده وعند انكرو في الزرع هو الناصب فأبالة لا كونه وشذبه بقاء  
الجرفى قوله

إذا قيل أى التام شريطة \* أشارت كليب بالكاف الاصابع

أى أشارت الاصابع مع الكاف إلى كليب (قوله ولم توجو) أى عملوا وتدخلوا (قوله مع غير  
أن وإن) مثلهما كى المصدرة فيطرده تقدير اللام قبلها بحيث كى تكرونى أى كى وفي التسهيل  
أن ما ورد منه الخذف كثيراً من غير ذلك قيل وقيل عليه كدخت الدار والمسجد فية أس عليهم  
دخلت البلد والبيت وإن لم يكثر كوجه مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه من وجه المسجد  
وذهبت الدار مثلاً لأنه لم يسمع في غير مكة وإن شام مع قلته فية ما وكذا مطر بالاسم والجبل  
وضر بتمه الظهور وانظرن أى عليهم ما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على  
التوسيع بخذف الحرف أو طرف شذوذ لأن ظرف المكان شرطه لا بهام وهذا المختص خلاف  
لكن القول الثالث لا يأتى في ذهبت توجه لأنه على معنى إلى لافى فتمتبه لذلك وسأأتى في  
حروف الجار طراد الخذف في غير ذلك ثم من السماء ما ورد في السعة كمثل وكشكرته ونصحه  
بناء على حذف الجار ثم ما ومنه ما لم يرد الاضروقة في يجوز لنا أن نأولوا في التركيب الذى سمع  
فيه كقوله

لئن هم الكف يعمل منه \* فيه كاعسل الطريق الثعلب

وقوله \* آلت حب العراق الدهر أعلمه \* أى حلفت على حب العراق وكاعسل الثعلب  
أى اضطررب في الطريق ولئن يقع فسكون أى رخ وشه صدره قال حفيد الموضع والحكم  
بقياسية الخذف مع أن وأن دون نصحه وشكرته غير ظاهر لأن المراد بالقياس جوازها في أى

الغدادي وهو الاخفش الصغير الى انه يجوز الحذف مع غيره اقسام بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو يرت القلم بالسكن فيجوز عنده حذف الباء فتقول يرت القلم بالسكن فان لم تعين الحرف لم يجوز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في اذا لا يرى حينئذ دل التقدير رغبت عن زيد وفي زيد وكذلك ان لم تعين مكان الحذف لم يجوز نحو اخترت (١٨١) القوم من بن عقيم فلا يجوز الحذف قلنا تقول

تركيب وان لم يسع وهذا بعينه في تصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الاولى الاصغر لان الصغير هو أو الحسن سعد بن مسعدة تلميذ سيدي به والاصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والاكبر هو أبو الخطاب شيخ سيدي به وجهه من ثعلب الاخفش أحد عشر نحو ما وسيد به أربعة كما في التصريح (قوله يرت القلم) من باب روى ويقال يرويه بالواو ولا يسمى قلما لا بعد البراءة وقبلها ابوصة وقصة في قولهم يرت القلم بجازا الاول كما عَصَرَ خرا أى عَمَّا يُوَلِّ التَّحْمِير أَفَادَهُ الْمَصْبَاح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتمال الخ) هذا معنى على مذهب المعتصم من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما هو واللازم في المثال انما هو الاجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد المبالغه اذا اقتضى المقام التعيين فيفتح كاللبس فينبغي انه يحتمل المثال عليه بخلاف وترغبون ان تسكبهون فان الاجمال فيه مقصود ولا يرتفع من يرغب في النساء الجمالهن والمالهن ومن يرغب عنهن للمامتن وفقرهن اشارة الى طلب تعاقب الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الالف لقرينه كانت وقت التزول لانهم انزلت في فرفة ترغيب فيهن الجمالهن وقيل في فرفة ترغيب عنهن لفقرن وقيل في التثنية فالفرفة في كل فرفة حالها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أى تسكبه قوله

ومارزت ليلي أن تكون حبيبة \* الى ولادين هم انما طالبه

يجز من عطف اعل محتمل ان تكون لاعلى نوههم دخول الام عليه كما قال الشاعر الاول اظهر ولا رد فقد انطأ لذلك الخلل لان الخلل هنا بمعنى اللفظ المقدرا وهذا الجواز فلي أى مستحق للفظ المصدر المقدرا لم يحل بمعنى استحقة اللفظ الموضوع حتى يشترط بقاؤه (قوله وذهب الكسائي) أى والخليل وهذا هو الاقرب لضعف الجواز عن العمل بمحذوف فالواجب النصب في غيرهما فكذلك ما عناه في انهم ما طال بالاصالة انقاس منهما الحذف تحقيقا وذلك لا يقتضى بقاء الجواز (قوله وذهب سيدي به الخ) أى فانه قال بعد ان ذكر أمته من ذلك ولو قيل ان الموضوع جرائكان قويا وذلك انظر كونه لهما أو لم أو أى لله أو لم نقل النصب عن الخليل فعمله انه يجوز الاخرين وأما نسبة الجواز الى الخليل والنصب الى سيدي به كما في الاشعوى في تعال المتسهيل وكذا في البضاوى عند ان الله لا يستحي فسمو (قوله من السن) اما بضم السين مسند الجماعة المذكور بدليل زاركم أو فصحها مسند المفرد ولا ينافيه زاركم جواز خطاب واحد من الجمع الموزون وأنه للتعظيم ونسج ابن أى منسوجه (قوله الثاني منها ليس خيرا) قيد بذلك نقول المصنف فاعل معنى والا فانظر والمبتدأ في الاصل كالفعول والفاعل معنى في الاحكام الاتية فيجوز التقديم في ظننت زيدا قائما لا في ظننت زيدا عروا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالاصل تقديم الخ) أى وتقديم ما لا يجوز على ما قد يجوز كما خبرت زيدا الرجال ويجوز اخبرت الرجال زيدا (قوله لعرا) أى نزل ووجد ومضارع هو وكفر واغزو وأما عرى يعرى كتب تعجب بمعنى خلا ولا يصح هذا (قوله وهو خوف اللبس) أى شلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الاداء ما ذكره نطاها والاول ضمير متصل كما عطيتك درهما فلا يقدم على الاول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب)

الصحيح (ص)  
والاصل سبق فاعل معنى كن  
من ألبس من زاركم نسج ابن  
(ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين  
الثاني منها ليس خيرا في الاصل  
فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى  
نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل  
تقديم زيدا على درهم لانه فاعل في  
المعنى لانه لا خذل الدرهم وكذا

كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج ابن فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج ابن لانه اللباس ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى لكنه خلاف الاصل (ص) ويلزم الاصل لموجب عراه وتلك الاصل حقا فذكرى (ش) أى يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ واجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عرا فيجب تقديم الاخذ منها ولا يجوز تقديم غيره لاجل اللبس اذ يجب ان يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى وناخيه ما هو فاعل في المعنى وذلك يجوز أعطيت الدرهم

صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان (١٨٢) فاعل في المعنى فلا تقول اعميت صاحبه الدرهم الا بعد و لا الضمير على متأخر لفظا

ورثة وهو متنع والله أعلم (ص)  
وحذف فضله ايجازا لم يضر

كذلك ماسبق جوابا واحصم  
(ش) الفصلة حذف العمدية  
والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل  
والفضله ما يمكن الاستغناء عنه  
ككلمة قول به فيجوز حذف الفضله  
ان لم يضر كقولك في ضربت زيدا  
ضربت بحذف المفعول به وكقولك  
في اعطيت زيدا درهمهما اعطيت  
ومنه قوله تعالى فاما من اعطيت  
واعطيت زيدا ومنه قوله تعالى  
ولسوف يعطيك ربك فترضى  
واعطيت درهما قيل ومنه قوله  
تعالى حتى يعطوا الجزية للتعديس  
والله أعلم حتى يعطوا الجزية فان

حذف الفضله لم يجز حذفها  
كاذا وقع المفعول به في جواب  
سؤال نحو ان يقال من ضربت  
فقول ضربت زيدا وقع محصورا  
نحو ما ضربت زيدا فلا يجوز  
حذف زيدا في الموضع ان لا يحصل  
في الاول الجواب ويبقى الكلام في  
الثاني الدال على نفي الضرب مطلقا  
والمقصود تنبيهه عن غير زيد فلا يفهم  
المقصود عند حذفه (ص)  
ويحذف انما نصب ان علما

وقد يكون حذفه متزما  
(ش) يجوز حذف ناصب المقتضى  
اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من  
ضربت فقول زيد التقدير ضربت  
زيدا وحذف ضربت لدلالة ما قبله  
عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون  
واجبا كما تقدم في باب الاشتغال  
نحو زيد اضربه التقدير ضربت  
زيدا ضربته بحذف ضربت  
وجوبا كما تقدم والله أعلم (ص)

\*(التنازع في العمل)\*

ان عاملان اقضيا في اسم عمل  
فدل فاولا احدهما العمل والثاني اولى عند أهل البصرة \* واختار عكس ما عرفت في قوله فاحكم

أى لما منع من التأخير كالحصر في الاول كما أعطيت الدرهم الا يداو كونه ظاهرا والثاني ضميرا  
متصلا كالدرهم اعطيت زيدا والظاهر في مثاله ومنه قوله لم أسكنك الدار يا نهارا أعطيت القوس  
باربعها فلو كان ضمير الاول في الثاني كما علمت زيد اماله جازوا بانما عرفت في باب الفاعل (قوله ان لم  
يضر) كعدمه صار عضاو يضر ضمير يضر قال تعالى لا يضركم كذبهم شيئا لا يضركم كذا (قوله  
كذلك ماسبق الخ) مثال للمتنى وهو الحذف المضر (قوله فيجوز حذف الفضله) أى لدليل  
ويسمى اختصارا ولغيره ويسمى اقتصارا لان في باطن فبمعنى الاقتصار والمربا بالحوال ما يقابل  
الاقتصار فيشمل الوجوب في ضربت وضربى زيد ماسبق أى في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال  
للمتنى وهو الحذف غير المضر (قوله الناصبها) نائب فاعل يحذف وهما مفعول الناصب لانه ماله ال  
فلا يحتاج في عمله الى شرط فاعله مستوفيه بعد دلال أى ويحذف العامل الذي نصب الفضله  
ويستغنى عن الناصب مضافا الى هالان الوصف المحل بل بالانصاف للمعاني منه والا لغيره عند  
سميويه ويجوز عند غيره كما ساقى في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أى والتدافع انما نصب  
للمنادى اعدو محذوفان ثابت عنهما ولا يجتمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف في التحذير  
بشرطه الا ان رقى في المثال كالكلاب على البقر أى اربسل وما جرى مجراه كانتم واخير الحكم أى  
انتموا أو اوتوا خيرا والله أعلم

\*(التنازع في العمل)\*

هولغة التجاذب واصطلاحه ما سذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل محذوف بقسره اقضيا  
وعمل مفعول به لذلك الحذف وقب عليه بالساكن على لغة بركة وفي اسم متعلق بعمل قدم  
عليه مع نفسه مصدر للضروة ولا توسع في الطرف والمراعاة اقضيا مع العمل وجهها لذلك الاسم  
وطب كل منهما لله في المعنى امامه التوافق في الضلالة أو المعقولية والتخالف فيما كاسم  
(قوله قبل) حال من عاملان أى حال كونهما قبل الاسم (قوله قاتل السرة) في القاموس الاسرة بضم  
الهمزة الدرع الحصينة واسرة الرجل رططه الا تدون وضبطه المعرب بالغنة وقصره على الجماعة  
القوية (قوله عن توجيه عاملين) قال الموضع أى فعلين متصرفين كانوا أو كانوا أفرغ عليه قطرا  
أو اوحى بهنما كما قوله

عهدت معهما غنما من أبحرته \* فلم اتخذ الا فناء له موقلا

أو اسم وفعل كذلك نحوها ثم اقرؤا كتابه اه وقوله يشبهنهما أى في العمل لا في التصرف  
كما قاله شارحه لئلا يشاقبه غنمه به ثم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازعوه و اقرؤا في  
كتابيه فاعل فيه الشاقي وحذف ضميره من الاول لكونه فضله والميم علامة الجمع والهمزة يدل من  
كافي الخطاب فيشمل اسم الفاعل كالبيت والمفعول كقولك \* وعزة تخطو لمعنى غيريها واسم  
الفعل كاللينة والمصدر كقوله \* اقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا \* فليقت والضرب تنازعا  
مسمعا وأنكل أى يجزم من باب دخل وطرب واسم المصدر له كما استظهره الصبان كأن يقال من  
قبله الرجل ومسمعا أنه الوضوء ولم أر من ذكر الصفة المشبهة أو فعل المتعدي بل ولا مانع منها  
فيما يظهر كزيد اضبط انقوم واجعه للعلم وزيد حذر وكربهاؤه فيضربه فلا تنازع بين حرفين  
ولا حرف وغيره ما نحو فان لم تفعلوا لم جزم الفعل وهما في محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين  
أو فعل جامد وغيره لان الجامد لضعفه لا ينصل من معموله والفضل لازم في التنازع عند افعال  
الاول فاذا بطل افعاله لذلك بطل اشتنازع اذن شرطه جازا افعال كل منهما ومن هذا يؤخذ  
منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لانه لا ينصل بين افعال ومن بأجنبي قال الروائي ما لم يتأخر الجامد

عن فاولا احدهما العمل والثاني اولى عند أهل البصرة \* واختار عكس ما عرفت في قوله فاحكم

عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء عمل الاول أم الثاني كما ينبغي ولست مشعل زيدا أو جازده المبرد  
في فعلي التعجب مطلقا واغتر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لامتزاج الجملتين  
بالعاطف والتجاذب مطلقا وما وقع فيه شرح التسهيل باعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من  
ارتباط بين العاملين اما بغير مطلقا كمشعل أو بعمل أو إلهما في ثانية ما نحو وانهم ظنوا كما  
ظنتم ان لن سعت الله احد افظوا وظنتم تنازعا ان لن سعت والثاني معمول للاول لانه صفة  
لصدره المحذوف أي ظنوا ظنا ~~كظنكم~~ أو يكون الثاني جوابا للاول جواب السؤال نحو  
بسمته ذلك الله يقتضيه في الكلالة أو الشرط كما توفي أفرغ عليه قطرا ومنه كما في الاسقاطي  
هاؤم اقراؤا كناية أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قام قعدا خولك (قوله إلى  
معمول) انطلاقة يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا بجزء من نحو  
زيدا قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الأباه ووثقت وقوفت بك على خلاف في الآخر  
واشترط قوم وجوب توجه العاملين إلى المعمول فخرج قوله تعالى وانه كان يقول سفيها لاحتمال  
ان اسم كنه غير الشأن فلا توجه إلى سفيها ولا الظاهر وعدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية  
كما يجوز عدمه وخروج توجه العاملين أنك أنالك الالاحقون فلن سنازعا والافسد اللفظ  
لوجوب ان يقال أنك أنوك أو أنوك أنالك بل الثاني مجرد التوكيد كما حُرف الزائد فلا فاعل له  
أصلا ومثله هيات هيات العقيق وخروج أيضا قول امرئ القيس

ولو ان ما أسعى لادنى معيشة \* كفتاني ولم أطلب قليل من المال

فقليل فاعل كفتاني ولم توجه إليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مقعوله محذوف أي توسعت  
للادنى كفتاني القليل ولم أطلب اللذيل بدل قوله

ولكنما أسعى لجمد مؤنل \* وقد يدرك الجمد المؤنل أمثالي

انظر الاصباح (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يعدي لاشئ أو ثلاثة وهو رأى وصحح في  
التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما زيد العامل عن اثنين وقد اجتمع في حديث  
تسبحون وتكبرون وتحمدون در كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرف وهو وير  
والمصدر وهو ثلاثا لمخ فاعمل الأخير وحذف الضمير من من الاولين لكونهما فضلتين أي  
تسبحون فيه ايها وتكبرون فيه ايهاا ولولا عمل غير الأخير لذكر الضمير من فيما بعد العامل لان  
النضلة لا تتخذ في الامن الاول على المختار ومن ذلك قوله

طلبت فلم أدرك لوجهي ولينتي \* قعدت ولم أبع التدي عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لغيرهم وفيه وهي طلبت وأدركت وأبغى في التدي وعد فاعل الأخير  
كأمر ومن تنازعها مع افعال الاول قوله

كسالك ولم تستكسه فاشكرته \* أخ لك يعطيك الجزل وناصر

ونقل الاجماع على جواز افعال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ افعال الثاني (قوله لم تكن المسئلة  
من باب التنازع) أي لان السابق ان رفع زيد قام وقد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو  
ضميره فلم يطلب له عمله فيه وان نصب زيد ناصر بـ وأكرمت فهو معمول للاول بجزء ودوقوعه  
عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم ولا بد انهم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو متبع الان  
نحو فلم يسروا عند الخشعي حيث قدر فيه تأخير انهم لا يمتد اذخلة على محذوف أي أقعدوا  
فلم يسروا كما عتد الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضله يجوز ذكره وحذفه وكذا امتنع التنازع  
في المتوسط كضربت زيدا وأكرمت زيد معمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام

إلى معمول واحد نحو ضربت  
وأكرمت زيدا فكل واحد من  
ضربت وأكرمت يطلب زيدا  
بالمفعولية وهذا معنى قوله ان  
عاملان في آخره وقوله قبل معناه  
ان العاملين يكونان قبل المعمول  
كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر  
العاملان لم تكن المسئلة من باب  
التنازع وقوله فلا واحد منهما  
العمل معناه ان أحد العاملين  
يعمل في ذلك الاسم الظاهر والاخر  
يحمل عنه ويعمل في ضميره على

ماسند كره ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في يجوز ان يحمل كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الاولى  
منهما فذهب البصريون الى ان الثاني أولى بقوله منه وذهب الكوفيون الى ان الاول أولى به لقوله منه (ص)  
وأعمل المهمل في ضمير ما \* تنازهوا التزم ما التزم (١٨٤) كيجسنا ويسى ايناكا \* وقد بغي واعتدبا عبادا

(ش) أى اذا عملت أحد العاملين  
في الظاهر وأهملت الآخر عنه  
فأعمل المهمل في ضمير الظاهر والتزم  
الاضماران كلن مطالوب العادل  
مما سبقت ذكره ولا يجوز حذفه  
كالفاعل وذلك كقولك يحسن  
ويسى ايناكا فكأن واحدا من  
يحسن ويسى يطلب ايناكا  
بالفاعلة فان عملت الثاني وجب  
أن تضمير في الاول فاعله فتقول  
يجسنا ويسى ايناكا وكذلك ان  
أعملت الاول وجب الاضمار في  
الثاني فتقول يحسن ويسى  
ايناكا ومثله بغي واعتدبا عبادا  
وان عملت الثاني في هذا المثال  
قلت بغي واعتدبا عبادا ولا يجوز  
ترك الاضمار فلا تقول يحسن  
ويسى ايناكا ولا بغي واعتدبا عبادا  
لان تركه يؤدي الى حذف الفاعل  
والناسل ما تزم الذكر وأجاز  
الكسائي ذلك على الحذف بناء  
على مذهبه في جواز حذف الفاعل  
وأجازه الشراء على توجه العاملين  
مع الالاسم الظاهر وهذا بناء  
منهم على منسح الاضمار في الاول  
عند افعال الثاني فلاتقول  
يجسنا ويسى ايناكا وهذا الذي  
ذكرناه عنهما هو المشهور ومن  
مذهبهم ما في هذه المسئلة (ص)  
ولا يجزى مع أول قداملا  
بضمه لغبر رفع أو هلا  
بل حذف الزم ان يكن غير خبر  
وأخره ان يكن هو الخبر

وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمول لان معمول العامل يجوز تقديمه يرد منه متبع تقدم  
ما في جزم العاطف عليه وأجاز جماعه منهم الرضى في المتقدم المنصوب والفاصر في المتوسط  
اما التقديم المرفوع فيبعد جوازها من (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع  
كجاء وقام زيد اسأتى عن الفراء (قوله ان ان الثاني أولى) أى وان كان أضعف علامن الاول  
بدليل استدلالهم على افعال المصدر الخلى بال بقوله اقيمت فلم أنكل الخ وعلى افعال المجموع بقوله  
قد جرح يومها زادت تحاربهم \* أباقامة الالحدا والفتحا  
ولم يحمله على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أى ولسلامته من العطف قبل تمام  
المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هذا للضرورة على ان الرضى  
نقص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقدمه)  
أى ولسلامته من الاضمار قبل الذ كر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي  
ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما مرجع ولا فيجب افعال الثاني في نحو ضربت بلأ كرمت زيدا  
والاول في ضربت لآ كرمت زيدا كفى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم  
ما التزم) أى من وجوب اضمار العمدة ومطابقه للظاهر افراد او غيره الا اذا صلح العادل للكل  
فيضمير مفردا مذكرا لا غير نحو أخرج وقبيل هند أو الذين مشيوا لكن في التسمين ان تلك  
المطابقة أغلبية فتسجد جوسيو به الافراد في الاحوال كلها كضربت قومك بالنصب  
أى ضربت هؤلاء من ذ كر لكه قبيح كما قلنا الدامنى فالمراد التزم ذلك في الفصيح (قوله لان تركه  
الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الا ان يقال اقتصر على جزء  
العلة الكناية في الرد على الكسائي أى ولان اظهاره يؤدي الى التكرار فترفعين الاضمار املق  
الثاني وهو اتفاق أوفى الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر  
مر دود في وقوعه في غير هذا الباب كره رجلا وسماعه فيه نطما وبترا حكي سيموه بضر بونى  
وضر بت قومك وكقوله

جبهونى ولم أجف الاخلاء انى \* لغبر جميل من خيلي مهمل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أى في باب التنازع عند افعال الثاني فزارامن  
الاضمار قبل الذ كر لكن حذف العمدة شمع مما فرمته الا ان يقال انه عهد حذف الفاعل في  
المواضع المتقدمة في باب فليقس عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما شتر عنه من حذف  
الفاعل في ذلك باطل بل هو عند مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما مر من سبويه في افاذه  
يس (قوله على توجه العاملين معا) أى ان عطفها بالواو واتفاق في طلب الرفع قال الصبان وكذا  
في النصب كما يقتضيه قول الهمع في الاعراب المطوب انه و يبقى تقييده بسبب العمل لعدم  
جواز حذفها بدون غيره فان اختلفا أثر مؤخر كضربت بضمير مؤخر امان الاضمار  
قبل الذ كر وحذف الفاعل وردد لزوم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو لا يعمل الا أن يدعى  
ان العامل مجموعهما (قوله أو هلا) ماض مجهول من أو هلا الله لكذا أى أهله بشدائها أى

(ش) تقدم أنه اذا عمل أحد العاملين في الظاهر وأعمل الآخر  
عنه أعمل في ضميره و يلزم الاضماران كلن مطالوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نانه ولا فرق في وجوب الاضمار حينئذ بين ان  
يكون المهمل الاول أو الثاني فتقول يحسن ويسى ايناكا ويسى ايناكا وكذا كرهنا انه اذا كان مطالوب الفعل  
المهمل غير مرفوع فلا يجزى اما ان يكون معدة في الاصل وهو مفعول ظن واخواتها لا يمتثلنا في الاصل وأخبر وهو المراد بقوله ان يكن هو

جعل

[illegible]

جعلها أهالة (قوله ولا تضرهم) أى بل يجب حذفه لانه فضله لا لمجانبة الاضمار قبل الذكرا لا اذا  
أوقع حذفه في ليس فيضمر مؤخرًا كرهت ورغب في الزيدان عنهما هه مع وفي شرح النكافية  
يل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كت الخ) الشاهد في نرضيه  
وبرضيتك فالاول بطلب صاحب مدغولا الثاني بطلبه فاعلا فأعمل فيه الثاني ولم يحذف من  
الاول ضيره منه انه فضله وتقدم الكلام على قياي الفاعل (قوله يعكظ) يضم العين المهملة  
وتحذف الكاف ثم غاء عملته السوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة بأمر الموسم ويعشى  
من الأعشاب العين المهملة وهو عدم الالهة والاراد عدمه مطلقا ولجوا من اللمع وهو سرعة  
البصر فيعشى بطلب شعاعا أى السباح فاعلا ولجوا بطلبه متفعولا فأعمل فيه الاول فهو  
فاعله وحذف ضيره من الثاني مع ان حقه الذكروا ان كان فضله (قوله وهو شاذ) أى خلافا لما  
يقضي به مفهوم قوله ولو التزم ما التزمنا من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمول لعدم التزام ذكروه  
في غير ذلك واعمال حذفه هنا لانه فيه شبهة العامل للعدم ثم قطعه عنه لعدم مقتضى بخلاف  
حذفه من الاول فانه للقراردن الاضمار قبل الذكروا كونه فضله (قوله فان كان عدة الخ) اشارة  
الى ان المراد بالخير في قول المصنف غير غير العمدة من ذكر كمال المزمور وارادة الا لازم فيشمل المفعول  
الاول لظنت فاه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظنت مظقة ومظقة أى منطلقا عند  
ايجادا فاباهما مفعول أول لظنت فانه وقع ما بعده المتر من القصور نعم كان تأنيه ان يذكر وجوب  
التأخير في الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فان قال كافي المسكودي

(٤٤ - خضري ل) (ش) أى يجب أن يؤتى بفعول الفعل المجهول ظاهره الآخر من اضماره على ما يقتضيه ما يفسره له كونه خبراً في الأصل عملاً لا مطابقاً للمفسر إذا كان في الأصل خبراً عن مفسر مفتي نحو أظن ويظنني زيداً، وعراً آخر من فريدة مفعول أول لا ظن وعراً معطوف عليه وأخو من مفعول ثانٍ لا ظن وأما المفعول أول لظن لظننا فيضاحاً إلى مفعول ثانٍ فالأول مبتدأ مضمرة افتتحت لأن ويظناني أريد وأخو من لكان أما مطابقة للمادة في اسمها فقد رد ذلك، لكن لا مطابقاً ما هو مدونه عليه وهو أخو من لأنه مفعول ثانٍ من مبتدئ



توكيدا لعامله أو سائر النوع أو

عده نحو ضمر بتضرب أو ستر  
زيدو ضمر بتضرب بين معنى مقعولا  
مطلقا الصديق المقعول عليه غير  
مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف  
غيره من المقعولات لا يتبع عليه  
اسم المقعول إلا ابتداء كالمفعول به  
والمفعول فيه والمفعول معه  
والمفعول له (ص)

بتثنية أو فعلا أو وصف نصب  
وكونه أصلا لهذين انتخب  
(ش) ينتصب المصدر بتثنية إلى المصدر  
نحو عجت من ضرر بان زيد اضربا  
شديدا أو بالفعل نحو ضمر بتزيدا

ضربا أو بوصف نحو أن اضرب  
زيد اضربا ومذهب انصر بين أن  
المصدر أصل والفعل والوصف  
مشتقان منه وهذا معنى قوله  
وكونه أصلا لهذين انتخب أى  
الخيار أن المصدر أصل لهذين أى  
الفعل والوصف ومذهب  
الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر  
مشتق منه وذهب قوم إلى أن المصدر  
أصل والفعل مشتق منه والوصف  
مشتق من الفعل وذهب ابن طحمة  
إلى أن كلا من المصدر الفعل أصل  
برأسه وليس أحدهما مشتق من  
الأخر والصحيح المذهب الأول لأن  
كل قرع يفتن الأصل وزادة  
والفعل والوصف بالنسبة إلى  
المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل  
على الصدور زادة فالفعل يدل على  
المصدر والزمان والوصف يدل على

المصدر والمفاعل (ص)

توكيدا أو نوعا عين أو عدد

كسرت سرتين سريدى رشذ  
(ش) المقعول المطلق يقع على ثلاثة  
أحوال كما تقدم أحدها أن يكون  
مؤكدا نحو ضمر بتضربا

فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظر الأصل فالمصدر أعظم مطلقا (قوله  
توكيدا لعامله) أى لنفس عامله أن كان مصدر أمثله والآخر كدنه لندعامله لتجديدها كدفع  
الحز كدكها وشروطا كيدا للفظى الذى هدامه معنى قولك ضمر بتضربا أحدتضربا ضربا  
كما أقامه الدماعى والرضى فان قلت كيف يكون التنظيم قول النحاس أجمع الخفاة توكيدا  
المصدر يدفع الجزاء كالغنى نحو وكام الله موسى تكهما أى بذاته لا بترجاءن أجيب بان ذلك ليس  
خاصا بالمعنى بل يكون فى اللفظى أيضا كإلى المطول نحو قطع اللص الأمير الأمير (قوله أو سائر  
الخ) أى مع كونه مؤكدا أيضا فالنحو والعددى مؤكدان وان كان القصد منه ما بالذات البيان  
وأما القسم الأول فالتوكيد لا غير فهو ولا يجمع غيره وأما الباقين فيجوز معان فى ضمر بتضربا  
الأمير (قوله غير بتدبجرف) أى لأنه المفعول الحقيقى لفعل الفعل الذى جرد من الناعى، لا ذلك  
الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجبدها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها  
أو وقوعه لاجلها أو معها فذلك لا يسمى به إلا مقيدة عما ذكرنا لاحقا بالذ كر أو لا هو المفعول  
المطلق وانما أقدم المفعول به باب تعدى الفعل استطراد الاقتصار وعند اجتماعها ترتب  
على ما فى قوله

مقا عليهم رتب فصدر بطاق \* وزن به فيه له معه قد كحل

تقول ضمر بتضرب زيدا بسوطة \* نهارا ههنا ناديه وامر أنكل

(قوله بتثنية) أى المصدر من حيث هو المذ كور فى قوله المصدر اسم المذ كذا الضمير فى قوله وكونه  
وأما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا فاسم المذ كذا بالنسبة لهذا والمراد منه معنى  
ولفظا وأما التجبى أى أنك صدقنا وقدت جلوسا على ما صححه لناظم من انه منصوب بالذ كور  
فمن باب النسابة وساقى ففرح الجذل أقامه شيخ الاسلام (قوله أو فعلى) أى متصرف تام غير  
ماضى عن العمل فخرج فعمل التجبى وكان وأخواتها وباب ظن عندنا لغائه فلا يقال زيد قائم  
ظننت ظنا (قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء بالغة الاسم تفضيل ولاصفة  
مشبهة قاله الشاطبى وأما قوله

أما المولود فأتت اليوم ألامهم \* أو ما أو يضحهم سر بال طباخ

فناصب أو ما محذوف أى تأوم أو ما وألقى ابن عساح الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأرأى طربا فى أثرهم \* طرب الزواله أو كالمختل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق دلالة على آخره فاسم به ماقى المعنى ولوحان يامع اتفاقهما فى  
الحروف الاصول فان اتفاقا كاهما على الترتيب فاشتقاق صغير كاطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة  
أو الدلالة على أن اختلاف ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كإلى جيتو وحذب وان اختلفت فيه بعض  
الاصول فاشتقاق أكبر ككتب من التلم فلم ان مناسبة اللغتين شرط فى الجميع (قوله أن الفعل  
أصل) أى لأنه يعمل فى المصدر يؤثر فيه فكان أصلا قوتية وريان الحرف يؤثر فى الاسم مع أنه  
ليس أصلا له والمراد بالفعل المضارع على الأصح عندهم سبق زمانه على التحقيق فترجى لأن  
الماضى كمن قبل وجوده مستقبلا وحسن وجوده حالا وبهذه ماضيا وقيل الماضى هو الأصل  
لسمعه بعضى زمنه ويرجع الأول لأنه فرض الاوصاف الثلاثة فى زمن واحد وهذا فى زمنين مختلفين  
والظاهر أن غير الأصل من الفعل ما يؤخر منه كالصدر وكذا الوصف وأما الأمر عندهم قطعة من  
المضارع لا قسم برأسه (قوله الوصف مشتق من الفعل) أى فهو فرع الفرع (قوله وذهب ابن  
طحمة) هو شيخ الرنخشى وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله بين) أى المصدر بتدبج كونه



مفعول مطلق أو الضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله ميمنا لنوع) أي لكونه مضافاً أو موصوفاً  
 كما أنه أو موصلي بال العهدية كسرت السراى المعهودية بك وبين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام  
 ويسمى المختص أيضاً لاختصاصه بما ذكر والتحقيق أن المعهود مختص أيضاً بالتعدي بالعدد  
 الخصوص ولذا جعل في التسمي للمفعول المطلق قسمين مهم وهو المأمور كدو مختص وهو قسمان  
 معدي ودونوي واعلم أن النوي أن كان مضافاً كان من باب النباية على التحقيق للاستحالة أن يفعل  
 الإنسان فعل غيره وإنما يفعل مثله فالاصل سرامل سردي رشد خذف المصدر ثم صفتة وأنيب  
 المضاف اليه منها ميمنا كما حقه الدماميني ولا يرذلك على المصنف لأن مراده تسمييل النوي بقطع  
 النظر عن كونه أصلاً أو ناسياً أو مأذولاً فالظاهر أنه قد يكون كذلك كما إذا قصدت تشبيهه بغيره  
 الآت بسير سابق معه ودل الخطاب سواء كان منك أو من غيره وقد يكون أصلياً كان قصدت  
 الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضار الصورة بقدر (قوله وقد ينوب  
 عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عاملة لا عن مطلق المعهود حتى يلزم  
 كون الآت غير مصدر لا يرذ أن الحذف في مثاله بفتح الجيم والذال المحجمة مصدر جعل كدح وزنا  
 ومعنى وظاهر كلامه أن المراد منسوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيراني والمرد  
 واختاره المصنف لاطراده وإمام مذهب سيده به واجبه ومن أنه منصوب بفعل مقدّر من لفظه أي  
 فرحت وجذبت جذلاً فلا يطردي في شجوات ميمنا لأن فعله مع أن الأصل عدم التقدير بلا  
 ضرورة بلحجة قاله الرضوي (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك السبعة الكلمة  
 والبعضه والمراد بالاشارة والضيم والعدد والالة أما المراد فيمنوب عن المؤكل والمين كما  
 أشاره الشرح وكذا الأشاره والضيم كما في الروادني ونباية عن المين فقط وبقي ما ينوب عنهم  
 اسم المصدر غير العلم كغسلت غسلاً وتوضأت وضوءاً والعلماء والملاق في المصدر في الاشتقاق بأن  
 يشاركه في مادته أو مانع كونه مصدر فعل آخر كتميل اليه بتدليله مصدر مبتدل كغسل وغسل  
 عن مصدر مبتدل وهو التميل كالتجمل ومع كونه اسم عين كاتيه منكم في الأرض نباتاً أو نباتاً نباتاً  
 حسناً فنباتاً اسم للنبات من زرع وغيره وقد ناب عن نباتاً أو قال سيمو به أنه مصدر جارعي غير  
 فعله أي فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لبنت سمي به النبات كأنص عليه غير واحد فصح  
 فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتبارها أيضاً مصدر لا ثبت كغسل وضوءاً أو غسلاً وتوضأع  
 انهما مصدران لغسل وضوء وأما تديلاً فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبطل لعدم تصدعه عن حروف  
 فعله كما هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضع الملاق في الاشتقاق شاملاً للأقسام الثلاثة  
 أي فيكون في النباية ملاحظة الملافة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي ما ينوب  
 المين فقط نوعه كرجع القهقري وصفته كسرت أحسن السير وسميته كهيوت الكافر دمية سوء  
 ووقته كقوله \* ألم تغض عيناً لله أرمده \* أي اغماض ليلته أرمده وما الاستفهامية فتجو  
 ما ضربت زيدا أي أي ضربت بضم شيه وما الشرطية فتجو ما شئت فأجلس أي أي جالس  
 شئت فأجلس وجهه ذلك السبعة عشر منها ستة عشر متعدياً وعشرة عن المين لكن لم أرصافي أنابه مصدر  
 فعل آخر عن المين والظاهر جواز كتميل اليه بتدليله الخافين (قوله ذلك الضرب) أي المعهود  
 للمخاطب كان علم الضرب وجهه فاعله فاعله خبر به بأنه أت فيكون مثلاً للمين وظننت ذلك مثال  
 له أو كدود: للمصدر للميم المقهور من الفعل وقد ينوب عن النائب كان يقال ضرب الأمير زيداً  
 فقول ضربت الص ذلك الضرب أي ضرباً مثل ذلك لأن فعل الأمير لا تشبه له أي خذف  
 الموصوف وأنيب عنه الصفة ثم الصفة وأنيب عنهم الإشارة (قوله فتوحض بيه زيدا) إن رجوع

النائب أن يكون ميمناً للنوع نحو  
 سرت سردي رشد سرت سراً حسناً  
 الثالث أن يكون ميمناً للعدد نحو  
 ضربت ضربته وشرهتين وضرباً  
 (ص) وقد ينوب عنه ما عليه دل  
 كدحل الخذف أو فرح البذل  
 (ش) قد ينوب عن المصدر ما يدل  
 عليه ككل وبعض مضافين إلى  
 المصدر نحو جدد كل الجدد وقوله  
 تعالى فلا تلبوا كل الميل وضربته  
 بعض الضرب وكل مصدر المراد  
 المصدر الفعل المذكور نحو فعندت  
 جالساً أو فرح الجدد فالجلاس  
 نائب مناب القهقهرة ودارد قهقهه  
 والجذل نائب مناب القهقهرة المراد قهقهه  
 له وكذلك ينوب مناب المصدر اسم  
 الإشارة فتوحض بيه ذلك الضرب  
 وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم  
 الإشارة مناب المصدر فلا بد من  
 وصفه بالمصدر كما مثلاً وفيه نظرون  
 أمثلة سيمو به ظننت ذلك أي  
 ظننت ذلك الظن فذلك إشارة إلى  
 الظن ولم يوصف به وينوب عن  
 المصدر أيضاً خبره فتوحض بيه  
 زيداً أي ضربت الضرب ومنه قوله  
 تعالى لا عذبة أحد من العالمين  
 أي لا عذب العذاب وعدده نحو  
 ضربت به سحر ضربية ومنه قوله  
 تعالى فأجلدوهم ثمانين جلدة

والالة نحو ضربته وسطا والاصل

ضربته ضربا وسطا حذف المضاف

وأقيم المضاف اليه مقامه والله

تعالى أعلم (ص)

وما لو كيد فوحدا

وثن واجع غيرة وأفرادا

(ش) لا يجوز تنبيه المصدر المؤكد

لعامله ولا يجعله بل يجب افراده

فقول ضربت ضربا وذلك لانه

بثابة تكرير الفعل والمفعول لا يثنى

ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المدين

للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز

ثنيتيه وجمعه فاما المدين للعديد

فلا خلاف في جواز ثنيتيه وجمعه

نحو ضربت ضربتين وضربان وأما

المدين للنوع فالجمهور أنه يجوز

ثنيتيه وجمعه اذا اختلفت أنواعه

فحسب تيسري زيد الحسن والقبح

وظاهر كلام سيدويه أنه لا يجوز

ثنيتيه ولا جمعه فاما بل يقتصر فيه

على السماع وهذا اختيار

الشاذلي (ص)

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفي سواه دليل متسع

(ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف

عامله لانه مسوق لقرير عامله

وتعويته والحذف مناف لذلك

وأما غير المؤكد فيحذف عامله

للدلالة عليه جوارزا أو جوبا

فالحذف جوارزا كقولنا سريز

لأن قال أي سريز وضربتين لأن

قال كم ضربت زيدا والتقدير سريز

سريز وضربته ضربتين وقول

ابن المصنف ا قوله وحذف عامل

المؤكد امتنع سبه وإمته لان قوله

ضرب زيدا مصدر مؤكد وعامله

محدوف وجوبا كما سيأتي ليس

بصحيح وما استدلل به على دعواه من

وجوب حذف عامل المؤكد كدسائتي ليس منه وذلك لان ضرب زيدا ليس من التاكيد في شيء بل هو أمر حال من التاكيد في ثبته لضربه زيدا

الضرب إلى مصدر الفعل المبهم فوق كد لانه لو ضرب بالظاهر لم يفد الا التوكيد وان رجح ان مصدره معه وولد الالة المقام فتعوي فقول الشرح أي الضرب يحتمل جعل ال قسمه للجنس وللعهد ومحل ذلك ما لم يجعل زيدا بلا بد لمفسر للضرب والاكلام مفعولا به لا مطلقا وهكذا قوله

\* من كل ما نال الفتى قد ثلته \* وقوله \* هذا سر اقله قرآن يدرسه \* أي نالت النسيب ويدرس الدرس فيجتمل المؤكد والتعوي بالطريق المذكور وأما ما أعنيه أحد ادمان العالين فتعوي لا غير لجوعه لهذا بقوله عني تعديا عظيما لان تنويسه للتعظيم والاصل أعذبه أي من يكفر

تعديا عظيما لا أعذب تعديا مثله أي التعذيب المذكور أحد الان تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح فيه حذف الموصوف وأما بانه صفته وهي مثله ثم حذفها وأما بال حذف الاله وهو التعذيب مناسبا ثم حذفه وأما بانه صغره فأقدم في التصريح وغيره فتأمله (قوله والاله) أي اذا كانت في العادة الالهة للثلاث الفعل فلا يقال ضربت به خشية (قوله مقامه) أي في أغريه

وأفراده وثبتته وجمعه كضربته سوطيا وسواطا (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه انثاني وحذف ضمه من الأول لكونه بضمه وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله ودفع به نوه من استماع الافراد من الأمرين قبله ولا ينبغي عنه قوله فوحدا بدمان حيث أن مفعوله أن غير المؤكد لا يوحدا بدمان لان هذا المفهوم كما يحتمل في التأييد أي لا تدم توحيد غير المؤكد كيد حذف التأيد

التي أي لا وحده في وقت أبدا فاندفع الاعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بثابة تكرير الفعل) فيه ان ليس مذكور الفعل نفسه بل المصدر المفعول منه كما في الأولى أن يقول لان المقصود بالجنس من حيث هو قليلا وكثيرا كما كان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالشعر والخال) أي بدسائل قوله وتظنون بالله الظنونا والالتفات في تشبيه القواصل بالقوافي

تصريح (قوله متسع) أي اتساع متسع أخرجه في سواه أي في حذف عامل سواه اتساع والاعتساع والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبرا أعذف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تخبره بخلاف التعوي والعديد فيهما (قوله انظر برعامله) أي دفع الجواز عنه لكون

المجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تثبت معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا مكررا وقوله

بكي الخ من عوف وأنكر حمله \* وبكت عجيبا من جذام المطارف حيث أكد المكر والعجيب أي التصويت بالصدوح أنهم مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الشيايب المكره لان محل عدم تأكيد المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز قطعاً كما في القسطاني على الجناري فالتمحين للمجاز يؤكده كدلالة واليت وما يمتعه لها ما لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقة لان تأكيد في دفع احتمال المجاز عنه نحو وكام انه موسى

تكميلا (قوله في حذف عامله) أي لا لتلصق على معنى تأيد على العامل فاشبه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ أخرجه قوله لا أقس بصحيره وقوله ان قوله وحذف الخ مفعول ابن المصنف وسهو خبران والضهير في منه للناظم (قوله لا ان قوله ضرب زيدا الخ) هذا أحد دليلين

لأن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوارزا في نحو أنت سريز أو جوبا في نحو أنت سريز وأما انت الأسير أو ضرب زيدا أو غير ذلك مما سبقت في فقهه من حذفه هنا اما سريز ويرود هذا وأما للبنا على أن ذلك من المصدر الخاص لا للمؤكد وهي دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل

المصنف بان القصدي التبرير والتقوية للمسا في العبدان ان أراد ان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه

فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه

فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصده بذلك وقد قصده بغيره فليس كذلك لان المقصود منه ذلك دائما فمفعول ولا دليل عليه

ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقر بمعنى عامل مذكور فليقر بالحذف لقرب سنة  
بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي مافيه وعن الثاني بان الحذف  
منافي لما كسبه مطلقا لانه اذا قصد تقرير الامل فقد قصد الاثبات بلقظ آخر يقرر بمعنى اللفظ  
الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان اه فالاولى بمنعوعة  
لكن قد تقدم ان الخليل وسيمو يميزان الجمع بين الحذف والتأني كدقلا بنض ذلك جوابا عنهما  
وقد اعترف الشاطبي بان نحو أنت سسر اللتا كيد مع مافيه من الحذف فنزاعه ابن الناطم قوية  
فالاولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع  
الحذف لتبكت تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناطم لا يقال لادليل  
على استثناء أنت سسر الان لم يذكره لاننا نقول بغيره اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقعه)  
أي فمأذنه السابقة عن فعله واعطاه ومعناه لانا كيد وهو الاكل مؤ كد لنفسه وهو باطل (قوله)  
ليست من باب التأني كيد أي بل هي قسم برأسه فالمصدر ما مؤ كد أو نوعي أو عددي أو يدل من  
فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله كد أو نوعي الخ وان المراد ليست منه الا ان بعد النية  
وان كانت منه اصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك اعراض سائبا لا بالنظر لذاتها  
وأضالا يأتي في نحو أنت سسر الان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب بما صرح (قوله ومما يدل  
الخ) فيه ان من قال بعمل النائب يحفل انه راى من المؤكد ولكن الاختصاص به تقتضت عمله وهي  
سائبة عن فعله فتأمل (قوله لا من فعله) أي عوضا عن اللفظ بأي عن التلفظ بفعله ولو المقدر  
في المصدر الثاني لافعله كبله بمعنى ترك أي قوله يصف السوف

تذلل الجاحم ضاحياها ماتا \* بله الا كف كلهم المخلق

أي تركه الا كف في رواية خفض الا كف بالاضافة فبطل ما منصوب بفعله اهل عمل وان لم يصح  
التنقيح به أو بفعله أمر مرادف لفعله اهل العمل وهو تركه عند الجاهل ورأى تركه ذكر الا كف به  
أي تركه كما على رواية نصب الا كف فبطل ما فعل بمعنى تركه ومثل ما ذكره يقال في وجهه وويله  
وويله وويله وهي بحسب الاصل كتابات عن العذاب والهلاك فتقال عند التثنية والتثنية  
كثرت حتى صارت كالتيجب يقولها الانسان ان يحب ويغضب وقيل ان في نحو وويله كلمة تارعة  
وويل وويل للعذاب فهي مقابلة لمفعول مطلق أو لفعل من معناها أي أحرته الله أو  
أهلكه أو رجمه مثلا وقيل منصوبه على المتعول به والتقدير أزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر  
في نحو وويله بازيد او قيا ما لا يعودا مفعول به أيضا عند سيمو به أي الزم ضرب الخ أي فكونه بدلا  
من فعله انما يظهر عند غير سيمو به القائل بانه متعول مطلق (قوله في الامر والنهي) أي سواء  
تكرر قوله

فصبر في مجال الموت صبرا \* فمائل الخلود يستطاع

أما كما مثله وخص ابن عصفور بالحبوب والتكرار يقوم مقام العامل (قوله أي قسم قدما  
لاقتعد الخ) اعترض بأن حذف مجزوم لا اناسية ممنوع فالاولى في التخص عن ذلك أن  
يجعل قياما مفعولا بالفعل محذوف ولا يعود اعطف عليه أي اقل قياما لا يعود أو ما جعل أبي  
حيبان لا نافية للجنس وقعدوا اسمها ونشدوا افتك كفافه أي يحتاج كما قاله اللامداني أي الى  
جعله خبرا بمعنى النبي آفاده الصبيان وعلى هذا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال  
للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا وقوعه فيه ولا بعد أن يخص المنع من  
حذف مجزوم لا النافية عما اذا لم يعم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله نحو سقياك)

لانه واقع موقعه فكما أن اضرب  
زيد لانا كيد فيه كذلك  
نبر ما زيد او كذلك جميع الامثلة التي  
ذكرها ليست من باب التأني كيد  
في نحو لان المصدر في انائب مناب  
العمل دل على ما يدل عليه وهو  
عوض عنه ويدل على ذلك عدم  
جواز الجمع بينهما ولا شيء من  
المؤكدات يمنع الجمع بينهما بين  
المؤكد ومما يدل أيضا على أن ضربا  
زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد  
لعمدته أن المصدر المؤكد لا خلاف  
في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر  
الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا  
والصحيح انه يعمل فزيداني قولك  
ضربا زيدا منصوب بضربا على  
الصحيح وقيل انه منصوب بالفعول  
المحذوف وهو اضرب فعلى القول  
الاول ناب ضربه عن اضرب في  
الدلالة على معناه وفي العمل وعلى  
القول الثاني ناب عنه في الدلالة  
على المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله كدلا لانه كدلا  
(ش) يحذف عامل المصدر جوابا  
في مواضع منها اذا وقع المصدر بدلا  
من فعله وهو مقدس في الامر  
والنهي نحو قيا ما لا يعودا أي قم  
قيا ما لا تتعد قعودا والدعاء نحو  
سقياك أي سقياك الله

الجاء هنا لسان مفعول المصدر وفي نسخة الزيد بعد الـ لسان فاعله فهو متعلق بأعيى محذوفاً  
 أى لئلا ينعى أو خبر محذوف وجوباً أى أرادنى أو دعائى لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم  
 لذلك مزيد فى الابتداء ويجوز فى نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الطرف بعده ويكون  
 المسوغ له معنى الفعل كسلام على آل بس وأما المصدر المضاف نحو يغدك وصحك فلا يرفع  
 لعدم خبره وأما ذوال فرقة أحسن كالويل له وانحسبه لكن إدخال الـ سماعى عند سيبويه فلا  
 يقال السقى له لعدم سماعه وقاسه القراء والجري كافى الجمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف  
 أيضاً وهو الوجه الأوجه إذ لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضاً فى المكثر والمختص والمؤكّد نفسه  
 وغيره لكن على الظهيرة كافى التسهيل نحو له على ألب اعتراف وزيد قائم حتى أى هذا اعتراف  
 وحق وكذا فى المقدم خبره سواء كان انشائياً كجذب تلك القضية وقول الاعرابى حذو الله وثنا عليه  
 لما قبله كيف أصبحت أى أمرى عجب كشأنى حمد الله وأخبر انشائى كقفل وكرامة أى والى  
 كرامة اه قال الصان والظاهران مالتة تفصيل وكذلك الوجه اطراد الرفع فيما ذكر كما يفيد  
 كلام ابن عسّور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه أن الواقع بعد الاستفهام فى الخبر  
 لسان الآتى بدلا عن فعله وقوله الآتى والمصدر نائب متباه الخ نص فى أنهم سامية فى عبارته  
 قلافة والثانى هو الصواب فالآتى بدلا عن ما طلبى وخبرى فالاول هو الواقع أمراً أو شيئاً أو دعاء  
 أو يجر هذا النوع مقس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مقدر  
 منكر أو الأكان سماعياً كقوله والخبرى أمامه مع ولم تعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله  
 افعول وكرامة وأما مقس وهو ما ذكره بقوله ومالتة تفصيل إلى آخر الباب فكل ذلك بدلى عن فعله  
 خلافاً لما يقتضيه الشرح (قوله فى الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قبل انطباق فعل  
 الانشاء غير الطلبى كقولهم عندئذ كرامة جد أو شكر الأكرام عندئذ كرامة جد صبراً  
 لا جراً وعنده ظهور وجه محبب عجاوب عند الامتثال سماعياً وطاعة أى حدث جد أو شكرت شكريا  
 وصبرت صبر الخ فالقصد فى ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظراً لفظ العامل وعن ابن  
 عسّور أنها أخبار لفظاً ومعنى والمراد بقوله الحذف فى ذلك قصره على السماع فان المصدر بالخبر  
 خمسة أنواع أربعة منها قياسية وهى المذكورة بقوله ومالتة تفصيل الخ وواحد سماعى وهو هذا  
 وضابطه أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله فى كلامهم كقوله الأمثلة ومثال الشرح فالعامل  
 فى جميعها محذوف وجوباً بالكرامة ورواها فى كلامهم كذلك فلا تغر عواردت كالامثال ولا يتجاوز  
 مورد السماع وانما يجب الحذف فى جد أو شكريا لا كرامة اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه  
 يقال حدث جد أو شكرت شكريا على أن الكلام يند كرامة على أن يكون خبراً وكلامه قد قصد  
 الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال التمامىين فقلنا عن  
 الشلوين والظاهران صبراً لا جراً وعجاوب طاعة كذلك فوجب الحذف خاص بالجملة ما  
 أو عند قصد الانشاء هذا وللمضى تفصيل آخر حيث قال الذى أرى أن هذه المصادر وأمثالها  
 أن لم يأت بعدها ما يميزها وبين ما تعلقت به من مجرى وجرى أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب  
 حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جد أو شكرت شكريا وسق الله سدة ما أو أماما بين فاعله بإضافة  
 نحو كآب الله وسنة الله ووعد الله وصيغة الله وحنا لله ود واليك أو يحرف كصحة كآب أى بعد  
 وبسؤال أى سنة أو بين مفعوله بإضافة كضرب القاب وسبحان الله وليك وسعيدك ومعاد الله  
 أو يحرف كحدث الله وشكريا وعجاوبك فيجب حذف الفعل فى جميع هذه أقساماً والرد بالقباس  
 أن يكون هذا الضابط كلى يحذف الفعل حيث وجد وهو ما جمعه من ذكر الفاعل أو المفعول

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً  
 إذا وقع المصدر بعد الاستفهام  
 المقصود به التوبيخ نحو أربأنا وقد  
 علاك المشيب أى أقتوانى وقد  
 علاك ويقل حذف عامل المصدر  
 وإقامة المصدر مقامه فى الفعل  
 المقصود به الخبر نحو افعول وكرامة  
 أى وأكرمتك فالصدر فى هذه  
 الأمثلة ونحوها منصوب بفعل  
 محذوف وجوباً والمصدر نائب  
 متباه فى الدلالة على معناه وأشار  
 بقوله كندلا إلى ما انشده سيبويه  
 وهو قول الشاعر \*

على حين ألهى الناس جل أمورهم فنذر زريق المال نذل الثعالب فنذر لائب مناب فعل الامر وهو وائل والنذل خطف الشيء بسرعة وزريق من مذى والتقدير نذر لائب زريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مر فوعا بدلا وقبه نظرا لأن جعل لائب مناب فعل الامر للمعاطب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مر فوعا به لأن فعل الامر إذا كان للمعاطب لا يرفع ظاهره فكذلك مناب منبائه وان جعل لائب مناب فعل الامر للغائب (١٩٢) والتقدير يندل صبح أن يكون مر فوعا به لكن النقول ان المصدر لا يتوب مقاب فعل

لا يبين النوع احسن ازان نحو ومكر وامكرهم وسعى لها سعيها ثم عمل ذلك فأنظره (قوله على حين الخ) قبله

يترون بالدهنا خفا فاعياهم \* ويرجعن من دارين بجر الحقايب والدهنا بفتح الال المهملة ودارين بكسر الراء ومضعان والضم في عرون الموصوص وكذا في يرجعن وأنت تحقيرا لهم وعياهم جمع عسة بفتح الهمزة وهي كالخاقائب وبعبية الشيا وبالزاد ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الحيم جمع بجر امكرهم وجرأى مثلة جأهم بعد خلوها وعلى حين يروى الفتح على البناء لاضافة لجله ألهى وبالجري الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أى خيفة ولون ندلا حين ألهى الخ والمال مفعول به ندلا ولقعه المحذوف أى اخطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافي قول العيني اسم قبيلة لاحتمال تسمية باسم أيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فممثل ثان لا يندل من فعله وكذا ما بعده (قوله عاملة محذوف) كيدل فادعطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها التلاوهم انه قسم للاثى بدلا من فعله مع الله منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أى الفائدة المرتبة عليه والخاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالاتية فان طلب شد الوفاق يرتب عليه ما قبله بالمصادر بعده وأخبر بك قوله لاجتهدن فامردوا فاعة \* تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فلا جهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما تبت عليه واحترز بالقليبة عن نحو واما اهلاكا أو تأديبا فاضرب زيدافيجوز اظهار رفعه وقيد ان الحياجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كل يدسرها فامحجة أو اغتناما فالقبود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها (قوله اذا اختسنتهم) أى أكثرتهم فمقتضى القتل فشددوا الوفاق أى فامسكوا عن القتل وأسروهم وشددوا فاهم أى ما يقبضون به (قوله كذا امكر) أى مرتين فاكتر (قوله ورد) أى المذكور من المكرر والمصور لان الجملة نعت لهما واناب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو وصفة للعل كما استظهره العرب وجعلها المكودى نعتا لثانية المكرر وما عطف عليه (قوله استند الخ) يستفاد منه ان شروط وجوب الحذف ثلاثة تكون عاملة خبرا أى ولو منسوخا كان زيدا سيرا أو كونا المتبدل اسم عين وتكرار المصدر وحصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المتبدل انجوا أنت سيرا والعطف عليه كانت كلا وشرا بكافى التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كائنوا عليه لا منقطعوا لامله تقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من وهم خبر به المصدر لا يجزى بعم الا بتأويل فيحتاج للعل بخلاف اسم المعنى فوقع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بالتأويل كالمركب سرورقة قضى ذلك ان اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتأويل كأملاك نقصان وشكك زيادة تصح فيه النصب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملاك نقصان أو زيدا أو زيدا ونحو ذلك في مفهوم قوله ولاسم عين تفصيل بس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو ما لو كيدا الجملة باقرانه فكأنه مائة ثلاث في مثال

الامر للغائب وانما يتوب مناب فعل الامر للمعاطب نحو ضربا زيدا أى ضرب زيد والله أعلم (ص) ومالتفصيل كما هنا

عاملة محذوف حيث هنا (ش) محذوف أيضا عامل المصدر وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى اذا أنتمتوهم فشددوا الوفاق فاملنا بعدوا فاملنا فمما فداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فاملنا مننا واما فمما فداء وهذا معنى قوله ومالتفصيل الخ أى محذوف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عتق أى عرض (ص)

كذا مكر وذو حصردد نائب فعل الاسم عين استند (ش) أى كذا محذوف عامل المصدر وجوبا اذا تاب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أى أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا فغال المكرر زيدا سيرا والتقدير زيد يسيرا محذوف يسيرا وجوبا لتمام التكرار مقامه ومثال المحصور ما زيدا لاسيرا وانما يسيرا والتقدير ما زيدا لاسيرا وانما زيد يسيرا محذوف يسيرا وجوبا للمنافى الحصر من التاكيد القائم مقام التكرار فان لم يسر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا

والتقدير زيد يسيرا فان شئت حذف يسيرا وان شئت صرح به والله أعلم (ص) واحد ومنه ما يدعونه مؤكدا \* انفسه أو غيره فالمبتدأ نحو قوله على أنت عرفا \* والنان كائى أنت حقا صرفا (ش) أى من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى المؤكدا لنفسه والمؤكدة لغيره فالأو كدائنه هو والواقع بعد جملة

لاحتتمل غيره نحوه قوله على الفاعل  
 عرفاً أى اعترافاً فاعترفاً مصدر  
 منصوب بفعل محذوف وجوباً  
 والتقدير اعترف اعترافاً ويسمى  
 مؤكداً لنفسه لأنه مؤكداً للجملة  
 قبله وهى نفس المصدر بمعنى أنها لا  
 تحتتمل سواه وهذا هو المراد بقوله  
 فالمبتدأ أى فالاول من القسمين  
 المنذكرين فى البيت الاول  
 والمؤكداً لغيره هو الواقع بعد جملة  
 تحتتمل ويحتمل غيره فتصريح كرمه  
 نفايسه شراً أى بنى حقائقاً  
 مصدر منصوب بفعل محذوف  
 وجوباً والتقدير احقسه حقاً  
 ويسمى مؤكداً لغيره لأن الجملة قبله  
 تصلح له ولغيره لأن قولك أنت ابنى  
 يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون  
 مجازاً على معنى أنت عندى فى الخنو  
 بمنزلة ابنى فلما قال حقا صارت  
 الجملة تصاعداً على ان المراد بالنوطة  
 حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها  
 صارت نفايساً فكأن مؤكداً لغيره  
 لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه  
 (ص) كذا الذؤ والتشبيه بعد جملة  
 كلئى بكاء ذات عضله  
 (ش) أى كذلك يجب حذف عامل  
 المصدر اذا قصد به التشبيه بعد جملة  
 مشتبهة على فاعل المصدر فى المعنى  
 نحو ز بدصوت صوت جار وله بكاء  
 بكاء النسكى فصوت جار مصدر  
 تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف  
 وجوباً والتقدير بصوت صوت  
 جار وقبلة جملة وهى ز بدصوت  
 وهى مشتبهة على الفاعل فى المعنى  
 وهو زيد وكذلك بكاء النسكى منصوب  
 بفعل محذوف وجوباً والتقدير  
 يكى بكاء النسكى فالقول يكى قول هذا  
 المصدر

واحد (قوله لا تحتتمل غيره) ان أراد انهم لا يتقدمون على المصدر فاعلم ان هذا كذا وانما  
 لا يتقدم معنى غيره ولو لم يأتى فمضوع سم أى لا احتمال كونهم للمتكلم يحجاز الان ياد لا تحتتمل  
 غيره احتمالاً لاقرباوا التكم بعد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كلذى بعده على الجملة  
 ونوسطه بين جرائم الانام دليل العامل فلا يفهم الا ابتداءً أو أمافوا هم احجاز بدسطق فحقاً نظرف  
 لا مصدر كائن عليه (قوله وهى نفس المصدر) فيه تسميع والمراد ان التكلم به هو نفس الاعتراف  
 ونص فيه فان المصدر مؤكداً للاعتراف الذى تضمنته الجملة فنصار مؤكداً لنفسه كفى شربت  
 ضرباً ولا يشك ذلك على قوله وحذف عامل المؤكداً شاعلم ان هذا مستثنى منه أى يقال  
 دلت الجملة على العامل كان كذا مؤكداً كقولنا ما مقامه (قوله انت ابنى حقاً) مثله لا لأفعله  
 البتة فالبينة مصدر حذف عامل وجوباً والنواة لوجه واحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة  
 الواحدة أى لا ترد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام لله دأى القطعة المعروفة التى لا ترد معها  
 ولا يجوز حذف ال على المشهور ولو لم يسمع فيها الا قطع انه زو القياس وصلها تصريح وانما  
 كان مثله لان البينة محقق لا استمرار التثنية قبله بعد احتماله الا قطع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة)  
 مقصده ان حقاها بمعنى حقيقة فتكون رافعا لاحتمال الجاز ما اذا كان بمعنى ضد الباطل فلا  
 يرفع بل يصح معه ان يراد بوجه العلم كذا يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله لصدق  
 والكذب وتصريحه تصادى الثبوت وسمى مؤكداً لغيره لان الجملة مغايرة لفظاً ومعنى قوله  
 الداميين قال الرضى وهو مؤكداً لنفسه أيضاً لان الجملة تدل عليه نفايساً حيث انه مدلول لفظاً  
 وأما احتمالها للكذب أو المجاز فأمر على لا مدلول للفظ بل هو تقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار  
 فلا تقيد بالثبوت مدلولها فى الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فلاس المراد به  
 ان الكذب مدلوله كالمصدق بل من حيث العقل وحينئذ فاقم اسمى هذا مؤكداً لغيره مع انه  
 كالاول لانك انت قو كذبته لانداهم المخاطب ثبوت نقض الجملة فى نفس الامر وغاب عنه  
 كذب مدلولها فكأن الجملة محتملة له والتمتصه فقبل مؤكداً لغيره وأما الاول فلا بد من لفظ هذا  
 الغرض (قوله كلئى بكاء) ينبغى جعله لصفة جملة أى بعد جملة كاشنة كذبه ليكون مشيراً لباقي  
 الشروط والى بالقصر اسالة والتدريج بالمردفع الصوت وقيل لغتان فى كل كفى المصباح وعلى  
 الاول يحتاج لارتكاب الضرورة فى قصر الاول أو هذا الثانى والاورد أن الجملة لجموع معنى المصدر  
 لكن يرد انهم لا يتخوفوا على المصدر المنصوب اذا فعله ذات عضله أى ممنوع من التكلم وهى غير الباء  
 فى وي دفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكاءه واصحاب المثل هو التكلم والعضلة أيضاً الداعية يقال  
 انه لعضلة من العضل أى داعية من الدوايح (قوله اذا قصد به التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة  
 كونه مصداقاً وشعراً بالحدوث وقصد به التشبيه بعد جملة ومشتبهة على فاعله وعلى معناه وليس  
 فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثاً وتروك الباقي وتسلم بتمتيزها (قوله النسكى) بفتح المثناة  
 مقصوراً أى الحزينة لقلتها وبنداه يقال شكك وتلكها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أى ليكون  
 المعنى مثل صوت جار ولذا كان فى الجملة قبله معناه وفاعل المثل هو زيد وهو أيضاً مشعر  
 بالحدوث لكونه مصدر صات بصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أى اخرج ما يسمع واحداً  
 لا بمعنى المسمع خلافاً لمرادى وليس فى الجملة قبله ما يصلح له المعنى لاسيما فى فاسم وفى الشروط  
 ومنه مثال المصنف ونحوه ضرب ضرب المولود واعلم ان هذه الشروط وجوب حذف الناصب  
 اذا نصب ويجوز معها رفعه بلا محابله وصفة له تقدير مثل أو خبراً محذوف وهل نصب حينئذ  
 أرفع أو هو ما سواه قولان (قوله بفعل محذوف وجوباً) أى لا بالمصدر الذى فى الجملة لان المصدر

لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقذرا بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك اما الاول فظاهر  
وأما الثانى فلا ينبغى أن الأصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقضاءه بمنع كل  
مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعمل المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس  
مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى المذوق ان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى  
يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذله صوت جارا لك مررت به وهو فى حال تصويته  
فإذا قدروا الثانى ناصبا اه أى واشترط الاشعار بالحدوث انما هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى  
فليست هذا وقال الناظم اشترط ذلك فى عمل المصدر غاب لا لازم فعليه يجوز ان نصب بالمصدر  
الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيبويه فى هذا المثال فانه الرضى (قوله وجب الرفع)  
أى خبر الما قبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبر الما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير  
مثل أو خبر لمجهول أى هو بكا الخ أو اريد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز  
النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن فى الظرف وعالم يستقل  
على الفاعل قولهم عليه فوحي الحسام لان ضمير عليه للفتوح عليه لا للناصح وكذا يجب الرفع  
اذا علم المصدر كانه يديه أسد أو لم يشعر بالحدوث كانه كاذم كالحكمة لان الذكاسن الملكات  
اذا راعته لاسن الأفعال المتجددة باللاج كالفرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كانه صوت صوت  
حسن أو لم يكن فى الجملة قبله معناه كانه ضرب صوت جارا ما اذا كان فى الجملة مالا يصلح للعمل  
فيه كانه يضر بضر الملوك فتمتع نصه به \* (تتمية) المراد بانسانها على معناه ما هو أعم  
من أن يكون فى الفظة أيضا كما مر أو معناه فقط كقوله يدح فرسا بالضمور

ما ان عس الارض الامتسك \* منه وحرف الساق طى الخجل  
أى بلغ فى الضجور الى حيث لو اضطلع بعلم من بطنه الارض بل منكبى وحرف ساقه فاعلمنى انه  
مندمج الخلق مذكوك بعضه فى بعض ومطوى كلنى الخجل وهو علاقة السيف أى كندجته فى بعضه  
بالضمور والله أعلم

#### \* (المفعول له) \*

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقد مفعول المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى  
المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفون انه مفعول مطلق  
وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الظرف أشد من العلة (قوله وذن) أمر من الدين  
بفتح الدال أى أو فرض عليك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة لانه  
علة الاول أى دن شكر لانه يجوز حذف المفعول له لدليل أو ان شكر المذكور علة لهمادعا  
(قوله وقتا) تبيين محمول عن الفاعل أى متعده وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كنز الخلد)  
يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرح كماله أو نصب كقوله

\* طربت وما شوقا الى البيض أطرب \* وفيه نقد مجمعه مفعول الخبر القعلى (قوله فى الوقت) أى بان  
يقع حدث العادل انما من المصدر كهرت جينا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك  
خوفان فوارك أو عكسه كجستك اصلا حلالك تصریح (قوله وا فاعل) أى بان يكون فاعل  
المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى بر بكم البرق خوفا وطمعا حيث  
ان فاعل الازابة هو الله والخوف من المخاطبين مع نصه على المفعول له ورد بانه متحد بتأويل  
الخوف والطمع بالآخفة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بانه  
علة للرؤية من المخاطبين التى تضمنها بركم لا للارادة التى هى فعل الله تعالى فيردان العامل الذى

بجمله وجب الرفع بخصوصه صوت  
جارو بكاؤه بكاه الشكى وكذا الى  
كان قبله جملة وابست مشقاة على  
الفاعل فى المعنى نحو هذه بكاؤه بكاه  
الشكى وهذا صوت صوت جارو ولم  
يتعرض المصنف لهذا الشرط  
ولكنه مفهوما من تمثيله (ص)

#### \* (المفعول له) \*

ينصب مفعولا للمصدر ان  
أبان تعليل كدشكر اودن  
وهو مما يعمل فيه متحد  
وقتا وفعلا وان شرط فقد  
فاجره بالحرف وليس يمنع  
مع الشرط كانه ذاقع  
(ش) المفعول له هو المصدر المفعول  
علة المشاركة عاملة فى الوقت  
والفاعل نحو جددشكر افشكرا  
مصدر وهو منهم لتعليل لان المعنى  
جدد لاجل الشكر وهو مشارك  
لعامله وهو جدد فى الوقت لان زمن  
الشكر هو زمن الجود والفاعل  
لان فاعل الجود هو المخاطب وهو  
فاعل الشكر

تعلق به الاحكام التصوية هو بر بكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضاً لا يظهر كون الخوف باعنا على  
الرؤية لانهم لا يرون لأجل خوفهم بل الله بهم لأجل ذلك تقدير (قوله ضربت ابني تأدياً) قيل  
فيه التعليل الذي بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي ولا يصح تقدير ارادة تأديب  
لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركاز لا يخفى إذا ارادة الشيء مسببة عن الباعث  
عليه لانهم هي الباعث واجب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أي ضربته لارادة أن يتأديب  
بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا يشترط أن التأديب يحصل  
أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتاً على حد جئتكم أصلاً حالاً فلا حاجة لبناء على  
عدم اتحاد الوقت أيضاً لكن بر عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلمه فكيف يجعل التأديب  
علله للضرب ويجيب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علته في وجود التأديب وتصور التأديب  
عليه في إيجاد الضرب كتنزيل السائل لاجل الماخذ بر (قوله جواز النصب) أي بالنقل قبله على تقدير  
حرف العلة في ومن المنسوب بزعم الخافض عند جهور البصر بين لاسم قول مطلق الفعل مقدر  
من لفظه أي جئتكم كرمنا كما قال الزجاج ولا الفعل المذكور لاقائه في المعنى كعدت  
جاءوا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهره كأن تعلم ان هذه شروط لنصبه لا لتسميته  
مفعولاً فيسمى بذلك عند جره والجره ورعي ان الجور ولو مستوفى للشروط مفعول به وعليه  
فهذه شروط تحقق ماهيته (قوله الثلاثة) ليدرك كونه لتعليل الذي في المتن أي مفهوماً العلة الفعل  
والباعث علمه لا يترتب على فقد الحار جرح التعليل وذلك مستمع عند فقد العلة وليس تركه  
إشارة لاستراض على المتن بان العلية محل الشروط كما قيل لأن محل الشروط نصب  
المفعول له وتحقيقه على ما مر لا العلية بل هي شرط يخبر به نحو أحسنت اليك انما علم اليك  
لأن الشيء لا يعمل بنفسه وهي تعني عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنفون  
شرط فقد الخ خاص بغيره واتي من الشروط كونه قليلاً فلا يجوز جئنا قراءة للعلم أو قتلاً للكفار  
أو ضرب بر زيد خلافاً للناسي لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك  
ورده الرضي بانه ان أراد أن الباعث يتقدم وجوده ونحوه فبما جئنا من الماء المتأخر عن الحرق أو تصورا  
فسلم ولا يتحققه يفتض قوله ضربت ابني تأدياً وجئتكم أصلاً حالاً لأنه مفعول له اجماعاً  
وليس قليلاً ولا متقدماً وجوده فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتكم اكراماً في  
وجئتكم اليوم اكراماً لثابتاً بل جئتكم ممتناً وعسلاً على تقديم ارادة ذلك فظهر ان المفعول له  
هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وأنه على ضربين لأن المتقدم اما وجوده فكيف يكون من أفعال  
الاجوب كعدت جئنا أو تصوره فقط لكونه عرضية ترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب  
كضربه تأدياً (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل وبعدها نائب عنهم نحو فظلم من الذين  
هادوا رحماً لا اختلاف الفاعل دخلت امرأة النار في هرة لعدم المصدرية ولا تنقوا أولادكم  
من اصلاً قائلنا دار المقامة من فضله لعدم التلقي ان قلنا باشتراطه والافما جرح استثناء الشروط  
وتبني مما يفهم التعليل لنحو واذكروه كما هذا كم أي لهدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة وجئتكم كي  
تكرموني وتسكروا الله على ما هذا كم وفي شرح للجهة لان هشام ان التكاف وحتى وكى لا يغير  
المفعول له لان الاتكول لا لتعليل الامع الفعل وسابكه اه ويثني ان على كذلك ومقتضا ان  
المصدر المؤول لا يقع مفعولاً وان أقاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض وضعها للأنام  
أي الخلقوات (قوله جئني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لزوم يابها \* لدى السر الاليس المتفضل

وكذلك ضربت ابني تأدياً تأدياً  
مصدر وهو مفهم لتعليل أدبهم  
أن يقع في جواب لم فعلت الضرب  
وهو مشارك لضربت في الوقت  
والفاعل وحكمه جواز النصب  
ان وجدت فيه هذه الشروط  
الثلاثة أعني المصدرية وابانة  
التعليل واتحاد مفعول في الوقت  
والفاعل فان فقد شرط من هذه  
الشروط تعين جرح التعليل  
وهو اللام أو من أوفى أو الباء فتأمل  
ما عدمت فيه المصدرية وذلك  
جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحدد  
مع عامله في الوقت جئني اليوم  
للاكرام أو ما لم يتحدد مع عامله  
في الفاعل جاء زيد



لا كرام عمروه ولا يمنع الجري الحرف مع استحكال الشروط نحو هذا فاعلم انه قد وقع في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحادهم مع عامله في الوقت ولا في الناحل (١٩٦) يجوز وانصب اكرام في المثاليين السابقين وثقه أعلم (ص) وقل ان يصحبها الجرد

وانت بتضيف الضاد متجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمروه) مثله  
واني لتعروني اذ كرا كذا \* كالتفض العصور بالله الظاهر

ففاعل المعروق هو الزم فاعلم ان كرا كذا كرا كذا (قوله لا يشترط اتحادهم) هو مذهب سيويه  
والمقدمين كافي الجمع ومن عن الرضي ترجيح كونه غرقا في واجازة فوس عدم المصدرية تسكا  
بنحو اما العبيد نذو عبيدا نصب أي مهمات كذا كرا كذا لاجل العبيد فالنذو كذا عبيد فاعلم ان  
شرط الالة العلية لكن قال سيويه رواية النصب رديئة جاذبا لا يتخرج علمها وجعله بعضهم فاعلم  
به أي مهمات كذا كرا كذا العبيد الخ (قوله ان يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجر به بالحرف وأتته  
لتأويلها لكلمة وفي نسخ أن يصحبها بالتدوير في أخرى فاجر به باللام قالت ثابت ظاهر (قوله  
وأنشدوا) أي في الناحل شاهد بالوازه قول بعض العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله  
لكن الا كرا فمع الجرد الخ) أي لانه أشبهه الخ والفتير في التذكير والتبيين (قوله لا يجوز الخ)

رد بقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر \* ومن تكونوا ناصره يتنصر  
(قوله فليت لي بهم) الباء تليد لآية أي بدلهم وشؤنا من شن اذا فرق حذف مقعولة أي فرقوا أنفسهم  
لاجل الاغاثة وهو جمع في فرقوا الاعم عند الاغاثة على الأعداء يتفقون أي توحيهم من كل الجهات  
(قوله عوراء الكرم) بفتح العين المهملة لا تمدود أي لكته النتيجة وكل ما سعى منه فهو عورة  
ومنه عورة الانسان أي اذا قلت من الكرم كلمة فيجوز سترتها لاجل ادخاله ومثله قوله تعالى  
يتفقون أمروا الهيا بغير ضا الله ومن جرم ما يلط من خشية الله قبل وكذا لا يلافق يشق الله  
علة لا بعدوا ودخلته الفاعل في الكلام من معنى الشرط الخافعي فان لم بعدوا برب هذا البيت  
لا ترتفعه الكثرة عليهم فاعلم به لاجل لا يفهم حرارة الشتاء والصيف أي السفرهم مالى  
العين والشامع أنهم من القطاع والتمتعين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم  
لكن الجبر هنا متعين عندهم شرط اتحاد الزمان لان العباد مستقبلة ولا يلاف حالي وقيل اللام  
منعلة قايما بغيره مقتدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كزل لان السورة في سورة واحدة  
تصريح \* (تنبيه) لا يجوز تعدد المقعولة نصب أو جرم من ثم منع في قوله تعالى ولا تسكعون  
ضارا لتعتدوا فاعلم ان جعل ضمرا مفعولا أي بل هو متعلق بضمرا وانما  
يتعلق به ان جعل حالا أي مصارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)\*

أي تنبيه على ان المصنف لم يصرح في الاصلاح فلا يرد أن الظرف هو الوعاء  
المتناهي الاطراف وليس هذا كذلك وسواء الفراء مجمل والكسائي وأخيه صنفه ولعله باعتبار  
الكنية فيه اه صبان وقدم على المفعول معه لقربه من المصدر باستزائه له ولوصول العامل  
اليه بنفسه لا يحرف منسوط (قوله وقت) أي اسم وقت واسم مكان لان الظرف اصطلاحا من  
صفات الانفاظ وأنت ضمنا اما لا تطلق ان جعلت أولا ولا حلالا على التغيير وبوجه ان المراد  
بيان حقيقة الظرف المنعقدة في أحد هذا وأضغير التندة ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر  
لان كلامهم ما ظرف لا ادهما فقط (قوله انما) بضم الميم جمع من كبل واجبل وجعه مع ان  
الزمن المقرب يطلق على القليل والكثير فانه قد يراى بقطعة خاصة من الوقت وأقاربها بالمثل جواز

والعكس في معجوب آلوا نشدوا  
لا أقعد الجنب عن الهيجا  
ولو لو ان زمر الاعداء

(ش) المفعول له المستكمل  
للشروط المتقدمة له لثلاثة احوال  
أحدها أن يكون مجردا عن الالف  
واللام والاضافة والثاني أن يكون  
محملى بالالف واللام والثالث أن  
يكون مضافا وكما يجوز أن تجبر  
بصرف التعليل لكن الاكثر فيما  
يجرد عن الالف واللام والاضافة  
النصب نحو ضربت ابني تأديبا  
ويجوز به فقول ضربت ابني  
لتأديب وزعم الجزو في انه لا يجوز  
جبه وهو خلاف ما صرح به  
التحويون وما يحب الالف واللام  
بعكس الجرد فلا كثر جبه ويجوز  
النصب فضربت ابني لتأديب  
أكثر من ضربت ابني لتأديب وما  
سواء فيه منصوبا أم أنشده المصنف  
لا أقعد الجنب عن الهيجا \* البيت  
فالجنب مقعولة أي لا أقعد لاجل  
الجنب ومثله قوله

فليت لي بهم قوما اذاركوا

شؤنا الاغاثة فليوز فيه الامران  
والنصب والجر على السواء فتقول  
ضربت ابني تأديبه ولتأديبه  
وهذا قد فهم من كلام المصنف  
لانه لما ذكره بقل جبر الجرد ونصب  
المصاحب للالف واللام علم ان  
المضاف لا يقبل فيه واحد منهما بل  
يكثر فيه الامران وما جاء منصوبا  
قوله تعالى فيجمعون أصابعهم  
في آذانهم من الصواعق حصدز

تعدد

الموت ومنه قول الشاعر وأغفر عوراء الكرم ادخاله وأعرض عن شتم الشيم تكريما  
(ص) \*(المفعول فيه هو المسمى ظرفا)\* الظرف وقت أو مكان ضمنا \* في باطراد كنهنا المكث أنشأنا

(ش) عَرَفَ المصنف الطرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد فهو مكث هنا الزمان فهنا طرف مكان وأما منظر في زمان وكل منهما تضمن معنى في لان المعنى مكث في هذا الموضع في آن من واحتز بقوله ضمن معنى في محال بضم من أسماء الزمان والمكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ وأخبر بالخبر يوم الجمعة يوم مبارك (١٩٧) ويوم عرفة يوم مبارك والدار في بدقانه

تعدد الطرف العامل واحد بغير تبع إذا اختلف جنسه أما المتفق فلا يتعدد إلا مع اتباع الثاني للأول بدلا كسرت يوم الجمعة مع رابع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشاف منعه حيث قدر في قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كسيرة في يوم حنين ووجه بعدم سماعه وبأن الفعل مقتضى اكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المتعادل ولا بعضها على الآخر ولا اختلافا بينهما بشرط الإيهام في المكان دون الزمان ومن حوزة نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المغنى (قوله معنى في) هو انظر في معنى تضمنه الإشارة إليه لكون الحرف مقدر في نظم الكلام وإن لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تصرف ولذلك أعرب لأن الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفا لأن معناه انتقل للطرف وصار الحرف غيره منظور إليه كضمين الاسم معنى الهزرة مثلا حتى يقتضى بقاء مقدر (قوله باطراد) أي بأن تعدى البسملة لأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير له الشرح خرف وترغبون أن تتكوهن لأنه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطرده في غيره هذا السعل على ان السكاح ليس زمانا ولا مكانا فلا حاجة لآخر إجماع بذلك إلا أن يجعل مكانا باعتبار الرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل إذا نصب الإجماع لأنه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ماسياتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب بالأفعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مع الجمع استجابته بالواقع وهو اسم مكان يخص فانه لا ينصب إلا مع جمعه وهو دخلت وسكنت وزنات فيقال غبت البيت مثلا لكن في ذكره ذهب الشام نظر لأنه على معنى في لا في فهو مما ينصب بحدف انماض فوسه لان الذهاب يقع في الشام بل في طرفها الهاء وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجوهرة طرف حقيقة لأنه ليس بمشتمل فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لآخر القاصم يجري المتعدى فانه لا يسمى قاطي فيا سياتي وهذا غير القول بانها مفعول به على التوسع بإسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيا سياتي (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لتقدير الاطراد لان الفعل أجزى يجري المتعدى بنفسه فصبها بلا ملاحظة حرف اصلا كما لا يحتاج اليه على انما مفعول به حقيقة وأما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانهم لم تضمن معنى في بل لفظه لان المراد بالتضمن الانطوائى ما يتم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا أو ما المعنوي فهو الإشارة الى معناها من غير توسع بحدفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور أن المراد بالانطوائى وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافا فبقيد الاطراد يحتاج اليه على هذا كما مدارج عليه الاشوتى وأما على انما طرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فقدر (قوله وهو المصدر) فيه استباح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لأنه لفظ وأيضاً الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحاً وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فأنصبه بدل الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة وبالتضمن فيدخل المصدر وغيره في شذوذ اعتراض الشارح التي أتى وفيه استبعاد يجعل فيه انصبه لا ظرف الاصطلاح وضيقه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صحت اليوم (قوله

ما وقع منها مجرورا نحو سرت في يوم الجمعة وجلس في الدار على ان في هذا ونحوه خلافا في تسميته ظرفا في الاصطلاح وكذلك ما نصب منها مفعول به نحو بدت الدار ثم بدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فان كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطرد لان أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على الطريقة وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الطرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وقوله نظر لأنه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليجر مجازاً فانها خرجت بقوله ما تضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فأنصبه بالواقع فيه مظهرا كان والا فأنصبه مقدرا

(ش) حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والتأنيب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عبت من ضربك زيد يوم الجمعة عند الامر أو التعليل نحو ضربت زيد يوم الجمعة أمام الأبرأ والوصف نحو أضاف زيد اليوم عندك وظاهر كلام المصنف انه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالنصف والوصف والتأنيب له ما ذكره كمثل أو محذوف جوارا نحو أن يقال

مضى جئت الخ) هي لطلب تعين الزمان خاصة كأي في المكان وصككم لطلب تعين المعداد  
 زماناً ومكاناً وغيرهما فهي أعم وقوعاً (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل منته كيوم الجمعة  
 صفة فيه ولا يقال صفة لان صفة الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جر منه في كافي التصريح  
 لكن قال الشاطبي قد ينصب نونه ما بعده في المسوع بالخذف كقول السلي في ذكر أمرنا تقدم  
 حينئذ لا تنافي فيوجد ما تقول حينئذ كان كذا أو سمع الآن فقول فيهما من جملة من المقصود  
 نهجه عن ذكر ما قوله وأمره بسماع ما يقال له \* واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الإضافة  
 لا ينصب صفة ولا نحوها كافي التصريح قال ابن مسجدة إذا لم يعلم المضاف اليه اعدم الفائدة حينئذ  
 والأوقع (قوله وكل وقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر  
 لما في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل من ادبنا زمان كقعدت مقعدز يدأى زمن  
 قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكاناً (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته  
 لموافق مذهب البصريين ويدفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مهمما كما يفتضح  
 به صيغ الشارح الآتي لأعلى الجهات ثلثا فيعد انه مهم مع انهم المخصص انما فانصب تشبيها  
 بالمهم كما في التكت (قوله مهمما كان) المراد انهما مهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة  
 وبالمخصص ما دل على مقدار معلوما كان وهو المعرفة بالعلمية كرضان أو بالإضافة كزمن الشتاء أو  
 بأن كسرت اليوم وغير معلوم وهو التكرار المعداد كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت  
 زمانا طويلا كذا في الأشرفي فقول الشارح كل كلمة وساعة ينبغي تفسيدها ما إذا أريد بها ما مطلق  
 زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المخصص  
 واتصاف المهم على جهة التام كذا للفظي زمن الفعل لا الذي يدل عليه كليل من أسرى بعبد له لئلا  
 اذا أسرى لا يكون الالاملا فالظرف يكون مؤكدا كذا لصدر الأنا تأني كيد زمن عاملة (قوله  
 باضافة) لم تنصف العرب لفظ شهر الارضان والربعين مع جواز تكرر كواو الراجح جواز اضافته  
 الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانواع) أي انصف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان  
 لكونها بالالتزام فلم يعد الى جميع أسمائه بل الى المهم لانه لانه عليه في الجلة والى ما هو من مادته  
 لقوله دلالة عليه حينئذ ولما قويت دلالة على الزمان بالضمين تعدى الى جميع أسمائه (قوله  
 أحدهما المهم) المراد بالمهم هنا ما ليس له صورة أي هيئة وشكل محسوس ولا حدود ومحدودة  
 أي نهيات مضبوطة من جوانبه والمخصص بخلافه كالأروان شئت قلت المهم ما لا تعرف حقيقة  
 بنفسه بل بما يضاف اليه وهو معنى قول الموضح بعبارة المصنف ما افترقه الى غيره في بيان صورة  
 مسماه أي صورته هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقة بالانضمام اليه كمكان زيد وكل الجهات  
 وما خلق بها من عند ولا يوسط وبين وزا وحذاء وشو ذلك ونقل المصنف عن المصنفات  
 نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وحرف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جر هابي قال  
 لان فيها اختصاصا ما اذا تصلح لكل بقعة وكذا استثناءها الخفيد تقلا عن الرضى وزاد عليها جانب  
 وما بينهما من جهة وجه وكنف ثم قال فقول بعضهم سكنت ظاهرا باب القنوح لحن اه لكن  
 ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشياخ جانب وناحية ومكان فتعجب شارحه من كجانب فقط  
 بأنه يجب جر هابي فيقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد الهجع فيه ما وفي جانب أيضا  
 ونحوها كجهة وجهه وأهل هذا هو الوجه فتدبر (قوله وبين وشمال) مثلها ماذات العين وذات  
 الشمال أي الربعة ذات العين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المهم أحد مذاهب سق (قوله غلوة)  
 بفتح المجهة مأنيقاع والميل عشر غلوات فهو أقبايع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ

مضى جئت فتقول يوم الجمعة وكسرت  
 فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم  
 الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما  
 ان وقع الظرف صفة نحو مررت  
 برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي  
 عندك أو حالا نحو مررت بزيد  
 عندك أو خبرا في الحال أو في  
 الأصل نحو زيد عندك وظننت زيدا  
 عندك فالعادل في هذا الظرف  
 محذوف وجوبا في هذه المواضع  
 كلها والتقدير في غير الصلة المستقر  
 أو مستقر وفي الصلة المستقران  
 الصلة لا تكون الإضافة والفعل مع  
 فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله  
 ليس بجلة والله أعلم (ص)  
 وكل وقت قابل ذلك وما

يقبله المكان الالمهم

نحو الجهات والمقادير وما

صيغ من الفعل كرمى من رمى

(ش) يعني ان اسم الزمان يقبل

النصب على الظرفية مهمما كان

نحو سرت لحظة وساعة ومختصا اما

باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو

بوصف نحو سرت يوما طويلا أو

بعدد نحو سرت يومين وأما اسم

المكان فلا يقبل النصب منه الا

فإن أحدهما المهم والثاني

ما صيغ من المصدر بشرطه الذي

سمي ذكره المهم كالجهايات الست

شقوق وتحت وعين وشمال وأما

وخلف ونحو هذا المقادير فتشغلوة

وميل وفرسخ وزيد فتقول جلست

فوق الدار وسرت غلوة فتصهمما

على الظرفية وأما ما صيغ من

المصدر نحو مجلس زيد ومعهده

فتسقط نصبه قياسا ان يكون عاملة

من لفظه وشعور عدته ومقدور بدو وحاست مجلس عمر وقول كان عامله من غير لفظه تعين جرح ميق وشعور حاست في جرح مريد وفلاحة ولجاست  
جرح مريد الاشذوذ وعمار ومن ذلك قولهم هوى مقعد القالبه ومن جرح الكلب ومناطق الثريا كائن مقعد انقالبه ومن جرح الكلب  
ومناطق انثر بالقاس هوى في مقعد القالبه وفي من جرح الكلب وفي مناطق الثريا ولكن نصب شذوذ اولاً بقاس علمه مخالفاً لاساق  
والى هذا أشار بقوله (١٩٩) (ص) وشروط كون ذائق مقسماً: تقع \* طرقة لما في أصله مع اجتماع

وفي المصباح الغلو الغاية وهي رمية سهم أبعد ما بقدر عليه ويقال ثمانية ذراع إلى أربعمائة  
 واجتمع غلوات كشم وقوشوات (قوله من لفظه) انما لم يكتفوا بالواتفي المعنوي كما كتبه  
 في قدس جالسا لان نصب ذلك لمخالفة لاس لكونه مختصا فلم يجاوز به السماع بخلاف قدس  
 جالسا (قوله أي كان مقعد القابلة) أي في مقعدها رمي من ملحق بذلك المحذوف أيضا ومن عني إلى  
 أي هو مستقر أي بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل وقوعها عند ولادة  
 المرأة ومثله هو من مقعد الأزار أي هو مستقر من في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو  
 وسط الشخص (قوله ومن جرح الكب) أي هو مستقر من أي بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعد  
 مكان زجر الكب من زاجره فهو ذم ومن اط الترياح أي هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعد  
 مكان لوط الترياح أي تعلقه من الشخص الراي أي لأدركه في الشرف كاليدرك محل الترياح (قوله  
 ولكن نصب شذوذا) أي على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر قدس أي بالنسبة إلى وزجر  
 منى وناط منى لم يكن شاذ (قوله ما في أصله) المراد بالاصل الماخلة بالصدر فلا رده أنه فيجب  
 جالسا كجاس زيد نظير لاصلة لما اجتمع فيه (قوله مهمان) أي لان المتبادر عطفها على  
 الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مهمان فيدها ليس منه وعرضه  
 هنا التنبيه على أن فيه قصدا (قوله في جملة الصفة) أي لعدم تعيين جملة (قوله ليست من المهمة)  
 أي قد تكون مستتاة من المختص وبقي قول ثالث يحسمه أو يوحيان وهو أن المهمة حكم أي تشبه  
 المهم في عدم التعيين في الواقع لان الميل مثلا لا يختص بذاته وبوجهه بالاعتبار ويحتمل جرى  
 للصفة على هذا بان أراد المهم حقيقة أو حكم (قوله من رى الخ) قد علم دفعه (قوله لمع  
 دخل وسكن) مثلهما من كافي الرضى (قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مع توجه (قوله  
 على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصحبه من الحاحب ونسبه الشلوين  
 للجمه ورثه بالهم لم يكن لا نظير في ذهب الشام لمجر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب  
 الفارسي والناظم ونسب سيبويه (قوله على التشبيه بالمعول به) أي لأجرا القاصر مجرى  
 المتعدي وبقي قول رابع أشبهه بول به حقيقة لان نحو دخل يتعدى بنفسه وبأخرف وكثرة  
 الامر فيه تدل على أنه ما صلا ان اسما طاع (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لم  
 ظرفية فقط وأظرفه أو شبهها بالنسب الزم على الواحد الدائر بين الظرفية وشبهها ولا يجوز  
 عطفه على ظرفية المذكور في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت  
 أو تنويعا مع انه ليس كذلك وأن غير المتصرف هو ما يلزم أحد هذه الدائر ان جعلت على بابها  
 فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح انظروا وشبهه والحاصل  
 أن غير المتصرف مهمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمه أو شبهه أو كلام الشرح والتميز ليدل ذلك  
 الأصل بقدر ما دل كور (قوله نحو حجر) مثال لما يلزم الظرفية فقط فلا يجز عطف أصل إذا كان

فذلك ذو تصرف في العرف وعزى التصرف الذي لزم \* نظرية أوشبها من الكلام (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ما سعمل ظرفاً أو غير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما مبني على ظرفاً نحو سرت يومواً جلست مكاناً وابستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك وكانك حسن وفاعلاً نحو يوم الجمعة يومواً رفعت جاك وغير المتصرف هو ما لا سعمل الا ظرفاً أو شبهه نحو سرت اذا أردته من يوم عسعة فان لترده من يوم عسعة فهو متصرف وكقوله تعالى الا لاوط المتصرف هو ما لا سعمل الا ظرفاً أو شبهه



\* ذال نصب لالواو في القول لاحق

(ش) المفعول معه هو الاسم المنصب بعده واو بمعنى مع والنصب له مائة مده من الفعل او شبهه فمثال الفعل سري والطريق مسرعه اي سري مع الطريق فالطريق منصوب بسري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق وأبغى سرك والطريق فالطريق منصوب بسرك وسرك وزعم قوم ان الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجز منه لم يعمل الالجر كزوف الجرب واغافل ولم يكن كالجز منه احترازاً من الالف واللام فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً لكونها كالجز منه بل تغطي السائل لها نحو مررت بالغلام وبسنداق من قول المصنف في نحو سري والطريق مسرعه ان المفعول معه مقدس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل او شبهه وهذا هو الصحيح من قول النحويين وكذلك يفهم من قوله بمان الفعل وشبهه سبق ان عامله لا بد ان يقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا باتفاق وأما تقدمه عن مصاحبه نحو سار والنيل زيد فيه خلاف والصحيح منه (ص)

وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضارع بعض العرب (ش) حق المنعول معه ان يسبقه فعل او شبهه كما تقدم تحيله ومع من ان العرب نصب به بعد ما وكف الاستفهاميتين من غير ان يلفظ بفعل نحو ما انت وزيد وكف انت

وقصه من تريد فخرجه النحويون على انه منصوب بفعل مضارع

(قوله نال الواو) فيما اشارت الى انه لا يفصل منها أى ولا يظرف وان فصل بين الواو والمفعلة ومعطوفها التنزيل والواو المعية من المفعول معه مثلاً الجار والجرور يس (قوله في نحو سري) نزل أمر للمؤثقة الطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذال النصب ومن النعل بمان فهاو حال منها اودن ضمها في سبق الذي هو صلها (قوله والاسم) أى الفضلة وقوله بعد واو الخ أى وتلك الواو بعد جذه ذات فعل وأدغم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بمان النعل الخ فخرجه الاسم الجله كجاء زيد والشمس طالة والنعل كلاً تاء كل السجك وتثريب اللين فلا يسهل ان مفعولاً معه وان كانت واو ماله المعية والاه الموضع وقال حقيقه ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تشرى والافه واسم أو لا ينبغي ان يكون مفعولاً معه وبه صرح به ضمهم وهو الحق وبالنظر اشتد زيد وعروو بكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو حيث مع عروو وبعت العبد بنابه بما يفيد المعية تغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنصب لكنه حكم من احكامه لا ينبغي جعله قيداً في التعريف والمراد بكونه المعية ان المصنوع على مصاحبه ما بعد المفعول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضاً ككثرت زيد قال ان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ما سبق عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبه في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها المطابق الجامع فخرج بذلك المراد ما من نص على ما ذكره صاحب تيسار العامل نصباً على ما بعدها كضربت زيد او عرافا عطف اتفاقاً وكذا أشركت زيد او عروا وظلت البر والشعر لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوا الجمله كل رجل وضعته ان قدر الخبر مقتربان مثلاً فيجب رفع ضميته فان قدر مقربا قبل الواو جاز نصبه الله حيث ضمن قبيل كثرت زيد أى كل رجل موجود وهو وضعته ويكون الجمله ذات فعل الخ نحو هذا لك وأبلك فلا يتكلم به خلافاً لما على بل يجب جرياً لعدم اشغال الجمله على حروف الفعل (قوله وشبهه) أى في العلم بشرط صحة عمله في المفعول به كفى المعنى فخرج الصفة المشبهة وأفعال التنفصل ودخل اسم الفعل كسكت وزيد ادهرم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب معنى يكتفي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافى مبتدأ ودرهم خبره فزيد مفعول به حذف أى وبحسب زيد الامفعول معه (قوله مقدس فيما كان مثل ذلك) أى فيما يتبع فيه العطف من حيث المعنى خلافاً لما جنى في اشتراطه صحته وانما التبع فيما يذ كر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو جئت السير حال كوفى مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء والخشبة أى ارتفاع الماء حال كونه معاجبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو صح العطف بل الظاهر حيث وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا بالثنين ككثرت زيد وعروو فتمثل وأمسرت والنيل فانظر انه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظاً لما يأتى والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سري للنيل بالنظر لكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونه ماضياً زمنياً لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد علمت مقابلة لابن جني (قوله والصحيح معه) أى خلافاً لابن جني ولا يخفى في قوله

جعت وخشاعية وخجعة \* ثلاث خصال السب منها جرعى

لانهم قد سبق الواو ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أى بعضهم وأكثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضارع) أى جازا الواو جوا خلافاً لاثباتي ولذا كان اكنوا يشكروهم هناك وهذا وأبلك لئلا يترى جواز اظهاه منزلة ذكره بجمل لا ما ذكره ان

(٢٠٢ - خضري ل)

اطهار الفعل فيه ممتنع ولا يرد جواز النصب في مال لا يزيد اجماع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتدبير الفعل وهو الاستفهام الذي هو أولى به فقول طلبة للنصب بل بخلاف الاول فان نفسه تقتضي واحدا وهو التظرف والحاصل ان السموغ والنصب هو الاستفهام وجد تظرف أم لانه يشتمل عليه لانه لا يقتدر به داء عاملا هذا ولما قلنا ان يقول قد جردت به انه انما الفعل في قوله « زمان قوي والجماعة كلذی الخ » ان زمان كان قوي مع الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا تظرف يقتضي تقديره فكان النصب في هذا لاك وأباله أو لوجود مقتضى الفعل الا ان يقال انه لا يمكن تخرج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب باثبات ان ابا على اجازة قياسا ولم يسمع فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غير كصنع انما يصلح له الكلام كالناين لبيان حاصل المعنى (قوله ما يكون الخ) هي في المثالين نافية والاستفهام خبرها واداءها ضمير المخاطب مستتر في افسا حذف برزوا انفصل قال بس عن المأمري ويجوز القامع مع كفي بل هو ان كونها حالا بخلاف ما اه وسوي بينهما ابن هشام بل هو ان جعل ما مفعولا مطلقا أي اى وجوده توجد مع زيد (قوله كالآخرين) مقتضاها جواز النصب في هذا المثال وهو مبنى على قول الاخفش ان ما بعد المنعول داء بطاقتهم عام قياسا على العطف وهو ضعيف والتحجج باليد القياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه يجب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال متعين ولذا لم يمتل النصب في النظر بكتب انا وزيد اكل الاح (قوله للنصل) أي بين الضمير والنصل والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله وان على ضمير رفع متصل • عطف فاعل باضمر المنفصل

وقوله والتشر بك أي في الحكيم اتجه توجه العامل الى المدخول أولى من عدمه لئلا تصر العمدة فضله ولان الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسه وما اما النصب فقصر الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فقطعه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فصل الامر لا توجه للظاهر لانه يغتفر في التابع فجعل له فاعلا لا يخفى على اولي ولما سكن وجك والمعطوف الجلة لا داعي اليه على ان حذف الفعل بل بالامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عربية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر واعلم ان المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع مطلق الجمع كما هو شأن الواو والعاطفة فكيف يربح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية تصاقا نصب أو بقاء الاحتمال والابهام فالرفع أو لم يقصد شي جاز الامر ان ولعل هذا الاخير يحمل كلامهم دما معنى (قوله بضعف) أي من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كن ولو لم تكتب النافذة فصيله امره فان المعنى لا يصح مع العطف الاستكلف كان بقدر لو تكتب النافذة تزام قصدا لها أي تعطف عليه وتركت قصدا لها برضها أي يتكبر منه لرضعها لان رضاعه لا يتب عن مجرد تركها كما هو الاحتمال فترتها منه وكذا قوله اذا عجبك الدهر حال من امرئ \* فدعه واكل أمره واللاماليا فيحتاج العطف الى تقدير واكل أمره واللاماليا الى امره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت النافذة فصيله أي حسا ومعنى واكل أمره مع اللاماليا قيل ومن الضعف المعنوي نحو كن أنت وزيد اكل الاح وقوله

فكروا انتم وبي أيكم \* مكان الكلمتين من الطعالم

فان العطف يقتضي توجه الامر الى ما بعد الواو وأنت لا ترد الامر للمخاطب بان يكون معه كذلك لكن هذا الله ليل يذبح وجوب النصب كما سيظهره أبو البقاء وسببه المصريح لا تبحه لفساد

مشتق من الكون والتقدير ما تكون وزيدا وكف تكون وقصة تمن تريد فزيد وقصة منصوبان بتكون المفعلة (ص)

والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والنصب شتار لذي ضعف النسق والنصب لم يجز اعطف يجب او اعتقد اشمل عامل نصب (ش) الاسم الواقع بعد هذه الواو اما ان يمكن عطفه على ما قبله أولا فان أمكن عطفه فاما ان يكون بضعف او بلا ضعف فان أمكن عطفه بلا ضعف فهو احق من النصب فهو كنت انا وزيد كالآخرين قرع زيد عطفا على الضمير المتصل أولى من نصبه مقبولا ولا معه لان العطف ممكن للنصل والتشربث أولى من عدم التشربث ومثله سار زيد وعرف وعرف عرو أولى من نصبه وان أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشربث لسلامته من الضعف نحو سرت وزيد ان نصب زيدا أولى من رفعه لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل

المتراد به وايضا يتبع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذ لو كان الامر كذلك لم يكن  
 افعال كالاخوين فيه مانع لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالاخوين تعين  
 العطف كما مر (قوله وان لم يكن عطفه) اي لعدم صحة توجه العامل اليه اما التساوي المعنوي ولو في  
 التصديق والزموم محذور لفظي كما مر في مثال الاخ ونحوه والآن زيد الامتناع العطف على ضمير الخبر  
 بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضماعه) فعل صريحه أن ما امتنع فيه العطف بخبر فيه بين  
 المعية وضماعه العامل ويرد عليه امتناع المعية كانه عطف في علقته الخ ونحوه حتى في الخواجب  
 والعيون اذا اضماعه لا يشترك التبين في معنى العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب الخواجب في معنى  
 الترجيح وهو تدقيقها وتطويعها ومصاحبتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في قصده فيجب فيها  
 تقدير العامل اي وسقمت اما وكل من العيون فينبغي جعل أو في المتن تنوينه كافي الاشعري اي أن  
 ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل = ما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت  
 والطارق وميت والحاظ ومات زيد وطوع الشمس لكن في نفسه ان امتناع التقدير في ذلك غير  
 مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولا بت النيل فلان خاص جعلها تنوينه مع ملا حظته ان ضمير  
 يجب بعوده لا نصب لا يتقدم المعية فيصدق يجوزوا لا الضمار وقوله وأما تقدير الخ أي وجب ذلك  
 فالنوع الاول يجوز فيه الامر ان الثاني يجب فيه الضمار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح  
 العطف بفي خامس وهو تعين العطف كسلك رجل وضعته واشترى زيد وعمر ووجان زيد وعمر  
 قوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحوه كن أنت وزيد كالاخوين لما مر فتذكر (قوله  
 فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال اجمع أمره  
 وأجمع عليه أي عزمه وأما جمع فشترك فيهما ما يدل بجمع كيد به جمع ما لا نصب شركا كما مر اما ان يكون  
 مقفول لانه اول الكون والاول عطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف اي وأمر شركائكم واجله على  
 جملة بتقدير واجعه واشرك كما هو بوصول الهمزة وفتح الميم امر من جمع وقيل ان أجمع يستعمل في  
 الذوات أيضا وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فاجعوا بوصول الهمزة وقراءة رفع  
 شركاء عطفه على الزاوي أجمعوا وما يتبع فيه العطف والذين يبرؤوا الدار والايمن لان الايمان  
 لا يتبرأ فهو اما مقفول معناه أو محذوف أي وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذکور  
 بفعل يتعدى لهما كما لو تأتوا الخ حتى الخواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله اعلم

• (الاستثناء) •

هو لغة استعمال من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخر اجبه من الحكم أو بمعنى  
 الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه وحقه مقفول اصطلاحا لا اخراجا بالاول واحد  
 أخواتها كان داخل أو كذا اخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المصنوبات  
 وقد يقال يمكن ارادة المعنى المصدري وذكره فيها باعتباره بقله كافي تعدى الفعل ولزومه  
 فالخراج جنس وبالاختراخ التخصيص بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان  
 داخل أو في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في النية من أول الامر أو المراد باخر اجبه اظهاره  
 لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه ما مالم يستعمل  
 في خاص وهو ما عداه بقوله الاستثناء لا يلزم التناقض بادخال الشيء ثم اخرجه والكفر ثم  
 الايمان في لاله الا لا تنكر كذا اخل لا يدخل المذموم على ما استراه أو ما المفضل قد اخل في المستثنى  
 منه التقدير حقيقة قال دخول الحقيقي الملفظي أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الا فاعل

وان لم يكن عطفه تعين النصب على  
 المعية أو على اضماعه فعل يليق به  
 كقوله

علقتم اثنا وما باردا

فما منصوب على المعية أو على  
 اضماعه فعل يليق به التقدير وسقمتا  
 ما باردا وكقوله تعالى فاجعوا أمركم  
 وشركاءكم فقوله وشركاءكم لا يجوز  
 عطفه على أمركم لان العطف على شيء  
 تكرر العامل فلا يصح أن يقال  
 اجعت شركائي وانما يقال اجعت  
 أمرى وجعت شركائي فشركا  
 منصوب على المعية والتقدير والله  
 أعلم فاجعوا أمركم مع شركائكم أو  
 منصوب بفعل يليق به والتقدير  
 فاجعوا أمركم واجعوا شركاءكم

(ص)

(الاستثناء)

ما استثنى



استثبتت الجملته صليته ما حذف عايندها أي استثبتته ويتصحب خبرها والمراد الاستثنائية وستعلم  
الوصفية وانما عايندها أي الأصل الادوات وغيرها بقدرها والمقصود هنا عملها بالنصب وذكر  
المرنوع استطرادي لتقيم القصة فلا يقال كان الأولى تقديم ما ينصب أبدا كليس ولا يكون (قوله)  
مع تمام أي لتكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالنصب المستثنى ومع إيجابه أيضا بقرينة  
قوله وبعد في الخ فالفائدة قبلها التمام أيضا كما منه الشرح (قوله وعن ثم فيه) الاظهر أن الظرفين  
متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الاستدعاء التذريع لان المنقطع يجوز فيه نفعان من  
الاعراب عن ثم قد سدر (قوله انصب ان والحق) قيل هو حينئذ واجب انفاقا ورده جواز  
الابساغ في لغة سخاها أبو حيان وشرح علماء اقرءه فشرروا منه الا قليل بالرفع بلامن الواو وانظر  
هل هذه اللغة خاصة بما اتصل كالاية أم لا وقيل ان الآية تنفي لا يجاب لان شرطه وافي وتأويل  
لم يكونوا معنى بدل من شرب منه فليس معنى فالتخالف فيه الابدال وجعل القراء قليل مبتدأ خبره  
مخدوف أي لم يشربوا والجله في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب  
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم التسامع في الفرد فلا ينافي جواز الرفع فيه خبره مخدوف  
أومذ كور ويكون المستثنى منه نذجلا كما في قوله تعالى است علم عيسى طرا الامن فولى وكفر  
فعبده الله قال ابن خروف من مبتدأ وبعد خبره والجله في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من  
الجل التي لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المعنى ومن كان ما بعد الالفة فهي بمعنى لكن  
ولو كان متعلا لكن ان نصب تالي الالفة كان كالمشدة كما سألني أو رفعه فكأنه مخففة أفاده الصبان  
عن الدماميني (قوله بواسطة الا) أي فتكون عديده الى ما بعدها تحرف بالجر لكن تعديده في  
العمل فقط لا في المعنى وهذا رأى السبكي في عزه ابن عصفور وغيره الى سيبويه هو الفارسي  
وجاءه من البصريين وقال الشلوين هو مذهب الحقبة وقيل ان الناصب ما قبلها مستعلا  
لا بواسطة وقيل استثنى مخدوقا وقيل غير ذلك وعلى الاولين فاعلم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب  
من فعل أو شبهة كالقوم اخوتك الازدي أوله كذا أو اخوتك بالمستثنى لك (قوله في غير هذا  
الكتاب) أي ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثبت الا الحتم قال وأفع الا فان ظاهرها أغلها  
عن النصب المذكور بقرينة وانما علمت لتبانيها عن استثنى تحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح  
بحر ان الخلاف في المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعمل فيه الاعتدال المصنف وهو  
المتعارف عند المتأخرين لكونه فيه بمعنى لكن فعملات عليها وخبرها مخدوف على ما نحو جاء القوم  
الاجارا أي لكن جارا للمجيئ وقد يدركضوا القوم بونس لما آمنوا كشفنا وعندي سيبويه نصبه  
بما قبل الا كما اتصل فباعتدال اعنده مفرد في المتصل وغيره وهي ككن العاطفة في وقوع المفرد  
بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب فتح أن بعدها كذا بدغي الا انه شفي أفاده الضي (قوله على  
التي) أي الفظا ومعنى كاسمته أو أفظا فقط تحولا لاسم الالطهر ونفاته فهي في المعنى وقد يراد  
بالتنبيس التي ما يشبه المعنوي فمدخل فيه هذا أو مدعي فقط كقراءه تفسيره وانه الاقليل كما مر  
ونحو قول رجل يقول فلان لا رجل يقول الحق وقوله

وبالصر عيتمهم منزل خلق \* عاف تغير النوى والوئد

فتغير بمعنى ليق على حاله والصرية رده له منصرفه أي منقطعة عن معظم الرمل والنوى يضم  
النون وسكون الهمزة تحقيرة لعمل حول الخبايا لمنع المطر ومن النوى المعنوي وبأن الله الان يتم  
نورداي لا يريد الا ذلك وانما الكمية الاعلى الناسعين أي لتسهل الاعليم لكن هذين من  
المفرغ وليس الكلام فيه وما نحو لو جاء القوم الازدي الا كرمهم فستعين فيه النصب لان في لو

الامع تمام ينتصب

أو كذا في بعدني انتجب

اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع

وعن ثم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا نصب ان

وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء

كان متصلا أو منقطعا نحو قام القوم

الازدي ومررت بالقوم الازدي

وشربت القوم الازدي وقام القوم

الاجارا وشربت القوم الاجارا

ومررت بالقوم الاجارا فزيد في

هذه المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا او الصحيح من مذاهب

النحويين ان التصليب ما قبله

بواسطة الاختار المصنف في غير

هذا الكتاب ان الناصب له الازرع

انه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله

ما استثبت الامع تمام ينتصب أي

انه ينتصب الذي استثبتته الامع

تمام الكلام اذا كان موجبا فان

وقع بعد تمام الكلام الذي ليس

بموجب وهو المشتل على النقي أو

شبهه والمراد يشبهه النقي انتهى

ضحى لا يقصدى واما الرفع في لو كان فيه ما آلهة الا الله فلا يبقى (قوله والاستفهام) اى المؤول  
 بالنفى انكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع ومذمومة كاذب ويسمى اباطاليا ايضا نحو ومن  
 اُصنعت من آله حديد يا اوتوريا وهو ما متعلقه واقع ومذمومة صادق لكنه ما وقع عليه نحو  
 اُفنتك آلهة الخ فهو بمعنى نفي الابتغاء واللباقة ومثال النسخ يصلح لهما (قوله بعضا مما قبله) عدل  
 عن قول غيره من جنسه مثلا يدخل في المتصل جاء القوم الاجارا وجاه بنوك الابن زيد لانفاهما  
 في الجنس مع أنه منقطع وتماويل الجنس بالزوج لا يقع في الثاني وان صرح في الاول ولما لا يخرج  
 منه نحو وأحرقت زيدا الايده هما كان المستثنى فيه جزءا مما قبله لانه لا يصدق عليه انه من جنس كله  
 مع انه متصل بقوله بعضا المراد بما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يذوقون فيها  
 الموت الا ما تولى الاول ولانما كذا أممو الحكم شيكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى  
 بعض مما قبله ومن جنسه مع انه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضا محكما عليه بنقص  
 ما قبله لا مطلقا بعض والمنقطع بخلافه اما فقد القصد الاول كتمام بنوك الاجارا أو الابن زيد  
 أو الثاني كالآتين فانه لم يحكم على الموت الاول بذوقه لهما في الجنسية الذي هو ينقص عن عدم ذوق  
 الموت فيها ولا على التجارة يجوز أن كلها الباطل الذي هو ينقص منع اكلاها بالباطل فانه لا يترافى  
 والاسم أن يقال المتصل اخرج شي دخل فيما قبل الاشياء صمدان واعلم أن كلامنا المتصل  
 والمنقطع يسمى بالاستفهام حقيقة عرفية بلا نزاع كما في التلويح وأما ما اشتهر من أنه محقق في  
 المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أى أن لم تقدم المتنى لما  
 يأتي في المتن ولم يطل الفصل والاختصار انصب كما جئنا أحد حين كنت جالسا هنا الازيد ومنه  
 الحديث القدسي ما بعدى جراء اذا قبضت صفة من الدنيا ثم احتسبها الا الجنة بالنصب لان  
 الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الضول وكذا يختار النصب في نحو ما قاموا الازيد اربا  
 لمن قال قاموا الازيد الجصل ان تشاكل ودعوى تعيين النصب في هذه مردودة بل نازع أبو حيان  
 في اختياره فيها وفي اتى قبلها وكل ذلك مما لا ينقض التني بالا ولا كان اثباتا في نصب ما بعد الا  
 الثانية وجوبا كما ثبت أحد الماء الازيد لانه بمنزلة شرب الماء الازيد (قوله بدل من متبوعه)  
 أى بدل بعض عند البصر بين ولا يرد احتياجه للربط وهو مقفوق حصول الربط بالالذات على  
 اخرج الثاني من الاول فتبين أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف  
 يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه متنى مع انه يجب قطا بينهما اصح احلاله محل متبوعه أحجب بنوع  
 ذلك لان سبيل البدل جعل الاول كانه لم يذكر وانما جئنا خلافا في موضعه بالنسبة الى على العامل بلا  
 نظر للتني والاثبات وهو هنا كذلك قولهم البدل هو المخصوص بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا  
 اعتبار فيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان في زيد قائم لا قاعدا وصفة والموصوف في مرت  
 برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما رد على من يجعل البدل هو المستثنى وحده فيجاب  
 بما ذكرنا ما على قول الحقين انه المستثنى مع الا فلا رد أصلا لاجتماع احلاله محل الاول بلا  
 انعكاس المعنى ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذهبي في تأويل ما في الوجود له الا الله ويصح فيها  
 الاحلال حينئذ وعند الكوفيين ان الحرف عطف في الاستثناء خاصة فيما بعد اعطف على  
 ما قبله لا البدل وهي كالا العاطفة في مخالفة ما بعد ما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل باطراد  
 في مقام الازيد وانما عطف لا يباشره ويجاب بانها مفصلة تقديرا الاصل ما قام أحد الازيد  
 وورد ان حذف المعطوف عليه لا يطرده عن هذا مطلقا (قوله وهذا المختار) مثله في المعنى قال  
 الدمامي ومقتضى تعليل الاتباع بتساكل المستثنى والمستثنى منه تساوى النصب على البدلية

والاستثناء فاما أن يكون  
 الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد  
 بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا  
 مما قبله والمنقطع ان لا يكون بعضا  
 مما قبله فان كان متصلا جاز نصبه  
 على الاستثناء وجازا تبايعا مما قبله في  
 الاعراب وهو المختار والمهور أنه  
 بدل من متبوعه وذلك نحو ما قام أحد  
 الازيد والازيد اولاهم أحد الازيد والا  
 زيد اوله قام أحد الازيد والازيد  
 ومن ضرب أحد الازيد ولا تضرب  
 أحدا الازيد اوله ضرب أحد  
 الازيد فيجوز في زيد أن يكون  
 منصوبا على الاستثناء وأن يكون  
 منصوبا على البدلية من أحد وهذا  
 هو المختار وقول ما مررت بأحد الا  
 زيد والازيد اولاهم مررت بأحد الازيد  
 والازيد اوله مررت بأحد الازيد  
 والازيد اوله مررت بأحد الازيد  
 أو كنتي انتخب اتباع ما اتصل أى  
 اختير اتباع الاستثناء المتصل ان  
 وقع بعد تنى أو شبهة تنى وان كان  
 الاستثناء منقطعا تعين النصب عند  
 جهور العرب فتقول ما قام القوم  
 الاجارا ولا يجوز الاتباع

وأجازه بنوعه فتقول ما قام القوم الاجاز (٢٠٦) وما ضربت القوم الاجاز وما ضربت بالقوم الاجاز وهذا هو المراد بقوله وانصب

ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع  
اذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى  
تيمر وأما بنو قديم فيجوزون الاستماع في  
البنية التي استثنى بالانصب  
ان كان الكلام موجبا ووقع بعده  
وقد ثبت على هذا التقيد كره حكم  
التي بعد ذلك فاطلاق كلامه بدل  
على أنه ينصب سواء كان متصلا أو  
منفصلا وان كان غير موجب وهو  
الذي فيه نفي أو شبهة نفي انصب أى  
اختيار اتباع ما اتصل وجب نصب  
ما انقطع عند غير بنى غير وأما بنو قديم  
فيجوزون اتباع المنقطع (ص)  
وغير نصب سابق في النفي قد

بأنى ولكن نصبه اخترا وورد  
(ش) اذا انقسم المستثنى على  
المستثنى منه فالما أن يكون الكلام  
موجبا أو غير موجب فان كان  
موجبا وجب نصب المستثنى نحو  
قام الازيد القوم وان كان غير موجب  
فانقطع نصبه فتقول ما قام الا  
زيد القوم ومنه قوله

قضى الآل أجد شعبة  
ومالى الاذهب الحق مذهب  
وقد روى رفعه فتقول ما قام الازيد  
القوم قال سيبويه بنى يونس أن  
قوما يوثق بعريتهم يقولون مالى  
الاخول ناصر وأخرو الثانى بدلا  
من الاول على القلب ومنه قوله  
فانهم ويرجون منه شاعة

اذا لم يكن الالابون شافع  
فمعنى البيت انه قد ورد في المستثنى  
السابق غير انصب وهو الرفع وذلك  
اذا كان الكلام غير موجب نحو  
ما قام الازيد القوم ولكن المختار  
نصبه رغم من تخصيصه وروى غير  
النصب البنى ان الموجب يعين فيه  
النصب نحو قام الازيد القوم

والاستثناء في هذه الصورة وفيه انه لا يحصل التشاكل في نوع النصب وان حصل في اللفظ \* واعلم انه  
اذا تعذر الالابون على اللفظ ابدل على الموضوع كما جازى من أحد الازيد ولا حد فيه الازيد وما زيد  
شما الاشى لا يعا به وأيس زيد بنى الاشاحتره انصب نصب ما بعد الا فى الآخر ووقعه في الباقي  
باعتبار المحل لان من والمبا لا زاد ان في الاثبات وما لا لا يعاملان بعده فالمستثنى في الاول والآخر  
بدل من محل المحرور بمن والمبا الرائدين وخو الرفع في الاول والنصب في الآخر وفي الثالث بدل  
من محل الخبر قبل دخول ما شاء على عدم اشتراط وجود المحرر وأخر حذف وان قلنا به أى الا هو  
شئ وتكون الابعنى لكن وأما في الثاني فبدل من محل لامع اسمها الان محله ما رفع بالابتداء عند  
سيدويه أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر والاقوال التشاكل ثنائى في الاسم  
الشريف من كلمة التوحيد ومحر في باب لا من يندل ذلك قوله وأجازه بنو قديم أى على ان جازى بدل غلط  
كما شرح به الرضى وقيل بدل كل بلا حظة معنى الا اذا لمنى غير جار وهو وان صدق على الاحد  
وغيره لكن يراى غير مخصوص وانما يدلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى  
وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البديل والواجب نصب اتفاقا نحو وما زاد هذا المال الا  
المنص وما تقع زيدا الا الضر اذا يقال زاد المنص ونفع الضر ومثل ذلك لا عامس القوم من أمر  
الله الامن رحم من رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويتبع الابدال لا عدم صحة تسلط  
العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أى لا لراحم وهو الله والامكان من رحم وهو السفينة  
ومن الابدال في المنقطع قوله

وبسطة ليس بها أنيس \* الاليعافير والاليعيس

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن \* لنا خاطب الالسنان وعامله

وعلمه قراءة ما له من علم الاستماع الفطن بالرفع وجعل منه الالسنان على الاليعام من في السموات  
والارض الغيب الاله فاعرب الجلالة بدلا من الذى هو فاعل يعلم والاستثناء المنقطع وفيه  
تخصيص قراءة السبعة على لغة مرجوحة فان النصب هو المختار عندهم ولنا جعله المصنف متصلا  
بتقدير متعلق الطرف من يذكر في السموات الخ لا استقرار وقيل من منعول يعلم والغيب بدل اشتمال  
منه والله فاعل هذا والمسهوع من بنى قيم اغناهو بمجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها  
وكونه بدلا أو غيرهما من تخصيص الحصة فلم اختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع انه  
ميسر عند الجميع كما هو نظيره الا أن يكون قد سمع منهم جازى ما بعد الاستماع المحرور قبلها. وقوله وغير  
نصب سابق أى صفتى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه على الاستثناء فتدخل فيه نصبه  
على الاستماع الاتى في المرفوع وهذا البيت تصيد لقوله وبعد نفي الخ (قوله قديما) أى قديما وفى  
القدس عليه خلاف (قوله ان ورد) أى السابق والراية كسر ان أى ان أردت ورود السابق  
أى الظن به فاختار نصبه وان ورد السابق عن العرب فاختار نصبه أى احكمه باختاره والا فالوارد  
متبع نصا أو غيره (قوله على المستثنى منه) أى يبدون عام له كما مثل له الاستماع فتعديده عليه لمعاخذ  
المصنف خلا فالكسائى وأما قوله

خلا الله لأرجو موالكا وانما \* أعد على شعبة من عمالك

فرض ورد ويجوز تعديده على العامل فقط كالقوم الازيد ما ضربت (قوله بدلا) أى بدل كل من كل  
لان العامل لا يخرج لما بعده الا فهو ومعرب بما يقتضيه العامل بالموخر عام أريد به الخصوص فصح  
ابدالهم من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تعديده بدل بعض فقلب المشعوب ناعبا كما فى نحو ما ضربت

(ص) وان يفرغ سابق الامسا \* بعد يمكن كالأول اعدما (ش) اذا تفرغ سابق (٢٠٧) الا لما بعثها أى لم يستقل بما يطلبه كان الاسم

وأقع بعد الأعراب ما عرّاب ما بقضية  
ما قبل الأقل دخولها وذلك نحو  
ما قام الأزيد وما ضربت الأزيد وما  
مرت الأزيد من فاعل من فروع بقام  
وزيد ما منصوب بضربت وزيد متعلق  
بمرت كالمثل ذكر الأوهه اهو  
الاستثناء المقعرغ ولا يقع في كلام  
موجب فلا تقول ضربت الأزيد  
(ص) وألغ الأذات وكنت كلاً

تترجمهم الى الفتي الاله  
 (ش) : اذا كررت الاقصد انك قد  
 توترت فبدأت عليه شيئا ولم تقدر  
 ان تتركه الا في الاول وهذا معنى الغامض  
 وذلك في البذل والعطف نحو  
 ما مررت باحد الازيد الا اترك  
 فأتيتك بدل من زيد ولم توترقه الا  
 شيئا لم تقدر فيه استثناء من التلا  
 فكذلك قلت ما مررت باحد الا  
 زيد أتيتك وشبهه لا تترجمهم الى الفتي  
 الاله الا والاصل لا تترجمهم الى الفتي  
 العلاء العلاء بدل من الفتي وكررت  
 الاقصد انك دأبت الى العطف فقام القوم  
 الازيد والاعراض الازيد  
 وعوام كررت الاقصد انك دأمت قوله  
 هل الدهر الاله ونحوها

والاطلوع الشمس ثم غيـارها  
والاصلـ ل وطلوع الشمس وكررت  
الاقـ كيدا وقد اجمع تكرارها في  
البدل والعطف في قوله  
مالك من شئت الاعلـه

والأصل العمل رسيه وزم له رسيه  
بدل من عمله وزم له معطوف على  
رسيه وكررت اللفظه تأكيداً (ص).  
وان تكررت لالتوكيد فمع

تفريغ التأثير بالعامل د.  
في واحد مما لا استثنى

بذلك أحد (قوله وان يضر غساب) بالتو بين والامفعول وضافته له، محل الوزن (قوله يكن) أي  
السابق أو. بعد وقوله كالخيل يجوز أن يقدوما صدرية أو عكسه والفاعل محذوف بضمير عدم ان  
بني الجهور فان بني الفاعل كانت الامفعول وفاعله ضمير السابق أو ما بعد أي يكن السابق أي  
حكمه محكم انعدام الأثر كما عدمه التي تسقط العمل على ما بعد ها وهذا عند غير الكسائي  
أما هو فيجوز ان نصب في نحو ما قام الازيد لتجوز حذف الفاعل (قوله المفرغ) مسمى به المفرغ  
العامل المابع في الظاهر وان كان معه موله في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز  
ان يرفع لجميع المعمولات الامفعول معه والمصدر والحال ان كان كدين فلا يقال ما مررت الا  
والنبل و ضربت الا ضربا ولا تعبت الا بعدة انقضاءه بالتي والاثبات وأما ان اظن الا اظنا  
تقدره الا اظنا اعطاه فهو مسمى لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيد) أي لا تحال ضربت  
جميع الناس غيره ووجود شرطه على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادرا فطلق المنع طردا  
لنائب الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو وبني الله الآن يتم فوره كما هو هذا مذهب المنصفين يجوز  
ابن الحاجب التفرغ في الموجب بشرط كونه فضله وان تحصل به فائدة كقراءت الا يوم كذا  
لا يمكن ان تقرأ في غيرهم الا بالواجب وادبانه نادرا فيعطف اللاب كما استغنى على الجواز في النفي وان لم  
يستقم المعنى كما علم الازيد بذلك (قوله الا العلاء) ينفع العين عند ما يعنى الشرف ولكن قصره  
للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع علما كذلك على كل فقهه حذف مضاف او نحوه كقوله  
زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أي في الايجاب والتي كما يفهمه الاطلاق وهذا ان التقيد بعدم قوله  
وهذا معني الغائب أي فالمراد انها عن قادمة معني الاستثناء ووعنه وعن العمل في مباحث على  
الخلا في المار (قوله في البذل) أي بدل الكل كما يدل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما  
تعجبني أحد الازيد الا وجهه وأعلمه وأمره (قوله واذهب) أي بخصوص الواو (قوله فاعلا بقل  
من النتي) أي ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلا من الضمير فيهم لان الجهور يتبعون  
الابدال من البذل ويرد على الاول ان العامل في البذل نظرا للعامل في البذل تنافا فلا يثابته يحتاج  
اليه العمل في البذل لا مؤكد كدتملغة فلا لائق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن هذا لا يظهر  
الافي بدل الكل فينبغي الاشكال في بدل البعض والاشتمال والعلف وقد يقال العامل في البذل  
منوئ لا ملاحظ فسمعتني عن الثانية بما يوجب فكات لحض التوكيد لا علة فقدر (قوله ثم  
غيرها) بالعين المتعجمة غارت الشمس أي غابت وفي نسخ غيرا بما يوجد بدل الراء (قوله مالئ  
من شئت) أي جعلك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فريه بقل) أي بدل بعض لان المراد  
بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر) بالناسا العجول ونائب فاعله يعود على الا وقوله  
لا توتر كيدعطف على محذوف أي لا تأسس لا توكيد في نسخ دون تو كيدو على كل ظاهر  
المحذوف والمؤد كورمة على بكر وأحوال من حرفه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله  
دعى واحد الخ أترك تأثير العامل الذي قبل الا بما في واحد وانصب سوا ما لا يطاقده  
الاشو في وهو مقتضى صنع الشرح تنقوله اجعل الخ بيان لمحصل المعنى لا تعني فتركه لا يجعل  
لانه غير مهدف في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد وبقه فبما سواه كما هو همه ظاهر  
المتن فساد ثم ان أثر بدل العامل الاصح أي اترك التأثير بما في واحد وانصب بها ما سواه فيكون  
قوله ما بالانظار افي محل الاضمار ضرر ويزيد هذا عدم التقدير في قوله دع ويزيد الاول  
خلو من الانظار وتصر يحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فبسكون عنه وان كان يعلم من  
قوله سابقا وان يضر الخ فقدر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به

ليس عن نصبه أو معنى (ش) إذا كررت الالف المؤكدة هي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أنه سقطت لم يفهم ذلك

فلا يتخلو ما أن يكون الاستثناء مفرداً وغير مفرد فان كان مفرداً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الازيد الاعمر الا بكذا ولا يتعين واحد منها لشغل العامل بل أيها شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فترى في آخره أي مع الاستثناء المفرد اجل تأثير العامل في واحد الاستثناء بالانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرد وهذا هو المراد بقوله (ص) ودون تقرير مع التقدم \* نصب الجميع احكامهم به والترتيب وانصب الآخر وجيء بواحد \* منها كلكوا كان دون زائد كام بقوا الامر والا على حكمه في القصد حكم الاول (٢٠٨) (ش) فلا يتخلو ما أن تقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر

فان تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب نحو ما قام زيد الاعمر الا بكذا والقوم وما قام الازيد الاعمر الا بكذا والقوم وهذا معنى قوله ودون تقرير البيت وان تأخرت فلا يتخلو ما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب فان كان موجباً وجب نصب الجميع فتقول ما قام القوم الازيد الاعمر الا بكذا وان كان غير موجب عويل واحد منها بما كان يعامل بطل يسكر الاستثناء فيبدل مما قبله وهو المختار وان نصب وهو قليل كما تقدم وأما قديمه فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الازيد الاعمر الا بكذا زيد من أحد وان شئت أبدلت غيره من السابقين ومنه قول المصنف لم يقلوا الامر والا على فامر زيد من الواو في قوله وانصب المصنف في قوله وانصب لئلا يتأخر إلى آخره أي وانصب المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجباً وان كان غير موجب جيء بواحد منها معرباً بما كان يعرب به لولا تكرر المستثنيات وانصب الباقي فعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول ان ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول فيبدل ما يثبت

والجهر بخذوف أي وجود أو الاسم ضمير ممتد يعود إلى الواحد والتأثير ومعنى خبرها وقف عليه بما سيكون على لغة ربيعة (قوله وانصب الباقي) أي وجوب الامتناع شغل العامل بالترتيب واحد ولا يجوز على تصديق البداية لأن الاحتمال يكون موقد فليس الكلام فيها (قوله ودون تقرير الخ) دون ومع متعلقان باحكم وحذف نظيره من الترتيب لانتهاها والاعلان تنازعاها شاعلي جواز في المتقدم ونصب مفعول المحذوف بغيره احكامهم أي أمض نصب الجميع للاحكام لانه لا يعدي نفسه ولا تأخذه معه وله لا الترتيب لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبله ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والترتيب فيجوز التأخير ذلك (قوله كلكوا كان الخ) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وأما زائدة لمقصده بغيره أو عكسه وكان تأمة فاعلمنا خبر الواحد ودون حال منه وقيمه حذف صافي أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اه وفيه تجميع لان الواحد يكون مشتملاً على وجوده دون زائد عليه فالواو جعل لآخرها محذوف والجملة حال من واحد وصلة له أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم ويصح جعل ما سماه واقعا على الواحد وجاء الخ مصنفه أو وصلته أو فاده الصيان (قوله سواء كان الكلام موجباً الخ) لا يعارضه قول المصنف في غير نصب سابق في النسخ الا في غير تكرر المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل أما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام أحد الاجارا الاجلا الاقروا ويجوز الابدال في واحد على لغة قديم (قوله فامر زيد من الواو) أي على منصوب سكن وقفا على لغة ربيعة ولو عكسه اذ لا يتعين واحد للأبدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي الذي يمكن استثناء بعضه من بعض كأمته فان أمكن ذلك كله على عشرة أو أربعة أو ثلاثة أو اثنين فقبل الحكم كذلك وان البكل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقراً بواحد لكن الصحيح ان كل عدم مستثنى مما قبله فيكون مقراً بسبعة وطريق معرفته ان تجمع الاعداد الواقعة في المراتب التي يفيها وهي الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشعبة وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً وتسقط آخر الاعداد مما قبله ثم يابقيه مما قبله وهكذا أخيراً في بعضها فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منقوفاً واخرج ان كان موجباً لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة انشؤية واخرج منها فلا يخفى ان الاستثناء خارج دائماً عن المراتب الاخرى مما قبله اثباتاً ونفياً (قوله بغير) بالنون تنازع عمل من استثنى ومجوزاً ومعر باحسان غير لقصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقد بدى على الفصحى جواز في الاحوال كلها اذا اضيف إلى كافي السهل نحو ما قام غيرهن ومنه قوله

لم ينج

للاول من الدخول واخرج في قولك ما قام القوم الازيد الاعمر الا بكذا الجميع مخرجون

وفي قولك ما قام القوم الازيد الاعمر الا بكذا الجميع داخلون وكذا في قولك ما قام أحد الازيد الاعمر الا بكذا

(ص) واستثنى مجزراً بغيره « بما مستثنى بالانسيا (ش) استعمل بمعنى الاتي الدلالة على الاستثناء واللفظ منها ما هو اسم وهو غير سوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون قد لا وحرفاً وهو لا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فأما غير سوى وسوى وسواء فحكم المستثنى به الخبر لا ضافها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الا

لم يمنع الشرب منها غير أن قطعت \* جماعة في عصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافة الى أن وصلتها وأجاز الفراء بها معاً على الفتح مطلقاً تضمن معنى الاو اعلم ان أصل غير كونه صفة مفيدة لمغارة مجرورهما لوصفها ذاتاً ووصفة وتوغلها في الابهام لا لتعريف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالح غير الذي كان يعمل أو شبهه لها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضد من ضعف ايسارها فتعريف بها فلذا وصف بها المعرفة في الآية وأما الاقاصم لمغارة ما بعد مدحها لمقابلتها فيها واثنائها لافعالها اتفاقاً مطلقاً للمغارة جعلت غير على الاتي الاستثناء بها أي في المغارة نفسها او اثباتاً بلا نظر للمغارة ذات أو صفة فاحتج الاسم بعدها العرب المستثنى لئلا يشغول بغير الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العار به ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمر وبالرفع اذ المعنى ما قام الا زيد وعمر وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه ولا لاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً وفي الاصل وعند الشاذلي على توهم وجود الاو يمنع في تابع ما بعد الاطر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقها له اصلاً وكما جازوا غير على الاجلوا الاعلى في الوصف بها فتفيد المغارة ذاتاً ووصفة بلا نظر للثاني والاثبات لكن جعل غير على الاكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الاولات تقع الآ في موقعها لا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كما كان فيهما آلهة الا الله لفسد تاو قوله

لو كان غيري سلمى الدهر غيره \* وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالاضافة لغيري لانه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ورواه الآية لاتباعه فيها معنى ولما تأما الاول فلا نه بصير التقدير لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الله لفسد تاو فيقتضي عدم الفساد مع التعدد اذ المخرج وهو باطل لقرسته على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للفظ اذ من المعلوم مغارة الجمع الواحد واما الثاني فلان آلهة جمع منكروفي الاثبات فعمومه بدنى وشرط الاستثناء النعم والشعوى كذا في المعنى فان قلت قد جوز الزنجشيري في قوله تعالى انا أرسلنا في قوم ثمود من آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً عن قوم وهو نكرة في الانساب قلت اجاب الدماميني بان العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الاخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة فاده المصباح ومن أمثلة سيبويه لو كان معنار رجل الا زيد لعلنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه \* لعمر أهلك الا الفرقدان

لصحته فيه بل قبل ان يفارقه للاستثناء على لغة من يازم المثني الاثني وقال الرضى مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتى أحد الازيد بالرفع بدلاً ووصفة وعليه أكثر المتأخرين تسكيب هذا البيت اه وما مر عن المعنى من أن عموم آلهة بدلى الخ كلام اقتضى للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدايلاً بالنظر لكل جملة يصدر عن الجمع اما بالنظر لافراده الداخلة تحتها فهو لقطعها فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الخلافة لشموله له لا بخلاف الجمع وليس المستثنى هنا جاعل حتى يتجه ما ذكره كذا قيل وهو مردود ذلك جملة يصدر عن الجمع أي ما جاعل لم يتحقق دخول المستثنى فيها فآلهة في الآية يصدر عن كل جمع من الآلهة بدلا عن الاخر وان لم يكن منهم الذات الاقدس فكيف يصح استثناءهم منهم فكلام المعنى هو الحق وما جوز الزنجشيري في آل لوط

فَقَوْلُ قَامِ الْقَوْمِ غَيْرُ زَيْدٍ نَصْبٌ غَيْرُ كَيْفَ قَوْلُ قَامِ الْقَوْمِ لَا زَيْدًا نَصْبٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَقَوْلُ مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ بِنَاءٌ لِلتَّوْبَعِ وَالْخِشَالِ وَالْإِتِّبَاعِ  
 كَقَوْلِ مَا قَامَ أَحَدٌ لَا زَيْدًا وَقَوْلُ مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ فَرَفْعٌ غَيْرُ وَجُوبٍ كَقَوْلِ مَا قَامَ الْأَزِيدُ بِرَفْعِهِ وَجُوبٍ وَقَوْلُ مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ حَارٍ  
 نَصْبٌ غَيْرُ عِنْدَ غَيْرِي تَمِيمٌ وَالْإِتِّبَاعُ عِنْدِي تَمِيمٌ (٢١٠) كَقَوْلِ مَا قَامَ الْقَوْمُ الْأَجَارُ وَالْأَجَارُ مَا سَوَى فَلَمْ يَنْصِبْ فِيهَا كَسْرَ السِّينِ  
 وَالْقَصْرَ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ نَفَعَتْ سِينُهَا  
 وَيَدٌ وَمَنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُ سِينُهَا وَيَنْصِبُ  
 وَمَنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ سِينُهَا وَيَعْدُو هَذِهِ  
 اللَّغَةَ بِذِكْرِهَا الْمُصَنِّفُ قُلْ مَنْ ذَكَرَهَا  
 وَعَنْ ذِكْرِهَا الْفَنَاسِيُّ فِي شَرْحِهِ  
 لِلشَّاطِبِيَةِ وَمَذْهَبُ سَيِّدِيهِ وَالْقُرَاءِ  
 وَغَيْرِهِمْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ الْأَظْفَرُ فَإِذَا  
 قَالَتْ قَامَ الْقَوْمُ سَوَى زَيْدٍ فَوِي  
 عِنْدَهُمْ مَصْنُوعَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَهِيَ  
 مَشْعُورٌ بِالِاسْتِنَاءِ وَلَا تَخْرُجُ عَنْهُمْ  
 عَنْ الظَّرْفِيَّةِ الْإِثْنِيَّةِ فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ  
 وَاجْتِزَاءِ الْمَصْنُوعِ كَقَوْلِهِ قَتَعَهُ  
 بِمَا تَعَامَلُ بِهِ غَيْرُ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ  
 وَالْجُرُومِ هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ (ص)  
 وَلِسَوَى سَوَى سَوَى أَجْعَلُ  
 عَلَى الْأَصَحِّ مَا نَعِيَ جَعَلُ  
 (ش) فَنَاسِيَةً مَا هَاجَزَ وَرَدَّ قَوْلُهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُعوتِي أَنْ لَا يَسْلُطَ  
 عَلَى أَمَتِي عَدُوٌّ مِنْ سَوَى أَنْفُسِهِا  
 وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أُنْتَمِ  
 فِي سَوَى كَمَنْ الْأَعْمَى الْأَكَاثِرُ  
 الْبَيْضُ فِي الثُّورِ الْأَسْوَدُ وَالْكَاشِعَةُ  
 السُّودُ فِي الثُّورِ الْبَيْضُ وَقَوْلُهُ  
 وَلَا يَسْلُطُ النَّعْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ  
 إِذَا جَلَسُوا وَمَنْ لَا مَنْ سَوَانَا  
 وَمَنْ اسْتَعْمَلَ الْهَامِزَ فَوَعْتُهُ قَوْلُهُ  
 وَإِذَا تَرَكَ عِيَّةً وَتَشَتَرَى  
 فَسَوَالُكُ بَابُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى  
 وَقَوْلُهُ  
 وَلِيَقِ سَوَى الْعَدُوِّ  
 نَدَانَاهُ كَادَانَا

لَا رَدَّ لَانِ الْعُمُومِ الشَّوْهِدُ الْإِتِّبَاعُ لِمَا تَمْتَلِكُ الْمُنْقَطِعُ كَقَوْلِهِمْ مَنْ كَلَّمَ الصَّهْمَانَ قَبْلَ ذَلِكُ وَهُوَ  
 مُتَقَضٍ مَا قَرِئَ نَعْرِفُ الْمُنْقَطِعُ قَدْ بَرِئَ وَهَلْ إِذَا وَصَفَ بِهَا سَاقِي عَلَى حَرْفَتِهِ أَفَكَرْنَا الْوَصْفَ  
 مَجْمُوعًا وَمَا بَعْدَهَا وَظَهَرَ عَرَابُ هَذَا الْمَجْمُوعِ عَلَى آخِرِهِ وَتَكُونُ اسْمَانِي عَنْ غَيْرِ مَضَافَةٍ إِلَى مَا بَعْدَهَا  
 وَظَهَرَ عَرَابُهَا عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْعَرَابِيَّةِ كَقَوْلِهِ لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ قَوْلَانِ وَعَلَى الثَّانِي قَاعِدُهَا مَجْرُورٌ  
 تَقْدِيرُ الْحَرْكَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَضَافَتِهَا إِلَيْهِ (قَوْلُهُ نَصْبٌ غَيْرُ) أَيْ عَلَى الْاسْتِنَاءِ كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ  
 قِيَّاسًا عَلَى نَصْبِ مَا بَعْدَ الْأَوَانِ كَأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْأَعْلَى الصَّحِيحُ وَغَيْرُهُ مَقْبُولٌ لِمَنْ فَعَلَ أَوْ شَبَّهَهُ  
 وَقِيلَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ الْمَكَانِ لِأَجْلِ كُلِّ وَجْعَلُهَا الْفَارِسِيُّ خَالِفًا قَوْلُ بَشْتَقِ أَيْ قَامَ الْقَوْمُ  
 مُغَارٍ مِنْ زَيْدٍ وَكَذَا يُقَالُ فِي سَوَى (قَوْلُهُ فَلَمْ يَشْهَرُ فِيهَا كَسْرَ السِّينِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَقْبَلُهَا  
 فِي جَمْعِ لُغَاتِهَا وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا تَكُنُ الْأَوَّلِيَّةُ بِمَعْنَى مُسْتَوْجِبَةٍ مَكَانَ سَوَى أَيْ مُسْتَوْجِبَةٍ بِقُنَاوِطٍ بِقَدْ  
 إِلَيْهِ كَمَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ وَلَا أَشْأَةً بِمَعْنَى وَسَطٍ خَوْفًا أَوْ قَهْرًا وَسَوَى الْخَيْرِ أَوْ تَامَ نَحْوُهُ هَذَا دَرَجَةٌ سَوَاءٌ  
 أَوْ سَوِيَّةٌ نَحْوُ فَيُفْهَمُ سَوَاءُ أَيْ سَوِيَّةٌ فَلَا يَسْتَقْبَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (قَوْلُهُ الْفَنَاسِيُّ) تَسْمِيَةً إِلَى فَنَاسٍ  
 مَدِينَةٍ بِالْمَغْرِبِ وَتَحْكُمُهَا أَيْضًا ابْنُ هَشَامٍ فِي الْجَمَاعَةِ وَأَبُو حَيَّانٍ وَابْنُ الْخَلَّازِ (قَوْلُهُ الْأَظْفَرُ) أَيْ مَكَانًا  
 مِلَازِمًا لِلنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُوصَلُّ بِهِ إِلَى الْمَوْصُولِ بِمَعْنَى جَاءَ الَّذِي سَوَالُهُ فِي الْأَصْلِ جَاءَ  
 الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي مَكَانٍ كَمَا تَكُنُ تَوْسَعُ أَوْ تَقْصُرُ أَوْ تَعْمَلُ أَوْ لَا وَمَكَانٌ بِمَعْنَى عَوْضٍ وَأَنْ لَا يَكُنْ  
 ثُمَّ جُلُودُ ظَرْفِهَا مَجَازِيَةٌ وَمِنْ شَمْسٍ عَرَبٌ بِالِاسْتِنَاءِ وَفِيهِ أَلَا مَنَعَ مِنْ جَعْلِهِ فِي ذَلِكَ خَبَرًا  
 الْخَذْفُ وَالْجَلَّةُ صَلَاحُ الْمَوْصُولِ حَذْفُ صَدْرِهِ أَنْطَوِلًا بِالِإِضَافَةِ أَوْ حَالًا لِمَنْ فَاعِلٌ ثَبَتَ مَقْدَرُ أَمْعٍ  
 أَنْ يَقُولَ عَاصِلُهُ الْإِذْلَ عَلَى مِلَازِمَتِهَا الظَّرْفِيَّةِ (قَوْلُهُ الْإِثْنِيَّةُ فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ) أَيْ فَلَا تَرْدًا إِلَى آيَاتِ  
 الْإِثْنِيَّةِ لَكِنْ بِرَدِّهِ عَلَى الْخُدْشَانِ الْإِثْنَانِ أَمَا الْأَوَّلُ فَلَا تَخْرُجُ تَحْتَ بَعْدِهِ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ إِلَى شَبَّاهَا أَمَا  
 الثَّانِي فَخَرَجَتْ فِيهِ عَنْهَا وَلَا ضَرْوَةَ فِيهَا وَمَحَلُّ ذَلِكَ عَلَى الشَّدْوِ كَمَا جَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ  
 أَعْنِي سَوَالُكُ لَا يَلِيْقُ وَمَا قَوْلُ أَبِي حَيَّانٍ لَا يَجْتَبِجُ لِأَحَادِيثٍ عَلَى إِثْبَاتِ التَّوْبَعِ أَعْدَاءُ قَدْ سَمِعَ رَدَّهُ  
 بِالْإِسْتِنَاءِ (قَوْلُهُ بِمَا تَعَامَلُ بِهِ غَيْرُ) أَيْ مِنْ وَقُوعِهَا فِي الْاسْتِنَاءِ الْمُتَصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ وَجَرَمَ مَا بَعْدَهَا  
 بِالِإِضَافَةِ وَجَوَازِ مَرَاغَةِ الْمَعْنَى فِي تَابِعِ الْمُسْتَنْبِي بِهَا وَقُوعِهَا صَانَةً لِكُرَّةٍ وَشَبَّاهَا تَأْثِيرُ  
 التَّعَامُلِ (قَوْلُهُ وَلَا يَسْلُطُ الْفَيْشَاءُ) نَصْبٌ يَنْزِعُ الْإِشْقَاضَ أَيْ بِالْفَيْشَاءِ أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَلَى  
 حَذْفِ مَضَافٍ أَيْ نَطَقَ الْفَيْشَاءُ أَوْ مَفْعُولٌ بِتَضَمِينِ نَطَقِ مَعْنَى يَذْكُرُ مِنْ قَوْلِهِ سَوَالًا مَنْ  
 سَوَالًا بِمَعْنَى فِي مَعْلَقَةٍ يَنْطِقُ (قَوْلُهُ وَإِذَا تَبَاعَ كَرِيْمَةً) أَيْ خَصْلَةٌ كَرِيْمَةً وَأَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ كَا  
 فِي الْعَيْنِ وَقِيلَ عَلَى بَابِهَا قَوْلُهُ فَسَوَالُكُ بَابُهَا رَاجِعٌ لِلْأَوَّلِ وَمَا بَعْدَهُ لَلثَّانِي أَيْ إِذَا وَجَدَ سَيِّحَ  
 فَيْسَ الْأَمْنِ غَيْرَ الْوَثَرِ أَوْ ثَرَا فَيْسَ الْأَمْنِ (قَوْلُهُ دَنَانَاهُ كَادَانَا) أَيْ جَزَيْنَاهُمْ بِكَرَاهَتِهِمْ وَالْجَلَّةُ  
 جَوَابٌ لِمَا فِي قَوْلِهِ  
 فَلَمَّا أَصْبَحَ الشَّمْسُ \* فَامْسَى وَهُوَ عَرِيَانٌ وَلَمْ يَبْقِ الْخُ (قَوْلُهُ لَدَيْكَ كَقِيلَ) أَيْ عِنْدَكَ جُودٌ كَقِيلَ  
 الْخُ وَهُوَ تَجَرُّدٌ لِمَا رَأَيْتَ كَقِيلَ (قَوْلُهُ تَحْتَلُّ لِلْأَوَّلِ) أَيْ أَنَّهُ ضَرْوَةٌ وَأَشْأَةً بِبَعْضِهِ  
 لَا يَخْرُجُ الظَّرْفُ عَنِ الزَّوْمِ وَهُوَ الْخَرْنُ وَمَذْهَبُ الزَّامِي وَالْعَبْدِيُّ لِمَنْ لَمْ تَكُنْ ظَرْفًا غَائِبًا  
 وَكَبِيرٌ

فَسَوَالُكُ مِنْ فَوْعٍ بِالْإِسْتِنَاءِ وَسَوَى الْعَدُوِّ مِنْ فَوْعٍ بِالْفَاعِلِيَّةِ وَمَنْ اسْتَعْمَلَ هَا  
 لَدَيْكَ كَقِيلَ بِالْمَتْنِ الْمُؤَمَّلِ \* وَأَنْ سَوَالًا مَنْ يُقُولُهُ يَشْقَى  
 مَصْنُوعَةٌ عَلَى غَيْرِ الظَّرْفِيَّةِ قَوْلُهُ  
 فَسَوَالُكُ اسْمَانِ هَذَا تَقْرِيرٌ بِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَمَذْهَبُ سَيِّدِيهِ يَوْهُ الْجَهْورِ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ الْإِثْنِيَّةِ فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ وَمَا اسْتَنْهَدَ بِهِ عَلَى  
 خِلَافِ ذَلِكَ تَحْتَلُّ لِلثَّانِي

(ص) واستثنى ناصبا بليس وخلا

وبعدا ويكون بعدلا

(ش) أى واستثنى بليس وما بعدها

باصبا المستثنى فتقول قام القوم بليس

زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ولا يكون

زيدا فزيدا في قولك ليس زيدا

ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر

ليس ولا يكون واسمه ما ضمير مستتر

والمشهور أنه عائد على البعض

المفهوم من القوم والتقدير وليس

بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا

وهو مستتر وجوباً في قولك خلا

زيدا وعدا زيدا منصوب على المفهولة

وخلا وعدا فلا على فاعلهما في

المشهور ضمير عائد على البعض

المفهوم من القوم كما تقدم وهو

مستتر وجوباً والتقدير خلا بعضهم

زيدا وعدا بعضهم زيدا وبه بقوله

ويكون بعدلا وهو قد فيكون

فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء

من لفظ المكون غير يكون

وأشبه الاستعمال فيما لا يعدل فلا

تستعمل فيه بعلتهما من أدوات

النفي فتقول ولان ولما وان وما (ص)

واجز ربنا فيكون ان ترد

وبعدا منصوب وخلا فزيد

(ش) أى اذالم تقدم ما على خلا

وعدا فاجز ربنا من شئت فتقول

قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا

فخلا وعدا حرف جازم ولم يحفظ عن

سينو به الجر بربنا وانما حكاية

الاختلاف في الجر بخلاف قوله

خلا الله لأرجوسا وكذا

أعد على شعبة من عيالكا

ومن الجر بعدا قوله

تركاني الحصص نبات عوج

عوا كنف قد ضعن الى السور

أنجحاهم قتلوا سرا

عدا الشطوط والذلل الصغير

وكثير قبله وهذا عدل المذهب لعدم تكلفه في بعض المواضع (قوله بليس الخ) تنازعه  
استثنى ناصبا بليس ما مر وقوله بعدلا حال من يكون لقصده لفظه والاستثناء به في الأفعال الخمسة  
لا يكون الاعم القيام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لا تعدوا ولا تحسب فيهم زيدا فلا مفاة  
بين استثنائه ومضى قاما وسم (قوله عائد على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كن  
نساء فان النون عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والإناث  
والنون للأنث فقط وقيل الضمير للأولاد أو أنه باعتبار الناطق وإنما كان هذا هو المشهور ولا طراحه  
في جميع المواد بخلاف عوده الى الوصف أو المصدر بالمفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أى  
ليس هو أى القائم زيداً وليس هو أى قيامهم قيام زيداً فلا يطردان في نحو القوم اخوتك ليس زيداً  
لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال تصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كأن يقال ليس  
هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيداً أو ليس نسب اخوتهم نسب زيدهم المصدر لا يؤدى مقصود  
الاستثناء من اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وكذا يقال في  
فاعل خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لأن هذه الأفعال المجهولة على التأويل المستثنى لها  
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاولا وهو الفاعل بفعل بينهما فثبت الخ (قوله وخلا وعدا  
فعلان) أى جامدان لوقوعهما موقع الأوصاف الاسم بعدهما على أنه مفعول به لأنهما متعديان  
عنى جاوزا ما عدا فعند قبل الاستثناء أيضا كما عدان فلان طوره أى جاوزه وفي القاموس أنه  
يتعدى بنفسه ويعن وعدها جاوز تركه وأما خلا فاصلا لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يضمن  
معنى جاوز فيتعدي بنفسه والتمزج ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعدلا والجسـ ذلك  
ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه (قوله عائد على البعض الخ) أى لا على الوصف أو المصدر  
على ما مر لكن اعترض الرضى هنا بأنه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد في القيام مثلاً مجاوزة  
الكل له الذى هو الموصود واجب بأن مرجع الضمير بعضهم فلا تحقق مجاوزته إلا بمجاوزة  
الكل وفيه نظر ظاهر وأما المراد بالبعض من عد المستثنى وان كان اطلاق البعض على الأكثر  
قد لا ويجوز الصانع عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والأفراد  
ليكون كالاستثناء بالاولى وبأنه كالنقل مثل حبذا الزيدان فلا يرد تنظيم الرضى كما لا يرد على عوده  
للو وصف أو المصدر ثم الخلة من هذه الأفعال الخمسة حال على التأويل بأنهم الفاعل أى قام القوم  
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقوله لأنه في غير الاستثناء كما قاله أبو  
حيان وقيل مستأنفة أى لم تتعلق بعاقبتها في الاعراب وان تعلقت ببعضى فلا تحمل لها وصححه ابن  
عصفور نصريح (قوله بسابق يكون) أى بالذين سبقتهما في الذكر وهو ما خلا وعدا (قوله  
حرف جازم) أى يعلقان بعاقبتهما من فعل أو شبهه فوضع مجزورهما نصب به كسائر حرفي  
الجر وقيل لم يتعلق بأشئ تشبيها بالزائد وتماثل مجزورهما نصب عن تمام الكلام أى الجملة قبله  
ففى التنصيص لجملا على الاستثناء فكان نصب ضمير النسبة كذلك قبل وهذا هو الصواب لعدم  
اطراد الأول في نحو القوم اخوتك خلا زيدا لأنهما يبدان معنى الأفعال الى الاسم بل يزيلانه  
عنها فاستهافت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنهما مجتزئة الاوهى لاتعلق شئ ويرد الأول  
بما مر من قصد المد الفعل من الكلام والثاني بأن التعدية ايصال معنى الفعل الى الاسم على الوجه  
الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان اتقاء الفعل في نحو لم اضرب زيدا  
لا يترجمه عن كونه مفعولاً به والثالث بأنه لا يلزم مساوئهم الا في جميع الوجوه ألا ترى انهم  
يجران وهي لا تجز (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركا الخ) ذكر



فان تقدمت عليه ما وجب النصب به ما فتقول قام القوم ما خلا زيد او ما عدا زيد انما صدر به وخلا وعدا اصلتا او فاعلهما من غير متر  
 يعود على البعض كما تقدمت في قوله وبعدهما انصب هذا هو المشهور وروا جاز الكسائي الجرم ما بعد ما

على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا  
 حرف جر فتقول قام القوم ما خلا  
 زيد وما عدا زيد وهذا معنى قوله  
 وانجز اراد قد يراد وقد سكت الجرمي في  
 الشرح الجرم بعد ما عن بعض العرب  
 (ص) وحيث جرفهم ما حرفان

كما هما ان نصافعا لان  
 (ش) اي ان جرت بخلا وعدا  
 فهما حرفا جرف وان نصبت بهما  
 فهما افعلا وهذا املا اخلا في فيه

(ص) وكذا خلا واولا لا تنصب ما  
 وقيل حاش وحشي فاحفظه ما

(ش) المشهور وان حاشا لا تكون  
 الا حرف جر فتقول قام القوم حاشا

زيد يجري زيد وذهب الاخفش والجري  
 والمآزى والمبرد وجاعا عنهم المصنف

الى انهما مثل خلا تستعمل فعلا  
 فتنبص ما بعد هاء حرف فافتح

ما بعد هاء فتقول قام القوم حاشي  
 زيدا وحاشا زيد وحكي جاعا عنهم

النرا واوز زيد الانصاري والشياني  
 النصب بها ومنه اللهم اغثني ومن

يسمع حاشي الشيطان وآبا الاصبع  
 وقوله

حاشي قربشافان الله فضله

على البرية بالاسلام والدين  
 وقول المصنف ولا تنصب ما معناه

ان حاشا مثل خلا في انما تنصب  
 ما بعد هاء وتجره ولكن لا تقدم

عليه ما كما تقدم على خلا  
 فلا تقول قام القوم ما حاشي

زيد وهذا الذي ذكره هو الكثير  
 وقد سمعنا ما قبله في مسند أبي

عمسة الطرسوسي عن ابن عمر ان

البيت الاول لم يدل على ان القافية مجرورة فقيم الشاهد من الثاني والخميس بمجتمعة ثم وضع  
 ومثل عوج أي سيات خيل عوج جمع أعوج وهو من مشهور عند العرب وعوا كفى أي مقيين  
 خاصعين أي كل منها النور لا يبال منتهى ما وجب معقول بالجناس فتلا تميز بحول عنه وهو المتعول  
 وميم سم فبزع الخائض أي في حيزهم والشط ما هي الأرة التي يحط سوادشع رها بياض  
 الشبب لكبرها والجل الشط (قوله وجب النصب) أي اتبعتم ما بها الفعلية لان ما المصدرية  
 لا يابا حرف لا يمكن بشكل عليه انما لا توصل بفعل جامد كما في التسميل وأوجب باستئذانهم  
 أي أن المنع في الجأ مصاداته وهذا بالعرض وموضع ما وصلت ما نصب اتنا قاف قيل على الطريقة  
 وما وقية ثابتة هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجاوزتهم زيد وهو المعتمد لانه كثيرا  
 ما يحدف الزمان ونوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما تنصب غير في قاموا غير  
 زيد وقال السمرقاني على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيد أي مجاوزين له وقية  
 انهم صرحوا بجمع وقوع المصدر المؤول كالاعرف فالنهر المشكل عليه (قوله على جعل ما زائدة)  
 ان قاله قاما على زيادتهما مع بعض حرف الجر فقاما لان ما لا زاد قيل الجار بل بعد متخوفا  
 قليل فيجاءة أو معا فاهو من الشذوذ بحيث لا يمتحبه (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة  
 الماخوذة من قوله فهما حرفان أي ثبت حرفيتهما حيث جرا أو أدخل الفاء لاجرا انظر مجرى  
 الشرط على حدوا لم يمدوا به فيقولون أو أنه جرى على اجازة القراء طرية حيث مجرود من ما  
 (قوله كما هما) الظاهر ان ما مصدرية وصلت بجملة هذا فعلا والكاف متعلقة بنسبة الجملة  
 قبلها على انها صفة لمصدر تصيد من أي ثبت حرفيتهما حيث جرا ثبوت فعلية ثبوتها  
 ان نصب افتأمل (قوله تستعمل فعلا) ويأتي في فاعلها وحمل جاعا ما مر على المشهور وقال  
 القراء في فعل لا فاعل له ولا متعول ونصب ما بعده على الاستثناء الجمل على الاول فيقل عنه ذلك  
 في خلا وعدا مع امكانه فهما (قوله وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما مر (قوله حاشي الشيطان)  
 ليس يتقدم كما قد توههم وآبا الاصبع بفتح الهمزة فقهه له ثم مجتمعة وانما في بحاشي تمكينا لانها  
 انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشي زيد او لا يحسن صلي الناس  
 حاشي زيد الا اذا أريد المبالغة في خستته كما هنا فكأنما تنزه المغفرة عن الشيطان لخستته وعما  
 بعده لا لحاشيه (قوله ما حاشي فاطمة) تبع الشرح ابن المصنف في جعل ما في الحديث  
 مصدرية وحاشي استثنائية جامدة شأه على انما من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه  
 يقال قام القوم ما حاشي زيد او ليس كذلك بل بالقافية وحاشي فعل ماض متصرف متعددا  
 قولنا حاشية ما حاشه اذا امتنته على حد قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه \* ولا حاشي من الاقوام من أحد  
 فهي من كلام الراوي أي انه صلى الله عليه وسلم قال أمامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة  
 بدليل ما في مجمع الطيراني ما حاشي فاطمة ولا غيرها وما البيت فساد (قوله رأيت الناس الخ)  
 الظاهر ان معقول رأيت الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالقراء تعليلة لهذا المحذوف  
 أو تفرع عليه أو ان جله فانا الخ المعقول الثاني بزيادة الفاء على رأى الاخفش في نحو زيد فقام  
 وقد روى قالما الناس فالقراء في جوابها وان بالكسر على كل حال وما قيل انهم افتخ اذا كانت هي  
 المعقول الثاني فاعلا لطلب العامل لها ولا معلق له هو وظاهر لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظنت مما

يوجب

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمامة أحب الناس الى ما حاشي فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشي قربا \* فانما نحن أنفض لهم فعلا

ويقال في حاشا حاش وحشى (ص)

\* (الحال) \*

الحال وصف فاضله من نصب

مفهم في حال كقرفا أذهب

(ش) عرف الحال بأنه الوصف

الفضله الممنصب للدلالة على هيئته

نحو قرفا أذهب فقد حال لوجود

القيود المذكورة فيه وخرج بقوله

فضله الوصف الواقع عدة نحو زيد

قائم ويقوله للدلالة على الهيئة التميز

المشتق نحو قوله ذر فارصا فانه تميز

لا حال على الصحيح اذ لم يقصد به

الدلالة على الهيئة بل التعجب من

فروسيته فهو ليسان المتعجب منه

لا لسان هيئته وكذلك رأيت رجلا

را يكافأ را يكالم يسوق للدلالة على

الهيئة بل لتخصيص الرجل وقول

المصنف مفهم في حال هو معنى قولنا

للدلالة على الهيئة

(ص) وكونه مشتقا من مشق

يغلب لكن ليس مستحقا

(ش) الاكثر في الحال أن يكون

مشتقا من مشق ومعنى الانتقال أن

لا تكون لازمة للمنتصب من نحو

جاء زيدرا كأنرا يكون وصف منتقل

لجواز انكسار كع عن زيد بأن يجيء

يوجب كسرهما وظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم ذات كما مر فكذلك هذا او فعلا  
يقتض الفاعل كرها ما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشى) ظاهرة كالتن وشرح الكافية انما  
لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل انما في التنزيهية وهو الاقرب لانها لا تكون حرفا  
بافتقار فتكون اقبل للتصرف عما يكون حرفا واعلم ان حاشا ثلاثة اقسام الاستثنائية وتكونها  
فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقد مر والناث التنزيهية أى الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص  
كحاش لله والصحيح انما اسم لا فعل خلافا للكوقيين بدليل تنوينها في قراءة ابن المصالح حاشا لله  
واضافتم في قراءة ابن مسعود حاش الله كما اذا لله وسبحان الله وهل هي مصدرا واسم فعل صرح  
ابن الحارث بالناسي قال ومعتى حاش لله ربى الله فاللام زائدة في القاعل كهيئات هيئات لما  
يوجدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وفسرها الزنجشري براءة لله فتكون مصدرا مرادفا  
للتنزيه بدلالة اللفظ بانه أى تنزيهاته كما يقال ربنا لا يدو العامد فيه فعل من معناه كويض وويل  
والوجه انما عند ترلتونينها ووافقتا بعبية اسمها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى وقد مر ان الشبه  
اللفظي مما يجوز البناء لا يوجب والله أعلم

\* (الحال) \*

الافصح في ضميره ووصفه التانيث وفي لفظه التذكير بان يجرد من التانيث في حال حسنة ومنه  
قوله \* اذا تجيئك الدهر حال من امرئ \* والفتا بدل عن واو الجمعها على احوال وتصغيرها  
على حوز له مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلا تنوين لان المضاف اليه مثنوى  
النسب أى في حال كذا وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف  
مضاف أى مفهم معنى في حال أى ان قولك جاء زيد را بكسره المعنى الذي في قولك جاء زيد  
في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد به ما دل  
على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال  
التنصیل والمراد الوصف ولو نأى بلا تدخل الجمله وتسمها والحال الجامة لتأول كل الوصف  
المشتق (قوله الفضله) المراد بها ما ليس ركائفي الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو وما خلفنا  
السوات والارض وما بينهما الا عين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أى  
اصالة وقد يجز لفظه بالباء الزائدة بعد التثني كقوله

فما رجعت بخاتمة ركاب \* حكيم من المسيب منهاها

ولا يرد ان النصب حكيم من أحكام الحال فأخذته في تعريه نفسه يؤدى للدور لتوقفه على التصور  
والتصور على التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور  
المستقادم الحد أو ان قوله المنتصب خبر بخبر حذف والجمله معترضة لا بد في التعريف وهذا  
ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيئا (قوله للدلالة على الهيئة) أى هيئة صاحبه  
وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه) أى لبيان جنسه فهو معنى من البانية  
لا في (قوله بل لتخصيص الرجل) أى المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة أيضا لكن  
بطريق الازم والتبع لا بالقصد فقد قوله مفهم في حال أى قصد المخرج هذا (قوله لكن ليس  
مستحقا) قائده مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في القصص كما قاله سم وضعه ليس اما  
لا يكون فتعقب بفتح الحاء والعل فكسرها ومنتعقه حينئذ حذف أى ليس مستحقا له (قوله)  
ان يكون منتقلا أى لانه مأخوذ من الجول وهو التنقل ومشتقا لانه صفة لصاحبه في المعنى

وهي لا تكون الامشقة (قوله وقد تجيء الحال غير متقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون  
 عاملها مشعرا يتجدد صاحبها كما بعده مثاله الاقول وتخرج خلق الانسان ضعيفا التسمية ان تكون  
 مؤكدة ما لعاملها كما بعث حيا واصحابها نحو لولاه من في الارض كلهم جيعا والضعفون جيلة  
 قبلها كمن يذلول عطوفا الثالثة أن يكون مرجعها السجاع ولا يضبط لذلك كمثل الشرح  
 الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب منفصلا (قوله الزرافة) يفتح الزاى أقصم ضمها  
 حيوان معزوف سمى به أطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاده كذا في القاموس  
 وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فراسها كالابل وجدها كالنمر وقرنها وقوائعها  
 والاطرافها كالنمر وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالقبح والضم كافي المصباح  
 ويدم بديل بعض منها وأطول حال من الزرافة كافي شرح الشذور وقيل من يدبها ويرى يداها  
 أطول من بدنها وخبرها الجلة حال من الزرافة أو صفة لها لكون آل فيها جنسية قال الغزالي لما  
 كانت الزرافة ترى الشجر وقتلت به جعل يداها أطول ليسهل عليا ذلك (قوله وجاءت به) أي  
 ولدت له أمه سبط العظام بفتح فسكون أو قد كسر لكن في غير ذلك أي عند إقامة حسنها والولاء  
 الزاية الصغرة أي ان عمامة كاللوا في الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذ المعنى مسعرا الخ) أي  
 بفتح العين ان جعل مدا حال من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وكسرها ان جعل حال من  
 الفاعل وبكذا صفة لما دى كائنا وبكذا المشتق المؤول به مأخوذة منه مع صفته ويصح كون مد  
 مبتدأ وسوغه الوصف المقدراى مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في يدا سيدنا  
 كأنتم بدأ ودمنه مع يدهن ومن هذا يعلم ان قول المصنف وفي مبدى تأول عام بعد خاص لان  
 السعير من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لظهير المشتري المعلوم من  
 السماق أي مقابضه ويصح قراءته بفتح الجيم مع ثبات التانيث على أنه مصدر في قول باسم الفاعل  
 (قوله أي مشبه بالاسد) الاسد على هذا المستعمل في حقيقة والنحو زانما هو يحذف الكاف اما  
 على قول التوضيح كزيد اسدا أي شجاعا غافرا لغوى بناء على مذهب السعيرين يجوز الاستعارة  
 في مثله (قوله لظهورنا ويلهما عشتق) مثلهما ما مدل على ترتيب كاذنوا رجلا رجلا أو جاني  
 رجلين أي من ترين وضابطه ان يذكرا المجموع أو لا ثم يفصل بعضه مذكرا والمختار ان كلاهما  
 نصب على الحال وان كانت الحال هي مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع  
 النصب جعل في اجزائه كما مر في حلوا مض وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مضاف أي  
 رجلا ذار رجلا أو مفارقا رجلا واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير اناء اذ لا يعطف لفظا  
 بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بتم اه ومن العطف لفظا ادخلوا الاول فالاول أي مرتين  
 الا ان هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا لانه لم يسم فاهذه مع ما في المتن اربع مسائل تقع  
 فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تشكيك وفي ست مسائل لا يظهر تأويلها  
 الا بتشكاف وهي كونها موصوفة فتوقرا ناعرا فيقتل لها بشراسوا بناء على ان عمل يغنى  
 تشخيص اماعلى انه بمعنى تصو فنصب بشر باسقاط الباء لا لالحال لان التصور في حال الملكية  
 لا لا بشرية كاله القاتق وانفرد بين هذين وبين مبدى بكذا ويد اسد مع ان السك موصوف ان  
 المقصود هنا الصفة وحدها وذكرا ما قبلها تعميذا وبوطئة لها ولذلك تسمى حالاموطئة كالخبر  
 الموطئ في بل انتم قوم تجهلون والحال في هذا الخ شجر عجمها كالحمر أو كونه اذ الله على عمله ونحو قوم  
 ميقات ريدار بعين لسله أو على طور فيه تفضيل بالاضافة المجبة كهدا بسر اطلب منه رطبا أو نوحا  
 لصاحبها كهدا ما لث ذهابا وفرعاه كهدا حديثك خاتما وتختون الحال بيوتها أو صلها كهدا

ما شيا وقد تجيء الحال غير متقلة  
 أي وصفا لا زمانا نحو دعوت الله  
 سمعها وخلق الله الزرافة يدبها أطول  
 من رجلها وقوله  
 وجاءت به سبط العظام كائنا

عمامة بين الرجال لولا  
 قد معا وأطول وسطا حوال وهي  
 أوصاف لازمة وقد تاتي الحال جامدة  
 ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف  
 بهما بقوله (ص)  
 ويكثر الجود في سعروفي

مبدى تأول بلا تشكاف  
 كبعده مبدى بكذا يدا

وكز زيدا اسدا أي كاسد  
 (ش) يكثر مجيء الحال جامدة ان

دلت على سعير نحو بعده مبدى بهم  
 قد حال جامدة وهي في معنى المشتق

اذ المعنى بعده سعير اكل مبدى بهم ويكثر  
 وجودها أيضا في فاعل على تفاعل نحو

بعده يدا سيدنا أي مناجزة أو على تشبيه  
 بنحو كز زيدا اسدا أي مشبه بالاسد

فيدا واسدا جامدان وصح وقوعهما  
 حال لظهورنا ويلهما عشتق كما تقدم

والى هذا أشار بقوله وفي مبدى  
 تأول أي يكثر مجيء الحال جامدة

بش ظهورنا ولها عشتق وعنه هذا  
 وما قبله ان قول النحويين ان الحال

يجب ان تكون متقلة مشقة معناه  
 ان ذلك هو الغالب لانه لازم وهذا

معنى قوله فيما تقدم لكن ليس  
 مستحقة (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد  
 تشكيرو معني كوحده اجتهد

خاتمة حديثاً أأجابان خلقت طيناً فهذه لا تؤول أصلاً لما قيم من التكشف والخفاء بخلاف  
الأربعة الأولى ولهذا أكثر وقوعها دون هذه وقال ابن الناطم تبع الشرح الكافية يجب تأويل  
الجميع أي بقرور أي ما ومتصفاً بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها ومعدود أو معدوداً  
بطور النسب والطرب ومنوعاً ومصنوعاً متأسلاً وفيه تكلف وجعل الموضع المعبر من القسم  
الثاني ليكون المنصف تعرضاً للتبيين فقوله وفي مسددي تأول عطف مغاير لأعام لكن فيه ان  
تأويلها ظاهر بلا تكلف فالأولى عامر (قوله الأثكرة) أي لأن الغالب تعرف صاحبها فلو  
عرفت مع كونها مشقة لتوهم أنهم انعت عند نصب صاحبها وخفاء الأعراب وجل غير الغالب  
عليه (قوله وإن ماورد) أي عن العرب لأن تعرفها جاعى كما قاله الشاطبي (قوله الجاه) بفتح الجيم  
وشدح لم يمدوداً كحما من الجرم وهو الأكثر منه قوله تعالى حيا جاعى كثيراً وأنه لا يصفه  
ماؤث أي الجماعة الجاه أي الكثير والغفير من الغفور وهو الستر أي لكثرهم وجه  
الأرض وحذف التاء منه وإن كان قيل بمعنى فاعل يجب فيه المطابقة لأنه قد يحمل على فاعيل  
بمعنى مقبول في استواء المذكور والمؤث فاعلاً باعتبار معنى الجمع ويقال أيضاً جاعاً جاعاً غفيراً  
بالسكبر والندج جاع الغفير وجع الغفير بالإضافة والجم الغفير كما في الصحاح والقاموس فلا نظر  
لما قيل لا يذكّر لغفيرا مع الجاه بالمد لا الجم (قوله وأرسلها العرائل) أي في قول الشاعر

فأرسلها العرائل ولم يشفق على نقص الدخال

والضمير في إرسالها بالابل أو الخيل أو الأتار أي أرسلها للشرب معتركة ولم يذدها أي لم ينهها عن  
ذلك ونقص الدخال أي تنقص من مدخالتي في بعضها وارتد حامها على الماء فيسكن كدروستقص  
عليها فقامت الشرب (قوله واجتهد وحسبك) هو مصدر وحديثه وحمل كوعد بعد وعدا  
إذا انفرد فلذلك أول بتفرد من تأويل المصدر باسم المفعول وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً  
وكذا في تخوياً يتزبد أو حسده عند سببويه لأن المصادر تأتي بحجب أو حال من الفاعل غالباً  
فألف مع فوله بمحذوف الخبر أي حال كوني منه فده أي برسته وحمل مصدر لا وحده  
بالمهمز أي أفردته ولا باسم الفاعل فالفعل مع فوله بلا حذف أي حال كوني موحده أي مقرده  
بألوية وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأرجحه ابن الطحطاوي (قوله فاه إلى في) ما ذكره  
الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والي اللعين كهي في سقالك فلا تتعاق بشي كما قاله الدماميني  
واستظهر الصبان أنهم اختلفوا في مدابك أي التكسب التي في أي الموجه إليه اه وهذا من  
الجماد المؤول المشتق والمؤول لم يجمع فاه إلى في دلالة على التفاعل كما في بدأ أي مشافهة

لكن اتفق فيه الاشتقاق والتشكيك كادخلوا الأول فالأول وقبل أن فاه نصب محذوف وهو الحال  
أي جاء علافة فغاب عنه في الحالة وقيل غير ذلك ويرى فوه إلى في فالحال الجملة قال في التسميم  
و" يقال قياساً على ذلك جاورته منزلة إلى منزلي وناضلة قوسه إلى قوسى خلافاً لهشام لخروجه  
عن القياس بالتعريف والوجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً أو شبي جواره  
عند بقية الكوفيين لأنه عندهم مشغول محذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقبس اه  
دما معنى (قوله معتركة) الأولى معاركة لأنه اسم فاعل العرائل وقيل العرائل مفعول مطلق  
والحال عاملة المحذوف أي تعارلت العرائل أو عاملة أرسلها على حذف مضاف ولا حلاً أي أرسلها  
إرسال العرائل (قوله مشافهة) امام مصدر واسم فاعل كما هي في مناجرة (قوله مطلقاً) أي تضمن  
معنى الشرط وأما ما سألني الخبير على ما سمعته (قوله يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بأن وقوع  
المصدر المرفوع حالاً قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس بكاءت الخيل بداد بوزن حدام فبداد علم

(ش) مذهب جمهور النحويين أن  
الحال لا تكون إلا أنكرت وإن ماورد  
منها معر فلفظها فهو مشكر معنى  
كفة ولهم جازوا الجاه الغفير وأرسلها  
العرائل واجتهد وحسبك وكلمته فاه  
إلى في فالحال والعرائل وحسبك وناء  
أحوال وهي معر فلفظها لفظها  
مؤولة بشكرة والتقدير جازوا جميعاً  
وأرسلها معتركة واجتهد متفرداً  
وكلمته مشافهة وزعم البغداديون  
ويونس أنه يجب وزنه يرف الحال  
مطلقاً بسلامة تأويل فجازوا جازيد  
الراكب وقيل الكوفيون فقالوا إن  
تضمنت الحال معنى الشرط صحت  
تعريفها ولا فلا يقال ما تضمن معنى  
الشرط زيد الراكب أحسن منه  
المأشئ قال الراكب والمأشئ حالان  
وصح تعريفهما التناولهما بالمشرط  
إذا التقدير زيد إذا ركب أحسن  
منه إذا مشئ فإن لم تتقد بالشرط لم  
يصح تعريفها فلا تقول جازيد  
الراكب إذا لصح جازيدان ركب

(ص)

ومصدر مشكر حالاً يقع  
بكثرة كبغته زيد طلع

(ش) حق الحال أن يكون ومضاهوا مادل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب وفوق وعما مصدر على خلاف الأصل اذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى وقد كثرت على الحال مصدرها تذكر وتلك لم تكن بقس تجتمع على خلاف الأصل ومنه زيد طلع بقة بقتة بمصدر تذكر وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع واعتنا هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الأخفش والمبرد إلى ان منصوب على المصدرية والعمل فيه محذوف والتقدير طلع زيد بقت بقة فيبعت عندهما هو الحال لا بقة وذهب الكوفيون إلى ان منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور (٢١٦) وهو طلع تأوله بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طلع بقة بقت

يشبه الذي هو الاستفهام الذي هو المراد بقوله أو من بعد في أو مضاهية مثال ما وقع بعد الذي قوله  
 صاحب من موت حي واقفا \* ولا ترى من أحدنا قافيا \* ومنه قوله تعالى وما أحدنا كل من قرية إلا له أكاب جله في موضع  
 الحال من قرية ووصف حيي فالحال من الكثرة لقدم التي عليها ولا يصح كون الجمله صفة لقرية خلافاً لما يخشى لأن الواو لا تنقل بين الصفة  
 الموصوف وأيضاً وجود الامتناع من ذلك ألا يعترض بالابن الصفة والموصوف وعن صرح شيخنا ذلك أو الحسن الأخفش في المسائل وأبو  
 ياصاح حلهم عيش وقاية ترى \* لتفك العنقرب ابعادها الاملا  
 في القاري في التذكير مثال ما وقع بعد الاستفهام قوله

ومنال ما وقع بعد التهي قول المصنف لا يسخ امرؤ على امرئ مستهلا (٢١٧) وقول قطري بن العباد لا يركن أحدنا للاختام

يوم الوغى متخوفا لالحام

واحدة زرقه قاله غالباً مما قل يحيى  
الحال فيه من النكرة بلا مسوغ  
من المسوغات المذكورة ومنه قوله  
مررت بعماء فعدت بجرىل وقولهم  
عليه مائة مائة وأجاز سيدو به فيها  
رجل قائموا في الحديث على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قاعداً وصلى  
وراءه رجال قياماً (ص)  
وسبق حال ما يحرف جر قد  
أبو أو لا أسمعته نقد ورد

(ش) مذهب جهور الخو بين  
أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها  
الجرور يحرف فلا تقول في مررت  
بهند جالسة مررت جالسة بهند  
وذهب النحاسي وابن كيسان وابن  
برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف  
لورود السماع بذلك ومنه قوله  
لئن كان برد الماء هيمان صادياً

إلى حديقاً انهم الخبيث  
فهيمان وصادياً حالاً من الضمير  
الجرور يائي وهو الياء وقوله  
فان تئ أذواد أصبن ونسوة  
فلن يذهبوا فترعا بقتل حبال  
فترعا حال من قتل وما تقدم الحال  
على صاحبها المرفوع والمنصوب  
يخا ترغو جاضا حكاك يدو شربت  
مجردة هذا (ص)

ولا يجوز حالاً من المضاف  
الأذا اقتضى المضاف له  
أو كان جر ماله أضيقاً  
أو مثل جرئة فلا نخننا  
(ش) لا يجوز يحيى الحال من  
المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما  
يصح عمله في الحال كسم الفاعل  
والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى

مرخم صاحب غير غيما سلك بكونه غير عرباً فبحال من عيش وقوله قطري جواب الاستفهام  
الانكارى أى فلا ترى (قوله مستهلا) أى للبغي (قوله قطري) بفتح القاف وإطاء المهملة  
نسبة إلى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والقيامة بضم القاء مددودا وقطري عذبا خارج  
مكث عنده من سنة يقاتل الجاح وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية  
وسبعين من الهجرة بكافى العبيد وصرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت  
للطرماح بكسر تين وشد الميم آخره مهملة (قوله إلى الاختام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم  
وعكسه مصدر أحمج كذلك إذا تأخر والوغي بالمهملة الحرب والجم بكسر الميم المهملة وتختف الميم  
الموت ومتخوفاً حال من استدوى من المسوغات كون الحال جارية مع الواو كما لا ينهز ما  
يؤهم التبعة وكون الوصف ما على خلاف الأصل لجودها شروها خاتمه حديثاً وكون النكرة  
مشتركة كنع معرفة أو نكرة متخصة في الحال نحو هذا زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة  
منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقيد عند سيدو به لأن الحال انما دخلت تحت مقيد العامل فلا  
معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره للخصيل وئوس على السماع (قوله قعدة) بكسر  
القاف أى مقدار قعدة (قوله مائة مائة) بكسر الهمزة حال من مائة لأن تغيير المائة يجب  
كونه مفردا بجرور وإضا فاعلم اليه تصريح (قوله وسبق حال) منه قول مقدم لا يوا هو مصدر  
مضاف للفاعل وما منه قوله وحله جرح صلت أى منعوا أن يسبق الحال على صاحبها الجرور وبالجرور  
وكذا بالاضافة لكن هذا يجمع عليه فلا يجوز تقديم مصدر عافى عرفت قيام زيد بمنسب عابجا  
وكذا ينسب تقديمها إذا كانت محصوراً في نحو وما ترسل المرسلين إلا مبشرين أو كان صاحبها  
منصوباً بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميراً متصلاً بالصلة كالقاصد كصلاً  
زيداً وبصله حرف مصدرى كعجبى أن شربت زيدا وتدابى يجب تقديمها على صاحبها المحصور  
كما جازا بالازيد والمضاف إلى ضمير لا يسلم اليكها زائراً هذا أخوها (قوله وذهب النحاسي إلى)  
محل الخلاف إذا كان حرف الجر أصلياً المازائد فقد قدم عليه اتفاقاً كما جازا بكان ورجل  
(قوله هيمان صادياً) كالأسماء المتعدي عطفان وقوله حالاً أى مستداً فان كان صاحبها ما واحد  
وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالاً من الضمير في هيمان فتكون متداخلة (قوله فان تئ أذواد)  
بالأذا المبهمة جمع ذود وهو من الأهل ما بين الثلاثة إلى العشرة وفرغاً بكسر الفاء وقفا مع سكون  
الراء آخره مهملة قولهم ذهب دمه فرغاً أى هدر إلى طلب بئاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر  
(قوله عله) أى عمل الحال أى العمل فيه وهو نصبه بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل  
الضمير للمضاف إليه أى إذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث أنه كالفاعل لأن  
حيث الإضافة وانما اشترط أحد الأمرين الثلاثة لتلوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور  
كلتعب المعنوت وصاحبها إذا كان مضافاً إليه معسولاً للمضاف وعمل لا يعمل في الحال إلا إذا  
أشبه الفعل بأن كان مصدراً أو صفة وحيدة فلا قاعدة موقوفة كان المضاف جر أو كالجز  
للمضاف إليه صار هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجه عامله للفعل بخلاف  
غير ذلك وذهب سيدو به إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العادل لأنه أشبه بالجر من انعت  
وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المستدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة جمعه من المضاف  
إليه مطلقاً فيجر ثم رأيت في النسخ ان التصريح به (قوله اليه مرجعكم) مصدر يسمي بمعنى  
الرجوع والقباس فتح جيمه لأن مضارعه مكسو والعين مع صفة لاهة فقياسه في المصدر الفتح وئى

(٢٨) سخرى ل) الفعل فتقول هذا ضارب هند مجرداً ولا يجنب قيام زيد مسرعاً ومنه قوله تعالى اليه مرجعكم جميعاً ومنه قول الشاعر

قوله ابني ان افلاقك واحدا \* الى الروع يوتاركي لا باليا وكذلك يجوز مجيء المحل من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جرته في جهة الاستغناء المضاف اليه عنه فنسأل ما هو جزء من المضاف اليه قوله تعالى وزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فأخونا حال من الضمير المضاف اليه صدورهم من المضاف اليه الله ومثال ما هو جزء من المضاف اليه في جهة الاستغناء ما مضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع مله ابراهيم حينما قلنا له اتبع مله ابراهيم والملة بكسر من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها (٢١٨)

الزمان والمكان الكسمر (قوله تقول ابني الخ) واحدا حال من الكاف المضاف اليه المصغر والروع يشق الزم الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتارك خبر ان مضاف للمفعول الاول وجمله لا باليا معوله الثاني لأنه بمعنى مصري وخبر لا محذوف أى موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وأيضا قاله لا تشارك الشخص كما لا يفارق جرؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لايه في شرح التسهيل (قوله صرفا) بشد الرافعة لفعل أى بان يتغير من الماضي مثلا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا) أى الفعل المصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أى ولو مقترنة بالواو اعتد الجهور خلافا لمعاري (قوله أوصفا الخ) مثله المصداق والتائب عن فعله كجبر دافعا بزياد وقد يعرض للمصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتقاره بلام ابتداء أو قسم كأن يد القوم ضامعا لاصبر محتمسا أو كونه صلة لحرف بصدرى نحو لك ان تتنفل فاعدا وصله لال كانت المصلى فذلا يقدم الحال في شئ من ذلك لأن اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم (قوله وقيل التائب الخ) أى قبول لا غير مبدئي لصح استخراج الفعل التفضيل فانه انما يتقبل ذلك مع آل أو الاضافة لا مطلقا وفيه ان فعلا بمعنى معدول انما يقبل ما ذكر كذا المجرى موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فله معنى صبان (قوله تخلف الخ) فيه تقديم معدول الخبر الجلى على التنبأ (قوله كقفل التفضيل) مثله اسم الفعل كذا لمسرا (قوله مستقرا) حل مؤ كذا علمها وهو في غير كذا قاله ابن قاسم وهو صريح في ان المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الطرف وقيل خاص أى غير متحرك فحول مؤسسة على حد قبل آراء مستقرا عنده لأن العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم بحل وجوب حذف العام اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المعنى اذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا افاده الصبان أى وما هنا كذلك لأن الطرف في المثال معمول الخبر المحذوف والمستقر وفى الآية آراء (قوله وهو ما ضمن الخ) أى لفظا ضمن فليس المراد بالمعنوى هنا ما قابل اللفظى كابتداء والتجريد فان ذلك لا يعمل في الحال اصلا اذ لا يعمل الا الرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكره كجسمة الطرف والجبرود والاشارة وحرفا التثنية والتشبيع وحرف التبرجى كعمل زيد امير اقامم والتنبية ككها أنت زيددا ككافرا كاحال من زيد آمن أنت على رأى سيده والعامل فيه التنبية ما معنى أنه والاستفهام المتضمنة التظيم \* كاجاز تأمات جازة هاء على ان جاز حال لا تميز والتدني هو يا أيها الرجل قائما وعاشرها ما نحو ما عمل افعلا بناء على تقدير مفعله ايد تراخى في حل علم فالذكور عالم فعلا حال من مرفوع فعل الشرط الذى ثابت عنه أما قلا تقدم الحال في شئ من ذلك على عاملها الضعفة قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان وان

يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جرته لم يجوز مجيى الحال منه فلا تقول جاء غلام هند ضاحكا خلافا لقارى وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة متنوعة بلا خلاف ليس بجسدي فان مذهب القارى جوازها كما تقدم ومنى نقل عنه الشريف أبو السعد ان ابن الشجرى في أماليه (ص) والحال ان نصب بقول صرفا أو صفة أشبهت المصرفا بخبر تقديمه كسرها

ذرا ل ومخله ازيد دعا (ش) يجوز تقديم الحال على ناصبها ان كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما ضمن معنى الفعل وحروفه وقيل التائب والتنبية والجمع كسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فمثال تقدّمها على الفعل المتصرف مخلف ازيد دعا فاعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرا ذوا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا

ما أحسن زيدا لان فعل التحجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة ولكن لا تشبه الفعل المتصرف كانه التفضيل لم يجوز تقديمها عليه وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيد ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد أحسن من عمرو ضاحكا (ص) وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه ومخرالن بهما ككلا ليت وكان وندر \* نحو سعيده مستقرا في هجر (ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو ما تضمن معنى الفعل ديون حروفه كاهاء الاشارة

ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يدور هذه اوفى  
 المغنى المشهور وزعم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بلازم عند بيوه ويشهد له أعجبي  
 وجهه زيد متبناه وصوته قارئان عامل الحال الفعل وعامل صاحب المضاف وفي قوله هلمسة  
 وحشا طائل عمل فيه الطرف وفي صاحب الابتداع وفي ان هذه امته واحدة وان هذا  
 صراط مستقيما على فيها حرف التثنية أو الإشارة وفي صاحبها ان وفي قوله هها بيناذا صريح  
 النص فاصغ له عمل فيها التثنية وفي صاحبها غير ذلك ان تنوع ان موحشا حال من طلل بل من  
 ضميره في الظرف لم يكن حالا من المعرفة وأما البوق فالاتحاد وجوده في تقدير المفعول اشير  
 الى امتهم والى صراطيه وتنبه لصريح النص أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي اشير اليه  
 بهذه الادوات كآتني وأترجي وفعل الشرط في امافا سند العسل اليها ظاهري فقط وامامنا  
 الاضافة فصلاحة المضاف فيه حاله سقوط تجعل المضاف اليه كانه مع ممول الفعل وعلى هذا  
 فالشرط عند الجوه والاتحاد تحققة أو تقدير اه ومن هنا نظير وجهه معهم الحال من المبتدأ  
 لان الابتداء لا يصلح عامل في الحال لضعفه فحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازته  
 سيدويه على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دل على وجوب الاتحاد  
 ولا ضرورة لمجيئ اليه قوله واخر الفتي والتشبيه جمع الاحرف لان التشبيه كان والكاف  
 فذكر الجار عام بعد خاص قوله وقد ندر الخ أي فأورد من ذلك يحفظ ولا يقام عليه عند  
 البصريين وقاسه القراء والاختش طلقا ووجه في الجامع والكوفون ان كان صاحبها ضميرا  
 كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديرها والاضعف ووجه في التشهيل  
 وضابط المسئلة ان يكون الطرف ضميرا وخرا والحال شبه وبين المبتدأ كما رأيت اما تقدم الحال  
 على الجملة كما في زيد في الدار فتنوع اجاعا كافي شرح الكافية وجهه اذ انا خبر كل كمال  
 فان تقدم بعد الحال كندالك أي في جزم عند الاختش وأجازته من بهان اذا كانت الحال  
 المتقدمة ظرفا فهو هنالك الولاية لله التي قالها في الحال ظرف وهو لله وقد دعت على الجاه  
 لكونها ظرفا قوله في قراءة من كسر التاء هو الحسن البصري وهي شاذة فقطويات حال  
 موصولة بين عاملها الظرف في الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات  
 كاتبة يمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر وذا المانعون  
 ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال  
 من السموات ويمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي  
 والسموات حال كونها مطويات ويمينه والفصل المشروط بالعطف على الضمير المستتر حاصل هنا  
 بقوله يوم القيامة قوله ونحو زيد الخ مبتدأ خبره متجاوزين بالكسر أي يضعف واصله  
 يوهن حذف الواو لوقوعها بين عدوئها بينا والياء الكسرة ونحوه ضاف وجهه زيد مفردا الى قوله  
 معانا ضاف اليه لفظة لفظها ولا حاجة الى تقدير قول بحذوف وهذا في قوة الاستدلال من قوله  
 أوصصة اسميت المصرفا كانه الشرح قوله وهما حالان فنناهما حال من الضمير في احسن وقاعدا  
 حال من الضمير الجرمي وربع والعال فيهما احسن قوله منصوبان بكان الخ صريح في ان كان  
 ناقصة والذوق في النص صريح وشرح الجامع عن السير اى انها تامة والمنصبان حالان من علمها  
 ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة يرددان فيه تكلف اخبرته اشياء اذوا كان  
 واسمها وأقاعها أولا وثانيا يلزم عليه اعمال الفعل النصب في اذاع تقدمها عليه فيقع في مثل  
 ما قرنته الا ان يجاب بالتوسع في الظرف دون الحال قوله زيد اذا كان الخ أي ويؤتى باذا

وأخرف الفتي والتشبيه والظرف  
 والجار والمجرور ونحوه والتشبيه مجردة  
 وليست بذا ضميرا لأخول وكان زيدا  
 واكأسا دوزيد في الدار أو عندك  
 قائما لا يجوز تقديم الحال على  
 عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها  
 فلا تقول بحرة تلك هند ولا أميرا  
 لمزيد أخول ولا راكنا كان زيدا  
 أسدوقد تندر تقديمها على عاملها  
 الظرف نحو زيد قائما عندك والجار  
 والمجرور ونحوه سيد مستقر في مجر  
 ومنه قوله تعالى والسموات مطويات  
 بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازته  
 الاختش قياسا (ص)  
 ونحو زيد مقدر أن تقع من  
 عمر ومعنا مستقران بين  
 (ش) تقدم ان فعل التفضيل  
 لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى  
 من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا  
 فضل شيء في حال على نفسه وأغبره  
 في حال أخرى فإنه يعمل في حالين  
 احدهما متقدمة عليه والاخرى  
 متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما  
 احسن منه قاعدا وزيد مفردا  
 أنفع من عمر ومعنا ناقعا ومفردا  
 منصوبان باحسن وأنفع وهما  
 حالان وكذا قاعدا ومعنا واهدا  
 مذهب الجمهور وزعم السيراني  
 انه اخبره ان معصوبان بكان  
 المحذوفة والتقدير زيد اذا كان  
 قائما احسن منه اذا كان قاعدا  
 وزيدا كان مفردا أنفع من عمر  
 اذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين  
 الحالتين على أفعال التفضيل ولا  
 تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما  
 قاعدا احسن منه ولا تقول زيد  
 أحسن منه قائما قاعدا



مفردا، وتعددت في الحال الاول جاء  
زيدا بكافا احكاما فرا كبا وضاحكا  
حالان من زيد والعامل فيه ما جاء  
ومثال الثاني لقيت هنداء مصعبا  
مختصرة فصيحة حال من التسمية  
ومختصرة حال من هنداء العامل  
فيهما لقيت ومنه قوله  
لبي ابي اخو به خاتما

فيجده فاصابا معا  
خاتما حال من ابي ويجده حال من  
اخويه والعامل فيه مالى فغند  
ظهور المعنى ترك حال الى ما يليق  
به وعند عدم ظهوره يجعل أول  
الحالين الثاني الاسمين وثانيهما الاول  
الاسمين ففي قولك لقيت زيدا  
مصعبا مختصرا يكون مصعبا حالا  
من زيد او مختصرا حال من التسمية  
(ص) وعاد الى الحال ما اقد كذا  
في نحو لا تعث في الارض مقددا  
(ش) تنقسم الحال الى مؤكدة  
وغيره كدقة فاق كدة على قهين  
وغير المأوى كدة مساوى القهين  
فانقسم الاول من المأوى كدة مأى كدت  
عاملها وهى المرادة به هذا البيت  
وهى كل وصف تدل على معنى عامله  
وخالفه لفظا وهو الاكثر واقفقه  
لفظا وهو دون الاول في الكثرة في مثال  
الاول لا تعث في الارض مقددا  
ومنه قوله تعالى لمولينهم مدين  
وقوله ولا تعثوا في الارض مسدين  
ومن الثاني قوله تعالى وارتسلناك  
لناس رسولا وقوله تعالى وسخر  
لكم الليل والنهار والشمس والقمر  
والنجوم مسخرات بأمرة (ص)  
وان فو كدجلة تمضمم  
عاملها واقفقه باو سخر  
(ش) هذا هو القسم الثاني من  
الحال المؤكدة وهى ما كدت مضمون الجمله

للاسمة تعالى وبالدلائل (قوله فاعلم) جملة متممة تعريضا رد قول ابن صفور الا ترى قوله  
يجوز تعدد الحال أى التسمية بالحق كونه محكوم به فى المعنى على صاحبها بالاعتى فى افهام  
الاتصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتسليم لمخالفة قصودهم وهو تقييد العامل وبيان  
كيفية وقوعه ويجب تعدد مع ما نحو اما شاكر او اما كذا و مع لا يكاد زيد لا خاتما ولا آتيا واما  
قوله ظهرت العدا لاسمة عن ابنة ص \* ولكن بأفان الخدا نوع والمكر  
فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من الضمير فى الاولى  
كانت متداخلة ومنع جماعة منهم بان صفور ترداد فى حالين فاكتر على شئ واحد لانهم ان  
العامل الواحد لا يصبأ كثر من حال قياسا على الظرف فالمتصوب الثانى اعانت لاول احوال  
متداخلة واستثنوا أن فعل التفضيل فانه يعمل فى جانب كسر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى  
المتناضلة بين شيئين فى قوة عاملين اذا ما عني وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث  
القاس على الظرف مع التناظر اذ يستحيل وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث  
بشيئين مختلفين جازم كلوصفتين (قوله ومثال الثاني) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا  
القسم ان اختلف فيه لفظ الخالين أو معناه ما وجب تقريرهما امام مع تأخيرهما كما كذا ومع اىلا  
كل حال صاحبها كقمت مصعبا زيدا مختصرا وان اتحد اللفظا ومعنى وجب جمعهما لانه اختصر  
سواء اتحد معنى العامل وعمله فى صاحب الحال فهو سخر لكم الشمس والقمر واما بين الشمس  
والقمر والخروج مسخرات أو اختلف معنى العامل كما نريد ذهب عرو مسرى عن اوكلة كسرت  
عرا فأتين وجاهز يدو ضربت عرا را كين وقيل عن الرضى انه لا مانع من التفرق حينئذ كقمت  
را كين زيدا را كيا أو لقيت زيدا را كيا را كيا يظهر ان العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع  
العاملين لا كل مسة فلائلا يجتمع عام لان على معمول واحد أفاده الصبان فان قلت حيثان  
تعدد الحال بالحل على تعدد التعت فبمعنى انه لا يجمع الاحتمال يجوز جمع التعت وذلك بأن تعدد  
العامل معنى وعملا ولا واجب التفرق فلا يقال جاهز يدو ضربت عرا لعاقلان ولا جاهز يدو ذهب  
عرو لعاقلان بل يجعل كل نعت يجنب صاحبه لتساوي مع علمه مؤثران مختلفان ويكون  
مرو فواعلم صو فبالجواب ان الحال لا يكون متصوبا أبدا لا يضر باختلاف على العاملين فى صاحبه  
فيكون ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لانه ادعاء عليه ما فيه بخلاف التعت فانه تابع لمعونه فى العمل  
فلزم كونه مرو فواعلم صو بامثلا وجعل عليه اختلاف المعنى فقط طردا للباب فتدبر (قوله الى  
ما يليق به) أى تقدم او تأخر (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يعكس  
عند الجهور ولا لزوم فصل كل من صاحب مع عدم القرينة فان جعل كل حال يجنب صاحبها فلا كلام  
في جواره (قوله الى مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدو فتم وادعى المترو والتمه السهل ان  
الحال لا تكون مؤكدة بل هى مبينة أبدا لان الكلام لا يتصلوعند كرهان فائدة (قوله وغيره  
مؤكدة) وبه قال الاماموسسة ومبينة لانها تنهض صاحبها ولا يستفاد معناها بدو فتم وهى الغالب  
(قوله على قهين) زاد الموضع ثالثا وهى المؤكدة كما صاحبها نحو لا من فى الارض كلهم جميعا  
(قوله لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا من باب قد دعوى يعثى عثى من باب فوح وعلى الثاني جاءت  
الاية واما مثال الناطم فان كان بفتح المنة كالنظم فكذلك لا وبهذه كلاتدع فى الاول (قوله  
مضمون الجمله) هو مصدر مستداه صافا لانه ان كان المستداهة كقيام زيد فى قائم  
وقام زيد والكون المضاف الى المستداهة مخبر عنه بالاسند ان كان جاعدا ككون زيد عاقل فى  
زيدا خولع عطا فاعلم هذا هو الممكن هنا للمسايق من اشتراط جود رأى الجمله والثاني كيدى

الحقيقة للآزم الكون أحاط هو العطف والحق كقوله النسب في كلامه حذفي مضاف أي  
 ما أكدت للآزم مضمون الجملة (قوله وشروط الجملة الخ) يكن أخذ هذه الشرط من المتن فتعريف  
 جزأها من كونها مؤكدة للحال الأول كذا لما عترف عند البصريين والاسمية والوجود من  
 أعضاها معاد للحال أو من كونها مؤكدة للجملة الأولى كذا في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا في  
 الحال فلا يضر عاملها وتكون هي مؤكدة لا لافضون الجملة والمراد بالجوهر المحض يخرج نحو  
 أنا الاسد قد أضافنا مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لأنه ليس جامدا محضا  
 وكذا زيد أوله عطف وهو الحق ينال في التسهيل لتأويل الأب بالعطف والحق بالواضح فجمعهما  
 ليس محضا ولما كان عطف الأخ وحقه قليلا بالنسبة للأب وغير لازم له رومه للأب لم يؤتى به بل  
 جعل جامدا محضا بخلاف الأب (قوله أنا ابن ذارة) هي اسم أمه وبالأستغناء وإنما كان معروفا  
 مؤكدة للجملة لا لشهرته بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أي لأن الجملة كالعرض  
 منه ولا يجمع بين العرض والعروض (قوله في الأول) يعني به زيد أخوك الخ يعني بالثاني الاثنين  
 بعده ومراعاة المنسأ إذا كان غير ثابتا للقول مبنيا لما فعل ومع أن المفعول أو بقدر حقيقته  
 فعل أمر (قوله أحقه) يفتح فض من حقت الأمر بالتخفيف أي بحقيقته وأضمت فكسر من  
 أحقيقته بمعنى أثبتته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أي أضعف عاملها  
 بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعرض منه بخلاف المؤكدة لما لها آثارها كالمصدر المؤكد  
 يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان الخي شاذ لعدم اجتماعه مع في المادة والمراد بموضع  
 الحال المقردة أو الأصلية فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة لأنها عن أيدي بل تقسيمه الحال إلى مقدر  
 وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا يقدح في رابط) لا بد أن يضام كونها خبرية غير نهجية ولا مصدرية  
 يعلم استقبال كسوف وإن أؤدأ الشرط فلا يقال جائز يذان يسأل يعط لاستقبالها كقوله المطر زرى  
 فإن أردت صحة ذلك فقل وهو أن يسأل الخ فتكون جملة اسمية مبنية وجمع بعضهم وقوعها  
 حال في نحو لا خبر به إن ذهب أو مكث لا أنسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ لم يأت في لاضر منه على  
 كل حال وجعل منه مثله كمثل الكلب أن يحمل عليه يلهث الخ أي يلهث على كل حال لكن بعد  
 الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فمثل (قوله ووالابتداء) أي لدخولها كثر على  
 المبتدأ ولم يزل منه أول وقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع انه وقعها) أي لانها اتسبه انفي  
 كونها أي وما بعده أقيدها العامل السابق كان ان ذلك ليس المراد انه اجتمعها أو الحرف لا يراى  
 الاسم (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بعموله فتربط بالواو ولذا يجوز البضاي جعل  
 وبالإنسبة على حال من فاعل بعد وقوله مثبت أي غير مقترن بقوله لا زمته أو ونحو وقد تعاون  
 إلى رسول الله وكما تتسع في المثبت تتسع في المتن بلا كافي الشارح نحو وما لا لا يؤمن منى لا يرى  
 الهدد والمثني بما كوله عهدك ما نصوب فيك شبيهة \* فقالك بعد الشيب صاميتا  
 بخلاف المنسقي بل وألفان مضميه بقر من الماضي الجائر الاقتران بها وكذا تتسع في الجملة  
 العطفية على حال قبلها نحو فقامها بأستياسيا أو هو قائمون والمؤكدة مضمون جملة كقول الحق  
 لا شك فيه ذلك الكتاب لأرب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كاضربت أحد الأزيد خبر  
 منه أو ماضوية كاتكلم زيد الأقال حقا وما ياتيهم من رسول الا كانوا الخ وشذوه  
 نعم امرأهم لم تعزناية \* أو كان تاراعهم أو زرا  
 وقيل غير شاذ جملة الماضي المتلويا ونحو لا خبر به ذهب أو مكث ومنه قوله  
 كن للخليل نصير اجارا وعدلا \* ولا ننصح عليه جادا ونحو

وشروط الجملة أن تكون اسمية جزأها  
 معرفتان جامدان نحو زيد أخوك  
 عطف أو أنا زيد معروفا ومنه قوله  
 أنا ابن ذارة معروفا بغير اسمي  
 وهل يدار بالنا من من عاز  
 عطف أو معروفا حالان وهما منصوبان  
 بفعل محذوف وجوبا والتقدير  
 في الأول أحقه عطف وفي الثاني  
 أحق معروفا ولا يجوز تقديم هذه  
 الحال على هذه الجملة فلا تقول  
 عطف أو زيد أخوك ولا معروفا أنا زيد  
 ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا  
 تقول زيد عطف أو أخوك (ص)  
 وموضع الحال تبي جملة  
 كذا زيد وهو ناور حله  
 (ش) الأصل في الحال والخبر  
 والصفة الأفراد وتقع الجملة موقع  
 الحال كاتقع موقع الخبر والصفة  
 ولا يقدح من رابط وهو في الحالية  
 اما خبر نحو جائز يذيد على رأسه أو  
 أو وتسمى أو الحال أو أو ابتداء  
 وعلامة شخصية وقوع أو موقعا  
 نحو جائز يذيد معروفا بالتقدير إذ  
 معروفا أم أو الظاهر أو أو معاشرو  
 جائز يذيد وهو ناور حله (ص)  
 وذات بمضارع ثبت  
 حوت خبرا ومن أو أو حلت  
 وذات أو بعدها أو مبتدأ  
 له المضارع اجعلن مبتدأ  
 (ش) الجملة الواقعة حالان صدرت  
 بمضارع مثبت لم يجوز أن تقترب بالواو  
 بل لا تربط إلا بضم نحو جائز يذيد  
 يضحك وجاء عمرو

تباد الخنايب بن يثيبه فلا يجوز دخول الزواولا تقول جاز يدو يصح أن جاء من لسان العرب ما ظاهر ذلك قول علي انهم يريدون  
الجاووز يكون المتأخر خارجا عن ذلك المبتدأ وذلك في قولهم قت وأصنع عنه وقوله فإباحشيت أطاف بهم \* شربت وأرهمهم ما ك  
فأصل وأرهم خزان المبتدأ المحذوف التقدير وأنا أصنع عنه وأنا أرهمهم ما ك (ص) وجه الحال سوى ما قدمنا \* نواوا وبعضهم أوها  
(ش) الجلة الحالية اما ان تكون اسمية أو فعلية والنعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مبنية أو منقولة وقد تقدم  
لم تقسم الجواويز بل لا تربط الا بالاضمة فقط وذكر في هذا البيت ان ما عدل ذلك  
انه اذا صدرت الجلة بمضارع مثبت (٢٢٢)

فهذه سبع مسائل تمتع فيها الواو غير المضارع المثنى (قوله تقاد الجانب) جمع جنسية وهي القوس  
تساق بين يدي الامر بالاركوب (قوله أظافهم أى أسلحهم (قوله امان تكون اسمية الخ)  
بؤخذ من كلامه ست صور تمتع الواو في واحدة وتجاوز في الخمسة الباقية وتولس على اطلاقه في  
بعضها كامر وسنبيه عليه (قوله الجلة الاسمية) أى غير المأثور كدلفاهون جلة والمعطوفة على حال  
والواقعة بعد الا كامر (قوله والمضارع المنفي) أى بغير لام (قوله والماضى المثنى) أى غير التالى  
الا والمبتدأ والواو واشترط الصبر بين اقتراحه بقدمه مطلقا ظاهرة وقدرة والمختار لا تنزه الامع الواو  
كجاء في يوقفه قام أبوه فان قيل وقام أبوه موجب تقدير قد وجوز اسميته وأعمده في غير ذلك  
الاماتية قرن بالواقعة فقه أيضاً (قوله حظل) بمعنى له نتيجة أى منع (قوله بحذف عامل  
الحال) أى غير المعنوي ماهو كالطرف واسم الامارة فلا يحذف علم ولا افعالها نفسها فالاصل  
حواجز حذفها لانها فضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ما ضرب زيد الاقاماً وأنا بما  
عن عامله كونهما يسرى أى كله هنيئاً ووقف عليه المراد كقائه كسلى أوجوايا وأنا بساع خبر  
كان ومثالي ما في الشرح فلا يحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشترتية الخ) أى من كل حال تهتم  
ازداداً وتقتصد بغير شيء ويحب انهم ابانفاً وأنت ما يجب حذف عاملها وواجبها كاقدره الشارح  
بقوله ذهب الفتن فانعطف بالقضاء جملته خبرية بمحذوفة فان تقديره فاقب بالمدد صاعداً كانت  
انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة نحو فاجحوا فاقماً وقد قدع الناس أى أثبتت  
فأما حذف العامل في كل ذلك فاسى أى ما في نحو ههنا فاسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

هو لغة تخلص شيء من شيء ومنه ما نشر واليوم أيها المجرمون أي انقروا عن المؤمنين اطلق  
على الاسم الاتي مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كمن صار فيه حقيقة عرقية (قوله اسم) أي  
صريح لان التميز لا يكون بجهة ومعين صفة الاسم ولا يصح حره صفة لان انهما عرقا لقصد لفظها  
فلا يوصف بالذكورة ولا انصب حالها ان لا يساعد الرسم الاعتدالية (قوله ما قد فسره) الضمير  
المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز ما نفه وصله جرت على غير صاحبها ولم يبرز لان من اللبس كما مر  
واعترضه الموضوع بالاعتقادي نصب التمييز بالفسر بمفردا كان أو نوب بمفعول اعتبرت بالنسبة  
الاعتقادية بغير مفسره وهو نفس الجملة أو ما فيها من فعل أو شبه على اختلاف الاتي بالانابة  
المقسرة أو جواب الاسمي بان كلاما من الجملة والتعليل يوصف بالاها من حيث بدنه فيصح كون

حسبنا بأكوه كقولك في مسر علي أن قال لم نفس والتقدير في سرف مسرعا ومنه قوله تعالى أحسب الإنسان أن لن نجعل عظامه في قادري على أن نسوي بانه التقدير والله اعلم في تحمها قادر من زوال ما حذف وجو باقول زيد أخوك عطفًا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك كالحال النائية من باب الحذف نحو ضرب زيد قائمًا التقدير يرا إذا كان قائمًا وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجو باقولهم اشتريته ب درهم فصاعداً ومنه ما حذف زيدًا في سافلا فصاعداً وسافلا حالان عاملهما ما حذف وجو باو التقدير قد ذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً ومنها ما عني قوله وبعض ما حذف ذكره حظل أي بعض ما حذف من عامل الحال منه ذكره (ص) \* (التقدير) \* اسم متعدي من مبنى نكرة \* نصب خبره عا قد عرفت

التي تفسر هذا أولها باعتبار اسمهم ما فيصدق أنه نصب بقدر ما تن على عمومته ويجري على كل من القولين أو يقال هو شخص يتميز بالمقدرة ليس قوله انصب بأفعلا فإنه يدل على أن الفعل ليس مفسر به والأكثر شخص تكرار في قياس عليه ما شبهه من تميز النسبة وأنه مقيد بقوله كبير أرضا بأن يجعل حالا من مائى نصب بالذي ذمه حال كونه كبير أرضا فيخرج تميز النسبة وعلى هذين فأنما خص المفضل بأنه كونه حامدا غالبا فرعا يؤولهم أنه لا يجعل (قوله وقفي زرا) مقدار الفقي من الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعا ومن الكيل ثمانية مكا كيك والمكوك صاع كافى الصابون وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصالح المكوك ثلاث كيات والكيلة مئاة وسبعة أثمان منها والمبا كعصا أقصع من المن بالتشديد رطلان وثنتي عشرة من وجعه أمناه اه وهذا أقرب إلى الثاني فالقديز مقدار مساحي تركلي والمراد هنا الثاني ذكر المساحي في شبر أرضا والوزني في منون كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أقفزة وقفزان كركبان وهو العراق كالاردب لمصر والمرد للبحار والرساق لخراسان (قوله كل اسم الح) لاحظ في التعريف كونه ضابطا داخل فيه على كل الأفراد وليس حدا حقيقيا وأردا على الماهية حتى تنافى كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عندى عشرة دراهم يتوون عشرة واثني عشرة أسباطا على معنى من مع أنه ليس عتير بل بدل لأن تميز العشرة لا يرفع وتغير العدد المركب لا يجمع ويجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثني عشرة هي أسباط واما الجبرور في نحو رطل زيت وقفي زرا بالإضافة فلا بد أنه يسمى تميزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح في ما سياتي وغيرهما على منع ابن هشام من حيث ذلك محتاج لآخر اجماع من الضابط على حطة قيد النصب كما فعل في التسهيل وإن كان حكما (قوله انكوة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فإنه شبه بالمفعول به لا تميز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لأن أفه زائدة (قوله تفتن معنى من) ليس المراد انهم سادة في الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها بل أنه مقيد لمعناها وهو بيان ما قبله أي بيان جنسه ولو بالتأويل كان من السببية كذلك فتعمل تميز لعدد والمقادير ونحوها فإنه يبين جنس المعد ومثلا وتميز النسبة فإنه يبين جنس الشيء فتصويرة العامل اليه فلا طالب زيد شئ في تأويل طالب شئ زيد شئ شئ يتعلق به وحين هذا الشيء فهم يفسر بنفسا (قوله كاسم لا يفتنى صنيعه أنه أراد بمعنى من ما بين البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لاو يحتاج لآخر اجماعه قيد البيان لكن يرد عليه حينئذ أن الخال لا يخرج بقوله بمعنى من لأنه لا ظرفية نحو أودى للسلامة من يوم الجمعة بل يمين مع ملاحظة قيد آخر أي بين للذوات لا للهيات وقد يجب أن المراد معاني من المشهور لها كالإسداء والتبعض والاستغراق فتخرج به الحال لأن الظرفية لا تنفع فيها فبين على هذا الخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله يمين قرينة على المراد لا لاخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) الحق في كماله ابن الحاجب ان التميز انما يفسر الذوات طلاقا به الأحرار اعمه القدرة في تميز النسبة إذ لا اجماع في فعله الطيبين يمثله الذي هو النسبة بل في متعلقه المنسوب اليه الطيب فيحصل كونه داره وأعلمه مثلا فالتي في الحقيقة مقيدة لأحرار مقيد يتعلق بزيد كما هي بيانه وانما يسمى تميز نسبة نظر الظاهر (قوله بعد المقادير) أي ونحوها مما أخرج العرب بجزاها لشبهها في معاني المقادير وإن لم يكن معينة كذوئها ونحوي سمها لشبهها بالكيل وعلى التمرة مثله أو زبد الشهاب أو زلزال المادحة والحاصل ان غير المقادير يكون في أربعة أنواع كافى التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والاربع ما كان فرعاً للتمييز كخاتم حديد وليس هذا إلا عند المبرد والمصنف لجوده وتنكير صاحب حبه وزومه والغالب في الحال خلاف ذلك

كثير أرضا وقفي زرا

ومنون عسلا وقرا

(ش) تقدم من الفضلات المفعول

به والمفعول المطلق والمفعول له

والمازول فيه والمفعول معه والمستثنى

والحال وبقي التميز وهو المذكور في

هذا الباب ويسمى مفسرا وقفيرا

ومينا وتيمينا ويميزا وتيميزا وكل

اسم تكرر تفتن معنى من إيمان

ما قبله من اجمال نحو طاب زيد نفسا

وعندى شبرا أرضا فاحترز بقوله تفتن

معنى من من اجمال قائمها متضمنة

معنى في وقوله إيمان ما قبله احترازهما

تفتن معنى من وليس فيه بيان

لما قبله كاسم لا التي تسمى الجنس

نحو لا رجل قائم فان التقدير لامن

رجل قائم وقوله إيمان ما قبله من

اجال يشمل نوعي التميز وهما المين

اجال ذات والمين اجمال نسبة

فالمين اجمال الذات هو الواقع

بعد المقادير وهي المسوحت نحو

له شبرا أرضا والمكيلات نحو له قفيز

برا والموزونات نحو له منون

عسلا وقرا

والاعداد نحو عندى عشر ون  
 درهما وهو منصوب بتفسيره وهو  
 شبر وقفيز ومئوان وعشرون  
 والمئين اجمال التسمية هو المسوق  
 ايمان ما يتعلق به العامل من فاعل  
 أو مفعول نحو طاب زيد نفسه مثله  
 اشتعل الرأس شيبا وغرست الارض  
 شجرا ومثله وغرنا الارض عيوننا  
 ففستاتين مفعول من الفاعل  
 والاصل طابت نفس زيد وشجرا  
 مفعول من المفعول والاصل غرست  
 شجرا الارض فبين نفس الفاعل الذى  
 يتعلق به الفعل عمل وبين شجر المفعول  
 الذى يتعلق به الفعل والناصب له فى  
 هذا الوجه هو العامل الذى قبله (ص)  
 وينعذى وشبهها الجروها اذا  
 أضفتها ككت حنطة غذا  
 والنصب بعده ما أضف وجبا  
 ان كان مثل ملء الارض ذهبا

أما نحو خاتك حديد اذ عين حال التعريف صاحبه وأوجب سيموه فيه ما الحالية لانه ليس مقداراً  
 ولا شبهة مما يبنى وأما تميز التجب فسيأتى ما فيه (قوله والأعداد) ظاهره أن العدد من المقادير  
 وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسمة الاقسام منها لعدم صحة اضافة المقادير اليه فلا يقال  
 مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطى أى فالمراد بالمقدار ما يتوز به غيره كالرطل لازم مثلاً  
 وأما العدد فهو نفس المعدود اذا العشرة هى نفس الرجل وعلى هذا فيعطى قوله والاعداد على  
 المقادير لا على المسوحت (قوله بما فيه) أى بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه  
 اسم الفاعل فى التسمية وطاب معدوله فى المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون  
 فعمرون ودرهما شبيهه اضارب زيد او رطل زيد او رطل زيد او قبل الشبه به بفعل من وزجه  
 المصرح (قوله لبيان ما يتعلق به العامل الخ) صريح فى ان المجهول ليس هو النسبة بل ذات مقدرة  
 كاهم عن ابن الحاجب فالتقسيم المشاراها هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما  
 واقصاه عنهما يقتضى ان غير النسبة لا يتقل عن غيرهما وسيأتى ما فى أقول التفصيل ثم انه  
 قد يكون غير محمول أصلاً كتميز التجب فى الله دره فارسان نحو بناء على أنه من غير النسبة وكبحر  
 زيد رجلاً أو ضفان كان هو الضف فانه غير محمول عن شئ ولا يصح تحمله عن الفاعل بقدر ان  
 الاصل كرمت رجولاً زيداً وضفاً فلهذا المفسر عن التبركان كان الضف غير زيد كان  
 محمولاً عن الفاعل ومنه امثلاً الا بناء ما على ان الحق عن التفاعل لا بد من صحة كونه فاعلاً  
 للفعل المذكور فأعلى الاكتفاء بصحة كونه فاعلاً ولو لا ان المذكور وهو التفاعل فى قول  
 الفاعل والاصل ملأ الماء الظابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهر نفس التميز فى  
 المعنى كان غير محمول أصلاً كنعم رجلاً زيداً وما أحسن زيداً رجلاً وان كان فى المعنى فاعلاً فى الأول  
 ومفعولاً فى الثانى بخلاف ما أحسن زيداً أدباً فانه محمول عن المفعول أى ما أحسن أدب زيداً لانه  
 غير المنسوب اليه المحسن فى المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسه) أى ونحو عجت من طيب  
 زيد نفسه وزيد طيب نفسه وهو محمول عن فاعل المصدر والوصف والاصل عجت من طيب نفس  
 زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة الممثلة لا بد من كونها فى جملته لا تكون فى غيرها كما مثل (قوله ومثله  
 اشتعل الخ) أى فى أنه محمول عن الفاعل اذا فصل اشتعل شيب الرأس دخول الاستدعاء عن المضاف  
 الى المضاف اليه وهو الرأس فان رفعه وحصل فى الاستدعاء اليه انهم يحكى بذلك المضاف الذى  
 كان فاعلاً وجعل تميز الان التفصيل بعد الاجمال أو وقع فى النفس وكذا يقال فى الباقي وقد شبه  
 سران الشيب فى جميع الرأس بالاشتعال النار فى الحطب يجادع الغدوم أو اليباض أو استعجاب  
 التناقض على فاعله استعارة تبعية لمعنى امثلاً وشبهه الشيب بالنار استعارة بالكابة والاشتعل  
 تحييل والخامع ما مر (قوله هو العامل الذى قبله) أى من فعل أو شبهه كاهم مثله وقبل النايب له  
 نفس الجملة ولذلك يسمى التميز المنصب عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة لانها هى الناصبة له  
 واختار ما من عصفور وقدمه صحة حمل المتن على المذهبين (قوله وبعذى) أى المقدرات وقضوها  
 أى مما يشبهها كالأوزنا أو مساحة وقوله اذا أضفتم أى الى التمييز بفرقة البيت بعده لانه تقيد  
 لهذا أى فميز المقدرات اذا أضفتم له برأولهم نصب (قوله ككت حنطة) مبتدأ وغذا خبر كفى  
 المكودى أو الخبر مخدوف أى عندى وغذا بدل أو حال والخاف جارة الجملة المقصد لفظها (قوله ان  
 كان مثل الخ) اسم كان تمييزه ودعى ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضف ومثل خبرها  
 أى ان كان المقدار الذى أضف مثل المضاف فى ملء الارض ذهبا لانه مضاف لغير التمييز وجب  
 النصب بعده هذا ما يفيد به الشارح وقال الاشعري والمراد ان كان أى المضاف مثل ملء الخ

(ش) أشار بذي الى ما تقدم ذكره  
 في البيت من المقدرات وهو ما دل  
 على مساحنة أو كبل او وزن  
 فيجوز جر التمييز بعده هذه الاضافة  
 ان لم يضاف الى غيره نحو عندى شبر  
 أرض وقصير برومنو اعدل وعرفان  
 أضيف المبال على المقدار الى غير  
 التمييز وجب نصب التمييز نحو ما في  
 السماء قدر راحة بحبابا ومنه قوله  
 تعالى فلن يقبل من أحدكم مل  
 الأرض ذهباً وأما تمييز العدد  
 فسيأتي حكمه في باب العدد (ص)  
 والذاعل المعنى الفصيح بافعلا  
 منفصلاً كأنه على منزلا  
 (ش) التمييز الواقع بعد فعل  
 التفضيل ان كان فاعلا في المعنى  
 وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب  
 جر بالاضافة وعلامة ما هو فاعل  
 في المعنى ان يصلح لجعله فاعلا بعد  
 جعل فعل التفضيل فعلا محذوفاً  
 أعلى منزلا وأما كبر ما لا يخترلا  
 ولا يجب نصبه ما اذ يصح جعلهما  
 فاعلين بعد جعل الفعل التفضيل  
 فعلا محذوفاً وأنت علام من ذلك وكثير  
 ما لك ومنه ما ليس بفاعل في المعنى  
 زيد افضل رجل وهذا افضل امرأه  
 فيجب جرهما بالاضافة الا اذا أضيف  
 افضل الى غيره فانه نصب حينئذ  
 نحو أنت افضل الناس رجلاً (ص)  
 وبعد كل ما اقتضى تعجبا  
 من كرمها بكربا  
 (ش) يقع التمييز بعد كل ما دل على  
 تعجب نحو ما أحسن زيدا رجلاً

أى في أنه لا يصح اغناء عن المضاف اليه ومنه قوله قدر راحة سبحانه الا يقال مل عند ولا قدر صاحب  
 فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الا لاول  
 كما يجمع الناس رجلاً وأجمع رجل اه وفيه أن الذي يغنى عن المضاف اليه في أشيع  
 الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع لانه الذي يحل في محله فالاولى على هذا  
 أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام أى ان كان التمييز مثل مل الخ في أنه لا يصح اغناؤه  
 عن المضاف اليه وجب نصبه و ينبغي أن يراد به بعد ما أضيف أى غير التمييز ما يعبر المقدرات  
 وغيره ليكون للتعديد قوله ان كان الخ فائدة لا تختز به وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون في  
 المقدرات وشبهها فلا حاجة لآخر اجتهادها وان لم يصح فيه النصب لاضافته لغير التمييز مع عدم  
 اغناؤه نحو قوله دره فارسا ويحجر رجلاً كافي الهمع لكن يراد على هذا أن التمييز ليس له مضاف  
 الذي هو درو ويحجر بل المضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتي فالوجه ان وجوب النصب فيه  
 ليس لما ذكر بل لعدم تأني اضافة التمييز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كل من انه  
 يسمى تمييزاً عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشر ونحوه نفس الشيء  
 المقدر من البر والأرض مثلاً فان أريد به الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً  
 أصلاً لانه على معنى اللام لا من ولذا لم تعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على  
 المقدار) قيده لان الكلام في المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشوئى  
 لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ البيان الواقع وسيان المراد من أضيف لا لاخترازا كما مر فلا  
 يضره التمييز بها (قوله وجب نصب التمييز) أى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا يأتى جواز جره  
 بمن أختار ما سيأتي (قوله والفاعل المعنى) مقول لأن نصبه معاً كيد به اللون للضرورة  
 والمعنى نصب بترخ الخفاض كفى السندوى وهو مقول للفاعل اما منصوباً وأجور و  
 باضافته اليه من اضافة الوصف لمعوله أى الفاعل الذى فعل المعنى أى فاعله لان فاعل العلو  
 مثلاً في الحقيقة أى القائم به العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كل من أن هذا  
 التمييز محمول عن الفاعل الاصطلاحي كما ذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فها هم تمييز النسبة  
 في الفاعل والمفعول وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تبن العرب فعلاً يؤتى معناه  
 حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محمول عن متبداً مضاف والأصل منزلك أعلى ففعل  
 المتبداً أعيناً والضمير المضاف اليه متبداً فافتصل وارتفع وعلى هذا فراده بقوله والفاعل المعنى  
 أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أى المتصحب به في الحقيقة لانه محمول عنه اه وقد يجب  
 بالمكان أن يراد علواً زائداً أو كثر كثر زائدة فلا يفوت التفضيل بقوله عن الناعل أو بان  
 فوائه غير ضار لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعل في غير هذا الباب فيكذابه قد يرد  
 (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل بعوضاً من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ  
 بعض مكانه فتقول في مثاله زيد بعض الرجال وهذا بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة  
 أفعل لما هو بعوضه وانما نصب فى كرم الناس رجلاً مع انه بعوضه لتعذر اضافة أفعل مرتين  
 فالأصل ان تمييز أفعل نصب في صورتين ويجرى في صورة (قوله وبعد كل الخ) قبل فاعلاً في هذا  
 البيت اذا التبان بالتمييز جاز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجب بان المراد بقوله ميز  
 أى بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمجرع بالاضافة (قوله ما دل على تعجب) أى بالوضع  
 وهو ما فعله وأفعل به أو بالمرض نحو قوله دره فارسا وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة  
 كما قاله الموضع لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز في نحو قوله دره فارسا لا يكون من

وحسبك زيد رجلا وكفى به عالما  
\*ويا جارا ما أنت جارة\* (ص)  
واجرجن ان شئت غير ذي العدد  
والفاعل المعنى كلب تستأخذ  
(ش) يجوز جر التمييز ان لم يكن  
فاعلا في المعنى ولا يجر العدد فتقول  
عندي شبر من أرض وقدي من بر  
ومنون من عسل وقعر وغرست  
الارض من شجر ولا تقول طاب  
زيد من نفس ولا عندى عشرون  
من درهم (ص)

وعامل التمييز قدم مطلقا

والفعل ذو التمييز يفرز ما سبقه  
(ش) مذهب يسوي به رحمه الله  
تعالى انه لا يجوز تقديم التمييز على  
عامله سواء كان متصرفا أو غير  
متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد  
ولا عندى درهم عشرون وأجاز  
الكسائي والمازني والبريد تقديمه على  
عامله المتصرف فتقول نفسا طاب  
زيد وشبهه الشعل رأى ومنه قوله  
أهم جسر سالى بالفرق حبيبا  
وما كان نفسا بالفرق تطيب

وقوله

ضيعت حرقى ابعادى الاملا  
وما رعى وبشيار أى اشتغل  
ووافقه المصنف فى غير هذا  
الكتاب على ذلك وجعله فى هذا  
الكتاب قلبا لان كان العامل غير  
متصرف منعوا التقديم سواء كان  
فعلا فتوما حسن زيد رجلا  
أو غيره نحو عندى عشرون درهما  
وقد يكون العامل متصرفا وينبع  
تقديم التمييز عليه عند الجمع وذلك  
نحو وكفى زيد رجلا فإنه لا يجوز  
تقديم رجلا على كفى وإن كان فعلا  
متصرفا لأنه بمعنى فعل غير متصرف

تتميز النسبة الا اذا علم مرجع التمييز كيدته دره فارسا أو ياله رجلا وحسبك به ناصر أو لله درك عالما  
أو كان بدل الضمير ظاهر كقوله در زيد رجلا فان جمل المرجع كن من تميز المفرد لان افتقار الضمير  
اليهم الى بيان عنه أشد من افتقار لبيان نسبة التعجب اليه والضمير بالاعلم بالعكس ا وهو  
فى الرضى ايضا ثم قال ما ملخصه فميز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كقوله الامثلة اذا المعنى  
لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو فى ذلك غير محمول كاهم وقد يكون متعلقا بكفى  
طبت علما ا والتظاهر جريان هذا التفصيل فى ضمير ما فعله وأفعله به وأما الضمير فى نعم ورس  
فقال الرضى وغيره من تميز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود الا على التمييز ونقل عن المصنف أنه  
من تميز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تميز كم فى تميز العدد لانها كناية عنه (قوله ولله درك عالما)  
الدر يفتق الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل المدح أو ويراد به ان ارتضاعه أى ما يحب هذا  
الابن الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل فى هذه الصفة وعلى كل فاضا لله للتعظيم لانه من شئ  
الجمائب (قوله يا جارا) مضاف الى المتكلم المنقلبة لأنها كناية عما لا يستغنى مبدئا  
وأنت خيره وجارته بالنسبة لان الضمير هو عالم المرجع بالخطاب أى لبيان حسن ما وقع عليه  
التعجب وهو اجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذي العدد أى  
الضمير قد يضاف ان تميز كى يجز عن وهو من شئ العدد لانها غير مصرحة فيه (قوله والفاعل)  
بالجر عطف على ذى أى غير الفاعل والمعنى منصوب ومجوز على ماهر (قوله ان لم يكن فاعلا)  
أى نحو لانه فالشرط عدم تحويره عن الفاعل الاصطلاحي ومنه أفعول التفضيل على ماهر  
وكذا عن المتعول لان المحول عنهم مفسر للنسبة وألذات مقدرة على ماهر فلا يصلح للعمل على  
المذ كور قبله وذلك شرط فى مجز ومن البلية وكذا التمييز فى عشرون رجلا لا يصلح العمل لانه  
مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من هذه التلافة بخلاف غيرهما من تميز المفرد دعوا العدد وتميز  
النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو فعلا فى المعنى كقوله فارسا وأبرحت جارا  
وما أحسن زيد رجلا فيجوز جرهم وإن كان فى الاول فاعلا فى المعنى لان مدلول الظاهر  
والضمير شئ واحد أى المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفى الثالث فعلا بمعنى لكنه غير محمول  
لانه غير ما قبله ومن الجر قوله

يا سيد ما أنت من سيد \* موطلا الكاف رجب الذراع

وكذا يجزى نعم رجلا زيد لانه غير محمول كاهم كقوله \* فنع المرمين رجل تهاى \* (قوله)  
غرست الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محمول عن المتعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبقا) ماض  
مجهول ونائب فاعله يعود للتعول ونزرا صفة مصدر محذوف أى سبق سبقا نازرا لاجل من ضمير  
سبق كقيل لان القصد اسناد الفعل للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه  
كانت فى الانشراح فلا تقدم مثله (قوله ووافقه المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات  
المنصوبة بفعل متصرف وتساكها مع مذهب كقوله

أنتسا تطيب بيل المنى \* وداعى النون ينادى جهارا

وليس من التقديم قوله

اذ المار عنانقر العيش مثيرا \* ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المار فاعل مجحوف يفسره قز والمجحوف هو العادل فى التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(حروف الجز)\*





ومذهب سيبويه أنهم من حروف الجبر لكن لا تجزئ الا المضمر فتقول لولاي ولولا ولولاة فاما اموالكف والهاه عنده سيبويه مجزئات بلولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجرم موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولافها شيئا كما لا تعمل في الظاهر نحو لولاي زيد لايتك وزعم المبرد ان هذا التركيب اعني (٢٢٨) لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بشبوت ذلك عنهم كقوله

من الواو (قوله أنهم من حروف الجبر) أي السبعة تالذ فلا تعلق بشئ كرب ولعل الحارة كحمر (قوله مجزئة بلولا) أي مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهرا تعين رفعه على محل الابتداء بجاء الانباء لا تجزئ الظاهر فقوله وزعم الاخفش أنها في محل رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجبر الخ) أي كالعكس وفي قوله ما أنا كائن ولا انت كالأول لا يرد أن النيباء انما عهدت في الضمائر المفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عسالك وعساه على قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عنده سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لأن معنى كون الهاء ونحوه ليس من ضمائر الرفع إنما لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع ويركع ويركع من ضمير بل زيد (قوله أنطمع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما بعد من الماتر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت مخرب لعلوا على قتاله (قوله وكم وطن الخ) كم خبره تعني كثير ظرف لطلعت أو بعد اخبر به لولاي طلعت أي طعت فيه بكسر الطاء وضعها من طاح يطوح ويطيح أي هلك وتناهوا للخطاب وما مصدرية وهوى أي سقط وفاعله منى أي ساقط والارحام جمع جرم أي جثة والقمة بضم القاف اتفاق وشدة النون أعلى الجبل كالقمة وزنا معنى وكذا التيق بكسر النون وسكون القمه آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخله على المقصور عليه عكس قوله الاتي واخصص هذا الخ وكذا اخصص به كوالعمل ومتى فالجمله عشرة لتجزئ الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والمتصل به أو يكونه عوضا من بابه القسم لأصلا فمه أو بغربة الخربة أو بتأديته الى اجتماع مثليين في نحو كذا فطر المنع وما عداها يجزئهما (قوله والتماته ورب) بفتح الميم وهما النسب به منهم ما أنما قلته مع رب الآن تؤخذ القلة من تأخير عن الجلالة (قوله الأسماء الزمان) أي لانها ما ذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فحين طلبا للمناسبة بين معنيين ما ولارد قولهم ما رأيت به منذ ان الله خلقه لان الزمن مقدرفيه أي منذ زمن ان الله الخ وأما الباخله على الفعل والجله الاسمية فليست حروف جبر بل اسم بمعنى الزمن كما سيأتي وشرط الزمان الجبر وربها كونه متعينا لامهم ما كئذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كئذ غدا ومتصرفا لغيره كئذ صهر تريد معينا وشرط عاملهما كونه ماضيا امامنفي يصح تكرره كالأسماء منذ يوم الجمعة أو منذ امتطاولا كسرت مذ يوم النجس بخلاف قتله أو ما قتله منذ كذا فان قتله ما قتله منذ كذا بلاه ما صبح لان القتل المتعلق بعين لا يتكرر بخلاف غيره ما لم يتجزأ بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الطروف الاسمية هامة كئذ كأم ومندمى أو مذ أي وقت سرت (قوله وقد شجرها الضمير) قال ابن هشام الخضر اوى وكذا الاطعنه أيضا فهي مختصة بالظاهر عاطفة وتجارة وقيل تعطف المضمر كضرب حتى اى اليك (قوله لا يلى) بضم الياء وكسر الفاء أي لا يجيد أناس حتى يجيدوك فيجئذ يجيدون النبي (قوله لحياتك) أي وحياتك فالتا بدل عن الواو القسم (قوله ولا تجزئ بالانكسرة) أي موصوفة غالبا لان لم تكن هي وصفا لازما وما خلا فالجهد كأي التسمييل ولا تعلق بشئ

أنطمع فنيما من اراق دما نا  
ولولاك ليعرض لاسبابنا نحن  
وقول الآخر  
وكم وطن لولاي طعت كاهوى  
باجرامه من قنة النيق موى  
(ص)  
بالظاهر اخصص منذ مذوحى  
والكاف والواو ورب والتا  
واخصص منذ مذوقا ورب  
مشكرا والهاء لله ورب  
وماروا من نخور به فتي  
نزكذا كواو نحوه أتي  
(ش) من حروف الجبر لا يجزئ  
الا الظاهر وهي هذه السبعة  
المذكورة في البيت الاول فلا تقول  
منذ ولأمة وكذا الباقي ولا تجزئ  
منذ ومنذ ان أسماء الظاهرة الا  
أسماء الزمان فان كان الزمان  
حاضرا كانت بمعنى في نحو ما رأيت  
منذ ومنذ أي في يومنا وان كان  
الزمان ماضيا كانت بمعنى من نحو  
ما رأيت مذ يوم الجمعة أي من يوم  
الجمعة وسيد كالمصنف هذا في آخر  
الباب وهذا معنى قوله واخصص  
بذوم منذ ذوقا وما حقي فسيأتي  
الكلام على مجزئها عند ذكر  
المصنفه وقد شجرها الضمير  
كقوله  
فلا والله لا يلى أناس  
فتي حثالك يا ابن أبي زياد  
ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم

ولغة هذيل ابدال ما ثم اعينا وقرأ أن مسعوده فترصوا حتى حين واما الواو فتعجمه بالقسم وكذلك انما ولا يجزئ كفضل القسم معهما فلا تقول اقسام والله ولا أقسم بالله ولا تجزئ التاء اللفظ الله فتقول بالله لا فعلن وقد سمع جر هالز مضافا الى الكسبة فقوالوا ترب الكسبة وهذا معنى قوله والتماته ورب وسيم أيضا الخ ونذكر الخفاف في شرح الكتاب انهم قالوا انحياتك وهذا غريب ولا تجزئ بالانكسرة فتجرب رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب مشكرا أي واخصص رب البكرة

واعتدلت لاقادة التكنية بالها كحديثا رب كلسية في الدنيا عارية يوم القيامة والتقليل  
قليل كقوله

الارب مولود وليس له آب \* وذى ولد لم يلد له أبوان

غير ورها امامتبدأ كاذ كروخه في الحديث عارية وفي البيت اما جلة ليس له آب وواها زائدة  
كهى في آية وقعت اوباماً وهو محذوف أى ثابت والواو جالبة وذلك المولود هو عيسى وذى  
ولداً هو آدم عليهما السلام ومفعول بك مثال الشمس أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقبيته  
بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصر بين الكوفيين والاختلاف الى اسميتها أو أيده  
الرضى بأنهما مثل كالتكنية وهى اسم اتفاقاً كأن معنى كمر جعل عندى كثير من جلس  
الرجال عندى كذلك معنى رب جعل عندى كثير أو قليل من هذا الجنس عندى وجعل اليه  
الدام معنى قال وعادة شأناً حينئذ ففهمنا معنى الانشاء كما قيل في كم وشبهها وضع الحرف في لغة  
تخفيفها وحل التشديد عليها وعلى هذا فبعد ما حوّر وبأضافته اليه وحل العامل لها انفسها مثل  
كم لا تجروها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وقضها مع فتح الباء مخروجة من التاء ومعها ساكنة  
أو مفتوحة ورب بضمتين وكل من هذه السبعة افعال تخفيف الباء أو تشديد ها ورب بفتح  
مشددة ورب بضم الراء وقضها مع شد الباء مخففة وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع  
ما أو التاء فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شجرها ضير الغيبة) أى شد قياساً لا استعمالاً لكثرة  
ويلزم هذا الضير الافراد والتدكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى  
المراد فهو من تعيين المقدور بخبره بجرلاً أو امرأة أو رجلاً أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى  
أى ضعف تجرو ورب محذوف أى ورب واه وأبى براهمة زقوة حسنة أى أصلت وشسكا  
أى سر بما صفة مصدر محذوف أى رأيا وشسكا وهن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أى  
مشرف فاعل العطب وهو الهالك بدليل أنفذت أى أعدت فتمته (قوله وأم وأعمال الخ) صدره

\* خلى الذنابات مثلاً كنباء \* وفيه على لحن وحشى والذنابات بالذال المججمة اسم موضع وشمالا  
ظرف أى ناحية شمالا ونبأ بفتح الكاف والمثلثة أى قريبانته والمفعول الثانى نخل امانشالا  
وكنبأ حالاً وبالعكس وأم وأعمال اسم موضع مر تقع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كها أى  
كالذنابات وأقرب على الاول عطف على محل كها وعلى الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا)  
أى زوجها ولا حلاً أى زوجات كهاى كالجوار وحشى ولا كهن أى الاتن الا حلاً أى الابعلا  
مانعاً انشاده من التزوج بغيره كاله اصل واعلم ان جر الكاف لضير الغيبة المنصل خاص بالضرورة عند  
البصريين فيجوز استعماله فيها حتى انما الكوفيين لا يخفضون فيها وبنسبها وجرها لغرض من الضمائر شاذ  
ثرا ونظما كقول الحسن انا كالأوت كى وقولهم ما أنا كات وما أنت كانا وما أنا كالك وما أنت  
كاي (قوله فى الامكنة) متعلق بآتى وعن تنازعه الثلاثة فاعمل فيه الاخير وحذف من  
غير ضميره لكونه فضلة واعلم ان ما ذكره هذا الحرف من المعاني المتعددة ان سادرت كلها من  
الحرف كالاتداعر البان والتبعيض فمن والاستعانة والمصاحبة والسببية فى الباء كان حقيقة  
في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فزارا من التصكم اذا لم يدر علامة الحقيقة ولا يردن الجاز  
أولى من الاشتراك كفى جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني وجعل حال  
الاخر لا عند ساد الجميع وان لم تنبأ در منها كالاتداعر والانهاء فى الباء نحو شر بنى البصر  
وأحسن بنى فذهب البصر بين منع استعماله فى ذلك قياساً فلا ينوب بعضهم عن بعض كالاتوب

وقد شجرها ضير الغيبة كقوله

واه رأيت وشسكا صدى عظمه

وربه عطبا انفذت من عطبه

كما شجر الكاف له كقوله

وأم وأعمال كها أو أقر يا

وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلاً

له ولا كهن الا حلاً

وهذا معنى قوله ومارو والبيت

أى والذى روى من جرب المضمر

نحو ربى قليل وكذلك جر

الكاف المضمر نحو كها (ص)

بعض وين وابتدى فى الامكنة

بمن وقد تانى ليد الأزملة

وزيدنى فى وشبهه بغير

نكرة كالباء من مفر

حروف النصب والحزم عن بعضها وماؤهم ذلك فهو امام مؤول بعبارة اللفظ من تضمن الفعل  
 معنى فعل متعدي بذلك الحرف كضمين شرين معنى روين وأحسن معنى لطاف وأوحل على الجواز  
 كالظرفية المجازية في جذوع النخل تشبيهها بالنظر الحقيقي بجمع التكن وفي تخجيل واماس باب  
 شاة بكدة عن أخرى شذوذها لكونه عندهم في غير الحرف أو قد مع الشذوذ وهذا الثاني محل الباب  
 كما عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلاشذوذ قال في المغني وهو أقل تعسفا (قوله للتعريض)  
 علامتها صحة حلول بعض مكانها كإفرا بن سعة ودحتي تنفقه وبعض ما تحبون وعلامة السانبة  
 صحة الأخبار بعبارة عملها أو الاستدانة أن يحسن في مقابليها إلى أو ما يشهد قائلها  
 كما عوذ بالله من الشيطان فان معنى أعوذ به التخي إليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها  
 الابتداء حتى قيل إن سائر معانيها ترجع إليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالعبارة المسافة إطلاقا  
 لاسم الجزع على الكل إذا الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا يظهر معنى قولهم إلى لا تماء  
 الغاية (قوله في غير الزمان) إشارة إلى أن المراد بالامكنة في المتن مالم يس زمانا فيشمل نحو من فلان  
 إلى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاستحسان أم كما ينال ويل للامزعة المكان لها (قوله ومن  
 الناس من يقول) التبادر أن من الناس خبر عن من يقول ولا يظهره فائدة ولذا قال بعضهم ان  
 من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وعن صرح بأن التبعية اسم الامام الطيبي وقال  
 السعد بعد كلام قتره فالوجه أن يجعل مفعول الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل التبعية يكون  
 أقل مما بعد اذنا حتى يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرها والبيان بما عكس فالرجس  
 أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان زيدا لتأسيس البناء  
 فالاستدعاء ظاهره وأبجود وضع الاساس فن بمعنى في مكانه الرضى قال ومن في الظروف كثيرا ما يقع  
 بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن ينال وينتجاب اه صبان (قوله فتعبرن)  
 ماض مجهول وتون النسوة للسيف ويوم حليمة من أيام حرب العرب المشهورة وحليمة بنت  
 الحرث بن أبي ثمر بنت عسان ووجه انوها جيشا إلى المنذر بن ماء السماء فطيمت به طيب من عندها  
 فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدين لنا ويعطيك حاجتنا فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض  
 الغفلة فحمل عليهم الحديس وقتلوا المنذر وقال انه ارتفع في ذلك اليوم من الحجاج أى القبار  
 ما غطي عن الشمس والتعارب كما جدد جمع تجربة كافي المصباح (قوله لا يشترطين) بفتح الشا وهو  
 كون مجرورهما فاعلا كباياتهم من ذكرأ ومفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولومسوحا  
 كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل فاعلا ومفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو  
 ما ظننت في الكتاب من شيء من بشر طقات را مع غير الاربعية عند الجهور وفاعلها المتخصص  
 على العموم ان لا تخصص التكره فالتخي كائنات أو أتا كيد النص عليه ان اخصت به كقام من أحد  
 ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها ففى مقعده بين الطالب ومطلوبه لانها لا تقيد  
 شيئا أدنى وطها يحل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نتي) فلا ترا في الاثبات الا في غير ك الخبرية اذا  
 فصل منها بفعل متعدي نحو كم تركوا من حفات كأنه لا يدع القوم (قوله والاستغفار) أى سهل  
 وكذا الهزة على الأوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا تصور بخلاف فعله والتصديق  
 والهزة ولا للتصور (قوله خلافا لا تحقس) أى في عدم الشرطين معا (قوله بغفر لكم الخ) أجاب  
 عنه الجهور بأن من فيه تبعية لازمة فبمعنى بعض مفعول به وذو بكهم مضاف اليه ولا  
 يتأخر قوله تعالى ان الله بغفر الذنوب جميعا لان هذا التامعشر الامه المتحدة والاولى لامة نو ح عليه  
 وعلى فنيبا أفضل الصلاة والسلام على ان الموحية الجزئية لا يشاقضها الا السالبة الكلية

(ش) حتى من التبعية. وليسان  
 الجنس ولا يستدأ الغاية في غير  
 الزمان كندرا وفي الزمان قليلا  
 وزائدة فتألفها للتبعية قولك  
 أخذت من الدراهم ومنه قوله تعالى  
 ومن الناس من يقول آمنا بالله  
 ومثاله البيان الجنس قوله تعالى  
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان  
 ومثله الاستدعاء الغاية في المكان  
 قوله تعالى سبحان الذي أسرى بعبده  
 ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد  
 الأقصى ومثاله الابتداء الغاية  
 في الزمان قوله تعالى ليحسد أسس  
 على التثوي من أول يوم. أحق أن  
 تقوم فيه قول الشاعر  
 تحيرن من أزمان يوم حليمة  
 إلى اليوم قد جرن كل التعارب  
 ومثاله الزائدة مجازي من أحد  
 ولا ترا عند جهور البصريين  
 الا بشرطين أحدهما أن يكون  
 المجرور بها نصكرة الشئى أن  
 يسبقها نتي أو شبهه والمراد بيشبه  
 النتي التهي نحو لا تضرب من أحد  
 والاستفهام نحو هل جال من أحد  
 ولا ترا في الايجاب والاثبات مجازة  
 اربعة فلا تقول جاني من زيد خلافا  
 لا لاخفش وجعل منه قوله تعالى  
 بغفر لكم من ذنوبكم وأجاز  
 الكوفيون زيادتها في الايجاب  
 بشرط تشكيك مجرورهما ومنه عندهم

قد كان من مطري أي قد كان مطر (ص) الانتم احق ولام والى \* ومن وباء يفهمان بدلا (ش) يدل على انتهاء الغاية بالي وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة اني فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الا ما كان آخر أو متصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام لانها قليل ومنه قوله تعالى على تجري لاجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى يدل فن استعمال (٢٣١) من بمعنى يدل قوله عز وجل أرضعت بالحياة الدنيا من

لا الموجبة وفي الاتفاق عن بعضهم ان يغزى لركم حيث كانت لهم مؤنن تجرد عن من يغزى لافها  
 تلكفار تفرقة بينهما (قوله قد كان من مطر) أجيب بأنها تعضية كما مر أو بيانية لتحذف أي قد  
 كان شيء من مطر وإن زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قل هل كان من مطر فأجيب بذلك  
 حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضا وجعله ما ذكره عالمنا من أربعمائة وسبعمائة  
 الندية وبق الطرفة كذا أنورد للصلاة من يوم الجمعة والتعليل لما خطاهاهم أغرقوا والمجازة كمن  
 قد كفى غفلة من هذا حتى عز الخبيث من الضمب والاستعانة كالبايع يظرون من طرف خفي  
 والاستعلاء كعلي ونصرنا من القوم الذين كتبوا فالجمله عشر قرة قوله على انتهاء الغاية أي المسافة  
 في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بمنزل لا سلام كما نقله يمين  
 عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيا إلى مطلع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة  
 سلام هي ومثال الآخر أكلت أسماك حتى رآها وسرت حتى آخر الليل والعلم أن حتى الجارة  
 قسما جارة للمفرد ولا تكون الاغائية وهي التي لا تجر الا الآخر والمتصل به والثانية جارة لان  
 والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستنائية كما سأتى ثم ان قلت قرينة على دخول الغاية في  
 الى وحتى أوعدم دخولها العمل بها والافا الصحيح دخولها في حتى لافي الى جماع على الغائب فمعاذ  
 القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الغيب الرقيق والبقول  
 خضر اوت الارض (قوله شئوا الاغارة) أي فروا أو اتهمهم لاجل الاغارة والافارة فمعوله  
 ومنعول شئوا محذوف (قوله للمالك) هي الواقعة بين ذاتين فانها عايات كماله وشبه المالك هو  
 الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين فانها ما لا يعلى بغيره الا كما مثلها أيضا أو اولها لا يعلى بها  
 كانت في وأمالك وزيد اخاف وقعت بين معنى وذات كالجسد والكافر من النصارى عذابها كانت  
 للاسحقا وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله اجل) بضم الجيم وفجتها ما يلبس للدابحة تحت  
 السرج لمنع البرد ونحوه (قوله للتعدي) أي المجردة عن افادة معنى فلا بنا في انهاء بقية المواضع  
 التعدي معني العامل المجزوها (قوله فهاب الى الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبه التعليل فتكون  
 في وهبت لزيد ما لا تعليل قال في المعنى والاولى ان تغسل التعدي المجردة بما أحب زيد العمر وما  
 أضر به ليكرأى لان ما بعده ما معقول حقيقة الفعل لكونه متعديا له أصالة فلما في التعجب صار  
 لازما بالنسبة اليه عندا البصر بين فعدي له باللام وأما الموهمة فتعدي به بالفعل آخر وعند الكوفيين  
 باق على تعديته الأصلية فاللام حينئذ ليست للتعدي بل مقربة للعامل لضعفه باستعماله في  
 التعجب (قوله وزائدة) أي أمالة مقربة تعال ضعف بالتأخير عن معموله كمثل الشاوي ويكونه  
 فرعا في العمل نحو مصدقنا معهم فعال لما يريد وأما مجرد التأكيده وهي الواقعة بين الفعل  
 ومفعوله المؤخر عنه كضرب زيد أو بين المضامين كالأدب في قول وفائدة هذه نقية المعنى  
 دون العامل فلا تتعاقب شيئا أصلا لكونها زائدة محضة وأما الأولى فتعاقب العامل الذي قوته وإن  
 لم تكن معدية للتعدي بنفسه فهي واسطة بين المعدية والزائدة كأي التوضيح وشرحه (قوله

الاشعار  
 جارية لها على المرققا  
 ولم تذق من البقول القسقا  
 أي يدل البقول ومن استعمال  
 الباء بمعنى يدل ما ورد في الحديث  
 ما يسرى به ساجر السم أي يدلها  
 وقول الشاعر  
 فليس لي هم موقوف ما ذار كروا  
 شئوا الاغارة فسرنا وربا  
 أي يدلهم (ص)

واللام للمالك وشبهه وفي  
 تعدي أيضا وتعدل في  
 وزيدوا ظرفية استين بها  
 وفي وقد بينان السبيا  
 (ش) تقدم ان اللام تكون  
 لانها موزونة هنا انها تكون للمالك  
 نحو قوله ما في السموات وما في الارض  
 والمال زيد ولشبه المالك نحو ما في  
 للفرس والباب للدار ولشبهه تعدي بنحو  
 وهبت لزيد ما ومنه قوله تعالى  
 فهاب لي من ذلك وابايرني ويرث  
 من آل يعقوب والتعليل نحو بيتك  
 لا تراكم وقوله

واني لتعرفن ذلك المزهرة  
 كما اقتضى الضرورة بله القطر  
 وزائدة قياسا نحو زيد ضربت ومنه  
 قوله تعالى ان كنتم تراءون  
 وسما عائقا وضربا لزيد وأشار

بقوله والظرفية استين الى آخره الى معنى الباعث في ذكر انهم اشتهر كافي افادة الظرفية والسببية مثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لتعمرون  
 عليهم مصعبين وباللذلى أي وفي الليل ومنه المالك للسببية قوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن  
 سبيل الله كثيرا ومثال في للظرفية قوله تعالى زيد في المسجد وهو الكسوف وفيها ومنها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأ النار في هرة  
 حبستها فلا يفلأني أطعمتها ولا هي تركتها

خشاش) مثلاً الخاء والفتح أشهر وهو لام الارض وحشر اشها وقيل غير ذلك (قوله للاستعانة)  
 على الدخالة على آلة الفعل فلذا تسمى بالآلة وباء السببية الدخالة على سبب الفعل وعلمته فلا  
 تندرج احدهما في الاخرى (قوله وللتعدي) أى الخاصة وهي تعديبة الفعل الى المقعول كان  
 قاصراً بانه كان قبلها فاعلا قصير مدغولاً فهو كالهمزة في ذلك وأكثر ما تعديبه الفعل القاصر  
 كذهب زيد أى ذهبته ولذا قرئ اذهب الله نورهم أمنا تعديبه معنى العامل الى الجرح ورفعامة في  
 كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بباء المقابلة وهي الدخالة على الاعواض  
 والاثمان فقيمها بآلة تسمى أى دفع شئ واخذ آخر في مقابلته اماناً البديل فليس فيها مقابلة من  
 الجانبين بل اختياراً أحد الشئيين على الآخر واستطهر في الجمع ان باء البديل تدل على اختيار  
 الشئ أعظم من كونه مقابلاً بشئ آخر ام مطلقاً (قوله اشترى والحياطة الخ) أى حيث  
 بدلو ما في التوراة بما يصدق بنساصلى الله عليه وسلم اخوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم  
 فكانهم جعلوا الاخرة ثمناً دفعوه من عندهم بسبب الكتمان واخذوا بديله الدنيا من أسافلهم  
 فهو من معزى لا حسى كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه بآلة التعويض أيضاً  
 لدخولها على الثمن المعزى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجازاً وليس بآلة  
 السببية خلافاً لما معتزلة بناء على زعمهم وجوب اصلاح تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً بل  
 حديث أن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفى فيه التسبب الذى لا يمكن تخلفه والمثبت في الآفة  
 التعويض والمجازاة (قوله وللإصاف) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سببوه فكان ينبغي  
 تقديمه ثم هو ما حقيقى كسكت بزياداً قبضت على جسمه أو ما يحبس من ثوب أو غيره ومجازى  
 كثال الشارح فان فيه الصاق المورر يمكن تقرب من زيد لا بزيادته بنفسه واستظهر الدمامى انفى  
 قبض الثوب مجازى كالمرور فقال الشئى لا يلبق باللغة هذا التدقيق فاسكت ثوب زيد يقال له في  
 اللغة ماسك زيد اختلف المرور (قوله ويعنى مع) أى المصاحبة فذكر له ابعدهم كزور وعلمنا ان  
 يصلح في موضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أى معه أو مسلماً وقد دخلوا  
 بالكثرة كذلك قال في المنفى وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسيح بحمدك بقل للمصاحبة  
 والجسد مضاف للمفعول أى سبجه حامداً له أى نزهة عما لا يلبق به وأثبت له ما يلبق به وقيل  
 للاستعانة والجسد مضاف للفاعل أى سبجه بحامديه نفسه اذ ليس كل نزهة بحمدك لا ترى ان  
 تسبج المعتزلة عطل كثيراً من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الشجرى في قوله فسيح بحمدك  
 واختلف في سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو أى في الباء ما ذكر وقيل  
 جتان على انها عاطفة ومتعلق الباء بحمدك أى بحمدك سبحانه فيأتى ما مر وقال الخطابي  
 المعنى ويعتقك التى هي نعمة فوجب على حمدك سبحانه لا يجوز ان يرد منه من اقامة المسبب  
 وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التى هي نعمة اه بتصرف (قوله ويعنى عن) أى المجازة وتقول  
 وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيراً بليل يسألون عن انباتكم وقيل لا بدليل يسعى  
 نورهم بين أيديهم وبأيامهم أى وعن أيامهم (قوله بعن الخ) متعلق بعنى ومن قد فطن فاعله  
 ونحو رابض الزمر الزمر فاعله مقدم (قوله كالعلى الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلاً وأثمة  
 للإطلاقة وموضع عن ظرف لجعل غير قياسى لانه من غير مائة والجملة الاسمية صفة لما وان كان  
 الغالب وصلها بالتعديلة أى يجعل على الخ (قوله للاستعلاء) أى العلو والسبب والتام ما زادت ان  
 لا اللطاب وهو حقيقى أن كان العلو على نفس الجرح وحسب كماله أو بمعنى كفضلتنا بعضهم على  
 بعض ولهم على ذنب ومجازى ان كان العلو على ما يقرب من الجرح ونحو وأجسد على الناهر على

تأكل من خشاش الارض (ص)  
 بالباسعن وعدعوض ألقى  
 ومثل مع ومن وعن بها انطق  
 (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية  
 والسببية وذكرها انها تكون  
 للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت  
 بالسكين وللتعديبة نحو ذهب زيد  
 ومنه قوله تعالى ذهب الله نورهم  
 وللتعويض نحو اشترى الفرس  
 بالفدرهم ومنه قوله تعالى وأولئك  
 الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة  
 وللإصاف نحو مهران رتب زيدو يعنى  
 مع نحو بعثك الثوب بطراره أى مع  
 طرازو يعنى من كقوله شرى بعماء  
 البحر أى من ماء البحر ويعنى عن  
 نحو سائل سائل بعد ذاب أى عن  
 عذاب وتكون الباء أيضاً للمصاحبة  
 نحو فسيح بحمدك أى مصاحباً  
 جديرك (ص)  
 على الاستعلاء ومعنى في وعن  
 بعن مجازاً أى من قد فطن  
 وقد تجى موضع بعدو على  
 كما على موضع عن قد جعلاً  
 (ش) تستعمل على الاستعلاء كثيراً  
 نحو زيد على السطح وبعنى في نحو  
 قوله تعالى ودخل المدينة على حين  
 غفلة من أهلها أى في حين غفلة

أى هاديا دما سبي قال الفاضل واما نحو تركت على الله عن باب الاضافة والاستناد أى أضفت  
 لو كلى وأسندته الى الله لا ليعلم عليه تعالى شئ الاحتمالية ولا مجازا (قوله المجاوزة) هى بعد شئ  
 مذكورا وغيره عن مجزورها بسبب الحدوث قبلها فالاول رمت السهم عن القوس أى جاوز  
 السهم القوس بسبب الرمي والثاني رضى الله عنك أى جاوزتك المأخوذة بسبب الرضا ثم المجاوزة  
 اما حقيقة كذا كرا ومجازا كما خذت العلم عن زيد كانه لم يعرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم  
 المعبر عنه بالمأخذ أفاده مم وكذا سألتك عن كذا كانه لم يعرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب  
 السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا اوجب عسأل بحلاف ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كأنك  
 لم سألتك جاوزتك المسئلة بسبب السؤال ولزم من مجاوزتها لك مجاوزتك اياها فصدق انه بعد  
 شئ وهو السائل عن الجور فتأمل (قوله طبعا عن طبق) أى حال بعد حال ولم يذ كرهما البصريون  
 غير المجاوزة وتأولوها غير ما فى الآية متعلقة بعنود أى طبقا متباعدان في الشدة عن طبق فكل  
 سأل أعظم مما قبله (قوله لاهاب عنك) أى الله دراب عنك كذا فى الجور واللام الاولى من الجلالة  
 شدوا ذهابهم ما وحذف المضاف وهو دراب وأب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف  
 وأفضأت أى زدت وداني بشدة التحية أى مالكي والقائم بأمرى فتخزوني أى تسوسى وتقهزنى  
 وهو يكون القوا وتحققا وللة تفتية وان كان منصوبا بعد فاء السببية وهو مرفوع عطف على  
 الجملة الاسمية قبله أى ما أنت دنانى غشأت تخزوني (قوله اذ ارضيت على) يحتمل انه ضمن رضى  
 بمعنى عطف فعلى على بابها وقشر بالتصغير (قوله قد يعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه  
 والافتعالها كثير كما فى شرح الكافية (قوله أى هدايته) أى شاء صدر به (قوله ليس كمثل شئ)  
 أى للزوم الحال على عدم زيادته وهو اثبات المثل له تعالى لان الذى يعود الى الحكم فقط وهو  
 المشابهة المأخوذة من الكفاية لا الى متعلقة له وهو لفظ مثل ولفظ شئ فيكونان مثبتين لا ترى  
 ان قولك ليس كمثل زيد أحسد يدل ظاهرا على ان زيد انا وان احتمل ان فى المشابهة لالام لعده  
 وانما زيدت الكفاية فى الآية لتوكيدنى المثل لان زيادته كعادة الجملة كذا قال الاكثرون  
 ومنع آخرون زيادته فافهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات أى ليس كصفته أو كذا شئ  
 والمحقق منهم على انها باقية على حقيقة ما تسمى مثل مثله تعالى وذلك كتابة عن نبي المثل  
 للمباغمة فى التنزيه كما فى قولهم هو مثلك لا يحصل حيث نقول البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت  
 لا تبخل وعدلوا عن ذلك تنزيه عن تعليل البخل به ولو على سبيل النفي فيكذابى الآية المراد لازمه  
 وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل لكان هو مثله لان الماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح  
 نفي مثل مثله اما حقيقة مقتضية لاثبات المثل فايست مرادة أصلا وقد صرحوا بانه لا يضر فى  
 الكفاية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن استحالة لازمه هذا ما ذكره وطالما كنت أبعد فى نفسى  
 منه شيئا لان يحصل هذا الوجه أن فى المثل لازم لمقتضى الآية وقد تقر سابقا انها تقتضى اثباته  
 ولذا أولوها به - هذه الوجه - فكيف يقول أن اثبات الشئ وثقه بل زمان معاشي أو واحد  
 نصير بوجه بان تنافى الوازن بمقتضى تنافى الزمرات وبعرض صحة ان كلامهم ما لازم ما فقهرا  
 على هذا دون ذلك تحكيم مع أن القصد ابطال دلالتهم على الحال ولا يكتفى فيه قوله انه غير مراد كما  
 لا يخفى ثم ظهر ان اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كالمحتمل نفسه وان كان الاول  
 أقرب نظير ما مر من ليس كزيد أحسن لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان  
 له مثل لم يفضل ذلك الاحتمال من أصله فانه موزع فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى  
 قرينة الكتابة بخلاف المثال فتهم ذلك فانه ما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه والله الجهد (قوله

وتستعمل عن للمجاوزة كثيرا نحو  
 رمت السهم عن القوس ويعنى  
 بعد نحو قوله تعالى انك رمت طبقا  
 عن طبق أى بعد طبق ويعنى على  
 نحو قوله  
 لاهاب عنك لا أفضلت فى حسب  
 على ولا أنت دنانى فتخزوني  
 أى لا أفضلت فى حسب على كما  
 استعملت على يعنى عن فى قوله  
 اذ ارضيت على بنو فشر  
 لعمر الله أعجبى رضاها  
 أى اذ ارضيت على (ص)  
 شبه بكاف وهم التعليل قد  
 يعنى وزائد التوكيد ورد  
 (ش) نأى الكاف للتشبيه كثيرا  
 كقولك زيد كالاسد وقد تأتى للتعليل  
 كقوله تعالى واذا كروه كما هداكم  
 أى لهديته اياكم وتأتى زائدة  
 للتوكيد وجعل منه قوله تعالى ليس  
 كمثل شئ أى ليس مثله شئ وما  
 زيدت فيه قول رتبة

لواحق الاقرباب) جمع لاحق بمعنى ضام والاقرباب جمع قرب كعقوب وقيل هي الخاصرة أو من المشاكسة إلى سراق السطن والملق ينتج الميم والقاف الأولى الطول الفاحش معرفة وهو مبتدأ خبره فيها أي أنشيل كافي العيني بصفة بهما والبطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسمًا قلبيًا) خمسة سيمو به والمحققة بالضرورة كقوله \* يصحكن عن كالبرد المنهم \* أي عن س مثل البرد الذائب وقوله

بكاللغة الشعواجات فلم أكن \* لا ولع إلا بالكمي المتعنع

وأجازة كثيرون منهم النازني اختصارا فهي في زيد كالاسد ماخذ بزيادة للاسد كافي المعنى أو متعلقة بمعدوف هو الخير (قوله أنتمون الخ) الهمزة للانكار والسطط الظلم والجور وجلة وإن ينهي حال من وأوتنوتون وجه له ذهب سار من الطعن فإن قلت يصح في هذه الشواهد أنها حرف وهي ومجرور عاصفة تمعدوف أي شيء كالطعن وبفريس كاللغة أو عجب بان حذف الموصوف بالظرف كالمجدة مواضع ليس هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهرة قصر اسمية على ذلك وليس كذلك فإن قولك زيد على السطح وسرت عن البلد يصح في الحرفية والاسمية فإذا دخلت من تعسلا لاسمية وكذا غير من فإن عن جرت على نادرا ولذا جعل المتن دخولها شاعدا للاسمية لأصنافها فكان الأولى للشارح وقفته وعباردا سما إلى معنى المنتهى وترد منونة بمعنى العسمة ومن بمعنى بعض كما مر عن التبخشري والطبي وترد على فعل ما مضى من الميم ومن أمر من المين وهو الكذب فاستعملت أقسام الكلمة (قوله غدت الخ) أي سارت القطعة من عليه أي الفرح والظلم بكسر الظاء المسئلة وسكون الميم مهموزا مفعلا بغير عان الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب قال الدمامي يستعمل في الأبل لكن استعاره للقطعة ويرى جسمها بكسر الخاء وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضا لا بل لا يطير لأنها لا تصير كذلك لكن ضرب بعد فلا وصل ينتج الفوقية وكسرها المهملة أي نصوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو ينتج القاف وسكون التخمينة بعدها ضا مدحجة فشر البيض الاعلى وزرعا من معجنته مكورة أو لها \* وقد ينتج كقوله البيوطي وبينما تحبسه أرض غليضة يصح كقوله القفر الذي لا يبتدى فيه له عدم علامته لا يبقى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بإضافة زراة إليه لانت لها لأن اسم المكان لا يثبت به عند البصرين فزرا مجرور بالكسرة لأن الإضافة تطل منع بصره بالالف المدودة الآن يجعل بدلا فيغير بالفتحة (قوله درية) بهمزة بعد التخمينة ألساكة مفعول ثان لا يرى وهي الحلقة التي تعلم علم الرى والطعن وفي شرح شواهد المغنى البيوطي جواز ما وجدته الهمزة (قوله حيث رفعا) بالناسخ للانعلى وقوله أو ألبا التعليل ماض مجرول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل بمفعوله الأول لأنه الفاعل معنى أي جعل الفعل والياء هما والمراد الفعل الماضى فلا يقال مذيقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا فلا يجتمع مع استقبل ولو قال أو ألبا الجلة نحو مذيقوم لكان الجلة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أبقي الخبز مذنا فابع \* وليدوا كلابا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قصد (قوله اسم) مبتدأ وروعه كونه معرفة بالمعنى لأن كان الزمان ماضيا كالمثال الأولى فعنها أول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاشرا كالمثال الثاني أو معدودا كإرأيتهم مذيقوم فعنها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهرنا أو يومنا (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكرنا خبر ما بعدها كذا وهو واجب التأخير فتم ما أجزأهم الميم مجرأها حرفين في التقديم على الزمان لأن الاسمية

لواحق الاقرباب فيها كاللق  
أي فيها الملق أي الطول وما حكاها  
الفرأيتهم قليل لبعض العرب كيف  
تصنعون الاقط فقال كهي أي  
هنا (ص)

واستعمل اسماء وكذا عن وعلى  
من أجل ذاعلهم من دخلا  
(ش) استعملت المكاف اسماء  
قلبيًا كقوله

أنتمون وإن ينهى ذوى شطط  
كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل  
قال الكاف اسم مرفوع على الفاعلية  
والعامل فيه ينهى والتقدير وإن  
ينهى ذوى الشطط مثل الطعن  
واستعملت على وعن اسمين عند  
دخول من عليهما وتكون علامته  
فوق وعن معنى جانب وضنه قوله  
غدت من عليه بعد ما تظمها  
تصل وعن قبض بزراة مجرول  
أي غدت من فوقه وقوله

وانقدأرتي للرماح درية  
من عن يمين نارة وأما  
أي من جانب يمين (ص)

ومذوق مندا اسمان حيث رفعا  
أو ألبا الفعل بحيث مذكرا  
وان مجرأ في ماضى فكمن

هما وفي الحضور معنى في استمين  
(ش) تستعمل مذوق مندا اسمين إذا  
وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع  
بعدهما مفعول فقال الأول ما رأيت  
مذوق الجمع أو مذوقه هنا فذا  
مبتدأ خبر ما بعده كذلك منذ

مذاً أغلب من الحرفية ومن يدعي العكس (قوله خبرين) أي طرفين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف  
هو الخبر عما بعدهما فمعنى ما قبله من مذكورين بين وبين لقائه يومان واغرض بأن فيه ظرفية  
التي وهو يومان في نفسه وهو مذكور لأنها حادثة زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يريد على قولهم  
بين وبين لقائه يومان وهو جائز بل أنكر فما كان جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما سبق  
وحاصل الجواب أن الزمان المتخيل يكون طرفاً للتحقيق في كافي قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن  
متخيل قبل اليوم وهذا منه. بقي أن هذا التفسير لا يطردهما إذا قلت في يوم الاحتمار أنه مذكور  
الجمعة لأن يذكور بين الرؤية والجمعة والسبب لا للجمعة فقط وأجيب بالله على حذف العاطف أي  
الجمعة وما بعده إلى الآن وجلة مذكور ما بعده على هذا القول وما قبله مسنداً فاستثناها فيانيا  
لامرطة بالجملة الأولى وقبل أنهما مضافان مضافان لجملة فعلية لأن المرفوع بعدهما فاعل  
محذوف أي مذ كان أومضي يومان وهما متعلقان بمضون ما قبله مابعداً لحظاً استمراره إلى أن  
التكلم فبمعنى ما رأيت مذكور الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة وأمضيه واستمر إلى الآن  
فلا يصديق بالرؤية بعده. وقبل التكلم حتى شافي المقصود وكذا يقال في سرت مذ كذا فندبر  
(قوله اسم منصوب الخ) أي فهو ظرفي لمضمون ما قبله ومضاف الجملة بعده فعلية كانت كما مثله  
أو اسمية كالبيت المارو يأتي في نفسه ما مر من ملاحظة الاستمرار إلى أن التكلم يوافق المقصود  
وقيل أنهم ما حادثة بنبذ أن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف إليها التندبر في جئت مذ  
دعا وقت الجئي وهو زمن دعا ثم في البيت المارو أول وقت طلبي الخ وهو وقت كوني يا فعلى أي  
مقارياً بالبلوغ فجملة هذا الخ مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أي السببية هذا أن كان مجزوها  
معرفة كمثلها فإن كانت تكرر فهما بمعنى من وإلى معاً ولا تكون النسبة إلا بعددولة فلذا كذا  
يومين أو معنى كذا شهر لما مر من أنهم ما لا يجزأ للمجموع أي ما رأيت من ابتداء يومين إلى انقائهما  
(قوله أن كان حاضراً) ولا يجوز في الحاضر بعدهما إلا الجرع عند أكثر العرب أما الماضي فبعد  
متدبر جرحه وبعد مذكوره والراجح أن أصل مذكور حذف النون تخفيفاً فبذلك فيها الملاحظة  
ساكن كذا اليوم والآن كسرت على أصل التخلص وبعضهم يذهب بها بلا ساكن أصلاً وقبلهما  
أصلان مطلقا وقيل عند كونهم اسميين فقط (قوله وبعد من) متعلق بزيد بكسر الزاي ماض  
مجهول وما نائب فاعله والضمير في يعق عائده على ما أي فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن  
العمل لأنها لا تزال اختصا صها بالانها وإما يحكم بزيادتها مع الاسم المقدر كمثلها فإن وقع  
بعدها لجملة فبمعنى وصول حرفي نحو عانسو أو م الحساب أي بنسائهم (قوله بما خطاهاهم) الأولى  
التمثيل بقراءة بما خطاهاهم كافي المعنى الظاهر وجرها لا يقال يحفل في جميع ما ذكرنا ما لم  
بمعنى شيء والذي بعدهما بدل منها فلا شاهد فيه لأنه خلاف الظاهر (قوله وقد يليهما) فاعله خبر  
يعود على ما كتأب فاعل زيد ذكره باعتبار إلفظها وضمير التثنية لرب والكاف (قوله فتكفهما) أي  
أي غابا وحينئذ يخلخل على الجبل كما مثله (قوله فإن الجر) جمع جار وسكنت ميمه للضرورة  
أو تخفيفاً من الضم والحركات مستندة خبره مشر وهم جماعة من غيم معاً اسم أيهم الحيط بفتح  
المهله تركه الموحدة أو بفتحها وهو الخرشين مالك بن عمرو يسمي به لأنه كل نبات بالبادية يسمى  
الزرق وهو الحندقوق فالفتح بطنه واتباع البطن من أكله يسمى الحيط بفتحها والفتح بطنه  
يسمى الحيط بفتح كسر وجعل أبو حنبل ماموصلاً لآخر قياً شاعلي جواز وصلها بالجملة الأخيرة  
لا فائدة لأنها لا تكف الكاف عنده أي ككون الحبطات شر الخ (قوله رعا الجامل) بالجميم  
وهو قطع الابل مع رعاها والمؤ بل يشد الموحدة المعدلة لثنية والعناجيج عين مهملة وجيمين

وجوز بعضهم أن يكون خبرين لما  
بعدهما ومثال الثاني جئت مذعدا  
فذا اسم منصوب المجل على الظرفية  
والعامل فيه جئت وان وقع  
ما بعدهما خبر ورافعها حرف جاز  
بمعنى من أن كان البحر وماضياً نحو  
ما رأيت مذكور الجمعة أي من يوم  
الجمعة ومعنى في أن كان حاضراً نحو  
ما رأيت مذكور أي في يومنا (ص)  
وبعد من وعن وباء زيدا

فلم يعق عن عمل قد علما  
(ش) أي تراد ما بعد من وعن والباء  
فلا تكة لها عن العمل كقوله تعالى  
بما خطاهاهم أغرقوا وقوله تعالى  
عما قبل لبصحن ناد من وقوله  
تعالى فجارح من الله لت لهم  
(ص)

وزيد بعد رب والكاف فكف  
وقد يليهما أو يرب بكف  
(ش) تراد ما بعد الكاف ورب  
فتكفهما عن العمل كقوله  
فان الحر من شر المطايا  
كما الحبطات شر بني غيم

وقوله  
ربما الجامل المؤ بل فهم  
وعناجيج بطن المهار  
وقد تراد بعدهما فلا تكة لها عن  
العمل وهو قول كقوله  
ماوى بار بئنا غارة  
شعواء كالذعة بالميسم

وقوله  
وتصر مولانا نعلم انه



الجلد الحما والهمار بكسر الجيم مع رافعهما هو ولد القرس والافنى مهر وقوم خبر الجامل  
وحذف خبر العناجيج لعل منه ودخل رب المكشوفة على الجلة الاسمية كالتة نادر حتى قال  
القاسري يجب ان تجعل ما العناجيج شئ والجامل خبر المحذوف والجلة صفة ما فهم حال أى  
رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما العدم الرابطة فيها والغائب  
دخولها على الماضى نحو

ربعاً وفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات

أول المضارع المتأخر من تاءه لتحقوق وقوعه نحو رعبوا الذين كفروا فكان الغالب على غير المحذوفة  
كون العامل فيما بعده ما مضى نحو رعب رجل كرم لفته بل أوجه بعضهم (قوله كالناس)  
ما زاد والناس مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجرم وهو الظل وروى مظهر عليه  
ونظا (قوله ماوى الخ) منادى من ضم ماويه وبالياء النسبة والشاهد في بقاؤه حيث زيد في ماوى  
تكملة ما في جر عارة والشعوا ما بعين المهملة أى الغاشية المتفرقة وكذلك خبر الغارة والميسم  
بشعر الميم آله الوسم أى الذكي بالحديد (قوله وحذفت رب فجرت الخ) مريجه كالشراح النجر  
يعيد المذكورات برب المحذوفة لاجل وهو الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسميل  
الاتفاق عليه في بل والقى ولعله في يعتبر ما نقل من بعضهم من ان الجر مائه ثابتة ما مناب ر كما  
قال الكوفي وفي الواو (قوله قليلا) أخذ من تنقيح المصنف الشيوع بالواو ولكنه بعد بل أقل  
من الفاء مع التجرد أقل منها (قوله قل الخ) مجرور برب المحذوفة وهو يفعل طرف أى أنتم  
للاو وبلى بدل منه ومن وضع عطف عليه وأهمل ما شغل ما عن ذى غنائم أى عن ولدى غنائم أى  
تعاون في معلقة عليه خوف العين والحوول بضم الميم أى عزم حول وروى مغيل بضم الميم وسكون  
المجبة وفتح الاء الخصبة وهو الذى توفى أمه وهى رضع وانما يخص الحبل والمرضع لأنهما أزد  
النسابة والرجال ومع ذلك تعلقتا به وماتتا له (قوله بل بلد) أى برب بلد والفتح الجواب بكسر الفاء مع  
فتح بفتحها هو الطريق والفتح بفتح القاف والنسابة الفوقية الغار كالقتام والفتح بفتح فسكون  
وجهره بفتح الجيم أصله جهرة بـاء النسبة وهى بسط تنسب إلى جهرة قرب بـاء فـاء خذف ياء  
النسبة للضرورة وقيل الجهره بساط من الشع ووجواب رب قطعت بيت بعدد (قوله رسم دار)  
بالجر أى برب رسم دار وهو ما بنى من آثارها الأصلقا بالارض كالمداد والظل ما شخص أى ارتفع  
من آثارها كالوتد والناقى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله وأعظم شأنه لأن  
الجلل يطلق بمعنى من أجل وبمعنى عظيم وحقيق أيضا وأما جل بالياء على السكون خرف بمعنى نيم  
(قوله كقول ربيعة) بضم الراء وسكون الهمزة وان التجاع وهو من فحشاء العرب قال الزمخشري وهو  
من أمضغ العرب للشيخ والقصوم بفتح السين تحققيق كونه بدو بالحقيقة المضع لأن هذين النبتين  
لا يعضهما إلا تدوم فصرح (قوله على خير) أى أو يجز (قوله أشارت كليب) بالبرصغرا  
اسم قبيلة والاصابع فاعل أشارت أى أشارت الاصابع بالاكاف إلى كليب والباء ما جمعي مع  
أى مع الاكاف وهو متناول أى أشارت الاكاف بالاصابع (قوله وكريمة) أى ورب رجل كريمة  
والنساء اللقية عنى غير قاسم لأن أمثلهما فاته كسباية وقوله كقرقرة ومفعاله كهيذا ولو ليس  
منه فاعله كافي العنى أو أن العنى ورب نفس كريمة وذو كفى أنتم على تأويلها بالخص وقيس  
بفتح الصرف للعلماء والتأنيث على معنى القسيلة وألفقه بفتح اللام من باب ضرب أى أعطيه  
أفنا وأما أنتم بالكسر فبمعنى أحسنه وشدخ بمضنة فومضة فومضة فمضنة بفتح السين وكبروا بفتح السين  
الشدخ بفتحهم وهو الكبر والأعلام والجلال وهو يحل الشاهد حصره بالي محذوفة (قوله)

كما الناس مجرمون عليه وجارم  
(ص) وحذفت رب فبجرت بعد ال  
والقاء وبعد الواو شاعذ العمل  
(ش) لا يجوز حذف حرف الجز  
وابقاء عله الا في رب بعد الواو فيها  
سند كرو قد ورد حذفها بعد القاء  
وال قللا غشاة بعد الواو قوله  
وقام الاعمال حاوى المختار فن  
ومثاله بعد القاء  
فكنا حبل قطارقت ومرضع  
فالهية اعن ذى ستم محمول  
ومثاله بعد ال  
بل بلدلم الفلجاج فتمه

لا یستری کانه وجهه  
والشائع من ذلك حذفها بعد الواو  
وقد شد الجرب برب محذوفه من غير  
ان يقدمها شيء كقوله  
رسم دار وقت في طاله

كذلك أقضى الحياة من جلاله  
(ص) وقد يجرب سوى رب الـ  
حذوف وعضه مري معاً ودا

(ش) الجربعير رب محمد وفاعلى  
قسامين مطرد وغير مطرد فغير المطرد  
كقول روفيق بن قال له كيف أصبحت  
خير والحمد لله التقدیر علی خیر  
وقول الشاعر

إذا قيل أي: الناس شريفة  
أشارت كأيبالا كف الاصابع  
أي أشارت إلى كأي وقوله  
وكرمة من آل قيس ألقته  
حتى يذوق فاروق الاعلام

والماطر (الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعريض عن الباء نحو الله لا فعلان وكذا المصدرية حيث يقع در قبلها اللام جارة لها مع صلتها وأن وأن مع صلتهما بالانهم صافي محل جري بالحرف المقدر عند الخليل والكسائي أما عند سيديو فيجعلها منصوب بزعم الخافض وكذا بطرد الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد اسمته قه نام بخور زديا لجر حوا المان قال بن مررت ونحو ازيد ابن عمرو جوا بالمررت يزيداً وبعد تخصيص كهلا دينا ران قال جئت بدرهم أو شرط كامرر بأهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفي خلقكم وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجروراً بالعطف على خلقكم لثلاثه طف على مع مولى عاملين مختلفين العاملان في والابتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله ما المحب جلدان هجرا \* ولا محب رافة فيجيرا أي ولا محب ويحذف ذلك وكذا بطرد الحذف في المعطوف على خبر ليس وما اصل الحذف دخول الباء كقوله يد الى اني است مدرت ما مضى \* ولا سابق شيئاً اذا كان جايها مجرر سابق على توهم الباء في مدرت \* (خاتمة) \* لا بد لكل من الطرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لان الطرف لا بد له من شيء يقع فيه والجار موصول معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الطرف والموصول معناه الى الاسم هو المتعلق العامل فيه ما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويل لا نحو وهو الله في السموات وفي الارض فالجار متعلق بلفظ الجلالة تأويله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما ما يشير الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فيسبعة متعلق بما لانها تشير الى معنى الفعل وهو الذي يبنى على جواز التعلق بغير المعاني ومدح الجمهور منه فالتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أي اتسبى جنونك بنعمة ربك والله أعلم

\* (تم الجزء الاول وباليه الجزء الثاني ولا قوله الاضافة) \*

أي فارتقي الى الاعلام والمطر  
كقوله بكم درهم اشتريت هذا  
فدرهم مجرور بن محذوفه عند  
سيديو والخليل وبالاضافة عند  
الزجاج فعلى مذهب سيديو  
والخليل يكون الجار قد حذف  
وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما  
في غير كم الاستفهامية اذا  
دخل عليها حرف  
الجر

\* فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل \*

صفحة	صفحة
١٣	الكلام وما أتلف منه
٢٧	العرب والمبني
٥٢	النكرة والمعرفة
٦٣	العلم
٦٨	اسم الإشارة
٧١	الموصول
٨٥	المعرف بإداة التعريف
٨٩	الاستثناء
١١١	كان وأخواتها
١١٩	فصل في ما ولاولان وإن المتشبهات
	بليس
١٢٤	أفعال المقاربة
١٢٩	ان وأخواتها
١٤١	لا التي تأتي الجنبس
١٤٨	ظن وأخواتها
١٥٧	اعلم وأرى
١٥٨	القاعل
١٦٧	التائب عن القاعل
١٧٣	اشتغال القاعل عن المفعول
١٧٨	تعدي الفعل ولزومه
١٨٢	التنازع في العمل
١٨٦	المفعول المطلق
١٩٤	المفعول له
١٩٦	المفعول فيه وهو المسمى لطرفا
٢٠٠	المفعول معه
٢٠٣	الاستثناء
٢١٣	الحال
٢٢٢	التمييز
٢٢٦	حروف الجزر

\* (تمت) \*

(الجزء الثاني)

بن حاشية العالم العلامة الجبر الفهامة من هو بكل وصف جليل  
حري مولانا الأستاذ الفاضل الشيخ محمد الحضري آفاض الله  
عليه سبحانه و أعاد علينا وعلى المسلمين من  
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل  
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية  
الامام ابن مالك رجهما  
الرحيم المالك  
آمين

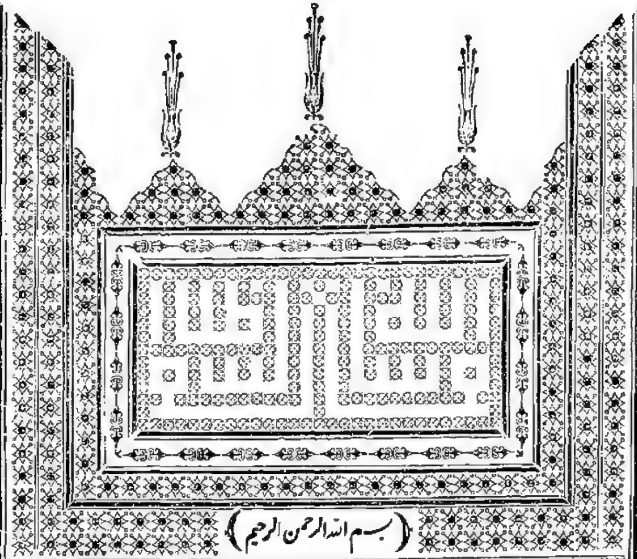
---

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الميرية بيوت لاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٢

هجريه



\*(الاضافة)\*

هي لغة مطلق اسناد شيء الى أي اماتة له أو نسبتة اليه واصطلاحاً نسبة قعيدية بين اثنين  
توجب لسانيهما الجرأيداً وان شئت قلت اسناد اسم لا تخر من الاثنى من الاول منزلة السنوين  
أو ما بقوم مقامه كذون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجرأيد أو يسمى الاول مضافاً والثاني  
مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما الكل منهما كما قال ينس وعنه بانه لا خذ همن الضيف  
لاستناده الى من ينزل عليه أي فاصلاها اضيفاً ككرا م فعل بم ما فعل باقامة واجازة وسياق في ائنة  
المصادر (قوله نواتي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما أخق بهم ما يختلف  
نون بساين وشماطين فلا تحذف للاضافة لانها لا تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها  
تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للعقل وان كان الاصم ان الاعراب مقارن لا تخر الكلمة وجوداً  
لا متأخر عنه اه وظاهر ان المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو  
معالم من أن الكلمة قبل التركيب لا معرفة ولا منسية فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر  
عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله بما تضيف) أي ترى اضافته وقوله احذف أي ان كان  
ما ذكر موجوداً أو الان لا تحذف في تحويلك وقوى ما لم يعلم النطق بانون ولا في نحو أفضل القوم  
ولن زيدوا الحسن الوجه لم يظهر السنوين مشابهة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود  
أل في الثالث الان راذا الحذف لفظاً وتقدير او اتماماً يجب حذفه حاله ما لم يعمل تمام الكلمة  
وانفصالها عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد  
وهو جيل بالشأم ويقال طور سينين وهو شمال الحذف السنوين (قوله وان من أوفى) أي معناهما  
وهو بيان الجنس المشوب بقبعض والطرفية وليس المذوى اعظمه اذ قد لا يصلح الكلام لتعديده  
(قوله اذ لم يصلح) أي بحسب القصد بيان أريد الطرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعض  
في مصارع مصر وقوله لماسوي ذبك أي مما لم يرد فيه ذلك بان أريد فيما ذكر كجزء الاختصاص

ص \*(الاضافة)\*

نواتي الاعراب أو تنويناً  
بما تضيف احذف كطور سيناً  
والثاني اجر زوا ومن أوفى اذا  
لم يصلح الاذالك واللام خذا  
لماسوي ذبك واخصص أولاً  
أو اعطاه التعريف بالذي تلا  
ش اذ أردت اضافة اسم الى آخر  
حذفت ما في المضاف من نون تلي

الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع  
وكذا ما الحق بهما أو تنوين وجر  
المضاف اليه فقول هذا غلاما  
زيد وهو لا ينزود وهذا صاحبه  
واختلف في الجار له مضاف اليه  
فقبل هو مجرور بحرف مقدور وهو  
اللام أو من أوفى وقيل هو مجرور

والنسبة فهي على معنى اللام لان المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكاه افتاده بس وجهذا  
يعلم ان نحو مكر السيل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا  
عقلا كما أطلقوه بل ان اردنا اختصاص الظرفة فلا مجازا أصلا واختصاص الذاتية يجعل  
الليل ما كرا كان فيه مجاز عقلي في النسبة بالإضافة كما يكون في الاسنادة كهزم الامير الجندوني  
الافتاحية كدومت الليلية أي وقعت النجوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين  
حيث وقع الاطاعة على الامر وهي اللام فقامل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور  
بدليل اتصال الميم به وهو انما يتصل بعامله ولا نه يقتضي المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل  
معوله ومع نضمه معنى الحرف الجارة لا يردان الاسم المضمضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب  
عن حرف الجر (قوله عند جميع الخوين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تعالى لا ين درسته به ان  
الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والازم ان غلام زيد يساوي غلام زيد وليس كذلك فان  
معنى المعرفة غير السكرة وأوجب ان قولنا غلام زيد ليس تفسيره اطلاقا بقيام كل وجه بل لبيان  
الملك أو الاختصاص فقط ويمكن ان الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف)  
اختار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور انما بمعنى اللام أو من فقط وأما وهم معنى  
في محمول على اللام نوسعا فغنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بحسبة الوقوع عليه وكذا  
مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الطرف وانما ترد الى معنى  
من الى اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحققت ان تجعل قسما  
مستقلا لا يخلو بها بمعنى في فقوله فورد الى اللام تقليله للاقسام فتوصل ان الاول لا أربعة (قوله)  
جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار الثاني عن الاول فلا حاجة لجعله شرطانيا بخلاف  
التعبير يكون المضاف بعض المضاف اليه فلا يتعلية من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل  
الجزء والجزئي وصحة الاخبار يتخرج الاول فنجوز زيدو بعض التوم على معنى اللام لان ما عدم صحة  
الاخبار اما على ما نقله في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالعضة فعلى معنى من  
وتماعذ ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدادات كئلا نؤدراهم والنادير  
الى المقدرات كسبر ارض لوجود الشرطين فمابعد الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد  
الى عدد كئلا ثمانية فقد اتفقا على انها بمعنى من ولا يضري صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة  
بنات (قوله ظرفا) أي زمانيا ومكانيا حقيقيا ومجازيا كذكر الليل باصحابي السمين المانصم  
(قوله بمعنى اللام) أي وان لم يصب التصريح بها كيوم الاحد وعلم الثقة فيكني فادعته لولها وهو  
الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة الالامية كما في الجاني وقد يبع اظهارها  
عند انبال اللفظ بمرادفه ومقاربه كذى مال وعند زيدو مع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب  
مال ويمكن زيدو صاحب بكر وفرد الرجل ومن الالامية الاضافة النقطية كما صرح به ابن جني  
والساويين لكن قضية كلام التطور ابن الحاجب انما ليست على معنى حرف ولا يدل الاول  
ظهورها في فعال لما يرد حفاظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا)  
ليس المراد به ما يشمل التعريف بن قل الاستمرار فقط فلا يرد ان التعريف يدخل فيه فكيف  
يجعل قسميه (قوله وتعرينا) أي نوعان أو اوعية المقررة في آل فان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام  
من العهد وغيره وانما يؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا لمتنوع فهو غير مثل وحبيب  
وانما يك فلا تعرف اتو غل في الاهام كذا فهو ربح رجل وأخيه وكم ناقة وقصدا لها وجا وحده  
لان رب وكم لا يجران المعارف فهما في تأويل أخ له وفصيل لها وقيل معرفتان للتساع في اتباع

بالمضاف وهو الصحيح من هذه  
الأقوال \* ثم الاضافة تكون على  
معنى اللام عند جميع الخوين  
وزعم بعضهم انها تكون أيضا بمعنى  
من أو في وهو اختيار المصنف وإلى  
هذا أشار بقوله وان من أو في الخ  
وضابط ذلك انه اذا لم يصلح للتقدير  
من أو في فالاضافة بمعنى ما تعين  
تقديره والا فلاضافة بمعنى اللام  
فيعين تقدير من ان كان المضاف  
اليه جنس المضاف فهو هذا أقرب  
خروضا ثم حديد التقدير هذا أقرب  
خروضا ثم حديدو تعين تقدير في  
ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه  
المضاف نحو ما يعني ضرب اليوم  
زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه  
قوله تعالى الذين يؤمنون من نسائهم  
تر بص أربعة أشهر وقوله تعالى  
بل مكر الليل والنهاية ان لم تعين  
تقدير من أو في فالاضافة بمعنى اللام  
نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمر و  
غلام زيدو يد عمر و وأشار بقوله  
واخصص أو الخ الى أن الاضافة  
على قسمين محضة وغير محضة فغير  
المحضة هي اضافة الوصف المشابه  
للفعل المضارع الى معوله كما سيذكره  
بعد وهذه لا تقيد الاسم الاول  
تخصيصا ولا ترفقا على ما سبقين  
والمحضة ما ليس كذلك وهذه تقيد  
الاسم الاول تخصيصا ان كان  
المضاف اليه منكرة فهو هذا غلام  
امرأة وتعرف بها ان كان المضاف اليه  
معرفة فهو هذا غلام زيد ص

وأما حدمثال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تقيده التعريف لانها في تأويل حصد  
 مضاف لفاعله أو مبتدأ أو مفعول لان الجمل تنكرات استظهر الروداني الاول ولا ينافيه  
 وقوعها مفعولة للشكر لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل وظاهر ان محل ذلك اذا كان  
 الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعليل والاصكانت للخصيص (قوله وان يشابه الخ) هذا  
 كالاستثناء من قوله واخصص أو لا الخ وكذا يقال في قوله عن المضارع مطلقا (قوله وصفا) حال من  
 المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الاحتمال (قوله كرب راجيا) استشكل بان رب تصرف ما بعدها  
 للمضي وضافة الوصف الماضي مخصوصة بغيره نظرا لان الذي يجب مضيه عند الاكثر هو العامل في  
 محل الجور ولا الجور ونفسه وقال في التسهيل لا يلزم مضي عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر  
 (قوله وذى الاضافة الخ) ذى اسم اشارة مبتدأ أو اضافة نعتة أو يدل منه والراد اضافة الوصف  
 بعده وله وجه اسمها النقطية خبره وكان يسمى بذلك لوجوع فائدته اللفظ بغيره وتسمى غير  
 مخصوصة لانها في تقدير الاتصال بالضمير المستترى الوصف ويجازة لان الغير الغرض الاصل من  
 الاضافة وهو التخصيص أو التعريف (قوله محضة أو معنوية) أي حقيقة لفظية ماقوله وظاهره  
 انحصارها في النوعين لكن زاد في التسهيل ثالثا وهي الشبهة بالمحضة وحصر في سبعة أنواع منها  
 اضافة الموصوف لصفته والمسمى الى اسمه وعكسهما كما بينه الاشعري (قوله كل اسم فاعل) منه  
 أمثله المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى الحال الخ) أي لانه حينئذ يكون معنى المضارع في فعل  
 في محسوس المنقول به والنفع لا يعرف فكذا ما هو معناه اضافة لعمومه لا تفيد الا التخفيف  
 بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع فهو  
 مضاف لغير معموله فيستعرف به فان كان بمعنى الاستمرار فقال الرضي هو كالحال وقال السعد في  
 شرح الكشاف دافعا للتناهي بين كلاميه في ما لا يورث الدين وجعل الدليل سكا الاستمرار يحتوى  
 على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كما لا يتم الدليل بدل وصف  
 المعرفة به وتارة يعتبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يعرف كالحال سكا وذلك لانه لا يلزم  
 مخالفة اظاهره قطع مالك عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكا منصوبا ويجذف أي يجعله سكا  
 والتعويل على القرأتين والمقامات اه وفي الدمايني وغيره ما يوافقه واختار السيد في دفع التناهي  
 ان الاستمرار في ما لا يورث الدين يثبت وفي جعل الدليل تجددى بتعاقب أفراده فكان التناهي عاملا  
 واضافته انقطعية لو ورد المضارع بعد ادون الاول وفي حاشي السعد انما وصف بمالك المعرفة لان  
 اضافة الوصف الى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جعل الدليل سكا مع قوله ما بانها  
 انقطعية لان السلسل مفعول لجعل لا ظرفه بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذا المعنى مالك الامر والنهي  
 في يوم الدين بدل ليل قرأتمالك فتدبر (قوله أو صفة مشبهة) هي ما دل على فاعل الحدث وأفاد الدوام  
 سواء وازنت المضارع أم لا وانتم الساعل هو ما وازن المضارع وأفاد الحدوث فان أفاد الدوام كان  
 صفة مشبهة حقيقة على ما في التوضيح وغيره وقال الزمخشري وابن الحناجب ان الصفة  
 لا توازن المضارع أصلا وما يريد به الدوام محارز كضاهر البطن ومطمئن القلب وبتعدل القائمة  
 فاسمها فاعلان الحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم يدها الشارح بغير الماضي كسابقها  
 لانها الدوام أي لا تكون للماضي وحده أصلا ومقتضاه ان اضافتها النقطية أي دأب وهو ما في الرضي  
 والتصر يحفل لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد الاستمرار وقال الرضي لانها  
 جائزة لعمل أي دأب امار فاعل أو ناصب وأما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جازم مطلقا لان  
 أدنى راتحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى مرفوعهما

وان يشابه المضاف يفعل  
 وصنافه في تنكيره لا يعمل  
 كرب راجعا عظيم الامل  
 مرفوع القلب قبل الحيل  
 وذى الاضافة اسمها النقطية  
 وثالث محضة ومعنوية  
 شى هذا هو القسم الثاني من قسمي  
 الاضافة وهو غير المحضة وضبطها  
 المصنف بما كان المضاف فيه وصفا  
 يشبه بفعل أى الفعل المضارع  
 وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى  
 الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة  
 ولا تكون إلا بمعنى الحال مثال اسم  
 التنازل هذا ضارب زيد لا تأو  
 غدا وهذا راجعا ومن قال اسم  
 المنقول هذا مضمرب الابل وهذا  
 مرفوع القلب ومثال الصفة المشبهة  
 هذا احسن الوجه وقيل الحيل وعظيم  
 الامل فان كان المضاف غير وصف  
 أو وصفا غير عامل فالاضافة محضة

كالمصدر نحو عجت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي فهو هذا ضارب زيد آمن (٥) وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعزل إلى أن هذا

القسام من الأضافة أعني غير المحضة لا يقيد تخصصا ولا تعريفا ولذلك تدخل عليه وإن كان مضافا لمعرفه نحو رب راجنا وتوصف به التنكير نحو قوله تعالى هذا بلانغ الكعبية وإنما تقيد التحقيف فتأيد به رجوع إلى اللفظ فلذلك سميت الأضافة فيه لفظية وأما القسم الأول فيقتضي تخصصا وتعريفا كما تقدم فلذلك سميت الأضافة فيه معنوية وسميت محضة أيضا لأنها خالصة من شدة الاتصال بخلاف غير المحضة فانها ساعى تقدير الاتصال تقول هذا ضارب زيد الآن على تقدير هذا ضارب زيد ومعناها متحد وإنما أضيف طلبا للتحقيف ص ووصل إلى هذا المضاف معتبر أن وصلت بالثاني كالمصدر أو بالذي له أضاف الثاني كزيد الضارب رأس الخاني ش لا يجوز دخول الالف واللام على المضاف الذي اضافته محضة فلا تقول هذا الغلام رجل لأن الأضافة معاقبة للألف واللام فلا يجمع بينهما وأما ما كانت اضافته غير محضة وهو المراد بقوله هذا المضاف أي هذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت فكان القياس أيضا يقتضي أن تدخل الالف واللام على المضاف فلهما قديم من انهما متعاقدان لكن لما كانت الأضافة فيه على نسبة الاتصال اعتبرت ذلك بشرط أن تدخل الالف واللام على المضاف إليه كالمصدر الشعر

معنى اللفظية أي كضارب بطنه ومسدود وجهه وأما علمهما النصب فيحتاج إلى شرط الحلال أو الاستقبال أو الاستمرار أيهما الماضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقولوا على النصب وضافتهما حينئذ لفظية دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فإذا أضيف منصوب معنى كان مضافا غير معنوية فتعرف بهذا الظاهر أن قلنا أن الوصف الاستمراري اضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر إطلاق الرضى أما على ما مر عن السعد من أن فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحق بها على القولين ودفعه في جوانب السعد بان اسم الفاعل قد يتعوض بالماضي في بعض أحواله فتكون اضافته معنوية قلنا اعتبر جانب في الاستمراري والصفة لا تتعوض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر عن السعد من أن الاستمرار المسمى لا يعمل بضافته معنوية أن الصفة كذلك إنما لا استمراري ما شق وأبدأ والأشكلى الفرق بينهما فاقبل فإن في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال غير الوصف وقيل اضافته لفظية لأنه عامل في محل مجرور رفعا ونصفا فاشبهه بالصفة وردت به بالمعرفة في قوله

ان وجدى بك الشيد أأرى \* عاذا رافك من عهدت عذولا

وبان تقدير الاتصال في الوصف الضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال للوصف غير العامل ومنه أفعال التفصيل لأنه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدل يثمة بالمعرفة (قوله لا يفيد تخصصا) أي حصوله بالمفعول قبل أن يضاف إليه (قوله التحقيف) أي بحذف التنوين في الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدّر نحو حواج بيت الله أو حذف نون المثنى والجمع وحصر فائدته في التحقيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع القبح أيضا كما في الحسن الوجه فإن في رفعه توجيه خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه تشبيه بالمفعول به فيجوز احوال وصف الناصر مجرى المعدى وفي الخبر تخلف منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني غير لأنه ذكر (قوله على تقدير الاتصال) أي بالضمير المستتر في الوصف كما مر (قوله هذا المضاف) أي المشابهة يفعل بالمضاف بدل من اسم الإشارة ونعت (قوله لا يجوز الخ) أي لأن المقصود الأصلي من الأضافة التعريف فلم ين دخول الالف فيحصل الحاصل أو اجتماع معرفتين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الأضافة وآل (قوله بشرط الخ) اعتراض بأنه لا فائدة للأضافة حينئذ لا تخفف لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لأن الوصف متعدد فلا يقع في نصبه المفعول به فمكان القياس منع الأضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر وأوجب بان هذا الشرط بحسب الإصالة انما هو لجواز اضافة الصفة المشبهة للحالة إلى كالحسن الوجه لأن رفع القبح فيها لا يكون إلا بالذات الشرط كما مر فحمل علم الضارب الرجل في جواز الخبر لاشتراكهما في تعريف الجزأين كما هو عليه في جواز النصب وإن كان قبيحا فهو أيضا لا يكون دخول الالف على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالشاكفة (قوله وعلى ما أضيف إليه) أي لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف ومافيه الالف أكثر من اسم واحد فيقع الضارب رأس عبد الخاني وبني من صور لجواز الأضافة إلى مضاف لضمير مافيه الالف كقوله \* الودائب المسحقة ضوه \* وأوجب المير في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والافتقار في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله امتنع المسئلة) أي مسئلة الأضافة وجب النسب وأجاز الفراء الأضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد والضارب هذا والضارب فيجوز

والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كزيد الضارب رأس الخاني فإن لم تدخل الالف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنع المسئلة



فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا إذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة المذكور ويدخل في هذا المقدر كإكمال وجع التكسير (٦) نحو الضواريب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو

الضاربات الرجل أو غلام الرجل  
فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا  
جمع سلامة لم يكن في وجوده في  
المضاف ولم يشترط وجوده في  
المضاف إليه وهو المراد بقوله  
وكونه في الوصف كاف أن وقع  
مثنى أو جمعاً عليه أتبع

ش أي وجود الآف واللام في  
الوصف المضاف إذا كان مثنى  
أو جمع سلامة أتبع سبيل المثنى  
أي على حد المثنى وهو جمع المذكور  
السلامة عن وجوده في المضاف  
إليه فتقول هذان الضاربان زيد  
وهو لا الضاربون زيد وتحذف  
للاضافة الترتيب

ولا يضاف اسم لما به تحدد  
معنى وأول ما هو ذا ورد  
في المضاف يتخصص بالمضاف إليه  
أو يعرف به فالإدمن كونه غيره  
إذا تخصص المضاف أو يعرف  
بنفسه ولا يضاف اسم لما تحدد به  
في المعنى كالترادين وكلوا وصف  
وصفته فلا يقال قبحر ولا رجل  
قام وما ورد هو ذا للتأويل  
كقولهم سمعوا كزقظا هو ذا الله  
من إضافة الشيء إلى نفسه لأن  
المراد بسمعه وكرزفه واحد في قول  
الأول بالمسمى والثاني بالاسم فكأنه  
قال جاني مسمى كزأي مسمى  
هذا الاسم على ذلك وأول ما أشبه  
هذا من إضافة المترادين كيوم  
الخير وأما ما ظهره إضافة  
الموصوف إلى صفة قول على  
حذف مضاف إليه موصوف

بذلك الصفة كقولهم حبة الحقا وصالدة الأولى والأصل حبة البقلة الحقا وصالدة الساعة الأولى فالحقا صفة  
للبقلة والحقبة الأولى صفة للساعة وللأصل حبة البقلة الحقا وصالدة الساعة الأولى فالحقا صفة  
للبقلة والحقبة الأولى صفة للساعة وللأصل حبة البقلة الحقا وصالدة الساعة الأولى فالحقا صفة

يقال الاصل بقله الحبة الجمعاء ولا شأن ان الحبة التي هي برز الرجل توصف بالحق كما توصف به  
نفس الرجل لانهم من جملة ما يثبت في المجازي فكل من العبارتين موهم لاضافة الصفة  
للموصوف ولا مانع من جعلهما من اضافة الاعم للاخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار ان الجمعاء  
صار كالعلم على تلك البقعة وان كان خلاف الظاهر واعلم ان التأويل في هذه المذكورات يصير  
الاضافة حقيقة على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الهاء من أو هله لكن اذ يعنى أهله  
أى جعله أهله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا في نفسه للعطف فهو من اطلاق المسبب  
وهو التأهيل واردة سببه وهو كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده تفسير  
لصاحبه للعطف وان شرطامسئلة لا معنى كونه صالحا للعطف انه يستغنى عنه في افادة  
المعنى المراد بالمضاف اليه وبشرط أيضا كونه بعضا من المضاف اليه وكبعضه فالاول نحو  
قطعت بعض أصابعه بالنقطة بعض السبارة \* كما ثمرة صدر القنطرة من الدم \* والثاني كإبراهيم  
الآتي وكقوله ألقى القواحيث عندهم معرفة \* ولديهم ترك الجميل جميل  
زاد التمامين أو كونه كل المضاف اليه متفقو يوم تبسديل نفس فلا يقال أعجبني يوم العروبة لان  
المضاف ليس كالأول ولا بعضا ولا بعض وان كان صالحا للعطف (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت  
أى شمشيا كما اهتزاز رماح تنسقه أى ألمت ومن الرياح أى مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله)  
فاكتسب التذكير) أى بالشرط المذكورة ففي كلام المتأخر كنفاء وبما كتبه المضاف أيضا  
ما مر من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع الضيق وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية  
ككل الميل وجوب المصدر كغلام من عندك والجمع كقوله

فصاحب الدنيا شغل قلبي \* ولكن حجب من سكن الدنيا

أو البنايا لاضافة الى معنى كاسياتي قيل والأعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر لاضافته  
للمعرب وفيه ان اعرابه انما هو لعارضه لاضافته اطراف لا لاكتسابه من انضاف اليه بدليل  
ان من يعرب له لا يخصه بضافة المعرب بل مع المبنى أيضا كهذه خمسة عشر كما قاله النماميني  
(قوله واكتسب التذكير الخ) أى بدليل قوله قريب والاقبال قريبه وبرد عليه لعل الساعفة قريب  
حدث كره لاضافته فالوجه أن التذكير في الآيتين لاجرا فعيل بمعنى فاعل مجرأ بمعنى مفعول  
في انه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أى مقرب وقيل انهم التضرعوا  
تذكير قرب في غير النسب للقرين بينهما وقيل الزجعة بمعنى الغفران أو المطر في ان في كلام  
الشرح اطلاق التذكير عليه تعالى وهو سواد وادب والجواب ان التذكير هنا وصف للفظ الخلالة  
لا لصفة الاخر فيه صيان ولما ان تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت تعالى لانه اذا  
أخبر عنه تعالى بحكمه لا يكون الا كذا كروان ليصبح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب  
التذكير نفسه اذا لاضافة لتأنيص المؤنث مذ كرا حقيقة بل باعتبار ان يصير الحكم عليه كحكم  
على المذكر فتدبر (قوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيتها  
للاضافة وعدمها وقوله وبعض الخ يشعر بان الاصل في لازم الاضافة ان لا يقطع عنها واعلم  
ان أقسام الاسماء بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تحو راضافته وهو الغالب وما تمتنع كالضمرات  
والاشارات وغيرها من الموصولات واسماء الشرط والاستتفهام وما تحب اضافة له لجملة فاما  
خصوص الفعلية وهو اذا واما الحينية عندهم جعلها اسما وطاق للجملة ولا يقطع عنها النظار وهو  
حيث لا يقطع وهو وانما تحب اضافة للمفرد مطلقا فاما لفظا أو فيه وهو غير موع والجهنات  
ونحوها ككل اذا لم يقع نو كيد ولا نعتا ولا فاقطه ككلا وكثا وعند وما عطف عليه في الشرح

وربما كسب ثانا أولا

تأنيثا ان كان مخدق موهلا

ش قد يكتسب المضاف المذكر من

المؤنث المضاف اليه التأنيث بشرط

ان يكون المضاف صالحا للعطف

واقامة المضاف اليه مقامه ويقيم

منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض

أصابعه فصيح تأنيث بعض لاضافته

الى أصابع وهو مؤنث الصفة

الاستغناء بأصابع عنه فتقول

قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تنسقه

أعالم امر الرياح التوامم

فأنت المرلاضافة الى الرياح وجز

ذلك للجهة لاستغناء عن المرار رياح

نحو تنسقه الرياح وربما كان

المضاف مؤنثا فاكسب التذكير

من المذكر المضاف اليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى ان رجلا

التيه قرب من الخمسة مشين فالرجة

مؤنثة واكتسب التذكير بضافتها

الى الله تعالى فان لم يصلح المضاف

للعطف والاستغناء بالمضاف اليه

عنه لم يحز التأنيث فلا تقول خرجت

غلام هندا اذ يقال خرجت هندا

ويقيم منه خروج الغلام

وبعض الاسماء يضاف ألبا

وبعض أذ قد يأت القظام مقردا

ش من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسبان (أ) أحدهما ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بظن

البيت وذلك نحو عند ولدى وسوى وقصارى الشىء وحدا بمعنى غاية والثانى ما يلزم الاضافة بمعنى دون لفظ فحيز لأن يستعمل مفردا أى بلا اضافة فهو المراد بتو له وبعض ذاتيات أى وبعض ما يلزم الاضافة قد يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين

بعض ما يضاف حتما المتع ايلافا واسم الظاهر حيث وقع كوحدها ودوا الى سعدى

وشذا ايلافى الى ش من اللازم للاضافة لفظا ما يضاف الى المتع وهو المراد هنا نحو وحدها أى منفردا وليك أى إقامة على ايتك بعد إقامة ودوا ليك أى أدلة بعد أدلة

وسعدىك أى أعاد بعد أعاد وشذا اضافة لى الى ضمير الغيبة ومنه قوله انك لو دعوتنى ودوى

زورا ذات متع جوى انقلب اليه لمن دعوى وشذا اضافة لى الى ظاهر أنشد

سيويه دعوتى لما بنى مسورا فلى يلى يدي مسور

كذا ذكر المصنف في فهمهم كلام سيويه ان ذلك غير رشاد فى أى

وسعدى ومذهب سيويه ان ليك وما ذكر بعده معنى وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف وان

قننته المقصود بها التكمية فهو على هذا المثلث بالمثنى كقوله تعالى

ثم ارجع البصر كرتين أى كرت فكرتين ليس المراد به مرتين فقط لقوله تعالى سقلب السك البصر

أولام مفردا نظاه وهو أولوا وأولات وذوات وفروعهما كذروا وكل المعنوت بها فمناظير كزبد الرجل كل الرجل وألله مطلقا كوحده كل فى التوكيد أو مخصوصا كضمير الخطاب كليك وأخواته (قوله وقصارى) يضم التاف مقصورا وجاداه معجمة له بوزنه وقوله يعنى غاية راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة (قوله ايلافا) مصدر أولى المتعدي بالهاء من يعنى اتباعه أى امتنع ان يجعل الاسم الظاهر تابعه لآلها مقعوله الثانى واسمها منفعوله الاول لأنه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الا تى وشذا يلامى مصدر مضاف لمفعوله الاول وللى مفعوله الثانى ولأمة للتقوية هذا هو الصواب (قوله وحدها) هو مصدر ملازم للافراد والتذكير والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظه كفعل لا يولد والاول وقيل انظ به حكي الاصحى وحدها وحدها كوحده بعد وعدا اذا انشرد وقيل أنه له إيجاد مصدر واحد بمعنى أفرده حذف زوائده وقيل على الحال أنشأ له يوجد أى مفردا على ما مر فى بابيه وقد يجزى على مجلس على وحدها وبإضافة كنسج وحده وزن كرم أى لا نظيره فى الخبر وكذا فرج وحدها بلفظ والراء والعين المهملة وهو السيد ويقال بحش وحده وعبر وحده مصغر بحش وعبر وهو الجار أى لا نظيره فى الشر (قوله ليسك) اصله البك البائى أى أقبل على طاعتك وأجابتك فأما من ألف بالمسكان اذا أقام به فخذ الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البائى لك ثم حذف زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسرع الجيب الى شاع خطاب مناديه ويقال فى الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من أب بمعنى أبى أقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى (قوله ادالة) الانسب تداول لا بعد تداول ومداولة بعد مداولة لان الادالتهى الغلبة ولانساب هنا خلاف التداول فانه التناوب أى تداول الطاعتك ومناويفها (قوله وسعدىك) لا يستعمل الا بعد ليسك لانهم توكيد لها (قوله ودوى زورا) أى لم ارضى الارض العبيدة والجملة حال من ياء دعوتى والمرع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء القوقية والراء أى ممتلئ بيون بفتح الواو المتحدة وضم المنة الخمسة أى واسعة بعيدة الاطراف وقوله فليسه التفتان من الخطاب الى الغيبة على حد اذا كنتم فى القلب جرح من بهم (قوله دعوت الخ) قاله زمستانية قد عاصروا لجملة انما أى أجابه بقوله ليك (قوله فلى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء التانية سببية أى فأجابه اجابة بعد اجابة اذا سألنى فى أمر نابه وحسن يديه لانه أعطاه بها ففسيماشارة الى انه أجاب بالفعل كالقول (قوله معنى) أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار والاسراع عن التنية وأخفى فى الاعراب نظر الاصله (قوله على المصدرية) أى المفعولة المطلقة وقد علمت انها مصدر محذوفة الزوائد لا اسمها مصدر وقوله بفعل محذوف أى أنفاظا الى اليبك وهذا ذك الذى من محبتين فمن معناهما فبغدر فى سعدىك أسعدى أى أعاون وفى ذلك ادول وفى حنائيك أتحنى أى أرحن وفى هذا ذك أسرع لان معناه الاسراع وفى ليك أقيم لانه لا فعل لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن ليسك مأخوذ من أب بالمسكان اذا أقام به أو من أب بمعناه كحمر فله فعل من لفظه ولا ضمير فى كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعدىك ودوا ليك فى ذلك فذكر جماعة ان معنى ليك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وأب ليسا بمعنى أجيب اه صبان لا يقال قدو حده فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لى كافى البيت المارفا من معناه أجاب كحمر لانه قول مدلول لى انه قال ليسك فلا يضر ان يشتق منه ليسك لزوم الدور فامل (قوله ثم ارجع البصر) أى رتده فى نواحى السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطوراى من

خل

حاشا وهو حسرى أى من دجرا هو كليل ولا سقلب المص من دجرا كليل من كرتين فضية عين أن يكون المراد بكرتين التكمية لانهين فقط وكذا اليبك معناه اقامة بعد اقامة كجندم

فليس المراد الاثنان فقط وكذا باقي اخوانه اهل ما تقدم في تفسيرها ومذهب يونس انه ليس بمشي وان اصله الى وانه مقصور قلبت  
 الله مع الضمير كما قلبت ألف لى وعلى مع الضمير فقل لى به وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كاذ كرم تنقلب ألفه مع الظاهر  
 كالاتقلاب ألف لى وعلى فكذا تقول على زيد ولدى زيد فكذا ذلك كان ينبغي ان يقال (٩) ابي زيد لكنهم لما اضافوه الى الظاهر قلبوا

الانسياء فقالوا فابي بى مسرور  
 فدل ذلك على انه مشى وليس بمقصور

كأزعم يونس ص

وأزعموا اضافوا الى الجبل

حيث واذا وان شئت يحتمل

افرادا دوما كذا معنى كاذ

أضف جوازاً نحو حين جانباً

ش من اللازم لاضافة ما لا يضاف

الى الجبل وهو حيث واذا واذا

فاما حيث فتضاف الى الجبل الاسمية

نحو اجلس حيث زيد اجلس والى

الجملة الفعلية نحو اجلس حيث

اجلس زيد او حيث يجلس زيد

وشدنا اضافتها الى مقدر كقوله

أما ترى حيث يسيل طالعنا

وأما انضاف الى الجبل

الاسمية نحو حيثك اذ زيد قام والى

الجملة الفعلية نحو حيثك اذ قام

زيد ويجوز حذف الجبل المضاف

الى اولى بى بالتسوين عوضاً عنها

كقوله تعالى وأنت حينئذ تنظرون

وهذا معنى قوله وان شئت يحتمل

افرادا أى وان شئت لا يحتمل

افرادها أى عدم اضافتها لفظاً

لوقوع التسوين عوضاً عن الجملة

المضاف اليها وأما اذا فلا تضاف

الى الجبل فعلية فتقول اذ بك اذا

قام زيد ولا يجوز اضافتها الى جملة

اسمية فلا تقول اذ بك اذا قام

خلافاً لقوم وسيد كره المصنف

وأشار بقوله وما كذا معنى كاذ

ان ما كان مثل اذ كونه ظرفاً

خلل بصدع وغيره (قوله انه ليس بمشي) أى ليس كخلاف يونس في خصوصه وعطّل ابن النخاطفي  
 اخوانه في اخوانه أيضاً (قوله وان شئت) نائب فاعل ضمير يعود على اذ نائب فاعل يحتمل هو قوله  
 افرادا ولم يقل افرادها ايضا حالنا لا يتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كاذ)  
 مبتدأ خبره كذا النافي ومعنى منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذنى المعنى من حيث كونه  
 ظرفاً مع ما مضى له في الاضافة الى الجبل وقوله أضف جوازاً كلاسندرا لى على قوله كاذ بين به انه  
 مثله في ملحق الاضافة لا في وجوبه او يحتمل ان الخبر قوله أضف والربط محذوف وكذا صفة مصدر  
 محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل اذنى مضمرة مضافة كضافة اذنى كونه الجمل حال كونها  
 جائرة (قوله وهو حيث واذا) الاول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية الا نادراً وقد ردها الى الزمان  
 وثانها مثله وقد تبدل باهاو او اقبل وألقاوا شوقاً من يعربون ولا يضاف الى الجملة من اسماء  
 المكان غيرها والى طرف زمان ماض وقد تدرك للاستقبال فى الاصح يدل على فسوف يعلمون اذ  
 الاغلال فى أعناقهم ولزم نصب محلها على الظرفية مالم يضاف اليها زمان كومتد والا كانت  
 فى محل جر لا يضاف فلا تقع مفعولاً ولا بد لانه منبذ الجهور واما نحو واذا كروا اذ انتم قليل  
 واذا كروا فى الكتاب مريم اذ انبذت قولها بانها ظفرت لمحذوف أى واذا كروا نعمة الله عليكم اذ انتم  
 واذا كركم مريم اذ انبذت وترد لتعليل نحو وان شئتكم اليوم اذ ظنتم انكم الخ أى لاجل  
 ظلمكم وهل هى حينئذ تحرف كالكلام وظرف والتعليل مستقادة من قوة الكلام قولان وترد  
 للمقابلة بعد بنائاً وبينما كقوله «ففيها العسر اذ دارت مباسير» وهل هى حينئذ ظرف زمان  
 أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة أو اذ انما أقوال (قوله الى الجملة الاسمية) قال فى التصريح شرط  
 الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلاً وبعد اذ أن لا يكون خبرها فعلاً ماضياً على ذلك  
 سيبويه اه ولعل ذلك شرط للعسن للابتناء لى انى ان نصب زيد فى حيث حيث زيد  
 أنه اذ رجع من رغبه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر اه وفى الهمع يفتح اضافة  
 اذ الى اسمية بجزءها فعل ماضى حيث اذ زيد قام دون اذ يذيقوم لان اذ للماضى فيفتح ان تفصل منه  
 (قوله أما ترى الخ) تناسه «شما بىضى» كالشهاب لامعا «وترى بىسرى مفعولها طالعنا وحيث  
 ظرف مكان متعلق بطالعنا وقيل مفعولها حيث وطالعنا حال منها أى ترى بىسرى مكان سبيل حال كونه  
 طالعنا «ومن سبيل والشاهد اذ اضاف حيث الى ما قبل وهو سبيل وهل هى حينئذ مبنية على  
 أصلها أو معرب بوزن والسبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سبيل بالرفع مبتدأ حذف  
 خبر ماى حيث سبيل مستقر ما لفظاً شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعرا بشرطه ضى الفعل  
 لفظاً كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو واذا رجع ابراهيم التوا على ما غيرهما (قوله ويجوز  
 حذف الجبل الخ) مثل اذنى ذلك اذا كقوله تعالى واذا ظنتم بشراملكم انكم اذ الخ سرون وقد  
 يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله «والعيش منقلب اذ اذنا» أى اذ اذ كذا ذلك وليس  
 مضافة لقدر كالموتهم (قوله غير محذوف) أى ليس له اختصاص أصلاً كما مثله ومند يوم لانه لا يختص  
 بالثبات لا بقرينة كان يقال ما رأيت به يوماً ليلية والا كان بمعنى وقت وسين فلا يختص بليل ولا نهار

(٢ - خضرى ثاني) ماضيا غير محذوف ويجوز اضافة الى ماضاف اليه الزمن الجملة وهو الجملة الاسمية والفعلية وذلك نحو حين وقت  
 وزمان ويوم فتقول حيثك حين جاء زيد وقت جاء عرو وزمان قدم بكر ويوم خرج خالد وكذلك تقول حيثك حين زيد قام وكذلك السابق  
 وانما قال أضف جوازاً العلم ان هذا النوع أعنى ما كان مثل اذنى المعنى يضاف الى ما يضاف اليه ان هو الجملة جوازاً لا وجوباً فان كان  
 الظرف غير ماضى أو محذوف لم يجز مجرى اذ بيل يعمل غير الماضى وهو المستقبل معاملة اذ افلا يضاف الى الجملة الاسمية

أوله استعاض من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف  
للمفعول بخلاف المحدث وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام وعلى تعين وقت كأمس  
وعغد (قوله بل إلى الفعلية) هذا مذهب سيديو من أن مشبهه أو أن ما يعمل مع ما عملت ما يضاف  
الاول إلى الجائز والثاني إلى الفعلية فقط مثل ما هو واقعها في النظم في مشبهه أو ذلك اقتصر عليه  
دون مشبهه إذا جاز أضافته للإجماع بديل يومهم على التار يستنون وقوله

فكن في شقها يوم لا ذو شفاعه \* يعني فتباعد عن سوادين قارب

فان يومهم ماستقبل كذا وأجيب بأنه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه فيوم فهم ما  
مشبهه لا لا لا ذا وقد صرح الشاطبي بأن مشبهه إذا يجوز أعرابها وهو ماؤه على التفصيل في مشبهه إذا  
اه (قوله نحو شهر وحول) أي وسنة وعام كقوله السبيوطي والدمامي وقيل يضافان للجملة  
كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان (قوله أو أعراب) بقول قحطه الهزوع إلى الواو والوزن (قوله  
ما كذا) تنازعه الإعلان قبله (قوله ستأوفل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الأعراب  
وانتيان) قيده في الكافية بما لا يمكن مثني فقال

وما كذا أجرى ثم ثني \* فأس عن أعرابه يستغنى

وكيجوز بناء الطرف المهم المذكور مع الجملة يجوز تناؤه عند اضافته لمقدمي كيومين  
وحيث كذا كل اسم مهم غير ظرف كغيره مثل وزن وبن فهذه ونحوها هي ما شديدا لاهام  
إذا أضيفت لمقدمي جاز أن تكتب من بناءه كما تكتب النكرة انتعريف من المضاف اليه  
بغلاف المختص لان المهم لشدة تعاقب ما بعده لان معناه لا يتضح إلا بما أضيف اليه فهو أهل  
لاكتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم تظنون لقد قطع ينسكم ومنادون ذلك بفتح الجيمع البناء  
وهي في محل رفع الاول صفة لحق والثاني فاعل تقطع والثالث مبتدأ فتفصل ان الاضافة يجوز  
البناء في ثلاثة أنواع اضافة الطرف المهم إلى الجملة و اضافته إلى مقدمي و اضافة المهم غير  
الطرف إلى مبتنى ومنع ابن الناطم الاخير من قائلا يجوز أن تكون الاضافة إلى المقدم المبنى سببا  
للبناء لاني الطرف ولا غيره لأنهم يكسب البناء لاختصاصه بالاسماء فكيف تكون سببا فيه  
والفتحات فيما ذكر اعراب لأن مثل حال من الظاهر في حق وينسكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير  
المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة مستند نحو أي منا قوم دون ذلك اه أي أو ما أو منذ  
فضب على الظرفية لا مبنى \* (تنبيه) \* عن الشذوذ هذا البناء نوعه الثلاثة مما يبنى على الفتح  
لا غير إلا أنه جعله نوعين فقط أحدهما الزمن المهم المضاف للجملة والثاني الاسم المهم زمنا وشعرا  
المضاف لمبنى فينه الاول لاضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزا بخلاف حيث وأما الثاني  
فلاكتسابه من المضاف إليه كما هو شأن على حركة أشعاره رابعا روض البناء في الجميع مع اتفاق  
السالكين في البعض كيوم وخصا بالفتح تنقفا لنقل الاضافة للجملة والمبنى حتى أتروه على اتباع  
الكسرين بنده في يومته لذلك فعل أنه لا يجوز بناء المذكور رابعا في غير الفتح لا قياسا ولا سماعا  
لا شذوذ لم يرد كرها صاحب الشذوذ وغيره فيما يبنى على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عل  
الاستيذان البناء الحائز بالاضافة إلى المبنى هو الفتح لا الضم فكذا الاضافة إلى الجملة لانهم ممن  
واو احوده وهذا مما لا يخفى على من له أدنى الملم بالعلم وأعله لكنه خفي على متعصبي زمنا حتى  
جادوا لونه بالانبي ذكرو (قوله بفعل ماض) الاولى مبنى كعبارة المصنف لشذوذه المضارع  
مع إحدى النونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما ياتي لما مر ان على الجازة فالظروف  
يعني في وقتها \* فقلت أما أصح والشيب وازع \* بالزاي والعين المهملة أي ما منع من اللهو

بل إلى الفعلية فتقول اجعلك حين  
يجي مزيد ولا يضاف المحدث إلى  
جملة وذلك نحو شهر وحول بل  
لا يضاف إلا إلى المقدم ونحو شهر وكذا  
وحول كذا ص

وابن وأعراب ما كذا قد أجريا  
واختبرنا ما توفع بنيا

وقبل فعل معرباً ومبتداً

أعراب ومن بنى فلن يفتدا

من تقدم ان الاسماء المضافة إلى

الجملة على قسمين أحدهما ما يضاف

إلى الجملة لزوماً والثاني ما يضاف

إلى الجوار وأشار في هذين البيتين

إلى أن ما يضاف إلى الجملة يجوز أن

يجوز فيه الأعراب والبناء سواء

أضيف إلى جملة فعلية صدرت

بفعل ماض أو جملة فعلية صدرت

بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا

يوم جاء يزيد يوم يقدم بكر يوم

عروفاً وهذا مذهب الكوفيين

وسهم القارسي والمصنف لكن

المتخا فبدأ أضيف إلى جملة فعلية

صدرت بمضارع البناء وقد روى

بالبناء والأعراب قوله

\* على حين عانت المشيب على الصبا

بفتح نون حين على البناء وكسرها

على الأعراب ومما وقع قبل فعل

معرباً وقبل مبتداً فالخيار فيه

الأعراب ويجوز البناء وهذا معنى

قوله ومن بنى فلن يفتدا أي فلن

يغلط وقد قرئ في السبعة هذا يوم

يقع الصادقين صدقهم بالرفع على

الأعراب وبالفتح على البناء هذا

ما اختاره المصنف

(قوله ومذهب البصر بين الخ) عللوا بيان سبب البناء مع الماضي طاب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل العرب واجباوعن الآية بان اسم الإشارة عائد لذلك قوله يوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وقسمه انه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وأيضا فالمشاكلة انما تلزم بين المضاف والمضاف اليه وهو الجملة يتسامها وهي مبنية مطلقة لا الفعل وحده الآن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة وعلله المصنف بان سبب البناء شبهه ظرف المضاف للجملة بحرف الشرط في جعل الجملة بعده مفعلة اليه والى غيره بعد ان كانت كلاما تاما وذلك عام في كل جملة (قوله جل الأفعال) بنقل حركة الهاء من الالف الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون اذا سهل أى فواضع اذا اعتلى أى تكبر غيرك (وله الى الجمل الفعلية) أى الماضوية غالبا ويقل للمضارعية وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب

والنفس راغبة اذا رغبتم \* واذا ترداى قلل تقنع

واقتلزمتهما معنى الشرط غالبا وان خالفت الشرط في أنها لا تجزأ اختيارا وفي اختصاصها بالمتقين والمؤمنين بخلاف باقى الأدوات فانها لا مشكوك والمستحيل كان كان للرجحان وأما نحو أفان مت فلتنزله منزلة المشكوك لانه من الموت وقد تجرد عن الشرط نحو واذا ما غنصواهم بغفرون بدليل خلو جملة هم بغفرون من الفاء من ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا بغشى والنجم اذا هوى وهي ظرف للمستقبل وقد تيسر للماضى كاية واذا رأوا تجارة ولعالم كالواقعة في القسم عند جماعته بناء على ان عاملها فعل القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة انى لاعم اذا كنت عني راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لانه مفعول كما هوهم أى لا علم شأنك اذا كنت الخ بقوله تعالى حتى اذا جاؤوا حتى فيها ابتدائية لا غاية جارة لا ذاهية منصوبة بجوابها عند الاكثر لا بشرطها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقترب جوابها بالفاء واذا الفعالية لا تمنع عمله فيها لتوسعه في الظروف وان لم تتحقق التصدير فاطنك بما ياب تخفه أى يقال محل عمل جوابها فيها اذ لم يقترب من سماعها او كان عاملها محذوف ليدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه منها كما يقول الجميع فيها اذا جرت كفى المعنى وحينئذ فالفرق بينهما وبين اذ هو حيث انها يحصل الربط فيها بين جملة الجواب والشرط بكونها شرطا كفى أى متى وأما اذ حيث فلو لا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند تجردهما عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بخلاف فيما يظهر يحصل بها الربط فتدبر ومثل اذ لما الحينية وتسمى الوجودية وهي الى ابطه لوجوده أى وجوده غير بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى الشرط فضاف شرطها وتصب بجوابها كفى القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضى فلا يكون شرطها وجوابها الماضيين عند كثيرين واذا اختار في المعنى كونها بمعنى اذ لا بمعنى حين كقيل وأما نحو فلما نجحهم الى البر فنهزم مقتصد والمذهب عن ابراهيم الروع ومجاهد البصري مجازا فلما جازوا فيهم محذوف أى انفسهم واقسمين وأقبل يجادلنا ولا تناف

الا الى الجمل الفعلية كذا وأما قوله

أقول لعبد الله لهامة أو لنا \* ونحن وادى عبد شمس وهاشم

فعلى حسد وان أحسد من المشركون اسـ مجاز لان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهى أى سقط وشم فعل أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب سيديها أنها حرف وجود لوجود الجمل لها

ومذهب البصر بين أنه لا يجوز ضم المضاف الى جملة فعليه صدرت بمضارع أو الى جملة اسمية الاعراب ولا يجوز البناء الا في ضم المضاف الى جملة فعلية صدرت بماضى هذا حكم ما يضاف الى الجملة جوارزا ولما مضاف اليها وجوبه لا لزوم البناء اليها بحرف في الافتقار الى الجملة بحيث واذا

واذا

وأزعموا اذا اضافة الى

جل الأفعال كهن اذا اعتلى ش أشار في هذا البيت الى ما تقدم ذكره من ان اذا تلزم الاضافة الى الجمل الفعلية ولا تناف الى الجملة الاسمية خلافا للاحقش والكوفيين فلا تقول اجيئك اذا زيد قائم وأما أجيئك اذا زيد قائم فزيد مرفوع

بفعل محذوف وليس من فروع على الابتداء هذا مذهب سيدويه وخالفه الاخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده وزعم السيرافي ان لا خلاف بين سيدويه والاخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد اذا وانما الخلاف بينهما في خبره فسيبويه يوجب أن يكون فعلا والاخفش يجوز أن يكون اسما فيجوز في أحدهما اذا زيد (١٢) فام جعل زيد مبتدأ أعند سيدويه والاخفش ويجوز أحدهما اذا زيد فام عند الاخفش فقط ص

(قوله بفعل محذوف) أي بفسره المذكور ومنه اذا السماء انشقت وأما قوله

اذا باهلي تحته محظية \* له ولده من هذا المذرع

فعل اضمحار كان أي اذا كان باهلي نسبة الى باهله أو زل قبله من قيس وسنظله نسبة الى حظله أكرم قبيلة من تميم والمذرع بذال مجمع من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي شعاعا للكوفيين كما جازوا دخول اداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بالتفرق) أي بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا يكتمل لانهم ما موضوعان ثم كبد المثنى فالشرط والمثلاثه التعريف وافهم اثنين وعدم التفرق (قوله ان للغير الخ) المدي الغاية والوجه والقول بفتح التين الوجهة أي وكذا ذلك المذكور من الخبر والشرط وجهه يصرف اليها فذلك مقرد لفظا مثنى معنى على حد عنوان بين ذلك المذكور من الفاراض أي المسنة والكراي الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر الهمزة والياء معنوا الخبر عن كذا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى القال واجدى بالالف لانه خبر من فروع والياء معنوه الاول وعضد ما معنوه الثاني (قوله أيا) أي شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمر كرتها الى لا لعدم السابغ لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الأجزاء) مجزوم بحذف الياء العطفه على كرتها وفصل بينهما بما يجوز ابواب الشرط لئلا يكونه ليس اجنبيا ولا يرد أن تقديم ابواب على الشرط وهو متوسخ لانه يغتفر في النوائى أقاديس (قوله واخصص بالمعرفة) أي غير ماسبق منعه وهو المفرد المعروف غير المنوى به الاجزاء والاباء داخله على المقصور عليه وأما مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة (قوله والعكس) عطف على المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على أيا فهي مفعولة أي واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالصفة لان العكس لغة تبديل أول الشئ آخره وليس من ادا هنا ويحتمل أن الصفة مستدامة وخبر به بالعكس أي والصفة متبسة بعكس ذلك الحكم أي خسلافه فان العكس قد ينطبق على مطلق التغيير (قوله قطعا) اماسة تصد بمحذوف أي تكمل الاماطة أو حال من الهاء في أي سواء اضمقت نكرة أو معرفة غير ماسبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تنطبق صاحبها في التأنيث الآن يجعل مصدرا ميم أي ذات اطلاق لا اسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منها الفعير المتكلم خلافا للبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كأي الذي يشار به نارا أو أي الكسب أطيب وكذا العطف بالواو كأي زيد وعرو فام (قوله اذا قصدت الاستفهام) الحصر ممنوع فان التكرار أو قصد الاجزاء يأتيان في الموصولة والشرطية أيضا دون الحالية والوصفية وهما وان عملهما عموم قول المصنف وان كرتها الخ لكن خرج منه بقرينة انها لا يضافان لمعرفة أو أصلا أقاديس سم فالشرطية المكررة كأي وابناء بكرهم وذات الاجزاء أي زيد أعجبك أعجبي والموصولة اضر بأي زيد أي عمرو وهو فام واقطع أي زيد وهو قبيح أي الجزء الذي هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أي غير ماسبق منعه (قوله الا الى نكرة) أي مماثلة له وصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول أو معنى فقط كالذي

الاخفش فقط ص

لهم اثنين معرف بلا

تفرق اضمحلتا وكلا ش من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى ككلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاءني كالا رجلين وكلا المرأتين أو معنى دون لفظ نحو جاءني كلاهما وكلاهما معنوه قوله

ان للغير وللشرمدي

وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله لهم اثنين معرف واحترز بقوله بالتفرق من معرف أفعلم اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه كلا ولا فتقول كذا زيد وعرو وجاء وقدا شاذا كقوله

كلاخي وخيلي واجدى عضدا في الثابت والماسم الملمات ص

ولا نصف للمعرفة

أيا وان كرتها فاضف أو تنو الاجزاء واخصص بالمعرفة موصولة أيا بالعكس الصفة وان تكن شرطا واستفهاما

فقط كما كل بها الكلاما ش من الاسماء اللازمة للاضافة معنى أي ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومعنوه قوله

ألا تالون الناس أي واكرم غدا لتفينا كان خيرا واكرما

أو قصدت الاجزاء كقوله أي زيد أحسن أي أي اجزاء زيد أحسن وذلك يجب بالاجزاء فيقال عينه أو أنفه وهذا انما يكون فيما اذا قصدت الاستفهام أو أي تكون استفهامية وشرطية وموصولة وصفية فاما الموصولة فذ كالمصنف انما الاضاف الى المعرفة فتقول أعجبي أيهم فام وز غيرهما اضاف أيضا الى نكرة لكنه قليل نحو أعجبي أي رجلين فاما أو اما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة أو حال من معرفة فلا تضاف الى نكرة نحو مرتب رجل أي رجل ومرتب بى فتي ومنه قول الشاعر

بعده

وأومات أيا حقه ما لم يجز \* فله عينا حجة رافقتي \* وأما الشرطية والاستهامية فيضافان إلى المعرفة وإلى الشكرة مطلقاً أي سواء  
كانا متشدين أو مجعدين أو مفردين إلا المفرد المعرفة فأنهم ما لا يضافان إليه إلا (١٣) الاستهامية فأنهم انضاف إليه كما تقدم ذكره

واعلم أن أيا كان صفة أو حالاً  
فهو ملازمة للاضافة لفظاً ومعنى  
فهي ملازمة لرب رجل أي رجل ويريد  
أي تقي وإن كانت استهامية  
أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة  
للاضافة معني لفظاً نحو أي رجل  
عندك وأي عندك وأي رجل  
تضرب اضرب وأي تضرب اضرب  
ويجزي أيهم عندك وأي عندك  
ونحو أي الرجلين تضرب اضرب  
وأي رجلين تضرب اضرب وأي  
الرجال تضرب اضرب وأي رجال  
تضرب اضرب وأي الرجلين  
عندك وأي الرجل عندك وأي  
رجل وأي رجلين وأي رجال (ص)  
والزوموا إضافة لـن جـر  
ونصب غرض فيها عنهم نذر  
ومع مع في قليل وثقل  
فتح وكسر اسكون يصل  
(ش) من الأسماء الملازمة للاضافة  
لـن ومع فأمالـن فلا ابتداء غاية  
زمان أو مكان وهي مبنية عند  
أكثر العرب لشبهها بالحرف  
في لزوم استعمال واحد وهو  
الطريقة وابتداء الغاية وعدم  
جواز الأخبار بها ولتخرج عن  
الطريقة الأجرها عن وهو الكثير  
فيها ولذلك لم ترد في القرآن الكريم  
اليمين كقوله تعالى وعنا من لنا  
على وقوله تعالى امتد رباً شامدا  
من لـنـه وقيس تعرباً ومنه قراءة  
أبي بكر عن عاصم ليندرباً  
شديداً من لـنـه لكنه أسكن الدال

بعدد وكثرت برجل أي تقي وهي حينئذ الدال على الكمال أي رجل كامل (قوله حتم) هو  
اسم رجل وإيقاقي نصب أي حال منه ومازائدة وفي مضاف إليه (قوله فأنهم ما لا يضافان  
إليه إلخ) قد علمت ما فيه (قوله لـن) كـعـضـد على الأشهر ويقال لـن تجرد لـن كبيد ولـن  
كفلت بكسر التاء ولـن كفل ولـن كفل ولـن كفل ولـن كفل ولـن كفل ولـن كفل ولـن كفل ولـن كفل  
مضمي وجب رد النون فلا يقال لـنـه سم (قوله لـن) فأنـه يـسـان أن عامل الجر هو المضاف  
للاضافة ولا الحرف المقدول أنه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب كـتـفـاء باستفادته من ذلك ومن  
قوله في أعمال المصدر وهو بعد جـر الذي أضـمـفـله وفي اسم الفاعل \* وانصب بذال الأعمال ملوا  
واختص وفي الصفة المشبهة \* فاقربها وانصب وجر وفي أسماء الأفعال \* ويعملان التفض  
مصدرين \* (قوله ومع مع إلخ) الأولى بفتح العين عطف على لـن فهو مفعول ألزموها كما أشار إليه  
الشارح والناسبة بالسكون مبتدأ آخره قليل والجملة مسندة لـن لسان لغة السكون لآخر عن مع  
الأولى لأنه لا يغير لونها الاضافة مع أنه المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أي اللفظ فقط لظاهر  
أو ضمير (قوله ومع) أي الظرفية فهي الملازمة للاضافة بخلاف المعرفة في نحو جازمعا فلازمة  
للحالية على ما سأتق (قوله فلا ابتداء إلخ) عبارة غير مبتدأ غاية زمان إلخ قال الدماميني قسمها  
نفس المبدأ لا الابتداء ومن ثم كانت اسمها بخلاف من ومنذ (قوله وهو الطريقة وابتداء الغاية  
وعدم إلخ) أي أن الثلاثة مجموعها في وقت واحد بخلاف عند فأنهم وان زمت الظرفية  
أوشبهها كلان لا لزوم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جـر من  
عنده ومن لـنـه وحلت عنده لأنه لا فعل لعدم ابتداءه وأيضاً فيجوز وقوع عند فضلة كما مل  
وعده كـز يد عندك والسقر من عند البصرة لا نهـجـر عـجـر ولا يجوز في لـن الا كونها فضلة بقيت  
اسمها بالحرف في الجود حيث لم يمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بلزوم الطريقة أو شبهها  
كما قيل لأن عند كذلك وقيل ثبت اسمها بوضع الحرف في بعض لغاتهم أو بـلـمـاق عليه ومنها  
في أسباب البناء على أخرى عن أبي حيان وكذا الجواب عن سائرهم مع إضافتها فانظره واعلم أن  
لـن تختلف عند في سائرهم عند لا أكثر ولزومها ابتداء الغاية وعدم الأخبار بها كما ذكرنا في أن  
الغالب جـر هاجم ويجوز أفرادها قبل غدة كاسيأتي وتضاف إلى الجمل كقوله  
وتذكر نعماء لـن أنت يافع \* وقوله

صريح غوات رافقهن ورقن \* لـن شب حتى شاب سودا الذوائب  
وهي حينئذ تعحص للزمان كاصرح به الرضي لا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان غير حيث  
كما قاله ابن برهان وهو الحق في النسبة أمور وأما الذي قبل عند مطلقاً حتى في الاعراب كاصرح به  
في المعنى إلا أنها اعتنع جـر هاجم بالحرف وقد مر الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير)  
من غيره ما مر في قوله لـن شب ولـن أنت يافع (قوله لو قيس تعربها) أي تشبهها بعدد أعرابها  
عندهم مخصوص باعتبار المشهور ونحوه كعضد فحرك النون بالاعراب كما في التسهيل والهمع (قوله  
لكنه أسكن الدال إلخ) أي وكسر النون للأعراب ولا ينافيه أن أعراباً أعندهم مخصوص بضم  
الدال لأن هذا السكون عارض للتحقق بدليل اسمها الضم كاصرح به في الهمع وتقول عن  
الشاربي أن كسر النون للتخاص من سكوتهم مع الدال للأعراب (قوله ويحتمل إلخ) أي كما

وأشبهها الضم قال المصنف ويحتمل أن يكون منه قوله تنهض الرعدة في ظهيري \* من لـن الظاهر إلى العصري  
ويجوز ما روي لـن بالاضافة لا العدو فأنهم منه يوهبوا به لـن كقوله



وما زال مهري من بحر الكلب عنهم \* (١٤) لدن غدوة حتى ذنت لغروب وهي منصوبة على التميز وهو اختيار المصنف ولهذا قال

يحتل ان الكسر للساكنين (قوله من بحر الكلب) ظرف مكان متعلق بحذف خبر زال فان قدر من مائة كز جورا كان قياسا او الالفاظ ما في بحر (قوله على التميز) أي للدن لانها اسم لا أول زمن مهم ففسر بغدوة وقته وتميز لغروب الدن على هذا منقطع عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المتبادر من ان الباء لا تله فيبدأ ثم احيى الناصبة لغدوة وفيها انه يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كقيل به تشبيه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى وبضعفه سمع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بالمتنوين الامع آل فان جعلت الباء للمصاحبة صدق باسمها كان (قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلف لدن وغدوة واسم النظم هذا الوجه لبقائه على ما ثبت لها من الاضافة لعله (قوله الجبر) أي باضافة لدن اليها (قوله للدال) أي الغالب في ثبوت نونها من الجبر فالقضي للجبر كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور وبالساكن نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافدوة ليس في محل جر اصلا فهو من المعطف على التوهيم (قوله هروغ كان) أي التامة (قوله للمكان الاصطحاب) أي فقط كز يد مع عرو والله معكم ولذا صرح الاخبار بعن الذات أو وقته فقط بحيث مع العصر وقد تحتملها ما كمال أو جالس زيد مع عرو فانه محتمل لزمان الاجتماع في الاكل أو الجالوس ولما كمله ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأتي لزمان تقرب من آخر نحو ان مع العصر يسر ان مع اليوم أحاه غدا وهي حيث تدل لازمة للنصب على الطريقة وللإضافة وقد ترادف عند فقير بن حنن ص ذهب من معي ومنه قراءة هذا كمن معي يتنوين ذ ك رأى من عندي وقد تفرعن الاضافة فتدلاهما وتصب على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقيل كثيرا وقيل كونهما ظرفا محذورا كالأزديان أو الزيدون معا فاصله مع فعل به فكأن وأعرابه مقدّر على الاتف اخذتة عند المصنف ومذهب الخليل ان فتيحة اعراب وليس قدروا واختاره أبو جهمان وعلى الاول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما بدافا قصة فيها وغالب الاسماء تام فيها ما لا اقسام أربعة وما ذ كمن ان معا معني جميعا هو ما قاله المصنف وما لاله في المعنى وقرئ بينهما نعلبان معا تدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا ورده على امرئ النيس \* مكر من مقبل مدبر معا \* اذوق الكرو والاقبال غيرة وقت الذر والادبار الا أن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله ففتح اعراب) أي لشبهها بغيره في وقوعها خبرا وحالا وصفته موصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر قوله سم عن المصنف اه صبان ولنظر ما هذا التعليل مع ان اعراب الاسماء لا يحتاج لعله ولوسلم فالتعليل بالزوم الاضافة المعارضة لشبهه الحرف الا في أولي فتأمل (قوله فربني الخ) المراد به الياس النساخر أو المال ولما بكسر اللام أي وقتا بعد وقت والبيت الجبر يردح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قبل لجودها بالزوم الطريقة وقيل تضمنتها معنى المصاحبة وإن لم يوضع لسرف (قوله فالتى نصب الخ) ظاهره ان كلام المصنف على التوزيع والاقرب فنه ان الوجهين للساكنة فاتخذ طلبا للغة والكسر على أصل التخلف وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة ولان فتح اعراب مرذ كره في قوله ومع كره ثانيا تكرار (قوله واضم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناءه وحال من المفعول وهو غير مؤمن فاعل انضم بعلبه فتدازع وهو واضم في غير لانه معني بانيان وكذا يقال في قوله وأعرابا نوصا الخ ونزل قال وغير واضمه اذ اعتمد ما الخ فاذا نزل بها للضافة لعلها معني لدن الا أن يقال لا يجر حواز قطعها لفظا ومعنى بقوله (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيه ما في حسب سكاية لخالية

\* ونصب غدوة بها عنهم ندر \* وقيل هي خبر لكان المحذوفة والتقدير لدن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجبر وهو القياس ونصبها نادري القياس فلعل عطفت على غدوة المنصوبة ببعيد لدن جاز النصب عطفا على المانظ والجبر مراعاة للاصل فتدول لدن غدوة وعشبة وعشبة ذكر ذلك الاخش وحكي الكوفيون رفع غدوة بعد لدن وهو مرفوع كان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جالس زيد مع عرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معربة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فربني منكم وعروا معكم وان كانت زيارتكم لاما وزعم سيمويه ان تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل فتح وهي المشهور وتسكن وهي لغة ربعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم ان الساكنة العين حرف واذي الخاس الاجتماع على ذلك وهو فاسد فان سيمويه زعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان اولها مقترن اعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهو لغة ربعة فان ولها ساكن فالذي نصبها على الطريقة يتيق فتحها فيقول مع ابنتك والذي ينصب على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنتك (ص)

واضم بناءه عن عمد ما له أضغف بناي باماعدا

للمضاف اليه والاعراب مع التوسين قصد حفظه وايس فيها ما وجب تركه وأما الباقى فيعتن فيه ترك التوسين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهى اما عطف على قبل يحذف العاطف في بعضها أو تبدأت حذف خبرها لانه لا عطفها (قوله وأعرابها نصيا) أى أوجز ابن واقتصر على نصب لانه عمل الظروف (قوله وما من بعد فقد ر) دخل فيه غيرك كما بعد قيل في قوله قبل كغير يجوز اعراب انصبا كسألى لكانه المست ظرفا بمعنى ان يراد بقوله انصبا ما نصب الظرف وغيره (قوله وهى غير) أى اذ وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه خورا لا احوال الاربعة تشرط بذلك كقبضت عشرة ثوبس غيرهما ويجوز ليس غير البناء على الضم لسمية معنى المضاف اليه لانها كقيل في الابهام كما قاله المبروج له الاخفش ضم اعراب وتوسين لسمية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعهما عن الاضافة ثم اسألى كل فني اسم ليس والخبر محذوف أى ليس غيرهما عوضا وهى الخبر على الاول محل نصب والام محذوف أى ليس المقبوض غيرهما ويجوز قليا نصها على الخبر بمنونة لقطعهما عن الاضافة وبلا توسين لسمية اللفظ كافي التوضيح لانها حينئذ فصح بناء لضافتها الابهام لان حذفه يضعف عن تأثير البناء ويجوز حذف ايضا بعد لا كما حقيقه في القاموس ورد على من جعله خطابا معاه في قوله

وأعربوا نصيبا داما نكرا  
 قلا واما من بعده قد ذكرا  
 (ش) هذه الأسماء المذكرة وهى  
 غيرة قبل وبعد وحسب وأول

جوابه تجو أعده فربنا \* لعن عمل أسلفت لأعير تسئل  
وحينئذ يقبض على الضم في محل نصب على أنها اسم لاوا الخبر مخدوف ويجوز فتحها فإن قطعت  
عن الإضافة للفظا ومعنى كانت فتحة ثمانية كفتحة لا رسل وان توى لفظ المضاف إليه فتحة عراب  
لاضافته أو قد رافان قد ردت لأعماله كانس تعين فصحها اسماء لها فان توى معنى المضاف إليه كان ضم  
بهاء وانظفه فأعراب كما إذا ثبت قطعها عن الإضافة رأسا فقدر (قوله وحسب) اعلم أن لها  
استعمالين كافي التوضيح وغيره أحدهما المضافة للفظا فنكون معرفة بمعنى كافي اسم فاعل  
لا تعرف بالاضافة فتارة تعطى حكم المشتقات مثل المعناه فنكون وصفا لشكره وتارة لا معرفة  
كروث رجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامع منظر الانظها  
فتقع مبتدأ وخبر في الجمال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله  
وهو يدين رضى على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لأن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال  
انما هو الثاني قطعها عن الإضافة للفظا فتشرب بمعنى التي زيادة على معناها الأصلي فتكون  
معنى لا غير وتبنى على الضم أبدا وتلزم الوضعية كرايت رجلا حسبأ والحالبة كهذا زيد بحسب  
أى حسبي أو حسبك أى كفى عن طلب غيره أو الاستدانة كتقبض عشرة بحسب قال الشاعر زائدة  
الترين اللفظو بحسب مبتدأ حذف خبره أى تحسبي ذلك أو عكسه أى فذلك حسبي وهذا أولى  
لأنها منكرة كما مر فخير بها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحديثه في كلام المصنف  
والشراح منسقد لان قوله وأعر فأنصبا الخ يقتضى أن يقال فيها بحسب بالتسوية لفظها عن  
الإضافة للفظا ومعنى كما هو المراد بقوله إذا ما نكرع اعلم سبع ولا وجه له في القياس وأيضاً قوله  
نكرع يقتضى محققه وانه انما عند اضافة اللفظا وهو معنى معرفة كغيرها مع أنها نكرع وتاء الملمات  
الأن يحذف قوله وما من بعده فقد كرا على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على  
الاتية فأقاده للمصرح (قوله واول) العجيب أن أصله وأل بنو ابن هزم تين بدليل جمعه على أوائل  
قلت الهمة الثانية أو وأل أغر وقيل أصله وأل لم يزد بعد أو ابن قلت الهمة أو وأل أو وأل أو  
هزمة وكان حقه حينئذ أن يجمع على أوائل لكنهم استندوا بنو ابن أو أول النكامة أو له اسم ثلاث  
قارة تردا ما معنى مبتدأ للشيء نحو ماله أول ولا آخر وتارة رد وصفا معنى سابق نحو اقضه عاما

أولاً بالنون لأنه قد يؤتى بالهاء ووزن أفعل لا يمنع من الصرف إلا إذا لم تلحقه التاء كما سأتى  
وتارة بمعنى أسبق فتلحقه من وينع الصرف لا وصفة ووزن الفعل الجعده من التاء كهذا أول من  
هذين وهل هو حذفت أفعل تنضيل لأفعل لمن لفظه أو جار مجراه في جعده من التاء وتلحقه  
خلاف وتارة ترد ظرفاً كرايت الهلال أول الناس أى قباهم قال ابن هشام وهذا هو الذى يبنى على  
الضم لقطعه عن الإضافة قاله يس اه صبان بزادة قوله ودون هو اسم بالمكان الذى أى  
الأقرب من مكان المضاف إليه كجئت دون زيد أى قرب سامن مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في  
المكان المقضول ثم في الرتبة المقضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فاضلاً ثم  
في مطلق تجاورش أى شئ كجئت بزى الأكرام دون الأهانة وأكرمت زيد دون عمرو (قوله  
ويشك وتماثل) مثله في التوضيح والهمع وغيرهما وخالف الرضى فنع قطعهما عن الإضافة  
مبني على الضم أو معربين بالنون (قوله وعمل) أعلم أنهما بمعنى فوق ووافقهما في البناء  
على الضم لئلا معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الأعراب منونة لقطعهما عن الإضافة  
أصلابان أى رديهما على مجهول كقوله \* كجود صخر حطه السيل من عل \* بكسر اللام أى من  
شئ عال بقية النون ~~لكن~~ تلهو لئلا يثبت لفظ المضاف اليه كما قبل لأن المضاف  
اليه لا يحذف ويؤى لفظه أو معناه إلا إذا علم كالمعروف وهما ليس كذلك لأنهما من أى شئ حال  
لأعولن بخصوصه وتخالفاً في أنها لا تستعمل في الجرورية وعن ولومعربة ولا يجوز نصبها وفي أنها  
لا تضاف لفظاً أصلاً وأما قوله

يارب يوم لى لأظله \* أرمض من تحت وأضحي من عله

قاله أرمضه لاسكت بدل بنائه على الضم إلا وجهه لو كان مضافاً ولا يقال لى لأضحيته إلى الضمير  
المبني لأنه كان يجب فتحه كما هو وهذا مضموم وحذفت أظله بفتحها جعلها في عدد هذه الأسماء من  
أنها تضاف لفظاً وأنه يجوز نصبها قال الموضح ما ظن شيئاً منها موقوعاً وأما قول الصراح يقال  
أيتهم من عل الدار بالاضافة فهو كالى شرح الشذو وروى يجب بجامر عن المصريح (قوله ومن قبل  
نادى الخ) يجوز قبل بالنون أى ومن قبل ذلك وقرينة مقول نادى بقول بالنون ويجوز باضافة  
مولى اليه وللمفعول محذوف أى نادى كل صاحب قرينة قرأته ومولى الثانى مفعول عطفت  
والعوادى فاعله والمراد بها الأمور المقتضية للعطف من المروءة والصدقة ونحوهما (قوله من قبل  
ومن بعد) بالنون قرأته (قوله أعص) بفتح الهمزة والغين المعجمة مضارع غص من باب فرح  
إذا وثق في حلقة الماء ونحوه وجا في لغة بضم الغين من باب قتل وقال أعصمه متعدياً بالهمزة  
فعل يهذب يكون أعص بضم ففتح مبنياً للمفعول والفتحة العذب ويرى بده الحميم أى البارد  
ويطلق أيضاً على الحار فهو من الأضداد (قوله ونوى معناه) اشتد أن المراد بذلك أن نوى معنى  
الإضافة وهى النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلاً وذلك المعنى هو نسبة البعيدة إلى خصوص  
زيد وأما لفظه فهى أن يكون لفظ المضاف إليه ملحوظاً ومقدراً في نظام الكلام كائناً  
باعتراضه بان معنى الإضافة لا يتحقق إلا بمجدوع المتضابقين لأنه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه  
بالمضاف اليه قال الأمازى في حوائى الشذو وعلى أنها ليست معنى الماصدق المضاف اليه كما هو  
المراد ثم يقال ما الدليل على أن النوى لثاني هذه الحالة المعنى وفي تلك الالفاظ أى الذى يحظر بالبال اليه  
عند الحذف لا ينوى إلا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الأعراب والنساء على حذف يوم إذا أضيف  
للجملة \* ويقوى أنه لم يوجدها سبب من فضالها بل يقولون علمت ترضى معنى الحرف من التسمية  
الجزئية مع أن بعدهم لم تستعمل في ذلك كما سيعمل من فى الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير

ودون والجهات الست وهى خلفك  
وامامك وتحتك وفوقك ويمينك  
وشمالك وعلمها أربعة أحوال  
تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها  
فتعرب إذا أضيفت لفظاً نحو قبضت  
درهما الأخر وجهت من قبل زيد  
أوحذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ  
كقوله

ومن قبل نادى كل وفى قرابة

فأعطفت مولى علمه العواطف

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف

لفظاً ولا تنون إلا إذا حذف ما تضاف

اليه ولم يزل لفظه ولا معناه فتكون

حذفت تارة ومنه قرأتين قرأته

الأمر من قبل ومن بعد يجوز قبل

وبعد وتويزهما أو كقوله

فساغنى الشراب وكنت قبل

أ كاد أعص بالماء الفرات

وهذه الأحوال الثلاثة التى تعرب

فيها وأما الحالة الرابعة التى تبنى فيها

فهى إذا حذف ما تضاف اليه

ونوى معناه

ذلك مما ساقى هنا ولا يخفى فاقبه اه وقال النصاب الذي يظهر ان المراد بنية المعنى ان يلاحظ  
 المضاف اليه معبر عنه بأي عبارة كانت بخصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف بنية المضاف فانه  
 يكون ملاحظا بعينه ومشدرا كائنا ما كانت اللفظ مع بنية المعنى الاعراب لضعفها  
 بخلافها مع بنية اللفظ فهي قوة لبنة اللفظ انضاف اليه اه وفيه ان ضعف الضافة بنية المعنى  
 وان لم تقض الاعراب فلا تقضى البناء الذي هو المراد والاعراب اصل في الائمة فلا يحتاج  
 لمقتضى ولا يزال عنها الا بوجوب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر وجوب البنية وليس له  
 تطبيق عمل عليه بخلاف الاوجه الالمانية فتأمل والجواب عن الاول ان الضافة وان كانت  
 نسبة بين المتضامين لكن خصصم الثاني لانه العدة في افاضته الا انك اذا قلت وبعد سكت كانت  
 البعدية ككلمة تشغل بعديته زيد وغيره فاجاب البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن  
 المضاف اليه فتوابعهم وشويعته أي المعنى المتحصل والمعين به فاضافة المعنى له لا دلالة بنية  
 وانما خص بناؤه هذه الحالة لانه معنى جزئي لا يستعمل باللفظ ومبني فقه ان يؤتى بالحرف وقد  
 أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبه بالحرف في المعنى وهذا معنى قولهم لتضعه معنى الضافة أي  
 لا فادته معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعدهم لا لم تستعمل فيها كاستعمال من في  
 الشرط لان البناء العارض بكيفية أي سبب أو لا يعلما أي بالمضاف وحده واستغنى به عن  
 المضاف اليه صار مشبه بالحرف الجواب في الاستغناء عنه بعدة في ثم يسمونها التعاليم لانها  
 صارت غاية أي آخر في النطق بعد الحذف وأما بنية اللفظ فلم يؤد معنى الضافة بالمضاف وحده  
 بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام وقد قدر فلم يبين ويقال الدليل على بنية المعنى في تلك الحالة سماعه  
 متبعا بلا موجب فاحتج الى ان التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف في تحصيلها وتوابعها كما قالوا  
 في نحو عمران الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان في ذلك مقنعان يكفي  
 في التفرقة بين حالتى البناء والاعراب وأما الاختصار على حالة واحدة يجوز فيها الاعراب والبناء  
 فهو وان كان خالفا عن التكلف لكنه مخالف لاجماعهم فبان على تعدد الحالتين وان حالة  
 البناء لا يجوز فيها الاعراب والعكس قد بقره الله أعلم (قوله فانه تبنى) أي لما مر من تضمنه معنى  
 الضافة أو شبهها بالحرف الجواب أولشبهها بالحرف في الجود بلزومها المستعملا واحدا وهو  
 الظرفية غالبا وعدم التسمية بالجمع ولا فقارها للمضاف اليه وان كان مقدر لان هذا البناء  
 عارض بكنهه أي شئ يخفى بخلاف البناء الاصل فلا بد فيه من الاقتضار للجملة وانما أعربت عند ذكر  
 مضاف اليه أو بنية اللفظ مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا أو تقديرا وحرك للدلالة على  
 طر البناء وكانت ضمة جبرا لقوان اعرابها باقوى الحركات أو لتسوية في الحركات اذ في حالة  
 اعرابها لا تقصم بل تصب أو يجزى فقط لكن نقل المصرى على الاخرية وغيره مجوزا لرفع على  
 الاشد في بعد اذ اقطعت عن الضافة أصلا فقال أما بعد فكان كذلك والسويع لا ابتداء  
 بالسكر حيث دل الوصف المعنوي ولا انطى بخلاف أى اما تبنى تال للزمن السابق فكان نفسه كذا  
 وهذا الوجه مع بعده يمكن جوه مع عدم القطع أيضا (قوله أدب) من القيب وهو دقة الخصر  
 يصف قوسا بانه ضامر البطن عريض الظهر وقوله لمن على أى من علوه وهو طوره (قوله من أول)  
 أى من أول غيره أى من قبله (قوله اعراب ما لا يصرف) لا يتاقيه ان الكلام في أول التي هي  
 ظرف بمعنى قبل لاني التي هي وصف بمعنى أسبق لانه كز القبح استطراد التعميم محاكاة الفارسي  
 وامل المعنى حينئذ ابدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله باقى خلت الخ) أى بالبدليل ولورجنا  
 جرو الخ (قوله لقيام قرينة) أى تدفع اللبس فلا يجوز جافى زيد تريد غلام زيد لحصول اللبس

دون لفظه فانها تبنى حينئذ على  
 الضم نحو الله الامر من قبل ومن  
 بعد وقوله أقرب من تحت عريض  
 من عمل وحكى الفارسي ابدأ  
 بذا من أول بضم اللام وفتحها  
 وكسرها فالضم على البناء لبنة  
 المضاف اليه معنى والفتح على  
 الاعراب لعدم بنية المضاف اليه  
 لفظا ومعنى واعرابها اعراب  
 ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل  
 والكسر على بنية المضاف اللفظا  
 فقول المصنف واضمه بناء البيت  
 اشارة الى الحالة التي تبنى فيها وهي  
 الرابعة وقوله ناويا ماعدا مراده  
 أنك تبنيها على الضم اذا حذف  
 ما نضاف اليه وتوابعه معنى اللفظا  
 وأشار بقوله واعربوا نصبا الى  
 الحالة الثالثة وهي ما اذا حذف  
 المضاف اليه لم ينول لفظه ولا معناه  
 فانها تكون حينئذ معربة وقوله  
 نصبا معناه انها تصب اذ لم يدخل  
 عليها جارفان دخل عليها جارت  
 نحو من قبل ومن بعد ولم يتعرض  
 للعالمين السابقين أعنى الاولى  
 والثانية لان حكمهما مظاهر  
 معلوم من أول الباب وهو الاعراب  
 وسقوط التوابع كما تقدم (ص)  
 وما يلي المضاف باقى خلفا  
 عندي الاعراب اذا ما حذفها  
 (ش) يحذف المضاف لقيام قرينة  
 تدل عليه وقيل المضاف اليه  
 مضافه

فيعرب بأعرابه كقوله تعالى وأشر بواقي قلوبهم الجبل بكفرهم أي حب الجبل وكقوله تعالى وجاء ربك أي أمر ربك حذف المضاف وهو حب وأمر وأعرب المضاف اليه وهو الجبل وربك بأعرابه (ص) وربما جروا الذي أبقوا كما \* قد كان قبل حذف ما تقدمه لكن بشرط أن يكون ما حذف \* مما لا يملكه قد عطف قد يحذف المضاف ويبيح المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا يملكه (١٨) قد عطف كقول الشاعر كل امرئ يتحسبن امرأ \* وناروقد بالليل نارا

والتقدير وكل نار يحذف كل وبقي المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشروط موجودة وهو العطف على عامل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبيح المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مما لا يملكه بل بمقابلته كقوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد الآخرة ومنهم من يقدره والله يريد عرض الآخرة فتكون المحذوف على هذا مما لا يملكه بظهوره والاول وأولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للأضاح (ص)

ويحذف الثاني فيبيح الاول

كقوله اذابه يتصل بشرط عطف وإضافة الى

مثل الذي له أضنت الاول

(ش) يحذف المضاف اليه ويبيح

المضاف كقوله لو كان مضافا

فيحذف تنوينه وأكثريما يكون

ذلك اذا عطف على المضاف اسم

مضاف الى مثل المحذوف من

الاسم الاول كقوله لم يقطع الله يد

ورجل من قالها التقدير قطع الله

يد من قالها ورجل من قالها حذف

ما أضف اليه يد وهو من قالها

بخلاف أمثلة الشارح فان القرينة فيها السجالة قيام الحكم بالمدح كور ولا بد من صلاحية الشاقي لأعراب الاول فلا يحذف المضاف اليه لانه لا يملكه لأعرابه \* (تنبيه) قد يحذف مضافا فان كثرة فيقوم الاخير مقام الاول نحو وتجعلون رزقكم أي رزقكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكروا رزقكم تكذبونكم فكان قاب قوسين أي فكان مقدرا مسافة قوسيه قاب قوسين كما قدره الخمشري بناء على تفسير القاب بالتقدير فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتج المصنف على أن يحذف آخر الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه فيسئل في الآية قلب أي مثل قاب قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله بأعرابه) مثله باقي أحكامه لانه يختلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكثير وغير ذلك كما بينه الاشعري (قوله وربما جروا) أي استنداموا جروهم (قوله كما قد كان) أي كالجاء الذي قد كان والمغايرة بين المشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب لا الذات أو نساء على ان العرض لا ياتي زمانين ووجه الشبه كون كل من الجزأين أثر للمضاف ودفع ذلك توهم انه جر جديد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توعد مضارع صله توعد (قوله حذف كل الخ) وانما لم يعطف نارا الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبن لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عند س ما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبن (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للتقياس من جهة ان المضاف بغض المعطوف وهو الجلالة لا يعطوف وحده قبل ومن جهة فصل العاطف من الجور بغير لام ان شرط الحذف اتصاله به كالبسائط وفصله منه بلا كقوله

ولم أره مثل الخير بتركه الفتى \* ولا الشرا بآتيه امرؤ وهو طائع

أي ولا مثل الشر ونحو ما كل سودا خفمة ولا يسا خفمة أي ولا كل يسا خفمة لكن نقل سم عن الاكثرين من عدم اشتراط ذلك (قوله والاول اولى) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثيرا ما يجعل على مقابله (قوله كقوله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبيح الاول كقوله كقوله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلي في أيمان أبرح \* بمنى أو أحسن من شمس الضحى

وقد ترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أي برزة غزو ناع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو غنائى بفتح الاء بلا تنوين أي غنائى غزوات (قوله سهل برحزنها) بدلان من الارضين والحزن بفتح الهمزة وسكون الزاى ضد السهل وينطت أي تعلقت وفي عرى الاكمال استعارة بالكناية وتخييل وتخييل ترشيع (قوله ومن قبل ذلك) وقبل

لدلالة ما أضف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل ورحزنها فنطت عرى الآمال بالزارع والضرع الاول التقدير سهلها ورحزنها محذوف ما أضف اليه سهل لدلالة ما أضف اليه من عليه هذا تقدير كلام المصنف وقد فعل ذلك وان لم يعطف مضافا الى مثل المحذوف الى الاول كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة \* فاعطفت مولى عليه العواطف محذوف ما أضف اليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافا لم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومنه قوله اقمعن قراشردوا

فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من أن الحذف من الأول وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرود ومذهب سيبويه أن الأصل قطع الله يدمن قالها أو رجل من قالها لحذف ما أضيف إليه رجل فصار قطع الله يدمن قالها أو رجل ثم أقيم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يدمن والمضاف إليه الذي هو من قالها فصار (١٩) قطع الله يدمن ورجل من قالها فاعلى هذا يكون

المحذوف من الثاني لأن الأول وعلى مذهب المبرود بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند القراء يكون اللاحق مضافين إلى من قالها ولا حذف في الكلام لأن الأول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب  
مفعولا أو ظرفا أو جزوا لم يعب  
فصل عين واضطرار ووجدا

باجني أو رعت أو بدا  
(ش) أجاز المصنفان بفصل في  
الاختيار بين المضاف الذي هو

شبه الفعل والمراد به المصدر واسم  
الفاعل والمضاف إليه ما نصبه  
المضاف من مفعول أو ظرف  
أو شبه فئال ما فصل فيه

بين ما قبله والمضاف قوله تعالى  
وكذلك زين لكثير من المشركين  
قتل أولادهم شركا ثم في قراءة ابن  
عاصم نصب أولاد وجر الشركاء

ومثال ما فصل فيه بين المضاف  
والمضاف إليه بطرف نصبه  
المضاف الذي هو مصدر ما حكى  
عن بعض من يوفق بعينه ترك

يوما لنفسك وهو أحاسي الهاف  
رداها ومثال ما فصل فيه بين  
المضاف والمضاف إليه مفعول  
المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة

بعض السلف فلا تحسبن الله تخلفا  
وعنده رسول نصب وعنده وجر رسله  
ومثال الفصل بشبه الظرف قوله  
صلى الله عليه وسلم في حديث أبي

الأصل ومن قبل حذف المياء وبقت الكسرة دلالة على أنها فلا شاهد فيه لأن حذف ما المصنوع  
جاءت كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالنظم بلا تنوين مع كسر الهاء وهي  
قراءة ابن محيصن ولا مهملة أو عامله كائس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على علمها كن مع ضم  
إلى ما فإن قدرت الفتحة أعربا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند القراء الخ) خصه القراء  
بما كثير اصطلاحا ما في ذلك كالدنو والرجل والصف والربع وقبل وبعد حذف كان العادل في  
المضاف إليه شيء واحد فلا بد أن يوردها على معنى معمول واحد بخلاف تخورات دار وغلام زيد  
فيتبع لعدم الاصطلاح (قوله فصل مضاف) مفعول باجر وهو مصدر مضاف لمفعوله وشبه فعل  
بالجر فربعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعول لا حال  
من ما أو من ضمير المحذوف أي أجز أن بفصل المضاف المشابه للعمل منصوبه حال كونه مفعولا  
للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل عين) نائب فاعل يعب (قوله باجني) متعلق بمحذوف حال من ضمير  
وجدا أي وجدا المضاف مفعولا باجني بالضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجدا على رجوعه للفعل  
لأن ضمير المصدر لا يعمل عند من قاله إلا بأزواجه أو ما استمر (قوله أجاز المصنف) أي تعبا  
للكوتين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا ولما تبعهم الزنجشري رد قراءة ابن عاصم  
الآتية مع نواتها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف إليه ضمير اللاحق لا يفصل من عامله  
(قوله من مفعول به) أي غير جلة فلا يجوز أن يعين قول زيد منطلقا عمرو وجبر عمرو وورقة زيد وتردد  
سم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطول مع أن المتضايقين كالشيء الواحد  
(قوله قتل أولادهم) رفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف إلى شركا من إضافة المصدر إلى المفعول  
باعتبار ما أمرهم به وأولادهم مفعول فصل به بين المتضايقين وحسن ذلك كونه فاعلا غير باجني من  
المضاف ورتبه التأخر عن المضاف إليه الفاعل فلا يعقبه لكونه في غير مخرج ولا يفسد شكره  
الفصل بالرفع اختيار التمكن في موضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس ينظم ويومناظر فترك فصله  
من فاعله وهو نفس المضاف إليه ومفعوله محذوف أي ترك لنفسك شأنه مع هواها يوما ويحتمل  
أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي ترك لنفسك وهو مبتدأ أخبره به (قوله نصب وعنده)  
هو المفعول الثاني الخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الأول المضاف إليه وهو رسله  
(قوله تاركوني صاحبي) أي قاترا كوماتصاف صاحبي بدليل النون منه وقد فصل بينهما بالجار  
والجور وقال الدماميني ويحتمل أن حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاريه من  
أحد لا للاضافة (قوله بالقسم) زاد في الكفاية بما يفصل به اختيارا أما قوله  
هما خطنا أما اسار ومئة \* وأما دم والقتل بالجر أجدر  
أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطنا أسرا أو قتل والخطبة بالنظم الأصل لكن المضاف  
في هذا القسم ليس مشبها للفعل فحذفه عدم اشتراط ذلك فيها فقام (قوله باجني) المراد به  
معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كإمالة أو مفعولا كقول جرير  
نسيت أمينا حاندي المسواك ربقها \* كما تضمن ما المزنة الرصف

الرداء هل أنتم تاركوني صاحبي وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ وجاء الفصل أيضا للاختيار بالقسم حكى الكسائي هذا غلام  
ولقنه زيد ولهذا قال المصنف ولم يعب فصل عين وأشار بقوله واضطرار ووجدا إلى أنه قد وجد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة  
باجني من المضاف ونعت المضاف وبالنداء فئال الاجني قوله

أى نسق المسؤال ندى ريقتم والامتيح الاستياع فهو ما طرف أى وقت امتياع أو مال اى  
مناحة والرصف حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيره وأفعلا لغيره  
كقوله أنجب أيام والداه \* إذ خلده نعيم ما نجل

أى أنجب والداه أيام اذ خلده ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما مر الا انه  
اسهل من الفاعل الاجنبى كقوله

نرى اسم الموت تصمى ولا تمى \* ولا تزعوى عن نقض اهواؤنا العزم

وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب \* ولا عذنا قهر وجد صب  
برقع اهواؤنا وجد وجد العزم وصب ومنه غير ذلك (قوله كما خاط الخ) مامصدرية هي  
وصلها خبر عن محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أى بين حروف الكتابة  
وزيل بفتح الهمزة أى يباعدينها والجملة مضافة بهودى فالغدير فى الفعلين له (قوله تجوت الخ) قاله  
معارو يحن ثلاثين ثلاثين الخوارج على قتله وقتل على وعمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهم

فصروا سبعون وهم ونواعد والسبع عشرة ذلته من رضان فلما خرج على كرم الله وجهه  
لصلاة الغدير ثم بعد الرجاء من الجهم المرادى نسبة الى مراد بفتح الميم قبيلة باليمن على ضاعه  
ثم حمل على الناس بسيفه فأفرحوه وقلاد المعيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه بضرب به الأرض  
بخصب وحى مات الإمام على بعد يومين قتلوه وأمامه عاوى وقضيه صاحبه فاصاب أوراكه

وكان حينما قطع منه عرق الكعك فلم يوالده بعد ذلك وأما عر فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج  
للمصلاة وأتاب رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فضر به الرجل قتله فلما أخذوا معهم فخطبوا  
عمر بن الامارة قال أو ما قتلت عرا قالوا بل خارجة قال أردت عرا وأراد الله خارجة فقتله عرو وفى  
ذلك يقول الشاعر

ولمها اذ فدت عرا بخارجة \* فدت عليا بن ثناء من البشر

(قوله الاصل الخ) أى فصل فيه بين المضاف وهو أئى والمضاف اليه وهو طالب بعث المضاف وهو  
شيخ الاطاع وفيه انه ليس لغتنا نفس المضاف بل مجموع المتضامين لان العلم مر كبمنهم الكن  
لما كانت سمعة فى الاعراب انما هي للامزج الاول جعل لغتنا له (قوله وفانى كعب الخ) قاله مجير  
بالجيم مصغرا أخوك كعب بن زهير صاحب بيت سعد بن جبر بن كعبا على الاسلام لأنه أسلم قبله (قوله  
كان برزون الخ) قال ابن هشام يحتل أن أبا مضاف اليه على لقمة من يلزمه الألف وزيد بن سلمه  
فلا شاهد فيه والله أعلم

\*(المضاف الى يا المتكلم)\*

أفردم بالذكر لانه أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المتفوص  
والمقصود تقريره بتمتله لالتحوظ فيه فانه كان صحيح هنا وان كان المغتال شبهه (قوله أو بك كاشين) فى  
حيز التنى كذا فى قوله أى اذ لم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فذى) مبتدأ أول وجميعها  
ثان والباء ثالث وفتحها رابع وبعد الباء ضم حال من الباء أى بعد هذه المذكورات أو متعلق  
باحتمدى بضم التاء ماض مجهول أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن السامر بطلانها  
من فتحها والجملة خبر عن جمعها والربط محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان  
جعل جميعها تاء كيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق المقابلة ان يقول فذى جميعها استكون آخرها  
احتذى لان كلامه أو لاقى آخر المضاف لاقى حال الباء فكيف كفى بقوله وتذم اليه وقوله وألقا

كما خطا الكتاب بكف يوما

يهودى بقارب أو بريل

ففضل يومين كف ويهوى

وهو أجنى من كف لانه معمول

لخط ومثال التعت قوله

تجوت وقد بل المرادى سيفه

من ابن أبى شيخ الاطاع طالب

الاصل من ابن أبى طالب شيخ

الاطاع وقوله

ولئن حلفت على يدك لاحلفن

بين اصدق من عينك مقسم

الاصل بين مقسم اصدق من

عينك ومثال التذام قوله

وفاق كعب مجير من ذلك من

تجمل تماكة واختلافى سقرا

وقوله

كان برزون أنا عصام

زيد جاردى بالجمام

الاصل وفاق مجير يا كعب وكان

برزون زيدا أنا عصام (ص)

\*(المضاف الى يا المتكلم)\*

آخر ما وصف لنا كذا اذا

لم يك معتلا كرام وقذا

اوبك كاشين وزيد بن فذى

جميعها اليا بعد فتحها احتذى

وتدغم الباقية وتلوا وان \* ما قبل واو وضم فا كسر ميم \* وألفا سلم وفي المقصور عن \* هذيل انقلابا ميا حسن

(ش) بكسر آخر المضاف الى الباء المتكلم ان لم يكن مقصورا ولا منقوصا ولا منثني ولا مجعوا جامع سلامة لئلا كركم المقرد وجي التكسير  
الصحيح وجع السلامة للمؤنث والمعتل الجاري مجرى الصحيح فهو غلاي وغلاي في وقتياني ونظي ودلوي وان كان معطلا فاما ان يكون  
مقصورا او منقوصا ان كان منقوصا او منثني او في الباء المتكلم ففتح باء المتكلم فتقول قاضي رفعا ونصبا وجرأ وكذلك فتقول في المنثني  
وجع المذكر السالم في حالتي الجر والنصب فتقول رأيت غلاي وزيدى ومررت (٢٤) بغلاي وزيدى والاصل بغلامين لي وزيد بن

لي خذفت اللام والنون للاضافة  
ثم ادغمت الباء وفتحت باء المتكلم  
واما جمع المذكر السالم في حالة  
الرفع فتقول فيه أيضا جازي  
كما تقول في حالة الجر والنصب  
والاصل زيدى فاجتمعت الواو  
والياء وسقت احداهما بالساكن  
فقلت الواو يا ثم قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء فصار  
اللفظ زيدى واما المنثني في حالة  
الرفع فتسلم ألفه وتفتح باء المتكلم  
بعده فتقول زيداي وغلاماي  
عند جميع العرب واما المقصور  
فالمشهور في لغة العرب جعله  
كلمتي المرفوع فتقول عصاي  
وقاي وهذا قبل انقلاب الياء

وتدغم فياء المتكلم وتفتح ياء  
المتكلم بعده فتقول عصي ومنه  
قوله  
سبعة واهوى واعتقوا الهواهم  
فتضموا ولكل جنب مصرع  
فال حاصل ان باء المتكلم تفتح مع  
المنقوص كقاضي والمقصور  
كعصاي والمنثني كغلاماي رفعا  
وغلاي جرأ ونصبا وجمع المذكر  
السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرأ

وهذا معني قوله فتني جمعها الياء  
بعده فتحت اخذني وأشار بقوله  
سبعة واهوى واعتقوا الهواهم  
فتضموا ولكل جنب مصرع  
فال حاصل ان باء المتكلم تفتح مع  
المنقوص كقاضي والمقصور  
كعصاي والمنثني كغلاماي رفعا  
وغلاي جرأ ونصبا وجمع المذكر  
السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرأ

وهذا معني قوله فتني جمعها الياء  
بعده فتحت اخذني وأشار بقوله  
سبعة واهوى واعتقوا الهواهم  
فتضموا ولكل جنب مصرع  
فال حاصل ان باء المتكلم تفتح مع  
المنقوص كقاضي والمقصور  
كعصاي والمنثني كغلاماي رفعا  
وغلاي جرأ ونصبا وجمع المذكر  
السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرأ

وهذا معني قوله فتني جمعها الياء  
بعده فتحت اخذني وأشار بقوله  
سبعة واهوى واعتقوا الهواهم  
فتضموا ولكل جنب مصرع  
فال حاصل ان باء المتكلم تفتح مع  
المنقوص كقاضي والمقصور  
كعصاي والمنثني كغلاماي رفعا  
وغلاي جرأ ونصبا وجمع المذكر  
السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرأ

وهذا معني قوله فتني جمعها الياء  
بعده فتحت اخذني وأشار بقوله  
سبعة واهوى واعتقوا الهواهم  
فتضموا ولكل جنب مصرع  
فال حاصل ان باء المتكلم تفتح مع  
المنقوص كقاضي والمقصور  
كعصاي والمنثني كغلاماي رفعا  
وغلاي جرأ ونصبا وجمع المذكر  
السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرأ

وهذا معني قوله فتني جمعها الياء  
بعده فتحت اخذني وأشار بقوله  
سبعة واهوى واعتقوا الهواهم  
فتضموا ولكل جنب مصرع  
فال حاصل ان باء المتكلم تفتح مع  
المنقوص كقاضي والمقصور  
كعصاي والمنثني كغلاماي رفعا  
وغلاي جرأ ونصبا وجمع المذكر  
السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرأ

وهذا معني قوله فتني جمعها الياء  
بعده فتحت اخذني وأشار بقوله  
سبعة واهوى واعتقوا الهواهم  
فتضموا ولكل جنب مصرع  
فال حاصل ان باء المتكلم تفتح مع  
المنقوص كقاضي والمقصور  
كعصاي والمنثني كغلاماي رفعا  
وغلاي جرأ ونصبا وجمع المذكر  
السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرأ

سليم لاسترام ذلك الساكن (قوله وتدغم الباء) أي التي في آخر الاسم المضاف وقوله فيه أي في باء  
المتكلم المذكر كقوله جميعها الياء وذكره هنا لئلا يبالغ في اللفظ (قوله والواو) أي بعد قلبها الياء ولم  
يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون في المنثني ولا شعابه من قوله

\* وان ما قبل واو وضم فا كسر \* (قوله ميم) بضم الهاء أي يسهل في النطق وكسر الهاء  
مقدلة للمعنى لانه من الزهن وهو الضعف ولو قال يان لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر  
المضاف الخ) أي مع ساكن الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء كقوله  
بالكسرة قلبها وقلبها القاء بدفع ما قبلها كغلاما وقد خذفت الالف اكتابة لصفة فاجله خمسة

أوجه ولا يختص الثلاثة الأخيرة بالسند اختلفا للتسليم لكنها تختص بالاضافة المحضة أما في  
غيرها ككرمي فلا حذف ولا قلب لأن في نية الاتصال فلم تكن الياء كز الكلمة (قوله كالقرد  
الخ) ذكر أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن في أربعة (قوله فتقول قاضي) اعراه بمقدار  
على ما قبل باء المتكلم لتعذر مع ساكن الادغام وان كان قبل ذلك ثقيلة فقط (قوله رأيت غلاي)

يفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله خذفت اللام والنون للاضافة) قال الصبان  
هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان حذف اللام للغة والنون للاضافة فليس في الشارح نسيج  
خلافا لن توهمه اه وأعل وجه ما اشتهر ان اللام لا تنافي للاضافة للجمع بينهما في نحو لا بال  
عند سدس بياهم في باب لا (قوله لتصح الياء) أي المنقلة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع عوا  
مقدرة لتعذر هاء الياء وقبل بالواو المنقلة بياهم وهو المختار كما في باب الاعراب (قوله قلب ألفه

ياء) أي جواز عوضا عن الكسرة التي يتحذفها ما قبل الياء فهو عا باب فيه حرف من حركة في غير  
باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الوضع واتفق الجميع على قلب الالف بياء في على  
ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه وبشلهما الى (قوله سبعة واهوى) فله أبو

ذؤيب في قصيدة رثى بها نسيه الخمسة هلكوا جيعا في طاعون وأعقوا أي أسر عوامن العنق  
بفتح عين ووع من السبر وتغرموا ماض مجهول أي خرتمتهم المنية أي أخذتهم (قوله ان باء المتكلم  
تفتح الخ) أي في الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بان ادغم فيها كسلي وقاضي

وم أقرأ حجة تبصرني وتكسر الحسن والاعش عصا وهو أضعف من الكسر مع التشديد  
لكنه مطرد في لغة بني بروج واما ما تسكين بحاي لورش في اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله واما  
ما عاذهه الاربعه) هو المقرد وجمع التكسير انصح جان والمعتل المشبه للحمج وجمع المؤنث

السالم فكل هذبه يجوز فيه التسكين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على  
حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر \* (تنبيه) ما اذا كان آخر

وتدغم الياء الى ان الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمنثني تدغم في باء المتكلم وأشار بقوله وان ما قبل  
واو وضم الى ان ما قبل واو والجمع ان انضم عند وجود الواو ويجب كسره عند قلبها بياء التسليم فان لم يضم بل انفتح بقى على فتحه نحو  
مصطفون فتقول مصطفي وأشار بقوله وألفا سلم الى ان ما كان آخره ألفا كلمتي والقصور لا تقلب الياء في تسلم فتقول غلاماي  
وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور الى أن هذيل لا تقلب ألفا المقصور خاصة فتقول عصي واما ما عاذهه هذه الاربعة فيجوز في الياء مع  
الفتح والتسكين فتقول غلاي وغلاي



الاحتمال بامتناعه قبل الاضافة كقبي تصغير ابن وكرسي وجواري فهو من المعتل المشبه  
للفصحى لكن اذا اضيف الماء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون نوال كما  
مر وامن بعد الاختيار الا للوجوب واذا حذف فاما ان يفي كسر ما قبلها او يفتح على حذفها بعد  
قلها آله الا انما يدل ثقل او تحذف احدهما اليامين الاولين وتدغم الثانية في باب المتكلم فتفتح على  
الاصل فيها والله اعلم

### \*(اعمال المصدر)\*

(ص)

يشعر المصدر الخلق في العمل  
مضافا او مجزأ أو مع آل  
ان كان فعل مع ان أو ما يحل  
محذولا لا يصح مصدر عمل  
(ش) يعمل المصدر عمل فعله في  
موضعين احدهما ان يكون نائب  
مناصب الفعل نحو ضرب يارب زيد  
منصوب بضمير بالشبه مناسب  
اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع  
به كافي اضرب وقد تقدم ذلك في  
باب المصدر والموضع الثاني ان  
يكون المصدر مفعلا بأن والفعل  
أوعيا والفعل وهو المراد بهذا  
الفصل فقد قرر ان اذا اريد المعنى  
أو الاستقبال نحو يجب من ضربك  
زيد أمس أو غدا والتقدير من ان  
ضربت زيد أمس أو من ان تضرب  
زيد غدا

### \*(اعمال المصدر)\*

(قوله يشعر المصدر الخ) اعترض بأنه يقتضي ان عمل المصدر اشبه ما يفعل كالوصف وليس كذلك  
بل لانه اصل للفعل ولذلك عمل ما ضربه غيره لانه اصل النكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى  
ما اشبهه وهو المضارع وقد يجاب بأنه من الحاق القرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لامن  
الحاق المشبه به بالمشبه فعله الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أي لا في غيره لانه يخالف  
الفعل في انه لا يعمل الا بالشرط والاشبه وفي جواز حذف فاعله ولا يعمل ضميره اذا حذف  
الا اذا كان تابعا في فعله وفي رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس  
كيجبت في قراءة في الحمام القرآن ومن كل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان  
كان الخ) فعل اسم كان ومع ان او ما ضمه وجهه يحل خبرها (قوله نائب المناصب الفعل) قبل عمله  
سماعى وقيل شقاس في الامر والدعاء والاستعانة فقط وقيل والانشاء نحو حمد الله والوعده نحو  
\* قالت نعم وبلغا بغية ومنى والتوبيخ كقوله \* وقافاني الالهوا والي والووى اه صبان  
واما نفس المصدر فقد مر في المنعول المطلق الخلف في ناصبه (قوله ان يكون مفعلا الخ) في  
التسهيل ان ذلك غالب لاشروط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أدنى آخلة يقول ذلك فسمع  
مبتدأ مضاف لتساعله وآخلة مفعوله ويقول حال سدت مسددا خبر على حذف ضربه في العدم سببا  
أي سمع أدنى آخلة حاصل اذ كان يقول ذلك ونحو ان ضربك زيد قبيح وكان اصكرامك بكونا  
حسنا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عملة مع انه يشع تأويلها بالفعل لا التزام العرب  
عدم وقوعه في هذه المواضع لانهم كافي الذم المعنى لا يقولون ان اضرب العبد مسددا ولا ويعون  
أن وصلتها بعبدان وكان الامتصولة بالخبر نحو ان لك لا تجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته  
بعد لا غير المكررة اه وعلل بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان المختصة لا لاشتراط ان  
يسبقها ما طالب بعمل فيها ولا بان المصدر به لانها تخلص المضارع للاستقبال والقصد الاخبار  
بأن السمع حاصل لا يحصل اه ونظيره بأنه يصح تقدير ان مع المناصب فالاول أولى لكن  
أجاب عنه من جعل ذلك شرطا بأن التقدير سائر بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض  
وهو الوقوع في تلك المواضع وأنه لا يلزم من كون اللفظة مفعلا آخر صحة النطق به مكانه  
فالحاصل ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حوله محله ويخرج به المصدر الذي  
لم يرد به الحديث كمر عن الشدور في مررت فاذا صوت صوت جبار من ان العبدان في صوت  
الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحديث حتى يؤول بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو في حال  
تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين ومعنى كان يراد بها صوت الاول في هذا المثال الشيء  
المسعود فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر الموكد والمدين للعدد لان تأويل الثاني صوت العدد  
وتأويل الاول يجعله نوعيا باستناد الفعل الى فاعله وانقصه انه مجرد التوكيد أما النوعي فعمل ولو  
في حالة كونه مفعولا مطلقا كضربت زيد اضرب عرو بكر أي مثل ضرب عمرو بكر افتأمل  
وفي الاسقاطي قال ابن هشام قد يدعى هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعل مع انه يعمل

ويقدر بما إذا أريد به الخيال نحو عجت من ضرب بك زيد الآن التقدير مما تضر بزيد الآن وهذا المصدر المقدر بعمل في ثلاثة أحوال مضاف نحو عجت من ضرب بك زيد ويجرد عن الإضافة وأل وهو المذون (٢٢) نحو عجت من ضرب زيد وحمل بالانف

والقدم نحو عجت من الضرب زيدا  
واعمال المضاف أكثر من اعمال  
المذون واعمال المذون أكثر من  
اعمال المحلى بال ولذا بدأ المصنف  
بذكر المضاف ثم الجرد ثم المحلى  
ومن اعمال المذون قوله تعالى أو  
اطعام في يوم ذي مسغبة يتياما  
منسوب باطعام وقول الشاعر  
يضر ببالسوف روس قوم

أزناهاهم عن المقييل  
فروس منصوب بضر ومن اعماله  
وهو محلى بال وقوله  
ضعيف التكاية أعداءه  
يخال الفرار يراني الاجل  
وقوله  
فانك والتائبين عروء بعدما  
دعاك وأريدنا اليمشوارع  
وقوله

أقد علمت أرى المغيرة اني  
كررت لم أنكل عن الضرب سمعها  
فأعاده منسوب بالتكاية وعروء  
منسوب بالتائبين ومعه منسوب  
بالضرب وأشار بقوله واسم مصدر  
عمل الى ان اسم المصدر قد يعمل  
على التفعول والمرد باسم المصدر  
ماساوى المصدر في الدلالة على  
معناه ونالقه بخلافه انظره وتقدرا  
من بعض مافي فعله دون تعويض  
كهطاء فانه مساوى لا عطاء معنى  
ومخالفه بخلافه من الهمة  
الموجودة في فعله وهو خال منها  
لفظا وتقديرا ولم يعرض عنها شيء  
واحتزر بذلك مما خلا من بعض  
مافي فعله لفظا ولم يحل منه تقديرا

والجواب أنه يحل وأل كالجزم منه اه \* (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا  
للكوفيين ولا مضغورا لآباء الوحدة كشره أما التي في أصل بنسبه كرجة فلا تضر ولا مفصولا من  
مفعوله شائع أو غيره فلا يجوز أن يجنب ضرب بك المرح زيد بخلاف ضرب بك زيد المرح لان مفعوله  
كأصله من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى الله على رجهه لقادر يوم تبلى الحبقوم  
مفعول محذوف أي رجع له لرجعه للفصل بينهما بخبر وان لا محذوف وهذا ضعف تقدير متعلق  
بالسبلة اسما كأبداء كأم مرج جوابه هناك ولا مؤخر عن مفعوله لكن يجوز الرضى بتقديم  
مفعوله الظرف واختاره السعد وغيره توسعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعي ولا تأخذ كم بهما رافة  
لا يعقون عنها حوالا اللهم اجعل لنا من أمرنا نافر جاورحجر جاورحجر انظر في متعلقة المحذوف حال من  
المصدر تكلف وان يكون مفردا وشذا أعمال غيره كقوله

قد جربوه فزادت حصارهم \* أباقامة الالجد والفتحا  
بالتقاء الذنون والعين الممهلة أي الخبر والكرم وترك المصنف هذه الشرط لاغناء ما ذكره عنها  
أنما مضى لا يقدر بالفاعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتاويل المصغر وذاتنا والجووع بقوت المقصود  
منه وأما الفصول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل بالجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا  
في ذلك للاحتياج اليه تقديره والفتحا أعلم (قوله ويقدري على الخ) مقتضاها ان لا يتقدم على الموصول  
ولا المستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للزمنة الثلاثة لان يقال انما خصوه بالذ كالحال  
اعتذره مع ان ولان دلالة ان مع الماضي على المضى وقع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما  
عليها (قوله أكثر من المذون) أي في الاستعمال والافالمذون أقس اشبه الفعل في التذكير  
وبله المضاف لانه كثير لما سوى فيه الاتصاف (قوله بضر) متعلق بآزنا والتاء الواو جميع هامة وهي  
الرأس كاهها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافه لضرب الرأس لكيد على الاول وسهل  
اختلاف اللفظين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالمقييل العتق لانه يحل اقالة الرأس أي  
استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب بمنع الموت (قوله فانك والتائبين) هو  
مصدرا بنت الرجل بشد الموحدة واسكان الذنون اذ اكبته وأسيت عليه بعد الموت ومن معانيه ان  
يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بفسق وكاهها مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيق والتائب يشون  
فخصبة فوحدة وفهم ما تضيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطاء على اسم ان وعروء  
مفعوله وخبر ان في بيت بعده ودعاه أي طلبك لنصرتي ويرى زعمائي حفظك وشواري أي  
متمد قلته (قوله أرى المغيرة) أي وأائل الخجل المغيرة على العدو وانكل أي أعجب بمثل التكاف  
وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كقلى القاقوس ومسمع كثيرا اسم رجل مفعول الضرب  
(قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي سوبه  
بعضهم ان مذكول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق معنوي وما ذكره الشارح  
لفظي وخرجه هذا التقدير النكول والذهن يضم أولها فانه وان اشتغل على حروف الفعل لم يبدل  
على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض مافي فعله) أي من الحروف الاصلية  
أو الزائدة فان حق المصدر ان يضمن حروف فعله ما عدا واؤه كسكلم تكلم أو يزيادة كآكرم  
اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضوا وضوا وتكلم كلاما (قوله دون تعويض)

قوله لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الانف الى قبل التاء في الفعل لكن خلا منها  
لفظا ولم يحل منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قية الا وضرب ضيرا لكن انقلب الالف يا اكسر ماقبله او احتزر  
بقوله دون تعويض عما خلا من بعض مافي فعله لفظا وتقديرا

ولكن عوض عنه شيء فإنه لا يكون اسم (٢٤) مذكور بل هو مصدر وذلك نحو عدة فإنه مصدر وعرف قد خلا من الواو التي في فعله

لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان حمزة قد حذفت فحذفنا وهو خلاف ما سرح به غيره من النحويين ومن افعال اسم المصدر قوله

أ كثر بعد الموت عنى وبعد عطاء ثل المائة الزناغا فالماضي منصوب بعطاء ثل ومنه حديث الموطأ من قوله الرجل امرأ أنه الوضوء فأمر أنه منصوب بقوله وقوله

إذا صرعون الخالق المراد يبعد عن من الأعمال الاميسرا وعوله بعشرتك الكرام تقدمهم

فلاتر بن لغهم الوفاء واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز اعماله فعدوه فان الخلاف فيه مشهور وقال الصيرى اعماله شاذ وأشد أ كثر البيت وقال ضياء الدين بن العلي في البسيط ولا يعدان ما قام مقام المصدر يعمل عمله ونقل عن بعضهم أنه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضربه

كلمة نصيب أو برفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم يصب المفعول نحو عبت من شرب زيد العسل والى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عبت من شرب العسل زيد ومنه قوله

تتبع يداها الحصى في كل هاجرة في الدراهم تنقاد الصيارف وليس هذا الثاني مخصوصا

بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى وتعالى على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فلا عرب من الشارح فاعلاجه ورد بأنه يصير المعنى وتعالى على جميع الناس ان يحج البيت المستطيع وليس كذلك فن بدل من الناس والتقدير وتعالى على الناس بمستطيعهم حج البيت

متعلق بخلاف (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان عوض في آخره كاذ كرمه أو لا كعلم تعليميا وسار لتعليماته نقص عن فعله إحدى اللامتين المكررتين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المنة قبل آخره لوجودها الغير عوض في نحو كراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم يشر إليه بل تبين منه والده جرى عليه اللفظ المعنى في شرح التسهيل فقال ينبغي ان يقيد البعض بالتأنيص بكونه أكثر من حرف كما يقيد المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والتكبر بل بعد ما بينا ما بين افعالها أي وضأ واعتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وما نحو العطاء والذواب فيصدران لقرينهما من الفعل اذا اصل اعطاء وأتوا بخذف زائد هما وهو الهزة فحذف ما بعدها ليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطاء ثل) اسم مصدر مضاف لفاعله والماضي مفعوله أي المائة من الأبل والرباع بالقوية جمع رابعة (قوله من قوله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله واهر أنه مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الموضوع (قوله إذا صرعون الخالق الخ) هو بمعنى قوله إذا كلن عون الله لا بعد مسعفا \* تشبها في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله للفتي \* فأول ما يجيئ عليه اجتهاده (قوله فلاتر بن) مضارع مجهول وألوفنا بفتح الهمزة وضم اللام أي حياهم ففعله الثاني (قوله فان الخلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العرف غير المبدوعيم زائدة الغير متعلقة أما العلم فلا يعمل اتفاقا كسائر وفجار ويرة ان كانا من آخر أو رأى صير هذا الجور وبروا لا فاعلها مصدران لتجور وبر ولا يرذل على قوله ولا سم مصدر على لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفاعل وأما المبدوع بالمعنى المذكور ففعله اتفاقا كالضربة والمجذبة ومنه قوله

انظروا ان مصابكم رجلا \* أعدى السلام تحية ظلم

فالهزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله وز جلام مفعوله وجله أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لاهدي كقعدت جالوسا وحال من الفاعل وظلم خبران واحتجرت بغير لفاعله من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لاسمه كذا في التوضيح وتبعه الامثلية في هذا وقد غررهم ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيرى) يقع الميم نسبة الى صيرة بلدتهم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة ان جر المضاف اليه المضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كل أي ان أردته والافه لا زم فبز ادعى صور الشارح الثلاثة صور تان اضافته للشاع مع حذف المفعول نحو وما كان استغفارا براهم أي ربه وعكسه نحو لا سام الانسان من دعا الخير أي من دعائه الخير (قوله تتن يداها) أي الناقاة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحرف صف التهازوني الدراهم مفعول مطلق أي تقيا كنفها وهي جمع دراهم لغة في درهم فاليها منقلبة عن ألف المندل لا لأشباع بخلاف ما عصاريف لا تجمع صيرف وتتقاد بمعنى التقاد فاعل تني وكل مصدر جاعل فيفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتيان قبل الكسر (قوله وليس كذلك) أي لا يلاج المستطيع ليس الاعلى نفسه لا غيره والالزم تأنيص جميع الناس بتركه مستطيع واحد وهذا الرد يعني على ان ألف الناس للاستعراق فان جعلت لله هداى كرى صبح الاستعانة به تقدم ذكر الناس رتبة لا رتبة ابتدا وهو جمع متعلقاته التقدم فالعني في البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستعانة بحدوث وج البيت من استطاع إليه سبيلا (قوله فن بدل من الناس) أي بدل بعض الرابطة مخدوف أي منهم كما أشار اليه

وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف الصدر (٢٥) أيضا الى الطرف ثم رفع الفاعل ويضرب

المفعول نحو عجت من ضرب اليوم زيد عرا (ص)

وجزا ما يتبع ما جرو من

راعى الى الاتباع المحل فسن

(ش) اذا أضف المصدر الى

الفاعل ففاعله يكون مجرورا للفظا

مرفوعا محلا فيجوز في تابعه

من الصفة والعطف وغيرهما

مراعاة اللفظ فيجوز مراعاة المحل

فيرفع فتقول عجت من ضرب زيد

الظرف وألفظ ومن اتبعه

المحل قوله

حتى تمجرى في الرواح وهاجها

طلب المعقب لحقه المعلوم

فرفع المعلوم ليكون نعتا للمعقب

على المحل واذا أضف الى المفعول

فهو مجرور لفظا منصوب محلا

فيجوز أيضا في تابعه مراعاة اللفظ

والمحل ومن مراعاة المحل قوله

قد كنت دانت بها حسانا

مخافة الاقلاص على محل الاقلاص

فالبا ناعطوف على محل الاقلاص

(ص) \* (اعمال اسم الفاعل) \*

كفعله اسم فاعل في العمل

ان كان عن مضميه مجزول

(ش) لا يتناول اسم الفاعل من ان

يكون مقرونا بال أو مجرودا فان كان

مجزوا عمل عمل فاعله من الرفع

والنصب ان كان مستقلا او حالا

نحو هذا ضارب زيد الآن وغدا

واتساعا لجر يانه على الفعل الذى

هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه

عليه انه موافق له في الحركات

والسكات لوافقه ضارب ليضرب

فهو مشبه للفعل الذى هو بمعناه

التسارع بلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه يا جنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهى اما شرطية أو موصولة (قوله وجزا ما يتبع ما جرو من) ما الاولى مفعول جرو الثانية مفعول يتبع وقوله فسن خبر محذوف أى فرأى به حسن وانما يتبع التابع اذا عدم المانع لافى نحو اعجبى اكرامك وزيد لا مستناع العطف بلا إعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تمجرى في الرواح) أى سار ذلك الحمار الوحشى في الهجرة أى شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أى دارا نداء المرفقة له في طاب المساء وطلب المعقب مصدر اهاج على حد قد عدت جالوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب كسر القاف المشددة على الغريم الضال لغيرهم عن عقب في الامر طلبه ويجوز دقة مفعول طلب والمطلوب صفة المعقب على محمله أى اهاجها هجانا كطلب المظالم حقه (قوله قد كنت دانت) تقدم التحسية على النون أى أخذت تلك الجارية المعلومة في دين عليهما والبيان بفتح اللام أكثر من كسرهما المأطاة والله أعلم

### \* (اعمال اسم الفاعل) \*

عرفه في التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في نطاق الحركات والسكات على المضارع من أفعالها في حالتى التذكير والتأنيث المفيدة لعنى المضارع أو الماضى يخرج بالذاتة على الفاعل اسم المفعول وما عساه كقتيل والجارية على المضارع الجارية على الماضى كخرج وغير الجارية على فعل ككرم وبالتأنيث نحو أصف فانه لا يجرى على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هيفاء وليعناه أى معنى الماضى لأخرى نحو ضامر الكشمع محال على الاستمرار ويخرج به ايضا أفعال التفضيل لانه للدوام كخرج مما قبله فهذه المخرجات ما عدا الاول والاخير صناديق مشبهة لاسم فاعل وهذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما ساقى في تأنيث أسماء الفاعل عن أنه يطاق على اسم الفاعل فباعا بدار اصطلاح آخر وهو يجوز كاسم ياقى وان شئت فقل اسم الفاعل مادل على فاعل الحدث ويجرى مجرى الفعل في افادة الحدث يخرج بالاول اسم المفعول وبالتأنيث الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أى لاقى غيره فانه يضاف لمفعول وهو يطرده بجمعه التامخ بلام التقوية بخلاف الفعل وانما رد على التعدي ان تعدي فعله والقرن ان لم والجارية متعلق بماتعلق به الكاف وهما نفسا لما قبلهما من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالجارى الذى فيه معنى الفعل (قوله بجعل) بكسر الزاى كما هو الرواية فيكون اسم مكان وابناء ظرفية وعن ضميه متعلق به لا كذا - الظرف براحة الفعل وان كان اسم المكان لا يعدل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أى ابعاد عن ماضى حداثه والمكان هنا مجازى وهو التركب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء لانه لا يسهل أى ان كان متسببا بعزل لانه كان يجب فتح زايه كما هو قياس مفعول الحدث من مكسور عين المضارع كسما ياقى (قوله ان كان مستقبلا وحالا) مثله الدال على الاستمرار على ما مر في الاضافة ويشترط ايضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالصدر لانهم من خواص الاسماء فيعدها عن الفعل ولا تضرا لتثنية والجمع لانهم لا يغيران صيغة المفرد كالصغير ولان علامته اقلنى الفعل وانما اباعا على المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالة على الزمان جدا لان لزومه غير بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضى لم يعمل) أى اذا صار وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضاربا عرا أمس لجملة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيد أمس لعدم صحة يضرب به (قوله فهو مشبه به) أى لاماضى معنى لكونه

(٤ - خضرى ثاني) لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه فهو مشبه به معنى اللفظا فلا تقول هذا ضارب زيد أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس

وأجازوا لكسائي أعماله وجعل منه قوله تعالى وكلمهم بما توسط ذراعيه بالوصف مدقذراعيه منصوب بمباسط وهو ماضٍ وآخر جمعه على أنه  
حكاية حال ماضية (ص) وولى استغنى عما أوحرف نداء \* أو نداء أو جاصفة أو مستند (ش) أشار به نداء الميت إلى أن اسم الفاعل  
لا يعمل إلا إذا اعتد على شيء قبله كأن يقع (٢٦) بعد الاستغنى فهو ما يذعر أو حرف نداء نحو باطا العاجلا والنتي نحو

ماضرب زيد عرا أو يقع باعتنا  
مررت برجل ضارب زيداً أو حالاً  
نحو جاء زيداً كافراً أو يثقل  
هذين النوعين قوله أو جاصفة  
وقوله أو مستنداً معناه أنه يعمل  
إذا وقع خبراً وهذا يشمل خبر  
المتداخلة نحو يضارب عرا وخبر  
ناحية أو يفعوله نحو كان زيد ضارباً  
عرا وإن زيد ضارب عرا وظننت  
زيداً ضارباً عرا أو علمت زيداً عرا  
ضارباً بكراً (ص)

وقد يكون نعت محذوف عرف  
فيستحق العمل الذي وصف  
(ش) قد يعتد اسم الفاعل على  
موصوف مقدراً فيعمل عمل فعله  
كالواضع على مذكور ومنه قوله  
وكمالي عنه من شيء غيره  
إذا راح نحو الحجر البض كالذي  
فعله منصوب على ما لي وصفه  
أو موصوف محذوف تقديره وك  
شخص مالي ومنه قوله

كأنه صخرة يومال دويها  
فلم يضرها وأوهى قرينه الوعل  
التقدير كوعل ناطع صخرة  
(ص) وإن يكن صلة أل في المضي  
وغيره أعماله قدران في  
(ش) وإذا وقع اسم الفاعل صلة  
للا لاف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً  
وحالاً لوقوعه حيث تدور فعل  
اذن الصلة أن تكون جملة  
فتقول هذا الضارب زيداً الآن

بمعناه لا فلان له لم يوازنه (قوله وأجازوا لكسائي الخ) مثل اختلاف في نصيبه المفعول كالمثال  
أما الفاعل فإن كان ضميراً رفعه اتفاقاً وظاهره كذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن  
عصفور قال السوطي وهو الأصح لكن بشرط الاعتدال على شيء كما ذكره أو مقتضاه أنه يرفع  
الضمير وإن لم يعتد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل وتلقمهم دون وقبلناهم  
والمعنى يبسط ذراعيه ولم يشمور في حكاية الحال أن يقدرا الماضي وأقارن التكميل وقيل أن  
يقدر التكميل نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل عايد على الحال وكون الآية  
من نلتها نحو باعتبار المخاطب لا الخالق جل وعز فان الدنيا عنده كالقطعة الواحدة وقيل  
لأجابه إلى الحكاية لأن حال أهل الكهف مسقرا إلى الآن فيجوز أن يلحق في باسط جانب  
الحال فيعمل وفي كلامهم ما روي به (قوله إذا اعتد على شيء) أي لقر به من الفعل وأشار إلى شرح  
إلى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتدال على أحد المذكورات فإن لم يعتد لم  
يعمل خلافاً لاختصم والكوفيين وهذا شرط لعمل في المفعول وفي الفاعل الظاهر كأمس وعدم  
المضي شرط لعله في المفعول فقط فقول المعنى أن اشتراط الجهر والاعتدال كونه بمعنى المضارع  
أنما هو لعمل التصب يعني به مجموع الأمرين والألا الاعتدال شرط لعمل الرفع في الظاهر أيضاً عند  
الجهر وقاله الماميني والشمي أفاده الصبان (قوله وحرف نداء) أنصوب أن المسوغ للاعتدال  
على الموصوف المقدرا إذ التقدير بإرجاء ما عجل لا أن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقر به  
من الفعل وقد يقال لم يتدع أن حرف النداء مسوغ بل إزاله الوصف عمل وهذا لا ينبغي أن يكون  
المسوغ أو موصوف التقدير أنما صرح به ناعمة دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع فروعهم أن النداء  
يعمل من الفعل فلا يعمل (قوله والنتي) أي ولو نداء بلا نحو انما ضارب زيد عرا وغيره مضع  
نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناعمة (قوله محذوف عرف) أي بقرينة حاله  
كاختصاص الصلة بمفعول يرتفع أو مقابلة ككسائي الشارح بدليل بقرينة حاله  
لأنه ظاهر في العاقل بخلاف مررت بقائم (قوله وكما لي الخ) كم خبرية مستنداً حذف خبرها أي  
لا يفعله نظيره أو مالي اسم فاعل من ملائع لا غير لكم مجرور بإضافتها اليه وعينه مفعوله ومن  
شيء غير مالي مثله غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب والبض أي النساء الحسن فاعلمها كالذي  
حال منه وهو بضم الال جمع دعة كذلك هي الصورة من العاج شبههم النساء الحسنات وبإيضها  
فإن جعلت راح ناعمة بمعنى صار كان خبرها نحو الحجر أي صار البض كأنه ينشأ الحجر وكالذي حال  
أيضاً والمعنى على تمامها أظهر تقدير (قوله لي دويها) بالياء التحتية بعد الهمزة يقال أوهى الشيء  
بوهه أي أضعفه ويروي بالنون بدل الياء معناه والوعل ككسائي ذهب التيس الجبلي (قوله  
قدران في) أي بلا شرط اعتدال في انصريع ولا عدم تصغير ولا وصف كما في التيس ابن معلى  
والسوطي (قوله لا يعمل مطلقاً) أي وألفه معزة لا موصولة (قوله وزعم الخ) هو ما في شرح  
الكافية ولعله لم يعتبر اختلاف لضعفه (قوله بدليل) خبر عن المذكورات قبله على حد والملائكة

أوغدا وأمس هذا هو المشهورين قول النحويين وزعم جماعة من النحويين منهم الرافعي أنه إذا وقع صلة لال لا يعمل بعد  
الاماضيا ولا يعمل مستقبلاً ولا حالاً وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً وإن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل والعجب أن هذين المذهبين  
ذكرهما المصنف في التسهيل وزعم أنه يدير الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لالاف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً لا إذا اتفاق  
وقال بعده أيضاً الرافعي جميع النحويين أعماله يعني إذا كان صلة لال (ص) فعال أو مفعول أو فاعل \* في كثرة عن فاعل بدليل

فيستحق ما له من عمل \* وفي فعل قل ذاء فعل (ش) بصاغ للكثرة فعال (٢٧) ومفعول وفعل وفعل وفعل فعلة عمل

الذعل على حد اسم الفاعل واعمال

الثلاثة الاولى أكثر من افعال

فعل وفعل واعمال فعل أكثر من

اعمال فعل في اعمال فعال ما معه

سبويه من قول بعضهم أما العسل

فأنا شراب وقول الشاعر

أخا الحرب لباسا لها جلالها

وليس يلايح الخوا البأ عقلا

فالعسل منصوب بشراب وجلالها

منصوب لبأس ومن اعمال مفعول

قول بعض العرب انها مختار وانكها

فبوا انكها منصوب بمختار ومن

اعمال فمفعول قول الشاعر

عشبة سعدى لوترات راهب

بدومة تجردونه ويحج

قلي ديه واهناج للشوق انما

على الشوق اخوان العزاهيوج

فأخوان منصوب بهيوج ومن

اعمال فمفعول قول بعض العرب

ان الله جمع دعاء من دعاء فدعا

منصوب بجمع دعاء ومن اعمال فعل

ما أنشد سبويه

حذرا مورا لا تضربوا أمن

ماليس يتخيه من الاقدار

وقوله أثنائي انهم من قون عرضي

بخاش الكرمين لها فديد

فأمورا منصوب بشذرو عرضي

منصوب بمزق

(ص) وما سوى المقرد مثله جعل

في الحكم والشروط حتما عمل

(ش) ما سوى المقرد وهو المثنى

والنحو نحو الضاربين والضاربين

والضاربين والضارب والضارب

والضارب بان حكمه ما حكم المقرد

في العمل وسائر ما تقدم ذكره من

الشروط فتقول هذان الضاربان

زيدا وهولا الفاتون بكر او كذلات

السابق ومثله قوله أوالا ما كن من ورق الجني أصله الجمام حذوت

بعد ذلك ظهر أوالان العطف بواو التي لاحد الباء أي كل واحد منهما على حدة تبدل ورغ

الابدانها كونها أفعالا على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التصدير عليها كأي وكيفا وما

فاعل فمفعول لها والقله قوله بصاغ للكثرة في نسخ من الثلاث وأخذ من قول المصنف عن فاعل

لانه انما يجي من الثلاث فلا تنبي هذه الامثلة من غيره الا ما شذ من قولهم در الشرا من أدرك

وأشار إلى أبق في الكأس بقية ومطعم ومهوان من أعطي وأهان وسهم ونذر من أسمع وأند

وزنه من أرهق (قوله فمفعول عمل الفعل) أي كاهها على الصحيح جملا على أصلها وهو اسم الناعل

وأكثر الكو قيون اعمالها بالبادتها بانبا الفاعل على معاني أفعالها ولزوال انشبهه لصورى والنصب

بعدها فعل مضمر بنفسه وهي وأكثر أكثر البصر بين الأخيرين والجرى فعل فاعله قوله على حد

اسم الفاعل) أي بشر وطه وفاها وخلافا (قوله اما العسل فأنشرب) انه رد على منع الكوفيين

تقديم المنصوب عليها وكون ما بعده الفاعل لا يعمل فيقال بها انما هو مع غيرا ما كمر وسبيل (قوله

أخا الحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد بالجلال بكسر الجيم جمع جبل مضما

ما ليس في الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو الدخول والخوا الفاتون المجهمة

جميع خالفة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأفعاله فاعله فاف من أعقل الرجل

اذا اضطر بت رجلا من الفزع وهو عدل وأخبر بان ليس (قوله مختار وانكها) جمع نانكة وهي

الثافة العسمة (قوله عسمة الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأته مبتدأ أخبره الجمله

البشر طمة أي لوترات الخ والجله في محل جر باضافة عشبة النبا على ما في الصبان فهي ظرف لشيئ

غيره كورفي البيت أي كن كذا وكذا عسمة كون سعدى من الجبال بحيث لوترات الخ ويحتمل

انما ظرف لوترات فلا تكون مضافة ولم تنون حيث لا لضر وردة ومنع صرفها بان أراد بها عسمة

معينة أي لوترات سعدى راهب وقت العسية في الخ بدومة صفة راهب وهي تضم الدال قرية

بين الشام والعراق تسمى دومة الخندل وتجرد ويحج من فوعان بالابتداء بدومة خبر وبأجله صفة ثانية

راهب وهما اسمان مجع لتاجر وناحج لاجعان لأن المحجج ان فعلا وفعل ليسا من صيغ الجوع

قل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط

مسوغا ولا مسوغ خنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا لمخدوف أي قوم تجردنلا على حدة ومن

خير من كافرا والوصف المفسد رأى تجرد كثير لان المقام للمبالغة فأنشأ في مثله في ذلك ولا حاجة

للعطف وقلي بالثاقف أي بعض جواب لولو واحتاج أي ثاروا وخوان العزاه أي الملازمين للتصدير

مفعول مقدم له يوج لانه من حاج المعدى لا اللازم يقال حاج الشيء بنفسه وهيئة ابا أي أثره

(قوله اثنائي انهم الخ) أن ومعمولا هاءا فاعل أي ومن قون بفتح فكسر جمع هنز كذلات من هنز قوت

الثوب قطعته والعرض محمل المدح والذم من الانسان والكرمين بكسر الكاف وفتح اللام ما

في جبل طي تشرب منه الخاش والقدي بقاء والين مهلة تين التصويت أي هم مثل بخاش الخ

(قوله فأمورا منصوب بخذر) أي لاعتاده على المبتدأ المقدرا أي هو حذر وكنها ما ليس بنجيه

منصوب بآمن (قوله وما سوى المقرد) مبتدأ خبره جعل ومثله فمفعول ثان جعل وحيث ظرف له

ومازاة وجهه عمل مضاف اليها حدث أن حيفا شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف

أي جعل مثله (قوله وهو المثنى والنحو) أي من اسم الفاعل وأمثله المبالغة كاي تعلم من الشواهد

(قوله أوالا) جمع ألقمة من الالقمة وهي المحبة وهو حال من القاطنات في قوله

القاطنات البيت غير الريم بضم الراء وشدة التحية بجمع راعة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أوالا

والورق جمع ورقا وهي الحمامة التي يضرب بياضها الى سواد والحي بفتح فكسر أصله الجمام حذوت

السابق ومثله قوله أوالا ما كن من ورق الجني أصله الجمام حذوت

السابق ومثله قوله أوالا ما كن من ورق الجني أصله الجمام حذوت

ثم زادوا فيهم في قومهم  
غفر ذنبهم غير غفر

(ص)

وانصب بذى الاعمال تلواوا اخفض  
وهو انصب ماسوا مفعلة متضى

(ش) يجوز في اسم الفاعل العامل  
اضافته الى ما وليه من مفعول

ونصبه له فقول هذا ضارب زيد  
وضارب زيد فان كان له مفعولان

واضافته الى احدهما وجب نصب  
الاخر فقول هذا معنى زيد

درهما ومعطى درهم زيد (ص)  
واجرا وانصب تابع الذي اخفض

كيتي جاءه وما لامن فخص  
(ش) يجوز في تابع مفعول اسم

الفاعل الجبر ورب الاضافة الجبر  
والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمر

وعرا فالجبر مفعلة للفظ والنصب  
على اضماعه فعل وهو الصحيح

والتقدير ويضرب عرا ومراعاه  
لمحل الخفض وهو المشهور وقد

روى بالوجهين قوله  
الواهب المائة الهجان وعبدها

عوذاتجى بينها اظن انها  
ينصب عبد وجهه وقال الاخر

هل انت باعد نثار لحاجتنا  
او عبد رب اعاغون بن خرق

نصب عبد عطفا على محمل ديار  
او على اضماعه في التقدير او تبع

عبد رب  
(ص) وكل ما قرى لاسم فاعل

يعطى اسم مفعول بلا تفاعل

الحق الاخرة وقلت الالف ياوه القصة كسرة للروى (قوله ثم زادوا فيهم الخ) يقع الهمزة على تقدير  
البناء أى زادوا على غيرهم بأنهم الخ أو بكسر هاءى الاستسنان في لسان سبب الزيادة وحذف  
منه مول زادوا بعدهم وكدعائه قد ر اللام مع الفتح وغفر وغفر بفتحين جمع غفورا وغفورا  
بالهاء المعجمة أى غير غفرتين أو بالجمع من الغفور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفر واضافته لادنى  
ملازمة أى ذنب الغريمهم (قوله وانصب الخ) فأدب بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل  
الخفض للخفض وقيل سواه وأدب ايضا ان العامل لا يضاف للفاعل لانه لا ينصب وكذا الاضاف للحال  
ولا التبيين بل للمفعول وحكى اضافته للغيرى انا كائن أخيك لشبهه به واما قائم الاب فاضيف الى  
فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجهين في الظاهر ما الضمير المتصل بفتحين جزمه بالاضافة  
لعدم التنوين كذا ما كبرك وجهه الاخفش وهشام في محل نصب كالهائى في الدرهم زيد معطية  
كأمر فى الاضافة (قوله وهو لنصب ماسوا) أى ماسوى التلو وهو ما قبل عن الوصف بفصل ولو  
غيره مضاف اليه نحو انى جاء فى الارض خليفة وانما نصب ماسوا واذالم يكن فاعلا والواجب  
رفعه كذا ضارب زيد بوجه ولم يكن التلو ما قبل به بين المتضامين والاجازة كذا ما عطى درهمه  
زيد وشلف وعدده له ولم يشبه على ذلك الظاهر من موضحه (قوله العامل) خرج غيره فوجب  
اضافته اتأله ونصب ماسوا ولو أكثر من واحد لا يحتاج الاضافة استثنى كذا ما عطى زيد أمس  
درهما ومعلم بكر أمس عرا قائما ونصبه بفعل مقدر عند مفعول عدم أهله الوصف له وعند السراى  
بالوصف وان كان ماضيا نيبه المحلى بال فى عدم التنوين بسبب الاضافة ولطلبه له فعل فيه تغيره  
من المقتضيات ولما قد حذرت الاضافة تعين النصب للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكايا  
احتجاج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فيقول الخ) والوجهين قرئ الله بالغ أمره هل من  
كاشفات ضره (قوله وجب نصب الاخر) أى بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذى الخ) يشمل جميع  
التوابع لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يخص وقوله اخفض فخرج تابع المصوب ولا يجوز  
جرحه خالفا لعدد الذين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصليا والاصل فى الوصف المستوفى  
للشروط والنصب لا الجبر وأشار بتقديم الجراى إلى أريحته مالم يمنع منه مانع كمنعه فى نحو الضارب  
الرجل وزيد التلا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخلقى منها ويجوز رسيو به لانه يعترف فى التابع  
(قوله على اضماعه فعل) الاربع اضماعه وصف منون لطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من  
الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل بنحو وجاعل الليل سكايا والشمس أى ويجعل  
الشمس (قوله وهو الصحيح) أى عند سديويه لفقده الطاب للجعل فلا يعطف عليه اذ الوصف  
لا ينصب الا اذا كان متبوعا بال او مضافا الى أحد مفاعله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب  
الخ) الهجان كتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المذموم كروغيره وهو الجرسفة للمائة  
وعودا بضم الماهله واخره محجمة حال منها وهو جمع قائم فى الناقة الحديدة الساج بعشرة ايام  
أو خمسة ثم هى مطلق وتزجى برأى بغيره مزارع محجول أى تساق بيننا أطفالها ويزلزم على جرحه  
اضافة الوصف المحلى بال للخالى منها وهو جائز عند سديويه لا غفارة هم فى التابع كما هو ويخرج على  
مذهب الجرد من انه يضاف الى مضاف الضمير مافيه أ (قوله ديار) اسم رجل وكدعائه عبد رب  
واخاؤون يدل من عبد رب وابن خرقا صفة لا تها (قوله وكل ما قرى الخ) جعله مفعولا ثانيا ليعطى  
وامم مفعول نائب فاعله أى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى اسلامته من حذف الر ابطان  
جعل اسم مفعول نائب الفاعل أى يعطاه ومن انابة المفعول الثانى مع وجود الالوان جعل  
النائب ضمير كل واسم مفعول ثانيا (قوله بلا تفاعل) متعلق يعطى أى انه لا يشترط فيه زيادة

فهو كفعل صيغ للمفعول في

معناه كالعطى كفا فإيكتفى

(ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل

من أنه ان كان مجردا عمل ان كان

معنى الحال أو الاستقبال بشرط

الاعتماد ان كان بالالف واللام

عمل مطلقا ثبت لاسم المفعول

فقول أمضروب الزيدان الآن

أو غدا أو جاء المضروب أو هما

الآن أو غدا أو أمس وحكمه في

المعنى والعمل حكم الفعل المبني

للمفعول أرفع للمفعول كإرفعه

فعله فكذلك تقول ضرب الزيدان

تقول أمضروب الزيدان وان كان

له مفعولان رفع أحدهما ونصب

الآخر نحو العطى كفا فإيكتفى

فالمفعول الأول ضمير مستتر أعاد

على الالف واللام وهو مرفوع

لقامه مقام الفاعل وكفنا

المفعول الثاني (ص)

وقد يضاف ذال اسم مرفوع

معنى يحكمه والمقصود الرفع

(ش) يجوز في اسم المفعول ان

يضاف الى ما كان مرفوعا به فقول

في قولك ضرب المضروب بعبده زيد

مضروب العبد فتضيف اسم

المفعول الى ما كان مرفوعا به

ومثله الرفع مجعودا مقاصدا للاصل

الرفع مجعودا مقاصدا ليجوز ذلك

في اسم الفاعل فلا تقول مررت

برجل ضارب الاب زيد تريد ضارب

أبو زيد

(ص) \* (أبنية المصادر) \*

فعل قياس مصدر المعدي

من ذي ثلاثة كزردا

(ش) الفعل الثلاثي المتعدي يجرى

مصدره على فعل قياسا مطردا نص

على ذلك سببه في مواضع فتقول

رداردا وضرب بضربا وفهم فهما

على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستقدم قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيذا كإقبال بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أى اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها مقرر بعبارة لان ما بعدها لم يعلم من الكيفية السابقة (قوله في معناه) أى في جزئه وهو الحدث والمراد في علمه من اطلاق السبب وإرادة السبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يراد ان الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطى الخ) ال فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود الى آل هونائب فاعله وكفنا فاعله (قوله وقد يضاف ذال) أى اسم المفعول احراره مجرى الصفة المستبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصلى بأن يكون من الثلاث كفعول ومن غيره كضارعه المجهول فان تحول الى فعل ونحو ما متسع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كذل عينه وقيل أى بالجر خلافا لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أراد بياض المفعول النجوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعة فاعلا كما هو شأن الصفة لانها لا تضاف لغيره عما كان له قبل فاعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهر مائه يتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعة معنى انتمدلول المضروب هو العبد فلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يتحول الاسناد عن المرفوع كالعبد والمقصود يجعل نائب الفاعل ضميرا لموصوف بالغة يجعله هو المضروب ويجوز مثلا لغيره فيه بذلك المرفوع فضله والوصف منون فينصبه بغيرا ونسبها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفعا لتعجب اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجرفوع والنصب وهو في الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز انصب فيه أيضا كصفة للزوجه للاضافة لما علمت انها فرعه وانها اكثر منه وتحويل الاسناد مجازا على لاسناد الشيء الى غير من هو له (قوله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل الخ) أى المتعدي لا كثر من واحداته فان تعدى واحد جاز عند المصنف ان لم يتيسر فاعله بعبارة كمال الشارح وقول ان حذف مفعوله اقتضارا جاز والافلا واختاره ابن عصفور وغيره والجهاز على النعم مطلقا ويشهد للجواز قوله

ما لاراحم القلب ظلا ما وان ظلا • ولا الكرم بمناع وان حرما

أما القاصر فهو زفيه ذلك اتفاقا فان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقة أو ملحقاتها اعلى ما عرف في الاضافة والله اعلم

\* (أبنية المصادر) \*

قدم اعمال المبين على صيغهما لان الفعل أهم لكونه من علم الاعراب والضعيف من الصرف قد حرمانه استطرادى فلا يراد معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعامل (قوله فعل) بفتح فسكون أى موازنه ومن ثلثة حال ومن للتبعض أى حال ككون ذلك المعدي بعض الاعمال الثلاثية (قوله على فعل قياسا) يستغنى منه ما دل على صناعة قفياص فاعلة كحماكه حيا كحواطه خياطه وبجبهه حيا • قيل وعبر الرواية بامارة والمراد بالقياس هنا عند سديويه واجهوه وانه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا به مصدره فانك تنسبه على هذا لانك تقيس مع السماع خلافا للفرق (قوله فتقول الخ) عدد النماذج اشارة الى أنه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومقتوح العين أو مكسورا ما مضى ومها باللازم ولا فرق ايضا بين كونه صحيحا





ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعا فأوزنت القدر أزا وهذا هو (٣١) المقصود بقوله للآفعال وأصوت وأشار بقوله

وشل سبر نوصوتا القعل الى ان  
فعملا يأتي مصدرا لمادل على سبر  
ولمادل على صوت فثال الاول ذمل  
ذملا ورحل رحلا ومثال الثاني  
نعب نعبا ونعق نعبا فثال الثاني  
أزير أو صملت الخيل صملا (ص)  
فعوله فعالة لفعلا

كسمل الامر وز يدجولا  
(ش) اذا كان الفعل على فعل ولا  
يكون الا لازما يكون مصدره على  
فعوله أو على فعالة فثال الاول سهل  
سهولة وصعب صعوبة وعذب  
عذوبة ومثال الثاني بزل جزالة  
وفصح فصاحة وضخم ضخامة  
(ص) وما أتى بخالف الماضى

فبالبه التعل كسخط ورضى  
(ش) يعنى أن ما سبق ذكره في هذا  
الباب هو القياس الثابت في مصدر  
الفعل الثلاثى وما ورد على خلاف  
ذلك ليس بقياس بل يقتصر فيه  
على السماع نحو سخط وسخطا  
ورضى رضى وذهب ذهابا وشكر  
شكرا وأعظم عظمة (ص)  
وغير ذى ثلاثة بقياس

مصدره كقدس التقديس  
وزكزت كبة وأجلا  
أجال من تجملا تجملا  
واستعذاستعاذة ثم أقم  
اقامة وتعالى إذا التازم  
وما يل الآخر مدفعا  
مع كسر ثلوا الثاوى عما افتحا  
بهم زوصل كاصطنى وضم ما  
يرسم فى امثال قد ثلما  
(ش) ذكر فى هذه الآيات مضادر  
غير الثلاثى وهى مقيسة كلها فى

اللازم على ان شاء لذلك ضرورى فقط وفى الحقيقة مبنى للفاعل لا نائبه ومثال فثبت  
الشاعونى يحاجتلى أى اعتنى وزعى عليه أى تكبر وسقط فى يديه أى ندم فهذه الخمسة أفعال  
مبنية للمفعول صوزة (قوله غب) بنون فهمل فمؤحدة أى صوت (قوله وأزنت القدر) بشد الزاى  
أى غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالجمجمة أى صار بدين ورقى (قوله نعب نعبا) بأفادهم ذماع  
ما مر أنه قد يجتمع فى الصوت فعمل وفعلان ومنه صرخ صراخا وصرى صراخا وقد يفعل كسمل  
صهلا وصخذ الطائر صخذا بجمجمة فمؤحدة فمهملة فمهملة لم يثلى لانفراد فعل كنبم القلي بغامبا والمؤحدة فمهملة  
وضمغ الثعلب ضما بجمجمة فمؤحدة فمهملة كل ذلك بمعنى صوت اما الداء فيختص به فعال وبالسبر  
فعمل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تعطل وقد ذكر ابن الناطم ضابطا لكل منهما فقال فى  
شرح اللامعة اذا كان الوصف من فعل المضموع على فعل كسلي ونظير وف وشجيع فقياسه فعولة  
كلاحتونظرافة وشجاعة أو على فعل كسمل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسولة وضعوبة  
وعذوبة اه وهو أغابى فإن خضم وصفه على فعل ومصدره ضخامة ولم يأتى صار مالحا مصدره  
ما لوحه واسب وصفه على فعل ولا فعمل (قوله فبالبه التعل) أى السماع (قوله كسخط ورضى)  
قال الاشعوى بضم السين وكسر الراء وقياسه ما فعل بهتجتى فاعتبر بأنه يقال كسخطه ورضيه  
متعدين فقياسهما كضرب لا كقرح وردت بغير تعدى ما توسع بحذف الجار والاصل كسخط عليه  
ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف اصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسى وليس فى  
كلامه ما يدل على انه ما مالات لازم أو المتعدى كالا يخفى خلافا لمن توهمه ومشلهما فى ان قياسه  
كقرح حزن وبجلى بالضم مصدر اجزن وبجلى بالكسر (قوله ذهابا) قياسه ذهب ذهابا لانه على السير  
لا ذهوبا كقيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب تعدديه (قوله وأعظم عظمة) قياسه  
عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله وقع قصا وحسن حسنا والله أعلم (قوله)  
وغير ذى ثلاثة الخ) الاحسن فى اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره  
مضاف اليه وكقدس خير الثاني والجملة خبر الاول والتقدير حسنة ثلث نائب فاعل قدس  
أو كقدس حال من هاء مصدره والتقدير هو الخير أى غير الثلاثى قياس مصدره كاش. كقدس الخ  
أو قياسه حال كونه كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع  
نائب فاعله وكقدس الخ خبر مخدوف أى وذلك كقدس الخ كافى بالمعرب فى مقتضى ان مصدره غير  
الثلاثى مقيس دائما وليس كذلك دليل قوله وغير ما مر السماع عادله الآن يقال مرادنا كل  
فعل غير ثلاثى لا بد من مصدر مقيس كآفسه الاشعوى بذلك (قوله أجال من الخ) من موصولة  
مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر يقدم على عامله وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله  
ضمير من والجملة صلة أى أجال من تجمل تجملا وقوله الا فى وضهم ما ربح الخ لم يزل ذلك فهو من  
ذكر العام بعد الخاص (قوله وغابا الخ) ذات مبتدأ خبره لزم والتاء مقولة مقدم أى مبتدأ ثان  
خبره لزم والجملة خبر ذات حذف رابطها أى هذا المذكور من استعاذة واقامة التالزمة غالبا أى  
صحبته فلا شافى الغلبة ولم يرجع ذاتى اقامة فقط ليكون لذكر استعاذة هنا فائدة لزم وهما التاء  
والافوى داخله فى الميت بعده (قوله وما يل الخ) الآخر فاعل بلى ومفعوله مخدوف أى ومد  
الخرف الذى يليه الآخر واقعه (قوله مع كسر) متعلق بمد وما افتتحا حال من ثلوا (قوله ما ربح)  
من رعت القوم من باب منع صرت رابعهم (قوله فى امثال الخ) متعلق بضم والمراد المأثلة فى

كان على وزن فعل فاما ان يكون محججا أو معتلا فان كان محججا اقتصره على تعجيل نحو قدس تقديسا ومنه قوله تعالى وكلم الله موسى  
تكليما وأتى أيضا على وزن فعال كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا

ويأتي على فعال تثقيب العين وقد قرئ وكذبوا يا شاكراً كذا بالتثقيب الدال وإن كان معتللاً فصدده كذلك لكن تحذف ياء التثقيب  
ويعوض عنها التاء فصيرمه صدرة على فعله نحو قرئتم كسرة ونرجح على تثقيب الهمزة كما قرئ شاكراً كفتوى شاكراً صلياً  
وإن كان مهموزاً لم يبد كره المصنف هنا (٣٢) فصدرة على تثقيب الهمزة وعلى فعله نحو خطاً بخطاً بخطاً وجزأً جزأً وتجزأً وتجزأً  
وتثبته وإن كان على الفعل فقباس

[illegible]

وتنبه وإن كان على الفعل فقام  
مصدره على الفعل نحو أكرم  
أكرما وأجل أجالا وأعطى أعطاه  
هكذا الم يمكن معتل العين فإن  
كان معتل العين نقلت حركة عينه  
إلى فاء الكلمة وحذفت وعوض  
عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام  
أقامه الأصل أو أوافقه نقلت حركة  
الواو إلى القاف وحذفت وعوض  
عنها تاء التانيث فصرا قامه وهذا  
هو المراد بقوله ثانياً أقامه وأشار  
بقوله وثالثاً بالذات التانزيم لما ذكرناه  
من أن عوض التاء غائب وقد جاء  
حذفها كقوله تعالى وأقام الصلاة  
وإن كان على وزن تفعل فقام  
مصدره على تفعل بضم العين نحو  
تجمل بجملا وتعلم بعلما وتكرم  
تكرموا وإن كان في أوله همزة وصل  
كسر ثلثة وزيد قبل آخره  
سواء كان على وزن انفعل  
أو افعل أو استعمل نحو انطلق  
انطلقا وافرط فافرطوا واستخرج  
استخرجوا وهذا معنى قوله  
وما يلي الآخر متوافقا  
فإن كان استعمل معتل العين نقلت  
حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت  
وعوض عنها تاء التانيث لوما نحو  
استعاض استعاضه والأصل استعوا  
فنقلت حركة الواو إلى العين وهي  
فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها  
التاء فاستعاض وهذا معنى قوله  
واستعاض استعاضه ومعنى قوله

وضم ما يربح في أمثال قد تلما أن ما كان على وزن تفعّل فان مصدره يكون على تفعّال يضم رابعه نحو تلمّم تلما بالجم  
 (ص) ففلاّل أو ففلة لفعلا \* واجعل مقيّدا ثانياً لأوّل (ش) وأنى مصدر ففعل على فعلاّل كدسج دسج ارجا  
 وموم فففسر هاذا فعلى ففلة وهو انفس فم ففودس دسج حة ورم ففمة وسر فففسر ففة



كفاعل صغ اسم فاعل اذا \* من ذي ثلاثة يكون كغذا ش اذا اريد به اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على مثال فاعل وذلك  
مقاس في كل فعل كان على وزن فعل بفتح العين متعديا كان ولا زمانا نحو شرب فهو ضارب وذهب فهو ذاهب وغذا فهو غاذ فان كان الفعل  
على وزن فاعل بكسر العين فاما ان يكون متعديا ولا زمانا كان متعديا مقاسا ايضا ان يأتي اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب  
وعلم فهو عالم وان كان لازما وكان الثلاث (٢٤) على فعل يضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منه ما فاعل الاسماء وهذا هو المراد  
بقوله (ص)

وهو قليل في فعلت وفعل

غيره على بل قياسه فعل

واقول فعلتان نحو اشتر

ونحو صديان ونحو الاجهر

(ش) أي انما اسم الفاعل على

فاعل قليل في فعل يضم العين

كقولهم جض فهو جاض وفي

فعل بكسر العين غيره تعد نحو

امن فهو آمن وسلف فهو سالم وعبرت

المرأة فهي عارقل قياس اسم

الفاعل من فعل المكسور العين

اذا كان لازما ان يكون على فعل

بكسر العين نحو اضطر فهو اضطر

ويطر فهو يطر وشرف فهو شرف وعلى

فعلان نحو عطش فهو عطشان

وصدى فهو صديان أو على

أفعل نحو سود فهو أسود ويجهر

فهو أجهر (ص)

وفعل اولي وفعل بفعل

كالضخم والجبل والفعل جمل

وأفعل فيه قليل وفعل

وبسوى الشاعل قد يغني فعل

(ش) اذا كان الفعل على وزن فعل

يضم العين كترجيح اسم الفاعل

منه على وزن فعل كضخم فهو ضخم

وشهم فهو شهم وعمل فعلم نحو

جبل فهو جبل وشرف فهو

شريف ويقل يحيي اسم الفاعل

على أفعل نحو خضب فهو أخضب

من غير العقل غفلة عجيبة لان الفاعل ليس وصفه اللائق بل للذوات وقوله بها أي باسماء  
الفاعل كطاهر القلب أو المقولين كحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة ويؤيد ما مر من ان  
اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة ومفعول فاعل لانه نائبه لكن الموافق  
لقوله الا في الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الاول فقط وهو المشهور وانما ذكر الصفة  
هنا لانه باب الابهة وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة اذا اريد به الدوام واما الترجمة الالية  
فلا حكم كما تجاء قد رد على اسم الشاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) اما حال من اسم فاعل أي صغ اسم  
فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي أو ما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة المصدر  
محدود أي صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرور عن الشرط متعلق بصنع أو شرطية محدث  
جوابا العامل في الدلالة صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغذا) بمجمعين يستعمل  
لازما كغذا الماء أي سال ومتعديا كغذرت الصبي بالبن أي برتبته وكلاهما صحيح في تمثيله  
اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير متعدي لانه حال من فعل  
المكسور (قوله بل قياسه فعل) أي ان دل على معنى عارض غير مستقر كفتح فوفوح وأشر  
وبطر فهو أشر وبطرا أي لا يحمد النعمة وشذمر يض وكهل أذقياسما كفتح لانهم عارضان  
وقوله وأفعل أي ان دل على لون كحمر فهو أحر وأخلة أي حال طاهر في البدن كعور فهو جوهج  
فهو أجور وأحور فهو أجهر أي لا يصير في الشمس وقوله ففعلان أي ان دل على الامتلاء كروى فهو  
ريان أو حرارة الباطن كصدى فهو صديان أي عطشان (قوله نحو آمن) أي اللازم كمن البلد أي  
اطمان أهله وقد تدنى كانت العذرة (قوله وفعل اوى الخ) لعدم بصرح بالقياس لانهم ما بكثرا  
في المضموم كقصة بعباسه عنه قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياسه فعيل لا فعل  
(قوله والفعل جمل) ليس حشا ولا يخرج به جمل من جلت الشبه بالفتح أي أذنته فجم هو  
بالبناء المجهول فهو جمل أي يجول فاه الشاطبي ويرده ان كون الفعل جمل بالضم معلوم من كون  
الكلام في فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان الواقع لا الاحتراز (قوله قد يغني) مضارع غنى  
يعني كفتح بصرح أي يستغني (قوله ضم) هو الغليظ والشهم الجلد الذي الثؤاد (قوله خضب)  
بانطاء والضا والمجتمعين أي اجزالي الكثرة (تنبيه) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل  
صفات مشبهة ان قصد به الثبوت وان لم تنصف لوقوعها واطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجازي  
الاصطلاح الشائع فان قصد به الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسطاطي انه اذا اريد بها  
النص على الحدوث حولت الى فاعل فيقال حسن لاجس وأماموا وزن فاعل كضارب وقام فاسم  
فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لمفعول فاعله فيكون صفة مشبهة أو ملحقا بما على ما مر وبقي  
الافعال الالية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي وغيره كفاعل في  
هذا التفصيل (قوله بعد زيادة قسم) أي بل حرف المضارعة لا معه كائنه المثال (قوله وبكسر

وعلى فعلي نحو بطل فهو بطل وتقدم ان قبس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل ما  
منه على غير فاعل قللا نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو شاب وهذا معنى قوله وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ص)  
وزنة المضارع اسم فاعل \* من غير ذي الثلاث كاتواصل مع كسر متوالي الأخير مطاقا \* وضم ميم زائد قد سبقا  
وان فتحتهما كانا بكسر \* صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف  
زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضوم ومو بكسر

ما قبل آخره مطلقاً أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فتقول فاعل يقاتل فهو مقاتل ودرج يجر نحو هو مدرج وواصل يواصل فهوواصل وندرج يجر نحو هو مدرج ونعلم تعلم فهو متعلم فإن اردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن نفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومستظر (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده \* زنة مفعول كات من قصد (ش) اذا اريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جى به على زنة مفعول قياسا بطر دالمخوف تصدته فهو مقصود ووضرته فهو مضروب ومررت به فهو مجرور به (٣٥) وناب نقلا عنه ذو فعيل

شوقا فاعل يفتي كميل  
(ش) ينوب فعل عن مفعول في  
الدلالة على معناه نحو مررت برجل  
جر مجرور واخره جر مجرور بقية كميل  
وفي كميل وباهره أقتيل ورجل  
قبل فتاب جر مجرور وكيل وقيل  
عن مجرور ومكحول ومقتول ولا  
يقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر  
فيسه على السماع وهذا معنى قوله  
وناب نقلا عنه ذو فعيل وزعم ابن  
المصنف ان يات به فعيل عن مفعول  
كثير وليس مقبولة بنا جاع وفي  
دعوى الاجماع على ذلك نظر فقد  
قال والله في التسهيل في باب اسم  
الفاعل عتد كونه يات فعيل عن  
مفعول وليس مقبولة بنا جاع وفي  
وقال في شرحه زعم بعضهم انه  
مقاس في كل فعل فيما ليس له فعيل  
بمعنى فاعل كجرم فان كان للفعل  
فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياسا

ما قبل آخره أي ولو تقدر اكمثل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذمتن بضم التاء انما  
للميم اسم فاعل من أتت كما شذ الخ في الناطق كاحص فهو محصن وانفتح بالبناء والحاء المهملة فهو  
مفتح أي فخره فليس وأمهيب فهو مهيب اذا تكلم بما لا يعقل اما في المفعول فيكسر على القياس  
(قوله ولكن تفتح منه) أي ولو تقدر اكمثل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات  
من قصد) أي ذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أي بضماع  
ومقول ومرعى الا انهم غيرت اذا صلها مبيوع ومفعول ومرعى تقلبت حركة ايساء والواو في  
الاولين الى الساكن قبلهما خذفت واو مفعول للساكنين وقلت ضمة الاول كسرة لتسليم الاء  
وقلت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) مرادها الثلاث  
فيها المتصرف اما الجاهل فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلا) أي سماعا وهو  
مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه  
منقولاً عن العرب (قوله وليس مقبولة) فلا يقال ضرب وعلم بمعنى مضروب ومعلم (قوله  
خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما يثبه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فعيل الخ) أي لأنه لا ليس  
فيه بخلاف ما له ذلك فليس بالفاعل (قوله كعلم) أي وقدر ورجيم فالخاصل ان كل فعل مع  
فعل بمعنى فاعل لا يقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسع فيه ذلك كضرب اتقاس فيه هذا معناه  
(قوله فترفع عهده بجر مجرور) مضارع على المنفي فهو معنى لان العمل المنفي شامل للرفع لكنه عند  
المصنف رفع الضمير المستلزام لا طلاقة القول بان الخبر المفرد المشتق محتمل للضمير فالعنى ان لا يدل  
في الظاهر (قوله وقد كسر غيره الخ) وهو ما ذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما  
بمعناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجحول والله تعالى أعلم

\*(الصفة المشبهة باسم الفاعل)\*

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقوله الاقراوا التذكير وغيره ما عايناه فعملت النصب  
كلته على واحد لكن علمنا أخط منه لانهم لم يقدروا حدوث منه وأما اسم التفضيل فخصا الله  
مطلقا لزومه الاقراوا التذكير وقادته الدوام فلم يعمل النصب أصلا (قوله صفة استحسان الخ)  
خرم مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزه أو نصب بترفع الخاص وفسد به لان الصفة لا تصاق للفاعل  
الابن عسقلان استنادها عنه الى ضمير الموصوف فيقول فاعلا لا في المعنى والمراد استحسان البحر  
بنوعها لا بشخصها لا ليدور دستور استحسان البحر ووضعه الا انه قيل استحسان البحر به توقف على  
معرفة كونه بصفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور  
وربما معنى توقف الاستحسان على العلم بكونه بصفة بل على النظر في معناها الثابت للفاعل بحيث

كعلم وقال في باب التذكير  
والتأنيب وصوغ فعيل بمعنى  
مفعول مع كثره غير مقبولة  
بأصح القولين كجرم بها وهذا  
لا يقتضى في الخلاف وقد يعتذر  
عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع  
على ان فعلا لا ينوب عن مفعول  
وبعضه ياتية مطلقة أي في كل فعل  
وهو كذلك بناء على ما ذكره والله

في شرح التسهيل من ان القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل ونسب المصنف بقوله ونحوه توقفه على كميل على ان فعلا  
بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ويستأق هذه المسئلة متينة في باب التأنيب ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فعلا  
ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل فعلى هذا لا تقول مررت برجل جرحه عهده فترفع عهده بجر مجرور وقد صرح غيره بجواز  
هذه المسئلة (ص) \*(الصفة المشبهة باسم الفاعل)\* صفة استحسان جر فاعل \* معنى في المشبهة باسم الفاعل (ش) قد سبق ان  
المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأدفع التفضيل والصفة المشبهة وذو المصنف ان علامة  
الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها نحو حنين الوجه ومنطق السنان وطاهر القلوب

والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطارقه وجهه مرفوع يحسن على الفاعلة لسانه مرفوع عنطلق قلبه مرفوع بطارقه وهذا لا يجوز في غيرهما من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب عرارت بضراب ابوه عمرا ولا زيد قائم الاب غدائ بقاء ابوه غدائ وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول (٣٦) زيد مضروب الاب وهو جنس جار مجرى الصفة المشبهة (ص)

وصوغها من لازم فاعله

كطاهر القلب جبل الفلأهر

(ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ

من متعد فلا تقول زيد قاتل الاب

بكرارت زيد قاتل ابوه بكر ابل لا تصاغ

الامن فعل لازم نحو طاهر القلب

وجبل الفلأهر ولا تكون الالعمال

وهو المراد بقوله الحاضر فلا تقول

زيد حسن الوجه غدا أو أمس وبه

بقوله كطاهر القلب جبل الفلأهر

على ان الصفة المشبهة اذا كانت

من فعل ثلاثي تكون على نوعين

أحدهما موازن المضارع نحو

طاهر القلب وهذا أقلل فيهما والثاني

مالم يوازنه وهو الكثير نحو جبل

الفلأهر وحسن الوجه وكرم

الاب فان كانت من غير ثلاثي

وجب موازنتها المضارع نحو منطلق

الاسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدي

لهما على الحد الذي قد حدا

(ش) أي يثبت لهذه الصفة على

اسم النفعال المتعدي وهو الرفع

والنصب نحو زيد حسن الوجه في

حسن ضمير مرفوع وهو الفاعل

والوجه منصوب على التشبيه

بالمفعول بل ان حسننا شبيه بضراب

فعل عمله وأشار بقوله على الحد

الذي قد حدا الى أن الصفة المشبهة

تعمل على الحد الذي سبق في اسم

الفاعل وهو أنه لا بد من اعتقادها

كأنه لا بد من اعتقادها (ص)

لوحول الاسناد عنه لم يقع ولم يلبس فيحسن حدته الحدوث لم يعمل بأنهم اتسمي بذلك فلا دور  
(قوله) الاصل حسن وجهه) طاهره ان الحرف مرفوع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما  
من (قوله) فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدي لو احذف انتفع اضافته النفعال  
عند الجمع وروان قصد بثبوته لالباية بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب فانتفع  
اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عنه اسمها (قوله) ان اسم  
المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جرى وأحسن صوغها بالمعنى  
الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب وقوله من لازم خبر فيفيد  
الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله) لا تصاغ من متعد) أي مالم ينزل منزلة  
اللازم أو يحول الى فعل بالنصب كما قيل به في العلم والرحن الرحيم (قوله) لا تصاغ الخ) أي الذي هو  
من لوازم دلالتها على الدوام في الازمنة الثلاثة لا خصوص الحال اما اسم الفاعل فيدل على احد  
الثلاثة بدلا عن الآخر وقادتها الدوام عقلة كما نقول ليس بالوضعية لانها لما اتت عن الحدوث  
والتي بدت الدوام عقلا لان الاصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم  
الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازنته مجاز كما مر في تعريفه ومذهب  
المنحصر يرى بان الحاسب انهما لا يوازن المضارع أصلا ونحو طاهر القلب ومنطلق الاسان اسم  
فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة واختار خلافه (قوله المعدي) أي  
لو احواد والمراد العمل بصورة والاقتصافه مفعول به حقيقة ونصوبها شبيهه به أو تخير (قوله) على  
الحد) حال من المستكن في افعال الواقع خبرا عن عمل (قوله) وهواله لا بد الخ) لم يذكر كونها الحال  
أو للاستقبال للزوم للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطها فيها وانما اشتراط الاعتقاد لدلها  
النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار اليه بقوله الاعدى أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يوقوف  
على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والقيز والمشتق  
والظرفين والمفعول له ومعها والمشتبه بالمفعول به وفي موضع آخر انها لا تنصب المصدر اهـ (س) قوله  
وسبق الخ) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم النفعال وهما عدم تقدم مفعولها وكونه ذاتي شبيهه أي  
ذاتا قاربا وارتباطه بوصفها لاشتغالها على ضمير كاسمين وقد قدمه قصر محاورها ونحوها أربعة هي  
استصان الجربا وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جربها على المضارع ويؤخذ  
واحد من قوله الآتي وما اتصل به الخ وهواله لا يفصل معهما لهما منها منصوبا كان او مرفوعا  
بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا وبقي أشباه في التصريح وغيره (قوله) فلا يجوز  
تقديمه مفعولها) أي التشبيه بالمفعول به لانه الذي يتفاوت فيه أما المرفوع والجور فلا تقدمان  
مطلقا لانه فاعل أو مضاف اليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقا كزيدك وانق ورفح  
(قوله) كما جاز في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله الا اذا كان هو بال أو نحو روابضا فة أو  
حرف أصلي كذا غلام قاتل زيد او مرت يضارب زيد انتفع بتقديم زيد في نحو لست يضارب  
زيد الزادة الجار (قوله) فلا تقول زيد الخ) أي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ  
فأيا على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله) (الافسي) أي اذا علمت النصب على

وسبق ما تعامل فيه مجتنب \* وكونه ذاتا مشبهة واجب (ش) لما كانت الصفة المشبهة مرفوعة في العمل عن اسم الفاعل التشبيه

قصر عنه فلا يجوز تقديمه مفعولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر اضارب ولا تعمل الا في سببي نحو

زيد حسن وجهه ولا تعمل في أي جنبي فلا تقول زيد حسن عمر او اسم النفعال يعمل في السببي والالجبني نحو زيد يضارب غلامه وضارب عمرا

(ص) فافرعها وانصب وجر معال \* ودون آل معصوب والماتصل بها مضافا ونحو داولا

التشبيه بالمفعول وكذا الخبر لانه فرع فلا بد من كون معمولاها سيبيا ما المنصوب على وجه آخر أو  
المرفوع فلا يشترط فيه ان لا يلائم عملها فاما بالحل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما  
أجنبين نحو أحسن الزيدان وما فيج العمران وزيدك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت  
على موصوف نحو زيد حسن وجهه كأن اسم الفاعل كذلك كزيد فأؤوه للاختلاف بينهما الا  
في التشبيه بالمفعول كما هو المراد بالسبي مانس اجتنابا من الموصوف فيشغل ما هو مشغل على ضمير  
الموصوف ولو تقدير الحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كما  
في التمثيل كون معمولاها ضميرا بارزا متصلا وصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة مع ال كالحسن  
الوجه الجيلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلبة أنت في السلطنة في الحرب كالح مكتهر

تجوز بهما مع ال سمان ال خلا  
ومن اضافة لنا لها وما  
لم يحل فهو بالحوال ومما  
(ش) الصفة المشبهة اما ان تكون  
بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة  
عنهما نحو حسن وعلى كل من  
التقدير ين لا يتخلو المعمول من  
أحوال ستة الاول ان يكون  
المعمول بال نحو الحسن الوجه  
وحسن الوجه الثاني ان يكون  
مضافا لمباقيها نحو الحسن وجهه  
الاب وحسن وجه الاب الثالث  
ان يكون مضافا الى ضمير الموصوف  
نحو مررت بال رجل الحسن وجهه  
وبرجل حسن وجهه الرابع ان  
يكون مضافا الى مضاف الى ضمير  
الموصوف نحو مررت بال رجل  
الحسن وجهه غلامه وبرجل حسن  
وجهه غلامه الخامس ان يكون  
المعمول مضافا الى مجرد من ال  
دون الاضافة نحو الحسن وجه اب  
وحسن وجه اب السادس ان  
يكون المعمول مجردا من ال  
والاضافة نحو الحسن وجهها  
وحسن وجهها فهذه ثمانية  
مسئلة والمعمول في كل واحدة من  
هذه المسائل المذكورة

فاعمل طلق في انهاء المضاف اليها وأصلها المنصب لانها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على  
الوجه المشتمل على خلف الضمير وحوال. واما مفصول منها بضمير آخر مع خلوها من آل كقرش  
نحيا الناس ذرية وكرامهم وحوال الضمير حرفي الثانية طوا الصفة من ال مع مباشرتها المنصب  
على التشبيه بالمفعول به في الباقيين واما انفصال الضمير بهما مع قرين بال فلذلك لم يجد لعدم جواز  
(قوله مع آل) حال من الضمير نحو ربال الباء ودون آل عطف عليه ومصحوب بال المنصب تنازعه  
الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف ضميره عما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) في ستة  
أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ما تحت نقابه أو موصوفا يشبهه في كون صفته جملة  
كحسن نوال اعطاء أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ما تحت نقابه وكل نوال اعطاه أو مضافا الى ضمير  
يعود على مضاف لمضاف لضمير الموصوف كررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جملة اتفقها الله  
راجعة للوجه المضاف للجارية انضافا لضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول صفة أخرى  
كررت برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها انه لا يشترط في الاولى كون  
مرجع الضمير معمولا لصفة أخرى كزيد عدا شة حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السبي  
اثني عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب آل واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر  
الشارح منها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحد وترك الموصول والموصوف  
تضرب هذه الاشياء عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول  
الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جردونها الاشياء ويزاد عليها صور  
كون المعمول نفسه ضميرا تابع خسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعية بسلافة  
أو تكسيرة مذكورة أو مؤنثة فكل ثمانية ومعمولها كذلك فكل أربعة وعشرون في أحوال  
اعراب الصفة الثلاثة فكل مائة واثنان وتسعون في الخسة والبعين المائة تبلغ أربعة عشر الفا  
وأربع مائة في ثمانية مائة وأربعة وأربعون لان الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا  
لا تعدد في جمع التصحيح والتكسيرة بل سطاق جمع فقط فيسقط منها ثلاثة جمع التصحيح ثمانية مائة  
ومؤنثة بسبب في أحوال الصفة التثنية أي كونها مفردة الخ بمثلية أو أربعين في أحوال اعراب  
الصفة مائة وأربعين وهي المتعددة والباقي منه الحائز والمتع وستمعلم صابطه هذا مذكرة  
المصرح وغيره وعند التأمل تريد الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السبي الاثني عشر منها ستة  
في كونها مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال أو لا ويختلف الحكم  
في بعضها كما علم مما يأتي فتكون أنواع السبي ثمانية عشر في أحوال اعرابها بأربعة وخمسين في  
كون الصفة بال أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا اما مرجعها بال أو لا بسبب فالجمله



امان يرفع أو ينصب أو يجز فيحصل حينئذ (٣٨) ست وثلاثون صورة وإلى هذا أشار بقوله فأرفع بها أي بالصفة المشبهة وانصب وجر

مع أي إذا كانت الصفة من نحو الحسن ودون ال أي إذا كانت غير النحوص من معيوب ال أي المعمول المصاحب لال نحو حسن الوجه وما اتصل بهامضاً أو مجرداً أي بالمعمول المتصل بها أي بالصفة إذا كان المعمول مضاعفاً ويجردا من الالف واللام والاضافة يدخل تحت قوله مضاعفاً المعمول المضاف إلى ما فيه ال نحو وجهه الاب والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه غلامه والمضاف إلى المجرى من ال دون الاضافة نحو وجهه أب وأشار بقوله ولا تجزيرها مع ال الخ إلى ان هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع منها إذا كانت الصفة قبل أربع مسائل الأولى جزم المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جزم المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه غلامه الثالثة جزم المعمول المضاف إلى الجرد من ال دون الاضافة نحو الحسن وجهه أب الرابعة جزم المعمول المجرى من ال والاضافة نحو الحسن وجهه أبيه الأولى جزمه ولا تجزيرها أي بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع ال اسمها خلا من ال أو خلا من الاضافة لما فيه ال وذلك كالمسائل الأربع وما لم يجز من ذلك يجوز جزمه كالجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهه والحسن وجهه الاب وكما يجوز جزم المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة يغير ال على كل حال

سبتي القناعة البضا المجرد \* الطائفة كشحه وما حلت أن أسى  
يجر كشحه لاضافته لضمير ما فيه ال وهو المجرد أي البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضا بفتح الموحدة وشهد الصاد المجردة رقيقة الجلد مملته والكشع ما بين الخاصرة والصلع ومر في الاضافة ان المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم ان مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أبيه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن وجهه جازيتها الجميلة التمه فعل منع جرها إذا كان الموصوف خالاً من ال كزبدوهند والاجاز اه وفيه نظرها لمر في الاضافة من اشتراط ان لا يكون بين الوصف وذى ال أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بالاعتناع اضرب رأس عبيد الخاني ففزع الخيل بها في نحو الرجل الحسن وجهه أبيه أولى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جزمه كالجوز الخ) لكن منه القبيح وضابطه ان ترفع الصفة بال أو لا تكرر ذلك أربعة الحسن وجهه أب وجهه اب وحسن وجهه أب وجهه أب الخالو الصفة للفظان عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير الضمير فهو ودون في القبح رفع المعمول بال أو مضافاً لما هي فيه وهو أربعة أيضاً الحسن الوجهه أب وجهه الاب أو حسن الوجهه أب وجهه الاب لان ال خلف عن الضمير فمقدما في رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه ان تنصب الصفة المتكررة المعارف مطلقاً وهي غشائية من صور السببي الحسن الوجهه أب وجهه الاب أو وجهه أب وجهه أبيه أو ماتحت نقابه أو تجر ما سوى المعرفة بال والمضاف لتاليها الحسن وجهه أب وما تحت نقابه وجهه الضعيف في الأولى إنما لا تقوى قوة الموصوف من المتعدى وفي الثانية ما فيها من شبه اضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

ص \* (التعجب) \* يا فاعل انطق بعدما تعجبا \* أوجي بفاعل قبل مجرور بها (٣٩) وتوافعل الصنعة كما \* أوفى خليلنا وأصدقهم ما

(ش) للتعجب صيغتان أحدهما

ما أفعله والثانية أفعل به واليهما

أشعار المصنف بالبيت الأول أي

انطق بفاعل بعدما للتعجب نحو

ما أحسن زيد أوما أوفى خليلنا

أوجي بفاعل قبل مجرور بها نحو

أحسن بالزبدن وأصدقهم ما فاعلا

مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه

وأحسن فعل ماض فاعله ضمير

مستتر عائد على ما وزيد مفعول

أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير

شيء أحسن زيد أي جعله حسنا

وكذلك ما أوفى خليلنا وأما فاعل

فعل امر ومعناه التعجب لا الأمر

وفاعله المجرور بالياء والياء وأداة

واستند على فعلية أفعل بزومون

الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم

نحو ما أفقرني إلى عفو الله وعلى

فعلية أفعل يدخل ثبوت التوكيد

عليه في قوله

ومستبدل من بعد غرض صريحة

فأخر به من طول فقر وأخر يا

أراد وأخرين ثبوت التوكيد

الخصفية فأنبأ بها القافي الوقت وأشار

بقوله وتوافعل إلى أن تأتي أفعل

ينصب لكونه مفعولا ونحو ما أوفى

خليلنا مثل بقوله وأصدقهم ما

لأن صيغة النشأة وما قد منها من أن

ما نكرة تامة هو الصحيح والجملة

التي بعدها خبر عنها والتقدير شيء

أحسن زيد أي جعله حسنا وذهب

الافتقار إلى أنها موصولة والجملة

التي بعدها صلتها والخبر محذوف

والتقدير الذي أحسن زيدا شيء

عظيم وذهب بعضهم إلى أنها

استفهامية والجملة التي بعدها خبر

عنهما والتقدير أي شيء أحسن زيدا

### \* (التعجب) \*

هو انفعال في النفس عند شعور راجع إلى شيء ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق  
على الله تعالى متعجبا لأنه لا يخفى عليه شيء وما وردت في الشرع فاما مصدره في الخاطمين نحو  
فما أصبرهم على النار أي يجب أن تعجب من ذلك وأما امره ادلزمه وهو الرضا والتعظيم فكذلك  
عجب بمرئيه قوم بقادون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين ذلك أمرهم إلى  
الاسلام فدخلوا الجنة (قوله تعجبا) مفعول لأجله كما يشهد به قول الشارح بعدما للتعجب وأحال  
من فاعل انطق أي ذات العجب أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أي للبوب لهما عند النكاح والأفله  
صحيح كثيرة لم يوجب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحانه الله أن المؤمن لا يتعجب لله دهره فارس وغير  
ذلك وسيأتي في باب نعم ونس صيغة وهي فعل بالضم كشرف وظرف (قوله فيما مبتدأ) ويجب  
تقديمه اجما على خبره لأنه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعد حال  
التعجب انما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التكرار والسووغ للابتداء بقصد الإيهام كما في التسميل  
(قوله ضمير مستتر) أي وجوا عائد على ما ولذا الجعوا على اسمها ويجب إضماره مفردا مذكرا غالبا  
لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الأصل ثم نقل لأنشاء التعجب من حسنة وانجى  
عنه معنى الجعل فجازا استعماله في التعجب بما يستحيل كونه مفعولا كصفاء تعالى وفاعله السببي  
وجماعه نحو ما أفد الله وما أعظمه لأنه أقصر من اللفظ على غرضه وهي التعجب سواء كان مفعولا  
وله سبب أو لا كما قاله الرضي فلا يرد أنه تعالى عظيم لا يجعل جاعل لأنشاء هذا المعنى فلم يضر اليه  
أصلا على أنه لو كان منظورا إليه لقلنا معنى شيء أعظم الله شيء وصفه بالعظمة أي دل على عظمته وهو  
مضمر عاقل وأداه أي أنه تعالى عظيم لأنه لا شيء يجعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة لا نقل عن  
ابن حجر وغيره وكذلك على الوجه الأول وكونه مقولا إلى إنشاء التعجب كما مر عن الرضي لا يقتضي  
كونه محذورا لأن ذلك التقدير بيان لما حق التركيب أن يكون مقيدا لله ولا فالعرب لم قصد منه هذا  
المعنى كما قالوا في أصل قال قول أي ما حق التركيب أن يكون عليه وإن لم ينطق به فاستعمله الله في  
التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيره فاعلم ما إذا أردت به في جانبه تعالى الإخبار بأنه في  
غاية العظمة وإن عظمتهم مما تتخارفهم العقول لقصد التنازع عليه بذلك تجاز (قوله ففعل أمر) أي  
صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد ثمرة الضرورة أي صارذا  
حسن فهو في الأصل خبر ثم نقل إلى إنشاء التعجب فغير اللفظ من الماضي إلى الأمر ليكون بصورة  
الإنشاء ففتح استاد صيغة الأمر إلى الظاهر فزيدت الياء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كمرر  
يزيد ففعل المفعول فزيدت الألف لأن الفاعل أن وصلتم أفعوله \* وأحب النشأة تكون المقدما  
أي بأن تكون لأطراف الحذف معها وصار في حكم الفضله فلم يثبت الفعل له وجاز حذفه للقرينة  
كما سيأتي وأما الياء في فاعل كفي فلا تزم كقوله \* كفي الشيب والاسلام للمرئيهما \* قلذا  
لأنه كلفه لا في عدم التأنيت لدون الحذف (قوله لزومون الوقاية) أي لأنها لا تلتزم إلا  
الفعل كما مر أول الكتاب وأما وروده مصغرا في قوله \* ما ما مبالغ غلا ناشدق لنا \* فشاذا ليدل  
للاسمه (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو روي القضي عجمتين فوحدة وزن سلب الماتمة من الألف  
كأن في الصحاح وعقبه في القاموس بأنه تعجيف والنصواب أنه بالمتناة التحتية بدل الموحدة وصيغة  
تصغير صرمة وهي نحو الثلاثين من الألف وقوله وأخر بابا المشاة التحتية أي به بخذف فاعله دلالة  
الأول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أي ما أخرى ذلك المستبدل وما أحقه بطول الفقر (قوله  
لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل في عدم حذفه الألف ليدل ولا تة قدم على عامله ولا يفصل



يختلف ما بعرض الشروط علما \* ومصدر العادم بعد نصب وبعد فعل جزمه بالاجب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه ونصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مقبول لا يجوز بعد أفعل بالبا فتقول ما أشدد حرجه واستخرج وجهه وأشد حرجته واستخراجه وما أفجع عوره وأفجع بعوره وما أشد حرجه وأشد حرجه (ش) يعني انه اذا وردت أفعل (ص) وبالندور احكم لغير ما ذكر \* ولا تنقص على الذي منه أثر (٤١)

التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا ينبغي منها حكم بتدوره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما اخصر من اخصر فبنوا أفعل من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مسمى للمفعول وكقولهم ما أحقه فبنوا أفعل من فعل الوصف منه على أفعل نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعسا وأعس به فبنوا أفعل وأفعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب ان يقدم معه وله وصله الزما

وفعله يظرف أو يحرف جر مستعمل والخلف في ذلك استقر (ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زينا ما أحسن ولا ما زينا أحسن ولا يزيد أحسن ويحب وصله بعدا له فلا ينصل بينهما بواجبي فلا تقول في ما أحسن معطي الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره فلا تقول ما أحسن يزيد مارا تريد ما أحسن مارا يزيد ولا ما أحسن عندك جالس ازيد ما أحسن جالس عندك فان كان الظرف أو الجرور معمولاً لفعل التعجب في جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور

بني منه نحو ما أشد استخراجه (قوله يختلف ما الخ) وكذا يختلف ما استكمل الشروط كما أشد ضربه ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يختلف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الناقدة بعض الشروط بنصب الخ وذلك شامل للمعنى والجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لأصحا كما كثرتان لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشد دهم ما وأما الخادم والذي لا تفاوت فلا يتعجب منهما البتة اه لكن الاولى في المعنى المصدر الصريح فهو ما أكثر عدم قيامه واعلم أن أشد ونحوه قد يكون التعجب ابتداء فهو ما أكثر ابله وما أشد عبده فلا يرقى بالصبر بعده (قوله أو يحرف جر) أو مانعة خلوه فتجوز الجع قياسي على نظائره مما مر وإن اقتضى كلام الدماميني خلافه اه صيان (قوله واجبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد أو غير الفاعل في فعل به فيشمل الخيال فلا يقبل به على الاختلاف فتقول ما أحسن جالس ازيد ولا أحسن جالس ازيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي الم معمول الغير فعل التعجب كما مثله به وله نحو ما أحسن يزيد مارا فان الجار متعلق بمارا لا بحسن ومثله أحسن عندك يجالس أما الم معمول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في الم معمول يعود على الجرور والآخرين الفصل كما أحسن بالجر لان ينصدق وما أفجع به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى ألبيت ثقل في الكتب عن أبي حيان في تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الان يقال هو تمثيل لجره الفصل بالنظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قبل سنة إحدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهيجا) بالندو القصير أي الحرب والزيات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لزيه وهي الشدة والقبط والمكرمات جمع مكرمة ينضم الراء فيه ما أي التكرم (قوله أعزز على) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعز زيان أراك كذا على أي ما أعز ذلك وأشدّه على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا القظان فهو شاهد لجواز (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى أن يرى ذوالالبصورا أي ما أحق الرؤبة تصبورا يصاحب العقل فأن يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذي الب وهو فصل واجب لكان الضمير في يرى كما مر رة مثله قوله أخلق بني الصبران يخطفني بجاحته \* ومد من القرع للابواب ان يلجا فان يخطفني فاعل بأشلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذي الصبر وجوبا والاصل أخلق بان يخطفني الصابر بجاحته أي ما أحق الفوز بالمطالبا بالصبر وما أحق الولوج أي الدخول لمن قرع الابواب أي الملائمة والله تعالى أعلم

(نعم وبس وما جرى مجراها)

أي في افادة المدح والذم كعذ اوساء ومجري بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولو قال وما أحرى بالهزم لوجب ضمها واعلم انهم ما استعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا يا نعم به فهو ناعم وبس زيد بس فهو بائس وأخرى لانشاء المسدح

(٦ - خضري ثاني) المتصور جواز خلافا للاختلاف والمردوم وافقهما ونسب الصعري المزعى الى سيبويه وما ورد في الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب لله ربني سليم ما أحسن في الهيجا لقاءها وأكرم في الزيات علماءها وأنت في المكرمات بقاها وقول علي كرم الله وجهه وقد مر بعسا رفسح التراب عن وجهه أعز زعي أبا القظان ان أراك صر به لا يجذل ومما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال بنى المسكين تقدموا \* وأحب الننان تكون المقدما وقوله خليلي ما أحرى بني اللب ان يرى \* صبروا ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبس وما جرى مجراها)

ويرفعان مضارعاً بشرة

متر كنتم قوماً مشرهم  
(ش) مذهب جمهور النحويين أن  
نعم وبس فعلان بذيل دخول تاء  
التانيث الساكنة عليهما نحو  
نعمت المراتشند وبسبت المرأة  
دعد وذهب جاعته من الكوفيين  
منهم القراء إلى أنهم ما أحسن  
واستدلوا بدخول حرف الجسر  
عليهما في قول بعضهم نعم السير  
على بس العرب وقول الأخر والله  
ماهي نيم الولد نصرها بكاء وبرها  
سرقه وخرج على جعل نعم وبس  
معهم ولين القول بمحذوف واقع  
صفة ماوصف بمحذوف وهو الجورور  
بالحرف لأنهم وبس والتقدير نعم  
السير على عزيمة ول فيه بس  
العرب وماهي ولدمة ول فيه نعم الولد  
محذوف الموصوف والصفة وأقيم  
المعروف مقامهما مع بقاء نعم  
وبس على فعليةتهما وهذا أن  
الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل  
منهما غير الماضي ولا بدلهما  
من مرفوع هو الفاعل وهو على  
ثلاثة أقسام الأول أن يكون محلي  
بالألف واللام نحو نعم الرجل زيد  
ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم  
النصير واختلف في هذه اللام  
فقال قوم هي الجنس حقيقة  
فلدت الجنس كله من أجل زيد  
ثم خصصت زيداً بالذكر فتكون  
قد مدحت مخرتين وقيل هي للجنس  
مجازاً أو كالتجسس زيد الجنس  
كله مبالغه وقيل هي اللفظ الثاني  
أن يكون مضافاً إلى ما قبله ال  
كقوله نعم عني الكرماء ومثله قوله  
تعالى وانعم دار المؤمنين الثالث أن  
يكون مفعلاً

والفعلان يتصرفان أساساً أي وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم نعم وبس وغير صفة  
ورفعان خبر محذوف أي هما رفعان لا نعت ثان الفعلان لأن المبدأ فاعل منهما وهو اجنبي  
من المعنوت ومقارن ال صفة لاسين أي ال المعرفة لأنها المرادة عند الإطلاق فخرج الفاعل  
الجلالة والبنى (قوله ويرفعان) عطاف على رفعان من عطاف الفعل على الاسم المشبهة (قوله إلى  
أنهما السمان) أي بمعنى الممدوح والمذموم وينبغي القبح لضعفهما معني الانشاء وهو من  
معاني الحروف ولا يردان المقيد له الجمله بنهاية الهم ما المعجمة في فاعله فها مستند أن وما كان  
فاعلاً على القول الأول يدل على هذا وأعطاف بيان واخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى  
الممدوح الرجل زيداً فاعله في البسيط قال سم وبقي النظر في نحو نعم رجل لا زيد فيجوز أن رجلاً  
غير النسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرحولية أو هو حال ثم  
قياس ما ذكره الولد ونحوه فيما استدلوا به لأنه تابع للمجرور أي ما هي بالممدوح والولد فان كان  
مروياً يرفع فاعله مفعول عاقبه (قوله على بس العرب) بفتح العين المهملة وسكون النجمة هو  
الجار وجمعه أعمار كبيت وإيات والائتي عبرة (قوله ما هي نيم الولد الخ) قاله حين بشر بيت  
(قوله نصرها بكاء) أي أنها إذا أرادت أن تنصر أباهما مثلاً على أعدائهم لا تقدر على الدفع عنه  
بنفسها بل تنصر له وتسعت بالناص وبرها بكسر الباء والأي إذا أرادت أن تنصر أحد اسرقت له  
من زوجها أو غيره ويحتمل أنه بفتح الباء وبالزاي أي بمعنى السلب والاخذ فقروا ومنه قولهم  
من عزز زاي من غلب أخذ السلب أي أنها لا تقدر على الأخذ بقهرها كالرجل بل سرقه  
خفية (قوله لا يتصرفان) أي يخرج وجههما عن أصل الأفعال من معاني الحروف وهي لا تصرف فكأن شهما  
إنشاء المذموم والممدوح على سبيل المبالغة والانشاء من معاني الحروف وهي لا تصرف فكأن شهما  
(قوله للجنس) أي في ضمن جميع الأفراد فهي ال الاستغراقية كإعرب به بعضهم وقوله حقيقة أي  
أنه لا يزيد دخولها جميع أفراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أي فالحسن كله ممدوح بها  
لأنه الموصوف على ذلك زيد فقط فكأنه قبل ممدوح جنسه لأجله وقيل مدح الجنس كله الشامل  
لأنه بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئاً على زيد وأن جنسه ناقص بل استعفاقه  
له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبس الرجل عمرو لأن  
الجنس الواحد صار ممدوحاً ومذموماً معاً وأوجب اختلاف جهتي المدح والذم ولا تناقض مع  
اختلاف الجهة (قوله مجازاً) أي من سلام من إطلاق العام على الخاص لأن وضع الاستغراقية  
العموم وقد أريد به مفعولين وإدعاء أنه جميع الجنس لجهة ما تفرق في غيره من الكمالات  
أو بالاستعارة بأن يشبه زيد بجميع الأفراد بما لا يحاط في كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحاً  
لا قد اولاً لاعتدائه (قوله للعهد) أي الذي لأن مدحها فاعل مدحهم كدخل السوق واشترى اللحم ثم  
قصر ذلك الفرد بعد إتمامه بزبد مثلاً لتخصها بالمدح والذم وقيل للعهد الخارج والمعهود وهو  
المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير زيادة التقرير والتفصيل وهذا  
ظاهر أن قدم المخصوص كذا وكذا أن آخر وأعرب مبتدأ خبره الجمله قبله لتقدمه من حيث أن  
أعرب خبر المحذوف ومبتدأ خبره محذوف ولا تنافي بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح  
وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافاً إلى ما قبله ال) أي أوصافاً لمضاف  
لما قبله ال كقوله نعم ابن أخيت القوم غير مكذب \* وما كونه مضافاً للضمير ما هي فيه كقوله  
\* نعم أخو الهيجا ونعم شبابها \* فالصحيح لا يقاس عليه وأضافته للذكر ضرورة عند الجمهور كقوله  
\* نعم صاحب قوم لا سلاح لهم \* (قوله ان يكون مضارعاً) أي مستنداً إلى الألف لا فلا يبرز  
في تنبيه ولا جمع استعفاء بجمع غير مذكور بل بعضهم نعمه وأقوماً كما شذبه به الباب الزائد في نعم بهم

مفسر انكره بعد منصوبه على التمييز نحو نعم قوما معشره في نعم ضمير مستتر (٤٣) بفسره قوما معشره مبتدأ وزعم نعمتهم ان

معشره مرفوع بنوع ضم وهو الفاعل  
ولا ضمير فيه وقال بعض هؤلاء ان  
قوما حال وبعضهم انه ضمير ومثل  
نعم قوما معشره قوله تعالى يس  
لنظامين بدلا وقول الشاعر  
لنعم موثلا مولى اذا حذرت  
باساء ذي البغي واستيلا ندى الاجن  
وقول الآخر

تقول عرسى وهى لى عومره  
بئس امرأأى بئس المره  
(ص) وجع غير وفاعل فظهر  
فيه خلاف عنهم وقد اشهر  
(ش) اختالف التحويل في جواز  
الجمع بين التميز والفاعل الظاهر في  
نعم واخوانها فقال قوم لا يجوز  
ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا  
تقول نعم الرجل رجلا زيد وذهب  
قوم الى الجواز واستدلوا بقوله  
والتعليمون بئس الفعل فظهر  
خلاف ما هو للاستطيق

وقول الآخر  
تروم دمل زادا بك فمنا  
فنع الزاد زادا بك زادا  
وفصل بعضهم فقال ان افاذا التميز  
فان زادة على الفاعل جاز الجمع  
بينهما نحو نعم الرجل فارسا زيد  
والا فلا نحو نعم الرجل رجلا زيد  
فان كان الفاعل مضى اجاز الجمع  
بينه وبين التميز اتفاقا نحو نعم  
رجلا زيد (ص)  
وما عير وقيل فاعل

في نحو نعم ما يقول الفاضل  
(ش) تقع ما بعد نعم وبئس فتقول  
نعم ما ونعما وبئس ما ومنه قوله  
تعالى ان تدوا الصدقات فنعما  
هى وقوله تعالى يسما لستروا به  
انفسهم واختلف في ما ههنا فقال  
قوم هى انكره منصوبه على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر

قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو كما يعود على متأخر لفظا ونوعا كما هو  
ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتجانان الا شئ منتظر بعد وشدنا كسده في نعم قوم ما انتم  
ومنه على كل ذلك ضمير انسان وهل اذا فسر عيرت لحقه التاخر وجوب كسده امر أهتد  
أوجوازا وتفتح أقوال (قوله مفسر انكره) أى عامة منكثرة الافراد فلا يجوز ضم شمساعده  
الشمس ان لا تاتي له الا ما نتم شمس هذا اليوم فيجوز تلعبدها بعدد الايام ومن أحكام هذا  
التمييز وجوب تأخير عن العامل وتقديره على الخصوص ويشذ عن زيد رجلا ومطابقه نفسه  
للخصوص اقرارا وتذكرا وغيرهما وقوله آل المعرفة لا يخلف عما يجب قرنها وهو انشاعل  
فاعتبر صلاحية لها من غير مثل وغيره فاعل من وجوز المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقوله  
صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى قبائله أخذ ونعمت خصله تلك الفعله وهى الوضوء يوم  
الجمعة (قوله ومعشره مبتدأ) أى خبره الجملة قبله على ماسياى والرابطة اعادة التبدل بعبارة ان  
أريد بان المستتر معهود معين هو الخصوص وعمومه المبتدأ وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو  
الفاعل) أى وأغنى ذلك الفاعل عن الخصوص (قوله تميز) أى تحول عن الفاعل والاصل نعم  
القوم معشره فحول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تذكيره وكذا انتم  
رجلا زيد (قوله بئس لفظا بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والخصوص مخذوف لعل ما قبله أى  
الجنس وزيد (قوله لنعم موثلا) أى لعل تميز للضمير المستتر والمولى هو الخصوص والاحسن بكسر  
الهمزة وفتح الهاء جمع احنة بكسر فسكون وهى المقصد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى  
والعومرة بانهن المهمله الصباح والعصبون يعنى معي والشاهد في بئس امرأ وأما المرفوع  
الأمم والرأ لغنى المرفوع فاعل بئس الثانية لانها بال وحذف الخصوص من كل منهما للاشعار به  
أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل) بالخبر عطف على تميزه وجلة ظهر صفة فاعل  
(قوله لا يجوز) أى لعدم ايهام الظاهر حتى يميز وتروا وما ورد يجعل المنصوب حالا موكدة  
أوضحه ورد بان رفع الام غير لازم للتمييز فقد ورد مجرد التما كيد كقوله

واقعدت بان دين محمد \* من خير أديان البرية دينا  
فكذلك ما ورد من هذا (قوله والتعليمون) نسبة للعلب بالعين المججمة كتنضب لكن تنفخ لانه في  
المنسوب لثقل كسر تين معناه النسبة وقد كسر كاله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب  
يقرب الروم منهم الاخطل وقد جاء جبر هذا البيت وأراد الفعل الاب وهو فاعل بئس وخلا  
تتميز وكلمه وخلفه هو الخصوص وبوخذه منه انه لا يجب تقديم تميز الظاهر على الخصوص  
وهو كذلك بخلاف عير الضمير كامر والزاد بنوع الزاى وشهدا لادم المرأة للاصقة العجز الخففة  
الاله والمنطق صفة مفاعلة من النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البيع لكن المراد  
هنا المرأة التى تعظم بحسب تباركها قاله العيني وفى القاموس المنطق البيع والمراد بالتأخرة  
بحسبة تعظم بمحبتها اه وكان الثاني مأخوذا من النطاق وهو شقة تحترم عليها المرأة وترسل  
أعلاها الى أسفلها (قوله تروا الخ) الشاهد في زادا آخر البيت فانه تميز تفاعل نعم الظاهر  
وزادا أى هو الخصوص وقيل زادا مفعول ترو ومثل حاله وان كان تذكرا لكنه متأخر فلا  
شاهد فيه (قوله فتقول نعم) أى بلا داع ومفعلا أى بادغام الميم (قوله هى انكره منصوبه الخ)  
وهى امانافضة والفعل بعد هاء ضم والخصوص مخذوف أى نعم هو شيئا بقوله الفاضل ذلك  
الشئ أو تامة لا تحتاج لصفه والجملة بعدها ماضية للخصوص مخذوف أى نعم هو شيئا أى بقوله  
الخ أو صلة لما آخرى مخذوفة هى الخصوص أى نعم شيئا الذى بقوله الخ ولا يرد ان التامة

قوم هى انكره منصوبه على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر

وقيل هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيويه (ص)  
ويذكر ان الخصوص بعده مبتدا (٤٤) أو خبر اسم ليس يتوأبدا (ش) يذكر بعدهم وفاعلها اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح

أو الذايم وعلا منه ان يصلح لعله  
مبتدا وجعل الفعل والفاعل خبرا  
عنه فتكون الزجل زيد وبس  
الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيد  
وبس غلام القوم عمرو ونعم رجلا  
زيد وبس رجلا عمرو وفي اعرابه  
وجوان مشهوران أحدهما انه  
مبتدا والجملة قبله خبر عنه  
والثاني انه خبر مبتدا محذوف  
وجوابا والتقدير هو زيد وهو  
عمرو أي المدح زيد والمذموم  
عمرو ومنع بعضهم الوجد الثاني  
وأوجب الأول وقيل هو مبتدا  
خبره محذوف والتقدير زيد  
المدح (ص)

وان يقدم مشعره كفي  
كلهم نعم المقتنى والمقتنى  
(ش) اذا تقدم ما يدل على  
المخصوص بالمدح أو الذم أعني عن  
ذكر آخر كقوله تعالى في أيوب  
عليه السلام اتاوجده ناه صابرا  
نعم العبد انه أو اب أي نعم العبد  
أيوب محذوف المخصوص بالمدح وهو  
أيوب لانه ما قبله عليه (ص)  
وأجعل كبس ساء وأجعل فعلا  
من ذي ثلاثة كتم مسجلا  
(ش) تستعمل ساء في الذم استعمال  
بس فلا يكون فاعلها إلا ما يكون  
فاعلا لبس وهو الحسنى بالالف  
والايم بحوساء الرجل زيد والمضاف  
ما فيه الالف واللام نحو ساء  
غلام القوم زيد والضمير المفسر  
بنكرة بعده نحو ساء رجل زيد ومنه  
قوله تعالى ساء ممثلا القوم الذين

تساوى الضمير اياه فأكسفت منه لانه راجع اليه في المحذوف بحسب المقام فتكون  
أخص منه على التمييز قد يكون للثأ كبد (قوله هي الفاعل) أي فهي مستثناة من وجوب قونه  
بال (قوله وهي اسم معرفة) أي امانة لا تحتاج لصله والجملة صفة لمخصوص محذوف أي نعم  
الشيء أي يقوله الخ والمأمور لصله بالجملة والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله المفاضل ذلك  
القول أو أغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي مذكورة تامة أو موصوفة بالجملة  
على قياس ما هو وقيل غير ذلك فان ولم افرده في قوله ما هي فهي امانة تامة تامة تامة تامة تامة  
المستتر أو معرفة تامة هي الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مكررة مع الفعل ولا موضع  
لها من الاعراب كبد أو ما بعدها فاعل فان لم يلها مفرود لاجله كدقته دفاعا فهي امام معرفة  
تامة فاعل أو نكرة تامة تمييز والمخصوص على كل محذوف أي نعم الشيء وأيضاً ذلك الحق (قوله يذكر  
بعدهم الخ) أي وجوبه على ظاهر كلامه عنوا في الكافية ونحوها ليعلى ما في التسميل وهو الارج  
ويجب أيضا كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل  
معنى ولو بالتأويل كبس مثل القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة أو نكرة ساء أو أخص من  
الفاعل لاساويله ولأعم يحصل التفاضل بعد الاجال فيكون وقع في النفس ولذا وجب  
تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيويه وهو الصحيح والربط عموم الفاعل  
أو تذكر المبتدا معناه كما مر (قوله وقيل هو مبتدا الخ) لم يحتملوا المتن على هذا مع احتقاله لعدم  
صحته كما في شرح التسميل لان هذا الحذف لازم ولم يحد خبرا يلزم حذفه الا وجهه مشغول بما يسد  
مسدود ويبي قول رابع انه يدل من الفاعل ويرده ان لا يلزم وهذا لازم وان لا يصلح لمباشرة  
الفعل وقد يقال بغتة في التابع كما في انك أنت قائم أنت فاعل أنت بدل مع عدم صلاحيته لما شرتة ولا  
ضرر في رومته لكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا لجملة تابع مجرور برب (قوله وان يقدم مشعر  
الخ) عبارة هنا في الكافية فوه منع تقديم اخصوص وان المتقدم مشعره فقط وان يصلح له  
حيث قال أولا ويذكر المخصوص بعدهم قال وان يقدم الخ فمثل مثال يصلح المقدم فيه لكونه  
مخصوصا اذا أخر لان العلم مبتدأ خبر الجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسميل من جواز  
تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير واذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص  
لا المشعر به الا ان يجعل العلم مقعولا محذوف أي الزم العلم أو خبر محذوف أي المدح أو العلم أو  
عكسه وجله نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته  
للتأخر لكونه من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وقوله وان يقدم مشعره  
أي بعناه كفي عن ذكره مؤخر أهم من كون المتقدم مخصصا لصل أو غير ان يرفع وان اقدم  
المخصوص كان مبتدأ خبره بالجملة بعده قولا واحدا ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم (قوله مسجلا)  
أي مطلقا عن التسميد يحكم دون آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان ما عليها  
سواء بالفتح وقول الى فعل بالضم لم يفتح فاعل الغرائز أي الطبيب وليس بمرقا صا كبس وانما  
أورد هاهنا ذكره لذكرتها ولأن الذم العام في أسبه يس من نحو حق ولوم لانه ذم خاص وقيل  
للافتقار عليه ادون فعل (قوله يجوز ان يني منه الخ) لكن بشرط صلاحيته انتعجب منه لكونه  
متصرفا فالماخ لتضمة معناه (قوله عمله نعم الخ) لكن فعل يخالفها ستة أمورا اثنان في معناه

كذبوا ويذكر بعده المخصوص بالمدح كما يذكر بعدهم وأعرابه كما تقدم وأشار بقوله وأجعل فعلا ان  
كل فعل ثلاثي يجوز ان يني منه فعل على فعل لفصل المدح أو الذم ويعامل معاملة نعم وبس في جميع ما تقدم لها من الاحكام فتقول

شرف الرجل زيد ولزم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجل زيد وقضى هذا الإطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عن الكسرة وقد مثل هو واسمه وصرح غيره انه لا يجوز نحو بل علم وجهل ومع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعمالها هذا الاستعمال اقبلت على كسرة عتيقها ولم تحولها الى الضم فلا يجوز انما نحو بلها بل بضمها على حالها كما اقبلت تقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عرو ومع الزجل بكر (ض) ومثل نم هذا الفاعل ذا \* وان زدنا ما قبل الاحبذا (ش) يقال في المدح حبيذا زيدا وفي الذم لا حبيذا زيدا كقوله الاحبذا اهل الملا غير انه (٤٥) اذا ذكرتي فلا حبيذا لها واختلف في اعرابها

فذهب ابو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم انه مذهب سدويه وان من قال عنه غيره فقد اخطأ علمه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذافاعله وأما المخصوص فيجوز ان يكون مبتدأ والبدلة التي قبله خبره ويجوز ان يكون خبر المبتدأ المحذوف والتقدير هو زيد أي الممدوح أو المذموم زيد وذهب المنبر في المنتصب وابن السراج في الأصول وابن هشام النحوي واختاره ابن عصفور الى ان حبيذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره وأخر مقدم والمخصوص بمتبداً مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلنا اسما واحداً وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبيذا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلنا فعلا وهذا أضعف المذهب

(ص)

وأول هذا المخصوص ايا كان لا

تعمل بناقها ونصاها المثل (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير التعدير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير

اشبهه المحجب وكونه للمدح الخاص والثاني في فاعله الظاهر جواز خلوه من آل نحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جوهه بالياء الزائدة تشبيها باسمع بهم كقولهم حب بالزوال الذي لا يرى \* منه الاصفحة وألمام

والثاني في فاعله المضمر جواز عوده ومطابقه لما قبله في زيد كرم رجلا يستقل عودا المضمر الى رجلا كما في نعم والى زيد كما في فعل المحجب لتضمينه معناه وقول الزيدون كرم رجلا على الاول وكرموا رجلا على الثاني فتقول المصنف كنتم مسجلين على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أما هي فقلنا زنا احكام بس كما يشير الى الشرح واستظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا ذواها بالذ كر (قوله لان العرب الخ) في كلام السبوي ان الذي شذ في هذه النسالة بعض العرب ومنهم من يحول فيصح التثنية يعلم (قوله ومثل نعم حبيدا) أي حب من حبيذا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفاعلية على الاصح والمضى والجود وزيد ناها عارها بان الجود محبوب للنفوس فلذا جعل فاعله ذا البذل على المضمر في القاب وتشارك في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز ان تابعه فاعله او يعبر عنه اسم كحدا الرجل فهو مخصوص لا تابع لامم الإشارة (قوله اخطأ علمه) ضمه معنى جازعده بعلى (قوله وجعلنا اسما) أي بقرلة قولك المحبوب والمحبوب جانب الاسم على الفاعلية مع تركبته منها الشرفها (قوله وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا تبعه به لا بمعنى أعط كما قيل واذم فعله الثاني والمخصوص الاول أي اجعل المخصوص والياذا أي تابعه والياث شرط منصوب خبر السكان وهي فعل الشرط واسمها خبرها المخصوص والحوار قوله لا تعدل بناخذت فاعله المضمر (قوله بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حبيذا وان قدم على التمييز كحدا زيدا رجلا وحدا رجلا زيدا المخصوص نعم فيقدم على الفعل دون غيره الظاهر كما مر (قوله الاصفحة الخ) مثل ان يطلب الشيء بعدة فقر بضمه والصيف بالانصب ظرف انصبحت بكسر التاء اخطأ بالثبوت وأصله ان امرأة طلقت زواجا غيبا كبيرا وأخذت شابا فقبر اقلما جاء الشتاء أرسلت الاول فطلب منه لئلا يقال ماذا رأى ضمعت اللين في زمن المصنف فنكتف بطلينه لان فاعله هذا ومذموم خبر أي هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خبر من ذلك الشيخ الغني (قوله وأوثر) الفاعل زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي أو ان شئت جفر (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي والاضمام الحاق من حب حال كونه لا دون ذا كثر (قوله ويجوز ما زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لان حب عند مجردها من ذاتها كون من ياب بخلاف فاعل نعم كما مر (قوله وجب فتح الخاء) أي ان جعلتها كلمة واحدة

وذلك لانهم اشبهت المثل والمثل لا يغير فتكقول الصيف ضمت اللين لانه ذكر والمؤنث والمقدور المعنى والجمع بهذا اللفظ ولا يغيره تقول حبيذا زيدا وحبيذا هند وحبيذا زيدان والهندان والزبدون والهندات فلا تخرج ذاعن الافراد والتذكير ولو خرجت قبل حبيذا هند وحبيذا زيدان وحسن الهندان وحب أولئك الزبدون والهندات (ص) وما سوى ذارفع يجب وأغير بالياء ودون ذا الضمام الحاك كثر (ش) يعني انه اذا وقع بعد حب غير ذامن الاسماء جاز فيه وجهان الرفع يجب نحو حب زيد والجرايم زائدة نحو حب زيد وأصل حب حب ثم ادغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الخاء فتقول حبيذا وان وقع بعدها غير ذا



تأخر ضم الحاء وقبحها فقول حب زيد وحب زيد وري بالوجهين قوله فقلت اقلوها عنكم جزاها \* وحب مائة وثمانين تقبل  
(ص) \* (أفعل التفضيل) \* صغ من مضر غنمته التعجب \* أفعل التفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب  
منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن (٤٦) أفعل فقول زيد فضل من عمرو واكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيد وما أكرم خالد

بالتوكيد فأن يتبعه على أصلهما بالتركيب جازا لوجهان كافي النصر (قوله جاز ضم الحاء)  
أي يقل شمة العين اليها لأن أصله حب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالانقل  
وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حوّل إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلقى الفاء  
كحب أو لا كضرب فقول ضرب الرجل زيد بسكون الزاء مع ضم الصاد أو فتحها كافي التوضيح  
(قوله فقلت اقلوها الخ) أي اخطوا الخمر جزاها وهو الماعن قتلت الشراب إذا من حسبه  
لأنه يكسر حذته والشاهد في وجوب مائة مقولة أي مائة حقة فإنها فيم أفعال حب مجرور بالباء  
الزائدة ومقولة تعميم والله أعلم

### \* (أفعل التفضيل) \*

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسم لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تقيضا  
كأقبح وإن لم يكن على وزن أفعل كخير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو واسم لقبوله  
علامات الأسماء غير مصروف لازمه للوصفية ووزن الفعل وروى عنه تعريف أفعل  
التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقدر الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف  
جنس والموازن لأفعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لما وزنه من  
ذلك وقولنا ولو تقدير الإدخال خير وأشر فاصلهما الأخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من  
الكتاب الأشر وقوله \* بلال خير الناس وإن الأخير \* حديث عمر بن الخطاب  
الاستعمال فهو أشد قياسا لاسم الاستعمال لا وقع ما شذوذ آخر وهو كونهما الفعل لهما وفيه يحمل  
عليهما في الحذف أحب كقوله \* وحب شي إلى الإنسان ما منعه \* وهو قليل (قوله من فعل  
زائد الخ) وفي شأنه من أفعل الخلف المار في التعجب وسماع منه هو أعطاهم الدرهم وأولاهم  
بالعرف وهما شاذان عندهم مطلقا أو أن كانت الهمزة للنقل لأن هزنتهما كذلك وهذا  
المكان أنفرض من غيره وهو شاذ على الأول فقط لأن هزنته ليست للنقل (قوله مني للمفعول) فيه  
التفضيل المار بين خوف اللبس فيمنع وأمنه بأن كان مجحولا ولا وما يجوز كانت أزهى من  
ديك واعني بجاحتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذلت التحين أي أكثر مشغوليه وليس  
هذان الجمل وزوما خلافا لالفاظهم بدليل ما قلناه أو أن (قوله ذلك القرب) بفتح المهملة  
واللام هو السواد الشديد وكذا حذف الغراب لأنون بدليها وهو متعارف يقال أسود حاله وحال  
أي شديد السواد اسم صحاح (قوله وما له الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو  
وصل للضرورة كما تقدم الفاعل لذلك بل الفاعل جواز تقديم النائب القطر في اختصار الان علة  
المنع وهي التماس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفعله الصبان وقوله المنع معاق بوصول والحرفان  
بعده بصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله بوصول الخ) لكن أشد وضوحه في التعجب فعل  
وهذا اسم وبستاني الجهورل والمنفي فلا يتوصل اليه ما هنا بذلك لا مصدرهما يجب كونه دولا  
كما يفكون معروفة بالسند إليه فلا يصح نصبه تمييزا لأشدد بحلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر  
المنفي فطرد من جهة الاتيان فيه بالمصدر النصر مع لفظ عدم فكذا هنا وهو أكثر عدم

وما استغنى به فعل التعجب منه  
استغنى به فعل التفضيل منه  
فلا يلائم من فصل زائد على ثلاثة  
أحرف كدحرج واستخرج ولا من  
فعل غير متصرف كعم وئس ولا  
من فعل لا يتصل بالمفاضلة كالت  
وفى ولا من فعل ناقص ككان  
واخواتها ولا من فعل منفي نحو  
ما كان بالذوات وما ضرب ولا من  
فعل يأتي الوصف منه على أفعل  
نحو جرح وور ولا من فعل مبني  
للمفعول نحو ضرب وجهه وشذ  
منه قوله هم أو أخصر من كذا  
فبنوا أفعل التفضيل من اختصر  
وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى  
للمفعول وقالوا أسود من ذلك  
الغراب وايض من الذين فينوا  
أفعل التفضيل شذوذ من فعل  
الوصف منه على أفعل (ص)

وما به إلى تعجب وصل  
لما نفع به إلى التفضيل صل  
(ش) تقدم في باب التعجب أنه  
يتوصل إلى تعجب من الأفعال  
التي لم تستكمل الشرط بالشد  
وتجوها وأشار هنا إلى أنه يتوصل  
إلى التفضيل من الأفعال التي لم  
تستكمل الشرط بما يتوصل به  
في التعجب فكما تقول ما أشد  
استخراجه تقول هو أشد  
استخراجا من زيد وكما تقول  
ما أشد جرحه تقول هو أشد جرحا من  
زيد لكن المصدر ينصب في باب

التعجب بعد أشد فعلا وهما ينصب تمييزا (ص) وأفعل التفضيل صليدا \* تقديره واقتطعن إن جردا  
(ش) لا يتوصل فعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الأول أن يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام  
فإن كان مجردا

فلا بد ان تصل بمن لفظاً أو تقرر اجارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومرة رجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ويجرورها للذلة عليهم كما كقول تعالى أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً أي وأعز نفراً منك وهم من كلامه ان افضل التفضيل اذا كان بال واضافاً لضعفهم فلا تقول زيد الافضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو أو أكثر ما يكون ذلك اذا كان أفضل التفضيل خبراً كالآية الكريمة ونحوها وهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو خبر كقوله دنوت وقد خلدنا لك كالبدراجلا \* فقل خذواذي في عوالم الضلال فاجل أفضل تفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من (٤٧) والتقدير دنوت أجل من البدر وقد خلدنا لك البدر وبزيم أفضل

التفضيل المجرد للأفراد والتذكير وكذلك المضاف الى نكرة والى هذا أشار بقوله

(ص) وان لم تذكر يضاف أو وحدا الزمته كبر أو ان يوحدا

(ش) فتقول زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل وهذا أفضل من

عمرو وأفضل امرأة والزبدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين

والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزبدون أفضل من

عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء

فيكون أفضل في هاتين الحالتين مذكراً مفرداً ولا يؤتى ولا يجمع (ص)

ولا يجمع (ص) وتالو لطبق ومالمعرفة

أضف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من وان

لم تنو طبق ما به قرن (ش) اذا كان افضل التفضيل

بال لزم مطابقه لما قبله في الافراد والتذكير وغيره افتقول

زيد الافضل والزبدان الافضلان والزبدون الافضلون وهذا الفضلي

والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز

عدم مطابقه لما قبله فلا تقول الزبدون الافضل ولا الزبدان الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات

الافضل ولا يجوز ان تقرر به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله

ولست الاكثر منهم حصي \* وانما العزة للكثير فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل استكثر منهم وأجعل منهم متعلقات

بمعدود مجرد عن الان واللام لا بما دخلت عليه الالف واللام والتقدير واست بال أكثر أكثر منهم وأشار بقوله ومالمعرفة أضيف الى ان افضل التفضيل اذا أضيف الى معرفة

قال أما المجهول بالقرينة قصده الصريح يتلصص بالمعلوم فتأمل (قوله فلا بد ان تصل بمن) ولا يفصل بينهما الا جمع أو أفعال نحو التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بلا وما اتصل بها كقوله وأقول أطيب لو بدات لنا \* من مامه موهبة على خير

والموهبة نكرة يستغنى فيها المنة ليدرك ان المنة كالمصرح به الدماسني لا يغير ذلك قال المبرد ومن هذه ابتداء انما في الارتفاع في الخبر والألتقاط في الشر وقال المصنف للجارزة وقعني

زيد أفضل من عمرو هنا جازع في الفضل لا لا ابتداء والاجازان يقع بعدهما الى الانتهاء اه واجيب بان الانتهاء قد لا يختص بمجهول غايته وعدم قصده وذلك ما بلغ في التفضيل اذا المعنى

ابتداءً زبد في الارتفاع من عمرو الى مالا في الآية واذا في أفضل مما يتعدى عن جازة تقيدها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خيرين عمرو أقرب من عمرو من كل خير (قوله للذلة

عليها) أي فيتمتع حذفاً بلا دليل (قوله لا تضعيه من أي اتى الكلام فيها وهي الحارة لانه مفضل لانها انما تذكر في توصلا لمعرفته مع الجرد وهو مذكور في المضاف صريحاً في المحل بال حكم لانها

عهدية لانه قد ذكر مدخلوها لفظاً أو حكواً وذلك يشعر بالمفضول (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي حذفت من ويجرورها من الجرد لقرينة (قوله خبراً) أي ولو لم نسوخا (قوله دنوت أجل الخ) إشارة

الى ان كان ليدرمفعول ثان فخلناك أي غفلناك (قوله لم تذكر كبر الخ) أي لان الجرد يشبهه أفضل التعجب وزنا واشقة فاود لالة على المنزلة فزيم فقط واحداً له ومن ثم خلنا أو أبا في قوله

كان صغرى وكبرى من ففانها \* حصا ممر على أرض من الذهب لان حقه أصغر وأكبر ليدرمه سبأ في الجواب عنه والمضاف لشكره كالجزء في الشكر فاعطى

حكمه من امتناع مطابقته لموصوف لكنهما تعجب في المضاف اليه كمثل الشارح لا التمية واما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فتدبره أول فريق كافرو الفريق جمع معنى فطابق الأولين

تكونوا واعلم ان افعال التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأته لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتالو لطبق) أي وتالو لك لم مطابق لما قبله لان قرينه بها

أضعف شبهه بأفعال التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض بقول ابن السراج الاتي (قوله معنى من) أي اخاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى أي اهل لا فعل وفاعله ان قصد

التفضيل وعلمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله الجرد لكن فيه خلاف كما سبأني (قوله والهندات الفضل) يضم ففتح جمع تكسیر لفضلي يضم فسكون والفضليات جمع تصحيف

لها (قوله ولا يجوز ان تقرر به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو يختص بقوله ولا ان جردا خفة ان يذكره نالاً كأي نسخ (قوله واسك بال أكثر الخ) بناء الخطاب وحصى أي عدداً تعين

عدم مطابقه لما قبله فلا تقول الزبدون الافضل ولا الزبدان الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات

الافضل ولا يجوز ان تقرر به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله

ولست الاكثر منهم حصي \* وانما العزة للكثير فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل استكثر منهم وأجعل منهم متعلقات

بمعدود مجرد عن الان واللام لا بما دخلت عليه الالف واللام والتقدير واست بال أكثر أكثر منهم وأشار بقوله ومالمعرفة أضيف الى ان افضل التفضيل اذا أضيف الى معرفة

وقصده التفضيل جازقيمه وجهان احدهما استعماله كالجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وافضل القوم والزيدون افضل القوم  
وهذا افضل النساء والهندان افضل النساء (٤٨) والهندان افضل النساء والثاني استعماله كالقرون بالانقبواللام فيجب مطابقته

لاكثر والكثير بالثلاثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل)  
أي على المضاف إليه خاصة (قوله أحرص الناس) يفتح الصاد مقول ثان لتقديرهم معقول أول  
ولو طابق به لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف تونه للاضافة وأوله لاسا كسبن وبقت  
الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ) الأولى تنفس الجعل والتكئين كافي البضاي فأكبر  
مجرى مفعوله ونفي كل قرينة طرف اغومعاني به وأما كونها بمعنى صيرنا وأكبر مجرى مفعوله  
الأول وفي كل قرينة الثانية فمعه ركة وتوهين للمعنى والشاهد إضافة أكبر مجرى مفعوله  
لموصوفه القندر أي قومنا أكبر الخ وهذا تميز قول ابن السراج وادواضها فأتى أجاب بانأكبر  
ليس مضافا بل منعولا فأي مجرى مفعوله منعولا أول زمه المطابقة في الجرد من أول والأضافة وهي  
منعومة فتن قال إنأكبر منوى إضافة للمعرفة أيأكبر هنا وفيما فر منه (قوله وقد اجتمع  
الاستعمالان) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزنجشيري انما جمع أحسن لأنه  
قصده زيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب بقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصفة  
المتقول من وطأه بشد الطاء الملهة أذهب هده وسهله وأكاف الجواب أي الذين سهلت  
أخلاقهم ولان جواهرهم فلا ينادى منه أحد (قوله فأن لم يقصد التفضيل) أي على المضاف  
إليه وحده بان قصد تفضيل مطلق أي عليه وعلى غيره ولم يقصد تفضيل أصلا بان أول باسم فاعل  
أوصفة مشبهة فوجب المطابقة فيها المشبه بالمعرف بالي التعريف وخلوه من لفظن ومعناها  
وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض مضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد  
يكون بعضه كجعله صلى الله عليه وسلم أفضل قرش أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون  
كسوف أحسن أخوته أي أحسن الناس من بينهم وأحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص  
بان براد أحسن منهم لان إضافة الأخوة للضمير تمنع ان يرادهم ما يشمل يوسف وإضافة إلى  
ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضف إليه فالقول أحسن الأخوة وأحسن أبنائه يعوتوب  
أي أحسن منهم لحاز فتأمل والمراد بكونه بعضه أنه موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب  
مفهوم اللفظ قبل الإضافة وان كل خارج عنه بحسب الإرادة لا يلزم تفضيل الشيء على  
نفسه (قوله الناقص) هو زيد بن عبد المطلب من رواه من ينقصه أرزاق الجنود والاشيخ بالجمع  
وهو عن زيد بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه مني به لشدة كآنت في وجهه أضفها إلى بني مروان  
ليعرف انهم ما منهم لاللة تفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله  
بقيل لان ما تقدم في المضاف إلى معرفة ولا خلاف في جواز عروءه عن التفضيل مع وجوب  
مطابقته حيث نذروا هذا في الجرد عن أن والأضافة ومن وفيه الخلاف الآتي وأذاعرى الجرد  
عن التفضيل فالأكثر فيه عدم المطابقة جملا على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من لفظا  
ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أي نواس المار وقول العروضة من فاصله صغرى وكبرى خلافا لمن  
جعله لحنأ (قوله أي هين) أي لأن جمع الاشياء بالنسبة لقدرة تعالى كالشيء إلى أحد فلا يكون  
بعضها أهون من بعض (قوله اذ أجمع القوم) من الجمع وعروشة الحرس على الكل (قوله  
بجملهم) أي فالتن أي أصل الجملة لازادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما العمل الثاني فلا مانع من  
كونه على يابه كإشهره إقصاره على الأول لكن فيه ان الأول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من  
عمل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمع) يستعمل متعديا بمعنى رفع كنهان ومصدره سمع كما كثر با

لمقابل فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وافضل القوم والزيدون افضل القوم  
وهذا افضل النساء والهندان افضل النساء (٤٨) والهندان افضل النساء والثاني استعماله كالقرون بالانقبواللام فيجب مطابقته  
لاكثر والكثير بالثلاثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل)  
أي على المضاف إليه خاصة (قوله أحرص الناس) يفتح الصاد مقول ثان لتقديرهم معقول أول  
ولو طابق به لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف تونه للاضافة وأوله لاسا كسبن وبقت  
الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ) الأولى تنفس الجعل والتكئين كافي البضاي فأكبر  
مجرى مفعوله ونفي كل قرينة طرف اغومعاني به وأما كونها بمعنى صيرنا وأكبر مجرى مفعوله  
الأول وفي كل قرينة الثانية فمعه ركة وتوهين للمعنى والشاهد إضافة أكبر مجرى مفعوله  
لموصوفه القندر أي قومنا أكبر الخ وهذا تميز قول ابن السراج وادواضها فأتى أجاب بانأكبر  
ليس مضافا بل منعولا فأي مجرى مفعوله منعولا أول زمه المطابقة في الجرد من أول والأضافة وهي  
منعومة فتن قال إنأكبر منوى إضافة للمعرفة أيأكبر هنا وفيما فر منه (قوله وقد اجتمع  
الاستعمالان) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزنجشيري انما جمع أحسن لأنه  
قصده زيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب بقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصفة  
المتقول من وطأه بشد الطاء الملهة أذهب هده وسهله وأكاف الجواب أي الذين سهلت  
أخلاقهم ولان جواهرهم فلا ينادى منه أحد (قوله فأن لم يقصد التفضيل) أي على المضاف  
إليه وحده بان قصد تفضيل مطلق أي عليه وعلى غيره ولم يقصد تفضيل أصلا بان أول باسم فاعل  
أوصفة مشبهة فوجب المطابقة فيها المشبه بالمعرف بالي التعريف وخلوه من لفظن ومعناها  
وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض مضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد  
يكون بعضه كجعله صلى الله عليه وسلم أفضل قرش أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون  
كسوف أحسن أخوته أي أحسن الناس من بينهم وأحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص  
بان براد أحسن منهم لان إضافة الأخوة للضمير تمنع ان يرادهم ما يشمل يوسف وإضافة إلى  
ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضف إليه فالقول أحسن الأخوة وأحسن أبنائه يعوتوب  
أي أحسن منهم لحاز فتأمل والمراد بكونه بعضه أنه موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب  
مفهوم اللفظ قبل الإضافة وان كل خارج عنه بحسب الإرادة لا يلزم تفضيل الشيء على  
نفسه (قوله الناقص) هو زيد بن عبد المطلب من رواه من ينقصه أرزاق الجنود والاشيخ بالجمع  
وهو عن زيد بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه مني به لشدة كآنت في وجهه أضفها إلى بني مروان  
ليعرف انهم ما منهم لاللة تفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله  
بقيل لان ما تقدم في المضاف إلى معرفة ولا خلاف في جواز عروءه عن التفضيل مع وجوب  
مطابقته حيث نذروا هذا في الجرد عن أن والأضافة ومن وفيه الخلاف الآتي وأذاعرى الجرد  
عن التفضيل فالأكثر فيه عدم المطابقة جملا على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من لفظا  
ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أي نواس المار وقول العروضة من فاصله صغرى وكبرى خلافا لمن  
جعله لحنأ (قوله أي هين) أي لأن جمع الاشياء بالنسبة لقدرة تعالى كالشيء إلى أحد فلا يكون  
بعضها أهون من بعض (قوله اذ أجمع القوم) من الجمع وعروشة الحرس على الكل (قوله  
بجملهم) أي فالتن أي أصل الجملة لازادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما العمل الثاني فلا مانع من  
كونه على يابه كإشهره إقصاره على الأول لكن فيه ان الأول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من  
عمل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمع) يستعمل متعديا بمعنى رفع كنهان ومصدره سمع كما كثر با

ولا زما

تعالى وهو الذي بدأ الخلق ثم بعده وهو أشوهن عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أي وهو هن عليه وربكم عالم  
بكم وقول الشاعر وإن مدت الأيدي إلى الزائد لم أكن \* بأعلمهم اذ أجمع القوم أعلم أي لم أكن بجهلهم وقوله  
ان الذي سمع السماء مني لنا \* ينادعنا عمن وأطول

أي عززة طويلة وحل ينقاس ذلك أو لا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وقد كره أصحاب الواضحات النحويين لا يرون ذلك وإن أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو آهون عليه أنه يعني هين وفي بيت أنتر زدق وهو الثاني أن المعنى عززة طويلة وإن النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا ينقاس ذلك له (ص) وإن تكن يتلو من مستقهما \* فلهما كن أبدا مقدا  
كذلك من أت خبر ولدي \* أخبارا لتقديم نزرا وردا (ش) تقدم أن أفعل (٤٩) التفضيل إذا كان مجردا حتى يعبد منه عن جارة للمفضل

علمه نحو زيد أفضل من عمرو ومن ويجرورهما مع بمنزلة المضاف إليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف إلا إذا كان مجردا من اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم من ويجرورهما نحو عن أنت خير ومن أكرم أم أنت أفضل ومن غلام أكرم أم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام والله أشار بقوله ولدي \* أخبارا التقديم نزرا وردا ومن ذلك قوله

فقال لنأهلا وسهلا وزوت

جنى الخبل بل ما زودت منه أطيب  
التقدير بل ما زودت أطيب منه  
وقول ذي الرمة يصف نسو قبا لمن  
والكسل

ولا عيب فم أغرا من سر يعها  
قطوف وإن لاشئ ممن أن كسل  
التقدير وإن لاشئ ممن أن كسل ممنهن  
وقوله

إذا سارت أسماء يوما طعينة

فأسم من تلك الطعينة ألمع  
التقدير فأسم ألمع من تلك الطعينة  
(ص) ورفعه الظاهر زرعوتى  
عاقب فعلا فكثيرا أثبتا

كان ترى في الناس من رفيق  
أولى به الفضل من الصديق  
(ش) لا يخلو أو فعل التفضيل من  
أن يصلح لوقوع فعله ما وقع  
أو لا قال لم يصلح لوقوع فعل

ولا زما يعني ارتفاعه ومضد هجوا كما هو أو أربا البيت الكعبة والدعائم جمع دعاسة بالكسر وهي الأسوانة أي العمود (قوله عززة طويلة) لم يمتل على معنى أعز من يتوكم لأن قصده أني المشاركة بالأصل المتع أن النزاع ليس في ذلك ليس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عروا مجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار إلى ثلثها بقوله لا يرون ذلك أي: شنع قياسا وسما قال في شرح التسهيل والأصح قصره على السماع والأكثر قياسا مع عدم المطابقة (قوله لا ينقاس في ذلك) أي لتأويله فاهون واردة على ما يعرفه المخاطبون من أن الإعادة أهون من البدع قياسهم الغائب على الشاهد وأما أعز حكمه فتفضل على من يعلم بعض الوجود من الناس وإن كان لا مشاركة له تعالى في علمه وأما عمل وأعر واطون فلا مانع من جعلها على الفضل خصوصا إذا أربا بالبيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من ويجرورهما) أي على أفعل فقط لأجل جلة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه السنان لأن صدره الاستفهام انتهى بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ويلزم على تشبيهه الفصل بين العامل وخبره والمعمول وهو من بابي لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعذر عنه الضرورة (قوله أهلا وسهلا) منه ويان بمحذوف أي أقيم أهلا وسهلا وتقدم مكانا سهلا وقوله جنى الخبل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب لا زودت (قوله غير أن الخ) من تأكيد المدح بما يشبه الذم وانقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله طعينة) حتى في الأصل اليهودج فيه امرأة وأما ولا ثم سميت بالمرأة فمادامت فيه قبل وقد يطاق عليها مطلقا وأمل أي أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به ما قال المستتر فيشمل الضمير المنفصل وبعبارة الشذور يعمل أفعل في تميز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا لأن مصدره لا مفعول به مطلقا ولا في فاعل ملفوظ به لأن في مسئلة السكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قلب أي عاقبه فعل أي صبر إن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله لا في لغة ضعيفة) أي فجعل أفضل تغار رجل مجردا بالفتحة وأنه فاعل وأكثر العرب رفوعه خبره امتقد ما عن أوله والجلسة نعت لرجل (قوله بعدنق) أي لتوجهه إلى قيده وهو الزيادة في بلها وفي مع النقيض عن الفعل المشتبه فعمله فيصير المعنى انتفت زيادة حسن السكحل في عين أي رجل على حسنة في عين زيد فيبقى أفضل الحسن وذلك صادق بمساواة الحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح بعين الثاني فإذا وضع الفعل المشتبه مكانه يان قبل حسن السكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد فإذا المساواة الصادق بها أفعل ثم توجه النقيض إلى ذلك الفعل فتنتي المساواة كإزادته وبثبت النقص المزاد كالاول فكأن أفعل المني كأن فعل المشتبه انتهى في الجملة والأفلا بد من توجه النقيض إلى ذلك الفعل ليشهد المعنى المراد قائل (قوله أوشبهه) هو انتهى كذا يكن أحد أحب إليه الخير منه اليك والاستفهام الانكاري كقول أحد أحبه الخدمته بحسن لا يمتن قال في شرح التسهيل ولم يرد من هذا صانع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبية) أي لم يتصل به غير الموصوف يخرج مارأيت رجلا أحسن منه أو مردوان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لا اختلاف

(٧ - خضري ناني) بهما موقوعه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو في أفضل ضمير مستتر عائذ على زيد فلا تقول مررت برجل أفضل منه أو موقوع أو موقوعه أفضل إلا في لغة ضعيفة كالحاسب به فإن صلح لوقوع فعل بهما موقوعه صحت أن يرفع ظاهرا قياسا لمطرد أو ذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعدنق أو شبهه وكان موقوعه أجنبيا فضلا على نفسه

الفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالمأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار مجاهدين كعين  
 زيد والعين الأخرى فالفضل والمنضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان  
 آخر وهذا القيد يعني مما قبله لأن غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وأما اعتبار ذلك  
 ليضعف أفعل بخبره عن أصل التفضيل من اختلاف الفضلين بالذات فمقوى النبي على  
 الخراجة أيضا إلى معنى الفعل حتى يعمل عليه بخلاف ما ذكره الجرجاني على أصله كما رأيت رجلا أحسن  
 منه أيوه فلا يقوى النبي على ذلك لقوة أفعل حينئذ وبقي قيدا اعتبره المصنف وابن الحارث وهو  
 كون أفعل صفة لا اسم جنس ليعقد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتبه بالنبي كما في اسم الفاعل  
 لضعفه عنه ولذا لا يصبر المنعول به (قوله ما رأيت الخ) إن جعلت بصرة فاحسن صفة رجلا أو  
 علمة فهو مفعولها الثاني والكمال فاعل أحسن وفي عينه حال منه أي وظرف لغو متعلق بأحسن  
 كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يعين بن نصيرين  
 أو نهما لله وصف وناهما الجرجوريين للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يتخلف الثاني فقد دخل من  
 على الاسم الظاهر المفضل عليه أي على محله أو على ذي الحمل كما رأيت رجلا أحسن في عينه الكمال  
 من كمل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد قد خفف مضافا وأشين وقد دخل من على ملابس ذلك  
 الظاهر بغير الخلية شحوما أحد أحسن به الجليل من زيد فاصله من الجليل في زيد فاضيف الجليل لزيد  
 للملابسة له ثم حذف ودخلت من على الملابس وهو زيد ومنه مثال المتن إذا أصله أن ترى رفقا  
 أو لي به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر  
 وليس الأصل من ولاية الفضل بالصديق ومن حسن الجليل زيد كما قبل لأن المناضلة المتماثلة بين  
 الفضل ونفسه باعتبارين لا يشته وبين ولايته أو حسنه وقد لا يقوى بشيء بعد المرفوع كما رأيت  
 كعين زيد أحسن في الكمال فالخاص أن الضمير ين قبذ كإن معا وقد يحدفان معا وقد يد  
 أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما الخجارية وأحب خبرها وأوهما  
 مبتدأ وخبره والى الله متعلق بأحب وفيه حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لأنه بمعنى  
 محبوب من حب الثلاث فنه شذوذ لما نه من المجهول الأعتمد من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر  
 حال من الهاء في منه وفي رواية أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمالناظم (قوله  
 مررت الخ) جملة ولا أرى حاله ورواها مفعول أول لا أرى وكرواوى مفعوله الثاني إن جعلت علمة  
 والأفوه حال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد  
 وجهه أنه صفة وركب وقته بمشاة فوقية فهو مرة مكسورة فحسنة مشددة أي مكثا وهو غير أقل  
 فما يظهر لاصفة مصدر مخدوف ولا حال كما قبل لأن المعنى لا يظهر وعليهما أي ولا يرى واديا أقل  
 به ركب أو من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركبًا يقل مكثه في واد  
 كقلته في وادي السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما صدرية والاستثناء  
 مشرغ أي في كل وقت والأوق وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم

\* (النعث) \*

يراد به الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفاة وهو المسمى بين (قوله بالأسماء)  
 خصه بالذات كالأسماء الأصل وتصورها بجميع التوابع فلا بد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق  
 قد تتبع غير الاسم وفي قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المسمى وروى صرح به  
 في النعت قوله إلا في مته سابق وأجاز صاحب البدعي تقديم الصفة إذا كانت متعددا تقدم  
 بعضها كقوله ولست مقر للرجال ظلامه \* أي ذلك على الأكرمان وخاليا

باعتبارين نحو ما رأيت رجلا  
 أحسن في عينه الكمال منه في  
 عين زيد فالكمال مرفوع بأحسن  
 لاختصاصه وقوع فعل بعينه ووقعه  
 نحو ما رأيت رجلا يحسن في عينه  
 الكمال كزيد ومنه قوله صلى الله  
 عليه وسلم ما من أيام أحب إلى الله  
 فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة  
 وقول الشاعر أشهد مسيو به  
 مررت على وادي السباع ولا أرى  
 كوادى السباع حين يظلم واديا  
 أقل به ركب أو من جهة  
 وأخوف الأماوى الله ساريا  
 فركب مرفوع بأقل فقول المصنف  
 ورفعه الظاهر نراشارة إلى الحالة  
 الأولى وقوله متى عاقب فعلا إشارة  
 إلى الحالة الثانية (ص)  
 \* (النعث) \*  
 يتبع في الأعراب الأسماء الأول  
 نعت وتوكيد وعطف وبدل  
 (ش) التابع هو الاسم المشار  
 لما قبله في أعرابه مطلقا فدخل  
 في قول الاسم المشار لما قبله في  
 أعرابه سائر التوابع وخبر المبتدأ  
 نحو زيد قائم وحال المنصوب نحو  
 ضربت زيدًا بجرحه ويخرج قولك  
 مطلقا الخبر وحال المنصوب فانها  
 لا يشاركان ما قبلها وما

في اعرابه مطلقا بل في بعض احواله بخلاف التابع فانه يشارك ما قبله في سائر احواله فمن الاعراب نحو مررت بزيدا الكريم ورأيت زيدا  
الكريم وجازبه زيد الكريم والتابع على خمسة أنواع النعت والتوكيد (٥١) وعطف البيان وعطف النسق والتبديل

(ص) ذالعت تابع مع متسبق

بوسمه أو بوسم ما به اعتاق

(ش) عترى النعت بالتابع

المكمل متبوعه ببيان صفة

من صفاته نحو مررت برجل كريم

أو من صفات ما علق به وهو بوسمه

نحو مررت برجل كريم أبوه ف قوله

التابع يشمل التوابع كلها وقوله

المكمل الى آخره يخرج لما عدا

النعت من التوابع والنعت يكون

للتخصيص نحو مررت بزيدا الخطيب

وللمدح نحو مررت بزيدا الكريم

ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن

الرحيم وللمدح نحو مررت بزيدا

الفاوق ومنه قوله تعالى فاستعز بالله

من الشيطان الرجيم وللمدح نحو

مررت بزيدا المسكين وللتأنيد

نحو أواس الدابر لا يعود وقوله تعالى

فأذنبني في الصور نفخة واحدة

(ص) وليعط في التعريف والتسكير ما

لما نال كأمير بقوم كرما

(ش) النعت يجب فيسه ان يتبع

ما قبله في اعرابه وتعرينه أو تسكيره

نحو مررت بقوم كرما ومررت بزيدا

الكريم فلا تنعت المعرفة بالنكرة

فلا تقول مررت بزيدا كرما ولا تنعت

النكرة فانه معرفة فلا تقول مررت

برجل الكريم

(ص) وهو الذي التوحيد والتذكير أو

سواء ما كان فعل فاقسم ما تفوا

(ش) قسم لمن النعت لا بد من

مطابقته للمفعول في الاعراب

والتعريف أو التسكير وما عدا بقية

للمفعول في التوحيد وغيره وهو

التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط تأتي \* وعلم انه يمنع فصل التابع من متبوعه باجتناب  
محض عن كل منهما كمررت برجل على فوسم عاقل أيضا بخلاف ما ليس كذلك كقول التابع  
نحو حشر عليا يسرا والمتبوع كيجئ ضمير بزيد الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا اضربت  
القائم ومنه أعز الله اتخذولما فاطر السموات ومعهول عامله نحو سبحان الله عما يشفون عالم  
الغيب ومنه ولا يحزن و يرضى عا يتن كاهن ومقسم عامله نحو وان هلك ليس له وللهوالقسم  
نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بل وري لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو والله القسم  
لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قد المثل الاقلما لنفسه وغير ذلك مما قبله الصانع عن الهمع (قوله  
في اعرابه) قبل أي وجودا وعدمه لا بد من نحو قام قام ولا لأعماله معربا لكن هذا خارج بقوله  
الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقدمي الاعتذار عن التثنية وبالمراد الاعراب وما يشبهه من حوكة  
عارضة لا بد من دخول نحو زيد الفاضل بالضم مما اتسع فيه الماسدي على لفظه فانه يشارك في تشبه  
الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلي في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمة الجواز تابع لفظ زيد  
لبناء ولا اعراب لعدم مقتضيه ما قد يدر (قوله مطلقا) أي الحاصل في ذلك التركيب والتجديد  
في غيره وزاد ابن النظم وغيره قد عر خبر لخرج نحو قامض من قولك ايمان دولوا مض فانه  
يشارك في الاعراب الحاصل والتجديد لا ينسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيما  
عند الجوهري هو العامل في متبوعه الا البدل فعامله بقدر خلافا لمرد وقيل العامل في الجميع  
مقدر وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التابعة وفائدة ان خلافا جواز الوقف على المتبوع  
على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد \* ثم أبيل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء وفيه بعامته متسبق وهو المتبوع والباء اسمية والوسم ما لم يسم عني العلامة  
ففيه حذف مضاف أي متبوعه بسبب بيان علامته أي صفته وعلى هذا حل الشارح وأصدر  
بمعنى التعليم بها من وسمة بالاسم وسما علة بالعلامة أي متبوعه بسبب تعليمه أي دلالة على  
معنى فيه ان كان تعاقبية أو فيما يتعلق به ان كان سمي (قوله المكمل متبوعه الخ) أي أصل وضعه  
التكميل ببيان الصفة لا لإيضاح مع أو للتخصيص وأما كونه للمدح ونحوه فجاز كإي الصبيان  
أو المراد بالمكمل المفيد ما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع  
أقسامه وهذا أقرب أصنع الشارح فتدبر (قوله لمساعد النعت) أي لانه ليس شئ من التوابع  
يدل على صفة المتبوع أو صفة ما علق به سوى النعت ولذلك يجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات  
والمعنى القائم بها فخرج البدل والنسب بالمكمل لانه لا يقصد به ما وضعه التكميل لإيضاح  
ولا لتخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كانا لإيضاح ورفع الاحتمال  
لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الأول اذ هما عن متبوعهما وكذا البدل اذا  
عرض له لإيضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي  
في المعارف وهو المسمى بالإيضاح كمثلته وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم  
التخصيص بخلاف ما يجرى (قوله نفخة واحدة) لاشك أن واحدة للثمة كيدان المرهنة فممن  
نحو بل المصدر الأصلي وهو نفخة الى فعله وليس هذا كرجوعه عما بي على الحاقه يكون  
قوله واحدة ما سببا لا كيدا كقيل فقامل (قوله في التعريف والتسكير) في معنى من البيان بما

انتابت حكمه فيها حكم النعت فان رفع ضمير ما يستتر طابق المنعوت مطلقا نحو زيدا برجل حسن والزيدان ورجلان حسنان  
والزيدون رجال حسنون وهذا امرأ حسنة والزيدان امرأان حسنان والهنات نساء حسنات فطابق في التذكير والتأنيث  
والانفراد والتثنية والجمع كيطابق الفعل لو بحث سكان النعت. شغل فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجل حسنا وامرأة حسنة

وأما إذا كان حسنتا ونسبا معسنا وإن رفع ظاهرا كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك المظاهر وأما في التنثية والجمع فيكون مفردا فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا فثقة قبل مرتب بـ *ج* حسنة أمة كما تقول حسنت أمهم أي أبن حسن أمها وبرجال حسن آبائهم كما تقول حسن آبائهم وحسن آبائهم فالخامس (٥٢) أن الرفع إذا رفع ضميرا طابق المنعوت في أربعة من عشرة أو أحد من ألقاب

الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف وقد تحذف الالف عليه كقوله \* وما أدري أنغيرهم بناء \* وطول الدهر لهم مال أصابوا التقدير  
 أم مال أصابوه كحذف الهاء وكقوله عز وجل وانقروا نوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أى لا تجزى فيه خذف فيه وفي كيفية خذفه قولان  
 أحدهما أنه حذف بجملة تدفعه واحدة والثاني أنه حذف على التدرج خذف في أو لا فاقصص الضمير بال فعل فصار تجزى به ثم حذف هذا  
 الضمير المتصل فصار تجزى (ص) واسم هنا يقع ذات الطلب \* وإن أت فاعل قوله أضمر نصب (ع) (ش) لا تقع الجملة الطليعية صفة

والن سلف فعل الحال لا زمة مقيد لذلك (قوله من ضمير يربطها) أى فهى كالخبر فى أصل الربط وإن  
 لم يتعين فيه الضمير حيث يتخذ كالمربى لأن طلب المبتدأ أقوى من طلب المنعوت للثبوت فأكفى فيه  
 بادنى ربط بخلاف النعت ولم يقل ما أعطيته حالاً لا لشارة إلى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال  
 ولذا لا تربط بالواو خلافاً للزجى بشرى (قوله وما أدري الخ) قبله

كتبتم اليهم كتبهم ارا \* فلم يرجع إلى الهاجواب

وما أدري الخ (قوله وانمع هنا الخ) فى قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره المشرح فى  
 البيت الاول شرطان وهذا الثالث ويوجب ذكر معوتها كإسائى آخر الباب (قوله لا تقع الخ)  
 أى لأن النعت يعين معوته ويخصه فلا يمدن كونه معلوماً للسامع قبل ليحصل به ما ذكر  
 والاشارة ليست كذلك لأنه لا خارج لمجدولها إلا يتحصل الأنا للفظ بها والممكن الخبر معروفاً  
 له يتداول يخصه جاز كونه انشائياً (قوله جاوا بندق) أى بلين مخلوط بالماء كثيراً حتى قل  
 بياضه وأشبه لون الثوب بزرقة (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء  
 خبر اهل يحتاج لا نحصار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه فى المبتدأ (قوله كثر) ومع كثره  
 يقصو على السماع كوقوعه حالاً وإن كان كثر من النعت به وقد بشر إليه قوله ونعتوا وشرط  
 المصدر كونه مقدراً كما فى المتن ومنكر اوصربحاً لا مؤولاً وثلاثاً أو بترته وان لا يندب  
 زائدة كزادوسر قبل والامتنع النعت به رأساً وقادته هذه انشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها  
 (قوله فالتر والى الخ) أى لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يبنى ولا يجمع فأجروه على أصله تنبيهاً  
 على أن حقها ان لا ينعى به لجوده وانهم توسعوا بحذف المضارب أو قصد المبالغة (قوله بمجازا)  
 أى مرسلاً من إطلاق المعنى على محله وهو الذات وما على الاول فى إطلاق لازم وهو المصدر  
 على المنزوم وهو المشتق وعلى الثانى بمجاز بالخلف وقوله أو ادعاء أى بأن يدعى ان الذات هى نفس  
 المعنى لا غيره مبالغة فى الصفاية بلا احتياج إلى تأويل أصلاً كما قيل عن ابن هشام (قوله ونعت  
 غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة إذا اختلف الخ لا نصب بحذف بقسره فزعمه لأن ما بعدهاء  
 الجزاء لا يعمل فيما قبلها فلا يقسم عاملاً فيه والمراد بغير الواحد ما دل على تعدد مشى كان أو جمعاً  
 كما أنه المشارح وأسم جمع كقوله

فوا فيناهم منا يجمع \* كسدا الغلب مردان وشيب

أواسم جنس جمعى كعندى غنى يبيض وسود قيل أو أساء متعاطفة كجاء بدو وعمر والطويل  
 والقصير لكن هذا يجوز فيه موضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله إذا اختلف)  
 أى النعت انطوائاً بمعنى كالمضارب والكريم أى معنى فقط كالمضارب من الضرب بالعماء والمضارب  
 من الضرب أى الارض أى السرى فيها أو انطوائاً فقط كالذهب والمطلق فكل ذلك تفرقه واجب  
 (قوله بالمعطف) أى يخصوص الواو واجتماعها ولذا اعتبروا على ابن الحاجب فى قوله الادغام ان تأتى

(ش) بكثر استعمال المصدر فتمتخو مرتب رجل عدل يلمز حينئذ الأفراد والتد كروقة قول مرتب رجل عدل ويرجلن عدل ورجال  
 عدل وما مرأته عدل وما مرأته عدل ونساء عدل والنعت به على خلاف الاصل لا نهيد على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول لما على وضع  
 عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والاصل مرتب رجل عدل ثم حذف ذى وأقيم عدل مقامه وما على المبالغة ليحصل العين نفس  
 المعنى بمجاز أو ادعاء (ص) ونعت غير واحد إذا اختلف فاعطافاً فزعمه لا إذا اختلف (ش) إذا نعت غير الواحد فمأناً يختص النعت ويتفق  
 فان اختلف وجب التفرق بين المعطف وقوله مرتب بالزبدن الكريم والبضيل ورجل فقيه وكاتب شاعر وان اتفق بى به معنى أى ويجمعوا

(ص) ونعتوا بمصدر كثيراً

فالترمو الافراد والنذ كبر



يجوز أن يكون كقولهم قبل الالتماس الإشارة فلا يفرق كقولهم في هذا الطويل والقصير لأن  
 تبعده لا يكون الاطلاق وفي الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعت بمختلف حتى يفرق فمجرد  
 بعضهم ذلك المثال على البدل لا النعت وبما اختص نعت اسم الإشارة كونه محلي بال  
 ولا يفتى بغيره واستناع قطعه وفصله منه ولو بغير أعني وأما كونه حسا لامتصاصه  
 دما لمعني (قوله كعين) ولا يجوز كرم كرم فمجرد رمت بانسان كرم كرم لا يخلو فلهما  
 تأنيذا ويجوز كرمين نظر التخليل ويحل وجوب الجمع في المنقذ اذا عدم مانعه والا فيمنع أعطيت  
 زيدا أخذ الكرمين لأن التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد معولا ولا وثانيا بل يفرق  
 كل بوصف أو يجمعه في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المتعوتين نص على ذلك الرضي  
 (قوله ونعت معولا في الخ) نعت منعول مقدم لا تتبع ووحيدى صفة المحذوف أى ونعت معولا  
 عاملا ووحيدى الخ ومعنى وعمل بالخر لاضافة ووحيدى اليهما وقوله بغير استثناء أى تتبع مطلقا  
 سواء كان المعولان مرفوعين فعلين أو خبرين مبتدأ أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً لخص  
 الاتباع بالاولين وهذا البيت معاق بقوله لا اذا استنفذت أفادانه وت غير الواحد اذا كانت  
 متشقة لفظا ومعنى لا تفرق بل يجمع في لفظ واحد فكذا قال فان رمت اذا جمعت تكون نعتا  
 تابعا ومقطوعا فأفادانه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المتعوتين معنى وعلا كأمثلة الشارح  
 وانقطع في ذلك مخصوص على جواز بشرطه فقوله لا تتبع أى ان أردته وسكت عن نعت معولا  
 عاملا واحدا وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقام زيدو عمرو والعاقلان جاز  
 الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيدو عمرو العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت  
 النسبة دون العمل كعطيت زيدا أباه العاقلان كأمرو عن الرضى وان اختلف العمل دون  
 النسبة كضارب زيدو عمرو وجب القطع عند البصر بين وهو الصحيح وجاز فمجرد الاتباع عند غيرهم  
 فقبل لا تتبع بالرفع تغليباً وقيل بأيهما شئت لأن كلاهما اختصاص وتخصيص (قوله متحدى المعنى  
 والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المتعوتين غير فوات تذكير التعذر باتباع المعرفة بالانكسار  
 وبالعكس وثالثاً وهو ان لا يكون أول المتعوتين اسم إشارة كضارب زيدو عمرو ولا يجوز العاقلان  
 بالاتباع لأن نعت اسم الإشارة لا يفصل منه فان أخر جاز اعدم الفصل لكن مر أن نعتاً لا يكون  
 الاطلاق في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أى ولو بالخير في الانشائية فلا اتباع  
 في قام زيدو هل قام عمرو والعاقلان لا خلة لافهم ما خبرا وانشاء وان اتحد معناه أما نحو هذا أوله  
 ومن أوله فمتبع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما ما خبرا وانشاء مع كون أحد المتعوتين مجزوا  
 فيجب فيه تفرير النعتين كما قاله الرضى اذ المعلوم لا يخلط بالجمع ولو لم يجمعان كشي واحد (قوله  
 وجب القطع) بالنسبة لا امتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفرير وايلا كل نعت صاحبها وانما  
 امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملا من متنافيين في شيء واحد اذا العامل في التابع هو العامل في المتبوع  
 ولا يمكن ان يجعل العامل مجموعهما لأن الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوباً في آن واحد  
 أما اتحادهما معنًى وعلا فيجعلهما كالشيء الواحد في ذلك بحث قد مر في باب الحال والحاصل  
 أن نعت غير الواحد ان اختلف لفظها أو معناها وجب تفريقها أما ما يعطف أو يابا على صاحبها  
 سواء اتحد عامل المتعوتين أو لا وإن اتحد لفظا ومعنى فان اتحد عاملا المتعوتين معنى وعلا  
 أو كان العالين واحداً واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المتعوتان غير فوات تذكير وجب جمعهما مع  
 كونها تابعة أو مقطوعة فان اتقى شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها  
 فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل نعت الواحد مجزوز قطعه خلافاً لارباح فشرط

نحو مريت برجلين كرمين وبرجل  
 كرمه

(ص) ونعت معولا ووحيدى معنى  
 وعلى تتبع بغير استثناء

(ش) اذا نعت معولان عاملين  
 متحدى المعنى والعمل أتبع النعت

المتعوت برفعاً ونصباً وجرراً نحو ذهب  
 زيدوا نطلق عمرو والعاقلان وحذفت

زيدوا وكنت عمرو الكرمين ومررت  
 برديدو حرت على عمرو الصالحين فان

اختلف معنى العاملين أو عملهما  
 وجب القطع وامتنع الاتباع فتنول

جانز يد وذهب عمرو العاقلان  
 بالنصب على انهما فعل أى أعنى

العاقلين وبالرفع على انهما مبتدأ  
 أى هما العاقلان وتنول انطلق زيد

وكنت عمرو الظرفين أى أعنى  
 الظرفين أو الظرفين أى هما

الظرفان ومررت زيد وجاوزت  
 نالدا الكاتمين أو الكاتبان

(ص) وان نعوت كثر وقد تلت  
 مئة مئة كرهن تبع

(ش) اذا تكررت النعوت وكان  
 النعوت لا يتبع الا بها جيبها

القطع تعين المنعوت بدون النعت واحداً أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتاً كما ذكره ابن هشام وتكون جملة مستأنفة لا محل لها كقوله الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف مع جواز الترك وأجيب بأن المتبحر يحتاج اليها مقتضى الغرض والقطع يحرر الاستغناء فبينهما شاف (قوله أو اتبع) ينقل فحكمة الهمزة الى الواو لانه من أوسع الرباعي فميزته لقطع مقتبوحة أو قوله في البيت الا في أو انصب فكسر الواو على أصل التخلص من الساكن لانه من نصب الثلاثي فميزته لا وصل (قوله أو بعوضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضهما باخر عضد على دونهما أي وان يكن معينا بعضهما ويحذف عطفه على الهاء في دونهما على مذهب المصنف مع جواز العطف على الضمير المحذوف بلا إعادة الخافض أي وان يكن معينا بدون بعضهما وعلم انفعول اقطع محذوف أي اقطع ما سواه على الاول أو اقطعه وحده على الثاني ويكون المتن محصوراً بـ شئ الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعولاً لافعال كقوله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها بدون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقابلة (قوله الانباع والافعال) أي بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشدة والنعت المؤكد وشواهي من اثنين والمتلزم الذكر نحو والشعرى العجوة فلا يجوز قطعها \* (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت معرفة أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ويجوز في الباقي اقطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان المقصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتاً واحداً فقط امتنع قطعه على المشهور الا في الشعر (قوله مضراً) بكسر الميم حال من فاعل ارفع وفاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولاستزاح لان الحال لا تضرر ويستدل بمفعول مضراً وانصبا عطف عليه والاول في ان يظهر التثنية كحال عليه الشارح لان التثنية لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) اي ليكون حذفه المتلزم أمارة على قصد الانشاء الممدح ونحوه ولو صرح بذكره لم يلحق ذلك التقصير فوهم كونه خبراً مستأنفاً (قوله وأما اذا كان للتخصيص) مراد به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طامس لا يفت فيسه وهو ان شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتى في نعت التخصيص مع ان المنعوت يقتصر اليه في تخصصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التثنية المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من النعوت المتعددة لذكره والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعييناً تاماً نعم الاول فيسه صدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يستدر بأعني الا في نعت التخصيص أما في نعت الممدح ونحوه فيقدر بالذكر أو ممدح مثلاً كقوله الدماغي عن الجندين والله أعلم (قوله وما من المنعوت الخ) يشمل حذفها معاً نحو لا عرفت فلو لا يجبي أي حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أي بشرط صلاحه مباشرة العامل بأن لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مستنداً اذا جملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرورين أو في نحو مناعن ومنا أقام وفسنا سلم وفسنا هلك أي فزق قطع الخ ومنه قوله

لوقلت ما في قومهم لم يتهم \* يفضلها في حسب وميسم

أي لوقلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذف في غير ذلك

وجب اتباعها كما هنا فنقول مررت

بزيد النقة الشاعر الكاتب

(ص) أو اقطع أو اتبع ان يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا

(ش) اذا كان المنعوت متبعاً بدونها

كأها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع

وان كان معينا بعضها بدون بعض

وجب فيها الاتعين الابه الاتباع

وجاز فيها تعين بدونه الاتباع والقطع

(ص) و ارفع أو انصب ان قطعت

مضراً \*

مستدأ وانصبا لن يظهر

(ش) أي اذا قطع النعت عن

المنعوت رفع على اضماره مستدأ أو

نصب على اضماره فعمل نحو مررت

بزيد انكرم أي انكرم أي هو

الكرم أي وأعني الكرم وقول

المصنف لن يظهر اضماره يجب

اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت

ممدح نحو مررت بزيد الكرم أو زعم

نحو مررت بعمر الحديث أو زعم

نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا

كان لتخصيص فلا يجب الاختار

نحو مررت بزيد الخياط والخياط

وان شئت أظهر فتقول هو الخياط

أو أعني الخياط والمردار اوسع

والناسب للفتة هو وأعني

(ص) وما من المنعوت والنعت

عقل ويجوز حذفه وفي النعت بقل

(ش) أي يجوز حذف المنعوت

واقامة النعت مقامه

ان اذ دل عليه دلل نحو قوله تعالى ان اعل سابعات أي درجاسابعات وكذلك حذف التبع اذ دل عليه دليل لكنه قليل ومنه قوله تعالى قالوا الآن جئت بالحق أي اليقين وقوله تعالى (٥٦) انه ليس من أهله أي الناجين (ص) \* (التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم اكدا  
مع ضمير طابق المؤكد  
واجمعهما بأفعل ان تبعاً

\* (التوكيد)

هو ياء أو أ كثر من الهمزة وهم اجاء التزويل يقال آكدو كذا كيدا أو كيدا أو كيدا على التانيع  
الآتي من المطلق المصدر على اسم القاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد ما جملته انشئ  
وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان آكد بالنفس الدم بالعين الجارية كد فشكت  
زيداً نفسه وفتحات زيدا عنه لم يكونا أو كذا فاهما في المثال بدل بعض أو وقع الخ لوقوع زائد الجمع وإذا  
جمعوا وجب تقديم النفس لانهم انطلقوا على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويحذف  
جرهما بسا زيادة كآزد يذنبه وعمر وبعنه بخلاف باقي ألفاظ التوكيد وأما جاءوا واجمعهم  
فضم الميم مفردة جمع كئلس وأفلس أي جماعاً ثم قالنا الأصل ما وس هو أجمع التوكيد  
والواجب تحريكه من الضمة كما هو حكمها وحكم آخرتها كذا في المعنى لكن نقل الدماميني  
وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤكد) أي افراد أو تذكيراً أو غيرهما (قوله بأفعل) أي جماعاً لتسا  
وزن أن أفعل أو عي أو فعل وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قوله لأن عيناً لجمع في القلة  
على أعين ولا يؤيد كد به على المختار (قوله بالنفس أو بالعين) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما  
فيهما لكن نقل الأشموني وغيره جواز غير في المثنى كذا الزيدان نفسهما ونفساهما واختار  
أنفسهما لأن المثنى جمع في المعنى وكبراهة اجتماع منتهين وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى  
ما ينضمه كقطعت رأس الكبش ورأس الكبش واختار رؤسهما (قوله جاز بنفسه)  
أضافته المضمير من إضافة العام للخاص لأن النفس أعين من زيد (قوله توهم أن  
يكون الخ) أي فهو ورافع لتوهم الجواز بالحذف وهو رافع لاحتمال الجواز العقل بأستاذ المعنى  
من هو له لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده وأما تو كيد الشمول فيجوز رفع الجواز المرسل بإطلاق  
الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقل بأستاذ ما لبعض لكانه ورفع الحذف ونعم القسمين ما يرفع  
توهم غير الظاهر وأما رفع الاسم والغلط فأنما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعدوي السيد ثم المراد  
بالرفع في ذلك الإبعاد لا الرفع بالكتابة كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بالفاظ متعددة وقول صار  
نصاً بالاول لم يؤيد كذا ثانياً (قوله جاء خبر زيد) مثله جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم  
أو رسولهم لم لا توهم جاء بعضهم لأنه ليس للشمول بقدر (قوله ذأ أجرام) أي ولي بالنسبة لعلماء  
كأشربت العبد كاهوراً به جمعه لجهة اشتربت نفسه ورأت بعضه بخلاف جاء زيد كذا لأن  
المعنى لا يعانى بالبعض (قوله ويؤكد بكلاً وكلاً المثنى) أي الدال على اثنين ولو لم يعطف بشرط  
اتحاد المسند اليه ما لا نحو جاز يد وذهب عروكلاهما ولا يشترط حلول الفرد تحتها ما عند الجمهور  
خلافه لا لا تخفى والفرق فيجوز تخصم الزيدان كلاهما وإن لم يصح إسناد الاختصاص الواحد  
لأن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من إضافته الخ) أي لنظراً كما يفهمه  
قول المصنف بالضمير موصلاً فلا يكتفى بشتمه إحداهما لا بالآخر بخمسة ولا لجهة في قوله تعالى خلق لكم  
ما في الارض جميعاً ولا في قراءة أنا كلاً في ما عني أن المعنى جميعه وكنائلاً من جميعه حال من  
ما الموصولة وكلا بد من اسم ان لا تأ كيد فرض الكلام فإذا أخرجت على المؤكد فلا رد وكل

ما ليس واحداً تكن متبعاً  
(ش) التوكيد قسمان أحدهما  
التوكيد اللفظي وسبب  
والثاني التوكيد المعنوي وهو على  
ضربين أحدهما ما يرفع توهم  
بعضه إلى المؤكد وهو المراد  
بهذين اليائتين وله لفظان النفس  
والعين وذلك نحو جاز بنفسه  
نفسه أو كذا خبر زيد ورفع توهم  
أن يكون التقدير جاز خبر زيد  
أو رسولاً وكذلك جاز يد عينه ولا بد  
من إضافة النفس أو العين إلى ضمير  
يطابق المؤكد نحو جاز يد نفسه  
أو عينه وهذا نفيها أو عينها ثم ان  
كان للمؤكد اسم مثنى أو جمع  
جمع ما على مثال أفعل فتقول جاز  
الزيدان أنفسهما أو أعينهما أو  
الهندان أنفسهما أو أعينهما  
والزيدون أنفسهم أو أعينهم  
والهندات أنفسهن أو أعينهن  
(ص) وكلا ذ كر في الشمول وكلا  
كانا جاءا بالضمير موصلاً  
(ش) هذا هو الضرب الثاني من  
التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم  
عدم إرادة الشمول والمسهل لذلك  
كل وكلا وكذا جاز جمع فيؤيد كد بكل  
وجميع ما كان ذأ جراً ينعض وقوع  
بعضهما معاً نحو جاز الرب ككاه  
أجميعه والمقبل كاهاً أو جميعهما  
والرجال كلهم أو جميعهم والهندات  
كاهن أو جميعهن ولا تقول جاز زيد

كاهو يؤيد كد بكلاً المثنى المد كرنحو جاء الزيدان كلاهما وبكلاً المثنى المؤنث نحو جات الهندان كلاهما ولا بد من إضافته في  
كاهي إلى ضمير يطابق المؤكد كما مثل

(ص) واستعملوا أيضا ككل فاعلة من علم في التوكيد مثل النافلة (ش) أي استعمل العرب للدلالة على الشؤل ككل غامضة مضافا إلى خبير المأو كدشوجاه القوم عامتهم وقول من عداهم النحويين في النفاط لا وكيد وقدها سيمو به وانما قال مثل النافلة لان عددا من الفاظ التوكيد يشبه النافلة أي الزائدة لان أكثر النحويين لم يدركها (ص) وبعد ذلك أكدوا بأجمعاء جمعين ثم جمعوا (ش) أي جمعوا بعد كل بأجمع ومابعد النافلة به تصد الشؤل فيؤتى بأجمع (ص) بعد ذلك نحو جاه الركب كله أجمع ويجمع ما بعد كلها نحو جاءت القسيلة كلها جمعاء

و بأجمعين بعد كلهم نحو جاه الرجال كلهم أجمعون ويجمع بعد كلهم نحو جاءت الهندسات كلهن جمع (ص) ودون كل قديهي وأجمع \*

جمعاء أجمعون ثم جمع (ش) أي قد ورد استعمال العرب أجمع في التوكيد غير مسبوقة بـكله نحو جاه الجيش أجمع واستعمال جمعاء غير مسبوقة بـكله نحو جاءت القسيلة جمعاء واستعمال أجمعين غير مسبوقة بـكلهم نحو جاه القوم أجمعون واستعمال أجمع غير مسبوقة بـكلهن نحو جاءت النساء جمع وزعم المصنف ان ذلك قليل ومنه قوله

ياليتي كنت صبا مضرعا  
تجملني الزفاف حولاً أكنعا  
إذا بكيت قبلتي أربعا  
إذا طالت الدهر ابكي أجمعا  
(ص) وإن يفدو كيد من كور قبل  
وعن تحاة البصرة المنع شل  
(ش) مذهب البصريين انه لا يجوز  
توكيد النكرة سواء كانت محدودة  
كيدم وليس له شهر ودول أم غير  
محدودة كقوت وزمن وحين  
ومذهب الكوفيين واختار المصنف  
جواز توكيد النكرة المحدودة  
لحصول الفائدة بذلك نحو صت شهر  
كاه ومنه قوله  
تجملني الزفاف حولاً أكنعا

في ذلك يجمعون (قوله فاعلة) أي وما زنا حال كونه مأخوذاً من علم ولم يقل عمة لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافلة حال من فاعلة (قوله مضافاً إلى الضمير) أي لفظاً ككل ولا بد كذبه إلا ذو أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يدركها) فيه ان سيمو به ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وإنما جُمِعَ لم يدركها الجهور ولم يشبه عليه فاعله أراد مثل النافلة في لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كاشتريت العبد عاتكة قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه إبراهيم (قوله بأجمع) وقد جاء بعد أجمع ما كنع ثم بأصغر زاد الكوفيون ثم بأجمع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز توكيد بعض ما على بعض وقدمت كل لتصاع على الاطاعة ثم أجمع لصراحتي في الجملة على انباتي ثم أجمع لانه من تركب الجملة اذا انقبض واجتمع ثم بأصغر لانه من تصع الفرق اذا سال وهو لا يدل حتى يجمع ثم بأصغر لانه من التبعية وهو الشدة لا وطول العنق ولا يجوز من اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ تنوع اضافتها للضمير لانها معارف إما شتيباً وبالعبارة الجنسية لمعنى الاطاعة والشؤل وعلى هذا فجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها والعدل لانه جمع لجمعا فقه جمع يسكون الميم كمرامح وعلى القول بتدل العلمية بالقوصية وقال اللماني في تشبيه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا انف التائب الممدودة مطلقاً (قوله الزفاف) بالذال المجمع والفاء اسم امرأة وتطلى على المرأة الحسنة أو الشاعرة في أجمع حيث كذبه الدهر غير مسبوقة بـكل ومنه أيضاً الفصل بين المأو كد بجملة أي بكى ومثله في التثنية وليرضين بما آتين كان (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لان الالفاظ التوكيد ككاهام معارف سواء المضاف لفظاً وغيره فيلزم مخالفاً ما نعره فواتك كراهوه منوع عندهم (قوله الممدودة) أي الموضوعات المدة لها ابتداء وانتهى كما تله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع سبب التوكيد ككل وأجمع وعامة لا اطاعة نعره بقاء وتكرير أو لم يشرط الرضى والشايطي سوى حصول الفائدة ومنها هذا استدسسه وعندى درهم عينه (قوله حولاً أكنعا) أي حولاً لانه محدود باليد والنهاية وأنا كيد من الفاظ الشؤل من قولهم حول كنع أي نام وفيه شاهد أيضاً لافراداً كنع عن أجمع (قوله قد صرت) من الصير وهو التصويت والبركة يسكون الكاف هنا للوزن ونحوها لغة والمراد بركة النسيء لم يسطع الاستقام من البئر طول اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كنع معني استغنى (قوله في مثني) أي في نأ كيد مادل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح معني كجاء زيد وعمره كلاهما (قوله عن وزن فعلاهم) أي عن ثنية موازن فعلاهم من الالفاظ المارة في قوله وبعد كل أكدوا بأجمعاً الخ وكان الأولى ذكرها بعد هذا لانه من تعلقاتهم وأشد ما نسبة من توكيد النكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جواز في توابيع أجمع كما كنعان وكعاوان (قوله بعد المنفصل) أي فأ كد ميم ما بعد المنفصل لئلا يقع اللبس في نحو هذا ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها التبادر أنهم ما فاعل لاو كيداً ذاقيل ذهبت هي

(٨ - خضري في) وقوله قد صرت البكرة ثم أجمعا (ص) واغن بكثاني مثني وكلا عن وزن فعلاهم وزن أفعلا (ش) قد قدم ان المثني يؤكدها بنفس أو العين وبكلا وكاتار مذهب البصريين انه لاو كديف وذلك فلا تقول جاء الجيشان أجمعان ولا جاء القسيلتان جمعاً وان استغناه بكلا وكاتار معهما وأجاز ذلك الكوفيون (ص) وإن توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين بعد المنفصل \* عنيت ذا الرفعوا كدوا بجمعا سواء هما والقدار ياترما

(ش) لا يجوز أن كذب الضمير المرفوع المضطرب بالنفس والعين الباعثاً كذبته بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم وأعينكم ولا تقول قوموا أنفسكم فإذا كذب به بضمير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كلكم أو قوموا أنتم كلكم وكذا إذا كان المؤنث كذب ضمير رفع بان كان ضمير نصب أو جرح فتقول مرتبك (٥٨) نفسك أو عينك ومررت بكم كلكم ورأيته نفسك أو عينك ورأيتهم كلكم

(ص) وما من التوكيد لفظي يجي  
مكرراً كقولك ادبري ادبري  
(ش) هذا هو القسم الثاني من قسمي  
التوكيد وهو التوكيد اللفظي  
وهو تكرار لفظ الأول بعينه نحو  
ادبري ادبري وقوله  
فان إلى ابن النجاة يعلني \*  
أنك أنك أذاك الاحقون احبسي  
احبسي \*  
وقوله تعالى كذا إذا كنت الأرض  
دكلاً  
(ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل \*  
الامع اللفظ الذي به وصل  
(ش) أي إذا زيد تكرير لفظ الضمير  
المتصل للتوكيد لم يجر ذلك إلا بشرط  
اتصال المؤنث كدما اتصل بالمؤنث  
نحو مررت بك بل ورغبت فيه فيه  
ولا تقول مررت بك  
(ص) كذا الحروف غير متصلة  
به جواب كنم وكلي  
(ش) أي كذلك إذا زيد توكيد  
الحرف الذي ليس للجواب يجب  
ان يعاد مع الحرف المؤنث كما اتصل  
بالمؤنث نحو ان زيد ان زيد قائم  
وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز ان  
ان زيد قائم ولا في الدار زيد فان  
كان الحرف جواباً كدم وبلي وجبر  
وأجل وأي ولا جاز أعادته وحده  
فقال لك أنما زيد فتقول نعم نعم  
أولاً ولا ولم يعمد بلفظي بل  
(ص) وضمير الرفع الذي قد انفصل  
أ كذبه كل ضمير اتصل  
(ش) أي يجوز ان يؤكّد بضمير الرفع  
المنفصل كل ضمير متصل مرفوعاً

\*(العطف)\*

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان التكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالنائي أو شريكه

كان نحو قلت أنت أو منصوباً نحو أكرمته أنا أو مجزوراً نحو مررت به هو والله أعلم (ص) \* (العطف) \* معه  
العطف اما ذويان أو ثلث والغرض الان بيان ما سبق \* فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصدية مستثناة

(ش) العطف كذا ضرر بان أحدهما عطف النسخ وسأقي والثاني عطف البيان وهو المصود به هذا الباب وعطف البيان هو التابع  
الحامد المشبه لاصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله نحو أقدم بآله أي أوجدهم عطف بيان لأنه موضوع لا يخصص فخرج  
بقوله الحامد لاصفة لأنها متبوعة أو موقولة به وخروجها بعد ذلك التوكيد وعطف النسخ لأنهم الأوفياء تنبؤهم ما والبدل الحامد لأنه  
مستقل (ص) فأوليه من وفاق الأول \* ما من وفاق الأول النعت ولي (ش) لما كان (٥٩) عطف البيان مشبها لاصفة لزم فيه موافقة

التبوع كأنه عطف في وفاقه في إعرابه  
وتعريفه أو تنكيره وزيد كره أو  
فأمنه وفراده أو ثمنه أو وجهه  
(ص) فقد يكونان منكرين \*

كما يكونان معرفين  
(ش) ذهب أكثر النحويين إلى امتناع  
كون عطف البيان متبوعا عنكرين  
وذهب قوم منهم إلى جواز  
ذلك فيكونان منكرين كما يكونان  
معرفين قيل ومن تشكيهما قوله  
تعالى يوقدن شجرة مباركة زينة  
وقوله تعالى ويبي من ماء صديد  
فزيونة عطف بيان لشجرة وصديد  
عطف بيان ماء

(ص) وصالحا للبدلية يرى  
في غير نحو يا غلام يعمرأ  
ونحو بشر تابع البكرى

وليس أن يبدل بالمرضى  
(ش) كل مجاز أن يكون عطف بيان  
جاز أن يكون بدلا نحو ضربت  
أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف  
من ذلك مسندين يعين فيهما أن  
يكون التابع عطف بيان الأولي  
أن يكون التابع مقدرًا معرقة  
والتبوع منادى نحو يا غلام يعمرأ  
فيعين أن يكون يعمرأ عطف بيان  
ولا يجوز أن يكون بدلا لأن البدل  
على نية تكرار العامل فكان يجب  
بناءه بمر على الضم لأنه لفظ ياء  
لمه لا كان كذلك الثانية أن يكون

معنى الحكيم (قوله الحامد) قال في التسمي أو غيرته بأن كان صفة قصار علمًا بالعلماء كالصديق  
والرجل الرحيم (قوله في إيضاح متبوعه) أي أن كان معرفة وتخصيصه أن كان نكرة وقد يكون  
للمدح في الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتأكيد  
كما قاله بعضهم في قوله \* يا نصر نصر نصرًا \* لكن اختيار المصنف جعل هذا تأكيدًا للفظ (قوله)  
تخرج بقوله الحامد لاصفة) وتخرج أيضًا بقوله شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره وقوله حقيقة  
القصيدة مشككة يصلح كونه بيانًا للوجه المشبه أن نظرنا إلى مطلق انكشاف كونه بيانًا للوجه  
الفرق بينه وبين الصفة أن نظرنا لقوله به أي أن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع  
بنفسه والنعت يكشفه بيان معنى نفسه كما يفارقه في أنه جامد لا يقول بالمشق وأن أمكن بخلاف  
النعت فلا بد من تأويله أو زور جامدا (قوله لا يوفيان) أي الأصل فيه ما ذكركم وقد عرض لهما  
الايضاح (قوله لأنه مستقل) ظاهره أن البدل خرج بعدم الاستقلال دون مقابلة وليس كذلك  
لأنه يخرج بشيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذلك الاستقلال ولا يرد على آخره أن كل عطف بيان  
يصح بدلا إلا ما استثنى كما سمي أن جواز الأمرين منزل على مقصدى الايضاح والاستقلال  
(قوله فأوليه) تفرع على قوله شبه الصفة لأن المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت  
في أربعة من عشرتها أشبهها كذلك وأول معنى أعط والهيا معنونه الأول وقوله أول من وفاق  
بيان تخذوف مضاف إلى ما هو المنعوت الثاني وما بعده بيان لما لا تذكره لأنه لا انتقار عطف  
عطف البيان من موافقة أوله وهو المبدل مثل ما ولا النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وأما  
قدرا مثل لأن المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعرينهم)  
أي فلا يجوز تخالفه ما تعر يفا وتكررا وأما قول الرضوي أن مقام إبراهيم عطف بيان على آيات  
لتخالف لأجاءهم ولا يصح تفرع على اختيار الرضوي من جواز تخالفه ما في التعريف لاختلافها  
أفرادون كره أيضا وهو متعصب وكذا لا يصح اعتدال الغنى عنه بيان مرادنا ببدل وعبر عنه بالبيان  
لأنهم ما في كثير من الأحكام لتصميم على أن المبدل منه إذا تعدد لم يف البدل بالعدة وتعين قطعه  
فيخرج عن البدلية فالأولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام إبراهيم منها (قوله فقد يكونان)  
تفرع على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والأوجب عطونه بالو على فأوليه أي إذا ثبت أنه  
مع متبوعه ما للنعت معنونه فقد يكونان الخواتم مع علمه بمقابلته داعي الختلاف (قوله ذهب  
أكثر النحويين إلى الخ) أي تحجج بآيات البيان بيان كونه والتكرير مجعولة فلا تنبئ غيرها ورد بيان  
بعض التكرير أخص من بعض فبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط  
بالقيح والختلاف يجعل ذلك كله بدلا (قوله صالحا للبدلية) أي البدل الكل دون غيره (قوله يا غلام)  
منادى مبتدئ ويعمرأ ضم الميم وفتحه أعلم منقول من مضارع يعمر وهو منصوب عطف بيان  
على محلى غلام (قوله مسندتين الخ) ضبط ابن هشام ما يتبع فيه البدل دون البيان بما لا يستغنى عنه

التابع خالفا من آل والمتبوع بال وقد أضعف البه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيعينه كونه بدلا من عطف بيان ولا يجوز كونه  
بدلا من الرجل لأن البدل على نية تكرار العامل فلا يتم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة  
من أن الصفة إذا كانت بال لاتضاف إلا إلى ما فيه آل أو ما أعني إلى ما فيه آل ومثل أنا الضارب الرجل زيد  
قوله تعين قطعه أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير رابط لأنه حينئذ يكون بدلا من متصل من يحمل وهو يجب فيه كون البدل رافيا  
جميع أفراد الجمل اه منه



(ص) وأتبع لفظ الخشب بل ولا \* لكن كلم يسدا مرؤ لكن طسلا (٦١) (ش) هذه الثلاثة تشترك الشان

مع الاول في اعرايه لاف حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وما زاد لا عمرو ولا تضرب زيد لكن عمرا

(ص) فاعطفوا ولا حقا واسا بقا في الحكم او مصاحبا موافقا

(ش) لما ذكر حرف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو المطلق

الجمع عند البصريين فاذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما

في نسبة الجي الىهما واو اجمل كون عمرو جاء بعدهم فاذا جاء قبله او جاء

مصاحبا وانما تميز ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعدد و جاء زيد

وعمر وقبله جاء زيد وعمرو معه فيعطف بهما الا حقيق والسابق

والمصاحب ومذهب الكوفيين انهم السريتين و قوله تعالى ان

هي الاحياء الدنيا نوح وتحي (ص) واخصص بهما عطف الذي

لا يبغي به متبوعه كالعطف بهذا واو في (ش) اختصت الواو من بين حروف

العطف بانها يعطف بها حيث لا يكتفى بالعطف على نحو اخصم زيد وعمرو ولو قلت اخصم زيد لم

يجز ومثله اصطف هذا واخي وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز ان يعطف في هذه المواضع بالياء

ولا يغيرها من حروف العطف فلا تقول اخصم زيد وعمرو ولا عمرو (ص) واذا الترتيب بانصاف

ومثل الترتيب بانصاف (ش) أي تدل القياس على تأخير المعطوف عن المعطوف عليه متبوعه

به ونظم على تأخير عنه متبوعه أي متراخيا عنه نحو جاء زيد وعمرو ومنه قوله تعالى الذي خلق فسوى

وجازى و قد عمرو ومنه قوله تعالى والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص) واخصص بهما عطف الميسر له على الذي استقر الله عليه

القيام ونفمه وصلاحته حاله (قوله فخب) القارة زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ آمين على انضم لحذف المضاف اليه و قد معناه والخبر محذوف او هي خبر محذوف أي فخبك ذلك او فذلك حسبك أي كائن على طلب غيره (قوله طلا) يتبع المجهول مقصورا وهو ولد الطيبة أول ما ولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الخلف مطلقا والجمع اطلاقا وكسب وأسباب وأما اطلاق بالكسر ممدود فالتحروا أما المضموم فممدود ومقصود الا عناق وأصولها جمع طلية أو طلاء كما في القاموس (قوله المطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقيد بجهة أو غيرهما فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ما مع ما مطلق فاصطلاح للنفقاة في خصوص ذلك (قوله ورز الخ) أي لان مراد المشر كين بقولهم ونحى الحياة الدنيا لا حاجة اليه البعث لانكارهم له \* واعلم ان استعمالها عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر في سبق ما قبلها راجع وكثير في تأخره من جرح وقيل (قوله لا يبغي متبوعه) أي انكون الحكم لا يقوم إلا بقرينة كالاختصاص ونحوه وانما اخصمت بذلك الواو لترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف بما اخصص بثلاثة أحكام هذا \* وعطف السابق على اللاحق وعطف شامل حذف وبق معوله كما سأل آخر الباب ثم وصلها الى أحد وعشرين وفي بعضها التقاد كك ما يته الصبان فان حتى تشارك في الثاني على الصحيح كان كل أبى حتى آدم والقاء في الثالث كاشترت به درهم فصاعدا \* (تسمية) نعزم الكوفيين ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها كغيرها وجعلوا منه قوله تعالى حتى اذا جاءته ففتحت أبوابا وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسلموا ته للبعين ونادى به فلا وتلى فيها أو الثانية زائدة وما بعدها جواب اذا ولما وقيل ما عا طافنا أو للعلم بتقدير قد والجواب فيها بما محذوف أي كان كيت وكيت وان زيادة ظاهرة في قوله

فيا بل من أسى لا يجير عظمه \* حقا واو نوى من منه اهته كسرى

وقوله واقدرة مثلك في الجبال كها \* فاذا وأنت تعين من يبغي

فان ما بعد اذا انجاء لا يقترن بالواو وحده نوى حال من وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو الا ان يقدره مبتدأ أي وهو نوى فأفاده المعنى (قوله بانال) المراد به التعقيب وهو في كل شئ

بحسبه كترج زيد وقوله اذا لم يكن فيها الا ادة الخ لوان طالت ولا تدعى الترتيب قوله تعالى أهلكا بغياها باسنام حيث ان الأهل لا بعد البأس لاقبله لان المعنى أودنا أهلا كها بغياها

وكذا يقال في حديث توفى ففعل وجهه الخ لا يدعى الثاني قوله تعالى أخرج المرحى فجعله غنما ولا قوله فصبح الارض مخضرة من حيث ان جعله غنما أي أسود من شدة اليبس لا يعقب

آخر اجبه واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان التقدير فخصت مدة فجعله غنما وأفصح الارض لا يقال مضى المدة فقامها لا يعقب الاخر ارجح والازال لا يكتفى تعقيب أولها وقيل القاء فيها نافية عن ثم وهو من باب تزوج قوله (قوله أي تدل القاء الخ) والغالب اذا واما جملة

أوصفتنا تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا كونه منها فالتلون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فوراغ إلى أهله فجاه بهل سمى فقر به لقد كتبت في غفلة

من عذاف كشفنا فاقبلت امرأته في صرة فصكت فالزجر اجرائ زجر اقالنا البات ذكرا ولا رد على كون السببية عند التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب

اذ السبب اتمام الجنة وحدها هو الاسلام واستمراره الى الموت بلا موجب لتطهيره بالانوار أو لانه الامام يني (قوله ونظم على تأخير الخ) اعتراض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بني آدم متأخر عن خلق زوجته حواء وأوجب بانها عطفة على محذوف صفة

والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص) واخصص بهما عطف الميسر له على الذي استقر الله عليه



للنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أوان ثم معنى الواو وزعموا لا خفس والكو فموت أنما اتزاد  
كأنى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليسوا فأن تاب جواب إذا قبله ورد بان الجواب مجذور فأتى حتى إذا  
ضائق عليهم الأرض كان كبت وكنت ثم تاب الخ (قوله) اختصت القاء بأنما الخ) انحصرت على  
ذلك من إعماله المتى والافتقار بعكسه أيضا وجو عطف الصلة على ما ليس صلة الحكا الذى تقوم  
هنا فيه غضب هو وكذا تختص بعطف جملة لا تصلح للغير أو توصف أو الحال على ما يصلح له وعكسه  
كز يد يقوم فيقع دعوى ومررت برجل أو يزيد يقوم فيقع دعوى وعكس ذلك فلا يقال وتقدرا القاء  
تسويخ الاكتفاء بضمير واحد في نفس جلت من صلة أو وصفه أو خبر أو حال إكسان أولى وفي  
التسويل تختص أيضا بعطف متعل على مجمل متعدين معنى فهو ونادى أو روح به فقال الخ  
والترتيب من ذلك كرى لاه عنوى لا اتحاد معناها ولا يمكن أن يجعل من ذلك نوصافا فعمل وجهه الخ  
(قوله الذى بطير الخ) جملة بطير صلة الذى وعادها الضمير المستتر في بطير وجملة يغضب زيد عطف  
عليها خلقت من العائد لعطفها بالقاء الاسبية والذباب خبر الذى (قوله بعضا) أى جزءا كانت  
السمكة حتى رأسها أو فردا كانت كرميت القوم حتى زيد أو نونا كما مثله وكذا ما هو مثل البعض  
في شدة الاتصال كما تجبى الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولها أو ما قوله

أتى الحبيشة كى يتخفف من حمله \* والزاد حتى نعله ألقاها

نصب نعل فعلى تأويله بالقي ما مثله والنعل بعضه ففتح عطفه وألقاها على هذا كما كد أو ان  
حتى ابتدائية ونعله نصب بعد ذوق يفسر ما ألقاها كما أذرف على الأسد أو الخيل ويرى بالجر على  
جعله جار مجزى يكون القاء التعل آخر (قوله في زيادة أو نقص) أى معنى بين كما مثله ويعبر عنها  
بأنشرف والنسبة أو حسيين كوهبت الأعداد ان كثيرة حتى الألوف المؤتمن يحزى بالنسبة حتى  
مقال الزرة ويشترط أيضا كونه مقدر الاجل صرحا لا مؤا قبل وظاهر الاضمار كما هو بشرط  
مجرورها والحق عدم هدف فيوز قام الناس حتى أنأثرت وطع مطوفاها أربعة فقط سواء كان آخر  
أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مقفرا وظاهر آخر أو توصف به سواء كان صريحا  
كفى مالمع الغير أو أوولا كفى يرجع الناموسى وسواء كان غاية في خسة أو شرف أم لا فكل  
منهم ما عوم وخوص فى أكل السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان الرأس آخره وغاية في  
الخسة لاستعدادها زارها تعالى وفى حتى يرجع تعين للجر لا اتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس  
صريحا ولا غاية في زيادة أو نقص وفى أمثلة الشارح تعين للعطف لان ما بعده ليس آخر  
أما ان وقع بعدها جملة اسمية كفى ما دجلة أو شكل أو ماضوية كفى عقوا أو مضارع مرفوع  
لكونه حالا وماضيا كفى يقول الرسول فهى ابتدائية لانها هى الداخلة على جملة مضمون من غاية  
الشي قبلها وسألت ذلك مزيد \* (تنبيه) حتى العاطفة لطلق الجمع كالواو والترتيب فى الحكم  
فيجوز زمان كل أب حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شى بقضاء وقدر حتى العجز  
والكس اذا تأخر تعلق القضاء والقدر بهم ما عن غيرهما فقد رزقهم هى تقدر ترتيب أجزاء ما قبلها  
ذهنا أى تدريجهما من الاضعف الى الاقوى وعكسه وإذا كان معطوفا آخر المجرور واجب كفى  
التسويل إعادة الجارية لتليس بالجارية كما عثكت فى الشهر حتى فى آخره بخلاف غيرا لآخر  
كيجب من القوم حتى ينهم (قوله اترهم من التسوية) أى بعدها وهى الهمزة الواقعة بعد لفظ  
سواء أو ما أتالى كما انقص عليه الرضى وأما الواقعة بعد ما أدري ونحوه كالأعراب شاعرى  
فقطاب التعيين كما قاله الدمامنى لا التسوية أى ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافا لما فى  
المغنى بل مال بعضهم الى انها بعد ما أتالى كذلك بدليل تعليلها التعلل عن لفظ جزأى الجملة بعده

(ش) اختصت القاء بأنما عطف  
ما لا يصلح أن يكون صلة مثل لو عن  
ضمير الموصول على ما يصلح أن يكون  
صلة لا شمله على الضمير نحو الذى  
بطير يغضب زيد الذباب ولو قلت  
ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد لم يجز  
لان القاء يدل على السببية فاستغنى  
بها عن الرباط ولو قلت الذى بطير  
ويغضب منه زيد الذباب باز لانك  
أنت بالضمير الرباط (ص)  
به ضابطى اعطف على كل ولا

يكون الاغاية الذى فلا  
(ش) يشترط فى المعطوف يجتى ان  
يكون بعضا ما قبله وغاية له فى زيادة  
أو نقص نحو مات الناس حتى  
الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة  
ص وأما اعطف اترهم من التسوية  
او همزة عن لفظ أى مغنية

مع انه متعده بنفسه ويقل بالباء فعني ما بأني أريد قائم أم عرو ولا أكثر جواب هذا الاستفهام  
أي لا أعني به ولا أفكر فيه أزدرا به وربما يؤيد ذلك أن أبا الاستفهامية تحذفها كقوله  
ولست بأبالي حين أقفل مسلماً \* على أي حال كان في الله مصرحى

(ش) أم على قسمين منقطعة  
وسأق ومصلة وهي التي تقع بعد  
همزة التسوية نحو سواء على أفت  
أم قد عدت ومنه قوله تعالى سواء  
عليسا أجزعنا أم صبرنا  
والتي تقع بعد همزة مغنية عن أي  
نحو وأعدك زيداً عمرو أي أيهما  
عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة  
كان خفياً المعنى بخلافها أمن  
(ش) أي قد تحذف الهمزة يعنى  
همزة التسوية والهمزة المغنية عن  
أي عندك أمن اللبس وتكون أم  
متصلة كما كانت والهمزة موجودة  
ومنه قراءة ابن حمزة من سواء عليهم  
أنذرتهم أم لم تنذرهم بإسقاط الهمزة  
من أنذرتهم وقول الشاعر  
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً  
بسبع رمين الجرام بمشان  
أي أبسبع

فتأمل (قوله ومصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما لأن التسوية في النوع  
الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعددين وتسمى أم المعادلة أيضاً لمعادلة الهمزة  
في التسوية أو الاستفهام وهي مختصرة في النوعين ويجب فيها كما في الجمع تأخر النفي فيمتنع  
سواء على ألم بقرم زيداً أم قام (قوله سواء عليسا الخ) أعرب الجهم وسواء خبر مقدم من الجمله بعده  
لأنها ما يصدر أى جزعنا وصبرنا سواء عليسا أو عكسه لأن الجار متعلق بسواء فيسوغ الابتداء به  
وجهه لو من موضع سبق الجمله فلا سوابك كهذا يوم نفع مما أضف فيه الطرف إلى الجمله وتسمع  
بالمعنى خبرين إن تراهما أخبر فيمعن الفعل بدون تقدير أن ولا يراد أن سواء لا تقضي أن التعدد  
تنافي أم التي لاحد الشيئين لا تسألخ أم عن ذلك وتجريها للعطف والتشريك كما أسلخت الهمزة  
عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهم  
في عدم التعيين فالكلام معهما خبر لا يطلب جواباً ولا أم يلزم تصدير ما بعدهما بخاز كونه مبتدأ  
مؤخر أو على هذا فيمتنع بهما العطف بأول عدم انسلخها عن الاحد كما ولد الخ في المغنى قول  
الفقه سواء كان كذا وكذا وصوابه أم لم يكن نقل الدماميني عن السيراني أن لا تمتنع في ذلك  
الأم مع ذكر الهمزة حذفها قال وهذا نص صريح يحجج كلام الفقهاء وأما الثاني المذكور  
فيخلص منه بما اختاره الرضى من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء والهمزة تعني  
أن الشرط قد خولها على ما لم يقنع حذف جوابها للدلالة عليه وأقرب البيان الأمرين أي ان  
قت أو فقدت فالأمران سواء قائم للاحد كما وأوالجمله خبر مبرم وكه ونقل عن السيراني مثله اه  
وإذا تأملت ذلك علمت انه على أعراب الجهور لا تصح أوله طلقاً لثباتها التسوية إلا أن يدعى  
انسلخها عن الاحد كما وعلى أعراب الرضى تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوابها على عدم  
الهمزة فإن المقدّر كتابت على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء الهمزة وانما سميت  
همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحيداً فلا إشكال في اجتماع أو مع سواء الهمزة فتأمل  
بأنصاف (قوله مغنية الخ) أي هي مع أم بغنيان عن أي في طاب التعيين لا الهمزة وحدها كما  
حققه الدماميني وتحالف همزة التسوية بأمرين \* الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كذلك  
فتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين لا بعم أو لا لا تلك إذا قلت أريد قائم أم عمرو كنت عالماً بثبوت  
القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه وقد يجاب بالتحطئة للسائل في اعتقاده ثبوت  
أحدهما كافي قصة ذي الدين وقياسه جواز زعم لاثباتها معاً لتحطئة للسائل في اعتقاده أحدهما  
فقط اه صيان وقده ان نعمم النفي في حديث ذي الدين ليس بمجرد لابل بقوله كل ذلك لم يكن  
فقياسه في الإثبات ان لا يقتصر على نعم بل يوثق بمبادل علمه كأن يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا  
كله مع أم فإن أفتى بأولها كن السؤال عن الثبوت للاحد أو عن النفي أصلاً كأنك قلت أنت  
القيام لاحدهما أو لا فيجيب بنعم أو لا ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة \* الثاني ان الغالب  
دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يستل عنه نحو أنتم أشد خلقاً أم السماء أو يتأخر  
نحو وإن أدري أقر بأم بعيد ما أو عدون وقد تدخل على فعالين كقوله

فقت الطيف مرنا غافراً فنى \* فقلت أي سرت أم عاذني حلم  
إذا لارج ان هي فاعل محذوف يقصر سرت وإمهين نحو ما أدري أريد قائم أم هو قاعد ومفرد

وجله نحو قول ان أدركى أقرب ما يمدون أم يجعل له في أمدا بخلاف همة التسوية فلا تدخل  
تألا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما هو وتقل على مفرد وجلة

كقوله سواء عليك المنقرام بت ليلة \* بأهل القباب من عشرين عامس

(قوله وبعني بل) عطف لزم على ما قبله وضمير وفوت وقيدت وخلت لأن في قوله رأم بها اعطف  
فألتصود انظرها هذا هو الحال وسببت منقطة لا تقطع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لأحدهما  
بالأخرى (قوله انك ما قيدت به خلت) أي بأن لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالنظر المحض  
نحو لا رب فيهم من رب العالمين أم يقولون افتراء أو تسبق باستفهام أم لا تسوية أصلا بل بالنظر المحض  
الاعني والبصر أم هل تسمي الظلمات الخ أو تسبق بهم فغير التسوية وطلب التعيين كالانكار  
والنفي في أيهم أو رجل عشون بها أم بهم أي بدو كالتقرير أي جعل الشيء مقرا رأيا نحو في قولهم  
مرض أم أرتابوا فهي في جميع ذلك منقطة بعني بل كافي الدمامي لانه يكفي في صحة الكلام  
أحد المذكورين معها لا تقطع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهز إذا كان بعدها ناقض

ما قبلها كآز يدعدك أم لا لانه لو اقصر على الأول لاجيب نعم أو لا فلم يقتصر السؤال الى الثاني  
واعتاد كز كلسا لانه عرض له ظن الانتهاء فاستفهم عنه ضاربا عن النبوت ولو لا ذلك لأضاع قوله  
أم لا بلا فائدة كائن عليه مسبو به وأما إذا لم يكن نقضه كآز فأم عمر ومقتضاهما فان كان  
السؤال عن تعيين القائم مع يقين قيام أحدهما فصلة وان كان السائل عرض له ظن ان القائم

عمر وبعد ظن زيد فاستفهم عن الثاني ضاربا عن الأول فنقطة كائن على ثلاث مبدوء به (قوله

وتقيد الاضراب) أي لزوما لا تفارقه وكثيرا ما يفدعه استفهاما محققا كأنه لا بل أم شاء أي

بل أي شاء فاضرب عن الاختيار بكونه ابلا الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقسمه أصلا

نحو أم هل تسمي الظلمات والنور أم من هذا الشيء هو جند لكم ألا يدخل استفهام على

استفهام وكذا أم يقولون افتراء كما يفده تقدير السارح لعدم احتياج المقام الى استفهام وجعل

الدمامي هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) انما قدره لان أم المنقطة ليست

عاطفة كائن عليه الرضى وابن جني بل بعني بل الابتداء محرف الابتداء خاص بالجل وعلى

هذا نذر كرهنا استعماله لانه يوجب إقحام أقسام وقيل تعطف بالجل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقله

سبع ان هبلا بلا أم شاء وأول بان شاء نصب يارى محذوفا (قوله للتخيير وللإباحة) قال النسي

أي بحسب العقل والعرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الشرعيين لان الكلام في المعنى

الغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعم الشرعيين كزوج هذا أو أخيه وغيرهم كمالى السارح

فان امتناع الجمع وإباحته فهما اختيار من قرائن الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا

الإباحة والتخير لصيغة أفعل ومثلهما مبدئين المتأنيين ثم ذكرهما إلا ومثلهما بذلك لكن في ابن

يعقوب على التخصيص أن المستفاد من الصيغة مطلق الآذن ومن والآذن في الاحداث ثم وما وراء

ذلك من جواز الجمع وعدمه فن القرائن فالقرن الذي في السارح ليس راجعا للفظ أو بل للقرائن

المتممة الى الكلام وهو اعلم ان التخير والإباحة انما يكونان بعد الطلب وبقبة المعاني بعد الخبر كما

في التوضيح لكن صرح الشاطبي بأن المختص بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالتقسيم

والاضراب ففي الموضوعين وكلام المغني يشعر به (قوله وللاضراب) أي بشرط تقديم نفي أو نهي

وأعادة العامل عند سدو به كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقدم زيدا ولا يقدم عمرو بشرط الكوفا دون

وأوبع ذلك ويشهد لهم بيت السارح وقراءتي السهال أو كلما عاهدوا بكون الأول ولكن يحتمل

انهم اقيموا معي الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لعبد المثلث من واهن وقوله قد بليت يروى قد

(ص) وبانقطاع وبعني بل وقت

انك عما قيدت به خلت

(ش) أي إذا تقدم على أم همة

التسوية ولا همة تغني عن أي

فهي منقطة وتنفيد الاضراب

كبل كقوله تعالى لا رب فيهم من

رب العالمين أم يقولون افتراء أي

بل يقولون افتراء ومثله انما لا بل أم

شاء أي بل أي شاء

(ص) أخير أيج قسم بأو أيهم

واشكك واضراب بها أيضا هي

(ش) أي استعمل أو للتخيير نحو

خذ من مالي درهم أو دينار

وللاباحة نحو جالس الحسن وابن

سبرين والفرق بين الإباحة والتخير

ان الإباحة لا تمنع الجمع والتخير تمنعه

ولتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل

أو حرف وللإبهام على السامع نحو

جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالما بالحق

منهما وقد صدق الإبهام على السامع

ومنه قوله تعالى وأنا أنأناكم على

هدي أو في ضلالتين وللشك نحو

جاء زيد أو عمرو إذا كنت شاكفا

الساكن منهما وللاضراب كقوله

ماذا ترى في عيال قد بليت بهم

لأن حص عتبتهم لا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا عشائة

لولا رجاء قد قلت أولادني

أي بل زادا

(ص) وربما عاقبت الواو اذا \* لم يلفظ ذوا النطق للبس منفذا (ش) قد تستعمل (٦٥) أو بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا

كما في ربه موسى على قدر أي وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو في القصص اما الثانية

في نحو اما ذى واما الثانية

(ش) يعني ان اما المسيو فبجملتها

نفسه ما نفقه أو من التفسير نحو

خدم من ماني اما درهما واما ذى شارا

والاحدة نحو جالس اما الحسن

واما بن سمرين والتمسحيم نحو

السكامة اما امر واما فعل واما حرف

والايجام والشك نحو جاء اما زيد

واما عمرو وليست اما هذه عاطفة

خلافا لعظمم وذلك لدخول الواو

عليها وحرف العطف لا يدخل على

حرف العطف (ص)

وأول لكن نقشا أو نبيلا

نداء أو امر واثباتا

(ش) أي انما يعطف ولكن بعد

التي نحو ما ضربت زيد لكن عمرا

وبعد النهي نحو لا تضرب زيدا

لكن عمرا ويعطف بالا بعد النداء

نحو يا زيد لا عمرو وبعد الامر نحو

اضرب زيد لا عمرو وبعد الاثبات

نحو جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بالا

بعد التي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا

يعطف ولكن في الاثبات نحو جاء

زيد لكن عمرو (ص)

وبل لكن بعدم معونها

كام أكن في مربع بل ثوبا

وانقلب في الثاني حكم الاول

في الخبر المثلث والامر الجلي

(ش) يعطف بل في التي والتي

فتكون كاسكن في انما انقر حكم

ما قبله او تثبت نقضه لما بعدها

نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب

ربم يفتح الموحدة وكسر الراء أي حضرت وسُميت (قوله عاقبت الواو) أي جاءت بعدها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) فالجواب عن عمن عبد العزيز ويرى اذ كانت بدل أو لا شاهد فيه حينئذ تنبيه أو بعد التي أو انتهى التي الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم أغمارا كقولا لا الاحدة فقط (قوله في القصد) أي المعنى لا في العطف فنبه اشارة القول بانها عاطفة (قوله اما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يعني عنها كما ان تكلم بجنير والا فاسكت وقوله

فاما ان تكون أي بصدق \* فأعرف منك غنى من سميت

والافراط حتى وانحذفني \* عدوا أعتيك وتقسيمي

(قوله ما نفقه أو) أي من المعاني المشهورة المنقح عليها فخرج الضراب ومعنى الواو لا تأتي لهما اما ولم يذم عليهما لقلتهما واختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أي اعمله والية أي تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للكو في العطف ما قبله فتشغل الحكم الى ما بعدها وتضرب الاول مكنو ناعنه كبل في الاثبات وانما يكون فيه حرف ابتداء بخبر الاسم اندراك فتقتصر بالجل كقام زيد لكن عمرو ولم يعمر باله عطف على الاصح فان قدر خبر جازو يشترط ايضا ان لا تقتصر بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمد أبا أحمد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوف بالواو على أبا لاختلافهما في الصانع واما وذلك تمنع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف بها الجمله ولكن حرف استدراك وان يكون معطوفا مفردا فلا تعطف بالجل سواء كانت بعد التي أو نهى أو امر واثبات بل تنحصر بالاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشر وطعطفها لثلاثة قوله ولاخ لايتبدأ خبره بجمله لا نداء الخ مدحول تلا أي شرط العطف بل ان تتلوا أو امر أو اثباتا وكذا النداء والتعريض ويشترط ايضا ان لا يصدق أحد معاطفيها على الآخر فلا يجوز جازي رجل لا زيد وعكسه كأي التسميل بخلاف الامر أو ان يكون ما بعدها مقدرا للبس صفة لما قبلها ولا خبرا ولا حالا ولا خرجت عن العطف ويجب تكرارها نحو وانما بقرة لا قارض ولا يكره زيد لا كاتب ولا شاعر وجازي لا صاحبك ولا يابا كوان لا تقتصر بعاطف والا كان العطف به وتخصص هي للتي تأسيسا كجاء زيد بل عمرو أو كذا كجاء زيد لا عمرو وكأي المعنى (قوله وبل لكن) أي في المعنى وبعد حال من بل أي اذا قلت بل نقشا أو نهى كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقضه لما بعده كاذكره الشايع فهي انقصر القلب لا غير مثلها وهذا المعنى وان لم يذره المصنف في لكن الا انه مشهور بلها فليس فيه حواله على مجهول فان قلت ايجابا أو امر انقلت الحكم الى ما بعدها كاذكره المصنف فيصير ما قبلها كلسكوت عنه فبونا ونقا وهي حينئذ حرف عطف واضراب اتقالي كأي المعنى فلا تعطف الا بهذه الاربعة ولكن يحتجب معناها كجاءت ويشترط ايضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للاضراب الا بطلاني نحو بل عبادكم مرون أي بل هم عباد أم يقولون به حجة بل جاءهم بالحق أو الاستعالي من عرض الى آخره وقد أفعل من تركه كذا كرسى به فصل بل تؤثر (قوله في مربع) كعدم منزل القوم في السبع خاصة والنهاية بقوية فتجيب كعصر أو نوا ومعنى لكن قصره للوقوف سميت بذلك انوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به لخرج العرض والتخصيص والتي

(٩) خضري في زيد بل عمرا فقررت التي والتي السابقين واثبتت القيام لعمر ووالامر بضرب و يعطف بها في الخبر المثلث والامر فتفيد الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يصير الاول كأنه مسكوت عنه فهو قام زيد بل عمرو واضرب زيد بل عمرا

(ص) وان على ضمير رفع متصل \* عطفت فافصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما وبالفصل يرد \* في النظم قاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب ان تفصل بينهما وبين ما عطف عليه بشئ أو يقع الفصل كنه بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وأباؤكم في ضلال مبين فوله وأباؤكم معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بأنتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير وأما أشار بقوله أو فاصل ما وذلك كالتعويل به نحو كرمك وزيد ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح من معطوف على الواو في يدخلونها ووضح ذلك الفصل بالمنعول وهو الهام من يدخلونها ومثل الفصل بلا انقافية كقوله تعالى ما أشرك لا بأبائنا ما معطوف على نازل جاز ذلك الفصل بين المعطوف والمعطوف (٦٦) عليه بلا والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالتصل نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة

فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبالفصل يرد أي انه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكر كورب اقل كقوله قلت اذا قبلت وزهر تادى كعاج القلا تعسفن وما لا ففوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في اقبل وقد ورد ذلك في الشعر قلا حتى سبيوه به رحمه الله مررت برجل سوا والعدم مرفوع العدم عطفا على الضمير المستتر في سوا ومعلم كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعروو كذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربت به وعروما كرت الا بالوعرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجارله نحو مررت بك وزيد ولا يجوز مررت بك وزيد هذا مذهب الجمهور وروا جاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص)

لأن الامر قد يرد به ما فيه معنى الطلب فيسملها فليس حشوا (قوله أو فاصل ما) بالجر عطفا على ما قبله وما ذكره صفة لفواصل بقصد التعميم أي أي فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترا أو بارزا وانما اشتراط الفصل لأنه كالجزء من عامه لا لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فإذا فصل بالضمير المنفصل حصل نوع استقلال فصيح العطف عليه وألحق به مطلق فصل لحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولا أقبل انه فاعل يحذف والمعطوف الجمله أي وليسكن زوجك كما سألته لأنه يعترف بالتواني ورب شئ يصح سماع الاستقلال (قوله قلت اذا قبلت) أي المحبوبة به زهر أي ونسوة زهر جمع زهر لكثرة زوجهاء وتم تادى أصله تهادى أي تتجسس حذفت إحدى التاءين والمربا بالعلاج بقر الوحش وانفلا بالفاء اسم جنس جمع للفلاة أي الصحراء وتعسفن جله حلة أي ملن عن الطريق المسلول ورملا نصب بترع الخافض أي في رمل وقيد تعسفن الخلة أقوى في التجسس لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي تأويله عسفه وهو العدم ومثال العطف على المتصل البارز بفصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفا أو اسما لتلا يعطف على ما هو كالجزء مما كدمه بالمتفصل غير ممكن لتعذرا لانفصال في الجرح الا بالاستعارة فجعل اعادة الجار عو ضاع الفصل \* واعلم ان المعطوف هو الجرح وروحه وهل جرحه بالعامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعلا بدليل قوله بيني وبينك معانين لا تناف لالمتعدد أو بالثاني وهو لجره التأكيد كد كالباء في كفي بالله ككالباء في قوله تاسم السلام عليه كقولان أنتجهما الثاني (قوله بجزء الارحام) أي وتحيققت تسالون وجعل الجهر والاولو القسم على عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجله أن الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله والناقد قد حذفت الخ) قال ابن هشام وهذا البيتان بعده تعاقب مجرور العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعده قوله واخصص بقا الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معمولة (قوله والواو) عطفت على الضمير في تحذف لفصل بالطرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واظرف متعلق بتعذف مضاف الى جله لا لبس أي تحذف الفاعل والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما يدل (قوله وهي) أي الواو ومن اليبض الميم نعت لها لاسيما تحذف وجله قد بقي معموله نعت ثان له والفرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كسكن أنت وزوجك أو منصوبا كبتوا

وعدو حذفت لبي عطفت على \* ضمير خفض لازما فاجعلا وليس عندي لازما اذ قد بقي \* في الشعر والنظم الصحيح مشبها الدار (ش) أي جعل جهورا للعادة أعاد الخافض اذا عطفت على ضمير الخفض لازمة ولا قول به لورود السماع ثم انظروا ما يعطف على الضمير المنخفض من غير اعادة الخافض فن الشعر في المحجزة واقوا الله الذي تسالون به والارحام بجزء الارحام عطفا على الهام المجرورة بالياء ومن النظم ما أنشد سبيوه به رحمه الله تعالى فالوم قد بت تهيموا وتشقنا \* فاذهب غائبك والابام من عجب بجزء الانام عطفا على المكاف المجرور بالياء (ص) والفاء قد تحذف مع ما عطفت \* والواو اذا لبس وهي انفرقت بعطف عامل مثل قد بقي \* معموله دفعوا لهم انفي (ش) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ومنه قوله تعالى فن كن منكم مريضا وعلى سفر فعدة من أيام أخر أي فأفطره عليه عدة من أيام أخر فحذف فاءه والفاء الداخلة عليه

وعود حذفت لبي عطفت على \* ضمير خفض لازما فاجعلا وليس عندي لازما اذ قد بقي \* في الشعر والنظم الصحيح مشبها الدار (ش) أي جعل جهورا للعادة أعاد الخافض اذا عطفت على ضمير الخفض لازمة ولا قول به لورود السماع ثم انظروا ما يعطف على الضمير المنخفض من غير اعادة الخافض فن الشعر في المحجزة واقوا الله الذي تسالون به والارحام بجزء الارحام عطفا على الهام المجرورة بالياء ومن النظم ما أنشد سبيوه به رحمه الله تعالى فالوم قد بت تهيموا وتشقنا \* فاذهب غائبك والابام من عجب بجزء الانام عطفا على المكاف المجرور بالياء (ص) والفاء قد تحذف مع ما عطفت \* والواو اذا لبس وهي انفرقت بعطف عامل مثل قد بقي \* معموله دفعوا لهم انفي (ش) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ومنه قوله تعالى فن كن منكم مريضا وعلى سفر فعدة من أيام أخر أي فأفطره عليه عدة من أيام أخر فحذف فاءه والفاء الداخلة عليه

وكذلك الواو ومنه قوله را كـب الناقطة طليحان أي را كـب الناقطة والناقطة طليحان (٦٧) وانقرضت الواو من بين حروف العطف بأنها

تعطف عادلاً محذوفاً في معموله ومنه قوله

أذا ما الغائبات برزبن يوما

وزجبن الجواب والعينوا

فالعيون مفعول بفعل محذوف

والنقد يدركون العيون فالقول

المحذوف معطوف على زجبن (ص)

وحذف متبوع به هنا استيع

وعطف الفعل على الفعل لصح

(ش) قد حذف المعطوف عليه

للدلالة عليه وجعل منه قوله

تعالى أفلم تكن آياتي تأتيكم

قال الزخشي التقدیر أفلم تأتيكم

آياتي فلم تكن تأتي عليكم حذف

المعطوف عليه وهو أفلم تأتيكم

وأشار بقوله وعطف الفعل إلى

آخره لأن العطف ليس مختصاً

بالاسماء بل يكون فيها وفي الأفعال

غويهم زيد ويقعد وجاء زيد

وركب واضرب زيد أوقم (ص)

واعطف على اسم شبه فعل فعلا

وعكس استعماله فيجدهم لا

(ش) يجوز أن يعطف الفعل على

الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل

وتخوه ويجوز أيضاً عكس هذا وهو

أن يعطف على الفعل الواقع موقع

الاسم سم في الأول قوله تعالى

فالغيرات صبيحا فترن به نغما

وجعل منه قوله تعالى إن المصدقين

والمصدقات وأقرضوا الله ومن

الثاني قوله

فألفيته يوما يبرعدوه

ومجر عطا يستحق المعابر

وقوله

بأن يعصها بعصبات

بقصد في أسوقها واجر

(ش) المقصود هو المسمى بدلا (ش)

الدار والايان وكبت الشارح أو مجرورا كما كل بضاء شحمة ولا سوداء شحمة فالمعطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألقوا الايمان ولا كل سوداء وقوله دفعا لتعمل المحذوف أي وانما يجعل المعطوف هو المعمول المذکور لاجل دفع الوهم أي المحذوفين تسلط فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعاً أي مسكوناً في الثاني وانما تبوء المنزل والعطف على معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بضاء وشحمة (قوله وكذلك الواو) وتشاركهما أم كقوله \* اغما أدري أرشد طلابها \* أي أم غي وسكت عنه لتدوره (قوله طليحان) يقع الظاء الملهمة أي ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب بمحذوف) أي لأن الترجيح هو ترجيح الجواب بأخذ الشعر من اطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذکور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زجبن معنى زين وسووا معنى استحسنوا وأتروا (قوله وحذف متبوع) هو المحطوف عليه وقوله هنا في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء والان الكلام فيهما لكن الحذف مع الفاء قليل كافي التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أن تضرب عنكم اليد كضربها ولم يبرأ وتحو ذلك قاله في ذلك كانه معناه الاصل والفاء والواو عطف الجمله بعدهما على جملة مقدره فيهما وبين الهمزة أي أنهم ملككم فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يبرأ وبضعفه انه تكلف ولا يطر في نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت مع ان الزخشي جزم في مواضع عذب الجهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على تصديرها والاصل أفلم تكن فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها (قوله وفي الأفعال) أي بشرط اتحادها مناسواء واتحدوها أم لا كماض مستقل المعنى على مضارع ضوى يقدم وقومه يوم القدمة فأودهم النار وعكس نحو تبارك الذي انشأنا من جنس فأنشأنا فمعي قرأه ويجعل بالجزء لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستعمل بسبب الشرط والدليل على ان المعطوف الفعل وحده لاجله الفعل والفاعل ظهوره للنصب والجزء في نحو فمعي ان تقوم وتخرج ولم تهم وتخرج (قوله فالغيرات) أي فالتيل اللاتي اغرن صبا على العبد وقاقرن به أي بذلك الوقت أو يمكن الاغارة نفعاً أي غباراً بشدة فخر كهن فظهر ان أثرنا لاجل له لعطفه على صله آل وهي كذلك وأما جزها فاعلمنا من آل (قوله وأنشأه) أي وجدته وبير يضم التثنية وكسر الموحدة آخر مرأى أي يهلك والشاعدي قوله ويجزأ اسم فاعل من الأجر أعجب عطفه على جملة يبرأ فمعي تأويل الاسم اذهى مفعول ثان لا لصفة فيعر نصب بفتح مقدرة على الباء المحذوفة لا ضرورة وعطا مفعوله والمعاير جمع معبر وهو المركب (قوله بات بعصها الخ) يصف المشاعر وحالات يعاير أمر أنها تعذب الباتر أي السيف القاطع وتثنية الفعاب عشا استعارة ويقصد من القصص الجور في محل حصة ثابته لعصبي في تأويل قاصد لان الاصل في الوصف الانفراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كالفلس جمع ساق والله أعلم

### \* (البدل) \*

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خسراننا اصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلا) أي عبد البصريين أما الكوفون فقليل يسهونه ترجمة وتبينا وقيل تذكير بر (قوله المقصود بالنسبة) أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتاً ونفيّاً (قوله بلا واسطة) المراد بحرف العطف خاصة والا فالبدل من الجرو وركي يكون بلا واسطة نحو ولقد كان لكم في رسول الله اسوة

مجر عطا معطوف على يبرجاً ثم معطوف على يقصد (ص) \* (البدل) \* التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا (ش) البدل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة فالتابع جنس والمقصود بالنسبة فصل أخرج الغت والتوكيد وعطف البيان

حسنة من كان الخ ومحو تكون لنا عيدا والناو آخرنا (قوله مكمل المقصود) أى بخصيصه أو رفع الاحتمال عنه وأيضا حقه (قوله المعطوف بيل) أى بعد الأثبات كما مثله وكذا المعطوف ولكن بعد بناء على قول الكوفيين به فإن كلامهما هو المقصود بالحكم السابق وهو الأثبات دون ما قبله ما لا نصار كالكسوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف به ما بعد التني فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبله بل ثبت له تقضى الأول والحاصل ان عطف التني ثلاثة أنواع مالمس مقصودا أصلا بالحكم الأول وهو هذه الثلاثة فخرج بقيد المقصود كسائر التوابيع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الأثبات فيخرج بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عند ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه مقصودا والموضع بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر ان المبدل منه ليس مقصودا أصلا وهو معنى قولهم في نسبة الطرح لكنه انما ينظر في بدل العطف لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من قطعت زيدا ليدل على عدم ما يعود اليه الضمير الا ان يقال معنى كونه في نية الطرح انه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصده في اللفظ لشي آخر كعدم الضمير في المثال وكنا يثبت الخبر في قوله

ان السبوف غدوها ورواحها \* تركت هو انز مثل قرن الأعص

أو المراد ان عاملا مطروح ليس عاملا في البذل وقال الزحشري معنى طرحه ان البذل مستقل بنفسه لا مقله (قوله مطروحا) مفعول ثان ليلى مقدم عليه ونائب فاعله ودال بذا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل) ما واقع على بذر ويشتمل بمعنى للفاعل وهو ضمير في به يعود لما هو عليه للمبدل منه المشهور بمن لفظ البذل أى أو بذر لا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المثل هو البذل أما على انه المبدل منه كما أشار إليه الشارح بقوله البذل على معنى في متبوعه فبعكس الضمير ان لكن يلزم عليها ما عيب السناد على الثاني جريان الصلة على غيرها على مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للمجهول وعليه نائب فاعله ليسل منها ثم يراد على القولين ان الثاني لا يطر في سرق زيد فهو لعدم اشتغال زيد في الثوب ولا الأول في نفق زيد لعله لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما الا ان يراد بالاشتغال مطلق الملازمة والتعلق بغير الكمية والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتمل هو العامل قبل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البذل أى بذر عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيقهر انه من شرطه بشي آخر كما هي زيد لعله أو حسنه اذا لا يعجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن وكذا سرق زيد به أو فرسه انما يقصد تعاقب السرقه بشي منسوب زيد لانه وكذا يستلوث عن الشهر الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم فقد يدل العامل على معنى البذل اجالا وهو معنى اشتغاله عليه وفيه انه لا يطر في نحو زيد ما كثر مما عامله الابتداء فانه يتعلق بالاول حقيقة فلا يدل على البذل ولا يحسن تخرجه عن ان الخبر هو العامل في المبتدأ الضعفة ويضارب عليه قتل أصحاب الاخوذ النار فان أصحاب نسب الاخوذ حقيقة فلا يدل على البذل ولا يشتمل عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتغال العامل يتعلق بمعناه بالبذل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يراد ان يدل البعض والكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتغال في كل من الاقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكمية والجزئية والالم يطر في شي منها (قوله وذا) أى الذى كالمعطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسبه للاضرب بان تقول هو بذر اضرب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد

لان كل واحد منهما مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود به او بواسطة أخرجه المعطوف بيل نحو جاز زيد بل عرو فان عرو هو المقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهي بل وأخرج المعطوف بالواو وضوحا فان كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة (ص)

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه بلى أو كالمعطوف بيل وذلك للاضرب اعز ان قصد اصحب ودون قصد غلط بسبب كثره خالدا وقيله البذا واعرته حقه وخذ بلامدى

(ش) البديل على أربعة أقسام الأول بدل الكل من الكل وهو البديل المطابق للبديل منه (٦٩) المساوي له في المعنى نحو ممرت بتأنيك

زيد وزمخالد الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه وقوله السد الثالث بدل الاشتغال وهو الدال على معنى في متبوعه نحو أعيبي زيد علمه وأعرفه حقه الرابع البديل المماثل للبديل منه وهو المراد بقوله أو كعطفوف بديل وهو على قسمين أحدهما ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ويسمى بديل الاضراب وبديل البداءة نحو أكلت خبز الحما قصدت أولاً الاخبار بأنك أكلت خبزاً زيد الدال على الاشتغال أن أكلت لحماً أيضاً وهو المراد بقوله وذلك الاضراب اعزان قصد اصحب أي البديل الذي هو كعطفوف بديل انية للاضراب ان قصد متبوعه كما يقصد هو الثاني ما يقصد متبوعه بل يكون المقصود البديل فقط وانما غلط المتكلم فنذكر البديل منه ويسمى بديل الغلط والنسبان نحو رأيت رجلاً جباراً أردت أنك تحسب أن أولئك رأيت جباراً فغلطت بذكر الرجل وهو المراد بقوله ودون قصد غلط به سلب أي اذ لم يكن البديل منه مقصوداً فيسمى البديل بديل الغلط لانه من بديل الغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ ثياباً مدي بصلح ان يكون مثلاً للكل من القسمين لان قصد التل والمدي فهو بديل الاضراب وان قصد المدي فقط وهو جمع مدية وهي الشفرة فهو بديل الغلط (ص) ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا بما حاطه جلا أو اقتضى بعضاً أو اشتملا

(ش) أي لا بدل الظاهر من ضمير الحاضر الا ان كان البديل بديل كل من كل واقتضى الاحاطة والشمول أو كان بديل اشتغال أو بديل بعض من كل فالأول كقوله تعالى تكون لنا عبد الاتزان وآخر نافعاً أو لا تبدل من ضمير الجرحى باللام وهو ان كان بديل على الاحاطة

ظرف لمخدوف يدل عليه يجب أي وان وقع دون قصد للمتبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم تبين فساد كما قاله سم وهو المسمى بديل النسبان وغلط خبره بغيره لمخدوف على حذف مضاف أي هو بديل غلط وجهه سلب صفة ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السابق أي سلب بديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت الثاني فالفصلة جرت على غير ما احبها هذا الاعراب المرادي وبمعرجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاءه عليه بمعنى بدل الغلط على الاستخدام أي وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كلفيته غدوقوم الجمعية تصب يوم اذ لا يصح جعله ظرفاً ثانياً لا طرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطي ووجدت له شاهد في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظنون شيئاً من عذاب الله وفسد كونه بديل كل من كل يجعل آل في الجنة للجنس (قوله بديل الكل) سماد المصنف بلا مطايعاً وقوله على هاءه تعالى نحو اى صراط العزيز الخالد الله بالجر وانما يطلق الكل على ذي أجزائه تعالى الله عن ذلك (قوله المساوي له في المعنى) أي يجب التصديق ان يقع الغلطان على ذات واحدة فمقتضى ان ماصداً وان اختلفا معاً وما كزيداً خولك (قوله بديل البعض) أي قليلاً كان أو موسماً أو أكثر كما كانت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بديل الاشتغال من ضمير يعود للبديل منه عند الجهر وخالفاً لما في شرح الكافية وهو املامد كوز كما مثله أو مقرر نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بدلاً من الناس أي منهم وكذلك المصنف فان تقديره قبله البديل منه أو ال عوض عن الضمير ما يدل الكل فلا يحتاج الى اظنه عن البديل منه في المعنى بحكمة الخبر اذا كانت عن المتبوع قبل وادخل آل على كل وبعض خطأ لازمهما الاضافة لفظاً أو نية كقبل ويعود أي لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أملاً (قوله وهو الدال الخ) أي متبوعه مشتمل عليه كما في (قوله الاضراب) أي الانتعالي لا لايطالي (قوله وبديل البداءة) بفتح الموحدة والدال الملهمة مع المداي الظهور لان المتكلم بعد ذكر الاول قصد ان يدأ أي ظهر له ذكر الثاني وبعضهم منه وجعل التابع معطوفاً مجزئاً في الاول بل لانه لم يثبت حذفه (قوله بديل الغلط والنسبان) أي بديل شيء ذكر غلطاً بان سبق اللسان اليه ونسباً بان قصد لا واخيراً تبين فساد قصده لان البديل نفسه هو الغلط أو النسبان بل هو دونهما فحين ان الغلط متعلق باللسان والنسبان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضع لكن الشارح تعالى الله بصفه وكثير لم يشر قوله من الغلط (قوله لكل من القسمين) أي ولنا ثالث أيضاً ان كان اراد أولاً الامر باخذ التل نسباً نا وهو اسم جمع لهم ثم ان قصد ذلك الارادة وان النسب أخذ المدي فذكره (قوله وهي الشفرة) بفتح الشين المعجمة هي السكين العربية والجمع شفرات وكلاهما بوزنات كسجدة وسجدة والمدي بضم الميم في القدر والجمع (قوله من ضمير الحاضر) أي متكلماً كان ومخاطباً بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله واقتضى) عطف على جلاي الأماي بدلا جلا احاطة أي أظهر هاباً كان بديل كل ذي الأعلى الشمول أو بدلا اقتضى بعضاً أو سكونه عن بديل الاضراب يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاي بجوازه (قوله كأن الخ) بكسر الهمزة أي كونه الجملة وابتهاجك أي فركك بدل اشتغال من المكاف وجملة استعانة بالنسبان المهمة خبران والنسبان والتا زائدتان أو لصلصة مبرورة أي ان ابتهاجك أمال القلوب أو صبرها مائة ذلك ولكون البديل منه في نسبة الطرح راحي في الخبر ضمير الابتهاج والافتعال استعمل (قوله لا وائنا الخ) أي لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة



الجيب سبحانه الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي إعادة الألام دليل على أن البديل على شبه تكرار العمل كما هو قول الاصمعي (قوله امتنع) أي عند جمهور البصريين وأجازة الانفخش (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو قيد الحدين وشئت بشين معجمة مثله فتون أي غلظة والمناهم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الإنسان بجماع الغلط (قوله فرجلى) أي الأولى بدل من البلاء وقبل منادى استنزا بالموعد (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله وان ضمير الغيبة الخ) قال الصبان أي البارز وان لم يحضر في الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هند أعجبتني بجأها كما لا يجوز تعجبتني بجمالها وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشدة بأن اللفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثيرا وما امتنع ما ذكره فليس للاستتار بل لأن أعجبتني ماض مؤنث فلا بد من بدل كزباء على وجوب صحة حلول البديل محل الأول وتعجبني مضارع مبني ببناء انطباع فلا بد من بدل لظهور ما في نحو زيدا أعجبتني بجاهه فلا مانع من جعل جماله بدلا من الفاعل المستتر على أنه صرف عطف البيان عن الدماميتي إن صحة الأحلال غير لازمة لأنه يقع في التابع ما لا يتغير في المتبوع فتأمل بالاضاف \* واعلم أنه لا بد من ضمير من مضمر ولا من ظاهر مطلقا إلا أن أفاد ضمرا أو ما نحوقت أنت ومررت بك أنت فتو كيدنا فكا وكذا أنت أنت عند الكوفي والمصنف ونحو زيدا الباء غير مسجوع وتوسع كان في كيدا وقوله وبدل المضمّن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام إلى الخ وكذا بدل المفعّل معنى الشرط إلى أن الشرطية كن يقيم أن زيد وان عمرو أقام معهما وما تصنع أن خبرا وان شر لم يجز به ومتى تسافر أن ليلا وان نهارا أنت كن خرج بالضم من ماصرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا بد من بدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيداً وعمرو وان تضرب أحد زيداً وعمرواً أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى الله عليه وسلم أي أمه ولدت من سيدتها هي حرة عن برئته برقع أمه لا من أي مع أنه لم يل حرف الشرط والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غاب في الكسوف أن يومئذ بدل من إذا زلت وكذا قال أبو البقاء فذلكم يذكره هنا ولا في التسميع مع كونه جمعه فسه وأجاب الصبيان في مجلس مسئّل فيه عن ذلك بأن البديل امتناع بل حرف الشرط إذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع أنه قد عد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو أن المفعول من أمثلتهم سم أن حرف الشرط امتناع كفي بدل التفسير فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيه ما ليس بقصد لا قنأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم استفهام مبتدأ خبر هذا وسعد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف قصد لفظها (قوله وبدل الفعل الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كافي العطف فيجوز أن جئتني تمش إلى أكرمك فله ابن هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي شيى الأقسام كلها فيه فبدل الكل كذا المثال فان المجيء هو بنفس المشي وبدل الاشتغال كالآية والبيت اللذين في الشارح فان في الآية تاملتزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل والمباينة تستلزم الأخذ كرها وطوعا ومنه مثال المتن فان وصول قاصدا للاستعانة يشقّل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشقّل عليها أو يقال ان الاستعانة تهمم تشقّل على وصول المستعين إليهم بنفسه أو رسوله بنا على أن البديل هو المشتق وان ترتب قوله يعن على الاستعانة مع أنه قد يستعين ولا يعان لأداء المتكلم أنهم الكرام فلا يخيب قاصده وبدل البعض بنحو أن تصل تسجد لله ربك ومن جعل هذا بدل الاشتغال لان اتصاله تشقّل على السجود فقد أبدل ما مر من أن المراد الاشتغال بغير الكيفية والجزئية والكان كل بدل بعض كذلك أفاده الصبان وبدل الغلط جوزه سببه وجعاعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيداً أنكس جعبة.

امتنع نحو زيدا أو الثاني كقوله  
ذري أن أمره أن يطاعا  
وما لقيتني حلي مضاعا  
فلم يبدل اشتغال من الباء في الفيتي  
والثالث كقوله

أوعدتني بالسجن والاداهم  
وجلى فرجلى شنة المناهم  
فرجلى بدل بعض من الباء في  
أوعدتني وفهم من كلامه أنه يدل  
الظاهر من الظاهر مطلقا كما تقدم  
تمثله وان ضمير الغيبة يسدل منه  
الظاهر مطلقا نحو زيدا خالدا (ص)  
وبدل المضمّن الهمز إلى

هكذا كن ذا سعيداً م على  
(ش) إذا أبدل من اسم الاستفهام  
وجب دخول همزة الاستفهام  
على البديل نحو من ذا سعيداً م  
على وما فعل أخيراً أم شر ومتى  
تأمننا أئذ أم بعد غد (ص)

ويسدل الفعل من الفعل كن  
يصل البناء يستعين بنا يعن  
(ش) كما يسدل الاسم من الاسم  
يسدل الفعل من الفعل فيستعين بنا  
بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن  
يقسعل ذلك يلق أماناً يضاعف له  
العذاب فيضاعف قبل من يلق  
فأعرب بآعابه وهو الجوزم وكذا  
قوله

يشكر لـ اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباحبة المالك أى الاتقياء داله وعلى  
بشدا الباء خبر ان مقدما والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وان تباعبا بكسر الباء اسم ان  
وتؤخذ بذيل اشكال من تباعبا كرها فاعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كرها وحال أى كرها  
وهو أنسب بقوله طاعنا \* (تنبيه) \* الدليل على ان الباء فى هذه الامثلة هو الفعل وحده لا جملته  
الفعل والفعل ظهورا عراب الاول من نصب أو جزم على الثانى فهو يدل على مفرد من مفعول ما يدل  
الجملة من اجله فكقوله تعالى أممكم بما تعلمون أممكم بانعام وبنين لان الاولى صلة الثانى والثانية  
بدل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(النداء)\*

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمفهوم أكثر من القصير فلغاته أربع لكن المكسر ورالمعدون  
مصدر قياسي لان قياس فاعل كادى الفعل وغيره سماعى لكن وجه الضم مع المادته لما انتفت  
المشاركة فى نداءى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقبسه فعال بالضم كصر صراخا فن راعى  
اللفظ كسر ومدون راعى المعنى ضم ومدغم قصر كل منهما اختصفا وقيل المفهوم اسم المصدر  
والهزمة منقلبة عن واو كسب الكافى الغزى وهو لغة الدعاء أى الفظ واصطلاحا طلب الاقبال  
بىا وأحدى اخواتها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل بالفتح ولا تناقض فى بازيد لا تقبل لان  
يا طلب اقباله ليسمع النهى فلم توجه له النهى الابدع اقباله ولا ينادى حقيقة الا المين لانه الذى  
تناق اجابته وأما غيره كاجبال وبأرض فاستعارة مكنية حيث شبه بالمين فى النفس وبالتخييل  
(قوله والله ينادى) الاظهر فتح داله وان صبح الكسر أيضا والنداء صفة من النادى وهو العبد وان كلف  
فى كانه يعنى مثل أى عمائل معطوفة على مدخول آل الموصولة وبأى وهما محذوفان لضرورة أى  
والمنادى الذى هو نداء أو مماثلة للخ واتفق مدغم بالها أعم الادوات اذ تدخل كل نداء على ما قد عرفت  
الحذف غير ما تعين فى الخلافة والاستغاث وأبىا وادى نداء مسموعا بغيرها بالابعدا حقيقة أو  
تزيلا فانه غير لازم فى (قوله وأى) بنسخ الهزمة مقصور وقد قد كفى التسهيل فتكمل الادوات  
ثمانية (قوله وآ) هو هزمة معدومة (قوله والهزم) أى المقصور للنداء أى القريب \* (فائدة) \* ذهب  
بعضهم الى ان حروف النداء أسماء افعال تتحمل ضمير المتادى بالكسر فيكمل للهزمة اقسام  
الكلمة فهى حرف للاستفهام وفعل أمر من الواوى وهو الوعد واسم فعل بمعنى أعدد ولكنى فى  
الثانى مكسورة وانها فى ذلك نظائر صرحت كعلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج لمد الصوت  
ليسمع وهذه الادوات مشتقة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومذهب المبرد ان أبىا  
وهى البعيد وأى والهزمة للقريب والجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للمتوسط وأجمعوا  
على جواز نداء القريب على البعيد بدلت نداء منزلة كما أشار له الشارح بقوله أوفى حكمه وكذا الجرد  
التاكيدا احتياجا بما يتلو النداء على منع عكسه لئلا يكيد عدم تأنيده ولا مانع منه للترتيب  
(قوله وازيداه) وحرف نداء وندي وزيد لندادى مضمون تقدير المناسبة لثب التندبة والهاء للسكت  
(قوله قد يعرى) بضم الباء وشد الزاء أى يعرود من حرف النداء لفظا (قوله وذلك) أى التعرى  
المفهوم من يعرى (قوله والمشاركة) حقه ان يقول والمشاركة أى اسم الإشارة لانه الذى تدخل  
عليه ولكنه عطفه على الجنس أى فى اسم الجنس واسم المشاركة أى اسم الدال عليه من حيث  
لنه مشاره وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه انه ينادى مطلقا وقبده الشاطبي بغير المتصل بكافى  
الخطاب فلا يقال يهذه الخ (قوله لا يجوز حذف الخ) أى لان الحذف ينافى مد الصوت المطلوب فى

ان على الله ان تباعبا  
تؤخذ كرها وتجبى طاعنا  
فتؤخذ بذيل من تباعبا  
(ص) \* (النداء) \*  
والمنادى النداء أو كالتأنيها  
وأى أو كذا أى تأنيها

والهمز للدانى ووالمنادى  
أو يا وغرو الذى اللبس اجتنب  
(ش) لا يتناول المادى من أن يكون  
مندوبا أو غيره فان كان غير  
مندوب فأما أن يكون بعيدا أو فى  
حكم البعيد كالناتى والسامع أو  
قريبا فان كان بعيدا أو فى حكمه  
فله من حروف النداء يا وادى وآ  
وأبىا وهما وان كان قريبا فله الهزمة  
نحو أزيد أو قبل وان كان مندوبا  
وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه  
فله واغشوا وازيداه واطهره ويا  
أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب  
فان التباس تعين واوامتنعت يا  
(ص)  
وغيره مندوب ومضمر وما  
جامعا فنادى يعرى فاعلا  
وذ الشى اسم الجنس والمشاركة  
قل ومن يبعثه فاعله  
(ش) لا يجوز حذف حرف النداء  
مع المندوب نحو وازيداه ولا مع  
الضمر نحو يا أباك قد قسنت ولا  
مع المستغاث نحو بالزيد وأما غير  
هذه فيجوز معها الحذف جوارا  
فتقول فى بازيد أو قبل زيد أو قبل  
وفى يا بعد الله أركب عبد الله أركب  
لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل

المتدرب والمستغاث ويقوت الدلالة على نداء المضر لكونه شاذاً قليلاً لا يسهل عليه على الصحيح بل  
منه بعضهم مطلقاً وأول ما سمع منه كما بالك قد كفتل وقوله

يا بجر من يا بجر يا أنت \* أنت الذي طلقت عام جعت

بأن يافقه للتبعية والياء مقول المحذوف بقسره كفتل وأنت مبتدأ مؤخر كليات الثانية والذي  
خبره ويحل الخلاف فيه المحذوف ما غيرة فلا ينادى أنتاً فأولاً ما أحد، شيا هو يا من لأهوا هو  
فلفظ هو في مثله اسم للذات العلمية لا شجر وقولك يا نحن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قبله في  
التسهيل بالياء بالنداء وهو التنكرة المقصودة أو ما غيرة المقصودة كإرجاء لا يدي فله في الحرف كما  
في شرح الكافية وظاهر الأشعر في بلاخلاف لكن صرح المرادي بأن بعضهم أحجاز المحذوف معه  
أيضاً ولعله لم يعتبره اضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعرُّى وإن اذنت الجلالة لا تقوت  
الدلالة على النداء لكونه نال والمنادى البعيد لا يحتاجه نداء الصوت المنافي للعدف والمنجيب  
منه لانه كالمستغاث لفظاً وحكاً كالنماء والعشب تجيبان كثيراً ما قبله سبعة وفي الإشارة واسم  
الجنس المعين للخلاف الذي في الشارح (قوله حتى أن) كثر النجوين مشعوه (أي المحذوف فيها)  
وهو مذهب البصريين وسجوا المدهوع في ضرورة أو شدوز وسخواس استعمله من المولدين وهو  
عند الكوفيين مقبس مطرد فيها والاضاف القياس على اسم الجنس لكونه قطعاً وأثر أضعف  
اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفي في اسم  
الجنس أضعف (قوله ثم أنت هو لاء الخ) أوله البصريون بأن هو لاء بمعنى الذين خبراً أنت وتقولون صلته  
أو هو اسم إشارة خبراً أنت أو عكسه وتقولون حال (قوله ذار عوا) مصدر نائب عن فعلها أي يا هذا  
انكف عن روائع أصبا انكفأ (قوله أضعف ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء

وكذا مع اسم الجنس حتى أن كثر  
النجوين مشعوه ولكن أجاز  
طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا  
قال ومن ينسبه فانصر عاذله أي  
انصر من يعدله على منعه لورود  
السماع به في ورود منه مع اسم الإشارة  
قوله تعالى ثم أنت هو لاء نقساون  
أنتسبكم أي يا هؤلاء وقول الشاعر  
ذار عوا فليس بعد استعمال الر  
أس شيئاً إلى الصبا من سيد  
أي يا ذا لوعا ورد منه مع اسم الجنس  
قولهم  
أصبح ليل أي باليل وأطرق كرائي  
يا كرا (ص)  
وابن المعرف المناد المتشردا

أي أنت يا بجر باليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكبره فقالت له أصبحت  
أصبحت باقي فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تسب طعنه لخلصها عما هي فيه  
بمعنى أضعف (قوله أطرق كرا) أي يا كرا ون فرجعت بحدف النون على لغة لا ينظر قطعاً بالالف  
لكونه انشازاً إذا سار بها كما سبأت ثم قلبت الواو لاء التنكير كما وانفاس ما قبلها وأكله حلال  
اجماعاً كفي حياطة الحيوان وهذا مائل تمامه ان التعمير في القرى يضرب بان تكبر وقد نضع أشرف  
منه (قوله وابن المعرف) أي سواء سبق تعريقه الله أو كالعالم أو حصل به وهو التنكرة المقصودة فان  
تعريقه التماهي بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقا العلم على تعريفا العلمية يزيد النداء وضوحاً  
لأنه شكر قبل النداء إذ المنادى قد لا قبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة وانما تنكر عند اضافته  
لان مقصوده الأصلي التعريف والتخصيص فلو بقيت العلمية تحت الاضافة وأما النداء فمقصوده  
الأصلي طلب الاصغاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لا يجمع النداء مع الالفاظ يجمع  
بين ادق تعريفا طاعتين بخلاف العلمية قائم بغیر ادق طاعة فتقدر (قوله جي الخ) قيل علمه  
بأنه شبه بكاف ذلك خطايا وافراد عن الاضافة ورد بأن التنكرة غير المقصودة كذا في شرح اعرابها  
والتماهي شبهه بكاف الضمير في نحو ادعوك خطايا وافراداً وتعرنا وهي مشابهة لكاف ذلك  
لفظاً ومعنى فهو مشبه للتعريف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف بالتنكرة وبني  
على حركته أيذا بغير وض البناء وكانت ضمة لدفع اليأس الحاصل بغيرها إذا اكسر بليس بالمضاف  
لياء المتكلم بعد حذفها والتعجب بليس به عند قلبها بالفاء وحذفها وأما مضه بعد حذف يائه فقليل  
لا يلائم باليس به (قوله بالضمة) أي ظاهرة أو بقدرة فيجب تقديرها في ما موسى وبأفانتي ويحذف  
تنوين فاض اتفاقاً لئلا يمتدح ياؤه عند التحليل اذ لم يبق متوجب لحذفها وتسبح محذوفة عند

على الذي رفعه قد عدا  
(ش) لا يخلو المنادى من أن يكون  
مفرداً ومضافاً أو مشبهاً فان كان  
مفرداً اما أن يكون معرفة أو تنكرة  
مقصودة أو تنكرة غير مقصودة فان  
كان مفرداً معرفة أو تنكرة مقصودة  
بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع  
بالضمة بنى عليها نحو يا زيد ويا رجل  
وان كان يرفع بالالف وبالواو فكذلك

المبرد لأنه يردى مع حذف الياء وحذف تنوينه البناء وبقي حذف يائه أفاده الصبان والظاهر  
 جريان ذلك الخلاف في باقي (قوله ياريدان) الظاهر أنه من النكرة المقصودة لأن الثاني العلم ولا  
 يجمع إلا بعد تنكيره ولذا انه لم يأل في غير النداء عوضا عن العلة فكذا يعرض عنها تعريف النداء  
 وما يفيد صنيع الشارح من أنه مثال العلم حيث ذكر ياريدان بعده للنكرة المقصودة قائما  
 ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجلان) صغره ليسوع جمعه بالواو والنون (قوله  
 قول مضر) أي عند مديوه وقال المبرد نصب بغير النداء السند مسد الفعل بفعل المذهبين  
 ياريد جلة الآن جرائهم مقتدران عند مديوه وهما الفعل والفعل وعند المبرد سد حرف النداء  
 مسد الفعل وحده واستمر الفاعل فيه لأنه لم يأل عمل فعله كعمل الضمير مثله وأما المنادى ففضلة  
 مفهولة بالانه واجب الذكر لثلاث بقوت النداء (قوله حذف يدعو) أي لا وما النكرة الاستعمال  
 ونسب الحرف مسد في طلب الاقبال واليريدان يدعو خبر فلا يكون أصلا لأنشاء وهو النداء  
 لجواز أن يقصد بالفعل الأنشاء أيضا ولذا كان الأولى تقديره ماضيا لأنه الغالب في الأنشاء (قوله  
 في أنه يتبع بالرفع الخ) أي ولا يجوز اتساع حركته الأصلية في نحو ياسيدو وبهاؤه لا يعلفدها  
 باصا لما عن حركة الاعراب بخلاف الضم فإنه يعرضه أشبه الاعراب العارض بالعاقل وبهذا  
 يحمل المغز المشهور في هولا وكذا المحكي فيبني على ضم مقدر للكتابة كإعرابه في غير النداء ويرفع  
 تابعه أو ينصب كإتباط شر المقدام والقدم لا يجوز اتساع حركته الأصلية وفي قوله بالرفع  
 اتساع يعلم من الفصل الآتي (قوله والمضافا) أي لغرض ضمير الخطاب والافتلا يتلدى أصلا تلا  
 يلزم جمع طائفتين تختصن في جلة واحدة فالتدخيل للمضاف والضمير غيره وهو متنع (قوله  
 عادم أخلاقا) أي في الجلة والاضطراب يجوز الضم فيها إضافة غير محضة أو تأويل  
 وليس كل خلاف جامعتهما \* الخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبهاه) هو ما اتصل به شيء من تمام معناه فيقول به كالمضاف إما بكونه عاملا في رفعه أو  
 غيره كالحسن وجهه وباطل العاجل ويارفعها بغيره كذا في أغانفلا والموت يطلبه إن جعلت الجلة  
 حال من الضمير في غانفلا وبعطفه عليه في التسمية قبل النداء كالثلاثة وثلاثين وكذا النكرة  
 الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمقدور أو غير ممكنة كإفرا حيا رجلا كرميا قبل  
 وكقوله صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيم يا عظيم يا عظيم والجمع لا يجمع وقول الشاعر  
 \* أدارا يجزوي هبت العين عبرة \* لأن النداء الماور على الوصف صار كأنه من تمة المنادى كالمعول  
 من العامل ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للموصوف كالنكرة فإن وصفت  
 بعد النداء وجب البناء لأنها حادثة مفرقة صدوت وان احتتمل الأمر أن جاز وجاز لا يردان  
 النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعدم نكرة ولا يجملة لأنه يغتفر في المعرفة الطائفة وأما  
 الموصوفة قبل النداء فيعرف عليها معاملة المسموع وحده أفاده المصريح وفي التسهيل إن  
 الموصوف قبل النداء من المفضل لأشبهه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت فقوله هنا  
 وابن العزق المقر أي ووجه باقي غير الموصوف وجواز إتيه قال سم ويحصر التسمية بالمضاف  
 فيذكر يعلم أن الموصول في نحو يا من فعل كذا من المفضل قد قدر ضمه كما يقدر في سدو به (قوله  
 أباركا الخ) إن شرطية تدغم في المألذ وتعرضت أي أتيت العرض وهي مكة والمدنية وما  
 بينهما بنجران بلديا بن (قوله وياضارب عرو) أشار به للرد على تلعب في الإضافة غير المحضة (قوله  
 ويا ثلاثة وثلاثين) أي فمن سميت بذلك فيجب نصبه ما لا خلاف الأول لمشبهه المضاف في الطول  
 والثاني لعطفه على المنصوب ويتنوع حينئذ ادخال أعلى الثاني لأنه جزء علم كعبد شمس فان ناديت

نحو ياريدان ويارجلان ويازيدون  
 ويارجلون ويكون في محمل نصب  
 على المعنوية لأن المادى معول  
 به في المعنى وناصبه فعل مضمربا  
 يامسياه فاصبل ياريد يدعو زيدا  
 حذف دعوى يات يامسياه (ص)  
 وأما انضمام ما قبل النداء  
 ولجبر مجرى ذي بناء جودا  
 (ش) أي إذا كان الاسم المنادى  
 مضافا قبل النداء قدر بعد النداء  
 بناء على الضم نحو ياهذا ويجري  
 مجرى ما متحد بأو ما ينداء كزيد  
 أنه يتبع بالرفع ماعلة للضم المقدر  
 فيه والنصب مراعاة للحل فتقول  
 ياهذا العاقل والعاقل بالرفع  
 والنصب كما تقول يارب الطير  
 والظرف (ص)  
 والمفرد المنكور والمضافا

وشبهه نصب عادم أخلاقا  
 (ش) تقدم إن المادى إذا كان  
 مشددا معرفة أو نكرة مقصودة يبنى  
 على ما كان يرفع به وذلك هنا فذا  
 كان مفردا نكرة أي غير مقصودة أو  
 مضافا أو مشبهاه نصب قبل الأول  
 قول الاعشى يارجل خذ يدى وقول  
 الشاعر

أيارا كما عارضت قبلغا

ندامى من بنجران أن لاتلاقيا  
 ومثال الثاني قولنا غلام زيدا  
 ضارب عمرو ومثال الثالث قولنا  
 باطل العاجل ويا حسننا وجهه ويا  
 ثلاثة وثلاثين

جماعة هذه عدمهم فان لم يتعين نصبتما أيضا وان عنت فان أردت بهما جماعة من معنيين ضمنت  
الاول لانه نكرة متصوفة عرفت الثاني بال على اختيار لانه نكرة أريد بهما معنيين ويكف بتعريف  
النسبة لان الالم بتأشيره ونصبه أو رفعته لانه تابع المضموم الا اذا أعيد فيا فصب ضم مجر دامن  
أل وان أريد بهما بعد واحد معنيين فان ظاهر نصهما كافي التسمية سم (قوله وشو زيد) معقول ضم  
ومعقول افصح ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو واخ حال من زيد ولا تمن: بفتح التامعن وهن من  
اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره اذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر مسنة مشروط  
بفاده المنة بالمثل وسياقي محترزها وبقي ما تبع كون المنادى ظاهرا لاراعاب فهو باعسي بن مريم  
يتعين فيه تقدير الضم اذ لا تقل مع التقدير حتى يحذف بالفتح وتامع وهو كون ابن مقدر الامثني  
وبعها ولا يخفى اخذها من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الاول بالحرركات حتى  
يصح فهمه وشبهه فالمنى والجمع على حده ضربان عن ذلك وانظر جمع التكسير كإزويد ابن بكر  
وابن عمرو وابن خالد هل هو كلفرد أم لا ومتقضى فعله لمسم جواز الفتح بكثرة الاستعمال استناعه  
في ذلك الا لا يكسر كالنرد وقد يكون خارجا منه كإخراج المضاف فاما بشرط النوى في شرح  
مسألة كون النبوة حقيقة (قوله ووصف بان) أي أو أنه بخلاف بنت لاله اسم تعالها في  
نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكرا أو مؤنث وكذا العلم الاول كإزويد بن فاطمة وبها نسبة  
زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط ذكر العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لا  
صيان وحقه ان يقول مضافا بالنصب على انه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف  
بشكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الاصل وأما الفتح فاتباع لفتحة ابن ككون الحاجر بينهما ما كانا  
غير حصين أو هو فتح نبية على تركيب الصفة مع الموصوف خمسة عشر أو فتح اعراب على الحاق  
ابن وأما افتح زيدا سعيد لان ابن الشخص بضاف اليه لا يستعمله وأما فاضة ابن فعلى الاول  
اعراب وعلى الثاني ما يوضع النداء مقدر عليه كإفتح في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا  
بناء كإفتح التضرع لانه زائد لم يطلبه عادل فتحول في اعراب على الاول زيد منادى قدر ضعه لفتحة  
اتباعه لابن وابن صفة منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد ابن منادى ونصبه  
مقدر على ابن لحرركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لاضافته الى سعيد ولفظ  
ابن مقدم بينهما لا يحمل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الاول الا بالمضاف اليه وهل يجوز  
كونه نو كذا لفظيا بالمرادف كما سيأتي في سعيد بعد الاوس فتكون فتحته اعرابا تاملا (قوله)  
وجب حذف ألف ابن خضا) أي بالشروط السابقة كما صرح به قوله والحالة هذا علم يقع أول  
سطرا أو تقطع هـ من الشعر والابتداء وكذا ان عدم شرط كان لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وابن بكر  
على أو فصل منه أو لم يكن صفة له بل بدلا أو ضمرا ولوم نسوئا أو نصب باعني أو كان منادى كجاء  
زيد ابن بكر أي ابن بكر أو كان مضافة عنه كهل زيد ابن بكر أو بنى الابن أو جمع أو وقع بعد  
مثنى أو جمع كما مر مثله أو لم يصف لاسم أي حقيقة بل ضمير أو بدلا ومعلمه أو لفظ ابن أو أخ  
مثلا قال الديبوري في كتاب الرسم أو لفتح غلب على أي أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد بن الامير  
أو القاضى زاد الطم لاوى في نظم له أو لاسم كعيسى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الألف وهو  
مقتضى الشرط السار لكن مر أنهم غلطوا من شرط تذكرة العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد  
قال في التسمية كل ما جاوز فتح المنادى المضموم واجب حذف تنوينه في غير النداء الا للضرورة  
وحذف ألف ابن خطا اه وفي الصبيان ومثل ابن في ذلك اشارة تليها ما مر ولا فرق في كل ذلك بين  
كون العلم اسماء أو كنية أو لقب على ما صرح به ابن خروف وجرم الراي بوجود التنوين وثبوت

(ص) ونحو زيد بن مريم وافصح من  
نحو أزيد بن سعيد لا تمن  
(ش) أي اذا كان المنادى مفردا  
علما ووصف بان مضاف الى علم ولم  
يصل بين المنادى وبين ابن جاز لك  
في المنادى وجهان البناء على الضم  
نحو يا زيد بن عمرو الفتح هذا نحو  
يا زيد بن عمرو يجب حذف ألف  
ابن والحالة هذه خطا

قوله وشبهه مقدر على ابن نفسه تأمل  
لاضافته الى سعيد لفتحه أن يكون  
في محل نصب لانه على هذا الوجه  
يكون زيد بن مضافا وسعيد مضاف  
اليه كما اذا فتح خمسة عشر زيد  
فتأمل اه وسياقي في خمسة عشر سعيد  
الاوس ما يصرح بذلك اه منه

(ص) والضم ان لم يل الابن علما

ويل الابن علم قد حقا  
(ش) أى اذا لم يقع ابن بعد علم ولم يقع  
بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع  
فتحه بخال الاول نحو با غلام ابن عمرو  
وبازيد الظريف ابن عمرو وسنالك  
الثاني بازيد ابن اخنا فيجب بناء  
زيد على الضم في هذه الامثلة ويجب  
اثبات ألف ابن والحاالة هذه (ص)  
واضهما وأوص ما اضطرارا فورا  
مثاله ان سحقتا ضمينا  
(ش) تقدم اذا كان المنادى مقرونا  
معرفة أو توكيدة مقصودة فيجب بناؤه  
على الضم وكهنا اذا اضطر  
شاعرا لتو بن هذا المنادى كان له  
تنوينه وهو مضموم وكان له نصبه  
وقد ورد السماع مع ان الاول قوله  
سلام الله يا مطر عليها  
وليس عليه يا مطر السلام  
ومن الثاني قوله  
ضربت صدرها الى وقالت  
يا عبد القدوس قلنا أيا (ص)  
وباضطرار ضم جمع با وائل  
الاسم والضم يحكي الجمل  
والاع كثر الله بهم بالنعوض  
وشدنا اللهم في قرين  
(ش) لا يجوز الجمع بين حرف النداء  
وألف غير اسم الله تعالى وماسمى به  
من اجل الألف ضرورة الشعر كقوله  
فيا الغلامات اللذان فزا  
ايا كائن تعقبا لشر  
وأما مع اسم الله تعالى ويحكي الجمل  
فيجوز رفعة قول يا الله بقطع الهمزة  
ووصلها وقول فين اسمه الرجل  
منطلقا إلى رجل منطلق أقبل  
والاكثر في بناء اسم الله تعالى اللهم  
بضم شدة موضة من حرف النداء  
وشد الجمع بين الميم وحرف النداء في  
قوله

الابن اذا كان العلم الاول مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصفدي بعد نقله الخلاف فيه  
وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) يستدل بحرفه قد حقا وان  
لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف في تفتح الضم  
والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا وهو مضمي فعل الشرط في المعنى كسابق في عوامل  
الجزء أى فالضم محتم أو ان قد حقا جوابا محذوف فاولا للضرورة والشرط وجوابه خبر المتدا  
ربط بالضم في حم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة كجاء غير مرة (قوله أى اذا لم  
يقع الخ) دخل في هذا محتم ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول والتوصل بينه وبين  
ابن كاذ كره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كاذب الفاضل اذ يصدق عليه انه لم يقع ابن بعد علم لان  
السالبة تصدق في الموضوع وقوله أو لم يقع الخ وهو متعذر البيت وهو محتم بشرط رابع أى  
عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كاذ اذا كان الابن غير مضمون لانه كان بلا منه  
أو عطف بيان وهو محتم بشرط خامس وكذا يجب الضم ان ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد شئ أو  
جمع أو لم تكن النبوة حقيقة ما اذا كان العلم الاول غير مقروء وهو محتم الاول كما عدا الله بن زيد  
فيجب نصبه (قوله با غلام ابن عمرو) اعترض وجوب ضم بن التكرار الموصوفة يجب نصبها أو  
يجوز على ما مر الآن يقال لعله وجوب نسبي بمعنى امتناع التبع للاتباع أو التركيب فلا يثنى  
جوزا نصب كشيبة المضاف آفاده الصان (قوله واضم الخ) في تجميعه بالضم والنصب اشارة الى  
ان المنون اضطرار ايا يكون مبنيا اذا ضم كحال قبل الاضطرار ومعربا اذا نصب رجوعا لاصل  
الاسم وحسنه ينعين في تابعه ان نصب وفي الضم يجوز معه النصب (قوله مثاله الخ) بيان لما الاول  
حال منها وامتنع اتفاقا يستدل بحرفه متعلق به بضمه معنى ائتمت وجهه المتدا والخبر صلة ما  
الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متعجبة بمن تخاف مع ما الاقرب من الحروب على عادة النساء  
من ضرب صدورهن عند التعجب فالى معنى كنى متعلق بحال محذوف كما ذكرنا وبضربت لثمنه  
معنى تعجبت وأصل أو اتي ووافي جمع واقعة أى حافظه فأبدلت الواو الاولى همزة تاسمية اتي في قوله  
وهو أول الواو بن داخ (قوله في قرين) فعمل يعنى مفعول من قرضت الشئ قطعة مسمى به  
الشعر لا قطعا من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى ان ذكر المصنف بامثال لا قيد  
مثله انما الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبها به  
مخويا بالاسد شدة أقبل لان تقدير ما مثل الاسد حذف مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يا في  
الحقيقة على آل ولا يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول  
يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلثة بخلاف هذا اسم وزاد المبرم مسمى به من الموصول  
الحلى بال مع صلاته كما الذي قام وصوبه الناظم وان معناه مسمى به فان سمى به بلا صلة منعذاه  
انتفاقا صان (قوله بقطع الهمزة) أى لانها عدم مقارنتها باله صارت كزمن الكلمة فلم تحذف في  
النداء وجنبت شدة ألفها وجوبا وقوله ووصلها أى نظر الاصلها وجنبت شدة ألفها و  
تحذف فيه ثلاثة أوجه بخلاف ما انطلق زيد فيجب قطع هـ بضمه ثبوت ألفها لان ما بدئ  
بهمزة الوصل فعلا كان أو غير يجب قطعه في التسمية به لصيرورته مجزا من الاسم فقطع في  
النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظر الاصلتها كما في الخلافة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم  
بجم الخ) أى فهو منادى مبني على ضم الهاء في المختار في مجل نصب والميم عوض عن يا فإقرارا من  
دخولها على آل وخص الميم بالنداء لما في التعمير عند جبره وشدت اشكون على حرفين كما  
وأخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اذ لا يجب كون الميم عوض في محل المعوض منه كما عداه وان

قوله

ابن أما البدل فيجب فيه ذلك كافي ما هو وما هو تعالى وتعالى فكل بدن عوض ولا عكس ولا يوصف  
 اللهم عند سبويه كما لا يوصف غيره بما يخص بالنداء وإجازة المبرد نحو قول اللهم فاطر السموات  
 وجعل سبويه يعني النداء المستأنف وقد تحذف منه ال في خبر لا هم وهو كثير في الشعر (قوله أي  
 إذا الخ) الحدث بنقته من الأمر الحادث من مكاره الدنيا وألما أي نزل (تمة) تستعمل اللهم على  
 ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانياً أي ذكرها المحبب تمكننا للجواب في ذهن  
 السامع نحو اللهم نعم في جواب أريد قائم الثالث أن تستعمل دلالة على الندرة وقلة الوقوع أو  
 بعده نحو يا أبا زورل اللهم أذا لم تدرعني إذا لم تدرعني عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلفين اللهم  
 الآن قال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معربة ولا مبتنية على وجهها عن النداء فهي غير  
 مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكن أو الندرة فتكون معربة  
 كالأول ولو سلم فيقال أنه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل)\*

(قوله تابع ذى الضم) نصب بتحذف بفسره الزمة والمضاف صفة ودون آل حال من تابع أو من  
 ضمير في المضاف قبل ولو قال ذى البناء لعل المثنى والجمع وانت خبر بان البناء عند المصنف  
 لفظي دون نفس الحركة وما ناب عنهم فالضم الذي هو أحد أنواعه يسدق النجاة وما ناب عنها  
 قد ير والمراد الضم لفظاً أو تقدير كسبويه هذا الفصل والمراد بالتابع هنا معند النسق والبدل  
 وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده وإعظمان تابع المنادى المشكل على ضمير ويجوز فيه  
 الخصاب نظر التكونه محطاً أو الغيبة نظر الكونه بما ظاهره كإزالة نفسك وانفسه وإعظيم كل كرم  
 أو كلهم وإذا الذي قوت أرقام (قوله وجب نصبه) أي مراعاة تحمل المنادى ولا يجوز اتباعه للفتنة  
 لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا إذا كانت إضافة محضة ولا جازلة كونه في نسبة الانفصال كما  
 رجس ضارب زيد بالضم والنصب ومثل الشيء بمضاف كما قاله الرضي وإن صرح السيوطي  
 بوجوب نصبه أن قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بمضاف المذكور وشبهه مع أنه نكرة  
 قلت لا يتبع بذلك إلا النكرة المقصودة كافي الصبان وقد مر أنه يتساخ في المعرفة الطارئة وحذف  
 فقول الشارح يابزد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى الآن أراد صاحب الدوام أواله  
 غلبت عليه الأسمية فتكون إضافة محضة ويعرف بها (قوله وما سوى المضاف المذكور) أي  
 من تابع ذى الضم خاصة تخرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافاً وغيره محلى بالآ ولا إلا النسق  
 والبدل فكاستقل لما يأتي (قوله والمفرد) أي عن الإضافة فقط كما زيد الظريف أو عن آل  
 كيرجل زيدوكذا يارجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا  
 المضاف إضافة غير محضة مع خلو من آل والمشيبه كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه  
 تسامح فإن ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لأعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بقصة  
 مقدره كحركة الاتباع ولذلك ينون إذا خلا من آل الإضافة لعدم بناءه وإعظمان محل ذلك في النعت  
 إذا كان طارئاً بعد النداء أمّا قوله في نصب منعوتيه لشيء بالمضاف كما مر في نصب النعت به (قوله  
 ففي حكم المنادى المستقل) أي لأن البدل على نسبة تكرار العامل وهو بالوالعاطف كالتبعية  
 (قوله وجب نصبه) أي ضم بناءه فلا ينون كما يشهد ما بعده (قوله وإن يكن الخ) اسمها أنسق  
 ومعصوب آل خبرها مقدماً وهذا تقييد لقوله كاستقل الخ وخص التقييد بالنسق لأن البدل  
 لا يكون إلا خالياً من آل إذ حرف النداء مقدر له فلا يجمع بينهما وقوله ورفعه مبتدأ وسوغه التسميم

(قوله)

أنى إذا ما حدث ألتما

أقول يا اللهم اللهم

(ص) \* (فصل)\*

تابع ذى الضم المضاف دون آل  
 ألزمت نصباً كما زيد الحليل  
 (ش) أي إذا كان تابع المنادى  
 المضموم مضافاً غير مصاحب للألف  
 واللام وجب نصبه نحو يابزد صاحب  
 عمرو (ص)

وماسوا ما رفع أو انصب واجعلا

كاستقل نسقاً وبدا  
 (ش) أي وما سوى المضاف المذكور  
 يجوز رفعه ونصبه وهو المضاف  
 المصاحب لآل والمفرد فتقول يابزد  
 الكريم الألب برفع الكريم ونصبه  
 ويابزد الظريف برفع الظريف  
 ونصبه وحكم عطف البيان  
 والتوكيد كحكم الصفة فتقول يارجل  
 زيدو زيداً بالرفع والنصب وإعظيم  
 اجمعين وأما عطف النسق  
 والبدل في حكم المنادى المستقل  
 فيجب نهد أن كان مفرداً نحو يارجل  
 زيدو يارجل وزيد كما يجب الضم لو  
 قلت يابزد يجب نصبه أن كان  
 مضافاً نحو يابزد يا أبا عبد الله ويابزد  
 وأبا عبد الله كما يجب نصبه ولو قلت  
 يا أبا عبد الله (ص)  
 وإن يكن معصوباً لم يمانعاً  
 فيه وجهان ورفع يتفق

(ش) أى انما يجب بناء المنسوق على الضم اذا كان مفردا معرفة بغير أن فان كان بآل جازية وجهان الرفع والنصب والخيار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتق أى يختار فتمت وليا زيد والغلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال اقبى معه والطير برفع الطير وانصبه (ص)

وأياها منصوب آل بعده صفة

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة وأيم ذآيم الذى وند

وصف أى بسوى هذا يرد

(ش) يقال يا أيها الرجل ويا أيها وأياها الذى فعل كذا فى منادى مقصد مبني على الضم وهما زائدة والرجل صفة لاى ويجوز رفعه عند الجمهور لانه المقصود بالذات وأجاز المصنف نصبه قياسا على جواز نصب الضمير فى قولك يا زيد انظر رف بالرفع والنصب ولا توصف أى الا باسم جنس محلى بال كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبل أو بموصول محلى بال نحو يا أيها الذى فعل كذا

(ص)

وذو إشارة كآى فى الصفة

ان كان تركها بقيت المعرفة

(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لاندائه كما يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله ان كان تركها بقيت المعرفة فان لم يبعث اسم الإشارة وصله لنداء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع والنصب

(قوله وجهان) أى لاحتجاج تقدير حرف النداء قبله بسبب ألفا فيه التثنية فى ان المعامل فيه هو المعامل فى الاول فآزى به مراعاة لفظ الاول ومجمله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيزيد والحسن الوجه قال الصبان ولا يعديه اه أى لان اضافته تكون غير محضة بأدنى نية الاتصال اذا مضافته محضة لا تدخله آل (قوله والخيار الرفع) أى تبعه اللفظ لما فيه من مشاكاة الحركة ولو كونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره انصب لان ماقده آل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما يباشره وتسمكنا بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الاعرج على نصب الطير عطفًا على محل جبال وأوجب باحتمال أنه بالعطف على فضلا قبل أو بغير نامة درأ (قوله وأياها الخ) مبتدأ أخره يلزم ومحبوب آل مفعوله مقدم عليه وبعد وصفة وبالرفع أحوال منه أى وأياها يلزم محبوب آل حال كونه مفعوله مرفوعا كما بناه بعد ما ومحبوب آل مبتدأ فان خبره يلزم والجملة خبر لها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد خبر الفاعل ما تلو لبالمذكور من أيها وأياها الذى وأحذف خبر أحدهم الدلالة لا آخر عليه أى ورد أيضا وقوله بسوى هذا أى المذكور من محبوب آل وذو الذى (قوله فإى منادى مقصد) أى نكرة مقصودة وتكون بالظن واحدا وان ثبتت صفته أى جعلت كأيها الرجلان أو الرجال لكن يختارنا نيبنا التانيث صفته كما ايت بالنفس ولا يجب كإفاله الماسنى (قوله وهما زائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لكتها تلزمها عوضا عن فاعلها من الاضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة فى نحو يا مائة دعوا وخصت هابا لنداء لانه محل تنبيه وما يابشر لانه يتا سبه الابهام والاغلب فتح هذه الهاء وقد ضم اذ لم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجوز رفعه) أى تبعه اللفظ ما فيه التسامع المار وكذا يجب رفع نعتها اذا نعت كأيها الرجل القاضل فينصب القاضل تعالى للمحل كفى الاشغوى والظاهر ان المانع من ذلك عدم السماع والاتباع أى فى محل نصب مثله كما اختاره الصبان ولم يوجده مانع من مراعاته فى نعت كالجند فى أى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى واى وصله لندائه لامتناع جمع حرف النداء وآل وهو مفرد وجب ضمها كالجواب عن الحرف تنبيه على انه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضعها على الابهام واحتياجها للمخصص فتكون ألصق بما بعده من غيرها ولما شاعها اسم الإشارة فى ذلك فام مقامها (قوله محلى بالى) أى الجنسية بحسب الاصل وان صارت الاثن للضرورة كما نصير كذلك بعد اسم الإشارة ونخرجها بالعهدية كالزبدى والزائدة سواء قارنت الوضع كالنيسع والسهو أو كانت للمع الاصل كالخمر وفى أى لم يأنفعية كالنيسع فكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا يذابل منادى هو مجرد امان آل وأجاز فى شرح الكفاية ادخال ما على آل الزائدة المقارنة للوضع كالنيسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوها من الكاف فلا يقال يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعت بحيث تدبى آل كالمثله الشارح وقفا لا بسى ع غور والمناظم بدليل قوله أيم اذان كالأزاد كذا \* ودعائى واغلا فى ن وعلى

بمخلاف ما اذا وردى اسم الإشارة تنبيه (قوله كآى فى الصفة) أى فى لزومه والى يوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور رآنه لا توصف بمثله ويراعى فيه حال المشار إليه من جمع وغيره نحو يا هذا الرجل بمخلاف أى كالمهم (قوله بقيت) بضم الياء مضارع أقات الرباعى ومفعوله الاول محذوف أى بقيت مخاطب معرفة المشار إليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصدنا ما بعده كقولك القامتين قوم جاوس ياذا القامو ياذا القامى فاقان قصدنا اسم الإشارة وحده وقد رالوقف عليه بان عرفه مخاطب بدون وصف كوضع البدن عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا توصف بغير ما فيه آل كقوله فى غير النداء (قوله



(ص)

في نحو سعد الأول ينقلب

ثان وضمن وافتح أولان

(ش) يقال يا سعد سعد الأوس ويا

تيميم عدي ويا يزيد الجميلات

فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول

النصب والنصبان ضم الأول كان

الثاني منصوبا على التوكيد أو على

اختصار المعنى أو على البدلية أو

عطف البيان أو على النداء وان نصب

الأول فذهب سيبويه عنه مضاف إلى

ما بعده الاسم الثاني والثاني مقم

بين المضاف والمضاف إليه ومذهب

المبرد أنه مضاف إلى محذوف مثل

ما أضف إليه الثاني وإن الأصل ياتي

عدي تيميم عدي محذوف عدي الأول

للدلالة الثاني عليه (ص)

\* (النادي المضاف إلى ياء المتكلم) \*

وأجعل منادى صرحان بضمها

كعدي عدي عبد عدي عبد

(ش) إذا أضف المضاف إلى ياء المتكلم

فأما أن يكون صحفاً ومشتقاً

كان مقبلاً فحكمته كحكمه غير

منادى وقد سبق حكمه في المضاف

إلى ياء المتكلم وإن كان صحفاً جاز فيه

تجدة أو وجه أحدها حذف الياء

والاستغناء بالكسر فتحويا عدي

وهذا هو الأكثر الثاني إثبات الياء

سأكتف بحوا عدي وهو دون الأول

في الكثرة الثالث قلب الهمزة

وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة

تجويبا عدي

قوله منصوبا بفتحة مقدرة الخ فيه

نظر لأن المعنى أعراجه على لا تقدر

بحقه أن يكون في محل نصب فتأمل

إه منه

في نحو سعد الخ) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا أو مركبا أو في غيره علما كان كالمثل  
 أو اسم جنس كإرجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا للكوفيين فإن لم يصف  
 الثاني كما يزيد لم يجب نصبه (قولا ياتيهم عدي) احتراز بالاضافة عن تيميم من قريب وتيم  
 قيس وغيرهما (قوله يعملات) جمع عمله وهي الناقة القوية على العمل والنبل جمع ذابل عني  
 ضامرة وواضقة زيد الياء لا شتم به بالهاء أي الغناء لها في السير (قوله فان ضم الأول) أي لكونه  
 مفردا معرفة (قوله على التوكيد) أي الأول باعتبار ما قبله قاله المصنف وتعقب بأنه لا يصح توكيدا  
 معنويا لانه ليس من ألفاظه ولا لفظيا لاتصاله بما لم يتصل به الأول ولا اختلاف جهتي التعريف  
 إذ تعريف الأول بالعلماء والنداء والثاني بالاضافة لأنه لا يضاف حتى مجرد من العلم ولا مصنف  
 أن مكسفي في التوكيد اللفظي يظهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل بشيء (قوله والثاني  
 مقم) أي زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل بين المتضامتين كإفصل لاحتداد الأول  
 لنظاوعني وكان حقه أن يكون لعدم الاضافة لكنه تركه لهما كذا وعليه فتجده اتباعا للأول  
 فيما يظهر لانه غير مطلوب للعامل وصرح الهمثوني بنصب الثاني توكيدا للفظيا ووافقته تعبير  
 الحقد الخاتم بأنما كيدا للفظي فتجده أعرا ب و يغتفر الفصل به وعدم تنوينه لم يصر  
 جعله بدلا أو يائنا كما كان في صورة الضم إذ لا يكونان إلا بعد تنوين الأول كما مر في زيد بن سعد  
 (قوله انه مضاف إلى محذوف الخ) أي ونصب الثاني حينئذ على أحد الوجهين الخمسة المذكورة عند  
 ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الهمثون خمسة عشر وجعل مجموعهم منادى مضافا  
 إلى ما بعده الثاني منصوبا بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم الثاني وأما حركة الأول  
 فتجده بنية كإظهار والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (المنادى المضاف إلى ياء المتكلم) \*

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبت ياء المتكلم متحركة على الإفصاح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير  
 مشددة كفتى ومسلمى وقاضى وحذفتها آخر ما مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر سيانته  
 ويجوز العصام حذفها في المعنى والجمع اكتفاء بسانتها ما يرد التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف  
 للباسا كنة (قوله وإن كان صحفاً) أي أو معناه لا يشبه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط أن  
 لا يكون المضاف وصفا مفردا عاملا كما مر في الالفين اثبات يائه مقدرة أو ساكتة لشدة  
 طلبه لها أو مافي المعنى والجمع فتفتح فقط لأنه من العمل (قوله وهو دون الأول) ولبه في الكثرة  
 إثبات الياء مقدرة ثم قلها لأنها محذوف ألف فيها أو ضعفتها ولأنه لا أكثر ولكن أجاز  
 الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات مني \* بلوف ولا بليت ولا لواتي

أي بقولي بالهنا ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيان تقدم ان سكوت الياء أصل  
 أول لأنه أصل كل معنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما ياتي على حرف واحد وفي وجهه ماسد وهو ضم  
 الاسم بعد حذفها كالقردا كفتاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما أكثرنا أو مضافا لاسم كارب  
 والابوين والقوم لا نحو الغلام قرئ رب السجين أحب إلى وحكي بأرب اغفر لي وأما لاتف على  
 بالضم فهو منصوب لاضافته تقدير لكن منع ظهور نفسه مسا كلة المفرد في هذا يجوز  
 في تابعه الانصب لكن جواز أو حيان رفعه إجماله كالمفرد في حكم التابع أيضا (قوله قلب  
 الماء ألقا) أي لظفها وتوصل إليها بفتح ما قبل الياء أو لا ليرى على قاعدة القلب والظاهر أن  
 هذه الالف اسم في محل جر بالاضافة كإفصل أو أن الفتحة قبلها المناسبة ونصب الهمثون مقدر سم

(قوله)

(قوله وفتح) مبتدأ وسوغة التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أى أو كسر مع حذف الياء واستمر أى اطرده خبر وأقرده على ارادة المذكر كورلان العطف بالواو لأن أو التقسيمية كالأو (قوله لا فى ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كفى التصريح (قوله فتعذف الياء منها) أى وجودها أو ما ألبتاه فى قوله \* يا ابن أى واشقيق نفسى \* وقلم أنشأ فى قوله \* يا ابنة عما تلاوى وأهيجى \* فصرورة (قوله وتكسر الميم) أى لتدل على الياء المحذوفة وهو أجود من النسخ (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي لمنااسبة الألف المحذوفة المتأخية عن الياء فأعرابه بمقدرة لأنه مناسبة وعند البصريين فتح بناء تركيب الاسمين كخمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرًا كما قاله الرضى فأعرابه بمقدرة لحركة البناء التركيبى ويحتمل قطعه عن الإضافة أصلًا فيقدر فيه الضم كخمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء (قوله بآبت) أى زيادة على اللغات الست فى ياءه أى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها إنا إنا ثابث فهى حرف اذ لم تتب الياء الياء كما لا نل ونفسه بمقدرة لانتقاصه مناسبة التاء أى تفتضى فتح ما قبلها أبدأ وأخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء فى اسمها إذ آخر الاسم للتخفيف كملامة وهو مناسب الألف واللام وقد تبدل هاؤه فخطأ بهم ما قرئ فى السبع ورسبت فى الحذف لثباته كفى التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الألفىس تبعاً لما عوى عوض عنه والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء والواو بالتاء ومع ذلكها وقد قرئ بهم فإجابه تسع لغات فى نداء الابوين (قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الألف المتأخية عنها وأما قوله

أبأبى لازلت فيها فأنما \* لتأمل فى العيش ما دمت عائنا

وقوله \* يا بناء عاكساً \* فصرورة لكن الثانى أهون إذ هاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لأن هذا الألف لم تتب عن الياء بل هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث فتكون لغة عاشره والله أعلم

(أسماء لازمت النداء)

لازمت فعل ماض كضارت رسم التاء بحجزة فالنداء معفوله ويقطع النظر عن الرسم بحجة لانه اسم فاعل كضاربة أمماتون والنداء معفوله وهو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أظان هذا المضافاً آخر يخص بالنداء كابت وامت واللهم (قوله وزن باخبات) فاعل اطرده فى سب متعلق به والامر عطف على وزن محذوف مضافين أى واطردهم فعل الامر حال كونه كخبثات هذا فى الوزن والبناء على الكسر وكذا فى الشعر وط وقوله من الثلاثى متعلق بطرده فهو راجع اليه ما لانه شرطى فى كل منهما (قوله ياقل) بضم الناء واللام ولا تفتح فيه تضم الناء فقط واصلها معند الكوفيين فلان وفلا تحذف، تنهما الألف والذون للتخفيف وكما كليات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والثلوى بن المصنف الان الحذف عندهم للتخفيف والتخفيف والاقبل للذكورة ولا تفتح فلان كما يعلم مما يأتى قال المصنف ولا تنقصان فى غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وحرفى الشعر فى والصحيح عند البصريين ان قل وفلا كليات عن تنكيرين من جنس الانسان كما أشار اليه السارح بقوله أى ياربجل وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أضاراً ما ألبت فى الشعر فأصله فلان حذف للضرورة وما دتم ما فى بابها أو ما فلان وفلا تفتح كلياتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء وما دتم ما فى النون فهما غيرهما معنى وما دتم وحكما (قوله وبالنون) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللون أى الشيخ ودانة النفس

الرابع قلبها ألفاً وابقاؤها قلب  
الكسر فتحة نحو يا عبد الحامق  
اثبات الياء بحرف مكى بالفتح نحو  
يا عبدى (ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء

فى يا ابن أم يا ابن عم لأمقر  
(ش) إذا أضف المنادى الى مضاف  
الى ما لم يتكلم وجب اثبات الياء الا  
فى ابن أم وابن عم فتعذف الياء منها  
لكثرة الاستعمال وتكسر الميم أو  
تفتح فتقول يا ابن أم أقبل ويا ابن عم  
لا مقر بفتح الميم أو كسر ها (ص)  
وفى النداء أبت أمت عرض

وا كسر أو افتح ومن الياء المعوض  
(ش) يقال فى النداء يا أبت يا أمت  
بفتح التاء وكسر ها ولا يجوز اثبات  
الياء فلا تقول يا أبتى ويا أمتى لأن  
النداء معوض من الياء ولا يجتمع بين  
العوض والمعوض عنه (ص)

(أسماء لازمت النداء)

وفى بعض ما يخص بالنداء  
لؤمنان تؤمان كذا واطرده  
فى سب الآتى وزن باخبات  
والامر هكذا من الثلاثى  
وشاع فى سب الذكور فعل  
ولا تنقص وحرفى الشعر فى

وجعناه وحكمه باللام وبإملا مان وباشحشان ونومان بفتح النون والاكث في بناء مفعلا ن كونه  
لذم كاذر وقد جاء في المدح كالمطيمان وبامكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان  
وأمرأته ملاما فانه فعل اضممار القول أي قول فيه بامكرمان (قوله وهو مسوع) أي مقصود على  
السماع بإجتماع في جميع الأوصاف المذكورة كإيفسده تغيير النصب فبإطرديما بعدها  
الامشعلا ن في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يخص فعلا بالنداء اذا كان  
وصفا لذم كاذر بخلاف العلم كقطام وأما قوله

أطوف ما أطوف ثم أرى \* الى بيت قعده الكعك

فعلى تقدير مقول فم بالكعك وهو ضرورة (قوله ببناء على الكسر) اعلم ان فعال أمر اكنزال  
مبنى شبهه الحرف في الجود كسائر أسماء الأفعال أولت فند معني لام الامر وفعال وصفامبنى  
شبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعله كأن الامر معدول عن افعال فهو مشبه للعرف  
بواسطة وينبغي حركة لان تمام الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالكعك) أي  
بأخيشة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هنا استطرادى لمناسبة خباث في وزنه وبناء على  
الكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كمل التصرف فلا يبينان من مضيد وخبو  
درأ من أدرك مما عني ولان ناقص ولا جامد ولان نحو يذو يدع لعدم تمام تصرفهما (قوله  
يا فسق الخ) بوزن عزموع من الصرف للوصفة والعدل عن فاسق وغادر وأما الكعك فعن  
الكعك لانهم لم يكع الكعكة كظرف ظرافة فهو الكعك أي لم يعدل عنه الى الكعك للمماثلة ولم  
يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدول عن خبيث (قوله قد نستهعمل في الشعر)  
ضعف كالم (قوله في خة) متعاق بقوله قبله تدافع الشيب لم يقل \* والشيب بالكسر حكاية  
صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة الفصح اختلاط الاصول في الحرب وأمسك الخوصفة  
لها بتقدير مة قول فيع أمسك الخوصفة الشاعر ابلا أقبلت متراجمة مافة تشبهها بتوهم في خة  
متدافعين يقال فيهم أمسك فلاناعن فلان أي اجتنبهم والله أعلم

\*(الاستغاثه)\*

هي نداء من يختص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حرف النداء إلا باو يتبع  
حذفها كالم (قوله كاللم رضى) أفادانه يجوز اقتران المستغاث بال وهو اجماع لان ياء تاء الم  
بخطاف غيرهم من المناديات (قوله فيجبر المستغاث بلام) أي فهو معرب وان كان منادى مفرد الا ان  
تركيبه مع اللام أعطاه شبهها بإضافة نصب النداء مقدر فيه مخرقة حرف الجر وانما يعرب اذا  
وجدت اللام والافكع غيرهم من المناديات كما يأتي واذا كان معربا قبل النداء والابني على بناءه كما  
لهذا فذا مبني على السكون في محل نصب على النداء صان وينبغي كونه في محل جر باللام ويبرز  
في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه معدول به  
وليس له موضع رفع حتى يتبعه وعن الرضى تعين الجر (قوله بلام مقنوحة) أي مع غير ياء  
المتكامل أمامها فتكسر كقوله

فياشوق ما أبني وبالمن النوى \* ويادمع ما أجرى وباقب ما أصبى

أجاز أو الفتح ان يكون استغاث نفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان ياء لا تقع الا  
مستغاثا من أجله والمستغاث به محذوف وفا فالن عصفور \* واعلم انه اختلف في هذه اللام قليل  
هي بقية آل والاصل بالآل زيد فذف الهمزة تخفة فالتقت الالف بعدها بانف باء ذوت  
احداهما للساكنين وبقيت اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها بالمقدر

(ش) من الالهام لا يستعمل الا في  
النداء نحو يا فلان يا رجل يا قوم  
للعظيم الثوم ويا قوم للكثير النوم  
وهو مسوع وأشار بقوله واطرد  
في سب الاثنى الى انه يتناس في النداء  
استعمال فعال ببناء على الكسر في  
ذم الاثنى وسبها من كل فعل ثلاثي  
نحو يا خباثت يا فاسق وبالكعك  
وكذلك يتناس استعمال فعال  
ببناء على الكسر من كل فعل ثلاثي  
للدلالة على الامر نحو نزل وضرب  
وقال أي انزل واضرب واقتل  
وكثر استعمال فعال في النداء  
خاصة مقصودا بسب الذكور نحو  
يا فسق يا غدر ويا كعك ولا يتناس  
ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر  
قل الى ان بعض الاسماء المخصوصة  
بالنداء قد نستهعمل في الشعر في غير  
النداء كقوله

في خة أمسك فلاناعن فلان \* (ص) \* (الاستغاثه) \*

اذا استغثت اسم منادى خفضا  
باللام مقنوحا كاللم رضى  
(ش) يقال لا زيد لمعرب وفيجبر  
المستغاث بلام مقنوحة

في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انهم الام الجروفتحت لما في الشارح والفرق بين المستغاث به وله فعمل زائدة لاتعلق بشئ والصحيح انها اصلية فمعدسها هو به تعلق بفعل النداء بضمينه معني ما يتعدى باللام كالنجي وقيل يحرف النداء لثباته عن الفعل ولا بد من الضمير هنا ايضا (قوله ويجوز المستغاث له) أي من أجله وهو امامه صغر له فتعبد بين اللام كقول عمر بالله للمسلمين أو منصرفه فقدر تحذفها من لامه أن في التعليل مثلها كقوله

يا لرجل ذوى الانياب من نفر \* لا يبرح السفة المردي لهم ديناً

(قوله مكسورة) أي على أصل اللام الجرم مع المظهر أمداع الضمير فتفتح كإل ذلك الاعمياء المستكلم على ما مر وإذا قلت بالاحتال ان الخطاب مستغاث به وله وهي متعلقة بفعل مقدور بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوه لزيد فالكلام جلة ان وقيل فعل النداء أو بالثانية عنه أو بحال محذوف من المستغاث به أي مدعو الزيد فهو جملة واحدة (قوله واقف) مفعوله ضمير اللام محذوفاً وقوله مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كافتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أفاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الاول والثاني على تأويلهما بالمدح وقد عينا اختصا بالكسر بالمعطوف بلا ياء وبالمستغاث له كررت يا أم لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المقهور من كررت ولا لا معطوف مع التكرار اشارة يشمل المستغاث الاول فيناقض قوله باللام مفتوح جامع ان أولهما بقيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة سبعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي ناهيها من العاقبة وهي التوبة فكل مجي توبة (قوله عوضاً عنها) فلا يجمع بينهما وقد يجوز أن يكون مفاعيل كذا في الحكي كقوله لا يا قوم للجب العجاب فقوم بالكسر على حذف ياء المستكلم ونصبه مدحاً ويصح ضمها بقطعه عن الاضافة أصلاً (قوله يا زيدا) الظاهر انه حينئذ جنى على ضم مقدرة المناسبة الالف في حمل نصب على النداء قياساً على ما صرح به الشاطبي من ان المقدم مع ألف التندبة ضمه مقدراً فأداه سم ويس فيجوز في تابعه

الرفع ابتداء لهذا الضم المقدور والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضي والحماني من بقاءه على النسخ ومنع الرفع في تابعه صان فان لحقت الالف حذفاً كما غلام زيد تظهر نصبه في الاول وقدر الجري الثاني المناسبة أو مثنى أو جمعا فالظاهر ان تكون بعد فونهم أو انهم ما بينان على ما برهان به من ألف أو وافية الازيدانا بازيد وناقلاً (قوله نحو بالنداهية) أي تعجباً من عظمها وتوابعها باللام والعجب تعجباً من كثرتها وما ظهر كلامه ان الاستغاثة غير نافية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل انها عطف مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقة لانه ليس منادى حقيقة كصرح به الرضي بل تنزيلاً فاذا قلت باللام فكذلك تناديه وتقول احضر حتى تعجب منك وبالعجب احضر حتى يركب فلهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلها في يازيد ويجوز كسرها باعتبار انه مستغاث له والمستغاث محذوف أي يا قوفى بالعجب وللهاء وللهاء هي فان أي الالف تعين الاعتبار الاول \* (خاتمة) \* اذا وقف على المستغاث والتعجب منه مع الانتفاء جاز الحذف اهواء السكت كما سيأتي في التندبة والله أعلم

\*(التندبة)\*

هي يضم التوند لغة مصدر نيب الميت اذا نوح عليه وعده دخاله وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفانها بالتعجب عليه أو المتوجع منه (قوله ما لا منادى الخ) يشير الى ان المندوب ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطاب اقباله ومن ثم أجاز واندب المضاف الضمير

ويجوز المستغاث له بالام مكسورة وانما فقت مع المستغاث لان المتنادى واقع موقع المضمر واللام تفتح مع المضمر نحو قولك (ص)

واقف مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر اثباتاً

(ش) اذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فاما ان تكرر معه

بأولاً فان تكررت لزم التفتح نحو يازيد يا عمرو واكر وان لم تكرر

لزم الكسر نحو يازيد ولعمرو وليكر كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له

والى هذا اشارة وقوله وفي سوى ذلك بالكسر اثباتاً أي في سوى المستغاث

والمعطوف عليه الذي تكررت معه ياء كسر اللام ونحو يا فتكسر

مع المعطوف الذي لم يكرر معه ياء مع المستغاث له (ص)

ولام المستغاث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف

(ش) تحذف لام المستغاث ويؤق بألف في آخره عوضاً عنها نحو

يا زيدا له عمرو ومثل المستغاث المتعجب منه نحو يا لنداهية

وللتعجب فيجوز بلام مفتوحة كما يجوز المستغاث وتعاقب اللام في

الاسم التعجب منه ألف فتقول يا عجباً زيد (ص)

\*(التندبة)\*

مالله ادى اجعل المندوب وما

الخطاب كوا غلامك مع شغفنا لم تصرح ونقل الفارسي عن ابن يعيش انه منادى  
ويمكن الجمع معاصر حبه الرضى من انه منادى بجازا لا حقيقة فاذا قلت يا محمد فكذلك تقول  
له آت قل فاني مشتاق اليك وواخرناه احضر حتى يعرف الناس فيعدرون فيك (قوله ولا ما بهما)  
عطف على الضمير المستتر في بند الفصل بلا على حد ما اشر كنا ولا آتاونا (قوله ويندب  
الموصول) في قوة الاستثناء من المهم كايته الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا ينسب  
وقوله اشترى أى به خذف العائد بجره بماجر الموصول وان لم يتجدد عامل الحرفين لانه غير شرط عند  
المصنف كما نقله عنه الشاطبي افاده السجاني (قوله كبر زمر من الخ) مثال للموصول بما اشترى به وير  
بالنصب على حكاية منه وليست ملحقة وقوله بل الخ طال منه وأصل زمر زمر بثلاث ميمات أبدلت  
الثانية زاي (قوله المتعجب عليه) أى لفقد حقيقة أو تزيلا كقول عمر حين اخبر بحبب أصاب  
بعض العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو ما سبب الألم كوا صيدناه واخرناه وما سجد  
كواظهاره وارأساه وقيل هـ ذاب في المتوجع (قوله الا المعروف) أى بالعلمة أو بالاضافة أو  
بالصلة المستتر بشرط الخلقين أل كما في المنادى (قوله فلا تنسب النكرة) أى لغوات غرض  
الندبة وهو الاعلام بعظمة المندوب وهذا في المتعجب عليه لاني المتوجع منه فيحوز واصيدناه  
وان جهلت المصيبة قبل وثله المتوجع له كواظهاره لكن يمكن انه مضاف لباء المتكلم محذوفة  
(قوله ولا الموصول) الاولى والموصول ليكون مثالا ثانيا للمهم لانه منه ومنه أيضا الضمائر وأى  
فلا يقال وإن أساءه ولا وأيهم قائم لعدم تعيينه الا اذا جعل شئ من ذلك علما واشهر (قوله وامن حفر  
الخ) واحرف بناء ويندبه ومن منادى مندوب وضمه مقدر لسكون البناء الاصل لان الموصول  
من المفرد كالمرو ولما في الالف لم يؤثر فيه شيئا لعدم اتصالها به وجعله حفر صلتها وزم من ان اعتبر  
مذكرا كالقلب أو المكان فنصرف تقديره كسر الجايز المناسبة للالف أو مؤنثا كالبرغيغي  
منصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجود فلينسب الالف (قوله ومنه تنهى  
المندوب) أى حقيقة أو حكما كانه قائم في حكم الآخر (قوله صلب الالف) أى جواز كجاسئ  
(قوله متلوها) أى الذى قبلها وهو آخر المندوب ان كان الالف متلوها حذفت اذا لم يكن اجتماعهما  
فالمحذوف آخر المندوب لا الالف الندبة لانه لانه في الغرض (قوله كذلك الخ) أى تحذف مثل  
الالف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذى تكمل به المندوب لاجلها أيضا فاصلة جرت على غير  
صاحبها لان فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الاول وهما به الذى للتنوين وقوله من صلبة  
الخ بيان للذى وسكت عن تنوين المندوب نفسه لانه ان كان مفردا فلا تنوين فيه والافتانوين  
فما تكمل به من صلبة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي والاسنادى وكل ذلك  
داخل في كلامه وأما الجزء الاول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الالف فتقول  
واثلاثة وثلاثين فمن يسميه بذلك (قوله ان كان الالف) أى لينة سواء كانت جزء كلمة كالقصور أو كلمة  
مستقلة كالالف المنقلبة عن باء المتكلم أما المزمز فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة  
كواز كزياه أو أجاز الكوفيين حذفها فتجوز الالف قبلها أيضا لالتقاء ميم مع ألف الندبة (قوله  
واموساه) مبنى على ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الالف المحذوفة لالتقاء الالفين  
والالف الموجودة للندبة والهاء لا تكتب وأتى بها في هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة  
لا الأصلية وأجاز الكوفيين قلب الندبة فاة الواو اموساه (قوله تنوينا) أخرج نون المتنى والجمع  
فلا يحذف بل يقال وازيدناه وازيدناه وينبىءان على الالف والواو كالنداء المحض وألف الندبة لم  
تؤثر فيه ما شاع لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله والشكل الخ) المراد به حركة الحرف

تكميل بندب ولا ما بهما

ويندب الموصول بالذى اشترى

كبر زمر من بل وامن حفر

(ش) المندوب هو المتعجب عليه نحو

وازيدناه والمتوجع منه نحو واظهاره

ولا ينسب الالف المعرفة فلا تنسب

النكرة فلا يقال وارجله ولا المهم

كاسم الإشارة نحو واهذاه ولا

الموصول لان كان خاليا من أل

واشترى بالصلة كقولهم وامن حفر

بتر زمر ماه (ص)

ومنهى المندوب صلبة بالالف

متلوها ان كان مثلهما حذفت

كذلك تنوين الذى به كل

من صلبة أو غيرها تلت الالف

(ش) تلى آخر المنادى المندوب ألف

نحو وازيدنا السعد ويحذف ما قبلها

ان كان ألفا كقولك واموساه

حذفت ألف موسى وأتى بالالف

للدلالة على الندبة أو كان تنوينافى

آخر صلبة أو غيرها نحو وامن حفر

بتر زمر ماه ونحو يا غلام زيدا

(ص) والشكل حقاؤه لانه مجانسا

ان يكن الشئ يومها لبا (ش) اذا كان آخر ما نطقه ألف النذبة فحذفه طاقته ألف النذبة من غير تغيير لها فتقول واغلام أجداه وان كان غير ذلك وجب فتحه الآن أو وقع في بس قبل ما لا يقع في بس قولك في غلام زيد واغلام زيد وفي زيد وايداء ومثال ما يقع فتحه في بس واغلامه وه واغلام مكبه وأصله واغلام بكسر الكاف (٨٣) واغلامه بضم الهاء فيجب قلب ألف النذبة

بعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو  
لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الغنة  
والكسرة وقححت وأثبتت بالفتحة  
التي بعده فقلت واغلامكاه واغلامهاه  
لأن التيس المندوب المضاف الى ضمير  
المخاطبة بالندوب المضاف الى ضمير  
المخاطب والتيس المندوب المضاف  
الى ضمير الغائب بالندوب المضاف  
الى غير الغائبة والى هذا أدرك قوله  
والشكل حتما الى آخره أي اذا  
شكل آخر المندوب بفتح أو بضم أو  
بكسر فأولها بجانسها من واو أو ياء  
ان كان الفتح وقع في ليس نحو  
واغلامه وواغلامك فأن لم يكن  
الفتح موقع في ليس فأتبع آخره واو  
ألف التندبة نحو وايزيداه واغلام  
زيداه (ص)

وان تشاء نمدها الى الابد  
(ش) أى اذا وقف على المندوب لقمه  
بعد الالف هاء السكت نحو وازيدا  
أو وقف على الالف نحو وازيدا  
ولا ثبت الهاء فى الوصل الا ضرورية  
كقوله انا عمر وعمران \* وعمر بن

وقائل واعبدوا واعبدوا  
من في الدنيا ياذا اسكون ابدى  
(ش) اى اذ انب المضاف الى ياء  
المتمكن على لغة من سكن الياء قيل فيه  
واعبدوا بفتح الياء والحاء اذ النذبة  
او راعى ابعاد الحذف الياء والحاء اذ  
النذبة اذ انب على لغة من يحذف

\* (الترخيم) \*

أطلقه على الحذف التي تسمى قديرة ويقرأ ابن مسعود وداود وأما ابن عباس  
ما كان أشغل أهل النارعن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لأن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط  
ونحوه أذهب تحسين اللفظ وهو في مثل عن ذلك يعاقبهم لكن قد وجه بأنه ليس تحسينا بل لشد  
ضعفهم ويجوز أن تمام الكلمة بهذا القراءة وعلى من أنكروا وحذف بعض الكلمة  
السمي بالانقطاع في القرآن وكذا بوقائع السور أن جعل كل حرف من اسم من أسماء تعالى  
أفاده في الاتقان (قوله ترخي الخ) نصب على أنه مفعول مطلق لا حذف على جده وقد جاولنا  
أن الترخيم بمعنى حذف آخر المتأخر أو مفسد نائب عن اللفظ بغيره على الطلب أي ترخيتم ترخيها

اليوم يستغنى بالكسرة أو قلب الباء ألفوا الكسرة فبحذف الألف ويستغنى بالنقطة أو بقلب  
 ذنب على لغة من نطق بالباء وقالوا عبد البليس الأفلح لأن له أنما يجوز الوجهان أعني وأعبد يا  
 المصنف (ص) \* (الترخيم) \* ترخيم الحذف آخر المقامدي \* يكاسعنا فيمن دعاسعا (ش) الترخيم

أبشهر مثل الحرير ومنطق  
 رخم الحواشي لأهرا ولا تزد  
 أي رقيق الحواشي وفي الاصطلاح  
 حذف أو آخر الكلام في السند نحو  
 يا عبا والاصل يا سعاد (ص)  
 وجوزته مطاوعا في كل ما  
 أثبتناه والذي قد رخصنا  
 بحذفه أو فرغنا به ولاحظنا  
 ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا  
 إلا بالباي شافوق العلم  
 دون إضافة واسناد متم  
 (ش) لا يخلو المنادي من أن يكون  
 مؤشبا بالهاء أو لافان كان مؤشبا بالهاء  
 جاز ترخيمه مطلقا أي سواء كان علما  
 كسائفة أم غير علم كجارية زائدا  
 على ثلاثة أحرف كما مثل ادعني  
 ثلاثة أحرف كشاة فتقول يا فاطم  
 ويا جاري ويا شاة ومنه قولهم يا شاة  
 ادعني يحذف تاء التأنيث للترخيم  
 ولا يحذف منه بعد ذلك الشيء الآخر والى  
 هذا أشار بقوله وجوزته أي قوله بعد  
 وأشار بقوله واخطأ إلى آخره إلى  
 القسم الثاني وهو ما ليس مؤشبا بالهاء  
 فذكر أنه لا يرخم الأبرشوط الأول أن  
 يكون رباعيا فكثر الثاني أن يكون  
 علما الثالث أن لا يكون من كثر ركب  
 إضافة ولا اسناد وذلك كعثمان  
 وجعفر فتقول يا عثم ويا جوف  
 وخرج ما كان على ثلاثة أحرف  
 كزيد وعمر وما كان على أربعة  
 أحرف غير علم كقام وقاعد وما  
 ركب تركب إضافة كعبد شمس  
 وما ركب تركب اسناد نحو شاب  
 فزاد فلا يرخم شيء من هذه وما  
 ما ركب تركب من رخم ترخم بحذف  
 عجزه وهو مشهور ومن كلام المصنف  
 لأنه لم يترخمه فتقول في من أمه  
 مع عبد ركب يا مدي (ص)  
 ومع الآخر حذف الذي تلاءم أن زيد

وحذف الختا كيد لفظي بالمساوي أو حال مؤكدة فاعل الحذف لا من المنادي لأن حال المضاف  
 إليه لا يتقدم على المضاف وظرف الحذف يحذف مضاف أي وقت ترخمه لكن يلزم على هذا  
 ومافيه تخصيص الحاصل إذا المعنى رخم حال كونك مرخما أو وقت الترخم الآن بقدر مرخما  
 للترخم ووقت إرادته وأما جعله مشعولا فله فيه تعليل الشيء بنفسه مع أنه ليس قلبا فان قدر  
 إرادة صار المعنى رخم لإرادة الترخم وفيه مرعاة كذا بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده  
 وعثمان قال الله كونا فكننا \* فعولان بالالباب ما تفعل الخمر  
 قالهم نادوا الرمة في تصددها أولها

الأياسلي باداري على البلا \* ولا زال من غير لاجع عاتك القطر  
 والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي  
 أطرافه وخصه بالهاء لأن تشوق السامع لاول الكلام وآخره كثيرا على عادة العرب من التعبير  
 بأطراف الشيء عن كماله يلزم عادة من الاطاحة بالأطراف الاطاحة بالكل فهو كناية عن رفته كله  
 وهرا يضم الهاء ويحذف الراء أي كثر وزر ضده أي أن كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين  
 الكثرة الملهة والقلية الخلة (قوله حذف أو أخرج) هذا حذفاً نوعاً وهو المقصود هنا والثاني  
 ترخيم الضرورة وسأقي هنا أيضا والثالث ترخيم التصغير الآتي في بابيه والتعريف العام لها حذف  
 أو آخر الكلام على وجه مخصوص (قوله مطلقا) سأتقريبه وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم  
 (قوله وفرة بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها ولو كان قبلها الزائد الرابع كارتا في أخطاء  
 وأجاز بيوت ترخمه تأنيان في بعد الهاء أربعة أفعال كتر جعل منه \* حار بن بركة وليت ولاية \*  
 أي حار بن بركة (قوله فشافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم) بدل من الباي ودون إضافة حال من  
 الرباعي (قوله متم) اسم مفعول نعت لاسناد أي ودون اسناد تام قال ستم وكأنت اخترت من  
 النسبة الإضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك لمعن قوله دون إضافة فيفيدان الإضافة فتبع  
 الترخم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية أن ثبت أنه يجوز ترخم العلم المركب  
 من موصوف وصفته فيكون كالركب المزجي والافه وبيان للأواقع (قوله أي سواء كان علما الخ)  
 بيان لإرادته بالاطلاق إشارة إلى أنه لم ير بالاطلاق السكلي بل عن بعض القواعد المذكورة بقوله إلا  
 الر باي الخ فان شرط الترخم في ذي الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطخه العلم وعبد الله ولا شبه  
 كطالعة جبسلا وئلا وئلا ثلاثين ولا ذا اسناد كقامت فاطمة وبق فرخه ولا نكرة غير مقصودة  
 كيامرأة وبارجلا خذا سدى ولا تحمصا بالنداء كقل وقلة ولا مبدأ قبله كعصبة عثم وحذام ولا  
 مستعانا ولا مندوبا فكل ذلك لا يرخم وإن كان بالهاء أو ما مشروط كونه رباعيا وعلما فخص بالجرد  
 فردا المصنف بالاطلاق عن هذين فقط (قوله يا شادجني) أي أقبني في البيت من قولهم دجن  
 يدجن دجونا إذا قام وشاة داجن إذا ألفت البيوت ولم ترحم مع الغنم وشاة بالضم لأنه مفرد أصله  
 شاة فبعد حذف التاء تحذف الفه ان لم يسمها سكن كهذا المثال أما شاة بالمد فمع شاة وأصلها شوهة  
 جلبها على شبيهة وتصغر على شوية قلبت واوها الفاعل حذف هاؤها وقصدتو بض التاء  
 الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علم أنه وما بعده لا يختص بالجرد (قوله وما كان غير غنم) أي  
 سواء النكرة المقصودة وغيره واشتد عند الأكثر قولها يا صاح وبأغضف وأطرق كراف صاحب  
 وغضف وروان وقيل يجوز ترخم النكرة المقصودة ولو مجردة عن التاء وعليه فلا شذوذ (قوله الذي  
 تلاءم) فاعله ضمير يعود على الاسم وعائده الذي يحذف أي حذف الحرف الذي تلاءم الآخر فإصله  
 جرت على غير صاحبها ولم يبرز العلم بأن الآخر تلاءم لأمثلة (قوله أن زيد الخ) يشل المثنى وجبى

لنسا كما كملنا

أربعة قصا وأخلف في

واو وياهم فتح في

(ش) أي يجب أن يحذف مع

الآخر ما قبله أن كان زائدا لئلا ي

حرف لين سا كما رابعا فصاعدا

وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين

فتقول يا عمو ويا منص ويا مسك فان

كان غير زائدا كخيار أو غير إن

كذرعون أو غير سا كن كتنورا و

غير رابع كجيد لم يجر حذفه فتقول

يا شتا ويا تنو ويا شجي وأما فرعون

وتشعو وهو ما كان قبل وأوه فتحة

أو قبل بانه فتحة كغير شق فعيه

خلاف تمذهب القرأوا الجرعي

انهم ما علمان معادلة مسكين

وسه ورقتول عندهما يافرع

ويا غرن ويمذهب غيرهما من

التحوين عدم جواز ذلك فتقول

عندهم يافرع ويا غرن ص

والعجز حذف من هر كب وقل

ترخم حلة وذاعرو نقل

تقدم ان المركب تركيب مزج

يرخم وذ كنهان ترخمه يكون

يحذف بحزه فتقول في معدي كبر

يامعدى وتقدم أيضا ان المركب

تركيبا سنادا يرخم وذ كنهانه

يرخم قليلا وان عرابي سميويه

وهذا اسمه وكنته أبو بشرو سميويه

لقبه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه

سميويه في باب الترخم ان ذلك

لا يجوز وفهم المصنف عنه من

كلامه في بعض أبواب النسب جواز

ذلك فتقول في نابط شرا يانابط

(ص)

وان نوبت بعد حذف ما حذف

فالباقي يستعمل بما فيه أنف

التحجج أعلا ما قترنهم كالجاء حذف الآخر ومن قبله وينفع بقاء الالف في هذات لان تاء ليست  
للتأنيث حتى يوفى بعدها اه فارضى (قوله لينا) حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين كما قاله  
المكودي وهو يفتح اللام ويجوز كسر هام صرأ أي ذالين وأعلم ان حروف واى ان سكبت بعد  
حركة تناسها سميت حروف علة واين ومذكال ويقول ويسمع أو بعد حركة لا تناسها سميت  
حروف علة واين فقط كذرعون وغير شق ويحرك فعله فقط فكل مدلين وكل ابن علة ولا عكس  
فالالف حرف ممدد على الانه اما لسا كنه بعد فتحة اذا علمت ذلك فتقول المصنف سا كما وصف  
كاشف لبن والاولى مدابدل لينا لبعدها شدة اظ أن يكون قبله حركة تناسها لفظا كمنصور  
أو تقدرا كصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذي ذكره (قوله بهما) متعلق بقى  
بالبناء لله جوهول أي أتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الاشداد به التسوية فيما يظهر لا بدفع غير  
ما تقدمه الجمله صفة لثا وواو أي اذا أتبع بالواو والياء فتح أي جعلنا تاءين له مع سكونهما في جواز  
حذفه ما مع الآخر خلف (قوله كخيار) أي لان الله من قبله عن أصل اذا صله مختار يفتح البناء  
أو كسرهما (قوله أو غير إن) كذرعون جعل اللين بمعنى المدفأ خرج به ما ذكره فظهر يعلم بمسار  
واما اللين بعد ما المتقدم فيخرج به شمال فان حمزة زائدة وبسبب لسا كما يخرج به نحو قور  
لتحرك واوه واللين لا يكون الا سا كما (قوله كتنورا) يفتح القاف والنون وسد الواو وآخرهما و  
الصعب لينا بس من كل شئ ومثله هيج يفتح الهاء والموحدة وشدة الحقيقة فناء وهو الغلام النسيم  
المعنى لجا (قوله كغير شق) يضم الغين المحجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور  
الماء (قوله فتحة خلاف) محمله في غير جمع المقصور بالواو والياء كطشون ومصطفين عليان فانه  
تحذف منه الواو والياء مع النون قولوا واحدا لوجود الضم والكسر فليهما تقدرا (قوله وقل) فعل  
ماض من التثنية وترخم حلة فاعله (قوله وذاعرو) ذا السارة ترخم الجمله وهو ما معقول مقدم  
لنقل أو مبتدأ خبره الجمله بعده حذف رابطها أي نقله (قوله ان المركب المزجى يرخم) مثل نحو  
سميويه وخمسة عشر فتقول يا سيب ويا خبثه يحذف العجز ومنع الاول الكوفيين والثاني الفراء  
ويشكل على الجواز فيه ما مر من ان شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى  
منه شاعركب المزجى ولم يسمع ترخمه مطلقا ولو معربا وانما قاسه النحويون على ما فيه تاء  
التأنيث لان بحزه يشبهها في فتح ما قبله غابا وفي حذفه للنسب وغير ذلك \* (تنبيه) اذا رخت اثنا  
عشر واثنا عشرة عاين حذف الف مع العجز وكذا السا في اثني عشر فتقول يا لثا ويا لثا كما  
تخذفهما مع النون في اثنا واثني لانهما لين زائدا في العجز هتاترلة النون من اثنين ولذلك  
لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف اثنا عشر (قوله في أبواب النسب) أي حيث  
قال فيها فتقول في النسب الى نابط شرا أتأبى لان من العرب من يقول يا نابط اه فاذا أن ترخمه  
لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالنون من وما مفعول نوبت أي اذا نوبت ثبوت الحذف فاستعمل  
الباقى بالنسب الى أي بجمله الذي ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وحضة أو اعتلال  
والخاسل ان المرخم اما نسيح حذف منه حرف كسعد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كلمة  
كعدي كبر وخمسة عشر ونابط شرا أو كلمة وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف اما فتوح  
كروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو كسور كيارث وقاضين أو سا كن صحيح  
كقطر أو معتل كعود فكل ذلك على هذه اللغة يبنى على ضم مقدمه على آخر الحذف والاثنا  
عشر والمثنى والجمع فعلى الالف والنون والحذفين ويستعمل الباقي في جميعها بجمله قبل الحذف  
الا ان كان سكونه عارضا للدعاء بعد مده كضارع ويحذف فيحذف بحركة أصله من كسر في اسم



(ش) يجوز في المرحم لغتان أحدهما  
أن ينوي المحذوف منه والثانية أن  
لا ينوي ويعبر عن الأولى بلغمة من  
يُنظر الحرف وعن الثانية بلغة  
من لا ينظر الحرف فإذا رُخِمت على  
لغمة من ينظر تركت السابق بعد  
الحذف على ما كان عليه من حركة  
أو سكوت فتقول في جعفر ياجعف  
وفي حارث ياحاروق قطر ياقط وإذا  
رُخِمت على لغمة من لا ينظر عاملت  
الآخر كما يعمل به لو كان هو آخر  
الكلمة وضعا فتبينه على الضم  
وتعامله معاملة الاسم التام فتقول  
ياجعف وياحاروق ياقط بضم الفاء  
والراء والطاء وقول في ثور على  
لغمة من ينظر الحرف يثاير يواو  
سأكتة وعلى لغمة من لا ينظر تقول  
أثني قثاب الواو ياء والضممة كسرة  
لأنك تعامله معاملة الاسم التام ولا  
يوجد اسم معرب آخر هو قوايلها  
شبهة الواو يجب قلب الواو ياء والضممة  
كسرة (ص)

والتزم الأول في كسبه

وجوز الوجهين في كسبه

(ش) إذا رخم فابنه تالثت  
للزرق بين المسد كرواؤن وحب  
ترخمه على لغة من ينظر الحرف  
فمقول يا مسلم بنق الميم ولا يجوز  
ترخمه على لغة من لا ينظر فلا  
يقول يا مسلم بنق الميم الثلاثين  
بنداء المذ كروا ما كانت فيه التاء  
لألزق فترخم على اللعين فمقول  
في مسلة عليا يا مسلم بنق الميم وضعها  
(ص) ولا اضطرار رخموا دون بندا  
مالئذا اصل شوا أهدا

(ش) قدسہ قرآن المرحوم حذف

الفاعل أو فُتح في المفعول والواجع المعتل كحفظون وقاضون فريد اليه الحرف الذي كان حذف  
لانتفاءه ساكنا مع واجبع وأنيائه والواجع المحذف فنقول يامصطفى وبافاضى بردالاف  
والياء واخاخر في التسهيل عدم الدلوجود النسب تقديرأ أماعلى لغمن لا ينظر فيه من الرقعة  
لانتفاء السبب لفظاً وتقديراً لكن يزعم عليه أن شماس الجمع بالمفرد قياس ما يأتى من مرعاتهم  
عدم التمس امتناع تخيمه لأعلى اللغة الأولى بالردوع الرضى ما يؤيد فقوله يامصطفى بالفتح  
مطلقاً وبافاض بالضم في قاضون وبالكسرى قاضن أفاده الصبان (قوله كالواخ) في موضع  
المفعول الثانى لأجله وما زاد قوله بصدريه وهو أنى من عكسه لكثرة زيادته وجله تماماً النساء  
للمجهول خبر كان ووضعا نصب برفع الخافض أى اجعله ككونه معما لاخر في الوضع أن لم  
الخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الظاء الملهمة هو الجلى القوى الضم والرجل  
التصير كفى القاموس وفسره في الصحاح صبان فيه الكتب قال ويذكر وبؤث وبعائث  
بالياء مفعول قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أى الظاهران كان صحيحاً والاقدر فيه أنه يقدر  
في المفعول قبل المحذف لوجود الضم الاصلى ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مرعاة للفظه وكذا  
على الأولى كما استظهره بس لان الحرف المحذوف المقدّر عليه الضم كالنائب وقد أجاز الجمهور  
وصف المرخم بدليل قوله أحارب عن واخو المانع يجعله بلا (قوله نقبب الواو ياء) أى لنظر فيها  
بعد ضمة كإتقانها آخر وأل جمع حرو ودلوا ذلك لأصلهما آخر وادلو كلن فقلوا الضمة  
كسرة والواو بافصار آخرى وأدى ثم عمل كقصاص وتقول في كرو عنى الأولى كرو بشع الواو  
على الثانية كما قبلها ألقاخر كها وافتاح ما قبلها وفى نحو سقاية وعلاوة على الأولى باستأى  
علاوة بفتح الياء الواو على الثانية باستقائه وعلاوة قبلها ما حمز ولطرفة ما بعد ألف زائدة كإعجل  
رشاء وكه (قوله ولا يوجد اسم الخ) أى لمزيد الثقل بخلاف الياء خرج بالاسم الفعل كيدعو  
وضعه على الثقل فأقبل فيه ذلك فأن سعى به فاعرض وبالعرب المبنى كهو وذو النامية  
بضم ما قبله نحو دولو والمراد ضمة لازمة لخروج هذا أولك وأما نحو سواسم بلداً لصحة لفظها  
غير عنى كهند واسم طير (قوله في كسابة) بضم الميم في الاول اسم فاعل مؤنث واثنان يفتحها  
صدر ميم من السلامة وأما بتبس هذا لفظة استعماله بلامه بخلاف الاول (قوله للا  
تيس) قياس ذلك امتناع الترخيم أملاً لأنس كل من الوجهين كإفائة وأما جوى المنصف  
خيم المبنى والجمع محذوف زيادته ما افتاحا هو على لغة من ينتظر طرح لا يلبس بالمفرد فتقول في  
موزيدان وزيد بن جلمن يازيد بالفتح في الاول والكسرى فى الثانى وكذا في النسب ويتبع الضم  
سلا بتبس بالقرء وأما زيدون فتستع تخيمه مطلقاً لذلك وقدم ما في جمع المعتل (قوله صالحة  
لدا) خرج الجلى بال والذالك خطئ من جعل قوله «قواظنا مكية» ن ورق الحى مرخم الحام  
نمورة واصواب ان ذلك المحذف لا يسمى تخيمه لعدم الصلاحه لذلك بل حذف الشاعر  
يم والالف وكسر الميم بالقيسة للروى في غاية الشذوذ وبشعرط أيضاً كون الاسم أمابالتا  
كتر من ثلاثة والأفلاتر تخيل للضم ورة لا تشترط العملية بل تخيم النكرة كقوله

من على أي الذون بخال\* أي بخالد (قوله تعسو) بناء الخطاب أي تعس في العشاء  
 ففتح الجمة قالهملة شدة الرد وضبطه علمت سوز كريا\* (تنبية) ترش  
 لغة من لا ينظر جائز اجاع كهذا البيت فاحذف الكاف وون الباقي مع  
 لاس التام ولانظر في شوق وأما على اللغة الثالثة فاجزسيو به وسعه المبرد يش

قوله

شروط كونها صالحة للزنا كما جدد ومنه قوله

لنعم الفتى نعيشوا الى ضوء ناره \* طريف بن مال اليه الجوع والخصر أى طريف بن مالك

قوله الأضحت جمالكم راما \* وأضحت منكم شاة أماما  
وقوله ابن حارث ان اشتق لرؤيته \* أو امتدحه فان الناس قد علوا  
فرخم امامة وجارته بخذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لانتظارها والاضم الاول وكسر الثاني  
منونا والله أعلم

**\* (الاختصاص) \***

هو لغة مصدر اختصه بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكمه أسند لضريح على اسم ظاهر  
معروفة ذكر بعده مصداق للاختصاص محذوف وجوبا والباعث عليه اما خبر كعلي أيها الكريم بعد  
أبو ابي اضع كافي أيها العبد فقهه الى عمرو بن أي بيان المقصود بالضمير كعن العرب أقرى الناس  
للشيف ونحن معاشرة الانبياء لا نورث (قوله باثر ارجوينا) أي بعدهم ان يقال ارجوينا أي الفتي  
فارجوا أمر الجماعة والواو فاعله والياء مدعولة وأهمبني على الضم لمشاكلة لفظها في النداء في  
محل نصب باخص محذوف وجوبا وبها التثنية فنفختم في النداء والفتي صفة أي من فروع تبعها  
اللفظها بصفة مقدرة على الالف والماء والفتي هو مدلول الماء وهو المتكلم بنفسه (قوله يشبه النداء)  
أي فهذا خبر استعمل بصورة انداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الاصر في أحسن بز يدو الامر  
صورة الخبر في والو الدان برضن (قوله من ثلاثة أوجه) ستر يدك عليها (قوله لا يستعمل معه  
حرف نداء) أي لا لفظا ولا تقدير بخلاف المنادى (قوله يسبقه شيء) أي يسبق في الخصوص  
وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كعن العرب الخ أو بعدها كارجوينا أيها الفتي والاكثر  
يسبقه بضمير المتكلم كالمثله المذكورة ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم وكن الله نرجو  
الفضل بضمير الجلالة ولو كان مسادا لضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر في الشيء السابق  
مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله ان صاحبه) أي المخصوص بالالف واللام  
لعدم حرف النداء نفسه بخلاف المنادى وبخالفة أيضا في انه يجب كون المخصوص معرفة غير  
اشارة ويقل كونه علميا ونصب لفظا ولو كان موقرا لا يفي بضم ولا يصح وصف أي هنا اسم اشارة  
بخلاف النداء في الكل والحاصل انه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير  
يخصه كارجوينا الخ أو يشارك فيه كعن العرب الخ ثم هو أربع أنواع الأول أم أو أيتها حكمهما  
كالنداء فلان زمان الضم للمامر والوصف يذيل آل من فروع تبعها لفظها ما لا اسم اشارة الثاني والثالث  
المعرف بأل أو الاضافة كعن العرب أسخى الناس ونحن معاشرة الانبياء لا نورث فأسخى ولا  
نورث خبر ونحن العرب ومعاشرة نصب باخص محذوف وجوبا الرابع العلم وهو قليل كقوله

\* يشتمها بكشف الضباب \* ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم اشارة بخلاف النداء وجهه  
الاختصاص المحذوف في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف  
فالتقدير ارجوينا على كوني مخصوصا من بين القيان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة اغفر  
لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضي اما في نحن العرب ونحن معاشرة الانبياء فمعرفة كما  
في المعنى (قوله ما تركا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما فقهول نورث وصدقة حال من مفعول  
ترك أي لا نورث ما تركا حال كونه صدقة أي بخلاف ما تركا من غير الصدقة فنورثه وجعلهم على  
هذا التصريف الباطل الخالف الرواية كما بينه على الحديث اعتقادهم القاسد لتسويبه الى  
الظعن في امامة أبي بكر حيث منع فاطمة ان تهاجمه بل هذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

**\* (التعذير والاغراء) \***

جمعها الاستواء أحكامها وان اختلف معناها لان التعذير هو التباعد عن الشيء والاغراء

**(ص) \* (الاختصاص) \***

الاختصاص كنداء دون يا  
كليم الفتي باثر ارجوينا  
وقد يرى ذادون أي تناول  
كشيل نحن العرب أسخى من بذل  
(ش) الاختصاص يشبه النداء  
لفظا ويخالقه من ثلاثة أوجه  
أحدها انه لا يستعمل مع حرف  
نداء والثاني أنه لا بد ان يسبقه شيء  
والثالث ان تصاحبه الالف واللام  
وذلك كقولك أنا فقل كذا أيها  
الرجل ونحن العرب أسخى الناس  
وقوله صلى الله وسلم نحن معاشرة  
الانبياء لا نورث ما تركا صدقة وهو  
منصوب بفعل مضمر والتعذير  
أخص العرب وأخص معاشرة  
الانبياء

**(ص) \* (التعذير والاغراء) \***

التسليط عليه وقدم الاول لتقديم الخلية بالمعجزة على التحلية (قوله اياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المخذول لفظ اياك والشعر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشعر كالك والاسد و اياك والمراد ونحو اياك كذا كذا و اياك كن (قوله ودون عطف الخ) حال من اياك ومتعلق بانصب أى وانصب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوب اياك حال كونه دون عطف شئ عليه (قوله وما سواه) أى المذكور من اياك مع عطف ودونه بأن يحذر بغير اياك (قوله كالضخم) أى الاسد والسارى أى الماشي ليلا (قوله سواه وجد عطف) أى لا المحذورة كالشعر على اياك أم لا بأن ذكر المحذورة مع اياك بلا عطف سواه كرر اياك حينئذ كقوله

فياك اياك المراد فانه \* الى الشعر دعاء وللشعر جالب

أم لم يذكر كذا لك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك في كل ذلك لكثرة في التحذير فيجعل بدل من المقتضى العامل ولذلك تحذف وجه الفاعل فياك خبر منصوب محتمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل المحذوف فان أكلت المرفوع بالنفس أو العين وأعطف عليه فلا بد من الفصل كذا أنت نفسك و اياك أنت وزيد بالرفع ويقع تركه بخلاف اياك في ذلك (قوله والتقدير اياك احذر) اعلم انه اختلف في تقدير العامل في اياك والمعطوف عليه فقال السباني وكثيرا الاصل اني نفسك ان تدن من الشعر والشعر ان يدنو من أى امتنع نفسك من دنوهم ان الشعر الخذف ان والفعل وجاره المقدر والخارج المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار اني نفسك والشعر محذوف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فان فصل وقيل التقدير باعد نفسك من الشعر والشعر منك وهو أقل تكلفا وقيل هو من عطف الجمل فالحق منه ما عا على أى التثاقى و باعد واحد الشعر ودعوه واختار في شرح التسهيل ان الاصل احذر تلاق نفسك والشعر يحرم ما خذف الفعل ثم المضاف الاول وأنب عنه الثانى فصار نفسك والشعر ضمهما ثم حذف نفس وأنب عنه الضمير فماتت ب و ان فصل فصار اياك والشعر ضمهما ما اتاهو بطريق النسابة عن المضاف المحذوف الذى على فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكلفا اذا علمت ذلك فقوله الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر ويكون اشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضاء ان الشعر محذر ايضا لعظمته على الضمير الا ان يبنى على ان العامل في الشعر مقدر أى احذر لك ودع الشعر كما مشى عليه الشارح فيما سأتى حيث قدر قرأ ساء واحذرا السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ اياك واحذر الشعر نالوا وهو غير وف لانه يصدر تقدير عامل اياك لا الشعر فتأمل (قوله ومثاله دون العطف) أى بأن ذكر المحذورة مع الضمير بلا عطف كمثلته وكقوله فياك اياك المراد واختلف في تقدير العامل حينئذ فقال الجوهري العامل في اياك باعد محذوف فوجب جر المحذورة به من لان باعد لا تعدى الى اثنين بنفسه كايك من الشعر أى باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشعر بنزع الناقص لانه سمي وما في البيت ضرورة وجوه النظم بتقدير عامل آخر كدع وابنه بتقدير عامل تعدى للاثنتين كاحذرك الشعر وأجنب نفسك الاسد وبشمبهاهما البيت بجوز عندهما من الشعر وأما نحو اياك أن تفعل كذا الخاثر عند الجميع لصلاحية تقدير من قال الخفة والوجه انه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كدع و اتق و خل ونحوه اذا المقدر ليس متعديا هـ ٥١ (قوله وان كان بغير اياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة اشياء الاول اياك واخواته ويجب معه ذكر المحذورة معطوفاً وبدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرر أم لا عطف عليه أم لا كما مر بخلاف الباقي الثانى باسم ظاهر مضاف لضمير المحذر كرسك أو نفسك الثالث بذكر المحذورة فقط كالضخم وقد يكون بذورهما معا كرسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما

اياك والشعر ونحوه نصب

محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا اليا انصب وما

سواه ستر فعدل ان يلزم

الامع العطف أو التكرار

كالضخم الضمير اذا السارى

(ش) التحذير بتسمية المضاف على

أمر يجب الاختصار منه فان كان

اياك واخواته وهو اياك و اياك

واياك و اياك كن وجب اضممار

النائب سواه وجد عطف أم لا

فتأله مع العطف اياك والشعر فياك

منصوب بفعل مضمر وجوبا

والتقدير اياك احذر ومثاله بدون

للعطف اياك ان تفعل كذا أى اياك

من ان تفعل كذا وان كان بغير اياك

واخواته وهو المراد بقوله وما سواه

الامع اليك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتعطف محذرا على محذرك كما لو زيد أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي انزكوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أي ومحذرا منه على محذرك رأسك والسيف والياك والذرو ستر العمال في الجميع واجب كما شبه إطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار لئلا يخلو من الفعل ويجوز في الأولين دون الثالث كون الواو لامعة فنصب ما بعدها على انه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي من خم مازن اسم رجل (قوله ق رأسك واحذرا السيف) جرى على ان عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الاقوال المارة هنا أيضا فمقدر احذرتلا ق رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها أو امنع رأسك أن تدن من السيف وانسيق أن يدنو منها لکنه الاستباق في نحو ناقة الله وسقياها والياك وزيد أن تفعل بل الظاهر ان العامل قيم ما واحد قول واحد وانما يتأق الخلاف في عطف المحذرة على المحذرة فامل (قوله أو التكرار) أي للعجز منه كنهائه أو لغيره كرأسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك انتبذ أي ارتقى وبعد عن سبيل العدل (قوله إياي وإن يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال ذلك لكم بالاسل والرمح والسم والياي الخ يا عمر هم بانهم يحدون بالاسل وهو ما رق من الحديد كالسيف والسكن والرمح أو السم عند الرمي وهاهم عن حذف الازنب بنحو سحر لانه لا يحل به والاصل إياي باعدا عن حذف الازنب وبعدها أو أنفسمكم عن أن يحذف الخ فهما تحذيران حذف من كل منهما ما نظير ما أتفته في الاستحاذ المحذرة وهو حذف الازنب ذكر في الثاني دون الأول والمحذرة هو إياي باليعكس فيه احتياك (قوله أو الشواب) بشي من جهة ثم موحدة جمع شابة ويروي بسين موحدة ثم هزفتا موقية جمع سوا أو التقدير فيحذف تلاق نفسه وأتقس الشواب وفيه مذوات تحذف الغائب وإضافة بالظاهر وحذف الفعل مع لام الامر \* (فائدة) ذكر الرضى ان المحذرة منه المذكر بكون ظاهرا كسمك سقياك مضمرا كإياك وإياها وإياي إياي وفي الهمع ان المحذرة قد يكون ضمير غائب معطوف على المحذرة قوله

فلا تعجب أنا الجهل \* وإياها وإياي

فإياهنا حكم الاسدي بالواو الاسدي في هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ الا اذا جعل محذرا لا محذرا منه والله أعلم

### (أسماء الأفعال والاصوات) \*

أي وأسماء الاصوات كالصير صرحه الشارح والاضافة يائية وقيل بالرفع عطف على أسماء لان البست أسماء ولا كلك لعدم دلالة الباء على معنى اذا دلالة تنوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بما غير عاقل وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فيقسم منه العالم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أي ولي تأثر بالعوامل وليس فضله تخرج المصدر النائب عن فعله واسم الفعل لتأثره والخروف لانها فضلة فبان ان قوله كسنان تميم للعدي جعل حال من ضمير نائب لفيد فقيده بذلك كافي الاشوفى وجعله من المصنف مثالا لالتصاق كون خبر المحذوف وأوقع ما على اسم بدل التبرجة فتخرج الخروف والمراد نائب عن الفعل في افادته معناه وفي استعماله من كونه عاملا غير معمول به فيخرج المصدر وشبهه اه وفيه ان الفعل يستعمل مع مول الجوارم والتواصب فالتباينة عنه تصدق بشائر بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون

فلا يجب اضممار الناصب الامع العطف كقولك ماز رأسك والسيف أي مازن ق رأسك واحذرا السيف أو التكرار نحو الضمير الضمير أي احذرا الضمير فان لم يكن عطف ولا تكرر جاز اضممارا ناصب واطهاره نحو الاسد أي احذرا الاسد فان شئت اظهرت وان شئت اضمرت (ص)

وشذاي وإياها شذ

وعن سبيل القصد من قاس انتبذ (ش) حق التحذير ان يكون للمخاطب وشذ مجتمعة للمتكلم في قوله إياي وإن يحذف احذركم الازنب واشذ منه مجتمعة للغائب في قوله اذا بلغ الرجل الستين فأياه وإياها الشواب ولا يقاس على شيء من ذلك (ص)

وتعذري لا إياها جعلا

مغري به في كل ما قد فصلا

(ش) الاعراض أمر مخاطب بلزوم ما يحمله وهو مثل التحذير في أنه ان وجد عطف أو تكرر وجب اضممار ناصبه والا فلا ولا تستعمل فيه أيا فتأل ما يجب معه اضممار الناصب قولك أخاك وأخاك قولك أخاك والاحسان اليه أي الزم أخاك ومثل ما يارب معه الاضمار قولك أخاك أي الزم أخاك (ص)

### (أسماء الأفعال والاصوات) \*

منا ب عن فعل

معدولاً فعل ولا الاسم بطريق الاصالة يخرج اسم الشرط تكلف فالحق ما هو (قوله كشتان)  
 بفتح الهمزة وتشديد الواو وفيه لغات منها ما اشعر  
 من قولهم أدوا بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أوجع كفي المرادى (قوله اسماء الأفعال  
 أسماء) أي حقيقة عند جمهور البصر دين الأفعال حقيقة كالكوفين والأفعال اسم استعملت  
 كالاسم في التنوين وعدمه وفي أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز به إلا بؤ كدليلها بالنون كما  
 لبعض البصريين واستظهر الصبيان أن هذا عين مقابلة فإن الكوفين لا يجنون اسمها ما  
 كالأسماء والأكلن مكارنة فالتخلاف بينهما في العبارة وعلى الأول فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل  
 كما يشهد به قولهم اسم فعل لكن من حيث دلالة على معناه لأن حيث كونه لفظاً وإن كان  
 كلاماً ما يتخلف الفعل المقصود لفظه كما هو أول الكتاب فلا يحصل لها على هذا وكذا على أنها  
 أفعال أماعلى أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحادث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى  
 مرفوعها عن الخبر وعلى أن مدلولها المصدر انساب عن فعله فعلها نصب بأفعالها التامة هي عنها  
 كذا في التصريح وانما ثبت حيث ذم عراب تلك المصادر لأنه دخلها بمعنى الأفعال والمضى  
 والاستقبال إلى هي من معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا أقولهم اسماء الأفعال أي القوية  
 وهي المصادر فتأمل (قوله في الدلالة على معناها) أي بواسطة دلالة التام على لفظه الموافق للاربع  
 المتقدم (قوله بمعنى التكلف) فسر بذلك لأن ما لازم معنى استمع وفي نسخ معنى أكثف فينبغي  
 جعله من اللازم لموافق المفسر وإن كان غير واجب لأن كلف يستعمل لازماً ومتعدياً بقول  
 كفته عن الشيء فكلف أي منعه فلم يستمع كافي الصحاح (قوله بمعنى افرق) كذا أطلق الجمهور  
 وقسده الخنثى بالافتراق في المعاني والأحوال كالعالم والجمل والعصاة والسبع فلا  
 يقال شأن الخصمان عن مجلس الحكيم وتطلب فاعل الأفعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزداد  
 بعدهما ما كقوله

شأن ما نوى على كورها \* وتم حسان أختي جابر

فما زائدة ما بعدها فاعل والمراد بكورها رجل الناقة وقد تزداد ما بين بعدها كقوله

\* كشتان ما بين البريدين في التندى \* فاليزيدان فاعل مرفوع تقدير أو ما بين زائدة وقيل  
 ما موصولة بين واقعته على المسافة وهي فاعل شأن بمعنى بعد لا افرق أي بعدت المسافة التي بينهما  
 افادة الدمامية وأما قوله

جاز يتوفى بالوصال قطعية \* شأن بين صنعكم وصنعي

فقال في شرح الشذور لم تستعمله الغزب وقيل يخرج على أنه ما موصولة بين ٥١ أي فتكون  
 شأن بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيئات العقيق) اسم موضع بالخاز فاعل هيئات وقد تزداد فيه  
 اللام نحو هيئات هيئات لم تعدون وفيه منف وأربعون لغة منها أثبتت تأملاً (قوله وى الخ) أي  
 كقوله تعالى وى كانه لا يشعل الكافرون قوي بمعنى اعجب والكاف مال التعديل أي أعجب لعدم  
 فلاح الكافرين أو حرف خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كان حرف تنبيه بمعنى  
 التعميق وكذا يقال في وى كان الله يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقبس) أي الماضى والمضارع  
 لم يلينب ابن الحاجب الثاني وجعل أو وى بمعنى توجعت وتجيبت وهكذا (قوله والفعل الخ)  
 أي فعل الأفعال مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان لفصل لفظ خبره الظرف قوله والجله خبر الأول يعنى  
 أن اسم فعل الأفعال من تحتل كأمرو منقول أماعلى أحد الظرفين كدوئك وعليك أو عن مصدر  
 كرويدوئك وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع نظر وجهان الأصل وقاس الكسائي منها ما زاد

كشتان ووصه

هو اسم فعل وكذا أو ووصه

وما يعنى افعلى كآمين كثر

وغيره كوى وهما ثنزان

(ش) أسماء الأفعال اسماء تقوم

مقام الأفعال في الدلالة على معناها

وفي عملها وتكون بمعنى الأمر وهو

الكثير فيها كبح بمعنى انكف

وآمين بمعنى استجب وتكون بمعنى

الماضى كشتان بمعنى افرق تقول

شأن زيد وعرو وهما بمعنى

بعد تقول هيما العقيق ويعنى

المضارع كاه بمعنى أوجع ووى

بمعنى اعجب وكلاهما غير مقبس

وقد سبق في الاسماء الملزمة للتداه

أنه يتقاسم استعمال فعال اسم

فعل منبأ على انكسر من كل

فعل ثلاثى فتقول ضربا زيدا أي

اضرب وزلا أي انزل وكأب أي

اكتب ولينذكره المصنف هنا

استغناء ذكره هناك (ص)

والفعل من أسماءه عليها

وهكذا أدونك مع اليكا

كذار ويذله تاصين

ويعلن الخفض مصدرين

(ش) من اسمها الأفعال ما هو في

أصله ظرف وما هو مجرور ويصرف

على حرف لا نحو بك والآن ومن المسموع امامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك أي تنبح  
ومكانك أي اثبت فكون لازما وحكي الكوفون مكانك زيدا أي انتظروهم وقهوه مذكولا لا تستعمل  
الامع الكاف لان امر غير الخطاب قبل وشذبا واسما استعمالا غير حلا غيري أي لا يجره وعلى  
الشي أي لا يجره والي أي لا تنبح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد  
حسنه الخطاب قبله في يوم عشر الشباب الخ قاله فاعل والصوم مفعول على ما سياتي وقال ابن  
عصفور عليه خبر مقدم لا سبع فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقبل عليه أمر للاعطاء بين أي  
الزوم بالصوم أو ردوه عليه وكذا قبل في على الشيء أي الزوم فيه فالله المفعول أول والصوم ثان  
والفاعل مستتر (قوله عليه زيدا) عليك اسم فعل بمعنى الزوم زيدا مفعوله وقد سدى اليه الباء  
كعليك بذات الله من فيكون بمعنى استمسك مثلاً وصرح الرضي بان زيدا لأنه ان زاد كثيرا في مفعول  
اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف فهي ضمير عند الجمهور ولا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل  
بدونه وان اليا والهاء في قولهم على وعليه ضميران اتفاقا وهل هي فاعل باسم الفعل أو مفعوله  
والفاعل مستتر أي الزم نفسك زيدا واليك بمعنى شغ نفسك وكذا الباقي أو مجرور بالجر في  
نحو عليك وبالإضافة في نحو ذنوبك نظر الاصل قبل النقل والفاعل مستتر اقوال أصحابنا فيها  
فأذا قلت عليكم كما يزيد اجاز رفع كل كوكبك لا تستمكن وجره كمد اللعجور وهذا  
يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعل مستتر فيه واليك كفة مستقلة وقوله منقول من جار  
ومجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة بإضافة مفعول لان اسم الفعل لا يعمل بالجر ولا  
يضاف فتدبر (قوله زيدا) أصله ارود زيدا وادى أمهله امها لا فصعروا الاروا وابتعد  
زيادته وهما الله وتو الألف تصغير الترخيم واستعملوه مصدر انما يعن فعله وهو ارود وما يله  
خصه لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما كان دم فعل  
لا مصدر له من لفظه بل من معناه وهو الترك ثم تارة نون نائب عن مفعول المفعول وهو الاصل كزيدا  
زيدا وبها عرو تارة وبها فان اليه كذا الشارح فهم افعاله مصدران نائبان عن فعله ومضافان  
لمفعولهما وقبل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يراد أن فاعل المصدر نائب عن فعله  
يجب استدارته لا محذوف في المون بدليل تمثيلهم ثم نقول ههنا عن المصدرية أي اسم فعل الامر فقالوا  
رويد زيدا وبلغه عرو بالبناء على انفتح مع نصب يدي وعرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكره قول المتن  
نابحين أي مع ثلثهم لأمع تنو بينهما لانها حينئذ مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون زويد  
حالا ونفتا على التأويل بالمشق كسار ورويد أي مري ودين أو سار ورويد أي مري وذا فة ويكون  
بله بمعنى كف خبرا عابده كبله زيدا يرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة من كالديث القدسي  
أعبدن لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما طاعتهم  
عليه أي من غير ويحتمل كافي الشهي انه اعلى أصله مصدر بمعنى الترك ومن تعليلة أي من اجل  
تركهم ما عاقبه ومن المعاصي (قوله وما لما الخ) ما مبتدأ أخبره لها وما صلطنها ونوب صلة ما الثانية  
جرت على غير صاحبها ولم يرد لأن اللبس وعنه متعلق بنوب أي وما استقر للتعلى التي تنوب هي  
عنه كائن لها ومن على بيان لما الأولى حال منها أي ومن ضمير هائي الصلة لا في الخبر ولا تقدم الحال على  
عاملها النظر في ومن بمعنى في متعلقة بنوب والأول أوقع (قوله وأخر ما لى الخ) ما مفعول آخر  
ولن أي أسمه الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعاني بالعمل والجملة صلة ما أي وأخر المعمول  
الذي العمل فيه كائن لهذه (قوله ما ثبت لما تنوب عنه) أي غاليا والافاضة لم يحفظه مفعول مع  
نيابته عن متعد وهو اسحب (قوله بمعنى اكف) فيه ما مرفلا تعقل (قوله ولا يجوز تقديمه) اجاز

نحو عليك زيدا أي الزمها واليك  
أي تنبح وذنوبك زيدا أي خذها ومنها  
ما يستعمل مصدران واسم فعل  
كرويد بله فان الخبر ما بعدهما  
فهما مصدران نحو رويد أي  
ارود زيدا امه الله وهو منصوب  
بفعل مضمر وبله زيدا أي تركه وان  
اتصب ما بعدهما فهما اسما  
فعل نحو رويد زيدا أي أهمل زيدا  
وبله عرو أي تركه (ص)

وما لما تنوب عنه من عمل  
لها وأخر ما لى فمما لعمل  
(ش) أي بنيت لاماء الأفعال من  
العمل ما بنيت لما تنوب عنه من  
الأفعال فان كان ذلك الفعل يرفع  
فقط كان اسم الفعل كذلك كصه  
بمعنى اسكت ومه بمعنى اكف  
وهي تاريد بمعنى بعد زيدا في صه  
ومه ضمير ان مستتران كافي اسكت  
واكف وزيد مرفوع بهيات  
كارتفع بعد وان كان ذلك الفعل  
يرفع وينصب كان اسم الفعل  
كذلك كدرا لزيد أي أدركه  
وضراب عرو أي اضربه في دراك  
وضراب ضمير ان مستتران وزيدا  
وعرو منصوبان بهما وأشار بقوله  
وأخر ما لى في العمل إلى ان  
مفعول اسم الفعل يجب تأخيره  
عنه فتقول دراك زيدا ولا يجوز  
تقديمه عليه فلا تقول زيدا دراك

الكوفيون غسكوا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها الماشح دلوي دونك \* اني رأيت الناس يقصدونك

وأجيب بان كتاب مصدري منصوب بفعل محذوف مؤخر كمنظرون حرمت عليكم المبتدأ أي كتب ذلك الله عليكم كتابا محذوف الفعل واضيف المصدر إلى فاعله كمنفعة الله ودل على ذلك المحذوف ان التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر والفعل المحذوف لاسم فعل واماد دلوي مبتدأ لامفعول خبره جله اسم الفعل وظاعله حذف رابطه أي دونك والجمله خبرية مقصود بها الطلب والماضع هو الذي ينزل الستر عند قله ما مالم يزل منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) بخلافه أيضا فإنه لا يعمل محذوف فاعلي الاضمر وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف ونحو ح عليه الآية والبيت المتقدم وفي انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتام (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كما في المختار لها أي لبعضها وتنوينها وعدمه سماه كاشره كلام المصنف والحاصل ان ما جمع غير ممنون فقط كزلا وأمين وهيبات وأوفه ولازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما جمع منوا فقط كواها ووبها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما جمع بهما كما ناله الشارح فيعرف ويذكر (قوله وفي حيل) أي بالناصب على الفتح حيل أي بالتنوين ويسدل في الوقت الفاء وقد ثبتت في الوصل وهي من كمين حتى يعني أقبل وهل التي للبحث والجملة لا الاستفهامية ففعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثر اه فارضى ويكون معنى احضر فينبغي بنفسه كحبل اثر يدوم معنى أقبل فينبغي على كحبل على الخير ومعنى جعل فينبغي بالناصب واذا ذكر الصالحون فيها بعمر وقد تفرد على عن هل فتكون معنى أقبل أو أنت كما في التمامي سمي (قوله فثاؤن من الخ) قال الرضى ليس المراد بتكسر اسم الفعل وتعرينه تنكير الفعل الذي هو بعناه وتعرينه لان الفعل لا يعرف ولا يشكر بل ذلك راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فقصه منوا بمعنى اسكت سكوت تاما أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا عين فيه وصلة ثاؤن بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوني وقد يؤخذ منه انهم من قبيل المعرفة بالعهدي وهو الظاهر ثم هذا الكلام ينشئ على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للمصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما لاولى وقوله صوتاى اسم صوت (قوله في الاكتفاء) أي عدم احتياجها في افاة المراد الى شئ آخر كان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة من كأمع فاعله المستتر واسم الصوت مقدر لاضحية فيه واحترز بذلك من نحو باطيات القاع يادارية مما حوط به غير العاقل ولم يكتف به في افاة المراد ان حرف النداء لا يندو حده بل لا بد ان يندى بعده ما فصبنا ابتداء (قوله لجر الخ) أي عن البطء وقوله للبعث أي نزع كذلك وهما وزن الا كافي الجمع وقيل ثاؤن وعس بهملا متفصح الاولين بمعنى على السكون (قوله كقب) بفتح القاف وسكون الواو حقيقة حكاية صوت السيف على الذرقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل انه أراد نوعي الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الافعال اول الكتاب (قوله في التباينة عن الفعل الخ) أي كونها عاملة غير معمولة (قوله اشبهها بأسماء الافعال) أي فهي مشبهة بالحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لان مكان الشبه مباشرة فالارجح ان سماها اسمها بالحرف في المعلة في انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابداء وحرف التنقيص فلا محل لها من الاعراب والله اعلم

\* (نونا التوكيد) \*

وهذا بخلاف الفعل ان يجوز زيدا أدرك (ص)

واحكم بشكر الذي ثون

منها وتعرف سواهم (ش) الدليل على أن ما سمي بأسماء الافعال اسما لحاق التنوين لها فتقول في صهه وفي حيل حيل فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير فثاؤن منها كان تنكرة وما لم ثون كان معرفة (ص)

وماله حوطب مالا بعقل

من مشبه اسم الفعل صوتا بعقل كذا الذي أجدى حكاية كتب

والزم بنا النوعين فهو قد وجب

(ش) أسماء الاصوات الفاظ

استعملت كلها الافعال في

الاكتفاء بها دالة على خطاب

ملا بعقل او على حكاية صوت من

الاصوات فالاول كقولك هلا زجر

الجلس وبعس للجلس والساني

كتب لوقوع السيف وعاق للفرار

واشار بقوله والزم بنا النوعين الى

ان أسماء الافعال واسماء الاصوات

كاهما مبنية وقد سبق في باب المعرب

والبنى ان أسماء الافعال مبنية

لشبهها بالحرف في التباينة عن الفعل

وعدم التاثر حيث قال

وكسابة عن الفعل بلا \* تأثر

وأما أسماء الاصوات فهي مبنية

لشبهها بأسماء الافعال (ص)

\* (نونا التوكيد) \*

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله ثونين) أى بكل منهما على انفرادهما أصلا عند البصريين لاختلاف بعض أحكامهما كاختصاص الحقيقة بقلب الفاعل وحذفها للساكنين والشبهة لوقوعهما بعد الالف كاسماتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصلية فهذه ان القصور حقيقة المكسورة تألها أحكام تخصها وعند الكوفيين الحقيقة فرع التقيلة لاختصارها منها وقيل بالعكس لنباطة الحقيقة فهي أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقله أشد على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالباً ولذلك قالت زليخا ليسجن وليكونا الخ لانها كانت أحرص على مجئته فى يتم التواكل وقت من كونه صاعرا (قوله يؤكدها) أى جوازاً أو وجوباً على ماسيين (قوله يفعل) أى فعل الامر ولو دعاهماى صيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل ويخرج بهما الماضى ولو انظرا فقط فلا يؤكدها أصلاً لانهما يخصان الفعل للاستقبال المتأني للماضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رجعت متبياً \* لولك لم يرك للصبا به جاشحا

وقوله \* افا تلى احضر والشهود اه فضرورة شاذة لا يجوز ان تكلم الكن سمل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وأطلب حال من الضعيف آتيا وانتراد الطلب الحقيقي كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقولك للعاطس رجلاً الله فلا يؤكده (قوله أو شرطاً) عطف على أطلب والتاليفته وأما البكره فعول تالياً أى أو آتيا فعل شرط تالياً أما أو أن شرطاً يعنى إذا شرطاً مع قول تالياً وأما بدل منه (قوله أو متبياً) عطف على شرطاً وهو حال أيضاً من ضمير آتيا ومستمقبلاً أما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفاً على مثبتاً بواب محذوفه وفى قسم متعلق بآتيا (قوله وبدلاً) أى النافية ولم يشدها بذلك لما علم من اطرافه بعد الطلب الذى من جملة لا الناهية (قوله وغير) بالجر عطف على (قوله فعل الامر) أى بالصيغة تكوون أما باللام فاللام قد داخل فى ما بعده (قوله وأفعل المضارع) أعلم ان له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو متبياً الخ الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً أما تالياً الثالثة كثرة وهى قوله آتيا أطلب الرابعة قلته وهى قوله وفعل بعدما الخ وفى هذه امر تبتان قليل وهو توكيده بعدما الزائدة وألا النافية وأقل وذلك بعد لم وبعد شرط غيراً كما كذا فى التوضيح وبقي سادسة وهى امتناع توكيده وذلك فى جواب قسم بواب ومنه فى أحوال أو مقصود من لامة كما سأتى (قوله وهل تضرب بن زيدا) أى الاستفهام بجميع ادواته اسمية كانت أو حرفية ونشله التخصيص والعرض والتنى كهل لا تضرب بن زيدا والانتزاع عندنا وليست تقيمين معناه فكل ذلك داخل فى الطلب وبقي من أقسامه التى لم يجرئ لها الشارح الدعاء والترجى والاول داخل فى الامر والنهى والثانى لم يرد بن ذكره (قوله شرطاً بعدما الخ) مذهب سيبويه ان التوكيد حينئذ قريب من الواجب ولم ينفع فى التزويل غيره لان الموقد كندجاً تشبه القسم المؤكداً للام وأوجبه المبرد والزجاج وجعلوا دعاه على الضرورة (قوله مستقبلاً) أى غير مقصود من لامة وحذفه يجب التوكيد باللام والنون معاً عند البصريين وخالفوه من أحدهما شاذ أو ضرورة وفان خلاصتهما معاً نحو والله أقوم قدر قبله حرف النفي وكان المعنى نفي على القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله اصوم بحسبة بالصوم وعند غيرهم يحذف النفي ويحذف بعده لابتداء الأيمان على العرف وإجازة الكوفيين الاكتفاء بحسبة جادها وقد ورد فى الشعر وحكى سيبويه والله لا ضرب به (قوله يؤكدها بالنون) أى ولا باللام أيضاً لامتناعها فى المتنى وأما قوله

تاتله لا يحمدن المرء مجتنباً \* فعل الكرام ولو لفاق الورى حسباً

للفعل وكيد ثونينهما

كنونى اذهبن واقتدنهما

(ش) أى يلحق الفعل للتوكيد

فوان احدهما ثقيلة كاذهبن

والاخرى خفيفة كأقتدنهما

وقد اجتمع فى قوله تعالى ليسجن

وليك ونامن الصاغرين (ص)

يؤكد ان افعول ويفعل آتيا

ذا طلب أو شرطاً أما تالياً

أو متبياً فى قسم مستقبلاً

وقل بعدما ولم وبدلاً

وغيراً ما من طوالب الجزا

وأخر المؤكد كدافع كبرزا

(ش) أى تحقق فوان التوكيد فعل

الامر نحو اضربن زيدا والفعل

المضارع المستقبل الدال على طلب

نحو اضربن زيدا ولا تضربن زيدا

وهل تضربن زيدا والواقع شرطاً

بعد ان المؤكدة بما نحووا اما تضربن

زيدا اضربه ومنه قوله تعالى فاما

تقتنهم فى الحرب فتضربهم من

خلفهم أو الواقم جواب قسم مثبتاً

مستقبلاً نحو والله تضربن زيدا

فان لم يكن مثبتاً يؤكدها بالنون نحو

والله لا تفعل كذا



فشاذا ضرورية ومن الجواب المتني غير المؤكد بالله تقوى ذكر يوسف اى لا تقوى قوله وكذا ان كان حالاً اى لا يؤيد بالتون فقط لاقتضاها الاستقبال فيستافيان ومنه قراءة ابن كثير لا تقسم يوم القياسة وقوله

هنا لا بعض كل امرئ \* يخرف قولاً ولا يفعله  
فأمرؤ كذا بالتون لان البعض والاقسام اى الخافم وجودان حال التكلم لا مستقبلاً وكذا تنفع النون في الفعل المقفول من لام القسم نحو لاى الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله) وقول دخول النون الخ) تبع المصنف فى التسوية بين المذكورات فى القسمة وليس كذلك تنصريح المصنف فى غير هذا الكتاب بكثيره بعدما بل ظاهر كلامه اطراده نعم وقيل ليس بالنسبة لأمم ومنه عن التوضيح ان مثلاً الأول أو ما بعد لم وبعدم شرط غير ما فنادى سواه كذا لشرط أو الجزء (قوله بعدما الزائدة) مثل الواقعة بعد رب حكى سيده به وبما يقولون ذلك ومنه قوله  
وعما أوفيت فى علم \* ترغن نوبى شغالات

وأما التسميسل انه لا يختص بالضرورة ولكن صرح فى شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ماأرئت) تقول لى يحكى عنك امرأ أنت تصبره (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه قوله كدم الحفشة المنقلبة ألفاً وانما صرحت بصلها لعلها لا تفسد فى النون وقبل لى فى النون العقب اى الكوز علت عليه رغبة بدليل ما قبله من الايات (قوله لا تصين الخ) الجملة صفة لنتمة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال فى شرح الكافية وانما كذا لان لا النافية كالتأنيدي فى الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الحارة الدنيا لم تخلفها \* ولا الضيف فاع ان ما تخجول  
الان نو كيد تصين احسن لاتصاله بلافها واشبه ما بنى من تخلفها وظاهر ذلك اطراده مطلقاً لكن نص غيره على انه بعد المفصلة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً واولا اى على النون ففهم من جعل الجملة مسندة للنون انما المعلن والاصل لاتعرضوا لظلم قصصكم الفتنة خاصة بقول النون عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سبها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير مخاطبين تنبيه على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة اصابة المتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النون المذكور اى فتنة مولا فى شأنه ان تصين الخ اى لا تجع لونها تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيسوجه النون اليها لا تحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصين لكونه خطاباً لماؤث وهو الفتنة الان أو بالافتتان أو بالاعذاب مثلاً فالاصابة حينئذ عامة (قوله من يفتقن) بالتصميم بما للمفعول أو بالقومية للفاعل يقال فتقنه من باب فقه أى وجدته والاب الراجح (قوله يبنى على النون) أى امرأ كن او مضارعاً مجعلاً ومعتلاً كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وفى لتر كدم معها كخمسة عشر وحل لخصاص من السكونين فى الامر والمضارع المجزوم وحل الباقي علم ما كانت فتنة الخفة ومنه بذلك أول الكتاب (قوله واشكلك الخ) اعلم ان المصنف ذكر اصلين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانس منه وهو المراد بقوله واشكلك الخ الثانى ان ذلك الضمير يحذف ان كان يا أو واو هو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه ان يكون آخر الفعل ألفاً كفتى فتعذف هي ويبنى واو الضمير أو ياؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من رافع هاتين الخ فاقاده الموضح (قوله لى) بفتح اللام مختلف لى صفة لمضمر أو بكسر هاء مصدر زعت به (قوله ألف) ليس فيه مع الالف الاولى

وكذا ان كان حالاً نحو والله يقول زيدا الآن وقول دخول النون فى الفعل المضارع الواقع بعدما الزائدة التى لا تصح ان نحو بعين ماأرئت ههنا والواقع بعد لم كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيئاً على كرسية معهما والواقع بعد لا النافية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا انكم خاصة والواقع بعد غير اما من ادوات الشرط كقوله من يفتقن منهم فليس يايب أبدأ وتقول بنى قتيبة شافى وأشار المصنف بقوله وآخر المؤكد افتح الى ان الفعل المؤكد بالتون يبنى على الفتح ان لم تله الف الضمير أو ياؤه أو واو نحو اضرب زيد واقتل عمر (اص) واشكلك قبل مضمر لى بما جانس من تحرك قد علما والمضمر احذفه الالف وان يكن فى آخر الفعل ألف

فاجعله منه رافعا غير اليا \* والواو ياء كمنه من سمي واخذته من رافع هاتين وقي \* واووا ياء شكل بخانن قفي  
 نحو اخشين ياء حذفت بالكسرويا \* قوم اخشون واضمهم وقس مسويا ش الفعل (٩٥) المؤ كدبا لتون ان اتصل به الف اثنين

او او واجمع او ياء مخاطبة حركة  
 ما قبل الالف بالفتح وما قبل الواو  
 بالضم وما قبل اليا بالكسر ويحذف  
 الضمة من كان واو او ياء يتي  
 ان كان الفاقه تقول يازيد ان هل  
 تضر بان ويا زيدون هل تضر بن  
 ويا عنده هل تضر بن والاصل هل  
 تضر بان وهل تضر بن وهل  
 تضر بن خذفت النون لتوالي  
 الالف مثال خذفت الواو والياء  
 لاتقاء الساكنين فصار هل تضر بن  
 وهل تضر بن ولم تحذف الالف لثقلها  
 فصار هل تضر بان وبقيت الضمة  
 دالة على الواو والكسرة دالة على  
 الياء هذا كما اذا كان الفعل  
 صحيحا فان كان معطلا فاما ان يكون  
 آخره ألفا واو او ياء فان كان  
 آخره واو او ياء حذفت لاجل واو  
 الضمير أو ياء وهن ما بقي قبل واو  
 الضمير وكسر ما بقي قبله الضمير  
 فتقول يازيدون هل تغزون وهل  
 ترمون ويا عنده هل تغزون وهل  
 ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد  
 فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف  
 نون الرفع وواو الضمير ويا وهن فتقول  
 يازيدون هل تغزون وهل ترمين  
 ويا عنده هل تغزون وهل ترمين هذا  
 اذا أسند الى الواو والياء فان أسند  
 الى الالف لم يحذف آخره وبقيت  
 الالف وشكل ما قبلها بمجرى  
 بخانن الالف وهى الفتح فتقول  
 هل تغزون وهل ترمين وان كان  
 آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير

ابطال لا خلافة ما نعر بشاوتكنا (قوله فاجعله الخ) متعوله الاول الهاء والثاني قوله ياء  
 اجل الالف التى فى آخر الفعل ياء حال كون تلك الالف من الفعل حال كونه رافعا غير اليا وغير  
 الواو بان رفع ألف اثنين أو ضمير مستتر أو نون نسوة أو اسم ماضاها كما سأتى (قوله واحذفه)  
 أى الالف الذى فى آخر الفعل من رافع هاتين أى الواو والياء (قوله خذفت النون) أى نون الرفع  
 لتوالى الامثال أى الزوائد فلا يرد النسوة تحذف وهذا التوالى فى التمسكة وحلت عليها الحقيقة  
 حذرت الدباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لاتقاء الساكنين) ولم يفتقر كافى دابة لانه هنا ليس  
 على حده اضطره كون الاول حرفين والثانى مدغمين وهما من كلمة واحدة كالشال والنون هما  
 كلمة متصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل احتجائى وعلة الحذف حيث سئلت  
 استنقال الكلمة واستنطالها لوقى الضمير وانما لم تحذف الالف مع ثبوت العلتين فتمت الحذف وتلا  
 يلتبس بشعل المفرد ولا يزول اللبس بكسر النون فى فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسرة وقوعها  
 بعد الالف كما سأتى فلو حذفت لم تكسر النون ولم تحذف الالف مع نون النسوة فى اضمرين  
 لتفصل بين الامثال فاداه الصمان وقوله بدليل احتجائى مقتضاه ان الساكنين فمه وهما  
 الواو ونون الرفع المدغم في نون الوقاية من كلمتين مع ان كلامهما جزء من الفعل المسند للواو  
 ان لا قوام لهما بينهما فقامت كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فقامت منفصلة طارئة على ذلك  
 الفعل كالاختصاص ثم ان شينا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف فى نحو تضر بن لكون لاتقاء  
 على غير حده فعدم الحذف فى تحجائى ظاهر لانه على حده ما سار على عدم الاشتراط والاتقاء  
 فى الجميع على حده فالحذف فى تضر بن للثقل والطول كما ذكره قال عليه لم يحذف فى تحجائى  
 لثقله وليس فيه داع لعدم الحذف كما فى تضر بان اللهم لان يقال للثقل مع نون التوكيد أشد منه  
 مع نون الوقاية فليست أم (قوله هل تغزون) أى تخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده وأصله  
 تغزون وترميون وتغزون وترمين يضم الزاى وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الاولين  
 وكسرتهما من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياؤه لساكنين فصارت تغزون الخ (قوله)  
 فتحذف نون الرفع) أى اتوالى الامثال وواو الضمير وياؤه لاتقاء الساكنين فصار تغزون الخ  
 او للتخفيف أى تبقى لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة الجانبة للضمير المحذوف على ما قبلها  
 فان قلت كيف قول الشارح فعلت به ما فعلت بالصحيح ان الصحيح لا تحذف لانه قلت المراتبه  
 مثله فى التغيير لاجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسها أو ما حذف  
 لانه ما سبق على التوكيد عند اتیان الضمير لاجل (قوله هل تغزون وهل ترمين) يضم الزاى والميم  
 فى هذين وكسره فاما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المنرد  
 ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزون وترمين بالنسوة بالسكون كالصحيح  
 سواء من كل وجه (قوله كالالف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كسعينان  
 بالنسوة وهل يسعين زيد فقلب الالف ياء فى الجميع لكونها لا تقبل الحركة (قوله اخشون  
 واخشين) فعلا آخر مؤكدا نون الحقيقة لخفيفة منبسطة على حذف النون والواو والياء فاعل  
 وأصلهما قبل التأكيدهما اخشيو واخشي قبلت لام الفعل ألفا لثقلها وانفصاح ما قبلها ثم حذفت

الواو والياء كالف والضمير المستتر انقلب الالف التى فى آخر الفعل ياء وفجئت نحو اسمعيان وهل تسعيان ويا زيدون ورفع واو  
 أو ياء حذفت الالف وبقيت الفتحة التى كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون اخشون ويا عنده اخشين هذا الحذف  
 نون التوكيد وان لم تلحقه لم تغمض الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما

فَقَوْلُ يَازِيدُونَ هَلْ تَخْشَوْنَ وَيَا هَذِهِ لِمُتَحَسِّينَ وَيَازِيدُونَ اخْشَوْا وَيَا هَذِهِ اخْشَى (ص)  
وَلَمْ تَقَعْ خُفْيَةً بَعْدَ الْآلِفِ (٩٦) لَكِنْ شِدِيدَةً وَكَسْرَهَا الْآفَ (ش) لِأَنَّهُ قَوْلُ التَّوَكُّدِ الْخُفْيَةُ بَعْدَ الْآلِفِ فَلَا تَقُولُ أَطْرِبَانِ

فَقَوْلُ أَضْرِبْ يَنْبُوتَ مُشَدَّدَةٌ  
مَكْسُورَةٌ وَخَلَا لِقَاؤُنِي فَأَنَّهُ أَجَازُ  
وَقَوْعُ الذَّنُونِ الْخَفِيفَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ  
وَيَجِبُ عَلَيْهِ كَسْرُهَا (ص)  
وَالنَّازِقُ قَلْبُهَا مَوْكِدًا

فعلنا إلى نون الأناث اسندنا  
(ش) إذا أكدنا الفعل المسند إلى  
نون الأناث بنون التثنية كمد وجب  
التي يوصل بين نون الأناث ونون  
التثنية يدانف كراهية توالي  
الأمثال فمقول اشترى نون  
شددة مكسورة قبلها ألف  
(ص)

واحدف خفيه لسا كن ردف  
وبعد غير فقه اذ انقف  
واردد اذا احدفتم في الوقف ما  
من أجلهم في الوصل كان عدما  
وأدلتهم بعد فقه آلتنا

وولما كان قول قيقن قفا  
(ش) اذاولى القعل امؤ كيدالون  
الخفيفة سا كن وجب حذف  
الون للاقا السا كنن ققتول  
اضرب الرجل بفتح الباء الاحل  
اضربن خففون التو كيد  
الاقا السا كن وهو لام التعريف  
ومنه قوله  
لاهن القعر علكان

تر كع يوما والذهب قد رفعه  
وكذلك تحذف نون التوكيد  
الخفيفة في الوقف اذا وقعت بعد  
غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة  
وترد من هذا ما كان حذف لاحدا

بالتون في الوقف النفاة قول في

للساكنين فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمة فلا جاز  
ان يحذف هو ولعدم ما يدل عليه ولا النون لقوات المقصود منها آخر الضمة عما تناسه (قوله هل  
تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشون فعلة به ماخر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيها  
تفريقه بكل من النونين فهذا التثنية وتز في الحقيقة بقوله وا حذف الخ وحقيقة ما حال من فاعل  
تقع العائد للنون المعلومة من السياق اوهى الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن ايا كان (قوله بعد  
الالف) اى اها كانت بان اسند اليها الفعل واسر فان اسند للظاهر على لغة كلونى الراءث  
كضمير الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضربان) أى  
ولو كان بعدها ما تدغم فيه فلا يجوز اضر بان نعمان كأض عليه سيموه (قوله لمكسورة) أى  
استهها بنون المثني في زيادتها آخر ابعدا ألف ويشلا اضر بنان الآتى ويجرى فيه خلاف يونس  
(قوله فى الوقت) تنازعه اردو وحذفوا وما تمعول اردو وكان عدم ما صلته ما ومن اجلها متعلق بعدم  
(قوله وأبدلتها الخ) مقابل قوله وبعد غير حقيقة الخ (قوله لاتمين) أصله قبل التوكيد لاتمين يحذف  
الياء وهى عين الفعل لانتقامها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما كدقت اللام مررت  
العين نزوال الالتقاء فالجازم سابت النون ليكون دخولها قاسما لكون الفعل حينئذ فليساو حينئذ  
فظهر انه معرب بقدر الاستقامة الجازم مقتضاة قبل النون وليس هو كالفاعل الجزم ومع فون  
الاناث لسمه قاعل الجازم فهو مبنى معهما فى محل جزم لامعرب قاله السيد البليدى لكن مرعى  
باب الاعراب وسأق فى اعراب الفعل انه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون فى محل نصب أو حزم  
مع كل من النونين فتدبر وقوله على لغة فى علل والمراد بالصبغ ان الحظاظ الرنة والبيت من  
الفسح لكن دخل فى مسقطين أول جزء منه الخين فصار رنة على مر كب من وتدين قد دخله  
الظرم بالز او هو حذف أول الودت فصار فاعله وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل السجبل وأقص القربان قطعته  
وأرض من الدهر ما نالته \* من قرعينا لعيشة فقرا  
قد يجمع المال غير أسكه \* ونأكل المال غير من جمعه

(قوله وكذلك تصدق الخ) أى فلها سبعان فقط الساكن والوقف ونحو حذفها بدوئها كقوله  
اضرب عنك الهموم طارحها \* ضربه بالسيف قونس الفرس

وما قبل قبل اليوم خالف نذرا \* بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح الجافخ  
(قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لانها ما تدخل لثنا كيدتم  
تخذف بالاداءيل عليها اهـ ورويه انه ليس المراد انها تدخل وقتا ثم تخذف بل انه اذا ورد فعل  
مؤكده ما وصل وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لاجلها صان (قوله وتداخل) أي  
وجوب الزوال عنه الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم  
زواله مع زوال العلة فيه أيضا لان المحذوف منه جزء ككلمة بخلاف ما هنا فانها كلمة تامة والاعتناء  
بها أشد والله أعلم

**\* (مالا تصرف) \***

فون التوكيد فتقول في اضر بن نازيدون اذا وقعت على الفعل اضر بواو اضر بن يا هند اضر بن  
تذكر  
تختلف فون التوكيد الخمسة للوقف وترد الواو الى حذف لاجل فون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت فون التوكيد الخفيفة بعد فحقة  
بدلت الون في الوقف الفا فتقول في اضر بن باز يا ضرا با (ص) \* (مالا تصرف) \*

**\* (مالاً بنصرف) \***

الصرف تنوين آتى معنا

معنى به يكون الاسم أمكا  
(ش) الاسم أن شبه الحرف سمي  
معناه وغيره يمكن وإن لم يشبه  
الحرف سمي معربا وممكن أن  
المعرب على قسمين أحدهما  
ما أشبه الفعل ويسمى غير  
متصرف وممكن أن يكون  
وإنشائي ما لم يشبه الفعل ويسمى  
متصرفا وممكن أن يكون وعلاوة  
المتصرف أن يجزى بالكسرة مع  
الالف واللام والاضافة وبه  
وإن يدخله الصرف وهو التنوين  
الذي لغو مقابلة أو تعويض  
الدال على معنى يستحق به الاسم  
أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو  
عدم شبه الفعل نحو مريت بغلام  
وغلام يزود الغلام واحترز بقوله  
لغيره مقابلة من تنوين آخرعات  
ونحو قوله تنوين جمع المؤنث السالم  
وهو يصحب غير المتصرف كالآخرعات  
وهنداء علم امرأة وقد سبق  
الكلام في تسمية تنوين المقابلة  
واحترز بقوله أو تعويض من  
تنوين جوار وغواش ونحوه أفاده  
عوض عن الساء والتقدير جوارى  
وغواشى وهو يصحب غير المتصرف  
كهذين المثالين وأما غير المتصرف  
فلا يدخل عليه هذا التنوين  
ويجوز بالفتحة أن لم يصف أولم  
تدخل عليه نحو مريت بأحمد  
فإن أضيف أو دخلت عليه أل جز  
بالكسرة نحو مريت بأحمدكم  
والاجتماع يمنع الاسم من الصرف  
إذا وجد فيه علان

ذكره عقب النون لأن له تعلقا بالفعل يشبهه كما انتم اعلمت به (قوله الصرف تنوين)  
أى فقط كما هو مذنب المحققين وأما الجواز بالكسرة فليس من معنى الصرف بل تابع له وجودا  
وعدمنا شيهما فى الاختصاص بالاسم للمتصرف والمتصرف من الصرف وهو الصوت لأن  
التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكأن الاسم يرجع عن شبه الفعل (قوله  
معنى) ليعمل مبينا وجهه به يكون الحصة بمعنى (قوله أمكن) أى زائد التمكن فى باب الاسمية  
فهو فعل تفضيل من ممكن بالضم مكالة إذا بلغ الغاية فى التمكن لامن تمكن لأن شأه من غير  
الثلاثى المجرد شاذ (قوله وممكن أن يكون) وعكسه متذرو به تتم القسمة العقلية رباعية (قوله  
وبه ومنها) هذا محتمل الافتراق بينه وبين غير المتصرف وما قبله مستترك (قوله لغيره مقابلة الخ)  
لأنه قصر كاشتقوى على قوله الدال على معنى الخطر به المقابلة والتعويض كما يخرج  
به التذكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمفاتيح والكلام فى المعربات اذكر من الثلاثة لم يدل  
على ذلك المعنى بل انقصه بغير المجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم  
شبهه الفعل) أى والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن فى باب الاسمية ولا يحتج القائل  
فى عبارة الشارح دوركا وهما فى عبارة من قال بان لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فينبى  
من الصرف وبيانه انه يصير حاصل التعريف بالصرف هو التنوين الدال على كون الاسم محققا  
أى غير مبنى ولا يخرج من الصرف فأخذ المصنف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دوركا توقف  
المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيستوقف على نفسه وجوابه ان المعبر فى التعريف  
عدم مشابهة الفعل وذلك يمكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وما قوله فينبى من الصرف  
فليس جزأ من التعريف بل بيان لمرتب على التشبه ولحدوث منه كما فعل الشارح  
ماضى أفاده سم (قوله وهو يصحب غير المتصرف) أى جمع المؤنث وهو ما سمي به أى كما يصحب  
المتصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسلمات وهنداء وما قبل ان كلام الشارح صريح  
فى ان سلمات غير متصرف فهو ظاهر لانه لا يغير المتصرف بقوله علم امرأة فأفاد ان الباقي على  
جمعيته متصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لأن مفهومه ما  
ما خلا عن التنوين الدال على الامكنية غير متصرف فيشبه هذا فان قلت كيف يكون متصرفا  
مع ان لم يقم به الصرف وهو التنوين المذكور أعجب باحتمال أن الصرف حالة قائمة بالاسم هى  
امكنيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامة لا يجب ان يكسرها فاسلمات باق  
على أصله ان الامكنية يمكن لم يدل تنوينه على ذلك عند الجهور بدليل ثبوته مع العلانية عند  
التسمية بل قد يجرى بمقابلة النون فى جمع المذكر المالى فى الدلالة على تمام الاسم وعدم  
اضافته الى المقابلة مع الصرف كما قبل قد يبر (قوله كهذين المثالين) وقد يصحب المتصرف ككل  
وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجزى بالفتحة) الامسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز  
اعرابه كاصول ولا يدعى كلاما متقدما كرم ذلك (قوله بأحمدكم) الاولى بأفضلتكم وبالأفضل لأن  
العلم لا يضاف ولا يدخله ال حتى يشكره يكون متصرفا قبله الزوال إحدى العلتين وعرفى باب  
الاعراب من يبدل هذا المحل (قوله علان) أى عرفتان لفظة ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لأن  
الفعل متصرف عن الاسم فى اللفظ لاشتماله منه وفى المعنى لاحتياجه فى إيجاد معناه الى الفاعل  
وهو لا يكون الاسم اقترافا على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فإذا افرع بعض  
الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فعلى حكمه وهو المتصرف من الصرف بتحقيقا لثقله يشبه  
الفعل الثقيل يخرج ما ليس فيه فرعيا أصلا كرجل وقوس لانه مفرد جامد تنكيره كرم ما فيه

فرعية واحدة كن بدفيسه العلمية علة معنوية فرع التكبير وامرأة فيها التأنث فرع التذكير  
ومرجعه اللفظ وكذا ما فيه فرعين في اللفظ فقط كاحمال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير  
فرع التكبير أو في المعنى فقط كالأض وطامث فيهما الوصفة فرع الجود وزوم التأنث فرع  
عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريم فان فيه تغيير هيئة اللفظ  
ومعنى التخمير وهو افرعان عن عدمهما وكل منهما ناشئ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم  
شبه الفعل فيما هو بخلاف نحو أجد كجاسمين (قوله عال تسع) ليس فيه معنى سوى العلمية  
والوصفية وباقها النظم حتى التأنث المعنوي لظهوره في اللفظ شأنث الضمير والفعل مثلا (قوله  
عدل) أي تحققي أو قد تدري وتأنث أي انطى أو معنوي ومعرفة أي علمية ثم تركيب أي مزج  
(قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها وجهه من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة لعله  
من الاول (قوله تريب) أي لم يسن فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية أو الوصفية وقد جمعها به ضم  
على هذا الوجه بقوله

لمتسمى الجوع منع والافس \* عطف مع العجة تركيب ألف  
تأنث الحاق وعرف أو وصف \* مع وزن عدل وزائدة تني

(قوله أحدهم ألف التأنث) انما استقلت ما منع لان في المؤنث فرع اللفظ بزيادة و فرعية  
المعنى بزيومها بخلاف التاء لانهم بل في تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتساوي) انما استقل  
بالمعنى لان فيه فرعية المعنى بدلالة المعنى على الجملة و فرعية اللفظ بخرجه عن صيغة الاحاد العريضة  
لفظا ان ليس فيهما وازنه وحكا لانه لا يصغر على انطقه كلفرد ولا يجمع مرة أخرى تكسيرا ولذا  
يسمى مشتملي الجمع لانهماء الجوع اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كناعم وأكل  
يجمعان على ناعم وأكل ويصغران على لفظهما كناعما وأكل ويوزنان المفرد كصالح  
وتنضب (١) نعلم ان افعالا و افعالا يخرجان عن صيغة الاحاد كهذا الجمع خلافا لال الحاجب (قوله  
كيف ما وقع) كيفه اسم شرط على مذهب الكوفيين و وقع فعل الشرط وجوابه محذوف لعله  
من منع أي كيفه ما وقع الذي حوى الالف منع الالف صرفه أي علم كان أو لا كما مثله الشارح  
منه دكا كذا كرا وجمعا بخرجي واصدقاء اسمها كهنه أو صفة كحبي وجرا هذا ما يقتضيه صنيع  
الشارح كالأشعوى واما جعل فاعل وقع ضمير الالف كما في المعرب فبرد علمه ان التعميم فيه علم

من قوله مطلقا (قوله أي سواء كانت الخ) تفسيره لا تطلق وقوله علما تفسيره لكسمة ما وقع (قوله  
أو معدودة) اطلاق المذموم الجوارح والافهى الهمزة الأخيرة فقط وأصلها ألف لينة فاصل  
جرا مجزأ بالاقصر فلما قصروا المذموم وأقبلوا النافقة قلت الأخيرة همزة (قوله وزائد افعالن)  
امام مبتدأ حذف خبره أي كذلك أو عطف على الضمير منع للفعل بالمفعول أي الالف منع  
الصرف هو وزائد الخو فعلان مجزور بالفتحة العلمية على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غيرا  
في الاعصام على الجاهل انه لا يوجد في الصفة فعلان بالكسر مطلقا ولا باضم الأومدية فعلة  
بالهاء كخضمان وخضمانه وليس الكلام فيه لا يصغر في اما الاسم فعلى الأوزان الثلاثة (قوله  
في وصف) حال من زائد أو علة (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي العمنة وشرحا شرط آخر وهو  
اصالة الوصفية لخرج مرتب برجل صفوان قلبه أي فاس فلا يمنع لعروض وصفية لان أصله  
اسم للعبر الصادق الياس ويمكن ان قوله الاتي والغين عارض الوصفة أي من فعلان وتأفعل  
وتعديلا رابع لا يخصص الثاني لان المثال لا يخصص (قوله لاصفة) هي العلة المعنوية فرع عن  
الجود لاحتمالها الى موصوف تسبب اليه بخلاف الجاهل والانتظية هي زيادة الالف وانتون

من عل تسع أو واحدة منها تقوم  
مقام علتين والعل التسع مجعها  
قوله

عدل ووصف وتأنث ومعرفة  
وبجمة ثم جمع ثم تركيب  
والنون زائدة من قبلها ألف  
وزن قول وهذا القول تقريب  
وما يقوم مقام علتين منها التان

احدهما ألف التانث مصورة  
كانت كعبي أو معدودة كعمر أو الثاني  
الجمع المتساوي كساجد ومصابيح  
وسبأ الكلام عليها مفصلا (ص)  
فألف التانث طاقا منع

صرف الذي حواه كفو ما وقع  
(ش) قد سبق ان ألف التانث  
تقوم مقام علتين وهو المراد هنا  
في منع ما فيه ألف التانث من  
الصرف مطلقا أي سواء كانت  
الالف مقصورة كعبي أو معدودة  
كعمر لعلمنا كان ما هي كزكريا ثم  
غير على كمثل (ص)

وزائد افعالن في وصف سلم  
من أن يرى بناء التانث شتم  
(ش) أي يمنع الاسم من الصرف  
للصفة وزيادة الالف والنون

١ (قوله وتنضب) بقومية فتون  
فصاد مجع مضمومة فوحدة شجر  
تعديل منه السهام اه مؤلف

المؤثر عتين لا تلقى جراء في انهما في بناء يخص المذكور ولا تلحقهما التاء كان ألقى جراء في بناء يخص  
المؤثر ولا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانه كالإيهال جراء وانما لم يكتب بالصفة وحدها مع ان  
فيها فرعية لا تلتزم أيضا باشقة هامن المصدر ضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على  
الاجرة والتذكير ولم يتجزعها الاشتقاق الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح  
لذلك اجمالا كرجل عدل فكانت كالمقدودة ولذا صرف نحو وعالم وشرف قوله بشرط ان لا يكون  
الحج أي بان يكون مؤثبه فعلى بالفتح والقصر كالمثل أولا مؤثبه أصلا كعيان لكبير الجسم  
ورجن والا أول غير مصروف انما قالوا الثاني على الصحيح لان المؤثر ضمه مؤثلا كان فعلى لكثرة ألقى  
به من فعلائة (قوله والمؤثر على فعلائة) لم يصح من ذلك إلا لفظ معدود بجمعها المصنف في قوله  
أجر فعلى افعلائا \* اذا استثبت حبلانا \* ودخنا ناسخنا \* وسبقنا ناسخنا \*  
وصوجانا وعلانا \* وقشوانا ومصنا \* وموتانا وشمانا \* وأتبعين نصرانا  
وذلك المرادى بقوله وزد من شخصنا \* على لغة وأتينا  
فهذه أربعة عشر لفظا كلها باقية افتاء وثبتا فعلائة وماعدا هامن أوزان فعلاان بالفتح يجب  
في مؤثبه فعلى فتقول المصنف اجر في مقابلة الاستماع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشاعر  
الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلاان فهو آتاه فعلى \* غير وصف النديم بالتدمان  
ولذي البطن جاحبلان أيضا \* ثم دخشان للكبنة الدخان  
ثم سبقان لاطويل وصوجا \* ن الذي قوة على الجبلان  
ثم صحبان ان حوى اليوم صحوا \* ثم سخنان وهو سخن الزمان  
ثم موتان للضعيف فؤادا \* ثم علان وهو ذو التسيان  
ثم قشوان الذي قل لحما \* ثم نصران جاء في النصراني  
ولذي آتية صكيرة آتيا \* ن وخصان جاف في الحصان  
ثم مصان للتدبير وفي الحديث ان رجلا فقد التوعان

والبيت الذي قبل الأخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والجصان ضامر البطن وقية لغتان الضم  
والفتح وكل منهما أيؤثب بالتاء والمصان بجم فصادمه له والقشوان يقاف وشين معجمة والعلان  
بعين معمه له والنصوجان بالهمزة والجيم الجبل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج  
بتدمان بمعنى التدبير أي النادم بتدمان من النديم فلا يصرف لان مؤثبه فعلى (قوله صرف) أي  
انضم زيادته يشبهها: الاصول في لزومها للتدبير والمؤثر وقوله باسلامة التائيت فكانها  
لم توجد ويشهد لذلك ان بني أسد يصرفون كل صفة على فعلاان لانهم يؤثبه بالتاء مطلقا (قوله  
ووصف) عطف على الضمير في منع لا على زائدا لان الصحيح ان العطف بحرف غير مرتب على  
الاول أو مبتدأ حذف خبره كاهم واصلى بنقل حركة همزة الى التنوين قبلها والواو في قوله  
ورزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن افعلا ومن افعلا نفسه لانه علم على الوزن وشرط  
يجب الخال من المضاف اليه موجود لصفة الاستغناء عن المضاف (قوله كأنهم لا) انهم له اختلاط  
سواد العين بزرقة (قوله ولم تقل التاء) أي اما لان مؤثبه افعلا بالفتح والمد كالمثل وأجر أو فعلى  
بالضم والقصر كفاعل التفضيل أو لمؤثبه أصلا كما كرر لكبر مرة الذكر وأدراك كبر الادرة  
فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية للفظ لان هذا  
الوزن أصل في الفعل وهو به أولى دلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته

بشرط أن لا يكون المؤثر في ذلك  
محتوما ببناء التائيت وذلك نحو  
سكران وعطشان وغضبان فتقول  
هكذا سكران ورأيت سكران  
ومررت بسكران فتعنه من الصرف  
للصفة وزيادة الالف والنون  
والشرط موجود فيه لان لا تقول  
للمؤثبه سكرانة وإنما تقول سكرى  
وكذلك عطشان وغضبان فتقول  
اهرة عطشى وغضشى ولا تقول  
عطشانة ولا غضبانة فان كان المذكور  
على فعلاان والمؤثر على فعلائة  
صرف فتقول هذا رجل سبقان  
أي طويل ورأيت رجلا سبقانا  
ومررت برجل سبقان فتعنه  
لانك تقول للمؤثبه سبقانة أي  
طويلة  
(ض) ووصف أصلى ووزن أفعلا  
ممنوع تائيت بنا كأنهم لا  
(ش) أي وتنع الصفة أيضا بشرط  
كونها أصلية أي غير عارضة اذا  
انضم اليها كونها على وزن أفعلا ولم  
تقبل التاء نحو وأجر وأخضر فان  
قبلت التاء

صرفت نحو مرتب رجل أرسل أي قهره وتصرفه (١٠٠) لأنك تقول للمؤسسة أردله بخلاف أجر وأخضر فأنهما لا يصرفان إذ يقال

للمؤسسة جراه وخضره ولا يقال  
أجره وأخضرته فبما الصفة ووزن  
الفعل وإن كانت الصفة عارضة  
كما ربيع فأنه ليس صفة في الأصل بل  
اسم عددهم يستعمل صفة في قولهم  
مرتبت بنسبة أربع فلا يؤثر ذلك  
في منعهم من الصرف واليسه أشار  
بقوله (ص)

وأعني عارض الوصفة  
كل ربيع وعارض الهمية  
فالادهم القدماء كونه وضع  
في الأصل وصفة انصرفه منع  
وأجندل وأخيل وأفعي

مصرفه وقد ينال المتعا  
(ش) أي إذا كان استعمال الاسم  
على وزن أفعل صفة ليس بأصل  
وإنما هو عارض كما ربيع فأنه أي  
لا تعتمد في منع الصرف كما لا يعتمد  
بمعروض الهمية فيها موصوفة في  
الأصل كادهم للتدافعه صفة في  
الأصل لشيء فيه سواد ثم استعمل  
استعمال الاسم فطلق على كل  
قيد أدهم ومع هذا فمع نظر إلى  
الأصل وأشار بقوله وأجندل إلى  
آخروه إلى أن هذه الانتظام أعني  
أجندل لا لاخره وأخيل لظاهره وأفعي  
للجنة ليست بصفات فكان حتمها  
أن لا تمنع من الصرف ولكن منعها  
بعضهم للخلوص في اللفظ فيها فقبل  
في أجندل معنى القوة وفي أخيل  
معنى التخييل وفي أفعي معنى الخيبت  
فبما الوزن الفعل والصفة المتخيلة  
والكثير فيها الصرف إذ لا وصفية  
فيها حقيقة (ص)

ومنع عدل ومع وصف معتبر  
في لفظ مثني وثلاث وآخر  
وزن مثني وثلاث كهما  
من واحد لا ربيع فليعلم

بمعنى أصل آخره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكرنا في الأولى تعالى المنع عليه  
لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو أسير وأفضل من المصغر مع أنه لا يصرف لأنه على وزن  
متناصل في الفعل كما يطره مضارع يطر إذا عالج الأبواب ولا على وزن الفعل مطا لئلا يشبه  
نحو بطل مع أنه مصروف لأنه وزن مشتق ليس الفعل أولى به فظهر أن الوزن المعتمد هنا هو وزن  
المضارع المبني بوزنها في بعض صيغته دون غير من باقي الأفعال لعدم وجودها في الأوصاف أو  
لأنها مشتركة بخلاف فدمع العلمية كما سيأتي (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش أضف فشيء باللفظ  
المضارع لأن التاء لا تحقه (قوله برجل أرسل) خرج قولهم عام أرسل أي قليل المطر فإنه لا يصرف  
لأنه يعقب بحكي فيه سنة رمل فلا يزيل التاء (قوله وألغى الخ) نصح بجمع بقية قولهم وألغى  
وعارض الوصفة من إضافة الصفة للموصوف وأمعني من وكذا عارض الهمية (قوله كما ربيع)  
بفتح الباء كرتب بنسبة أربع فإنه في الأصل اسم العدد المخصوص للكن العرب وصفته به فهو  
منصرف فظهر الأصل والتشبه به لذلك لا ينافي في معناه آخر وهو قبوله التثنية لكن الأولى التثنية  
بأن رب أي حيان فإنه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفته (قوله القيد) عطف بيان  
بالأجندل منسب لادهم كما تقول البر القمح والعقار الخمر أسندوني وفيه أن المراد من الادهم لفظه  
لأنه هو الذي يوصف به يمنع من الصرف لانهاء وهو قيد الحسد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح  
جعله بدلًا لأنه لا يستعمل بالحكم إذ لا يصح التثنية به وقد يقال كونه عطف بيان منطوق به للمعنى  
وإن كان التثنية بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذي معناه القيد (قوله وأجندل) هو العرف في المثل  
يض القيد بخصه لأجندل بضرب الوضيع بوزنه الشريف (قوله وأخيل) ظاهره أخضر على  
حناحه فقط كالميلان جمع خال وهو نقطة تخاللون البدين والعرب تشابهه بقول أشام من  
أخيل (قوله ومع هذا فمعني) مثله أسود اسم للحيمة العظيمة وأرقم اسم لحيمة فيها نقط كآرقم (قوله  
لتخييل الوصف الخ) لكن المنع في أفعي لعدمه في الأولى لأن أجندل من الجدل بالسكون وهو  
الشدة وأخيل من الخيل وهي كثرة الخيلان وأما أفعي فلأما دة لها في الاشتقاق لكن عند  
ذكرها يتصور ضربها ونحوه فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعات السهم أي حارته  
فأصلها أفعو قلت العين موضع اللام وقيل من فوعة السهم أي شدته فلا قاب (قوله ومنع عدل)  
مصدر ضاف لتأنيده ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خير منع  
(قوله في لفظ مثني) مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغيير هذه الألفاظ لا بصغير ولا غيره  
والأصرف لا لخلل بالعدل أفاده سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والكاف من كمها بمعنى  
مثل مضافة للضمير لا حرفية لأن جرها الضمير شاهد كاهم وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال  
كون موازن مثني مأخوذ من واحد لا ربيع لكن فيه تكرار بالنسبة لثلاث وثلاث فلو قال من  
واحد وأربع سلم منه (قوله العدل) هو نحو ويل الأسمن حاله إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي  
لعدمه قلب أو تحقيف أو إلحاق أو معنى زائده خرج من المدول نحو إيس مقلوب يس ونحو  
بالسكون مخفف المكسور وكوثر زيادة الواو في كثرة الحظاء يحذف ويرجع لمصغر رجل زيادة  
معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر كرفع  
معدولاً عن فاعل غالباً كعهو في المؤنث فقال عن فاعله كذا من بشرطه لا تأتي والثاني في  
الصفات وهو أمان في العدد وله صيغتان فعال ومفعول كاحاد وموحد أو في غيره وهو آخره فأنه  
أما تحقير اللفظ باختصاره كما في مثني وآخره وتحقير مع تحقه للعلمية كما في ٦ ووزن عن عامر  
وذا فلاحاً حتمها أقبله بالوصفية ثم هو تحقير في ذلك عليه غير منع الصرف بحيث لو جمع مصر وفا

العلم كونه معدولاً كما سيأتي في معنى وأخر وتقديرى ان لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالاعلام  
كاسيدى في عمرو وشعوه (قوله على فعال) بصم الفاعل ومفعول بفتح الميم والعين (قوله فثلاث معدول  
الح) أى تقول ثلاث جاوراً ثلاث أسله جاوراً ثلاثاً بال تكرار فعدول عن هذا المكرر الى ثلاث  
اختصاراً وتحققاً والدليل على العدول كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل هذه  
الانماط الا ليجوزها بمعنى الوصف وان كان أصلها المعدول ولا يقال ان وصفيته عارضة  
كما لها فلا تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه افاده الرضى فتكون نحو تاكلون  
أجنحة معنى وثلاث ورباع وأحوالاً كقوله تعالى كيداً لعلكم تهابون (قوله آخر الذى في قولك الح)  
وأخباراً كصلاة الليل معنى معنى وكبر هذا لئلا كيداً لعلكم تهابون (قوله آخر الذى في قولك الح)  
بعضهم (الح) هو الصحيح كما قاله أبو حيان وتقلد عن جمع من أهل اللغة (قوله آخر الذى في قولك الح)  
أى فوجع أى جرح أى معنى مغاير فى مقابل آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك معنى مغاير ومعنى المتشابهة  
ان آخر وصف لجمع المؤنث كان آخر بن لجمع المذكر وكما في الأصل افعال تفضيل بمعنى أشد  
تأخراً في صفة من الصفات ثم صارت بمعنى المغايرة وصوب الموضوع في الحواشي انهم ليست منه لعدم  
الزيادة فيها وانما تعطى حكمه لشبهه بابي في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام بها ثابتن مغاير  
ومغاير كما ان الفعل لا بد له من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع آخرى بمعنى متأخر مقابل  
آخر بن جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس الفعل تفضيل ولا في حكمه  
وأخرجه في المكافئة بقوله

وسمع العدول ووصف آخر \* مقابل لا آخر بن فاحصر

(قوله وهو معدول عن الآخر) أى يضم فتحه معراً بال بدل من الفعل تفضيل أو في حكمه فحقه ان  
لا يجمع ولا يؤنث الا مقروناً بال أو مصداقاً للمعرفة فثبت وجد بدون ذلك حكمنا بعله عما يستحقه  
من التعريف بال هذا قول أكثر النحويين وفيه انه في نحو سنة وأيام آخر متكررة فكيف يعدل  
عن المعرفة مع ليس بمعناه فالجواب ان عدله عن آخر بالفتح والمدمر اذ اجمع نأونث لان حق  
الفعل التفضيل ان لا يكون في حال تجرد من ال أو الاضافة مفرد امد كرا في جميع أحوال نحو  
ليوسف وأخوه أحب الى أبنائى ان كان أبواؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هنداً والهندات أحب  
الى كذا فكان قياس آخر كذلك لغيره لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى فشد كرا حادهما الاخرى  
فعدة بن أيام آخر وآخرون اعترفوا فآخرون يقولون فعلنا ان كلام من هذه معدول عما يستحقه  
وهو آخر بالفتح والمدد وانما خص المعدل بال آخر لان أثره لا يظهر في غيره اذ الاخرى فيها ألت التأنث  
أو وضوح من العدول وآخرون وآخرا لا تدخل اهما ما هنا لاجراهما بالحرور وآخر المفرد لا عدل فيه  
بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف الية الاولى لان الاخرى  
فيها ليست معدولة بل انما أشد لقرنم بال فتدبر (قوله وكن لجمع الح) خصه أغلبه وليس بقيد  
بدليل قوله الاق ولسر اويل الح فنكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشرط الآتية منع وان كان  
مفرداً (قوله وضابطه الح) فيه قصور وجهه ان يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثة ألفاً ليست عوضاً  
وبعدا حرقان أو ثلاثة أو سطها سا كن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضاً  
كسر أصلى ولو مقدراً كدواب وعذارى اذ أصلها مدا وب وعذارى بكسر ما بعد الألف فادغم  
الاول وقلت بكسرة الراء في الشئ في حقه والالف اخفى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل  
بالمع نظر وجهه عن صيغ الاحاد العربية اذ لا تجوز مقدر اعرابها هذه الاوصاف وأما سر اويل  
فأعجمي ومضى اني أحدها صرف لانه اماند رداً وبرزته خرج منضمم الاول كمدافرجه لانه

على فعال ومفعول كثرات ومعنى  
فثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة  
ومعنى معدولة عن اثنين اثنين فتقول  
جاء القوم ثلاث أى ثلاثة ثلاثة  
ومعنى اى اثنين اثنين ومعنى استعمل  
هذين الوزنين اعنى فعال ومفعول  
من واحد واثنين وثلاثة وأربعة  
نحو أحادى وخديشاه ومعنى وثلاث  
ومثلث ورباع ومربع ومعنى أيضاً  
في خمسة وعشرة فنحو خمس وخمس  
وعشرون وعشر وزعم بعضهم انه سمع  
أيضاً ستة وسبعة وعشيرة وتسعة  
نحو سداس ومسدس وسبع  
ومسبع وثمان وثمان  
ومسبع وثمان ومعنى من الصرف لا عدل  
والصفة آخر التى في قولك مررت  
بنسوة آخر وهو معدول عن الآخر  
وتلخص من كلام المصنف ان الصفة  
تتم مع الالف والوزن الزائدين  
ومع وزن الفعل ومع العدول (ص)  
وكن لجمع مشبهه مفعلاً  
أو المفاعيل يمنع كاذلاً  
(ش) هذه العلة الثانية التى تستقل  
بالمع وهو الجمع المنشأ من وضابطه  
شكل جمع العدول الف تكمسه حرقان  
أو ثلاثة أو سطها سا كن نحو  
مساحد ومصابيح ونه بقوله مشبهه  
مفعلاً أو المفاعيل على انه اذا  
كان الجمع على هذا الوزن منع وان لم  
يكن في أوله ميم قيد دخل ضواريب  
وقاديل في ذلك فأن تعجز التال  
صرف نحو صياقلة



فخفة الجبل الشديد واسم اللاسود كانا كانت ألقه غير بالثمة كالمصالح أو كانت عوضاً عن إحدى  
 ياء النسب كيمان وشام أصلهما في وشام يشد الياء حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضاً  
 عنها الألف فتحت همزة وشام بعد سكونها فصار يمان وشام ثم أعل كقاض فصار يمان وشام  
 ومثل ذلك ثمان فإنه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الحرف الذي صير السبعة ثمانية كما قاله  
 الجوهري فاصلة غني ففتحوا أوله لكثرة التغبيري في النسب ثم حذفوا إحدى الياءين إلى آخر ما مر  
 فهذه الثلاثة مصروفة ولا توهم أنها بخوار حتى يكون تنوينها للعرض بل هو تنوين صرف  
 لثوات صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهيم فتقول في النصب رأيت غانيا  
 وشاماً غانياً تنوين بخلاف جوار وفي الحرف قدراً الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع  
 وتعود الياء للزيادة كياء قاض فتقول غانياً وحذفها الحن وخرج أيضاً ما ليس بعد ألفه كسر  
 كنداءك أو كان غير أصلي كنداءك إذا أصله الضم كسر لمناسبة الياء أو تحذف وسط الثلاثة بعد  
 الألف كطوا عير وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصارفة أو كان ساكناً من باب انصافه بأن يكون  
 ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الألف كراعي وظفاري نسبة إلى رباح  
 وظفاري بلدياً أي وثقدياً بأن ثبت الكلمة علمها معاً كحوالي للمعتل وجوارى للناسر فكل  
 ذلك مصروف لثوات الصيغة وانقادوا في النسب في الآخرين اسماءهما مصروفين بخلاف  
 ما إذا وجدت الياء المشددة في بنية المقدر بل وجود الألف كقمرى وبجيتى وكرمى فإن وجهها وهو  
 قاررى وبجيتى وكرمى يمنع لعدم عرض الياء المشددة فلا تخل بالصفة فتأمل ذلك وقد ظهر أن  
 صيغة مناعل ومناعسل لا تكون في العربية إلا للجمع أو متقول عنه لا للمفرد بالاصالة والله أعلم  
 (قوله وذاعلال) متقول محذوف بقسمة أجرة ومنه أي من الجمع المتقدم صفة لذاً وأحال منه  
 وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالجوارى فلا يجزى كساربل بقلب كسر  
 الأصلي فتحاً لتألفه ما قبل الألف بقلب ياءه ألفاً وقوله أجرة كسارى أى في حذف الياء وثبت  
 التنوين فقط لأمن كل وجه فإن جوارى يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعرض بخلاف ساربل فما  
 (قوله وجهه) أى فقد رقبته الفتحة نيابة عن الكسرة وإنما لم تظهر كفتحة النصب لأنها بدل ثقيل  
 (قوله خذفت الياء الخ) ظاهر الشرح أن أصله جوارى بالانوين بناء على تقدم منع الصرف  
 على الأفعال فحذف الضمة وفتحة الحرف لثقلها على الياء ثم الياء تخفيفاً ويعوض عنها التنوين  
 والارجح تقديم الأفعال لتعلقه بجوهر الحكمة مع ظهوره وسببه وهو الثقل على منع الصرف لانه  
 حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصلة جوارى بتنوين الصرف حذفوا الحرف  
 لثقلها على الياء ثم الياء لساكنين ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقدر إذا محذوف لعله  
 كالنائب تخفيف رجوع الياء إلى سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطعاً لطمع رجوعها هذا  
 مذهب سيدي به وذهب المبرد والزجالي إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف  
 فأصله جوارى بالانوين حذفوا الحرف لثقلها وعوض عنها التنوين فحذف الياء لساكنين  
 ورددان التعويض عن حركة المقصور كوسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه  
 بالكيفية فاحتاج إلى التعويض أيضاً من المنقوص الذي يظهر فيه النصب (قوله ولسراويل  
 الخ) هو اسم جنس مفرداً بمعنى نكرة مؤنث جاء على وزن مناعيل فنع الصرف لما عرفت أن  
 هذا الوزن لا يكون إلا للجمع أو متقول منه حق ما وازنه بالثبوت المارة المنعوان كان مفرداً فيقال  
 فيه غير مصروف وما وازنه منتهى الجمع وليس جمع مؤنث سمي به المقدر كإزعم لأن سر والة  
 لم يجمع وأما قوله عليه من اللؤم سر والة \* فليس يرقى إلى تعطف

(ص) وذاعلال منه كالجوارى  
 رفعا وجرأجرة كسارى  
 (ش) أى إذا كان هذا الجمع أعنى  
 صيغة منتهى الجمع معتل الآخر  
 أجرة نسبة في الرفع والجور مجزى  
 المنقوص كسارى فتنبه وتقدر  
 رفعه وجهه ويكون التنوين عوضاً  
 عن الياء المحذوفة وإما في النصب  
 فتثبت الياء وتحذف الياء فتح  
 تنوين فتقول هو لا جوارى وعواش  
 ومررت بجوارى وعواش ورأيت  
 جوارى وعواش والأصل في الرفع  
 والجور جوارى وعواش وجوارى  
 وعواش فحذف الياء وعوض  
 عنها التنوين (ص)  
 ولسراويل بهذا الجمع  
 شبهة تقتضى عموم المنع  
 (ش) يعنى أن سراويل لما كانت  
 صيغة مكية منتهى الجمع  
 امتنع من الصرف لشبهه به

فولد ولو سلم فهي لغت في سراويل لانها بعناه فليس جعلها كافي شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو ابن الحاجب وأشار المتن الى ردده بقوله عموم المتع أي في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب فاعله فقط به وان تقدم عليه لمسا من النائب الظرفي يصح تقدمه لعدم ابتداء في ليس بخلاف غير الظرف (قوله كثر احيدل) بالنائب المحبة والياء المهملة علم لعدة أشخاص من الحباية والحدثين وغيرهم فاحوس (قوله للعلمية وشبه العجمة) يعني هذا لو انكر بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه متعمدة مطلقا الشبه بأصله كما متعوا سراويل وهو تكررة لثمة فاعل الله أعلم (قوله والعلم الخ) اعلم ان ما لا يصرف نوعان أحدهما لا يصرف في تعريف ولا تنكير وهو الحسنة الماضية والثاني لا يصرف في التعريف ويصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها لأن (قوله تركيب خرج) أي خلط تخرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسماء فانه يحكي كاهر في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدي كرب) يحتمل انه لا لا حذر اذن نحو سيبويه فانه معنى فاعليا بطرته لثاني كاهر وهو مجرد التنكيل ليدخل ما ذكره من يعربه غير مصروف ولا ترد لثمة ثلثه لان الكلام في العربان وكذا تركيب البعد فانه محتمل ان ياءه واو اسمية به فنيه ثلاثة مذهب اقراره على حاله وازاد صدره لعز واعرابه غير مصروف (قوله فيجعل اعرابه على الجزء الثاني) وأما الاول فلازم للفتح ان لم يكن معطلا ولا يكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف صدر المركب الى مخزجه فعرب صدره بحسب العوائل ويستحب سكون يائه في نحو معدي كرب فصدره علم بالحركات حتى التبعة تخفيفه النقص التركيب ويخفض عزه فداوى اضافة لثمة لان كلا من الكلمتين كل اى من زيد فلا فائدة لها الا لالتباسه على شدة الادراج حتى صار كالثاني الواحد ويعطى المخز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان متردفا كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة في هر من زام هر من اسم موضع منع الصرف فيجب بالتقصيد انما اعطاه مخز العلم حكم العلم والصرف يكون من حضر موت فانه ليس فيه العلمية وكذا كرب من معدي كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة وبعضهم عنده حينئذى حال الاضافة بناء على انه مؤثر تأنيثا معنويا قال الخبيصى من قدر كرب باسمه للسكر به منعه ومن قدره اسم للجنز صرفه ومن قدر بكوا قلا في بعليك وقلى قلا اسم للبقعة منعه أو لوضع أو مكان صرفه اه دلمنى وهكذا حكم مخز العلم المضاف اصله فيفتح في نحو أبى هريرة وأبى زنب وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب اعلاما لا في نحو عبد الله علم الماصدرة فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السينان لانه مضاف (قائده) وقع السؤال عن أم كلثوم هل يمنع عزه للعلمية والتأنيث المعنوي كما منع في أبى هريرة وأبى بكر للتأنيث اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا الخلل بالفرق بينهما بأن العلمة التأنيث هو التأنيث في هريرة نامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمة الحاصلة بعد التركيب ومنته بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوي لا تفيد لول مجوع الجزأين لا للجزء وحده فالتظاهر ان لا يمنع وهو انجاري على السنة المحدثين كافي الدمامي على الغنى تجزى كل من العلتين فيه وهذا فرق وجهه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هاهنا ومن قدر بكوا الخ انه يمنع وذلك لان اسم السبعة مجموع بعليك لانك وحده فقبه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وهو في الاصل كثر علم الخدين والوجه من الكلمة وهي اجتمع لحلم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كرب باسمه للسكر به منعه ان مخز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤثرا لظن الاصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذا حاوى الخ) أي علم حاوى الخى وان لم يكن على وزن

وزعم بعضهم انه يجوز فيه الصرف وتركه واختار المصنف انه لا يصرف ولهذا قال شبه اقتضى عموم المنع (ص) وان به سمي أو بحالقي به فالانصراف منعه يحق (ش) أي اذا سمي بالجمع المتناهي أو بحالقي به لكونه على زنته كثر احيدل فانه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة لان هذا ليس في الأحاد العريضة ما هو على زنته فتقول في اسمهم مساجدا ومضايخ او سراويل هذا منساجد ورأيت مساجد ومهرت مساجد وكذا الباقى (ص)

والعلم المنع صرفه مركبا تركيب خرج نحو معدي كرب (ش) لما منع صرف الاسم العلمية والتركيب نحو معدي كرب وبعليك فتقول هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومهرت معدي كرب فتجعل اعرابه على الجزأ الثاني وتنع من الصرف للعلمية والتركيب وقد سبق الكلام في الاعلام المركبة في باب العلم (ص) كذا حاوى زائد فعلا

فعلان كما أشار إليه بالتمثيل فشمع نحو خجوران وعمران وعثمان بخلاف الوصف فإنه يتبركونه على  
فعلان ما فتح كاسر وتقول عن سمن قوله كذا الحارى الخ مفيد للعلوم بجوهره بلا نظير لما شال  
اذ يصدق على نحو عمران انه حارى زائد فعلان بخلاف قوله فيجاء وزائد فعلان في وصف فانه  
يشهدان زائد غير الملتصق لا يؤثران اه وهو يتحكم محض اذ زائد نحو عمران ليس زائدا  
فعلان بالفتح كما الفظ بهيل زائدا المكسور وبسليم ذلك يلزم ان زائد نحو خصان بالضم  
من الاوصاف عما زائد الملتصق فيكون مامر علما كهذا بالفرق وهو باطل فالاولى ما ذكرناه  
من النظر لما شال فاعمل (قوله وكاصه) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الواو الموحدة عند المغاربة  
وبدلهاء المشارقة فاعلم مدينة وفارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصهبان بن نوح عليه وعلى  
بنينا أفضل الصلاة والسلام (قوله زائد نان) علامة زيادتهم ما هموا فيها من سقوطها في بعض  
التصاريح كسمنان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وبيان بفتح التاء فان اتون أصلية  
فيم ما لانه نسبة للطحين فوسع اتين اما بيان الكسر فبفتح اتبع الجهرى بالضم سر وال صغر يستر  
العورة فان كان في غير مصرف فعلا متما ان يكون قبله ما كثر من أصناف كعنان هذا في غير  
المضارع اما هو فان قدرت اصاله تضعيفه فالزيادة والافانون أصايبه كحان وعفان وحسان  
فقدعها ان قدرت سمن العنقه والحياة والحسن والكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو التقتل  
كاذن صغرهم بنذرنا يادهم ما وان قدرت سمن الحسن والعفن والحين بالفتح وهو الموت صرفا  
لاصله اتون فوزن حاجته فلال لافعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شاط اذا احترق أو من  
شيطان اذا بعدو محمل ما ذكر في حسان غير انصاحي اما هو فممنوع قولوا واحدا الله المسموع  
في شعره وعلى الأسته الرواة قاله أبو حيان فيبته قد ادمنه ان جعل الوجهين في غير ما مع فيه أحدهما  
فقط والاولا يتعدى (قوله بهاء) الاولى بناء كاسر في باب التانيث فان مذهب سيديوه ان الهاء بدل  
من التاء في الوقف وكانه انما يبدل ذلك لاحتراز عن تاء بيت وأخت لانها لا تتع مع العلمة بل ان  
سبيهم ما مذ كسر صرفا او مؤنث كان ذوا وجهين كهذلان تاءهما ليست للتانيث عند  
سيديويه بل بيت الحكمة عليها وأسكن ما قبلها كما جيت وصحت أما على التانيث مع بناء  
الكدة عليها فتنوع مع العلمة مطلقا فلا يصح الاحتراز عنهما حينئذ ان قلت هو لا يصح على الاول  
أيضا لانه لا يصدق على بيت انه مؤنث بالتاء لما فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث  
بناء أى معها فصدق على بيت قطع فتمدح (قوله العار) أى الخافى من التامع كونه مؤنثا (قوله  
فوق الثلاث) أى دى الثلاث لان الاسم لا يرتق فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر دى أحرف  
شاطي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو مرة أو زبد عطف على جوار وقوله اسم امرأة  
حالي من زيد (قوله وجهان) مبتدأ وسوغه التقسيم لانهم ما في مقابلة تخم الميعر في العادم خبر  
وتد كبر ان دعول العادم وسبق منته وبجدة عطف عليه وكان ينبغي ان يزيدا وتحوك وسط لكن  
اكفى عنه بتبثيله بهند (قوله العلمية) هي قرعية المعنى والتانيث قرعية اللفظ لان تاءه مانوطة  
في نحو فاطمة ومقدرة بن زيب وسعدا فاقاموا فذرية هاء مقام ظهورها لالتان تقول انما رجع  
تانيث زيب للفظ ظهوره في الوصف والضمير وانما اختص منغ التانيث بالعلمة لان العلم المؤنث  
تأخره التانيث لفظا وتضديرا كما ذكرنا فاشبهت تأوفاً في حبل في الزوم فبفتحته بخلاف تاء الصفة كفاة  
وقاعدة في حكم الانفصال لذهابها في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله ما بالفتح) أى بالوضع على مؤنث  
مع مخلو من التاء لفظا (قوله كزيب الخ) أى لتزيب الرابع منزلة التاء (قوله كسرة) أى القيام  
الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذوا وجهين خلافا لابن الانبارى (قوله كجور) بضم

كقطانان وكاصه  
(ش) أى كذلك يجمع الاسم من  
الصرف اذا كان علميا وفيه ألف  
وتون زائدتان كقطانان واصهبان  
بفتح الهمزة وكسرها فاعلم هذا  
عطفان ورأيت عطفان وهو يرت  
بعضان فتنعه من الصرف للعلمية  
وزيادة الالف والتون (س)  
كدام مؤنث ما مطلقا

وشرط منع العار كونه ارتقى  
فوق الثلاث أو كجور واسرة  
او زيد اسم امرأة الاسم ذكر  
وجهان في العادم تذكر اسبق  
وبجدة كهند التمتع الحق  
(ش) ويجمع صرفه أيضا للعلمية  
والثانيث فان كان العلم وتباليها  
امتنع من الصرف مطلقا لى سواء  
كان علميا لمذكر كالحكمة او مؤنث  
كفاطمة زائد على ثلاثة أحرف  
كتمثل ام لم يكن كذلك كنبه  
وقوله علم وان كان مؤنثا لتعلق  
أى يكون علم أى فاما ان يكون  
على ثلاثة أحرف وعلى أز يدمن  
ذلك فان كان على أز يدمن ذلك  
امتنع من الصرف كزيب وسعدا  
علمين فتقول هذم زيب ورأيت  
زيب ومررت بزيب وان كان  
على ثلاثة أحرف فان كان محمولا  
الوسط منع أيضا كسمر وان كان  
ساكن الوسط فان كان انجميا  
كجور ام بلد

الجيم أي لأن ثقل الجيمه يقاوم تحرك الوسط وان كانت الجيمه وحده لا تمنع الثلاث لانها هامة قوية  
للتأنيث لامتقاة المنع ومثل جورجص وماء اسم بالدين (قوله أو منقولا الخ) أي لأن ثقل ثقله  
للمؤنث بعدل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان في هدمه انه  
مثله هشة وحروفها يزيد باصالة تأنيثه لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ انثى  
الباقى على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا مذ ذهب سيبويه الى الجيمه وروجه له الجري والمبرد  
ذا وجهين كهذه (قوله وجهان) فالمنع لوجود السبيل والصرف لمقاومة السكون أحدهما  
\* (قائلة) \* يجوز في أسماء الضمائر والأرضين والكلام الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحي  
أو الابل وعدمه على إرادة الكلمة والبقعة والقبيلة إلا إذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كما مع  
الصرف في كاب وثقيف ومع باعتبار الحى وبدر وجهين على المكان وكسعه في وروجوس علم  
باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والألفاظ تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل حال كغلب  
وبأهله وخولان ويغداد فأقاده في التسميل وشرحه مع زيادة وقوله واسماء الكلم أي كاسماء  
حروف الهمزة وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عربت جازها في الصرف  
وعدمه باعتبار ما ذكره ان كان الألف حكاية حالها الأصلي وأما نحو قولك قرأت هذوقا فحمله  
اسما للسورة منعت لانه كجور والثنى عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أي سورة هود  
صرفته لاسمأتى وكذا يقاس ما أشبهه وبشكل على ما حر قوله هم جاءته في قر يش بالنون وقوله  
تعالى كذبت غودا لمسيل عند من توفيه ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه  
المنع وأوجب ان التأنيث على حذف مضاف أي أولاد قر يش وغود مثلا كما اعتبر المضاف في قوله  
تعالى أو هم قائلون بعدكم من قر به أهله كذا والالفاظ أو هي قائلة أو أنه أنث باعتبار القبيلة  
وصرف باعتبار الحى فهو مذ كرو مؤنث باعتبارين ولا منع فيه فأقاده الرضى \* (تنبيه) \* مصر  
عند تأويله بالبقعة يتعين دعه وليس كهذه لا منقول من مذ كروه مصر بن فوح عليه السلام  
كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهل بطوامصر والتاويله بالمكان أو لانه غير معين أى مصرا  
من الامصار (قوله والجمي الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمفعوله أى الجمي وضعه  
وتعريفه وقوله مع زيد اما حال من الهاء في صرفه وان لم عليه على المصدر مؤخر للتساقط في  
الطرف أو من الضمير في الجمي لتأويله بمشتق أى المنسوب للجمي فيجعل الضمير من الجمي نفسه  
لا سبب في ذلك أو زيد مصدر زائد بمعنى الزيادة (قوله الجيمه) طريق معرفتها نقل الأئمة وأخروج الاسم  
عن وزن الاسماء العربية كبراهيم وابراهيم وأخوال النجاشي من حروف مرثدا وهي المذقة  
وكذا الرأى الامامية السنين فقد يكون عربيا كعسجد أو ان يجمع فيهما لا يجمع في العربية  
كل جميع القاف ولو نواصل كما أطلقه بعضهم كصخر وجره وقا ومع الصاد كصوخلان وجص  
أو مع الكاف كاسكرحة وكسجعية أو الالون أول الكامة كترجس والراى للدال آخرها  
كهندر (قوله في لسان الاعجمي) المراد بهما عدد العربي لا خصوص الفارسي (قوله بل في لسان  
العربي) أي سواء استعملته أو لا في معناه الأصلي ثم نقلته للعامة كقيام وفرو وسبى بهما وهذا  
مصرف اتفاقا أو جعلته علمان أول الامر كيندر بضم الموحدة عند التجم اسم جنس للتاجر  
الذي يجزئ البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالروى اسم جنس لليسد ولم تستعملها العرب  
كذلك بل علمان وهذا مصروف عند غير السلو بن وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أي  
لان الجيمه سبب ضعف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في  
بعض التصاريح فله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط يزيد فقع (قوله كسقر) في نسخ كستر

أو منقولا من مذ كر الى مؤنث  
كزيد اسم امرأه فمنع ايضا  
وان لم يكن كذلك بان كان ساكن  
الوسط وليس أعجميا ولا منقولا  
عن مذ كرففسه وجهان المنع  
والصرف والمنع أولى فتقول هذه  
هذه ورأيت هذوقا مررت بهم مذ

(ص)

والجمي الوضع والتعريف مع  
زيد على الثلاث صرفه امتنع  
(ش) ويمنع صرف الاسم أيضا  
الجمي والتعريف بشرطه ان يكون  
علما في لسان الاعجمي زائد على  
ثلاثة أحرف كبراهيم وجميع  
فتقول هذا ابراهيم ورأيت ابراهيم  
مررت بابراهيم فقع من الصرف  
للعامة والجمي فان لم يكن الاعجمي  
علما في لسان الله لم يل في لسان  
العرب او كان نكرة فيها كقيام  
علما أو غير علم صرفته فتقول هذا  
لحام ورأيت لحاما ومررت بلحام  
وكذلك تصرف ما كان علما أعجميا  
على ثلاثة أحرف سواء كان محرك  
الوسط كسقر وساكه كنوح ولوط

ينسخ الشين المحبة والنا الفارقة اسم قلعة بالجم ومحل صرف ذلك الملم بردها البقرة والاختتم  
منه لتأنيث الفتوى بحركة الوسيط وبالجملة لا بالجملة وحدها (فائدة) أسماء الانبياء والملائكة  
عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة العلمية والجملة حتى موسى عليه السلام لانه معرب  
موشى وهو بالعبرانية معناه الماء والشعر لان فرعون التقطه من بينه ما فركا اعماليه وأما  
اختلافهم في اشتقاقه فانما هو في دومي اخذ بدقة بل من أوسيت رأسها إذا حلقته فهو موسى  
كأعطية فهو معطى فيكون صروفا وقيل هو فعل من ماس يمس إذا اقتصر في مشيه تحركه  
كذلك عند الحلق به فقلت الباء والضم ما قبلها كما وقف من المقين فمفعول لا الالف المقصورة كما  
في العيين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك وميكرونيكرو فهذه أربعة لكن رضوان  
منعوز لزيادة وزن الانبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث  
عليهم الصلاة والسلام فكلمها مصروفة لتفقد الجملة في الاربعة الأول وقد شترطها في الباقي  
وقيل هو ليس عربي بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد ان اسمعيل تعلم  
أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أنه يدل على وجود العربية قبله وقيل هو عزير وجهان  
قريشهما فالصريف على انه عربي من التعزير وهو التظيم وعلمه على انه أعجمي وانه حذف  
تو شة للسا كنز تشييم الله يحرف المدأ ما بل بس ففصل منه للجملة وقيل عربي مشتق من  
الابلاس وهو الأبعاد وعلى هذا فله اسمية الجملة لان العرب لم تسم به أسلا بل هو خاص من  
أطلقه الله عليه فكانه دخل في لسانه إلا أنه لا نظيره في الأحاد العربية كأيمن لانه كالحليل  
واكليل وغيرهما والله أعلم (قوله كذلك ذووزن) أي علم ذووزن وقوله وأغالب بالجر عطف على  
يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بعينه والاحسن هنا أن يل الفعل بالاسم لانه وصف  
لوزن والاصل فيه الافراد أي ذووزن خاص وأغالب وان جرى التارخ في الحلق على عكسه (قوله  
كأجد) منقول من المضارع والمضارع المعدي بالهمز وأسم التفضيل سم (قوله كفعل) أي  
الماضى الجهور وفعل أي الماضي المعلوم المضاعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتوح شاه  
المطوعة ككلم أو بهمزة وصل كأنما تقطع همزة عند التسمية به لانه مدح عن أصله ومضارع  
وأمر غير الثلاثي كيدسج و ينطلق ويستخرج ودحرج الخ الأخر المفاعلة فكل هذه الأوزان  
مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الأندرا كدبل يضم فكسردوسية كإن عرس وينحلب  
كسباق نغزة أو في اسم أعجمي كيقم وزن كالم الصبغ المعروف واستبقر كاستخرج للدسباح  
الغليظ فإذا سمى بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستورا  
حي لانه جله أما مضارع الثلاثي وأمره فبن الغالب كإسباقي وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر  
الراء فالاسم أولى به لكثرته فيه فلا يؤثر تصريح (قوله هذا ضرب وكلم) أي برفعهما لانه خبر  
وايس محكيك والثاني منصوب بالقصة والثالث مجرور بها (قوله والمراد بالغلب الخ) أشار بذلك إلى  
ان التعدير يغالب فيه قصورا على منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثير فيه  
ومافيه الزيادة المذكورة وان يغلب كإسباقي إلا ان براد الغالب حقيقة أو حكايان بقضى  
القياس كثرته في الفعل لاقتراحه بالزيادة بقدرية تميله باجود على فانه من الغالب حكى (قوله  
يوجد في الفعل كثيرا) أورد عليه ان فاعل بالفتح كضارب يكثر في الأفعال مع ان موازنه من  
الاسماء كاستخرج مصروف اتفاقا لأن يقال كلامه مبنى على الغالب أي ان كثرة الوزن في الفعل  
تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه (قوله أو يكون فيه زيادة) أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو  
مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمع بجملة بوزن يضرب اسم بجملة يرض وتضرب كتضرب

(ص)

كذلك ذووزن يخص الفعل

أوغالب كاجود على  
(ش) أي كذلك يمنع صرف الاسم  
إذا كان علما وهو على وزن يخص  
الفعل أو يغلب فيه والمراد بالوزن  
الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره  
الأنوزان ذلك كفعل وفعل فلو  
سميت رجلا بضرب أو كلم منعته  
من الصرف فتقول هذا ضرب أو كلم  
ورأيت ضرب أو كلم ومررت  
بضرب أو كلم المراد بالغلب فيه ان  
يكون الوزن يوجد بالفعل كثيرا أو  
يكون فيه زيادة تدل على معنى  
في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم

فالاول كائسدا واصبع فان هاتين

الصغتين يكثران في الفعل دون الاسم كضرب واسمع ونحوهما من الامر ما خوذ من فعل ثلاثي والوجعت

بائسدا واصبع منعتهم من الصرف للعلمية

ووزن الفعل فتقول هذا اعد

ورأيت اعد ومررت باعد والناسي

كأجدوزيد فان كلاما من الههزة

والسابع ابدل على معنى في الفعل وهو

التكلم والغسة والابدل على معنى

في الاسم فهذا الوزن غائب في

الفعل بمعنى الله أوى فتقول هذا

أجدوزيد ورأيت أجدوزيد

ومررت بأجدوزيد فندفع للعلمية

ووزن الفعل فان كان الوزن غير

مختص بالفعل والغالبا فيعلم يتبع

من الصرف فتقول في رجل اسمه

ضرب هـ ضارب ورأيت ضربا

ومررت بضرب لانه يوجد في الاسم

كسجور وفي الفعل كضرب (ص)

وما يصير علما من ذى الف

زبدت للحاق فلا يصرف

(ش) أى يتبع صرف الاسم أيضا

للعلمية والالف الحاقا المقصورة

كعلقي وأرأى فتقول فيه ما علمين

هذا علقي ورأيت علقي ومررت

بعلقى فتعنه من الصرف

للعلمية وشبهه الف الحاقا بالث

الثابت من جهة ان ما هي فيه

والحالة هذه أعني حالة كونه علما

لا يقبل ثا التثنية فلا تقول فبن

احمه علقي علاقة كالآلة تقول في حبلى

حملة فان كان ما فيه الف الحاقا

غير علم كعلقي وأرأى قبل التسمية

بهم ما صرفت لانهما والحالة هذه

لا تشبهه الف التثنية وكذا ان

كانت الف الحاقا بمدودة كملء

فأنك تصرف ما هي فيه علما كان أو

نكرة (ص)

والعلم اسم صرف فان عدلا

كفعل التوكيد أو كغلا

لشجرا ويستوى فيهما وهو مضارع الثنائي المبدوء بالهمزة كايض وأسدوزيد أذهب وأعلم وأوجه وأعين كاضر وأقتل فهذا الوزن أوى بالفعل لاقتضاه بالهمزة فقط وماقبله بالهمزة فقط وماقبله بالهمزة والزيادة معا واعلم ان المراد بالاسم الذى يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس اما العلم فلا يراه لانه يكون متداولين الفعل (شبيه) بشرط الوزن المانع لوزنه للكلمة فيصرف امرؤا وبم عين لانهم ما خرجوا عن الاعمال يكون عينان لم يخرجوا عن الاعمال بل هما في الجرح كاضر وفي النصب كاعلم وفي الرفع كاخرج وان لا يخرج بالانحياز الى مثالي هو لا اسم مع خالوه من زيادة المضارع فيصرف بخور وقيل عين الجرح وجهما بالاعمال الى وزن قفل ووجه بخلاف نحو يزيد وان خرج الى وزن يزيد لان زيادته تنبئه على أصله (قوله كائسدا) بكسر الهمزة والميم كاضر امرأ واصبع بكسر ثم فتح كاصبع كذلك وفيه عشر لغات مجوعة في قوله

وههزائة ثلث وثلاثة \* والتسغ في اصبع واختبر يا صوبع

وقوله ونحوهما أى كالم وزن انصر وهو خوص الدوم (قوله للحاق) قال الشاطبي وجعل الثلاثي ثنية الى بائى والخاص بالاصول ليجوز في تصريفه غير ذيقه حرف كالالف من أرطى وعلقي لجعلها ما جتمع وفي عزهى وذقري كدهرهم وكاحدى الباء في جلب جلبية وجعلها با لجعلها كدرجته ودرجاء وحرفان كياء والباء في حلتيت وحلتيت وعفريت وعقاربت للحاقها ما بقنديل وقناديل (قوله كعلقي) بعين مهملة ثم فاف بوزن سكري اسم ثابت فضبا بدقا فتخذه من المكاس ويشرب طبعه للاستقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر وقيل ليست ألفه للحاق بل اضافة فوزنه افعال فتبع وزن الفعل مع العلمية (قوله وشبهه ألف الخ) من اضافة الصفة للموصوف أى ألف الحاقا الشبهة بالثابت المقصورة (قوله من جهة الخ) أى وجهه فان كلامها ما زادته غير مبدلة من شئ وانما لا تتبع الف الى وزن صالح لان الف التثنية كارتى بوزن سكري وعزهى بوزن ذرى فوجه الشبهة ثلاثة وتفاوتها في ان الف الحاقا في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان الف التثنية مطلقا ولذلك قال الفارضى انما يتجمل ألف أرطى وعلقي للتأنيث لقولهم اراطاة وعلة فاولا عين اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الامامية نابعي جعل ألفه للحاقا وغير ممنون يجعلها للتأنيث وهم ما قرئ في المسمع (قوله حالة كونه علما) نظاهر ما ذكر ومؤث ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي (قوله لا تشبهه ألف التثنية) أى شبهها كاملا للعافها التاء والتنوين كما هو وان أشبهتها فمما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية اختلف بخلاف عدو هو لى مستقلة بالمانع كالف التثنية والعلمية مهملة لها لا مانعة وكل منهما مؤثران المشبه لغويا حطرت منه احتمالات (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لتعصبه العتق وانما كانت ألفه المدودة للحاق بقرطاس للتأنيث لانهم انون ولا تكون الف الى وزن لا يصلح لان الف التثنية لا تكون ليس من أوزانها ولا نهزة التأنيث منقلة عن الف فهي مانعة كاصلها وهذه عن يافى فتبع فوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقية تشبيهه بفعل التوكيد فانه ليس بعينه حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم ما يخصى او جنسى فيخص ببعض الأشخاص أو الاجناس ولا يصلح لغيره ووجه بخلاف ذلك فالحكم بعلمته باطل أى أى بل هو مشبه للعلم كافي الشرح لكن قيل انه علم جنس معنوي للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفيق بقاعدة انه لا يعبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصريح (قوله كعقل التوكيد) الاضافة على معنى اللام وفى ونعل أو قبيلة واصله علم

والعدل والتعريف ما تعاصر  
 اذ به التعيين قد يفتقر  
 (ش) يتبع صرف الاسم للعلمية أو  
 شبهها والعدل وذلك في ثلاث مواضع  
 \* الأول ما كان على فعل من الفاظ  
 التوكيد فانه يتبع من الصرف لشبهه  
 العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء  
 جميع ورايت النساء جميع ومرت  
 بالنساء جميع والاصل جمعوا وان لان  
 مندرجه جمعاء فعديل عن جمعوا وان الى  
 جمع وهو معرف بالاضافة المقدره  
 أي جمعهم فاشبهه تعريفه تعريف  
 العلمية من جهة انه معرف وليس في  
 اللفظ ما يعرف به الثاني العلم المعدول  
 الى فعل كعه ووزق وتعل والاصل  
 عامر وزافر وتاعل فنعته من الصرف  
 العلمية والعدل بالثاني جمع اذ اريد  
 يوم معينه نحو جئتكم اليوم للجمعة  
 سحر فجمعهم عنوع من الصرف  
 للعدل وشبهه العلمية وذلك انه معدول  
 عن السحر لانه معرفة والاصل في  
 التعريف أن يكون بال فعل له  
 عن ذلك وصار تعريفه مشبهها  
 لتعريف العلمية من جهة انه لم يلفظ  
 معه معرف (ض)  
 وابن على الكسر فعال علما  
 مؤثرا وهو نظير جسمنا  
 عند تيم واخر من ما تكررا  
 من كل ما لتعريف فيه انرا  
 (ش) أي اذا كان علم المؤنث على  
 وزن فعال كخادم ورقاش فله تعرب  
 فيه مذهبان أحدهما وهو مذهب  
 أهل الجواز

جنس للثعلب (قوله لان مفردة جمعاء) كجره او القياس فيه وازن فعلا اذا كان اسما لاصفة ان  
 يجمع على فعلا وان كجره او صخر او ثيابان منذ كره جمع بالواو والوزن نحو مؤنثه الجمع  
 بالالف وانما فعله عنه الى جمع هذا الاختيار النظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه  
 قياس جمع أقفل فعلا منذ كره مؤنثه كجره جمع آخر وجراء وقيل معدول عن فعلى كجره  
 وحجاري الأولى اصح لان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان صفة منذ كرها فهو ولا على فعلى  
 الا اذا كان اسما لمحض الامد كره وجمعاء ليس كذلك لانه ليس صفة وله منذ (قوله أي جمعهم)  
 فخذ في الضمير العلم ونوى ولا يردان الاضافة سطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها ما فاعلان  
 محل ابطالها المع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أ مامع حذفه فلا مانع من اعتباره  
 وكذلك يقال في آل النامية (قوله العلم المعدول) أي عدلا تقديرا فان طريق العلم يعدل هذا النوع  
 سماعا غير معروف مع علمه العلمية فقط فبقية تعريفه المعدل ثلاثية التبع المنع على علمه واحدة فلو سمع  
 مصر فقام يحكم بعدله كادوكذا غير العلم من اسم الجنس كغير مصر ود الصفة تكلم ولابد والمصدر  
 كهدى وتفي والجمع كعرف وتخم فكل ذلك غير معدول وكذا هو جسد مع العلمية علمه غير  
 المعدل كطوى فان منعه لا تأتي باعتبار البقعة لا المعدل الا حاجته لتكلم تقديره مع وجود  
 غيره بخلاف المعدل في نحو جميع ومصر وآخر ومضى فانه تحقيق يدل عليه ورود اللفظ على  
 خلاف ما يتحقق مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علما ولم يعلم اصر فؤد لم لا يذهب سايوه بمصره  
 ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في العربية فاقده السمتوان على القطر  
 (قوله وزفر) اسم عالم حنفى (قوله والاصل عامر) أي فهم من منقول عن عامر العلم المتقول  
 عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علما لان الصفة لانها ليست بمعناه لتكثيرها وقيل  
 ان نعل معدول عن أتعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أتعل اذا اختلفت منابت أسنانه  
 وكان فيها زوايا واما أتعل صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تحققة مع بعضه العلمية الا نزل  
 عامر اتوهم انه صفة (قوله سحرا اذا اريد الخ) مثله أفس عند بعض تيم كاهر أول الكتاب (قوله  
 يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشبه الليل كاهوا أحدا طلاقه وسحرا يدل بعض منه على تقدير  
 الضمير وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد أن السحرا آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه  
 يمكن جعل السحرم النهار مجازا والمجاورت له (قوله ممنوع من الصرف) أي عند الجمهور وقيل  
 منصرف لكن تركه مؤنثه لانه لا يضافه وال وقيل مبنى على الفتح لقضيه معنى حرف التعريف  
 ومر في اسم الفرق بين العدل والتضمين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال اربعة وهي في سحر التعيين  
 اذا كان ظرفا فانه ذكر أو عرف بالمثلا صرف لفوات العدل نحو تحببناهم وسحر وسيتكلم يوم الجمعة  
 السحرا وسحره ولو لم يكن ظرفا مع تعيينه قرن بال أو أضيف وجوبا ككتاب السحرا وسحرنا (قوله  
 والاصل في التعريف أن يكون بال) أي أو بالاضافة فيثبت أ ربه معين خلود عنهم حكمنا  
 بهدله عن احدهما الاشتغال على معناه فهو عدل تحق في تلك وحصر ذلك دون المضاف اقتصارا  
 على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصرنا شيئا التعريف العلمية) أي وليس يعلم حقيقة كما  
 شبه باليد قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسميل بأنه علم شخصي أو جنسي فاستشكله  
 أبو حنن بان تعريفه حديثا الغيبية وهو لا يجمع تعريف الا لزم فكيف يكون معدولا ولا عنه مع  
 عدم اشتغاله على معناه او وصرح ذلك ان العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي الذاكرة فاحفظه  
 يتعد في مواطن كثيرة فئاتل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهر وراذ اريد بهما  
 معين يتبع صرفهما العلمية والعدل عن الرجب والصفر بان يثبت جملة على العلمية الحسكية وهي

بناؤه على الكسرة فتقول هذه حذام وربت حذام ومررت بحذام والثاني وهو من ذهب تميم اعمره كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل جاذمة وراقشة فعديل الى حذام ورطاش كما (١٠٩)

أشار بقوله وهو نظير حذام اند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكرنا الى ان ما كان منعه من الضرف للعلمية وعلة اخرى اذا زالت عنه العلمية يتكبره صرف لازوال احدى العلتين وبقاؤه بغضلة واحدة لا يقتضي منع الصرف وذلك نحو معديكرب وغطفان وفاطمة وابراهيم وأجدو علي وعرا علاما فهذه مجموعة من الصرف للعلمية وشي آخر فاذا تكررت ما صرفت لازوال أحديسها وهو العلمة فتقول رب معديكرب رأيت وكذلك الباقي وتخلص من كلامه ان العلمة تمنع الصرف مع التركيب ومع زيادة الالف والثون ومع التانيث ومع العجمة ومع وزن الفعل ومع الف الاخلاق المقصورة ومع العدل (ص) وما يكون منه مقوصا في

اعرابه نخرج جواريقتي (ش) كل مقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يعامل معاملة جوارق انه ممنون كان هو كذلك الا انه يكون في الرفع والجرح تنوين في العوض ويصب بفخة من غير تنوين وذلك نحو قاض علم امرأه فان نظيره من الصحيح ضارب علم امرأته فهو ممنوع من الصرف العلمية والتانيث كقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وهو شبهه بجوار من جهة ان في آخره ياقبلها كسرة فيعامل معاملة فتقول هذه قاض ومررت بقاض

المعبر عنهم اهابا نسبة العلمية لمعنت ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والمجبي لاشتراطه معاها بالانصرف وعدمه هذا وجه لا ان منعها العلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلها بالمادة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد به معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر بصروف وان أريد به معين وأما باقي الأسماء ورجحما دى ممنوع لان التانيث وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة وانما في مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسرة) اي، مطلقا سواء كان آخره راء كوابار أم لا وانما في شبهه المبني وهو نزول وزنا وعدلا وتعرشاً لا معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه من زائد في وجه الشبهة وتأيينا فاعله أول نزال الكلمة أو بناءه على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فتزال معنى المتأنيث ورد اليه معنى الذكرة وقيل لا يبي حذام لتضمنه معنى هاء التانيث التي في المعدول عنه وخص بالكسرة على اصل التخص من الساكنين فلو سمي به مذ كزال موجب البناء لانه لا ينش مؤثا ولا معدولا فيعرب غير بصرف للعلمية ساقوا التانيث الاصل كغيره قال سيدي به ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) اي عند كلهم اذ لم يكن آخره اياما نحو وبار فأكثروهم بنسبه على الكسرة كاهل الحجاز وصل الى امالته التي هي لغتهم وبعضهم عجمه الصرف كالاول وقد تلقى الاعشى بين الفاعيتين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لغته اذا اراده فقال ومردهر على وبار \* فهلكت جهرة وبار

فكسر الاول على لغة اكثرهم ورفع الثاني غير ممنون كقولهم وقيل لا تنطبق بل اتاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكتوا فكتبوا واو الالف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأي سيدي به وقال المبرد للعلمية والتانيث وهو اقوى لتحقق التانيث والعدل انما بقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو محترج وعلى الاول منقول عن فاعله علما المنقولة عن الصفة كافي عر (قوله وجشم) يضم الجيم وفتح الشين العجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لازوال احد سببها وهو العلمية) اما ما كان احديسها بالوصفية وهو العدل والوزن والزيادة او كان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع وغير مصروف سواء اتى على تنكيره أو سمي به وسواء تنكر بعد التسمية به أم لا انظر الاشعري وحواشه (قوله وتخلص من كلامه) الخاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفة ثلاثة والمستقل بالجمع الثمان وقد عمت احكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا يصرف من مقوصا في يقتضي نخرج جوارق اربعة في اعرابه سواء كان احدي علمية أو الوصفية فانه في العلمية قاض علم امرأه كافي الشرح ويعني تصغيره يعني علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن جرح وينون رعا وجز اعوضا عن الياء ويصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوصية يبرح ويقضى أمالو عيت يغيرو ويدعوت كسر ما قبل الواو وتقلها بابا لانه ليس في العربية اسم من باب آخره واو قبلها ضم تنجرب به كاذ كرو مثاله في الوصفية أعجم تصغيره أي فاعله لا ينصرف فالوصفة ووزن أخرج فيجرب في نفسه ما ذكره قال أم لمها قاضي ورمسى ويرى ويفرغى وأعمى يتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتخذف حركة الماء للثقل مثل اسم السالكين وبعض عنهم التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيه بدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب

ورأيت قاضي كما تقول هو لا يجوز ومررت بجوارق رأيت جوارق (ص) ولا يضطر اراو تناسب صرف ذو المنع والمصرف فلا يصح صرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله



وللتناسب جازم فيصدق به ما قول المصنف صرف (قوله من تلغاث) بالصرف للضرورة جمع  
 تلغية وهي المرأة في اليهودية مشتقة من التلغ وهو السور وقد تطلق على المرأة وإن لم تكن في  
 هودج ولا سافرة وتعلم البيت سوالك ثقبابين حزن شعيب \* والسوالك جمع سالكة  
 منه ولأن ثلثي ومفعوله الأول ظاهراً زيدت منه من وتعلم منه ولوالسوالك أي طريقاً إلى الجبل  
 وحزن منحن حزن بفتح فكرو وهو ما غلظ من الأرض وشعب اسم ماء (قوله وأجمع عليه الخ)  
 أي في الجلة والألف قد قبل في ثلثي الألف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم ثبوت أذير يذقدرد  
 ما يمتنع ورد بأنه قد باتني بساكن فيحتاج الساكن إلى كسر الأول فيمنون ثم يكسر ويضامع  
 بدون ذلك كقوله الخ مقسم ما ملكك جفاعلي \* جزاً لا تحرق ودينا تنفع  
 بتقوين دنيا وكذا منع الكوفون في الضرر وقصر فـأفعل من قالوا لأن تنو شمه انما حذف  
 لأجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لأجل منع الصرف لا لأجل من  
 بدليل صرف خبره وشمر منه زوال الوزن مع وجود من وقيل في قوله

\* وما الأصباح من ذلك بأمثل \* مع وجود من المقدمة عليه \* (تنبه) \* أجاز قوم صرف الجمع  
 المتناهي اختياراً وزعم آخرون أن صرف ما لا يصرف مطلقاً لغة قال الأخفش وكانها لغة  
 الشعراء لا يضر إرفهم في الشعر بخبري على السنتهم (قوله للتناسب) هو نوعان تناسب كلمات  
 متصرفة انضم لها غير متصرف كثنوين سلاسل مناسبة أغلا لا وسعياً وثنوين يغوث ويعوق  
 في قرينة الأعمش المناسبة فسر أو الثاني رؤس الآسي كثنوين قواير الأول لأنه رأس آية للتناسب  
 بقية رؤس الآسي في الثنوين وصلوا في الألف قبله وقفاً وأما قواير الثاني فتون ليشاكل الأول  
 لا رؤس الآسي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجاز قوم الخ) أجازوا الكوفون  
 مطلقاً وبعض المتأخرين في العلم لوجود إحدى العاتين فيه دون غيره وبؤده لم يسمع في غير  
 علم وأجاز قوم منع صرف المتصرف اختياراً (قوله واستشهدوا المنع) أي أبوا وضاعه الضرب  
 (قوله ومن ولدوا الخ) هو ثلثي قوم من الهزج المكثوف جميع أجزاءه ما عدا الضرب  
 والكثف حذف ثنوين مفاعلين وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو صيداً مؤخر خبره من ولقه أعلم

### \* (اعراب الفعل) \*

(قوله كسعد) أما يفتح التاء والعين مضارع سعد يفتح فيه أي أعانه ومضارع سعد  
 بالكسر اللازم من السعد وهو العين ضد الشقاء وما يضم التاء فتح العين مضارع مجهول من  
 الأول أو من اسعد المتعدي بالهمز معناه أوع كسرهما تبالقاء من اسعد (قوله إذا جرد  
 الفعل) أي في اللفظ والتقدير معاً فلا يرد قوله \* محمد تهنته تسلك كل نفس \* بحزم تقدم  
 تجرد انظروا لأن جازمه مقدراً أي اتقد وقوله رفع أي لفظاً كما مثله أو نقديراً كما سكن للتخفيف  
 نحو بامر كوي شعر كم أو لاوقف أو غيره فإن رفعه مقدراً قبل أو محلاً لأن المضارع مع الثنوين يرفع  
 محلاً كما قاله يسعاً اسم ولذا لم يقده المصنف بالخوض الكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما  
 ليس له محل رفع ولا محل النصب والجرم قيل وإنما لم يقده حينئذ كثافة بقوله في باب الاعراب  
 وأعر بواضعا لأن عراب الخ فان مفهومه انه مع الثنوين غير معرب وقد يقال المنى عنه مع  
 الثنوين الاعراب اللفظي والتقدير لا إلى أيضاً واللم ثبت له محل النصب والجرم أيضاً وهو  
 خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير  
 معربة قطعاً فتدبر (قوله موقع الاسم) أي إذا كان خبراً أو وصفاً أو حالاً لأن الأصل في هذه

\* تصح خبلي هل ترى من تلغاث \*  
 وهو كثير وأجمع عليه البصريون  
 والكوفون ورداً يضام صرفه  
 للتناسب كقوله تعالى سلاسل  
 وأغلا لا وسعياً فصرف سلاسل  
 لمناسبة ما بعده وأما منع المتصرف  
 من الصرف للضرورة فاجاز قوم  
 ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين  
 واستشهدوا بالمنع بقوله

وعن ولدوا عامر ذرو الطول  
 وذو العرض

فمنع عامر من الصرف وليس فيه  
 بسوى العلمية وإلى هذا أشار بقوله

\* والمصروف قد لا ينصرف \*  
 (ص) \* (اعراب الفعل) \*

ارفع مضارعاً إذا جرد  
 من ناصب وجازم كتسعد

(ش) إذا جرد الفعل المضارع من  
 عامل النصب وعامل الجر مرفع

واختلف في رافعه فذهب قوم إلى  
 أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم

فيضرب في قولك زيد يضرب واقع  
 موقع ضارب فارتفع ذلك وقيل

ارتفع

الثلاثة الاسم حيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها  
والماضي وإن كان يقع في ذلك لكنه مضي الأصل فلم يؤثرفيه العامل كذا قال البصريون  
واعترض بوقوعه من فواع حيث لا يقع الاسم كهل تفعل وسبغ تفعل وجعلت فاعل ورأيت الذي  
تفعل لا يختصا بحرفي التخصيص والتنفيس بالتفعل والاصلة وخبر أفعال الشر وعامل الجمل  
وأجيب بأن المراد وقوعه موقعة في الجمله وإيضاح الرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير إذ  
أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر تصرح (قوله التجرد) أي لدوران الرفع معه وجودا وعندما  
والدوران من مسائل العلة ولا مردان التجرد على أن لا يكون علة للرفع الوجودي لأن معنى  
التجرد الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مبدى والمنتهى علة  
للوجودي هو المطلق وأما الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية  
فلا يصح لتصرح الرضي بأن عوامل التحويلة المؤثرات الحقيقية على أنه أن يريد به ان علامة  
الوجودي تكون عدمية مطلقا فهو باطل أو مقيدها رجع الأول فتدبر وقال الكسائي رفع باسم حرف  
المضارع ويدان جزاء الشيء لا يعمل فمه وقيل بالمضارع نفسه اقل ولا ثمة لهذه الخلاف (قوله  
لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أي حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أي مقيده (قوله  
والتي) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاعل عموم المبتدأ أو مفعول مخدوف يفسر بالنصب  
والفاعل عاطفة عليه أي ولا بس التي الحق فانصب بها (قوله واعتمد تحقيقها) أي حين رفع الفعل  
بعدها وقوله فهو أي الرفع مع التخصيف مطرد أي لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو ان) هو حرف يتي  
المضارع وينصبه ويخلصه لا لاستقبال فهو بني المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيد تأنيدا  
التي خلافا للتحسين في انموذجه واما قوله تعالى أن يخلقوا ذبابا فلا يذيقهم من خارج عن أن  
لا يهابوا لتأكيده خلافا له في كشفه لكن وافقه على التأكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول  
الفعل عليه اعتماد الجمهور كزيد أن اضرب خلافا للاختصاص ولا مردان التي له صدر الكلام لأن ذلك  
خاص بها ومنه قوله مه عاذ لي فيها غائل أبرحاً \* بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن مارأيت أبان يذيقنا فلا \* أدع القتال واشهد الهجاء

أي أن ادع القتال مدة رؤيتي أبان يذيقنا فلا وعند ارادة الالغاز تكتب لنا كلمة واحدة في ال أبن  
جواب لما يوم نصب أدع واشهد ليس معطوفا على ادع لئلا يتناقض بل على القتال فهو منصوب  
بأن مضمره لطفة على اسم خالص أي لن ادع القتال وشهد الهجاء قيل والجزم اللغة كقوله  
\* قلن يحل للعيش بعدك منظر \* وقوله

لن يجب الآن من رجائ من \* حرك من دون بابك الحلقة

لكن الأول يحتمل أنه مما اختزى فيه بالفتحة عن الالف للضرورة (قوله وكى) أي المصدرية التي  
تنصب بنفسها لأنها المرادة عند الإطلاق لا الفعلية فان النصب بعدها بأن مضمره وأعلم أن  
اما مصدرية قطعاً أو تعلميية قطعاً ومحملة لهم ما لا لا وهي الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان نحو  
نكلا تأسوا ولا يصح كونها تعلميية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في التصريح بالضرورة اليه  
والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما لاستقهاية نحو كيه بمعنى له والمصدرية كقوله

إذا نمت لم تنفع فضر قائما \* يرجى ألقى كما يضرو وينفع

أي للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفته عن العمل فتدبر قبلها  
اللام والمذ كورة قبل اللام كقوله

لتجرد من الناصب والجائز وهو  
اختيار المصنف

(ص) وبلن انصبه وكى كذا بان  
لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح واعتقد  
تحقيقهما أن فهو مفرد

(ش) ينصب المضارع إذا نصبه  
حرف ناصب وهو لن وكى

كي لا تنقض رقيمتها \* وعدتني غير محتسب

أوبقول ان كقولهم ففالت كل الناس أصبحت ماضيا \* لسالك كيمان تغر وتخدعا

فكفي في كل ذلك كاللام معني وعملوا واللام بعدها مؤ كدة والنصب بعدها بان مضرة وانظارها في  
الاخير ضرورة عند البصريين وأجازة الكوفيين اختصارا بحيث كفي ان تكسر مئى ويؤيد من  
استمرار ان بعد اللام جاز لا واجب ويمتنع كونها في ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام  
فلانه لا يوصل بين الحرف المصدرى وصته وامام ان أو ما المصدرية فلان الحرف المصدرى  
لا يدخل على مثلثي القصص والحقلة لهما قسمان المتفرقة عن اللام وان نحو كيدا يكون دولة فان  
قدرت قبلها اللام مصدرية أو بعدها ان خفارة والواقعة بينهما كقوله

« انت السكيمان نظير بقرتي \* فلك جعلها جارة مؤ كدة اللام مصدرية مؤ كدة بان الاول  
أصح لان لصوق ان بالفعل يرجح نصبها أو يضاهي أم يابح أفلا توكديها أو تغفرها دخول حرف  
الجر أو المصدر على مثله للضرورة فلا يمكن غير بخلاف ما مر واجعوا على جواز فعلها من الفعل  
بلا النسبة أو ما الزائدة كما مر من الأمثلة وبها معاشقو كمالا يكون كذا في غير ذلك خلاف  
وقد تكون اسمها محتصر امن كيف فرفع الفعل بعدها كقوله

كفي تحجون الى سلم وما نرت \* قتلاكم وظلي الهجاء تضطرم

أى كيف تحجون (قوله وان) أى المصدرية وهى أم الباب ولذا لا يضر غيرهما وانما آخرها الطول  
الكلام عليها وهى نصب المضارع لفظا ومخالص النونين ولا تنصب محل الماضى اتفاقا لانها  
توصل به ولا تؤخر فى معناها شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته مستقلة لا تناسب عملها في محله وتنع  
تقديم معمول الفعل عليها خلافا للفرق لان معمول الفعل لا يتقدم على الموصول وخرج  
بالمصدرية بثلاثة أشياء المتخفة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهى الواقعة بعد النون نحو فلما  
ان جاء البشير وابن الكافى ومجرورها كقوله \* كان ظبيته تطوى الى وارق السلم \* أو في غير ذلك  
والمفسرة وهى المسبوقة بجهلة فيها معنى القول دون حرفه وتأخر عنها جهلة ولم تقرر مجاز وهى  
تفسر معمول الفعل الذى قبلها نظائرا كان نحو إذا أوجنا الى أمك ما يوحى أن أفذقه قايحى هو  
عين أفذقه أو مقدر نحو وأوحينا اليه ان اصنع القالب أى أوحينا اليه شأنه هو اصنع وتحتل  
الزيادة على معنى أوحينا اليه ان اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالاسم

ولو تأو بلا أى أوحينا اليه يصنع القالب وان لم يتقدم بها جهلة كانت مخففة ونحو وأخردوا هم ان  
الجدد لله لان الكلام لا يتم إلا بتدخولها والمفسرة لمحض التقدير لا التقييم وان لم يتأخر عنها جهلة  
امتعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يدعى ان مدحها بل تحذف أو يؤتى بدلها أى فقدر (قوله بما  
يدل على اليقين) أى كراى ويحقق وبين وتلن مستعلا فى العلم وانما واجب كونها في ذلك مخففة  
لان المصدرية لا ترجح الطمع فلا تدخل الاعلى ما ليس مستقرا ولا تأتيا العلم انما يتعلق بالحق  
فلا تناسبه الا التوكيد المتأخر بالمخففة والا كتحريكه عند الفاصل بين ان والفعل بما سبق فى ان  
واختارها أو أجرى سببه والاختش والخوف مجرى العلم عند يقين المخوف كعشت ان تفعل  
بالرفع ومنه قوله اذا مت فادفنى الى جنب كريمة \* تروى عظامى بعد موتى عروها  
ولا تدفننى فى القلادة فافنى \* أخاف اذا ماتت ان لا اذوقها

رفع اذوق كالفاضية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرون ان لا يرجع بالنصب فما شذ  
نم ان أول العلم بغيره كالظن والرأى والاشارة مثلا جاز بالنصب كما علمت الان ان فعل كذا أى  
ما رأى ولا شئ الا بذلك قاله سيبويه وجوزوه القراءة لا تأويل (قوله أحدهما النصب) أى اعلم

وان واذا نثولن أضرب وجهت  
لكى أعلم وأريد أن تقوم واذا  
أ كرمك في جواب من قال لك أنيك  
وأشار بقوله لا بعد علم الى انه ان  
وتعت ان بعد علم ونحوه مما يدل على  
اليقين وجب رفع الفعل بعدها  
وتكون حينئذ مخففة من التثنية  
نحو علمت ان يقوم التقدير انه يقوم  
خففت وحذف اسمها ربقى خبرها  
وهذه هى غير الناصبة للمضارع  
لان هذه ثابتة لفظا ولائبة وضعها  
وتلك ثابتة لفظا ووضعها وان وقعت  
بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان  
جازى الفعل بعدها وجهان  
أحدهما النصب على جعل ان من  
نواصب المضارع

تحقيق الظنون فينا سببه الترجي بأن المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلا وإذا أجمع عليه في أحب الناس أن يتركوا أمام الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ان لا تقوم لان فصل الحقيقة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقول السين ولن كظننت ان لا تقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي اقرب الظن من العلم لكونه الطرف الرابع فكأنه معلوم (قوله وبعضهم أهمل الخ) وبعضهم حرمها كقوله

إذا ما عذونا فاعل ولدان أهلنا \* تعالوا إلى ان رأينا الصمد شطب

(قوله اختها) بالجر بدل من مآء وعطف به ان وحذف ظرف زمان أو مكان اعتبارا لاهمل ولا حذر استحققت يرجع لان أي وبعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها به بأن لم يتقدمها علم ولا ظن جلا على ما يجمع ان كل حرف مصدري تاني وكذلك بعضهم أهمل عمل ما المصدرية جلا على ان كذلك ونخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وقول الشاعر وطرفك ان ما جئتنا فاحسنه \* كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيه ما للتخفيف لتبوية فلما وثر فلا حاجة الى ان نصب بها والكاف في البيت تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كى فهي الناصبة وما زائدة فيه ثلاثا وأوجه المعنى احسن طرفك عن النظر لنا اذ جئتنا الاجل ظنهم ان هو الك حيث تنظر ستراء لينا (قوله يرفع الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله أن تقرأن على أسماء ويحك \* مني السلام وان لا تسمرا احدا

ولم يجعلوا تخفة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن افاده الصبان (قوله ونصبوا) أي أكثر العرب لزوما عند استيفاء الشرط المذكور لا جواز كما قيل فان عدم بعضهم الزم اسمها لها وبعضهم يلزم اسمها لمطلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون لقبول لانها حرف غير مختص بقسمه الا ههنا فلا التفت لمن أنكرها دما منى والصحح انها حرف وبسيط وناصب بنفسه لا بأن مضى بعده ومعناها عند سببها الجواب والجزا انما الادغام كما قيل لانها قد تنحصر للجواب نحو اذن اخذك صادقا جوابا لمن قال انى أحدك لان ظن الصدق لا يصلح جزءا للعبية وأيضاً وحال الجزاء لا يكون الامس قبله والصحح ابدال نونها الفاني الوقت كسوين المصوب لان الجوهري كتبها بالالف وكذا رسمت في المصاحف وعن المبرد والراجح يوقف بانثون كان ولن وتكتب بها وعن الفرعاء أهملت كتبت بالنون لتفرق من اذا ظرفية وان أعامت بالالف لغيرها بالاعمال والخلاف في غير القرآن أمافيه فالوقف والرسم بالالف اجتمعا كما في الاتقان اسما للامساحف (قوله والفعل بعد) جلة حالية من اذن أي والحال ان الفعل كائن بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الطرف وجلة قبله الين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي خبرا وحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤ كذا بنون الخفيفة المنقلبة فالواو هذا كالا متناهي من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل مجعوف بضمه وقع (قوله مستقبلا) أي لا سائر النواصب لا تعمل في غيره لتحققه في الوجود كالا سماء فلا تعمل في دعوى الالاف دما ينى (قوله اذالم تصدر) أي في جلتها بأن تأخرت كأ كرمك اذن أو وقعت حس ولا تقع كذلك مع المضارع الا في ثلاثة مواضع بالاستقراء من الخبر واخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه كان تأتى اذن اكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب افعالها في الجميع وأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا \* اذن اذ أهلك أو أطيرا

والثاني الرفع على جعل ان تخفة من الثقل فتقول ظننت ان يقوم وان يقوم وانما تقدير الرفع ظننت انه يقوم تخفت ان وحذف اسمها وبقى خبرها وهو النعل وفعاله (ص) وبعضهم أهمل ان جلا على

ما اختها حيث استحققت عملا (ش) يعنى ان من العرب من لم يعمل ان الناصبة للفعل المضارع وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان يرفع الفعل بعدها جلا على اختها ما المصدرية لا شرا كهما في انهما يقدران بالمصدر فتقول أريد ان تقوم كما تقول عجبت مما تفعل (ص)

ونفسوا اذن المستقبلا ان صدرت والفعل بعده موصلا او قبله الين وانصب وارفعها اذا اذن من بعده عطف وتعا (ش) تقدم ان من جملة نواصب المضارع اذن ولا ينصب بها الا بشرط أحدنها ان يكون الفعل مستقبلا الثاني أن تكون مصدرة الثالث ان لا فصل بينها وبين منصوبها وذلك نحو ان يقال آذانيك فتقول اذن كرمك فلو كان الفعل بعدها حال لم ينصب نحو ان يقال احبك فتقول اذن أطلسك صادقا فيجب رفع اذن وكذلك يجب رفع الفعل بعدها اذالم تصدر نحو زيد اذن يكرمك فان كان المتقدم عليها

بالنصب فضرورة واخباران مخدوف أي لا يستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف)  
هو الواو والباء (قوله جازي الفعل الخ) التحديق انهما ان عطف على ماله محل ألغيت والاباز  
الامر ان فاذا قبل ان ترفي ان زيد واذن احسن اليك ان قد راع العطف على الجواب ألغيت وجوبا  
لوقوعها نحو واذن جزم الفعل أو على الجملة الشرطية بقوله اجاز النصب باعتبار تصديرها في جملتها  
والرفع على ان ما بعد الواو من علم ما قبلها بلها اي بينهما وهو الارجح كما اشار اليه المتن بما كنهه  
لعدم تصديرها ظاهرا وقيل بتعين النصب لان العطف على الاول أولى لولاه مستأنف ومثل ذلك  
زيد يقوم واذن احسن اليك ان عطف على الفعلية بتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله  
نصبت أي أي لان القسم موكد للربط المستفاد منها لمثله لا النافية لانها لا تصر مع ان ذلك مع اذن  
واختصارين باب شاذ الفصل بالنداء والنداء وان عصوره بالظرفين والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع  
شيئ منه (قوله وبين لا) متعلق بظاهره وانما نسبة حاله ان دفع بدوهم اهمالها لتصلها بالباء  
(قوله لا) نائب فاعل عدم وان منعول مقدم لاعل لما يفتح الميم أمر من عمل يعمل كندس يفرح  
فيه مزيه وصل وكسرت ان لسا كتن أو بكسر هاء أمر من أعل المتعدية بالهاء مرفوعة مرفوعة فله قطع  
قتضيل فختتم النون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عامله (قوله وبعدني كان)  
أي بعد كان المنفية وهو متعلق بأخبر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان اعمل الخ وان شرط  
مفروض مع وجود اللام لان قوله وان عدمه لا معناه مع وجود اللام فيكذلك قوله وأخبر بعدني كان  
أي مع لا الخ (قوله كذلك الخ) ان مبتدأ خبره خفي وبعدا متعلق به وكذلك منعول مطلق  
خفي واصل من فاعله أي ان خفي بعدا وخفاء مثل ذلك الذي بعدني كان احوال كونه مما لا يلا في  
الوجوب (قوله ولا النافية) أي والزائدة لتوكيد نحو ولا يعلم اهل الكتاب ولا يتصل بين الفعل  
وان الاطلاق لانها كلافصل اذ تدخل بين الجار والجر وتكتسب بالازاء (قوله بعد لام الجبر) أي  
للتعليل كانت كالمثل والعلاقبة نحو تكون لهم عدوا وازاء موكدة وهي الواو فتعني بعد فعل  
منعده نحو وأمر بالناس لمرب العالمين ففي كل ذلك ان مفعلة جواز او قد تظهر ونحو وأمرت لان  
اكون اول المؤمنين (قوله كن المنفية) المراد ما داتها لخصوص الماضي لدخول نحو لم يكن الله  
بغير علم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار من الاطلاق الخاص على  
العام لان الجحود انكار ما تعرفه فهو انكار الخلق خاصة ولم يقيد كان بالنافية لانها المرادة عند  
الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على أن كان أي مادتها اخلاقا  
لمن اجازته في أخواته ومن اجازته في طينته واطلق الذي ومراد ما ينفي الماضي فقط وهو مخصوص  
بما عدا الماضي ولمع المضارع دون ان لاخصاصها بالمستقبل ولا لغتها بما عدا الاتصال منقبة  
بالحال ولما انفجى بمعنى ما واطلاقه بشملها وقد زعم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم اتزول منه  
الجبال بالنصب لغیر الكسائي انهم الام بالجحود مع النافية ولكن يبيده ان الفعل بعد لام الجحود  
لا يرفع الاضمار الاسم المستند اليه الكون بل انظر انهم الام كي وان شرطية أي وعند الله مكرهم  
أي جزاء عليم وعظم منه وان كان مكرهم لم يشدهم من الزوال الجبال أي الامور العظام المشبهة  
بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال انا اضع من فلان وان كان معدا للانزال اه أشموني (قوله)  
ما كان زيد يفعل (قوله) زيد اسم كان وخبرها مخدوف عند البصر بين تعلقت به اللام الجارة للمصدر  
المنسبك من ان والفعل أي ما كان زيد يمد الفعل كذا أو جعل الكوفيين الخبر بجمله الفعل  
والفاعل واللام زائدة لتوكيد التي وهي الناصبة بنفسها أي ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم  
المصنف لانه جعل النصب بان مفعلة بعد اللام فهو قولهم كب لكن يؤيد الاول التصريح

حرف عطف جازي الفعل الرفع  
والنصب نحو واذن كرمك  
وكذلك يجب رفع الفعل بعدها  
ان فصل بينها وبينه نحو واذن زيد  
بكرمك فان فصلت بالقسام نصبت  
نحو واذن والله كرمك (ص)

وبين لا ولا مبر التزم  
اظهار ان ناصبتون عدم  
لان اعل مظهر او مضمرا  
وبعدني كان خفيا مضمرا  
كذلك بعدا واذا بلغ في

موضعها حتى والاولان خفي  
(ش) اختصت أن من بين شيعة  
فواصب المضارع بانها تعمل مفعلة  
ومضمرة فظهر وجوب اذ وقعت  
بين لام الجبر ولا النافية نحو جئت  
للاضرب زيد او تظهر حوزا اذا  
وقعت بعد لام الجبر ولم تصحها  
لا النافية نحو جئت لا ذرا ولان  
أقرأ هذا ان تسميها كل المنفية  
فان سبقتها كل المنفية وجب  
انصار ان نحو ما كان زيد يفعل  
ولا تقول لان يفعل قال الله تعالى  
وما كان الله عليه منهم وأنت فهم  
ويجب اضمار ان بعدا وللقدره

بالخبري قوله \* سموت ولم تكن أهلاً لتسمو \* (قوله يحى أو أيا) أجود من قول التسميل  
الواقعة وقوعه إلى أن أو الان لان ان مقدرة بعد أو لأنم واقعة موقهها حتى يستعنى عن  
تقديرها ولا تلتحق معن كلاًهما بل لا والغاية كماله والتعليل إذا كان ما بعده معلوماً  
قبلها نحو لارضين الله أو يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسميل ولا تصح فيه الغاية لا سيما  
انقطاع الارضاء عند حصول الغفران وليس مراد أو تبين الغاية فيها يحصل شيئاً فشيئاً  
لا تظن به أو يحى والاستثناء فيها يحصل دفعة دفعة ولا قتلة أو يسلم ويحتمل السلاطة لا لزمنك  
أو تفضي حتى والمعنى على الاستثناء لا زمن في جميع الأزمان القضاة أى وقت انتهائه  
وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بأن تكون مجرد العطف فلا يصب الفعل بعدها إلا إذا عطف  
على اسم خاص كما سأتى (قوله لا تستهمل الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية بل يحتمل  
الاستثناء أيضاً كما قاله أبو حنيفة (قوله فأدرك منصوب بأن) أى وهو مؤول يصدر عن  
بأعلى مصدره تصديق الكلام السابق أى ليكون منى استسهال أو أدرالك وكذا يقاس السابق  
(قوله وكنت إذا غرت) بالغين المجعولة الرأى أى عصرت رهز وتشتت القافى والتون لرمح  
والكعب على التواشرف أطراف الأنايب وهذه استعارة تشيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في  
اصلاح قوم انصفوا بالنفاد فلا يكف عن حسم المواد التي تشأ عنها الفساد إلا لا يحصل  
صلاحهم بحالها إذا غرت قناعتهم جمة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يشارك  
ذلك إلا إذا استقامت وبظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق بأخبار الذى هو مبتدأ  
وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أى أخباران بعد حتى حتم كهذا الأخبار  
السابق في التحتم وعلى هذا فقولته كذا أحشوفان جعل متعلقاً بأخباراً وخبراً عنه وحتم خبر ثان  
جى به لبيان وجه الشبهة لاحتمال ان التشبيه في مطلق النصب فليس حشواً (قوله حتى) أى  
الحجارة لانه صدر المسمى من ان والفعل وتكون غائبة ان كان ما بعده غاية لما قبلها كخاله  
وتعليل ان كان ما قبلها معلوماً لمابعدها كما سأتى حتى تدخل الجنة وكشال المن ولا تصح فيه الغاية  
لايهام ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد أو يحتمل ما حتى حتى إلى أمر الله رافى  
التسميل كونه بمعنى الأوهو وظاهر في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجود وما لديك قليل

أذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايها انقطاع حتى ما قبلها عند ثبوت ما بعده وليس  
كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقاً أى شأنه ذلك سواء جاد مع الفقراء لا فوى  
للاستثناء المنقطع أى ليس السماحة في الجود مع الذى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى ان  
تألو البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنهم لا للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة  
للمقدور الصريح فيلزم كونه غائية لان خبره آخر أو متصل به كالكسب حتى رأسه وحتى  
مطاع العجبر وخرج بالجارة العاطفة والاستدائية وقد مر فى العطف (قوله نحو سرت الخ) أى  
أذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلاً (قوله بأن المقدرة بعد حتى) أى بلباس ظهرها  
في العطف وكقوله

حتى يكون عزيزاً من نفوسهم \* أولن تبين جمعاً وهو مختار

وجعل الكوفون النصب يحى نفسه أو ربيعها الخبرى الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد  
في الاسم والفعل (قوله مستقبلاً) أى لان النصب بأن المقدرة وهي تخلص الفعل للاستقبال فلا  
تدخل على الحال ولا الماضى (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أى قدرت نفسك موجوداً

يحى أو أيا فتعذر بجى إذا كان  
الفعل الذى قبلها مما يقضى شيئاً  
فشيئاً وتقديره بأن لم يكن كذلك  
قال الأول كقوله

لا تستهمل الضعب أو أدرك المنى  
شما انقادت الأموال الاصاب  
أى لا تستهمل الضعب حتى أدرك  
المنى فأدرك منصوب ببيان المقدرة  
بعدها والتي بمعنى حتى وهي واجبة  
الاخبار والثاني كقوله

وكنت إذا غرت قتاة قوم

كسرت كعوبها أو تستهملها  
أى كسرت كعوبها الآن  
تستقيم فتستقيم منصوب بأن  
بعدها وواحدة الاخبار (ص)  
وبعد حتى هكذا أخباران

حتم كجده حتى تسردا حزن  
(ش) وما يجب أخباران بعده حتى  
نحو سرت حتى أدخل البلد حتى  
حرف جر وأدخل منصوب بأن  
المقدرة بعد حتى هذا ان كان الفعل  
مستقبلاً فان كان حالاً ومثلاً  
بالحال وجب رفعه والياء أشار  
بقوله (ص)

وتوجه حتى حالاً أو مؤولاً

به ارفق والنصب المستقبلا  
(ش) فتقول سرت حتى أدخل  
البلد بالرفع ان قلته وأنت داخل  
وكذا ان كان الدخول قد وقع  
وقصدت به حكاية الحال الماضية  
فيكون كسرت حتى أدخلها

في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت للدخول الماضي واقعا حال  
التكلم وعلى كل تقدير بالمضارع لاستحضار صورته الخبيثة فان قدرت ان تصار في وقت التكلم  
بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبلا حينئذ تأويله لا يلائم قرينه قوله تعالى وزلزلوا حتى  
يقول الرسول بالنصب انما نافع مع ان قول الرسول وهو البع أو شعيا ماض بالنصب لانه  
حكاية ذلك انما واسمه بالنصب لان الزلزال غير معتبر بكونه على تقدير انصاف الرسول وقت  
الحكاية لانا العزم على القول فصار مستقبلا تأويله ورفعته نافع على فرض القول واقعا حال  
الحكاية استحضارا لصورته وحاصل مثله حتى ان الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنصب للتكلم  
وجب نصبه كمن يرجع اليما موسى أو حاضر اوقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت  
الدخول أو مضيا جازا الأمر ان باعتبار جواز التأويل فان قدرته حاضر اوقت التكلم على حكاية  
الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على  
ذلك فرض المستقبل حاضر اوجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شروط  
الرفع بعد حتى ثلاثة حاله كذا ذكره تبيينه عما قبلها فلا رفع في سرت حتى تطلع الشمس  
لعدم تسببه عن السير وكونه فضلا أي ليس ركنا في الاستناد فلا رفع في كان سري حتى أدخلها لانه  
خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بمحصل السير والدخول وتسبب الثاني عن الاول  
والنصب يفيد الاخبار بمحصل شيء واحد وهو السير وبأن شأ آخر مترقب الموصول وهو الدخول  
ولا يفيد وقوعه وان كان مع الوهم من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال والقول (قوله وبعدها الخ) ان  
مبتدأ آخره نصب وبعدها تعاقبه وجله وستره ما حاله من فاعل نصب كما أشار له الشارح في الحل  
أو معتزلة تبيين المبتدأ وان خبره كمن يمان الذي في نصب لانه بالحرف وأنه في ستره تأويلها  
بالحكاية وخبرين صفة لفي وطلب (قوله الجواب بها الخ) سمي ما بعد انفاء جوابا لان ما قبلها من  
التي والطلب يشبه الشرط في ان كلا غير ثابت المضمون وتسبب عنه ما بعده كتسبب الجواب  
عن الشرط اذا عدل عن عطف التبع بالنفاذ الى النصب بفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف  
المصدر المتبني على مصدره متصدا عما قبلها والتقدير في المثال ولا يما يكون من ذلك ان  
فقدت ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو اسأتم فتدخل الجنة ليكن منك اسأتم قد دخل  
وفي لب في ما لا فاجلت حصول مال في فجاء وهكذا وهذان العطف على المعنى والتوهم كافي  
المعنى فان لم يكن قبلها ما تصد منه مصدر بيان كان جملة اسمية مخبرها جامد كما أنت زيد  
فتذكره فنقل الصبان عن السيد وطى منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المتبني بل يرفع  
على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدرين  
لان الجملة كما ثبت كونك زيدا فاكمل انك انما تظن قد تمت خبرايات الاسقاطي نقل ذلك عن  
أي حسان وسأني عبارته في الاستفهام (قوله في محض) أي سواء كان بالحرف كنهال أو بالنقل  
كأيس زيد حاضر افكلم أو بالاسم كانت غير آت فتجد ثار يلحق بذلك التسبب والتعليل قلنا  
أو قد ممر ادبها كلها التي نحو كائنك والعلينا فتسببنا وقلنا تأنيفا فتجدنا وقد كتبت في خبر  
فقره بالنصب أي ما كنت ولا تأنيذا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال اسم التعميد بالمحض  
لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الآخر والتهى والتعاضد خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون  
بفعل صريح (قوله نحو ما تأنيفا فتجدنا) نصبه لما على معنى ما تأنيفا فكيف تجد ثمان من الدلالة  
على في الثاني حتى الاول تسببه عنه أو على معنى ما تأنيفا تجدنا لجعل الثاني قيد في الاول  
فينصب عليه التي قصد الى في اجتماعها أي ما يكون منك انيان يعقبه فتحدث ثم قد ينفي

(ص) و به فاجواب في أو طلب  
محمض أن وستره ما حاله نصب  
(ش) يعني أن أن نصب وهي واجبة  
الحذف الفعل المضارع بعد اناء  
الجواب بها في محض أو طلب محض  
فقال التي نحو ما تأنيفا فتجدنا  
وقال تعالى لا ينقض عليهم فهووا  
ومعنى كون التي محض أن يكون  
خالصا من معنى الاثبات

الامان أيضا فيكون في القاء معني الترتيب وقد ثبت وحده وحده فالتقاء له سبعة بلا تنسب  
 أصلا وواع نص الفعل بعدها تشبهاتك كقوله العتي قال في المعنى وعلى المعنى الاول يحتمل  
 قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني لا يمتنع أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل  
 مثال يصح فيه المعنيين وتعين الثاني في نحو ما يتحكم الله حكم فيجوز ولا تنافا لوجوده فان  
 قصد بالنساء الاستئناف أو مجرد العطف بلا تنسب ولا معة تعين الرفع أو ماعلى معنى ما تنافا ذات  
 تجد تنافاه مبدءا لقصد الثاني الاول وانبات الثاني فهو متنافا ومن عطف الجمل وصورة  
 التحدث بلا تيان أن يكون بجائل منهما أو باختلاف زمنهما أى ما تنافا في المستقبل فانت  
 تجد تنافا الآن واما معني ما تنافا تجد تنافا لقصد الثاني في الذليلين من مجرد العطف بلا تنسب  
 ولا معة ومنه قراءة عيسى بن عمرو لا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو  
 نصب هذا على السببية كالتى قبله جاز لكنه لم يرتد تناسبا لقواصل (قوله فان لم يكن  
 خالصا الخ) أى بان انتقض بالاول الفعل كما مثله أو كان نقيا بعدنى ككما تنزل ما تنافا تجد تنافا  
 بالرفع بخلاف نفسه بالا بعد الفعل كما تنافا تجد تنافا لا يخبر فقيه الوجهان كإص عليه سيويه  
 وروى ما قوله

وما قام منها فاقم في دنيا \* فينطق الابائي هي أعرف

خلافا لقصد منق وانه حيث مثله في وجوب الرفع والنهي كلتن في النقص وعنده (قوله وهو  
 يشمل الامر الخ) أى والترجي أضاع عند الكوفيين كإسباني في المتن فالجمله مع التني المتقدم تسمى  
 بالاجوبة التسمية وهي مجموعة في قوله

مروانه وأدعوسل وأعرض لحظهم \* نحن وأرج كذالك البقي قد كالا

(قوله ياتاق) مرخم ناقه والعنى يقتضيان نوع من السير ونصبه على انه صفة مصدر محذوف أى  
 سير عفا (قوله سن الساعين) بفتح السين أى طريقهم وفي خبره معلق بالساعين (قوله  
 والاسمقهم) شرطه في التسهيل أن لا يتضن وقوع الفعل ولا يكون بجمله اسمية خبرها جامد  
 فلا يجوز أن يشر بزيد أفيد بانك بالنصب مضى الضرب فلا عكن تصد مصدر مستقبل منه  
 لعطف عليه ولا هل زيد أخوك فسكرمه لعدم ما يتصده منه المصدر قال أبو حنن وهذا لم  
 بشرطه أحسن أعجبنا وقد حكى ابن كيسان أن ذهب زيد فقتبعها بالنصب مع مضى الفعل بل  
 اذا عذر زيد مصدره مستقبل ما قبل الفاء يقدره صدر من لازم المعنى فالتقدير ليكن مذكرا اعلام  
 بسبب ضرب زيد فجازة منه وهل ثبت كون زيد أخاك فإكرامنا اه استأطى وهو نص فيما  
 مر (قوله من شعاع) اما فاعل بالظرف لاعتماد على الاستفهام أو مبدءا خبره الضرف ومن زائدة  
 والتقدير هل يكون لنا حصول شعاع فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كالمثل  
 والانسكاري نحو من مثل زيد فتأومه واتو بجي فيما يظهر نحو تخصم زيد أفية نصب عليك وأما  
 التمرير الذى بعد التني فيجوز أن يراعى فيه صورة التني أو الاستفهام في نصب الفعل بعده نحو  
 أقم يسروا في الأرض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم الجارم ويكون بنى \* ويشكم المودة والاخاه

وأن راعى معناه من الاتبات فلا نصب لعدم تمحض التني كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء  
 ماء فتصبغ الأرض فخره وطره هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سببا  
 في الاخضرار بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للنظم كما في المعنى وقد يقال يحيط  
 التقرير به الانزال لا الرؤية فالسببية موجودة كما لا فتأمل (قوله لياتاني) جمع لباته يضم اللام

فان لم يكن خالصا منه وجب رفع  
 ما بعده انشاء نحو ما أتت الانا دنيا  
 فتحدثا ومثال الطلب وهو يشتمل  
 الامر والنهي والدعاء والاستفهام  
 وانعروض والتخصيص والتثني  
 قال امر نحو اتاني فا كركل ومنه  
 ياتاني سري عنة افسحها

الى سليمان فتسريحها  
 والنهي نحو لا تنظر بزيدا فيضربك  
 ومنه قوله تعالى لا تطعوا آفيه فيعمل  
 عليكم عضى والدعاء نحو رب  
 انصر في فلا أخذل ومنه

رب وفقني فلا أعدل عن  
 سن الساعين في خورسنت  
 والاستفهام نحو هل تكرم زيدا  
 فيكرمك ومنه قوله تعالى فهل لنا  
 من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض  
 نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا  
 ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتصبر ما  
 قد حدثوك فإراكن معا

والتخصيص نحو لولا أنا أنافقد تنافا  
 ومنه قوله تعالى لولا آخرنى الى  
 أجل قرب فاصدق وأكون من  
 الصالحين والتثني نحو لستى مالا  
 فأصدق منه ومنه قوله تعالى  
 ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا  
 عظيموا ويجوز كون الطلب محض ان  
 لا يكون مذكورا لعله



باسم فعل باللفظ الخبر فان كان مذكولاً عليه (١١٨) بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعده الفاء فهو صفة فأحسن اليك وحسبك

فيمأوهي الحاجة وانما قال بعض الروح لان رتب الارتداد على الرجاء والراجي شيئاً قد لا يجزم  
بمصوله فلا يحصل له انتهاء تام بل بعضه بسبب الرجاء وهذا البيت ساخط في نسخ (قوله باسم فعل)  
أي سواء كان من لفظ الفعل كترال فحدثك بالرفع أو لا كما ثبت هذا مذهب الجهور وأجاز ابن  
عصفو والنصب بعد الاول قال في شرح المشذور وما يجدر به ان يكون صواباً وأما المصدر النائب  
عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرب ياربنا فحدثنا (قوله حسبك الحديث)  
مثال للطلب بالجاء الخبر بل ان حسب اما اسم فعمل مضارع معني يكتفي فضمة ساءت بها بقبل  
وبعد والحدس بث فاعله واسم فاعل معني كافي مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمة اعراب  
(قوله والواو كالفا) مثله ما عم عند الكوفيين في نصب الفعل بعدها تحدث لا يولون أحد كفي الماء  
الدائم ثم يغتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً فاذا الشنواني (قوله)  
ان تقدم فقهوم مع حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أي فهمي كالفاء في نصب  
المضارع بعدها في المواضع المذكورة بان مضمرة وفي أنها عاطفة للمصدر المتسبب على مصدر  
متصدة عما قبلها كما صرحوا به واستظهر الدماغي في قول الرضي بأنها ليست للعطف بل هي معني  
مع والفعال فالصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاسمة عمال فمعني فموا قوم فموا قباي ثابت  
أو مع قباي لان العطف يفوت النص على المعية أي ليكن قيام منك وقسام معني (قوله نصب فيها)  
ككها لم اسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والامرو والنهي والاستفهام والتثني وقامه  
النفيون في الباقي وقد مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال النفي بالمتنارد ولا نكذب يا تاربتا  
وتكون نصبها محذوفة وحفص (قوله وما يعلم الله الخ) أي لم يكن لله عجز يحكم كصاحب العلم  
يصبركم لعدم الصبر فلا يعلم الله تعالى ومعني تعلق علمه بالمعروف ما يعلم علمه لا وقوعه لان علم  
المعروف واقع اجمل (قوله فقلت ادعي) أصله ادعوى يضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو  
لأن للثم الواو والسكون فكسرت العين مناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز نهها نظر للاصل وكسرهما  
نظر لان اه اسقاطي وقوله أدنى اسم ان من الشدي بفتح النون مقصور وهو بعد ذهاب الصوت  
وان ينادي خبرها وعكسه (قوله عار عليك) خبر لمحذوف أي ذلك عار عظيم صفته وجعله اذا  
فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أي في النفي فكل منهما منهي عنه استقلا لا  
وقال الدماغي الجزم ليس نافي للنهي عن كل الابادة لان لم تعد احتمل النهي عن المصاحبة  
ورده الشهني بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهي عن الاول واباحة  
لثاني وهو المشهور فالواو استثنائية أي ولأنت تشرب اللبن ولا تعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق  
معني الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهي عن المصاحبة على ان الوالعالي فينعين  
تقدير المبتدأ لان المضارع المحدث لا يقع حال مع الواو معني (قوله ان تسقط النعنا) أي لم توجد الا ان  
سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً خرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد  
الجزء) أي بان قصد تسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله  
نكرة نحو فهب لي من ذلك وابايرثني بالرفع وعلى الحال نحو ولأنتن تستكثروا وعلى الاستئناف  
ككته \* وقال رائد هم اسوا من اولها \* ويحتمل الحال والاستئناف وقوله تعالى  
والن مافي عنك تاقف بالرفع فاضرب لهم طريقا في البحر يسا الاتخاف ويحتمل هذا الوصفه أيضاً  
أي لاتخاف فيه وبما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ولكن الحال من  
فاعل خذ لا من صدقة لانهم انكروا (قوله بشرط مقدر) أي مع فعله بعد الطلب وهذا مذهب الجهور  
وهو المختار وبعين تقدير ان لانها أم الباب وانصر بجوم يانه لا يجوز غيرها ولا يراد ان قوله تعالى

الحديث في قيام الناس (ص)  
والواو كالفا ان تقدم فقهوم مع  
كلا تسكن جلد او ظهر الجرح  
(ش) يعني ان المواضع التي نصب  
فيها المضارع انما هي وجوب ما بعد  
النهاء ينصب فيها كما بان مضمرة  
وجوبا بعد الواو اذا قصد بها  
المصاحبة نحو وما يعلم الله الذين  
جاهدوا عنكم وبعلم الصابرين  
وقول الشاعر  
فقلت ادعي وأدعوان ادني

لصوت ان ينادي داعيان

وقوله

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك اذا فعلت عظيم

وقوله

ألم لك جار كم ويكون بيني

وبينكم المودة والاخاء

واحترز بقوله ان تقدم فقهوم

مع عاذا ان تقدم ذلك بل أردت

التشريك بين الفعلين أو أردت

يجعل ما بعده الواو خبرا لمبتدأ

محذوف فانه لا يجوز حينئذ نصب

ولهذا جاز فها بعد الواو قولك

لأنا كل السمك وتشرب اللبن

ثلاثة أو جمعه الجزم على التشريك

بين الفعلين نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن الثاني الرفع على

انما صير مبتدأ نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن أي وأنت تشرب

لبن الثالث النصب على معنى النهي

عن الجمع بينهما نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن أي لا يكن منك ان تأكل

السمك وان تشرب اللبن فتنصب

هذا الفعل بان مضمرة (ص)

وبعد غير التي جزمها اعتقد

ان تسقط الفاء والجزء فقد صد

(ش) يجوز في جواب غير النفي من

الاشياء التي سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصدت الجزاء مقصوراً في انزرك وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر قل

أي زرنى فان زرنى ازرله أو بالجله قبله ولان ولا يجوز الجزم في التني فلا تقول ما نأيننا يتحدثنا (ص)

ونشر جزم بعد تنهى ان تضع \* ان قبل لادون تخالف يقع (ش) أي لا يجوز (١١٩) الجزم عند سقوط الفاء بعد التني الشرط

قل لعباد الذين آمنوا بآيها الصلوة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك بغيره لم يخف عنها أحد  
لوجود الشرط وهو القول ومع ان التخالف واقع لان القول ليس شرطاً تاماً لانه متشابه بل لا بد معه  
من التوفيق فتعبر (قوله أو بالجله قبله) أي فالحال ان نفس الجله اماناً لنتابتها عن حرف الشرط كما  
تاب شرط باعني ان شرط في العمل أو ان تضعها معنى حرف الشرط كما قيل بكل وبقي قول رافع تركه  
الشارح لانه أضعفها وهو ان الجزم بلام الامر مقدرة (قوله قبل لا) جعل الشاطي والمكودي  
لا هذه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غمها مائة مائة ما قبل دخولها (قوله لا بشرط  
الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفعه تستكثر حالاً من فاعل تنين لعدم صحة ان لا تنين تستكثر  
وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى أنه بدل كل من غن لانه تنجاء أي لا تستكثر ما نعمت به وتعدده  
على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعني النورم فلا يقرب من مسجدنا  
يؤذنا يجوز أن يؤذبل اشغال من يقرب لافي جواب التني الا يصح ان لا يقرب به يؤذنا فان جعل معنى  
الآية تستكثر من الثواب أي تزدد منه صح كونه جواب التني لجهة أن لا تنين أي تعدد النعم على  
الغير تزددوا (قوله أو أجاز ذلك الكسائي) أي تمسك بالآية والحديث المذكورين وبالقاسم على  
جواز انصب بعد الفاء في لادن من الاسدياً كلاً ورد بخرج الآية والحديث على ما مرويان  
النصب لا يناسب عليه لوجوده بعد التني ولا يجوز بعده اه وفي هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد  
التني أيضاً \* (تنبيه) شرط الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير التني صحة وضع ان  
الشرطية وحدها موضعه كالحسن الى أحسن اليك بخلاف لا أحسن اليك فلا يجوز إلا بالنسب  
ان تحسن الى لا أحسن اليك ونحو أن يترك ازرله أي ان تفرقه ازرله بخلاف أن يترك أي ضرب  
زيد في السوق وقس الباقي (قوله أجاز الكوفون) أي دون البصريين وجعلوا نصب اطالع في  
جواب ان أولعطفه على الاسباب على حد الخواص وقع معتبر فاضبه أو ينصه لعل معنى التني  
ليندفع الاعتراض بان التني انما يكون في الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب  
محال وقد يدفع بانه ادعى قبله تصدق التليد على قومنا في بل بل قال في الارشاف وسماع الجزم  
بعد التني يؤيد الكوفيين (قوله المقرون بالفاء) مثلها أو والمعية كما مر (قوله فعل عطف) فيه  
مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله بعد عاطف) مراده به خصوص الواو  
والفاء ثم أو وولده في عمل لغيره لعدم سماعه (قوله اسم خالص) أي من شائبة الفعلية وهو الجاهل  
الحض مصدره كالمثله أو غيره كالوازيد ويحسن الى اليك كتب وكقوله

ولولار جال من زرام عثرة \* وأل سيع أو أسواك علقا

ينصب اسو عطف على رجال وعلقم منادى مخرجهم علقمة (قوله لبس عباءة) الصواب كافي نسخ  
ونبس بالواو عطف على قوايا قبله

ليت تحقق الارباح فيه \* أحب الى من قصره شيف

والشعوف هو اللباس الرقيق الذي لا يجيب ما وراءه (قوله الى وقتي سلبك) بالتصغير اسم رجل  
كان قد مر ترابها من أتم من ختم فوجدوا حدها وقوع عليها فاجر بهذا الشاعر قتله ثم عطف أي دفع  
ديه فقال البيت تشيلا لحاله حيث طر نفسه لتقع غير محال النور الذي يضرب انشرب البترولان

من الاسدياً كلاً (ص)

والامر ان كان بغير افعل فلا

تنصب جوابه وجزم اقبلا

(ش) قد سبق انه اذا كان الامر

مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ

الجزم يجوز نصبه بعد الفاء وقد

صرح بذلك هنا فقال متى كان

الامر بغير صيغة افعل ونحوها فلا

تنصب جوابه بلكن لو أسقطت الفاء

جزمته كقوله ما أحسن اليك

وحسن الحديث بن الناس واليه

أشار بقوله وجزم اقبلا (ص)

والفعل بعد الفاء في الجزم

كتنصب ما الى التني تنصب

(ش) اجاز الكوفيون فاطمة ان

يعامل الرعامه ماله التني فينصب

جوابه المقرون بانته كما ينصب

جواب التني وتابعهم المصنف

ومما ورد منه قوله تعالى اعلني ابلاغ

الاسباب اسباب السموات فأطاع

في قراءة من نصب أطلع وهو محقق

عن عاصم (ص)

وان على اسم خالص فعل عطف

تنصيه ان ثاباً أو تخذف

(ش) يجوز ان ينصب ان محدوفة أو مدكورة بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أي غير مقصود به معنى الفعل وذلك كقوله

للس عباءة وتقرعني \* أحب الى من لبس الشعوف فقرر منصوب بان محدوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسما صريحاً وهو لبس

وكذلك قوله الى وقتي سلبك ثم عطفه \* كالنور يضرب بالماء عاتق البقر فاعله منصوب بان محدوفة وهي جائزة الحذف

فارضية منصوبين بحروف جواز  
 بعد النشاء لأن قبله اسماء موصوبين  
 وهو وقع وكذلك قوله تعالى وما  
 كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً  
 أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا  
 فيرسل منه مذهباً بالإنذار الخ  
 لأن قبله وحياً وهو اسم موصوب  
 كان الاسم غير موصوب أي منصوباً به  
 في الفعل لا يجوز أن نصب نحو الطائر  
 فغضب زيد الغراب فغضب يجب  
 رفعه لأنه معطوف على طائر وهو  
 اسم غير موصوب لأنه واقع بوقع الفعل  
 من جهة الفعل لا من جهة الاسم  
 أن تكون جملة فوضع طائر موضع  
 يطير والاصل الذي يطير فلما جئنا  
 بالعدل عن الفعل إلى اسم النشاء  
 لاجل آل لأنه لا تدخل الأعلى  
 الأسماء (ص)

وشد حذف ان ونصب في سوى  
 ماض فاقبل منه ما عدل روى  
 (ش) لما فرغ من ذكر الامكان التي  
 نصب فيها بان محذوفة لما وجوبها  
 ولما جاز أن ذكر أن حذف ان والنصب  
 بها في غير ما ذكرنا لا يقاس عليه  
 ومنه قولهم مره يحضرها نصب  
 يحضر أي مره أن يحضرها وقولهم  
 خذ اللص قبل يأخذك أي خذ  
 اللص قبل أن يأخذك ومنه قوله  
 الاية هذا الزاجر احضر الوحي  
 وان شهد الذات هل انت مخاذا  
 في روايه من نصب احضر أي ان  
 احضر (ص)

\* (عوامل الجزم) \*

بل لا ملام للبائع جزماً

انما اذا عرفت ان اسماء لا تنصب لانها ذات لبن وانما تنصب بالنشاء فتدبر على  
 وترى بضم فتنصب بالنشاء فغيره (قوله لان قبله اسماء موصوبين بحروف جواز) فاعترض بان قول  
 بدليل نصبه على كاعلى الله وآية واجب بان المصدر العامل لا يؤول بالنقل وحده بل مع ما يركب  
 فهو اسم تأويل (قوله لولا وقوع معترة) أي العين المنهولة أي فقترت عن فعله لئلا والالاتراب جمع تريب  
 بكسر التثنية وهو المنساري في العدم أي لولا أن وقع لارتدته على من سألتني ما كنت أوثر على  
 أن تاتي بالعطاء أحد ابل اقتصر على سم (قوله فيرسل مذهباً) أي لغين نافع عظماني وحياً  
 والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشراً في مثل من الاحوال التي حال  
 كونه وحياً إليه أي الله ماله كأم موسى أو سمع الله من وراء حجاب كأمي أو من سلا اليه رسولاً  
 كما اتفق الا انما عطفها على الخفاء وتحتل المفعولية المطلقة على معنى لا تكلمني وحياً أو  
 تكلمني من وراء حجاب أو تكلمني ارسالاً وعلى هذين فكان تأنيده وان يكلمه فاعلمها أو ناطقة على الثاني  
 خبرها وحياً أي ما كانت تكلمني الله بشراً أو فتعول حذف أي ليس بشراً أي (قوله لا يجوز) أي مع الاسم  
 المقصود به معنى الفعل كماله ما مع غير المصدر بحال كان مصدراً متوهماً كالنصب مما قبل فاء  
 البنية فيجب انما اراد ان يكلم ولم يجعل هذا كالاسم الموصوب لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ  
 خبره الغراب (قوله في سوى ماض) دو عشرة يجوز ان لا يجر في شدة كمال والعطف على اسم خاص  
 بالواو والفاء أو ثم أو أو ويجب في خمسة لام الجوز وحسب أو أو عن جوازها الخبر أو أو والعلة وزاد  
 في التعليق فان المصنف لم يذكرها والاشعار بعدها واجب عند المصنفين دون الكوفيين  
 ويزاد أيضاً ما ساقى من جواز نصب الفعل المقترون بانفاء الواو بعد الشرط أو الجواز فانما  
 معتبر في وجوبها وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند المصنفين  
 وقاسه الكوفيون ومن وافقه هم تصریح (قوله لا آتينا) ألا استفتاحية وإيها منادى وذا صفتها  
 في محمل رفع والزاجر يدل من ذا وصفته أو أحضر في تأويل مصدر حذف جازم أي عن حضور  
 الوحي وحسن حذف ان في ذلك وجودها في بعده على حد تسبع بالمعني خير من أن تراه نصب  
 تسبع بخلاف مره يحضر فانها حذف بلا دليل وخبر يحذفها مع النصيب حذفها مع رفع الفعل  
 فأجازه الاخفش وجعل منه أفعير الله تأمرني أو عبدو تسبع بالمعني خبري رفع أعيد وتسبع وظاهر  
 شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته بكم البرق ان بكم صله ان حذف وتبي  
 الفعل مر فوعا وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف خذفيه يطلعه أو ذهب قوم الى ان  
 الحذف في غير ما مره ما على مطلقاً رفع ان نصب قبل وهو الصحيح وبحقه شرح التسهيل بان يرجع  
 قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان نقط الى الحذف أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (عوامل الجزم) \*

(قوله هذا) أي أمر أو ناهياً أو داعياً أو مطلقاً (قوله وسرف) خبر مقدم عن اذا (قوله ما يجوز  
 فعلا واحداً) أي افعالاً والافتد يجوز ما أكثر بعطف أو بال (قوله الدال على الامر) أي وضعوا ان  
 استعمات في غيره كالأخبار في قوله له الرحمن مدا والتسديد في شأنه كقوله كذا يقال في  
 لا انماحية واعلم ان الغالب في لام الامر جزمها فاعل الغائب كماله وكذا الفعل الجوهري للملك

والخطاب

في الفعل هكذا بل ولما واجزم بان ومن ومهما \* أي متى أين أين اذا  
 وحيفاً أي وحرف اذا \* كان وافي الادوات أي (ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين احدهما ما يجوز فعلاً واحداً  
 وهو الازم الدال على الامر بخوليهم زيد وعلى الدعاء بخوليهم قبض عليهم بك

والخاطبات نحو لا كرم ولتكرمهم باز بدلان الامر في ما للغائب وتقل في فعلها ما للمعلن والثاني أقول  
لأنه صيغة تخصصه وهي فعل الامر فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة أبي وأنس فيبذل فلنضرحوا  
وحدث تأنيده واما صافكم فمن الاول ولضمم خطأ ثم قوموا فإلصاقكم والهاء فيه اعطف  
جمله طلبية على مثلها لانه على الاظهر ويرى فلا يصلى بالنصب على انه المذكر والناظر الزائدة  
ويرى يسكون الباء تخفيفا وهذه اللام مذكورة جلا على لام الجذر لانها تقابلها في الاختصاص  
بالأفعال كذلك بالهاء والشئ يحمل على مقابلةه وسلمت ففهمها كلام الابداء وتساكنها بعد الواو  
والفاء أكثر وتحرر بكها بعد ثم اجود والاصح ان حذفها خاص باشعر بعد القول وغیره كما قاله  
السيوطي (قوله الله على النبي) خرج الزائدة والتنافية وجوزا لكونهم جزم النافية اذا صلح  
قبلها كالحكاية القراء بط القرض لا ينقلب بالرفع والجزم واجب بأن الجزم على توهم  
الشرط قبله أي ان لم أر بطه ينقلب وجزم النافية فعل الغائب والخاطب كثير وفعل المتكلم  
قليل جدا لان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الان كان يحجب ولا فيكثر لان المنهى غير  
المتكلم كافي التوضيح كالأخرج أي لا يخرجني احد (قوله وهو ما للتي الخ) أي يشتر كان في التني  
والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجرمه وكذا في الحرفية ودخول الهاء في عطف ما مع بقائها  
على عملها نحو ألم نمرح ألم أصبح والشيب وزع وخروج بلا هاء مثلما الحنية فتخصص بالمضارع  
لفظا ودعني كما مر في الاضافة والمال الاجمالية وهي التي بمعنى الافتقار بالجمل الاسمية نحو ان كل  
نفس لماعلمها حافظا أو بالمضارع لفظا المعنى كأنشدك الله لما فعلت كذا أي ما سألت الأفعاله فلا  
يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ) إشارة لبعض ما يفتقران فيه فتخصص بالواجوب  
اقصال فيها بحال النطق وأما في لم فقد يصل نحو لم يلد ولم يولد وقد سقط نحو لم يكن شيئا مذكورا  
أي ثم لم يقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقم زدي في العام الماضي بخلاف لم ويكون نفيها  
متوقع الحصول فالنحو لم يذوقوا عذاب أي الى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال الزجاج شئ  
ولذا كان قوله تعالى ولم يدخل الاعيان في قلوبكم شعرا باعيا نعم بعد لان توقعه تعالى محقق  
الحصول ومن غير الغالب ندب بلس والاشعة الندم ويجوز حذف مجزومها اخبار الدليل  
كقاربت المذبذبة ولم ألدخلها ولا يحذف في المضارعة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة  
وان كلالا يوفينهم بشئ ان لم ألدخلها ولا يحذف في المضارعة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة  
والسعداء ويجوز انهم واختار ابن هشام ما يوفوا أعمالهم بدليل ايرؤفتم لان التوفية متوقعة  
بخلاف الاهمال وأجاب الدماميني بأن توقع ما بعدها أعلى كما مر على ان التوقع قد يكون من غير  
المتكلم ولا شئ في وقع الكثرة الاهمال بدليل استرسالهم في القبائح وتخصص لم بضد ما مر  
وجماحية الشرط كالوم لم وتم فصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فأضحت مغاشا ففارار وسوما \* كان لم سوى أهل من الوحش توخل

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالخارجيل والنصب بما لغة كقراءة لم تشرح ر قوله

في أي يوحى من الموت أفر \* أي لم يقدر أم يوم قدر

بفتح تشرح ويقدر ودرجعله على التوكيد بالنون خفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها  
قاله في شرح الكافية وفيه شذوذان تركبنا المتني ولم وحذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله  
والثاني ما يجزم فعلين) أي غابا وقد جزم فعلا وجمله كما شبهه الشاعر وقد جزم فعلا واحدا كما  
سبأ في قوله وبعد ما ضارفعك الجراح حسن وانما علمت هذه الادوات في شئين دون حروف الجذر  
لأفادتها ربط الثاني بالاول فكانت ماثلي واحدا وقيل الادوات لم تعدل الا في الشرط والشرط

وحده عمل في الجواب أو هو دمع الأداة فعولاً وحدها وقيل انشرباً والجواب تجاوزاً مانعاً  
الجواب أن كان مضارعاً وماضياً خالياً من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً وأشجلاً ولا يحمل جملته  
كجمله الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجمله وان كان غير ذلك مما يقتضيه بالفاء  
أو إذا الفجائية فجمع الجمله مع الفاء وإذا في محل جزم لأنه لو وقع موقعه ففعل يقبل الجزم لحزم  
فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجمله هذا ما في المغنى والكشاف وقال الدماميني وأقره الشنقي الحق  
أن جملته الجواب لأشمل لها مطلقاً إذ كل جمله لا تقع موقع المفرد لأشمل لها ١٥ ولا يقال أنها  
واقعة موقع المفرد وهو الفعل المقابل للجزم لأنهم لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام  
به كما يتم هذه الجمله فتأمل فعلى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملته الجواب في نحو من يقيم  
قائماً كرمه في محل جزم ورفعه باعتبار الشرط والخبر به شبهة عن الجواب هو الخبر وعلى الثاني  
محل الخبر به فقط كهي في نحو من يقيم كرمه اتفاقاً ظاهره ورأى الشرط في الفعل (قوله وهي أن)  
هي أم الباب وقد تكون نافية كليس ومحققة من المشددة كما مر في بابه ما ورائته كقوله

ورج الفتي للخبر ما ان يقضيه \* على السن خبر الانزال يزيد

ونحو زيد وان كرمه انه يجزى فهي فمزملة على التحقيق مجرد الوصل أى وصل الكلام ببعضه  
والاول للحال أى زيد يجزى والحال انه كرمه وقيل شرطية حذف جوارها لئلا يلازم عليه بجزى  
والاول للعطف على مقدراً أى لم يكترمه وان كثر فهو بجزى لكن ليس المراد الشرطية حقيقة  
العلق إذ لا يعلق على الشيء وتقضيه معاً بل التعميم أى انه يجزى على كل حال (قوله وما تعلقوا  
الخ) ما نسهم شرط جازم مفعول مقدم لفعل الشرط وهو تعلقوا أى أتى تعلقوا ومن خبر بيان  
لما حال منها على قاعدة البيان وفيه كنفاء أى ومن شر ويعلم جواب الشرط أى يجوز كره من  
الطلاق السبب وهو العلم على السبب وهو الجزاء وما حصل اعراب أسماء الشرط وكذا الاشتغال  
ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاماً  
نحو متى تائه وأيان تؤمنك وحيثما تسلم الخ وطر فأن خبره ان كان ناقصاً كأن يفتكأ كونه أو يدرككم  
الموت فأن خبره متعلق بمحذوف خبر تكميلاً للشيء هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت  
على حدث فتفعول مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب أو ضرباً أو على ذات فان كان فعل  
الشرط لازماً نحو من يقيم اضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعلداً واقعاً على أجنبي منها نحو من  
يعمل سواء يجزى به وخبره ما يجمله الشرط أو الجواب أوهما معاً أقوال فان كان متعلداً وسلط على  
الاداة فهي مفعولة ويجوز وما تعلقوا من خبر ومن يضرب زيد اضربه وان سلط على ضميرها أو على  
ملا بسبه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيد اضربه فيحذف من كونها مفعولاً  
لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ما مر وإنما كان العامن في الاداة هو فعل الشرط  
لأن الجواب عكس إذا لأن رتبة الجواب مع متعلقاتها التآخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه  
ولانه قد يقتضيه بالفاء أو إذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واعتقد ذلك في إذا لأنها مضافة  
الشرط فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الإضافة (قوله مهماتنا الخ) مهماتنا شرط امام مبتدأ  
في خبره ما مر أو مفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهو تات على حديثنا امرت بهو الأول أرجح  
لما مر في الاشتغال ومن آية بيان لهم ما فهو حال منها ومن هاهنا العائدة إليها والتعريف فيها عائد  
على آية كما اختاره في المغنى لأعلى مهماتنا وقوله فماتن الخبر جواب الشرط والارجح كون ما جازية  
لامه لا لأن الخبر بعدهما لم يأت في القرآن مجرداً من الباء الامتصاصاً فالاولى الخلية عليه فماتن  
أما في محل نصب خبره ما أو رفع خبره فماتن (قوله أيا ما تادعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط

وهي ان نحو وان تبدوا ما في  
أنفسكم أو تحفوه بحاسنكم به الله  
ومن نحو من يعمل سواء يجزى به وما  
نحو وما تعلقوا من خبر يعلمه  
الله وبهما نحو وقالوا له ما تاتنا به  
من آية لتسبح ربهم فماتن لك  
جوهريين وأي نحو أيا ما تادعوا فله  
الاسماء الحسنى ومتى كقوله

وهو تدعو الابه بمعنى تسعوا كافي البضاوى وحذف منه قوله الاول وتبين أى عوض عن المضاف  
 اليه أى أى اسم تسعوه وماصله لتأ كيد الابهام فى أى وكان أصل الكلام أيا ما تدعو فهو حسن  
 فأوقع فيه الاسماء موقع الجواب للباغية (قوله تعشو) حال من فاعل تأت فهو مرفوع لا يجوز  
 من عشاوه شواذ أى نازار جوعدها القرى (قوله أيعال الريح الخ) صدره \* صعدا ثابتة فى  
 حاشى أى تلك المرأة كالصعدة أى الريح فى المين والاعتدال والخاير بالحاء والمراد الممثلة لثبوت  
 الماء وخصه بالذ كرلان الثابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك اذا ما تأت) من الاتيان أى تفعل  
 وكذا آتيا ويرى تاب وآتيا من آتى أبى اذا امتنع (قوله نجاحا) أى ظفر بالراء وغابر الزمان  
 يطلق على المستقبل كالأنا على الماضى أيضا (قوله الا ان واذا ما) فان حرف ان اذا ما واذا ما على  
 الاصح فهما مجرد التعليق لا محل لهما والباء فى أسماء انشاء فالاهم ما فعلى الاصح وقد علمت  
 اعراهم او كما يظروف الامن وما هو ما نحن لتعميم فى ذوى العلم وما هو ما هو ما فعلهم فهو ما يعنى  
 واحدا وقيل مهيما أى من ما والآى فحسب ما تصاف اليه من طرف وغيره والظرف اما زمانى  
 وهو متى وأيان فهمه التعميم الزمنى وقيل ايان خاصة بالمتنقل ولو غبر شرطية فلا يقال ايان  
 خرجت أو مكافى وهو أين وأنى وحيثما فهو التعميم الامكنة ففعله الادوات الحازمة فعلم ان أحد  
 عشر وهى بالنظر لاعتمالها بعبارة وعنده ثلاثة أقسام تنطهيا بعضهم بقوله  
 تلزم ما فى حقيقها واذا \* وامتنعت فى ما ومن ومهيما  
 كذلك فى أى وباقها أى \* وجهان اثبات وحذف ثبنا  
 ولم يذكر المصنف منها الا وكيف ولو لان المشهور فى اذا لا تجزم الا فى الشعر كفى شرح الكافية  
 لكن ظاهر التسهيل ان جزمها فى الشعر كمن كثر فى النثر نادر وأما كيف فقد يكون شرطا غير  
 جائز نحو يفتق كيف يشاء بصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابه فى ذلك محذوف لثلاثة مقبله  
 وأجاز الكوفون جزمها فاقيل بشرط اقترانها بعبارة أو ما لو فسدت أى (قوله فعلم الخ)  
 مفعل مقدم لتقضيض الجملة مستأنفة لا تعبت لقوله اسماء الابهاء أن ان واذا ما لا يقتضيان  
 فعلم وعلى هذا فاقول قوله ما يبا وجزم بان محذوف لانه لم يه من هنا وان فعلم مفعله وجمله  
 تقتضيان صفة محذوف رابطها أى تقتضيضها على هذا الجملة وحرف اذ ما متروكة بين الفعل  
 ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ للتصل وخبر محذوف اى احدهما شرط  
 وقدم صفة وجهه لانه لا يجوز ان الله والفاعل امامه مستأنفة وخبر ثان لشرط أو صفة ثانية له  
 والربط محذوف أى يملوه فى نسخ شرط بالانصب فهو مفعل ولتقضيض على ان جملة مستأنفة  
 لا تعبت لفعلى الذى هو مفعل لا يجوز (قوله وما) أى سى ونائب فاعله يعود على الجزاء وهو انا  
 منه قوله الثانى أى ان الفعل الثانى كإحدى جزاءه تترتب على الاول كالثواب المترتب على الفعل  
 سى جوابا لشد به جواب السؤال فى لزومه لكلام سبقه فالترتبة ما يحجز فى الاصل ثم صار  
 حقيقة عرفية (قوله جملتين) الاولى فعلمين كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أو لا  
 ويكون فيه تنبيه على ان حتى الجزاء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لازما فيه (قوله وهى المتأخرة)  
 أخذ من قوله يسألوا الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين  
 وما تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دوله الجواب محذوف لاهو الجواب نفسه خلافا  
 للكوفين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لانهما  
 فلا تقدم عليهما شئ من أجزا جملته خلافا للسكاك فيهما (قوله وماضين) مفعلون ثان لتقضيض  
 معنى يتقدمهما والمراد ماضين انما تفتل لانهما الادوات تغلب الماضى للاستقبال شرط

حتى تأت تعشوا الى ضوء ناره  
 تجد خبرا ناعده ما خبر موقد  
 وأيان كقوله  
 أيان توشك نأمن غير ناواذا  
 لم تدر الا من منام نزل حذرا  
 وأيانا كقوله أيعال الريح غيلها تمل  
 واذا ما نحو قوله  
 وانك اذا ما تأت ما أنت آسى  
 به تقف من اياه تأمر آتيا  
 وحيثما كقوله  
 حيثما تستقيم بقدركم اللات  
 منجحا حتى غابر الزمان  
 وأنى كقوله  
 خليلي انى تأتيا تأتيا  
 أخا غير ماريضك لا يحاول  
 وهذه الادوات التى تجزى من فعلمين  
 كلها أسماء الا ان واذا ما فأنهما  
 حرفان وكذلك الادوات التى تجزى  
 فعلا واحدا ككها حرف  
 (ص) فعلمين تقتضيان شرطا قدما  
 يسألوا الجزاء وجوابا وسما  
 (ش) يعنى ان هذه الادوات  
 المذكورة فى قوله وايزم بان الى  
 قوله انى تقتضيان جملة من احدهما  
 وهى المتقدمة تسمى شرطا والثانية  
 وهى المتأخرة تسمى جوابا وجزاء  
 ويجب فى الجملة الاولى ان تكون  
 فعلية وأما الثانية فلا لعل فيها ان  
 تكون فعلية ويجوز ان تكون  
 اسمية فنحن جائز بدأ كمرته وان  
 جائز بذله الفضل  
 (ص) وماضين أو مضارعين  
 قلنهما أو مفتاحين  
 (ش) أى اذا كان الشرط والجزاء  
 جملتين فعليتين

وجوابه ما في ذلك كان وغيره اعلی الاصح وسواء قرن الجواب بالنفي وقد أم لا أو ما ما يكون فيه  
معنى الشرط أو الجواب أو هما أو في الماضي كان كنت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ  
له من قبل وان كان قد صدق من دبر فكذب ثم غرر بان المراد ان يتبين في المستقبل الى كنت قلته  
في الماضي فاما أعلم انك قد علمته وان يسرق في المستقبل فاحكم كانه قد سرق أخوه وان يتبين قد  
قيسه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في الآخرين من حذفوا والمذكور تقليل له أي ان  
يسرق فتأس لأنه قد سرق الخوان حين قد قيسه من دبر فهو يرى لانها كذبت وتفسيره وان  
يكذبوا فقد كذبت رسول أي فتسل عن قبلك (قوله على أربعة أنحاء) أي أقسام والآخر  
كونه مامعاً من اربعين الظهور أثر الاعمال في مامعاً من ماضين لانه ما كلف في عدم التأخر سواء كانا  
ماضين لفظاً ومعنى وهو المضارع المتني ولم يختلفين كل لم يمتنع ثم كون الشرط ماضياً  
والجواب مضارعاً لان فيه خبر وجابن الاضعف وهو عدم التأخر لاني الاقوى وهو التأخر وأما  
عكسه فخصه الجمهور بالضرورة واجازة القراءة والمصنف اختياراً بديل الحديث الذي في الشرح  
فقوله وهو قليل أي عند المصنف والتأخر والاول في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له  
مضارعاً وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكذب في الخ) كتب في فتح التام خطاً ما مودعه والشعيا  
يفتح الشين المعجمة والجسيم ما يشب في الحلق أي يتعلق به من عظم وغيره والورد عرق غلظ في  
العنق (قوله وبعد ماض) امامته علق برفع وان كان مؤخر الان الاعصم توسعهم في الطرف  
كأمر أو حال من الجزاء أي رفع الجزاء حال كونه بعد ماض حسن والمراد بالماضي ولو معنى كان  
لم يقيم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جابر بن عبد الله الاحدث ان لم تكن تراعى قول الصوفية  
ان تراعى جواب الشرط أي ان فثبت عن نفسك وشهو انما رآته رؤية عضو ومشااهدة قلبية  
(قوله لحسن) فيه اشارة الى ان الجزم أحسن كما في شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير  
تقديمه عن الاداة لعل الجواب المحذوف لانه هو الجواب فيجوز ان يفسر عاملاً فيما قبل الاداة  
كزيد ان أتاني أكرمته ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمالكية الى انه  
هو الجواب بتقدير النافى سأتاني ان المضارع مع النفاى برفع وجوابه كونه خبر مستند المحذوف على  
التحقيق فالجمله الاسمية مع النافى في محل جزم فيجزم المعطوف على مجزعهما لا على الفعل وحده  
ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاعل لا يعمل فيما قبله او قبل المرفوع نفسه جواب بلاغ لان الاداة  
لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معاً ولا  
يرد على المراد ان حذف النافى مع غير القول ناص بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لما يشترط الاداة  
لكن النافى فيه واجبه والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة (قوله وان أتاه  
خذل) أي فممن من الخلة يفتح المعجمة وهي الحاجة والمنسوبة لجماعة ويرى يوم مسئلة وحرم  
يفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعاً) أي غير منفي بل  
والا تنك الماضى كأم (قوله ورجب الجزم) أي ترجع لبل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره  
كلاصنف أنه لا يمتنع بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أيثما  
تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاعل مطلقاً كما بعد  
الماضي وقال سيبويه الارجح ذلك اذ لم يكن قبله ما يطلبه كأنك في است الشارح والافلا لاولي  
كونه خبراً عنه دال على الجواب على التقديم والتأخر ويجوز وقوعه ما عكس وانظر لم فصل هنا  
وأطابق حذف الجواب فيما هو لا يأتي هنا القول الثالث فيما صار لفقده له اذ الاداة مؤثرة في  
الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقاً للمعبراً أو معاً

فيكونان على أربعة اشياء الاول ان  
يكون الفعلان ماضيين نحو ان قام  
زيد قام عمرو يكونان في محل جزم  
ومنه قوله تعالى ان أحسنتم  
أحسنتم لا تنصبكم الثاني ان يكونا  
مضارعين نحو ان يقيم زيد يقيم عمرو  
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما في  
أنفسكم أو تخفوه ويحاسبكم به الله  
الثالث ان يكون الاول ماضياً  
والثاني مضارعاً نحو ان قام زيد  
يقيم عمرو ومنه قوله تعالى من كان  
يريد الحياة الدنيا فليعثر فيها  
اليهم أعمالهم فيها الرابع ان  
يكون الاول مضارعاً والثاني ماضياً  
وهو قليل ومنه قول الشاعر  
من يكذب يسي كنت منه  
كاشحبا بين - لقه والوريد  
وقوله صلى الله عليه وسلم من يقيم  
ليلته لا تدركه ما قد قدم من ذنبه  
(ص) وبعد ماض رفع الجزاء احسن  
ورفعه بعد مضارع وهن  
(ش) أي اذ كان الشرط ماضياً  
والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء  
ورفعه وكلاهما احسن فيقول ان  
قام زيد يقيم عمرو ويقوم عمرو ومنه  
قوله وان أتاه خليل يوم مسغبة  
يقول لان تأنيب مالي ولا حرم  
وان كان الشرط مضارعاً والجزاء  
مضارعاً وجب الجزم فهو ماورفع  
الجزاء ضعيف كقوله

جزاؤه لا تسب عليه فيوافق سبوه (قوله يا أقرع الخ) بالضم والفتح كما حرفي نحو أن يدين  
سعيد (قوله وجب اقترانه بالقاء) أي يوصل بينهما الربط بين الشرط والجزاء فيدونها الربط  
لعدم صلاح الجواب لما بشره بالأداء وتوجب القاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتاسب  
الجزاء المسبب عن الشرط والله أقبل ولا تخذف إلا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل يتقاد للقي والصبا \* سيباني على طول السلامة نادما  
من يفعل الحسنات لله يشكرها \* والشر بالشر عند الناس مثلاً

أوندور كديت فان جاء صاحبها والاستعجب بها (قوله كالجمله الاسمية) اورد عليه وان أعطيتهم  
انكم مشركون وأجيب بان الجمله جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف  
للا لانه عليه أي أشركتم ولقد ذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه لأنه ذكرها عند حذف القسم  
أصك مدلا واجب كما صرح به الشنبي وغيره ويكتفي بالاعلى القسم عدم القاء في الجواب وجمله  
ما يجب اقترانه بالقاء سبعة منظومة في قوله

طليسة واهية وبجماد \* وعلا وقد وبلن وباتنفيس

مثال الجامدان ترفي أنا أقبل منك ملا ودا نفسي ربحي والمقرن بقدا ينسرق قدسرق أخ  
له وباتنفيس وإن ختمت عليه فسوف يغتصبكم الله وزاد في المعنى الجواب الموقوف بحرفه المصدر  
كرب ومنملا كأن نحو أنه من قتل نفسه يغتر نفس أو فساد في الأرض فكأنما عاقل الناس جميعا  
وكذا المصدر بالقسم أو بادة شرط نحو وان كان كبير عليك الآية (قوله وكندل الأمر) مثله  
بقية أنواع الطلب من انتهى والدعاء ولو بصيغة النذر والاستفهام وغيره تصرح لكن ان كان  
الاستفهام بانهم تزوج بقديها على القاء اقوة تصدرا بعد اقتران الاستفهام نحو أن حق  
عليه كذا العذاب أو أنت تنفذ أو يغيرها أخر عنها كان قام زيد فهل تكرمه أو فنن بكرمه أو  
فأيكم بكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالقاء) بل ان كان مضارعا مجزأ أو منفيا بلا أو لم جازا اقترانه  
بها كما صرح به ابن الناطم قال الاسقاط في الكافية والجاهل ما يلحق الله في الآخر ويرى يجب رفع  
المضارع مع القاء على أنه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان  
الفعل نفسه هو الجواب والآن يجب جر موهو بحكم زيادة الناء مع ان العرب التزم رفعه معها

فدل على أصابته اذا سئل على مبتدأ قدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن به فلا يخاف أي  
فهو لا يخاف فان لم يكن هنالك ما يعود عليه المبتدأ المقدر فضره الشان والقصة كقراءة ان  
تضل احداها فتذكر بكسر ان ورفع تذكر كمد ان أي القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد  
فبقوم عمر وان كان مضيا متصرفا مجزأ من قد موهو في ثلاثة ضرب فان كان مستقبل المعنى  
ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قوله بالقاء ان قام زيد قام عمر أو ما ضيا لفظا ومعنى وجبت فيه  
القاء على تقدير قد كان كان قصدا الخ فان قصدا المستقبل وعيد أو وعيد جازقه بالقاء على تقدير  
قد اجراه تجري الماضي معني بالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسنة فكذب وجوههم  
وجازعده ما عتار استقبله (قوله وتختلف القاء) بالمدفعول تختلف اذا فاعله وهي مضافا الى  
المفاد من إضافة الدال للمدلول وحل اذا عده حرف أو ظرف زمان أو مكان بخلاف (قوله)

جملة اسمية أي غير طليسة ولا منفية ولا منسوخة فتعين القاء في نحو ان قام زيد فويل له أو فاما  
عمر قائم أو فان عمر قائم وأشعر غنيمته أنه لا يربط بالفاء إلا بعد ان دون غيرها من الادوات وهو ما في  
نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد تظافرت النصوص على الاطلاق لكن موردا للمعاني  
فيحتاج في غيرها الى سماع وقد سمع بعداا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشام من عباده اذ هم

يا أقرع ابن جابس يا أقرع

الآن ان بصريح أدخلت صرع

(ص) واقترن بفا حتما جوابا للوجعل

شرطا لان أو غيرها لم يجعل

(ش) أي اذا كان الجواب لا يصلح

ان يكون شرطا وجب اقترانه بالقاء

وذلك كالجملة الاسمية نحو وان جاء

زيد فهو محسن وكفعل الأمر

نحو ان جاء زيد فاضربه وكالفعلية

المنفية نحو ان جاء زيد فاضربه

أول نحو ان جاء زيد فقل اضربه

فان كان الجواب يصلح ان يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس منفيا

بما ولا بلن ولا مقرونا بحرف التنفيس

ولا بقدره كالمضارع المنصرف الذي

هو غير مقرون بقدر لم يجب اقترانه

بالفاء نحو ان جاء زيد يحيي عمرو

أو قام عمرو

(ص) وتختلف القاء اذا الما جأه

كان يتبدل اذا التام كفاة

(ش) أي اذا كان الجواب جملة

اسمية وجب اقترانه بالقاء ويجوز

اقامة اذا الفجائية مقام القاء ومنه

قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما

قدمت أيديهم اذ هم يقتطون ولم

يقدم المصنف الجمله بكونها اسمية

استغناء عنهم ذلك من التقبل وهو

ان يتجد اذا التام كفاة



(ص) والفعل من بعد الجزاء ان يقتصر  
بالفأ والواو وتثنية فن  
(ش) اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل  
مقرون بالفأ أو الواو جاز فيه  
ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب  
وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان  
تسدوا ما في أيديكم أو تخفوه  
بحاسبكم به الله فيعصم من يشاء  
يجزم بغير ضرورة ونصبه وكذلك  
روى بالثلاثة قوله

فان يهلك أو يوافق يهلك

ربيع الناس والبلد الحرام  
وتأخذ بعده بنائب عيش

أحب الظهور ليس له سنم  
روى يجزم وتأخذ ورفعته ونهيه

(ص) وجزم أو نصب الفعل أنفا  
أو واوان بالجلتين اكتفا

(ش) أي اذا وقع بين فعل الشرط  
والجزاء فعل مضارع مقرون بالفأ

أو الواو جاز جزمه ونصبه نحو ان  
يقم زيد ويخرج خالداً كرمك يجزم

يخرج ونصبه ومن النصب قوله  
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

فلا يتخش ظالمنا قام ولا هضما  
(ص) والشرط يعني عن جواب قد علم

والعكس قد يأتي ان المعنى فهم  
(ش) يجوز حذف جواب الشرط

والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند  
ما يدل دليل على حذفه نحو أتت

ظالم ان فعلت حذف جواب الشرط  
لذلك أتت ظالم عليه والتقدير برأت

ظالم ان فعلت فانت ظالم وهذا كثير  
في لسانهم وأما عكسه وهو حذف

الشرط والاستغناء عنه بالجزاء

يستشرون ١١ وأفهم قوله يختلف منع جمعها مع الفأ لان الخلف عنها وما قوله تعالى حتى اذا  
فتحت الأبواب الى قوله فاذا هي شاحصة فاذا فيه مجرد التوكيد ومحل المنع اذا كانت الربط عوضاً  
عن الفأ اسقاطي (قوله والقب من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مرة (قوله الجزم) أي  
عطفنا على الجزاء اول وجهه اسمية كافي التصريح أي لم يمنع المعنى انهم مع الفأ في محل جزم  
كقوله من يضل الله فلا هادي له ويذره من وان يفتحوها وتوفوها الفقراء فهو خير لكم ونذكر بجزم  
يذره من وكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرئ بالفأ ما ذكرنا على قول  
الداميني لأجل الجملة الجواب مع الفأ لا يجزم بالعطف عليه ويجعل الجزم في الآية على نهيهم  
شرط مقدراً أي وان يقع ذلك يذره من وكفر (قوله والرفع) أي استثناء فأنما على ان الفأ يستأنف  
بها كالأول وأعطى على مجموع الشرط وجوابه (والنصب) أي باضمار ان وجوباً كما نصب  
بعد الاستغناء لان الجزاء يشبه في عدم التحقيق وهذا أضعفها فان اقترنت الفعل بشئ جاز الرفع كآية  
وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا يصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قوم غيركم ثم لا يكونوا  
وامتنع النصب اذا لم يدخل فيه ثم (قوله يجزم بغير) أي تغير عنهم من السبعة والرفع والنصب  
شاذ لان عباس (قوله أو يوافق) كسنة التعمان بن المنذر ذلك العرب غير مصروف والعلمية  
والجمعة وشبهه بالربيع في النصب وبالفأ الجزاء في أن المعجى اليهود ذاب العيش بكسر المعجمة  
عقبه وأحب الظهور أي مقطوعه والسنم ما افتخ ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى تتسل بعده  
بطرف عيش قليل الخبير كالبعير المتهول الذي ذهب سنامه أي بقي بعده في شدة وسوء حال  
(قوله وجزم أو نصب) حيثما سوغه التقسيم والفعل ما خبراً أو متعلق به ما على التنازع والخبر  
مخذوف أي جائزاً وهو الجملة الشرطية وان طرف صفة لتعمل واكتفاء ضم التاماض مجهول أي  
حط بالجلتين ونائب فاعله ما عاين لتعمل فأنه لا لاطلاقاً ولأنه والواو في الشبهة وجواب الشرط  
محذوف أي جاز ذلك (قوله جاز جزمه) أي بالعطف ونصبه أي اسمية الشرط بالاستغناء في عدم  
التحقق وينتفع الرفع لا امتناع الاستغناء قبل الجزاء أو شقوى قال الاسقاطي وحذف الجزاء على  
الاعتراض لجزاء أو اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفأ والواو كإدراج في  
المعنى ١٢ وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يذكره الموت بالجزم عطفاً على يتخرج وجواب الشرط فقد  
وقع أجزم على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ الضعفي ويحيي بن معارف بالرفع وخرجهما ابن جني على  
اضمار مبتدأ أي ثم هو يذكره الموت فحذف جملة اسمية على فعلة وهي جملة الشرط الجزم كذا في  
اعراب السنين (قوله ان المعنى فهم) أي ذلك مع علمه بما قبله تقضياً لا بوضوح وحاصله اشتراط الدليل  
على أي ما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أي بشرط الدليل عليه كذا في الروايات يكون  
فعل الشرط ماضياً لفظاً كاملاً ومعنى وهو المضارع المنفي لم كانت ظالم ان لم تقبل ومنه وائ  
سألتم من خلقه لم يلقوا ان الله ان لم تنته لارجبكم فجعله لا يقول ولا رجبكم جواب القسم المذكور  
عليه باللام الاولى وجواب الشرط محذوف لوجوده لدفعه في شرطه ولا يجوز حذف الجواب  
والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافاً للكوفيين لا رد محذوفه تعالى وان يتجهزوا بقول فانه يعلم  
السرواخي وان يكذبوا فقد كذبت رسلهم ثم حروا جواباً محذوف والمذكور لتعمل له  
أي وان يتجهزوا فلا فائدة في البهر لانه يعلم المر وان يكذبوا فقد كذب رسلهم مع ان شرطه غير  
ماض لان محمل المنع اذا لم يستدعي في محل الجواب مسدداً لكن يرد بصوركم في الارحام كيف  
يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم على ان فعله غير ماض الا ان يخص  
ذلك بالشرط بالماضي قد يبر (قوله وهذا كثير) عبارة عن المعنى حذف جواب الشرط واجب ان

فقال ومنه قوله فطلقه فقلت لها بكف \* والايعل مشرقك الحسام  
(ص) واحذف لى اجتماع شرط وقسم \* جواب ما خرت فقه وملتزم (١٢٧) (ش) كل واحد من الشرط والقسم

يستدعي جوابا وجواب الشرط  
اما جزم اومة دون الثاني وجواب  
القسم ان كان جملة فعبارة مثبتة  
مصدرة بضمير كذا باللام  
والنون نحو والله لا ضربن زيدا  
وان صدرت بضمير اجتزأ باللام  
وقد نحو والله لقد قام زيد وان  
كان جملة اسمية فبيان  
واللام أو اللام وحدها اوبان  
وحدها نحو والله ان زيدا قائم  
والله ان زيدا قائم والله ان زيدا قائم  
وان كان جملة فعلية فبيان  
ان نحو والله ما يقوم زيد ولا يقوم  
زيد وان يقوم زيد والاسمية كذلك  
فاذا اجتمع شرط وقسم حذف  
جواب المتأخر منهما دلالة لجواب  
الاول عليه فتقول ان قام زيد والله  
يشم عروقه فحذف جواب القسم  
لدلالة جواب الشرط عليه وتقول  
والله ان قام زيد ليقوم عسرو  
فحذف جواب الشرط دلالة  
جواب القسم عليه

(ص) وان نوبالوا قبل ذو خبر

فالشرط يرجع مطلقا لاحد  
(ش) أى اذا اجتمع الشرط والقسم  
أوجب السابق منهما وحذف  
جواب المتأخر هذا اذا لم يتقدم  
عليهما ذو خبر فان تقدم عليهما  
ذو خبر رجع الشرط مطلقا أى سواء  
كان متقدما أو متأخرا فيجب  
الشرط ويحذف جواب القسم  
فتقول زيد ان قام والله أكرم  
وزيد والله ان قام أكرمه

(ش) اى وقد جاء قبل الشرط رجع الشرط على القسم عند اجتماعهما

تقدم عليه أو اكتشف ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان  
شأن الله لم يتدور ١٥ وكذلك يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسمائى وخرج بقوله ان  
تقدم عليه الخ ما اذا شعر الشرط فله الجواب نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا الخ أى فافعل  
أو وقع جوابا نحو ان طاع في جواب أنكرم زيد فان الحذف فيها ما جاز لا واجب (قوله قليل)  
أى اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله متى تؤخذ واقتصر بظنة عامر \* أى متى تنفقوا  
تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كاللانية في بيت الشارح ونحو ان خير خيرة فحذف كثير فجعل الشرح  
البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وابهامه مفسره  
في نحو وان أحسن الشركين استجارا لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة فالحذف والتفسير  
مع غيرها خاص بالضرورة كقوله \* أينما ألحججتموها قل \* وقوله \* ولدين ان عو يستدله عزيد  
(قوله مرقون) كقعد ومجلس وسط الرأس الذى يرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ)  
أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم به ذهبا لسلامات (قوله باللام  
والنون) أى مع ما مع وجوبه عند البصر بين فان خلا منهما قدره النفي كما في نون التوكيد  
(قوله باللام وقد) أى غالبا وقد يجرد لفظه عن معناه وأحدهما فقد ران فيه كقتل أصحاب  
الاستوداد فانه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد لا طول كافى المعنى وهذا في  
الماضى المثنى المتصرف أما المعنى فسيأتى وأما الجملة فباعتبار باللام فقط نحو والله لعسى زيد  
أن يقوم أو نتم رجل زيد لا ليس فلا تقترب شئ كوالله ليس زيد قائما تأمل (قوله فان واللام  
الخ) الاكثر اجتماعهما واندر تجردهما معهما كقول أى كفى تاجر بينه وبين عر والله أنا كنت  
أظلم منه الان استطال القسم فيحسن التجرد كقوله اللهم امين عن المصنف تقول ابن مسعود  
والى لاله غيرة ههنا مقام الذى أنزل عليه سورة البقرة (قوله نى الخ) أى وجر من اللام  
وجوبه سواء كان الفعل مضارعا كإشله أو ماضيا كآية قولن زالتان أمسكهما من أحداى  
ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أو لا قام ومثله النفي بل وان كما حذف ان المعنى باللام (قوله  
والاسمية كذلك) أى تنفى عما أولا وان تجرد من اللام وما مر كاه القسم غير الاسمية عطافا أما هو  
جوابه جملة انشائية كقوله

برك هل ضمت المالك لى \* قيل الصبح أو قبلت فاه

وقوله \* يعينك باسلى ارجى ذاصبانية \* ولا يجب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع  
شرط وقسم) أى أو لو كان القسم مقدرا كما في وان أطمعتموهم انكم لم تشركون (قوله  
حذف جواب المتأخر منهما) يستثنى الشرط الامتناعى كولو لا فيعين الاستغناء بجوابه عن  
جواب القسم وان أخر خلافا لابن عصفور كقوله \* والله لا الله ما هتدنا \* قال اللهم امين  
والحق ان لولا جواب الجواب القسم ولم يبق شئ عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل في باب  
القسم \* (تنبيه) اذا تأخر القسم مقر وناثا فوجب جعل الجواب له وجملة القسم جواب  
الشرط كان قام زيد والله لا ضربن به أو جاز ان السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولولا  
فاه على تقديره وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة اشعوى (قوله وقيل) بالضم خبر يقدم  
عن ذو خبر أى ما يطلب خيرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قبل الخ) هذا ذهب الفراء كفى  
حواشى البضاوى ومنه الجهور وحلوا البيت على الضرورة وأن اللام زائدة لاموطئة والنظر

(ص) ويراجع بعد قسم \* شرط بلاذى خبر مقدم

وقدم القسم وان لم يتقدم ذو خبر ومنه قوله

لم يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما هو في قول الله الخ (قوله لئن منيت) أي ابتليت وغيب  
الشيء بكسر الفين المحجمة عاقبته وخص غيب المعرفة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا  
فيه من القتال تبسب على شدة بجاعتهم وعدم اهتمامهم العدو في أي حالة وتبذل بالالفاء بالانفاق  
أي تنبراً وتنفصل (قوله فلام لئن موطنه الخ) هو من قولهم موضع وطى أي يسلم الماشي فيه  
فكانهم وطأت طريق القسم أي سلمت على السامع تفهم الجواب وعزقوها بانها تالام الماخلة  
على ادانة الشرط مطلقاً بعد قسم لفظي أو مقدر لتوذن بان الجواب له لا لشرط والغالب دخولها  
على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطنه فقد تسمع وقال الزحشمري وغيره  
لا يجب دخول الموطنة على الشرط وعلى هذا فهل بشرط دخولها على ما يشبه كما الموصولة  
في آية لما أتيتكم من كتاب وحكمة ولا كما الزائدة في آية وان كالماليه وفيه مظاهر المعنى الاول  
كذلك في حاشي البضاوي (قوله بانيات المياه) واحتمال انه جواب القسم حذف ياءه للضرورة  
بعد والله أعلم

### \* (فصل لو) \*

(قوله استعملين) زاد غيره أربعة العرض تحول وتزل عندنا فتصيب خبره أو التحضيض لو تأمر  
فقطاع القليل تصدقوا ولو أطلق محذور كراهين هشام القمي فهي حاشية من حذف تقابل  
لجوابه كالأولين لكن نظريه الدماغي بان كل ما ورد شاهد على التقليل فيبلغ فيه شرطية  
بمعنى ان حذف جوابه أو التقليل مسند لقام أي وان كان التصديق بظن فلا تتركوه  
الرابع التي تحولوا تنافسوا بالتصديق ولما علموا اننا كره أي رجعة الى الدنيا ولما انصب  
فسكون في جوابه الكن يحتمل انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كره ومذهب المصنف  
ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل التي والاصل وددت لو تأتي الخ تخفف وددت لا لشعار  
لو به أكثره صاحبها فاشبهت ايت في الاشعار بالتي فتص جوابها كات وانما دخلت على  
ان المصدرية مع ان الحرف المصدرى لا يدخل على مثل لان التقدير لو ثبت أن لنا كره فصلة لو  
محدوفة وأن وصلنا فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لو يجب أن يطلب ما عامل مثلها ولا عامل  
هنا قلت الظاهر انها مفعول لثعل التي التي نابت عنه والتقدير وددت امتيازك فتحدبك وددنا  
ثبوت كرهنا فتكون وقال غير المصنف هي لو ان شرطية أشربت معنى التي أي فلا بد لها من  
جزاء كالشرط ولومة درا وقيل هي قسم رأسها فلا جزمها كجاء على قول المصنف ولا نسبك  
بمصدر بخلها على قوله وعلى كل الاقوال قد بجى لها جواب منصوب كات وقد لا يجي  
(قوله مصدرية) أي فترادف أن معنى وسكوا في ابقاء الماضي بعد دعاء على مضيه وتخلص  
المضارع للاستقبال الا ان التصيب لا بد أن يطلب ما عامل كأن تكون فاعلاً كقولها ما كن  
ضرباً لو منيت أي منك ومعه ولا نحو بواً حدهم لو بعداً وخيراً كقول الاخشي

وربما فات قومنا جل أمرهم \* من الثاني وكن الخزم لو عجلوا

والظاهر انها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأ كثر وقوعها بعد نحو ورد وأحب وأ كثرهم لم يثبت ووردوا  
مصدرية بل هي في ذلك شرطية تحذف جوابها مع مفعول لو أي بواً حدهم أنت عسى لو يعمر  
لسره وفيه تكلف لا يجي ويثبت ما ثبتها ودوا لو تدهن فسد هذا نصب يدهنو اعطى على تدهن  
لان معناه ان تدهن فهو من العطف على المعنى وقيل نصب في جواب ودوا الاشعار بالتي وفيه  
ان الجواب لا يكون الا لانشاء بالاستقراء وودوا خبر عن حصل منهم فتأمل (قوله في مضى)  
متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذا المراد به التعليل أي عرف لتعليل حصول مضمون

لئن منيت شاعن غيب معركة

لا تلتفتنا عن دعاء القوم تنقل

فلام لئن موطنه تقسم محذوف

والتقدير والله لئن وان شرط

وجوابه لا تلتفتنا وهو محذوف

الياء ولم يجب القسم بل حذف

جوابه لدلالة جواب الشرط عليه

ولو جاء على الكثير وهو اجابة القسم

لتقدمه قليل لا تلتفتنا بانيات المياه

لانه مرفوع

(ص) \* (فصل لو) \*

لو حرف شرط في مضى ويرتل

ابلاؤها مستقبلاً لكن قبل

(ش) لو تنسعمل استعملين أحدهما

ان تكون مصدرية وعلامتها حصة

وقوع ان موقعها شئ ووددت لو قام

زيد أي قيامه وفدس بق كرها

في باب الموصول الثاني أن تكون

شرطية ولا يليها اليا الاماضى

المعنى ولهذا قال لو حرف شرط

في مضى وذلك نحو قول لو قام زيد

لتمت

الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف للعصوين وكذلك التعليق النفساني  
لوجود سببه عليهم ما وأما التعليق بمعنى الاخبار بأن الجواب كان مرطوباً بالشرط ومعلقاً عليه  
في النفس فهو حال أي حال النطق بالوفا في الماضي أعاده سم (قوله حرف لما كان سيقع) وهو  
الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع عند وقوع  
غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالانسان بكان للاحتراز عن أن غائمه المتابع في المستقبل  
ومثلها إذا كتبها ليست حرفاً والاثمان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فإنها المواقف  
في الماضي لوقوع غيره والباين للدلالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع لأن الضرورة توقعه كما لم يقع  
في الماضي فهي مصرحة بأن الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فعني عبارة أن لو تولى مطابقة  
على أن الثاني كان يحصل في الماضي عند حصول الأول وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني  
لأجل امتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم المزموم كذا في الدمايني ومنه يعلم أن عبارة  
سببوه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كتحمله الشئ عن البدن مالك وإن أوقف  
صنيع الشرح خلافه وفي الجمع عن أبي حنيفة أن سببوه ينظر إلى منطوق ولو غيره إلى المفهوم  
أه صبان وقول الدمايني لأن عدم اللازم الحفيضة نظراً لأن الأول ليس لازماً للثاني بل لازماً له  
وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كمن يحصل عند حصول الأول فالأول مازوم  
للازم وامتناع المزموم لا يوجب امتناع اللازم كما سبب في عبارة سببوه بأنه تفقدان لتدليل التزاماً  
على امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع عقضاً له لأن حدثان الأول لازم لأن اللازم  
هو الثاني لا الأول فمثل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزء لامتناع الشرط  
وهذه عبارة الجهور وظاهرها فاسد لاقتضاها كون الجواب ممتنعاً في كل موضع وليس كذلك  
لأن الشرط سبب ومازوم والجواب مسبب ولازم وانتهاء السبب والمزموم لا يوجب انتفاء السبب  
واللازم لجواز تعدد الأسباب فيوجد سبب آخر وكذا رد على مفهوم عبارة سببوه بالمارة ولهذا  
قال في شرح الكفاية العبارة الجديدة في أن يقال حرف يدل على امتناع كمال يلزم ثبوت ثبوت  
تالسه أي في الماضي فبني زيد محكوم بأنه قائمه بمقتضى لو وبكونه يستلزم ثبوت ثبوت كرامته في  
الماضي وهل هناك حينئذ كرام آخر غير اللازم عن الجني أو لا لا يتعرض لذلك بل الأكثر امتناع  
الاول والثاني معا اه الآن تؤول عبارة القوم وسببوه بيان المراد فيهما أنها تدل على امتناع  
الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لاعتبار امتناعه مطلقاً أي أن جواباً يمتنع من حيث  
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثمة السبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى  
يرد عليه ما ذكر والحاصل أن لتدليل مطابقة على أنه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب  
ويلزم انتفاء شرطها أي أن ذلك كان حاصله لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل  
للايجاب فيه مثل المالان الثابت الحاصل لا يعلق وأما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقاً بل إذا لم يكن  
للسبب غير الشرط وهو الأكثر خصوصاً لو شئنا رفعناهما ولو شاء أحدكم أن يجعنا قائمهما ورفع وهداية  
الجميع لأن ذات لو بل لأنه لا سبب لها غير المشيئة المنقضية بمقتضى لو وكذلك كانت الشمس  
طالعة كان النهار موجوداً أما إذا كان للسبب غير الشرط فلا يلزم فيه بل قد لا تدل على نفسه ولا  
ثبوتها لو كانت الشمس طالعة كان الضوء وجود الاحتمال وجوده من غير الشمس كالسراج  
ونفسيه أعلا وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كافي المطول إذا كان الشرط مما  
يستبعد استلزامه ذلك الجزء ونقصه أليق به فدلزم استعارة الجزء مع وجود الشرط وعدمه  
لربطه بما بعد النقصين سواء اختلفا في بيان كآية ولو أن ما في الأرض من شجرة أو قلام الخ

وفسر هاسبويه بأنه حرف لما  
كان سيقع لوقوع غيره  
وسببوه بأنه حرف امتناع لامتناع  
وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة

وتحولوا لم تذكر منى لاشتت عليك أو كما يمتدح كواؤه حتى لا تبت عليك أو وسفين كقول عمر بن  
العبد صوب لم يخف الله لم يصح فقد دل في أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف  
في الماشي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم الخوف وجه له سيد الدلائل الحقيقة مع ما يقتضى  
عدم العصيان كالحجة أو الإجلال وإذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف بقضى لو ثبت نقيضه وهو  
الخوف وهو أنسب وأولى بماقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فإذا ثبت عدم العصيان مطلقا  
لأنه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتخلص أن لو قدر تدلل الاستمرار وهو ما ذكر وقد ترد  
للترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الأول كإشهادكم وقد تدلل الاستدلال  
العقل على أى الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثانى عكس ما قبله كإشهادكم وقد تدلل الاستدلال  
ذلك والله أعلم (قوله والاولى أصح) قد علمت ما فيه (قوله ما هو مستقبل المعنى) أى قد ادعى أن  
الشرطية في التعليق لانه لا يجوز على المختار فبعد ما كان ماضى اللفظ صرته لانه مستقبل  
كامله أو مضارعا خلاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقى أصدأونا بعد موتنا \* ومن دون رمسينا من الأرض سبب

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة \* صوت صدى ليلي يمش ويهرب

أى وإن تلتقى والرمس والقبر والسبب بجعفر الفاروق الواسعة والرمسة العظام البالية وهو شى  
يرتاح وقيل لا يجنى \* المستقبل أصلا وما ورد من ذلك مؤول بالمناخى والحق أن ذلك وإن أمكن  
في الآية يجعل المعنى لو علموا في ماضى أنهم يتركون ذرية ضعفا فافهموا لا يمكن في جميع ما ورد  
كهذين النيتين ونحو ولو ذكره المشركون ولو أعجبك كثرة الخيبت إلى غير ذلك مما هو كثير (قوله  
لو تركوا) أى قاروا أن يتركوا لأن الخطاب للأوصياء على الأطفال بل يهتم على تفهمهم والخوف  
الذى هو مضمون الجزاء إنما يقع قبل الترك لأنهم بعد أموات (قوله ولو أن ليلي الخ) سلت خبر  
أن والواو في ودونى حالبة والجنس للجدول والصفائح الحجرية العراض التى تكون على القصور  
وقال زهير والنفاد أى صاح والنفاها أن أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى  
التي أن تكلف والصدى كالتى مائته مثل صوتك في الخلا والجلال ومن اللطائف ما حكى عن  
مجنون ليلي أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائهم صر على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب  
وقالت حاس بالله أنه لم يكذب فقال أينس هو القائل ولو أن ليلي الخ فاستأذنت في السلام عليه فأذن  
لها فقاتلت السلام عليك يا قبيل الغرام وحليف الجد والهام ففر الصدى من القبر فغطت  
ميتة ودفت عنده فطلع من قبرها شجران ينف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار

في عظيم قدرته أه سندوبى (قوله وهى) أى لو المذ كورة في كلامه وهى الشرطية بقسمها ومثلها  
المصدرة كفى التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أفسامها كذلك بل يعين (قوله في الاختصاص)  
متعلق بمتعلق الكاف أو بالكاف نفسها المتعلق من معنى التشبيه (قوله لكن لو الخ) لو اسم لكن  
وإنه مبتدأ شجرة قد تفرقت والجله خبر لكن وقد التحققت لالتقليل لكثر ذلك فيها كفى التوضيح  
(قوله فلا تدخل على الاسم) محله أذا لم يكن معه ولا تخذوف بفسره ما بعده ولا دخلت عليه قليلا  
كقوله أخلأى لو غير الحسام أصابكم \* عتب وأكن ما على الله معتب

أى لو أصابكم غير الحسام وكما يحكى عن سيده ناعم حين أراد الرجوع عن الشام لم يبلغه أن بها  
طاعونا فقال له أوعبيدة أفرار من قدر الله فقال لو غيرك قالها أبا عبيدة نعم ففر من قدر الله إلى  
قدر الله أى لو قالها غيرك والجواب مخذوف أى لا تسمت منه وكقول حاتم الطائي الجارية وهو  
أسير لو أن سوار طمعتنى أى لو طمعتنى حرة لها ن على لأن الاما عند دمهم لا يلبسون السوار ولا

والاولى أصح وقد يقع بعده ما  
ما هو مستقبل المعنى والله أشار  
بقوله ويقل ابلا وهما مستقبلا  
ومنه قوله تعالى والجنش الذين لو  
تركوا من خلفهم ذرية ضعة فاحفوا  
عليهم وقول الشاعر  
ولو أن ليلي الاخيلة سات

على ودونى جندل وصفائح  
سلبت تسليم البشاشة أوزفا  
اليها صدى من جانب القبر صائح  
(نص)

وحى في الاختصاص بالفعل كان  
لكن لو أن بها أفدت فترن  
(نص) يعنى أن لو الشرطية تحتص  
بالفعل فلا تدخل على الاسم كأن  
أن الشرطية كذلك لكن تدخل  
لو على أن واسمها ونحوها فتحو  
أن زيدا قائم لقمته واختلف فيها  
والخاتمة هذه فقبل هى بآية على  
اختصاصها وأن وما دخلت عليه  
في موضع رفع

يخص ذلك بالضرورة والتدور خلافاً لـ ابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي  
أى لو أنتم تكونون فذلكم حذف الفعل الاول اكتماء بفسره فانفصل الضمير ومثله القس ولو خاتماً  
من حذب أى ولو كان المقتس خاتماً وأما قوله

لويغير الماحلنى شرق \* كنت كالغصان بالما اعنصارى

أى نحيا قفيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتم اشذوذ وجهه لان خروف على اعتبار كان  
الثانية وقال السيرافى هومن الاول خلقى فاعل يمحذوف بفسره شرق أى لويشرق خلق هوشرق  
محذوف الفعل أى لآتم الضمير المتبداً فهى مختصة بالفعل لفظاً وتقديراً (قوله فاعل بفعل محذوف)  
أى كاهى كذلك بعد المصداقية اتفاقاً فمحذوف كلفه ما ان فى السماء يتجما أى ما ثبت ان الخويرة  
ان فيه ابقاء على اختصاها بالفعل وأوجب الزجج شرى كون خبر ان حية مذفوعاً ليكون عوضاً  
عن المحذوف مع أن وقوعه امتداداً مع جامداً كمن كاتبة ولو أن ما فى الأرض من شجرة أو غلام أو  
مشتقاً كقول لبيد

لو أن شيامدرك الفلاح \* أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيديوه) ظاهره رجوع الإشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر  
وهو خلاف ما فى التوضيح وغيره من ان مذهب كون ان وصلتهما متبداً لا يحتاج خبر لاشمال صلتهما  
على المسند والمسنود وله قول ثان له (قوله ان لوهذه) أى الشرطية بقسمها الامتناعية والى  
بمعنى ان واحترز بالغالب عن النائية لان التى تصرف المضارع الى المضى هى الامتناعية فقط كما مر  
(قوله رهبان مدين) بزيادة بساحل بحر الطور وجهه سيكون حاله من هاء عهدتهم وعزة اسم مجرورة  
وصرح بها فلذلك اوجعها بالوزن ولا يظفها الاضمار كسابقة (قوله ولا بد لوهذه) أى الشرطية  
بقسمها تخرج الزائدة لبحر الوصول فلا يحتاج لطواب كزيد ولو كانه بخيل كما مر فى ان الوصلية  
والجواب اما مذكوراً أو محذوفاً دليل نحو لو ان قرأ ناسيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم  
ما تقعهم كقول عمرو حاتم الماريس (قوله معنى بل) أى لا يغيرها لانه يشترط فى جوابها المضى انظروا  
أومعنى وهو هذا الماضى امام مثبت أومنى بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة وأما قوله  
عليه الصلاة والسلام لو كان فى مثل أحد ذهب ما يسنرى أن لا يمر على ثلاث وعندي منه شئ فهو  
على حذف كان أى ما كان يسرى فلا يرد ان المضارع المنفى عامسة قبل انظروا ومعنى والنظاره ان  
لا فى ان لا يمر زائد لتوكيد على حد دللنا يعلم أهل الكتاب أى لان يعلم قبل وقد تجاب بوجهه  
امعية للدلالة على استقرار الجواز نحو ولو انهم آمنوا اتقوا لمتوبة الخ لان بين الاسم والمضى  
تشابه من حيث قبول اللام والاصح ان جعله لمتوبة الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء وفى جواب  
قسم مقدراً فى جواب لول هو فى الوجهين المنفى لا تحتاج لجواب كافى التوضيح والنفى على سبيل  
الحكاية أى انهم بحال تنفى العارف بها اعتابهم بلهف عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها  
أى لا يبيها (قوله مثلاً) أى ما مضى مثلاً (قوله منقبا بل) أى مضارعاً منقبا بل (قوله لم تعجبه اللام)  
أى لانها لا تعجب منقبا بغير ما كفى التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب  
أدوات تنفى باللام والله أعلم

\* (أما لو لا ولو ما)

(قوله أما كذا الخ) المراد انما نافية عنهما ووافقة مقامهما كفى الشارح لانها نافية عنهما باجتماعها  
حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله والخال) كالاستدراك على ما قبله بالاستعارة وقام متبداً  
خبره بوجهه أنه وألفه للاطلاق ووجوبه بالحل من شبهة ألقب الراجح للنساء وتلوه قوله ان بنى

فاعل به فعل محذوف والتقدير  
لو ثبت أن زيدا قائم قسمت أى  
لو ثبت قيام زيد وقيل زالت عن  
الاختصاص وأن وما دخلت عليه  
فى موضع رفع مستند والخبر محذوف  
والتمسك بـ لول أن زيدا قائم ثابت  
اقتضى أى لول قيام زيد ثابت وهذا  
مذهب سيديوه (ص)  
وان مضارع ملاحضراً

الى المضى نحو لولنى كفى

(ش) قد سبق أن لوهذه لا يليها  
فى الغالب الا ما كان ماضياً فى المعنى  
وذكرناه أنه ان وقع بعدها مضارع  
فانما انقلب معناه الى المضى كقوله  
رهبان مدين والذين عهدتهم

يكون من حذر العذاب فعودا

لويبعون كما سمعت كلامها

خروا لوزنكم وما سجودا

أى لوجهوا ولا بد لوهذه من

جواب وجوابها ما منع ماض

أومضارع معنى بل واذا كان

جوابها مستأنفاً لا كذا اقترانه باللام

نحو لو قام زيد لقام عمرو ويجوز

حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو

وان كان منقبا بل لم تعجبه اللام

فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان

نفى بما لا كذا خبره من اللام نحو

لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه

بما نحو لو قام زيد ما قام عمرو (ص)

\* (أما لو لا ولو ما)

أما كذا ما يكى من شئ رفا

لتلوهوا وجوباً أنفا

للتعامل بزيادة اللام للتقوية والاتعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصححاً لتالي نال على عمل هذا الاعراب فلا مسوغ للابتداء بقا الآن تجعل الجملة حالاً لازمة من أمافيوب على حد \* سرىنا ونعيم قد أضاعه ويمكن جعل قوله لتلوصفة لتأنيب وغناها أي وفا مصاحبة لتلوا لولا ألف وجوباً فاعل (قوله أما حرف تفصيل) أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أما زيد بن طلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القديم الآخر ومجمل به لهما لكن قال الموضيخ الحواشي الحق إن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين نسباً أو أحدهما إلى الانطلاق فتقول أما زيد بن طلق أي وأما غيره فلا في هذا التفصيل أنه تصريح والحق إن ذلك يأتي في كل المواضع إذا التزامه في نحو أمافيوب فاقول كذا لا يخفى تحسفه بتقدير المحمل والمقابل كأن يقال الأزمان مختلفة أمافيوب كذا فاقول وأما قبله فلا ونقل حفيد العصام عن الرخشي أن التفصيل الجميل سابق أو متعدي في الذهن يختار المتكلم منه ما يعميه وترك ما عداه ومنه أمافيوب فتقدير على هذا إلا أنه مخالف لأكثر النجاة اه وإذا كانت التفصيل فاعلاً تكرر مع كل الأقسام كما مالمسقية وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فاعلاً الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيره فمضد ذلك وبكلامه كفي وضعه حقناً ما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فكانوا على البرم بدليل والرا مضمون في العلم الخ (قوله متمازاة الشرط) أي دائماً فلا تفرقه كالتركيب ولذا قال الموضيخ هي حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً وصرح الشارح أنها غير موضوع للشرط بل نائبة عنه ومقتضية عنه وهو ماصرح به غير واحد والدليل على شرطتها لزوم الفاء بعدها ولا تصح للعطف إذا لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو ما صرح ولا الفعل على مفعوله في نحو ما أمافيوب فارتفع روهكذا ولا الزيادة لعدم الاستعانة عنها فتعني للجزء أو كونها زائدة لازمة كالألف في أفعال به باطل لأن اللزوم لغیر مقتض ينافي الزيادة بخلاف اللزوم في أفعال بدفع فرع أصح سنده صورة الأمر إلى الظاهر فإن قبل لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أمافيوب عالم ولا شك أنه عالم كرت العلم أمافيوب أحجب باليه من إقامه السبب مقام المسبب أي مهمات كذا العلم كانت بحق لأنه عالم ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الرخشي شرحه بما صلاها من جوابها لما كان معقلاً على المحقق وهو وجود شيء في الأشياء ليس بتقديرها به - ما يمكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لا محالة إذا مادامت الدنيا لا تتجاوز وجود شيء فلا تزداد إلا عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيدوبه الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل الأعلى ثابتاً عن الاداة فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب أنهم التزموا حذف الفعل بعداً ما وأن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعرض من الفعل المحذوف والصحيح أنه من الجملة الواقعة بعد الفاء مقدم عليها المقصد العوضية وكرهه وتلوا الفاء أمافيوب صان (قوله فلذلك لزمها التفاء) أي تكون المذكور بعد حاجوب الشرط التي ثابت عنه لزمها التفاء التي تدخل الجواب تصاع بحق ما حذف وأما ما ذكره في الجملة فلزوم التفاء هو ثابتاً عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات لأنهم تنب عنه كما هو ولو سلم فالتفاء ليست له بل لنفس الاداة لأنها هي العاملة في الجواب على المختار فإن قلت الفاء لا تلي في جواب الشرط إلا إذا لم يصلح مباشرة الاداة كما مر فزمت ما مطلقاً أحجب بالله لما كانت شرطتها خفية لكونها باطريق البناء جعل لزوم الفاء غير شرطتها وقال الرضي لأنهم المحذوف شرطها فلم يعمل فيه شيء عملها في الجزاء فزمتها التفاء وامتنع بزمه ولو مضارعتا (قوله والاصل مهم الخ) فهما اسم شرط مبدأ وفي خبره اختلاف السابق ويمكن أما تامة

(ش) أما حرف تفصيل وهي قائمة مقام اداة الشرط وفعل الشرط ولهذا فسر هاسيدوبه به - ما يمكن من شيء والمذكور بعدها جواب الشرط فلذلك لزمها التفاء نحو أما زيد بن طلق والاصل مهم ما يمكن من شيء فزيد بن طلق فأنبت أمافيوب مهم ما يمكن من شيء فصار أمافيوب منطلق

وحذف ذى الفاعل في تـرـاذا

لم يك قول معها اقتددا

(ش) قد سبق أن هذه الفاعل ملتزمة

الذكر وقد سبق حذفها في الشعر

كقول الشاعر

فأما القتال لاقتالاً يديكمو

ولكن سيرا في عرض المواقب

أى فلا قتال وحذفت في الشعر أيضاً

بكثره وقوله فالكثرة عند حذف

القول معها كقوله عز وجل فأما

الذين أسودت وجوههم أ كثرتم

بعد إيمانكم أى فمقال لهم أ كثرتم

بعد إيمانكم والقيل ما كان

بجلاء كقوله صلى الله تعالى عليه

وسلم أ ما بعد ما بال رجال يشترطون

شروطاً ليست في كتاب الله هكذا

وقع في صحيح البخارى ما بال يحذف

الفاعل الأصل أ ما بعد ما بال رجال

حذفت الفاء (ص)

لولا ولوما يلزمان الابتداء

إذا امتناعا وجود عقدا

(ش) لولا ولوما استعما لأن أحدهما

أن يكونا دالين على امتناع الشيء

لوجود غيره وهو المراد بقوله إذا

امتناعا وجود عقدا وبلازمان

حينئذ الابتداء فلا بد لخلافه إلا

على المبتدأ ويكون الخبر بعدهما

محدوفاً وجوباً ولا بد لهما من جواب

فإن كان مبتدأ تارة باللام غالباً وإن

كان منقياً عما يجرد عنهما أساوان

كان منقياً لم يفتقر بها نحو لولا

ولوما زيد ما جاء عمرو ولوما زيد لم يجرى

عمرو فربى هذه المثل ونحوها

مبتدأ وخبر محذوف وجوبا

والخبر لولا زيد موجود قد سبق

ذكر هذه المسئلة في باب الابتداء

ففاعلهما ضميرهما أو نافية قصه أو واسعه أو خبرها محذوف أى موجودا ومن شئ بيان للمبدء بالتعميم  
ودفع ارادة توقع بعينه وقيل من زائدة وشئ فاعل يكن وحينئذ قرأ بط جلة الخبر بالمبتدأ أعادته  
بعدها لأن هم ما معناه شئ أو فاعل خاص الجوه ومهم ما بال تقدير لعدم مناسبة غيره لأن أن للشي  
والشرط هنا حذفت وأما تسمى زيادة المقدار لزومها إلاضائة وغيرهما خاص بقيل كالزمان  
فى متى والفاعل فى من وغيره فى ما والمراد هنا التعميم ووجود شئ تسمى لكن هذا التعميم على القول  
بأن مهم ما أعم من ما على أنها بعينها أو حتى المصرح عن بعضهم تقديرها بأن لأنها أعم الباب أى  
أن أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب محذفت أن وشرطها وأثبت أمانا مهم ما (قوله ثم أخرت  
الفاء) أى أصلا حافظا لكرهه تلوا الفاء أو لوجود صور عطف بلا معذوف على غير حذفها  
الفاء عن موضعها وقولوا يدين ما يجزى عن الجواب وذلك واحد من ستة ما بالمبتدأ كدنان الشارح  
أو بالخبر كما فى الدار فزيد وأسم منصوب بى بعد الفاء لفظا فأما اليتيم فلا تقهر أو محمد لا رأيا  
بشمة ترك ذلك حدث أو منصوب محذوف بقصر ما بعد الفاء أو ما توفد فبناهم على نصب توفد  
ويجب تقدير عامله بعد الفاء الثلاثا بكثرة الفاصل بينها وبين أ ما أو يظرف كأما اليوم فاضرب زيدا  
والختار عند المصنف أنه مع دول للجواب لا للقول الشرط المحذوف ولا لاما الثانية عنه ليكون  
المعلق عليه مطلقا فيكون أ بلغ فى تحقق الجواب ولا يعمل ما بعده فاء الجزاء فبقا بقاها الامع أ ما  
ليكون ما من حذفت عن مكالمها كأمير السادس بسجدة الشرط دون جوابه فأما أن من المقرين  
فروح أى جزاءه روح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أ ما لا العكس الثلاثا بجمعها  
ولأن قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحدانه لا سبعة ما فالتفصيل أ ما باسم واحد ومنه  
الموصول مع صلته أى بما هو فى حكمه كجمله الشرط لا بأكثر الأناجيلة الدعائية أن تقدمها فواصل  
كأما اليوم رجلك الله فالأمر كذا أهـ شئ وفى الظاهر أن مثلها الجلة الاعتراضية كما سبقت عن  
الهمع فى آية فأما الذين أسودت وجوههم (قوله فأما القتال الخ) مبتدأ خبره جلة لاقتالاً ليدكم  
والرابط أعادة المبتدأ لفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة وقد يقال  
يصح تقدير القول أى فأقول لاقتالاً ليدكم والرباط حينئذ ما مر أ ومحذوف أى فيه أى فى شأنه  
ولا شك فى صحة الخبر والمعنى حينئذ خلافاً لمنعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها محذوف أى  
ولكن سيرا ليدكم وهو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أى ولكنكم تسير وسيرا وعراض  
المواكب بكنس العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وانحطتها (قوله فالكثرة عند حذف القول  
معه) ظاهرة بتعالقهم الممان حذفتها حينئذ كثيرة قيد جواز إبقاء ما ع حذفت القول  
على قلة وهو ظاهر الهمع وصرح الاشئفى كالنوضيح لوجوب حذفها مع القول استغناء عنها  
بالقول وحكى فى الهمع قولاً يمنع حذفها ولومع القول إلا للضرورة وأن الجواب فى الآية قد قوا  
والأصل فيه يقال لهم ذروا حذف القول واتقلت الفاء للعقول وما بين الموصول والفاء اعتراض  
فتلخص فى حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله ما بال رجال) الأولى فى هذا عدم تخصيجه  
على القليل لجواز تقدير فاقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أ ما الذين جمعوا بين الحج والعمرة  
طوافا وطوافا واحدا فانه أخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله إذا امتناعا) مفعول  
لعقد أى ربطا امتناعا شئى بوجود غيره (قوله الأعلى المبتدأ) أى ولوضمير متصل كاللولا ولولا  
فانها وإن كانت فى ذلك حرف جر لا تتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجرورها فى محل رفع بالابتداء  
وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أى جواب لوفى شروطه المارة وقد يحذف ليدك لنحو  
ولولا فضل الله عليكم ورحمته وإن الله نواب حكيم أى أهلككم (قوله غالبا) من غيره فى المبتدأ



(ص) وبما التخصيص من ههنا \* ألا وأوليهما الفعل (ش) أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التخصيص ويحتمل أن حينئذ للفعل نحو (١٢٤) لولا ضربت زيدا ولوما قتلت بركا فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلا بغير تعلق الأمر كقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين آي لئلا ينفر وقيمة أدوات التخصيص حكمها كذلك فتقول ههنا ضربت زيدا والافعلت كذا والاحتمالة كالا

شددا (ص)

وقد يليه الاسم بفعل مضمر

علق أو بظاهر مؤخر

(ش) قد سبق أن أدوات التخصيص

تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم

وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم

بعدها ويكون مفعولا للفعل مضمر

أو بفعل مؤخر عن الاسم فالاول

كقوله

الآن بعد الحاجة تلوني

ههنا تقدم والاقول صحاح

فالتقدم مرفوع بفعل محذوف

تقدير ههنا وجد التقدم ومثله

قوله

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

في ضوطني لولا الكمي المقع

فالكمي مفعول بفعل محذوف

والتقدير لولا تعدون الكمي

المقنع والثاني كقولك لولا زيدا

ضربت فزيدا مفعول ضربت

(ص) (الأخبار بالذي والالف واللام)

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر

عن الذي مبتدأ قبل استقر

وماسواهما فوسطه صله

عائدها خاف معطى التسمية

نحو الذي ضربته زيد فزيدا

ضربت زيدا كان قادرا لما أخذ

(ش) هذا الباب وضعه القويون لاحتاجان الطالب وتدرسه كما وضعوا باب القرن في التصريف لذلك فاذا قيل لك قلت أخبر عن اسم من الاسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تفعل الذي خبر عن ذلك الاسم لكن الامر ليس كذلك بل المجهول خبره هو ذلك الاسم والخبر عنه اتعاها الذي كما ستعرفه فقول ان الباب في بالذي

\* لولا زهير جفاني كنت معتذرا \* وفي المتن بما قوله

لولا رجاء لثاء الطاء عني لما \* أفتت لولاهم لثا رجاء لاحدا

(قوله) بهما الخ متعلق عزأي من زوا التخصيص مفعوله وههنا عطف على الهام من بهما أو مبتدا

حذف خبره أي كذلك وألا أعطف على ههنا بحذف العاطف (قوله) فان قصدت بهما التوبيخ

أي لولا ولوما وكذا ههنا وألا فانها كما تدرت على أي اللوم على ترك الفعل والتدبير أي الإيقاع

في الندم وحينئذ تختص بالماضي لفظا فلولوا جأوا عليه بأربعة شهداء فلولوا نصرهم الذين اتخذوا

ومنه ههنا التقديم في البيت الآتي وأبلا مفعولا لولا الكمي الخ أي لولا عدتهم وانما قال

تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله) كان مستقبلا أي لفظ كما لا تضرب زيدا أو معنى كما شمله

(قوله) وألا محذوف الخ أي فيكون للتخصيص ضو أو لا تقابلون قوما ما كانوا ولم يذكروا في التسهيل

لان أكثر مجيء المفعول وهو كالتخصيص الا انه طلب لمن لا يراجع فيجتمعا لئلا كرهاهما لما شاركتما

ههنا في الاختصاص بالفعل لاني التخصيص فيكون أدواءه أربعه فظهر هو والمضموم وللإشارة

إلى أنهم اقتدوا في له كالاتي فتكون خمسة (قوله) بفعل مضمر متعلق بعلى الواقعة صفة لاسم وقوله

أو بظاهرا أي أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل المضمر كان الشايع نحو

\* فبلا نفس لي شيعها \* (قوله) الآن بعد الخ قيل بجذب الهمزة ونقل حرف كركم اللام وإمله

الرواية والافال وزن صحيح مع الهمزة والبجاجة من لم يعلم وتلوني من لحيت الرجل اذا ملته

وقوله والاقول صحاح أي خالصة من الغضب عامر بالقول (قوله) تعدون عقر النيب بكسر النون

جمع ناب وهي المسنة من النوق ونى منادى وضو طرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وقع الطاء

والرأى المسمحة من الرأفاجة والكمي الشجاع المتكسبي في سلاحه أي المتعطى به والمقنع الذي

على رأسه حبة الحديد والله أعلم

\* (الأخبار بالذي والالف واللام) \*

(قوله) ما قيل الخ) ماموصول مبتدأ أخبره فلفظ خبره جله قيل أخبر صلتته والعائد الهاء في عنه

والذي مفعول لفظه أو لولا ثانيا فلا صله ومبتدأ حال من الذي الثاني وقبل بالضم متعلق باستقر

وهو حال ثانية امام ترادفة أو مبتدأ خلة (قوله) وما سواهما أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه

وسوى لفظ الذي من بقية الجملة (قوله) خلف معطى التسمية) هو الضمير الذي يخطف الاسم

المطالوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى التسمية أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب

فانه يصير خبرا بعد ان كان مفعولا مثلا (قوله) لا تتحان الطالب أي فيمته باب الامتحان وبعضهم

يسمونه باب السبك أي سبك كلام من آخره كثيرا وما يصاغ هذا التركيب ابتداء فغير ذلك كقوى

الحكم لان فيه اسنادا من الى الضمير وإلى الظاهر وأما القصر في نحو الذي قام زيد فزيدا على من اعتد

خلافه أو شر كنه أو تشويق السامع كقول واصف نافقة صالح

والذي حارت البرية فبه \* حموان مستحدث من جاد

(قوله) كما وضعوا باب القرن هو المسمى بباب الانية وضعوه لامتحان الطالب في انصرفك كان

يقال كيف نبى من قرأ مثل جمعة فلا يحسنه الامن برع فيه كالاجسن الجواب ههنا الاسارع

في العربية لا ينشأه على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأ كسكرى وأصله قرأ بهم زين كعشر

قلت

جمع عن فكنا نقبل أخبر عن الذي والمقصود أنه إذا قبل لذلك فجي بالذي واجهه (١٣٥) مبتدأ واجعل تلك الاسم خبر عن الذي

وخذ الجمله التي كان فيم اذلك الاسم  
فوسطها بين الذي وبين خبره وهو  
ذلك الاسم واجعل الجمله صلة للذي  
واجعل العائد على الذي الموصول  
ضمهرا تجعله عوضا عن ذلك الاسم  
الذي صبره خبره فاذا قبل لك  
أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا  
فقول الذي الذي ضربته زيد فاذن  
مبتدأ أو زيد خبره وضربته صلة  
الذي والماء في ضربته خلف عن  
زيد الذي جعلته خبرا وهي عائدة  
على الذي (ص)

وبالذين والذين والتي  
أخبر عن اعبا وفاق المثنى  
(ش) أي إذا كان الاسم الذي قبل  
لأن أخبر عنه مثنى في الموصول  
مثنى كالذين وإن كان مجموعا في  
به كذلك كالذين وإن كان مثنى في  
به كذلك كالتى والحاصل أنه لا يبين  
مطابقة الموصول للاسم الخبر عنه  
بل لا خبر عنه ولا يمين مطابقة  
الخبر للخبر عنه ان مفردا مفرد  
وان مثنى مثنى وإن مجموعا مجموع  
وان مذ كراخذ كروان مؤنثا مؤنث  
فاذا قبل لك أخبر عن الزيد  
من ضربت الزيد قلت للذان  
ضربتهما الزيدان وإذا قبل أخبر عن  
الزيد من ضربت الزيد قلت  
الذين ضربتهم الزيدون وإذا قبل  
أخبر عن همد من ضربت هندا  
قلت التي ضربتها همد (ص)

قبول تأخير وتعر بعلما  
أخبر عنه ههنا قد حسم  
كذا الفتي عنه باجني أو  
بضم شرط فراع مازعوا  
(ش) بشرط في الاسم الخبر عنه  
بأن شرط أحدها أن يكون  
قابلا لتأخير ولا خبر بالذي عماله صدر الكلام

قلت الثانية بانه تم ألفا المسماة في الابدال قال أبو علي النابسي سألت ابن خالويه بالشام عن  
مسألة تخاف السؤل وقد أعده ثلاثة ولا وهي كيف تبني من وأي مثل كوكب على لغة من قرأ  
قد بالغ النقل ثم ترجمه بالرواين ثم تصفه لنفسك ويجوابه أن أصله وأي كوكب قلت  
السؤال التأخير كما وقع ما قبله فصار وأي تسكرى ثم حذفت الهمزة لنقل حر كنه إلى الواو  
السالكية فصار وأي كفتي فاجتمع واو أول الكلمة قلت الأولى همزة فصار وأي فاذا  
جمعت قلت أو ون حذفت الألف آخره ساكن ثم جمع واو الجمع كافي مصطفون فاذا أضفته لنفسك  
قلت أو أي به ذى التون للاضافة وقاب واو الجمع ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء صان (قوله بمعنى  
عن) أي وعنه بمعنى به أي أخبر عن الذي بذلك الاسم وقيل الياء سببية أي أخبر عن ذلك الاسم  
بسبب التعبير عنه الذي ولا استعانة أي أخبرته وصلا إلى هذا الخبر بالذي (قوله فجي بالذي  
الح) حاصله خمسة أعمال ابتداء بالذي وتأخير ذلك الاسم ورفع على الخبر وجعل ما بينهما صلة  
الذي وإن تحمض في المكان الذي كان فيه الاسم ضمها مطا بقاله في معناه واعرابه وكذا مطا بقا  
للموصول لأنه عائد به بزم كونه غائبا وإن كان خفعا عن ضمير متكلم أو مخاطب لأن الموصول في  
حكم الغائب فاذا قبل أخبر عن التهام من ضربت زيدا قلت الذي الذي ضربت زيدا أتافعت قلت ماذر  
من الأعمال إلا ان التاء إذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلذا جئنا بـ تأنيدها  
والضمير الخلف عنها مستتر في ضرب أو عن بكر من ضربت زيدا قلت الذي الذي ضربت زيدا بكرهها  
ضربته تخلف عن بكر قدمت على الفاعل مع أن بكر كان مؤخرًا لامتناع فصل الضمير مع  
امكان اتصاله ويجوز حذفها لأنه عائد به موصوب بفعل أو عن زيد من زيد أولك قلت الذي هو أولك  
زيد أو عن أولك قلت الذي زيد هو أولك فتجوز هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد  
من جاء زيدو بكر قلت الذي جاء هو بكر زيدو بكر وكذا الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه أو  
عن زيد من مررت بزيدو بكر قلت الذي مررت به وبكر زيد باعادة الجار في المطلق على الضمير  
الخلف عنه غير المتصف أو عن رغبة من جئت رغبة فقلت التي جئت لها رغبة فقلت فبقر خلف  
المفعول له بالألام لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها أو عن يوم الجمعة من جئت يوم الجمعة قلت  
التي جئت فيه يوم الجمعة بخلاف الخلف في ماذ كروقت على ذلك (قوله بالذين الخ) أي وكذا الاثنين  
والثلاث والأثني والأل لا يغير ذلك من الموصولات ولو قال وبفروع الذي نحو التي لوفى بذلك (قوله  
إذا كان الاسم الموصول) كذا في نسيم والصواب حذف لفظ الموصول (قوله الخبر عنه به) أي  
بالموصول أي بسببه على ما تقدم وقوله لأنه أي الاسم خبر عنه أي عن الموصول (قوله يقول الخ)  
شروع في شروط الاسم الخبر عنه بعد أن بين كسفة الأخبار وهذا الباب منحصر في هذين الطرفين  
(قوله قد حسم) خبر عن قبول قائله للإطلاق والتنبيه لأن الضمير له مضاف إلى المضاف إليه (قوله  
كذا الفتي بالقصر أي الاستغناء عما للمهمود فهو التفتي بالأخبار وهو مبتدأ خبر مشروط بالعكس  
لأنه مذكور فلا يخبر عنه بـ بالمعروفة وكذا حال من الضمير في شرط لتأويله عشر وط أي حال كونه مشتمل  
ذلك القبول في التعمير (قوله يشترط في الاسم الخ) أي فأذا دخل في هذا الباب للفعل ولا للعرف إلا  
إذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول الذي هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا  
للتأخير) أي نفسه أو بدله كما في التام من ضربت زيدا (قوله عماله صدر الكلام) أي لأن الخبر  
هنا واجب التأخير عند الجهو ورفقته الصدرة وقد نزل ضمير الفصل على أنه اسم لئلا يتوهم لزوم  
التوسط وأجاز المردوا بن عصفور تقديم الخبر عليه بـ بخبر عماله الصدرة مع تقدمه فلو قيل أخبر  
عن أيهم من أيهم قلت أيهم الذي هو قائم على أن أيهم خبر مقدم عن الذي أو عن من في من

قابلا لتأخير ولا خبر بالذي عماله صدر الكلام



(ص) وأخبروا بما بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم ما ان صرح صوغ صله منه لال كصوغ واق من وفي الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قائم الذي هو قائم زيد وقولك في الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيد الذي ضربته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعاً في جملة فعلية وكان ذلك الفعل بما يصاغ منه صله الالف واللام كتم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم (١٣٧) الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلمنا ان غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صله للالف واللام وتخبر عن الاسم الكريم من قولك وفي الله البطل فتقول الواق في البطل الله وتخبر أيضاً عن البطل فتقول الواق في الله عن البطل (ص) وان يكن ما رفعت صله آل ضهير غيرهما أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صله لال ان رفع ضميرها فاما أن يكون عائداً على الالف واللام أو على غيرهما فان كان عائداً عليها استمر وان كان عائداً على غيرهما انفصل فاذا قلت بلغت من الزيدين الى العمرين رسالة فان أخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ من الزيدين الى العمرين رسالة فانا في المبلغ ضمير عائداً على الالف واللام فيجب استقاراه وان أخبرت عن الزيدين من المثال المذكور قلت المبلغ أنا منهم الى العمرين رسالة فان الزيدان قاناهم فوعى بالمبلغ وليس عائداً على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هاتين وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان أخبرت عن العمرين من المثال المذكور قلت المبلغ أنا من الزيدين اليهم رسالة العمرين فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا أخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة

المجربون بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدماً أي على سائر أجزائه لا مطلقاً بأن تكون الجملة الفعلية ولم تقدم على الفعل شيء من أجزائه فلا يخبر بأل في زيداً ضربت لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيأتم حينئذ الفصل بين آل وصلتهما أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر محذوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه إشارة لشرطاً أنه حتى يجعل صفة لصدر محذوف أي صوتاً كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي بشرط زيادة على ما مر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها أو تصرّفه أو ما به وأشارنا الى النصف لهذين بقوله ان صرح الخ لان صله آل لا تصاغ من جامد ولا منفي (قوله الواقية الله) وذكر الهاء واجب لان عائداً لال فيحذف الضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي لجريان الصلة على غير ما هي له والله أعلم

\*(العدد)\*

هو ما وضع لكمية الاحاد ومن خواصه مساواة لنصف مجموع حاشيته المتقابلين ومعنى التقابل ان تزيد العلية عليه بقدر نقص السلي عنه لا اربعة فان حاشيتهما الخامسة وثلاثة أو ستة أو ثمانية أو سبعة أو واحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة عن ثم قيل الواحد ليس بعدل لانه له حاشية سفلى وقيل عدل وقوعه في جواب كم واذا أريد بالحاشية ما يع صحيح والكسر دخل الواحد لانه له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العلية عليه من الكسر ولاختصاص بالنصف خلافاً بان توجهه كعشر مع واحد ونسبة اعشار فان العشر تنقص عنه بقدر الزيادة العلية عليه فيما متقابلين ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المحدود (قوله ثلاثه) متعول مقدم لعل بتضمينه معنى اذ كراً وسيداً أخيره قبل بحذف الرباط أي قالها وبالاتحاد لانه لفظه أو نعتة وللعشر متعلق بقول (قوله ما أحاده الخ) أي معدوداً أحاده مذكرة فالعبرة بذلك بالواحد وتأنسه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثه جامات بالياء على المختار وثلاث هود بالياء تبعاً لتذكر المفسر وتأنسه هذا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما انفسهما الانواحد هما تقول ثلاثه من القوم والغنى بالياء لتذكر كبرهما وثلاث من الابل والنحل بالياء لتأنس بهما وثلاث من البقر بالياء وعددها لان البقر يذكروا ويؤث (قوله في الضمير جرد) أي مع تسكين عشرة قال تعالى ولئلا عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثه عشرة وما بينهما من النصه على دخول العشرة والملتصقة بالياء هذه الاعداد لانها أسماء مجموع كرمز مفرقة وأتمه فحقها ان تؤث كلفها فاستحب ذلك مع المذ كرسبق رتبته ثم حذفت مع المؤث فقاينتها تصرح بخرجها واحد واثان فلا يخبر في غير هذا ذلك ولايضاً فان الى المحدود فلا يقال واحد وجل ولا ثلثين كيقال ثلاثه رجال لان اللفظ الثاني فيها ما يقتضي عن الاول في افادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه بافادة جنس المحدود فجمع معه لغو بلافاضة (قوله ان كان مؤثاً) أي ولو حجازاً وكذا المذ كرسبق لئلا وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر للمعدود بعد اسم العدد كما مثله فاقدم وجعل اسم العدد صفة لجازاها

(١٨ - خضري ثانی) والمراد بالضمير الذي ترفعه الصلة المتكلمة فتقول المبلغه أنا من الزيدين الى العمرين رسالة (ص) \* (العدد) \* ثلاثة بالياء قبل العشرة في علمنا أحاده مذكرة في الضمير ودون المجرر \* جمعاً بلفظه فله في الاكثر (ش) تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة فان كان المعدود بهما مذكرة أو نعتة ان كان مؤثاً

ويضاف الى جمع نحو عندى ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشبه بقوله جعل باللفظ قلة في الاكثر الى ان المعدود فيها ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف له مدق الغائب الا الى جمع القلة فتقول عندى ثلاثة أقلس وثلاث أنفوس وقيل عندى ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الاكثر قولة تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثا فقولوا فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو أقرء فان لم يكن الاسم الاجمع كثرة لم يضاف الا اليه نحو ثلاث رجال (ص) ومائة وثلاث لثلاثة راضف

ومائة بالجمع زنا قد ردق (ش) قد سبق ان ثلاثة وما بعدها الى عشرة لانضاف الى الجمع وقد كرر هذان مائة وألئسان الاعداد المضافة وانهم الاضافان الا الى مفرد نحو عندى مائة رجل وألف درهم وورد اضافة مائة الى جمع قليلا ومنه قرأتم حجة والكسائي ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بضاافة مائة الى سنين والحاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما ما لا يضاف الا الى جمع وهو من ثلاثة الى عشرة والثاني ما لا يضاف الا الى مفرد وهو مائة وألف وتنتهي ملحوظا ثلثا درهم والقادرهم وأما اضافة مائة الى جمع فقليل (ص) وأحداد كروصلته بعشر

وتركها كالإحذف تقول سدائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كأنه الامام النووي عن الخاتمة فاحفظها فانما عززت انتقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوري وقوله كالأحذف أى المعداد مع قصده في المعنى فيجوز حذف التسامن المذكرة كحديث وأربعة سمن شوال وأسمائها في المؤنث كعندى ثلاثة وتريد سبعة لكن نقل الاسطاطي عن بعضهم منع الثاني أما إذا حذف المعدود لم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كهاياتاء كملائة سمن ستة وفتح الصرف العلمية الجنبية والثاني (قوله ويضاف) أى ما ذكر من الثلاثة وأخواتها الى جمع ليطابقها في الجملة وكذا في القلة إلا أنه وهذا الجمع هو عجزها أو جوهه على نضمة تحذف السمين ويجوز جعله عطف بيان عليها كتمسة أبواب يتو بنهما ولا نضاف لثرد الا في نحو ثمانية لان المائة جمع في المعنى اذ هي عشر عشرات فتطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع الشعر ثلاث سمن شذوذا أو ضرورة خرج بالجمع اسم الجنس كطير وبشر واسم الجمع كقوم ورطه قال أكثر جري عن نحو خذ أربعة من الطير وقد يضاف اليه ما عاغل الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فمادون خمس فرد صدقة وقول الشارح وأربع نساء لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جوع التذكير وهي أفعلة أفعال ثم فعله عتبت أفعال لان الثلاثة وأخواتها أقرب اليه من جحي الصحيح فقبل استعماله ما وان كانا للقله أيضا عند سيبويه كملائة سمنين وثلاث سمنيات والكثرة أحاديثون باب الا ان أهل المكسر فلا يعلان كسبع بقرات وسوروات أو ثلث سعادات وآيات لندور معادى أو أوجار وما أهل كسبع سبيلات لجوارته بقرات (قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما إذا شجع القلة أو ندر استعماله فيجعل كالعدوم ويضاف للكثره فالقول كملائة فرسان مفردة بقره بفتح فسكون ويجمع على أفعال شاذ والثاني كملائة شمع فان اشباع فاقبل الاستعمال في جمع شمع وهو أحد مسوور النحل كذا في الاشوشى تعالى توضيح ومقتضاه ان ثلثة قوره ليس من القليل لشذوذ جمع قلة والصواب ما في الشارح كان الناظم من جعله من القليل لانه ان كان جمعا لقرى بالفتح فله جمع قلة قياسى وهو أقرء فقلس وأقلس وألقه فاضم ذله اقراء كأفعال وعلى هذا يحمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسى فككون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أى وجودا ورواهاهم وانظر اذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع اهم القلة أو شذوذ كجوار وجاريات هل الاربعة الاولى أم الثانية (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ وسوغه التقسيم وردف ماض شيهول أى تبع خبره وبالجمع متعلق به ويزن را حال (قوله مائة وألفا) أى جنس ما لو غير مفرد كالتأنيب وثلثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد) أى لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها مائة فرق فيها ما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يكن خلفه هذا يحذف التسون للاضافة وأما الافراد فوض عن عشرة مائة فعمل مع ما ملتها (قوله ومنه قرأتم حجة الخ) أى فسنين غير لئلا تلبسها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كان تلك عشرة آحاد ومن سون مائة يجعل سنين بلام ثلثمائة أو بلام لاثني عشر مائة بضم السين اذ تغير المائة واحدها وأقله ثلاثة فأقل ما لبسوا ثلثمائة وهو باطل وهذا وارد على الجراية اذ هو غير لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بانه لا يلزم كون تغير المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا ما بالجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم العشرة في قولك عشرة أبواب بل القصده مجرد بيان الجنس والاشارة الى الجمعية كما في (قوله وأحد) اى المستعمل في الاشياء واصل همزة الواو وقد يثنى بها تنبيه على الاصل فيقال وحده عشر ومعناه أول العبد وجعه آحادا ما الملامز للثنى فهمزة أصلية ومعناه انسان

مر كما فاصد معدود ذكر وقل لدى التائيد احدى عشرة \* والشين فيها عن تميم كسره ومع غيراً حدوا حدى \* مامهما فاعلت  
 فاقعل قصدا \* وثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ماقدا (ش) لما فرغ من (١٣٩) العدد المضاف ذكر العدد المركب فتر كب عشرة

مع ما دونها الى واحد نحو واحد  
 عشر واثنى عشر وثلاثة عشر  
 وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا  
 للحد ذكر وتقول في المؤنث احدى  
 عشرة واثنى عشرة وثلاث عشرة  
 وأربع عشرة الى تسع عشرة  
 فلما ذكر احد واثنى وثلاث  
 احدى واثنى واما اثنى وما بعدها  
 الى تسعة فحكمها بعد الترتيب  
 بحكمها قبل فثبتت الشافعي ان  
 كان المعدوم ذكر او تنقطع ان كان  
 مؤنث واما عشرة وهو الجزء الاخير  
 فتسقط الائمة منه ان كان المعدود  
 مذكرا وثبت ان كان مؤنثا على  
 العكس من ثلاثة فابعدا فتقول  
 عندي ثلاثة عشر رجلا وثلاث  
 عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة  
 مع احد واثنين واثنين  
 فتقول احد عشر رجلا واثنى  
 عشر رجلا باسقاط التاء وتقول  
 احدى عشرة امرأة واثنى عشرة  
 امرأة ثابت التاء ويجب وزعم  
 المؤنث تسكين الشين ويجوز أيضا  
 كسرها هي لغة تميم (ش)  
 واول عشرة اثنى وعشرا  
 اثنى اذا شأنا وذكرا  
 وبالفعل رفع وارتفع بالالف  
 وافتح في جزأى سواهما ألف  
 (ش) قد سبق انه يقال في العدد  
 المركب عشر في التذكير وعشرة  
 في التأنيث وسبق أيضا انه يقال  
 احدى المذكر واحدى في المؤنث  
 وانه يقال ثلاثة واربع الى تسعة  
 بالتاء المذكرة وسقطها بالمؤنث  
 وذكرها انه يقال اثنى عشر للمذكر

ولا يستعمل في العدد ولا في الأثبات (قوله مر كما) الاولى كسره كانه ليناسب فاصد في كونه حالا  
 من فاعل اذكر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للقفائية اذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت  
 وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفضح وهو لغة الجاز ولا تستعمل احدى  
 الامركية أو معطوفا عليها أو مضافة كاحدى الكبر لا مفرده (قوله ومع غيراً حدوا حدى) قد سبق  
 البيت افعل في العشرة مع غيراً حدوا حدى ما فعلته فيها معهما اي من تأنيثها بالمؤنث وتذكرها  
 للمذكر كرفاها ازا تده وما مفعول مقدم لا فاعل ومع ظرف لغو متعلق بفاعل أو حال من العشرة  
 المعنوية مقابلة ومتعلق فقلت وافعل بخذف أى في العشرة وقصدا اما معنى فاصد للفعل  
 ومتوجهها اليه أو مفعلا أو فاعلا لا يقع أو فاعلا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع التسبعة  
 فمادونها وبما بعده حكم التسعة فمادونها مع العشرة (قوله واما ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية  
 فاذا ركبت تكون كالحاق قبل أى بالتأني في المذكر كتمثني عشر يوما بخذني في المؤنث كثناني  
 عشرة ليلة لكن فيما بعد الحذف حيث نداء أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون  
 وفتحها واما المذكر كقافان أضفت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كثناني  
 نسوة فقد رعلها الضم والكسرة وبظهر الفتح كالمقوص والى مذ كرفاها لا غير كتمثني رجال  
 وكذا ان لم تنصف والمعدوم ذكر فان كان مؤنثا بالفتح كالجرا أوها كالتقص كالحاق من النساء  
 ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا بالضمين لانه مصروف كجمر ويقال رأيت ثمانيا بلاثين  
 لشبهها بجوارف لفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع اعراس اعلى النون كقوله  
 لها ثمانيا أربع حبات \* وأربع فتغيرها ثمان  
 (قوله واما عشرة الخ) انما خالف حكمها قبل التركب دون الثلاثة واخواتها الكراهة اجتماع  
 تأنيثين فها هو كالكلمة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة اخلا لفظين معناهما مؤنث من  
 العلام في ثلاث عشرة امرأه أو لم يعكس سبق الثلاثة واخواتها على العشرة فاستحققت الاصل  
 في العدد دونها ولا تأنيث الكاملة وتذكرها انما يكون في ما ساقى آخرها وانما ليس بالواجب اجتماع  
 تأنيثين في احدى عشرة وثني عشرة معانه ككلمة واحدة لا تختلف في الاول مع ان الالف  
 بجزء الكلمة ولذا لم تنسقط في تصحيح ولا تكسب اذ قالوا في حبلى حبلات وحبال بجعل الالف  
 فتسقط كقافان وحفنا في حفنة ولبنا الكلمة على التأني في الثاني اذ لا واحدا من لفظه فكانت  
 كالاصول والتأنيث مستند من الصيغة (قوله ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهر مع احدى  
 وغيرها الى تسع وصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة تاء وهي مركبة سكنت شينها  
 في لغة الجاز ذكرها في الاربع كان فيما هو كلمة واحدة وكسرها أكثر تميم تشيما بئنا  
 كتب وبعض تميم سبقها على فتحها الاصل وبه قرأ بنيدن القعقاع والاعش فافتجرت منه  
 ثمانية تيمنا اه وبذلك يعلم ان الجواز في كلام السراخ باعتبار تعدد اللغات  
 والا فالسكون واجب عند الجاز بين فان حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين  
 حيث نذكر كما في جعفر احدى عشر كوكبا وقد قرئ اثنى عشر به بالكون وفيه اجتماع  
 ساكنين (قوله وأول) أى اتبع أى اجعل لفظ عشرة تابعا لاثني الخ فعشرة مفعول أول واثنى  
 ثمان وقوله اذا تى تسر على ترتيب اللف وتشالاقصرا لغة وضرورة أو حذف هوز نه لاجتماعها  
 مع هوزة أو أو فادى ذلك حكم اثنى واثنين اذ اركب الثلاث في التذكير والتأنيث كثلاثة

بلاث في المصدر والعجز نحو عندي اثنا عشر رجلا ويقال اثنا عشرة امرأه ثلاثة وثلاثين في المصدر والعجز ببقوله وبالفعل الرفع  
 على ان الاعداد المركبة

كلها مبنية صدرها وعجزها وتبنى على النسخ نحو احد عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثنى من ذلك اثنا عشر واثنا عشرة فان صدرهما يعرب بالالف فرفعوا بالياء وصاحرا كاي عرب المثنى وأما عجزهما فبني على الفتح فتعول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا وميرت ثابتي عشر رجلا واثنتا (١٤٠) عشرة امرأة ورأيت اثني عشرة امرأة وميرت ثابتي عشرة امرأة (ص) ومع العشرين للتسعين

بواحد كاي عشرين  
(ش) قد سبق ان العدد مضاف  
ومركب وذكرنا العدد المنفرد  
وهو من عشرين الى تسعين ويكون  
بالفظ واحد للمؤنث  
ولا يكون بمسبذ لا مفردا منصوبا  
نحو عشرين رجلا وعشرون  
امرأة ونذركه بالنيق يعطف  
هو عليه فيقال احد وعشرون  
واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون  
بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة  
الى التسعة للمذكور في المؤنث  
احدى وعشرون واثنان وعشرون  
وثلاث وعشرون بلام في ثلاث  
وكذا ما بعد الثلاث الى التسع  
وتلخص مما سبق ومن هذا ان أسماء  
العدد على أربعة أقسام مضافة  
ومركبة ومفردة ومعطوفة  
(ص) وميزوا سركا بمثل ما

مير عشرين فبني بينهما  
(ش) أي عيز العدد المركب كعيز  
عشرين واخواته فيكون مفردا  
منصوبا نحو احد عشر رجلا  
واحدى عشرة امرأة (ص)

وان أضيف عدده مركب  
بني بالتأنيذ وقد يعرب  
(ش) يجوز في الأعداد المركبة  
إضافتها إلى غير ميمها ما عدا اثني  
عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنا  
عشر كواذا أضيف العدد المركب  
فذهب البصريين انه يبقى الجزآن

في حال تركيبها ما حكمكم العشرة فعلام من قوله ومع غير احدى الخ كان قوله والبالغ غير الرفع الخ  
معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم سائرهم سمعنا التركيب (قوله) كلها مبنية (الخ)  
أما العجز فلنضمه معنى حرف العطف اذا اصل خمس وعشمر مثلا ولذلك بطل البناء والتركيب  
اذا ظهر للعطف كقوله \* كأنهم البدران عشر وأربع \* وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره وأما  
الصدر فلانه بجزء كلة أو لوقوعه موقع ما قبل التانيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء الكلمة  
وما قبل التانيث لا يفتح البناء حتى يستحقه موقعه وقيل لانه وسط كلة والنساء انما يكون في الآخر  
كلا عراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقا ولو غير عددى الا ان يقال تسويج في تسمية  
فتحة الصدر بناء على كلة العجز ولشبهها بالتانيث في لزوم وان كانت في الحقيقة فتحة بنية (قوله)  
وتبنى على الفتح) انما ثبت على حركة اشعارا يعروض البناء وكانت فتحة تحذفها للثقل التركيب  
(قوله) يعرب بالالف) أي اعدم تركيبه بل عسروا قاعة موقعه لأن المثنى وما قبل النون يحمل اعراب  
لبناء في جاء اثنا عشر رجلا ثامر فوقع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشمر معنى على النقيض لضمه  
معنى العطف كما لم يحصل له من الاعراب لوقوعه موقعه فوقع النون ولا يصح ان يقال ان مضاف  
اليه (قوله) بواحد) أي مشكركه منصوب كاي عبطيه المثال والحين بالاكسار من (قوله) النيف) بفتح  
النون وشدة التسمية مكسورة وقد تنحفت وأصله نيوف كسيدون ناف نيوف اذا زاد وهو كالني  
الحيصاح والقاموس كل ما زاد على العدد الى العدد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات  
أو الألوف فطلق النيف على الواحد فافوقه بخلاف بضعة ويضع فن ثلاثا الى تسعة على المختار  
وله ما حكمكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله) فيكون مفردا منصوبا  
أي عند الجهور وأجاز الترابيعه عسكرا بظاهر قوله تعالى اثني عشرة أسباطا أمما وأوجب بان  
أسباطا بديل كل من اثني عشرة والتميز محمد ذوق أي فرقة لا تميز والواجب تذ كبر العددين لأن  
السطم مذكروا وقال المصنف انه تمييزاً أنت عدده لوصفه بالمؤنث وهو أمما لانه جمع أمة وبقتناه  
موافقة لقراءه على جواز جمع تمييز المركب والافهمو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد  
من العددين مجعاً لجمع التمييز فان المعدودها اقبال وكل قبيلة أسباطا لاسبط واحد وقوع اسباط  
موقع قبيلة فتدبر (قوله) ويجز) مبتدأ موعه التسميم وقد يعرب خبره (قوله) يجوز في الأعداد  
المركبة (الخ) أي كيجوز في غيرها فان العدد طاقا يجوز اضافته الى غير تمييزه وعشرون وثلاثة  
زيدو حيث ندرت معنى عن التمييز فلا يذكر اسلا لا لا تقول ثلاثة تزد الا ان عرف جنسها وانما خص  
المركب لاجل قوله في البناء (قوله) ما عدا اثني عشر) أي واثني عشرة لان عشر ميمها بمنزلة  
نون المثنى فلا يجمع الاضافة كالنون وحدها يابس بالاضافة الى اثنين (قوله) وقد يعرب (العجز)  
أي لان الاضافة تزد الاسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الاخفش وقال ابن عصفور  
انه الافصح لكن في التسهيل لا يفاض عليه ولم يعرب الصدر لان المضاف مجموع الجزآن فهما كلهم  
واحد اعراب في آخره (قوله) مع بقاء الصدر على بناءه) فيه المسامحة المارة بجوز الكون فيون اعراب  
الصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنه واذل اذا أضيف كخمسة عشر (قوله) كذا (الخ) اماضافة

على بناء ما فتعول هذه خمسة عشر لرأيت خمسة عشر وميرت خمسة عشر بفتح الجزأين وقد يعرب  
العجز مع بقاء الصدر على بناءه فتعول هذه خمسة عشر لرأيت خمسة عشر وميرت خمسة عشر (ص) وصيغ من اثنين فاقوف الى  
عشرة كقاعل من فعلا واختفى في التانيث بالتأنيذ \* ذكرت فاذا كرفاء لا يعربنا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موزان لفاعل  
كإصاغ من فعل نحو صارب من ضرب فيقال ثمان وثالث ورابع الى عاشر بلام في أتذ كبرو بتمامي التانيث

(ص) وان ترد به الضم الذي منه بنى • نصف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما (١٤١) فوق حكم جعل له احكام (ش) افعال

المصوغ من اسم العدد استعماله  
أحدهما ان يترد فيقال ثمان وثمانية  
وثالث وثالثة كسابق والثاني ان  
لا يترد وحيداً ما لم يستعمل مع  
ما اشتق منه وما ان يستعمل  
مع ما قبل ما اشتق منه في الصورة  
الاولى يجب اضافة فاعل الى ما بعده  
فتقول في التذكير ثاني اثنين  
وثالث ثلاثة ورابع اربعة الى العاشر  
عشرة وتقول في التأنيت ثالثة اثنتين  
وثالثة ثلاث ورابعة اربع الى  
عاشرة عشر والمعنى احدها اثنتين  
واحدى اثنتين واحده عشر واحدى  
عشرة وهذا هو المراد بقوله وان ترد  
بعض الذي البيت أى وان ترد  
بقاعل المصوغ عن اثنين فما فوقه  
الى عشرة وبعض الذي في فاعل منه  
أى واحداً مما اشتق منه فاضاف اليه  
مثل بعض والذي يضاف اليه هو  
الذي اشتق منه وفي الصورة الثانية  
يجوز وجهاً أحدهما اضافة فاعل  
الى ما يليه والثاني تنوينه ونصب  
ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو  
ضارب زيد وضارب زيد فتقول في  
التذكير ثالث اثنين وثالث اثنين  
ورابع ثلاث ورابع ثلاثة وهكذا الى  
عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول  
في التأنيت ثالثة اثنتين وثالثة  
اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا  
وهكذا الى عاشر تسع وعاشر تسعا  
والمعنى جعل الاثنين ثلاثة والثلاثة  
اربعة وهذا هو المراد بقوله وان ترد  
جعل الاقل مثل ما فوق أى وان ترد  
بقاعل المصوغ عن اثنين فما فوقه  
جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه  
فاعلم له حكمه كما جعل من جواز  
الاضافة الى مفعوله وتنوينه  
ونصفه (ص)

المفعول صغ المذوف أى صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكساف بمعنى شغل مفعوله وظاهر ذلك  
مع قوله الا ترى حكمه جعل له احكام فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان  
معنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الاول والاشتقاق من لفظ العدد مما يحكى لاسمها أحدهما  
غير مصدر كاستخسر الطين من الخروتر بت بدها من التراب ولا فعل لها بجمعها وأما الثاني فاشتق  
من التنى والنث والبعر وهكذا مصادر ثبت الرجل وثالث الرجل وديت الثلاثة الخ وكما  
من باب ضرب يضرب بالاربع والبعير والسبع والتسع في باب شفع يشفع شفعاً الا ان يرجع الضمير  
في قوله الاحكام الى فاعل لا يقدح في معنى اثنين أو يقدح معنا مضاف أى من مادة اثنين (قوله منه  
بنى الخ) الهام في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد وثاني فاعل بنى يعود الى فاعل  
فالمصدر جرت على غير صاحبها كما يستظهره الشارح في الحل ومفعول نصف ضمير محذوف يه والى  
فاعل أيضاً ومثل بعض حال منه أى حال كون فاعل مثل بعض في معناه وفى اضافة الى كامل قوله  
أحدهما ان يترد أى عن الاضافة بعدد وعن لفظ عشرة ومعناه خمسة واحده موصوف بكونه  
ثالثاً ورابعاً أى في المرتبة الثالثة والرابعة كالاب الرابع والمقامة الثانية لاطلاق واحد كفى  
التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين الى آخر اثنين (قوله والثاني ان لا يترد الخ) تحت  
استعماله لان ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ بقوله وان ترد جعل الخ فاستعمل الخ فاستعمل الخ مع غير  
العشرة ثلاثة وسبقاً اليه ثلاثة أخرى ومع العشرتين واحداً جعله استعماله فاعل العدد  
سبعة كفى التوضيح (قوله والمعنى احداً اثنين) عبارة للتوضيح وشرحه مع زيادة الوجه السابق  
فاعل ان يستعمل مع أصله الذي صيغ منه ليعرف ان الموصوف بعض تلك العدة العشرة لا غير  
لأنه من خمسة أى بعض جماعة من خمسة أى واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ اضافة  
لاصله كما يجب اضافة البعض لكاه كيد زيد فلا ينصب ما بعده على اختيار لانه اسم جاد بمعنى بعض  
فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذا خرجهم الذين كفروا الى اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث  
ثلاثة اه وصرح بذلك انه لا يعتبر في الموصوف اضافة بمعنى ذلك الاسم أى بكونه ثالثاً أو رابعاً  
مثلاً كما يعتبر في الحالة الاولى فيصير في نحو عاشر عشرة ان يكون في الرتبة الاولى ولا يجب كونه في  
العاشره اذ معنى الآية ان المراد بثاني اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية والثالثة بل  
المراد انه بعض تلك العدة لا زائد عليها لا نظر بكونه ثانياً أو غيره فافى الضمان عن الجامع  
يخالف ذلك غير سديد فاعلم (قوله ونصب ما يليه) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتناء  
اضافه لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كما مر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال  
ثاني واحداً أو اجاز بعضهم وقاله عن العرب ورجحه الدمامي بان معناه مصدر الواحد اثنين بنفسه  
ولامانع منه (قوله مثل ما فوقه) اى بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل  
منه قول أردت ومن كحال منه أو بالاكس وهذا مشروعي بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو ما  
ان يستعمل كثنائي اثنين أى بعض تلك العدة بلا نظر للاضافة بجمعها وهو الذي ذكره المصنف  
وذكره ثلاثة أو اربعة ستة وغيرها وما ان يستعمل كجاءل وحيداً اليه الشارح اذا الموضع ان يستعمل  
كالمفرد ليدل على ان اضافة معناه مقيدة بصاحبة العشرة أى ان المعدود واحدة نصف بكونه  
ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه بجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما بالذكور وبالضد  
والاقتصار على تركيب واحد فيقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشر فيجمعهما معا فيه  
(قوله بنى) اما بجزء في جواب اضاف شيعت كسرت للروى أو مرفوع على ان جعلته صفة لمركب  
أى مركب وافى بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أى عن التوكيد وعن فاعل اضافة لمركب

وان أردت مثل ثنائي اثنين مركباً بنى تركيبين أو فاعلاً بجماله اضافة الى مركب بما تنويه بنى وشاع الاستغناء بجادى عشر



وشهو وقبل عشر مراد كرا وباله الفاعل من انظر العدد بحالته قبل واو يعتمد (ش) قد سبق انه يعني فاعل من اسم العدد على وجهين  
أحدهما ان يكون مراداه بعض ما اشتق منه كثاني اثنين والثاني ان يراد به جعل الاقل مساو بالمافوقه كالثالث اثنين وذ كرناه انه اذا  
أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى (١٤٣) الاول وهو انه بعض ما اشتق منه بجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها ان يعنى

بتر كسين صدرها وله ما فاعل  
في التذ كبر و فاعله في التانيث  
وعجزهما عشر في التذ كبر وعشرة  
في التانيث وصدر الثاني منهما في  
التذ كبر احدى اثنان وثلاثة بالتاء  
الى تسعة وفي التانيث احدى  
واثنان وثلاث بلات الى تسع نحو  
ثالث عشر ثلاثة عشر وهكذا الى  
ناح عشر تسعة عشر وثلاثة عشر  
ثلاث عشر الى تسعة عشر تسع  
عشرة وتكون الكلمات الاربع  
مبنية على الفتح الثاني ان يقتصر  
على صدر المركب الاول فيعرب  
ويضاف الى المركب الثاني باقيا  
الثاني على تانج أليه نحو هذا ثالث  
ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث عشرة  
الثالث ان يقتصر على المركب  
الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو  
ثالث عشر وثلاثة عشر والتاء  
أشار بقوله وشاع الاستعمال بجادى  
عشرًا ونحوه ولا يستعمل فاعل من  
العدد المركب للدلالة على المعنى  
الثاني وهو ان يراد به جعل الاقل  
مساو بالمافوقه فلا يقال رابع عشر  
ثلاثة عشر وكذلك الجميع ولهذا  
لم يذكر المصنف واقتصر على ذكر  
الاول وحادى مقابل واحد وحادية  
مقابل واحدة جعلوا فاعلهما بعد  
لأيهما ولا يستعمل جادى الامع  
عشر ولا تسعة عمل حادية الامع عشرة  
ويستعملان أيضا مع عشرين  
واخواتهما فيقول حادى وتسعون  
وحادية وتسعون وأشار بقوله

وقبل عشر من البت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل انعقود ويعطف عليه انعقود ونحو حادى  
وعشرون وتابع وعشرون الى التسعين وقوله بحالته معناه انه يستعمل قبل انعقودين الاثنين الاثنين سقا وهو ان يقال فاعل في التذ كبر  
وفاعله في التانيث (ص) \* (كم وكأين وكذا) \* من في الاستعمال كم يمثل ما به ميزت عشرين فيكم شخصاهما واجزان تجزوه من مضمرا

وقبل عشر من البت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل انعقود ويعطف عليه انعقود ونحو حادى  
وعشرون وتابع وعشرون الى التسعين وقوله بحالته معناه انه يستعمل قبل انعقودين الاثنين الاثنين سقا وهو ان يقال فاعل في التذ كبر  
وفاعله في التانيث (ص) \* (كم وكأين وكذا) \* من في الاستعمال كم يمثل ما به ميزت عشرين فيكم شخصاهما واجزان تجزوه من مضمرا

وقبل عشر من البت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل انعقود ويعطف عليه انعقود ونحو حادى  
وعشرون وتابع وعشرون الى التسعين وقوله بحالته معناه انه يستعمل قبل انعقودين الاثنين الاثنين سقا وهو ان يقال فاعل في التذ كبر  
وفاعله في التانيث (ص) \* (كم وكأين وكذا) \* من في الاستعمال كم يمثل ما به ميزت عشرين فيكم شخصاهما واجزان تجزوه من مضمرا

لوزن (قوله استهامة) أي بمعنى أي عدد فالاستهامة بهم عن كية الشيء (قوله وخبرية) أي بمعنى قولك عدد كثير يعني بذلك لأن ما هي فيه اخبار بالكثرة فتعمل بالصدق والكذب (قوله مفردا منصوبا) أي لأنه لم يسمع الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقا بعضهم ان كان السؤال عن جماعات لاعتد من الاحاد ككم غلاما ناك أي كمن صفا من اصناف العلمان استقروا ناك بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استهامة منه حول مقدم لقبضت ودرهما تميزها منصوب بها (قوله ويجوز جوه الخ) أي يترج على النصب بالشروط المذكورة وقوله بن مضمر أي عند الخليل وسيدويه وهي من البيانية لانها هي التي تميز مطلقا لبيان جنس المميز وقال الزجاج يضافه كم اليه وعلى الاول فالشروط موعظ ظهور من كاهو ظاهر المتن لان الجار لكهم عوض عنها وقبل يجوز نحو وكهم من درهم اشترت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جر الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهرا وهو جرت كم بالاضافة كعمد كم رجلا ضربت فانظره وروا هذا التفصيل مذهبنا وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازها مطلقا جلا على الخبرية وعليه جلي بعضهم كم علة كالجاء بر يا لغيره على انها في استهامة لانهم وانظر له هذا الخبر عن مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو يضافتها اليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على ميم الخبرية بكثرة نحو وكهم من مثاوي الاستهامة بقوله أي وان لم يجر قال الرضي ولم أعر على شاهده فرد في المطول بقوله تعالى سل في اسمائيل كم آتياهم من آية بيته وبقية طائفة أفاده الصان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ أخبره بخلاف أي عندي أو مضعول لخدوف أي ملكك ورجال تميز مجرور بضافتها اليه كتميز العشرة وعمره كتميز المائة فهو ونشر على ترتيب الالف وأصلها مرة حدثت الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله ككم كائن الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كائن وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عددهم وانكشروا وقوله وي نصب الخ كالاتمنا من التشبيه (قوله أو مفرد مجرور) هو الاكثر والافصح ومنه كم علة كالجاء بر يا لغيره على انها في استهامة منه وهو المشهور وليس الجمع بشا ذكره بل لغة تميم نصب تميزها المفرد جملا على الاستهامة وجعل عليها كم علة بالنصب ومهر في المبتدأ شرح هذا البيت واضح ان الجرحنا بضافة كم اليه لاعتد من الكوفيون لكن ربما يؤيدهم ما مر من كثر جرحه بها ونحو كم من ملك وشروط وجوب الجرح اتصالها فان فصل منها بأحد الطرفين اختير نصبه ويجوز الجرح

قوله كم يجوز معرف نال العلا \* وكريم بجملة قد وضعه  
يجوز معرف والمراد به ليس أصلا من جهة الابد اذ هو من أبو بمعنى وأتمه عريسة أو بهم معا  
ككم عندي من الناس رجلا أو بجملة كقوله كم نالي منهم وفضل على عدم  
وجب نصبه باعتدال الاضافة حيثئذ خلعت على الاستهامة والفصل مطلقا خاص بالضرة  
\* (تنبيه) تتفق كم الخبرية والاستهامة في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز  
لا بهما وجواز حذفه لتل ليل وزوم المصدر كاسياني وفي وجوه الاعراب فان تقدمه ما جاز  
فخلفه ما جاز الا فان كني ما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة  
أو يوماضرت وان كني ما عن الذات فان لم يلها مفعول ككم رجل عندي أو كان لازما ككم  
رجلا قام أو تعدد بارفعه لضميرهما ككم رجل ضرب زيد أو اسبيهم ككم رجل ضرب أبوهم  
زيد أو أخذ منه قوله ككم رجل ضربت زيدا عندها في ذلك كاه مبتدأ وما بعدهما خبر  
وان كان متعددا لم يستعمل بشي ككم عبد ملكت فهما مفعولان أو اشغل بضيرهما أو سبيهم

ان وليت كم حرف جر مظهر  
(ش) ككم اسم والذليل على ذلك  
دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم  
على كم جندع سقطت يدك وهي  
اسم اعداد منهم ولا ينهان عن غير  
نحو كم رجلا عندك وقد يحدف  
للدلالة نحو كم صبت أي كم يوم صبت  
وتكون استهامة وخبرية  
فأخبرية سبذ كرها والاستهامة  
يكون ميمها كتميز عشرين واخوانه  
فيكون مفردا منصوبا نحو كم درهما  
قبضت ويجوز جرحه بن مضمر دان  
وليت كم حرف جر نحو يكهم درهما  
اشترت هذا أي يكهم من درهم  
فان لم يدخل عليها حرف جر وجب  
نصبه (ص)  
وأما ككم ككم رجال أو مره  
ككم كائن وكذا وينصب  
تميز ذين أو به صل من نصب  
(ش) ان تستعمل كم لكثيرين فميز  
بجمع مجرور وكشروا أو بقدر مجرور  
كأنه نحو ككم غلمان ملكك وكهم  
أنفقت والمعنى كثيرا من العلمان  
ملكك وكثيرا من الدراهم أنفقت  
ومثل كم

كم رجل خبر بته وأضربت عبده فاستغاثوا وبقرعان في أن تغير الاستفهامية مقدر على  
الاسخ وأصله نصب وبفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز منه واوجع وأصله الجر ولا يفصل  
الاشروية كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضى فلا يجوز كم غلمان  
سألهم وهم الكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تدعى جوازا ولا يقترب البدل منها بالهمزة  
بخلاف الاستفهامية في الجميع (قوله في الدلالة على التكثير) ظاهر في كائين دون كذا لانها كتابة  
عن عددهم قل أو كثروا ولو واحد ادماعني (قوله وكائين) أى يفتح الهمزة وشاد الياء منونة لزوما  
ويكتبونها بالانها مكرية من الكاف وأى المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبهه الذون  
الاصيلة ولذا رسم في المصنفون اوجازا لوقف بها ومن وقف بحذوها اعتبر أصله وقال فيها كائن  
كأنف فاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكائين يسكون الهمزة وكسر الياء ويكنى بتقديم  
الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والتنوين في السلك أصلها التنوين وأفعدها الاولى وهى الأصل  
وبها قرأ السبعة الا ان كثيرا يلحقها كائن كقاص وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر في الشعر كقوله

اطرد الناس بالرباعى كائن \* ألماحم يسر بعد عسر

(قوله أو مجرورين) خاص بكائين بدليل مثاله وما كذا فيجب نصب تمييزها لا يجزى عن انشاقا  
ولا الاضافة خلافا للكوفيين لان عجزها اسم اشارة لا يشبهها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه  
بالتركيب فقول المصنف أو بهصل من أى تمييزين بالنظر للعجموع (قوله وهو الاكثر) أى تمييز  
كائين من أى أكثر من نصبه بل أوجب ابن عصفور ويضعف حوايا لضافته لان تنوينها مستحق الثبوت  
لحكاية أصله (قوله ومكرية) أى مكرية وليس المراد جعلها كلمة واحدة لان الاولى بحسب  
العوامل فهى في المثال مقعول ملكك ودرهه تميزها والثانية تأكيدها (قوله ومعطوفا عليها)  
هو الغالب وقيل ورود الاولين كافى للتسهيل بل منع ابن خروف سماعه (قوله لها مصدر الكلام)

أى فلا تقدم علمها عامل الا لضاف وحرف الجر وحكى القراءان تقديم عامل الخبرية فاعترض  
عليه اعراضا فاعلا في قوله تعالى ولم يبدلهم كرهه لعلها والصحيح ان الفاعل ضمير المصدر أى  
الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الدبثة وأما قوله تعالى ولم يروا كرهه لعلها فمفك فيه  
مشعول أهله لعلها والجهة في محل نصب يروا والتعلقه عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون مقعول لاجله  
لروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أى فاعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم ان كائين وكذا  
يتفقان مع كفى الاسمى والبناء والايام والاقتدار الى الامز وتنفرد كائين بموافقتها للتصديق  
التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يشبهه الجمهور ومنه قول أبي بن كعب  
لان يسعد كائين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز  
يجمع ومقدر ويخالفان في ان كى بسيطة على الصحيح وهما مكرى كائين ومفعول منع اضافته ما الى  
التمييز كائين وتنفرد كائين بخلافها في غلبة جرع غير هاجن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل عليه ما جاز  
خلافا لمن أجاز بكائين يبيع هذا الثوب ولا تغزى لا ينفرد وتنفرد كذا بخلافها في عدم التصديق  
ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كائين والله أعلم

\*(الحكاية)\*

هى لغة النماثلة واصطلاحا خبر اللفظ المسجوع بتمته أو ايراد صفته أو معناه وهى اما حكاية جملة  
وتكون بالقول وما تصرف منه فيكى به لفظها أو معناها واما حكاية مقدر وهى ضربان حكاية  
اللفظ المفرد مع استفهام ويسمى الاستنبات أى أو من وهى التى ذكرها المصنف والحكى فيها  
صفة اللفظ وحكاية بدون استفهام فان كان الحكى على معنى اللفظ المحكى كانت شاذة كقول

في الدلالة على التكثير كذا وكائين  
ومعناه منصوب أو مجرورين وهو  
الاكثر نحو قوله تعالى وكائين من  
نحو قل معه وملكك كذا درهمها  
وتستعمل كذا مفردة كقوله المثال  
ومكرية نحو ملكك كذا كذا درهمها  
ومعطوفا عليها مثلها نحو ملكك  
كذا وكذا درهمها وكلها مصدر  
الكلام استفهامية كانت أو خبرية  
فلا تقول ضربتكم رجلا  
ولما ملكك كى غلمان وكذلك كائين  
بخلاف كذا نحو ملكك كذا  
درهما (ص)

\*(الحكاية)\*

بعض العرب دعنا من غرتا لمن قال له هانان غرتان أو على نفس اللفظ فلا وعـ هذا هو المراد بقول الكفاية

وان نسبت لاداة حكا \* فابن أو أعراب واجعلنا

وحاصل ذلك أنه إذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جازا عرابا بحسب العوامل وجزأت حكاية على أصله مع تقدير عرابه فقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا أو بفتح الاولين وسكون الثانيين حكاية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين أحكى ليغير سواء كان ثانياً أباً أم لا كغيره وإن أعراب وثانيتين واجب تفعلة مشحواً وفي حرف بشد الواو والياء لقوله

الأم على لؤلؤ كنت عالماً \* بأذنان أو لم تفتنى أوائله

ومنه الحديث يا كرم واللؤلؤان اللؤلؤ فتفتح على الشيطان فضاء عفاه أو قرنه بالبال لصيرورتها اسم اللفظ ويقاب الحرف المضاعف هه في ما ولا لسا كين تقول ماء ولا حرف همزة بعد الألف فان صح ثانياً كمن جازا للضعف وعدمه فأاده الفارضى وفي الرضى وشرح الباب للسنده يجب تضعيف الثاني المراد لفظه إذا عراب صحيحاً كان أو مستلذاً فان جعل على غير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح إلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب في المعمل الثلاث سقط حرف العلة للثبوت فيبقى المعرب على حرف اه فقلص ان أقسام الحكاية أربعة اقصر المصنف على الثاني وثالثه اشاذ وقدمت الباقيين (قوله أحد بآى) الباء لا لا أو ظرفية سم (قوله ما لمذكور) أى ما يات له من صفة الأعراب وغيره وخزجه المعرفة فلا تحكي صفة واحد هابل هى وصفها بدون خاصة (قوله

في الوقت) متعلق بأحد (قوله والنون حرف الخ) الجلة تفسير لأحد لان حكاية النكرة عن هى نفس تحريكها واشباعها لاغدهما كما يوهمه العطف (قوله مطلقاً) أى فى أحوال الأعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بثبوت التوكيد لا لثقله خففت للوقف لا الحقيقة والادب لت فيه ألقا كما قاله ابن غزوى (قوله منان ومين) بصيغة المثنى فيها (قوله الفان) بكسر الهمزة معشنى الف كذلك جمعى مؤلف وبأين أى معهما ما هو لفظ وشمر مرتب فنان لحكاية الفان ومين لأين (قوله وسكن) أى النون الأخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما ساقى (قوله أنت بنت) الجلة مفعول قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التانيث قلت هاهنا لوقف فأنون قبلها مفتوحة لأجلها وقد تسكن مع سلامة التانيث باعلى انه فأنيت محكي لان يقال منيت لا غتفار السا كدين في الوقت وانما كى فيها التانيث دون الأعراب الساكون التاء في الوقت أبداً فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الأعراب (قوله مسكنه) أى للتنبه على ان التانيث لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لرفع السا كين (قوله مسكا) حال من فاعل قل أى مسكا آخرهما (قوله وان تصل) شتمز قوله ووفقا أحد الخ قوله مذكور الخ) خرج المولود من التانيث فلا يحكى فيه أى بل تكون بحسب العوامل ومفردة مذكرة لا غير مثل من وشذ قوله

بأى كتاب أم بآية سنة \* ترى جهم عار على وتحسب

(قوله فتقول ان قال الخ) فأى في جميع الامثلة المذكورة استهامة معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو ما فهم من الحركات والحروف أو هى لحكاية ما في اللفظ المشهور والأعراب مقدرة ولا فعلى الاول تكون بحسب مثل عوامل المحكى لكن في نحو المثال الاول تكون مستدا خبره محذوف مؤخر عنها صدارتها أى اى جاف قال الكوفون فاعل محذوف مطابق المحكى واستهتام الاستنبات لا يلزم الصدور عندهما أما الثانية فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر اى ايات والسالمة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أى بآى مرتب وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاءه شاذ وعلى القول الثاني تكون مستداً دائماً محذوف الخبر أى أى هو أو هم مثلاً ورفعها

أحد بآى ما لمذكور مثل  
عنه بآى الوقف أو حين يصل  
وقتنا أحد ما لمذكور عين  
والنون حرف مطلقاً وأشبعن  
وقل منان ومين بعدلى  
الفان بأين وسكن تعدل  
وقل لمن قال أنت بنت منه  
والنون قبل تاء المثنى مسكنه  
والفتح نزول النون والالف  
بين ياء وذا يسوة كاف  
وقل منون ومين مسكا  
ان قيل جاف مؤلف لمؤلفنا  
وان تصل فلفظ من لا يتصل  
ونادر منون في نظم عرف  
(ش) ان سئل بآى عن مسكور  
مذكور فى كلام سابق حتى فى أى  
ما ذلك المسكور من اعراب  
وتذكير وتانيث وافراد وتثنية  
وسجع وفعل بهذا وصل ووقتنا  
تقول لمن قال جافى رجل أى  
ومن قال رأيت رجلاً أى ومن قال  
مرت رجل أى وكذلك تفعل فى  
الوصل نحو أى يافى وأى يافى وأى  
يافى وتقول فى التانيث أية وفى  
التثنية ايان ويايان رفعا وأين  
وأين جرا ورضبا وفى الجمع أيون  
وأيات رفعا وأيين وأيات جرا ونصبا

وان سئل عن المسكور المذكور بن سكي في ما مله من اعراب وتسمع الحركة التي على التون فيقولون من اعرابها ويحكي فيها ماله  
من تأنيث وتذكير وينتبه وجمع ولا تفعل به ذلك كله (١٤٦) الا وقد اقتضوا لمن قال جاني رجل منور من قال رأيت رجلا سائلا قال

مقدر الحركة الحكاية أو حرفها مطلقا وقيل ظاهري الرفع الاخر مرة لتقديره (قوله وان سئل عن  
المذكور) أي العاقل لا اختصاص من به بخلاف أي وانما اخذت حكاية الصفة من بالسؤال  
عن ذكر لانهم العدم تعين أيكثر السؤال عنها الخفف فيها بخفف المسؤول عنه والحق صفة لمن  
بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالبا ما يحكى أو غير يحكى (قوله وتسمع الحركة) أي التي  
اجتلبت الحكاية بالحروف التي بعدها اغماهي اشباعا لدفعه للوقوف على المتحرك وقيل الحروف  
است للاشباع بل اجتلبت الحكاية أولا فلازم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من  
النون في المحكي ومن حذيت على سكون مقدره مع حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة  
كانت أولا وليست مشنان ومنش من معرفة كإدوية وجمع من اشتد والجمع به على لفظ من  
زيدت عليهم هذه الحروف للدلالة على حال المسؤول عنه فوسى في محل عادل كما مل المحكي أنوف يجل  
رفع أبدا مبتدأ حذفت خبر أي من هو وأهم على قياس ما مر في أي (قوله وان قال مررت برجلين  
منين) ظاهره لا يجب إعادة الحرف فعمله ان لا يحل بحرف محذوف أو مبتدأ حذفت خبره كما مر  
في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الحرف من رأى أو بقدر متعلقة بعدهما المسار ويبنى جواز  
قباهما عذمت يرى ان استفهام الاستبابت لا يلزم الصدر (قوله أو أنارى الخ) فيه شذوذات  
لحاق العلامة وصلها كافي الشارح ويحريك النون وكونه حكاية لم يدر غيري كذا ذكره ابن  
الصف والتقدير أو أنارى فقالوا أو أنارى فقلت الخ وعليه فهو حكاية لضمه في أي يأنافه وشذوذ آخر  
لانه ليس نكروجه المصريح حكاية الضم في أو أنارى لتقدير ورده بس كافي الصبيان ان الشارح  
قال الذين حين انياهم لمه متون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أو الخ فالنطق بانوا. تأخر عن منون  
وكيف يحكى به فمعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة أم على ما قيل  
ان هذا شعرا كذوبه من أ كاذب العرب في كلام المصريح شذوذ تأمل (قوله عموظا ملا) اصله  
أنعمو أي: نعمو في الظلام وبروي عواصبا حاكلا ما يحكى لانه من قد يدعى لشاعر من (قوله  
والعلم احكىه) أي عند الحجاز بين وأما غيرهم فلا يكون بل رفوعة بعدهما مطلقا على الاستداه  
والغير ويجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو الأراجيح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أي وقدا وصلها  
وهو كذلك اه. والمخصوص بالوقت اغما هو حكاية صفة الذكر في المأى فلا يحكى العلم  
بعدها كالا يحكى سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رأيت زيدا وأمررت يزيدا أي زيدا برفع زيد  
لا غير لان أي يظهر اعرابهم افكرهوا شذوذا لثاني لها بخلاف من (قوله يجوز ان يحكى العلم) أي  
بشرط صكوته له اقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفزدق يا جربا قال سمعت شعرا  
الفزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفزدق يا جربا قال سمعت شعرا  
رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم سكي اصغر ووه مع المتعوت كشي واحد  
يخو من زيد بن عمرو بالنصب ان قال رأيت زيد بن عمرو في العلم المعطوف عليه خلاف والباوز  
مذهب سدويه فيحيى المتعاطفان ان كانا معا علمين كزيد او عرا أو الأول فقط كزيد أو أياه  
بخلاف آخر زيد عرا (قوله خبر عرا) فهو مرفوع بضمه مقدرة في الاحوال الثلاثة لا عذر  
العارض بحركة الحكاية وقيل حركته في الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي ومن خبر  
الخ (قوله عاطف) هو الواو وخاصة قيل والفاء أيضا والمادة صورة العاطف لانه للاستئناف وقال

مررت برجل منى وتقول في نفسه  
المذكور من رعا ومن نصبا وجرا  
وتسكن التون فيها فتقول لمن قال  
جاني رجلان منن وان قال  
مررت برجلين منين ومن قال  
رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة  
منه رعا ونصبا وجرا فاذا قيل أنت  
بات فتقول من رعا وكذا في الجر  
والنصب وتقول في ثنية المؤنث  
مننان رعا ومن رعا ونصبا  
يسكون التون التي قبل التاء  
وسكون نون التنية وقد ورد قلنا  
فتح التون التي قبل آتاء نحو مننان  
ومننن والتاء أشار بقوله والفتح  
نزوة وتقول في جمع المؤنث منات  
بالآف والتاء الزايتين كهنات  
فاذا قيل جاء نسوة نقل منات وكذا  
تفعل في الجر والنصب وتقول في  
جمع المذكور منون رعا ومنين نصبا  
وجرا يسكون التون فيها فاذا قيل  
جاء قوم قتل منون واذا قيل مررت  
بقوم أو رأيت قوما نقل منين هذا  
حكم من ادخل حكي في الوقت فاذا  
وصلت لم يحكى فيها شيء من ذلك  
لكن تكون بالظن واحدا في الجمع  
فتقول من باقى اقل اقل جمع ما تقدم  
وقد ورد في الشعر قليلا منون وصلها  
قال الشاعر  
أو أنارى فقلت منون انتم  
فقالوا الجن قلت عواظا ملا  
فقال منون أنتم والقياس من انتم  
(ص) والعلم احكىه من بعد من  
ان عرب بن عاطف بن اقترن  
(ش) يجوز ان يحكى العلم من ان لم  
يتقدم عليها عاطف فتقول لمن

قال جاني زيد بن زيد ومن قال رأيت زيدا بن زيد او ابن قال مررت بزيد بن زيد فتعجب في العلم المذكور بعد من ماله المذكور الرضى  
في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعده خبر عنها وخبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف يجوز ان يحكى في العلم  
الذي بعده ما مله من اعراب بل يجب رفعه على انه خبر عن من أو مبتدأ آخره من فتقول نقال جازيدا أو رأيت زيدا وأمررت بزيد بن زيد

ولا يحكى من المعارف الا لا يعلم فلا  
تقول لقال رأيت غلاماً من  
غلام زيد نصب غلام بل يجب  
رفع دقة قول من غلام زيد وكذلك  
في الرفع والجر (ص)  
(التأنيث)\*

علامة التأنيث ناء أو ألف

وفي اسام قدروا التاء كالتأنيث

ويعرف التقدير بالضير

وتحوة كالألف في التصغير

(ش) اصل الاسم ان يكون مذكراً

والتأنيث فرع عن التأنيث كبر ولكن

التذكير هو الاصل استثنى الاسم

المذكّر عن علامة تدل على التأنيث كبر

ولكون التأنيث فرعاً عن التأنيث كبر

الفرق الى علامة تدل عليه وهي

التاء والالف المتصورة أو الممدودة

والتاء أكثر في الاستعمال من

الالف ولذلك قدرت في بعض

الاسماء كعين وكشف ويستدل على

تأنيث مالا علامة فيه ظاهرة من

الاسماء المؤنثة ودوالضير اليه

موشافوا الكتب نهشها والعين

كلها رباء أشبه فلان كوصة بالمؤنث

ضوءاً كالتقامشوية وكذا التاء

المهي في التصغير نحو كنفقة ويدي

(ص) ولا تلي فارقة فعولا

أصلاً والمفعول والمفعول

كذلك مفعول وما تاء

تالفرق من ذي فشدوذفيه

ومن ففعل كقتيل ان سبع

موصوفه غالب النامتع

(ش) قد سبق أن هذه التاء انما

زبدت في الاسماء المنبذة المؤنث من

المذكّر وأكثر ما يكون ذلك في

الصناعات كصائم وقائمة وقاعد

وقاعدة

الرضى انه لا عطف على كلام المخاطب و يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا  
مثلاً (تنبيه) \* فطور عجماء أن من تخالف أبا في خمسة أشهر لا اختصاصه بالاعقاب والوقت يجب  
فيه الاشباع ولا يتخص بالسكر ولا يجب فيه ما قبل تاء التأنيث في نحو خمسة وستين بخلاف أي  
في الجنيح (قوله الا لعلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثر استعماله بخلافه مالا يجوز في  
غيره والله أعلم

(التأنيث)\*

لم يقل والتذكير كبر كما قال العرب والمخبر والمعرفة لانه لم يبينه هنا فصد وان لم من بيان  
التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم  
انما يمكن ولو بحسب الاصل كطرفة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيعدل عليه بغير التاء والالف  
كالكسرى أنت والنون في من (قوله تاء أو ألف) لم يعبر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين  
وتشمل تاء الفعل الساكنة وتؤشّر أو إلى عدم اجتماعهما فلا يقال ذكر أو امرأة عاقلة لتب وارطة  
لشعر فأنه - ماع التاء والالف في جمعة رومع عدم هاء التأنيث سم وفيه أنه في حالة عدم التاء منها  
يجهل ان ألفهما والالف أيضاً كالمروسيات فيقدر (قوله وفي اسام) جمع أسماء جمع اسم فخرج  
الجمع غير بصري وفي المنتهى الجوع يجوز (قوله والالف المقصورة) هي الف لينة زائدة على بنية  
الكامة لادلالة على التأنيث والمحدودة كذلك لانها في ادائها ألف فتقلب هي همزة كجاسيأت  
عن البصريين (قوله أكثر الخ) أي وأظهر دلالة على التأنيث لان التأنيث مالا الف فتلبس  
بألف الخالق والتذكير فيحتاج إلى غيرهما جاسيأت (قوله ولذلك قدرت) أي ولان وضعها على  
الروض والافتسكال فيجوز ان تحذف بخلاف الف (قوله مالا علامة فيه) أي ماضو مجازي  
التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل  
مع التمسيل بن الحقيق والمجازي موصفاً منظر ماع حكم اللفظ المقصود فأنظره (قوله  
كوصة الخ) أي وكأنيث خبره أحواله أو عده أو اشارته أو فعله (قوله في التصغير) هذه العلامة  
تخص بالثلاثي بالرباعي اذا صغر للترخيم كمنقة وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو كنفقة  
ويدي) أي من الأعضاء المزوجة فانها مؤنثة كعين وأذن ورجل وغير المزوجة من ذكر كذاني  
التصريح وهو غير مطرد في المزوجة الحجاب وانصدغ والنخ والعين والمرق والزند والكوع  
والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكل والعضد والابط والفرس وما يذكّر  
ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبها الجوهرى وغيره ومن المنفرد بالكبد والسكرش  
وعما مؤنثان والعنق واللسان والقفا والمثني والمثني ذكر وتؤنث أفاده النارض زيادة من فتح  
الباري وبعضه في المصباح (قوله ولا تلي) أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث أما غير الفارقة  
فتلي فعولا كغيره كموله من المثل وفروقه من الفرق بفتحين وهو الخوف فان التاء فيها لامة مالبة  
لا الفرق ولذلك تلحق المذكر والمؤنث (قوله ولا الفاعل) بكسر الميم وكذا مفعول ومفعول (قوله  
تالفرق) بقصر تاء واضافته للفرق (قوله ومن ففعل) متعاقب تنفع الواقع خبر عن التاء مفعول  
حال من ففعل لقصد لفظه وجواب الشرط محذوف لدلالة تنفع عليه (قوله لتبها مؤنث) أي  
الاصل فيها ذلك وتكثر زيادته في الاسماء التي يميز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة  
والمصنوعات كإبرة ولينة وقد زادت في الجنس لثمين من الواحد ككوكب وقد تالي لامة بالغة كراوية  
لكثرة الرواية أو لتأنيث كيدها كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد  
كاشعني وإشاعة وقد تعوض عن فاه نحو عدة وعين إمامة ولا م سنة أو عن مدة تعميل كتر كية

وبقل ذلك في الاله التي استبصفت كرجل ورجله واثان واثانة وامرئ وامرأه وأشار بقوله وتالي طارقة فعولا لا إيات الى ان من الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهوما كان من الصفات على فعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله وأصلا واحترز بذلك من التي بمعنى منقول وانما جعل الاول أصلا لأنه أكثر من الثاني (١٤٨) وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكرو صابر فبقال لهذا كرونا وث صبور

وشكور بل تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كل فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التانيث فنحو كربة بمعنى مراكوبة وكذلك تلحق التاء ونحو على مفعال كاهن أو مهذار وهي الكثيره الهذرو هو الهذيان وعلى مفعيل كاهن أو مطير من عطر المرأة اذا استعملت الطيب أو على مفعل كخشم وهو الذي لا يذنبه شيء عاير يده ويومها من شجاعتها وما لحقته التاء من هذه الصفات له فرق بين المذكر والمؤنث فتأخذ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميثان وميثانة وسكن وسكنة وأما فاعيل فأما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التانيث فنحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذف منه قليلا قال الله تعالى ان رجلا الله قريب من المحسن وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أو لافان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذو هذو وطجة وأصبلة أي مذبوحة ومطوحوها كولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بأن تتبع موصوفه حذف منه التاء فالتاء نحو مرت بامرأة جريح وبعين كحل أي

وقد تأتي مجرد تكتسب حروف الكسامة كقربة وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التانيث انما هي في بعض بدليل تانيث ضربه ا ما عدا التي لا تلحقه أو لئلا كنهها فاستلخت عن التانيث فتأمل (قوله) بقل ذلك في الاسماء أي أسماء الاجناس المادمة بدليل مثاله لانها تكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر (قوله) وانسانة في القاموس امرأه وبالهاء لغة عامية وسمعت في شعر كاهن ولد

لقد كسبت في الهوى \* ملابس الصب الغزل  
\* اذ انت فانة \* بدر البجي منها تجل  
اذ ارتفت عسى بها \* فبالدموع تقفـل

اه

(قوله لانه أكثر) أي ولان نية الفاعل أصل المفعول (قوله وقد تلحقه) فيه عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالالف المجدبة (قوله عدو) أي بمعنى من فاعله العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس يشاء (قوله وميثان) من اليقين أي لا يتبع شيئا إلا بقوته وتحققه (قوله) لحقته التاء في التانيث أي فرأيتوه وبين فاعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطر من اللازم حتى نطرق ورحم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه سماح لا يقاس في فعل من الافعال فكان بعد اذن فاعل لم يطر حكمه من التذكير والتانيث (قوله وقد حذف منه) أي جلالة على فعل بمعنى مفعول كاجل هذا علمه في لحاقه التاء كسائق (قوله وهي رميم) سبي على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى راية وقيل هو بمعنى مفعول أي مرموم فليس من القتل وكذا قريب أي مقيمة وقيل انما حذف التاء لتأني بل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أي أثر رحمة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظا ولا معنى بل لم يجر على موصوف ظاهر ولا متوى بدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كساراة السمة وذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء فالمدار على العلم بان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن ومن فاعيل كقتل ان عرف \* موصوفه عالما للتأنيث

سكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن هذا وهذا التعليل وجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صورا وامرأه هذا روم مطير او مغمم عالم يشرق في حذف تاء ما بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالكل سواء أو بالسماع وهو الظاهر فلا اشكال اهـ سوطي (قوله بان تتبع موصوفه) أي ولو تقدير كاهن والمراد الموصوف المعنوي فبمثل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو يائنا لا خصوص التبع الخوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيها بفعل بمعنى فاعل كاهن (قوله وذات مت) اعترض بأنه يقتضي ان علامة التانيث في نحو جراه هي الالف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تتجمع ان هذا لم يلقه ا حذبل هي عند الاخفش الالف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفي الهمزة وحدها والالف قبلها زالة وعند البصري الهمزة قبله انما لا يجتمع الالف مع الالف قبلها كما هو بحاجبان الاضافة في ذات مثلا في ملائمة والمراد انما صاحبو تاءه لم يجرى على أحد المذهبين الآخرين ويعمل على مذهب البصريين لانه اختار والمراد انهما مشتملة على المد من اشغال الكل على جزئه فيجري على مذهب الاخفش غاية الامر انه أطلق الالف على مجموعهما (قوله نحو في الغرم)

أي

مخروجة ومكولة وقد تلحقه التاء قبل لا نحو خصله ذمية أي مذمومة وفعله سجدة أي مخوذة (ص)  
وانت التانيث ذات قهر \* وذات مذبحوا في الغرم

أى نحو الالف التى فى اسم الانثى من الغرو وغيره كحمر وجراد (قوله والاشتهار) مبدأ وفى مبانى  
صنعة أى السكان فى مبانى ويصديه خبره والمراد بالمبانى الانفاظ التى تحمل فيها الالف والحكم  
بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر نحو عها المسأى (قوله أرى) بضم الهمزة وفتح  
الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بضم أفعلى تفضيل مؤن أطول كفضلى وأفضل (قوله  
كشعى) مؤنث شيعان مثال للصفة (قوله وكبارى) الكفار اسم عجمى مثل عطف على أرى أو  
على وزن وكبارى بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكر وغيره طويل  
العنق والمنقار بمادى اللون شديد الطير ان كبر السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه  
سلاحه وهو ما كولى وولده يسمى النهار فوخ الكروان يسمى الليل (قوله سمى) بضم السين  
المهملة وفتح الميم شدة اسم للباطل (قوله سبطارى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون  
الطاء المهملة بعدها راء (قوله وحدث) بضم هاء مكسورة فثلاثين وألها ما مكسورة شدة وبنهما  
بفتح هاء (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الراء وثلاث الكاف مع فتح الفاء  
اشموى (قوله خيلطى) بضم الحاء المجهدة وفتح اللام المشددة والشافى بضم الشين المجهدة  
وشدة الفاف (قوله استندار) أى ندورامفعول اعز بمعنى انصب (قوله ولكل منهما  
اوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر وللممدودة سبعة عشر (قوله فن المشورة فعلى) أى  
بضم ففتح تبع فى ذلك الظاهر المثل وقد استشكله الموضع بنوده فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه  
الارنى للاداهية وارنى بالنون لحب يعقده الين وسعى بضم هاء فوحدة لكبار الغل وشعبى  
بضم هاء فوحدة وادى بدل المهملة فميم وجنى بضم ففتح فقام الموضع وهو فى الممدودة كثير  
وسمى فى آخر الباب فيوم من الاوزان المشتركة كذا على بفتح فسكون وفى شرح العمدتان سمى  
وخيلطى وشفارى من الأئمة الشاذة لأن يراى الجموع ككاهمى (قوله ومنها فعلى) أى بضم  
فسكون كهيمى انبت أى فالفه للتأنيث فلا تلحقها التاء وقولهم جاء شاذ فى الاخلاق وأما الذى  
بمعنى الشجاع فبهمزة التاء (قوله ومنها فعلى اسماء) أى بفتحات وعدة فى التسهيل من المشتركة ومنه  
مع الممدودة قرمانو فحق الموضع ومنه بقصر ان أيضاً وايندا فبهمزة فثلاثة وهى الامة  
ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء فبهمزة نهر دمشق (قوله كبرى) بضم فراء فبهمزة  
مفتوحات وقوله العمدتين بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة من طربى وبشكت  
بشكى بوحدة فبهمزة وجزى جزى بضم فم فزى أى أسرع والافعال الثلاثة توزن ضرب  
ومصدرها على فعلى (قوله كبرى) بضم هاء فبهمزة فبهمزة فبهمزة (قوله فعلى جمعا) أى بفتح  
فسكون وهومن الاوزان المشتركة كفى الصفة وممنه فى الممدودة جرأ واحترز بقوله جمعا المخرج  
اسم جنس غير ما ذكر فلا يعين كونه لنفسه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كزوى وسلى وقد  
تدكالعوا وأحمد نازل القمرو بقصر أيضاً للاخلاق اخرى كعلاقة التاء ومما فيه الوجهان أرطى  
لشجر يد غربه وعلى لبت وترى بمعنى متوازيين فمن تونها جعل الالف للاخلاق ومن لم يثبت  
جعلها للتأنيث (قوله فعلى) بضم الفاء وبنى اسم كجبارى وسمانى جمعا كسكارى قيل وصفة  
لمرديكمل علادى بعين ودال مهملة أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمى) أى بضم الاول وفتح  
الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطارى) أى بكسر ففتح فسكون مشددة فى التفتوت وفتح فبهمزة ففاه  
فقا فبوزنهم مشددة فى راسع (قوله فعلى مصدر) أى بكسر فسكون ولم يلقها كالصنف  
بل يقيد بها المصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للاخلاق ان توت  
كعزى للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموى (قوله طربى) بضم طاء مشددة فراء فوحدة (قوله نظران بفتح

والاشتهار فى مبانى الاولى  
يدويه وزن اربى والطولى  
ومرطى ووزن فعلى جمعا  
أو مصدرا أو وصفة كشعبى  
وكجبارى سمى بسبطرا  
ذكرى ووحشيتى مع الكفرى  
كذا لخيلطى مع الشفارى  
واعز تغير هذه استندارا  
(ش) فلسدى ان ألف التأنيث على  
ضربين أحدهما المقصورة كجلى  
وسكرى والثانى الممدودة كجهره  
وغرا ولكل منهما اوزان تعرف بها  
فأما المقصورة فلها اوزان مشددة  
وأوزان نادرة فمن المشددة فعلى  
نحو اربى للاداهية وشعبى موضع  
ومنها فعلى اسماء كهيمى لبت  
أو وصفة كجلى والطولى أو مصدرا  
كجيمى ومنها فعلى اسماء كبرى  
لنهر أو مصدرا كطربى لضرب من  
العدوى أو وصفة كيدى يقال حمار  
حيدى أى يحمد عن ظله لثا طه  
قال الجوهري ولم يجئ فى لغوت  
المذكر كشى على فعلى غير ومنها  
فعلى جمعا كسمى جمع صرب  
أو مصدرا ككعدوى أو وصفة  
كشعبى وكلى وممنه افعال كجبارى  
لطربى ويقع على الذكر والانثى  
ومنها فعلى كهيمى الباطل ومنها  
فعلى كسبطارى لضرب من المشى  
ومنها فعلى مصدر كذا كرى أو  
جمعا كطربى جمع نظران وهى  
دوسية كاهرة ممتعة الرشح



تزعّم العرب انهم اتفستوفى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يلى الثوب وكبلى جمع ثبل وليس فى الجوع ما عوعل وزن فعلى غيرهما ومنها فعلى كخشي بمعنى الخش ومنها فعلى (١٥٠) نحو كقرى لوعاء الطباخ ومنها فعلى نحو خبط لالاختلاط ويقال وقعوا فى خبطى أى اختلط عليهم أمرهم ومنها فعلى نحو شقارى لثبّت (ص) لمدّها فعلا وفعلا

مثلث العين وفعلا

ثم فعلا فعلا فاعولا

وقاعلا فعلا فاعولا

ومطاق العين فعلا وكذا

مطاق فاعلا أخذنا

(ش) لاف التانيث الممدودة

اوزان كنسمة تبه المصنغ على

بعضها فاعلا فاعلا ككسر أو

صفة مذ كرها على افعل ككسر

وعلى غير افعل ككسمة فاعلا

ولا يقال مصاب أهطل بل مصاب

هطل وكقولهم فرس أوناقة وروفا

أى حديدة الشاد ولا يوصف به

المذكر منهم ما لا يقال جعل

أرور وكأمر أحسنه ولا يقال

رجل أحسن والهطل يتابع المطر

والدمع وسيلانه يقال هطلت السماء

تهطل هطلا وهطلا وتهطل لاومنها

أفعلا مثلث العين نحو قولهم

لأبوم الرابع من أيام الأسبوع

أربعاء بضم الباء وفتحها وكسرها

ومنها فعلا نحو عقربا لا تثنى

العقارب ومنها فعلا نحو قصاصه

للقصاص ومنها فعلا كقرفصاء

ومنها فاعولا كعاشوراء ومنها

فاعلا كقصاص بجر من بحرة

البريوع ومنها فعلا نحو كبرياء

وهى العطفة ومنها مفعولا نحو

مشيخوا جمع شيخ ومنها فعلا

مطلق العين أى مضمومها

فكسرا وبكسر فسكون (قوله تنسوا الخ) أى يفعل فسوسلا حيتريه فلا يقربه أحد الا أرسل عليه ما لا يطبقه وهو يسهونه منفرد الا بل انشأها من فسهو ويدخل بحر الضب فيفسد عليه ثلاثا فاعلى عليه قيا كاه وأولاده (قوله وكبلى) بهمله تخيم جمع حيلة ففتح اسم طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يحسن الا مصدرنا كخشي مصدر حش أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من الممدودة أيضا كخصصاء للاختصاص ونحوه لا تنفر وبصرات (قوله فعلى) بضم الاولين وشد التانيث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا ومنه قسبطى تنوع من الحلو يسمى الناطف وغيره لا يزل يلمس مع منه مع الممدودة الا قولهم هو عالم بدخلاء أى بامرء الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه انجلى المعرفة ونحوه فاعلا وهو يقال خيرة (قوله مثلث العين) حال من افعلا واضافته لافظة فلا تعرف بها (قوله ومطاق العين) حال من فعلى ومطاق فاعلا حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلا أى غير ممدودة كقوله كدية هطلا (قوله مطر بلا رعد ولا برق) (قوله مصاب هطل) أى بكسر الطاء يقال هطل هطلا بضمها (قوله روفا) قبل بالراء والعين المجهمة من راغ الثعلب ذهب عنه ويسره لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والراء من النوق الجديدة القواد وكذلك الأرس ولا يوصف به المذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمله عليه قدبر (قوله تهطل هطلا) ككسر نصر اهطلا بفتحة وتطالابفتح المنة فوق (قوله مثلث العين) أى مع فتح الهزعة (قوله ومنها فعلا) أى بفتح فسكون ففتح (قوله لا تثنى العقارب) أى ولم تكن أيضا (قوله ومنها فعلا) أى بكسر الفاء (قوله كقرفصاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثة انفتح والضم يقال فقد القرفصاء انا قد عدلى قديمه وأليمه وألصق بطنه بفخذه (قوله بخر) بضم الخميم وسكون الحاء المهملة من بحرة بوزن عتبة جمع بحر كافى المصباح (قوله فعلا) بكسر الزاء واللام وسكون العين (قوله فعلا لمطلق العين) أى مع فتح التاء (قوله بدوقاه) بدل المهملة فودعته قاف (قوله للعدرة) فتح المهملة وكسر المعجمة هى الفضلة الغليظة (قوله برساء) بفتح الموحدة والراء والسين المهملة (قوله فى البرساء) أى ممدود (قوله وكسرها) بالمثلثة اسم ليزركا فى الفارضى (قوله لمطلق الفاء) أى مع فتح العين (قوله بدخلاء) بضم المعجمة وفتح القصبة (قوله جنفاء) بفتح الجيم والنون والفاء (قوله وسرها) بكسر السين المهملة وفتح القصبة والراء يطلق على الذهب وعلى نبت أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (المقصود والممدود) \*

قال الخار بردى هملوعان من الاسم المتكسر فلا يطلق اصطلاحا على المبنى ولا الفعل والخرف أى كى بفتحده يعف الشارح وقولهم فى هولا ممدود تسميه أو على مقتضى اللغة كقول النفران جاء وشاء ممدودان اه ويرد عليه اطلاقهما على أى التانيث اطلاقا فاشأنا كالا لاف المقصورة والممدودة كايضلة على الاسم المشتمل عليها كخلى وخجرا أو بعد التانيث حقيقة عريقة إلا أن يستثنى من غير المتكسر فتأمل ثم ما قيل ان تعريف الشارح يشتمل على نحو جنى وخبز ومع انها قد تقدمت قبل فذكرهما تانيا نكر ابريدان ذكرهما السابق من حيث التانيث ودخولهما هملوعان من حيث المد والمقصور فلا تكرار على ان ذكر لهما بعد الخاص لا بعد تكرار اقتدر (قوله اذا اسم

ومفتوحا ومكسورا نحو دوقاه للعدرة وروساء لفتح البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى أى البرساء هو أى الناس هو كسرها ومنها فعلا لمطابق الفاء أى مضمومها ومنه فعلا ككسرها وسرها لم يرد فيه خطوط صفر (ص) \* (المقصود والممدود) \* اذا هم استوجب من قبل الخار

فكما كان ذات نظير كالاسف \* فلنظيره المفعول الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر \* كفعول وفعل في جمع ما كفعله وفعله نحو الذي  
(ش) المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه افعالاً لازمة يخرج بالاسم الفعل (١٥١) نحو رضى ويجوز اعرابه الفاعل بنحو اذا

وبلازمة المشتق بنحو ان يدان فان  
انفسه تنقلب با في الجر والصبغ  
والمقصود على قسمين قياسي  
وسمعي فالقياسي كل اسم معتل له  
نظير من الصحيح ملترتم فتح ما قبل  
آخره وذلك كصدر الفعل اللززم  
الذي على وزن فعل فانه يكون فعلاً  
بفتح الفاء والعين نحو افسأ أمداً  
فاذا كان معتلاً وجب قصره ونحو  
جوى جوى فان نظيره من الصحيح  
الآخر ملترتم فتح ما قبل آخره ونحو  
فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل  
في جمع فعلة بضم الفاء ونحو رضى  
مرية وسدى جمع مدية فان  
نظيره من الصحيح قرب وقرب  
جمع قرية وقربة لان جمع فعلة  
بكسر الفاء يكون على فعل بكسر  
الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم  
الفاء يكون على فعل بضم الاول  
وفتح الثاني والذي جمع مدية وهى  
الصورة من العالج ونحوه (ص)  
وما استحق قبل آخر ألف  
فالمند في نظيره حتم عارف  
كصدر الفعل الذى قيدنا  
بهم وصل كاعوى وكارتأى  
(ش) لما فرغ من المقصور ثم رعى  
في الممدود وهو الاسم الذى آخره  
همزة تلي اشارة زائدة نحو جراه  
وكسأ ورد اعفرج بالاسم الفعل  
نحو رشاء وبقره قلى الفاء زائدة  
ما كان في آخره همزة تلي الفاء غير  
زائدة كآه وآه جمع آمة وهو شعير  
والممدود ايضا كالقصور قياسي  
وسمعي فالقياسي كل معتل له نظير

أى صحيح (قوله وكان ذات نظير) أى من المفعول وقوله كالاسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم  
يتمل نظيره من المفعول (قوله كفعول) بكسر ففتح وفعل بضم ففتح وقوله بكسر فسكون والثاني  
بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لانه نوع ثمان مما  
يستوجب الفتح أعظم من كونه صحيحاً أو معتلاً وقوله نحو الذى مثال لاسم مثل من هذا النوع ولم يتمل  
لصحة عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثلاً لقوله فان نظيره المفعول الخ كما كان  
الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقره الثلاثة ونظروهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبروا الحاصل ان  
الذى يستوجب فتح ما قبل آخره يكون معتلاً مقصوراً أو فاع ككثيرة ذكرا المصنف منها فوعين عامين  
في الصحيح والمعتل الاول مصدر وفعل بالكسر الا لزم فان قاسيه فعل بفتح فتحتين وقد اشار الى هذا  
مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعله على فعل وفعل وقد صرح به واقصر  
على تمثيل معتله بالذى ففهمه شبه اعتباراً ومنها اسم مفعول غير الثلاثي ككبرى ويحتمر فان عتله  
مقصود بفتح ما قبل آخره كعطى ومصطفى ومنها الفعل سواء كان للتفصيل كاقصى نظيره افضل أم لا  
كاعى وكأجر ومنها جمع فعلى بالضم أى افعلى على فعل ككبرى وكبر وقدره وقصى ودفى جمع  
قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة الحرف الى الالف فيه لان الالف تحمل الاعراب  
لانفسه وهذا التعريف بابن القيسى والسماعى وكذلك تعريف الممدود الا فى خلاف تعريفى  
المتن فقاصر ان على القياسى منه سماً (قوله نحو رضى) هو شارح أيضاً بقوله لازمة لان الله  
تذهب الجزم (قوله المبني) أى سواء كان اسماً كذا أو متى أو فعلاً كرمى ودعاً أو حرفاً كعملى والى  
لا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا يكون لازمة لان المحذوف لعله تصير وشية كالثابت  
(قوله قياسى) هو رطلية النحوى والسماعى وطلقة الغوى الذى يسرد ألفاظ العرب وبسرهما  
(قوله كل اسم معتل) الاولى معلى لان المعتل ما فسده حرف غير ألى او المفعول هو الغير وهو المراد  
هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغييره مثلاً وما قول المبتلى المفعول الا آخره فالاولى فيه  
المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليق ثبوت القصر اما المفعول وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى  
لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى) بالجيم كفتح فرحا وهو الحرقه من حرق وأعشق (قوله فان  
نظيره الخ) المراد المناظرة فى الوزن ونوع الاسم كالصدرية والجمعية لا خصوص الوزن (قوله  
مرية) بالرء وهو الجسد وسدية بالهال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب  
ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربعة وقوله  
فى نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف الملة اذا نظير بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو  
جراه الخ) هو داخل فى تعريف الشرح لا المثل لاسمائى (قوله كآه) أى فلا يسمى ممدوداً كما نص  
عليه القارى ليعرض مده لان الله يدل من الواو فى موه لا زائدة (قوله وآه) همزة بين يمينها  
ألف وكذا آة كآه وجاهة وانظر ما أمل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع  
تعريف المقصور الشامى بقتضيات ان نحو جوى وصحراء من السماعى لا القياسى لانهم ليسوا  
معتلين لهما نظير من الصحيح زيادة انهما على بنى الكهنة بخلاف ألف المقصور وهجرة الممدود  
القياسيين فنقل بيان عن أصل كالاختي وقد توقف فى ذلك وسبقا عن القراء ما يصرح بان نحو  
جراه من الممدود قياساً الآن يقال اراد هذا القياسى غيرهما لتقديم الكلام على ما ينقسمان فيه  
من الازان قد بر (قوله وارثاى) يؤزن الفعل من الرأى أى التدبر يقال ارثاى فى أمره ارتأى

من الصحيح الآخر لمتز زيادة الف قبل آخره وذلك بكسبه مائة أوله همزة وصل نحو اعوى وارثاى ارتأى

واستقصى استقصاءه فان نظيره من الضمير انطلقا واقتدرا اقتدارا واستخرج استخراجا وكذا مصدر كل فعل معقل يكون على وزن أفعّل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الضمير أكرم اكراما (ص) والعامد النقية اقصم وزنا متبثقل كالخبي وكلمة (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والممدود (١٥٢) السماعي وضابطهما ان ما يسيل له نظيره اطر دفع ما قبل آخره فقصره

موقوف على السماع وما ليس له نظيره اطر زيادة الانقبيل آخره تحذفه مقصور على السماع فن المقصور السماعي الفتى واحد القيان والنجي أى العقل والنرى التراب والسماء والسماء من الممدود السماعي الفناء حدادته السن والسناء الشرف واثره أكثره المال والحذاء النعل (ص)

وقصر ذى المد لخطا راجع علمه والعكس يخفف يشع (ش) لاختلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة واختلاف في جواز مد المقصور فذهب البصريون الى التعمد وذهب الكوفيون الى الجواز واستدلوا بقوله ياليت من قرء من شئنا ينسب في المسعل والاهاء فذا لاهل الأضررت وهو مقصور (ص)

\* كيفية تنبيه المقصور والممدود وجعلهما تعجيما \*

أختر مقصورتين إجمعا ان كان عن ثلاثة هرتقا كذا الذى الباصلة نحو التفتي والحمد الذى أميل كنى في غير انقلب والالاف وأولهما كان قبل قد ألف (ش) الاسم المتكسر ان كان صحيح الآخر أو كان متقوصا لحقته علامة التننية من غير تغيير فتقول في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما بدكره لأن وان كان ممدودا فسيأتى حكمه فان كانت ألف المقصورة رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول في ملهى ملهى وان في مستقصى مستقصيان وان كاتب ثالثة فان كاتب بدلا من التاء كفى ويرجى قلبت ياء فتقول فيمان وريحان وكذلك ان كاتب ثالثة مجهولة الاصل وأملت فتقول

رجع كاتب ثالثة فان كاتب بدلا من التاء كفى ويرجى قلبت ياء فتقول فيمان وريحان وكذلك ان كاتب ثالثة مجهولة الاصل وأملت فتقول

في متى علمنا ان كان ثالثه دلامن واو كعوا وقا قلب واو افتقول عصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم نقل  
كالى علمنا فتقول الوان فالخاصل ان ألف المصوره تقلب ياء في ثلاثه مواضع الاول اذا كانت رابعة قصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا  
من ياء الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل واُمليت وتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة دلامن والواو الثاني اذا كانت  
ثالثة مجهولة الاصل ولم نقل وأشار بقوله وأولهما كان قبل قد ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المصوره أعني قلب الالف ياء أو  
واو احققه علامه التنبيه التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المنقوصه مقابلهما والنون المكسورة  
جرا ونصا (ص) وما كصرا بواو نونيا \* ونحو علمنا كسوا وحيا بواو أو همز (١٥٢) وغير ما ذكر \* صحيح وما شذ على نقل كسر  
(ش) لما نزع من الكلام على

كيفية تنبيه المقصور شرع  
في الكلام على ذكر كيفية تنبيه  
المدود والممدود اما ان تكون  
همزة بدلا من ألف التانيث أو  
الالحاق أو بدلا من أصل أو أصلا  
فان كانت بدلا من ألف التانيث  
فالمشهور قلبها واو او فتقول في صجرا  
وججرا صجرا وان وججرا وان  
كانت للحاق كعلماء أو بدلا من  
أصل نحو كساء وحساء جازفها  
وجهان أخذهما قلبها واو او فتقول  
علمان وكسان وحسان وان  
والثاني ابقاء الهمزة من غير تغيير  
فتقول علمان وكسان وحسان  
والثالث في الحقيقة أولى من ابقاء  
الهمزة وابقاء الهمزة ابدا من  
أصل أو في من قلبها واو وان كانت  
الهمزة الممدودة أصلا وجب  
ابقاؤها فتقول في قراء ووضاء  
قرا آن ووضا آن وأشتر بقوله  
وما شذ على نقل كسرا الى ان ما ياء  
من تنبيه المقصور والممدود على  
خلاف ما ذكر كاقصر قسره على  
السماع فتقول في الخوزي  
الخوزان والقياس الخوزيان

يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الامتقاة عن أحدهما  
والظاهر في ألف عوسى ونحوه من الأسماء الاعجمية انهم امن المجهولة بمعنى انه لا يدري أي زائدة  
كحلي أم أصلية أم منقلبة وموسى الحديد بدل وزن حلي فأنه زائدة للتأنيث وقيل مذ كروبن  
مفعول من أوسيت رأسه حلقة فالفقه عن ياء فاذ في الجماع (قوله في متى علمنا) قيده هنا وفيما  
يأتي لانه قبل العلمية لا ينبغي ولا يوصف بالقصر لانه (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحساء عطف  
عليه بواو خبره وقوله صحيح أي الهمزة وجوبها لا يجوز زائد اليها (قوله كعلماء) بكسر العين للمهمل  
هي عصبية العنق وأولها علمنا بزيادة الاء لالحاقها بشرط من فقلت همزة لتطرقها الزائدة  
زائدة (قوله في الحقيقة) بكسر الحاء لانهم ألحقوا مدخولها بغيره وانما ترجع فلف الشبه بآلاف ججرا  
في أم بدل عن حرف زائد (قوله وابقاء الهمزة الخ) أي تقرب من الأصل تا بدلا لها من أصل (قوله  
قراء) هو التاسك المتعبد ووضاء هو الوضى محسن الوجه وكلاهما وزن رمان من قرأ كسأل  
ووضو كطرف (قوله الخوزي) يقع الجملة وسكون الواو وقبح الزاى مشبهة فيها تناقل وتحتوي وهو  
مثال للغة قصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على حد المثنى) أي طريقته في الاعراب  
يجوز من سلامة سائر واحدة وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكر السالم (قوله مشعرا) حال من  
الفتح أي من فاعل أبقى (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالألف) بفتح الاء قلب وقلم المفعول  
ما طلق نوى أي اقلب قلبا كقلبها في التنبيه (قوله وتاء) بالمد مفعول أول لأن من همزة القطع  
مفعولة لأن من الزم الياى روى التا بالصدر مضاف الى تنبيه أى ازالة مفعوله الثاني (قوله  
اذ جمع الصحيح الخ) هذا والاشن بعده زيادة على المتن وتركتها لاختصاص هذا الباب بالمقصور  
ولما دود وما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتنبيه سواء استغنى عن ذكره  
وذكر جمع المقصور للحقيقة تنبيه (قوله ووضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا  
بالاء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر  
ما قبل الباء) أي في النصب والجر وانما راد ابقاء كسره لانه مكسور قبل الباء وقيل بكسر كسرا  
جديد التناسب الباء الواو في اجتناب حركة ما قبلها وهو نكثف (قوله قاضون) أصله قاضون  
بضم الباء وأصل قاضين قاضيين بياء من أولها مكسورة حذفت حركة ما ثم مائة لهما ثم الباء  
للساكنين ثم ضمة صاد الأول المناسبة الواو وبقي كسر الثاني المناسبة الياء أو يقال في الأول نقلت

(٢٠ - خضري ثاني) وقولهم في ججرا ججرا وان والقياس ججرا وان (ص) واحذف من المقصور في جمع على \* حد المثنى ما به تنكيلا  
والفتح أو مشعرا محذوف \* وان جمعه تاء وألف فالالف اقلب قلبا في التنبيه \* وتاخذى التأخر من تنجيه (ش) اذ جمع  
صحيح الآخر على حد المتن وهو الجمع بالواو والنون لحقة العلامة من غير تغيير فتقول في زيزيدون وان جمع المقصور هذا الجمع حذفت  
بأو وض ما قبل الواو وكسر ما قبل الباء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جرا ونصا وان جمع الممدود هذا الجمع عمل فيه معاملة  
في التنبيه فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للحاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدالها واو او فتقول في كساء علمنا كساورن وكساوون  
وكذلك علمنا وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول في قراء قرأون واما المقصور وهو الذى ذكره المصنف فتحذف ألفها اذا  
جمع بالواو والنون وبقي النخبة دلا عليها فتقول في مصطفي

مصطفون رفعا ومصطفين جوا ونصباً شخ (١٥٤) الفاء مع الواو والياء وان جمع يالف وتاء قلبت الفه كقائه قلب في التنية فتقول في

حبل حبليات وفي فتى وعصا على مؤثت قسيات وعصوات وان كان بعد ان المصوف تاء وجب حينئذ حذفها فتقول في قنات قسيات وفي قنات قنات (ص)  
والسالم العين الثلاثي احمائل  
اتباع عين فاء بمشاكل  
ان ساكن العين مؤثايدا  
مختما بالياء أو مجردا  
وسكن التالي غير الفتح أو  
خفته بالفتح فكل قدر ووا  
(ش) اذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح  
العين الساكنها المؤث المختوم  
بالياء أو مجرد عنها يالف وتاء تبع  
عينه فاء في الحركة مطلقا فتقول  
في عدد عدات وفي جنة جفنت  
وفي جبل وبسرة جلات وبسرات  
بضم الفاء والعين وفي هندوكسة  
هندات وكسرات بكسر الفاء  
والعين ويجوز في العين بعد الضمة  
والكسرة التسيكين والفتح  
فتقول جلات وجلات وبسرات  
وبسرات وهندات وهندات  
وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك  
بعد الفتحة بل يجب الاتباع  
واحتزب الثلاثي من غيره كجعفر علم  
مؤث بالاسم عن الضمة كضمة  
وبالصحيح العين من معتلها كجوزة  
وبالساكن العين من متركها  
كشجرة فانه لا يتابع في هذه كلها  
بل يجب بقاء العين على ما كانت  
عليه قبل الجمع فتقول جعفرات  
وضمات وجوزات وشجيرات  
واحتزب بالمؤث عن المذكر كبندر  
فانه لا يجمع بالالف والياء (ص)

ومنعوا الاتباع نحو ذروه \* وزية وشذ كسره حرو (ش) يعني انه اذا كان المؤث المذكر ومكسور الفاء وكانت لامه حقة  
واو افانه يجمع فيه اتباع العين بالفاء فلا يقال في ذرو وذروات بكسر الفاء والعين استغناء لا لكسر قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها

ضة الياء الى الصاد بعد سلب حر ككتما ثم حذفت الياء الساكنين (قوله مصطفون) أصله  
مصطفون يواوين وأولاهما مضموه لأم الكلمة لانه من الصفوة والسياسة والجمع وأصل  
مصطفين مصطفون يواومكسورة فية قلبت واوه ما الف التكرار وان افتتاح ما قبلها ثم حذفت  
الف الساكنين وبقت الفتحة دليل عليها وما قبل الواو الأولى قلبت أو لا ياتر فيها بعد  
أربعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم قلبت الياء الفاء مردوبته تطويل بلاطائل الا حاجته  
الى الياء هنا بل قلبت الفاء من أول الامر بخلافه في التنية وجمع المؤث فتساب بالاحتياج  
الى بقا ثمانية من الماهر آتفا (قوله قلبت الفاء الخ) اي حذبه كتنينه سواء وكذا جمع المدود  
والمقصود بالياء والالف فلهما حكم ثنيتيها وانما لا يسوغ عن ذكر جمع المقصود بذكر ثنيتيه  
كالمصود ولا خلاف حكمه في جمعي التصحيح كالمثل بخلاف المدود والمقصود فلا يسبب الباب  
له قوله على مؤثت قيد به لان الجمع بالالف والتالي يقاس في الخلق من العلامة الا اذا كان علم  
مؤثت أو مصغر غير المعقل أو وصفه كاهم (قوله في قنات) بالفاء والتالي المنة فوق أو قول الشارح  
في جمعها فسيات بالياء أما جمع قنات بالالف والنون اي الريح وأخبره الماء فقنات الواو وكما  
في التصريح (قوله والسالم اتعين) اي من الاعلال والتضعيف كاسياني وهو مفعول أول بان اي  
أعط والثلاثي ثعته واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاء  
مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والياء يعني في وثا مفاعل شكل ضمير الفاعل كملأواها  
بالنظر ومتعلقه محذوف اي شكل يفصله ما جرت على غيرها وحذف العائد الجبرور بتاجر الموصول  
مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو نادر كحرفي الموصول أي أعط الاسم الثلاثي السالم  
العين اتباع عينه لقائه في الحركة التي شكلت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤثا) حالان من  
فاعل بد العائد للسالم العين وبد فاعل الشرط وجوابه محذوف اي فانه لا ذكر ومختما حال ثالثة  
ومجرد اعطف عليه (قوله وسكن التالي) اي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجردا فالفاته  
اليه (قوله أتعت عينه) اي وجوبه بفتح الفاء وجواز في مضموهها ومكسورها فالأحرف في  
المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بل اليت الثالث (قوله جفنة) كضمة وزنا معنى  
(قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسيكين والفتح) اي مع الاتباع في مضموه  
انها ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الأولى ياء أو التاني أو وافتح في الاتباع كما ذكره بقوله  
ومنعوا الخ امامة موح الفاء فلا يس فيه الا الاتباع صحيحا كان كقنات أو معتل كقنسة وقسيات  
وجوزي التسميل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة مجتنبه  
لها ككثرة ودولة ودية فهذه ينادي على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة فيسه لغتان الاتباع  
لهذين والاسكان لغريهم ويسيد كرهذا في المقتضى المقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفة بالحكة  
بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون والجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع  
(قوله ومنعوا الخ) اشارة الى ان الاتباع الكسرة والضمة شرط آخر غير الحكة المتقدمة وهو ان  
لا تكون اللام واو او في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ لم  
منع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واو وكطوة واتباع الكسرة مع  
الياء ككلمة وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في طباطب كالياء أو بضمين قبل  
الواو في خطوات (قوله ذروة) بكسر الالامجة أي الشئ وزيه بضم الزاي وسكون الواحدة

فبقول ذروا وأذروا وشذوهم

جروا بكسر الفاء والعين وكذلك  
لا يجوز الاستماع إذا كانت الفاء  
مضمومة واللام مفتوحة زسية فلا  
تقول زيات يضم الفاء والعين  
استثناة الالفظة قبل الباء بل يجب  
الفتح أو التسيكين فتقول زيات أو  
زيات (ص)

ونادراً وذو اضطرار غرما

قدمته أولاً ناس انتهى  
(ش) يعني ان ما جاء من جمع هذا  
المؤنث على خلاف ما ذكر عند نادرا  
أضروا ورة وألغة أقوم فالاول  
كقولهم هي جروا جروا بكسر

الفاء والعين والثاني كقولهم  
وجلت زفراوات الضحى فاطمة

ومال زفراوات العشى يدان

فكأن عن زفراوات ضرورة والقياس

ففيها أفعال الثالث كقول

هذيل في جورة وبيضة ونحوهما

جوزاوت وبيضاوت بضم الفاء والعين

والمشهور في لسان العرب تسيكين

العين إذا كانت غير مخيضة (ص)

\*(جمع التكسير)\*

أفعله أفعل ثم فعله

ثم أفعال جوع فله

(ش) جمع التكسير هو ما دل على

الكثرة من اثنين بتغيير ظاهر كرجل

ورجل أو فقه كقولهم المندرد والجم

فالضمة التي في المفرد كنهية فقل

والضمة التي في الجمع كضمة اسد وهو

على ضربين جمع فله وجمع كثره

فجمع القلة يدل حقيقتة على ثلاثة

فما فوقها إلى العشرة وجمع الكثرة

يدل على ما فوق العشرة إلى غير

نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع

الآخر مجازاً فأمثلة جمع القلة

فعله فسله وأفعله كائس وفعله

كثيرة وأفعاله كافر اس وما عدا هذه الأربعة من أمثلة التكسير مجموع كثره

حذرة الاسد والحر وثلاثة الجيم مع سكون الراء الاخير من ولد الكتاب أو السبع (قوله ونادر)  
تخبر مقدم عن غير (قوله) وجلت زفراوات جمع زفرة وهي خروج النفس بأثر وشذو شخص الضحى  
والعشى لزيادة وجدانهم فيهم ما عن غيرهما ويدان شذية يدعي القوة لأنها كيد والله سبحانه  
وتعالى أعلم

\*(جمع التكسير)\*

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد الأسماء لعامة الافعال الجوع فجمع فتح للتبسيه عليها  
لان التوافق وضع لا صلاح ما قصد وقيل لان كل الجوع مر جمعها السماع فالاولى بها كتب اللغة  
التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع سمعي لكن منها ما يغلب  
فحتاج الى ذكره ليعلم عليه ما لم يسمع جمعه فاعاد في التسيك (قوله أفعله) مبتدأ أو فقل وفعله  
وأفعله عطف عليه وجوع خبره ما هو الثلاثة الاول غير مصروفة للعامة على الوزن المخصوص  
ووزن الفعل في فقل ولها ولثابت اللغظ في اليافعين لكن نون أفعله للضرورة وثبت في ثم  
العاطفة ثابت بالثالث المدة ووجه في لغة واصطلاح السكون فان قلت جوع جمع كثره أو فله أحد عشر  
فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما نزل من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في الثالثة  
حقيقة لا نه ليس للمفرد جمع فله كرجال وقلوب كاسأ في أو يجري على مذهب السعد الا في (قوله)  
بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير  
المفردة وهو تغيير صوري لا حقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر  
غيره والبالاة لا آله أو السبعة فبقيدان التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيداً فلا يعمل جمعي  
التصحيح لان دلالة اسم على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بنفس الزيادة وانزلها  
التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تعيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث أو ما نحو مصنوان  
فزيادة له تعيد الجمعية في غيره فكانت جمعة ليست به بل بالتغيير ونحوه أيضاً نحو فاضون  
وجففات بالفتح إذا دخل التغيير في الجمعية بل هو لا لعلال والانتفاع فلا يخرج عن التعحيح  
وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جففات تكسير فقدر (قوله كقولهم للمفرد والجمع)

هذا مذهب سيبويه واختاره في التسهيل الله مشتركة بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدريه تغيير  
وانما يجعل يكتب يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعاً واسعاً لانهم شوه مراد به المفرد  
فقالوا فلكان لم يطقوا بلفظه على الاثنين بخلاف جنس الفرق بينهما بثنية المفرد وعده ما لم  
يأت مثل ذلك الاسمعة الانطاف في الاسموني وحواشيه (قوله إلى العشرة) الغاية داخلية بقرينة  
ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهموا تحتلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان يدرك منها  
ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيجحدان بدأ لانها وعلى هذا فالذي ثوب عن الآخر  
هو جمع الثلاثة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالانابة وبذلك شذوهم ما أورده  
القرافي على قول الفقهاء فمن أقر بدراهم أنه قبل بثلاثة من أنه جمع كثره أو فله أحد عشر  
فكيف يقبل الجواز مع إمكان الحقيقة ويقدر أيضاً بدراهم ليس مجازاً في الثلاثة لانه ليس  
للمفرد جمع فله أو ما نحو ثياب الجمع فله تسعين فيه الجواب الاول (قوله مجازاً) أي ان وجد  
الجمان للمفرد كاسأ في (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا الصحيح فهما لفظان الجمع الحقيقي  
في الكثرة والقلّة بلا نظر إلى خصوص أحدهما كاسم فظهره الرضى بما لا ينزح في حرف فلهما  
لهما حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما اللفظة

كثيرة وأفعاله كافر اس وما عدا هذه الأربعة من أمثلة التكسير مجموع كثره

حقيقة والكثرة شاملا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها الفعلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي للكثرة وكلها في التثنية الا في الماضي كسكاري كذا في الفاضل والقلة والكثرة انما يعبران في تكررات الجوع اعماعا رها بالاول والاضافة فالجاء لثمة ما باعتبار الجنس والالاستغراق قوله وبعض ذي أي وبعض موازبات ذي في بكثرة وضعه ما غير يحمل عن الفاعل على الظاهر أي في وضعه وقوله والعكس أي ما وضعه افعال بضع العرب ابدال النام من صالحا والقلة والكثرة ويستغنى ابعين وضع الاستغناء استعماله حيث يمكن الا تحريش مجازيل حقيقة بالاشتراك المعنوي وبشيء ذلك بالنبذة وضعها كارجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرمال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم يضعوا باء كثة لالاول ولا قلة للثاني فان وجدنا الباء ان اللفظ واحد كالفلس وفلس في فلس وانواب وثياب في ثوب فاستعمال احدىهما ممكن الاستخراج مجازا كطلاقا فاس على احدى عشر وفلس على ثلاثة ونسب النسيبة في الاستعمال اذا عانت ذلك فقبيلة الناب فيه بقاء الكثرة عن الفعلة وضعها بالضي بضم الصاد وكسر الفاء جمع صفاة وهي الصفرة المسماة واصله صفرى كفالس قلب الواو ياء واُدغمت في الياء وكسرت الياء لمناسبتها فاعلم انظر اذ لم يجمع جمع قلبا بل قالوا اقصاعا على افعال أيضا كما في الصحاح فكان الاولى حذفه لان لا يحمل قوله والعكس جاء على مطلق النسيبة بلا قيد ولا موضع فتشبه النسيبة في الاستعمال وبعد ذلك في نسيبة بقاء الكثرة عن الفعلة وضعها واستعمالا انما تأتي على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) هو بية قلذ كراي المصنف اذ لم يسبق النسيبة وضعها بل ذكر الشارح الحجاز فقط ونسخ قد يستغنى وهو الصواب (قوله الفعل) أي يفتح فسكون (قوله صميمنا) أي فاقولم بضعف وكان عليه أن زيد ذلك فان افعال لا يطر في معتل الفاء كعدو وعدو وقتو وكرو وصف وقت وهو لنقل ضم بعد الواو ولا في المضاعف كدودو وروش وقد فندوعم وفن وشمن الاول وجهه وأوجد من الثاني كفت وأكف بل قاسهما افعال كما عودا أو فأت وكجداد أو رباب وأقذا وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدودو وقلودو وقد شبه في الكيفية وشرحها على استئنه الذين نعم ان ارد بجمع العين مائس معتلا ولا مضاعفا كما هو اصطلاح بعضهم لم ير الثاني تكررت زيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على افعال ومفعوله الثاني قوله للباي وقوله ان كان أي باي والعناق يفتح المفعول أي العن (قوله يصحج العين) أي سواء صحت لامه أو تضام لا كماله (قوله واظب) يفتح الواو ثم كسر الموحدة آخره مؤنونا ومنها اظل وأجر وجمع دنو وجروامة ففتحتن وأصلها دنوا وأجر وواو موضع ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة فوصلت قلب الواو ياء لانه من العربية اسم معرب استعروا وقبلها ضمة ثم عمل كفاض واصل أممة ففتح فسكون فهو ورن فعل لان الهاء في تقدير الانفصال فجمع على افعال صان وفي الصحاح أصل الامة اموة فحريك لجمعه أي أم وهو افضل كائق ولا يجمع فعله بالنسكون على ذلك اه ولعل الاقل هو صواب فتقول هنما ظب وادل وأمومى رباب وادل وأمومى رباب انطيا وادل أو اميا كما تقول قاض (قوله استعمال هذه الصفة الخ) افادان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية يقاس بها الفعل (قوة وشدة عين وأعين) أي قياسا لكثرة استعمالها أو عينهم تفيض من الدمع وتلذذ عين (قوله لكل اسم مؤنث) أي بغير علامة لا نحو وجبة خرج بالاسم الصفة كشجاع وبالذات نحو خسر (قوله وغير ما فعل الخ) غير مبني أحبر مردو بافعال متعاقب يوجهه افعال فيه مطرد سله ما ومن الثلاثي بيان لغري مشو بفتح ياء ففيض فهو حال منها ومن ضمير عا في رد لسان لما لانه صير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه افعال يرتفع افعال فيصدق بالزاد على الثلاثة معان افعال منه

(ص) و بعض ذى بكرة وضعه ايق  
كارجل والعكس جاء اهاصق  
(ش) قد يستغنى بعض ائمة  
القلة عن بعض ائمة الكثرة  
كرجل وأرجل وعق واعتاق  
وفؤاد وفؤدة وقد يستغنى بعض  
ايدة الكثرة عن بعض ائمة القلة  
كرجل ورجل وقلب وقلوب (ص)  
لعمل اسمها ص عينا افعال  
والرابعى اسماء ايضا يعمل  
ان كان كالمعاق والذراع فى  
مدونائت وعدا الحرف  
(ش) أفعل جمع لكل اسم ثلاثى  
على فاعل صحيح العين نحو كلب  
وأكل وطوى وأظأ وأصله أظي  
فقلت الصفة ككرة نصح  
اليافصل اراطي فعمل معاملة  
قاض وخرج بالاسم الصفة فلا  
يجوز نحو ضخم وانضم وباعبد  
وأعبد لاستعمال هذه الصفة  
استعمال الاسماء وخرج صحيح  
العين المعتل العين نحو ثوب وعين  
وشذذين وأعين ثوب وأثوب  
وأفعل ايضا جمع لكل اسم مؤنث  
رابعى قبل آخر مدة كمعاق  
وأعق وعين وأعين وشذذن  
المذكر ثهاب وأثهاب وعثراب  
وأعرب (ص)  
وغیرما فاعل فيه مطرد  
من الثلاثى اسماء فاعل رد

سماحي كشمه واشمادوشرف واشراف وأجهال وعدو وأعداء واعلم ان اوزان الثلاث  
 الثا عشر من ضرب ثلث فأنه في ثلث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع  
 ضم العين وعكسه نادر كسبائي في التصريف يفتي عشرة منها بصورة يطردها أفعل وهي فعل  
 بفتح فكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجتمع على افعال وكذا فعل المعلن العين كثوب وأثواب  
 فالجاء عشرة صور بشمها أقوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الا فعمل بضمتين كعق وأعناق وبفتح  
 فكسر ككتف وكاف وزاد على فعل المعلن التاء كوههم فطردها وأهلام ويدخل في اطلاق  
 المصنف ان ما عدل فعل بفتح فسكون يجتمع على افعال صحيحا كان أو معتلا حيث فصل فيه دون  
 غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجتمع على افعال بل نحو هذين يجتمع على فعال  
 كما علم بما يأتي وشذمن الصفة جلف واجلاف وحر وحرار (قوله وغالب الخ) إشارة الى استثنائه  
 صورة عماد دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمعه على افعال قليل كما مثله النحر أي  
 شاذ والغالب فيه فعلا ان يكسر فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدلال  
 على قوله وغير الخ (قوله كثوب) مثال للمعلن من فعل وكل أمثله فتح التاء بقوله وجعل بالجيم  
 وعضد لكن ثلث منه كسر العين ككتف وغير ومثل لكسور الفاء بمثل وعنب وابل وضم العين  
 فيه مهمل كما هي ولم يذكر بضم الفاء الا قليل وبني عنق وسبأى صرد وكسر العين منه قليل كما هي  
 فهذه امثلة الثلاثي (قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين ابتدأت الثانية الفاء (قوله الصحيح العين) أي  
 والقاء وغير المضاعف كما هي (قوله كقرخ وافرأخ) مثله زناد (قوله ككسر) طائر فوق  
 العصفور نصفه أبيض ونصفه أسوداً كما حرر على المعتمد اه سميوطى (قوله ونقر) بالنون  
 والغين المجع طير كالعصفور وأجر المنقار الاثني نغرة كهيمزة وأهل المدينة سمعوه البليل (قوله  
 في اسم مذكر) متعلق بالطرد وكذا اعتسم وبعده صفة لاسم وثالث صفة لمداد وصفاف اليه وافعله  
 مبتدأ غير مصروق للعبارة والتأنيث ونحوه يفسد الوزن وكذا تصح ههنا بل ينقل فتكون التنوين  
 ثالثاً واطرد خبره (قوله والزمه) بفتح الزاي أي الزم أفعله في فعال بالفتح وأفعال بالكسر حال  
 كونهم ما مضى الخ وأشار بذلك الى ان ما مده باء أو وامن الزاي المذكر كزغيف وعمود وما  
 مده ألف وهو غير مضاعف أو معتل كقذال يتناس فيه غير أفعله أيضاً وهو فعل بضمعين كما  
 سذكره أماد والالف المضاعف أو المعلن قبله فيه أفعله (قوله جمع لكل اسم الخ) القيد أربعة  
 حتى اتقي أحدها في كلمة فلا تجتمع على أفعله وشذمن الصفة صحيح واشبعة وقياسه أشعاه وشعاح  
 ومن المؤنث عقاب وأعقمة وقياسه أعقب وبضمتين وعقبان ومن غير الزاي قدح وأقدحة  
 وباب واوية والقياس أقداح وبواب وبالميل مده ثانياً نحو جائز واجوزة وهي النخبة المعتدة  
 في أعلى السقف والقياس جوائز (قوله نحو قذال) بالقاف والذال المجع كسحاب يجمع مؤنث  
 الرأس ومعهد العذار من الفرس خلف النخسية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه  
 ولها من جنس واحد مجرداً كان أو مزيداً (قوله كنبات) هو حدة مفردة وتأمين فوقيتين الزاد  
 ومتاع البيت وأصل أئمة بئمة فلما اجتمع مثالان نقلت كسرة أولهما الى الباقية ثم ادغم ومثله  
 أئمة والزمم في الأصل الخط الذي يشد في المرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم يسمي به  
 المقة ونفسه كره في المصباح والبرمة حلقة يجعل في انف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش  
 بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم انف الغر واما الخزامة فهي من شعرو بهدأ ظهر لك معنى  
 البرة والخشاش والخزامة اه سماحي (قوله قباء) بفتح القاف نوع من الثياب وأصله قباء وبالواو  
 قال في المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوه اذا ضمته أي عند النطق به معنى بذلك لانه يضم على

وغالباً أعناهم فمفعولان

في فعل كقولهم صردان

(ش) قد سبق ان أفعل جمع لكل

اسم ثلاثي على فـ فعل صحيح العين

وذكر ههنا ما لم يطرده فيه

من الثلاثي أفعل يجمع على افعال

وذلك كثوب وأثواب وجعل

واجال وعضد وأعضاء وجعل

واجال وعنب واعناب وابل وآبال

وقفل وأقفل وأما جمع فعل الصحيح

العين على أفعال فثلاث كقصر

وأفراخ وأما فعل فباء بعضه على

أفعال كطرب وأرطاب والغالب

يجمع على فعلا ان كصرد وصردان

ونقر ونقران

(ص) في اسم مذكر رباعي يند

ثالثاً أفعله عنهم اطرده

والزمه في فعال أو فعال

مصحح تضعيف أو اعلال

(ش) أفعله جمع لكل اسم مذكر

رباعي ثالثه مده نحو قذال وأقذلة

ورغيف وأرغفة وعمود وعمدة

والترزم أفعله في جمع المضاعف

أو المعلن اللام من فعال أو فعال

كنبات وأئمة وزمام وأئمة وقباء

وأئمة



وفناء أو فنية

(ص) فعل نحو أخرجوا

وفعله جمعاً شقلى يدرى

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو مطرد في وصف يكون المذكور

منه على أقبل والمؤنث منه على

فعلاه نحو أخرجوا وجرأ وجر

ومن أمثلة القلة فعله ولم يطرد

في شيء من الأنيبة وانما هو محفوظ

ون الذي حفظ منه فتى وفنية

وشبح وشجعة وغلام وصبي

وصية (س)

وفعل لاسم رباني عند

قد زيد قبل لام اعلال فقد

مال أيضاً فعلى الأعم والالاف

وفعل جماعته له تعرف

ونحو كبرى وقلته فعل

وقد يجي جمعاً على فعل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو مطرد في كل اسم رباني زيد

قبل آخره مد بشروط كونه صحيح

الآخر وغير مضاعف ان كانت

المدّة ألفاً ولا فرق في ذلك بين المذكور

والمؤنث نحو قذال وقذل وجار

وجرو وكراع وكرع وذراع وذرع

ونصيب ونصب وعمود وعمد وأما

المضاعف فان كانت مدّة ألفاً

فجمعها على فعل غير مطرد نحو

عنان وعن وجحجج وجحجج وان كانت

مدته غير ألف فجمعها على فعل

مطرد نحو سبر وسبر وذل وذل

ولم يجمع من المضاعف الذي مدته

ألف سوى عنان وعن وجحجج

وجحجج ومن أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو جمع

البدن فكأنه المسمى الآن بالفتطان (قوله وفناء) بكسر الفاء و بالتون ماحول الداور أصله فنأى  
 بالاء (قوله فعل نحو الخ) أى بصم فسكون لكن يجب كسر فائه في جمع ما عينه كبيض  
 في الأبيض وبيضاء كما ساقى في قوله وبكر المضموم الخ ويكثر في الشهر ضم عينه ان صحت هي  
 ولا منه وبضائع كقوله وانكرتني ذوات الاعين الخ بل بضم الجيم فان اعتلت عنه كبض  
 أولامه كعمى أو ضوعف كغز بالعين المعجمة لا يجوز الضم (قوله وفعله) بكسر فسكون مبتدأ خبره  
 يدرى وبقول متعلق به وجماعته قوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في المجموع رد قول ابن  
 السراج بأنه اسم جمع لا جمع لعدم اطرادها الأولى بتقديم عز البيت على صدره لتوالي جوع القلة  
 (قوله في وصف يكون الخ) أى فاعل وفعله حيث تدو صفاته بقا اعلان ومنه ما اذا كانا وصفين  
 منفردين بالمنازع في الخلقة لاختصاص المعنى باحدهما كما ورد له ذلك في قوله لا والله لا والله  
 وهي جملة ففناء التي يجتمع في فرجهما شيء يشبه الادارة لرجل فيعين فيهما كرواً ودرورتي وعقل  
 بضم فسكون أما اذا انفردا فعل عن فملاً للمنازع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل إلى الكبرة  
 الالسية وأما عز الكبرة المعزاة فملاً للبعز والالباق في أشهر الغلات مع حتمت ما معى فقتضى  
 اطلاقه هنا قياسه فيه أيضاً كعزواً وهو مانص عليه في شرح الكفاية وفي التسهيل الم محفوظ  
 فيه (قوله وفعل) بضمين مبتدأ خبره لاسم بمد صفة اسم والباء المصاحبة وجعله قدز بد صفة مد  
 واعلاماً لفعل مقدم لفقد فاعله ضمير اللام والجله صفة لها (قوله في الأعم) أى في الاستعمال  
 الأعم أى الغالب المطرد وذو الالاف نائب فاعل بضاعف وهو استثناء من قوله بوجه الممارس متعلق  
 بمحذوف متصدين المقام أى يشترط في ذى الالاف عدم المضاعفة في الاستعمال الأعم فان  
 ضوعف لم يجمع على فعل في الاعين بل في النادراً ما غير فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره (قوله وفعل  
 جمعاً) أى بضم مفتوح وفعله بضم فسكون ونحو باجر عطفاً على فعله (قوله ولفعله) أى بكسر  
 فسكون وفعل بكسر مفتوح وقوله على فعل أى بضم ففتح (قوله وهو مطرد في كل اسم الخ) خرج  
 الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فعول بمعنى فاعل كصبر وصبر وصغور وصغور ونحو ذلك  
 في رد في نذر وصنع في صناعات مفتحة المهملة وتختص في الذوات وهي المرأة المقتدة في مفهوم الاسم  
 نقصيل وخرج بالرباعى غيره كأرو قنطارو بالمد الخالى منه وشذرة وغرو وكونه قبل اللام نحو  
 دائق وبعجة اللام معانها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع  
 ان كانت او النقل ضمها كسوار وسوار وسولك واما غير الوافين وضمها وتسكينها  
 سواء صحت كقذال وقذال أو كانت بياء كسبيل بكسر المهملة الشجر شأنه وسبل لكن ان سكنت  
 الباء وجب كسر ما قبلها الماسح في بضع ويتبع تسكين المضاعف كسر برورسور (قوله بين المذكور  
 والمؤنث) يؤخذ من هناع ما مر ان نحو نصيب وعود وقذال المذكور ينقاس فيه كل من  
 أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعول وفعل (قوله وكراع) بضم أوله  
 وهو مستدق الساق من النعم والقر يد كروبو وشرحه في الفرس والابل يسمى وظيفاً او وظيفاً  
 مثالة نرفاء كجاء الصبح والمثل أعطى الهيد كراعاً فطاب ذراعاً يضرب بلن أعطى شيئاً بلن  
 برجوه فطامع في أكثر منه والكرراع أيضاً اسم لجماعة الخيل وعتيلة بذات تعال شريح الكفاية  
 صريح في قياس فعل في مفهوم الفاء كمتوحها ومكورها كما هو ظاهر اطلاق المصنف هنا  
 لكنه ذكر في التسهيل انه نادى في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب وعقاب وعقب  
 وينقاس في كراع كراع باعتبار تأنيثه وأكرعاً اعتباراً بذكوره فتأمل (قوله نحو عنان) بكسر  
 العين المهملة ما تأنيده الدابة وفتحها المصاحب وقياسه أعنة وكذا احتجاج فتح الحاء المهملة

لاسم على فعله أو على فعلى انشئ الأفعال فالاول كقربة وقرب وغرفة وغرف والثاني (١٥٩) كالكبرى والكبر والصغرى والصغرى ومن

أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع  
لاسم على فعله نحو كسرة وكسر  
وجبة وخبث ورمية ومرى وقد  
يبنى جمع فعله على فعل نحو خلية  
وطى وحاسة وحلى (ص)  
في نحو رام ذو طراد فعله

وشاع نحو كمل وكلم  
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعله  
وهو مطرد في كل وصف على فاعل  
معقول الالام لمذ كراخل كرام ورماء  
وقاض وقضا ومنها فاعله وهو  
مطرد في وصف على فاعل صحيح  
الالام لمذ كراخل نحو كامل وكلمة  
وساحر وسحرة واستغنى المصنف  
عن ذكر القيود المذكورة  
بالتشليل عاشت عليها وهو رام  
وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزن  
وخلال وميت به قن

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلى  
وهو جمع وصف على فعل بمعنى  
مفعول دال على هلاك أو قو جمع  
كقتيل وقتلى وجرح وجرح  
وأسى وأسى ويحمل عليه  
ما أشبهه بالمعنى من فعل بمعنى  
فاعل كمرض ومرض ومن فعل  
كزن وزنى ومن فاعل كهلالة  
وهللى ومن فعل كبت ووقى  
(ص) انعدل اسم أصبح لافاعله  
والوضع في فعل وفعل قلته

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعله  
وهو جمع لفعل اسم صحيح الالام  
نحو قرط وقرطة ودرج ودرجسة  
وكوز وكوزة ويحفظ في اسم على  
فعل نحو قرط وقرطة أو على فعل نحو

وكسرها ويجوز العظم الذى يثبت عليه الخاجب (قوله لاسم على فعله) أى يضم فسكون خرج  
الصفة اندرجت على فعله كضحية وشذرجل هجمة أى شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة)  
أى بشرط كون الاسم تاما لم يحدف من أصوله بنى نحو راجع بالاسم الصفة كصخرة وكبريت والنام نحو  
رقة للصفة فإن أصلها يوزن بكسر الواو جذبت فأولها عوض عنها التاء فلا يجزم على فعل وشذ  
من الاول رجل صفة أى شجاع وبهم وأمر أو ذربة أى جديدة اللسان ونزب ولا يرد عليه اهل  
هذين الشرطن لأن فعله لم ينجى صفة الاندراج فى الفاظ ذكرها من السمة فى المخصص بل معها  
بعضهم وأما رقة فليس لأن على فعله (قوله فى نحو رام) متعلق بحدف يدل عليه اطراد لانه لان  
المضاف اليه لا يعمل فىيا قبل المضاعف وفعله بضم ففتح مبتدأ خبره واطراد أى فعله ذو اطراد  
يطرد فى نحو رام (قوله على فاعل صحيح الالام الخ) خرج نحو سيد وروحيه ونوعا على فاعله على  
سادته برقة خشية وقعة شاذة نحو (قوله فعلى لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزن من وهلاك)  
باطر عطا على قتل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الميم أى حقيق وزن وما بعده مبتدأ خبره قن  
أنكى تعين حينئذ ففتح به لانه خبر عن جمع والمتوح يستوى فيه الواحد وغيره فله الكودى وفى  
قول الشاعر ويحمل عليه الخ من الى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد فى القافية فالاولى كسر  
همه خبرا عن الثلاثة تأويلها لمذ كرا أو خبرا عن زن وحذف خبر ما بعده لانه لا تاء عليه أو عكسه  
(قوله على هلاك الخ) أى أو تشبث يدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى فى الدلالة على الهلاك  
أوالو جمع وذلك نسبة أوزان الاربعة فى الشاعر وافتعل كاجق وحقق وفعلان كسكران ويسكرى  
وبها قرأ جر وقرى الناس سكرى ومهام يسكرى وما سوى ذلك محذوف كقولهم رجل كس اى  
عاقل ورجل كسبى وسنان ذرب أى خاد أو سنة ذرب قيل والتوابع اما نفس الموصوف أو غيره  
لدخل أحق وسكران لانهم ما وجدوا غيرهما وفيه احد عند دخول ذرب لانه لو جمع غيرهم كان  
فعلى لا يتناسب فيه ومع فالاولى قصر التوابع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحق  
ان يجمع نفسه وأدخلها ما الموضع بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان محذوفان على  
نقص ما (قوله كبت) أصله مبيت فعل به كسبه وفوز به فعل بتقديم الباء على العين المكسورة  
وقيل غير ذلك (قوله لفعل اسم) أى يضم فسكون وفعله بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كخلو  
ومروا يصح لانه نحو عضو فلا يجزم على فعله (قوله والوضع) مبتدأ خبره قلته أى ان وضع  
العرب قبل وزن فعله فى جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيها كما يقتضيه صنيع  
الشارح وقدم الاسم فى المفتوح وهو أولى وهما مقدمان على ما فى فعل بالضم أى يكونهما اسمين  
صا لاما فالعمل كطى ونحى لا يجمع على فعله أصلا وجمع الصفة نادرا وقاعدة التقيد به انه يقل  
فى الاسم أيضا تميز القليل من المتشعب والشار (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء أعطاهم هلة  
ما يتعلق بنخسة الأذن (قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق قلته فى القى الصحاح القرد  
واحد القرد وقد يجمع على قردة كقتيل وقلة (قوله غرد) بفتح الميم وسكون الراء امدل له عمله  
نوع من الكيا فتوحى كسر العين صحاح (قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما  
ذكرنا) بشد الكاف أى فى خصه وضم المذكر (قوله وذان) بالنون لا الكاف إشارة لفعل وفعال  
والتبند للثنية (قوله فى وصف) خرج الاسم كاجب العين وجازة البت وهى النخبة المعتزة  
فى وسطه فلا يجزم على ما ذكرنا ما حجب معنى مانع وجازة بمعنى مارة فيجزم على لانهم ما وصفوا  
(قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أو أفا قد لند كبر الذى فى المتن بكونه عن فاعله فيه دون

غرد وغردة (ص) وفعل فاعل وفاعله \* وصفين نحو عاذل وعاذله والفعال فيما ذكرنا \* وذان فى الجعل لاما ندرا  
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو ميم فى وصف صحيح الالام على فاعله نحو ضارب وضرب وصائم وصوم وضاربة



غالباً تقدم مجزئاً (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واواً وشذو ح وفو ووج  
 (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير واوى العين نحو ت ولأياق اللام كدى ولا ضاعفا كضف  
 وخروج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجلف وجو لا يقال تجمع على فعل (قوله قيل ويقيم  
 الخ) فإنه ابن المصنف قال ابن هشام فقلت لو كان الاطلاق هنا يقتضي عدم الاطلاق لزم مثله  
 في قوله ففعل اسم صاع عيناً فعل لا إطلاقاً أيضاً قلت الاطلاق هنا قد صاحب ماض على اطراده  
 في غير منصوب عليه بخلاف ما مر اه وقال المرادى المفهوم من المتن انه مطرد لانه ليدكر  
 الا المطرد قال فان ذكر غيره منه بنحو قول أوندر اه ومنشأ الاختلاف في فهمه العبارة تناقض  
 وقوله صنف فنص على اطراده في العمدة وشرحه او التسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية  
 (قوله من فعل) أي بضم فسكون والثاني بفتحين وقوله نحو عود وحوت شمل اللاول وكذا قون  
 وكوز وقاع الثاني وكذا تاج ودار وجار فاضلا وقوع ووج وور وجود (قوله في غير ما ذكر) أي  
 في غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص باعدادته وخراب وصر دليل قوله وللفعل  
 فعلان وغالباً أعانهم فعلان الخ كما أشاره الشرح وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلان تسعة  
 ألفاظ جمعها المصنف بقوله  
 الجبل والخرص في التكسير فعلان \* وهكذا قل ششنان وشيطان  
 رند وشذو شرج عكنا جهت \* ومثل ذلك صنوان وقنوان  
 فالحسن بكسر الحاء المهملة والواضبة ويجمع أيضاً على حبول والخرص بتثنية الخاء  
 المجهمة وسكون الراء فصادم مثله سنان المخرج في الصحاح والخصف الغزال والخطب طائفة المجهمة  
 والحقبة قطع النعام والرائد المثل وأيضاً فرخ الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشدق ولد  
 الحر باء والشج بيت والصنوق والقنوق مثلاً تصريح (قوله نحو أخ) تصريح شرح الكافية في عدم  
 اطراده في فعل بفتحين صحيح العين وان ردمه نحو أخ واخوان وقى وقشيان وخرق بفتح الخاء  
 والراء وودكر الجباري وخرق بالفتح على اخوان الأخت الصداقة ما أخ السب بضمه واصل أخ اخو  
 حذفت لامه اعتباراً ولا يجمع على اخوان الأخت الصداقة ما أخ السب بضمه واصل أخ اخو  
 بعضهم ولا يراد انما المؤمنون أخوة لان معناه كاخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمل  
 أخوة وان وان في كل منهما (قوله وفعلانها) بفتح فسكون وفيه الثاني بفتحين وفعلان بضم  
 فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو ضخم وجبل ويطل فلا تجمع على  
 ذلك والمراد الاسمة ولو بالقلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه أيضاً في فعل بكسر فسكون  
 كدب وذو بان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده (قوله في اسم صحيح العين الخ) صرح به  
 ان قول المتن غير معمل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط ونحو قورق وعويل  
 ونحو قود وقاع وخرصة الامموني بالآخر فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقورق وشامل  
 (قوله ومضعف) مضعف على المعنى أي في موضع (قوله في فعل الخ) جلة الشرط غاية في علمه  
 صريحاً وتلخيصاً كون المقرد بورق فعل وشبهه بحال في وكونه صفة لذكر كعاقل بمعنى اسم  
 الفاعل غير مضاعف ولا معتدل الاعلى صحيحه مدح وأدم فخرج بالوصف الاسم كفضيب وانصب  
 وبانذكر المؤنث كشر بقة وأما خذلة وخلفاء وسفهاء وسفهاء فبالعمل على المذكر وبالعاقل نحو  
 مكان فسبح وبمعنى فاعل نحو قيل وجو يشد أسد واسر امه نحو وسبأ المعتل والمضاعف  
 (قوله في كونه بالالخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالتها على ما ذكر أعظم من  
 كونها في اللفظ أيضاً كغشيت وشبهه وألا سواء كان على فاعل كما مثله أو فاعل بالانتم كشجاع

عالمها واطرد فعل أيضاً في اسم على  
 فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب  
 وفلس وفلس أو على فعل بكسر الفاء  
 نحو جمل وحول وضرس وضرس  
 أو على فعل بضم الفاء نحو جند  
 وجنود وبرود وبرود ويحفظ فعل  
 في فعل نحو أسد وأسود قيل ويقيم  
 كونه غير مطرد من قوله وفعل ولم  
 بفتح طراد وأشار بقوله وللفعل  
 فعلان حصل الى ان من أمثلة  
 الكثرة فعلان وهو مطرد في اسم  
 على فعل نحو غلام وغلمان وغراب  
 وغربان وقد سبق انه مطرد في فعل  
 كسر دو صردان واطرد فعلان  
 أيضاً في جمع معينه وامن فعل أي  
 فعل نحو عود وعبدان وحوت  
 وحشيان وقاع وقيعان وتاج وتيجان  
 وقيل فعلان في غير ما ذكر نحو أخ  
 واسوان وغزال وغزلان (ص)  
 وفعلانها وفعلانها وفعل  
 غير معمل العين فعلان شمل  
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلان  
 وهو مقس في اسم صحيح العين على  
 فعل نحو ظهر وظهران وبطن  
 وبطنان أو على فاعيل نحو قضيب  
 وقضبان ورغيف ورغفان أو على  
 فعل نحو ذكر وذكركن وجمل وجملان  
 ولكن يجوز في فعلانها (ص)  
 كذا لما ضاهاهما فاعل  
 وناب عنه أفعلا في المعنى  
 لا ما بوضف وغير ذلك  
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلان  
 وهو مقس في فعل بمعنى فاعل صفة  
 لذكر كعاقل غير مضاعف ولا معتل  
 نحو نرس ونظر فاعل كرم وكرماء  
 وبخل وبخله وأشار بقوله كذا  
 لما ضاهاهما الى ان ما شبهه فعلان في  
 كونه دالا على معنى هو كالغربة

يجمع على فعلا فتوغل في وعقلا وصالح (١٦٢) وصلحوا وشعروا وشوب عن فعلا في المضاعف والمعلل فعلا نحو شدي وأشياء

و رلى وأوليا وقيل يحيى أفعلاء  
 جعاعا غير ماذ كرى ونصب وأفعلاء  
 وهين وأهونا في القياس نصباً وهو ناء  
 (ض) فواعل للفعول وفاعل  
 وفاعلا مع نحو كاهل  
 ومحاض ومهاهل وفاعله  
 وشذ في الفارس مع مامأله  
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فواعل  
 وهو لاسم على فوعل نحو جوهر  
 وجواهر أو على فاعل نحو طابع  
 وطوابع أو على فعلا نحو قاصعاء  
 وقواصع أو على فاعل نحو كاهل  
 وكواهل ونواعل أيضاً جمع لوصف  
 على فاعل ان كان المفعول متعدياً  
 نحو حاض وجواض أو لمذكر المالا  
 يعقل نحو صاهل وصواهل فان كان  
 الوصف الذي على فاعل مذكر كفاعل  
 لم يجمع على فواعل وشذ في فارس  
 وفوارس وسابق وسوابق وفواعل  
 أيضاً جمع لفاعله نحو صاحبة  
 وصواحب وفاطمة وفواطم (ض)  
 وشعائل اجتمع فعلاه  
 وشبهه ذاناً ومنه الة  
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعائل  
 وهو لكل اسم رباعي يندفع قبل آخره  
 مؤنثاً لثاء نحو صاحبة وصاحبات  
 ورسالة ورسائل وكاسة وكؤاس  
 وحقبة وحقبات وحلوة وحلايب  
 أو مجرد اسمها نحو شمال وشمال  
 وعقاب وعقابت وعجوز وعجائز  
 (ض) وبالفتح العالي والفتح الجمعا  
 صحراء والعذراء والقياس استعا  
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالي  
 وفعالي ويشتركان فيما كان على فعلاء  
 اسماً كصحراء وصحار وصحارى  
 أو وصفة كعذراء وعذار وعذارى  
 (ض) واجعل فعلى لغري نسيب  
 جدد كالكرسى تنبع العرب

وشبهاء وسوا على المدح كاذ كرأوا ولم كفاستى وفدقاء وخفاف أى خفيف وخففاء بكافى  
 التسهيل وان اقتصصر في شرح الكفاية على فاعل وعلى المدح وسبعة الشارح في التسهيل فخرج  
 المشابه في اللفظ فقط كتسهيل (قوله في المضاعف الخ) أى من فعيل المتقدم ذكره بكافى الاشوئى  
 والتصريح (قوله لغري ماذ كر) أى لغري المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر  
 نحو ظنين وأظناه بمعنى متهم وصديق وأصدقائه لانه ليس مضاعفا ولا معتسلاً (قوله والقياس  
 نصباً وهو ناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصب اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر قريباً بل قياسه  
 نصب بفتحين أو انصبه كما مر سابقاً ما عين فقد استكمل الشرط الثمانية المارة الا ان أصله  
 هو فوعل به كسب مع ان فعلاء لا يقياس الا في فعليل وشبهه من فاعل أو فعائل كما مر فاعل  
 (قوله للفعول وفاعل) أى يفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أى من كل اسم على فاعل لا كسر غير  
 صفة علما كان كجابر وجوابر أو لا ككاهل وهو أعلى الظهور على الغنى (قوله قاصعاً) وهو حجر  
 اليربوع الذى يقصع فيه أى يدخل زكراً ياله وشذ في فارس وفوارس مثله هالك وهو اللث شاهد  
 وشواهد لكن تأولها بعضهم بان قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو  
 قياسى لانه جمع فاعله لا فاعل (قوله لفاعله) أى صفة كانت أو علماً كما مثله أو اسماً لغري علم كخاصة  
 وفواصى (قوله لم يفعائل) بفتح الفاء اجتمع فعلاه مثلث الفاء (قوله أو من الة) الهاء ما ضمير البناء على  
 تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعلاه أو هي هاء التانيث فهو عطف على مخذوف  
 صفة لتأدى ذاناً ثابتة ومنه الة (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل يقياس في عشرة أو زان  
 يشعلها المثنى لان فعلاه مثلث الفاء بقاء كسحابة ورسالة وكاسة وبنوهم كشمال بالفتح الربيع وبالكسر  
 لليدوعقاب بالضم فذلك سته والمراد بشبهه فاعول وفعيل بقاء كحلايب وحلايب وظرفه وظرافت  
 وبنوهم كعجوز وعجائز وسعيد علم امر أو مسعائ وشروط الخمسة الجرد من البناء كهمزة مثلاً المعنى  
 وشذ دليل ودلائل وجزو لله من المذكر المنبوح وجزائر وصيد للباب وصيداً وسما بمعنى المنظر  
 وسما بكسر الهمزة مؤنثة لان أصله سماء على جوار وقصيد للشرح بالاسم يقتضى انه شرط في  
 الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في ذوات التماسوى فعبيله فانها يقياس فيها فعائل ولو كان  
 صفة كلفظ وظرفاً كافى التسهيل ولم يقد الموضع بذلك في ذى التماس ولا غيره وصرح شارحه  
 بالتعميم ومثل بجحولة وحلايب (قوله وبالفتح العالي) بفتح الفاء وكسر اللام والفتح على فاعلهما ولا  
 تنبت بالاول الا اذا كان بال أو متصفاً بال الجرد فكجوار (قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضاً  
 صحارى وعذارى بنسب الدباء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء انقلب باء لتسكاً ما قبلها  
 في الجمع وانقلب الهمزة أيضاً ثم يبدلهم خففه ومبخذ احدى الياء فان حذف في الثانية  
 المتحركة قبل صحارى بالكسر والاولى الساكنة ففتحت الراء لتقلب الياء المتحركة ألفاً وتسلم من  
 الحذف فيقال صحارى (قوله أو وصفة كعذراء) هو صفة للبكسيت بذلك لتعذر زوال بكارتها  
 وصرح الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح الكفاية وخالفه في  
 التسهيل وقيد الموضع فعلاء بكونه لا مذكره وهو مستفاد من مثال التني (قوله واجعل فعلى)  
 بفتح الفاء وكسر اللام وشذ التحية (قوله لغري نسيب جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلاً  
 ككرسى أو فيه نسب غير مجددين صارت نسباً بالفتح مما لا نسب فيه كهمزة فان أصله الجع  
 المنسوب الى همزة قبله يمين ثم كثر فصارت اسم التحيب من الابل فيجمع على همارى وبهذا التقرير  
 يندفع الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسى فيه نسب غير مجددين انه لا نسب فيه أصلاً وذلك  
 لان توجه التني الى مقيد بقيد يصدق بنسبهما معا بنى القيد وحده والكبرى مثال الاول

(ش) من أمثله جمع الكثرة فعال  
وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخر مياء  
مشددة غير متباعدة للنسب نحو  
كرسى وكراسى وبردى وبردى  
ولا يقال بصرى وبصارى (ص)  
وبعقال وشبهه انطقا

في جمع ما فوق الثلاثة ارنقي  
من غير ما مضى ومن خماسي

بحر الاخر انساب القياس  
واذا جمع الشبه بالزيد

يحذف دون ما به تم العدد  
وزائد العادي الى الباى احذفه ما

لم يكن لثلاثة اللذان ختما  
(ش) من أمثله جمع الكثرة فعال

وشبهه و لكل جمع ثلثه اثبات بعدها  
حرفان فيجمع فعال كل اسم رباعي

غير من ديسه نحو جعفر وجعفر  
وزبرج وزبرج وبرن وبرن

ويجمع يشبهه كل رباعي من ديسه  
يكوهر وكوهر وعصر وعصر وصارف

ومسجد ومسجد واحتر واحتر  
من غير ما مضى من الرباعي الذي سبق

ذكر جمع كجر وجرأ ونحوهما  
مناسبق ذكره وأشار بقوله ومن

خماسي جرد لا تخراف بالقياس  
الى ان الخماسي الجرد عن الزيادة

يجمع على فعال قياسا ويحذف  
خامسه نحو سفارح في سمنرجل

وفراز في فرزدق وخدران في  
خدرنق وأشار بقوله والاربع

الشبهه بالزيد الميت الى انه يجوز  
حذف رابع الخماسي الجرد عن

الزيادة وبها خامسه اذا كان رابعه  
مشبهها للعرف الزائد بان كان من

حرف الزيادة ككون خدرنق

وترك مثال الثاني فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة لا يردان غريزي النسب بصدق بماليس  
آخر ما مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير فقيسه بذلك وعلامة بقاء النسب المجددان يدل  
اللفظ بعد حذفه اعلى معنى مشعوبه قبل وهو المنسوب اليه وما غيرها فيقتل اللفظ بقوتها  
ويصير لامعنه (قوله وبغضال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمه كله الثلاث الجرد والمزبدوهي  
خمس وعشرون بناسمها أربعة للثلاثة والباقي للكثرة ومثلها في كونه للثلاثي شبه فعال وبني منها  
فعال بضم الفاء وفتح اللام وقد اخذ به المصنف وهو يترجم في نحو سكران وسكرى على فعال يفتح  
القاء يستغنى به عنه في نحو أسير وقد مالم يكن أوله باء كينيم فيقال اسارى وقد ادى بالضم لا غير  
وفي غير ذلك مستغنى عنه بالفتح وأما فعال فلرباعي الاصول فافوقه فالجمله ثمانية وعشرون  
هي اشبه المسكير المشهورة وبني اثنية أخرى مختلف فيها وبهذا يعلم ان قوله من غير ما مضى  
خاص بشبه فعال أى في المرتقى على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يحذف ذكر الالف الثلاث  
المزبدك بال آخر وجرأ وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضب أما فعال فلم يحذف لفردوهو  
ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا كذا قيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ما مضى يصدق  
بالثلاثي المزبدك بالآخر ولا وزن المتقدمه منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ما مضى فيصم  
رجوعه لفعال وشبهه لكن على التوزيع قد تبر (قوله ومن خماسي) متعلق بالثاني وبجمله جرد  
صفة ثمانى والآخر مفعول انى احدى الاستخر من كل خماسي مجرد (قوله والرابع الخ) أى  
والحرف الرابع من الخماسي الجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد العدى) اسم فاعل من عدا كذا  
اذا جاوزته والرباعي منه وله وسكت باؤه للضرورة قوله \* دع القنال وأعط القوس باربها \*  
أو على لغة من يقدر النصب على البناء ومضاف اليه أى احذف زائدا الاسم انما هو الرباعي (قوله  
مالم يكن) أى الزائد لينا فتح اللام كالمزبدوهي الواو يخفضان بالتشديد فان كسرت قدر مضاف أى  
ذالين وقوله اثره خير مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجمله صفة لينا أى احذف  
زائدا مجاوزا الرباعي مالم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف انتماء للاسم أى مالم يكن لينا قبل  
الآخر (قوله وهو كل جمع الخ) أى فاما رادشبهه في العدد والهيئة وان خالف في الوزن التصريف  
كساجد وصارف وسلام فان وزنه التصريفى مفاعل وفياعل وفعال ومنه ما من نحو  
كواهل وكراسى وصحارى (قوله جعفر) هو فى الاصل التبر الصغير (قوله وزبرج) بكسر  
الزاي والراء بينهما ما موحد سادس كنه وبالجم هو الزبرج والصحاب القيق الذى فيه جرة والحلى من  
ذهب وغيره (قوله وبرن) بضم الموحدة والمثناة لا المثناة كقيل وسكون الراء آخره نون يطلق على  
الكعب مع الاصابع كما فى القاموس وعلى تحالب الاسد والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله  
كل رباعي من ديسه) فى التوضيح ان فعال تقاس فى أربعة أنواع الرباعي الجرد كجعفر والمزيد  
كذبح ومنتخرج والخماسي الجرد كسفرجل والمزيد كبندرس وشبه فعال تقاس فى مزيد  
الثلاثي غير ما مضى سواء كان يحرف كسجدرأ وحرفين كسطلق أو ثلاثة كخفج وسواء كانت زيادته  
للالحاق بكوهر وصريف أم لا كما اذا علمت ذلك تعمد ما فى كلام الشارح لانه لو هم ان المراد  
رباعي الاصول المزيد فيسه وليس كذلك لأن يقال مثله يدل على ان المراد ما صار رباعيا بالزيادة  
لكنه لا يشمل منطق وسنخرج فتاوى (قوله فى فرزدق) اسم جنس جعى لفرزدقه وهى النطعة  
من العجين وقوله سم جمع فرزدقة تسامخ زمر ادهم الجمع اللغوى وشبهه الشاعر المشهور (قوله  
فى خدرنق) بجمع صحيحه قد اقل مهملة فراهون هو العنكبوت كما فى الصحاح أما خورنق فالواو  
يدل الدال قصصا للعنكبوت بن المسند ولا يصح ذكره نالان الكلام فى الخماسي الجرد فوالواو فى

هذا زيادة لاحقة يسفرجل فيجمع على خرائق يحذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي  
المجموعة في أمان وتسهيل والمراد به منه ما صورته لانه من بدقيقة والام يكن الاسم تخاسيا  
مجردا وسياقنا اكل واحد من هذه الحروف موضع محضة يتحكم في زيادته في ادون غيرها  
صالتون لا تزيد الا في آخر نحو سكران ووسط غشقر بشرط سكونها فتون خذرتي ليست  
زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أي فانها من مخرج التاء الزوقية وهو طرف  
اللسان مع أصول الشبايا العليا (قوله في سقرجل) هو ثمر معروف مقومدر مشه مسكن للعطش  
واذا كل بعد الطعام أطاق وأتدعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى (قوله  
وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشمل ما كان رايي الاصول يزيد فيه حرف  
كدهج وأحرفان كدهج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحرجام فيقال حراجيم بقلب الالف  
الاخيرة بغير حذف غيرها ويشمل أيضا الخجاسي الذي يديه حرف كدو طبرس للادهية وخندريس  
للمعر لان المعادى الذي يشمل ما جاوز من زائدة فقط أو زائد أو أصلي فيحذف منه حرفان الزائد  
لما ذكره هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن تخاسي الخ فتقول قرطاب وشندركل لكن الشارح  
اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخجاسي من يديه حرف المراد به ما صار تخاسيا بالزيادة  
لانه تخاسي الاصول فتأمل (قوله بسطري) بكسر السين مشبهة بتختر (قوله وفد وكس) يشع  
القاص والادال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره من ممة هو الاسد والرجل الشديد كافي  
القاموس والعهد الكبير كافي زكريا (قوله حرف مد) المراد به حرف العلة ألها كن أعمن  
ان يكون قبله حركة مجتنبه وهو حرف المتداخلا أو لا وهو المسمى بالين كغزرتي وفردوس  
فيقال فيهما غزرتي وفردوس فخر بالساكن المتجرز فيجيب حذفه نحو كاهري في كهمور كسفرجل  
للصاحب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الأصلي كعتار ومتقادفانه لقلب بل يحذف  
وبقال شخار ونقد كذا في الاثني وفيه نظر ظاهر اذا انقص ان يقال تخار ومقايدي يحذف  
الثون والثاني زائدتهما دون الالف بل زلصلاهما وهو الباء وقد اعترض عليه سم بأن الصواب  
حذفهما لانهم مالا من افراد الرايي الذي الكلام فيه بل من الثلاثي الذي في قوله  
والسين والتا الخ ونقل الفارسي عن المصنف في العجمة منها لا يكسر ان بل يقال تخارون  
ومتقادون وكذا لا يكسر نحو مضر وبمكر وشندملاعين في ملعون ويستثنى مقعل للمقنث  
كوضع ومراعض ذكره ابن هشام في شرح باب سعاد (قوله غنديل) قال الشعمي في حواشي الشفاء  
بكسر القاف وأما بقية فاعظم الرأس ففتح القاف في الغنديل المعروف لحن كائنص عليه (قوله  
والسين والتا الخ) اعلم ان قول المصنف وبفعال الخ يشمل الرايي في أكثر من يدا وغيره ولكن  
الرايي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فله يخصه المصنف بزيادة بيان وبما احتاج  
الخجاسي الجرد الى الحذف ينسبه بقوله ون خلد الى الآخر الميتين ثم ذكر حكم رايي الاصول  
في تخاسيم الذي يديه ما بقوله وزائد المعادى الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي الذي يديه بقوله  
والسين والتا الخ لكنه شبه على قاعدة عامة وفي غيره بقوله اذ يجمع الخ فأكاد انه يحذف كل  
ما أدخل بصيغة الجمع من الثلاثي الذي يديه وغيره من مائة الاولى بالحذف بقوله والميم أولى الخ افاده  
سم (قوله والميم أولى من سواه) أي من باقي حروف الزيادة لترجيحها على الجاسيات ولعله حذف  
منها قبل السبق لانه بعد أولان زيادتها في غم الصدر مجتمعة أو آدرة والمراد بقوله أولى وجوب  
إبقائها (قوله والي من) أي همز القطع مادمة أوصل فتذف أبا الاسم غناعتها بلزوم فتح أول  
الجمع المتأخر (قوله مزية) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كأن يغني حذفه

او كان من مخرج حروف الزيادة كدال  
فرزدق فيوزان يقال خذارق  
وفراق والكثير الاول وهو حذف  
الخامس وابقا في الابع نحو خذرن  
وقرأذفان كان الابع غير مشبه  
للازائد لم يجر حذفه بل يغير حذف  
الخامس فتقول في سقرجل سمارج  
ولا يجوز زائد والشار بقوله وزائد  
العاذي الذي البيت الى انه اذا  
كان الخجاسي من يديه حرف  
حذفت ذلك الحرف ان لم يكن  
حرف مد قبل الاخر فتقول في  
سبطري سباطر وفدوكس فدا كس  
وفي مدحج دحارج فان كان الحرف  
الزائد حرف مد قبل الاخر لم  
يحذف بل يجمع الاسم على فعاليل  
نحو قرطاس وقرطاس وتسدل  
وتدليل وعصنور وعصافير (ص)  
والسين والتامن كستندع أنزل

اذ يجمع الجع شاهه الخ  
والميم أولى من سواه بالبقا  
والهمز والياء مثلان سقا  
(ش) اذا شمل الاسم على زيادة  
لوا بقت لا ختل شاه الجع الذي هو  
شاهية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال  
وفعال بل حذف الزائد فان أمكن  
جمعه على إحدى الصيغتين يحذف  
بعض الزائد وابقا البعض فله  
حالتان احدهما ان يكون لبعض  
مزية على الآخر وانما ان لا يكون  
كذلك الاولى هي المراد هنا  
والثانية ستأتي في البيت الذي في  
آخر الباب

ومثال الأولى مستمد من قول في جمعه مدافع قد حذف السين والتاء وتبقى المهملة لأنها مصدرية مجردة الدلالة على معنى وتقول في النددو يلندد  
الأدو يلاد قد حذف النون وتبقى الهزئة من النددو الباء من يلندد لتصدرهما لأنهما في موضع بقاء فيه الدال على معنى شق أو قوم ويقوم  
بجلاف النون فأنما في موضع دلالة فيه على معنى أصلا والنددو يلندد (١٦٥) انظروا يقال رجل النددو يلندد أي

خصمه مثل الاله (ص)  
 واليه الا الواو احذف ان جمعت ما  
 تحذفون فهو حكم حتما  
 (ش) أى اذا اشتمل الاسم على  
 واو اثنين وكان حذف احدهما  
 يأتى معه مصبغة الجمع وحذف  
 الاخرى لياتى معه ذلك حذف  
 ما يأتى معه مصبغة الجمع وأبقى  
 الآخر فقولى حذرون حرايين  
 فحذف الياء وتبقى الواو فقلبها  
 لسكونها وانكسار ما قبلها  
 أثبتت الواو بالبقاء لان الواو حذفت  
 لم يبق حذفها من حذف الياء لان  
 بقاء الياء عرفت مصبغة منتهى  
 الجوع والحزون العجز (ص)  
 وخروا فى زلزالى سرى

والياء الا الواو احذف ان جمعت  
 كحزبون فهو حكم حتما  
 (ش) أى اذا اشقبل الاسم على  
 زائتين وكان حذف احدهما  
 يأتى معه صيغة الجمع وحذف  
 الاخرى لا يأتى معه ذلك حذف  
 ما يأتى معه صيغة الجمع وأتى  
 الاسحققة قول فى حزين حزين  
 فحذف الياء وتبقى الواو قلبت ياء  
 لسكونها وانكسار ما قبلها  
 لا أثرت الواو بالياء لانها وحذفت  
 لم يبق حذف ما عدا حذف الياء لان  
 بقاء الياء مقوت بصيغة متمنى  
 الجوع والحزبون المحذور (ص)  
 وخبره فى زائدي سرى

وکل، ماضی، شاه، کل، علندی

(ش) یعنی ایه اذالم یکن لاحد  
 الزائدين منه علی الآخر کت  
 بالخیار فقول فی سرمدی سرمد  
 یجذف الالف وابقاء النون  
 و سرمدی یجذف النون و ابقاء  
 الالف وکذلک عندی فقول  
 علاند و علادی و مثلها حیطی  
 فقول حیطان و حیاطی لانهما  
 ثنائین زیدنا مع اللام الحاق بسفرجل  
 و لا منه فی لاحداهما علی الاخری  
 و هذاشأن کل زائتین زیدنا  
 للالحاق و السرمدی السمدید  
 و الاتنی سرمد او العنسدی بالفتح  
 و العلیظ من کل شیء و رباعیل چل  
 عندی بالضم و الحظیظ القصر

اذا \* صغرة نحو قذی فی قذی  
ثانیہ وزید بعد ثانیہ یا عسا کنة

عن حذف غيره كيا تى فى حذيرين وكان لا يخرج الاسم بابقاءه الى عدم النظر كاستخراج  
جمعه تخاريجاً بقاء التاء لاختراجه لان وزن سفاعيل ليس موجوداً فى الكلام بخلاف تفاعيل  
شكها مثل وانظر نحو اطلاق واحتفاظ هل يقال فيها مطلقاً وقفاً بقاء الوزن والتاء لعدم  
اختلالهما بالجمع ولا يكثران أصلاً لاصور وقوزنهما فتفاعيل الوزن وتفاعيل التاء لا تظهر لهما  
فيما يظهر فمثل (قوله مداع) يفتح الميم وجوباً بالهاء أول الجمع التامهاى (قوله وسى الميم) مثله نحو  
منطلق فقال مطايع حذف النون لا الميم قال سم وهل يقال فى نحو تحتفظ ومصطفى محافظ  
ومضاف أى يحذف تاء الافة مع الودن الميم والعمان المعتل من هذا ما جوع كمداع ومضاف حكمه  
بجوارى لفظه وإعلاله الان عوضاً من المحذوف يا قبل الظرف كما ساقى فى التفسير فيجوز  
مضافى ومداعى وأصله مضافى ومداعى بشدة الاء لانغامى الاء عوض فى لام الكلمة ثم تحذف  
احداهما تخفيفاً فان حذف الثانية التعمير كجربته بجوارى أو الاولى الباكنة قلبت الحركة  
ألقاباً بفتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس وقدر نظره فمثل (قوله على معنى) أى يختص  
بالاسماء لانها تاء على اسم فاعل أو مفعول (قوله لا تأذى بلاد) بشدة الاء الملهمة وأصله لا ادنى  
فأدغم (قوله مفوت الخ) أى لانه لا يتبع بعد ألف التكرير ثلاثة أحرف الا ووسطها ساكن  
معتل كصايح (قوله وبقاء الالف) أى فتقلبها وتعل الكلمة بجوارى فتقول سرادو علاء  
بالكسر مع التنوين والله أعلم

\*(التصغير)\*

ذو عقرب التكسير لا شراً كوما في مسائل كثيرة ولأن كلامنا من غير اللفظ والمعنى ولم يعكس  
لأن التكسير أكثر وقوعاً ولأنه تكبير للمعنى وتعليق له بحجته فهو أشرف من التثنية وفوقه  
التصغير أربع تصغيرات يهوسم كبر وتجعل وتحقق ما يهوسم عنده كسديع وتقليل ما يهوسم كثرة  
كدر جمات وقتر يب ما يهوسم به من فزعة قبيل العصر وأحمله كفو في هذا أو رتبة كصغير  
من زاد الكوفون خاصة وهو التعظيم قول السيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم \* دويمية تصفر حشاها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمه لأن المقام الأول هو بل دليل وصفا يجب بعد هازرته المصريون إلى التحقير  
بأوليائه بأنه إشارة إلى أن حجب النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار  
الخواص (قوله إذا صغر الاسم المتكبر) أي فلا يصغر غير الاسم وشذذ صغير فعل المتجرب ولا غير  
المتكبر أي المعبود وشذذ تصغير بعض أسماء الأشارقة الموصولة لكن يرد عليه جواز تصغير  
خمس عشرة وسيدوه كسما في مع أمه في أبدال المتكبر بغير التوغل في شبه الحرف في شل  
ما ذكرناه لعروض شبهه بالتركيب لتوغل فيه وبشترضا قول الاسم للتصغير وخاتمة  
صغته فلا يصغر تحمكت وبسطرولا الأسماء العظيمة شرعا إدام باسمياتها الأصلية ولا يرد  
مفهوم لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ثم أوله وقع ثمانية) أي لوقوعه في نحو غريب  
وغزال وكذا كسر ما بعده إليه في نحو ربح فيقترض والاصلية وما كان غيرها كالجر منه

العطين: قال رجل حنظلي بالنون وامرأة حنظلة (ص) \* (التعغير) \* فعبلا جعل الخلا  
 ففعل مع ففعليل \* فاني جعل درهمي بها (ش) اذا صغرا الاسم المتكسر ضم أوله و  
 وتقصير على ذلك ان كان الاسم ثلاثا فاقول في قلبي قلبي

ويقتصر على ذلك أن كان الاسم ثلاثياً فقول في فلان فليس



التصغير ثلاثة فعمل وقعمل

وقعمل (ص)

ومائة انتهى الجمع وصل

به إلى أمثلة التصغير

(ش) أي إذا كان الاسم مضافا

على فعمل أو على فعمل وصل إلى

تصغيره بما سبق أنه يتوصل به إلى

تكسيره على فعال أو فعائل من

حذف حرف أصلي أو زائد فتقول

في سفرجل سفرجل كما تقول سفارج

وفي مستندع مديع كما تقول مداع

فتحذف في التصغير ما حذفت في

الجمع وتقول في عائدتي عائدتان

شئت قلت علد كما تقول في الجمع

غلاد وغلادي (ص)

وجاءت نعو يضربا قبل الطرف

ان كان بعض الاسم فيها المحذوف

(ش) أي يجوز ان يعوض عما

حذف في التصغير أو التكسير بـ

قبل الآخر فتقول في سفرجل

سفرجل وسفارج وفي حبطنى

حبطن وحباط (ص)

وما دنع القاس كل ما

خالف في البابين حكاهما

(ش) أي قديجي كل من التصغير

والتكسير على غير لفظ واحد

فيحذف ولا يقاس عليه كقولهم في

تصغير مغرب مغربان وفي عشية

عشية وقولهم في جمع رهط

أراهط وفي باطل فأبطال (ص)

لتلوي التصغير من قبل علم

تأنت أومدته أفتح المحبم

كذلك ما دة أفعال سبق

أومد سكران ومابه التوق

(ش) أي يجب فتح ما ولي بـ التصغير

ان وليته تاء التأنيث أو أنفسه

ابن اياز (قوله وفي قتي قتي) أي بقلب لأنه ياء لان التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وادغام ياء التصغير بها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه ان يبدله بشارو دينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودرهم ودينير قيل له لم ينسبه على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت معنى الدنيا الخفيرة عليها ولما تركه الشارح لاحتياجه إلى زيادة عمل بـ الياء إلى أصلها وهو النون إذا أصل بـ شارو ناربش النون بدل جمع على ذاته كما يقال (قوله فأنه لا التصغير) أي أو زانه ثلاثة ويخصه بها اصطلاح خاص بـ هذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريرا بتقليل الأوزان وليس جارا على مصطلح الصرفين الأثري أن وزن أحمر ومكرم وسفرجل في التصغير فعمل وفي التصغير فعمل وقعمل وقعمل (قوله من حذف حرف الخ) أي الـ ما سبقت في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ (قوله وان شئت قلت علد) بحذف النون وقلب الـ لفتاء لوقوعها بعد كسرة ثم جعل كفاض ولم يفتح الـ ويقع ما قبلها لأنها الـ لا يفتح بسفرجل وألف في الـ لا تفي في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أو زائدا كحبطن ومثله ما نطقت فتقول فيه عطيط وقوطيط وقوطيط تعويض الباء ان لم يتبعها الأسم بدونه بان وحذفت في المفرد والمكبر كافي لغريز وآخر تخام فان جمعه سراجـ وبغاغيز وتصغيره سراجيم ولغريز بسك الادغام وحذفت النون وألف التأنيث لاختلاف ما بين الصغرة ولا يعوض عنها الاشتغال بحملها بـ الياء الموجودة في لغريز والمقلبة عن ألف ارجحاج (قوله المغربان الخ) والقياس مغرب وعشية بحذف إحدى الياء من التثنية في المكبر لتوالي الامثلة وادغام ياء التصغير في الأخرى كما يأتي في تصغير نحو على (قوله اراهط الخ) القياس رهط كفاوس أو اراهط ككب أو اراهط ككلاب أو رهطان بالضم كطهران كاعلم عامر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله تلوي التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستتانة من وجوب كسر ما بعد الياء في غير الثلاث التي اقتضاه قوله فعمل مع فعمل الخ (قوله أومدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهززة لا المدة على الأصح عند البصريين كما هو أراد بقوله علم التأنيث والـ لا ألف المقصورة وعدته المدة التي قبل الهززة في المدودة (قوله مدة أفعال) متعول سبق مقدم ومد سكران عطف عليه والـ صلة ما (قوله ومابه التحق) أي عما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فسلانة ولم يجمعوه على فعالين خرج بالاول ما نوته أصلية كسكان من الحسن فيقال فيه حين بسد الياء مكـ ورهط وحذف إحدى الياءين كما قاله الدمامي والقياس حسين بقل الادغام كما في لغريز سم وبالنائي نحو سيفان وسيفانة فيقال فيه سيفين وبالنائي ما جمعه على فعالين كسرحان وسرحان فيصغر على سرحين وسرحطين لقولهم سرحا وسرحطين فلا يغري كل ذلك كسر ما بعد الياء بل يقلب ألفه ياء المكبر ما قبلها سوى زعفران كاسباني (قوله ان وليته تاء التأنيث) أي مع اتصالها به ومثلها الالف المدودة والـ والنون كما مثله فان فعل ما بعد الياء من ذلك كسر على الأصل كاسباني في حنطة ولا يتجدد ما زعفران وعز المركب غزلة التافه فتح ما قبله في جعلك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد الياء على كسره في معيد كبر (قوله أو أنفقه) خرج بـ ألف الـ الحاق مقصورة كعزهي أو بمدودة كعلبا فيقلب الياء لا يجلل الكسرة وتوعل الكلمة كفاض وتُحذف الهززة من المدودة فيقال عزبه وعلب بالكسر مع التثنية وبالأصل عزبـ وعلبي والعزبي بكسر الهمزة والـ الذي لا يلهو (قوله وألف أفعال) أي بفتح الهززة وقوله جمعا لبيان الواقع

لأنه ثبت في المقررات عند الأكرين وأما قولهم بركة أعاشر إذا تكسرت قطعاً وقوب اخلاق  
 وأعمال أي بال فن وصف المقر بالجمع نعم يكون مفرداً الذي به وتصغيره حينئذ كمثل التسمية  
 ففتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فربما ينه وبين أفعال بالكسر لأنه لا يكون إلا مفرداً لأنه مصدر  
 (قوله من غير باب سكران) تقدم مجتزؤه (قوله وألف التانيث الخ) هذه غائية أنواع مستثناة من  
 قوله وما به ينتهي الجمع الخ وكان حقها أن تذكر بعده لتصل بالمستثنى منه والمعنى أنه يتوصل  
 بالحدف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز المضاف لا يحذف في  
 الجمع أيضاً بل يثنى ويجمع صدره الأول مضافاً إلى الجزء فلا يليق عدده من المستثنيات فأقاده في التوضيح  
 وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان أنه كُتِبَ في هذه الأشياء بحصول صورة التصغير  
 تقدير أجمع وجودها التقدير انصافاً لها فلا تحذف بالصيغة أعين أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولاً  
 ومعلوم أن السبعة التي هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعمل استثناءها اه صان والمحكم على  
 جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحدف فيه نظر لأن بحر المركب المزجي وزيادة المثنى  
 والتجوع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وان تحذف في الحدف فيه نظر لأن بحر المركب المزجي وزيادة المثنى  
 الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف إليها ذو وفيقال جاء في ذو وبعيلك وذو زبدتين وسيلين  
 فليترك عما يصح استثناءه من الحدف سوى أربعة ناه التانيث وألفه المصدرة بـاء التلبس  
 والالف والذون بعد أربعة تحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناطل وتخابر وعبار وزعفراني  
 حنظلة وتخابر وعباري وزعفران فتأمل (قوله حديث) خروج به المقصورة فلا تعد منفصلة  
 لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة قال أكثر كسائقي لا خلاها بالصيغة وتبقى رابعة  
 كجلى لعدم اختلاها حينئذ وفتح ما بعد الباء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتلويها  
 التصغير الخ لأن ذكر الألف والتاء فيهما من حيث أنه يفتح لهما ما بعد الياء وهما من حيث عددهما  
 منفصلين فصرف الاسم بتقدير خالعهما (قوله آخر النسب) لهذا احتراز به عن الألف المتوسطة  
 عوضاً عن إحدى بـاء النسب في نحو عمان وشام ماصار كبحار في تصغيره على عين وشووم  
 بحذف الألف (قوله والمركب) أي المزجي ولو بعدد أو مختوماً به فصرفه فقط فقال  
 سيبويه وخمسة عشر سواء سمى به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاستنادي  
 فلا يصغر (قوله جلا) أما بمعنى أظهر عطف على دل وجمع معه ولم يقدم أي بمعنى أظهر للآلزم صفة  
 لجمع العطف على تشبه أي جمع ظاهر واحتراز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى  
 في التصغير بل يصغر على سنين لأن أعرابها بالياء والواو إنما كان عوضاً عن اللام اتخذت  
 والتصغير يردّها فإتباع الجمع بين العوض والعوض عنه ومن أعرب سنين كعين صغره على سنين  
 كدبرهم بادغاماء التصغير في يائه ويجوز حذفه أفعال سنين كفلس (قوله بعد أربعة) لم يقدر  
 بذلك في الألف المصدرة وإنما مع أنه قد فيها ما كافي التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتي بحرفين  
 أصليين فخرج به نحو سكران وجرأ وقرة فلا تعد منفصلة لأن الفاصل بينهما وبين الماحرف  
 واحد فلا بد أن يفتح لهما ما بعدهما حنظلة على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أي لكوضا في نسبة  
 الانفصال فتترك منزلة كلمة منفصلة ويصغر ما قبلها كانه غير مهم أو لم يخرج معها ألبية التصغير  
 عن صغرها الأصلية بل هي موجودة تقدر برا هذه الزيادة كالعدم (قوله بخديا) يضم الجيم  
 ويكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنع الخجاء والمهمة كافي السجاء وضم الدال المهمة  
 فوحدة وهو ضرب من الجنادب أي الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين (قوله عبقري) نسبة  
 إلى عبقر كعبرت زعم العرب أنه اسم للبادجن فينسبون إليه كل شيء يعجبوا من حسن صنعه وفي

من غير باب سكران لم يفتح ما قبل  
 ألفه بل بكسر فتقلب الألف ياء  
 فتقول في سر حان سر يحسن كما  
 تقول في الجمع سر احسن وبكسر  
 ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر أن لم  
 يكن حرف أعراب فتقول في درهم  
 درهم وفي عصه وعصه مفران  
 كان حرف أعراب حرفاً بحركة  
 الأعراب نحو هو هذا فليس ورايت  
 فليساً وهو يرت فليس (ص)  
 وألف التانيث حيث مدا  
 وناؤه منفصلين عدا  
 كذا المزيدي آخر التلبس  
 وبحرف المضاف والمركب  
 وهكذا زياداً فاعلانا  
 من بعد أربع كزعرانا  
 وقدر انصاف ما دل على  
 تشبه أجمع فصيح جلا  
 (ش) لا بعد في التصغير بـالف  
 التانيث المصدرة ولا بـاء التانيث  
 ولا بـاء التلبس ولا بـاء المضاف  
 ولا بـاء المركب ولا بالالف والذون  
 المزديتين بعد أربعة أحرف فصاعداً  
 ولا بـاء العلامة التنيدي ولا بـاء العلامة جمع  
 التجميع ومعنى كون هذه لا بعد  
 بها أنه لا يضر بقاؤها منفصلة عن  
 ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال  
 في بخديا بخديا وفي حنظلة  
 حنظلة وفي عبقري عبقري وفي  
 عبد الله عبد الله وفي بعيلك  
 بعيلك وفي زعفران زعفران وفي  
 سيلين سيلين وفي سيلين  
 وفي مسلمات مسلمات

(ص) وألف التأنيث ذوالقصر مئ \* (١٦٨) زاد على أربعين ثبوتا \* وعند تصغير حباري خير \* بن الجبير فادور الحبير

(ش) أي إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا وجب حذفها في التصغير لأن بقاها يخرج البناء عن مثال فعيل أو فعيل فعيل فتقول في قرقري قرقري لغزى لغزى فان كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة جاز حذف المدة الزيدة وإبقاء ألف التأنيث فتقول في حباري حبري وجاز أيضا حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة فتقول حبر (ص)

وأردد لاصل ثانيا ليا قلب ففقه صر فو عمة تصب وشد في عيد عيده وحتم للجمع من ذاما التصغير علم والألف الثاني المزيدي جعل واوا كذاما لاصل فيه يجهل (ش) أي إذا كان ثلثي الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده إلى أصله فان كان أصله الواو قلب واوا فتقول في قبة قو عمة في باب يوب وان كان أصله الياء قلب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب ييب وشد قولهم في عيد عيده والقياس عويد بقلب الياء واوا لأنها أصله لأنه من عاد يود فان كان ثلثي الاسم المصغر أنفا مزيده أو مجهولة لاصل وجب قلبه واوا فتقول في ضارب ضو رب وفي علاج عويج والتكسيرة فيها ذكرناه كالتصغير فتقول في باب أبواب وفي ناب آياب وفي ضاربة ضواب (ص) وكل المتقوص في التصغيرا لمحو غير التام ثانيا كما (ش) المراد بالمتقوص هتاما تقص منه حرف فإذا صغر هتاما النوع

الحدث كان صلي الله عليه وسلم يسجد على عقرى أي بساط فيه صبح ونقوش (قوله وعند تصغير حباري الخ) استثناء من قوله لن ثبوتا كما بينه الشارح (قوله ووجب حذفها) ولا تعد منتهى كلامه ودلالة أنها لا تسقط في النطق (قوله لأن بقاها يخرج الخ) قال في التصريح فان قلت فخبيل فعيل وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها أو أفق فعد لا فاعدا الكسرة التي منع منها مانع الألف اهـ (قوله قرقري) بقاء في وران من مهملتين موضع (قوله لغزى) بضم اللام وفتح الغين المحجمة مشددة وسكون الحقة وفتح الزاي اسم الغزنين الغزني كلامه إذا عوى وأصله جحر الربوع لأنه يصغره وأما سقياسم يعبد عن عينه وشماله يخفي مكانه فثالث الالغاز (قوله لغزى) أي بهذا الإغغام وبقاء قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ فعله تحريف (قوله حبر) أي بانغامه التصغير في المتقلبة عن الألف قبل الزاء (قوله ثانيا) مفعول أول لارد ولا حصل في محل المفعول الثاني ولما نعت ثانيا كما أشاره الشارح في الحذف وكذا قلب ويصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لأنه يعبدى لثبوت زاي اردد ثانيا حاول لينا أي صار لأن لينا لأصله الذي حاول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحل الجمع على التصغير مع أن الحوالة انما تكون على التقدّم لأن الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخير بعض المحال عليه وهو قوله والألف الثاني الخ كما أشاره الشارح لأن هذا البيت من سبط الأول ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكأنه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر (قوله ووجب رده إلى أصله) مثل ذلنسبة أسماء كونه ياء منقلبة عن واو كقمة أو عن همزة كذباب الياء فيقال ذوب بالهمزة واوا عن ياء كقن أو ألقا عن واو كليب وحدثين أو عن ياء كالبثون أو مغلغل عن صحيح كد شر وقراط إذا أصله سمار وقراط بسد الثون والرافيل من أول المثاليين ياءا كقمة فتقول في ما تدبر وقر ربط فان كان الثاني غير لين فلا رد لأصله كعد أصله موعد فقلت الواو أو أدغمت في تألق الفعل فتقول فيه متعيل تحذف تاء الأفعال لأنها زائدة تحذف بالصيغة (قوله أو مجهولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة نلى همزة كالف آدم فيقال أو يدوم بالواو أو فهدم موضع رابع قلب فيه الألف الثانية واوا وقلبها في واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسيرة في ذناه) أي من قلب الحرف الثاني بأقسامه ومحل ذلك أن تغير فيه شكل الأول والآخر الثاني على ما هو عليه كقمة وقم وذية وديم (قوله ما لم يحو الخ) غير حال من ثلثا لأنه نعت بكثرة قد علم أي ما دام لم يحو حرفا الشاغر الزاء فان لم يحو ثلثا أصلا كد أو يحو ثلثا هو تاء سنة أو ما فقه ثالث غير التام فلا رد إليه المحذوف كشكالاتي الآن يكون غير التام همزة وصل كسم وابن قلته ردمعه المحذوف ولم يذ كر هنا لأنها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الأول فيبقى على حرفين فصديق عليه انه لم يحو ثلثا أصلا وعبر بالتمهيدون الهاء ليجل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخمة برد المحذوف والاصل بنية وأخوة قلبت الواو أو أدغمت (قوله كما) مثال للمقوص المتكسر في التصغير ان جعل يجمع المثنى والمثروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقلبة همزة فإدخال المنة وقص حينئذ ما حذف منه حرف أصلي ولومع إبداله بأخره فان حصل ما الموصولة تشبها كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لتقصها في المحذوف منه حرف وهذا الثاني الوضع فذكره للتصغير في وجوب مطلق التكميل لوصال إلى شيء فعمل نعم أن يرد بالمتقوص مطلق ناقص عن الثلاثة ثم الثاني وضعها (قوله وعيدة) أي برد الواو التي هي فأوها يجوز إبدال الهاء همزة

من الأسماء فلا يحل ما كان يكون ثانيا مجردا عن التاء أو ثانيا لم يسم باسم أو ثلثا مجردا عن با فان كان ثانيا فيقال مجردا عن التاء أو ثانيا لم يسم باسم ناقص منه قال في دم دمي وفي شقة شقيهم وفي عدة وعيدة

فيقال

فيقال أعيدة وتأوها الآن هي التي تزداد في تصغير المؤنث الثلاثي كسنن التي كانت عوضا عن  
 الفاء لإظهار بارد الناء لئلا يجمع العوض والمعووض عنه وكذا يقال في أخية وبنة تصغير أخت  
 وبنت (قوله وفي ماء مسمى به) أي لانه لا يصغر إلا أسماء المعربة بخلاف الأفعال والحروف  
 والمبنيات وقوله موى أي بقلب ألفه ما والوا الأنثى تليق بمجهولة أو بزيادة تدغم فيها الهمزة  
 وعلم أن النائي وضعا عالم بعلم ثلاث يرد إليه اختلاف في تكميله فقليل بضعف ثابته ثم يصغر  
 فيقال في من وهل وفي إعلامتين وهليل وفي لوى ومالوى وموى والاصل لوى بالواو فتقلب  
 ياء وجوبا وموى بالهمزة لأن تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فقلب ماء ثم تقلب الهمزة  
 ياء لاجل ياء التصغير جوازاً كافي الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي  
 والياء أولى لعدم احتياجها إلى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الأمر فيقال منى وهلى  
 وكى ولوى وموى بشد الياء من أول الأمر وجرهم سدا بعضهم وأجاز في الكافية والتسهيل  
 الوجه من لكن الثاني لا يتأق في نحو ما ولو لأن المعتل يجب تضعيفه عند التسجعة به قبل أن يصغر  
 قولاً واحداً فيقال لو كى بالتشديد وما بالهمزة ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأق أن يزداد فيه حرف  
 علة لغير التضعيف فندر (قوله شوبك) اعلم أن أصل شالب شاول لأنه من الشوك فتعناه شالك  
 بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فصغر على شوبك بقلب الهمزة تدغم فيها ياء التصغير  
 كقوى بمشدد الياء وأما شالك فقلب حذف واؤه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف  
 قبل التصغير وبعده ويصغر على شوبك بسكون الياء وواو منقلبة عن الألف الزائدة وأما لوى  
 التي هي عين الكلمة فيأبسة على حذفها وهذا محل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهي الواو  
 موضع اللام ثم قلبت ياء فظفرها أو كسرت الكاف مناسبتها وأعلى كقاض فوزنه على هذا طالع  
 وحكمه في الأعراب والتصغير كقاض فيقال في الجزر والرفع شوبك بكسر الكاف منقوبة والياء  
 محذوفة لساكنين فهي كالنائة وفي النصب شوبكا (قوله من الزوائد) أي وإن كانت لا لاختاق  
 كتهيس في مقعنيس (قوله الحق ناء التائب) أي لانه من الثلاثي لا كجاسني ويحول ذلك عالم  
 يختص بالمؤنث وضعا كقاض وطالق واللام للحقة التاء فيقال حبض وطابق يحذف القه ماو بلا  
 تاء لانه في الأصل صفة لذكر أي شخص طابق وإذا صغرته ما للغير ترخيم قلت حويض بشد الياء  
 وطويق بقلب ألفه ما والوا الأنثى تليق بزيادة (قوله فيقال في المعطف عطف) يشير إلى أن  
 التصغير لا يختص بالأعلام خلافاً لراعيون المعطف بكسر الميم الراد وكذا المعطف وقد  
 تعطف بالمعطف أي ارتدت بالراد كذا في الصحاح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب  
 من كل شيء وعطف الرجل جنباه من رأسه إلى وركبيه \* (تنبيه) \* حكى سيبويه في تصغير إبراهيم  
 وأسماعيل للترخيم برها وأسماعيل وشاذل فيه حذف أصلين وزائدتين بقياسه عند سيبويه برهم  
 وسجعيل يحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والألف والياء وعند المبرد ياءه وأسماعيل لأن الهمزة  
 عنده أصلية لأن بعدها أربعة أصول لا تزداد الهمزة ولا في بنات الأربعة فيحذف الألف والياء  
 الزائدتين وخامس الأصول لا لخلاله بالصيغة ونسبى على ذلك تصغير لغز الترخيم وتكسره  
 بقياسه ما عند سيبويه برهم وسجعيل وإبراهيم وسجعيل يحذف زوائده المخللة بالصيغة وهي  
 الهمزة والألف دون الياء لأنهم الذين قبل الآخر وعند المبرد ياءه وأسماعيل وأسماعيل يحذف  
 خامس الأصول لا لخلاله بالصيغة والياء قبله لبادتها وقلب الألف ياء ليروزم الياء قبل الآخر  
 والصحيح مذهب سيبويه لانه المسموع وحكى الكوفيون برهم وسجعيل بلاء وبراهيم  
 وسجعيل بتعويض الهاء عن الياء الوجه بهما فيصح فيقال إبراهيم واسماعيلون (قوله

وفي ماء مسمى به موى وإن كان  
 على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء  
 التائب صغر على لفظه ولم يرد إليه  
 شيء فتقول في شالب السلاح  
 شوبك (ص)

ومن ترخيم يصغرا كتي  
 بالاصل كالمعطف يعني المعطفا  
 (ش) من التصغير وقع يسمى تصغير  
 الترخيم وهو عبارة عن تصغير الاسم  
 بعد ترخيم يده من الزوائد التي هي فيه  
 فإن كانت أصوله ثلاثه صغر على  
 فعل ثم إن كان المسمى به مذكراً جرد  
 عن التاء وإن كان مؤنثاً الحق تاء  
 التائب فيقال في المعطف عطف  
 وفي حامد حميد وفي حبل حبيله وفي  
 سوده سويدية وإن كانت أصوله  
 أربعة صغر على فعيعل فتقول في  
 قرطاس قرطيس وفي عصفور  
 عصيفر (ص)

واختم بتا التائب ما صغرت من  
 مؤنث عار ثلاث كسن  
 ما لم يكن بالتا يرى ذا بس  
 كسجور وبقر وخس

وشد ترك ( أى التثاء ( قوله كثر ) بفتح المثلثة أى زاد على الثلاثى من قولهم كثر به فكثرة أى غلبته وزدت عليه ( قوله اذا صغر الثلاثى ) أى الثلاثى حالا كما نعلم أو ما لا يان صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر تركه كما فى نحو حبل وسودا كثر الثانى ما كان زبعا باعتة قبل لأمه المعتلة كصعاه فتصغيره صعية لأن أصله سمي بثلاثيا آت الأولى بالتصغير والثانية ببدل المتدقوالثالثة ببدل الهمزة المتقلبة عن الواو لأن أصل صاع صاعا ومن سمي صاعا فذا حذف الثالثة لتوالي الأبدال فى ثلاثيات الحققة التاء وخرج بذلك نحو سعد وزينب فقال سعيد بثلاثيا وزينب بالثاء واختص الثلاثى بذلك لثقلته ( قوله فى ذود الخ ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بثلاثيا مع انها مؤنثة شذوذ اجتمع بعضهم بقوله

ذودوقوس وحرب درعها فرس \* ناب كذا نصف عرس ضحى عرب  
وكذا نعل وشول بفتح المحجمة وسكون الواو جمع شائله وهى الناقة التى أتى عليها من جهائها أو وضعتها سبعية أشهر خف لبنها وأعاشا نائل ثلاثيا فثلاثى التى تشول بثلاثيا أى ترفعه للقاح وجعلها شول كرا كع ور كع والذود بفتح المحجمة وسكون الواو من ثلاثة أبغرة إلى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما بمعنى التمسك فذ كروا نابل الناقة المسنة والنصف بفتح نين المراد الوسطة فى العصور والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد منها اما بالنصف فبطلق على طعام الوليمة وعلى التسكاح كما فى القادوس ( قوله وحرب ) قد يقال هو من النوع الأول لأن تصغيره بالثاء بلس بحجرة الحديد سم ( قوله قديعة ) أى بثلث ادغام الدال وجعل ياء التصغير ينة ما وقلب الالف بالانها مندة قبل الآخر والقياس حذف التاء ( قوله منها تاقى ) تخالف لثمة على أنه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تاء وهو المفهوم من التسميل لأن ياء تصغيره من التسميل فى الغرض لا بقصد التصغير ( قوله وشذ تصغير الذى الخ ) لكن سوغنا فى الذى ذافو فرع عما شيا بالاسماء المتكينة بكونها توصف بوصف بـ تونذ كرونوث وتنفى وتجمع فاستيج تصغيرها لكن على وجهه خوفا به تصغير المتكّن فنزل أولها على حاله من فتح كائى وذافو ضم كائى وعوض من الضم المختلج لتصغيره أنف من بدة فى آخر غير المتنى ووافقت المتكّن فى زيادتها نالمة ساكنة بعد فتحة فقبل اللس ذافوا لتباين فتح اللام وادغام ياء الصغرة فى ياء ثمة ثم ألق التعويض وضمت لأمه الغنة كما فى التسميل خلافا لمن أنكرها كالحري فى دة الغواص وفى تنبيهه اللذان والمثلثان بلا تعويض عن الضم أطولهما بالزيادة وفى الجمع على لغة من شاء اللذين فى الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المذموم فيها عند سيبويه وكذا على لغة الأعراب فى غير الرفع ويقال فى الرفع اللذين بفتح الفاء يضم الياء وقالوا فى جميع التى المثلثات بالفتح وهو وجه التباين بعد حذف ألفه لتلقاها ساكنة مع الناب الجمع وفى تصغير الثلاثى اللواتى بالثاء بفتح الواو وحذف الياء الأخيرة لانهو قيل الأولى بيا لزم كونه سداسيا بفتح التعويض مع ان ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفى الثلاثى الواو يادغام ياء التصغير فى الياء الأخيرة بعد حذف الهمزة كما فى القارصى ( قوله ذافوتيا ) أى بفتح الذال وشذ الياء أصله ذياوتيا بثلاثيا آت الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الأولى والثالثة لثلاثيا لزم فتح ياء التصغير لمناسبة الالف وهى لا تحلرك لثمة بها بالثاء التكرير واعتقر وقوع ياء التصغير ثانية لكونه مضعدا المقصود وامن مخالفتها للممكن وقالوا فى تنبيه ذيان وتبان وفى أولى القصر السابض الهمزة على أصلها ففتح اللام وادغام ياء التصغير فى الياء المتقلبة عن الالف والالف الأخيرة عوض عن ضم التصغير وفى أولها المثلثا بيا بمرعة بيا لثمة ثم ألق التعويض والظاهر ان الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التى كانت قبل

وشد ترك دون بس وندر  
لحاق نافيا ثلاثيا كثر  
(ش) اذا صغر الثلاثى المؤنث  
الخالى من علامة التأنيث لحقته  
التاء عند أمن اللبس وشذ حذفها  
حينئذ شذوذ قول فى سن سنينة وفى  
داردويرة فى يديده فإن خيف اللبس  
لم تلحقه التاء فتقول فى شجيرة وبقر  
وخمس شجيرة وبقر وخمس ثلاثيا  
اذلوقاقت شجيرة وبقرة وخمسة  
لأن ضم تصغير شجيرة وبقرة وخمسة  
المعدودة من ذكور مما شذ فيه الحذف  
عند أمن اللبس قولهم فى ذود وحرب  
وقوس ونعل ذويد وحرب وقوس  
ولعل وشذ أيضا لحاق التاء فبازاد  
على ثلاثة أحرف كقولهم فى قدام  
قديعة (ص)

وصغروا شذوذ الذى الذى

وذامع الفروع منها تاقى  
(ش) التصغير من خواص الأسماء  
المتكينة فلا تصغر المبنات وشذ  
تصغير الذى وفروعه وذافو فرعه  
قالوا فى الذى الذى فى التى التياوى  
ذافوتيا (ص)

الهجرة حذفت لما قبل في اللوا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

\*(النسب)\*

\*(النسب)\*

سماه سيويه باب الاضافة أيضا وان الحاسب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة  
ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثة زيادة في مشددة آخر المنسوب وكسر  
ما قبلها ونقل اعرابه اليها وأقاده المصنف بقوله ياء الكسرى الى آخر البيت والثاني معنوي وهو  
صيرورته اسم المالك بكن له وهو الملقب وببعدان كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمي وهو  
معاملته معاملة العدة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر بإطراد (قوله ياء الكسرى) أفاد ان ياء  
ليست بالنسب لان المشبهة بغير المشبوع والفرق بينهما ما ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء  
دلالة على المعنى المشعورية قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكسرى يصير اللفظي لا معنى له ولما  
كان النسب بمعنى حادثة افتقر الى علامة تبدل عليه كالصغير وغيره وكانت من حروف اللين فحقها  
ولم يلحق الالف الثلاثية بالاعراب تقدير ياء أو لا أو انقلها وشدت الياء لئلا تلبس بياء المتكلم  
ولجئري عليها وجوه الاعراب (قوله أو مده) بالنصب عطف على لانه مفعول مقدم كتبنا بضم  
أوله مضارع أثبت وألفه بدل من فون التوكيد الخفيفة والناحية والمراد به أي التائيت الالف  
المقصورة فقط وسيد كرسكم الممدودة بقوله وهم زى مدال (قوله وان تكن) أي مده التائيت  
فقط وتربع مضارع رعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعه وهذا السنتا من قوله أو مده المقيد  
وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أو لا أفاد ان الوجوب في غير  
الرابعة بقيدها (قوله حسن) الاربع كونها خبر عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشارة به الى  
جائز ليكون منها على ربحان الحذف قال سم وبغيره ايضا مفهوم قوله وللأصل قلب بعني  
لانه سان الخالفة الأصلية لها وهو فيمان الخالفة تصدق بالنسب (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد  
حرف كى أو حرفين كعدى فبأى حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة نواى أربع يات  
ويظن أن ذلك إنما اذمى فجو مجازى وكسرى شد الباع جمع حتى وكسرى ثم نسب اليه فانه قبل  
النسب غير مصروف لم يمتص الجمع بعد ما قبل التسمية ليكون الياء من بنسبة الكامة بعد  
النسب مصروف والوال صيغة الجمع يعرض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في بنى  
يمان تبعوا يواى عن أحدى ياءى النسب إذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء  
الاخيرة لانها بمنزلة اليامين قلت لا كما نص عليه ابو علي لانها يواى والنقل انما هو في اجتماع  
اليات لاق وجودها منفصلة تكسرت (قوله مكي) يحذف التاء لثلاث تقع حشاوا لئلا يجمع علامتا  
تائيت لوقيل في المونث مكتبة ومن اللحن قول العامة درهم خلية وقباسه خلقى كما ساقى وقول  
المسكين في النسبة الى الذات اذنى اصطلاح لهم غير جار على اللغة كسب عمالهم الذات بمعنى  
الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح وقياسه زورى  
يحذف التاء وقلب التاء واوراد لامة المحذوفة (قوله مكر كائى ما هي فيه) أي لان الحركة كسرة  
خاص في الثقل فيحذف بحذف الالف (قوله كج زى) بفتح الجيم والميم والزى وصغير بمعنى سر يع  
يقال حمار جزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حذف زيادة التاء قبل الواو تبينها الممدودة كجلاوى  
(قوله ليهما) أى كونها أربعة ذى ثمان سكن لانه لا تقع أربعة ذى ثمان حركه الالف التائيت  
كافى التوضيح (قوله المحقق) بكسر الحاء أى المحقق كلمة بأخرى (قوله مالها) أى حيث كانت  
أربعة ذى ثمان سكن أمأ مالها خامسة في البيت بعد هذا قول الشارح بمعنى الخ ليس مرأعيا

ياء كياء الكسرى زادوا للنسب

وكل ما قبله كسره وجب

(ش) اذا أريد اضافة شئ الى بلد

أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخر ما

مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في

النسب الى دمشق دمشقى والى تميم

تميمي والى أجدأ جدى (ص)

ومثله مما حواه وحذف وتا

تائيت أو مده لا تبتا

وان تكن تربيع ذان سكن

فقلها أو أو وحذفها حسن

(ش) يعنى انه اذا كان فى آخر الاسم

ياء كياء الكسرى فى كونها مشددة

واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا

وجب حذفها وجعل ياء النسب

موضعا فيقال فى النسب الى

الشافعى شافعى وفى النسب الى مرمى

مرمى وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء

التائيت وجب حذفها للنسب

فيقال فى النسب الى مكة مكي ومثل

تاء التائيت فى وجوب الحذف

لننسب ألف التائيت المتصورة اذا

كانت خامسة فصاعدا كجبارى

وجبارى أو رابعة مكر كائى ما هي

فيه كجمرى وجزى وان كانت رابعة

ساكنا تائى ما هي فيه كجلى جازفيه

وجهان أحدهم الحذف وهو المختار

فقد نول حبلى والشافى قلبها أو أو

فقد نول حبلى (ص)

لشبهها المحقق والاصل ما

لها والاصل قلب يعنى

كذلك بالمتقوص خامساً  
والحذف في الاربعة احق من  
قلب وحتم قلب ثالث  
(ش) يعني أن قلب الالحاق  
المقصورة كالف التانيث في وجوب  
الحذف ان كانت خامسة كجبركي  
وجبركي وجواز الحذف والقلب ان  
كانت رابعة كعافى وعافى وعافوى  
لكن المختار هنا القلب عكس ألف  
الثانيث وأما الف الاصلية فان  
كانت ثالثة قلبت واوا كعصا  
وعصوى وفى وفوى وان كانت  
رابعة قلبت ايضاً واوا ككهوى  
وزبحا حذفت كلهوى والاول هو  
المختار واليه أشار بقوله وللأصل  
قلب بمعنى أى يختار به قال اعقبت  
الشيء أى اخترته وان كانت خامسة  
فصاعداً وجب الحذف كصطفى فى  
مصطفى والى ذلك أشار بقوله والالف  
الجائز اربعاً ازل وأشار بقوله  
كذلك بالمتقوص الى آخره الى  
انه اذا نسب الى المتقوص فان  
كانت ياءه ثالثة قلبت واوارفع  
ما قبلها نحو صوى فى شج وان كانت  
رابعة حذفن نحو قاضى فى قاض  
وقد قلب واوا نحو قاضوى وان  
كانت خامسة فاعداً وجب حذفها  
كعندى فى معدود مستعلى فى مستعل  
والجبركي القراد والاشج جبركة  
والعافى ثبت واحدة علة (ض)  
وأول ذا القلب انفتاحاً وفعل  
وفعل عيتم عافق وفعل  
(ش) يعنى انما اذا قلبت بالمتقوص  
واوا وجب فتح ما قبلها نحو شجوى  
وقاضوى وأشار بقوله وفعل الى آخره  
الى انه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة  
وكانت الكسرة مسبوبة كجبر  
واحد وجب التخفيف يجعل الكسرة  
فتحة فيقال فى غير غرى وفى دثل

فيه ترتيب الالفاظ (قوله والالف الجائز الخ) بالجم أى الذى جاوز أربعة فصاعداً خامساً وسادساً  
سواء كانت للالحاق أو بذل أصل أما الف التانيث فتقدمت فى عموم قوله أو مدته ثلاثين (قوله  
وحتم) خبر مقدم عن قلب ويمن بكسر العين صفة ثالث أى بدترض ووجد أى يجب قلب كل  
ثالث مع قلب ألف مقصور كان او ياء متقوصاً أما الف التانيث والالحاق فلابقان ثالثين كما  
يقضيه كلام الشارح (قوله جبركي) بفتح المهملة والواو حدة وسكون الراء والقراد وألفه  
للالحاق بسفرجل (قوله عافى) بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المتقلبة  
عن أصل واوا أو ياء لان الف لا تسكون غيره منقلبة الى حرف أو شبهة (قوله فان كانت ثالثة الخ)  
هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قابت واوا) أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر  
ما قبل الياء النسب واجتماع الكسر والياء فتميل والالف لا تقبل الحركة (قوله يقال اعقبت  
الشيء) أى كاصطفايته وزناوعنى ويقال ايضاً اعتناه بعامته كاختاره بجمته كذلك قال طرفة  
أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى \* عقيلة مال الفاحش المتشدد

(قوله كصطفى) أى فقول انهامة مصطفوى ومصطفواى لمن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى  
آخر البيت يعلم حكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف الى الياء  
الخ والخامسة من كذلك الخ غير ترتب فى شرح الالفاظ مراعاة لتسهيل العبارة (قوله وفتح  
ما قبلها) هذا ما اخذ من البيت الآتى (قوله فى شج) أى بحذف الياء أصله شجى كقروح أصل  
كقراض فان جعلته بوزن فعيل من شجاء الحزن فهو مشجوق ففتح شجى بشد الياء كقلى وسأفى فى قوله  
وأولها عمل لام الخ (قوله قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراذه وذكر غيره هاءه من شواذ النسب  
عند سيبويه قبل لم يسمع الا فى قوله

فكيف لنا ما الترتيب ان لم يكن لنا \* دراهم عند الحانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجر حاشية ونسب اليه بقلب الياء واو من قوله هم حنوف عليه أى عطفك  
فكأنها تجنوعلى ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حاة بلا ياء (قوله وان كانت خامسة وجب  
حذفها) مثل نحو محبى بثلاث ياءات كركى اسم فاعل من حى كركى فتحذف ياءه الاخيرة لاجل ياء  
النسب ولا يراعى ذلك عند المردفة لاجل محبى ياء من مشددين كما يقال فى النسببة الى أمية امى  
وفى وجه آخر وهو ان تحذف ياءه الاولى لتو الى الياء اذهى تشبهه الزائدة فى السكون فتحذف  
الثانية الف التجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة للنسب فتقلب الف واو فصير محوى  
ياء واحدة مشددة كاموى ويرجع هذا لعدم قوى الياءات والاول انه ليس فيه الاخذ الى الياء  
الاخيرة كتحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب ثالثاً لساناً لانفتاح جان  
تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة فعول أو لول والقلب بدل منه وانفتاحاً فحذفه  
الثانى أو ذابغى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحاً والاول أظهر لثبته  
على نأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فسكون والثانى بضم فسكون وثناو الثالث بكسر فتن  
(قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره ان الفتح بعد انقلاب والتحقيق ان قلبه كما ينهمن المتن لانه اذا  
أريد النسب الى نحو شج وعم ففتح عينه كما تفتح فى غير الآتى فقلب اللام الناقصة شجى وعنى  
كفتى فقلب الف والياء والنسب وكذلك يقال فى قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لأن الآخر  
يجب كسره لاجل الياء فلو قى كسر مثقبه لاسقط الكسر على أكثر الكلمة فمثل فان سمعت  
الكسرة كثيراً من حرف فلا تغير سواء كانت فى خماسي كبحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة  
وفتح الميم وكسر الراء فيجعله للمجوز أم رابغى تحرك ثالثة كجندل بضم الجيم وفتحها وبفتح النون

دوني وفي ابل ايلي (ص) وقيل في المرى مرموى \* واختبرني استعمالهم مرمى (ش) قد سبق انه اذا كان آخر الاسم بام مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في الشافعي شافعي وفي مرمى مرمى وأشارنا الى انه اذا كانت إحدى الياءين أصلاً ولاخرى زائدة فن العرب من يكتب في محذوف الزائدة منهما ويقي (١٧٣) الأصلية ويقبلها ووافقه قول في المرى مرموى وهي لغة قليلة واختار اللغة الأولى

وهي المحذوف سواء كانتا زائدتين  
أم لا فتقول في الشافعي شافعي وفي  
مرمى مرمى (ص)

ونحو ج ففتح ثانياً يجب  
واردده راء ان يكن عنه قلب

(ش) قد سبق حكم الباء المشددة  
المسبوقة بمثلها أكثر من حرفين وأشار

هنا الى انها اذا كانت مسبوقة بحرف

واحد لم يحذف من الاسم في النسب

شي بل يفتح ثانياً وقلب ثالثة واوا

ثم ان كان ثانياً ليس بلاماً واو لم

يعبر وان كان بلاماً واو قلب واوا

فتقول في ج حيوي لانهم حديث

وفي طي طوي لانهم طوي

(ص) وعلم التثنية ا حذف للنسب

ومثل ذاتي جمع تصحيح وجب

(ش) يحذف من النسب اليه

ما فيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح

فاذا سميت رجلاً زيداً واو عرسته

بالا فترفعوا اليها جاً ووضيقات

زيدى وتقول فبن اسمه زيدون اذا

أعرسته بالحرف زيدى وفيه اسم

هذه ذاتى

(ص) وانما من مخطوط حذف

وشذ طائفة مقولاً بالالف

(ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل

ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف

الذي يجب كسره في النسب ياء

مكسورة مدغم فبها ياء وجب حذف

الياء المكسورة فتقول في طبيب

وكسر الدال لمجتمع الجارة وكذا ان سكن ثانياً على الأوجه كتغلب وقد سمع الكسروا الفتح في  
تغلبى ويصحى ويثرى والفتح عند الخليل وسبوا به سماعى وقاسه غيره فبقا لمغربى ومشرقى  
بالفتح (قوله دوى) بضم الميم الهه وفتح الهه بعد ان كانت مكسورة في دؤل (قوله ايلي) بكسر  
الهه وفتح الواو المحذوف بعد كسر هاء ايل (قوله وقيل في المرى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله  
مما حواه الحذف ولعله آخره عنه لا ريب ان اليايات المارة بعضها (قوله قليلة) في الارتشاف انه شاذ  
(قوله بصرف واحد) وسماي المسبوقة بحرفين في قوله والحقوا مع لام (قوله حيوي) أى لانه لما  
فتحت الياء الأولى في فتح قلب الثانية انما انفتح كها وانفتح ما قبلها فصار كفتى فقلب الالف  
واو والنسب وكذا يقال في طى الاناء الأولى بعد تحريكها تالى أصلها وهو الواو والى مقتضى  
قلها ياء وهو اجتماعها كما تجمع الياء في أصله وهو طوى فمطر طوى بالادغام لوجوب فتح ثانياً  
كانى المان ولان اجتماع الثمانين فيه عارض بخلاف ما ثانياً واو مشددة قبل النسب كدولة ثلاث  
والسبعة فلا بد من ريل يقال دوى بالادغام لم تقلب عين حيوي ونحوه ألتعبح كرها وانفصاح  
ما قبلها لان حرفها عارضة ولم يفتح من اللام ولا ما قبلها كذلك لا يكون ما بعدها كاسياً في قوله  
من واو آيا يتحرك ال الخ كيف ويا النسب تقتضى قلب الالف والواو كسر ما قبلها  
(قوله تنبيه) اى المثنى وما الخ بقا كثن فريد الى واحد المقدرو يقال اثنى باقاهمهزة الوصل  
لانها عارض عن لامه المحذوف فتجوز تسمى بالهمزة لرد اللام اذا أصله شو كاسياً عند قوله  
واجبر بر اللام (قوله أوجع تصحيح) أى وما الخ بقا كعشرين فيقال عشرين (قوله واو عرسته  
بالالف) فان عرسته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما الخ بهما (قوله وثالث)  
متشدد أسوغة الوصف بالتطرف وحذف خبره والجار متعلق بحذف والمسوخ للابتداء كونه صفة  
لحذف أى وحرف ثالث (قوله ويجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة  
عن واو كبت أو زائدة كغزل في تصغير غزال كإصص عليه فتقول ميسى وغزلى بسكون الياء  
وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياءات والكسرين فتقول المصنف وثالث بيان الواقع في  
طبيب لا قد اذ ال اربعة فأكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث طبيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طين)  
ياء مشددة همزة وقوله طين بسكون الياء وكسر الههزة (قوله بادل الياء) أى السا كنه بعد  
حذف المكسور على غير قياس لانها لا تبدل الا المحركة فلو قيل بحذف السا كنه وقلب المحركة  
الى السا كان قياساً اسقاطي (قوله ولو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة متفرقة لا مدغم  
فبها نحو مغبل بضم الميم وسكون الفين المجهمة وهو لو لم اذ أَرْضَعْتُهُ امه وهى لو طأ حامله فلا  
تخذف لنقص قلها لبال بقال مغبل (قوله هيج) بفتح الهاء والموحدة وشذ الحجة المقطوعة آخره  
مجمعة (قوله وفعل في فعله) بفتح قائم أو التائين بالضم وقبلة فبها ماعده مصر وفى العلمية على  
الوزن والتأنيث لكنه نون التائنة للضرورة وقوله وحذف يائه أى فرقا بين المذكر والمؤنث كتنين  
وشربى في حذيف وشربى لم يعكس لان الهاء تتخذف للنسب فتكتبها الياء والحذف يائس  
بمثله ثم فتحت عينه ثلاثى وتولى كسر تان كمرى عمرو وشذ بقاء الياء الفاظ بها واما على الأصل

طبي لكن تركوا القياس وقالوا طائى بادل الياء ألفاً فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيجنى في هيج والهج الغلام  
المعتلى والائى هيجنة (ص) وفعل في فعله التزم وفعل في فعله حتم (ش) يقال في النسب الى فعله فعلى ففتح عينه وحذف يائه ان لم  
يكن معقل اليه من ولا مضاعفاً كاسياً في فتقول في حيفة حنى ويقال في النسب الى فعله فعلى يحذف الياء ان لم يكن ضاعفاً فتقول في  
جهينة جهنى (ص) وألحقوا مع لام



(ش) يعني انما كان على فعله أو فعل بلاته وكان معتل الالام فكمه  
سكنم ما فيه الثاني وجوب حذف  
نائه وتفتح عينه فتقول في عدوى  
عدوى وفي قصي قصوى كما تقول في  
أمية أموى فان كان فعيل وفعل  
صحي الالام لم يحذف في منهما شيء  
فتقول في عقيل عقيلي وفي عقيل  
عقيلي (ص)

وتعومأ كان كاظو به

وهكذا ما كان كالطوله

(ش) يعني ان ما كان على فعلية  
وكان معتل العين أو مضاعفة لا يتحذف  
ياؤه في النسب فتقول في طوبى  
طوبى وفي جلبه جلبلي وكذلك  
أيضا ما كان على فعلية وكان مضاعفا  
فتقول في قلبه قلبى (ص)  
وهمز زى مد بال في النسب

ما كان في تنسبة له اتسب

(ش) حكمهم في قالمه وفي النسب  
لحكمها في التنسبة فان كانت زائدة  
للتأنيب قلت زوا نحو حصر اوى  
في جزم أو زائدة للاساق كعلما أو  
بدلان أصل نحو كساء فوجهان  
التصحيح نحو علاني وكسائي والقلب  
نحو علباوى وكساوى أو أصلا  
فالتصحيح لا غير نحو قراني في قرأه  
(ص) وانسب أصدرجه وصدرما  
ركب من جاولتان تما

اضافة مبدوءا بـ أو أب

أو ماله التعريف الثاني وجب

فما سوى هذا التسنين لا لا قول

ما لم يحذف لئس كعبه الاشهل

(ش) اذا تسمى بال الاسم المركب

فان كان مركبا تركيب بجملة أو تركيب

مترج حذف عجزه والحق صدره ياء

النسب فتقول في تابط شرابا بطى

وفي بعلبك بعلى وان كان مركبا

تركيب ايضا فتان كان صدره انا

أو أب أو كان معرفا بعجزه حذف صدره

المرفوض كقوله ولست بحوى بلولسا اله \* ولكن سلبق أقول فاعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقى (قوله عربا) أى خلا من التاء ومن المثالين حال من  
ضمير عربى (قوله فى وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهي الساكنة كراهة توالى الياءات فقلب  
الثانية أو امارجوعا لاصلها كقصى وعدوى وعلى أو لاجل ياء النسب كولى فقول لولى وتفتح  
عينه كاسم (قوله لم يحذف منهما شيء) أى قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد قوله المبرد  
لمكثره كنعفى وقرنى وهذلى في تقيف وقرىش وهذلى (قوله عقيل) بالتفتح اسم رجل وبالفهم  
قبيله (قوله قلبه) بالضم تصغير قلبه بطلق على اناه كالخمر وعلى أعلى الشئ كقوله الخيل وقوله الانسان  
رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام مثله ماء فتقول ماوى وماوى لان الهمزة تبدل غاية الامر ان

المبدل منه في كساء أو وى ماء هاء اه ومقتضاه جواز الوجهين فيمعه ونوقبل التنسية لكن  
المنجوع قلبها القلب كما في الاشجوى ومثل مائشاء (قوله فوجهان) أى والاحسن فى ألف  
الالحاق القلب وفى المقابلة عن أصل التصحيح كاسم (قوله أصدرجه) أى مسمى به أو أصدر  
ما ركب من جأ أى ولوعدها فتقول حصى فى خمسة عشر مائة أو لا كما يقتضيه كلام النصارى  
ومثل ذلك ما سمي به من نحو حشما وأبغولوا ولوما من المركبات فتقول حشى ولوى بالتفخيم لانه  
ليس من المثالين الا فى قوله ومضاعف الثاني الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولان) عطف على  
أصدره وتما بالياء الفاعل صفة واصافة معقولة تماما (قوله أو أب) شق ففتح الهمزة للواو (قوله أو  
ماله) عطف على ابن اى اوبدوءا بماله الخ وعطفه على ثمان مفسد قيل هو عطف عام لشعولة الابن

وغیره من كل ما يعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تعالى ابن الناطم ويرده أن عطف  
العام لا يكون الا بالواو أو بإضمار ادهم بالمضاف الذى ينسب لصدره وقوة عجزه ونقطه ما كان علما  
بالوضع أو بأغلبه أو ما غير العلم كغلام زيد فليس مما حذاه لانه ليس لمجموعة معنى مفرد ينسب اليه بل  
ينسب فيه الى الغلام وحده والزيد وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا للمضاف  
وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف وبالمصدر بابن أو أب شئ واحد وهو العلم بالعلمة  
كأن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو أب ما كان كنية من الاعلام للوضعية  
كأنى بكر وابن وردان ومثله أم كاسوم بالمعرب بالثاني العلم الغلبى كأن عجزه فانه قبل غلبته على  
ذلك الشخص استعمل فيه مضاعفا غير علم فتعرف قوله بنائيه ثم غلب عليه دون سائر أخوته فصار

تعريفه بالعلمة وأما غير الكنية من الاعلام للوضعية كمرئ القيس وعبد شمس فهو المراد  
بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلامة الغلبة المصدر بن بابن ان علمة الكنية بالوضع  
والثاني بالعلمة فإفاده الصبان لكن هذا الجمل لا يناسب تمثيل الشارح لتقسيم الاول بابن الزبير لانه  
علم غلبى كبن عرلا كنية فالماصل أن المركب الاضافى ان كان علما بالوضع غير كنية نسب أصدره  
ان آمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية او علما بالعلمة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما  
نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح جعله على المجموع علما لانه حينئذ من الاول قال  
الاسقاطى الا ان يجعل على ما اذا غلب على واحد من علمان زيد كأن بن عر اه ومقتضاه ان  
العلم الغلبى لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فالخلص مما عر أن يراد به بابن أو أب مايم الكنية  
والعلم الغلبى المصدرهما او بالعرف بالثاني العلم الغلبى غير المصدرهما كغلام زيد اذا غلب قبلتم  
كلام الشارح بالمقتضى يدفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مقار اقتدير  
(قوله وفى بعدك الخ) أى وفى معك بركب معدى ومعدوى لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير  
مقتوصا كقاص فيجوز فيه ما ص (قوله فان كان صدره انا الخ) أى بان كان كنية أو علما غلبا

وقوله أو كان معرفا الخ أي بان كان علميا غلبا غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أي بان كان علميا موضع غير كنية ما غير العلم أصلا فخرج كمر (قوله امرئ) أي بكسر الراء بعدها همزة ويقال امرئ بفتح الراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لأنه السمعوع تصريح (قوله مامنه حذف) ماعني اسم مفعول أجرونا بفاعل حذف ضمير اللام فهو صلة يرت على غير صاحبها ومامنه تعود لما أي أجرا الاسم الذي حذفته لانه ردعا اليه وقوله جواز أي جبرا أو جوازا أو جازا (قوله في جبي التصحيح) متعلق بالفاء ولا فائدة لذكر جمع المذكر السمع الثانية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد في الثانية دون الجمع الا ان يدعي ردعا فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر في التسهيل على الثانية وجمع المؤنث (قوله بهذي) أي في هذه الثلاثة وهي جمع التصحيح والثنية توفيه أي جبر في النسب وجوبا (قوله جازا الخ) أي بشرط صحة العيبين والواجب الجبر وان لم يجبر في الثانية كشأنه فان اصلها شوهة جمع على شياء حذفته لامها وهي الهاء متحقة فاقصده تعويض الناعمة انعمت الواو بعد سكونها لاجلها ثم ثبت ألفا لحر كها وانفتاح ما قبلها فترد لامها في النسب ويقال شو هي يسكون الواو عند الاختفص لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه بالجهر وشاهي لان الجبر وعندهم فتح عينه وان سكنت في الاصل فتقلب ألفا لحر كها وانفتاح ما قبلها وقول في ذي وذات بمعنى صاحب ذوى يفتح المذال والواو انفتاحا لان أصله فعل يفتح عين عندهما كحرف في باب الاعراب فترد لامه وقلب انفتاح المذال والواو لاجل الياء كفتى طالة الدمامي اه صبان ورد اللام في هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردحاني ثنية ذات نحو ذوا وانفان لكن نظلم لم تقلب العين ألفا لحر كها وانفتاح ما قبلها ويقال ذوى كشاهي وليس فيه تولى اعلا في نسخة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طوى المتقدم اعروض حركة العين فيه واصالته اهنا بل هذا أولى بالقلب من شاهي العارض الحركه كحرف فتأمل (قوله يدوى) أي يسكون الدال عند الاختفص تبعاصلا لها وبفتحها عند سيبويه يلما هو وهو الصحيح وبه ورد السماع ومنه نحو ذوم وغدما أصل عينه السكون اذ اردت لانه في النسب وجواز ان ترد وعنده في ذلك انه هو عندهم في قول في ثنيته يدان ودعان امامن يقول يديان بالردة لا بجزو غيره (قوله بنوى) أي بحذف همزة الوصل لانها اعروض اللام فلا يجمع بينهما وما يبنى باثبات الهمة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لانه وعوض عنها الهمة كاسم وانست (قوله علمنا ذكر) قيد لصحة جمع ما لو او النون (قوله الحق) أي في ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر وجوبه وجواز فلاب في وجوبه في ثبوت كاخت دون ما الحق به وهو وان واعنا اعد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف يونس (قوله ويونس) بقرأ غير مصر وفعلى أصله اذ لا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله آخت) انما ضمت همزة التثنية على ان الذاهب منها وواو وضمت بذلك دون أخ لاجل التاء الازنة فيها وصلا ووقفا كالام التلا في صحاح (قوله أخوى وبنوى) أي بفتح أولهما وتا نيم الالة تنبيه على خلاف يونس (قوله ويونس) بقرأ غير وابن لانهم لا يملكون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أي لان التاء وان اشعرت بالتأنيث تشبهه تاجبت وجعت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكاتبها مجزوءة فكأنها من بنية الكلمة فورد حذفتها في الجمع كلاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات واختات (قوله كلا ولاي) أي كما يقال لاني بمئة فهمزة قيا مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائي) أي

والحق بحزماء النسب فتقول في ابن الزبير يبرى وفي أي بكر بكرى وفي غلام زيد يدي فان لم يكن كذلك فان يتحقق ليس عند حذف بحزم حذف بحزم ونسب الى صدره فتقول في امرئ القيس امرئ وان خفف ليس حذف صدره ونسب الى بحزم فتقول في عبد الاشهل وعبد القيس أشهل وقيسى (ص) واجبر برد اللام مامنه حذف جواز ان لم يكن ردعا ف في جبي التصحيح أو في الثانية وحق بحزم يرد في ثنيته (ش) اذ انك المنسوب اليه محذوف اللام فلا يلحقها ما ان تكون لانه مستحقة للرد في جبي التصحيح أو في الثانية ولا فان لم تكن مستحقة للرد في جاز ذلك في النسب الرد وتركه فتقول في يدوان يدوى وشوى أو يدوى زابني كقولهم في الثانية بدان وابناني وفي يدعما لاند كردون وان كانت مستحقة للرد في جبي التصحيح أو في الثانية وجب ردحاني النسب فتقول في أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقوله هم أبوان وأخوان وأخوات (ص) وبأخ وأختا وبان بناتا الحق ويونس أبي حذف التا (ش) مذهب الخليل وسبويه رجما الله تعالى الحق أخت وبنت في النسب بأخ وابن فيحذف منهما مامنا التأنيث ويرد اليها المحذوف فيقال أخوى وشوى كما تفعل ذلك بأخ وابن ومذهب يونس انه ينسب اليهما على لفظهم ما فتقول أختي وبنتي (ص) وضاعف الثاني من ثنائي ثنائية ولين كلا ولاي (ش) اذ ان نسب الى ثنائي لا ثالثه فلا يلحقها الثاني من ان يكون حرفا

صحيحاً أو مرقوماً فامثلةا كان حرفاً

صحيحاً جاز فمه التضعيف وعنده  
نقول في كم كمي وكسي وان كان  
تلاوا أو وجب تضعية فتقول  
في لولي وان كان الحرف الثاني  
القاضع وتبدأ الثانية همزة  
فتقول في رجل اسمه لالاي ويجوز  
ثاب الهمزة واو فتقول لاوي (ص)  
وان يكن كشيء ما القاعد

غيره وقع عنه التزم  
(ش) اذ انساب الى اسم محذوف  
اللام فلا يخلو ما أن يكون صحيح اللام  
أو معتلها فان كان صحيحاً لم يرد اليه  
المحذوف فتقول في عدو وصفة عدو  
وصي وان كان معتلها وجب الرد  
ويجب أيضاً عند سيبويه فتح عنه  
فتقول في شيعة وشوي (ص)  
والواحد اذ كان ناسباً للجمع

ان لم يشابه واحداً في الوضع  
(ش) اذ انساب الى جمع باق على  
جميعه حتى يواحد وتنب اليه  
كقولك في النسب الى القرأض  
فرضي هذا ان لم يكن جارياً مجرى  
العراق فحرى مجراه كذا انساب  
الاسم على لفظه فتقول في أنصار  
أنصاري وكذا ان كان علامة فتقول  
في أنماري أنماري (ص)

ومع فاعل وفعل فاعل  
في نسب أعني عن اليافقيل  
(ش) يستغنى غالباً في النسب عن  
بأنه يمتد الاسم على فاعل جمع  
صاحب كذا نحو تاجر وابن أي  
صاحب تاجر وصاحب ابن ويبدأ على  
فعل في الحرف غالباً كقول جرار  
وقد يكون فعال بمعنى صاحب كذا  
وجعل منه قوله تعالى وما ربك  
بظلام للعبيد أي بذي ظلم وقد  
يستغنى عن ياء النسب أيضاً بفعل  
بمعنى صاحب كذا نحو رجل طعم

وضعا وقد مر الثنائى لابل الوضع في قوله وأجر الخ (قوله فتقول في لوالخ) أي سواء كانت اسم رجل  
أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لكثرة منها فتقول لولي باللام لا بفتح  
المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كقولك وأما نحو كوفي فتقول فيه كوي ويؤي بلا  
اتمام كوي في حي لعدم اجتماع المثلين اذ الامة المازدة تقاب والالتبس وانما لم يدغم طوري  
لمخر (قوله ويجوز قلب الهمزة واو) أي كلبنة عن أصل في نحو كسا كذا في التصريح وفيه  
ان الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاعتنا أصل فالاولى ان تشبه بالملقية عن ألف  
الالحاق في نحو علماء الآن يقال لما كان التضعيف هنا تصغيراً كسمكة ثلاثية كان بمنزلة الأصل  
فتدبر (قوله وان يكن كشيء الخ) شروع في بيان محذوف الفاء بعد ان بين محذوف اللام وترك  
محذوف العين لقلته جدد انظر الاشعري (قوله عند سيبويه) أي لأنه يقع عن الجيم وروان  
كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله في شيعة) هي لون يتخالفون  
سائر البلدان من الفرس وغيره وأصلها وشي بكسر فسكون كوعدي عدة نقلت كسرة الواو لما  
بعدها وحذف وعوض عنها التاء (قوله وشوي) أي فتح الشين عند سيبويه والواو الاولى فاء  
الكلمة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لأنه لم يردت فاءه ففتح عنه فقلت لانه  
وهي الداء ألفاً ثم واوياً انساب كافي في وأما الاخفش فيقول وشي يسكون الشين وكسرية  
الكلمة لاجل ياء النسب وانما يجب الياء يسكون ما قبلها ومثل ذلك في قديمه به يقول ودوي  
والاخفش ودوي (قوله ناسباً للجمع) قال الشاطبي أراد الجمع الغوري ايشل التثنية كالسكر  
والباين اه وفيه ان حكم التثنية والسالمين علم من قوله وعلم التثنية احدث في النسب الخ مانه  
يدخل في الجمع الغوري اسم الجمع كقوله والنسب علم على لفظه كافي التسميل وزعم الجديس  
الجبلي ككل قال العامديني ولا يعلم نسب اليام ان يفرد الا اقله تعالى لسقوط الثاني في النسب  
المتصان (قوله في واحد) أي ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كاعرابي اذ لو قيل  
عربي ردنا الى مفردة لتبادر لاعوم والقصدا لاخص لاختصاص الاعراب بسكان البوادي وعموم  
العرب لهم وغيرهم قاله أبو جحان (قوله فرضي) أي بفتح الفاء والراء لان واحداً القرائض فرضية  
وقبلي في فعله التزم \* وقولهم فرائض خطأ كقولهم كشي وأفاق وقلنا في النسب الى  
كتب وأفاق وقلناش والقياس كافي وافقي وقلناش بالراء الى الواحد فتخذف الواو من قلناش  
على قاعدة النسب الى ما قبله وأورابعة فصاعداً قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مجازي كالعلم  
كانصار فلا يكون النسب المخطأ (قوله فان أجر الخ) شمل العلم الوضع كاتجار وكلاب أو  
بالغلبة كانصار وفرائض العلم المخصوص واسم الجمع كعجب واسم الجنس كشجر والجمع الذي  
لا واحد له من لفظه كعباديد فكلمها بنسب الى لفظها (قوله ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر  
مستدأ خبره أعني ومع حال من فاعله والمعية في الحكم فقط وهذه الصيغ غير مقبلة عند سيبويه  
وان كثر بعضها فلا يقال دفاق وفكاه وبرابيع الدقيق والفاكهة والبرقياساعلى ما جمع من  
نحو عطار وبقال والمبرد في نفسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثاني  
يشيد اللاحق وقبل التام دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) اي لان جعله صيغة مبالغة  
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وأوجب أيضاً ان التني منصب على المقيد وهو  
الظالم مع قديمه وهو كثره معاً كافي قوله تعالى ولا تشفع بظاع اذا انقصه ودني الشفيع أصلاً فهو  
حينئذ بمعنى اسم الفاعل وعده عنه تعريضا بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاه الجور وبان العبيد جمع

وليس أى صاحب طاعام وليس  
وأندسديو به رجما لله تعالى  
لست ببلدى ولكنى نمر  
لأدبج اللبل ولكن أبشكر  
أى ولكنى نهارى أى عامل بالناهار  
(ص) وغير ما أسلفته مقمرا

على الذى ينقل منه اقتصر  
(ش) أى ما جاء من المنسوب مخالفا  
لما سبق تقريره فهو من شواذ  
النسب التى تحفظ ولا يقاس عليها  
كقولهم فى النسب إلى البصرة  
بصرى وإلى الدهر دهرى وإلى  
مرو مروزى (ص)

(وقوف)

تنويناً ثم فتح جعل ألفا  
وقفاً ولو غير فتح حذف  
(ش) أى إذا وقف على الاسم  
المتن فان كل التنوين وإعابيد  
فتحة ابدل ألفاً وبشمل ذلك ما فتحته  
للأعراب نحو رأت زيداً وما فتحته  
أعرب الأعراب كقولها فى أيتها أيتها  
أيتها أو أيتها أيتها أيتها أو أيتها  
بعد ضمة أو كسر تحذف وسكن  
ما قبله كقولك فى جاء زيد وممرت  
يزيداً زيداً وممرت يزيد (ص)  
واحد فى الوقف سوى اضطرار

صلة غير الفتح فى الأسماء  
وأشبهت لأن منوناً نصب  
فألفاً فى الوقف فنها قلب  
(ش) إذا وقف على هاء الضمير فان  
كانت مضمة نحو رأته  
أو مكسورة نحو ممرت به حذف  
صلها ووقف على الهاء ساكنة  
الافى الضرورة وإن كانت مفتوحة  
نحو هذرا ثم اوقف على الألف ولم  
تحذف وشبهوا الذين المنسوب  
الذين فأبدلواونها ألفاً فى الوقف

كثرة فى فمعايته بالكثرة (قوله إلى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسر هاء والقياس الفتح وهو  
مسموع أيضاً لكن قيل إن بصره العراق مثلاً الياء فيجوز فى المنسوب إليها الفتح والكسر بلا  
شذوذ ويتبع الضم للالتباس بالنسب إلى بصرى كجلى بلذا السلام إذا نسب إليها بحذف الألف  
كذا قيل وفيه انهم لا يبايئون بالباس فى هذا الباب كما مر (قوله دهرى) يضم الدال الشين الكبير  
والقياس فتحها والله أعلم

(الوقوف)

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختارى بالمشاة التحية بأن قصداً له أو اضطرارى  
بأن قطع النفس عنده أو اختارى بالوحدة بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على مجموع  
واقتضاءها بالوجه الآتى وعلى نحو الأبيجدوا وما شئت مما يهملهم أنه لفظ واحد وهو  
التقدير أكثر فإن أمأى الأخير ليست هى الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فى الوقف على  
أم مقصولة من ما أمأى لا يسجدوا فعلى قراءة الكسائى بفتح ألفهى حرف استنجاح وبالفتحة  
أو ما نادى محذوفاً ويسجدوا فعل أمر فوقف على ما مقصولة من يسجدوا وكان حقاً أن يفصل فى  
الخط أيضاً لكن وصلنا فى المحقق العثمانى فصار بصورة المضارع لفظاً وخطاً وفى التقدير غيره  
وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهى أن الناصبة تمد نغمته فى الراءمة ولذا سقطت نون المضارع والمصد  
المتسما منه ولم يتدون بحذف النافض أى لا يتدون إلى الوجود فوقف على أن عند قطع  
المنس أى على لا دون بالناجم كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الأول وهو يرجع إلى غمائية أنواع  
من التغيير غالباً لمجموعة فى قوله

زياد حذف إمكان ونقل كذا المستضعف والروم والأشهاد والبلد  
وقد لا يغير أصلاً كالفى والقانى وحبل (قوله تنويناً) ينقل كسرة الهمزة إلى النون  
الساكنة قبلها (قوله وقفاً) أى فى الوقف أو لاجله أو وافقاً (قوله ابدل ألفاً) أى بوجوبها فى غير لغة  
ربعية وحوازيها كما نقله الصبان (قوله وعمل ذلك الخ) شمل أيضاً المنصور كأتيت فى فائقة فى  
النصب بدل من التنوين وفى غيره لأم الكلمة عادت لحذف التنوين عند سديو به واجهه وروى  
بدل من التنوين مطلقاً بقدر اعراضه على الألف المحذوفة وقيل لأم الكلمة مطلقاً بقدر اعراضه  
بدل ما لها أو كتبها بالياء ووقوعها فاقية والاقبيل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أى فى  
الأشهر ولغة الأزد قلبه وأربعاً بعد الضمة وباء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أى أشبهت  
المؤمن صورة لأنها ثلاثية بخلاف أن (قوله على هاء الضمير) أى المتصل بخلاف هو وهى فلا  
يحذف منها شيء أعماسها بالحرمة (قوله حذف صلتها) أى حرف الهاء المتصل بهم من جنس  
حركتها (قوله الألفى الضرورة) أى قمتب صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض  
أو الضرب كقوله

ومهمه مغيرة أراجاؤه \* كأن لون أرضه تنهؤه

بأنبات الواو بعد الهاء (قوله فأبدلوا) أى الجهور بفتحها والنساء وغيرهم بفتحها بالنون سكن وإن وأما  
رسمها فاقبل الألف كالحذف وقيل بالنون وقيل إن الغيت فبالنون فالتنوين إذا الشرطية وإن  
أعلنت فبالألف كفى المغنى وينبغى تفريع القوانين الأولى على الوقف فى قفايأون والألف  
رسمها بلام ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقرأ الألف ولا عكسه إذا الوقف على مرسوم الخط وأما  
الثالث فقول مستقل غير مصر على غيره ومجمل الخلاف فى غير القرآن أمافيه فبالألف وقفاً وخطاً

(ص) وحذف المتوص ذي التنوين ما \* لم يصب اولى من ثبوت فاعلها وغير ذي التنوين بالعكس وفي \* نحو مرزوم رد بالافتق (ش) اذا وقف على المتوص المنون فان كان منصوبا بآب من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا فاقتضار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء (١٧٨) كما سبقت فيقول هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه باثبات الياء

كقرا عاتقان كثير ولا بكل قوم هادي فان كان المتوص محذوف العين كمراسم فاعل من أرى أو الفاء كقف على الوقف عليه بالاثبات التاء فتقول هذا امرى وهذا بقى والله أشار بقوله وفي نحو مرزوم زوالا افتق فان كان المقوص غير منون فان كان منصوبا بآب تاءه ساكنة فتحرر رأيت القاض وان كان مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجود نحو هذا القاض ومررت بالقاض (ص) وغيرها التائث من محرك سكتها وقف راعا التحرك أو اثنهم الضمة وقفه ضعفا ما ليس همزا وعليا ان قفا محر كاو حر كالتعلا

لسا كن تعمر يكن يحظلا (ش) اذا ارد الوقف على الاسم المحرك الآخر فلا يحلوا آخره من أن يكون ها، التائث أو غيرها فان كان هاء التائث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في هذه فاطمة أفعلت هذه فاطمه وان كان آخره غير هاء التائث ففي الوقف عليه حجة أوجه التسيكين والروم والأشمام والتضعيف والانتقل فالروم عبارة عن الإشارة للحركة بصوت خفي والأشمام عبارة عن ضم الشقين بعد تسيكين الحرف الأخير ولا يكون الأفعال حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف أن

اجمعا كالألفاقان وغيره صبيان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أي ثابتا ياءه ما لم يصب اولى وانما قلنا ما لم يصب لان الأصل مقيد به فبعبه كذلك فلا يراد أن يدخل في كلامه المتصوب غير المنون مع اثبات يائه واجب لا اولى (قوله فالتحذير الوقف عليه بالحذف) أي حذف الياء كما تحذف في الوصل لان الوقف محل راحة فلا يراد فيه عن الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس إعادة الياء والواجب حذفها وهو التنوين (قوله كقف) أي مضارع وفي أصله وفي حذف الواو لوقوعها بين عدتها والياء والكسرة وانما قال على لان المقوص لا يكون الاسم أو تنوينه حقيقته لا عوض نحو رأيت غير مصروف للعلية ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أي باسكان الياء أصله مر في سبعة بعد الراء كمررت نقلت كسرة الهمزة قال الراء وحذفت ثم فعل كقاض (قوله غير ممنون) يشمل ما حذف تنوينه لال كملته أو لنوع الصرف كرايت جوارى وللاستدعاء كقاض أو للاضافة كقاض مكة اما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثاني فثبت ياء المتصوب منه وجوب ياء غيره رجحنا كقف في الجمع واما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجح سبويه لان الاستدعاء محل الحذف كالتخيم واختار الخليل الاثبات فلهل عليه كلام المصنف واما الرابع فكالمثون يترجمه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالثون الاثبات بالنصب فلا يقلب تنوينه العائد ألقا الضعفه عن الاصل بل بوقف ياءه كما استظهره سم وهذا القسم وحده وادعى المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك لان يقال لما عاد اليه التنوين كان دخلا في قوله وحذف ياء المتوص الخ لا في قوله وغير ذي التنوين الخ فاقادهم (قوله من محرك) أي حركة أصلية قبل الوقف اما غرض الحركه كما اقتربت وذل لئلا يفتجب تسكينه كالسا كن الاصل (قوله التسيكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ (قوله عن الإشارة للحركة) أي لوقفة خلافتن سعه فيها كما ان القراء كلهم احتجوا الى رياضة وتأن خلفهم وبسرعة اللسان اليها فلم لا يمكن الروم في المتصوب المتول وهو حر كته بنامها لاجل الاثبات بدل التنوين (قوله الافعال حركه ضمة) أي سواء كانت اعراية نحو واياك نستعين أو بناءية نحو من قبل والغرض به الفرق بين السا كن اصاله والمسكن لاوقف وكذا الروم لان الفرق به أنه لا يندرك الا على البصير وما قبله من الصوت الخفي والاشمام لا يندرك الا بالبصير (قوله ان لا يكون الآخر همزة) أي ينقلها كالمثول فلا تاد بالضعيف ثقلا (قوله كفتي) الاولى حذفه لان الكلام في محرك الآخر وعمل برأيت القاض وقضى الامر وقضو الرجل يضم الضادى صار قاضيا (قوله وان يلى حركة) أي لا يجتمع ثلاث سوا كن المدغم وهو لا يذلل بالتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان ان الآخر محرك في الاصل ولذا يمنع تضعيف المنون المتصوب لانه وير كته بقبامه فوه وشرط آخر (قوله وقف في حركته) أي الاعرابية فقط لا تستل حركة البناء كن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة أو التخلص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء الساكنين جائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره وانما نظم النقل

لا يكون الآخر همزة كخط ولا متعلا كفتي وأن يلى حركة كالجمل فتقول في الوقف عليه الجمل بتشديد اللام فان كان ما قبل اليه الاخر سا كالمثول التضعيف كالجمل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذي قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كقاف بالاعركة نحو هذا الضرب ورايت الضرب ومررت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محركا لم يوقف عليه بالنقل

كعقرو كذا ان كان ساكنا لا يقبل الحركة كالآفة نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من شوى المهموز لا \* براه بضري وكوف نقل (ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحمة أو ضمة أو كسرة سواء كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فقول عندهم هذا الضرب رأيت الضرب ومررت بالضرب في الوقف على الضرب وهذا الرد رأيت الرد ومررت بالرد في الوقف على الرد ومذهب البصريين انه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحمة الا اذا كان الآخر مهموزا (١٨٩) ف يجوز عندهم رأيت الرد ويتبع الضرب ومذهب الكوفيين أو في لانهم

تقلوه عن العرب (ص)

والقول ان بعدهم نظير متبع

والقول في المهموز ليس متبع

(ش) يعني انه متى أدى النقل الى

أن تصير الكلمة على بناء غير

موجود في كلامهم امتنع ذلك الا

ان كان الآخر همزة فيجوز فعلى

هذا امتنع هذا العلم في الوقف على

العلم لان فعلا مة قود في كلامهم

وجوز هذا الرد لان الآخر

همزة (ص)

في الوقف تان ثبت الاسم هاجعل

ان لم يكن بساكن صحيح

وقل في جمع تصحيح وما

ضاهي وغيره ينال عكس انتهى

(ش) اذ اوقف على ما فيه تاء

التانيث فان كان فعلا وقف عليه

بالتاء نحو عند قامت وان كان اسما

فان كان مفردا فلا يتجاوزا

ان يكون ما قبلها اسما كالحبوا

فان كان ما قبلها اسما كالحبوا

عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان

كان غير ذلك وقف عليه بالتاء نحو

فاطمة وجوزم وفاته وان كان جمعا

أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو

هذات ذهبات وقول الوقف على

المفرد بالتاء فاطمت وعلى جمع

اليه أيضا كقوله

من يأخر بالخير فيما قصده \* محمد مساعيه ويعلم رشده

فقبل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحمة (قوله كالآفة) أي وأختها كقنديل وعصفور

وزيد وثوب وكذا المدغم بكسرة فلا تقل في ذلك كالتعذر الحركة في الآفة والمدغم وتغيرها

في الباقي ويشرط أيضا صحة المدغم فلا نقل في دلونطي وأن لا يؤدي الى عدم النظر كجاسي

(قوله على الرد) أي بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أي المعين في المهمات ومنه قوله تعالى

فارسه لم يردأ يصدق في الما دال ما المدو هو الثوب المعلوم فلا نقل فيه انما قالان ما قبل الآخر

لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحمة) أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في

المنون وحل غيره علمه وانما غمزة ثلثي الهمزة نقلها واذا ساكنت مع سكون ما قبلها زادت نقلها

فخلص منسمة بالنقل وان لم عليه ما ذكرته لا للنطق بهم فيجوز رأيت رد بالنقل وان لم يعمل

الشارح لا تغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا

فتحة المهموز ما فتحه غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أي بكسر فضع مفقود أي افتقا

وأما عكسه فتأخر في الاسم وقيل مفقود فلا نقل في تأنيث بقول خروجه لذل (قوله ويجوز هذا

الرد) أي نقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظر لثقل الهمزة (قوله في الوقف)

متعلق بجعل الواقع خيرا عن تاءها مفعوله الثاني والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أي

بان كان متحركا كفاطمة أو ساكنا كعصا وهو خصوص الآفة كفتاة كناية عن من يعمل الشارح

(قوله وقف بها السكت) أي توصلا الى بناء الحركة فحقا كما توصل همزة الوصل الى بناء السكون

استاء وصمت هاء السكت لانه سكت عليها وموضع اطرافها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف

الآخر وما الاستفهامية والمبتى على حركة لازمة وكها في المن (قوله بحذف آخر) أي فقط كاعط

أو مع حذف الفاء كهمز أو العين كهمز (قوله محزوما) حال من يعز أو له نوعي حذف لانه

للبازم وفاته وهي الواو لوقوعها بين عدوتها البناء والكسرة وأصل ع أو ي حذف البناء

والواو جلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها أو مثلهما فله ولم يفهم من الوقف واه به

عدوليه ونحوهما من كل فعل حذف فافوه ولا مة وبقيت عنه وأما ما قبلها في منه الفاء فقط

وأصله أرى ولم يرى كبري حذف الهمزة بقية نقل حركتها للراء حذف همزة الوصل للاستغناء

عنها والالف الأخيرة للعازم والبناء وبقيت الفاء وهي الراء وفي الدما عني على المعنى ان نحو هذه

الافعال عباقي على حرف واحد يكتب بها السكت مطلقا لكن لا ينطق بها الا في الوقف فحذفها

وصلا غما في اللفظ لا الخط (قوله للجزم والوقف) المراد بالوقف هنا البناء في فعل الامر ولوعبره

لكان أولى (قوله وأحرف في أحدهما زائد) أي يجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال

التصحيح وشبهه بالهاء نحو هذه وهما (ص) وقف بها السكت على الفعل المعتل \* بحذف آخر كاعط من سأل

وليس حذفي سوى ما كع أو \* كبح محزوما فاعر عوا (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره للجزم أو الوقف

كقولك في لم يعط لم يعطه وفي أعط اعطوه ولا يلزم ذلك الا اذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد

فالاول كقولك في ع وق عه وقه والثاني كقولك في لم يع ولم يعط لم يعطه (ص)

ومافي الاستفهام ان جرت حذف \* ألتها وأولها الهاء انتف

المصنف ورده الموضوع بإجماع المسلمين على تركه<sup>١</sup> في الوقف على لم<sup>٢</sup> ومن سبق والقائمة الصحيحة وان كانت مستعملة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنبغيه لا يقال كلام المصنف في العقل والحق صحيح لانه على الوجوب بإبقاءه على أصل واحد وان كذلك نعم بردي الموضوع عنه وافق المصنف في باب كل من شرح القطر فردد عليه ما ذكره بردي المصنف إضاحا ان الله لا يحب في ما لا يجوز به صرف لصيرورة كثرته كما سألني وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضا لا يجوز (قوله وليس حقا الخ) أي وليس إلا زهاء الله احتما الخ فإما ليس فيه المصدر المأخوذ من أولها لا مأخوذ من حذف لأن الحذف واجب مطلقا كما مأمور به الشارع أولا وجوزنا انطباع اثبات الالف مع حرفها بالاسم وتثنيه عن سيده وحكاية الاخفش لغة في الحرف أيضا وعلمنا انقراة عما يتسائلون وقول حسن

على ما قام بشق في ثيم \* كثر بردي في رمد

(قوله اقتضاء) بالمدمع كسر التاء مفعول بطاق قدم على عامله وجوب بالاضافة لواجب التصدير واقتضى الثاني فعل ماض أي اقتضى أي اقتضاء (قوله وجب حذف الله) أي فرأيناها وبين الشرطة والموصولة ولم يعكس لأن كلاما من هذا من مع ما بعده كاسم واحد فصارت الفه واسطا والحذف بالآخر الباقى وشرط الحذف أن لا تتركب مع ذوا الامتناع فيجوز ان لا يمتنع في كافى الاشياء في اى صيرورتها ما كتبه واحدة ثلاثتهم فاجزأ كلمة لا كلمة تامه فان جعلت ذوا ائمة على القول بزيادة الاسماء والاستقضاء بما وجدنا حذف الالف لان الله احبنا ذلك آخر كما في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذوا اشارية مبيتا مؤخرا ولم خبرا مقدما لحذف الله لاسا ذكره تدبر (قوله جاز الحاق الله) أي ليكون الحرف منها كالجزء فكنا نعالج حرفين غير الحاق الوقف عليها بشون الله وان كان اثباتها أحوذ قياسا لتكون الله عوضا عن الله الحذف وقوا كثر استهالا وانما وقفنا كثر القراءات في هذا التمام ليرسم فسكن الميم أما المضاف فستقل عنه ففى معه في تقدير الانفعال منه فحبب فيه الله المكون على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها بغير الخ) في نسخ الاقتضاء على هذا البيت وعلمنا شرح الاشياء وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو

ووصل ذى الله أجز بكل ما \* حل تحريك نازل ما

فتدوله ووصلها الخ تفصيل لاجال هذا (قوله بغير تحريك بنا أدب) يصدق تحريك بنا غير الدائم كالمثل الشارح ويحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية ككافز بدأ ولا اعرابا ولا بناءا تكون المثني والجمع فتتضاهان ووصل الله ما يجمع مع ذلك شاذ وهو سلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه ضلوا والثالث تلحقه بلا شذوذ كاز بدانه والزبدونه كافى الهمع ويجاب بان سبويه حكى اعطى أيضا بطوق الله للمعرب شذوذ وان لم يكن ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناءا بل هي بناءا لازم فتدبر وان سلط النون المستفاد من غير على التمدد فقط وهو أدب لم يصدق الانا لاول وكانه قال ووصلها بغير يك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسننا) فيه قيد ملحوظ وأشار إليه الشارح أي المدام غير الشبيه بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الله اعند سبويه وما لجه وروا اختياره المصنف لان حركته وان كانت بناءا لا تماثل شبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع العربى في وقوعه صفة موصلة وخبر او حالا كما هو والله المتبع في العرب لان عامله يغنى عنها في الدلالة على الحركة فكذلك في شبهه ولنا لا يشوهم كونها ضمير انهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ماعرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمس عشر (قوله من علم) أي في قوله يارب يومى لا تأطله \* أرض من تحت وأصحبى من علم

وليس حقا في سوى ما اختفضا باسم كقولنا اقتضاءم اقتضى (ش) زاد خل على ما لا يستغنى عنه جار وجب حذف الله نحو عم تسألونم جئت واقتضاءم اقتضى زيدوا ووقف عليها بعد دخول الجار فاما ان يكون الجار لها حرفا أو ما فان كان حرفا جاز الحاق هاء السكت بنحوه وفيه وان كان اسمها وجب اخاقها نحو اقتضاء

مه ويحى مه (ص)

ووصل ذى الله أجز بكل ما

حل تحريك نازل ما

ووصلها بغير تحريك بنا

أدب شذ في المدام استحسننا

(ش) يجوز الوقف بهاء السكت

على كل متحرك بحركة بناء لازمة

لأنه مشركة أعراب كقولنا في

كتب كنهه ولا يوقف بهما على

ما حركته اعرابية بنحو جاز يد

ولاعلى ما حركته مشبهة للحركة

الاعرابية كحركة الفعل الماضي

ولاعلى ما حركته البنائية غير

لازمة نحو قبل وبعد والنادى

المشروع بازبد وبارجل واسم

لا التلى الخ الخمس نحو لارجل

وشذ ووصلها بما حركته البنائية

غير لازمة كقولهم في من عمل من

عله واستحسن الخاقها بما حركته

دائما لازمة (ص)

وربما أعطى لفظ الوصل ما

لأوقفتها وقتا منتظما

(ش) قد يعطى الوصل حكم

الوقف وذلك كثيرا في النظم قليل

في التروممة في التثنية وتعالى

أى لا تأكل فيه وأرض وأضحي مضارعان مجعولان من رخصت رخصه احتقرت بحر الرخصاء  
وهي الأرض الحارة من الشمس ومن رخصت للشمس بالكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفة  
زكريا وفيه ان رخص وضحي بهذا المعنى لازمان فكيف يتمان للأمنه ولعم كون النائب ليس ظرفا  
ولامصدر فالظاهر بناءهما للفاعل صبان ولو بنى الأول للجهول على معنى يحرقى حر الشمس  
لكان له وجه فضعه على بناء عارضة كقبل وبعد كما هرق في الاضافة وحقته الها شذوذنا (قوله  
لم يتسنه) أى بناء على انه من السنة واحدة السنين وان لامها واوفا الاصل يتسوقلت الواو ألفا  
وحذفت الياء من فلقته الها وقفوا وأجرى الوصل مجراه وكذا على انه من الجا المسنون وأصله  
يتسن ثلاث نونات أبدت الثالثة الفاء فعالا الى الامثال كتظى وتفضى في تلقن وتفضض  
أى سقط أ على قول الخليل بن اى لام السنة هاء فيتسنه مجزوم يسكون الهاء ولا شاهد فيه  
والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأقرده لانهما بكس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير  
بحر والزمان قيل كان طعامه يتناوأ وغيا وشربا عصبيا وأولنا ولما انتبه بعد المائة تسن وجهه  
على حاله لم يتغير وأى الشارح بقوله وانظر اشارة الى أن القلة انما هي في الوصل أما في الوقف  
فكثيرة اتفاقا لقوله مثل الحريق الخ في نسخ قبله اقلد خشيت ان أرى جذبا به بشد الماء للوقوف  
وهو ضمير وفيه حذف لغير ان شرط التضييف ان لا يكون الاسم منصوبا بمنونا فلا يصلح  
شاهدا ولذا حذف في نسخ والجذب ضد الخصب ووجهه وافق القصب ما حله من اخربق والمراد  
بالقصب ما تشعل فيه انثار بسيرة والله أعلم

### (\* الامالة \*)

تسمى الكسرة والبطع والاضجاع لانها اصطلاحا تعيل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما  
في الشرح فكذلك يعاينها أى رديتها وانضجتها الياء والقرض الاصل من ان تناسب الاصوات  
وتقاربهم الان انطق بالياء والكسرة مستعمل في مصدر والفتحة والالف متصعد مستعمل وبالأماله  
تصير من غط واحد في التثنية والاختصار وقد ترددت النسبة على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل  
سمال يجوز ترك امالته والاسباب الالية انما هي الجواز ومحوها الالامه المتكثرة في الافعال غالبها  
كاسياني وأصحابهم ومن جاورهم وأما الحجازيون فلا يعيرون الا في مواضع قليلة وسببها القلبي  
ومعنى فالاول الياء والكسرة الظاهر بان والثاني الدلالة على ياء كجاء وري أو كسرة كذاف  
وسببها في مورثها أو موانع وانها وجه ما ذكره المتن من اسباب امالة الالف سنة انقلابها عن  
الياء ورجوعها الياء كونها بديل عن ما روي الى قلت ووقوع ياء قبلها وشذوذها وكسر ما قبلها  
أو بعدها والانسحاب وكما ترجع الى الياء والكسرة الظاهر بن أو المقدرين (قوله في طرف) أى  
طرف اسم كرمي أو فعل كرمي اما الالف المبذلة من ان ياء غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين  
فعل كذا ان أميت أو عين اسم كلاب وعجب لم تقن عند سيبويه كاسياني وأما المبذلة من الواو في  
الطرف فلا تتماثل مطلقا في غيره فمما تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية معن الياء أو على  
انه خبر الواقع على تأويلها بالصام وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف قوله دون  
من زيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء عدم) ما مبدأ مؤخر  
على حذف مضاف خبره ما تليه والهاء مفعول لعدم أى حكم ما عدم الهاء في الامالة ثابت لما تليه  
(قوله عارضة عن ان يضي الخ) اعترض بالله لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة ألف كعبه وشجرة  
فالاول قول الاسمي في تعاليه شاملى ان تذهب بالفتحة نحو الكسرة فقيل الالف نحو الياء ان

لم يتسنه وانظر ومن النظم قوله

\* مثل الحريق وافق القضا \*  
فضعف الباء هي مرصولة بحرق  
الاطلاق وهو الالف (ص)

### (\* الامالة \*)

الالف المبذل من ياقى طرف  
أمل كذا الوقع منه بالاختلاف  
دون مزيد وشذوذ ولما  
تليه ها التانيث ما الهاء عدم  
(ش) الامالة عبارة عن ان يضي  
بالفتحة نحو الكسرة وبالف نحو  
الياء وتقال الالف اذا كانت طرفا



كان بعد هذا ألف وقد يقال قول الشارح وبالألف نحو الماء ليس من تحت ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الأخوان كان بعده ألف فيخرج من كلامه شئ غاية الأمر أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم لأن امالة الألف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلا من ياء) سبب أول وصورتها للياء مان ودون زيادة الخ فقد في الثاني فقط (قوله كالف ملهى) أى من كل ألف منطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف ما ثبت مقصورة كحلى وسكرى (قوله فانها تصريا الخ) أى فتشبه المتقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح واصله قصير واجتمعت الواو والياء الخ ويقال فى تكسيرة قفى بكسرتين وأصله قفوق كقولك قلب الواو الاخسيرة كراهة نوالى واو بن فاقبلت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وادغمت كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع نصريح (قوله قفى) بفتحين مع شد الياء وأصله قفاى بفتح ياء وهى اللغة الشامية فقبلت الالف ياء وادغمت كما مر فى قوله \* وعن هذا فى انقلاب ياء حسن \* وعلم بذلك ان نحو قفوا وعصمان الاسم الثلاثى الواوى لا يمال لان النسبة لا تعود الياء الا فى شد واو زيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف ألقم ملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة النسبة لمالجم لكن زيادة فى تقدير الانفصال وشذ امالة الكنا بالكسر وهى الكنا من كبوت البيت أى كنسبه ولا يقال فى لاجل الكسر لانه لا يؤثر فى المتقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الراء مع واوى من ريارى واوى زاد قياسية لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافية لان كسر الراء قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرهما (قوله وهكذا بدلا من الخ) هذا هو السبب الثالث وهو من المعزوى كالثاني (قوله ان يؤل مضارع آل يؤل بمعنى يربيع مجزوم بان) (قوله من عين فعل) يخرج بدلا من الاسم فلا يقال مطلقا عند سيبويه سواء كانت بدلا عن واو كالج وقاع وباب ودوران رجعت للياء فى قعان وقبحان لان الهمزة للياء الساكنة لا تؤثر بل الى الفتحة أو عين كعاب من العيب وناب بالنون وجعه أشتاب لكن الثانية أمليت شدوا وقيل قياسا (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت ثقلت كسرة الواو الى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الياء الساكنة لاجل ناء الضمير وأصل دنت ديت بالفتح فاما ان يتدخروا الى باب فعل بالكسر ويفعل ما فعل ما فعل بالكسر كثير من نحو واما ان تقلب الياء الى الفاء فتحذف الياء ما قبلها ثم تحذف للياء كين ويحذف كسر الدال ليدل على ان العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قواف بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للياء وحذفت للياء كين أو يقال قلت الواو ألفا وحذفت للياء كين واجتلب ضم القام ليدل على ان العين واو تظهر ما مر والحاصل ان الالف التى هى عين الفعل ان كانت عن يامعة وحيدة كذا ان أو مكسورة كها أب أو عن واو مكسورة كخاف أمليت بخلافها عن واو مقترنة كقال أو مضومة كطال فلا يقال ولا تكون عن يامعة موهمة كقوله انصاب عن شيخنا السيد وسبأ فى التصريح بان باب فعل بالضم لم يأت يافى العين الا فى هوائى حدث هيتته (قوله كذا التالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أو مع ها) عطف على مقدراى يتصرف واحد أو مع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها اتصلت بها كاجتماعه أو مقصولة بحرف فقط كشأين بفتح الهاء أما بكسرها فمقبه سببان الكسر والياء (قوله بيان أى بفتح ياء أو أقوى منه امالة كالى وياع يشدها التكرار والسبب وامالة نحو شبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أو أحدهما هام) أى سواء تأخرت الياء أو تقدمت كجاء شوبه تاء وهو الظاهر لماسأى ان فصل الهاء كلا فصل فشيروم تاء مساو لشيبيان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كذا جيبها قال سيم والظاهر أن مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كذا شوبه هذا تصغير شوبه بمعنى

بدلا من ياء أو صارت الى الياء دون زيادة أو شدوذ فالاول كالنرى ومرى والثاني كالملهى فانها تصريا فى النسبة نحو ملهيان واحترز بقوله دون من يد او شدوذ مما تصريا بسبب زيادتها التصغير نحو قفى أو فى لغة شاذة كقول هذبل فى قفا اذا أضيف الى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله ولما لم يهه ها التانيث ما لم يعد مالى ان الالف التى وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليها ها التانيث كقمة (ص)

وهكذا بدلا من الفعل ان

يؤل الى قلت كخفى خفى ودن (ش) أى كمال الالف المنطرفة كما

سبق تمال الالف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند استناده الى تاء الفاء على وزن قلت بكسر الفاء سواء كانت العين واو أو تخاف أو ياء كباع ودان فيوزا ملتها كقولك خفت ودنت وبعث فان كان الفعل يصير عند استناده الى التاء على وزن قلت بضم التاء امتعت الامالة نحو قال وجال فلا غلبا كقولك قلت وجات (ص)

كذا التالى الساو الفصل اعقصر

بحرف او مع ها جيبه أود

(ش) أى كذا تمال الالف الواقعة

بعد الياء متصل بها نحو بيان

أو مقصولة بحرف نحو يساروا

بحرفين أحدهما نحو أدرجيهما

فان لم يكن أحدهما امتعت

الامالة بعد الالف من الياء نحو

ينوا و الله أعلم

(ص) كذا لما يله كسر أو يلي \* نألي كسر أو سكون قد ولى كسر أو فصل الهاء كلاً فصل بعد \* فدرهما لمن يله لم يصد  
(ش) أي كذا التمثال الألف انوارها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كلب أو بعد حرفين وليا كسرة كما قدمنا ما كن نحو  
شلال أو كلاهما متحركاً ولكن أحدهما نحو ويريدان بشرهما أو كذا يمال (١٨٣) ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقع بعده  
الكسرة أو الهاء ساكن نحو

هذان درهمان والله أعلم (ص)  
وحرف الاستعلاء بكف مظهراً

من كسر أو ياء أو كذا تكسر

ان كان ما يكف بعد متصل

أو بعد حرف أو يجر في فصل

كذا اذا قدم ما لم يتكسر

أو سكن انما الكسر كالطواع من

(ش) حروف الاستعلاء سبعة

وهي اناء والصاد والظا والطاء

والظا والغين والفاء وكل واحد

منها ينعى الامة اذا كان سببها

كسرة ظاهرة أو ياء موجودة وتوقع

بعد الالف متصلاً بها كساخط

وحاصل أو مفصولاً بالجر ككاف

وناعى أو حرفين كساخط وموافق

وحكم حرف الاستعلاء في منع

الامة يعطى للرأ التي ليست

مكسورة وهي المضهومة نحو هذا

عذار المقفولة نحو هذا عذار

بخلاف المكسورة على ما ساق

ان شاء الله تعالى وأشار بقوله

كذا اذا قدم البيت الى ان حرف

الاستعلاء المتقدم بكف سبب

الامة لم يكن مكسوراً أو ساكناً

اثر كسرة فلا يمال نحو صالح

وظالم وقائل ويعال نحو طلاب

وغلابل واصلاح (ص)

وكف مستعمل وراشكف

سلطان في لغة الجهم فالخاصل انه يشترط ان يثرب الاء ان لا يفصل من الالف باكثر من حرفين  
ولا يجر فين ايس أحدهما عاء ولا يهضم فتأمل (قوله كذا ما الخ) أي كاسابق في جوار الامالة  
ما أي الالف التي يليها كسر أو يلى حى حرفاً كسراً فالضمة في يلى ولى راجع لما ولى ما فضمير ولى  
فلا يكون وهذا مبني على (قوله كلاً فصل) أي خلفاً فاعلم تعد حارجاً (قوله فدرهما الخ)  
ذ كراين الحاسب ان الامة مثله شاذة لان أقل درجات الطرف الساكن مع الهاء ان يثرب  
منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا الامة مع الفصل بخلاف اه قصر يجر (قوله بعد حرف يلى  
كسرة) ولا يمكن أن الالف تنقسم الى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبداً (قوله شلال) بكسر  
المجتمعة الناقصة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما عاء) أي غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحو هو يضر بها  
كأخر مثله في الاء ويظهر هنا أيضاً ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظرياً من ضم هاء كاهو  
يشبهها (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامة الالف شرع يذكر  
موانعها وانما أخذ ذكر التناسب المذكور ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه ضيقه (قوله  
بكف مظهراً) فيه حذف مضاف وموصوف أي تمنع فائسب مظهر من اسباب الامة ومن  
كسر أو ياء بيان لمظهر في جهة السبب تنفي من الكسر والياء غير الظاهر في فائه لا ينعى ما ذكر  
لثلاثي ما يدل عليه فتجوز الامة في نحو فاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو فاض بشد الملهمة  
محمداً الامة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقوف أو الاندغام وفي نحو فاض وطاب وفي مما  
سبب الامة الدلالة على كسر أو ياء موبين (قوله وكذا تكسر) تكسر مضارع كف وربا انقص  
فاعله أي وكذا اتفق الراء غير المكسورة مما تسبب الامة انظار عند الجهور وبعضهم يميل ولا  
يلتفت اليها كأي الهمع أو الراء المكسورة فسيأتي ان تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) فتح  
الاء مبتدئاً للفاعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف الامة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله  
كذا اذا قدم) أي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي  
الطاعة متعول من بكسر الميم أو من مره غير أي تأدياً لطعام ومنه قوله تعالى وغير اهنا أو بمعنى  
اعطاه مطلقاً قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره في التسهيل والكافية  
ونوزع بانه غير معروف في البناء بل انما يمنع الكسرة فقط كما قاله أو حان فالظاهر جواز الامة  
نحو طوعيان وصادوربان ونحو باض وهذا يسأل عما تقدم فيه المانع أو تأخر (قوله يعطى للرأ)  
أي لانها حرف تكرير فاشبهت المستعالية في استعلاء النطق بها الى ان حلت فغنت الامة الالف  
للمناسبة (قوله ان حرف الاستعلاء المتقدم) أي وكذا الراء المتقدمة تمنع الامة في نحو راشد  
لا في نحو رجال كسر هاء ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبتدأ خبره  
يتكسر وربا انقص والتنوين عطف على مستعمل وترتبه تنوينه خطاً عند الشاطبي كما مر  
وسمياً قبل من يدق الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرير فكانت بمنزلة  
حرفين مكسورين في قوت جانب الامة وانما تغلب ما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع  
كشالاه في نحو طار لآخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا قيل أحسن من رباط

مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة واميلت الالف لا يمال نحو على اصدارهم ودار القرار وفهمه جواز الامة نحو  
جارك لانه اذا كانت الالف قبل الاء المكسورة ومع وجود المقضى ترك الامة وهو حرف الاستعلاء أو الاء التي ليست مكسورة  
فالمنا مع عدم التقضى تركها الاولى واخرى (ص) ولا تل اسب لم يتصل \* والكف قد يوجب ما فصل

(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر بخلاف سبب المنع فانه قد يؤثر في فصله فلا يقال اني قاسم بخلاف اني احمد (ص)  
وقد اماوالتناسب بلا

داع سواء كعماد او تلا  
(ش) قد يقال الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة الالف قبلها مشتقة على سبب الامالة كماله الالف الثانية من نحو عماد المناسبة الالف المناسبة قبلها وامالة الالف تلا كذلك (ص)  
ولا تقل ما لم يزل تنكها

دون سماع غيرهما وغيرنا  
(ش) الامالة من خواص الاسماء المتكسرة فلا يقال غير المتكسر الاسماء الاهاونا فانهم ايمالان قياسا مطرد نحو يريد ان يضربها ومهنا (ص)  
والفتح قبل كسرها في طرف امل كالا يسر من تكف المكف كذا الذي تلمهها التأنث في وقف اذا ما كان غير الف (ش) اي يقال الفتحة

انجيل لصعوبة التصديق المستعمل في عدم تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمنع كونهما من كلمة أخرى وباقصا الهمة اضددة لان الالف الباء في رأيت يدي ساوولا انفصالهما كذلك ولا رد امالة اقفها ونافي نحو ادر جميعها ومن ياول يضربها ونظير السامع انما في غير كلمة السبب لان امالة اقفها ونافي نحو ادر جميعها ومن ياول يضربها ونظير ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك بعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بادي سبب (قوله اني قاسم) بالمتن اذ فوق وسبع الشارح في هذا التمثيل المتصنف وولده وقد نظره ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب اقف اني عن الباء فلا يؤثر فيه المنع ولومع اتصاله والمثال الجند كآب قاسم (قوله بخلاف اني احمد) أي فيمال لاتصال سببه وهو الالف المدل من ياء في طرف ولا فائدته ذكر احمد الا بان فاعل الفعل فلا توقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل ومقتضى الا اذا كان خارجا عن الالف للمالة كالمكسرة قبلها أو بعده او السبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة اقف قبلها) أي اما في كتبها كعماد أو في كلمة أخرى كتلا والاولى ان يقول لجواره اقف مالة لتشهد المتقدمة كعماد والمؤخرة كتابي فان اقفه الاولى اشد لمناسبة الثانية ارجعة الى الباء في التثنية ولان اقف تلام على الانسابة ما بعدها وهو جلا دوا بغشاه لا انقلاهما عن الباء لما قبلها وهو ضحاها لانه واوى وبه يقتضى ذلك ان تلام فيه سبب غير تناسب وهو لا يلى على قول سيمويه بامالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كعماد وغزا ونلار جوعها الباء في البناء المعجول ففيها سبب آخر بل على مذهب البرد وجماعة من ان امالة نحو دغا غير تناسب فيجبه (قوله المتكسرة) أي ولو في الاصل كاسم لاوا المنادى وكان عليه ان يبدوا لفعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان منبذ الكسرة اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله للاسماء) منه اذ الاشارة ومضى وانى ومن الحروف يلى ويانى النداء ولا في قولهم امالوا كذا الجواصة عن قطرب ولا يقال غير ذلك من الحروف الا اذا هي به ووجد فيه سبب حتى لان الكون الفهار اربعة تعود الباء في التثنية بخلاف الى الصبر ورتب بعد التسمية من الواوى لكونه أ كثر فتنتى على الواو بالواو واما امالة ترا ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا واو ثامن حروف التهجى فليسبب آخر غير مناسب قزاده به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف فكيفما اشادة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كماله الناس رفعها ونصبها في جميع القرآن في روايه عن ابي عمرو والكسائي فان جر كانت قياسا على الكسرة (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لا التي للتثنية (قوله في طرف) صغرت اوليس قيد بل غالب فقط ولذا ذكره الشارح فان سيمويه ذكره امالة فتح الطاء في رأيت خط رباح وذكره غيره امالة فتح العين في العرد والرافيه البست طرفا والعرد يفتح فكسره من قولهم عرد النبات اذا طلع (قوله كالا تدبر مل) أي دل للامر الانسر (قوله كذا الذي تلمهها الخ) هذا سبب ثان لامالة المتكسر لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالعنى كذا مل انفتح الذى تلمهها التأنث اخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذى واقع على الفتح لانه هو الذى يمال لا الحرف الذى قبل الباء حتى تدل فيه الالف لكنه أرجح ضمير كان الى ما تلمه الهاء لا يشيد كونه فتحا لرفع توهم ان من اسباب امالة الالف وقوعها قبل الهاء كالف فتحة ولو قال عطف على ما قبله

وقبله التأنث ايضا ان وقف \* ولا تقل لهذه انها الالف

ان كان أحسن (قوله تعالى الفتحة الخ) اي سواء كانت في مستعمل كن الدقرا ورا كثرى بشرير أو غيرهما كاحدى المكسر ولا يسر لكن بشرط ان لا تكون على ياء كن الغير ولا بعد الراء

قبل الراء المكسورة وصلها ووقفها  
شجوب بشر ولا يسرمل وكذلك  
يغال ماويله هذه التباين من قيمة  
ونعمة (ص)

\* (التصريف) \*

حرف وشبهه من التصريف  
وماسواهما بتصريف حرى  
(ش) التصريف عبارة عن علم  
يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة  
العربية والحروف فيها من أصلها  
وزيادة وصحة وأعلال وشبه ذلك  
ولا يتعلق إلا بالاسماء المفككة  
والأفعال فأما الحروف وشبهها  
فلا تعلق لعلم التصريف بها (ص)  
وليس أدنى من ثلاثى ترى

قابل لتصريف سوى ماغبرا  
(ش) يعنى نقلا قبل التصريف  
من الاسماء والأفعال ما كان على  
حرف واحد أو على حرفين إلا أن  
كان متحد وقامته فاقول ما تبني عليه  
الاسماء المفككة والأفعال ثلاثة  
أحرف ثم تدبر حتى لم يصبها نقص  
كيدوقل والله وتزيد (ص)

ومنتهى اسم خمس أن تجردا  
وان يزد فيه فليسبعا عدا  
(ش) الاسم قسمان مزديقيه  
وتجرد عن الزيادة فأنزديقيه هو ما  
بعض حروفه ساقط في أصل الوضع  
وأكثر ما يلغ الاسم بالزيادة سبعة  
أحرف نحو أحر نجاش واشهباب  
والجسرد عن الزيادة هو ما بعض  
حروفه ليس ساقط في أصل الوضع  
وهو ما ثلاثى كنكس وأمارباى  
بكعبرا وماجماهى

المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المسد على غلبته الراء والراء أمل أى الضرر  
(قوله قبل الراء المكسورة) أى فلا تقال النكتة بعدها نحو دم وظاهره أنه لا بد من اتصالهما  
لأن التعلية تشعر به وليس على إطلاقه بل يقتصر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء  
فقال فكتة لهم مرة واثنين في مررت بأشروع وعرو بخلاف فكتة الجريح في بغير كانص عليه سيد فيه  
والله أعلم

\* (التصريف) \*

أصله تصريف براين لأن فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله  
أدلت الثانية بما من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لأن نقل التكرار إنما حصل بها وهكذا كل  
ما أوزنه كتقدير وتكرير وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها  
واصطلاحا يطلق على شيئين الأول نحو بل الكلمة إلى بنية مختلفة لاختلاف المعانى كالتمصير  
والتكسير واسمى الفاعل والمفعول والتبعية والجفع وحرف عاذهم بهذا كرهذا القسم مع علم الاعراب  
كما فعل الناطم وهو في الحقيقة من التصريف وقال آخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها الغرض غير  
اختلاف المعانى كالخلق والخلق من السكون ومن اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما  
بالسكون ويسمى هذا التغيير بالأعلال وهو المراد هنا ويختص بسماء الحذف والزيادة  
والإبدال والقلب والنقل والادغام فيه فذكر كلها الأنواع تحت الأعلال كافي الصبيان وفي الشافية  
وشرح الغزى أن الأعلال خاص بتغيير حرف العلة يحذف أو قلب أو ساكن التحفيف وما عدا  
ذلك ليس أعلالا وقد يطلق التصريف على ما عدا الأمرين معا (قوله بنية الكلمة) أى صمغتها  
التي حقها أن توضع عليها حالة الأفعال وخرج به البحث عن أحوال أو آخرها حال التركيب فأنه علم  
النحو وخرج بالعربية البهجة فلا يدخلها التصريف (قوله وما حروفها) عطف قسمه على قوله  
أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاختصاص والادغام والأظهار أنه وفيه أن الادغام  
من الأعلال كما مر من الصواب ومثله الاختصاص والأظهار من البهجة لأن شخص البهجة والأعلال  
بغير ذلك أو يجري على ما مر من الشافية (قوله والأفعال) أى المتصرفه فقط وهو فيها بطريقين  
الأصلية أكثر تغيرها وظهور الاشتقاق في اختلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنية  
والأفعال الجامدة كعمى وإيس فأنما تشبه الحرف في الجود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها)  
أى بعينيه السابقتين وأما تغيرها والنسب فتبنيها ما الحذف من سوف وان وإبدال لعل فتشاذ (قوله)  
وليس أدنى الخ) أنى بذلك توضيح لما لا يعرف أن الأقل من الثلاثة وضعها خاص بالحرف وشبهه  
والأولى فليس بالتفريع وإدنى اسم ليس وجله يرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على  
أدنى وهو مشعوله الأول قابل لمفعوله الثانى (قوله فاقول الخ) الفاء للتعليل (قوله ثم تذاخر) أى  
أى لشد أبحرف ووقف على آخر ويفصل بينهما ما آخر لكرهاهم ثم إلى المبدأ وانتهية مع  
تتافعا حركة وسكونا ولا يكتفى بالنقل بل لابد من شأنه أن يزول وجوده كالعدم (قوله والله) أى  
عند من يجعله محض من أين أنتفى القسم (قوله مزديقيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه  
وهو نائب فاعله فان لم يذ كر احتفل ذلك بتقدير في وسكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره  
السعدنى شرح الغزى (قوله أحر نجاش) مصدر أحر شمت الأبل إذا اجتمعت وهذا ما يعنى الأصول  
يزديقه الالتان واللون (قوله واشهباب) بهجة فيها فكتة فتوحدين بينهما أنف مصدر راشه اب  
القرس بشد الموحدة إذا صار أشهب والشبهة يابض غلب على السواد وهذا ثلاثى الأصول من

وهو غايته كسفر رجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتح وضم \* واكسر ورز تسكن ثانيه تم (ش) العبرة في وزن الكلمة بجاءا الحرف الاخير منها وحديثا فالاسم الثلاثي امان يكون مضموما الاول مكسورا ومفتوحه وعلى كل من هذه التقادير ما ان يكون مضموما الثاني مكسورا ومفتوحا او سا كنه فخرج من هذه الشاعشع بنا حاصلة من ضرب ثلاث في اربعة وذلك تخوف فقل وعنى وذلك يسر ونحو علم وحك وبلي وعتب ونحو (١٨٦) قلن وقرن وعضد وكتب (ص) وفعل أهمل والعكس يقل \*

لخصه من تخصيص فعل بنعل (ش) يعني ان من الابدية الاثني عشر بناء من احدهما مهمل والاخر قابل فالاول ما كان على وزن فعل بكسر الاول وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم اثبات حركه والثاني ما كان على وزن فعل بضم الاول وكسر الثاني كذلك وانما قل ذلك في الاسماء لانهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بنعل ما لم يسم فاعله كضرب وقتل (ص)

وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي ونحوه من

ومنها اربع ان جردا

وان يزدفيه فاستأندا (ش) الفعل ينقسم الى مجرد الى مزيديه كالنقسم الاسم الى ذلك واكثر ما يكون عليه الجرد اربعة احرف واكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وللثلاثي الجرد اربعة اوزان ثلاثه لفعل الفاعل وواحد لفعل المتعول فالتى لفعل الفاعل فعل يشفع العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كسفر والذى لفعل المتعول فعل بضم النام وكسر العين كضن ولا تكون التاء في المبني للفاعل الا مفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني ففعل

شبه شبهة يزدفيه الانسان والياء التحيه واحدى الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزا على خمسة اتوهم انه كتمان كل كلمة ثلاثه تحرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أى في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بجاءا الحرف الاخير أى انه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بمرسكة (قوله تخوف فقل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضعه فكسره ففتحها وكل من تمام ضم الاول ثم جمع كسرها ما جمع فتحه فبمبدأ بسكون الثاني ففتحها ثم ضمها ثم كسرها ولو آخر فخرج عن كبد الجري على نسق واحد (قوله ودخل) بضم المهملة وكسر الهمزة ودوية كبن عرس هيت به قبيله من كنانة منهم ابو الاسود الدؤلي قال احمد بن يحيى لا فسر له مما يوزنه غيره واستدرك عليه ثم بضم اراء وكسر الهمزة اسم لثلاث وعمل لغه في الوعل يفتح فكسره وهو ليس الجلي فهذا البناء ليس بمعمل خلافا لما زعمه بل قيل (قوله وحك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغه في الحك بضمين جمع حياك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق التجويم كقوله لعننى والسعفات الحكى وعلى درج الحديد (قوله على عدم اثبات حركه) هو الصحيح وامرأه أى السمال به فساد جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان الينهما حاجر حصين وان كانت ساكنة اذهى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكيم وقل الروح بخلاف قل انظروا وان احكم والقول بانها من تدخل اللغتين بان نطق القارئ بكسر الحاء من لغة حكيم بكسر تين ثم الاء الى لغة الضم من الضم الياء بلزمه عدم الضبط ورداء التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصريف فيه اكثر من الاسم فلم يمتثل من الزيادة مثله (قوله اربعة اوزان) جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من اربعة المجهول اصل ونقل عن سيبويه وامام عند البصريين فخرج عن صيغة المعلوم وهو الاظهر قلنس الثلاثي الجرد اربعة اوزان اصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارع فعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كضرب يضرب فيهما الدال مبتدئ احدهما او شذ الفتح في أى يأتى وسلا بسلا الا اذا كان حلقى العين واللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع جمع ويعين الكسر في أى كجاء بيعع ورمى يرمى والضم في واويه فقال يقول ودعا يدعو (قوله فعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يضرب وخاف يخاف ويوقى يوقى وجاء الكسر فى الفاظ قليلة كورث يرث ومضى مضى (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يعنى الا بالضمين والياء يأتى العين لافى هيو أى حسنت هيت هاه اشئنى أى لثقل الضم على الماء وانظر لم تقلب الياء التاء كقلت الواو فى طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أى لوجوب تحريك اللبس بها والفتح اخف من غيره واللام مفتوحة ابد البناء على الفتح واما العن فخر لثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لثلاثى سا كان فى نحو ضربت واما نحو ضم وشهد بالسكون وقال وباع فغير من اصله للفتحة (قوله ثلاثة اوزان) ليست كلها

الثاني مثلها وسكت عن الاول فلم يأنه يكون على حالة واحدة وذلك الخالصة الفتح ولزى اربعي الجرد ثلاثة اوزان واحد اصولا لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المتعول كدحرج واخذ لفعل الامر كدحرج واما المزيديه فان كان ثانيا صارا بالزيادة على اربعة احرف كضارب أو على خمسة كالطابق أو على ستة كالضخج وان كان باعيا صارا بالزيادة على خمسة كدحرج أو على ستة كالخزنجيم (ص) لاسم مجرد باع فعال وفعل وفعل وفعل ومع فعل تعال وان علا ففعل حوى فعلا كذا فعال وفعل وما عا غير لازي دأ وانقص ابنى

(ش) الاسم الرابع المجرى له ستة أوزان الأول ذى فعال يفتح أوله وثانيه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعلى بكسر أوله وثانيه وسكون ثانيه نحو ذر ج الثالث فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وجبرج الرابع فعلى بضم أوله وثانيه وسكون ثانيه نحو برن الخامس فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هرز السادس فعلى بضم أوله وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو سقر جل الثاني فعلى بفتح علا الخ إلى ابنة الخامس هي أربعة الأول فعال يفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه (١٨٧) أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه

أصولا للمبنى للذاع فقط كاسم وانما لم يذكر الا حرف في الثلاث المجرى لانه لا يكون الا حرفا فبما فيه كاضرب وانصرفوا علم أو ناقصا عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعاً للكوفيين والاختلاف في زيادة الأخير منها (قوله زبرج) زى أى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الآخر وهو من اسماء الذهب (قوله برن) هو وحدة فراه من اسماء الاسد (قوله نحو جبرج) بجمع فجملة فقهلة الجراد الأخير الطويل الرجلي وقيل ذكر الجراد ومن ذهب البصريين ان هذا البناء السادس فرع عن فعل بالضم فتح تحقفاً لاصلى كما عند الكوفيين (قوله جحمرش) بجمع فجملة فقيم فراه فجملة هي العجوز المسنة والعظيمة من الافاعي (قوله فذلغل) بقاف فذل معجمة فعين معجمة هو الضخم من ابل والقدح من النساء القصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراه فطا فعين معجمة فوحدة هو الشيء الحقيق (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسيق في بعض التصاريف وهو اصل كواو وعد في بعضه وما لا يسيق اصلاً لوجود كته وهو زائد كون قوله لتوسطها بين اربعة اصول وواو كوكب لمصاحبها أكثر من اصلين فصيكل من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً وأوجب بان الاصل الساقط لعله تضييقاً كالنائب والزائد ان الزم لعله كالوجود كما قد سدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في اصل الوضع تحقفاً أو تقديرًا (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أى اقتدى به وحذ احذوه تبعه ويقال احتذى ليس الحذاء وهو النعل (قوله والذى يسقط الخ) أى كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرب أو من فرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير الكلمة كاه ابطل في اطل بكسر تين اسم للخاصة وتاء احتذى في حذاء (قوله هو الزائد) هو تارة لانه اماتة كبرياصل لالحاق كسين اقنعس لالحاقه بالحرشيم وأغيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من حرف الزيادة المجموعة في امان وتسهيل واما الزائد بغير فكر بر اصل وهذا لا يكون لامنها كاه احتذى وقد تكون هي اصولاً كاهات وهمزة كل وميم مكان (قوله يفتح فعل) أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بشعل لان المقصود ما نه دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما قبل يفتحين وفي مردود قال مفعول واذا وقع في الموزون قلب أو حذف فعمل مثله في الميزان فتقول في رد وأصع بعد الهمزة ضم ما بعدها جاع دار وصاب وزنه اعقل لان اصله دار وأصع قلبت الواو همزة لتقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبت ألفا وتقول في ناه بلمد وزنه فلغ لانه من التاء أى البعد فاصله نأى قدمت لامه وهى اليا على الهمزة ثم قلبت ألفا تتركها وانفتاح ما قبلها وفى فاض وزنه فاج وفى عدة لانه ثم اذا ريد بيان الاصل قيل اصله كذا ثم أعلى بالقلب أو غيرهما وانما اختاروا للموزن مادة فعلى لانهم اتفقوا على الجوارح والقلب بخلاف غيرها (قوله اغدون) بفتح

وكسر رابعه نحو جحمرش الثالث فعلى بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو فذلغل الرابع فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غار إلى انه اذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو اتمام ناقص واما من يديه فالاول كيدوم والثاني كاستخراج

واقترار (ص)

والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل تأخذنى (ش) الحرف الذى يلزم تصاريف الكلمة والحرف الاصل والذى يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص)

بعض فعل قابل الاصول في

وزن وزائد بلفظه اكتفى وضاعف اللام اذا أصل بقى كراجمع فرواق فستق

(ش) اذا أريد وزن الكلمة فوالت اصولها بالفاء والعين واللام فيقال اولها بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقى بعد هذه الثلاثة اصل عبر عنها باللام فاذا قيل ما وزن ضرب فقل فسل وما وزن زيد فقل فعل وما وزن جعفر فقل فعل وما وزن فسق فقل فعل

وتكرر اللام على حسب الاصول فان كان في الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فاذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهري فقل فوعلى وما وزن مستخرج فقل مستعمل هذا ان لم يكن الزائد ضمف حرف اصيل فان كان ضعفه عبر عنه بما يعبر عنه ذلك الاصل وهو المراد بقوله (ص) وان يك الزائد ضمف اصيل \* فاجعل لى الوزن ما لا اصل (ش) فتقول في وزن اغدون فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الاولى لان الثانية ضعفتها وتقول في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن التاني بما عبرت به عن الاول

ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد

بلفظه فلا تقول في وزن اغدودن  
اغفودل ولا في وزن تمل فعمل ولا  
في وزن كزتم فعول (ص)

واحكم بتأصيل حروفهم  
ونحوه والخلاف في كظم

(ش) المراد بهم اسم الزايع الذي  
تكررت فاءه وعينه ولم يكن احد  
المكررين صالحا للسقوط فهذا

النوع يحكم على حرفه كلها بانها  
احول فان صلح احد المكررين  
للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة

خسلاف وذلك لظهور امر من لم  
وكيف كف في فاعول فاعول  
الثانية والكاف الثانية صالحان

للسقوط بدليل صحة لم وكف  
واختلاف الناس في ذلك فقبل  
هما ما دنان وليس فكيف من

كف ولا لام من لم فلا تكون الكاف  
واللام زائدين وقيل اللام زائدة  
وكذا الكاف وقيل هما دنان من

حرف مضاعف لاصل لم وكف  
ثم أبدل من أحدهما تضاعفين لام  
في لم وكاف في فكيف (ص)

فألف أكثر من أصلين  
صاحب زائد غير من  
(ش) اذا حجت الألف ثلاثة

أحرف أصول حكم زائدتها نحو  
ضارب وغضبان فان حجت أصلين  
فقط فليست زائدة بل هي اماصل

كأن أبدل من أصل كقال وباع  
(ص)  
والألف كذا والواو لم يبقا

كما هي في يوز وبوز وعوا  
(ش) أي كذلك اذا حجت الواو  
الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم

بزادتها ما لا في التثنية المكرر  
فالاول

مجمعة قد اتى بهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والابت اذا اخضر حتى يضرب  
للسواد (قوله ولا يجوز أن تعبر) أي خلافا لما قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه

بلفظه لا بشيئين المكرر وقد علمت والمبدل من تا الانفعال فيعبر عنه باصله وهو التاء فوزن اضطر  
افعل ولا ينطبق بالظن والواو مقتضاها (قوله هم) بكسر الهمزة للعين المعروفة وينتهي بها

للتعجب واسم موضع والحكم فيها واحد كما في الفارض (قوله كظم) بكسر اللام الثانية لانه امر  
من لم الذي ضم بعينه الى بعض وحل بالكسر للروى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء

على الفتح (قوله يحكم على حرفه) كظمها الخ أي لان اصاله احد المكررين واجبة تكميا  
للاصول الثلاثة وليس احدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كانه عند المخلاف في هذا النوع

وليس كذلك بل أشار بعضهم اليه سوطي (قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا  
تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعال بلامين وهذا مذهب البصريين لان الزاج (قوله

وقيل اللام زائدة) أي الثانية اصلوها للسقوط وهو مذهب الزاج فوزنه فعول بكسر الهمزة  
ينما على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بعقل الاصل في اما على أنه يافظ بالانثى في الزان مطلقا

فوزن فكيف فعول بكاف في فاعول ووزن لم فعول بلامين (قوله وقيل هما دنان الخ) هذا مذهب  
الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله ان الصالح السقوط بدل من تضعيف العين فالاصل لم

وكف فبدل الميم والقاف الاو اين فاستقل ثلاثة أمثال فأبدل من وظهرت حرف عاقل الفاء فوزنه  
على هذا فعول بسد العين (قوله فالف الخ) شروع في بيان ما طردز يادتها من الحروف العشرة

بعد ان بين ما يعرفه الزائد من الاصل وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وأوجه  
صاحب فضاة والكفر من قول صاحب وزائد الخبر وان الكذب ومراهمه ان الألف العنة

وسيد كراهمة (قوله حكم زائدتها) أي وان لم تنقطع اصلان كانت في اسم جامدا لأن أكثر  
ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فعدل عليه ما سواه وما ذكره اهو في

الافعال والأسماء العريسة المتكئة جامدة كانت أو مشقة أمان في المبتدأ والحروف فلا يحكم  
بزادتها مع أكثر من أصلين كتي وهما ولا يادها الماهان غيرهما مع الألف والواو متى لم تكون أصلية

غير متقلبة وكذلك في الأسماء الأعجمية كراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو متقد وديها  
ذكر (قوله وغضبان) في نسخين بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلاون فحتمل عايم الله

بالعين المجمة مع التصغير مؤنث غضبان أو بالهمزة مع المدو هي المشقوقة الأذن من ناقة وأشاة  
والضادة مجمة في الكل وناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى الغضبان وليست مشقوقة الأذن

كصيرف ويعملو جوهر ويجوز  
والثاني كيؤبؤا ثر ذي مخلب  
ووعوة مصدر وعوع اذاصوت  
قالبه والوار في الاول زائدتان  
وفي الثاني أصليتان (ص)

وهكذا همز وميم سبقها  
ثلاثة: أصيلة، المحققا  
(ش) أي كذلك يحكم على الهمزة  
والميم بالزيادة اذ اتقدما على ثلاثة  
أحرف أصول كاجد وكرم فان  
سبقها أضلين حكم بإصالتها  
كابل ومهد (ص)  
كذلك همز آخر بعد ألف

أكثر من حرفين لفظا وحرف  
(ش) أي كذلك يحكم على الهمزة  
بالزيادة اذ وقعت آخر أبدا ألف  
تقدمها أكثر من حرفين نحو جراه  
وعاشوراء وقاصعاء فان تقدم  
الألف حرفان فالهمزة غير زائدة  
نحو كساء ورداء فالهمزة في الاول  
بدل من واور في الثاني بدل من ياء  
وكذلك اذ اتقدما على الألف حرف  
واحد كإواء (ص)

والنون في الآخر كالهمز وفي  
نحو نغضه نر اصالة كتي  
(ش) النون اذ وقعت آخر بعد  
ألف تقدمها أكثر من حرفين  
حكم علم بالزيادة كحكم على  
الهمزة حين وقعت كذلك وذلك  
نحو زعفران وسكران فان لم يسبقها  
ثلاثة فهي أصلية نحو مكان  
وزمان ويحكم أيضا على النون  
بالزيادة اذ وقعت بعد حرفين  
وبعد هاء فان كغضفر (ص)  
والتاقي التائث والمضارع

ونحو الاستفعال والمطاوعة  
(ش) زائد التاء اذ كانت للتأنيث  
كقائمة والمضارعة نحو أوتت تفعل

على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن أوى فأت اريد ههنا كان مفعولا معه لاعتقاعه على يؤدّر  
والا كان يجب جوبان الكثرة لأن غير علم واختصاص على استثناءه اذ ادع انه علم مما حرف في قسمان  
كل شائي كمر لا يحكم بزيادته فاعلم انهم خصص ذلك بغير التاء والواو وعلى ما طلاقه هنا  
(قوله كصيرف) هو احتمال المتصرف في الامور (قوله ويعمل) هو البعير الذي على العمل  
(قوله اذ اتقدما على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا أو تأخرتا فلا يحكم بزيادتهما الا بدليل  
كـ قوبها ما في بعض اللغات أو التصاريق كـ زنة شمال واحيطا في شمل بنفق الميم  
وسكونها وفي جبطا بطنه جبطا كـ فرح اذا اتفح من أكل الزرق وهو الحنشد قرق وكسب  
دلاص في قوله مدرج دلاص ودلاص أي براق وميم زرق لم يدبلون الزرقه وكذا كل  
ثلاثي زبد في آخره ميم للتشديد كـ تم كـ كبير الستة أي العجز ودلغم للجحور والناقعة المستنمة من  
الاندلاق وهو الخروج (قوله اصول) خرج بنحو اومان وبـ عـ زى (قوله فان سبقها أضلين  
حكم بإصالتها) وكذلك ان سبقها أكثر من ثلاثة كاصطبل وصرزجوش لتب طبير الرائحة  
ويقال فيه مـ رزجوش لان الاشتقاق يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس ابراهيم واسماعيل  
أصله تهمزهما وان كانا عجميين اه مرادى (قوله ومهد) يشع فسكون بطلق على مهد الصبي  
وجعه ههنا كسهم وسهام وعلى الفرس وجعه مهدود كغلس وقوس اه مصباح (قوله آخر)  
نعت الهمز بعد نعت ثان لها أكثر من قول ردف الواقع خبرا عن اللفظ وجهه المبدأ والخبر  
نعت لألف ولو قال أكثر من أصليان كان احود لان الشرط ان يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان  
أحدها زائدا حكم بإصالة الهمزة فكما الذي به في الحيات لانا من الحواية فتضعف الفوا زائد  
والهمزة أصيلة بدليل صرفه اما حوا من الحوة وهي السواد فهمزة زائدة لمنع صرفه والتضعف  
أعلى وهي مؤنث أخرى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشا كشمال والواقعة آخر لا بعد ألف  
كاحبطا فلا يحكم بزيادتها الا بدليل مما مر (قوله أكثر من حرفين) الاولى أصليان كما حرف الهمزة  
ليخرج نحو هـ وان فان ثوبه أصلية لانه من اليونان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد  
وهو الميم (قوله حكم علم بالزيادة) أي اذا كان قبلها حرف مشددا ولين كسان وعقيان  
فتجتمعا الزيادة والاصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلى أحدها الا بدليل كافي للتسبيل  
والكافية كدلالة منع صرف حسبان وحوا على زيادة آخره فيكون التضعف أصليا (قوله بعد  
حرفين الخ) أي بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذلك اسكونها وعدم ادغامها كما هي  
في غضنه واحيطا فخرجت الواقعة أولا كنهش للذئب وثانيا كقنطار والمتحصرة كغريق  
وخروب فان في ذلك أصلية الا بدليل وأما المدغم في نحو يحنس بشد النون ليعمل الضخم فالزائد  
فيه هو التضعف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منما زائد فوزه فغسل وبنى من مواضع  
زيادة النون أول المضارع والمضارع كاتكسر وارب اللفظ كالاحراجام وتلك ذلك للوضوح  
من الاشتقاق فهو الدليل الاعظم (قوله والتاقي التائث) أي في مفرد تامثلة أو جمع كسمات  
(قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التامع انه لا فرق بينوا وبين  
غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالذكر دون الاعتمال مثلا للاشارة الى ما زاد فيه السين فلا يرد  
عليه اهـ اليها اذ لا نظير يأتى في غير هذا لى تحفظ كسب قد مرس لاحقا بعض ورلانه من  
التقدم وهو ما تقدم من ألف الجمل والسند المتقدم في قومه تصرح وادخل بنحو باب الفعل  
والتفاعل والافعال كالتيجمل والتقاتل والاقترافورفعها وكذا باب التفعيل والتفعّل  
كالتيقديس والترداد دون فروعها كقدم ورد فقام ابلا تاء (قوله كقائمة) أي لا كقامت لان تاء

أومع السين في الاستفعال وفروعه نحو استخرج واستخرج واستخرج أو اطاعة ففعل نحو علمته فتعلم أو فعل كلبه خرج



الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هذا لأن القصديان اجزاء الكلمة كقائمة وإلهذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله وإلهاموقفا الخ) ليس من ذلك نحو طلمة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لامتزاجه استقلالا (قوله كله) الغزفيه بعضهم بقوله

يا فارثا الفية ابن مالك \* وسالكافي أحسن المسالك  
في أي يت جاء في كلامه \* فقط يدبغ الشكل في نظامه  
حروفه أربعة تضم \* وان نشأ فقل ثلاث واسم  
وهو اذا انظر فيه أجمع \* مركب من كلمات أربع  
وصار بالتركيب بعد كله \* وقد ذكرت لفظه لتفهيمه

(قوله واللام) اما فاعل محذوف على حذف مضاف كأشارته الشارح بقوله واطرد زيادة اللام أو نائب فاعل محذوف أي وتزاد اللام في الإشارة كقدره الشارح في والتأني التأنث والهاء وقفا أو هي مبتدأ وفي الإشارة صفته والجر محذوف أي واللام الكائنة في الإشارة من آخر الزيادة وعلى هذه الوجهة فالمشتملة اما صفة اللام احتمل أن من الشاذة في نحو عيبدل وزيدل كإتقاه السيوطي عن ابن هشام أوصفة لازمة للإشارة وهو أولى لأن تلك اللام خرجت بالإشارة فان جعل في الإشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتملة صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطي المشتملة محذوف موصوفه وفي الإشارة خبره والجملة خبر اللام أي واللام زيادتها المشتملة كائنة في الإشارة فيقيد أنها تراد في غير الإشارة لكن غير مشمورة (قوله نحو له) فيه ان هاء السكت كلمة برأسمها جى عليها المعنى وهو بان حركة في نحو له وما يزداد واللام مكان في نحو وقعه ففى كالألمجس على السبب جراً وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعنى حروف الزيادة الا اذا نزل مغزلة الجزيمان حله الاعراب كما التأنث أو قطعه العال كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تميم) اما بفتح التاء أصله تميمين حذف احدي التامين فجاء فاعل أو بضمه امضارع محمول وبجاء نائب (قوله كطلت) بانطه المشتملة من باب فرح (قوله سالتوننيا) وكذا هم يسالتون وقد جمعها المصنف في بيت أربع مرات فقال

هذه وتسليم ثلاثين يومه \* نهاية مسئول أمان وتسهيل

(قوله في قولهم ثملت الربيع) أي تحولت شماليا وبه دخل كفي المختار واعتض بأنه يحتمل ان أصله ثملت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذفت فالاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتهم الاحدى عشرة وهي شمال ككوكب يتخفف اللام ويشدها وشامل بتقديم الهمزة على الميم وكذا قال وكاتب وجبيل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهسر والله أعلم

\* (فصل في زيادة همزة الوصل) \*

هو من ثمة الكلام على زيادة الهمزة واتما فقردها الاختصاص بها بالحكام الانية (قوله الا اذا استدى) أصله همزة مفتوحة بالياء كسر ما قبلها وذلك قاضي كية في مائة ثم سكنت تخفيفا للحركة البناءة كقراء تماثي من الر باب يكون الياء (قوله كاستنبوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة أو بفتحها ما مضى من العلم أو بضم التاء وكسر الموحدة ما مضى محمول (قوله ونسعى همزة وصل) أي مجاز العلاقة المضدية لأنها ان سقطت وصلنا فكان حقها ان تسمى همزة ابتدأه وقل لا يجاز بل عيت بذلك لوصول ما بعده اجاء قبلها عند سوطها وقال البصريون لوصول المتكلم بها

(ص) والهاء وقفا كلهم ولم تره

واللام في الإشارة المشتملة

(ش) تزداد الهاء في الوقف نحو له

ولم تره وقد سبق في باب الوقف بيان

ما تزداد به وهو ما الاستتملة

الجزيرة والقفل المحذوف اللام

لوقف نحو له أو الجزوم نحو لم تره

وكل ميم على حركة نحو كنه

الما قطع عن الاضافة كقبيل

وبعد واسم لا التي انشئ الجنس نحو

لا رجل والنادي نحو يازيد والقفل

المضامى نحو شرب واطرد أيضا

زيادة اللام في اسماء الإشارة نحو

ذلك وتلك وهنالك (ص)

وامتنع زيادة بلا قيدت

ان لم تميم بجية كطلت

(ش) اذا وقع شيء من حروف

الزيادة العشرة التي يجتمعها قولك

سألقوني خيالا عكسندت بزيادة

فاحكمها صالته الا ان فاعل في زيادته

جاءت كسقوط همزة شمال في

قولهم ثملت الربيع ش ولا اذهبت

شمالا وكسقوط فون حنظل في

قولهم حنظلت الابل اذا اذها

أكل الحنظل وكسقوط تامل كجوت

في الملك (ص)

\* (فصل في زيادة همزة الوصل) \*

للولصل همزة سابقة لا يثبت

الا اذا استدى به كاستنبوا

(ش) لا يستدأسا كن كالاوقف

على متحرك فان كان أول الكلمة

سا كانا وجب الانسان همزة

متحركة وتضلا للناطق بالسكان

وتسمى همزة وصل وشأنها انها

تثبت في الابتداء

الى النطق بالسكون وفيه ان الثلاثي حينئذ ان تسمى همزة الوصول أو التوصل لا التوصل وسماها  
الخليل سمل السان (قوله وتسقط في الدرج) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوزا الاثنين سرفانه \* يثبت وتكثر الوشاة قين

(قوله على أكثر من أربعة) أي أمائها كتحليل أو سواها كاستخرج وخرج الماضي الثلاثي  
والر باي (قوله والأمر والمصدر) بالجر عطفًا على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) في هذه  
الكلمة نظر فان من الخماسي ما لا تدخله ولا صدره كعلم وتقاتل وتدرج ولا يرد ذلك على عبارة  
المصنف كالا يثنى (قوله في امر الثلاثي) أي التي يسكن ثاني مضارعه لفظًا سواء كان مفتوح  
انعين أو مكسورهما أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثاني مضارعه لفظًا لم يتنج الى الهمزة لأن

الأمر هو المضارع بعدئذ يحذف منه حرف المضارعة فيثبت تحرك ما هو موجود بعده أمكن  
الاتباع به بالهمزة وان سكن تقديرًا كهم من يقوم فاصلة أقوم كاتهم تفلت ضمة الواو الى القاف  
وحذفت الساكنين وكعدو ردمن وعدي بعدو ووردر فاصلهما أو عدو وورد حذفت أو هو ما جلا

على حذفها من المضارع المبني بالياء لوقوعها بين عدوتها الياء أو الكسرة فاستغنى عن همزة  
التوصل في الجميع بتحريك أولها وهذا الشرط عام في أمر غير الر باي مطلقًا يخرج نحو تعلم  
وتدرج فلا تدخل الهمزة لتحرك ثاني مضارعه وأما الر باي فسكت عنه لأنه ثاني مضارعه

لا يكون الاتعرج كافتدغى عن الهمزة كدرج وقائل وأما كرم فاصلة يؤكرم كيدرج  
فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة وانما حذفت  
من المضارع لتلقها مع همزة المضارعة في أو كرم وجعل الباقي عليه كباي ولم تحذف

من الأمر لزال مقتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف أو وعد فتدبر ويستغنى من أمر  
الثلاثي تحذف وكل ومرفأ فأن يسكن ثاني مضارعه لفظًا كما خذوبًا كل وبأمر مع الاكثر  
فيها الاستغناء عن الهمزة تحذف فأن الساكنة والاصل أو خذوب من حين حذف الثانية

لكثرة الاستعمال تحذف الأولى للاستغناء عنها وفي شرح العزبة ان الحذف من كل وخذ  
واجب ومن مخرج الزل أنهما أكثر منه \* (قاعدة) \* اذا كان أول المضارع مفتوحًا كتب  
ويضيق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيكرم ويعطى فقطع ولا يضم الا الر باي

لا غير بخروا كان أو مرفأ كيدرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع الا ضرورة (قوله وفي اسم)  
متعلق بجمع وثائب فاعله بعدو على همز التوصل (قوله وثائب) بالجر عطفًا على اسم ووجه جمع  
بالبناء للنوع صفته أي وجمع الهمزة في ثائب أي مؤنث تابع مذكرة وهو مبتدأ خبره جمع أي

تبع مذكرة في ذلك (قوله واين) عطف على اسم وهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزوم  
الابتداء فلا يجوز ولا ينصب وهو يصل الهمزة على القياس وقطعه الخ ومثّل بالوزن (قوله  
همز زل) مبتدأ خبره كذا أي للوصل مما لا قياسا ومثّلها أم في لغة جبر \* (تنبيه) \* علم من كلامه

ان همزة التوصل لا تدخل المضارع أصلاً ولا الحرف سوى آل ولا ماضى الثلاثي والر باي ولا اسماء  
غير مصدر والخماسي والسداسي والاسماء العشرة المذكرة وآل الموصولة كالمسائي فحيلة  
الاسماء اثنا عشر لا غير وأما اسم الاتيمان فلغتان في اين ولذا أثر كهما المصنف وانما ذكر

اين مع ان لغة في ابن لانه يزيد الميم تغير معناه ما فادته المبالغة وحكمه بانواع ما قبل الميم لها في  
حركات الاعراب ولا كذلك ايم (قوله ويبدل) أي همز زل وشبهه همزة اين الخماسي (قوله لم تحفظ  
الخ) يعني ان افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقة السماع بخلاف المصادر المذكرة لانه لما  
كان الفعل أصلاً في التصريف استأثر بأمر رمنها سكوتاً وأثّل بعضه فيحتاج للهمزة فيعمل

وتسقط في الدرج نحو استنبوا  
أمر الجماعا على الاستنبات (ص)

وهو لفعل ماض احتوى على

أكثر من أربعة نحو وانجلى

والأمر والمصدر منه وكذا

أمر الثلاثي كالخش وامض وانقذا

(ش) لما كان الفعل أصلاً في

التصريف اختص بكثرة هي

آوله ساكتاً فاحتاج الى همزة التوصل

فكل فعل ماض احتوى على أكثر

من أربعة أحرف يجب الاتيان

في أوله بهمزة التوصل نحو استخرج

وانطلق وكذلك الأمر منه نحو

استخرج وانطلق والمصدر نحو

استخرج وانطلق وكذلك يجب

الهمزة في أمر الثلاثي نحو اخش

وامض وانقذ من خشى ومضى

ونقذ (ص)

وفي اسم است ابن ابيهم جمع

واثنين وامرى وثائب سبع

وأين همز زل كذا ويبدل

مدافى الاستفهام أو يسمل

(ش) لم تحفظ همزة التوصل في

الاسماء التي ليست مصادر لفعل

زائد على أربعة الا في عشرة اسماء

مصدره علمه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحذف حركته أو لم يكن شذت هذه الاسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضاً عما حذف منها من حرف أو حركته (قوله اسم) أصله عند البصريين هو بكسر السين أو فتحها من السهو وهو العلو حذف لامه تحقيقاً وسكن أوله وعروض عن الهمزة الوصل وقيل أصله وسيم يفتح الواو من السهوه وهى العلامة حذف الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته كفرنس يقال سته ستم كتب لعماداً كبرت بحبته ثم هو المحجبة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست يفتح سين ما والأعراب على الهاء والياء ثم سكنوا السين الثاني واجتنبوا همزة الوصل كأنهم اعترضوا عن اللام فقالوا است بكافى اسم والدليل على أن أصله سته يفتح السين فتحها فيه وسب لغتان فيه وعلى تحريك عينه بعد ثبوت فتحه فإنه جمعه على أستاذ لأن الفعل لا يقياس في فعل يفتح فسكون وعلى انه افتحة ختمها وعلى ان لاهم هاء رجوعها في الجمع والتصغير كما ستاوسيته (قوله وابن) أصله بنو يفتح الناء لجمعه سلامة على بنين ويفتح العين لجمعه على أبناء كما ذكر في است قبل ولاه واو قولهم بنوه برده ان لام التي بالجمعة على فتان مع قولهم تنوة فقامت فيها الباء او المناسبة الضم والواو قالها اذا اصلها فتو يفتح كما يقال في تنوة وقيل لانه عوض عنها التاء في بنت وابدال التاء من الواو أكثر من الباء وقيل لانه بالانه من قولهم بنى بأمر أنه بنى في الدخول عليها (قوله ابن) هو ابن زيادة الميم لمباينة كزرقم (قوله واثنين) أصله اثنين يفتح تين اقولهم في النسب اليه تنوي كذلك ولاه بالانه من ثبوت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو اسم تام لم يحذف منه شيء لأن أصله امرء كئلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركته الراء ثم حذفها مع آل فيقال المرء غلبت همزة الوصل عوضاً عن الهمزة التي تحذف في بعض الأحيان وأما امرأه وأنته واثنان فكذلك كراتها (قوله وابن في القسم) خرج نحو بر القوم في أنهم فانه جمع بين وهمزة قطع اتفاقاً وما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من العين وهو البركة وهمزة وصل خلافاً للكون فمين فيهما والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كما ثبتت مع النون لانها يصعد الحذف كما في امرئ وفيه لغات ابن يفتح الهمزة وكسرها مع الميم وفتحها وائم وام يفتح الهمزة وكسرها مع الميم فيهما وممن بثبت الميم فيهما وما يجب اضافة الكل للفظ الجلالة وكونه مبتدأ محذوف الخبر أي أين أنه قسماً قبل أو خبر المحذوف أي قسماً أي أين الله كما في المعنى (قوله في آل) أي معرفته كانت أوزانده ومثلها ألم في لغة حير وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعذر مع الاسماء العشرة والمصدر بلغ اثني عشر (قوله منتوحة) اعلم انه يجب فتحه في آل و يفتح على الكسر في أين وائم يترجح كسرها على غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجوباً ان ضم ثالثة ضماً أصلها ظاهراً كسكن وكأنها في مجهولاً أو مقدر كاعزى ياخذ اذا صله اعزوى بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالثاً فعمل كاعلم أو كسر كما ضرب ولو بحسب الاصل كما مشوا فان أصله امشيوا بالكسر قال ابن الجزري

والباء همزة الوصل من فعل بضم \* ان كان ثالث من الفعل بضم  
واكسره حال الفتح والكسوف \* الأسماء غير اللام كسرها في

(قوله لم يحذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضاً ولا يجوز تخفيفها لانه لا تثبت درجاً فوجب الابتدال ومثل ذلك يجرى في أين لان الالف واحدة (قوله وسنه) أي من اتهم بل ولا يجوز في البيت المذكور لا يسكن (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ أخيرة ان قلبك طائر

اسم واست وابن وائم واثنين  
وامرئ وامرأة وابنة وابنتين  
واين في القسم ولم تحذف في الحروف  
الافق والوا كانت الهمزة مع آل  
منتوحة وكانت همزة الاستفهام  
منتوحة لم يحذف همزة  
الاستفهام لثلاثاً بالنسب الاستفهام  
بالخبر بل وجب ابتداء همزة الوصل  
ألتا نحو لا مبر فائم أو ضم يديها  
ومنه قوله

ألقى ان دارا لرب تباعدت  
أو ثبت حبل ان قلبك طائر

أو عكسه على أن الحلق ظرف مجازي أي في الحلق طيران قلبك وإن شرطية ودار فاعل محذوف هو  
فعل الشرط بقدره تساعدت والجواب محذوف لدلالة أن خبر عليه والرباب كجواب اسم امرأة  
وانتيت بكون النون وفتح الموحدة وثبتا المشنة فوق أنقطع والله أعلم

(ص)

\*(الابدال)\*

أحرف الابدال هـ دأت موطيا  
قابل الهمزة من واو يا  
آخر أ ث أ ف زيدوني  
فاعل ما أعل عيناذا اقتني  
(ش) هذا الباب عقد المصنف  
لبان الحروف التي تبدل من  
غيرها بالابدال وهي تسعة  
أحرف جمعها المصنف رحمه الله  
تعلل في قوله هـ دأت موطيا ومعنى  
هـ دأت سكنت وموطيا اسم فاعل  
من أوطأت الرحل إذا جعلته  
وطيا المكنة تخفف همزته  
بأدائها بالابدال لانتفاعها وكسر ما قبلها  
وأما غير هذه الحروف فبأدائها  
غيرها شأنها وقيل فلتر عرض  
المصنف له وذلك كقولهم في  
أطبع الضجع وفي أصبيلان  
أصبلا فتبدل الهمزة

\*(الابدال)\*

هو اصطلاح جعل حرفه مكان آخر مطلقا فينبغي القلب لأن كل منهم اتغير في الموضع إلا أن  
القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام وبخالفهما التغير في فانه كما في الاشتقاق يكون  
في غير الموضع كما عده هـ مـ نـ و يكون عن حرف كما ذكر عن حركة كسين استطاع بـ طبع  
يقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع بطبع زيد فيه السين عوضا عن  
حركة عينة لأن أصل أطاع أ طوع وعبر المصريح بأن العوض قد يكون في غير الموضع فأفهم أنه  
قد يكون في الموضع أيضا فيكون أعظم ما لا يما شأوا يؤيده ما مر في التصغير في قوله  
\*وجاءت عويض بأقبل الطرف\* من أن أياه فـ رـ زـ يـ ونـ فـ رـ زـ يـ عوض عن دال فـ رـ زـ يـ مع انه في  
محلها قد بدروا أما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر أ ث أ ف) قبل آخر ظرف متعلق بمحذوف صفة  
لواو وبأى كائين في آخر وقبسه ظرف في الشيء نفسه أذهما نفس الآخر إلا أن يراد به ما قبل  
الأول فيكون من طريقة الجز في الكل والأولى كونه ما غير ظرف حال منه ما وان كانا ذكرتين  
أي حال كون كل منهما آخر أو ما أثر ظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل  
ظرفا لأن كلا منهما بشرط مستعمل (قوله عقد المصنف الخ) أي وضعته أربعة أحكام من  
التصريف الابدال والقلب والنقل والمحو فخذ كالأدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله أبدأ  
لأشاعها) أي قياسا ينظر اليه التصريف بأن يقع عدمه في الخطأ كقولك في مال رسول وأعلم  
أن حروف الابدال أربعة أقسام ما تبدل للأدغام فهو جميع الحروف الألف اللينة وما  
يبدل لغره فاما ندورا وهو كما في الاشتقاق على ما فهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك  
قد شأب وظلم ضاع حلمه غباو ذلك وقولهم لحم خراذل بالاذال المجبة في خراذل بالهمزة أي مقطوع  
وقرأ الأعشى فشرذمهم بالمجبة بدل الهمزة كما قاله ابن جني وأما شوعاو بضر إليه وهو ما في المتن  
أو لا يضطر بأن يشيع عند نوم فاصرا على السماع وهو ما عند القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في  
النسح ومثله عجبة قضاعة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقولك

\*خلى عويض وأبوعلي\* (أي على) المطعمان اللحم في العشي \*أي العشي وكذا من الخففة كقوله  
\*لاهم أن كنت قبلت بحجج\* (أي حجج) فلا يزال الشايج يأتين حجج \* (أي ي) والشايج الغل وكذا  
عنفة تميم كقنت عنك فاعلم أي أنك وكشكتهم بالمجبة في خطاب المؤنث نحو ما الذي جاء بش  
وقرى قد جعل ريش تحت شرسر واليك كسبة المهمل في لغة بكر كقوله لم يوتئ أنوس وأمس  
أي أولئك وأنت وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) أو جمعها في التسهيل في طوبى دأما فاقطع  
الهال لاند الهال إنما يدر من التاء وقفا كرسمة وهو مذكور في باب وعددها هنا العصر وسكت  
عنها استغنا عن مقدمه هـ لـ و قد تبدل من غير التاء سمعا كقوله لم يهتلك فاعلم هـ لـ و هـ لـ و هـ لـ و  
في لاند وأردت وبالك (قوله أوطأت الرحل) أي بسكون الحاء المهمل إذا جعلته وطيا أبوزن  
فعل أي بمهما ينام مستويا (قوله الضجع الخ) أي بالبدل اللام من الضاد لقربهما منها كراهة اجتماع  
حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصبلا لقرب جيمها في قوله

وقفت فيها أصبلا لا أصبلا \* أعيت جوابا وبأ بالربيع من أحد

واصلان اما تغيروا صلان جمع أصيل كيعبر ويعبران وهو ما بعد العصر الى المغرب فصغر الجمع شذوذا كما قاله الجوهري أو تغيروا أصل على غير قياس لان زيادته على المكسر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كيعبر بان في مغرب (قوله من كل واو أو ياء) وكذا الألف فان حرام أصلها كسكري زيدت قبل ألفها أو ألفا لمدة ككتاب فأبدلت النائية ألفا فاحسن مما عدا قول السكاكية

من حرف لين آخر بعد ألف \* هنري ابدل همزة كياصف

(قوله تطرفت) أي حقيقة كما مثله أو حكما بان كان بعد حاء تاء تاء تاء أو علامة تثنية عارضان كبئاء وبناء تبدل النون من البناء وكذا من وكسعين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهم ما فتحع الأبدال لعدم التطرف كهداية وعدوا وكقولهم عقلته بنائين وهما طرقا العقل فإنه وضع كذلك ابتداء ولم يسعه له مفرد (قوله والاصل دعاوا الخ) اتسالم بحرف العلة لسكون ما قبله كدلو وظي لأن الساكن هنا غير حصين لكنه حرف علة زائد فوجوده كالعدم فكان الواو والياء هما فحقة قلبا ألفا كالب وعصا ورشي فلما اجتمعت سا كتمتع الألف الزائدة قلبت النائية همزة وهذا ما قاله حذاق الصرفين وقيل قلبا همزة من أول الامر (قوله نحو آتو راية) أصلهما عند الخليل أتيه وريية كسبحة قلبت الياء الأولى الفاعلي غير قياس إذا قياس قلب النائية كما سيبأى وقيل أصل راية راية بالهمزة تركب تخفيفا (قوله وكذلك ان لم تنطرق) مثله ما لو نظرت لأبعد ألف كدلو وظي (قوله عين اسم فاعل) أي ولو مثنى أو مثنى أو جمع وما مثله كما هو صريح التسمي كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وإن لم يكن وصفا كجائر للبستان وحارة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما يجيوزان ويحوزان تخفيفا للهزة يتسملها بينهما وبين الياء ولذا اتكسب ياءا لكن بلا نقط لان البدل الياءا محضة لمن وكذا همزة نحو قلاد وأائل محساسة أي حتى أن أباعلى القامسي دخل على بعض المتسملين بالعلم فاذا عند من مكسوبة فيه فاعل ينقط الياء فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعت خطا فأتاني زيارة فمشله وخرج من ساعته ومن لما تفت العلامة الاميرانه كتب له سؤال لتعت ومن جلته لنظ صغار ينقط الياء فقال

في خن جوابه مكسوبا ما نقط لكم الياء من العجائز وخرج باسم الفاعل فعل الامر من المناعة فيجيب فيه التصحيح كقوله تعالى فيا يعن (قوله وأصلهما فأول وبائع) ظاهره كذا تصف ابدلها همزة من أول الامر كما قيل به وقال حذاق الصرفين أبدالاً ألفا ثم الألف همزة قلما صرفي دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخصص من انسا كنين وقال المبرد دخلت ألف فاعل فيسأل ألف قال وباع فخرت النائية لسا كنين ولان أصلها الحركة والالف المتحركة همزة (قوله والمذ) أي حرفه واوا كان أو أنسا أو ياءو جلته زيد حال من ضعه يرى الواقع خبرا عن المذوثة الحال من خير زيد فهي حال مذ أخذه أو من ضعه يرى فهي مرادفة وقوله في الواو احل لسان الواقع للاحتراز وكاف كالقلاد زائدة (قوله ان كان مدة) أي لاجتماع تلك المدة سا كتمتع الف الجمع ولا عين حذفها لقوات الجمع واللامدة لتغير بناء مقاسل لان شرطه ان يكون بعد الله حرفان أو له مامكسور ليكون كفاعل فوجب تحريك المدة فهو من لان المدة الأصل لها في الحركة كذا قال الخليل وإنما اشترط كون المذوثة لانه لا يلى الف الجمع الا حيث تنفرد نحو حائض ومعتاق وقيدل ومكوك فلا يبدل مدده همزة بل واوا في حوائض وياه فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقبة عن الياء في الحوض لانه فاعل ما على عينه (قوله غير زائدة) أي لان حرف المذوثة لا يبدل في قدور بل لانه فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير زائدة) أي لان حرف المذوثة لا يبدل في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القاب فأصل مقارنة مقوزة كسفه من الفوز قلبت فحقة

من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد الف زائدة نحو دعاء وبناء والاصل دعاو وبناء نالو كانت الألف التي قبل الياء والواو غير زائدة لم تبدل في وآتو راية وكذلك ان لم تنطرق الياء والواو كسبأين وتعاون وأشار بقوله وفي فاعل ما على عينه اتفقت الى ان الهمزة تبدل من الياء والواو قياسا متبعا اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلت في فعله نحو قائل وبائع وأصلهما فأول وبائع لكن أعلاها جعل على الفعل فكيف قالوا قال وبائع فقلبو العين ألفا قالوا قائل وبائع فقلبو عين اسم الفاعل همزة فان لم نعمل العين في الفعل حقت في اسم الفاعل نحو عور فحور عاور وعين فهو عاين (ص)

والمدريد نالوا في الواحد

همزة يرى في مثل كاذلا ند (ش) تبدل انهم رأيتهم أو في الف الجمع الذي على مثال مناعل ان كان مدة مريدة في الواحد نحو قلادة وقلاد وصحيفة وصحائف وبعوز وبعاز فلو كان غير مريدة لم تبدل نحو قسورة وقساو وهكذا ان كانت مدة غير زائدة نحو فمارة ومقاروز ومعبشة ومعبشة الاقبا جمع فيحذف ولا يقاس عليه نحو مصيبة ومصائب

الواو الى الفاء ثم قلبت الفاء جلا على فعلها ومثلها من اربعة من النور واصل معيشة كسر الياء نقل الى العين وتصل مصيبة مصوبة بكسر الواو ونقل الى الصاد فقلبت هي بالكونها اثر كسرة وهي اسم فاعل من اصاب يصيب وعينها واو يدلل الصواب والصوب بحق المدنى ذلك تصحيفه في الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعايش كاصح في معاير وزودنطق بها ككذلك لكن قلب همزة في مصاوب ومناور شذوذ وكذا في معاير في رواية عن نافع (قوله اكنفا) أى احاطوا بالافاضل  
 اللين فاعله ومدحه فعوله والجملة صفة للين (قوله كجمع نفا) جمع مصدر منون ونفا بشد الياء مدحه فعوله وفاعل محذوف أى كعمل نفا أى كاللفظ الحاصل من جعل نفا وهو نائف قصير التمثيل به لمضاعل بهذا التقدير واللين ما زاد على العقد الى العقد الثانى من نائف نائف اذا زاد فبأه  
 أصلية وقيل من نائف نائف فاصلا يشوف فعل به كسبد (قوله كالوهميت رجلا الخ) لاحاجة للتمجة (قوله ومثله أول وأوائل) فاصلا أول وأوائل يجعل ألف الجمع بين واوى أول وأبدلت الثانية همزة لما ذكرنا أصله الاصل ولواول بثلاث واوات كان أصل أول وأبدلت الاولى همزة قبل سائى  
 قرياء وزنهم نحو أوائل ونائف فاعل انما هو وزن عروضى أما الصرى في فوزن نائف فيقال بزادة الياء أوائل فاعل ووزن واو فاعل وهراو فاعل لمسائى (قوله واخ ورد) تنازعا في الهمزة أى افتح الهمزة ورد بها الخ وهذا كالاستدراك على قوله همزة رى فى مثل كافلا نه \* وقوله  
 كذلك ثانى الخ أى ان المد الزائد وثانى اللين انما يبدلان همزة في الجمع وتبقى بحالها في صحيح اللام والاولى قلت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى مسائى فى قال فى الهمزة للعهد الذى كرى أى الهمزة المبدل كما علمت فحق به الهمزة الاصلية في المقدرة فانه يسلم في الجمع كراوهى بكسر الهمزة منونة  
 يجوز ان لفظا واعلا وأصل مرآة مريية بفتح الياء من الروبة فقلبت النون شذرها كهدايا سألوا كالأصل مسألت العارض كاشد عكسك وقول بعضهم اللهم اغفر لى خطائى بهمزة تين (قوله جعل) أى همزة الجمع المبدل من مد المقدرة وثانى لينه (قوله وهمزة) مدحول ثان لدو أول الواو ين مقعوله الاول والاشد نائب فاعل ووفى وقوة ما بين ثمانى عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس فى قوله تعالى حتى اذا بلغ أشده انه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتدائاته وما قوله تعالى ولا تقر بوما لى اليم الاناى هى أحسن حتى يبلغ أشده نعمناه حتى يحتم وهو تفسيره باعتبار به بشد لانه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو يشق الهمزة وقد نضم اسم مفرد ككذلك الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة كنعمة وأنعم أو شدة الكسر كصر وآصر أو شدة ككباب وكباب من البياض وغيره (قوله اذا اعتلت لا الخ) بأن كانت اء أو واو أو وهمة لان للصنف ادرجها فى حروف العلة انما لشمها بها أو لكونها منها عند التانى فى فالها همزة من النوع الاول كخطبة وخطبا وكذا ريشة وريثا لانهم من براعى خلق الا ان همزة ريشة ابتدائية وأدغمت فى الياء تخفيفا وما لا ياء كقضية وقضايه وقضية وهذا وما لا ياء وأول تدل فى المفرد كخطبة ومطاي لان من المطا وهو الظاهر فاصلا لمطوطة فعلى لها كسدة والسائلة كهراوة وهراوى وأما النوع الثانى فزعموه الا بعلامها كراوة وزوايا فاصل خطا خاطاى ياء مكسورة هى ياء مخفية ثم همزة هى لامها فابدلت الياء همزة كصفا نفاضار خطاى بهمزة ريشة ابتدائية ثم همزة مكسورة عملا بقوله الا فى ما لم يكن لفظا اتم الخ فتحبت الاولى تخفيفا فقلبت الياء اءا لصر كاه وانفتاح ما قبلها فصار خطا همزة بين اثنين وهى تشبه الالف تقرب بخروجها وهى أقصى الخلق من الجوف فخرج الالف فبدأت الهمزة

(ص)

كذلك ثانى ليننا كنفنا

مد مفاعل كجمع نفا

(ش) أى كذلك تبدل الهمزة

من ثانى حرفين لينين توسط بينهما

مدة مفاعل كالوهميت رجلا يتف

ثم كسره فانك تقول نائف نائف بال

ياء الواقعة بعد نائف الجمع همزة

ومثله أول وأوائل فلو توسط بينهما

مدة مفاعل لم يمتع قلب الثانى

منهما همزة كطواو رس ولهذا قيد

المصنف رجما انه تعالى ذلك بعد

مفاعل (ص)

وافتح ورد الهمزة يافعا على

لاماوى مثل هراوة جعل

واوا وهمزة أول الواو ين رد

في بدء غير شيرى ووفى الاشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال

المدة الزائدة فى الواحدة همزة اذا

وقعت بعد ألف الجمع نحو صحنه

وصحائف وانه اذا توسط ألف مفاعل

بين حرفين لينين قلب الثانى منهما

همزة نحو نيف ونائف ونهنا

انه اذا اعتلت لام أحد هذين

النوعين قلته يخفف بابدال كسر

الهمزة فقه غير انماها فخال

الاول قضية وقضايه وأصل قضائى

بابدال الواحدة همزة كخاف

فى صحنه وصحائف

يا كراهة تولى ثلاث ألفات ولتفصل بين ألفين قصار خطايا بعد خمسة أفعال ومثلها سواء برأيا  
وأصل مضايها طوايها في ياء فعيلة وواو وهي لاهما قلبت الواو ياء لتطرق فيها اثر كسرة كافي الغارزى  
والداعي فصار مضاي ياء بين ابدلت الاولى همزة كجها على الى آخر ما مر فقيه خمسة أعمال أيضا  
وأما في قضاي وهذا فإربعة فقط منها الشرح لان لامه لا تحتاج الاقباها ألساف فقط (قوله)  
فابدلوا كسرة الهمزة ففحة) أى تخفيفا لنقل الكلمة بكونه ساجعا ومتأهيا واللام معتلة بعد  
كسرة على همزة عارضة (قوله فصارة ضا) أى همزة بين ألفين (قوله وأصله زوائى) أى أصله  
الناسى كما يقيد قوله ببدال الخ وأصله الاول زواوى وبواوين الاولى بدل ألف زواوية لما مر في قوله  
والا ان الالف الثاني المزبد يجعل واوا والثانية هي واو زواوية بينهما ألف التفسير فقلت الثانية همزة  
على حديثا فصار كافي الشرح (قوله فصارة ضا) أى همزة بين ألفين (قوله اذ لم تكن اللام  
الخ) أى بان كانت ياء أو همزة أو واو لم تسلم في المنزلة وقد علمت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر  
الهاء هي المصانة من الجمع بفتح الهاء (قوله وأصلها هراوا الخ) أى بعد قلب ألف هراوة همزة  
في الجمع كقلادة وقلادة وظاهر كلامه ان الواو قلبت الألفان أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها  
أولا لتطرق فيها اثر كسرة ثم تفتح الهمزة فقلت الياء الفالخ فقيه خمسة أعمال كلها كافي  
التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو بين الخ) اعلم ان الهمزة تبدل من الواو والياء وجوباً في  
أربع مسائل أن ذكرها المصنف وهي تطرق فيها بعد ألف في فاعل ما أعل عينا أو جمع ما ثلثة  
مذكر أو جمع ما ثلثة أو نالته لثمان وقد علمت أو هذه مسألة خامسة تختص بم الواو بين الياء  
وأنما لم يقدمها على قوله وأفتح ورد الخ الذى هو في ببدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا  
بالثالثة والرابعة ويحق بم تبدل منه الهمزة وجوباً في الألف في نحو جرم أو في جمع نحو قلادة وتبدل  
جوازاً من الواو المضمومة ضملاً لا مصادرة كانت كجوه في وجوده وأولا كذا ويرهمزة بعد ببدال  
في أدور جمع دارين المكسورة بشرط تصديرها كشاح وقادة واسانة في وشاح وفادة وسادة  
وقرى من اعاء أخيه ولا تبدل من المنهوجة الاشدوا كلها على أصله وسما من الوسامة  
وكاحدي العدد اصد وحدهم الوحدة وتبدل من الباء جوازاً في نحو راي وعافى نسبة الى راية  
ونابة أصله راي وعافى بثلاث ياء آت تخفف ببدال الاولى همزة وأما ببدال الهاء من غير ذلك فشاذا  
أو قل (قوله المصدرين) خرج هو وى ونوى ونسة الى هوى ونوى (قوله ما لم تكن الثانية بدلا  
الخ) اعلم ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بأن تكون مدة أصلية أى غير مبذلة من  
شيء كالواو الاولى أصلها وى يضم فسكون أو لم تكن مدة أصلاً بأن لم تكن بعد ضم سواء  
تحررت كواصل المذكور وكال يضم ففتح جميع على أصله وول بواوين أو سكنت بعد غير ضم  
كاول بفتح فككون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال أمامه المدة العارضة  
فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوفى ووورى فيجوز أو كوفى وأورى بالهمزة أو من  
همزة كوفى تخفف الوووى يضم الواو وسكون الهمزة وهي اثنى الاول من وأل اذا رجع فيجوز  
أولى أو من غيرها كما فصله الاشعري اذا علمت ذلك ففي قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة  
من ألف فاعل تعانها هراواتن قصود مع انه يمكن تصحيح المتن بانه أراد يشبهه ووفى ما ثلثة مدة  
عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فاعل ماض من المتأهله كوافى ووورى (قوله والاصل  
وواصل) أى بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبذلة من ألف واصله كفاف حائض في حوائض  
ففى وان كانت عارضة لكن ليست مدة قلادة ويجب قلب الاولى همزة ومثله في ذلك اواق جمع  
واقية فأصله وواى (قوله لم يجز الابدال) في نسخ يجب وهو الصواب الذى في التوضيح وغيره

فابدلوا كسرة الهمزة ففحة خذ  
تحررت الياء أو اتفتح ما قبلها  
فان قلبت الفاء صارت فاء فاذا بدلت  
الهمزة ياء صارت قضاي ومثال  
الثاني زواوية وواو أصله زوائى  
يابدل الواو الواو الواقعة بعد ألف الجمع  
همزة كدب وساقف فقلدوا  
كسرة الهمزة ففحة فخذ فقلت  
الياء الفالخ كرها وانتاج ما قبلها  
فصار زواى ثم قلبوا الهمزة ياء  
فصار زوايا وأشار بقوله وفي مثل  
هراوة جعل واوا الى انما تبدل  
الهمزة اذا لم تكن اللام واوا  
سلبت في المنزلة كما مثل فان كانت  
اللام واوا سلبت في المنزلة لم تبدل  
الهمزة ياء بل قلبت واو الباشا كل  
الجمع واحده وذلك حيث وقعت  
الواو اربعة بعد ألف وذلك نحو  
قوله هراوة هراوى وأصلها  
هراوا كجها فقلت كسرة  
الهمزة ففحة وقلب الواو اثناسا  
لتحررها وانتاج ما قبلها فصار هراوا  
ثم قلبوا الهمزة واو فصار هراوى  
وأشار بقوله وهمز اول الواو بين  
رد الى انه يجب رد أول الواو بين  
المصدرين همزة ما لم تكن الثانية  
بدلا من ألف فاعل نحو واصل في  
جمع واصله والاصل وواصل  
بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية  
بدلا من ألف فاعله فان كانت  
الثانية بدلا من ألف فاعل يجب  
الابدال نحو ووفى ووورى أصله  
وافى ووارى فإلى اللمعة وحل احتيج  
الى ضم ما قبل الالف فابدلت  
الالف واوا

وفهموه الجواز وبصرح الاشعوتى في كل مأمدة عارضة ولا مردان المتن وبهم عدم الجواز في شبه ووفى لانه لا يوجب ذلك الا ان جعل رد في كلامه مجهولا فان جعل أمرا او الأصل فيه الوجوب كان مفهومه انه لا يجب في شبه ووفى كما قاله الشرع فصدق الجواز ثم (قوله واتين) أى عند الابتداء لان همزة الوصل فتسقط ودجا هو بفتح الفوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء فكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو يضم همزته وأشار به كره الى ان همزة الوصل كالتقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمز من مطلقا وكذا الضمير في قلب وينقلب لكن بعد تقسيمه بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أى سواء كان اثنان أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل واو او مفعوله الثاني (قوله ما لم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمز من في البيت الاول وجعله أتم خبرها ولقطا مفعول أتم (قوله فذلك) أى ثاني الهمز من الذي أتم لقطا جامعا مطلقا أى سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجبا لقصص على لغة (قوله وأوم) مبتدأ خبره جملة أم بمعنى أقصد وجهين مفعوله وهذا تعقيد لبعض ما تقدم أى انما يجب ابدال ثاني الهمز من التكرار المسبق من قوله ان يفتح اترضم الخ غير نحو أوم مما أول همزته للضارعة أما هو ففقيه الوجهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستعظام كلمة مستقلة فلا يجب فيه ابدال بل يجوز تحققة ههما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان الهمزتين في كلمة ثلاثة أخر اول ان تتحرك الأولى وتسكن الثانية وعكسه وان يتحرك كعما أو ماسكونا معا فتعذر فان سكنت الثانية تقطع بابت من جنس ما قبلها كما ذكر بقوله ومدا ابدال الخ وان سكنت الأولى فقط فان كانتا في موضع العين أدغم كسلا صبغة معا للغة من السؤال ورأس نسبة ليسع الرأس ولم يذكر المصنف هذا لانه لا يبدال فيه أو في موضع اللام ابدلت الثانية ياء وكذا ان تحركا معا فبـ كما ذكره بقوله ما لم يكن لفظا أتم الخ فالطريقة تبدل ياء مطلقا وصورها الشاعرون من ضرب بأربعة الأولى في ثلاثة الثانية وان تحركا معا في غير موضع اللام فصورها من ضرب ثلاث الأولى في ثلاث الثانية فكرها قوله ان يفتح الخ فتبدل واو في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضبوطة مطلقا وتبدل ياء في الاربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدت الثانية أانا) أى وجوبا ولو كانت الأولى لامضا عنفت نحو أكل وآمن ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني اذا حضرت ان أترنم يا شري وعوام الحمدتين بحرفيه فيشدن التاء بلامد وبعضهم يحمق الهمزتين وكلاهما خ لانه مضارع من الازاروزنه فاعمل كاستل فالهمزة الأولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحققة ههما في مثل ذلك لكن حكى الزمخشري عن العرب اتر بالادغام فيكون ههما كعما سبأ في قوله وشفي ذى الهمز نحو ائتكلوا وقد مل به الشرع هناك (قوله والاصل آدم) أى أصل الجمع آدم همزتين فاقف التسكر برأبدت الثانية أعوا والفتحة الرفع وليست الواو بلامن ألفا المنزلة دخلها المازني لان ألفه لم يوحى في الجمع اذا التقضى اقله همزة المقرد ألفا وهو سكونها اتر فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ووليت أفعول التفضيل من أن قلت زيدا أو من عروا صله أن كره بقلت فتحة التون للهمزة وأدغم فقلت بالهمزة واوعند الجهور والمازني يقبلها ياء (قوله نحو أوير) في نسخة أويرم تصغير آدم فإدغامه الوضف من الادمة بضم الهمزة وهي لون البهرة لاسم النبي أى البشر لان الائمة العظيمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أنجمي كما في الكشف فلا يعرف له اشتقاق يرد

(ص)

ومدا أبدل ثاني الهمز من  
كلمة ان يسكن كاتروا تين  
ان يفتح اترضم أو فتح قلب  
واو او ياء اتر كسر بقلب  
ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم  
واو او ياء ما لم يكن لفظا اتم  
فذلك ياء مطلقا جاو أو  
ونحو وجهين في ثانيه ام  
(ش) اذا اجتمع في كلمة همزتان  
وجب التختيف ان لم يكونا في موضع  
العين نحو ساهل ورأس ثمان  
تحركت أو لا هما وسكنت ثانيهما  
وجب ابدال الثانية مدة تجانس  
حركة الأولى فان كانت حركتها  
فتحة أبدلت الثانية الفاتحة أو ثرت  
وان كانت ضمة أبدت واو أو نحو  
أو ثرت وان كانت كسرة أبدت ياء  
نحو ايدار وهذا هو المراد بقوله  
ومدا ابدال البيت وان تحسرت  
ثانيتهما فان كانت حركتهما فتحة  
وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت  
واو فالاول نحو اولادم جمع آدم  
والاصل آدم والثاني نحو أوير  
تصغير آدم وهذا هو المراد بقوله  
ان يفتح اترضم أو فتح قلب واو  
وان كانت حركة ما قبلها كسرة  
قلب ياء



نحو ايم وهو مثال اصبع من ام واصله ايم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الى قبلها واُدغمت الميم في الميم فصارت فقلت الهمزة  
الثانية يا فصار ايم وهذا هو المراد بقوله (١٩٨) وياء اتركسرت قلب وأشار بقوله ذوالكسر مطلقا كذا الى ان الهمزة النسبية

اذا كانت مكسورة قلبت بام مطلقا  
اي سواء كانت التي قبلها مفتوحة  
او مكسورة أو مضمة فقلت الاولى  
نحو ايم مضارعان واصله ائن  
نقلت بابدال الثانية من جنس  
حركتها فصار ايم وقد تحققت نحو ائن  
بهمزتين ولم تعامل في هذا المعاملة في  
غير الفعل الا في ائمة قلنا جاءت  
بالابدال والتصحيف والساني نحو ايم  
مثال اصبع من ام واصله ايم  
فقلت حركة الميم الاولى  
الى الهمزة الثانية وادغمت الميم  
في الميم فصارت ايم خففت الهمزة  
النسبية بابدالها من جنس حركتها  
فصار ايم والثالث نحو ايم والاصل  
اؤون لانه مضارع آنتمة اي جعلته  
يثل فدخله النقل والادغام ثم  
خفت بابدال ثاني همزته من  
جنس حركتها فصار ايم وأشار  
بقوله وبما مضى وادأ أنسر الى أنه  
اذا كانت الهمزة الثانية مضومة  
قلبت واوا سواء انتجت الاولى  
أو انكسرت أو انضمت فالاول  
نحو اوب جمع أب وهو المرعى أصله  
أب لأنه أفعل فقلت حركة مكسورة  
الى فائه ثم ادغم فصار اوب ثم خففت  
ثانية الهمزتين بابدالها من جنس  
حركتها فصار اوب والساني نحو  
اوم مثال اصبع من ام والثالث  
نحو اوم مثال ايم من ام وأشار  
بقوله بكن يمل لنظا ايم فذا لاء  
مطلقة جاء الى ان الهمزة النسبية  
المضومة انما تصير واو اذا لم تكن

اليه في التصغير لكن قال في المفصل انه عربي على وزن أفعل من الادمة (قوله نحو ايم) بكسر  
الهمزة وفتح الياء وشد الميم (قوله مثال اصبع) بكسر الهمزة وفتح الياء احدى لغاته العشرة من  
ضرب ثلث همزته في ثلثت يائه والعاشره كصوفور (قوله لمن ام) اي صار ااما او بمعنى قصد  
(قوله واصله ايم) بهمزتين مكسورة فسا كة وفتح الميم الاولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أي  
ليتمكن من ادغامها في الثانية (قوله فصار ايم) أي بكسر ففتح فشد الميم (قوله واصله ائن) أي  
بفتح فكسر فشد التون وأصله الاول ائن كأضرب نقلت كسرة الزون الاولى الى الهمزة وادغم  
وقوله وقد تحققت بقاين أي لانه من نحو اوم والآخر (قوله الا في ائمة) أي جمع امام وأصله ائمة  
كسلاخ واسكفة نقلت كسرة الميم الى الهمزة فوصلنا للادغام فصار ائمة بفتح فكسر فشد الميم فبدل  
الثانية يا واما الميم يسكون الهمزة الثانية لتبدل ائمة من جنس حركة ما قبلها كأفعل بانية جمع  
انما لو جود الملمن المقترين للادغام بعدها هنا فتقل حركة ولا هاما للهمزة فوصلنا لان  
اعتناء همزة الميم من الاعلال وكذا يقل فعلم من ائن وايم (قوله فانها جاءت بالابدال والتصحيف)  
عبارة التوضيح وذلك واجب يعني ابدال المكسورة بفتح ياء واما ما قرأنا من عامر والكوفيين ائمة  
بالتحقيق فغاو فوقف عند ولا يتجاوز اه فندبر (قوله والثاني) أي ما كسرة همزته الثانية تنفتح  
ككسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله مثال اصبع أي بكسرتين (قوله  
والثالث) أي ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل اؤون) أي همزة مضومة  
فسا كة فتونين أولا هاما مكسورة وأصله الاول اؤون بثلاث همزات الاولى للمضاربة مضومة  
لان ما مضى به راي متعدبا الهمزة ككرم والثانية مفتوحة لانهما همزة النقل التي دخلت على الماضي  
كهزمة كرم والثالثة فاء الكلمة سا كة خذفت الثانية لاعتنائها مع همزة المضاربة كجاسي  
في قوله وحذف همزة افعل استمر الخ فصار اؤون بالضم ككرم (قوله مضارع آنتمة) أي بوزن أكرمه  
بهمزة مفتوحة فالف متقلبة عن همزة سا كة فتونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا مثقل فتحة  
التون الى الهمزة السا كة بل قلبت التا فاولم تتصل به لئلا يوجب ان يقال اؤون والاصل ائن  
ككرم فمثقل فتحة التون الاولى الى الهمزة السا كة فلاجل الادغام فقلب الهمزة واو وانفتحها  
بعده مفتوحة (قوله فدخله) أي المضارع (قوله نحو اوب) بفتح الهمزة وضم الواو وشد الموحدة جمع  
أب بفتح الهمزة وشد الموحدة وهو المرعى وقبل التا كهمة الباسية (قوله لانه أفعل) أي بوزن أفعل  
كافس من جوع القلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع  
بكسر ثم ضم فاصله افعل بضم ما من (قوله مثال ايم) أي بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة وهو  
خوص النقل أي شجر الدوم (قوله ان الهمزة الخ) الاولى حذف قوله المضومة لانه اذا كانت  
المضومة تبدل بياء نظره اولا لو كانت بعد ضم فبالتا بالمكسورة والمفتوحة فاسم بكن في المتن  
راجع لثاني الهمزتين كما مر لئلا يضم والامثلة التي ذكرها الشارح للمضومة تصليح للمكسورة  
والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب  
والزينة كما مر (قوله كاللفوص) أي فعل كفاض (قوله برين) بضم فكسرتين فضم (قوله ثم قلب  
الضمة الخ) أي بالنسبة الياء فيصير منة قوصا كالفاض فيفسكن الياء فتحققا ثم خفت لسا كتين

طرا فان كانت طرا فصيرت بام مطلقا سواء انضمت الاولى وانكسرت وانفتحت أو سكنت فتقول في مثال خعفر من (قوله)  
قرأ اقرأ ايم قلب الهمزة فاصير قرأ فحركات الباء وانفتح ما قبلها فقلب الفاء فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرأت ثم قلب  
الهمزة بيا فاصير قرأتا كلفظ قرأتا فيقول في مثال برين من قرأ قرأت ثم قلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرأتا

(قوله مثل المولى) أى يضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالتقرى الذى على مثاله  
متنوع أيضا كالاول وتزل الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهو ان تنبى من قرأ مثال  
قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الضاء وهو عاء الكتب كما مر فتقول قرأى بكسر ففتح همزة  
ساكنة فباء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأ بهمزة زينة ساكنة فتحركة بابتداء الثانية  
ياء وسكنت لتكون ما قبلها مفتوحة أمثلة الهمزة المتطرفة وهى اشياء غير كما مر باعتبار حركات  
الاعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أى تشبيه الهمزة المتسككة  
بهمزة الاسمية فى نحو أنت أنتذرتم بجماع الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة وأيضا  
فما فى أحرف المضارعة يجوز فى الهمزة بعدها وجهان كما فى يؤمن من الايمان ويؤمن من التامين  
فيجوز التحقيق والابدال واساسا كمن فى الاول مفتوحة فى الثانى فكذلك بعد الهمزة (قوله  
والتحقيق) بقاءين وكذا قوله حققت (قوله وكبرت فثانيتها) سكت الشارح عما اذا فحقت  
نحو أول مضارع أللت اسمانه اذا فسدت ونحو أومن مضارع من التامين ولم أر من ذكرها  
بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشو فى أوام ونحوه مما أول همزة به للمضارعة يجوز  
ففيه الوجهان وكذا يشمله التعديل المتقدم فيقتضى ذلك جواز تحقيقتها وابدالها والاول ان  
يفتح لترضيم او فتح قلب وابقى قال اول واثنين وقول الشارح وانفتح ما قبلها بنزول كرها لموضع ولا  
الاشو فى قدبر (قوله وباء) مفعول ثان للقلب وألف مفعول أول وكسر مفعول ثلثا الواقع صفة  
لألف وهذا شروى فى ابدال الياء من استعيتها الالف والواو فتبدل من الالف فى مسلماته كرها  
المتن ومن الواو فى عشر مسائل كما فى التوضيح منها فى قوله بواوذا الفعل الى قوله كلفطمان الخ  
أربعه وفى قوله بالعكس جالام فعل وصفا واحدة وفى قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفى قوله  
وصحى المفعول من نحو عد الى آخر الفصل ثلاث فالبه تسع وتزل واحدة وهى ان تلى كسرة  
وهى ساكنة غير مدغمه كتران ومضات أصلها موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما  
قلبت فى ذلك لتثقل الخروج من الكسرة الى الواو وما قبلها ياء فى اجر وادل جعي جرودون فليس  
زائد على ما ذكر بل يشمله قوله فى آخر لان أصلها اجر وادلو كالفلى قلبت الضمة قبلها كسرة  
لانه ليس فى العربية اسم معرب بالجر كتران آخره واو قبلها ضمة فوقع الواو متطرفة فاثرت كسرة  
فقلبت ياء فان قلت لم تقلب الضمة فتحة فوصل الى قلب الواو والالف والله اعلم لن لا يخرج من  
باب المنقوص الى المقصور قدبر (قوله لو اردنا) أى القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفى آخر صفة  
الواو فوصل بينهما بالابتداء فى الضرورة او ظرف الغوم متعلق بفاعله وقوله او قبل الخ عطف على محل  
فى آخر وزائد فى إعلان عطف على ناء وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة فى الجميع تطرف الواو  
حقيقة أو تقدير اثر كسرة وقوله فى مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجميع ذى عين الخ ثالثة  
وقوله والواو لال الخ رابعة (قوله ناء ايضا) أى قلب الواو ياء لكسر ما قبلها اذ وه فى مصدر المعتل  
أى الفعل المعتل والاولى المعتل ليقيد اشتراط تغير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان  
لم يغير والمعتل هو المغير (قوله والنقل) بكسر ففتح منه أى من مصدر المعتل يعنى اذا كان ذلك  
المصدر على فعل صحيح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثانى دخل فى المتن استطراد والمقصود  
التنبه على الاول فقط لان اجتماع الواو الياء سياقية والله ولا يختص بالآخر فلو قال  
ناثرا بالتصغير أو كسر الف \* قلب ياء الواو ان كسر ارف

فى آخر او قبل الخ لوافق مقصوده اثنتونى (قوله او وقعت قبل ناء التانيث الخ) أى ان كلامه ناء  
وزائد فى إعلان كلمة تامه فالواقع قبلها آخر تقدير الهمزة فى نية الانعصال وليس المراد بعلان

مثل المولى وأشار بقوله وأوم  
\* ونحوه وجهين فى ثابته أى ان الله  
اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح  
ما قبلها وكانت الهمزة الاولى  
للمسكك جازلا فى الثانية وجهان  
الابدال والتحقيق وذلك نحو أوام  
مضارع ام فان شئت ابدلت فقلت  
اوام وان شئت حققت فقلت أوام  
وكذا ما كن نحو اوام فى كونه اولى  
همزة للمسكك وكسرت ثابتهما  
يجوز فى الثانية منهما الابدال  
والتحقيق نحو أوام مضارع ان فان  
شئت ابدلت فقلت ان وان شئت  
حققت فقلت ان (ص)  
وباء قلب الناء كسرا  
أو باء تصغير بواوذا فعلا  
فى آخر او قبل ناء التانيث أو  
زيادى فى إعلان ذاء بشار أو  
فى مصدر المعتل عينا والفعل  
منه صحيح غالب نحو الحول  
(ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة  
وجب قلبها ياء كقولك فى جمع صياح  
وديار صايح ودناير وكذلك  
اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك  
فى غزال غزال وفى قذال قذيل  
وأشار بقوله بواوذا فعلا فى آخر  
الى آخر الميت الى ان الواو تقلب  
أيضا اذا انطرفت بعد كسرة أو  
بعد ياء تصغير أو وقعت قبل ناء  
التانيث او قبل زيادى فى إعلان

مكسور ما قبلها فالاول نحو زنتى  
وقوى وأضلهما مضوع وقوى لانهما  
من الرضوان والقوة فقلب الواو  
ياء والثانى نحو حرى تصغير  
وأصله حري يوافي جمع الواو والياء  
وسميّت أحدهما بالسكرى  
فقلب الواو ياء وادغمت الياء في  
الياء وانثالت نحو شجيرة وهي اسم  
فأصل تامر وشوكه كذا شجيرة  
مصغرا وأصله شجيرة من الشجر  
والرابع نحو غوز غزان وهو مثال  
ضربان من الغز وواشدا بقوله  
أضارا وأى مصدر المعتل عن الالف  
ان الواو تقلب بعد الكسرة ياء في  
مصدر دل فعل اعتلت عنه نحو  
صام صام ما وقام صام ما والاصل  
صوام وقوام فأقلت الواو في المصدر  
جلالة على فعله فلو صحت الواو  
في الفعل لم تعتل في المصدر نحو  
لاؤلاؤا ولاؤا جوارا وكذلك  
تصح اذا لم يكن بعدها ألف وان  
اعتلت في الفعل بعدها نحو حال  
حوالا (ص)

وجع ذى عن اعل أو سكن  
فأحكم هذا الاعلال فيه حيث عن  
(ش) أى متى وقعت الواو عين جمع  
وأقلت في واحده وأسكنت وجب  
فالماء ان تكسر ما قبلها ووقع  
بعدها ألف نحو دارو ثياب اصلهما  
دوار وثواب فقلب الواو ياء في  
الجمع لان كسرا ما قبلها ويجوز  
الالف بعدها مع كونها في الواحد  
امامته كذا أو أسبهة يامعقل  
في كونهما حرف لين ساكا  
كثوب (ص)

وصحوا فاعله وفي فعل  
وجهان والاعلال أولى لخليل  
(ش) اذا وقعت الواو عين جمع  
مكسور ما قبلها واعتلت في واحد  
أو سكنت ولم يقع بعدها ألف

خصوص هذه الهمزة فان الواو لا تقلب ياء في فعالان ساكن العين بل في مكسور ما يتبع اثر كسرة  
كاملته الشارح وانما هو تمثيل لموضع الزيادة من ولذا قال الموضح او قبل الف والنون الزائدتين  
(قوله مكسور ما قبلها) أى أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والالف والنون لا يختص  
بأولها كسرة بل يشمل تاليها والتصغير كما يشمله كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة  
مصغرة ومثال الثانى لموضعه غزان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أى لان حق  
الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان السمر وهي بالثاء خيرة مضوعة اسكون الوقف فقلب  
ياء ولو في حال تحررها واصل لا تقع السكون ومن ثم تأخر بكسر ما قبلها مع كسرة في غير الآخر  
كعوض وعوج اذا كان مع الكسرة مما يعضدها كاعلالها في فعل المصدر او مفرد الجمع كما يأتى  
في صام ودارو لا فرق بين كونها في آخر اسم كذا غزى والذى أو فعل معلوم كاملته او مجهول كعفا  
ودعوا لين كون الكسرة أصالة كذا كرا ومجولة عن الضمة كما هو في اقل (قوله تصغير جرو)  
يتنثل الجيم والكسرة أقصم ولد الكسب وان يسبح ويطلق على الصغير مطلقا (قوله والثالث شجيرة)  
أى يقع بكسر فيسا متخلفة وأصله شجيرة من الشجر وهو الهيم والجرن (قوله غزان) أى يقع  
فكسر والالف والتون زائدا كما في قطران لا للتثنية اه صبان (قوله مثال ضربان) أى  
يلغى المجهية وكسر الراء فيحتمل معنى ضرى وهو العرق الذى لا ينقطع دمه يقال ضرا العرق يضر  
وعضروا من باب تعدد انزل دمه كذا قيل وفيه انه حنئذ يكون بشد الياء بكسرة ودأ أصله ضربان  
بدليل ضرو وأقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة لا تكسر ما قبلها فالأظهر راءه بالموحى مدح  
الظاء المشبهة وهو الحيوان الذى مر ذكره اوسع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أى جلالة  
على فعله وجه الشروط راءه المصدرية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل  
وان يكون بعدها الف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسرا وسوار ونحو  
راجوا حا فلا تقلب في ذلك وان أعل الفعل اهدم جله عليه في الأول وعدم كسر ما قبلها في الثانى  
ومحترزنا لما يقين في الشارح (قوله اعتلت) الاولى أعلت ناسم (قوله نحو صام صاما) أى وانقاد  
انقضاء واعتادا واعتبادا والاصل انقوا واداعة وادافلا يختص بالمصدر الذى على فعال خلافا  
يوهمه الشارح كسرح الكافية (قوله لو اذا) بكسر اللام مصدر لا واد القوم مثلا واد لو اذا أى لا  
بعضهم بعض (قوله وكذلك تصح اذا لم تكن الخ) أى غالبا كما فى المتن ومن غير الغالب قراءة تافع  
وابن عامر في النساء لكم قما وازرقوهم وابن عامر بالناسدة فيسا للناس والاصل قوم ما قبل الواو ياء  
لكسر ما قبلها مع اعلاها في الفعل (قوله فأحكم) الفاق جواب أى اما مقدرة أى واما جمع الخ كما فى  
وربك فكبر أى زنى رائد قوجع اما مبتدأ أخرجه لاجل أحكام الخ وأفعول مخذوف بقسره احكم على  
الاشتغال وخرج بالجمع المقدر فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفره  
الاكل (قوله واعتلت في واحد) فيه ما مر وخرج به نحو طويل وطوال وشذوقه

تبين ان التثنية مقولة \* وان أعز الرجال طابها

والقما بالمصدر قبل ومن الشاذ الاصناف الجياد اسلامية في مفرد وهو جواد قيل بل هو  
جمع جديده وقبيل لا علال المقدر اذا أصله جود فعله بكسر (قوله ان تكسر ما قبلها) خروج  
أصوات وأحواض وأثواب (قوله ووقع بعدها ألف) جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في  
المفرد والساكنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله في الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه  
السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المقدر تقلب في الجمع وان لم يكن بعدها  
ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقرى من الطرق فسلطت الكسرة

وكان على فعله وجوب تصحيحه نحو وعوده وكوزو كوزة وشذور وشيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتزل في الجمع اذا وقع بعدها ألف كما سبق  
تقرر له حكمه على فعله بوجوب التصحيح وعلى فعله بجواز التصحيح (٢٠١) والاعلال فالنصح نحو حاجة وحرج والاعلال نحو

قائمة وقيم ودية وديم والنصح فيها

قابل والاعلال غالب (ص)

والواو لا ما بعد فتح وا بالقلب

كالمقطعة برضان ووجوب

ابدال واو بعدها من ألف

ويا كوقن بذالها اعترف

(ش) اذا وقعت الواو طرفا رابعة

فمساعدة بعدد فحة قلبت ياء نحو

أعطت أصله اعطوت لانه من عطا

يعطو اذا تناول فقلبت الواو في

الماضي ياء جعل على المضارع نحو

يعطى كاجعل اسم المفعول نحو

معطيان على اسم الفاعل نحو

معطيان وكذلك برضيان أصله

يرضون لانه من الرضوان فقلبت

واؤه بعد الفتحة ياء جعل لينة

للمفعول على بناء الفاعل نحو

يرضان وقوله ووجوب ابدال واو

بعد ضم من ألف معناه لا يجب

أن يبدل من الالف واو اذا وقعت

بعد ضمة كقولك في بايع وبيع

وفي ضارب ضروب وقوله وا كوقن

بذالها اعترف معناه ان الداء اذا

سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها

واو نحو موقن وموسر أصلهما

موقن وميسر لانهم ما من يقن وأيسر

فلو تحركت الياء لم يعمل نحو هيام

(ص) وبكسر المقصور في جمع كما

يقال لهم عند جمع اهيما

(ش) يجمع فعلا وافعل على فعل

بضم الفاء وسكون العين كما سبق في

الكسر كحمر او حمر او حمر وجر

فاذا اعتلت عن هذا النوع من

الجمع بالقلب الضمة كسر ونصح

الداء نحو هيام وجر ومضاء ويض

ولم تقلب الداء واو كما فعلوا في المنذر

كقون امستعنا لذلك في الجمع

علما بحمله وحمل ودية وديم وشذ حاجة وحرج خلافا لما ساقى أما الساكنة في المفرد فلا يقوى  
استطاع الكسرة عليها الا بالالف القرينة من الداء لانها ليست في الضعف كالمقتلة كوسط وسيط  
وحوض وحياض فلو لم توجد الالف صح نحو كوزو كوزة وبسطط أيضا كما في التسهيل صحة  
اللام لتساوتها في اعلاها مع اعلال العين وهذا صحت الواو في رواية وجوازها في رواية عطاش جبري ريان  
وجزو والاصل رواي وجزو فقلت اللام همزة لظرفها اثر الف في ائدة فسلبت العين وانصل ريان  
وريان فتخلص ان الشرط اربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلالها في المفرد  
مطلقا أو سكونها انهم مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله وكان على فعله) لم يثبت لها الا بالساكنة  
في المفرد (قوله وجوب تصحيحها) أي لانها لا عدت الالف قبل عمل اللسان فقلت الواو بعد  
الكسرة والنصح إلى ذلك تخصيصها بما بعد هامن الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد ابدالها في المفرد  
فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واو قرينة من الطرف ولم يعلو الهاء لانه في المنذر فكان أولى  
بالاعلال كما قاله المصنف ونظا ههنا تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو نال

وفي فعله قد شذ تصحيحه فخم أن يدل في لوق بالمراد أشعوى (قوله وثيرة) بكسر المثلثة وفتح القمية  
وقياسه ثيرة لكن سهله قصد الفرق بين جمع النور بمعنى القطع من الاقطوعى الحيوان حيث  
جمعوا الاوول على ثيرة وقيل أصله ثيرة كجارية نقاب الواو قياسي لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد  
حذفها تنبيها على الاصل (قوله نحو حاجة وحرج) قد علمت أنه شاذ لاقيل والقياس حجب الاعلالها  
في المفرد (قوله والواو) مبتدأ آخره انقلب بعد فتحه وتعلق به ياء مفعوله ولما حال من الضم فيه  
العائد الواو وكذا كالمعطان ليقيد بشرط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح  
كعطوت وكوت (قوله وجوب الخ) شروخ في ابدال الواو من اختبائها الالف والياء فقتل من  
الالف في موضع واحد ومن انباء في ست مسائل ستلحقها (قوله واو) مبتدأ وكوقن صفتها على  
حذف مضاف وجعله اعترف خبره أي وياه كونه كاهم موقن التي كانت فيه في أنها في مفرد ساكنة  
بعد ضمة في غير جمع اعترف لانه ابدال الحكم أي قلب الاء من حرف الاء المدغمه كبيض والمخبره كهيما  
فلا يقلبان للتصحيح بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيض نطقها والتي في الجمع كما ساقى في  
البيت بعده (قوله جعل على المضارع) أي فان الواو قلبت في مضارع الرباعي بالظرفها اثر كسرة  
وكذا في اسم فاعله فحمل عليها ما جعل لا فسر على أصله وقال سيديوه يوما للعليل لما لم تغارنا  
وتداعينا وأصله تغاروا وتداعوا تداعى أن مضارعه وهو تغارى وتداعى لا كسر قبل آخره حتى يعمل  
ويحمل عليه الماضي فأجاب بان اعلال المضارع ثبت في تغارى وتداعى المكسور وما قبل آخرهما  
قبل جحى بناء الزنا على ثم استخبر معها كانهما جادعا في نحو المعطاة فاعل تغارنا جعل عليه  
(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمه كما مر وقوله في مفرد أخذ من البيت بعده (قوله نحو هيام)  
بالمذكور انتهى أي هم (قوله استعنا لذلك في الجمع) كلاما مع المتن كالقصر في اختصاص ذلك  
التعريف بالجمع وانما ابدال في المفرد واسوا وقعت فاه كقون وغو اتفاقا وعينا كان تدعى من  
الباض اسماء مرد على مثال برقة قول بوض والاصل بوض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش  
وقال سيديوه في هذا ان وجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالمجمع فتقول بوض بالكسر كما فعل  
لله في مبيع فان أصله مبيعو بفتح فحة الياء وحذف واو مفعول فصار مبيع فكسرت  
الضمة لتصح الياء كما ساقى ولذلك كان ذلك عليه فجعل ان أصله فعل وان أصل معيشة مفعلة  
بالضم والكسر فهما وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل دولك ومعوشة

(قوله وواو اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الباء وواو الضم ما قبلها سواء تقدمت واحدة في قوله وما كونه وسياق واحدة في قوله وان تكن عند الخ وواحدة في قوله من لام فعلي الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كما سيأتي (قوله ومن قبل نا) أي واني لام اسم من قبل نا التانيث أو ينادي فعلان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شي لأنه لو بدأت في الاسم بدون ما ذكر لم يكن كون آخر الاسم المعرب وواو بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فإذا ثبت من رمي اسما كعضد لا تقبل فيه رمد ولا بل تكسر الضمة لتسليم الباء فتقول لم كسج لأنه منقوص أمام التاء فالواو غير آخر ولذا اشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد قوله كما بان الخ بخلاف العارضة على نية المذكر فلا تبدل معها الباء واول الانهاء في شبه الانفصال فاقبلها آخر بل تكسر الضمة لتصلح الباء كثواني قوائم فان أصله تانيب الضم التون ككسلا كسرت التون لما حر واستعجب ذلك مع انها لغرضها أفادته في التوضيح ويؤخذ منه تعميم الالف والتون بما ينبت الكلمة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعا صير (قوله كما بان) أي كك شخص بان من رمي كلمة ككدة بفتح الميم وضم الدال وأضاف التاء للباي للملازمة بسملة الاء التاء التكميم (قوله كذا اذا الخ) أي كذا تر دال الباء اثر الضم واول الاصل صير الشخص الباي البناء الذي من رمي كسبعا بفتح السين المهملة وضم الموحدة اسم موضع وقوة أمامة متوخة على لغتين يجرى المثنى المسمى به كسبان في حنعه الصرف للعلمية والزائدة ومكسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله تقضو الرجل) أي عند التعجب من قضائه فاعني ما أقضاه وأصله قضى لأنه من قضيت (قوله اسما كسبعا) أي اسما مقردا موزنا لذلك فتقول رمد وان اصله رمدان فقلت الباء وواو الضم ما قبلها الان الالف والتون اللزيمان لئلا تضعف من التاء اللازمة في تخصص الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضع بان ما قبلها أعطى حكم الآخر المحض في نحو جريان من الغرض حتى قلت الواو يا كمر فكان مقضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسليم الباء فتدبر (قوله اذا وقعت الباء) أي المضمومة ما قبلها عند الضمة الخ اعلم ان فعلي بالضم ان كان اسما محضاً أو صفة جارية يجرى الاسماء وحج قلب الباء فيها واول الضمة قبلها فالاول كطوي ومضدرا لطاب أو أخص الشجرة في الجنة وأصلها طابى لأنها من طاب يطبب والثاني كطوي وكوسى وخورى والمعجمة والراء اسما تفضل مؤنثات أطيب وأكس وأخير فاصلها طابى وخبرى وكسى من الكيس بفتحين وهو القطة والدليل على جريان هذه الصفات شجرى الاسماء والاولا العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعال التفضيل يجمع على أفاعل كالاسم المحض فيقال أفضل وافاضل كما يقال في أفضل اسم الرعدة فأكل فدل على انه جار يجرى الاسماء فان كانت فعلي صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدر واجب قلب الضمة كسرة لتسليم الباء فراقين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضري أي جارية وموشة حكي بالحاء المهملة ثم كاف أي يتجول فيها المتكبان كالحائث فاصلها اضربى وحكي بالضم اذا علمت ذلك فكلام النسخة مخالف للحوين لان مراده بفعل وصفه لما جرى شجرى الاسماء كاطوى والكوسى وجوز فيه القلب وعدمه ونص على انها مسموعة وان النحوين جرموا في هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء المحضة وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره ويدخل في قوله وصفا الصفة المحضة فتقتضاه جواز الوجهين فيما عداه انه تعين فيها تصحيح الاء فكان الاونق عزاده أن يقول

وان تكن عيناً الفعلى افعل \* فلذا الباء الوجهين عنهم يمحلى والله أعلم

(فصل\*)

(ص) وواو اثر الضم رد الباء في  
ألى لام فعل أو من قبل نا  
كأمان من رمي بكفدره

كذا اذا كسبعا صير  
(ش) اذا وقعت الباء لام فعل أو  
من قبل نا التانيث أو ينادي  
فعلان وانضم ما قبلها في الاصول  
السلطنة وجب قلبها واولا فالاول  
كقضو الرجل والثاني كما اذا ثبت  
من رمي اسما على وزن مقدرة فالك  
تقول مر مودة الثالث كما اذا ثبت  
من رمي اسما كسبعا فالك تقول  
رمدان فتقلب الباء وواو في هذه  
المواضع الثلاثة لانضم ما قبلها  
(ص) وان تكن عيناً الفعلى وصفا  
فلذا الباء الوجهين عنهم ياتي  
(ش) اذا وقعت الباء عيناً الصفة  
على وزن فعلي جاز فيها وجهان  
أحدهما قلب الضمة كسرة لتصلح  
الاء والثاني ابقاء الضمة فتقلب  
الاء وواو انضوا انضيق والكيسى  
والضوق والكوسى وهما تانيث  
الاضيق والكيس (ص)

\*(فصل\*)

(قوله)

(قوله من لام فعلى) متعلق بأنى واسم حال من فعلى بالفتح وبذل حال من الواو بإضافة اليه  
وذا اسم إشارة فاعل جبال قصر والبذل بدل منه أو بيان له وعال بالمتعلق بجبال أى ليكون لذكره  
هذه قاعدة التقيد بالغلبة والأكان تكرر أو أشار بذلك إلى أن عدم الابدال شاذ كما صرح به فى  
شرح الكافية وهو ما عليه سيديويه والجهور وعكس فى التسهيل حكم بشذوذ الابدال فى تقوى  
ونحوها وبأنه بالآتى قياسي (قوله تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء الواو واذا  
أبدلت هناع زيادة ثقلها وعدم ضم ما قبلها فرباين الاسم والصفة وخصوصه بالاسم لأنه شذوذه  
أجمل للثقل وهذا الفرق خاص بشوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واواسلت فى الاسم كدهوى  
والصفة كشوى مؤث نشوان أى سكران كما هو مفهوم المتن (قوله وأصله تقيا) أصله الاصيل  
وقيل لأنه من وقيت قلبت واوه كما فى تراث ثم أو واو كافى الشرح ولا يضر اجتماع الاعلالين  
فيه لعدم الياء واوه وغيره منصرف لانه التائب ومن قرأ على تقوى بالتونين جعله الإلحاق  
بجعفر كالتبترى (قوله فخصو صديا وخرنا) مؤث صديان كعطشان وزنا وعنى وخرنا بوزنه من  
خرى يعزى بالمجعة والزى كمرح بفرح أى ذل (قوله تقوى) بفتح الفاء اسم لما يجعل به بالمقى  
وأصله بالياء لأنهم أقنيت وقوله يعنى القيا أى بالضم وكذا القيا بعده (قوله بقوى) اسم من  
بقي يعنى دأب (قوله كقولهم للرائحة نرا) ومثلهما اسم المكان وطغيا معمله فعين مجعته تولد البقرة  
الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أى شاذة كما صرح به الناظم وزلده وخرج بذلك يامن الرى  
فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بأن النحوى قالوا فى بابها صفة غابت عليها الأسماء والأصل  
رائحة رأى أى علوة طيبوا فى الصحاح يقال امرأته تالم تبدل بأوله لانه صفة اه ولو سلمنا اسميته فعدم  
القلب للمانع وهوانه لوقيل بربو اعلم انه القاعدة لعدم قلب الواو بإضافة اليها فى الفصل الآتى أو  
ندعى فيها الجراء القاعدتين وأما ما سيأتى فاحتمل انه نقل من الصفة إلى العلمية فاستحب أصله وأما  
طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء فعمل من فتح استحب تعجيجه حال الضم ولا شذوذ فإداه الموضوع  
وغرد (قوله بالعكس) حال من لام ووصفاً حال من فعلى بالضم أى ان لام فعلى هذه ان كانت واو  
قلبت ما فى الصفة تخفيفاً لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لأنه أخف منها على عكس فعل بالفتح  
ومفهومه ان لا يماها ان كانت باسماء فى الاسم كلفظ بابا الضم والصفة كالقضا مؤث لاقتضى  
بالضاد المجعومة وهو كذلك لأنهم لم يفرقوا فى الباقى من هذا بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا بين مجع  
الواوى من الاول اه اشعوى (قوله أى تبدل الواو الخ) هذا خامس موضع لا بد الياء بأى كما صرح (قوله  
نحو الدنيا والعليا) أصلهما الدنيا والعلوم من الدنيا والعلو قلبت الواو بإضافة اليها والمراد الدنيا الواقعة فى  
قوله تعالى السمة الدنيا الحياة الدنيا لا مقابل الآخرة فان قياسها عدم القلب لعموم اسميتها  
لذلك لكن استحب أصل وصفها (قوله وشذ) أى قياسا لا سيما لأنه كثرة فى كلامهم وورد فى  
قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى منه به على الأصل (قوله أهل الخزان) أى دون تميم فأنهم يقولون  
القصاص على القياس (قوله فان كانت فعلى اسماء تبدل الواو الخ) قال المصنف هذا هو ما يبدل بال  
الموافق لنص آية اللغة وهو عكس ما عليه آية التصريف لأنهم يقلبون فى الاسم دون الصفة  
ويجعلون جزوى شاذ وهذا الدليل عليه (قوله كجزوى) بضم المهملة قرأى موضع بالخزان  
ذو الرمة بقوله أدارا جزوى هجت بالعين عبرة \* غناء الهوى برفض أو بترقرق

وإنما نصب دار الوصفه بجزوى قبل الداء فاشبهه المضاف على حد \* يا غنى هجرى لى لكل عظيم \*  
ويرفض بفتح الفاء وشذ الضاد المجعومة أى يسيل ببعضه فى أثر بعض وترقرق برأين وقافين أى يبتنى  
فى العين مختصرا بى \* وبذهب والله اعلم

من لام فعلى اسمها إلى الواو تبدل  
ياء كقوى غالبا جازا البذل  
(ش) تبدل الواو من الياء الواقعة  
لام اسم على وزن فعلى نحو تقوى  
وأصله تقيا لأنه من تقيت فان كان  
فعلى صفة لم تبدل الياء واوا نحو  
صديا وخرنا ومثل تقوى تقوى يعنى  
القيا وبقوى يعنى القيا واحترز  
بقوله غالبا مما لم تبدل الياء فيه واوا  
وهى لام اسم على فعلى كقولهم  
للرائحة نرا  
(ص) بالعكس جاء لام فعلى وصفا  
وكون قصوى نادرا لا يفتى  
(ش) أى تبدل الواو الواقعة لاما  
لثقل وصفا بيا نحو الدنيا والعليا وشذ  
قول أهل الخزان القصوى فان كانت  
فعلى اسماء لم تبدل الواو وكزوى

## \* (فصل) \*

(قوله واتصلا) أي بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كملى  
 فأخذ شرطين (قوله ومن عروض عربي) المتبادر من الشرح وألا يرجع شيء عربي لسكون  
 السابق فقه شرط واحد والاولى ارجاعه السابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتا  
 وسكونا فقه شرطان كافيان للتوضيح وبذلك علمه كلام الشرح في اختمت زات وعلى كل فأنشأ عربا  
 للأطلاق وقضية ما ذكر ان الثاني من جملة لا يشترط أصالته وهو كذلك جفت وخامس الشرط في  
 هذا البيت قوله \* ان يسكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أي تختمت فاء وهذا موضع سادس سواء  
 تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كملى ولي مصدر طابت ولويت وكملى والاصل طوى ولوى  
 وميلوى قبل ما ذكر وقيل ضمة الميم في ملى كسرة ثمانية الياء (قوله والاصل سيود وميوت)  
 أي من ياء سيود ومات ميوت وزنم ما فعل بكسر العين عند البصر بين الواو والفتح عند البعد بين  
 كضغ وصيرف نقل الى فعل بكسر هاء ثم أعل وأدغم لان فيعل بالكسر لا يوجد في الصحيح حتى  
 يحذف عليه الفعل ورد بان الممثل نوع مستعمل قد يأتي فيه ما ليس في الصحيح كقوله بالضم جمع فاعل  
 المعتل كضأة ورماء دون الصحيح فسمع سيود وميت بالكسر دليل على أنه أعل ما ولا حاجة  
 للتحويل على أنه يقال ليس المبك ووجوده في الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يجعل وزنهما  
 فعمل بتقديم العين لأنه غير موجود في كلامهم ووجدن في الاول ضيغ وصيرف وان كانا بالفتح (قوله  
 لم يوتر) وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء الواو) أي عرض السابق  
 منهم المالكون بأن عرضت ذاته كزيتون أصلها بالياء من أبدلت والضم ما قبلها وكذا نحو يوم واوه  
 بدل من الفاي يبع ويهويون بدل من الواو الا في ديوان التمشيد أي عرض سكونه فقط كقوى  
 فعل ماض يسكون الواو تختمت من كسرهما كختمت نحو وعلم يسكون ثمانية فلا بد ان في ذلك كلمة  
 وكذا ان تحرك السابق كيا ويل وغيره (قوله يوم أو يوم) أي كثير لشدته ومثله ضوض للسنور الذي كرر  
 وعوى الكلب كرمى عوبه فقهه صح مع استقامته فالنمط الشرط شدوا فيهما أي موضعين وعية تشد  
 الياء المتخوكة كشد الابدال مع فقد بعض الشرط في قراءة بعضهم ان كتم للربا غير و يشد الياء  
 وأصلها بالياء من كسر فابدت واوا ثم ياء وكذا شد الابدال الياء واو في قوا وهم عوى عوة (قوله أصل)  
 ضبطه المغرب بالبناء للمجهول واختار الصبان ضبطه ككسر مبنيا للقاء على معنى فاصل قال ورأته  
 مقولة عن خط ابن النحاس لم يذا المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أو لا ثم ينجح في  
 القاموس ولا غيره فعلا متعديا من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول اهول الشان تفر من بشاعة القافية  
 حيثما يجعده اسم فاعل وزن حذرا وأصله فعل حذفت ياؤه للضرورة أو تجر على مذهب من  
 يجوز زنة اللازم للمجهول (قوله ألما ابدال) ينقل حركة هاء قبل ابدال تنوين ألفا لانهما منقطع  
 وهذان شرط وعرف ابدال الالف من اختتم الواو والياء وهذا الابدال عشر شروط كاهيا في المتن منها  
 في هذه الايات خمسة كما سنعلمه (قوله ان حركه الثاني) أي الحرف الذي يتلو الواو والياء (قوله  
 كف) أي منع اعلان غير اللام أي اعلان الواو والياء الواقعين غير لام الكلمة أي لام ثمانية بأن بقا  
 عينا أو لا مأولى (قوله متحركه بعد قفصه) هذان شرطان خرج بهما بال نحو القول والبيع محال  
 يتحرك بالثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة محال يفتح فيه ما قبلها وتصل الحركه ثالثا كما  
 بينه الشرح وأصلها ما رابع كافي المتن ولم يبينه الشرح وذلك بأن يكون في كلمة واحدة قفا فاصل  
 بينهما ما خرج نحو ان أحد ويزيد ونحو تباين وتمايز لعدم اتصالهما بالنتج وعدم سكون  
 ما جدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله تحيل) يفتح الحيم والياء من اسماء الضبع ونوم يفتح  
 المشبه فوق والواو أحد التوأمين وهما اللذان في بطن وأصلها ما جيتل ونوأم كلاهما وزن جمع

## (ص)

## \* (فصل) \*

ان يسكن السابق من واويا  
 واتصلا ومن عروض عربي  
 فاء الواو اقبل بدعنا  
 وشذم على غير ما قد رسا  
 (ش) اذا جمعت الواو والياء في  
 كلمة وسبقت احدهما بالسكون  
 وكان سكونها أصلا أبدلت الواو  
 ياء ودعيت الياء في الياء وذلك نحو  
 سيود وميت والاصل سيود وميوت  
 فأجمعت الواو والياء وسبقت  
 احدهما بالسكون فقلبت الواو  
 ياء أو دغمت الياء في الياء فصارت  
 وميت فان كتبت الياء والواو في  
 كلمتين لم يثر ذلك نحو بعض وافد  
 وكذلك ان عرضت الياء الواو  
 للسكون كقوله في رؤيته ربه وفي  
 قوى قوى وشذ التصحيح في قولهم  
 يوم أو يوم وشذ أيضا ابدال الياء الواو  
 في قولهم عوى الكلب عوة  
 (ص) من ياء واووا يتحرك اصل  
 ألفا ابدال بعد فتح متصل  
 ان حركه الثاني وان سكن كف  
 اعلان غير اللام وهي لا يكتف  
 اعلاها ياءا كن غير ألف  
 أو ياءا تشديدا فيهما قد ألف  
 (ش) اذا وقعت الواو والياء متحركة  
 بعد قفصه قلبت القاف نحو قال وناح  
 أصلها ما قول وبيع فقلبت ألفا  
 لتحركها وانفتح ما قبلها اخذا ان  
 كانت حركتهما أصليهما فان كانت  
 عارضتهما يعتد بها كجبل ونوم وأصلها ما  
 جيتل ونوأم فنقلت حركه الهجره  
 الى الياء والواو فصارت جبالا ونوما

فلوسكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما وجب التصحيح نحو يسان وطويل (٢٠٥) فان كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن

بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا  
وعلوى وذلك نحو يخشون أصله  
يخشون فقلت الياء انما التحركها  
وافتحاق ما قبلها ثم سدت لا لتقام  
ساكنة مع الواو الساكنة (ص)  
وصح عن فعل وفعل

ذا أفعل كاشتيد واحولا  
(ش) كل فعل كان اسم الفاعل  
منه على وزن أفعل فانه يلزم عنه  
التصحيح نحو عورفوا وعورفون  
فهو وأهيف وعغيد فهو وأعيد وحول  
فهو وأحول وحول المصدري على فعله  
نحو هيف وعور وول وعغد

(ص) وان بين تفاعلا من افتعل  
والعين واوسلت ولم تقل  
(ش) اذا كان أفعل بعن العين  
فقد ان تبدل عنه أن نحو اعتاد  
وارتاد لحر كيا وافتتاح ما قبلها  
فان أن أفعل معنى تفاعل وهو  
الاشتراك في الفعلية والمفعولية  
جعل عليه في التصحيح ان كان واوا  
نحو اشتور وافان كانت العين  
يا وجب اعلاها نحو ابتاعوا  
واستأفوا أي تضاربوا الياء (ص)

وان حرفين ذا الاعلال استحق  
صح أول وعكس قد يمتنع  
(ش) اذا كان في كلمة حرف فاعله كل  
واحد متحرك مقروح ما قبله لم يجز  
اعلاها معاملة لا تنو إلى في كلمة  
واحدة اعلا لان فيجب اعلال  
احدهما وتصحيح الآخر والآخر  
منه ما بالاعلال الثاني نحو الحيا  
والهوى والاصل حي وهوى فوجد  
في كل من العين واللام سبب الاعلال  
فعمل به في اللام وحدها لكونها  
طرفا والاطراف محل التغيير وث  
اعلال العين وتصحيح اللام نحو عاية

بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الابدال لعروض الحركة نحو لتباون ولا تنسوا النضل (قوله)  
فلوسكن ما بعدهما (م) مفرع على محذوف أي وحمل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلوسكن الخ (قوله)  
وجب التصحيح أي ثلاثيات في ساكنات سواء كان ذلك الساكن أن ساكن أو غيرهما كطويل وغير  
وخورق (قوله كرميا الخ) مثال للمعنى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء  
مشددة أو افتحاق ذلك الثلاثية مع الفان في رما وعد في أحدهما ياءس بالمفرد وحمل ما لا ليس فيه  
كفتيان عليه ولا نياء النسب في علوى تقتضي ابدال الالف واوا كما مر فكيف تبدل الواو معهما  
ألفا (قوله وذلك) أي سيكون ما بعد اللام الذي لا يتم اعلاها لكونه ليس ألفا أو ياء مشددة  
نحو يخشون الخ (قوله وصح عن فعل) يفعتين وفعل يففع فكسر وذا أفعل حال من الثاني وأشار  
بذلك إلى شرطين آخرين ان لا تكون الواو والياء عينا فاعل وصفه على أفعل ولا عينا مصدره (قوله)  
كاشتيد من الغسد كالفرح وهو نومة البدن وأهيف من الهيم بوزنه وهو ضهور البطن  
والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر العين اللام الدال على لون  
أو خلقه أو وصف ظاهر في البدن كدود وعور وحول وعغد فهو وأسودوا وعوروا وحول وأعيدوا  
صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو بعينه وهو فاعل بشد اللام كعور وحول لأن عينه صحت  
لكون ما قبلها وما بعدها محمل هذا عليه وحمل على هذا صدره تخرج بذلك فعل الذي وصفه  
على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الموحدة  
مضارع بان أي ظهور هذا شرط ثان خاص بالواو أي بشرط لا علال عين افتعل ان كانت واوا  
أن لا يكون معنى التفاعل والاساليب فان كانت ياء اعلت طامقا (قوله ارئاد) بالراء المثلثة فوق أي  
طام (قوله فان بأن الخ) م: ابل محذوف أي محمل وجوب الابدال ان لم يكن معنى التفاعل فان بأن  
الخ (قوله حل عليه) أي لان تفاعل تصح عينه ان تصالحا من الفتح كشاور وتابع ولما كان هذا  
بعينه جعل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فام اشبه بها فاعلت  
(قوله ذا الاعلال) ينقل حركة الهجزة إلى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجعول وهذا شرط  
تابع (قوله حرف فاعله) أي واوان أو ياء أن أو مختلفان (قوله ثلاثيات إلى الاعلال) أي بالافضل  
بينهم ما هو مجعول لا يضافه أمامه الفاصل فجاءت نحو يوتون إذا أصله يوتون ولا يردون الياء ما في  
ماوشا وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد في شرح الكافية منع من وإلى الاعلال  
بكونهم ما من جنس واحد ما اذا اختلفا كهذا فلا يمتنع وعلمه فلا شذوذ (قوله والآخر) منهم ما  
بالاعلال الثاني) أي لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيا) أي بالانصر وهو المطر وكذا  
الهوى بالقصر وهو ميل النفس إلى الشيء وشاع في المعلوم أما المدوم منهم فليس مما نحن فيه  
لان عينه لا تتحقق الاعلال لمعنه بالالف الساكنة بعدها والحيا مثال لاجتماع عينين لانهن  
حيات والهوى للواو الياء لانهن هويت ومثال الواو من الحوى به فتح الحاء المهملة صدر حوى  
بالكسر كقوى اذا سود فلامه واو عينه لقوله هم في فنتبه حووان وفي جمع أحوى وبالضم  
والتشديد وكذلك قوى أصله بواو من من القوة (قوله نحو عاية) مثلها راية وكذا آية عند التحليل  
فصلها غيبة وربة وآية قلت الياء الأولى ألفا شذوذ ان القياس قلب النائية لكن سبله كون  
الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا أهل الوجه في آية وقيل أعالت الثانية تضاربا لكونها  
قدت للام على العين فوزنه قلعة بفتحات وقيل أصلها آية بضم الأولى كسمر وقيل آية كشفة  
فاعلا لها على القياس لان النائية لا تتحقق الاعلال لعدم مجئ ما قبلها وقيل آية كقاعله أو آية



بشد الباء وكلاهما رودة كافي التصريح (قوله ما آخره) بالنصب ظرف ليدوم ما يخص نائب فاعله  
والجمله صلة لما الاولى وان يسلم فاعل الواجب الواقع خبر عن أين وعين اللفظ الذي زيد في  
آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا عاشر الشروط وحاصله أن لا تكون الباء والواو عينا لما  
في آخره زائدة تختص بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يحول وهما من مصدرهما ميم وميم وانما  
سلبت عنيهما لأن زائدة الالف والتون في آخرهما لا بعدهما عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال  
لانهما لا يلقاهما أصلا ومثلهما الالف المقصورة عند سببه لا اختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين  
مروى بفتح اسم ماء وجار جدي بوزنه أي يحيد عن ظله لنشاطه وحكمه الاخش يشدوذ  
هذين لأن الالف وان اختصت بالاسم لا تتفرجه عن صورة فعل أسند الالف الاثنين كضرب بالفتح  
الاعلال كما لا تتعصب التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالاسم لم تكن جنسها يلحق الماسي فلا يثبت  
يلحقها بالاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جعي قائل وبائع والاصل قوله وسبعة ككسلة  
وشد صحيح حوكة وخوكة جعي حائل وخائن (قوله وشد ما هان وداران) وقباسه ماموهان  
ودوران لأن أصله اتفبه مامو دارو في نسخة هانم بتقديم الهاء وقباسه هانم لكن قيل ان هانم  
وداران أنجعيان فلا يحسن عددهما فشد (قوله وقيل بالخ) هذا البيت دخل في هذا الفصل  
لعدم مناسبة لمفاهيمه من ابدال حرف العلة فالأولى ذكر مع التاء والطاء والدال اتفاق الكل في  
أتم اغيعة أو افراده بفصل كما فعله الموضع والخاضع ان المصنفين فيما مر ابدال الهمزة و حرف  
العله الذي لا توقع على تقل حركة وذلك في الفصل الا في ابدالها للتوقف على النقل ثم ينسب باقي  
حروف الابدال في فصل ذوالسين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميم) مقول ثان  
لا قلب والتون مغعوله الاول واسم كل بعد التون والاولى التعيين بالابدال لماسم أول الباب الا ان  
يقال لاحظا اصطلاح القراء في تسميتهم هذا العمل اقلايا (قوله المنفصلة) أي عن الباء بان  
كانتا من كلمتين ودخل في التون الساكنة المنفصلة التونين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم ايضا من  
الواو في فم ومن التون المتحركة شذوذ كما فعله في البنان أي الاصابع البنان والله أعلم

(فصل في النقل) \* وفيه أربع مسائل ذكر الاولى في قوله لساكن صغ الخ والثانية قوله ومثل  
فعل الخ والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة وما لافعال الخ وبعد النقل في المسائل الأربع يجب  
اقتناء الحرف المعتل سا كان جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو بين ويقوم والواجب  
قلبه من جنسها كخفاف ويخيف أصلهما يخوف كذهب ويخوف كبحرم تقلت فحقة الاول  
وكسرة الثاني الى الخاء ثم قلبت الواو الف في الاول لتجانس الفحقة قبلها وما في الثاني اسكونها اثر  
كسرة (قوله من ذي لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحرك من حروف العلة والمشهور  
اختصاصها بالساكن منها مطلقا أو ما المدفوع والساكن بعدها كتنجاسه وأما العلة فقامعة ومثل  
ذي اللين فياذر الهمزة (قوله ويجب نقل حركة العين الخ) أي لنقل الحركة هنا ولو فحقة على  
الواو والياء وان سكن ما قبلها فاللزم هو ما يجلسها في دلون طي لانها حركة اعراب لا تنزع عن  
الاسم أخف من الفعل كما استقلت الفحقة في معد بكرب دون قاض للزومها مع كون المركب  
ثمة لا يحتاج للتحفيف (قوله نحو بين) اما بفتح الباء مضارع أي ظهر فاصله كضرب أو  
بضمها مضارع أي بان فاصله كبحرهم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله أين كما كرم نقلت  
كسرة الباء الى التاء ثم حذف للساكنين (قوله غير صحيح) دخل فيه الهمزة لأن المصنف  
أدرجها في حروف العلة فلا دخل نحو وأيس كيعلم مضارع أي لان الهمزة مقصورة للاعلال بقلها  
ألفا تحتها واو الان لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو يابغ وقالوا ما عدم

(ص) وعين ما آخره قد زيد ما  
يخص الاسم واجب ان يسلم  
(ش) اذا كان عين الكلمة واو  
متحركة كمفتوحا ما قبلها و ياء متحركة  
مفتوحا ما قبلها و كان في آخرها  
زيد فخص الاسم لم يجر قلبها انما بل  
يجب تصحيحها وذلك نحو جولان  
وهما وشد ما هان وداران  
(ص) وقبل بالقلب هما التون اذا  
كان مسكنا كبن انذا  
(ش) لما كان التلق بالتون  
الساكنة قبل الباء عسرا ووجب قلب  
التون ميميا ولا فرق في ذلك بين المتصلة  
أو المنفصلة ويجمعها ما قوله من بت  
انذا أي من قطعك فالتاء عن بالاك  
وطرحه والتاء انما ابدال من تون  
التوكيد الخفيفة (ص)

#### • (فصل) •

لساكن صغ انقل المتحرك من  
ذي لين أت عين فعل كما ين  
(ش) اذا كان عين الفعل ياء أو واو  
متحركة وكان ما قبلها ساكنا صححها  
وجب نقل حركة العين الى الساكن  
قبلها نحو بين ويقوم والاصل بين  
ويقوم بكسر الياء وضم الواو  
فنقلت حركتها الى الساكن قبلها  
وهو الباء والتلق وكذلك فعل  
في ابن فان كان الساكن غير صحيح لم  
تنقل الحركة نحو يابغ وبين وعوف

(ص) ما لم يكن فعل تعجب ولا

كايض أو أهوى بلام علا

(ش) أي انما تنقل حركة العين

الى الساكن الصحيح قبلها اذا لم يكن

الفعل للتعجب أو مضاعفا أو معتل

اللام فان كان كذلك فلا تنقل نحو

ما بين الشيء وأبين وهو ما أقومسه

واقوميه ونحو ما يبيض واسود ونحو

أهوى (ص)

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاحا مضارعا وفيه وسيم

(ش) يعني انه ثبت للاسم الذي

يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط

أوق وزنه فقط من الاعلال بالنقل

ما ثبت للفعل فالذي أشبه المضارع

في زيادته فقط تنبع وهو مثال تحلى

بالمهمز من يسع والاصل تنبع

بكسر التاء وسكون الباء فنقلت

حركة الباء الى الباء فصارت تنبع

والذي أشبه المضارع في وزنه فقط

مقام والاصل مقوم فنقلت حركة

الواو الى القاف ثم قلبت الواو الى

لجائسة الفتحة كان شبه في الزيادة

والزنة فلما ان يكون مقولا من

فعل أولا فان كان مقولا منه اعل

كزيد والاصح كايض واسود

(ص) ومفعل صحيح كالمفعول

وانت الفعل واستعمال

أول هذا الاعلال والتا الزم عوض

وحذفه بالنقل رعا عوض

(ش) لما كان مفعلا غير متبعا للفعل

استحق التصحیح كسوا أو نحو مفعول

عليه ما شبه به في المعنى فصيح كما

صحيح مفعول كقول ومقول وأشار

بقوله والفاء الافعال واستعمال

اقل الى آخره الى ان المصدر اذا كان

على وزن افعال أو استفعال وكان

معتل العين

النقل في بين وعوق بشد الماء والواو مع تحركه عنهم ما بناه على ان اول المضاعفين هو الزائد فسلاته  
 يلزم عليه قلب المتعول اليه الفاعل بحركة وافتتاح ما قبله فيلزم ساكن فان حذف الال قلت بين  
 وعوق بالهكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة باخرى فتروا ما على ان الثاني من  
 المضاعفين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها فاداه المصريح وتبعه الحواشي وفيه ان  
 المتعول اليه ليروض حركته لا يصلح قلبه ألفا كما علم من قوله يتحرك أصل فائقا سحسند قلب  
 الثاني لحركة في الاصل وافتتاح ما قبله الا أن قصير ساكن وعواق وهو أيضا ملبس بصيغة الاسم  
 فتروا (قوله بلام علا) أي حكم بأن لاه حرف علة قال ابن عازي وانما زاد ذلك مع علم من قوله  
 أهوى ليشمل غير فعل كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبهه أفعال التفضيل في  
 الوزن والدلالة على المزيه وهو لا يدل على المسابغة فيكذلك يشبهه وحل فعل به عليه (قوله ونحو ما يبيض  
 واسود) بشد آخره لانه لو نقلت حركة عينه لكانت لوجب قلبها ألفا لحركتها في الاصل وافتتاح  
 ما قبلها الا أن فتحه هذه الوصل للاغتناء عنها في بعض اوضاع والتشديد في التثنية باسم الفاعل  
 من البضاضة وهي نعمة البشارة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أي ثلاثا الى نفسه  
 اعلا لان في اللام والعين (قوله وفيه وسيم) أي علامة تميزا بينهما المضارع بان يشبهه في الوزن فقط  
 أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كاقوم واسود وزن اعلم فلا يدل لثلاثتهم انه فعل وكذا لو  
 يابسه فيما لم يعد من الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو ثبت من البيع والاقول  
 اسم على مثال تضرب قلت تنبع وتقول بكسر الباء والواو الا يلبس بالفعل لو نقلته وما يزيد  
 علمه فنقول بعد اعلاله كاسياني (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة  
 (قوله تنبع) بكسر الفوقية والواحدة وسكون التثنية (قوله وهو مثال تحلى) أي اسم مبنى من  
 البيع على مثاله وليس المراد به تنبع القوم وان ستمه لان هذا قبل من التبع أي يتبع  
 أمضى المرعى قاء أو صاعية وقومحة لا مكسورة وتحتل بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء للمهلة  
 وكسر اللام فهو يزيل على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وجهه وشعره (قوله  
 من يسع) أي حال كون يتبع ما خوذ من يسع وهو مصدر يباع ولو ثبت على مثال تحلى من  
 القولات فليس بكسر تين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى النساكن قبلها ثم قلبت ياء  
 لسكونها التركسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه وسيم انما زيد عن  
 الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان فعلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا  
 تفعل بضمهما فاعل ما وزنه من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبنى  
 للفاعل أو يفضله فاصله ككتبني للمفعول وكذا نقيم ومبنى أصلهما كيكرم بالكسر فاعل كل ذلك  
 لا مميزات الفعل بل زيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوها نحو مدين ومهم لان ميمه أصلية  
 فوزنه فعال لا مفعول (قوله اعل كيزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما جعل قبل النقل لانه  
 (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعول وهذا محترز قوله ضاهي مضارعا على ما ساقى  
 (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق  
 بعرض والباء لام الابهة (قوله وحل مفعول الخ) أشار بذلك الى ما قبله المصنف وابنه ان مفعلا  
 يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كتمل عند من يكسر حرف المضارعة ككتبه  
 حل على مفعول في التصحيح لشبهه لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة لخط  
 وخطا أو صيغة مبالغة كقول ومقول ولم يعكس لاصالة التصحيح ونعقبه الموضوع بانه لو صح  
 ذلك لزم تصحيح مثال تحلى من البيع لشبهه بتعسب وتضرب في تلك اللغة وزنا وزيد وهو محذوف

والظاهر ان تصحيح نحو مخطأ لعدم شبهه الفعل أصلاً إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه أو  
لأنه قد عرف من معال كما قاله الخليل فاستحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو وهو لأنه لم يحول  
علمه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في ذلك العدم فقط (قوله فان ألقه  
تخذف الخ) أفاد كمالنا ان المحذوف هو الألف الثانية وهو الصحيح زائد ما قروها من الطرف  
وحصول النقل بها وهو مذهب الخليل وسيدويه والصنف ولذا قالوا ألف الأفعال الخز قيل هي  
بدل العين لأن بدلها محذوف كثيراً في غير هذا أولاً تعويض التام لم يعمد في غير الأصول (قوله)  
وقلبت الواو أو أنفاً الخ) لا يرد ان شرط قلب العين أنفاً لا يسكن ما بعد دخولها كحرف في قوله وان سكن  
كف الخ لأن محل ذلك فيما أعلاه بالاصالة أما الأفعال والاستعمال في الحال على الفعل «تبدية»  
قد ورد تصحيح أفعال واستعمال وقروها حتى في الفاظ منها أغول أو غا أو غيت السماء غيما  
واستحوذ أو استحوذ أو استغفل الصي استغفاً أي شرب الغيل بفتح الجمة وهو المابن الذي ترضعه  
المرأه وهي ثوى أو وهي حامل وهذا شأن عند النحاة قبل لغة فصحة يقاس عليها (قوله بخانسة  
النخبة قبلها) أو قلصر كهافي الأصل وانفتاح ما قبلها إلا أن (قوله من النقل ومن حذف) أي  
دون التعويض بالناء (قوله ففعل) أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقوله أي  
حقيق (قوله فحذفت واو مفعول) أي عند سيدويه وقال الاخفش عن الكلمة لأن واو مفعول  
جاءت المعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تخذف ولأن المعنى وحذف أول السا كن كقل  
ويجوز فاضل لا الثاني وأجيب عن الأول بأن الواو كانت علامة اسم المفعول ولو جئت في الزائد على  
الثلاثة كانت نظراً وانما العلامة الميم يسيء الواو أو فرضهم فعلا بالضم في الكلام الألفي مكرم ورمون  
ومهلك ومالك يسكنون الهمزة وضم الهمزة على الرسالة وعن الثاني بأن محل ما ذكره فيه إذا كان  
ثاني الساكنين صحيحاً كما أنه وهما هما معتلان تصحيح وقد قال في الجواب الأول تسليم انه اجيء  
بهم المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها القوت ما جيء بها إلا جهة تقديرها  
لأن وزن نحو مصون يكون عند سيدويه به مفعول بالياء أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش  
مفعول محذوف العين فشدبر وتظهرثرة الخلاف في خصوصها بالهمزة إذا حذف فعند الاخفش  
يقال مسو بشد أو لأن الهمزة إذا وقعت أثراً وزائدة لغير الحاق خفت قبلها واو أو ادغامها  
فيها وعند سيدويه به مسو ينقل حركة الهمزة إلى الواو أو كونها أصلية ثم حذف الهمزة كما يقال في  
تحفة عند سيدويه محب (قوله فصار ميسع ومعه) أي بفتح الأول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله)  
وكان حق ميسع الخ) أي لما عرفت في قوله وجوب بدل الواو بعد ضم من النسب والتمسح انه يجب  
قلب الياء أو اضم ما قبلها كوق في حقيق إذا وقعت عين جمع فإن الضمة قلبت كسرة لتصح  
الياء كبعض وهب في جمع أيضاً وضأن سيدويه يجعل الياء الواقعة عن المفرد كعين اجمع  
فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش يلقاها في المفرد ما لمساواة كانت أو أعيناً  
ويبقى الضمة قبلها فقد كسر سيدويه هنا على مذهبه فيعد ان حذف واو مفعول قلبت الضمة  
كسرة لتصح الياء لأن ما عرفت ما عرفت رأى الاخفش من ان المحذوف العين فيصير بعد النقل  
والحذف ميسع فكسرت القاء وقلب الواو ياء لا يتوهم انهم من ذوات الواو كقول وليس كسر  
الياء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يزعم انه ان مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واو  
فالواو ابقاء مع المعدومة وانما هو للفرق للثبوت كوزن فيختلف مذهبه البار والحاصل ان ذوات  
الواو لا عمل فيهم سوى المحذوف والنقل وأما ذوات الياء كبسح فمهم مع النقل على مذهب سيدويه  
حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف

فان ألقه محذوف لا تفتاها ساكنة  
مع الألف المبديتين من عين المصدر  
وذلك نحو أقامة واستقامة واصلة  
أقوام واستقوام فنقلت حركة  
العين إلى الفاء وقلب الواو إلى  
ياء ساقطة الضمة قبلها فالتى الفنان  
حذفت الياء الثانية منها ثم عوض  
عنها ناء الثانية فصارت أقامة  
واستقامة وقد تخفف هذه الاء  
كذلكهم اجاب اجابوا منه قوله تعالى  
واقام الصلاة

(ص) وما لأفعال من النقل ومن  
حذف ففعل به أيضاً فاقن

نحو ميسع ومصون ونذر  
تصح ذى الواو في ذى الياء المشتر  
(ش) انما ي مفعول من الفعل  
الممثل العين بالياء أو الواو وجب فيه  
ما وجب في أفعال واستعمال من  
النقل والحذف فتقول في مفعول  
من ياع وقال ميسع ومفعول والأصل  
ميسوع ومعه قول فنقلت حركة العين  
إلى الساكن قبلها فالتى ساكنة  
انين وواو مفعول فحذفت واو  
من ذى فصار ميسع ومفعول وكان  
حق ميسع أن يقال فيه ميسع يمكن  
قابوا الضمة كسرة لتصح الياء  
ونذر التصحيح فيها عسة أو عا أو وب  
معدون والقياس مصون ولغة عيم  
تصح ما عنيها فمعدون ميسع  
ومحذوف وهذا حال المصنف رحمه  
الله تعالى ونذر تصحيح ذى الواو في  
ذى الياء المشتر

(ص) وضح المفعول من نحو عدا \* وأعلن أن لم تنحر الاحودا (ش) اذ اني (٢٠٩) المفعول من فعل معتل اللام فلا يلحق بالاما

ان يكون معتل بالياء أو بالواو فان  
كل معتل بالياء واجب اعلاؤه بقلب  
واو مفعول ياء وانما عاها في لام  
الكلمة نحو عدا وحي والاصل مرموى  
فاجتمعت الواو والياء وسبقت  
احدهما بالساكن فقلبت الواو ياء  
وانغمت الياء في الياء وانما ياء كز  
المصنف رحمه الله تعالى هذا لان  
قد تقدم ذكره وان كان معتل بالواو  
فلا حود التصحيح ان لم يكن الفعل  
على فعل نحو مرموى من عدوا هذا  
قال المصنف من نحو عدا ومنهم  
من يمل نحو مرموى وان كان الواو  
على فعل فالنصح الاعلال نحو  
مرضى من رضى قال الله تعالى  
ارجع الى ربك راضية مرضية  
والتصحيح قبل نحو مرضى (ص)  
كذلك اذ وجهين بالافعال من

نوى الواو لام جمع أو فرد  
(ش) اذ اني اسم على فعل فان  
كان جمعا وكانت لامه واوا جازمه  
وجهان التصحيح والاعلال نحو  
عصى ولى في جمع عصى ودلو ونحو  
أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال  
أجود من التصحيح في الجمع فان كان  
مفردا جازمه وجهان الاعلال  
والتصحيح والتصحيح أجود نحو علا  
علوا وعنا وواو قبل الاعلال نحو  
قسا قسا أي قوة

(ص) وشاع نحو نيم في نوم  
ونحو نيام شذوذ نفي  
(ش) اذا كان فعل جمعا معناه  
واو جازمه وعلاؤه ان لم يكن  
قبل لامه ألف كقوله في جمع صائم  
صوم وصيم وفي جمع نائم نويم  
فان كان قبل اللام الف وجب  
التصحيح والاعلال شاذ نحو صام

العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة من رفع ياءهم فأصلهم اقتدر (قوله من نحو عدا) هو كل  
فعل وارى اللام مفتوح العين فخرج باقي اللام مطلقا وارى ياء مع كسر العين كرضى وقوى فلا  
يخرج فيه التصحيح على التنصیل الا في ما مضى بهما فلا يبي منه اسم مفعول لا يكون لازما في كل  
هذا المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه ثقل كالاول (قوله في الاجود  
التصحيح) أي جلا على فعل المسألة لكونه الاصل كعدا وعاغان واوه لا تغلب ياء وان قلت ألقا  
اذا الاصل عدو وروى (قوله على فعل) أي بفتح فكسر (قوله نحو مرموى) أصله مرموى وروى  
الاولى وروى مفعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء جلا على فعل المفعول لان واوه تغلب ياء  
لتطرفها اثر كسرة كدعاهم الاولى لاجتماعها مع الياء كسرة ثم ادغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء  
(قوله نحو مرضى) أصله مرضى وروى قبل الثانية ياء جلا على فعل لان تغلب فيه فكسر  
ما قبلها سواه بنى الفاعل على واوه فلم يعم ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك  
هو التثنية والوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفتها ومحل ذلك ما لم يكن فعل  
المكسور وروى العين والاعتين الاعلال كقوى فهو مفعول والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء  
لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ والاصل ان وارى  
اللام ان كان مفتوح العين اختير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير وارى ما اختير فيه  
الاعلال أو وارى واجب الاعلال (قوله كذلك اذ وجهين الخ) كذا ما حال من المفعول بضمين أو  
صنة لمصدر شذوذ أي جاء المفعول مجتمعا مثل ذلك واذ وجهين حال ايضا منه وكذا يستفاد  
من التشبيه ومن دى الواو حال التشبيه أو متعلق بجائز ضمة معني اخذوا لم جمع حال من الواو  
وظاهر المتن التسوية بين فعل الجمع والمفرد في الوجهين وناس كذلك كما بينه الشارح وقد عده هذا  
في الكافية بقوله

ورج الاعلال في الجمع وفي \* منرد التصحيح أولى ما في

واطاق جواز الوجهين في فعل وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والواجب الاعلال كما في  
المفعول (قوله نحو عصى ولى) بكسر تين شياء شذوذ لان الاعلال والاصل عصى ودلو وروى  
بضتين ثم وارى قبل الثانية ياء لثقل الواو بن مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم  
ادغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقرا ما الحسن فاقوا  
حباليهم وعصيم بعضهم وقيل لما كانت واوه قول زائدة كما لم يعتد بها فكأن الواو الاخيرة  
وليت ضمة فقلبت ياء لما قبل في دل جمع دلوا فلما جمعت مع الواو قلبت ياء وادغم الخ وقد قيل بذلك  
في المفعول المنار (قوله ونحو ابو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كما في التنصیل والتوضيح  
وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو ونحو كناليس فادغم والنحو ما بالجر وهو  
الصحاب الذي حرق ماءه والياء الله حله وهو الجاهل من حكي سبويه انكم تطهرون في نحو كثيرة  
(قوله والتصحيح أجود) الذي في التوضيح وغيره أنه واجب لثقله المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع  
الخ) نص غير من العيون على اطارده وان كان التصحيح أكثر على الاصل وهذا انما هو موضع  
لقلب الواو ياء وهي وقوعها عينا على فعل بالضم والتشديد وتقدم العاشرة (قوله أي)  
أي نسب الياء (قوله صائم) أصله صاوم لا من الصوم بل من الواو وهو زكاهم وكذا قرأه وجامع  
(قوله وصيم) أصله صوم فاستقل اجتماع وارين وضمة مع ثقل الجمع خفف بقلب ما بين لا ما  
أخف تسمى (قوله وجب التصحيح) أي نفضت وابعده الواو عن الطرف الذي هو محل التغيير  
بسبب الالف وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جعي شاونغا ونالا

وفوا من الاعلال قوله

(٢٧ - مخضري ثاني)

\* فصار في النيام الا كلاما

يتوالى عللا ولا يجوز في نحوهم بعد اعلاله ضم الفاء وكسر حاواضم اولى والله اعلم

\*(فصل في ابدال فاء الالف والياء والباء)\*

(قوله ذو اللين) مبتدا خبر جملة ابد لا وفاعل من نائب فاعله ابد لا الذي اللين وهو مفعول الاول وثامنه فعله الثاني وكل من فاء وابتا القصر وتقدم للشاطبي ان ما قد مر من أسماء هذه الحروف معنون على حد شرب ما وصوب ابن غازي عن بعضهم عدم تنوينها لانهم امينية وتضعها الحروف واخبار الصبان جواز التنوين على انه مخففة صر من الممدود وعده على وضعه كذلك ابتداء (قوله فاءوا حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذا الالف لا تقع فاء مطلقا ولا عينا ولا لاملا بما بطريق الاصلية (قوله وجوب ابدال الاء) أي لعسر النطق بحرف اللين انسا كن مع التلاقرب بخبرهم ما ومنا فاقصبتهم الا حرف اللين بجهوز التامهم موسة وأيضالوا فروع له لا لعبت بدحر كانت ما قبله فيكون يا بعد الكسرة والياء بعد الفتحة وواو بعد الضمة فابدلوا منه حرفا يترجموها واحدا وخصوا التاء لتسديع فمابهة واحدة هي اللغة النحوية وبعض التجاز بين يجعلون الفاء بسبب الحرف كانت قبلها فية ولون اتصل باتصل فهو موصل وحكي الجري ابدالها همزة كما فعل ياتصل فو موصل ووعو غريب (قوله نحو اتصال الخ) مثالها لاوى ومثال الباقي اسرار واتسرو وميسر والاصل ايساروا ويسرو وميسر قال في الصباح الميسر كسجد قار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ييسر اه وهو مأخوذ من اليسر فلنظم انه يورث اليسار (قوله والاصل واتصل الخ) ظاهر عبارة ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل أولياء لكسر ما قبلها في الماضي لا يابصد لان الواو لا تثبت ما كتبه بعد الكسرة ووجل الباقي عليهم ما ثم تقاب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها بعد ثمانية تقاب تامن من أول الامر تقابل الالف لان لا تامة فيضاد كروان كان قياسا واو أيضا قبلت بالامتنع قلب هذه الياء تاء كافي الياء المتعدي عن الهمزة في نحو واتصل بجمع عدم الاصلية الا ان يجاب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة وأصلها متبع ابدالها من بدلها هو الياء التامة بخلاف الواو فاتها تبدل تاء في غير هذا الباب كثرات ونحوه فجاز هذا ابدالها من بدلها وأيضا كل من البدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة) أي التامة الساكنة وهي فاء الكلمة ياء السكون بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذوقهم اترز) اما فعل ماض مع لوم أي ابس الا تر فيكون بفتح التاء والراء أو أمر بكسر الراء ولا يصح ماضيا مجهولا والا كان أصله اترز بالواو والياء كما في الشارح وأصله الاصل اترز بهمزة مكسورة لا وصل فساكنة هي فاء الكلمة لانه من الازا قبلت التامة من جنس حركة ما قبلها ثم التاء تاء فصار اترز بالادغام فهذا الابدال الثاني شاذ يصدر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قاله المصنف وقيل خطأ لكن اجازته البغداديون كما حكاه الزمخشري وعلى قولهم يخرج ادغام عوام الحمد ثم اترز في حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالا شمولي وشذوقهم اترز صريح في انه من المجهوع وسكت الشارح عن ذكر انكسار الذي في المتن تعالى من المصنف في انه لم يسمع فردا به التمثيل بل انه يسمع ابدال في نفسه لا في شخصه ونقل المراد عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذوقهم اترز بكل ومن المجهوع أيضا ثمن من الاما فوقه ساهة وقتن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو اترز بالياء ان كان مع لوما أو اترز بالالف الصحيح انه من اتخذ اتخذت كتحب تعبت تعجبا معني اتخذ كما ان اتبع من تبع فأتاه الاولى اصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم فيه الجوهري فعمله من الساد التامة تاء الالف والياء وقال بعضهم انه وخذ بالواو فاعني أخذ فاعله وتحت ابدال الواو تاء على القياس وتخرج على هذه اللغة وان كانت قبله اولى من قول

(ص) \* (فصل)

ذو اللين فان في الفعل ابدلا  
وشذوقهم اترزوا شكل  
(ش) اذ ان في الفعل فروع من  
كلمة فاءوا حرف لين وجب ابدال  
حرف اللين تاء نحو اتصال واتصل  
ومتصل والاصل فية واتصال  
واتصل وموصل فان كان حرف  
اللين بدلا من همزة لم يجز ابداله تاء  
فقول في الفعل من الاكل اشكل  
ثم تبدل الهمزة تاء فية قول اشكل  
ولا يجوز ابدال الياء تاء وشذوقهم  
اترز ابدال الياء تاء

الجوهري (قوله طائرا الخ) تامة تبدأ بحرف رد ماضيا مجعولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاو طاء مفعوله الثاني فان جعل رد امرأ كان تاما مفعوله الاول لا تبدأ لأحياجه الى تقدير الرابط (قوله وجب ابداله طاء الخ) أي لثقل التسامع الحرف المطبق اقرب مخزجهم ما وتبين صنفهم بما اذا التاء هموسة مستقلة والمطبق مجعور مستعمل كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والراء لان هذه جهرية كل مطبق فاحتجيج في تسهيل النطق الى ابدال التاء حرفا فاقها في المخرج انشعربها يوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والذال واذا ابدلت طاء بعد الطاء أو دال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المنلين كاطهر واطعن وادان واطأ وبعد الصاد والصادود لا بعد الزاي حاز النك كاصطبر واضطجع وازدجر والادغام بقلها من جنس ما قبلها كاصبر واضضجع وازجر ويتنوع انعكس كاطبر واططجع واذجر لثلا يغوت صفر الصاد والزاي واستطالة الضاد اما الطاء بعد الطاء المشالة والذال بعد الدال المعجمة فيجوز فهمه بالوجه الثلاثة وقد روى قوله هو الحواد الذي يعطيك ناله \* عتوا ويطلم احيا فانيظلم هكذا بالفتك ويطلم بشدة المعجمة وبشدته الموحدة لقرئ قوله تعالى فيهل من مددكر بالفتك ومددكر بشدة المعجمة ومددكر بشدة المعجمة وهو شاذ قد تكرر والله اعلم

### \* (فصل في الاعلال بالحذف) \*

هو نوعان مقبس وشاذ فالقريب هو الذي تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة أنواع ما يتعلق ببناء الكلمة وما يتعلق بحرف زائدها وما يتعلق بعين أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت (قوله وبنيت متصف) أي صيغتي شخص متصف أي الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة التمام به أو الوقوع عنده وهو ما سماه الفاعل والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضي) أي المتشعر العين فخرج مضموها فلا تحذف فامضارع كوضو وضو ووشم ووشم وفي مكسوراته تنصل بعل محاسن (قوله معتل الناء) أي بخصوص الواو كما يفيد منه تخصيصه بالحذف في المثال أما ما لا يحذف في الماضي من قول بعضهم يسر يسر كوعده بعد وبأس وبأس والاصل يسر ويسر (قوله بعد) اصله وعده فثقلت الواو بوقوعها بين الياء والفتحة والكسرة وهما ضادان لها حذفت وحل على المبدوء بالياء اخواته كأعد ونعد ونعد وكذا الامر نحو وعده فاصلة او عد حذفت الواو لاجل على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهمزة بحركة ما بعدها وكذا جلى عليه المصدر الذي على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعده أن الحذف مشروط ينتج سرف المضارعة فلا تحذف الواو ومن يوعده بالضم سواء فتح العين أو كسرت وسند من ذلك يدع وينجزه وابن لغو بكسر عين الفعل فلا تحذف في مفعولها كوجل بوجل ووجع بوجع ولا في مضومها كوضو وضو وشذ قول بعضهم وجسد بجسد بالضم وهي لغة عامرية واما حذف الواو من يقع ويضع وجب جمع انما ينتج العين فلا كسر المقدرا لأنها الكون ماضية فاقبل التثنية ينقاس مضارعها على فعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عنه اولامه حرقا فاجتنب فسكان الكسر مقدرفه وأما بسع ففتحته قياسي لكون ماضية وسع بالكسر فكان حقه اثبات الواو فعمل حذفت شذوذها وقيل لانه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كوميق وميقي ووثق ووثق يثقيث حذفت واوسع د على ان اصله الكسر لكنه فتح تخفيفا الحرف الحلقى (قوله وعدة) أفاد التثنية بان الحذف التام شرطين كونهما في مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه لغويا هيئية فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة الارض الموحشة ولادة عصفه بمعنى ترب وهو المساوي في العمر ولا يفسد به الهيئة كوعدة الامير وقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب

(ص) طائرا فتعطل رد اثر مطبق في اذان وازدودا ذكر الدالني (ش) اذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ويجب ابداله طاء كذا وذاك اصطبر واضطجع واطعنوا واططوا واول اصل اصتبر واضجع واططنوا واولظمو اقايدل من تاء الافتعال طاء وان وقعت تاء الافتعال بعد الدال والراء والذال قبلت دالتا نحو اذان وازدد واذكر والاصل اذان وازداد واذكر فاستثقلت التاء بعد هذه الاحرف فابدت دالا وادغمت الدال في الدال

### (ص) \* (فصل) \*

فأمر أو مضارع من كوعده احذف وفي كعدة ذال الطرد وحذف همزا فعل استقر في مضارع وبنيت متصف (ش) اذا كان الفعل الماضي معتل التاء كوعده وجب حذف التاء في الامر والمضارع والمصدر اذا كان ابتداء وذلك نحو وعد بعد وعده فان لم يكن المصدر ابتداء لم يحذف التاء نحو وعد

الحذف كعدو صلة وثقة ومقة فالأوهو عدو وصل ووثق وبكى فسكون حذف فأوها  
جلا على مضارعها كمر وقتلت كسرتا العين لتسدل عليها ويرى ما تحقت العين لتجهم في المضارع  
كسعة وضعت بالفتح وبكى سران في لغة وبهم أقرى شاذ لا يؤت سعة من المبال بالكسر وشذ الضم في  
صلة ثم أي بالياء عوضا عن التاء تحذفها شاذ خلافا للراء وأما قوله

• وأخذتوك عدو الأمر الذي وعدوا • يخرج على أن عدوا جمع عدوة ضم فسكون بمعنى ناحية  
وكذا الجمع بينهم شاذ كقول بعضهم وعدوة وثرة ووجهة لكن قال النجاشي لا شذوذ في وجهه  
لان اسم المكان الموجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وتظهر كلامه يبيو به انه مصدر وسوغ عدم  
الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الجاء على المضارع ولا يحفظ وجهه بوجه بل بوجه  
واتجه ومصدره التوجه والاتجاه تحذف زوائده وقبل وجوه (قوله يجب حذف الهمزة) أي  
الزائدة على اصول الثلاث لتصدره رباعيا كهمنزأ كرمزأ من بالذات أصلهما كرم كظوف وأمن  
كفرح أما الهمزة الأصلية في نحو كل وأخذوا من بشد الميم فلا تحذف بل تعقب ألفا في نحو  
آكل ووراء في نحو أو من أو تحقق كاعلم وأما هاء تفاعل فلانها تاء تحذف في المضارع المبذوء  
بهمزة التكميل ثلاثية مع همزة تان في كل وسئل على المدرر الهاء همزة أخوة وصمة التفاعل  
والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي يؤز من مدرج لان حرف المضارعة يدخل على حرف الماضي  
باسرها كذا مؤكرم يؤز مدرج تحذف الهمزة للمامر ويمتنع التثنية بالاف في ضرورة كقوله

• فانه أهل لان يؤكرما • أو نذر كقوله - أرض مؤرسة بكسر النون أي كثيرة الارانب وكساء  
مؤرث اذا خلطه وفوهو برالارانب والقياس مرتبة ككريمة بناء على أن هاء مؤرثا زائدة  
وهو الاظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا • (تنبيه) لو أبدلت همزة فعل هاء كمرق  
في ارق أو عينا كعتمل الابل في أهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق برق فوهو  
مهورق وهراق يفتح الهاء في السك وعمل ويعمل الخ (قوله ظلت) بالكسر مبتدأ والثاني بالفتح  
عطف عليه واسمعه الأخير فأنه للتثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقرن أي مستعمل فيه  
تحذف المعلق الخاص للدليل عليه باستعماله لاقبله وهو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن  
الثاني بالفتح مبتدأ خبره نقلا فانه للإطلاق هذا أما يفيد صنيع الشارح كالاشعوى (قوله اذا  
أسند الفعل الماضي) أي الثلاثي أما الزائدة عليها بانيعة عين انما هي اقررت وشذحت في  
أحسبت وخرج الماضي المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما سأتى في الشارح  
(قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما عينه ولا همزة من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج  
مفتوحا فاعين انما لم يعد له نقل نحو حلات وشذهمت في هممت (قوله والثاني حذف لامه)  
شذ ما في شرح لكافية ونذهب في التسهيل الى ان الحذف والعين وهو ظاهر كلامه يبيو به  
وسيجري عليه الشارح في اقرن الا في جري في كل محل على قرل من قول المصنف (قوله على  
وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقرن) أي بكسر الراء الاولى ويقرن بكسر القاف منقول  
لها من الزاء وكذا يقرن لأنه من قرب بالمكان بقر كضرب يضرب فلما اجبة بعد ثلاث أولها ما مكسور  
حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي وقيل هو من الوفاء يقال وفرة وفرة يكون يقرن وقرن  
محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يقرن ويرج الاول توافق انقراعتين (قوله وأصله اقرن) أي  
يفتح الراء فنبه على لاقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قوله قرب بالمكان) أي استقر كعلم  
يعلم فاصله قرب بالكسر يقر بالفتح وهذه لغة نائية في قرب بالمكان حكاه ابن القطاع عن أئمة اللغة  
ولسنة ثلاث وثلاثين وأربع مائة مائة تسعة وخمسة عشرة وخمسة مائة (قوله وهذا نادرا) أي لا يطر

وكذلك يجب حذف الهمزة  
التابعة في الماضي مع المضارع واسم  
الفاعل واسم المفعول نحو قولك  
في كرم بكرم والأصل يؤكرم  
ونحو بكرم وكرم والأصل مؤكرم  
ومؤكرم تحذف الهمزة في اسم  
الفاعل واسم المفعول (س)

ظلت وظلت في ظلات استعملا  
وقرن في اقرن وقرن نقلا  
(ش) اذا أسند الفعل الماضي  
المضاعف المذكور والعين التي تاء  
الضمة أو ونبه - زنيه ثلاثة أوجه  
أحدها انما هي نحو ظلات فاعل  
كذا اذ اعلمته بالهار والثاني حذف  
لامه ونقل حركة العين الى التاء  
نحو ظلت والثالث حذف لامه  
وابقاء قائمه على حركتها نحو ظلت  
وأشار بقوله وقرن في اقرن الى  
أن الفعل المضارع المضاعف الذي  
على وزن يفعل اذا اتصل بوزن  
الاناث جاز تحذفه بحذف عينه  
بعد زل حركتها الى انفسه وكذا  
الأمر منه وذلك نحو قولك في يقرن  
يقرن وفي اقرن قرن وأما قوله  
وقرن نقلا الى القراءة فاعلم وعلم  
وقرن في يقرن وتكن بفتح القاف وأصل  
اقرن من قوله - قرب بالمكان بقر  
بمعنى يقر حكاه ابن القطاع ثم  
خفف بالحذف بعد نقل الحركة  
وهذا نادرا لان هذا التخفيف انما  
هو للمكسور العين

صكه أشارة بقوله تعالى وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فمطر كما هو مفاد المتن وصرح  
الكافية وظاهر التسهيل عدم إطراده بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظلت كذلك  
وصرح سيديو به بشذوذه وأنه لم يرد اللفظ من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثبات من الزائد  
عليه وهو حلت وإلى الإطراد ذهب الشلوطين وحكي في التسهيل أن الحذف لغة سليم ويورد  
على ابن عصفور والله أعلم

\*(الادغام)\*

هو يسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها الفعل منه لفظ البصريين وهو لغة الإدخال يقال  
أدغمت اللعام في قم القرس ودغمته بالتشديد أي أدغمته واصطلاحه الاندماج بحرفين ساكنين  
ومتحركين من مخارج واحدة لا فصل بينهما بأن ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغما ما خفاه  
الساكن عند المتحرك فكأنه داخل فيه وخرج بالخروج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفي ليس  
من مخارج ما بعده والادغام يكون في المتساكنين وفي المتقاربين وفي كلمته وفي كلمتين وهو وإن امتنع  
ومرأ أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الالف اللينة واقتصر الناطم على ادغام المتساكنين في كلمة لأنه  
اللاتي بالتصريف وأما اللاتي بالقرآن فهو وأعم (قوله أول مثلين) منعول مقدم لا دغم يسكون  
الدال فعل أمر فتمز به لقطع مفتوحة لكن ينقل فتحه التنوين كلمة يكون اللام لا وزن (قوله)  
لا كمثل عطع على محذوف أي في كلمة وزن مخصوص لا كمثل الخ (صنف) جمع صفة كعريف  
وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالستيفه (قوله وذلل) بفتحين جمع ذلل بالمجهضة  
الصعبة (قوله وكال) يكسر فتح جمع كلمة بكسر فتشديد ترقيق بحاط كاليت ويسمي في عرفنا  
بالنومسية نصرح (قوله وللب) بفتحين وموحدين موضع انفلاق من الصدور يطلق على  
السير الذي يشد في صدره نحو الحمار منع الرجل بالمهمة من التأخر وعلى ما استدل من الرمل (قوله)  
بجسوس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا مسه يده أو من  
جس الخبر إذا خص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله يسكون الصاد الثانية  
وأي مفعوله مضاف إلى المتكلم لكن نقلت فتحة الهمزة إلى الصاد وحذفت تحقيفا كما هو شأنها  
بعد الساكن نحو قد أطلع فن أوتي (قوله كهيال) فعل ماض زيدت فيه الياء للاحاقه بدحرج ومصدره  
هيالة كدحرجة وقال فيه هال تهايل وهو أحد الالفاظ المخوثة من المركبات كما مر في البهلة  
(قوله إذا تحرك المثلان) أي كل منهما مخرج ما إذا ساكن ثانيهما ففتح مع الادغام كظلمات أقول الحق  
لأن شرط الادغام تحرك المادغم فيه وكذا أن عرض تحريكه كإسأ أي في إخصص أي أما إذا ساكن  
أول المثلين فيجب ادغامه إلا إذا كان جاء سكت لأن الوقف عليه ممنوي ولا ضعف قياسا ادغام  
ورش ما به هال وكان هـزة متصلة من فاء الكلمة كما يقرأ أحد دفان ادغامه ردي وبخلاف  
المتصلة بهم فيجب ادغامها كسأل ورأس وزن فمال المغة من السؤال ونسبة لبيع الروس أو  
كان مدية في الآخر فلا يدغم ثلاثيه المدك عطى بأسر ويدعوا وقد يخالف اللين غير المددغم  
كاخشوا وأفدوا وكذا المد في غير الآخر كغزوا صله مغزوا واغترزوا لمدته قوة الادغام فيه (قوله)  
في كلمة) خرج ما إذا كان في كلمتين كحل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين  
كقراءة فان ادغامه ردي كما مر وأن لا يكون قبله ما ساكن صحيح كشم رر رضان خذاعف وأمر  
الشمس سرا جافان ادغام ذلك ممنوع عند جمهور البصريين لمسا فيه من جمع الساكنين على غير  
حدود وصلوات قرأه أبو عمرو فقبل أنه اخذنا المعركة جمع في اختلافها وهو المسمى بالروم فسمى ادغما  
أقرب منه والصحح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بجمع النكتة له مع ثبوته قرأه وتوسل عدم نواته

(ص) \*(الادغام)\*

أول مثلين يحركين في

كلمة أدغم لا كمثل صنف

وذلل وكال وللب

ولا بجس ولا كاخصص أي

ولا كهيال وشذ في أول

ونحو ذك ينقل فقبل

(ش) إذا تحرك المثلان في كلمة

ادغم أولهما في ثانيهما



فنفذ القراء أثبت فهو شاذ قياسا ثابتا نقلا (قوله ان لم تصدر) اعلم ان شروط وجوب الادغام  
احد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها من قولك في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الحوزة عدم  
التصدرف ذكره الشارح (قوله على وزن فعل) يضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح  
والرابع بفتحين على ترتيب قوله صنف اخر زعلة تمنع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الاول منها  
مخالف للوزن الفعل والادغام لكونه فرع الظاهر خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وعوارضه من  
الاحكام دون مالم يوازيه وأما الرابع فوازن للتعامل سكن لم يدغم لاختلافه وللتنبيه على فرعسية الادغام  
في الاسم وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبس من الافعال كرددون الاسماء \* (تنبيه) مر  
أن اوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع ثلث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين  
متحركين فيما احتج تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دوزب ودر فلسكون أول المثليين بالاصالة  
والثنية الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه واربعة المثليين يتبع فيها  
الادغام ومثله فعل كابل لما ذكر فيه او انما تركه المصنف لاختلافه مع انه لم يسمع مضاعفا يقي ثلاثة  
وهي مثال كنف وعضد وثل يضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كلب فلما ادغم  
الجهور وأولها وادغم الثالث من يرى ان صيغة الجهور اصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها  
قلت ردبالا ادغام في الكل لكن يفتح الزا في الاولين وضمهما في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك  
فتحصل ان ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من اوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها  
بخلاف قدر (قوله كدكن) بدالين مهملةين وهو اللعب ويقال ددا كدني ودد كددم وانما لم يدغم  
لاستدغائه تسكين أول المثليين فيتعذر الاستدغاء به وهذه الوصل لا يجلب الا في أشياء مخصوصة  
ليس هذاتها الا اذا كان المثلان تامين فقه تفصيل سابق (قوله ودر) جمع درة وهي المولودة  
العظيمة (قوله ووجد) بضمين جمع حديثا ما جدد كصقف بجمع جدد ككشة وهي الطريق  
في الجبل (قوله ولم) بجملة بالكسر والتشديد وهي الشعر الجاوز شحمة الاذن فصرير وعارة  
المصباح الشعر بالمركب أي يقرب (قوله كطل) هو ما يخص من آثار الدار (قوله بكسر) انما  
وجب فكك للثلاثي فيه ساكن (قوله والسادس) أي ما حر كثنائي مثليه عارضة فذلك لعدم  
الاعتداد بالعارض فكانه ساكن ولا ادغام عندسكون ثنائي المثليين كما مر (قوله والسابع) أي المالحق  
بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الالتصاق نأخذ قبل المثليين كياء هيل لا لاقا مدحرج أو باعدا المثليين  
كاحد مثلي جلبب لا لاقا مدحرج وقررد للامكان الغلط ومهددع اخر آله لالحاق جمعقر واما  
وجب فك ذلك ثلاثا فيقول ما قصد من الحاق (قوله وضن) بالجمعة والنون من بابي تعيب وضرب  
(قوله والاصل رد) أي كضرب وضن كنعب ولب كظرف (قوله وأشار بقوله وشذاخ) هذا ناسع  
الشروط وحاصله ان لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذ فلا يدغم كالا بفتح غير قياسا عليه  
(قوله الالسقاء الخ) بوزن قرح وكذا آلات اسماؤه اذاف سد منتها والاذن اذ اقرت والسقاء  
بالكسر والماء موضع فيه الماء واللين واللين لخصوص الماء قرية وخصوص اللبن وطب والسمن  
نحى كافي الصحاح (قوله ولخت) مهملةين كقرح اما بالهاء المجهمة فتدغم كافي الصحاح والمصباح (١)  
يقال لخت عينه كتردها واذ كره الاشتمولي مضكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت بالمرص) قال  
الجوهري الوسخ المتجمع في الموق ان سال فهو غصص بغين مبهمة أو جدر قمرص بفتحين فيه ما يوي مما  
سمع فكك قولهم ديب الانسان كضرب وقيل كقرح اذا انت الشعر في جهم وصكت الفرس من  
باب دخل اذا اصطك عرقوبه وضيت الارض كقرح اذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان  
معروف وقط الشعر كقرح اذا اشتدت جعوده ويدغم أيضا ومشتت الدابة كقرح اذا برز

ان لم تصدر اول يمكن ما هو مفيد اسما  
على وزن فعل أو على وزن فعل أو  
فعل أو فعل ولم يتصل أول المثليين  
يدغم ولم تكن حركة الثاني منهما  
عارضة ولا ما هافيه لحة بغيره فان  
تصدرا فلا ادغام كدكن وكذا ان  
وجدوا احد مما سبق ذكره فلا لب  
كصقف ودررو الثاني كذلك وجد  
والثالث ككل رلام والرابع كطل  
ولب والخاص بكسر جمع جاس  
والسادس كاخص أي ففتلت  
سركة الهزعة الى الصاد وحذفت  
الهزعة والسابع كهل أي أكثر  
من قول لا اله الا الله ونحو قررد  
ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك  
وجب الادغام نحو ردوضن أي بخل  
ولب والاصل رد وضن ولب  
وأشار بقوله وشذا في آل ونحوه  
فك شغل فقبل الى أنه قد جاء الفك  
في ألفاظ قياسا وجوب الادغام  
لجعل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه  
نحو آل السقاء اذا تغيرت رائحته  
ولخت عينه اذا التصقت بالمرص

(١) قوله والمصباح سبق قلم فانه  
لا وجوده فيه

(ص) وحى افكنا وادغم دون حذر \* كذلك نحو تجلى واستر (٢١٥) (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام

والفعل وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراجع الى ما كان المثلان فيه ما ينلنا بغير يكهما نحو حى وعى فيوز الادغام نحو حى وعى فلو كانت حركة احد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام انما فاجعلون يعي وأشار بقوله كذلك نحو تجلى واستر الى ان الفعل المتبدا بتامين مثل تجلى يجوز فيه الفتح والادغام فن فن وهو القياس نظر الى ان المثلين مصدران ومن ادغم اراء القنفذ فيقول ان تجلى فـدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التامين فيأتى بهمة الوصل توصلا للطلق بالناسك وكذلك قياس تاءى استر بجوزيه الفتح ليكون ما قبل المثلين ويجوز الادغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن نحو ستر ستر ستارا (ص)

وما بينا من اشدى قد بقتصر فـه على تاكسين العبر (ش) يقال فى تعلم وتعلم وتبين ونحوها تعلم وتعلم وتبين بخذف إحدى التامين وابقا الاخرى وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى تنزل الملائكة والروح فيها (ص) فـك حيث مدغم فيه سكن لكوفه ضمير الرفع اقترن نحو حلات ما حدثه وفى جزم وشبه الجزم تخفيفى (ش) انما اتصل بالفعل المدغم عنه في لاضمه ضمير رفع سكن آخره فيجب حذف الفتح نحو حلات وحلنا والهندات حلان فاذا دخل عليه

في ساقها او ذراعها شئ دون صلابة العظم وعزوت الناقة ككبرت كفى القاموس اذا ضاق احليلها او هو جحرى ليلها فلهذا الانطاد شذبه الفتح فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر من فـكوا من غير ما عد من الضمير وان قول لآنى التحم \* الجذبة العلى الاحل \* (قوله وادغم) بشد الذال فعل امر من ادغم شددوا فـه قوله محذوف وهو ضمير يعى وليس تنازعا لان المصنف لا يراه في المعمول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكنا وادغم أى لا تخش بالناسى واحدهما لما لو رودهما (قوله فيوز الادغام) اى نظر الى انهما املا لان في كلمة وحركة تامينها أصلية لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز انك نظر الى ان حركة الثاني كالعارضة في وجودها في الماضى دون المضارع والامر فلا يعتد بهما ومن ثم امتنع الادغام في ان يعي ورأيت محسب العارض الحركة بالعامل وكل منهما هـ محذوف ومبه في المواتر ولكن الفتح الجود ولعل المصنف أشار بذلك بتقديره (قوله فيقول ان تجلى الخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تجلى مضارع لا تدخله هـ في الوصل أصلا والذي ذكره المصنف ان الفعل المختص بتامين ان كان ماضيا كتبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب هـ في الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء وانباء في السك وتتابع يتابع اتباعا بشد الالف وتوانا في السك لا يتبع يتبع الوصل بعدلين أو حركة نحو لا تيموا تسكاد فيزعم الاحتياج حينئذ لا هـ من تجل في الابتداء به ولا يصح جعل كلامه شرح الكافية على ذلك كصريحه واحتلاب هـ من زقه وقد قال لا يظن بالمصنف اقدا مـه على ذلك مجرد التشبه بالسند كجماع واستنباط من اللغة أو قياس لا شافيا ونهايك عن قال طاعت صحاح الجوهري كانه في استعماله من الثلاث مسالى ولا يضره عدم ذكر السند صريحه ثم ثمة لكن قال بس نص اشبه على ان ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما وافق الجهور (قوله نحو ستر) اى يفتح السين وشد التاء واسقاط هـ في الوصل للاغتناء عنها بحركة الفتح ومضارعه يستر ففتح الباء والسين وشد التاء مكسورة واصليه يستر كفتل نقلت ففتح التاء الاولى للسين وادغم في النائية المكسورة والصدر ستارا بكسر السين وشد التاء واسطه استارا كافتاء نقلت كسر التاء الاولى للسين وادغم فسقطت الهـ من واما مستر الذي يوزن فعل مضارع العين فصار عـ يستر بالضم ومصدره تستر ككسر كرم (قوله قد بقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف والافه وكثير جد في القرآن وغيره كقاف الذريح (قوله العبر) جمع عـ بكسر الملهة فهم ما كسدره وسدره عى الانعاط والذ كـ قـ صـ (قوله بخذف إحدى التامين) أى الشقل اجتماع المثلين واسيل الى الادغام لاحتياجه لاهـ وهـ لا تدخل المضارع بخذف إحدى احدهما وهى التائية عند سيبويه والبصر بين حصول اشقل بها والى عند الكوفين وهشام لان التائية لمعنى كاطلا وعـ وحذفه يحل به وارهض ان الاولى لمعنى المضارع وحذفه يحل به (قوله وفى الخ) هو فعل امر حذفه فـه أى أول المثلين ارماض مجعول نائب فاعله بعد ذلك الحذف وقوله ليكون له لكن وقوله ضمير الرفع أى البارز المحرك وهذا آخر شرط وجوب الادغام وحاصله ان لا يعرض سكون ثلثي المثان املا لاصلة الالف بضمير رفع أو بضمير وشبه (قوله نحو حلات) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الاولى مفتوحة فيها واما المضارع فان كان معنى متابيل الحزمة فبالكسر أو بمعنى نزل البلد مثلا فيضم وصـ كذا بمعنى فككت الة نة نأما بمعنى نزول الغضب ووجوبه في الوجهين وبـ ما قرى فيجلى عليكم غـ ضـ ومن يحال (قوله فيجب حينئذ الفتح) أى ان يعدر الادغام بسكون ثلثي المثان ومنهم من يدغم قبل الضمير وهى لغة ضعيفة (قوله وثلث الة اعمل الحجاز أى فـه وافصحهم باهـ التـ ان غـ بالضم وان تسكمت اغضض من صوتك ولا تغفر اذ لم تن

ساجز جاز الفتح نحو يحل ومنه قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي ومن يرتد منكم عن دينه والفـ لغة أهل الجاز وجاز الادغام نحو يحل ومنه قوله تعالى ومن يشاقق الله ورسوله في سورة الحشر وهى لغة تميم والمراد بشبه الجزم سكون الاخر في الامر نحو وال

بالتخدير استواء اللغتين في الجواز لا في الله واحدة وانما جاز الادغام مع كون ثاني المشايين نظرا الى  
عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وحل علمه شبهه قوله وان شئت قلت حل أي طرح  
همنة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكي الكسائي انباء عن عبد القيس فيقول زدوا غش  
وحل التخدير ان لم يوصل بالثعل والوجع زدوا أو يا محاطبة كرى أو نون توكيد كردن والاوجب  
الادغام عند الكل لا ببناء الفعل على هذه العلامات فتأني مثليه متحرك لم يعرض لسكون حتى  
يقول \* (تنبيه) اذا اتصل بآخر الفعل المدغم من الجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كرد عا ولم  
يردها وهاه الغائب وجب ضمه كرده ولم يرده لان الهاء مخفية فلم يعد فيها مكان الدال قد ولها الالف  
والواو وحكي ثعلب التثنية قبل هاء الغائب وغلط في جواز الفتح واما الكسر فالصحيح انه غيبة  
سمع الاختصاص منه وغطه وحكي الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بآخر الفعل  
ساكن فأكثروا بكسره كذا تقوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين وشوا أسدقة تحذفها  
وحكي ابن جني ضمه انباء وقد روي بين قول جرير

فغض الطرف انك من غير \* فلا كما بلغت ولا كلابا

فم المضم قبل قبل ولا أنكره في التثنية فان اتصل الفعل بـي من ذلك فممه ثلاث لغات الفتح  
للغنة مطلقة في مضموم الناء كدومكسورها كقر ومفتوحها كض وهو لغة اسد وغيرهم  
والكسر مطلقة على أصل التخلص وهو لغة كعب والاسباع بجركة الاناء كد بالضم وقز بالكسر  
وعض بالفتح وهذا كثر في كلامهم (قوله وفك) (فعل) أي بكسر العين في قولك فعل به بخلاف  
ما فعله فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحسن يد العرو (قوله لما ذكر ان فعل  
الامر الج) أي فهذا البيت استدراك على قوله وفي شبه الجزم تحذف لكن استثناءه أفعل انما هو  
بالنظر له ورثه ذاته ليس آخر حقيقة بل ماض على صورة الامر كما مر واستثناءه علم بالنظر لغة قيم  
لانها عندهم فعل أمر لا يتصرف فتلحقها ضا الزرفع البارزة كهلما وهلما والحق ما على لغة الحجاز  
فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فتلزم لفظا واحدا  
للمفرد المذمور وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال تعالى قل هل شهداءكم والقائلين لاخوانهم هم البنا  
(قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجماع وكانه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والافقد  
حكي الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزم والادغامه) أي باجماع أيضا كما في شرح الكافية فلم يقل فيه  
هامم بالذك تحذفه قاله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتر كسبه عند البصر بين من ها  
التنبيه ولم الى هي فعل أمر من قولهم لم الله سبحانه أي جمعة كانه قيل اجمع نفسك البنا خذفت  
الانز من اختفقا وقال الخليل ركب هامم الم اصل لم قبل ادغامه خذفت همنة له والوصل  
وأف هالسا كتن ثم نقلت حركة الميم الاولى للام وادغم وقال الفرما والكوفيون من كسبه من  
هل التي لازروا بمعنى اقصه فقلت حركة الهمنة للام الساكنة قبلها فصار لهم ومن ذهب  
الى صرين اقرب للصواب وخففوه أيضا بالانزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلم ولا يضرب بها  
وكذا اتصل به ساكن كهل الرجل وحكي الجريري في الفتح والكسر عن بعض قديم نعم اذا اتصلت  
بها ضمها الزرفع كما عند قديم حركة بيا ساسها كهلما وهلما وعلى بالضم قبل الواو والكسر  
قبل الباء وقاسمهم تون النسوة هلمون بالفتح وزعم الفرما ان الصواب هان بزائدة ياء ساكنة  
تدغم في تون النسوة خذفتا الفتح معه وحكي عن أبي عمرو انه مع هلمين بالنسوة زيادة ياء ساكنة قبل  
الزون محاذفة على سكون ما قبلها فكسر الميم لتسايتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما  
يجمعه) الواو للاستئناف وأعطف قصصه على قصة وما واصله واقعة على الانناط بدليل قوله

وان شئت قلت حل لان حكم الامر  
حكم المضارع الجزوم (ص)  
وقل أفعل في التعجب التزم  
والتزم الادغام أيضا في علم  
(ش) لما ذكر ان فعل الامر يجوز  
فيه وجهان نحو احل وحل  
استثنى من ذلك مسئلتين احداهما  
افعل في التعجب فانه يجب فك  
نحو اوجب زيد واشد بياض  
وجهه والثانية هم قائم التزموا  
ادغامه والله سبحانه وتعالى أعلم  
(ص) وما يتبعه عنيت فذلك

فقدما واثباتاً في رفعها على الالفسة المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في الفية وتذكر الضمير باعتبار لفظ ما أو تأو بها ما تاتي أو المؤلف مثلاً قيل وقوله بجمعه يقتضي أن ما في هذا المتن كلمة من كلام القضاة لم يختص بشيء منه مع أنه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازماً وأجيب بأن ذلك ليس من مختار عنه بل أقوال القضاة قبله اختارها هو ولكن قد مر أن التهمة بالنائب عن القائل وبإسناد المطابق من مختار عنه فلا يحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعاً أو باعتبار الأغلب ولذلك منع الاقتضاء أصلاً بأنه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره قد مر (قوله عنيت) هو من الانفعال اللازم شأنها للمفعول صورة وهي بمعنى المبنى للفاعل فرفعها فاعل لا نائبه على الرابع كما مر في أشية المصادر وإنما يلزم ذلك في عني إذا كان بمعنى أهم كما هنا وشأنه من شأنه للفاعل لغة فليس له فاعل عني يعني كرمي عناية ما عناية عن عني من باب قعد عني خضع وذل وعناية عن عني تعني أخذ الشيء قهراً أو صلحا وعني يعني كرمي عني يعني قعد وعناؤه كذا من باب رمي عني شغل وعني من باب تعب أصابه مشقة فمالباء للفاعل مصباح (قوله قد كدل) بثلاث الميم والكسر أضغف وأفتح أفصح وأولى هنا السلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتام بمعنى واحد فله كالتكميل والتعظيم وفي اصطلاح البدع التكميل ويسمى بالاختلاس أيضاً هو أن يؤتى في كلام يوههم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله

فسي ديارك غير مفسدها \* صوب الربيع ودعته تهي

والتعظيم أن يؤتى في كلام لا يوههم خلاف المقصود بقضله من مفعول أو حال أو نحوهما التكتية كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أي مع حبه أي الطعام أماناً كان المعنى لأجل حب الله فليس من هذا القبيل وكقول زهير

من يلق يوماعلى علاته هرما \* يلق السامحة منه والندى خلقا

وقوله على علاته أي مع احتياجه إذا نادى بالمبالغة في وصفه بالخود إذا هو مع الاحتياج أبلغ منه مع عدمه (قوله نظاما) حال من الهاء في بجمعه كافٍ في الاشتغال أي منظوما وفيه الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كدل فالأولى كونه حالاً من الضمير في كدل وهي حال موطئة لما بعدهما لا تفهام كونه تضاماً وقوله وما بجمعه عنيت مع قوله فيما سبق وأستعين الله في الفية إذا الالفية لا تكون الانظمة أو يصح كونه تمهيزاً نحو لأن فاعل كدل فيبقى على مصدرية وهو موطئ أيضاً ويرجح هذا بأن مجيء المصدر حالاً مع كثرة ما جرى ويصح الأول بأن النظم عليه بمعنى المنظوم وهو أوفق بأشغاله على حل المههمات وبأصحاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدرى قد مر (قوله على جل الخ) متعلقاً بأشغاله من اشتغال الدال على المدلول والجملة صفة للنظام على الأقرب أو حال أخرى أو خبراً لخبراً كذا جملة أحصى وفي ذلك إشارة إلى أن قوله في الخطبة مقاصد الضوع على حذف مضاف أي جل مقاصده ولم تصرف ما هنا إلى ما هنا لزمع أنه المناسب لكونه في محل الحاجة بأن يراد بإجل الكل مجازاً لأن هذا هو الموافق لواقع تركه كثيراً من المقاصد والمهمات جمع مهم أي الأحكام المهمة أو مهمة أي المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لغير العاقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الأفراد كأن الأفصح في غيره المطابقة لأن يقال لمأخذ في الموصوف ضعف عن المراجعة (قوله أحصى) فعله أض بمعنى جمع وفاعله ضمير النظم والخلاصة مقوله وبها الشهر هذا المتن ومن الكافية ظرف لغو متعلق به أي من معانيها ومن ابتداء أشية أحوال من الخلاصة ومن تعجضية ويتبع كون أحصى أن فعل تفضيل خبراً مقدماً عن الخلاصة مانع لفظي وهو أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعي على الصحيح ومعنوي وهو تكذيب الحس

نظاما على حل المههمات اشتغل  
أحصى من الكافية الخلاصة

له اذنى كافية المصنف أبواب كادله ليست في الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم  
والنارخ والتقاء الساكنين وتصحجه بأداة كافية ابن الحاجب تكاف باردة وحينئذ قال في  
الخلاصة للنجس لا للاستغراق لتركه كثيرا من زبدها الآن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام  
وجعل السموطى ضميرا حصي واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكلم في عتبت الى  
الغيبية والكافي للتعديل فكانه قال جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم لاني اقتضيت أي طلبت  
وأردت غنى كل طالب اذهب بقا دون علمه لصغره وسهولته فاستفقدون العربية والكافية  
لكبرها تضرعناهم كثر من الناس فلا يحصل بهذا ذلك (قوله كما اقتضى) ما مصدرية واقتضى  
اما بمعنى أخذ فلما يراد بالغي القدر المعنى أو بمعنى استلزم فالمراد به المصدر والجار والمجرور صفة  
لمصدر محذوف أي أحصى هذا النظم الخلاصة احصاء كاقضائه الغنى أي أخذ القدر المعنى من  
المسائل أو كاستلزامه الاستغناء عن غيره بجامع حصول السور والنفق في كل وانما شبه الاحصاء  
بالاقتضاء لانه أقوى منه اذ يلزم من اغنام الظالين احصاؤها الخلاصة دون العكس لاحتمال  
احتياجهم الى زيادة على الخلاصة على أن الكافي تأتي لمجرد التثريك بين شيئين في أمر بلا  
اعتبار كون المشبهة أقوى كقولك كل من زيد وعمر وكصاحبه فأداه انصافا لأن جعل الكافي  
للتعديل على أن اقتضى بمعنى استلزم وغير الماضي لقوة جأته في تحقيقه أي أحصى الخلاصة  
لاجل استلزامه الغنى أي لا حصل أن ينشأ عنه ويرتبط عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر  
والقصر الاستغناء كما فاعوا بالكسر والمد الغنى بالاحسان والنفق والمد النفع ويصح هذا أيضا  
كافي القارضي أي كما اقتضى تنها (قوله بلاخصاصه) بفتح الخاء المهملة أي قدر واحتياج دفعه  
نوهم بخلاف الفقير بين زمن الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بما لا يقدر  
ووجه الشبه ظاهر وقد قبل العلم محسوب من الرزق (قوله فأجد الله) الفاء سببية عاطفة على جاله  
وما مجموعه الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أجد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمته  
الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام  
لا حرازا بجزء ذلك ونعمته في البدء وانتهاء (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو قارئة ما سلف  
في الخطبة (قوله خيرني) بدل من محمد لانت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتذكيرا (قوله  
وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهره الاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر بسطه (قوله الغفر)  
جمع أغفر وهو في الاصل الايض الجبهة من الخيل فشيء به الآل واستعار اسمهم استعارة  
تصريحية والجامع اما مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلجها لقوله صلى الله  
عليه وسلم أتيت الغفران يحملون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبرية جمع بار والمنتهين  
بفتح الذاء المنجمة أي الخمارين (قوله الخيرة) بكسر الخاء المنجمة وفتح التثنية وتكنن مصدرأ و  
اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراد أي المختارين فذكره بعد المنتهين  
تأكيدا للمقام الممدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والباء على أنه جمع خير بالتشديد كالفرا  
قوم خيرة برة والنا سبجانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما تيسره الله تعالى على هذا الشرح المبارة  
والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ذكرنا أمثال اليوم  
الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراخ قائله بعد عصر يوم السبت الحادي عشر

من ربيع الثاني سنة ألف ومائتين وخمسين من هجرة سيد المرسلين

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام

على المرسلين والمجد لله رب

العالمين آمين

كما اقتضى غنى بلاخصاصه

فأجد الله مصليا على

محمد خيرني أرسلنا

واله الغفران الكرام البررة

وصحبه المنتهين الخيرة

\* (يقول خادم تصحيح العلوم دار الطباعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أمانه الله على أداؤه واجبه الكفائي والعيني) \*

امام بعد ذى الجلال والاكرام والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله وصحبه  
البررة الكرام فقد تم طبع هذه الحاشية البدعية الرقيقة الرحمة عالية المقدار غاية القيمة  
نسيج نمان الاستاذ الامام الصنع الماهر وبنت فكر العلامة الهمام البارغ الباهر مربي السادة  
الجهابذة واستاذ القادة الاساتذة شيخنا وسيدنا و مولانا الشيخ محمد الخضرى الكبير الشافعى  
الدمياطى سقى الله ثمرا صيب الرحمة وبؤاه بحجوة دار الاحسان والنعمة التى علقها على  
شرح الامام العلامة فاضى قضاة مصر سيدنا و مولانا الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل  
امتن الخلاصة الالفة فى علم التحول سيدنا و مولانا الامام محمد بن مالى رضى الله عنهم وأرضاهم  
وجعل الجنة متقلبهم ومثواهم على ذمة كل من حضرة الخناب الامجد والاذا السعد السيد  
عمر حسين الخشاب وحضرة الاجل النقيب الفطن النبيه الديب السيد محمد عبد الواحد  
الطوبى وحضرة الفاضل الخليل الذكى النيدل السيد محمد عز الصباغ الساجر كل منهم  
فى الكتب بجوار الخوامع الازهر بالمطبعة العامرة البهية بيولا ق مصر المعزبة فى ظل الحضرة  
الخدوية وعهد الطلعة الداورية حضرة من جعله الله رجسة لامة وأجرى عليهم من فيض  
احسانه سوانع نعمته المحوظ من مولا بهين عناية المؤيد باهر هيته وسطوته عزيز المحروسة  
مصر المزبل عن رقة رعيته رقة الاصر ولّى نعمتنا على التحقيق أفندىنا محمد باشا اوفى  
أدام الله علينا آياته ووالى علينا انعامه ودكن من هام أعدائه حسابه وأقر عينه بحضرات  
أنجمله وهنأه بحفظ أسباله خصوصاً عباسه الشهم الهمام الفطن النقيب والغيث العام  
وكان هذا الطبع الجميل والوضع الخليل بالمطبعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة المحفوظ بنظر  
حضرة ناظرها الهمام الاكمل والملاذ الامجد الافضل ذى الهمة والفتانة والرفعة والمكانة  
من عليه جميع الاسن تلقى سعادة حسين باشا حسنى ونظر حضرة وكيله الخناب المهيب  
الذكى الارب من أجايبه المعالى بليك حضرة محمد حسنى بك وقد  
بدر من هذا الطبع بندره وانبلج صحبه وخبره فى أواخر اولى  
المجادين سنة ألف وثلاثمائة وأنتهين من هجرته  
عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة  
وأتم السلام مالا يحدر عام  
وفاج مسك  
ختم

\* (فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الخطيرى على شرح ابن عقيل) \*

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١١٠	٢٠ المضاف الى ايام المتكلم
١٢٠	٢٢ اعمال المصدر
١٢٨	٢٥ اعمال اسم الفاعل
١٣١	٢٩ ابناء المصادر
١٣٤	٣٣ ابنية أسماء النساقلين والمفعولين
١٣٧	والصفات المشبهة بها
١٤٢	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٤	٣٩ التخييل
١٤٧	٤١ ضم ونبس وما جرى مجراهما
١٥٠	٤٦ افعال التفضيل
١٥٢	٥٠ النعت
وجهها ما تصحها	٥٦ التوكيد
١٥٥	٥٨ العطف
١٦٥	٦٠ عطف النسق
١٧١	٦٧ البدل
١٧٧	٧١ النداء
١٨١	٧٦ فصل في تابع المنادى
١٨٥	٧٨ المنادى المضاف الى ايام المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
١٩٣	٨٠ الاستغاثة
٢٠٢	٨١ النذبة
٢٠٤	٨٣ الترخيم
٢٠٦	٧٧ الاختصاص
٢١٠	٨٧ التحذير والاعراء
٢١١	٨٩ أسماء الأفعال والاصوات
٢١٣	٩٢ نونا التوكيد